التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم

جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة

أ.د / أحمد إسماعيل حجي (محرر)

تأليف

أ.د / أحمد إسماعيل حجي

د / لبنى محمود شهاب

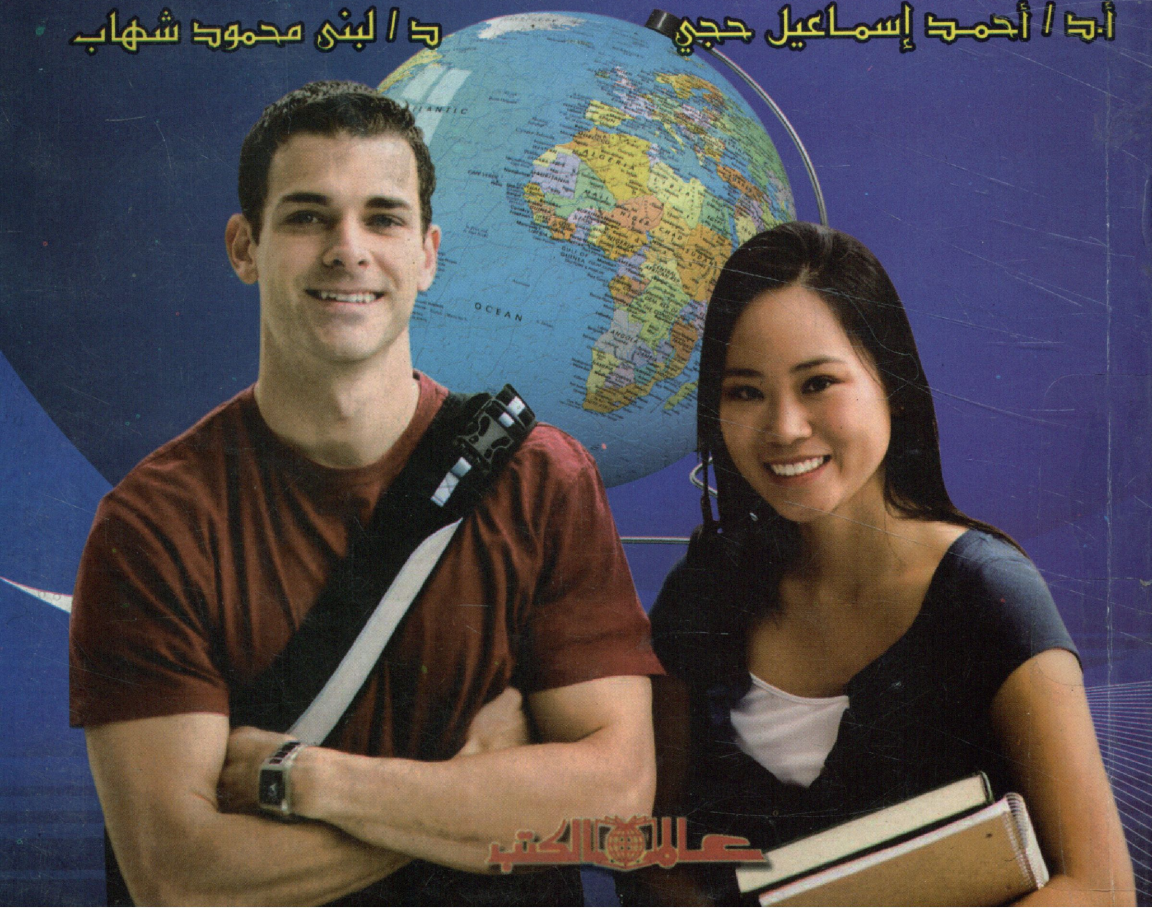

عالم الكتب

ويجئ هذا الكتاب الموسوعى ليتناول التعليم العالى والجامعات فى مقدمته فى حاضرها واتجاهات تطويرها وفق رؤى واستراتيجيات عصرية ومستقبلية فى العديد من دول العالم المتقدم والبلاد العربية.

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه تسعة فصول، الفصل الأول(منظورات مقارنة للتعليم العالى والجامعى)، والفصل الثانى(التعليم العالى فى أفريقيا فى بؤرة الاهتمام العالمى- التعليم العالى فى مصر نموذجاً)، والفصل الثالث(تطوير الجامعات فى أمريكا الشمالية)، والفصل الرابع(تطوير التعليم الجامعى فى دول عربية وأجنبية).

والفصل الخامس(جامعات المستقبل- إطار تنظيرى)، والفصل السادس (جامعات المستقبل فى الولايات المتحدة)، والفصل السابع(جامعات المستقبل فى كندا)، والفصل الثامن(التعليم العالى فى آسيا- جامعات المستقبل فى اليابان نموذجاً)، وأخيراً يجئ الفصل التاسع والأخير ليقدم تصوراً لتطوير الجامعات وبرامجها التعليمية فى البلاد العربية.

وقد اهتم هذا الكتاب بالتأكيد على المنهجية العلمية لتطوير التعليم والجامعات فى العديد من دول العالم، تلك المنهجية التى حرصت عليها المتقدمة من خلال التخطيط الاستراتيجى ووضع الاستراتيجيات، وتفعيل الجودة، ودخول مؤسسات الأعمال، فضلاً عن التطوير الذاتى المؤسسى الجامعات إلى تفعيل [illegible] لجامعات المستقبل بها.

عالم الكتب
١٢٥٠٠

التعليم العالى والجامعي المقارن حول العالم

جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير

نحو مجتمع المعرفة

تحرير

أ.د . أحمد إسماعيل حجى

تأليف

أ.د. أحمد إسماعيل حجى

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية

العميد الأسبق لكلية التربية - جامعة حلوان

د. لبنى محمود عبد الكريم

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

بكلية التربية - جامعة حلوان

عالم الكتب

حجى، أحمد اسماعيل

التعليم العالى والجامعى المقارن حول العالم جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة / تأليف أحمد اسماعيل حجى، لبنى محمود عبدالكريم ؛تحرير أحمد اسماعيل حجى ..ط ١ .. القاهرة أحمد اسماعيل حجى، ٢٠١١

٩٦٠ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

رقم الإيداع : ١٧٣٤٠ / ٢٠١١

تدمك : ٤ - ٣٢٥ - ٧١٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ تصنيف ديوى ٣٧٠,١٩٥

١ - التعليم المقارن ٢ - التعليم العالى ٣ - التعليم الجامعى

أ - عبدالكريم، لبنى محمود (مؤلف مشارك)

ب - حجى، أحمد اسماعيل (محرر)

ج - العنوان

المطبعة : أبناء وهبة محمد حسان

٢٤١ (أ) ش الجيش - ميدان الجيش - القاهرة ت: ٢٥٩٢٥٥٤٠

مقدمة الكتاب

طفرة هائلة يشهدها التعليم العالى منذ منتصف القرن العشرين، وما تـزال ممتدة حتى الآن فى الألفية الثالثة، تشمل التوسع الكمـى والاهتمـام بـالجودة والتنوع والملاءمة فى كثير من دول العالم المتقدمة والنامية.

ثمة إدراك عالمى واسع بأهمية التعليم العالى، باعتباره يشمل كـل أنـواع الدراسة والتأهيل التى تقدم بعد التعليم الثانوى فـى الجامعـات وغيرهـا مـن مؤسسات ومعاهد وكليات عالية، أهميته الحيوية للتنمية البشرية الإنسانية، التى توسع خيارات الناس وتحقق لهم الرفاهية.

وهذا الإدراك العالمى ينطلق من كون التعليم العـالى، والجامعـات فـى الصدارة منه وفى المقدمة قاطرة التقدم والانتقال الحقيقى إلى عصر المعرفـة، وتحول الاقتصاد التقليدى إلى اقتصاد المعرفة. إن التعليم العالى، والجامعات فى مقدمته هى التى تخرج ما يطلق عليه الآن عمال المعرفـة المـؤهلين معرفيـاً وتكنولوجياً بالكفاءات والمهارات اللازمة لعصر العولمة واقتصاد المعرفة.

والتعليم العالى، والجامعات كمؤسسات عليا وعالية، يواجه تحديات ضخمة من داخله ومن مجتمعه ومن خارج كل منهما، تفرض عليه ضـرورة القيـام بجهود بناءة للتغلب عليها، وإجراء تغييرات جذرية تسعى إلـى تأهيلـه للقيـام بالدور المنتظر منه.

ولذلك عقدت عدة مؤتمرات وطنية وإقليمية ودولية لتطوير التعليم العـالى، فى مقدمتها المؤتمر العالمى للتعليم العالى فى القرن الحادى والعـشرين عـام

١٩٩٨، والمؤتمر الدولى عن التعليم العالى(ديناميات جديدة للتعليم العالى والبحوث من أجل التغيير المجتمعى والتنمية عام ٢٠٠٩. وقد سبق كل مؤتمر منهما مؤتمرات إقليمية عديدة.

ويكفى أن نذكر أن المؤتمر الدولى الأخير قد تعرض لعدد من القضايا المحورية، أولها عن المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالى، وثانيها عن قضايا الإتاحة والمساواة والجودة، وثالثها عن التدويل والإقليمية والكوكبية، ورابعها عن تعلم البحث العلمى والابتكار، وخامسها- وربما من أهمها- التعليم العالى فى أفريقيا.

ويذكر أن كثيراً من دول العالم قد رسمت سياسات جادة ووضعت استراتيجيات لتطوير التعليم العالى والجامعات واستراتيجيات للنهوض بالبحث العلمى، كما اهتمت بلاد عديدة بجامعات المستقبل مفهوماً وتطبيقاً.

ويجئ هذا الكتاب الموسوعى ليتناول التعليم العالى والجامعات فى مقدمته فى حاضرها واتجاهات تطويرها وفق رؤى واستراتيجيات عصرية ومستقبلية فى العديد من دول العالم المتقدم والبلاد العربية.

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه تسعة فصول، الفصل الأول(منظورات مقارنة للتعليم العالى والجامعى)، والفصل الثانى(التعليم العالى فى أفريقيا فى بؤرة الاهتمام العالمى- التعليم العالى فى مصر نموذجاً)، والفصل الثالث(تطوير الجامعات فى أمريكا الشمالية)، والفصل الرابع(تطوير التعليم الجامعى فى دول عربية وأجنبية). وقد كتب هذه الفصول أ.د/ أحمد اسماعيل حجى.

والفصل الخامس(جامعات المستقبل- إطار تنظيرى)، والفصل السادس (جامعات المستقبل فى الولايات المتحدة)، والفصل السابع(جامعات المستقبل فى كندا)، والفصل الثامن(التعليم العالى فى آسيا- جامعات المستقبل فى اليابان نموذجاً)، وقد كتبتها د/ لبنى محمود شهاب. وأخيراً يجئ الفصل التاسع والأخير ليقدم تصوراً لتطوير الجامعات وبرامجها التعليمية فى البلاد العربية، وقد كتبه أ.د/ أحمد اسماعيل حجى.

وقد اهتم هذا الكتاب بالتأكيد على المنهجية العلمية لتطوير التعليم العالى والجامعات فى العديد من دول العالم، تلك المنهجية التى حرصت عليها الدول المتقدمة من خلال التخطيط الاستراتيجى ووضع الاستراتيجيات، وتفعيل آليات الجودة، ودخول مؤسسات الأعمال، فضلاً عن التطوير الذاتى المؤسسى، وسعى الجامعات إلى تفعيل تصورات علمية لجامعات المستقبل بها.

وأرجو أن يفيد المسؤولون والمهتمون بالتعليم والجامعات، والتنمية مما احتواه الكتاب، وما عرضه، وما انتهى إليه. والله الموفق،،.

القاهرة نوفمبر ٢٠١١

أ.د/ أحمد اسماعيل حجى

الفصل الأول
منظورات مقارنة للتعليم العالى والجامعى فى القرن الحادى والعشرين

مقدمة:

درجت دراسات عديدة منشورة فى الدوريات العلمية عن التربية المقارنة والتعليم العالى على تناول التعليم العالى فى بلد واحد فقط، على أمل أن يقوم القارئ بنفسه بعملية مقارنة هذا الموضوع فى بلدين أو أكثر من دراسات منشورة فى نفس المصدر أو غيره، للخروج بدروس أو أوجه إفادة من قراءته لهذه الدراسات وتلك البحوث، وكثيراً ما نجد أنه فى هذه الدراسات التى تناولت التعليم العالى فى بلد بعينه، أنها تنظر إليه باعتباره نظاماً يضم أنواعاً ومستويات من التعليم بعد الثانوى والتعليم الإضافى من حيث الوظائف والبنى.

وغالباً ما تتناول الدراسات التى تقارن بين نظم التعليم العالى نظامين لهذا التعليم فى بلدين اثنين، ولا تكون دراسات مقارنة وفق المفهوم الواسع والمنهجى للدراسات المقارنة، ذلك أنه من المفروض عندما يتصدى الباحث المتخصص فى التربية المقارنة لدراسة نظم التعليم العالى ومنها التعليم الجامعى أو الجامعات دراسة مقارنة فى بلدين أو أكثر ألا يكون تركيزه الأساسى على مستوى النظم فقط وإيلاء اهتمام أقل للاختلافات المؤسسية داخل النظم والفروق الثقافية المؤسسية خارجها.

كما لا ينبغى أن يكون الاهتمام- كما يحدث كثيراً- متوقفاً عند مجرد الوصف، وصف التغيرات والإصلاحات فى هذه النظم، وحتى عندما يتصدى بعض الباحثين إلى العوامل المرتبطة بسياقات التعليم العالى كالتحديث، والحداثة، والعولمة، والأيديولوجية وغيرها، فإنه يتم التعامل معها باعتبارها أشياء خارج نظم التعليم العالى، وليست أطراً متكاملة ومتداخلة ومتفاعلة. ولذلك غالباً ما يحدد الباحثون بناءً على ذلك محاور لدراساتهم تشمل التمويل، والإنتاجية، والمحاسبة، وضمان الجودة، والفاعلية المنظمية والقبول وغير ذلك، مع إغفال المعالجات المتعمقة التى تحدث عادة.

ولذلك فإنه يمكن القول بأن تناول التعليم العالى تناولاً مقارناً يتطلب فى البداية الانطلاق من نظرية أو أكثر، وتبنى منظور منهجى يعالج التعليم العالى معالجة مقارنة مرتبطاً بكل ما حوله وما يتفاعل معه، ولا ينعزل عنه كما لو كان مجدولاً معه لا يمكن فكه عنه.

إن ثمة حاجة ملحة عند تناول (مشكلات) أو (موضوعات) الدراسة المقارنة فى التعليم العالى تتمثل فى النظر إلى التعليم العالى المقارن باستخدام النظريات التى توجه الاهتمام إلى الظواهر التى يتفاعل معها التعليم العالى محلياً وعالمياً، مثل نظريات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلم الاجتماع السياسى، ونظريات القوة والمعرفة Power/ Knowledge، ونظريات شبكات القوى السياسية والاجتماعية.

ويركز علماء الاقتصاد السياسى الذين يتناولون العولمة على شرح نمو المؤسسات الكوكبية: الأسواق والشركات متعددة القوميات، والحوكمة متعدية أو عبر القومية والتعليم العالى والعلوم والتكنولوجيا.

وتتناول نظريات العولمة المقاييس Parameters التى يعمل ويدار التعليم العالى من خلالها، وتتعدد هذه النظريات لتشمل نظريات محافظة، ونظريات الليبرالية الجديدة، ونظرية ما بعد الكينزية، والنظريات الراديكالية أو ما بعد الماركسية، وهى جميعاً تفسر العولمة من منظورات متنوعة وتقدم فى ذات الوقت نماذج معيارية لها.

وتركز النظرية المحافظة Conservative أو منظور مدرسة شيكاجو على النظم السياسية Polity بدلاً من التركيز على دور السوق فى نجاح الاقتصاد القومى، وتنظر لقوى السوق كقوى غير شخصية، تزيل السوق المحلية لصالح السوق العالمية، ولذلك فإنه حتى يمكن المنافسة من هذا المنظور، يجب تقليل الرفاهة الاجتماعية وتحرير رأس المال والمؤسسات المالية من الضرائب، والسماح لها للعمل بقوانينها الخاصة. ويتوقف دور الدولة عند مفهوم رجل الشرطة أو القاضى الكوكبى لا الوطنى، ومن هنا يكون للقطاع الخاص

لمتيازاته فى آليات المنافسة، ويكون التركيز على العائد الخاص للاستثمار والعوائد الفردية من التعليم العالى فى مقابل العائد المجتمعى.

وتقدم النظريات الماركسية الجديدة نقداً هاماً للعولمة الرأسمالية، وترى أن القطاع الخاص يعمل من خلال جهاز الدولة سواء فى البلاد المختلفة ومنظمات التجارة والمال العالمية، ولهذا النقد والفهم أثره على التعليم العالى والجامعات.

ونسجل هنا نظرية مان لدراسة التعليم العالى المقارن، من حيث اهتمامها بدراسة الخطاب والأيديولوجيا عبر البنى المنظمية وما ينتج عنها من قوى، والنظر إلى المصادر المتعددة للقوة وما هو وراء الاقتصاد فى مقابل الأيديولوجيا، والبنى مقابل المؤسسات، والتركيز على شبكات القوى بدلاً من النظر إلى الطبقات الاجتماعية وتكويناتها، والنظر إلى الوظائف المتعددة للدولة، وبخاصة منها الوظائف الاقتصادية والأيديولوجية وغيرها، وهذه النظرية بالتالى تتناول التغير من خلال المؤسسات القائمة فعلاً فى المجتمع.

إن الدراسة المقارنة للتعليم العالى ومشكلاته الجديدة والحديثة فى ضوء النظريات المشار إليها تتطلب جمع المعلومات وتوفيرها من المستوى الأصغر إلى المستوى الأكبر (From Micro to Macro Levels)، واستخدام آليات متنوعة للتحليل على كل مستوى ووحدة من وحدات الدراسة ومستوياتها.

وهذه الدراسة المقارنة لا ينبغى أن تقف عند تناول مؤسسة واحدة أو حتى بلد واحد، بقدر ما ينبغى أن تدرس نظم التعليم العالى فى عدة بلاد، وقد يكون ممكناً- وواجباً أيضاً- تشكيل فرق عبر القوميات لدراسة التعليم العالى فى بلاد مختلفة كنظم أو مشكلات أو موضوعات أو مؤسسات أو غير ذلك، مع ما فى ذلك من صعوبات جمة.

كما أن الدراسة المقارنة للتعليم العالى، أو التعليم العالى المقارن تعتبر مجالاً أو ميداناً محدداً ومركزاً Object- Focused Area يرتكز على تخصصات علمية واسعة، وقد نما

الاهتمام بهذه الدراسة أو المجال التربوى المقارن فى السنوات القريبة نمواً كبيراً، وقفت وراءه منظمات دولية وروابط وجمعيات علمية عالمية فى أوروبا والولايات المتحدة، فضلاً عن اليونسكو والمؤسسات التابعة لها.

ومع أنه مجال مطلوب منهجياً، فإن الاهتمام المتزايد قد ساعد على اتساعه وثرائه من أجل تطوير هوية عامة ونمو جودته، والتوجه نحو تحقيق تكامل فى نظم البحوث والتدريب والمعلوماتوالتوثيق فى مجالات السياسات والنظم والقيم التربوية القائمة على الإتاحة والمواءمة وتكافؤ الفرص وغيرها.

وقد ساعدت هذه الدراسات المقارنة فى تسهيل التعاون بين المستويات العليا والباحثين المعترف بهم أكاديمياً وهيئات التدريس بالجامعات فى بلاد مختلفة، وقد يكون من الأغراض المحددة للتعليم العالى والجامعى المقارن كعلم من علوم التربية المقارنة ما يلى:

١- تحليل عمليات تغير وتغيير التعليم العالى فى الدول المتقدمة والنامية، من أجل تشكيل أفضل وتعميم للسياسات والإدارة، وتقويم السياسات والبرامج التى تحتاج إلى التغيير والتجويد، وتقويم تكيف نظم التعليم العالى ومؤسساتها القومية إلى المتغيرات المتسارعة محلياً وعالمياً.

٢- الاكتشاف المقارن للتغيرات الحادثة وسيناريوات المستقبل فى التعليم العالى المقارن على مستوى العالم فى زمن العولمة بهدف تحسين وإنتاج المعرفة والقدرة على الفعل فى بلاد العالم، ونظم التعليم العالى ومؤسساته.

٣- المشاركة الفاعلة للباحثين فى مجالات التعليم العالى المقارن فى تطوير شبكات البحوث التى تدرس السياسات التحويلية والمعرفة التى تنتجها المنظمات لتعزيز القوميات والمؤسسات الدولية والمحلية.

٤- المشاركة الفاعلة للباحثين فى مجالات التعليم العالى المقارن فى تدريب شباب الباحثين الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتقديم الاستشارات لمؤسسات التعليم العالى والهيئات المسؤولة عن رسم السياسات والإدارة على المستوى المركزى والمؤسسى، والمستوى الميكرو المصغر فى الدولة.

٥- تأصيل فهم التعليم العالى المقارن على أساس أنه نظام مصغر من نظام وطنى أكبر ونظام عالمى أكبر، وربما ألصق وأكثر تفاعلاً، تأكيداً لدور هذا التعليم فى قيادة المجتمع نحو التقدم وتقديم المنافسة القوية فى عالم الأقوياء.

وهنا تأتى الجامعات على قمة نظم التعليم العالى، بما يجب عليها من أن تحتل مكانة متقدمة فى مجتمعاتها وعلى المستوى الدولى كمنتج للمعرفة وكمنظم ومبدع للمشروعات الاقتصادية، ورائد سياسى وثقافى.

الجامعة، المفهوم والرسالات:

الجامعة مؤسسة أو منظمة ذات(طبيعة) أو(نوع) خاص من المنظمات والمؤسسات، فهى فى نشأتها الأولى كانت بمثابة اتحاد أو تجمع يضم الأساتذة والطلاب، فى نوع خاص من علاقات التفاعل البناء من أجل(التعلم) والعلم الخالص.

و(الطبيعة) المنظمية التنظيمية الخاصة للجامعة، تأتى من كونها، ربما المؤسسة أو المنظمة الوحيدة فى المجتمع التى لا تعتبر جزءاً من(الدولة) من ناحية ولا جزءاً من(الاقتصاد) من ناحية أخرى، رغم أنها تخدم كليهما بما تقدمه لهما ولأعضائهما من معرفة ورأس مال بشرى ومعرفى.

وينظر المؤرخون الغربيون إلى الجامعات الأوروبية فى نشأتها الأولى، مثل جامعة بولونيا وجامعة باريس كنموذج أو مثال أصلى archetype كمؤسسة للتعليم والتدريس النظرى البعيد عن المعرفة العلمية التطبيقية، وكان هدفها تدريب الملكات العقلية العامة وتقديم المعارف الفلسفية والدينية المسيحية، وهو ما يمثل اجترار المعرفة الإغريقية ونقلها وتفسيرها والتعليق عليها، وهذا يمثل الجذور الأصيلة للجامعة ورسالتها المتمثلة فى تمكين طلابها وتدريبهم للإسهام العقلى المعرفى فى المجتمع.

ثمة نقلة معرفية تطبيقية تمت مع مرور الزمن، تمثلت فى استحداث تخصصات ذات صلة بميادين تطبيقية، كالطب والقانون داخل الجامعات، وبخاصة فى الجامعات الألمانية، وقد انتقل هذا النموذج الألمانى إلى الجامعات، واتسعت مجالاته لربط الجامعات بالإعداد للحياة العملية المهنية تحديداً، ومن ثم تعليم الطلاب أصول هذه المهن ومكانتها.

ومن ثم بدأ اهتمام الدول بالجامعات، باعتبارها مصادر توفير القوى البيروقراطية والطبية والقانونية فى أول الأمر، ثم تقديم العلوم المرتبطة بالقومية كالجغرافيا والتاريخ، وظهر دور مهم للجامعة يربطها بالدولة ويوثق علاقاتها بها.

وقد حدد ديلانتى Delanty رسالة الجامعة، بوصفها مؤسسة تربى المواطنة الثقافية والتكنولوجية Education for Cultural and Technological Citizenship، إذ تشمل المواطنة الثقافية كل المعارف التى تلزم للمشاركة الفعالة للفرد فى الأنشطة السياسية، وكذلك الشؤون الاجتماعية بما فيها أمور الثقافة والفنون وغيرها، وأن المواطنة التكنولوجية تشمل القدرات للبناء الاقتصادى والقيمة الاقتصادية.

وإذا كانت المواطنة الثقافية هى ما يجعل الفرد مشاركاً مجتمعياً ذا قيمة، فإن المواطنة التكنولوجية هى المعرفة المتخصصة التى يستغلها الفرد ويفيد منها من أجل العيش.

ويمثل القيام بالبحث العلمى الرسالة أو المهمة الثانية لمعظم الجامعات، وقد استحدثه فون همبولد Von Humbold مع إنشاء جامعة برلين الجديدة، حيث رأى ضرورة تعليم جميع البروسيين بالجامعة، وكان همبولد فى ذات الوقت مهموماً بأن تأتى العسكرية البروسية تكنولوجيا بعد العسكرية الفرنسية، ورأى أن علاج ذلك وإصلاحه يتم من خلال البحث العلمى بالجامعة.

وقد انتقل هذا النموذج الهمبولدى من ألمانيا إلى الجامعات الأخرى، إلى حد أن الجامعة التعليمية فقط تعتبر هى الاستثناء على مستوى جامعات العالم، التى تبنى معظمها البحث العلمى.

أما عن الرسالة الثالثة للجامعة، كما يحددها سنجس Senges في دراسته عن إبداع وتنظيم المشروعات بالجامعات، وهى الرسالة أو المهمة الأكثر تعقيداً- فى رأيه، لأنها الأقل تحديداً واتفاقاً، وهى التى تشير إلى قيام الجامعة بدورها فى الإسهام فى التنمية الاقتصادية من ناحية، والتنمية السياسية من ناحية ثانية، وتداول المعرفة إنتاجاً واستخداماً ونشراً فى المجتمع كله.

ثمة تأكيد على المفهوم ثلاثى الأبعاد Triple- helix Concept، الذى يرى ضرورة مأسسة التفاعل بين الحكومات والصناعة والجامعات، وهو يرى أن دور الجامعات يتمثل فى تقدم الاقتصاد والحياة Econo- Centric، ومن ثم تعظيم نقل نتائج البحوث إلى الصناعة لتحولها إلى إنتاج إبداعى وخدمات إبداعية، تقود النمو الاقتصادى وبناء الثروة، على أن تدعم الحكومة هذه النقلة من خلال التمويل وتيسير الأحوال السياسية والتشريعية.

وقد أكد هنرى إيتزكوويتز Henry Etzkowitz فى دراسته المعنونة: التجديد أو الإبداع فى الإبداع: ثلاثية الأبعاد(الحلزونية) لعلاقات الجامعة/ الصناعة/ الحكومة Innovation in Innovation: The Triple Helix of University- Industry- Government Relations على أن التجديد يتوقف على التفاعل الثلاثى للجامعة والصناعة والحكومة، وأن الأهمية المتزايدة للمعرفة ودور الجامعة فى تفريخ المؤسسات القائمة والمعتمدة على التكنولوجيا، قد منحها مكانة ودوراً متعاظماً فى مجال بناء المؤسسات، ومن هنا فإن الجامعة مبدعة المشروعات ومنظمتها تقوم بدور بناء فى وضع المعرفة، وتوظيفها للاستخدام فى توسيع مداخل خلق المعرفة الأكاديمية.

ولذلك فإن الجامعة تعمل وتدار وفق نموذج تكيفى تفاعلى أكثر منه خطى للتجديد والإبداع، وكلما رفعت المؤسسات مستواها التكنولوجى، فإنها تتحرك صوب النموذج الأكاديمى وتقترب منه، وتهتم بالمستويات المتقدمة للتدريب وتقاسم المعرفة.

وتقوم الحكومات بدور كمنظم ومبدع عام للمشروعات بجانب دورها التقليدى فى تأصيل قواعد العمل والممارسات، وهكذا يصير التجديد والإبداع عملية داخلية تتمثل فى المبادأة فى القيام بالأدوار الأساسية فى تشجيع تهجين التكنولوجيا والإبداع فى ثنايا النسيج المؤسسى للإنتاج.

ويقوم النموذج ثلاثى الأبعاد(اللولبى) Triple Helix Model على عدد من المسلمات، من أهمها أن الجامعة تلعب دوراً قائداً فى المجتمع القائم على المعرفة، ومن كونها مؤسسة ذات دور ثانوى إلى مؤسسة ذات دور أولى، ومن مؤسسة منعزلة إلى مؤسسة متداخلة مع مؤسسات قائدة أخرى فى المجتمع، وهى تكون وتشكل المؤسسات فى الوقت الذى تكون فيه الحكومة منظم للعمل، والصناعة مطورة للتدريب إلى أعلى مستوياته. ويعبر الشكل الآتى عن الدور الاستاتيكى للجامعة:

شكل رقم(١)

النموذج الاستاتيكى

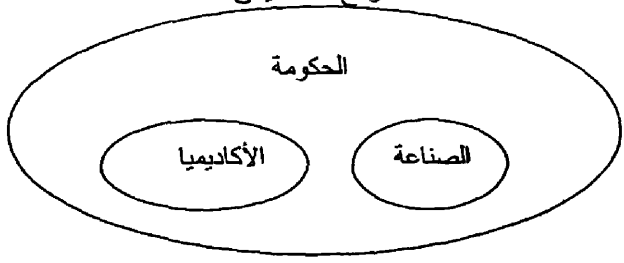

وتقوم الحكومة هنا بأدوار بيروقراطية من أعلى إلى أسفل، يكون من بينها التنسيق، وتقوم الصناعة بوظيفتها الإنتاجية القومية، أما الجامعة فإن وظيفتها الأساسية هى التعليم.

ويجئ بعد ذلك -حسب إيتزوكويتز Etzokowitz- نموذج الاقتصاد الحر(دعه يعمل Laissez- Faire Model) ويعبر عنه الشكل الآتى:

شكل رقم(٢)

نموذج دعه يعمل

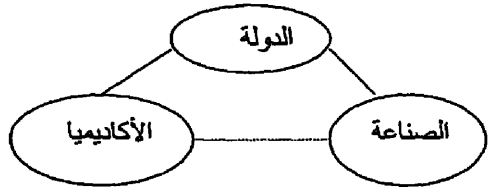

وتقوم الجامعة وفق هذا النموذج بدور الباحث ومنتج الموارد البشرية، على حين أن الصناعة تعمل مع الأسواق التجارية والمالية، وتراقب الحكومة أداء الأسواق، وإذا كان هناك تفاعل فإنه يتسم بالبساطة لما يحيط به من حدود وسياجات قوية، وفق عقلية تغلب عليها الفردية.

ويشهد عصر المعرفة الانتقال إلى النموذج ثلاثى الأبعاد القائم على الإبداع والتجديد، الذى يعبر عنه الشكل الآتى:

شكل رقم(٣)

النموذج ثلاثى الأبعاد

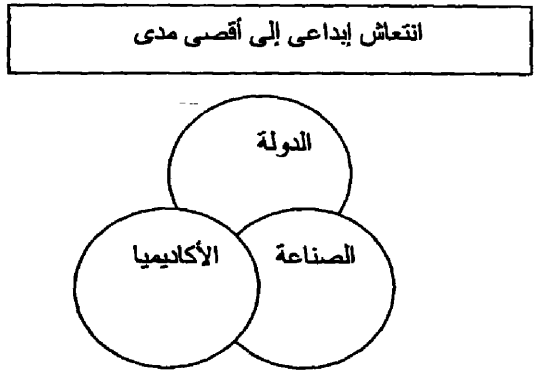

ويمثل هذا النموذج ثورة أكاديمية فى الانتقال من جامعة التعليم والتدريس إلى جامعة البحوث، ثم إلى جامعة إبداع وتنظيم المشروعات، التى تتفاعل من خلالها الحكومة والجامعة والصناعة فى تداخل وتنسيق وتكامل تام.

ويعتبر هذا المدخل انتقالاً راديكالياً من النموذج الخطى للمعرفة، حيث تنتقل المعرفة ورأس المال البشرى من خلال المطبوعات، والقوى العاملة المؤهلة إلى النموذج الحلزونى ثلاثى الأبعاد، وتقدم الصناعة تغذية مرتدة وتتفاعل من أجل إنتاج المعرفة، إذ إنه حتى تقوم التكنولوجيا بدور فعال فى الجامعة، ينبغى أن تتكامل بشكل واسع وعريض فى ثنايا الممارسات البيداجوجية والبنية الأساسية المؤسسية، وقد تحولت جامعات عديدة إلى جامعات عملاقة Mega عندما تبنت مفاهيم التعليم والتعلم من بعد فى بعض أو معظم أنشطتها معتمدة فى ذلك على التكنولوجيا.

وقد ناقش دانييل Daniel الدور المتغير للتعليم والتدريب من بعد، وتحقيق مزايا تنافسية، ومن هنا فإن الفكرة المحورية هى كيف يمكن للوسائط المعرفية أن تسهم فى تجديد الجامعات، وبخاصة من خلال التنمية الإضافية للتعلم من بعد، ولا يتأتى هذا فى نظر دانييل- إلا بتبنى استراتيجية تكنولوجية من خلال عملياتها التخطيطية، تحقق التعليم للجميع، وتحقق دور الجامعة فى بناء المواطنة والاقتصاد وتحقيق دورها التنموى.

ويرى فولر Fuller أن فكرة أن الجامعة تصنع المعرفة باعتبارها سلعة أو بضاعة أو تجارة عامة، من خلال التدمير الخلاق Creative Destruction لرأس المال الاجتماعى، تمثل إعادة إحلال للنموذج الهامبولدى عن وحدة البحث والتعليم بالجامعة، ويضيف أن البحوث العلمية تخلق رأس المال الاجتماعى، الذى يدمر(وذلك عن طريق توزيعه) من خلال التعليم، وكان دفاع فولر عن فكرته مواجهة للهجوم الحاد على تكامل الجامعة كمؤسسة مرتبطة بما بعد الحداثة وما يسمى الإنتاج المعرفى الجديد، الذى يتم على أساسه تقويم الجامعات بمقتضى مؤشرات أداء تستقى من المتعاملين معها.

وقد نظر إيتزكوويتز إلى هذه المهمة أو الرسالة على أساس أنها ركيزة الجامعة مبدعة ومنظمة المشروعات Enterpreneurial University وشرح في كتابه عن معهد ماساشوستس للتكنولوجيا كجامعة مبدعة ومنظمة، كيف أن هذا المعهد قد جدل وضفر أداءه مع الصناعة والدولة، وطالب بأن يكون المعهد هو الجامعة ذات الدور النموذجي في القرن الحادي والعشرين.

وقد ظهرت في العقد من هذا القرن صيحات ترى أن من الأهمية أن يعمل بالجامعة أساتذة مبادئين من رواد المشروعات، ونشرت ورقة بحثية، بعنوان(من الصعب أن نبتكر: موت الأستاذ الدائم وميلاد المعرفي المبادئ It`s Difficult to Innovate: The Death of the Tenured Professor and the Birth of the Knowledge Entrepreneur) وأن المبادئين المبدعين منظمي المشروعات المعرفية سوف يكونو القمة الأكاديمية الجامعية والاقتصادية، وأنهم سوف يعينون بالجامعات وشركات الأعمال الكبرى حسب قدراتهم الإبداعية في مجال المشروعات ذات الصلة بالإنتاج المعرفي وتوظيفه، من ناحية قدراتهم على التخيل والتنفيذ واستخدام نتائج البحوث العلمية لتنمية وتطوير منتجات تعليمية أصلية.

ورغم وجود مقاومة أيديولوجية وأخلاقية وإنسانية لبرنامج إبداع وتنظيم المشروعات Entrepreneurial، فإن معظم الأكاديميين يقبلون الحقيقة الجديدة عن المنافسة العالية والأسواق الكوكبية، بل وأنهم على استعداد لبيع الإنتاج العلمي المعرفي، وقد قدم بعض الأكاديميين مقترحات عن كيفية تأطير هذا الإبداع والتنظيم في مجال المشروعات في السياق الأكاديمي، وهو ما يعرف بـ Entrepreneurial Paradigm، ومن هنا ظهر مصطلح الجامعة كمبدع للمشروعات المعرفية The University as Knowledge Entrepreneur، وهو ما أكده سنجس في دراسته السابق ذكرها.

ويرى سنجس Senges أن هذا المفهوم يمثل قضية محورية ومدخلاً لإصلاح الجامعة في القرن الحادي والعشرين، لما يرتبط به ويترتب عليه من إنتاج المعرفة، من خلال بناء

القدرة على تحديد المعرفة الملائمة وغيرها من الإبداعات الجديدة التى تقود إلى أداء عال فى الإنتاج المعرفى.

ويعبر الشكل التالى عن البناء المستمر لرأس المال البشرى من خـــلال التعلـــيم، ورأس المال المعرفى من خلال البحوث، والتدفق الذى ينتج عن ذلك إلى الرسالة الثالثة للجامعة، بما يجعل الجامعة الحديثة ذات رسالات ثلاث كما جاء من قبل على النحو الآتى:

شكل رقم(٤)[١]

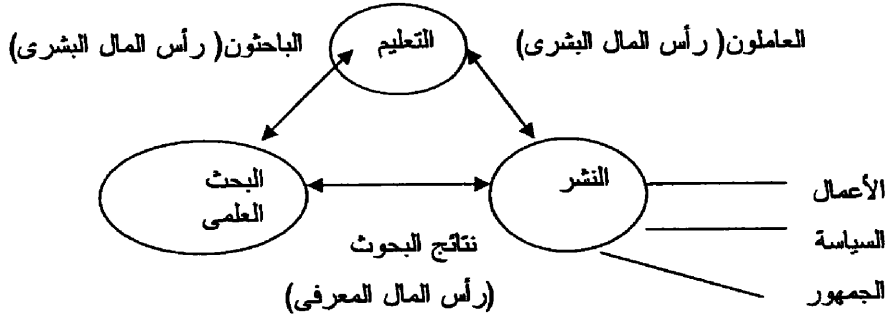

(١) نقلاً عن: Fuller, Senges، مع بعض التعديل.

ويظهر من الشكل السابق التفاعلات بين رسالات الجامعة، ودور كل منها فى إنتاج رأس المال البشرى، ورأس المال المعرفى، وإذا كان رأس المال البشرى نتاج التعليم الجامعى، فإن تنمية مسؤولية مشتركة بينه وبين البحث العلمى والنشر العلمى ودور نتائج البحوث اقتصادياً وسياسياً وجماهيرياً أيضاً، كما أن إنتاج رأس المال المعرفى ليس فقط نتائج البحث العلمـــى، وإن كان كذلك بشكل مباشر، لكنه كذلك نتاج التعليم المستمر والمردود الاقتصادى والسياسى والشعبى المحلى والعالمى.

الجامعة فى إطار نظام عالمى للمعرفة:

ثمة اتفاق دولى عام على أن العالم الذى نعيش فيه الآن هو عالم المعرفة، وهو عصر اقتصاد المعرفة، الذى نتج عن تقدم علمى وتكنولوجى ومعرفى وكوكبى هائل أفرز اعتماداً متبادلاً فى التجارة، والاقتصاد، والثقافة والاتصالات.

وإذا كان ذلك كذلك- وهو بالفعل- فإن اتفاقاً عالمياً مصاحباً قد برز وتأكد، وتسعى إليه كثير من دول العالم، على أهمية التعليم ودوره المحورى فى هذا العصر، وبخاصة التعليم الجامعى والجامعات على وجه الدقة والتخصص، كمؤسسات كوكبية بطبيعتها، وما تزال- كما يتوقع أيضاً- أن تستمر فى دورها القائد للتنمية المعرفية والعلمية التكنولوجية، وقيادة العالم فى هذا العصر.

ويقف وراء اعتبار الجامعة قوة دافعة عالمية فى هذا القرن، أن الجامعة الحديثة هى (قلب)، و(عقل) و(مركز) نظام المعرفة العالمى، بما يضمه- وتضمه هى أيضاً- من علم، وتكنولوجيا، وثقافة، وآليات متطورة للاتصالات والمعلومات، وأنه كذلك مركزاً محلياً، وقومياً وعالمياً للتعلم والحكمة المتراكمة، مما يؤهلها لقيادة اقتصاد عصر المعرفة فى القرن الحادى والعشرين.

ويتناول هذا الفصل الموضوع وفق المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً: متغيرات تعيشها الجامعة وتحيط بها:

هناك متغيرات عديدة تعيشها الجامعة وتتفاعل معها، وتحيط بالجامعة أيضاً، مما يجعل الجامعة مجبرة على الإحاطة المتعمقة بها، واستيعابها والتفاعل معها، ومن أهمها:

١- العولمة Globalization:

والعولمة أو الكوكبية مصطلح ظهر وانتشر حديثاً، بعد سقوط النظام العالمى ذى القطبين بانهيار الاتحاد السوفيتى وتربع الولايات المتحدة على قمة العالم، مهيمنة على السياسات الدولية والاقتصاد الدولى والإعلام العالمى.

ثمة آراء مختلفة عن العولمة وحولها، فهناك من ذهب إلى أن العولمة خرافة، أو على أنها على أقصى تقدير استمرار لتطورات طويلة وراسخة، وهى بالتالى من اختراعات الليبراليين الجدد.

وهناك آخرون من الكتاب وصناع السياسة يرون أن العولمة ليست واقعاً فحسب، بل إنها واقع متقدم، وأننا- كما قال كينيش أومى Keniche Ohme- نعيش الآن فى عالم بلا حدود، وصارت فيه الدولة الوطنية محض خيال، وفقد فيه رجال السياسة، كل قوة مؤثرة، وتمشياً مع هذا الرأى، توجد عولمات متعددة وتجليات متنوعة للعولمة، إذ هناك:

أ- العولمة السياسية:

وتركز العولمة السياسية على التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ونبذ نظم الحكم الشمولية، ومشاركة الشعوب فى سياسات بلادها رسماً وتنفيذاً ورقابة، وأخذت العولمة السياسية الآن صور الهيمنة والتسلط والتدخل السافر من الدول الكبرى وأحلافها(وفى المقدمة منها حلف شمال الأطلنطى NATO) فى الدول النامية.

وإذا لم تكن الدول القومية قد صارت بالفعل محض خيال، فإن شكل الدولة والحكومة يتغير الآن، إذ تشدنا العولمة- كما يقول أنتونى جيدنز Anthony Giddens- بعيداً عن الدولة القومية، بحيث أضعفت بعض القوى التى كانت تمتلكها بعض الدول بما فيها تلك التى كانت تستخدم إدارة اقتصادية نابعة من أفكار كينز، كما تجذبنا العولمة إلى أسفل، بحيث تخلق أشكالاً جديدة للطلب وإمكانات مستحدثة لتجديد تالهويات المحلية، ومنها الصحوة التى ظهرت مؤخراً للقومية الاسكتلندية فى بريطانيا، وتلك التى تحدث فى كيبيك بكندا أو غيرها من القوميات الأخرى كالقومية البربرية فى شمال إفريقيا، والكردية فى آسيا.

ب- العولمة الاقتصادية:

وتقوم العولمة الاقتصادية على الحرية التجارية وحرية انتقال الأفراد وفتح الأسواق، وملكية رأس المال الخاص والمشروعات الخاصة، والمنافسة الاقتصادية، ثم التكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة، وغزو الأسواق والهيمنة الاقتصادية.

وقد ذكر بول هيرست وجراهام تومسون أن ثمة اقتصاداً عالمياً بالفعل، وهو اقتصاد لم تعد تجدى فيه الاقتصاديات المحلية أو الاستراتيجية المحلية للإدارة الاقتصادية الوطنية، رغم أن الجل الأكبر من التجارة- فى رأيهما- ما زال يتم تداوله على النطاق الإقليمى، كالتجارة بين دول الاتحاد الأوروبى، لكن يلاحظ الدور المتعاظم للأسواق المالية العالمية كأسواق تعمل بشكل متزايد، كما زادت نسبة التبادلات المالية فى مقابل التجارة لأكثر من خمس مرات عما كانت عليه الحال من عشرين عاماً. وهذا يدعم القول بأن العولمة الاقتصادية تمثل حقيقة واقعة فعلاً.

ج- العولمة الثقافية:

وتؤسس العولمة الثقافية على الثقافة الإنسانية العالمية نظرياً، وعلى الثقافة الأمريكية بما تملكه من غزو فكرى وثقافى أمريكى يسعى للسيادة، وربما لطمس الهويات المحلية الثقافية، وهذا جعل العولمة الثقافية فى الحقيقة تسييداً لسياسات الدول الغربية، وفى المقدمة منها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنتها وسيطرتها الاقتصادية، والسياسية والثقافية.

وتضغط العولمة أفقياً على الجانبين، بحيث تعمل على خلق مناطق ثقافية واقتصادية جديدة تتقاطع- كما قال جيدنز- أحياناً مع حدود الدول القومية، إلى درجة نجد أجزاء من قطالونيا، وأجزاء أخرى من أسبانيا(برشلونة) تندمج فى منطقة اقتصادية تمتد حتى جنوب فرنسا، مما أدى إلى أن الحدود قد صارت أكثر تداخلاً عن ذى قبل.

ويضاف إلى ما تقدم أن المشكلات المختلفة التى يعتقد أنها تخص بلداً معيناً أو مجموعة من البلاد صارت الآن مشكلات عالمية، أو هى بالأحرى قد عولمت Globalized، وترتب على ذلك تعقدها وتشعب جذورها، ومن ثم فإن البشرية تواجه مشكلات لا يمكن حلها فى إطار سياسات منعزلة أو انعزالية، إن ثمة سياق جديد ونشيط.

٢- التقدم العلمى والفنى:

وهناك اليوم ثورة علمية متسارعة نتيجة الاكتشافات الجديدة، والتقدم الهائل فى العلوم وما يتوصل إليه العلماء من نظريات وقوانين جديدة، والعالم ينتقل الآن بالتكنولوجيا- ومعها-

من تكنولوجيا ترادف ما اخترع من آلات ومعدات وأدوات كتطبيق لمعارف علمية نظرية، إلى مفهوم جديد للتكنولوجيا تعنى تطبيق المعرفة النظرية العلمية فى مختلف ميادين الحياة بدءاً من الآلة الحديدية إلى الإدارة والتربية والتعليم.

والتكنولوجيا الآن فى البيت، والمدرسة، والشارع، والمصنع، ووسائل الإعلام والنادى وغيرها، بل إن التكنولوجيا صارت اليوم أسلوب تفكير وعمل وتغلب على المشكلات، بل وتجنب الوقوع فى المشكلات والأزمات.

ويشهد العالم اليوم ثورات تكنولوجية.... فهناك ثورة تكنولوجيا الصناعة والزراعة، وثورة التكنولوجيا الحيوية والبتروكيماويات وغيرها. وما تزال البلاد العربية تشترى التكنولوجيا، التكنولوجيا تسليم المفتاح كما يسمونها، بمعنى عدم وجود دور عربى فى هذه التكنولوجيا لا فى أساسها المعرفى العلمى، ولا فى جانبها التطبيقى والتنفيذى.

٣- ثورة المعرفة والمعلومات:

وترتبط هذه الثورة بثورة التكنولوجيا، بل إن ثورة المعرفة هى أساس التقدم التكنولوجى، وتأتى ثورة المعلومات والإعلام والاتصال لتكون نتاجاً لثورة التكنولوجيا وإضافة لها، إنها نتاج لها بما تعتمد عليه من أدوات وأجهزة ووسائط، وهى إضافة لها بما يقدم من خلالها من برامج.

ونلاحظ جميعاً تضاعف الإنتاج المعرفى، إذ تهتم مؤسسات البحوث والتعليم بإنتاج المعرفة فى وقت تناسينا نحن فيه ذلك.

وهذا الفيض المعرفى الغزير المتدفق والمتزايد، الذى ضاقت فيه الفترة بين موجاته يحتاج إلى الملاحقة فهماً وهضماً وتمثيلاً وتمهيداً لإنتاج الجديد منه إسهاماً فى مجالات إنتاج معرفى عالمى، وقد ترتب على ثورة المعرفة وتدفقها بغزارة أن صارت المعرفة تجارة لها عائدها ومردودها العالى المتزايد أكثر من الإنتاج المادى المتمثل فى الأجهزة والمعدات التى تستخدمها.

كما أن ثورة الاتصالات- أجهزة وسائط من ناحية، وبرامج ومضمون من ناحية أخرى- حققت ما يطلق عليه القرية الكونية، وقربت المسافات، وجعلت العالم يعيش حدثاً واحداً أياً كان مكانه، ونشهد فى عالم اليوم أفراداً وشركات ودولاً تحقق من تجارة المعرفة والمعلومات ثروات طائلة، ومستوى اقتصادياً متميزاً، هناك بيل جيتس وشركات الاتصال، وهناك دول نامية تحقق دخولاً كبيرة من البرامج التى تنتجها مثل الهند.

كما نشهد فى عالم اليوم هيمنة إعلامية دفعت بلاداً عربية لتعظيم قدراتها الإعلامية، وعلى رأسها مصر، وطبيعى أن الإنتاج المعرفى وإدارة ثورة الاتصال أجهزة وبرامج، تحتاج إلى إنسان أحسن إعداده وتكوينه، تكويناً لا يتوقف عند مجرد تخرجه من التعليم النظامى، وألا يكون هذا التعليم تعليماً تقليدياً محدداً بفترة زمنية.

ويحتاج الإسهام العربى والمصرى فى مجال ثورات العلم والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات إلى تربية مستمرة، يكون للتعليم الجامعى فيها دوره المتميز، ويكون ذا اهتمام واضح بالابتكار والبحث العلمى الموجه إلى الاكتشافات العلمية الجديدة الداعمة للتوجه العلمى والتقنى المتميز، ولأن العقل البشرى قولم الثورة التكنولوجية الراهنة، لذا فإن مواجهة التطور تستلزم بالدرجة الأولى استثماراً رئيساً فى التعليم، وفى تطوير المهارات البشرية وتنمية كوادر وقدرات إنسانية تستطيع التعامل مع نتائج هذه الثورة.

وإذا كان للمعرفة وما يرتبط بها من ثورة علمية وتكنولوجية فى تشكيل بيئة النظام الدولى وطبيعة التفاعلات الدولية، فإنه لابد من التأكيد على حقيقة أن المنافسة الاقتصادية التى هى أساس لأنماط التناقض بين الدول الكبرى فى النظام الدولى، تستند إلى قدرة المعرفة البشرية على الإنتاج والخلق والإبداع والقدرة على الدخول إلى مجالات جديدة، ومن ثم فإن نظم التعليم مطالبة بمواكبة التطور الهائل فى العلم والتكنولوجيا، والاتساق بينها وبين احتياجات المجتمع، وأن يعاد النظر فى التعليم شكلاً ومضموناً، بحيث يصير قادراً على الاستجابة للظروف والمعطيات الجديدة.

٤- التوجه الديمقراطي:

وهناك فى عالم اليوم ضغوط خارجية للسير فى طريق التعددية السياسية والأخذ بنظم الحكم الديمقراطى، وما يستتبع ذلك من سريان هذا التيار الجديد إلى كافة مناحى الحياة، بما فيها التعليم، وتوصيله إلى أفراد المجتمع.

وتواجه نظم التعليم دعوات نحو فتح أبوابها أمام كافة أبناء المجتمع وزيادة فص تعليم النساء، وإتاحة الفرص أمام الفئات المحرومة وعدم وضع قيود أمام الأقليات، بمعنى الأخذ بسياسة الباب المفتوح والتوسع فى التعليم الجامعى.

ويقوم التعليم قبل الجامعى والجامعات بدور واضح فى تنمية الديمقراطية، والوعى السياسى والحفاظ على هذا التوجه وتربية الشباب للمواطنة الديمقراطية.

٥- الهيمنة الدولية والصراع العربى الإسرائيلى:

إذ إنه مع بزوغ نظام عالمى جديد تهيمن عليه- إلى حد الآن- قوة عظمى واحدة، فإن الأطماع قد زادت، والرغبة قد تحولت إلى العلن والسفور لإعادة تشكيل العالم، ورسم خريطة جديدة للمنطقة العربية بما يحقق استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمثل الصراع العربى الإسرائيلى تحدياً كبيراً يواجه الوطن العربى كله، وهذا التحدى لن ينتهى، حتى وإن وقع العرب وإسرائيل اتفاق سلام، إنه صراع حضارى يأخذ الشكل السياسى، والاقتصادى، والعلمى والثقافى أيضاً.

نحن أمام عدو لن يكون صديقاً أبداً(هكذا يقول القرآن الكريم)، ونحن أيضاً نرى أن هذا العدو يحقق تفوقاً علينا فرادى فى المجالات الإعلامية، فصوته مسموع فى العالم الذى نقول عليه العالم المتقدم، وقوته مفروضة علينا لا يراعى أبسط قواعد الإنسانية، ويمارس إرهاب الدولة، وإذ أردنا أن نبنى قوتنا، فإن مدخلنا الأساسى تربية ذات جودة وتعليم متميز يعد المواطن الواعى المستنير القادر على بناء أمة قادرة على تحدى الصعاب وإثبات الوجود.

٦- تحدى التنمية:

ونحن بلا شك قد هيمن علينا التخلف لعوامل وظروف وتاريخ معروف، ويأخذ هذا التخلف مظاهر متنوعة.. فهناك التحدى السكانى، إذ يمثل سكان العالم العربى مشكلة كبيرة لبلادهم من نواح متعددة؛ ناحية الزيادة السكانية ومعدلاتها، إذ أن معدل نمو السكان فى البلاد العربية ٢,٥%، فى حين أن المتوسط العالمى حوالى ١,٧%، وهناك بلاد عربية تحقق معدلات نمو عالية منها مصر، ولبنان، والأردن، والبحرين، ويضاف إلى ذلك ارتفاع متوسط الكثافة السكانية فى بعض البلاد العربية، وانخفاضها فى بلاد أخرى، إلا أن الدول العربية ذات المعدلات المتزايدة فى السكان والأعداد الكبيرة تعانى من ارتفاع متوسط الكثافة السكانية وبخاصة منها البلاد التى تعيش فى جزء من أراضيها مثل مصر التى يبلغ عدد سكانها ربع سكان البلاد العربية، ويعيش سكانها فى ٤-٥% من مساحة مصر.

وتعتبر البطالة- وبخاصة بطالة العاملين- من المشكلات الكبيرة التى يسأل عنها التعليم، وتسأل عنها سياسات التنمية البشرية، وهناك أيضاً ضعف إسهام المرأة فى الحياة وسوق العمل، والمرأة العربية لا تزال تواجه نظرة فحواها أنها درجة ثانية، وهذه هى النظرة إلى المرأة فى بلاد دين غالبيتها الإسلام الذى أعلى من مكانة المرأة وقدرتها كإنسانة، وإبنة، وأم وأخت ومواطنة.

كما أن هناك انخفاض فى كفاءة التعليم، ويأخذ انخفاض كفاءة التعليم صوراً متنوعة، منها أن كثيراً من نظم التعليم تشكو من تدنى مستوى المناهج، وتدنى مستوى المعلم، ومشكلات المبانى المدرسية، ومشكلات التعليم داخل المدارس، ثم تدنى مستوى الخريجين.

ثم هناك تحدى الديمقراطية، حقيقة خطت بلاد عربية خطوات كبيرة نحو التعددية الحزبية، وإشراك المواطنين فى رسم السياسات ونزاهة الانتخابات، إلا أننا لا نزال فى جميع البلاد العربية فى بداية الطريق، ولا تزال هناك حاجة إلى خطوات أخرى هامة وأساسية لتعميم الديمقراطية باعتبارها أساساً للتنمية.

ونختم بتحد آخر هو تحدى النمو الاقتصادى، ورغم وجود تباينات فى معدلات النمو الاقتصادى فى البلاد العربية، إلا أن الدول الأكثر سكاناً كمصر ينخفض فيها هذا المعدل، كما أن هناك عوامل أخرى أسهمت فى وجود مشكلات اقتصادية أثرت على النمو والتنمية فى بلاد شهدت نمواً اقتصادياً، منها حروب الخليج وإسهامات البلاد العربية الخليجية فى تكلفتها وتكلفة القوات الأجنبية الموجودة بها، وتذبذب أو تدنى أسعار البترول، ثم هناك ضعف الإنتاج الصناعى كماً وكيفاً، والاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية، وضعف التصدير بالتالى.

وتحقيق التنمية يحتاج إلى قاعدة علمية قوية، وبحوث علمية موجهة إلى التنمية، وبحوث تطبيقية توجه إلى حل المشكلات المختلفة التى تعوق التنمية، وهكذا تظهر أهمية توجيه البحوث العلمية لتطوير المجتمع، وهذا البحث العلمى أساسه نظام تعليمى ينمى المواهب ويدعم الابتكار والمبتكرين.

٧- نزيف العقول أو الأدمغة البشرية:

ويلاحظ أن البلاد النامية، بما فيها البلاد العربية لا يسود فيها المناخ الجاذب للعقول المتميزة من أبنائها، مما دفع الكثيرين منهم إلى ترك بلادهم والاستقرار فى الدول الغربية، فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. إن ثمة حاجة لتحسين هذا المناخ، وتطوير الإمكانات العلمية وسياسات قومية لتشجيع وعودة هذه العقول إلى بلادها، ومشاركتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متخذة من العلم وتطبيقه وسائل للتطوير.

٨- تعليم القرن الحادى والعشرين:

وإذا كان التعليم العربى بعامة يفتقر إلى الكفاءة، فإن التعليم للقرن الحادى والعشرين، وعلى رأسه التعليم الجامعى ينبغى أن يكون تعليماً متميزاً يتاح للجميع دون تمييز. إن القرن الحادى والعشرين ربما يكون أكثر القرون التى شهدت تغيرات جذرية فى كافة المجالات، ويكفى أن نذكر أننا بدأنا وأننا فى الطريق إلى أن:

أ- تصبح المهن جميعاً مع اختلافها أكثر تعقيداً نتيجة صبغها بلا استثناء بالتكنولوجيا.

ب- يسعى الأفراد إلى خلق فرص عمل لأنفسهم بجانب فرص العمل التي يشغلونها ليوفروا لأسرهم حاجاتهم المتزايدة وتحقيق الرفاهية، وهذه الأعمال الجديدة قد لا تكون فى أماكن عمل تقليدية.

ج- تتزايد حاجات الأفراد لأن يكونوا على دراية بالثقافات الأخرى وحضارات الغير، وتعلم اللغات الأجنبية واستخدامها بإتقان، ومجالات الإدارة والاقتصاد والسياسة.

د- تتزايد صعوبة الحياة فى مجالات متنوعة، وربما فى الأسرة بدون مهارات الحاسب الآلى.

ه- ندرك صعوبة الانغلاق على الذات فى عالم التكتلات والمنافسات والاعتماد المتبادل.

وإذا كان الأمر كذلك- وهو بالفعل كذلك- فإن تعليم القرن الحادى والعشرين ينبغى أن يلبى احتياجات المتعلمين والمجتمع، ويواجه التحديات، تعليم يبنى على- وينهل من ويقدم- العلم والتكنولوجيا، والكمبيوتر، واللغات، والحضارة القومية والوطنية والعالمية، والدين والأديان الأخرى، والقيم، ومهارات الحياة وتحسينها، والعمل والمهن، والإبداع وحل المشكلات، والحياة ومجتمع إنتاج المعرفة.

ورغم اعتماد التعليم على كل ما تقدم، وتقديمه للجميع، فإن ثمة مهارات ضرورية لتعليم القرن الحادى والعشرين، تتطلب من المتعلم إتقانها منها: مهارات الحياة والعمل، مهارات التعلم الذاتى والمستقل والمستمر، ومسؤوليات شؤون الأسرة وتكوينها وتنميتها، ومسؤوليات المواطنة والمسؤوليات الحياتية، والإسهام فى التنمية من نواحى الفهم، والنهوض بواجباتها والاستمتاع بإنجازاتها، هذا مع تعميق الوعى الحضارى بتشرب أصالة الأمة وعقائدها وتراثها الفكرى، والإسهام فى تقدمها، والإلمام بخصائص الحضارة المعاصرة محلياً وعالمياً، وتنمية المواقف العقلانية.

وتعليم بغير هذا يعنى الأمية، إذ لم تقف الأمية عند حدود الأمية الأبجدية أو الوظيفية، كما أن مثل هذا التعليم يحتاج إلى تكوين مستمر مدى الحياة، ويصعب الاكتفاء بالتعليم المدرسى لتقديمه مع تعقد المهارات وتطورها.

إن الأمر يحتاج إلى تعليم جامعى متميز أساسه البحث العلمـــى والاكتـــشاف وتوظيـــف المعرفة الجديدة توظيفاً خلاقاً بناءً.

٩- حاجة التعليم والجامعات إلى الملاءمة:

وتواجه الجامعات مع غيرها من مؤسسات التعليم طلباً يتزايد باستمرار ورغبة اجتماعية جارفة فى إتاحة الفرص جماهيرياً للالتحاق به، ومن هنـــا وجـــب أن تتـــضمن الملاءمـــة، ديمقراطية الانتفاع به والمزيد من إمكانيات المشاركة وعلاقته بعالم العمل، ومسؤولياته تجاه النظام التعليمى ككل، وبخاصة أيضاً المشاركة فى البحث عـــن حلـــول للمـــشكلات الملحـــة للمجتمع، وهنا يأتى دور البحث العلمى الجامعى الموجه للتنمية وتحديث المجتمع.

١٠- الجودة وتقويمها:

وينبغى أن تقترن المطالبة بزيادة ملاءمة التعليم الجامعى، وقبل الجامعى بالاهتمام العام بتحسين نوعيته، والجودة أمر يرتبط بجميع الوظائف والأنشطة المتنوعـــة للجامعـــات، إنهـــا تشمل التعليم، والتدريب والبحوث العلمية، وهذا يعنى أن نوعية العاملين من أعـــضاء هيئـــة تدريس، وإداريين، وبرامج التعليم، والبحث، ونوعية التعليم باعتباره نتيجة مرتبطة بـــالتعليم والبحوث، ينبغى أن تتصف بالجودة.

ويتضمن مفهوم الجودة والنوعية الاهتمام بالمدخلات من طلاب وبنى وبيئـــة أكاديميـــة، كما يتضمن الاهتمام بالعمليات التعليمية والبحثية والمخرجات وقياس أدائها، ويرتبط بـــالجودة التأكيد على توافر عدد من القيم والمفاهيم الأساسية وتطبيقهـــا، ومنهـــا التخطـــيط العلمـــى، والاتقان، والنظرة العلمية لاستشراف المستقبل، والعمل الفريقى التعاونى، والمنافسة الشريفة، والنقد الذاتى وتقبل الرأى الآخر.

ويتوج هذا كله بالالتزام التنظيمى Organizational Commitment، الـــذى يعنـــى أن النسق وجد ليستمر ويبقى، وأن الكل يشعر بالولاء والالتزام نحوه لا نحو رئيسه، وأن السلوك لا يتغير بتغير رئيس المنظمة.

١١- الإدارة بالتشارك:

ولما كان التعليم بعامة قضية جماهيرية وأمراً مجتمعياً، فإنه ينبغي أن تقوم إدارته على أساس تقاسم المسؤوليات Sharing of Responsibilities بين جميع المشاركين من داخل الجامعات ومن خارجها، وهذا يتطلب أولاً مشاركة جميع المستفيدين من أعضاء هيئة تدريس، وباحثين، وطلاب، وهيئة إدارية وغيرهم.

كما يتطلب أولاً وثانياً أيضاً مشاركة خارجية تقوم على التعددية، تتضمن المؤسسات التجارية الإنتاجية والخدمية، والسلطات المحلية، ومؤسسات البحث العلمي، وقيادات الفكر والرأى وطوائف الشعب كافة.

إن ثمة حاجة ملحة تصل إلى درجة التحدى لأن توثق الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى صلاتها بعالم الاقتصاد من صناعة، وزراعة، وتجارة وخدمات، وقطاعات المجتمع الأخرى، على ألا تمس هذه الصلات أو التشاركيات استقلال الجامعة.

وتظهر مشكلة تمويل التعليم باعتبارها من أبرز المشكلات والتحديات التى تواجهها، والتى يمكن حلها فى إطار المشاركة، على أن يكون هناك توازن بين استقلال Autonomy التعليم، والمحاسبة Accountability، يعتبر أن التمويل المرتبط بالأداء Performance Related Financing أساس تحقيق هذا التوازن.

١٢- التعاون المحلى والدولى:

والأخذ بمبدأ التشاركية وتقاسم المسؤوليات يمكن أن يحقق التعاون المحلى، ويزداد هذا التعاون إذا تبنت نظم التعليم قبل الجامعى والجامعات فلسفة تعتبر أنها مؤسسات موجهة لخدمة مجتمعاتها بالتعليم والبحث والتثقيف، ويندرج تحت ذلك تجويد التعليم والتدريب، والاهتمام بالبحث العلمى فى إنتاج المعرفة وتطبيقاتها من خلال البحوث الأساسية والتطبيقية والإنمائية، ونشر هذه المعرفة للتنوير والتثقيف وخدمة المجتمع.

وتبرز هنا أيضاً أهمية التعاون الدولى باعتباره أساساً لتقدم التعليم الجامعى والتعليم العام، وبخاصة فى البلاد النامية، إذ يتيح هذا التعاون إيقاف نزيف هجرة العقول من الجنوب إلى الشمال، حيث يسمح بالانتقال السريع للمعرفة والتكنولوجيا، وتوفير الحوافز لبقاء العقول فى بلادها.

ويتطلب تحقيق ذلك إدراك المنظمات الدولية وجامعات البلاد المتقدمة لحاجة البلاد النامية إلى تحسين تعليمها وجامعاتها، ومساعدتها على حل مشكلاتها ومواجهة الصعوبات التى تواجه المدارس والجامعات بها، واعتبار أن هذا التعاون أداة رئيسة لتحقيق التنمية.

إن هذه التحديات جميعاً تتطلب سياسات واعية لمواجهتها تهتم بأن تنظر نظم التعليم إلى نفسها، مهاماً ووظائف نظرة مختلفة عما قال به الكاردينال جون هنرى نيومان بأن وظيفة الجامعة المثالية هى البحث عن المعرفة لذاتها فقط.

كما أن جامعات اليوم، وبخاصة فى البلاد النامية ينبغى أن تدرك أن على رأس مهامها وأولوياتها استخدام المعرفة التى تتوصل إليها بالبحث العلمى من أجل تعظيم ما هو قائم من ماديات وتحقيق السعادة والراحة للإنسان، وأنه إذا كان المجتمع والجامعة ينظران للتعليم الجامعى على أنه مصدر للمعرفة المتجددة، فإن عليهما معاً النظر إليه على أنه مصدر تدريب العقول الشابة ونشر المعرفة، واتخاذها السبيل إلى خدمة المجتمع.

إن ثمة حاجة ملحة لأن تنتقل الجامعات بعيداً عن تقاليدها القديمة القائمة على البحث لذاته، إلى البحث من أجل خدمة المجتمع وتنميته.

ثانياً: تحديات تواجه التعليم العالى:

يواجه التعليم العالى والجامعات جزء منه- العديد من التحديات، بل والأزمات أيضاً، تختلف حدتها من بلد إلى آخر حول العالم، مع ثمة مشاركة لدول العالم فى مواجهتها والمعاناة منها، وربما السعى إلى وضع سياسات واستراتيجيات لحلها، ومن أهم هذه التحديات:

١- تقلص تمويل الدولة:

إذ إن هناك مشكلات وتساؤلات فى كل مكان فى العالم عن الإنفاق العام على التعليم العالى، حيث تحجم الحكومات- عن عدم رغبة غالباً- عن تقديم تمويل كاف لمؤسسات التعليم العالى وبخاصة الجامعات، وذلك رغم الزيادات المستمرة المطلوبة لموازنات الجامعات بسبب زيادة معدلات القيد الطلابى، والزيادات الكبيرة فى تكلفة التكنولوجيات المطلوبة، ومطالبات أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالإدارة الجامعية برفع مرتباتهم وغير ذلك.

ولذلك فإن الجامعات تواجه مشكلات خطيرة لتلبية احتياجاتها المالية لتسيير العمل وملاحقة التقدم فى ظل انقطاع التمويل فى بعض الحالات أو عدم كفايته فى حالات أخرى.

ويرى ألباخ Altbach أنه يرتبط بالإحجام الحكومى عن تمويل الجامعات طرح سؤال هام هو: من الذى يجب أن يدفع إذن؟، أو بسؤال آخر: من الذى يعتب مسؤولاً عن تقديم التمويل اللازم والمطلوب للجامعات والتعليم العالى كله، ويجيب عن ذلك بأنه- تقليديا- فإن دافعى الضرائب فى معظم بلاد العالم يتولون تقديم التمويل، وأن الرسوم الدراسية التى تحصلها الجامعات من الطلاب، إما أنها منخفضة وإما إنها غير موجودة، وهذا يعنى التحول أو الانتقال المتزايد إلى الأفراد كمصدر للتمويل، وهو الأمر الذى يثير تساؤلات، ويطرح قضايا، بل وربما يخلق مشكلات متصلة بالمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وإتاحة فرص القبول المتساوية، وانتشار التعليم العالى والتوسع فيه، وتأثير ذلك على التنمية، واعتبار الجامعات قاطرات للتقدم، فضلاً عن الاستقرار المالى للجامعات.

وإذا كانت مواجهة تقليص دور الدولة فى تمويل التعليم العالى كسياسة متأثرة بالتفسير الضيق لمفهوم(القيمة الاجتماعية)، يؤدى بالفعل إلى الاندفاع غير المتريث نحو تدابير أخرى فى مقدمتها استرداد التكلفة، كتمويل بديل، وتحقيق عوائد على مستوى الفعاليات الداخلية فى مجالات التدريس والبحوث العلمية والاستشارات وغيرها.

إن ثمة حاجة للجامعات- وغيرها من مؤسسات التعليم العالى- إلى أن تظهر قدراتها على التنافس، من أجل جذب مصادر عامة أخرى للتمويل، حتى لا يلقى بالعبء على المتعلمين، بما يؤثر على السياسات التعليمية والتنموية الراشدة.

٢- التخصصية:

ومعلوم- منذ نشأة الجامعات- أنه فى معظم دول العالم تدرس الغالبية العظمى من الطلاب فى مؤسسات عامة جامعية وعالية، يقدم لها التمويل الحكومى من الضرائب التى يدفعها الشعب والمؤسسات.

وقد ظهر توجه جديد- منذ فترة- لخصخصة الجامعات والمعاهد العامة، ليتحمل الطلاب جزءاً متنامياً من تكلفة التعليم، وأن تقوم هذه المؤسسات بتنمية مواردها وفق استراتيجيات جديدة للتمويل وتحقيق عوائد.

ولم يكن أمام مؤسسات التعليم العالى إلا أن تدفع الرسوم الدراسية، وأن تقدم خدمات استشارية وتنتج أشكالاً من المنتجات الصناعية والخدمية استجابة لذلك، بل وتخصص مواردها للخدمة مدفوعة الأجر، فضلاً عن إقامة علاقات جديدة مع مؤسسات الإنتاج والخدمات، هذا فضلاً عن قيام بعض الجامعات بإنشاء فروع لها فى دول أخرى، وبخاصة دول العالم الثالث.

وقد أدى ذلك التنوع من الاستراتيجيات التمويلية والتنموية الجامعية والعالية إلى زيادة مؤسساتها الخاصة، وظهور أهميتها، حتى فى الدول التى كانت تعتمد أساساً- وتدعم مؤسسات التعليم العالى الحكومية.

٣- تدويل التعليم العالى:

ثمة تسليم ضرورى بالطابع العالمى للتعليم والبحث العلمى، أدى إلى الاتجاه نحو تدويل التعليم العالى وعالميته، تمشياً ومولكبة للعولمة وما يرتبط بها من تكامل اقتصادى واعتماد متبادل، وعولمة الثقافة والتفاهم الدولى، واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاقات واسعة مجتمعياً وتعليمياً، وقد أدى ذلك إلى تزايد كبير فى أعداد الطلاب والباحثين

وأعضاء هيئات التعليم العالى الذين يدرسون ويعملون خارج بلادهم، أو بين بلادهم وبلاد أخرى فى إطار عالمى منظم.

كما أدى ذلك أيضاً إلى عقد اتفاقات وتفاهمات دولية فى مجالات البحوث العلمية بين بلاد العالم بشكل مباشر، أو من خلال تقنيات الاتصالات، ونتج عن ذلك أو ارتبط به قيام التعليم العالى بدور أساسى فى تطوير المعرفة، إنتاجاً واستخداماً، ونقلها وتقاسمها، وتضييق الفجوة بين دول العالم فى مجالات العلوم والتكنولوجيا، والتقريب بينها سياسياً، وثقافياً وتحقيق المزيد من التعاون الاقتصادى.

ويعتبر هذا الاتجاه مناقضاً لاعتبار الجامعات- وغيرها من مؤسسات التعليم العالى- مؤسسات عامة، لها دورها التنموى كمسؤولية أساسية من مسؤوليات الدول، ومن ثم فإنه يلقى مقاومة مجتمعية، لما قد يكبده للطلاب وأسرهم من أعباء، فضلاً عن ضعف إمكانات هذه المؤسسات بالدول النامية من أن تعمل على قدم المساواة مع نظيراتها فى الدول المتقدمة.

٤- الجودة:

لقد صارت قضية جودة التعليم العالى، والجامعات الخاصة، قضية هامة وأساسية، إلى حد اعتبار(النوعية) و(الجودة) من السياسات الأساسية للتعليم العالى قومياً وعالمياً آنياً ومستقبلاً أيضاً، كمدخل لتحقيق مخرجات عالية النوعية قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً، وهو أيضاً أساس تطوير التعليم العالى وإصلاحه وتحسينه وتحديثه، وتحقيق عالميته وعالمية مؤسساته ومخرجاته.

ويتسع مفهوم(جودة) التعليم العالى ليشمل كافة الوظائف والأنشطة، والمدخلات والعمليات، وجودة المخرجات، وكذلك التعليم والتدريب، والبحث العلمى والامتداد الجامعى، إنه يعنى جودة البرامج التعليمية والبحثية وجودة مقدميها ومخططيها والعاملين بها، وجودة تقديمها وتوصيلها، وانتقالها إلى تحقيق تعلم فعال، كما يعنى جودة الطلاب المتقدمين للالتحاق بالبرامج التعليمية والبحثية، وجودة الإدارة الجامعية، والمناخ الجامعى، والبيئة الأكاديمية

والبحثية، إن الجودة فى التحليل النهائى وسيلة وآلية للتحسين المستمر على المستوى المؤسسى، والتربوى والتعليمى، والاجتماعى المحلى والعالمى، وهى لذلك تعتبر من أكبر التحديات التى يواجهها التعليم العالى.

٥- التكنولوجيا:

قد ينظر إلى التكنولوجيا فى مجالات وميادين وأنشطة التعليم العالى على أنها أساسية وضرورية من ناحية، وعلى أن لها تأثيراتها المتنوعة من ناحية أخرى، إنها أساسية وضرورية، من منطلق أننا نعيش عصر العلم والتكنولوجيا، وارتباط عصر المعرفة واقتصادها بالتكنولوجيا، وهى ذات تأثيرات متنوعة فى ميادين عديدة تشمل مصادر المعلومات والتعليم وبخاصة منها المكتبات بأنواعها التقليدية والرقمية، ودورها فى تخزين المعلومات والمعارف واسترجاعها، وإدارة مؤسسات التعليم العالى، وأداء برامج البحث العلمى، وتصميم وتقديم برامج تعليمية داخل الأحرام الجامعية متمثلة فى التعليم بمساعدة الحواسب الآلية، وخارجها من خلال برامج التعلم من بعد، وكذلك الاتصالات عبر هذه الأحرام وداخلها بين الطلاب وبعضهم، وبينهم وبين أعضاء هيئة التدريس وغيرهم.

ومعروف أن التكنولوجيا ذات تكلفة عالية اقتناء وصيانة، وبخاصة وأن مستحدثاتها سريعة الظهور وتتطلب أن تحل محل ما هو متاح، بالإضافة إلى الجهد الذى تحتاجه لدمجها فى برامج التعليم والتعلم وتدريب أعضاء هيئة التدريس على الاستخدام الفعال لها.

٦- المهنة الأكاديمية:

تعتبر الأستاذية Professoriate بمثابة قلب الجامعة ومركزها، ومصدر قوتها الداخلية أداء وإدارة وإنتاجية وفاعلية، وقوتها الخارجية فى المكانة والوضع المميز للجامعة وتحقيق التنافسية، والتقدير الاجتماعى والسياسى والثقافى ، بل وتحقيق الدور الكبير للجامعة فى قيادة التنمية القومية والعالمية.

وتلخص اليونسكو شروط تجديد التدريس والبحث العلمى الذى يتوقف على نوعية الأكاديميين الجامعيين فى عدة أمور رئيسة، من أهمها:

أ- التوزيع السليم للموارد والمهام التى تشكل عبء العمل للعاملين الأكاديميين(التدريس، والإرشاد، والبحوث، والمشاركة فى تسيير الجامعة، وإدارتها وخدمة المجتمع).

ب- التقدير المناسب مالياً وأدبياً وما يشمل من رعاية اجتماعية وصحية وغير ذلك.

ج- السياسات والاستراتيجيات والممارسات المتعلقة بتعيين العاملين وتطوير قدراتهم، كجزء لا يتجزأ من السياسات الوطنية والمؤسسية، وموضع اهتمام أعضاء هيئة التدريس وروابطهم لتحقيق الاستقرار والأمان الوظيفى.

د- الأهداف الأكاديمية والمعايير الأخلاقية الواضحة فى التعيين والترقية، المرتبطة بتوافر الاستعدادات للتدريس والقدرة على البحث العلمى.

ه- كفالة نظم للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ووجود سياسات وممارسات تحقق التطور المهنى الشامل.

و- تنفيذ سياسات وطنية ومؤسسية للتقدير والتقييم، تأخذ شكل التقييم الذاتى وتقييم الأقران، والطلاب، والتقييم الخارجى لضمان الأداء الجيد وتطوير الإمكانات والقوى البشرية.

ز- توفير الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والبحوث وطلابهم أيضاً، والاستقلال المؤسسى، بما لا يتعارض مع التطوير المستمر وعدم مقاومته.

٧- نوعية الطلاب:

يتوقف نجاح البرامج الأكاديمية والبحثية الجامعية على قدرات الطلاب على التعلم والبحث، وقياس هذه القدرات باستخدام آليات علمية لا تهدر مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، بل وتوسع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى أمام أفراد الطبقات الاجتماعية المختلفة.

كما تتيح سياسات القبول بالجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالى فرصاً أكبر لأفراد الطبقات الاجتماعية الدنيا للالتحاق بالبرامج الأكاديمية المختلفة بما فيها البرامج ذات الجودة والطلب المجتمعى، ومن شأن هذه السياسات تحقيق دور التعليم العالى بعامة والجامعى بخاصة فى الارتقاء الاجتماعى والحراك المهنى والطبقى، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية الإنسانية، وتبنى سياسات قومية للتعليم العالى والجامعى، تحقق(جماهيرية) هذا التعليم، وتتمشى مع اعتباره(حقاً) من حقوق الإنسان، وأساساً رئيساً للتنمية ومدخلاً وأداة، بل وهدفاً لها أيضاً.

وهنا تثور أسئلة عن كيفية المواءمة بين القبول الجماهيرى لا الصفووى وتحقيق الجودة، واختيار آليات ومداخل وأساليب موضوعية لاختيار الطلاب ثم المواءمة بين التوسع فى التعليم العالى وتوفير نظم وبرامج الإرشاد والتوجيه لهم أكاديمياً، وثقافياً واجتماعياً. وأخيراً كيفية توفير التعليم الجامعى للجماهير تحقيقاً للعدالة الاجتماعية فى ظل ضعف التمويل العام للجامعات.

٨- تعزيز وظيفة البحث العلمى فى التعليم العالى:

وتتطلق قضية البحث العلمى فى التعليم العالى، وبخاصة البحوث الأساسية من المسؤولية التقليدية لهذا التعليم، وبخاصة منه الجامعات القمية منذ القرن التاسع عشر، ذلك أن غالبية هذه البحوث على مستوى العالم تنفذ داخل الجامعات، وهو ما يعنى ضرورة قيام الجامعات بدورها فيها، لاعتبارات متنوعة، يأتى فى مقدمتها إنتاج المعرفة وتوظيفها، وتحقيق دور الجامعة فى اقتصاد المعرفة.

وقد تعاظم فى الآونة الأخيرة دور الجامعة فى البحوث التنموية التطبيقية، متنافسة مع مؤسسات البحوث التى تعمل خارج إطار الوسط الأكاديمى بما تملكه من أجهزة ومعدات أفضل وما يتاح لها من موارد أكبر، وتأتى أهمية هذه البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية من دورها- كما ذكرنا- فى مجتمع واقتصادات المعرفة، ودورها التنموى والخدمى فى البيئة والمجتمع والعالم، فضلاً عن دورها فى تحسين التعليم الجامعى وتطويره.

وتحتاج الجامعات- وغيرها من مؤسسات التعليم العالى إلى تدريب الباحثين تدريباً يجمع بين التخصصات، ويربط العلم بالتكنولوجيا والثقافة، وربط نتائج البحوث ودمجها فى المناهج الجامعية والبرامج التدريبية.

وتظهر فى هذا الصدد قضية هامة، تمثل تحدياً كبيراً أمام الجامعات، هى الارتباط بين الدراسات العليا والبحوث العلمية، وفى المقدمة منها البحوث الأساسية، وهذا الارتباط الحميم يظهر فى إعداد الأجيال القادمة للبحوث العلمية إعداداً لا تستطيعه سوى الجامعات باعتبارهم نواة العلماء على المستوى القومى والعالمى، وباعتبار أن فقدان هذا الدور يفتح مجالات نزيف الأدمغة البشرية والاعتماد المستمر على الخارج، أى على خبرات غير وطنية، فضلاً عن تفريغ الوطن من قيادته للتقدم.

٩- الضعف الأكاديمى للخريجين:

وقد أظهر التقرير المعنون: التسيب الأكاديمى، تعلم محدود فى أحرام الكليات Academically Adrift: Limited Learning on College Campuses، وهى دراسة طولية تمت بالتعاون بين مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، وشبكة الطرق المؤدية للكليات ومجلس المساعدات التربوية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عدد كبير من الكليات الجامعية وكليات التعليم العالى ذات الأربع سنوات، بهدف الوقوف على كفاءات وخبرات الطلاب والسياقات المؤسسية ذات الصلة باكتساب الطلاب مهارات التفكير الناقد، وتعليل القضايا والمشكلات المعقدة، ومهارات الكتابة كما تقيسها اختبارات التعلم بالكليات Collegiate Learning Assessment.

وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج الهامة المقلقة لراسمى السياسات والمسؤولين عن التطبيقات والمهتمين بالشأن العام، وبخاصة قضايا التعليم العالى، ونشرت الدراسة فى كتاب أصدرته دار نشر جامعة شيكاجو معبرة عن الموجة الأولى للدراسة عن الطلاب فى سنوات دراستهم الأولى.

وجاءت الموجة الثانية عن مستوى الخريجين من الكليات من بين الطلاب الذين طبقت عليهم اختبارات الموجة الأولى، وخلصت الدراسة إلى أن هناك أربعة دروس هامة، هي:

أولاً: أن التعليم العالي (متسيب) أكاديمياً، وبخاصة فيما يتعلق بالدرجة الجامعية الأولى:

ذلك أنه على الرغم من أن تحقيق التعليم العالى لمعظم مهامه أمر متوقع الحدوث، فإن ما هو حادث بالفعل على مستوى الأداءات والنتائج، والتنظيمات، والمؤسسات الحالية لا يقدم الدليل على إعطاء أولوية واضحة لجودة مخرجات التعليم فى مرحلة البكالوريوس.

وقد أظهرت الدراسة أن أعداداً كبيرة من طلاب الكليات الجامعية قد قرروا أنهم يقضون وقتاً محدوداً فى الدراسة، وأنهم يقيدون فى برامج لا تقدم لهم فيها واجبات وتعيينات تقيس قدراتهم وتقدمهم، وأنهم نادراً ما يتفاعلون مع أعضاء هيئة التدريس بكلياتهم خارج قاعات الدراسة، وأن الدراسة التى ينخرطون فيها قلما تهتم بالنمو الأكاديمى، مقارنة بالأمور الاجتماعية.

كما أنهم بالإضافة إلى ذلك قد قرروا أن أعضاء هيئة التدريس والإداريين الذين يعملون معهم بهدف تلبية الاحتياجات المتعددة ذات الصلة بتحقيق قدرات تنافسية نادراً ما يركزون على تحسين تعلمهم، والوقوف على تقدم مهاراتهم.

ثانياً: أن تحقيق الأداء الطلابي يتسم بالتدني، بما يجعله نمطاً لتعلم محدود فى عالم التعليم العالي الواسع.

ويظهر ذلك بوضوح فى أن مستويات القدرات فى مجالات التفكير الناقد والتعليل المتصل بالقضايا المركبة والمعقدة ومهارات الكتابة وغيرها من المهارات الجامعية العامة ذات محدودية واضحة خلال السنتين الأوليين من الدراسة الجامعية، بل إنها- إمبيريقياً- قد تكون غير متوافرة لدى النسبة الكبرى من الطلاب، إن ٤٥% من طلاب الكليات الجامعية لا يحققون تقدماً فى الأداء فى تقييم التعلم الجامعى (Collegiate Learning Assessment (CLA، خلال العامين الأولين من الدراسة الجامعية، وهذا الاختبار يهدف إلى قياس المهارات العامة، مثل التفكير الناقد، والتحليل والتعليل ومهارات الاتصال، وهذه المهارات تمثل المهارات التى يتوقع تحققها من دراسة المنهج المحورى(التعليم العام) بالكليات

الجامعية، كما يتضمن الاختبار ثلاث مكونات متفردة، هى: أداء واجب أو مهمة محددة، وتحليلين لموضوعين فى الكتابة.

ثالثاً: أن التعلم فى التعليم العالى يتسم بالإصرار على تحقيق عدم المساواة:

ذلك أن هناك فروقاً واضحة فى مستويات التفكير الناقد، وتعليل أو تفسير القضايا المعقدة، ومهارات الكتابة عند الطلاب من خلفيات اجتماعية متنوعة، ويظهر تدنيها عند الطلاب الذين ينتمون إلى جماعات عرقية أقلية.

ومن الأهمية القول بأن الطلاب يلتحقون بالكليات أصلاً من بيئات وأصول مختلفة، وتعمل الكليات على تأصيل هذه الاختلافات، لا التقريب بينها ومحوها، ويبدو ذلك جلياً بالنسبة للطلاب الأمريكيين ذوى الأصول الإفريقية الذين تتعمق لديهم هذه الفروق خلال فترة قيدهم ودراستهم بالكليات الجامعية.

رابعاً: أن هناك اختلافات ملحوظة فى الخبرات ومستوى المخرجات بين الكليات:

إذ إنه على حين أن الاتجاه العام يشير إلى أن الطلاب المقيدين بالكليات عادة يكونون ذوى مستويات وكفاءات محدودة، وأن تعلمهم أيضاً محدود بشكل عام، يلاحظ وجود اختلافات ظاهرة بينهم فى السنتين الأوليين، تظهر بوضوح أكبر بين مؤسسات التعليم العالى.

ويمكن القول بأن هناك فروقاً واضحة بين الطلاب الذين يدرسون فى بعض الكليات حيث يكتسبون خبرات ذات فائدة ومستوى أعلى فى مجالات متعددة منها مهارات التفكير الناقد، والتفسير والكتابة وغيرها، بخلاف غيرهم فى كليات أخرى عديدة وكثيرة مقارنة بالأولى.

كما تظهر هذه الاختلافات والفروق داخل الكلية الواحدة بحسب التخصص، إذ إن الطلاب الذين يدرسون برامج التربية الحرة التقليدية مثل الإنسانيات، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، والرياضيات، يحققون مستويات وكفاءات أفضل فى التفكير الناقد والتعليل

ومهارات الكتابة، عكس الطلاب الذين يدرسون برامج التربية، والخدمة الاجتماعية وإدارة الأعمال، وهم غالباً ذوى كفاءات أقل.

وقد تم وضع عدد من السياسات الإصلاحية لذلك تتلخص في:

١- توصيات خاصة بإدارة مؤسسات التعليم العالى، وتشمل:

أ- القيادة القوية فى التعليم العالى لتبنى ثقافة للتعلم تشمل المؤسسة كلها.

٢- توصيات خاصة بالتعليم قبل الجامعى تركز على تحسين إعداد طلاب التعليم الابتدائى والثانوى.

٣- توصيات خاصة ببرامج التعليم العالى، تشمل:

أ- تطوير المناهج واستراتيجيات وطرق التدريس.

ب- التأكد من امتلاك أعضاء هيئة التدريس لمستوى عال من المهارات والكفاءات.

ج- قيام الطلاب بتنفيذ ما يطالبون به من مسؤوليات أكاديمية تجعلهم إيجابيين فاعلين.

د- التقييم المستمر لتعلم الطلاب.

٤- توصيات خاصة بتطوير بنية البحث العلمى، وبخاصة فى مجالات تقييم الأداء.

٥- توصيات خاصة بإعادة توزيع الدعم الحكومى لتحسين تعلم الطلاب.

الاتجاهات والتوجهات العالمية فى تطوير التعليم العالى:

شهد ميدان التعليم العالى اتجاهات عالمية عديدة للتطوير والتغيير، وتوجهات عالمية وإقليمية ومحلية أيضاً، نذكر بعضاً منها فى السطور التالية لتلقى ضوءاً مركزاً على التحديات التى يواجهها التعليم العالى من ناحية، ولعلاج المشكلات التى يعانى منها من ناحية ثانية وليمكن هذا التعليم الهام والمحورى من تحسين ذاته وقيادة المجتمع فى عصر المعرفة، ومن أهم هذه الاتجاهات والتوجهات ما يلى:

١- التخطيط الاستراتيجى للتعليم العالى:

ينظر إلى التخطيط الاستراتيجى فى التعليم العالى باعتباره منهجية متقدمة تعتمد على التفكير الاستراتيجى للقوى البشرية بهذا التعليم تقود منظماته ومؤسساته فى اتجاه التجديد، نظراً لأن الممارسات والتطبيقات التى تتضمنها كل خطوة من خطواته وعملياته ذات فائدة وجدوى نحو التحسين والتطوير.

والتخطيط الاستراتيجى للتعليم العالى يقدم مدخلاً شاملاً لخلق وتنظيم وتنفيذ خطط استراتيجية، كما يقدم سبع خطوات عملية لبناء تخطيط قائم على الأولويات، وقيادة وتوجيه العمليات والوصول بأهداف الخطة نحو تحقيق الثمار، وهو يؤكد على الاستراتيجيات الأساسية(المفتاحية) للقيادة الفعالة والاتصال المثمر والتقييم الناجح، من خلال سبع خطوات ومراحل متكاملة ومترابطة يعبر عنها الشكل الآتى:

شكل رقم(٥)

إطار عمل التخطيط الاستراتيجى فى التعليم العالى

بناء وتنظيم الخطة

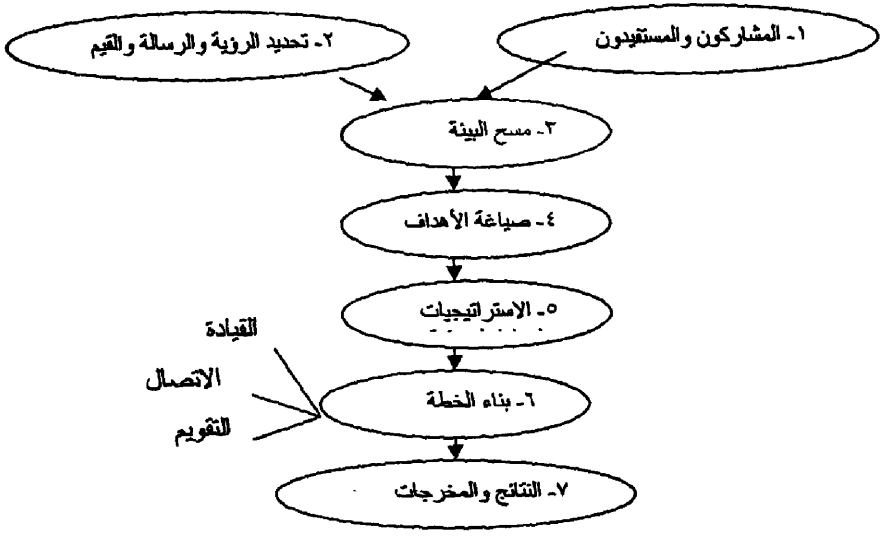

ويظهر أن هناك سبع خطوات أساسية لعملية التخطيط الاستراتيجى فى التعليم العالى، هى:

(١) المشاركون والمستفيدون:

ويتم فى هذه الخطوة تحديد المهتمين والمستفيدين والمشاركين، وإعطاء اهتمام لتوقعاتهم وطموحاتهم من جدوى هذا التخطيط الاستراتيجى وتنفيذه.

(٢) الرؤية والرسالة والقيم:

وتبدأ هذه الخطوة بمراجعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها مؤسسة التعليم العالي، باعتبارها نقطة انطلاق للتخطيط، وبخاصة عند تحديد كيفية توزيع الموارد وقياس النتائج.

(٣) فحص البيئة:

وتتناول هذه الخطوة دراسة القضايا الثقافية والموارد واستخداماتها وكفايتها، والعوامل الأخرى التي تؤثر على عملية التخطيط.

(٤) الأهداف:

وتعنى هذه الخطوة بتحديد أهداف تعبر عن طموحات مؤسسة التعليم العالي، وصياغتها بشكل قابل للتحقيق والقياس وواضح.

(٥) الاستراتيجيات والخطط التنفيذية:

ويتم فيها تحويل الأهداف إلى سلسلة من الاستراتيجيات المحددة والأنشطة مع تحديد توقيتات محددة أيضاً لكل منها.

(٦) خلق الخطة:

وتعنى بوصف الأهداف والاستراتيجيات بطريقة تتميز بالشمول والتكامل ويسر الفهم.

(٧) النتائج والمخرجات:

ويتم في هذه الخطوة متابعة التقدم وتقويم المخرجات التي تعكس الأهداف بشكل دقيق، باستخدام أساليب موضوعية علمية.

تنفيذ الخطة الاستراتيجية:

ويتطلب التوجه نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية، توافر ثلاث ركائز أساسية، هي:

١- القيادة: ومن المهم تحديد الأدوار والمسؤوليات الضرورية لأنشطة الخطة، ويمكن أن تفشل الخطة إذا لم يكن هناك التزام باتخاذ مبادرات فعالة تبدأ من واضعي الخطة.

٢- الاتصال والتواصل: ويتوقف على عدم توفر الاتصال الفعال مواجهة التغير المؤسسي لمقاومة شديدة للتغيير من أعضاء الكلية أو الجامعة. وبالتالي فإن الاتصال

للناجح يتطلب أن يعطى المشرفون على التنفيذ اهتمامات متنوعة للجماعات المختلفة المشاركة والمتأثرة بعملية التخطيط.

٣- ويعتبر الاهتمام به أساساً لمتابعة تقدم تنفيذ الخطة وقياس مخرجاتها، ويتضمن ذلك تقديم الإرشاد والتوجيه والتنمية لتحسين الأداء ومتابعة عمليات التخطيط، والحكم على درجة التحقيق الناجح للأنشطة والاستراتيجيات للأهداف الموضوعة.

ويساعد الاهتمام بهذه الركائز الأساسية على:

أ- تكوين فرق متعددة للقيادة لديها معرفة منظمية ومنظورات فكرية وتنفيذية متنوعة وفهم لعملية صنع القرار.

ب- نشر ثقافة ومناخ الاستعداد والرغبة والإحساس العام بضرورة التغيير.

ج- الإفادة من الخبرات التاريخية الماضية والجهود السابقة الناجحة للتغيير، والوقوف على مسببات عدم نجاح بعض الجهود السابقة وكيفية التغلب عليها.

د- توجيه الاهتمام نحو عملية التخطيط وتطوير الاستراتيجيات لتحقيق المخرجات.

ه- مشاركة أعضاء هيئة التدريس والإداريين والمجموعات والجماعات الأخرى بما يقلل المقاومة، وينجح التنفيذ ويحقق أهداف التخطيط.

و- تحديد الموارد اللازمة وكيفية توفيرها.

ربط التقييم بالتخطيط:

وقد أبرزت خبرات التخطيط الاستراتيجى فى التعليم العالى الأهمية الكبيرة لربط التقييم بالتخطيط، وبخاصة وأن العديد من هيئات ضمان الجودة تؤكد على هذا الربط كأحد المستويات المعيارية للاعتماد. كما أن نموذج التقييم الذاتى للتميز فى التعليم العالى Excellence in HE Self- Assessment Model الذى تبنى إطار عمل مالكولم بالدر للتميز المؤسسى للاحتياجات الخاصة للتعليم العالى، قد أكد على أهمية التخطيط الاستراتيجى كواحد من سبعة مكونات للفاعلية المؤسسية.

وقد قام مكتب تحسين الجودة بجامعة ويسكونس فى ماديسون Wisconsin/ Madison بدراسة مسحية عن ممارسات التخطيط الاستراتيجى فى التعليم العالى عام ٢٠٠٧، شملت

عدداً من مؤسسات التعليم العالى، واستجابت منها ١٥ جامعة، وكان الهدف من الدراسة الوقوف على مدى ارتباط التخطيط الاستراتيجى وعملياته بعدد من الوظائف الأخرى فى التعليم العالى.

جدول رقم(١)

استجابات مؤسسات التعليم العالى للدراسة المسحية

الجامعة	المدة بالسنوات	التكامل مع الموارد	نظم تكامل الموارد	التكامل مع الاعتماد	التكامل مع التحسين	التكامل مع التنمية المهنية	التكامل مع زيادة الموارد	التكامل مع تخطيط رأس المال	التكامل مع هيكل التجانيز
جورجياتك	١٠-٢٠	٥	نعم	٣	٢	٤	٥	٥	٣
كنتاكى	أكثر من ٢٠	٥	نعم	٤	٤	٤	٤	٤	٣
ميريلاند	٥-١٠	٤	نعم	١	٣	٣	٤	٣	٢
ميـــامى- أوهايو	٥-١٠	فى مرحلة انتقالية	نعم	–	–	–	–	–	–
ولايـــــة متشجان	أقل من ٥	٤	نعم	٥	٣	٢	٤	٤	٢
الـــشرق الغربى	أكثر من ٢٠	٥	نعم	٥	٤	٤	٥	٥	٤
ولايـــــة بنسلفانيا	أكثر من ٢٠	٥	نعم	٥	٥	٥	٥	٥	٤
بالتيمور	أقل من ٥	٤	نعم	٢	٣	٣	٥	٥	٢
ويسكونسن	من ٥-١٠	١	ليس بعد	٥	٢	٣	٤	٢	١
فيرجينيا	أقل من ٥	٥	–	٥	٥	٥	٥	٥	٤

ويشير الجدول إلى أن هناك عشر جامعات من(١٥) جامعة استجابت للرد على الاستبيان تتبنى مدخل التخطيط الاستراتيجي بنسبة تصل إلى ٦٦,٦%، وقد اختلف المدى الزمني للتوجه نحو هذا المدخل من جامعة إلى أخرى، فهناك جامعات تبلغ المدة فيها أكثر من ٢٠ سنة، وأخرى أقل من ٥ سنوات.

ويشير العمود الثالث إلى أن التخطيط الاستراتيجي يتكامل ليشمل تحديد الأولويات وإعادة الاعتماد وعملية التحسين المستمر، والتنمية المهنية للأعضاء والقيادات، وزيادة الموارد المالية، والتخطيط المالي ووجود هيكل للتحفيز، وقد اتخذ نظام النقاط بدأ من قليل جداً(نقطة واحدة) وإلى مدى كبير(٥ نقاط).

أما عن شمول الخطة الاستراتيجية للأولويات، فقد بلغ المتوسط ٤,٢٢، وأما عن وجود نظام لربط الموارد بالتخطيط وكيفية اتخاذ القرارات ومصدرها، فقد جاءت الاستجابات لتشير إلى أن نصف عدد هذه الجامعات تعتمد على اللجان أو استطلاع رأى المستفيدين فى اتخاذ القرارات، وأشار الباقون إلى أن هذه مسؤولية الإدارة.

وأما عن ارتباط التخطيط الاستراتيجي وتكامله مع الاعتماد، فإن ثلثي المؤسسات المستجيبة قد أشارت إلى وجود ارتباط وتكامل تام بمعدل ٣,٨٩%، وأما عن ارتباط التخطيط الاستراتيجي بعمليات التحسين والتطوير، فقد جاء المعدل ٣,٤٤%، وهو ما يشير إلى اهتمام عال يزيد عن ٦٥%.

وأما عن تكامل التخطيط الاستراتيجي مع التنمية المهنيةللأعضاء والقيادات، فقد بلغ المعدل ٣,٦٧ وهو معدل مرتفع، وبلغ معدل تمشى التخطيط الاستراتيجي ٤,٥٦، وجاءت معظم الاستجابات(إلى مدى كبير)، كما بلغ معدل تكامل التخطيط الاستراتيجي مع تخطيط رأس المال ٤,٢٢، وجاءت معظم الاستجابات(إلى مدى كبير)، وبلغ معدل تكامل التخطيط الاستراتيجي مع هيكل التحفيز ٢,٧٨، وهو ما يشير إلى أن غالبية الاستجابات كانت فى المتوسط.

وقد حرصت الدراسة على الوقوف على مداخل تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وجاءت الاستجابات متنوعة، حيث أشارت إحدى الجامعات إلى أن التنفيذ يتم على مستويات متعددة تشمل قيادة الجامعة ومستشاريه، ولجنة التخطيط الجامعى، والكليات والأقسام العلمية، وتشجيع تخطيط شبكات للتواصل، ومكتب التخطيط الاستراتيجى، وتبنى نشر تقرير سنوى، كما أشارت جامعة أخرى إلى أن هناك مدخلين أحدهما من أعلى إلى أسفل، والآخر من أسفل إلى أعلى، وأشارت إحدى الجامعات إلى مدخل يركز على الموارد بشكل كبير، كما أشارت جامعة إلى تبنيها مدخل للتخطيط الاستراتيجى طويل المدى، وبينت جامعة تبنى مدخل اللامركزية نظراً للطبيعة الخاصة للجامعة القائمة على تعدد أحرامها.

وحرصت الدراسة أيضاً على أن تقف على توقع التأثيرات المتعلقة بتحقيق تقدم ملموس، وقد أشارت الاستجابات إلى وجود نتائج نوعية ملموسة والاعتماد على قياسها فى ضوء المؤشرات المحددة، وأهداف قابلة للقياس، وهذا يبين أن التخطيط الاستراتيجى كمدخل للتطوير قد أخذ فى الانتشار كمدخل للتطوير على أسس علمية.

لكن الأمانة تقتضى أن نذكر أن من بين الخمس عشرة جامعة التى استجابت للرد على استبيان هذه الدراسة المسحية، خمس جامعات ومؤسسات عالية قد أجابت بأنها لا تطبق التخطيط الاستراتيجى، منها جامعة كورنيل، ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، وجامعة كاليفورنيا(بيركللى)، وجامعة ولشنطن، وجامعة إلينوى(إيربانا شامبين)، وهى جامعات كبرى موموقة فى مقدمتها المعهد المذكور.

وتشير دراسة أخرى عن وضع التخطيط الاستراتيجى فى مؤسسات التعليم العالى فى البرتغال إلى أن التخطيط الاستراتيجى طريقة منهجية تستخدم لتنفيذ التغيير فى الأحوال الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات، ولذلك اهتمت هذه الدراسة بالوقوف على تبنى هذا المدخل التطويرى فى المؤسسات العامة والخاصة العالية الجامعية وغير الجامعية، وقد خلصت الدراسة إلى أن غالبية هذه المؤسسات تتبنى التخطيط الاستراتيجى، وأن المؤسسات القليلة التى لا تتبناه تسعى إلى تدريب أعضائها وتهيئة المؤسسات لتطبيقه.

٢- تدويل التعليم العالى:

تبدو الرغبة والاهتمام والجدل حول(مفهوم) و(سياسات) تدويل التعليم العالى متزايدة ومتعددة المداخل، والمقاربات والنماذج التطبيقية، إلى درجة زاد معها هذا الهوس بعملية التدويل، وكم المصطلحات المرتبطة به أيضاً.

واضح أن لعولمة الاقتصاد والمجتمعات أثر على البحث والتعليم، لقد زادت فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، وهى فترة الحرب الباردة، ومع نهاية هذه الحرب، زادت التوجهات نحو الاتحادات الإقليمية، مثل النافتا NAFTA والاتحاد الأوروبىEU، وشملت التعليم العالى وجعلته فى قلب ومركز التطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، كما أثر هذا التطور على التعليم العالى داخلياً وخارجياً، وتحديد دوره التاريخى كمركز للمعرفة والفهم.

وقد ظهرت مصطلحات عديدة بشكل أقوى وأكثر تأثيراً كالتربية الدولية، والتربية المقارنة، والتربية متعددة الثقافات وعبر الثقافية، والتربية الكوكبية كتعبير عن هذا التطور الحادث، ويلاحظ أن عملية عالمية أو تدويل التعليم العالى لها جذورها القوية منذ القدم، تمثلت فى الحراك التعليمى الفردى، واجتذاب المؤسسات التعليمية ذات التميز الأكاديمى للطلاب من بلاد أخرى، واستيراد ونقل نماذج تعليمية من البلاد المتقدمة إلى البلاد الأقل تقدماً، وبخاصة من الدول الأوروبية المستعمرة إلى البلاد التى كانت تستعمرها، ثم التعاون الدولى فى مجالات البحث العلمى الأكاديمى.

وظهر معهد التربية الدولية IIE عام ١٩١٩ فى الولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس البريطانى BC عام ١٩٣٤ فى المملكة المتحدة كمؤشرين لنمو الاهتمام بالتعاون الدولى والتبادل فى مجالات التعليم.

وقد اتسع التوجه نحو التبادل التعليمى الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ فى القطبين العالميين الكبيرين فى ذلك الوقت، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وكان لدى كل منهما أسبابه السياسية من وراء تدعيم التعاون والتبادل الدولى، مثل زيادة دائرة التأثير

والاستقطاب وفهم الآخر، وكانت أوروبا بعيدة عن هذا التوجه لانشغالها بإعادة التعمير وإعادة بناء مؤسساتها التعليمية.

وقد تغيرت الحال فى الستينيات والسبعينيات بعد تحرر معظم الدول المستعمرة عسكرياً، وما صاحب ذلك من توسع فى التعليم العالى، وتغير دور الجامعات كمنتج رئيس للقوى والموارد البشرية، بجانب دورها التقليدى كمراكز للدراسة الأكاديمية، وصاحب ذلك نمو حركة التدويل والعالمية فى المجال التعليمى عن طريق الحراك الطلابى من الجنوب صوب الشمال.

ويذكر هنا أنه إذا كان الاتحاد السوفيتى قد زاد دعمه السياسى والاقتصادى للدول النامية التى اعتبرته نصيراً لحركة التحرر، فقد زاد دعمه للجامعات وقواها البشرية فى الدول النامية.

وتحركت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول أوروبا الغربية وكندا واستراليا نحو الدول النامية تقدم لها المعونات المالية بعامة، والدعم المادى والبشرى للتعليم العالى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأدى ذلك إلى التدفق الطلابى من الجنوب إلى الشمال كما ذكرنا، وأعضاء هيئة التدريس والدعم المادى من الشمال إلى الجنوب بما يحمله ذلك من سلبيات كبرى منها نزيف الأدمغة المهاجرة إلى الشمال، وإيجابيات تتمثل فى انتقال المعرفة والتعرف على الآخر والتفاهم الدولى.

وشهدت الثمانينيات تغيراً فى السياق الكوكبى، تمثل فى قوة الجماعة الأوروبية ونهضة اليابان كقوة اقتصادية عالمية، استثمرت فى التعليم وبرامج البحوث منافسة فى ذلك الولايات المتحدة، مع سقوط الاتحاد السوفيتى وانضمام دول الكتلة الشرقية للمعسكر الغربى. ودخل العالم عالم القطب الأوحد متمثلاً أساساً فى الولايات المتحدة ومعها دول أوروبا.

وبدأ العالم مرحلة ثالثة جديدة تتميز بالتأكيد على التنمية الاقتصادية وقضايا الاقتصاد كمدخل لتطوير التعاون الدولى والتبادل فى مجالات ومستويات التعليم، وإن كان هذا المدخل الاقتصادى ليس هو المدخل الوحيد، بل تصاحبه مداخل وأسباب ومحفزات عديدة أخرى، منها:

- الأدوار التى تقوم بها القوى المهتمة بالتعليم العالى:

من حكومات ومؤسسات إقليمية ودولية، وقطاعات خاصة ومؤسسات وأعضاء هيئة تدريس وطلاب، لكل منها أجندته ومتطلباته. لكنها جميعاً تعكس رغبة وربما حاجة مجتمعية واقتصادية للتعليم العالى وتطويره وطلبه من البلاد الأخرى، وهذه جميعها تشكل عوامل جذب ومحفزات للعالمية والتدويل تتمثل فى:

- دور تدويل التعليم العالى فى النمو الاقتصادى والاستثمار فى مجالات الاقتصاد، باعتبار الآثار الإيجابية المبتغاة من التنمية التكنولوجية على النمو الاقتصادى، وهى ما يمكن أن تزداد من خلال التعاون الدولى فى التعليم العالى.
- نمو عولمة سوق العمل وتدويله فى ظل العولمة الاقتصادية، وما تتطلبه هذه العولمة من منافسة القوى العاملة البشرية بين بلاد العالم للعمل فى بيئة عالمية، وقد ظهر فى هذا المجال مشروع الكفاءة الكوكبية Global Competence Project الذى تبناه مجلس التبادل التعليمى الدولى CIEE بالتعاون مع قسم الاختبارات التربوية، وهو يؤكد على أهمية تحديد وقياس الجدارات الكوكبية، وإعادة تصميم التعليم لتنمية المهارات العالمية.
- اعتبار التعليم البعد الرابع للسياسة الخارجية، لتحسين صورة الدولة وتقديم صورتها المرغوبة فى إطار أفضل، وهو ما يجعل التعاون التعليمى شكلاً من أشكال الدبلوماسية أو القوى الناعمة لمستقبل العلاقات السياسية.
- التحفيز المالى وزيادة الموارد من خلال تقديم خدمات تعليمية للخارج فى إطار تدويل التعليم العالى، تتمثل فى جذب الطلاب الأجانب للدراسة بمصروفات، وتقديم خدمات الاستشارات التعليمية.
- الطلب القومى أو الوطنى على التعليم فى ظل قلة أو عدم جاهزية المؤسسات التعليمية الوطنية للدراسة، ومن ثم عدم ضمان تخريج مخرجات ذات جودة يدفع بعض الدول

إلى إرسال أبنائها للدراسة بالخارج، وهو ما حدث فـي اليونـان والبرتغـال، بـل والنرويج، ويحدث الآن فى بعض دول أوروبا الشرقية.

- مبررات ثقافية وتعليمية:

إذ إن هناك وظيفة ثقافية للتدويل فى التعليم العالى، وتمثل هذه الوظيفة مطلباً وطنياً فـي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تتمثل فى تصدير القـيم الثقافيـة والوطنيـة الفرنـسية والأمريكية إلى البلاد الأخرى.

كذلك إعطاء بعد عالمى للبحث والتعليم، مع تقدم المعرفة وعالميتها فى ظـل اقتـصاد كوكبى متنام ومؤسسات عابرة للحدود والقوميات، وقد أخذ التدويل استراتيجيات تضفى البعد الدولى على التعليم والبحوث، منها تطوير المناهج وبرامج الدراسة بالخارج، وتبادل الطلاب والأساتذة، ومراكز تعليمية دولية، وتعليم اللغات الأجنبية ومبادرات البحوث العلمية الدولية.

- تحسين جودة التعليم والبحث العلمى:

إذ تحظى مفاهيم وعمليات ضمان الجودة والاعتماد باهتمامات متزايدة وزيادة الأنـشطة الدولية فى مجالات تقويم التعليم، وقد حرصت الكثير من بلاد العالم الثالث إلى استيراد نظـم ضمان جودة التعليم من الدول المتقدمة فى شكل البنى والهياكل، والتـدريب والاستـشارات والبرامج، بل والمستويات المعيارية والآليات، ثم ضمان جودة مؤسـسات ضـمان الجـودة المحلية عن طريق هيئات فى البلاد المتقدمة.

وهكذا انتشرت مبررات تدويل التعليم العالى، وصار بالفعل عملية واقعية مـن ناحيـة، ومتكاملة ذات أنماط واستراتيجيات ومداخل متنوعة، فى مقدمتها البرامج الأكاديمية والأنشطة والخدمات التى تشجع مشاركة الطلاب وأعضاء هيئـة التـدريس، وهنـاك الاسـتراتيجيات التنظيمية التى يمكن أن تساعد على تكامل عملية التدويل فى عمليات وبنى الإدارة الجامعية.

ثمة اتجاه تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ينظر إلى التـدويل نظـرة شـاملة تشمل- من بين ما تشمل- ضمان الجودة والتسويق وغير ذلك.

٣- تسويق التعليم العالى:

ينظر إلى التعليم العالى الآن على أنه منتج عولمى، تقوم به مؤسسات تتنافس عالمياً من أجل مخرجات عالية الجودة، والبحث عن طرق إبداعية لإرضاء وتلبية احتياجات وتفضيلات الطلاب والمجتمعات، ومع النمو المتزايد والتفضيل الفردى والجمعى للتعلم من بعد بما يتسم به من مرونة، فإن المؤسسات التعليمية تهتم بتسويق خدماتها، إلى درجة أن بلداً مثل استراليا يضم طلاباً دوليين جعلوا التعليم الاسترالى ثالث أكبر خدمة تصديرية تحقق عائداً مادياً يقترب من ستة مليارات من الدولارات الأمريكية.

وبذلك صار تسويق التعليم العالى قضية جدلية وبحثية أيضاً، مما جعل من الضرورى التحول إلى النموذج القائم على الطالب، وهو ما يتطلب استغلال الفرص التسويقية ومداخل التسويق، وأن يكون التدريس بشكل متزايد متجهاً نحو النموذج المتمركز على المتعلم وتشكيل عملية التعليم فى ضوء خبرات المتعلم والتعلم مدى الحياة، لتتمشى مع المعرفة والمهارات المطلوبة فى مجتمع المعرفة.

وقد صارت مؤسسات التعلم من بعد بالفعل موجهة بالسوق، وموجهة نحو السوق، بما يعنى تكييفها وفق منظورات قائمة على العميل وتلبية احتياجاته واستخدام استراتيجيات التسويق، ووفقاً لاستراتيجيات التسويق يعطى العميل أولوية متقدمة وتلبى احتياجاته ورغباته، ويتم التعامل مع العملاء- كما يقول دميراى Demiray وزميلاه- كملوك Kings وبذلك فإن البرامج والمقررات والمواد التعليمية يعاد تشكيلها لتتمشى مع احتياجات ورغبات الطلاب، وأن تكون الوسائط المتعددة المستخدمة عامة ومسايرة لها من خلال قنوات ملائمة للطلاب.

وتقوم استراتيجية التسويق فى هذه الحالة على أساس التأكيد على العميل، وهو هنا (الطالب)، الذى يختار نمط وشكل التعلم الذى يلائم بشكل أفضل نمط حاجاته الشخصية، وهى- هذه الاستراتيجية التسويقية- التى يشار إليها بالأربعة P(4P s).

واستراتيجية التسويق(4Ps)، تشمل المنتج Product، والثمن Price، والمكان Place، والترويج Promotion، وهو ما سنعرضه فيما يلى:

أ- المنتج Product: والمنتج هنا سلعة أو خدمة أو فكرة تركز على إرضاء احتياجات العميل وإشباعها، ويمكن شرح المنتج المادى بسماته المادية، وما يفكر فيه الغالبية تمشياً مع رأى كثيرين بأن التعليم منتج أو مخرج.

ب- الثمن Price: والثمن هنا مفهوم يتجاوز الجانب المادى أو القيمة المادية التى تدفع، إذ تقوم كل مؤسسة(بتسعير) سياساتها، كما تتنافس المؤسسات بينها لزيادة معدلات القيد بها، وهذه السياسات يكون لها تأثيرها على اختيار الطلاب للمؤسسة التى يدرسون بها.

ج- المكان Place: والمكان هو الوسيلة التى تضع المنتج فى يد المستهلك، كما يرسل المكان رسالة لذوى الشأن، وقد يكون المكان حقيقياً أو افتراضياً حيث يستخدم الربط عن طريق شبكة المعلومات الدولية.

د- الترويج Promotion: وهو وسيلة الاتصال بين البائع(المؤسسة)، والمشترى(الطالب)، ويشمل الإعلان والعلاقات العامة والبيع الشخصى، وإذا رغبت إحدى مؤسسات التعليم العالى فى زيادة معدلات القيد بها عن غيرها، فإنها تحتاج إلى استخدام شركة للدعاية أوالإعلان، أو إيجاد آليات للاتصال مع الطلاب والمؤسسات الأخرى.

وإذا كانت الجامعات التقليدية رهينة أسواقها المحدودة القائمة على النطاقات الجغرافية غالباً، فإن حدودها ومعوقاتها السوقية تقوم على اللغة والاعتماد والتعلم المرتبط بثقافتها والتكلفة التى تطلبها، وهذا يعكس الفكر الاقتصادى القديم القائم على إدراك محدود ومغاير للمعرفة والتعلم.

وقد أدت التغيرات السياسية والاجتماعية المتكاملة والقائمة أيضاً على ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إمكان زيادة وعى الناس بالأحداث والتحولات فى أرجاء العالم، وارتبط بها التوجه نحو اقتصاد كوكبى تنافسى يتطلب مهارات عالية وأسواق جديدة، والنظر إلى التعليم العالى كمصدر للدخل القومى والتجارة الدولية.

التدويل والتسويق علاقات وتبعيات:

النظرة الممعنة فى الدقة ترى أن تسويق التعليم العالى أحد مداخل وآليات تحقيق عالمية وتدويل هذا التعليم، وترى Jane Knight وهى من أبرز المتخصصات فى مجال تدويل التعليم العالى أن أحد أبرز وأكبر الاهتمامات المتعلقة بإسهامات مؤسسات التعليم العالى فى التدويل، تبرز أن إدارات الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها يرون أن هناك أسباباً رئيسة لعالمية التعليم العالى وتدويله، هى:

أ- حراك وتبادل الطلاب والمعلمين.

ب- التعاون فى التعليم والبحوث.

ج- المستويات المعيارية الأكاديمية والجودة.

د- مشروعات البحوث.

ه- التعاون والمساعدات الإنمائية.

و- تطوير البرامج والمناهج.

ز- التفاهم الدولى وبين الثقافى.

ح- تطوير مؤسسات التعليم العالى.

ط- تنويع مصادر وخلفيات أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

ي- القضايا الإقليمية والتكامل.

ك- جذب الطلاب الأجانب.

ل- تنويع مصادر الدخل.

وقد أبرز تحليل هذه الأسباب وأوجه التدويل وفقاً لاعتبارات اقتصادية، وسياسية، وثقافية واجتماعية عن إمكان تصنيفها إلى ثلاثة مستويات من الأهمية تبدأ بالأكثر أهمية ثم الاقل، على النحو الآتى:

١- أسباب وأوجه التدويل ذات الأهمية الأولى، وتشمل:

أ- الحراك الطلابى.

ب- تقوية التعاون فى مجال البحوث العالمية.

٢- أسباب وأوجه التدويل ذات الأهمية الثانية، وتشمل:

أ- حراك أعضاء هيئة التدريس.

ب- البعد الدولى فى المناهج.

ج- البرامج الأكاديمية المشتركة.

٣- المستوى الثالث من الأهمية، ويشمل:

أ- تطوير برامج التوأمة.

ب- إقامة فروع للحرم الجامعى فى بلاد أخرى.

ج- التصدير والاستيراد التجارى للبرامج التعليمية.

د- الأنشطة خارج المنهج للطلاب الدوليين.

ويظهر مما تقدم أن الحراك الطلابى يأتى فى المقدمة، وعلى رأس المستوى الأول من الأهمية، تمشياً مع حقيقة أن الطلاب وما يحققونه من حراك يمثلون أبعاداً ثقافية ومادية أولى، وأن هذا الحراك يسبق حراك البرامج من خلال التوأمة والمنظور التجارى، ولعل من أهم ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد أن هذا الحراك لا يمكن أن يحدث، بل تسويق يقوم على قدرة تنافسية عالية، ونفس الأمر ينطبق على مجالات أخرى تشمل البرامج والمناهج والبحوث، بل وأعضاء هيئة التدريس أيضاً.

كما تظهر الدراسات أن من الحقائق الواضحة أن من أهم مجالات التدويل والتسويق تعلم اللغات الأجنبية والتدريب على كفاءاتها، باعتبارها من أبرز مجالات حراك الطلاب والمهنيين فى تخصصات مختلفة، وقد ارتبط بهذا الحراك الطلابى وحراك المهنيين لتعلم اللغات الأجنبية والتدريب على كفاءاتها ظهور استراتيجيات متنوعة للتسويق الداخلى والخارجى لها لاجتذاب وقيد الطلاب الأجانب، وتوظيف الخريجين فى سوق العمل.

ثمة سؤال يطرح فى هذا المجال، وهو مدى اعتبار التسويق الداخلى ضمن إطار تدويل التعليم العالى، وبخاصة لطلاب وخريجى أقسام اللغات الأجنبية، والإجابة لا تحتاج إلى جهد مع انتشار قطاعات العمل الصناعى والتجارى الخاص وارتباطها بشركات أجنبية من ناحية، ومع انتشار وتوسع أنشطة الشركات الدولية متعدية الحدود ومتعددة الجنسيات فى مجالات

عديدة، ووجود مصانع وشركات لها فى الكثير من دول العالم، ومنها البلاد العربية والآسيوية فى شرق آسيا.

وتذكر نايت Knight أنه إذا كانت العولمة تمثل تحولاً للعالم، فإن التدويل يعتبر تغيير عالم التعليم العالى Globalization is Transforming the World and Internationalization is Changing the World of Higher Education.

٤- إعلان وعملية بولونيا:

تضم أوروبا أربع آلاف مؤسسة للتعليم العالى تضم ١٩ مليون طالب، ويعتبر الكثير منها من مراكز التميز عالمياً، وقد أدى بناء نظم التعليم العالى على المستوى القومى إلى اختلافات كبيرة بينها، إلا أن إنشاء الاتحاد الأوروبى ومنظماته، وتعزيز التكامل الأوروبى أدى إلى ضرورة إيجاد مسار جديد يغير نظم التعليم العالى نحو التقارب والترابط والتكامل، وإنشاء منطقة أوروبية للتعليم العالى EHEA، توحد نظم التعليم العالى وتجعلها نظماً جاذبة عالمياً.

وقد جاء إعلان بولونيا عام ١٩٩٩ بهدف أن تصير المنطقة الأوروبية للتعليم العالى واقعاً حقيقياً عام ٢٠١٠، بالتعاون بين حكومات الدول الأوروبية ومؤسسات التعليم العالى وأعضائها وطلابها فى الدول المشاركة فيها، والبالغ عددها ٤٦ دولة، بمشاركة المنظمات الدولية والأوروبية، وتحول الأمر من مجرد(إعلان) بولونيا إلى (عملية) بولونيا.

بما يمكن طلاب التعليم العالى من اختيار برامج الدراسة من بين المجالات الواسعة المتعددة فى إطار من الشفافية، مع الاستفادة من إجراءات الاعتراف بالمؤهلات.

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان بولونيا قد نص على المحاور الآتية:

١- تبنى نظام سهل الانقرائية والمقارنة للدرجات العلمية، من أجل تطوير إمكانات وقدرات المواطن الأوروبى على التوظف والتنافس الدولى لنظم التعليم العالى الأوروبية.

٢- تبنى نظام للتعليم العالى فى أوروبا يتكون أساساً من ثلاث حلقات: الحلقة الأولى، وهى الدراسة الجامعية العادية(مرحلة البكالوريوس)، والحلقة الثانية هى درجة

الماجستير، ويتطلب الالتحاق بالحلقة الثانية إكمال الدراسة بالحلقة الأولى التى تستمر لمدة ثلاث سنوات(على الأقل)، وتكون الدرجة التى تمنح بعد الانتهاء من الحلقة الأولى مناسبة لسوق العمل الأوروبى كمستوى ملائم للتأهيل، أما الحلقة الثالثة،، فإنها ينبغى أن تؤدى للحصول على درجة الدكتوراه، كما الحال فى الدول الأوروبية.

٣- إنشاء نظام للساعات المكتسبة، مثل نظام ECTS كوسيلة ملائمة لتطوير الحراك الطلابى الواسع، وهذه الساعات المكتسبة يمكن الحصول عليها فى سياقات للتعليم غير العالى، تشمل التعلم مدى الحياة، الذى تعترف به الجامعات.

٤- ترقية الحراك بالتغلب على العوائق والصعوبات التى تحول دون الممارسة الفعالة للحركة الحرة، مع إعطاء اهتمام خاص لـ:

* الطلاب، من حيث إمكان التحاقهم بالتعليم والتدريب والخدمات ذات الصلة بها.
* المعلمون والباحثون والهيئات الإدارية، بالاعتراف بالمدد والفترات التى يقضونها فى أوروبا فى التدريس والبحث والتدريب، دون تمييز بينهم.

٥- تطوير التعاون الأوروبى فى مجالات ضمان الجودة، مع النظر إلى تطوير معايير ومنهجيات للمقارنة بين المستويات.

٦- تطوير الأبعاد الأوروبية الأساسية والضرورية فى التعليم العالى، وبخاصة مع الأخذ فى الاعتبار تطوير المناهج التعليمية والتعاون بين المؤسسات، ومشروعات الحراك والبرامج المتكاملة للدراسة والتدريب والبحوث.

وقد تحول هذا الإعلان- كما ذكر من قبل- إلى عملية بولونيا كعملية ذات أهداف ثلاثة، هى:

أ- إدخال نظام الحلقات الثلاث(البكالوريوس والماجستير والدكتوراه).
ب- إرساء أسس نظام أوروبى لضمان جودة التعليم العالى والبحوث.
ج- الاعتراف بالمؤهلات ومدد الدراسة لكل منها.

وتعكس عُملية بولونيا حرص الاتحاد الأوروبى على أن تزيد القدرة التنافسية الكوكبية لأوروبا فى ميادين التعليم والبحوث والتجديد، باعتبارها القطاع الذى يحتاج إلى إعادة هيكلة وتحديث فى العمق.

كما أن استراتيجية الاتحاد الأوروبى للعام ٢٠٢٠ التالية والمنبثقة عن استراتيجية لشبونة تعلى من شأن التعليم باعتباره السياسة المفتاحية التى تحقق التعاون للاتحاد الأوروبى، ويمكن لدوله الأعضاء الحصول على مكاسب إيجابية فى مجالات الوظائف وتحقيق التقدم.

وقد تضمنت أجندة تحديث التعليم العالى فى أوروبا الانطلاق من أن التعليم العالى يقوم بدور هام فى تحقيق التحديث ومواجهة معوقاته من خلال إحداث التطوير فى الميادين الثلاثة الآتية:

أ- المناهج: وتشمل نظام الحلقات الثلاث السالف ذكره، والتعلم القائم على الكفاءة، وطرق التعلم المرن، والاعتراف بالمؤهلات، والحراك.

ب- الحوكمة: وتشمل الاستقلال الجامعى، والمشاركات الاستراتيجية التى تتضمن مختلف المؤسسات، وضمان الجودة.

ج- التمويل: ويعنى بتنويع الموارد الخاصة بالجامعات، وربطها الفعال بالأداء الجامعى التعليمى والبحثى والتطويرى، وتطوير المساواة وتكافؤ الفرص، وتوسيع فرص الالتحاق والكفاءة، وتحسين الدور الذى تلعبه الرسوم الدراسية والمنح والمساعدات الطلابية.

وقد تضمنت عملية بولونيا رغم أنها عملية منطقة إقليمية للتعليم العالى إطار عمل لسياسة تدويل أو عالمية التعليم العالى، وقد أكد هذا الإطار على أن أحد أهداف عملية بولونيا هو أن تعود أوروبا أكثر جاذبية(عالمية)، وأن هذا يتحقق بعدة طرق ومداخل، منها إقامة منطقة أوروبية للتعليم العالى، تلقى تقديراً من بقية العالم.

وعطفاً على ذلك فإن بلداناً ومؤسسات أوروبية أيضاً تطور نفسها كمراكز للدراسة وكأنماط أكاديمية متفردة ذات جودة عالية، وقد حرصت رابطة الجامعات الأوروبية على أن

تقوم بدور فعال فى شرح وتقديم الإصلاحات الأوروبية لشركاء آخرين فى أجزاء أخرى من العالم، وتسهم فى التدويل الأوروبى.

كما أقر فى هذا السياق الوزراء الأوروبيون- فى إطار عملية بولونيا- استراتيجية عملية بولونيا فى مواقف كوكبية، وهى استراتيجية للتعليم العالى تتناول البعد الخارجى لعملية بولونيا، من منطلق أن إعلان بولونيا قد نص على تحقيق هدف زيادة المنافسة العالمية لنظام التعليم العالى فى أوروبا، وأشار إلى الحاجة إلى ضمان أن يكتسب هذا النظام جذباً على مستوى العالم للدرجات العلمية.

وتضمنت هذه الاستراتيجية السياسات المحورية التالية:

١- تحسين وتطوير المعلومات عن منطقة التعليم العالى الأوروبية EHEA.

٢- تطوير التعليم العالى الأوروبى لتحسين جاذبيته وتنافسيته.

٣- تقوية التعاون القائم على المشاركة.

٤- تكثيف الحوارات والمناقشات التى تتناول السياسات التعليمية.

٥- الاعتراف الإضافى بالمؤهلات.

وبناءً على ذلك فإن عملية بولونيا عملية ذات أبعاد شتى تعليمية وتطويرية وتنافسية ودولية وعملية تهتم أيضاً بالتطوير المستمر وضمان الجودة.

٥- نظم ضمان الجودة:

تحظى عملية ضمان جودة التعليم باهتمامات عالمية إلى درجة أنها صارت الآن من أبرز الاتجاهات العالمية فى التعليم وتطويره، وقياس أثره وفاعليته، ولذلك فقد بدأت دول كثيرة من دول العالم الثالث الآن إنشاء هيئات لضمان جودة التعليم واعتماد مؤسساته وبرامجه والتحسين المستمر لها جميعاً، كما حرص بعضها على عضوية هذه الهيئات فى الهيئات الدولية والهيئات المماثلة لها فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لتأكيد مستوى هذه الهيئات وموضوعيتها فى الاعتماد.

وإذا كان من المعروف أن عملية ضمان الجودة تقوم فى المقام الأول على مستويات معيارية تضعها الهيئات المشار إليها، وأن هذه المستويات المعيارية تركز على ما يتصل بالفاعلية المؤسسية والفاعلية التعليمية، فإن الهيئات المنوط بها ضمان الجودة فى التعليم العالى فى البلاد المتقدمة، قد اهتمت بفحص ضمان ثقافة جودة مؤسسات التعليم العالى، أى الثقافة المؤسسية أو المنظمية الخاصة بمفهوم الجودة وعملياتها.

ويذكر أن الاتحاد الأوروبى قد تبنى مشروعاً عن فحص ثقافة جودة مؤسسات التعليم العالى EQC، بهدف:

١- تحديد عمليات ضمان الجودة الداخلية فى داخل مؤسسات التعليم العالى، مع إعطاء الاهتمام لكيفية تنفيذ هذه المؤسسات للجزء الخاص بثقافة الجودة فى ضمان الجودة الداخلية.

٢- منافسة الديناميات بين تنمية ثقافة الجودة المؤسسية وعمليات ضمان الجودة، عند تحديد وتقديم الممارسات والأمثلة فى التقرير النهائى لنشره.

وهذا يؤكد على أهمية ثقافة الجودة داخل منظومة التعليم العالى ومؤسساته كأساس لعمليات ضمان الجودة، وبالتالى تحقيقها ليس كعملية روتينية ورقية.

وقد دعا مؤتمر برلين عام ٢٠٠٣ لوزراء تعليم عملية بولونيا الشبكة الأوروبية لضمان جودة التعليم العالى ENQA بالتعاون مع هيئات ضمان الجودة الأخرى لوضع مستويات معيارية يتفق عليها، وإجراءات وإرشادات لضمان الجودة، واكتشاف السبل لبناء نظام من المراجعين الأقران لوكالات ضمان الجودة والاعتماد، لتقديم تقارير من خلال متابعة عملية بولونيا.

وقد انتهت هذه العملية، وصدر عنها تقرير خاص بضمان الجودة فى التعليم العالى لدول الاتحاد الأوروبى تمت موافقة المؤسسات المعنية والدول الأعضاء عليه، كخطوة أولى على طريق إقامة ووضع وصياغة قيم وتوقعات وممارسات مشتركة ذات صلة بضمان جودة التعليم العالى.

وقد شمل هذا التقرير ما يلى:

الجزء الأول: المستويات المعيارية الأوروبية والأدلة الإرشادية لضمان الجودة الداخلية بين مؤسسات التعليم العالى، وشملت:

١- السياسة والإجراءات لضمان الجودة.

٢- الموافقة والمتابعة والمراجعة الدورية للبرامج.

٣- تقييم الطلاب.

٤- ضمان جودة أعضاء هيئة التدريس.

٥- مصادر التعلم ودعم الطلاب.

٦- نظم المعلومات والمعلومات العامة.

الجزء الثانى: المستويات المعيارية الأوروبية لضمان الجودة الخارجية للتعليم العالى، وقد شملت:

١- استخدام إجراءات ضمان الجودة الداخلية.

٢- تطوير عمليات ضمان الجودة الخارجية.

٣- معايير القرارات.

٤- العمليات الموائمة للأهداف.

٥- التقارير.

٦- إجراءات المتابعة.

٧- المراجعات الدورية.

٨- التحليل الشامل للنظام.

الجزء الثالث: المستويات المعيارية الأوروبية لهيئات ضمان الجودة، وتشمل:

أ- استخدام إجراءات ضمان الجودة الخارجية للتعليم العالى.

ب- الوضع الرسمى.

ج- الأنشطة.

د- الموارد.

هـ- تحديد الرسالة.

و- الاستقلال.

ز- معايير ضمان الجودة الخارجية التى تستخدمها الهيئات.

ح- إجراءات المحاسبية.

إن ضمان الجودة يعتبر مركز عمليات تطوير التعليم العالى ونشره وإتاحته وتدويله، وهذا هو ما دفع الاتحاد الأوروبى إلى الاهتمام به على مستوى القارة الأوروبية، ولم تكن بلاد العالم الثالث بعيدة عن هذا التوجه، وقد أنشأت الكثير من دوله هيئات لضمان الجودة والاعتماد، كما أنشأت مؤسسات التعليم العالى به مكاتب مسؤولة عن الجودة فى كل منها.

وقد أنشأت جامعة الأردن للعلوم والتكنولوجيا JUST مكتباً للجودة فى العام الجامعى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، بهدف إقامة نظام متكامل ومستقل لضمان الجودة أكاديمياً ومؤسسياً للتعليم والبحث العلمى الجامعى، وهو مسؤول عن توفير متطلبات الجامعة التى تحددها لجنة اعتماد التعليم العالى.

وتبنى وظيفة المكتب على عدة أبعاد متوازية تغطى ميادين متعددة، تشمل الطالب، وفاعلية عملية التدريس وتعلم الطالب، وعضو هيئة التدريس، ووضع الجامعة ومخرجاتها، ثم التغذية المرتدة الخارجية، وهذه الميادين أو المجالات تغطى المدخلات والعمليات والمخرجات للنظام التعليمى كله.

أما عن رؤية المكتب، فتتمثل فى أن يكون منظمة للتحسين المستمر القابل للقياس فى كل ما تقدمه الجامعة بتلبية المستويات المعيارية لكل جامعة ورؤيتها فى العمل المجتمعى المتنوع، وانبثق عن ذلك الرسالة المتمثلة فى إدارة ضمان الجودة من نواحى المستويات العليا لممارسات الجودة فى التعليم والبحوث والإدارة فى كل أنحاء الجامعة، ومن خلال الاستثمار الأقصى لطاقات الجامعة واستخدامها للممارسة النشطة لكل العاملين لتلبية الاحتياجات المجتمعية وسوق العمل طبقاً للمستويات المعيارية الأردنية القومية.

وهذا المكتب باعتباره عضواً فى مجتمع الجامعة يقوم بدعمها لتحقيق أهدافها فى التميز فى التدريس والتعلم والخدمات العامة، من خلال:

أ- تطوير ثقافة الجودة وضمانها بالجامعة.

ب- تحسين مخرجات الجامعة.

ج- دعم البرامج الأكاديمية المتنوعة لتحقيق أهدافها.

د- العمل على ضمان الجودة لكل الجامعة وأنشطتها، وبخاصة منها ذات الصلة بالبرامج الأكاديمية والبحوث العلمية.

ه- إعداد البرامج الأكاديمية لأغراض الاعتماد المحلى والإقليمى.

و- بناء مكونات الإرشاد والدعم الأكاديمى مع المستويات المعيارية الحاكمة وأدوات التقييم المرتبطة بها.

وينطلق العمل وفق المبادئ المرشدة الآتية:

أ- التركيز، على أساس تلبية احتياجات ضمان جودة الجامعة عن طريق المشاركة والفهم المشترك.

ب- التكامل، بمعنى تنفيذ العمل وترابط الأفراد ببعضهم فى الأداء، وأن يضمن التوجه إلى الجودة تحقيق المستويات المعيارية العليا بالعمل الجماعى.

ج- الاستراتيجى، بأن يكون جميع أعضاء هيئة التدريس فى فريق واحد، لنجاح الجامعة كمؤسسة، وأن يشارك الجميع فى القرارات الخاصة بالجودة واعتبار التمكن بما يشمله من حرية ومسؤولية هو ثقافة العمل.

د- التجديد، إذ يكون مكتب الجودة بمثابة منظمة تعلم، وأن يعى الجميع أن التحسين هو تحسين لهم، وأن تحسين العمليات وفق منهجية علمية هو ضمان النجاح.

وتتنوع أنشطة ضمان الجودة بالجامعة، لتشمل المحاور الثلاثة الرئيسة الآتية:

أ- مجال الاعتماد.

ب- مجال ضمان الجودة الشاملة.

ج- مجال البحوث والتقويم.

ولذلك اهتمت الجامعة باستطلاع آراء كافة ذوى الشأن من المستفيدين، وأعـدت أدوات قياس وتقويم للفئات الآتية:

أ- مؤسسات العمل: وتستطلع آراء هذه المؤسسات، من حيث ولاء خريجـى الجامعـة الموظفين بها، وتمتعهم بشخصيات قيادية، وقيامهم بالمهام الكلفين بها بكفاءة وأمانة، وقدرتهم على الابتكار، وإجادتهم للغة الإنجليزية بطلاقة، وارتفاع مستواهم الثقـافى العام، وامتلاكهم مهارات الاتصال، والتوافق بين مـا يدرسـوه وطبيعـة عملهـم، والتزامهم بتعليمات المؤسسة، وتميزهم بمهارات التفكير النقدى، واستعدادهم للتطور فى العمل، وقدراتهم على إنجاز العمل بغض النظر عن الضغوط، واستعدادهم للقيام بالعمل التطوعى، والعمل بروح الفريق الواحد، والتأقلم مع بيئة العمـل المحيطـة، والعلاقات الاجتماعية مع الزملاء، وتمتعهم بمهارات عملية تؤهلهم للتنـافس فـى سوق العمل وغير ذلك.

ب- الخريجون: وتستطلع آراء هذه الفئة عن الأداء العام لهيئة التدريس بالقسم والكليـة، والفائدة النظرية التى تحققت لهم خلال سنوات الدراسة، والفائدة العملية التطبيقيـة، وأسلوب التدريب بالقسم ومدى جمعه بين المعرفة النظريـة والممارسـة العمليـة، وملاءمة المناهج والمقررات لحاجاتهم الوظيفية فى سوق العمل، وارتبـاط بحـوث الطلاب بقضايا المجتمع والسوق، وإسهام الكلية فى اكتـسابهم مهـارات إضـافية تؤهلهم للقيام بأعباء عملهم بنجاح، وغير ذلك.

ج- الطلاب: وتستطلع آراء هذه الفئة فى مناخ الدراسة بالجامعة، والمناهج ومحتواهـا، وطرق التدريس، والعمل التعاونى والفريقى، والتعلم الذاتى، والاهتمام بالتطبيقـات، وحرص أعضاء هيئة التدريس على إكسابهم المعرفة النظرية والمهـارات العمليـة والعقلية وغير ذلك، وقد حدد المكتب أهدافاً اسـتراتيجية، انبثقـت عنهـا أنـشطة استراتيجية وإجرائية تنفيذية لضمان الجودة.

٦- الإعلان العالمى للتعليم العالى فى القرن ٢١، الرؤية والعمل:

تعكس المؤتمرات الدولية عن التعليم العالى، وبخاصة تلك التى تعقدها اليونسكو اهتمامات وضغوط عالمية لتطوير هذا التعليم، وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء نجد أن الإعلان العالمى للتعليم العالى المنبثق عن مؤتمر اليونسكو الدولى المنعقد فى باريس عام ١٩٩٨، قد أستند إلى المؤتمرات الإقليمية التى عقدت فى هافانا وداكار وطوكيو وبالرمو وبيروت، وأكدت على مهام التعليم العالى وأدواره المختلفة، وأن التغيير الجوهرى للتعليم العالى وتحسين نوعيته وزيادة ملاءمته، والتصدى للتحديات الكبرى التى يواجهها هى أمور تتطلب المشاركة القوية من جانب الحكومات ومؤسسات التعليم العالى، والمعنيين بهذا التعليم من الطلاب وأسرهم، والمدرسين، وقطاعات التجارة والصناعة، وهيئات القطاع العام والخاص، والمجالس النيابية، ووسائل الإعلام، والمجتمعات المحلية والروابط المهنية والمجتمع.

وقد غطت مؤتمرات التعليم العالى تفاصيل كاملة لتحديد أدوار(رسالة) التعليم العالى وأهدافه، ومهامه، ووظائفه، وكذلك فالمؤتمرات المحلية تعطى توصيات فى نقاط هامة مثل تحسين التفاعل مع العمل العالمى، ومن توصيات مؤتمر هافانا Havana ضرورة إصلاح برامج التعليم ليصبح الأداء أكثر فاعلية، وتحسين الآليات لكى تتفق مع الاحتياجات المستمرة ومتطلبات العمل، وتقويم إمكانية التعاون مع قطاع الإنتاج والمؤسسات الصناعية.

أما مؤتمر داكار Dakar فركز على الحاجة لتوضيح أفضل لعالم العمل، ووفقاً لمؤتمر طوكيو للتخطيط والتفاعل، يجب أن يكون هناك مزيد من التفاعل المشترك بين مؤسسات التعليم العالى وقطاع الإنتاج، وفى النهاية يجب أن تنظم المناهج لتقابل الاحتياجات فى مكان العمل، وتضمين المناهج التدريبات على التخصصات الجديدة.

وهذا باختصار رسالة التعليم العالى، ومن خلال النظر لمؤتمر طوكيو Tokyo، فمؤسسات التعليم العالى يجب أن ترشد للتكيف مع التغيرات التى تحدث، وتوضيح شكل سوق العمل، وتساعد أن يكون سوق العمل مستقل ومحدد الهوية من ناحية، ومجدد للاحتياجات المحلية من ناحية أخرى بواسطة تصميم آليات لإعادة التدريب، وتحويل المهنة، ويجب أن

تنظم المناهج لتحفز مهارات الطلاب، وتستخدم طرق مرنة وإبداعية وتدريب داخلي، وأخذ مؤتمر بيروت بعين الاعتبار ضرورة أن يكون للتعليم العالى الدور الرئيس فى حركة العمل العالمى ومقابلة لحتياجات ومتطلبات التنمية، فمؤسسات التعليم العالى يجب أن تساعد فى سوق العمل.

وقد ركز مؤتمر باليرمو Palermo على التفاعل مع الاقتصاد والسوق، فالتعليم العالى دوراً هاماً فى مقابلة احتياجات المجتمع وفقاً لمتطلبات سوق العمل، ويجب ألا يقتصر دور التعليم العالى على تكيف فصولها الدراسية لسوق العمل أو القوى البشرية فقط ولكن من الضرورى أن تعمل على إعداد طلابها لمقابلة التغيرات الجوهرية غير المحددة لسوق العمل، بالإضافة إلى المتطلبات المهنية لتنمية المهارات القابلة للتحويل لزيادة قدرة الموظف فى المعارف المجتمعية.

كما أيد مؤتمر باليرمو Palermo صيغة المشاركة كعامل ضرورى للتغيير فى مؤسسات التعليم العالى، كما أوصى مؤتمر بيرو Beirut بضرورة زيادة المشاركة بين التعليم العالى وقطاع الخدمات والإنتاج والممولين فى القطاعات الحكومية وغير الحكومية.

وأكد مؤتمر طوكيو على أهمية استقلال مؤسسات التعليم العالى والحرية الأكاديمية فى إحراز أهدافها وتنفيذ السياسات والتشريعات الموضوعة، وقد أوضح مؤتمر باليرمو تفاصيل المشاركة بين الحكومة وقطاع الاقتصاد والتعليم العالى، وأكد على ضرورة الحفاظ على استقلال مؤسسات التعليم العالى كمواجهة ضغوط السوق، ودور الحكومة هو إدارة السياسة والبيروقراطية فى صنع الميزانية والمساعدة للمشروعات الأساسية.

وأصدر مؤتمر بيروت Beirut سلسلة من التوصيات هدفت إلى تقوية وزيادة المساعدات للتعليم العالى، وضرورة تنفيذ السياسات والقوانين للمؤسسات الحكومية، وزيادة استقلال المؤسسات، والعمل على إيجاد تكنولوجيا اتصالات حديثة لمؤسسات التعليم لتسهل لها جمع المعلومات والحصول عليها.

وطلب مؤتمر هافانا جمع كل المعلومات لتعزيز عمليات التحول والتغير في التعليم العالى، وأوضح مؤتمر طوكيو مسؤولية المجتمع تجاه التعليم- ويضم التعليم العالى- ويتضمن التفاعل بين التعليم العالى والمجتمع، وتنمية الحوار والاتصال مع المجموعات المختلفة فى المجتمع، والحكومة، والبرلمان والمؤسسات العامة الأخرى، ووسائل الإعلام والاتحادات، ويجب أن يأخذ التعليم العالى على عاتقه الأشكال المختلفة لتبادل المعلومات.

نخلص عموماً مما سبق للأهداف الرئيسة التى تبنتها الخمس مؤتمرات المحلية بالنسبة للتفاعل بين التعليم العالى والمجتمع فى النقاط التالية:

١- التفاعل بين التعليم العالى والمجتمع ككل مهم جداً لتحقيق التعليم العالى لأدواره إلى الحد الأقصى، وأهداف التعليم العالى يجب أن تحقق احتياجات المجتمع والاتجاهات العالمية وتفاعل التعليم العالى مع الدولة، والبرلمان، والحكومة، والقطاع الصناعى، وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام يقود إلى تنمية المجتمع.

٢- التفاعل يستلزم إشتراك كل جزء فى الفعل مع الأجزاء الأخرى، وذلك يتطلب من مؤسسات التعليم العالى التفاعل مع باقى العوامل المجتمعية لضمان تحقيق رسالة التعليم العالى.

٣- من خلال تفاعل التعليم العالى مع المجتمع، يتم التوافق فى برامج التعليم العالى لمقابلة الاحتياجات فى مكان العمل، والتأكيد على تجديد التدريب، وهذا يكون مدمج فى مضمون هذه البرامج، فمؤسسات التعليم العالى تلعب دور فعال فى تشكيل سوق العمل من خلال تحقيق الاحتياجات المحلية عن طريق برامج التحويل الوظيفى وإعادة التدريب، كما يلعب التعليم العالى دور هام بالمشاركة فى تحقيق احتياجات المجتمع، والاحتياجات الشخصية، فهو يحدد اتجاهات الدراسة لتحقيق مطالب المجتمع الأساسية، وسوق العمل والتخطيط للتنمية البشرية، ويساعد الطلاب ليحققوا أهدافهم، بالإضافة إلى تنمية متطلباتهم المهنية.

٤- المشاركة والتفاعل بين التعليم العالى والمجتمع هو المفتاح الأساسى للتنمية، فمن خلال التعرف على احتياجات المجتمع، يتم التغيير فى أهداف وبرامج التعليم العالى

لتقابل هذه الاحتياجات، والمشاركة الحقيقية يجب أن تكون مع المؤسسات العامة والخاصة.

٥- توفير مصادر تمويل متنوعة ومتجددة للتعليم العالى، فهو يلعب الدور الرئيس فى فتح الآفاق للمستقبل، ويجب أن تشارك الهيئات المختلفة فى المجتمع فى تمويل التعليم العالى بجانب الدولة والحكومة.

ويترجم المؤتمر الدولى ما أفرزته المؤتمرات الإقليمية فى شكل توصيات عامة عن مهام التعليم العالى ووظائفه، ثم تكوين رؤية جديدة له، والمشاركة فيه وتعزيز التعاون مع عالم العمل، والعناصر الفاعلة فيه من عاملين وطلاب، ثم تقييم الجودة والإمكانات التكنولوجية اللازمة، وتدعيم إدارته وتمويله، واستعادة الكفاءات المهاجرة، على النحو الآتى:

أولاً: مهام التعليم العالى ووظائفه

المادة١: مهمة التعليم والتدريب وإجراء البحوث:

إننا نؤكد على ضرورة صون مهام وقيم التعليم العالى الأساسية وتعزيزها وتوسيع نقاطها، ولاسيما مهمة الإسهام فى التنمية والتطوير المستديمين للمجتمع فى مجموعه، وذلك من أجل ما يلى:

أ- إعداد خريجين ذوى مهارات عالية ومواطنين مسؤولين قادرين على تلبية متطلبات كل قطاعات النشاط البشرى، وذلك عن طريق إتاحة فرص الحصول على مؤهلات مناسبة.

ب- إتاحة مجال مفتوح للتعليم على مستوى عال وللتعليم مدى الحياة يتيح للدارسين أكبر قدر من الخيارات، مع المرونة للدخول فى النظام والخروج منه، كما يتيح فرص التنمية الذاتية والحراك الاجتماعى.

ج- تطوير واستحداث ونشر المعارف عن طريق البحوث، والاضطلاع- كجزء من مهنه فى خدمة المجتمع- بتوفير الخبرات الملائمة لمساعدة المجتمعات فى عملية التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع وتنمية البحث العلمى والتكنولوجى، والبحوث فى مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون الإبداعية.

د- المساعدة على فهم الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية، وتفسيرها، وصونها، وتعزيزها، وتطويرها، ونشرها، ضمن إطار التعددية الثقافية والتنوع الثقافى.

هـ- المساعدة على حماية و تعزيز القيم المجتمعية عن طريق ضمان تلقين الشباب القيم الأساسية التى تنهض عليها المواطنة الديمقراطية، وعن طريق فتح مجالات للتفكير النقدى المستقل تساعد على مناقشة الخيارات الاستراتيجية، وتعزيز التوجهات ذات النزعة الإنسانية.

و- الإسهام فى تطوير وتحسين التعليم بكافة مستوياته، لاسيما عن طريق إعداد المعلمين.

المادة٢: الدور الأخلاقى والاستقلال والمسؤولية ووظيفة الاستباق:

طبقا للتوصية الخاصة بأوضاع هيئات التدريس فى التعليم العالى التى اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو فى نوفمبر/تشرين الثانى١٩٩٧ يجب على مؤسسات التعليم العالى والجامعيين العاملين فيها والطلبة تأمين ما يلى:

أ- صون وتطوير وظائفهم الأساسية مخضعين كل أنشطتهم للدقة الأخلاقية والعلمية والفكرية.

ب- القدرة على إبداء الرأى بشأن المشكلات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية بكل الاستقلال والمسؤولية.

ج- تعزيز وظائفهم النقدية والاستشرافية، عن طريق التحليل المستمر لما يستجد من الاتجاهات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والسياسية.

د- تسخير قدراتهم الفكرية ومكانتهم الأدبية للدفاع عن القيم المقبولة عالمياً، والسعى الحثيث لنشرها، بما فى ذلك قيم السلام، والعدل، والحرية، والمساواة والتضامن.

هـ- الاضطلاع بدور فى المساعدة على تحديد ومعالجة القضايا التى تؤثر فى رفاهية المجتمعات المحلية والأمم والمجتمع العالمى.

<u>ثانياً: تكوين رؤية جديدة للتعليم العالى:</u>

المادة٣: الإنصاف فى إتاحة فرص الالتحاق:

أ- ينبغى أن يستند القبول فى التعليم العالى إلى معايير الكفاءة، والقدرة، والمثابرة، والمواظبة، والتفانى لدى من يريدون الالتحاق به، ويمكن أن يتم هذا القبول فى أى وقت ومدى الحياة.

ب- إن الإنصاف فى إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم العالى يجب أن يبدأ بتعزيز الروابط- وإعادة توجيهها عند الاقتضاء- بين التعليم العالى وسائر مستويات التعليم.

ت- العمل بخطى حثيثة على تيسير الالتحاق بالتعليم العالى لأعضاء بعض الفئات الخاصة المستهدفة، مثل الشعوب الأصلية، والأقليات الثقافية واللغوية، والفئات المحرومة، والمعوقين.

المادة ٤: زيادة مشاركة النساء وتعزيز دورهن:

بذل المزيد من الجهود للقضاء على كل الأفكار المترسبة بشأن التفريق بين الجنسين فى مجال التعليم العالى.

المادة ٥ : العمل على تقدم المعارف عن طريق إجراء البحوث فى مجالات العلوم والفنون والعلوم الإنسانية ونشر نتائجها:

أ- يتعين على المؤسسات أن تضمن لجميع أعضاء الأوساط الجامعية العاملين فى البحث الاستفادة من التدريب والموارد وأنواع الدعم المناسبة.

ب- تعزيز الدراسات العليا وتشجيع التجديد وتعددية التخصصات والجمع بينها فى البرامج الدراسية.

ج- تعزيز البحث فى كل فروع المعرفة بما فى ذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية، والهندسة والعلوم الطبيعية، والرياضيات، والمعلوماتية، والفنون.

المادة ٦: توجه طويل الأجل أساسه ملاءمة الواقع:

أ- ينبغى تقييم الملاءمة فى التعليم العالى انطلاقاً من مدى التطابق بين ما ينتظره المجتمع من مؤسسات التعليم العالى وما تقوم به هذه المؤسسات.

ب- ينبغى للتعليم العالى أن يعزز وظائفه المتعلقة بخدمة المجتمع، لا سيما أنشطته الرامية إلى القضاء على الفقر والتعصب والعنف والأمية والجوع وتدهور البيئة.

ج- ينبغى للتعليم العالى أن يعزز إسهامه فى تطوير نظام التعليم برمته، وخاصة من خلال تحسين إعداد المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والبحوث التربوية.

المادة ٧: تعزيز التعاون مع عالم العمل وتحليل احتياجات المجتمع واستباقها:

أ- ينبغي توثيق وتجديد الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل وسائر قطاعات المجتمع.

ب- يمكن توثيق الروابط مع عالم العمل عن طريق مشاركة ممثليه في إدارة شؤون مؤسسات التعليم العالي، وزيادة الفرص المتاحة أمام الطلاب والمعلمين على الصعيدين الوطني والدولي للجمع بين التدريب المهني والدراسة، وتبادل العاملين بين عالم العمل ومؤسسات التعليم العالي، واعتماد مناهج دراسية منقحة تكون أكثر اتساقاً مع الممارسات في مجال العمل.

ج- تنمية مهارات خلق الأعمال وروح المبادرة كأحد الاهتمامات الرئيسة للتعليم العالي، وذلك لتيسير إمكانيات التشغيل للخريجين.

المادة ٨: التنويع من أجل تعزيز الإنصاف في إتاحة الفرص:

أ- تنويع نماذج التعليم العالي وأساليب ومعايير الحشد من أجل الاستجابة للنزوع الدولي نحو تكثيف الطلب.

ب- تتميز نظم التعليم العالي الأكثر تنوعاً بوجود أنواع جديدة من مؤسسات هذا التعليم، من بينها المؤسسات العامة والخاصة، والمؤسسات التي لا تستهدف الربح.

المادة ٩: النهوج التربوية التجديدية: التفكير النقدي والملكة الإبداعية:

أ- ثمة حاجة ملموسة لتوافر رؤية ونموذج جديدين للتعليم العالي تقتضي إدخال إصلاحات عميقة واعتماد سياسة منفتحة فيما يتعلق بالالتحاق بهذا التعليم بغية تيسيره لفئات من الناس أكثر تنوعاً.

ب- يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تثقف الطلاب كي يصبحوا مواطنين مستنيرين ذوي حوافز عميقة وقدرة على التفكير النقدي، وتحليل المشكلات، والبحث عن حلول لمعضلات المجتمع، وتطبيقها، وتحمل المسؤوليات الاجتماعية.

ج- إعادة صياغة المناهج الدراسية، مع استخدام أساليب جديدة ملائمة، وذلك لتجاوز الاكتفاء بمجرد الإتقان المعرفي للفروع العلمية، مع اكتساب المهارات والكفاءات

والقدرات اللازمة للاتصال، والتحليل الإبداعي والنقدي، والتفكير المستقل والعمل الجماعي في بيئات متعددة الثقافات.

د- استخدام أنواع جديدة من أدوات التعليم والتعلم، وينبغي أن تقترن هذه الأدوات بأساليب جديدة في الاختبار لا تستهدف فقط تعزيز قدرات الذاكرة، إنما تعمل أيضاً على تعزيز ملكات الفهم، والمهارات اللازمة للنشاط العملي والإبداع.

المادة ١٠: العاملون والطلاب في التعليم العالي بوصفهم عناصر فاعلة رئيسة:

أ- تنمية قدرات العاملين هو عنصر أساسي بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، وينبغي إرساء سياسات واضحة فيما يتعلق بمعلمي التعليم العالي الذين يتعين عليهم اليوم أن يركزوا على تعليم الطلبة كيفية التعلم واتخاذ المبادرات بدلاً من أن يكونوا مجرد مستودعات للمعارف.

ب- ينبغي لكافة مؤسسات التعليم العالي التي تتولى إعداد المعلمين للتعليم في الطفولة المبكرة وللتعليمين الابتدائي والثانوي أن تعتمد سياسات واضحة، مع توفير حوافز للتجديد الدائم في المناهج الدراسية، ولأفضل الممارسات في طرق التدريس، وللاطلاع على شتى أساليب التعلم.

ج- وضع احتياجات الطلاب في مقدمة اهتماتهم، وأن يعتبروا الطلاب شركاء رئيسين وأصحاب مصلحة مسؤولين في سياق تجديد التعليم العالي.

د- تطوير خدمات التوجيه والإرشاد، بالتعاون مع منظمات الطلاب لمساعدتهم على الانتقال إلى التعليم العالي في أي سن، ولمراعاة احتياجات فئات المتعلمين المتزايدة التنوع.

ثالثاً: من الرؤية إلى العمل:

المادة ١١: تقييم الجودة:

أ- إن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف هذا التعليم وأنشطته: البرامج التعليمية والأكاديمية، والبحوث والمنح الدراسية

والمدرسين، والطلاب، والمباني، والمرافق، والمعدات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي والبيئة الأكاديمية.

ب- أن يكون التعليم العالي متميزاً ببعده الدولي، وهذا يعني تبادل المعارف، وإقامة شبكات التبادل المباشر، وحراك المدرسين والطلاب، والمشروعات الدولية للبحوث، مع مراعاة القيم الثقافية والظروف الوطنية.

ج- الاختيار الدقيق للعاملين وتنمية قدراتهم بصورة مستمرة، وخاصة من خلال وضع برامج مناسبة لتنمية قدرات العاملين الأكاديميين.

المادة١٢: إمكانات التكنولوجيات وتحدياتها:

يؤدى التقدم السريع فى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال إلى حدوث مزيد من التغيير فى طرائق تكوين المعارف واكتسابها ونقلها، ومن المهم أيضاً ملاحظة أن التكنولوجيات الجديدة تتيح فرصاً للتجديد فى مضامين المقررات الدراسية وأساليب التدريس، ولتوسيع نطاق الالتحاق بالتعليم العالى.

المادة ١٣: تدعيم إدارة التعليم العالى وتمويله:

أ- إن إدارة التعليم العالى وتمويله من الأمور التى تقتضى تنمية قدرات واستراتيجيات ملائمة فى مجال التخطيط وتحليل السياسات، وذلك على أساس التشارك فيما بين مؤسسات التعليم العالى وهيئات التخطيط والتنسيق الحكومية والوطنية لتأمين الإدارة الرشيدة الملائمة والاستخدام الاقتصادى للموارد.

ب- يجب إعطاء مؤسسات التعليم العالى استقلالاً ذاتياً فى تسيير شؤونها الداخلية.

ج- ينبغى أن يكون الهدف النهائى لإدارة التعليم العالى متمثلاً فى تعزيز المهمة المؤسسية من خلال تأمين الجودة العالية فى التعليم والتدريب والبحوث وفى الخدمات المقدمة للمجتمع.

د- ومن الجوهرى أن يتم توثيق التعاون بين الشمال والجنوب من أجل توفير التمويل المناسب لتعزيز التعليم العالى فى البلدان النامية.

المادة ١٤: تمويل التعليم العالى بوصفه خدمة عامة:

إن تمويل التعليم العالى يتطلب موارد من القطاعين العام والخاص، ويظل دور الدولة فى هذا التمويل عاملاً أساسياً، كما أن تنويع مصادر التمويل يعكس مدى الدعم الذى يقدمه المجتمع لهذا التعليم، ويظل الدعم الحكومى للتعليم العالى والبحوث عاملاً أساسياً لتأمين التوازن فى أداء المهام التعليمية والاجتماعية.

المادة ١٥: تشاطر المعارف والدرايات عبر الحدود وعبر القارات:

يعتبر مبدأ التضامن والشراكة الحقيقية بين مؤسسات التعليم العالى فى العالم أجمع عاملاً حاسماً لضمان تعليم وتدريب فى جميع المجالات يشجعان على فهم القضايا العالمية وإدراك دور الحكم الديمقراطى والموارد البشرية المؤهلة فى إيجاد الحلول لهذه القضايا، وينبغى لخطط التعاون الدولى أن تستند إلى شراكات طويلة الأجل بين المؤسسات الموجودة فى الجنوب والشمال، وأن تعزز أيضاً التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغى إعطاء الأولوية لبرامج تدريبية تنفذ فى البلدان النامية فى إطار مراكز امتياز.

المادة ١٧: الشراكات والتحالفات:

إن الشراكات والتحالفات بين الأطراف المعنية- أصحاب القرار على المستوى الوطنى وعلى مستوى المؤسسات، وهيئات التدريس، والعاملين الآخرين من ذوى الصلة، والباحثين والطلبة، والموظفين الإداريين والتقنيين فى مؤسسات التعليم العالى، وعالم العمل، وفئات المجتمع المحلى- تعد قوة فاعلة فى إدارة التغيير، كما أن المنظمات غير الحكومية هى أطراف فاعلة أساسية فى هذه العملية.

إن كل ما تقدم يعكس اهتماماً عالمياً كبيراً بالتعليم العالى على مستوى أقاليمه ومركزه، اهتماماً شاملاً بفلسفته وأنشطته، ومدخلاته، ودوره المجتمعى والمعرفى وإدارته واستحداث تكنولوجيات ملائمة، والتعاون الدولى واستعادة الطيور المهاجرة.

ويجئ المؤتمر الدولى عن التعليم العالى عام ٢٠٠٩، بعنوان ديناميات جديدة للتعليم العالى والبحوث من أجل التغيير والتنمية المجتمعية، وفق محاور مغايرة، وإن اتسمت بالعمق والشمول وتأكيد المسؤولية: مسؤولية المجتمع والدولة نحو التعليم العالى، ومسؤولية التعليم العالى نحو المجتمع المحلى والقومى والدولى، والتعاون العالمى فى مجالات التعليم العالى، ولذلك أكد هذا المؤتمر على:

أولاً: المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالى:

من منطلق أن التعليم العالى قضية وموضوع عام، وهو بالتالى مسؤولية كل الأطراف ذات الصلة، وعلى رأسها، وفى مقدمتها الحكومات، ومن ثم فإنه نظراً:

أ- لما يواجهه العالم من تعقد وتحديات كونية حالية ومستقبلية، فإن على التعليم العالى مسؤولية اجتماعية لتقدم وتنمية الفهم العام نحو مختلف القضايا الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والعلمية، والثقافية والقدرة على الاستجابة لها، وقيادة المجتمع لتوليد معرفة كونية لمواجهة هذه التحديات.

ب- لدور التعليم العالى ومؤسساته بوظائفها الكبرى التى تتمثل فى البحوث والتعليم وخدمة المجتمع وتنميته، والتى تنفذ فى سياقات مؤسسية مستقلة وحرية أكاديمية، يجب أن يزيد تركيزه متعدد التخصصات ويطور التفكير النقدى والمواطنة النشطة.

ج- لما ينبغى أن يحرص عليه التعليم العالى بألا يقف عند حدود تقديم مهارات للعالم الراهن والمستقبل، فإنه يجب أن يسهم فى تعليم أخلاقيات المواطنة الملتزمة ببناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية.

د- للحاجة إلى معلومات أكثر وانفتاح وشفافية تجاه المهام المختلفة، فإن التعليم العالى يجب أن يدعم الاستقلال المؤسسى لتحقيق مهام منظوماته من خلال الجودة والكفاءة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: الإتاحة والمساواة والجودة:

وقد بذلت جهود ضخمة خلال السنوات العشرين الأخيرة لتحسين الإتاحة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص، مما يحتم ضرورة استمرارها متكاملة متناغمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ولذلك:

أ- فإن الإتاحة يجب أن تكون أولوية أولى للدول جميعاً، بما تعنيه من مشاركة نسبة عالية من المواطنين فى التعليم العالى كمتطلب هام فى عصر العولمة.

ب- ينبغى أن يصاحب هذه الإتاحة والتوسع فيها الالتزام بالمساواة وتكافؤ الفرص، بما تعنيه من مشاركة ناجحة وإكمال الدراسة، وضمان رفاهية المتعلم فى ذات الوقت.

ج- يحتاج مجتمع المعرفة تنوعاً فى نظم وأنماط التعليم العالى، وما يتضمنه ذلك من تلبية احتياجات فئات مختلفة من المتعلمين.

د- فإن تحقيق أهداف تطوير التعليم يتوقف على قدرة التعليم العالى على تلبية احتياجات المجتمع من المعلمين، وبرامج إعدادهم وتنميتهم المهنية، فى إطار مناهج عصرية تنمى المعرفة والمهارات لديهم.

ه- يحتاج التطوير إلى قيام التعليم العالى بإعداد وتوفير المخططين، وتطوير البحوث لتحسين المداخل البيداجوجية العصرية.

و- فإن مؤسسات التعليم العالى مطالبة بالاستثمار فى تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإدارى.

ز- فإن ثمة حاجة إلى تأكيد كبير على ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والعلوم الاجتماعية والإنسانيات.

ح- يفرض التوسع فى الإتاحة تحديات متصلة بجودة التعليم العالى، ومن هنا تكون عمليات ضمان الجودة وظيفة حيوية لكافة جوانب التعليم العالى، وما يتصل بها من مستويات معيارية تعكس الغايات والأهداف، وعلى رأسها اكتساب الطلاب لمهارات التفكير الناقد والمستقل.

ثالثاً: التدويل والإقليمية والكوكبية:

والتعاون الدولى فى التعليم العالى يبنى على الاحترام المتبادل وتنمية القيم الإنسانية والحوار عبر الثقافى وبين الثقافات، ومن هنا نجد أن:

أ- مؤسسات التعليم العالى مسؤولة اجتماعياً عن تجسير الفجوة التنموية بزيادة نقل المعرفة عبر الحدود، وبخاصة إلى الدول النامية، والعمل على إيجاد حلول عامة للقضايا المختلفة.

ب- شبكات الجامعة الدولية والمشاركات تعتبر جزءاً من هذه الحلول، وتساعد على تطوير الفهم المتبادل وثقافة السلام.

ج- المشاركة فى البحوث العلمية وتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس تنمى التعاون الدولى، وكذلك تشجيع الحراك الأكاديمى، الذى يحقق التكامل من خلال آليات ضمان استمرار التعاون متعدد الثقافات.

د- عولمة التعليم العالى يمكن أن تحقق فائدة للجميع، فى حالة ضمان المساواة فى الإتاحة والنجاح، والتوجه نحو الجودة واحترام التنوع الثقافى.

ه- التعليم العالى العابر للحدود يمكن أن يخلق فرصاً لرفع مستوى الفئات المحرومة التى تحتاج إليه.

و- ثمة تعاوناً إقليمياً مطلوباً فى مجالات مختلفة، منها الاعتراف بالمؤهلات وضمان الجودة والحوكمة، والبحوث العلمية والإبداع، ولذلك فإن التعليم العالى يجب أن يعكس الأبعاد الإقليمية والوطنية والدولية فى التدريس والبحوث.

رابعاً: التعليم البحثى والإبداعى:

وإذا أخذنا فى الاعتبار الاحتياج المتزايد لتمويل ميزانيات البحوث والتنمية فى كثير من الدول، فإن مؤسسات التعليم العالى يجب أن تبحث عن طرق جديدة لزيادة ما تقدمه وتقوم به من بحوث وإبداعات من خلال المشاركة بين القطاعات العامة والخاصة، والمستفيدين المتعددين، ولذلك:

أ- ينبغى أن تنظم نظم البحث العلمى بشكل أكثر مرونة لتحقيق التقدم العلمى والتخصصات البينية.

ب- فإن من المهم لتحقيق الجودة والتكامل داخل مؤسسات التعليم العالى، إتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحوث العلمية فى إطار واضح للحرية الأكاديمية، التى يجب أن تحظى بالحماية الرسمية والشعبية.

ج- ينبغى تشجيع كافة أطراف التعليم العالى على مواجهة نقص الموارد باكتشاف وتطوير واستخدام مصادر التعليم الإلكترونية والأدوات المتقدمة للتعليم والتعلم.

وقد أولى هذا المؤتمر اهتمامات واضحة للتعليم العالى فى أفريقيا ومواجهة التحديات، واستغلال فرص إعادة الحيوية له كأداة هامة لتطوير القارة.

٧- تقويم الأداء الجامعى والتحصيل الطلابى:

ظهر اتجاه عالمى تطويرى فى مجالات التعليم العالى، يتمثل فى الاهتمام بتقويم الأداء الجامعى وتقويم التحصيل الطلابى شمل البنى والإمكانات المادية والبشرية، والأداء التعليمى والبحثى، والامتداد الجامعى وغير ذلك.

وقد انطلق هذا الاتجاه من أن القوى البشرية العاملة هى أساس ومدخل الأمم المختلفة لتحقيق الثروة ونجاح عملية التنمية المجتمعية والبشرية، وأنه فى إطار اقتصاد كوكبى متغير ومتنام، وما يتطلبه ذلك من منافسة وجودة عالية للتعليم الجامعى والعالى، فإن هناك حاجة ملحة لأن يمتلك الطلاب مهارات عالية تضمن لهم التنافس لدخول سوق العمل أولاً، وتحقيق تقدم فى أعمالهم ووظائفهم يكون له مردوده فى تحقيق تقدم اقتصادى وعلمى واجتماعى ثانياً، وبخاصة مع زيادة أعداد الملتحقين بمؤسسات وبرامج التعليم العالى والجامعى والمتخرجين فيها عاما بعد عام.

وقد تبنت دول كثيرة برامج للإدارة المؤسسية فى التعليم العالى وقياس مخرجات التعلم منها، ومن ذلك أنه على المستوى الأوروبى كله، تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وهى منظمة تضم دولاً أوروبية واليابان، واستراليا، والولايات المتحدة، وتركيا وإسرائيل عام ١٩٦٩، برنامج الإدارة المؤسسية فى التعليم العالى Programme on

Institutional Management in Higher Education(IMHE) ولا يـزال البرنـامج مستمراً حتى الآن من منطلق أن هناك تأكيدات فى ميدان التعليم العالى على التجديد والإبداع وتحسين نوعية التعليم والتعلم، مما يجعل قياس أداءات ومخرجات التعلم والتنافس الإقليمـى والدولى ضرورة دعت المنظمة إلى أن تتبنى هذا البرنامج للإدارة المؤسـسية فـى التعلـيم العالى، لتحقق هذه المؤسسات بالمشاركة الحكومية مستويات أعلى من الممارسات الأفـضل وتطبق نماذج وأفكار تلبى الاحتياجات التعليمية والبحثية، ومتطلبات سوق العمل.

ويضاف إلى ما تقدم اهتمام البرنامج بمساعدة المؤسسات الأعضاء جامعية وغير جامعية على مراجعة سياساتها وممارساتها، وتبنى نماذج تجديدية ناجحة، مع تقديم بـرامج للتنميـة المهنية للعاملين فى هذه المؤسسات، وقد أطلقت المنظمة(OECD)، فى إطار هذا البرنـامج مبادرة لقياس الجدوى من تقييم مخرجات التعلم فى التعليم العالى Assessment of Higher Education Learning Outcomes(AHELO) لها تركيزها وتأكيداتها علـى عمليـات التعليم والتعلم، وتحديد العوامل المؤثرة على أداءات مؤسسات التعليم العالى، على أسـاس أن متوسط ما ينفق على طالب التعليم العالى يبلغ ٦٧ ألف دولار، ويزيـد فـى بعـض الـدول كالنمسا، وألمانيا، والولايات المتحدة إلى مائة ألف دولار، وهو ما يدعو إلى الوقوف على ما إذا كان هذا الإنفاق وتلك التكلفة لا تهدر ويحسن إنفاقها.

ويقيس AHELO مستوى الطلاب الذين ينهون مرحلة البكـالوريوس، وفـق مقـاييس عالمية مقارنة بغض النظر عن الخلفية الثقافية واللغوية لهم، بما يساعد على تـوفير بيانـات ومعلومات عن جودة التعلم وملاءمته لسوق العمل.

وتعمل المنظمة(OECD) من خلال مجموعة من الخبراء الدوليين وفرق عمل فى الدول الخمس عشرة المشاركة فى مبادرة AHELO لإدارة وتطبيق الاختبـارات، وتتنـاول هـذه الاختبارات المهارات التى اكتسبها الطلاب فى جميع مجالات التعليم، وهـى هنـا مهـارات عامة، بجانب المهارات الخاصة بكل تخصص، مع التركيـز علـى تخصـصات الهندسـة والاقتصاد.

أما عن المهارات العامة، فإن أسئلة الاختبار تبنى على الصورة الدولية للاختبار الأمريكى لقياس التعلم بالكليات Collegiate Learning Assessment، وذلك بقياس مهارات التفكير الناقد والتحليل التحليلى، وحل المشكلات، والاتصال المكتوب للإجابة عن أسئلة متنوعة فى مواقف حقيقية، وأما عن المهارات الخاصة بالتخصصات العلمية، فإنها فى حالة الهندسة والاقتصاد، يركز الاختبار على قدرات الطلاب على التوقع باستخدام المعرفة التى تعلموها وطبقوها فى سياقات جديدة.

وتتوقع المنظمة OECD تحقيق فوائد متعددة من مبادرة AHELO، يلخصها الشكل الآتى:

شكل رقم(٦)

فوائد مبادرة قياس مخرجات تعلم التعليم العالى

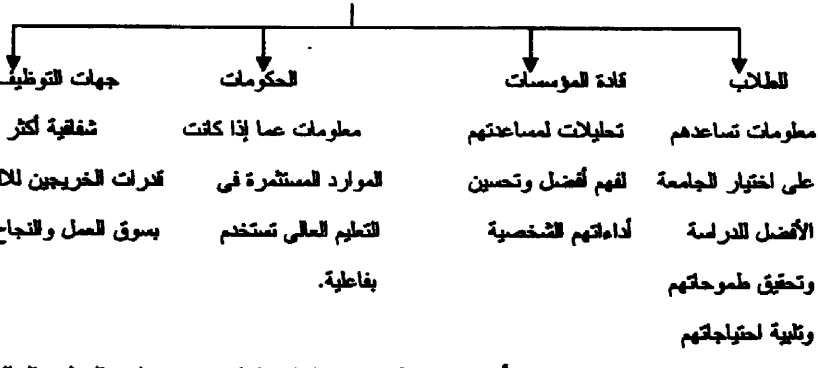

ويظهر من الشكل السابق أن نتائج تطبيق اختبارات قياس مخرجات التعليم العالى سوف يكون لها مردودها على مؤسسات التعليم العالى ذاتها طلاباً وقيادة، مما يدفعهم إلى التجويد فى الأداء والاختيار الأفضل للبرامج وتنويعها وتجديدها، وعلى الحكومات فى قياس فائدة ومردود الإنفاق على التعليم العالى، وكذلك على سوق العمل من حيث اختيار العاملين من بين الخريجين المتقدمين وتوقع نجاحهم، وهو فضلاً عن هذا كله يحقق المواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل وجداراته المطلوبة.

وإذا كنا قد رأينا فى هذا الفصل التحديات والمشكلات التى يواجهها التعليم العالى على مستوى العالم، فإننا قد رأينا أيضاً مجهودات عالمية واتجاهات لمواجهة تلك التحديات والمشكلات والمواءمة المجتمعية والتعليمية والاقتصادية، بل والسياسية أيضاً لما يقدمه التعليم العالى ومؤسساته.

٨- تأصيل الارتباط بين الجامعات وشركات الأعمال:

تثور فى عالم الجامعات وعالم الأعمال(صناعة وتجارة...) أسئلة وتعليقات ودراسات وبحوث عن أهمية العلاقة بين الجامعة ومؤسسة الأعمال Corporate- university Relationships وضرورة الارتباط القوى والحميمى بينها، وأن هذه العلاقات تمثل نمواً طبيعياً لحاجات مشتركة لكل منها، فالشركات تبحث عن مصادر وموارد بحثية وعلمية وتكنولوجية تتمثل فى المعامل والباحثين، والتكنولوجيات والفرص التعليمية التنموية للعاملين بها، والموهبة والموهوبين لتطويرها من الداخل، كما أن الجامعات تحتاج فى نفس الوقت إلى دعم برامجها والبحوث العلمية وتنمية طلابها بخبرات قد لا تتوافر بها، ولذلك كله وغيره، فإن تنمية روابط قوية وأكثر شمولاً تلبى احتياجات الجامعات والمؤسسات تخلق أرضية خصبة للتعاون والنماء.

وقد حرصت مجلة(المهندس) التى تصدرها كلية الهندسة بجامعة ميتشجان على أن تخصص أحد أعدادها عن علاقات الجامعة بمؤسسة الأعمال، وتقاسم الموارد والنجاح، وأجرت دراسة عن أهمية العلاقة بين الجامعة ومؤسسة الأعمال لهذه المؤسسة، وكان من أبرز ما ذكره خبراء هذه المؤسسات:

أ- أنه فى عصر التوسع والانتشار التكنولوجى والتنافس الكوكبى المخيف، تتطلع الشركات إلى إقامة تحالفات خارجية لتعظيم القدرات، وبالتالى فإن علاقة الجامعة بالمؤسسة تتيح فرص تقديم أفضل البحوث والخبرات والتسهيلات، وتوظيف أفضل القيادات وذوى المهارات الإبتكارية العالية.

ب- أن الجامعة مؤسسة قائدة تتوفر لديها الخبرات والكفاءات العالية- هناك بالطبع، وهذا يساعد على أن تنتقل ثقافة الجامعة والقيادة إلى الصناعة.

ج- أن هناك أرضية مشتركة بين الجامعة ومؤسسة الأعمال، مع أن لكل منهما أولوياته ومهامه، إذ تحرص الجامعة على العمل النظرى ونشر المعرفة، وتحرص المؤسسة فى ذات الوقت على الممارسات العملية التى تخلق الميزة التنافسية، ورغم ذلك الاختلاف الظاهر فإن كليهما يحرص على النجاح، الذى يحققانه معاً بتعاونهما.

د- أن الاهتمام بخدمات الاستشارات والخبرات الجامعية المتميزة تمثل قيمة مضافة، وتقلل المخاطرة وتزيد إبداعات الشركات، ونقل التكنولوجيا.

ه- أن هناك عائداً مالياً تجنيه مؤسسات الأعمال من وجود علاقات تعاون ناجحة مع الجامعات، يتحقق من خلال منع الهدر والخسارة، والتطوير الناتج عن الأنشطة البحثية طويلة المدى، وفرص جذب القوى العاملة ذات الخلفية التكنولوجية العالية.

وقد ذكر نائب رئيس شركة بوينج لصناعة الطائرات أن سبب حرص الشركة على العمل اللصيق مع الكليات والجامعات قد أدى إلى تطوير وتحسين البرامج الجامعية والتعلم المستمر المقدم لموظفيها وفنييها، وتوظيف عمالة فائقة المهارات، وأن التعاون البحثى طويل المدى يلبى احتياجات الشركة التطويرية، كما أن هذه العلاقة تساعد على تقديم خبرات عملية واقعية متقدمة تكنولوجياً لطلاب الكليات والجامعات، وهو ما يسهم فى تكوين خريجين قادرين على العمل بكفاءة عالية.

وهكذا نجد نفعاً وفوائد للجامعات والكليات والأقسام العلمية، تتلخص فى:

أ- أنه إذا كانت مؤسسات الأعمال تقر بأن احتياجاتها البحثية تتوافر فى الجامعات، فإن الجامعات تحرص على أن تنظر إلى الموارد الخاصة كمصدر للتمويل، وكيف توازن بين اعتمادها على التمويل الحكومى- الفيدرالى وعلى مستوى الولاية- والتمويل الخاص من شركاء التعاون فى مؤسسات الأعمال.

ب- أن هذا التعاون الجاد المشترك يساعد الجامعات على قيادة عمليات التنمية فى بيئاتها المحلية والمجتمع، وبخاصة فى المجالات الاقتصادية.

ج- أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يستفيدون من الاحتكاك بالعاملين بالمؤسسات فى تعلم كيفية تعظيم الأفكار والتكنولوجيا قبل اتخاذ الخطوات والإجراءات التنفيذية.

د- أن الجامعة- فى إطار العلاقة مع مؤسسات الأعمال- تدرك أكثر أهمية تطوير رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وما يترتب على ذلك من التطوير المستمر للبرامج التى تقدمها بما يسبق ما هو حادث فى سوق العمل، مستشرفاً المستقبل، وما يصاحب ذلك من تطوير طرق واستراتيجيات التعليم والتعلم.

ه- أن البحوث العلمية المشتركة، كبحوث تطبيقية تدعم البحث العلمى الأساسى وتسعى إليه للتأصيل العلمى وإنتاج المعرفة، وتطوير الأداء البحثى ينعكس على التعليم الجامعى وخدمات الامتداد.

وإذا كانت الفوائد محققة للجانبين معاً، الجامعات ومؤسسات الأعمال، فإن ثمة تنامياً فى مفهوم تعليم المؤسسات Corporate Education، نتج عنه من ناحية اهتمام الجامعات بـه بإنشاء وحدات جامعية داخلها لهذا التعليم الذى يربط الجامعة بعالم العمل وتغلغل هذا المفهوم فى الأقسام العلمية والشعب الدراسية أيضاً، كما نتج عنه إنشاء مراكز بالجامعات لهذا الغرض وتطبيق هذا المفهوم، وليس لمجرد التنسيق بين الصناعة والجامعة، ولكن فى تحقيق تكامل الأنشطة والدراسات فى المواد الدراسية والبرامج الجامعية أيضاً.

وقد ظهر تجديد آخر فى مجال هذه العلاقات والمشاركات تمثل فى جامعة مؤسسة الأعمال Corporate University كجامعة أنشأتها مؤسسة من مؤسسات الأعمال لتقدم برامج غير تقليدية، غالباً ما تكون منخفضة التكاليف وتستخدم تسهيلات وموارد المؤسسة فى التعليم والتدريب محتوى وطرقاً، وتلبى احتياجات العمالة الدارسة لتطوير العمل، وقد تهتم أيضاً وغالباً بالتعلم الإلكترونى، بديلاً للتدريس المباشر، وتساعد هذه الجامعات على إبقاء القوى العاملة فى حالة استعداد للتعلم والعمل.

وغالباً ما تهدف مؤسسات الأعمال من وراء إنشاء جامعات خاصة بها، ومتخصصة فى مجالات عملها إلى تبنى نماذج تدفق العمالة وتعلم التكنولوجيات والتنظيمات الخاصة بها، وهذه الجامعات تمثل النموذج الأوضح لمشاركات الجامعات ومؤسسات الأعمال، لكن نجاح

هذه العلاقات والمشاركات يتوقف على ضرورة إجراء تحولات ثقافية فى المؤسسة الجامعية ومؤسسات الأعمال، وأن تلبى كل منها توقعات الأخرى، التى قد يلخصها الجدول الآتى:

جدول رقم(٢)

توقعات مشاركات الجامعات ومؤسسات الأعمال

م	الجامعات	مؤسسات الأعمال
١	أن تكون قادرة على تقرير مدى وكيفية ملاءمة المعرفة للاحتياجات، وتكامل هذه المعرفة فى تخصصات مختلفة وملاءمتها لاحتياجات المؤسسات.	أن تتقلب المؤسسات على مشكلات النظر إلى المعرفة من منظور تجارى ضيق، والحاجة إلى التكامل حتى مع تعليم الثقافة العامة.
٢	ينبغى أن تعمل البرامج والمقررات الدراسية على تنمية مهارات العاملين بالمؤسسات والجامعات وأداءاتهم وإنتاجيتهم.	أن تعترف المؤسسات بحدود تقديم المدى الواسع والعميق لبرامج التعليم اللازمة لتحقيق تلبية كاملة لدورها الاستراتيجى فى التعليم.
٣	أن تطور وتوجه أساليب توصيل برامج التعليم المرتبطة بالمؤسسات فى ضوء احتياجات العملاء.	نشر ثقافة عامة وقيم، وقيادة تغيير منظمى شامل.
٤	تقديم قدوة عن الموضوعية للمؤسسات، وتحدى نماذج التفكير التقليدى فى المؤسسات.	أن تحرص على تقديم نماذج وأنماط للفكر التنفيذى الإجرائى ونبذ النماذج التقليدية.
٥	أن تتكامل البحوث الجامعية مع محتوى برامج التعليم اللازمة لمؤسسات الأعمال.	أن تتكامل الخبرات التى يمكن الحصول عليها فى الجامعات وفى المؤسسات لتطوير عمليات التعلم المنظمى، وخلق نوعيات جديدة من البحوث العلمية.
٦	أن تنوع الجامعة مستويات تصميم البرامج والمنح لتلائم المستويات المختلفة للمهارات والمعرفة والإدارة.	أن تلتزم المؤسسة بعلاقات طويلة المدى، ولا تقتصر على مجرد مشكلات تدريبية سريعة.
٧	أن تستخدم المواد الصناعية فى بناء برامجها التعليمية، لتحقق المزج بين الأطر النظرية والتطبيقية.	أن تلائم التنمية المهنية للمؤسسة مع البرامج الجامعية المقدمة.

ويبرز الجدول السابق أهمية تحقيق المواءمة بين توجهات الجامعات ومتطلبات مؤسسات الأعمال، واستعداد الجامعات للتخلى عن منظور الاهتمام بالبرامج التقليدية والإغراق فى

النظرية وإهمال الممارسات العملية، وكذلك استعداد مؤسسات الأعمال للتأكيد على منظـور حاجتها إلى البحث العلمى والتنمية المهنية وتطوير ثقافتها المؤسسية.

٩- التعليم العالى بين الموصلية والقدرة على تحمل التكلفة:

يشهد التعليم العالى فى بلاد العالم كلها طلباً متزايداً على الالتحاق والقيد به، لعدة أسباب وعوامل، يأتى فى مقدمتها الحراك المهنى والاجتماعى الذى يترتب علـى الحـصول علـى المؤهل العالى والجامعى، فضلاً عما يحققه هذا التعليم للدولة والمجتمع من إسهام واضح فى نجاح برامج ومشروعات واستراتيجيات التنمية.

وقد أدى تعاظم تكلفة هذا التعليم فى ظل احتياجات تنموية آنية ومستقبلية متعـددة إلـى ضغوط على الحكومات نتج عنها عدم كفاية الدعم الحكومى المقدم له، ظهـرت اتجاهـات- نستطيع أن نقول إنها اتجاهات دولية، نحو المشاركة فى الكلفة، بمعنى الانتقـال مـن كـون تمويل التعليم العالى كله مسؤولية الدولة إلى تحمل الطلاب وأولياء أمورهم جزءاً مـن هـذه التكلفة.

وترتب على ذلك وقوع دول العالم أسرى لأمرين، الأول هو إتاحة التعليم العالى، بمعنى سهولة مناله وإمكان وصوله إلى أبناء الشعب(الموصـلية)، وهـو مـا يعـرف بمـصطلح Accessibility باللغة الإنجليزية، والثانى هو القدرة على تحمل تكلفة هذا التعليم، وهو مـا يعرف بمصطلح Affordability بالإنجليزية.

إن إتاحة التعليم العالى تعنى أن قدرة أبناء الشعب فى جميع المستويات والانتماءات على الالتحاق بهذا التعليم وفق أساس من المساواة وتكافؤ الفرص، وهى- الإتاحة- قضية تواجـه الحكومات على مستوى العالم، باعتبار أنها تصطدم بإمكان تحمل تكلفة هذا التعليم بعد تقليص الحكومات لما تقدمه إلى هذا التعليم، والشكوى الحكومية المستمرة من زيادة متطلبات تطويره بما يفوق الإمكانات المتاحة.

وقد بين تقرير أصدره معهد السياسات التربوية أن هناك ترتيباً لدول العالم وفق للموصلية أو الإتاحة، وأن هناك ترتيباً آخر لها وفق قدرة أبناء هذه الدول على تحمل كلفة التعليم العالى.

وقد أظهر التقرير فيما يخص القدرة على تحمل كلفة التعليم العالى فى خمس عشرة دولة، هى المملكة المتحدة، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والسويد، واستراليا، ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية أن مستوى هذه(القدرة) متغير ويعتمد على ستة مقاييس مختلفة.

وفى ضوء النظر إلى هذه المقاييس كحزمة واحدة، نجد أن هذه الدول ترتب وفقاً لتوفر قدرة أبنائها على تحمل تكلفة التعليم العالى كما يلى:

١- السويد.
٢- فنلندا.
٣- هولندا.
٤- بلجيكا.
٥- أيرلندا.
٦- النمسا.
٧- ألمانيا.
٨- فرنسا.
٩- إيطاليا.
١٠- كندا.
١١- استراليا.
١٢- الولايات المتحدة الأمريكية.
١٣- المملكة المتحدة.
١٤- نيوزيلندا.
١٥- اليابان.

ويظهر مما سبق أن السويد تأتى فى المقدمة بسبب انخفاض تكلفة التعليم العالى بها، وتقديم منح كثيرة للدارسين، وإمكان الحصول على قروض، أما فنلندا وهولندا فإن التكلفة فى كل منهما تقع فى مستوى متوسط، مع وجود منح وقروض للطلاب، أما بقية الدول الأوروبية فإنه رغم انخفاض تكلفة التعليم العالى إلى مستوى متوسط، فإن المساعدات المقدمة تعد محدودة.

وتأتى الولايات المتحدة وكندا واستراليا بعد الدول الأوروبية مباشرة بسبب ارتفاع التكلفة يعوض بالمساعدات المتاحة للطلاب، على عكس المملكة المتحدة ونيوزيلندا اللتان تأتيان فى المؤخرة بسبب ارتفاع التكلفة وانخفاض الدخل.

وأما فيما يتعلق بالإتاحة أو الموصلية، فقد أظهر التقرير فى ضوء البيانات المتاحة عن ثلاث عشرة دولة، هى المملكة المتحدة، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وهولندا، والسويد، والولايات المتحدة واستراليا.

وقد استخدمت مؤشرات متعددة لقياس الإتاحة وترتيب الدول فى ضوئها، عكست مدى المشاركة والتركيب الاجتماعى لكل بلد من هذه البلاد، وقد كان ترتيب هذه الدول وفق حزمة المؤشرات مجتمعة على النحو الآتى:

١- هولندا.
٢- فنلندا.
٣- المملكة المتحدة.
٤- الولايات المتحدة الأمريكية.
٥- كندا.
٦- استراليا.
٧- أيرلندا.
٨- فرنسا.
٩- السويد.
١٠- إيطاليا.
١١- ألمانيا.
١٢- بلجيكا.
١٣- النمسا.

ويظهر من تحليل هذا الترتيب أن هولندا وفنلندا تأتيان فى المقدمة، نظراً لمعدلات المشاركة العالية وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بسبب النوع، وتأتى الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، واستراليا، وأيرلندا فى المتوسط بسبب سياسات تتبعها هذه الدول لتحقيق الإتاحة بين أقاليمها، أما ألمانيا وبلجيكا والنمسا فإنها تأتى متأخرة لانخفاض معدلات المشاركة بها، وأن الكتلة الطلابية فى كل منها أقرب إلى الصفوة.

وتبين مقارنة الترتيب فى كل من الإتاحة والقدرة على تحمل المسؤولية أن هولندا وفنلندا تمثلان قصتى نجاح فى كليهما، فالأعداد الملتحقة بالتعليم العالى كبيرة بمعدلات عالية، وبرامج المنح مكثفة، ويعكس الهيكل الطلابى تنوعاً اجتماعياً واضحاً.

ويلاحظ أن البلاد الأخرى لا تحقق تناغماً بين الإتاحة والقدرة على الكلفة، وهو ما يتضح فى الغالبية منها، وبخاصة فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما، وهذا يعنى أن الارتباط بين مؤشرات الإتاحة ومؤشرات القدرة المالية ليست فى مستوى واحد.

١٠- جامعة المستقبل:

واستجابة لتحديات متنوعة يتسم القرن الحادى والعشرين بها باعتباره قرن المعرفة مجتمعاً واقتصاداً وحياة، إنتاجاً ومشاركة وتطبيقاً، وقرن العولمة بما يتسم به من أبعاد تكنولوجية، وميزات تنافسية، وثورة غير مسبوقة فى الاتصالات، واعتماد متبادل، واقتصادات عملاقة، استجابة لذلك وغيره كان ضرورياً للبحث عن شكل ومضمون جديد للجامعة، جامعة تستجيب لمتطلبات مجتمع واقتصاد عالمى جديد قائم على المعرفة، أساسه الابتكار والتجديد، يعطى أهمية لرأس المال المعرفى تفوق أهمية رأس المال المادى، ومتطلبات التوجهات الرأسمالية، التى تجعل رأس المال الخاص يقود الإنتاج والخدمات والاقتصاد كله قائماً على الجودة والإنتاج الكثيف كذلك.

وهذه الجامعة(جامعة المستقبل) ذات رؤية جديدة، تنتج المعرفة وتبتكرها، تنمى الإبداع وترعاه كبيئة حاضنة له، تسعى إلى تدويل نفسها وبرامجها وهيئتها وطلابها، وتخرج من إطار عباءتها المحلية إلى العالمية، تسوق كل ما يرتبط بها داخلياً وخارجياً، وتنمى مواردها وتعظم عائداتها، وتتكيف مع مجتمع دولى جديد، ينظر إلى التعليم العالى باعتباره جزءاً من اقتصاد القرن الحادى والعشرين، بل إنه هو الذى يقود هذا الاقتصاد، من خلال مشاركاته لمؤسسات المجتمع المنتجة متبنياً فكر Corporate University Partnership، وفكر المشاركة بين القطاعات العامة والخاصة PPP.

وتهيئ جامعة المستقبل- من خلال رسالتها- لطلابها فرص التعلم النشط والتفكير الناقد والتحليل العلمي الإبداعي، والتعلم الذاتي الاكتشافي، واكتساب المهارات العملية متخطية الحدود، والقدرة على التفاعل الإيجابي مع عالم قرن جديد، أساسه العلوم والتكنولوجيا والنظرة المستقبلية واقتصاد المعرفة.

وترتكز جامعة المستقبل على عدد من القيم والمنطلقات الفكرية والعملية التطبيقية، من أهمها:

أ- الكوكبية والتدويل:

إذ إن الكوكبية صارت سمة عالم القرن الحادى والعشرين بفضل التكنولوجيا والتقدم العلمى وثورة الاتصالات، ومن ثم فإن (تقوقع) الجامعة أو (إقليميتها) لم يعد ملائماً فى هذا القرن، وهذا يحتم على الجامعة أن توظف أفضل الخبرات الأكاديمية القادرة على خروج الجامعة من إقليمها إلى الفضاء الأرحب والفضاء الافتراضى أيضاً، فى أحرام جديدة وطلاب جدد، وتبادل للطلاب ونشر للبرامج المرنة.

ب- الاستقلال الملتزم:

إذ لابد من أن تكون الجامعة قادرة على أن تؤدى أدوارها دون إملاءات خارجية، مهما يكن مصدرها، يحميها ويدعمها فى ذلك إطار تشريعى يحقق لها الحرية، حرية الفكر والرأى والبحث والدرس، وحرية الإدارة والتصرف المالى.

ويفهم مما تقدم أن هذا الاستقلال يعنى أيضاً الالتزام(وليس الإلزام) أمام الوطن والمجتمع والعالم متمثلاً فى وجود نظام يتسم بالشفافية الكاملة من ناحية و(المحاسبية) من ناحية أخرى.

ج- الدينامية الداخلية والخارجية:

وجامعة المستقبل جامعة لا تنزوى داخل حرمها، بل تتسم بقيامها بأنشطة حيوية فاعلة مع مجتمعها المحلى والقومى، كما تتفاعل مع العالم الخارجى الذى تسعى إليه(قائدة) وينظر

إليها(كقاطرة) لتقدمه وقيادته. والجامعة فى إيمانها بهذه القيمة تسلم بتكامل أجزائها واعتمادها المتبادل، وتعاونها فى اكتشاف وإنتاج المعرفة وتقاسمها ونشرها والإفادة منها.

د- التعقد:

ويعنى التعقد هنا تلك النظرة الشبكية ذات الارتباطات الداخلية المتفاعلة والنظرة النسقية المنظومية فى البحث والإنتاج والتعامل الخارجى، كما يعنى التعقد أيضاً نظرة شبكية نسقية لموقع الجامعة فى مجتمعها وعالمها، وأنها ليست ذلك البرج العاجى العالى عن المجتمع، بل إنها فى وسطه وفى مقدمته، وأنها لا تستغنى عنها، قدر عدم قدرته على الاستغناء عنها.

هـ- التعلم والثقافة:

والجامعة بيئة خصبة للتعلم الفعال، والثقافة المتخصصة والواسعة العالمية الدولية والمحلية، وهذا يعنى أن الجامعة وهى تقدم للطالب مقررات تخصصية تعنى أن هذه المقررات مدخل لثقافة علمية واجتماعية، ومدخل لتأصيل التعلم والبحث العلمى بقيمه وأخلاقياته ومناهجه وأساليبه فى دراسة قضايا العلم ومشكلات الحياة، بل وتتيح فرص التعلم المستمر ومدى الحياة محلياً وعالمياً.

و- حضانة للتنور العلمى:

واهتمام الجامعة بالاكتشافات العلمية وإنتاج المعرفة يتطلب أن تكون الجامعة حاضنة للعلم والتنور والتفكير العلمى، تنمى هذا التفكير داخلها وتنشره فى مجتمعها، وتدرب طلابها عليه، وتفتح أبوابها للمجتمع المحلى ليلتحق أبناؤه بها كباراً وصغاراً، وتحرص الجامعة على قياس أكتساب طلابها كفاءات هذا التفكير العلمى ونموهم فيه واستخدامهم له فى دراساتهم وحيواتهم، وأن تكون شمساً علمياً ساطعاً فى مجتمعها وخارج حدودها.

ز- مركزاً للتميز والتكنولوجيا:

والجامعة كمنتج للمعرفة ومكتشف للعلم تحرص على تطبيقاتها فى معاملها ومصانعها وتجارة مجتمعها وعالمها، تعلى من قيمة التكنولوجيا التى تبتكرها، وتلك التى ينتجها غيرها.

ومن ثم تحرص على نشر ثقافة التميز، وتمكن طلابها من التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها من خلال فرص التعلم والتدريب التى تتيحها داخلها، وتواصلها مع مؤسسات الأعمال خارجها، بل إن الجامعة تسعى إلى أن تهيئ طلابها ومجتمعها لتكنولوجيا المستقبل اكتشافاً وتطبيقاً وتحسباً للتنمية، وانتقالاً بالتكنولوجيا إلى مرحلة الحكمة Wisdom. وهكذا نجد نمطاً جديداً للجامعة أخذت به جامعات عديدة من خلال تخطيط علمى استراتيجى أداة لتنمية جامعية فى القرن الحادى والعشرين.

وهذا يعنى أن ثمة تحولاً فى النموذج الفكرى Paradigm Shift يميز التعليم العالى فى انتقاله نحو جامعة المستقبل يتطلب مدخلاً استراتيجياً للتحول يمكن أن تتسم عملياته بما يلى:

أ- تجديد التحديات الحقيقية لعملية التحول، وإدراك أن هذا التحول عادة ليس مالياً أو تنظيمياً، إنها درجة التغير الثقافى المطلوبة، إذ ينبغى أن يتم تغيير العديد من العادات الجامدة للفكر والترتيبات التى تعوق الاستجابة للتغير السريع الراديكالى بدرجة كافية.

ب- مشاركة حقيقية لأعضاء هيئة التدريس فى تصميم وتنفيذ عملية التحول، حيث إن التحول فى ثقافتهم يمثل التحدى الأكبر نحو هذه الجامعة.

ج- مشاركة مجموعات خارجية يعد أمراً ضرورياً يقدم المصداقية لعملية التحول ويساعد على مواجهة وحل القضايا الأساسية فعلياً وفورياً.

د- أداة إدارة الجامعة- ومديرها فى المقدمة- للدور القيادى والتربوى فى تصميم التحول وتنفيذه وتسويق عملية التحول لأعضاء هيئة التدريس.

وهذا يعنى أن القضية بالدرجة الأولى قضية(ثقافة) التغيير، وبخاصة لدى أعضاء هيئة التدريس والإداريين، ومشاركتهم فيها تخطيطاً وتنفيذاً. وتؤكد إميلى توماس على أن ثمة تغييراً كبيراً فى منظور التعليم يتعاظم الآن سرعة وعمقاً واتساعاً، يشمل المصادر المفتوحة للبرامج، والنظم الجديدة للتكنولوجيا، والمحتوى والتنظيم الرقمى للمكتبات، والإعلام المجتمعى والوسائط المتعددة للتعليم والتعلم، مما يخلق أنماطاً جديدة للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال استراتيجيات ووسائط مختلفة، مع إسهام متزايد للمجتمع الكوكبى فى تعميق وتوسيع رقعة المناقصة والإتاحة الكبيرة لمصادر التعلم ذات القيمة.

ولعله يمكن طرح خمسة وعشرين تنبؤاً لكيفية عمل وتشغيل جامعة المستقبل، وفق المحاور الآتية:

محور التكنولوجيا والتجديد:

والتكنولوجيا تعد أعظم عوامل تطور الجامعات والتعليم العالى من حيث:

١- وجود تأكيد كبير على التعلم من بعد، يجعل الذهاب إلى الكلية عبر الخط (On Line)، أمراً مقبولاً بشكل أكبر ومرغوب مقارنة بالتعليم العالى التقليدى، وقد بدأ ذلك بتقديم العديد من الجامعات لبرامج متنوعة من بعد، تم زيادة عدد الجامعات التى تقتصر على التعلم من بعد.

٢- توجه الجامعات التقليدية نحو بناء شبكات عمل مفتوحة، والتعليم المفتوح يعد توجهاً مقبولاً ومفيداً للتعليم النظامى، مع تزايد أعداد الجامعات التى تقدم تعليماً مفتوحاً مجانياً.

٣- التجديدات والإبداعات التكنولوجية تتجه نحو كونها أولوية متقدمة، باعتبارها من القوى القائدة التى تقف وراء مستقبل الجامعات وكليات التعليم العالى، وأنه يتوقع التصارع فى استخدام التكنولوجيا فى قاعات الدراسة ومعامل البحوث والمكتبات، والإرشاد المهنى والبرامج الاجتماعية وغيرها.

٤- جمع الطلاب بين دراسة البرامج فى الحرم الجامعى ودراستها عبر الشبكة، فى توجه نحو تعليم متاح يمكن الحصول عليه، ويتيح للطلاب الاختيار بشكل أكثر مرونة، ويرتبط بذلك تفريد التعليم تكنولوجياً عن طريق الجمع بين التعليم المباشر والدراسة من بعد.

٥- اتجاه التركيز سيكون على المهارات القابلة للتطبيق المرتبطة بالمستقبل المهنى والتعلم التجريبى، وبخاصة أنه مع توقف بعض الجامعات عن تقديم التعليم القائم على دراسة الإنسانيات والتربية الحرة، ستحدث نقلة عامة نحو الدراسة المرتكزة على المهارات العملية داخل المعامل، وبيئات التعلم التى تحاكى العالم الواقعى.

٦- زيادة التعاون من خلال التكنولوجيا، بين الطلاب بعضهم البعض حول العالم فى جامعات مختلفة، لحل مشكلات يواجهها العالم الواقعى، كما يمكن أن يتواصل أعضاء هيئة التدريس والباحثون والإداريون مع بعضهم البعض بسهولة عبر الشبكة الدولية للمعلومات وغيرها من حلول تكنولوجية.

٧- التواصل المفتوح بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، عبر الشبكات الاجتماعية لتناول موضوعات متعددة، دون معوقات الساعات الرسمية للعمل فى النظام التقليدى.

٨- تزايد التفاعل داخل الحرم الجامعى، إذ رغم زيادة أنماط التعلم الطلابى الرقمى مع استخدام الإنترنت، فإن الحرم الجامعى مطالب بتطوير بيئة تعلم فاعلة بشكل أكبر.

٩- استمرار المكتبات فى اتجاه التركيز على التكنولوجيا، إذ اتجهت جامعات عديدة نحو تحويل مكتباتها إلى مكتبات رقمية تستخدم نظماً تكنولوجية متقدمة، تساعد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى الحصول على المعرفة الإلكترونية، وبالتالى يتوقع أن تستمر نظم المعلومات والمصادر التكنولوجية المفتوحة، والأدوات المعتمدة على الشبكة كمصادر للمعلومات.

١٠- انتقال مصادر التعلم ومواده نحو الشبكة والخط، ومن ثم لن يحتاج الطلاب لأموال متزايدة لشراء الكتاب الورقى، وقد بدأ بالفعل تواجد الكتب من مصادر مفتوحة، وقيام أعضاء هيئة التدريس بإنشاء مصادر تعلم خاصة بهم عبر الشبكة.

١١- استمرار تزايد المواد والمصادر التعليمية المختلفة، متمثلة فى البرامج المفتوحة الإلكترونية ومصادر التعلم الخاصة من خلال مواقع الكليات وبخاصة مع استمرار التقدم التقنى.

١٢- استمرار التوجه نحو التركيز على جامعات البحوث، إذ مع زيادة استخدام التكنولوجيا فى كل الأزمات الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية، تزداد الضغوط على تمويل جامعات البحوث، مما يساعد على خلق فرص عمل

للخريجين، وهو ما يسمح للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بأن يكون تعلمهم قائماً على الممارسة ومعتمداً على البحث العلمي.

١٣- حاجة أعضاء هيئة التدريس فى جميع المجالات إلى أن يكونوا تقنيين بشكل أكثر، إذ إن الاحتفاظ بالتواصل المستمر مع الطلاب والطلب المتزايد على التكنولوجيات المتقدمة وارتباط نظم التعليم العالى عالمياً، يحتاج أعضاء هيئة التدريس إلى التمكن من تصميم مواقعهم على الشبكة واستخدام وسائط اجتماعية والحصول على مصادر تعليم عبر الشبكات، والتعاون مع غيرهم من التربويين من خلال التكنولوجيا.

محور الطلاب والقيد:

يتوقع أن يتغير حجم القيد بسبب عوامل متعددة، والتحاق طلاب من جماعات الأقليات:

١٤- قبول أعداد أكبر من الدارسين، بسبب نظم التكنولوجيا التى تيسر للطلاب الالتحاق برسوم دراسية أقل وإتاحة مصادر التعلم فى التعليم العالى.

١٥- تمكن أعداد أكبر من الأقليات من الالتحاق والقيد بالكليات، مما يتيح الفرص أمام من لم يكونوا من قبل قادرين على الالتحاق بالتعليم العالى.

١٦- استمرار التعاون والمشاركة فى الزيادة مع زيادة فرص التعلم المعتمدة على الشبكات، وتحقيق استقلال الطلاب عوضاً عن اعتمادهم على الدراسة النظامية.

١٧- الاعتراف بمشروعات الطلاب وتشجيعها، نتيجة وجود وقت أكبر لدى الطلاب للقيام بمشروعات تعتمد على البحوث، وتوليد الإبداع فى كافة التخصصات ومجالات العمل التجارى والصناعى والمهنى والإبداعى.

محور القضايا الكوكبية والاقتصادية:

وهنا يبرز تأثير الاقتصاد العالمى على جامعة المستقبل، من حيث:

١٨-زيادة الشبكات والاتصالات الكوكبية، مع زيادة فرص تواصل الطلاب مع أساتذتهم وتوافر المواد التعليمية عبر الشبكات يمكن للطلاب إدراك الواقع الاقتصادى وقضاياه العالمية وتأثيراتها على دراساتهم وحياتهم.

١٩- زيادة التنافسية الكوكبية: ومع انفتاح الكليات وعالم الأعمال والمشاركة فى الموارد والمعلومات، تزداد المنافسة على الوظائف والمنح الدراسية، والفرص ذات المكانة، ويدرك الطلاب فوائد الاتصال والتفاعل مع الآخرين.

٢٠- برامج أكاديمية أكثر للمهن ذات المهارات العالية: ومع زيادة عدد الطلاب المقبولين بالكليات ويحصلون على مؤهلات جامعية والحاجة إلى عمالة ماهرة، تقوم جامعات المستقبل بتكثيف البرامج التى تقدمها لتلبية الحاجة لهذه الأعداد المتزايدة المقيدة بالكليات.

٢١- ستكون للجامعات منظورات كوكبية أكثر، وستكون الجامعات أكثر وعياً بتفردها ومسؤولياتها فى العالم الجديد المترابط، وأن يكون عليها أن تعد طلابها للمنافسة مع غيرهم من طلاب البلاد الأخرى، وأن تفكر كوكبياً، وأن تمارس مهامها فى بيئات ثقافية متنوعة.

محور الاستمرارية:

ويتوقع أن تغير الاهتمامات البيئية أداء الجامعات، مما يجعل من المتوقع أن:

٢٢-زيادة التخصصات الخضراء: تمشياً مع الطلب على المشروعات والخطط البيئية للمستقبل، يجب أن تقوم الجامعات بتصميم مناهجها وبرامجها التخصصية للطلاب الراغبين فى دراسة القضايا التى تتبى البيئة فى مجالات العمارة، والبناء، والمشروعات الاجتماعية والعلوم وغيرها.

٢٣- أحرام جامعية خضراء: وتستمر الكليات فى دراسة آثار تلوث البيئة، وإقامة أحرام جديدة صديقة فى استهلاك الطاقة وإدارة وتدوير المخلفات، وغير ذلك.

٢٤- مناهج أكثر توجهاً نحو الخضرة: إذ تطلب الكليات والجامعات من الطلاب دراسة مقررات أساسية ضمن دراساتهم تؤكد على الأسس النظرية والعملية التى تحكم العالم من منظور الحفاظ على البيئة وعدم تلوثها وتنميتها.

٢٥- الانتقال إلى التركيز على المجتمع المحلى: ومع قيام الأحرام الجامعية بأدوار نشطة فى المحافظة على الطاقة وحماية البيئة وقضايا تدوير المخلفات، يشعر الطلاب وكليات المجتمع بضرورة تواصلهم مع المجتمع المحلى ضماناً لاستمرارية مجهودات التنمية.

وبذلك تمثل جامعة المستقبل تحولاً تعليمياً ومجتمعياً وبيئياً محلياً وكوكبياً قائماً على التكنولوجيا فائقة التقدم والإبداع وتناول قضايا العالم، وكفايات مجتمع المعرفة، وفى ذات الوقت الحفاظ على البيئة والتواصل مع المجتمع المحلى، وهو ما يمثل منظوراً وانتقالاً وتحولاً فى المنهجية والأطر الفكرية.

أهم المصادر

١- أحمد اسماعيل حجي: التعليم الجامعي المقارن- مدخل إلى تعليم الراشدين المقارن، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢- ـــــــــــــــ: تطوير التعليم في زمن التحديات- الأزمة وتطلعات المستقبل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- أنتوني جيدنز: الطريق الثالث- تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محيي الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.

٤- اليونسكو: المؤتمر العالمي للتعليم العالي- التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (الرؤية والعمل)، الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين، باريس، ١٩٩٨.

5- Altbach, Philip G: Comparative Higher Education, Knowledge, the University and Development, ABLEX Publishing, London, 1998.

6- Arum, Richard and Roksa Josipa: Limited Learning on College Campuses, Springer, U.S.A, 2011.

7- Daniel, J.S: Mega- Universities and Knowledgw Media (Technology Strategies for Higher Education), Kogan Page, London, 1999.

8- Delanty, G: Challenging Knowledge(The University in Knowledge Society), Open University Press, Buckingham, England, 2001.

9- Demiray, Ugar, Nagy Judy and Yilmaz Ayhan: Strategies For the Marketing of Higher Education with Comparative Contextual References Between Australia and Turkey, Google Reklamari, 2011.

10- De Loud, Maria, Minoo Farhangmehr and James Stover Taylor: The Status of Strategies Planning in Poruguese Higher Education Institution: Trappings or Substance?, Higher Education Policy, No.17, Dec 2004.

11- Duderstadt, James. J: The Future of The University in an Era of Change, The Association of the Collegiate Schools of Planning, Georgia Institute of Technology, U.S.A, 1997.

12- Etzkowitz, H: MIT and the Rise of Entrepreneurial Science, Routledge, New York, 2002.
13- Etzkowitz, H and Leyesdorff, L.A: Universities and the Global Knowledge Economy, A Triple Helix of University- Industry-Government Relations, Printer, New York, 1997.
14- Etzkowitz, Henry: Triple Helix Model- Triple Helix Summit, University of Hawaii, Honolulu, Hawaii, Feb, 12-13, 2007.
15- EU: European Higher Education in A Global Setting(A Strategy For External Dimension of the Bologna Process, 2009.
16- EUA: Strong Universities For Europe(Examining Quality Culture in Higher Education Institutions), Belgium, 2009.
17- Fullers, S: What Makes Universities Unique? Updating the Ideal For An Entrepreneurial Age, Higher Education Management and Policy, 19(3), 2005.
18- Grasgreen, Allie: So, Student Don't Learn(Now What Inside Higher Education, 2011.
19- Knight, Jane: Internationalization of Higher Education, Practices and Priorities, 2003 IAU Survey Report, International Association of Universities, Paris, France, 2003.
20- Narasimharao, B.P. and Nair, P.R.R: Universities and Corporate Education, 21st Century Social Responsibility for Developing Countries, Social Responsibility Research Network, U.K, 2010.
21- OECD: Institutional Management in Higher Education, OECD, Paris, 2011.
22- .....: Assessment of Higher Education Learning Outcomes, OECD, Paris, 2011.
23- Richard, Arumetal: Improving Undergraduate Learning, Findings and Policy Recommendations From the SSRC- CLA Longitudinal Project, Social Science Research Council, Washington, DC, 2010.

24- Sheila, Slaughter: Problems in Comparative Higher Education, Political Economy, Political Sociology, and Post Modernism, Higher Education, Vol.41, No.4, June 2001.

25- Senges, M: Knowledge Entrepreneurship in Universities, Practice and Strategy in the Case of Internet Based Innovation Appropriation, PHD, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, 2007.

26- The State University of New Jersy: Strategic Planning in Higher Education, Center for Organizational Development and Leadership, New Jersy, 2010.

27- Thomas, Emily: Predictions for the University of the Future, University of Phoenix, http:// www. Associates degree. Com, 16-6-2011.

28- Thomas, R Murray: International Comparative Education, Practices, Issues and Prospects, Pergamon Press, New York, 1990.

29- UNESCO: Thematic Studies Synthesis, Realized in the Context of the Task for Higher Education in Africa, Paris, 2010.

30- .....: 2009 World Conference on Higher Education, The New Dynamics of Higher Education and Research for Societal Change and Development, UNESCO, Paris, July 2009.

31- .....: Strategic Orientations for Higher Education and Research in Africa, Paris, June 2009.

32- University of Michigan, College of Engineering: Corporate-University Relationships, Sharing Resources and Success, Engineer, Michigan, U.S.A, Fall 2008.

33- Usher, Alex and Cervenan Amy: Global Higher Education Rankings, Affordability and Accessibility in Comparative Perspective, Educational Policy Institute, Washington,DC, Toronto, 2005.

الفصل الثانى
التعليم العالى فى أفريقيا فى بؤرة الاهتمام العالمى
التعليم العالى فى مصر نموذجاً أفريقيا

السياق العام:

قارة أفريقيا هى ثانى قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان بعد قارة آسيا، وتبلغ مساحتها ٣٠,٢ مليون كيلو متر مربع، وتحتل ٦% من مساحة سطح الكرة الأرضية، ٢٠,٤% من اليابس، ويعيش عليها بليون نسمة، وتتكون قارة أفريقيا من ٥٤ دولة، يمثل سكانها حوالى ١٥% من عدد سكان العالم، وهى الوطن الأصلى للإنسان غالباً.

وكانت تجارة الرقيق أهم أنواع التجارة والصادرات الأفريقية لمدة ثلاث قرون، وشيد البرتغاليون الحصون فى البداية، وتلاهم الهولنديون والإنجليز، والفرنسيون، والسويديون، والدانمركيون وغيرهم على امتداد ساحل الذهب، حيث يمثل العبيد مصدراً خصباً للتجارة، وكان بناء هذه القلاع لخدمة تجارة الرقيق، وتعتبر تجارة الرقيق أكبر محنة تعرضت لها أفريقيا لأنها أفرغت بلاداً كثيرة منها من سكانها، الذين أخذوا عنوة ليعمروا بلاد غيرهم.

الاحتلال الأوروبى لأفريقيا:

تعددت أسباب الاحتلال الأوروبى لأفريقيا ما بين التجارة وتأمين الملاحة إلى آسيا، وتجارة الرقيق، واتخاذ البلاد الأفريقية مواطن لاستقرار العبيد المحررين، ثم إنشاء مستعمرات لاستغلال الثروات الطبيعية للبلاد، والتبشير الدينى وبخاصة للوثنيين من أبناء القارة.

وتعد المستعمرة الهولندية فى الكيب تاون، وهى مدينة فى جنوب أفريقيا أول مستعمرة أوروبية فى أفريقيا عام ١٦٥٢، ثم استولى عليها البريطانيون عام ١٨٠٦، واستمر الاستعمار الأوروبى فى الزيادة، ما بين استعمار بريطانى، وفرنسى، وأسبانى، وبرتغالى، وإيطالى، وبلجيكى وألمانى إلى درجة امتصاص دماء القارة لبناء إمبراطوريات الغرب منها.

وأفريقيا تمتلك ثروات طبيعية متنوعة وهائلة، وهي مع هذا أفقر قارات العالم وأشدها تخلفاً فى المستوى الاقتصادى والمعيشى، والمستوى الصحى العام لوجود أمراض متوطنة خطيرة كالإيدز والملايا، ونظم حكم غير ديمقراطية، ينتشر الفساد بفضلها فى بلادها، وغض الطرف عن حقوق الإنسان.

ويعد الفقر والأمية وسوء التغذية أكثر سمات الإنسان الإفريقى فى العديد من الدول، فضلاً عن الصراعات الداخلية العرقية والدينية فيها، هذا كله- كما ذكرنا- رغم الثروات والموارد الطبيعية الهائلة، ومنها امتلاك أفريقيا ٩٠% من الكوبالت، و٩٠% من البلاتينيوم، و٥٠% من الذهب الخام، و٩٠% من الكروميوم، و٦٥% من المنجنيز على مستوى العالم.

وإذا بدأنا بأفريقيا جنوب الصحراء، وهى تضم اثنتين وأربعين دولة وست جزر قريبة منها، تمثل ثلثى دول قارة أفريقيا، وهى دول ذات تقاليد عريقة وثقافات ثرية، تعكس تعدداً وتنوعاً ثقافياً، وبخاصة فى حوض النيل، وتأثير إسلامى قوى فى الشمال، وتأثير مسيحى يعود إلى فترة الاستعمار فى بلاد أفريقيا الوسطى والجنوبية.

ومن حيث الواقع الجغرافى والاقتصادى، هناك أيضاً تنوع ما بين دول غنية بثرواتها الطبيعية ودول فقيرة وذات كثافات سكانية عالية فى نفس الوقت. هناك نيجيريا التى يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٢٥ مليوناً من السكان، وأكثر من ٦٥ مليوناً فى إثيوبيا، ويضاف إلى ذلك صعوبات فى التنقل والاتصال داخل القارة، ومستويات منخفضة للناتج القومى الإجمالى، وانخفاض نصيب الفرد منه فى دول عديدة مثل بوروندى، ومالاوى، وإثيوبيا، والنيجر، وسيراليون وغيرها، وبشكل عام هناك- كما ذكرنا من قبل- انخفاض واضح بل وفجوة بين الناتج القومى الإجمالى فى الدول الأفريقية، ودول كثيرة فى القارات الأخرى.

وقد أدى ذلك إلى انتشار الفقر فى القارة، فهناك أكثر من ٣٠٠ مليون من السكان دخلهم يقل عن دولار فى اليوم، مع الزيادة الكبيرة السنوية فى عدد السكان فى القارة، بمعدل ٥%.

ويعكس التعليم فى هذه الدول الفروق الجغرافية والتراث الثقافى والتاريخ الاستعمارى وتحقيق التنمية الاقتصادية، وما يزال للسياسات الاستعمارية الفرنسية والإنجليزية والدول الأخرى التى استعمرت أفريقيا تأثيراتها على التعليم، من نواحى الأهداف والبنى والإدارة وتمويل نظم التعليم فى الإقليم.

وعندما حصلت هذه الدول الأفريقية على استقلالها فى أوائل الستينيات، كان هناك فارق كبير بينها وبين غيرها، بل كان هناك تخلف كبير فيها، فى جميع المؤشرات التعليمية.

وبدأت تغييرات كبيرة تحدث فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، أدت إلى قفزات وطفرات فى القيد فى التعليم الابتدائى، من(١١) مليون طفل فى المدارس الابتدائية عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٥٥ مليونا عام ١٩٨٠، كما شهدت أفريقيا زيادات هائلة فى القيد بالتعليم الثانوى وبعد الثانوى، بلغت نسبتها أكثر من خمس عشرة مرة بالنسبة للتعليم الثانوى، وعشر مرات بالنسبة للتعليم العالى.

التعليم فى سياق الأزمات:

وقد نتج عن الأزمات الاقتصادية فى الثمانينيات تأثيرات تعليمية قوية، تمثلت فى نقص التمويل العام والخاص، وتدنى فى نواحى الكم والكيف ومعدلات المشاركة، كما نقصت الموارد والتسهيلات المضافة، بجانب حالة الموجود المتهالكة، وذات التجهيزات السيئة.

وبالإضافة إلى ذلك هناك تدنى فى مستوى تأهيل المعلمين، الذين لا يقدم لهم التوجيه التربوى المناسب، الذى يحتاجونه، وأن الوقت المخصص للتعليم الذى يقضيه التلميذ فى حجرة الدراسة يعد متدنياً لمعظم التلاميذ الأفارقة بالمقارنة بالتلاميذ فى بلاد خارج أفريقيا، وبالمقارنة بالمستويات المعيارية العالمية.

كما أن هناك قصوراً كبيراً فى المواد التعليمية، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض مستويات التحصيل الأكاديمى قياساً على الأهداف الموضوعة والمراد تحقيقها والمحددة فى برامج

ومناهج التعليم، والخلاصة أنه رغم اختلاف الظروف والخبرات بين البلاد الأفريقية، فإن الواقع يقول إن كثيراً من هذه البلاد ذات تعليم متدن الجودة ومحدود الإتاحة.

وتعتبر أفريقيا الأدنى فى معدلات القيد فى كل المستويات التعليمية، وهى كذلك الإقليم الوحيد ذو الأعداد الأكبر المتزايدة من الأطفال خارج المدارس، كما أن متوسط سنوات تعليم الراشدين حوالى ثلاث سنواتمن التمدرس، بما هو أقل من أى إقليم آخر، وهو ما يعنى- وما يؤدى إلى- أن واحداً من كل ثلاثة من الذكور واثنين من الإناث من الأميين، وأن عدم المساواة والتكافؤ العام فى التمدرس قائم على جميع مستويات التعليم.

وهذه المستويات المتدنية من التعليم لها تأثيرها على انخفاض قدرات وإمكانات كثير من البلاد الأفريقية لإنتاجالمعرفة كمصدر للتقدم العلمى والتنمية، وتشير الدراسات إلى الانخفاض الشديد فى أعداد العلماء والمهندسين إلى أقل من نصف فى المائة من الأعداد الكلية فى العالم، وأنه فى نهاية التسعينيات كان لدى السنغال ثلاثة باحثين يعملون فى مجالات البحث والتطوير لكل مليون من السكان، (١٦) فى بوركينا فاسو، و(٢٠) فى أوغندا مقابل(١٥٠) فى الهند، و(٣٥٠) فى الصين، ولعل وراء ذلك مع تدنى الإتاحة والجودة فى التعليم نزيف العقول البشرية نتيجة للهجرة، ومحدودية مؤسسات التعليم العالى بعامة، والجامعات بخاصة نتيجة ضعف الموارد، وعوامل سياسية متعددة.

ولذلك فإن الاستثمار فى التعليم وفاعلية الأداء التعليمى-وجودته وسيلة أساسية للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والتطوير السياسى، وتحقيق الديمقراطية، بما يؤدى بالتالى إلى رفع مستويات المعيشة، ولذلك فإن تجسير الفجوة بين بلاد أفريقيا والبلاد الأخرى يحتاج إلى إتاحة التعليم وتجويده.

وهذه الإتاحة يجب أن تمتد لما هو بعد التعليم الأساسى إلى التعليم الثانوى، وصولاً إلى التعليم العالى والجامعات بوجه خاص، وتخريج أعداد من الأفراد المتعلمين ذوى التأهيل المتميز فى كافة المستويات والتخصصات، وبخاصة منها العلمية والتكنولوجية، وتلبية

احتياجات سوق العمل الحديث، من عمالة عالية المهارات، والفنيين، والمهنيين التكنولـوجيين وقادة الإدارة.

ورغم أن دولاً إفريقية قد نجحت فى رفع معدلات القيد بالتعليم الابتدائى مع بدايات القرن الحالى إلى ما يقترب من ١٠٠%، فإن بلاداً أخرى مثل بوركينا فاسو، وبورندى، وإثيوبيـا، وليبيريا، ومالى، والنيجر والصومال تقل فيها معدلات القيد عن ٥٠%، كما حدث انخفـاض فى معدلات القيد فى سبع عشرة دولة إفريقية أخرى عما كان عليه من قبل ما بـين عـامى ١٩٨٥، و٢٠٠٠.

أما عن التعليم الثانوى، فإن عدداً قليلاً من البلاد الأفريقية، هى التى تتيح فرصاً كافيـة للالتحاق للطلاب بين ١٢، و١٧ سنة، وبلغ معدل الالتحاق المتوسـط مـع نهايـات القـرن العشرين حوالى ٢٦% مقارناً بـ٥٢% لبلاد نامية خارج القارة، ويضاف إلى ذلك قصور فى المبانى التعليمية والمعدات والموارد التعليمية والبرامج الدراسية أيضاً.

التعليم العالى فى أفريقيا:

مقدمة:

وإذا كان عدد الجامعات فى البلاد الأفريقية محدوداً فى الستينيات، فقد حـدثت طفـرات كبيرة فى هذه الأعداد، وإن كانت معدلات القيد ونسبة الملتحقين بالجامعات إلى عدد الـسكان فى نفس الفئة العمرية منخفضة، رغم أن الجامعات فى كثير مـن الـبلاد الأفريقيـة هـى المؤسسات الوطنية الوحيدة التى تعد مدخلاً لتخريج الكوادر، وإنتاج المعرفـة مـن خـلال البحوث العلمية وحل المشكلات التى تواجه هذه البلاد.

يضاف إلى ذلك أن أعداد المقيدين بالكليات العلمية والتكنولوجية أقل مما هـو مطلـوب للتحول وتلبية متطلبات العصر الراهن، وقد يكون من سمات التعليم العـالى ضـعف البنـى والهياكل وتقادمها، واتباع سياسات لا تواكب المتطلبات الراهنة، وضعف النهـوج الإداريـة، والهيمنة السياسية على الجامعات بما يفقدها استقلالها الإدارى والأكاديمى.

وثمة مشكلة تواجهها غالبية الجامعات الأفريقية، تتمثل فى أن التوسع الكمى لم يصاحب باهتمام بالجودة، نتيجة عدة عوامل أدت إلى ضعف الأداء، منها قصور التمويل، وضعف المرتبات والمكافآت، وضعف الإمكانات المادية بالتبعية.

ويكفى أن نذكر أن أفريقيا كقارة تضم ٥٤ دولة لا يوجد بها أكثر من ٣٠٠ مؤسسة للتعليم العالى، وهى طبقاً للمستويات المعيارية العالمية تعتبر الإقليم الأقل مستوى فى التعليم العالى من حيث أمور عديدة منها القيد والجودة.

وبينما نجد بلاداً قليلة فى أفريقيا بها تعليم عالٍ وتعليم جامعى مثل دول شمال أفريقيا ونيجيريا ومصر والسودان وجنوب أفريقيا، فإن بلاداً أخرى مثل جيبوتى وجامبيا وجينيابيا وغيرها لا توجد بها جامعات، كما لا تملك الاستعداد لإقامة جامعة واحدة أو أكثر.

وإذا كانت التعميمات صعبة فى قارة كأفريقيا بسبب الفروق الهائلة بين دولها، فإن ثمة استثناءات لهذه القاعدة، إذ إن هناك دولاً توجد بها أعداد قليلة للغاية من الجامعات، ولكن ربما يعوض ذلك كثرة مؤسسات التعليم العالى الأخرى مثل زامبيا التى توجد بها جامعتان فقط، وخمسين مؤسسة للتعليم الإضافى والعالى.

لكن لعله من الواضح الذى يمكن تعميمه على غالبية البلاد الأفريقية، وهو أن عدم ملاءمة الموارد المالية الموجهة للجامعات تقابل برغبة شعبية جارفة للطلب عليها بشكل متزايد.

وتعتبر مصر من أعلى البلاد الأفريقية فى معدلات القيد الطلابى بالتعليم العالى والجامعات فى أفريقيا، كما تمتلك أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس المهنيين للتعليم العالى والجامعات، تليها نيجيريا، التى يبلغ عدد جامعاتها ٤٥ جامعة، وأكثر من ٦٠ كلية عالية، و٤ بوليتكنيك، ومجموعها يجعلها الدولة الأولى فى أفريقيا من حيث عدد المؤسسات العالية،

وتأتى جنوب أفريقيا بعدد جامعاتها البالغ ٢١ جامعة، و٢٥ كلية تكنولوجية، والجزائر، وتونس وليبيا.

وإن كان عدد مؤسسات التعليم العالى ليس دالاً باستمرار على ارتفاع معدلات القيد والاستيعاب، إذ إن السودان- على سبيل المثال- بها ٢٦ جامعة عامة، و٢١ جامعة خاصة وكلية، ومع ذلك فإن إجمالى المقيدين بها منخفضين جداً. كما أن معدل القيد بالتعليم العالى فى غانا أقل من ٣% من الفئة العمرية المقابلة، وفى كثير من البلاد الأفريقية لا يتعدى معدل القيد ١% من هذه الفئة، ومن أمثلة ذلك مالاوى وتنزانيا اللتان لا تتعدى نسبة القيد بالتعليم العالى بهما نصف فى المائة.

وهكذا يمكن القول بشكل عام أن معدل القيد بالتعليم العالى فى دول القارة الأفريقية ككل أقل من ٣ %، وهو معدل يعكس الفروق بين دول يصل فيها المعدل إلى ٢٥% أو أكثر قليلاً، ودول أخرى يصل فيها هذا المعدل بها إلى الصفر، وهذا مما يجعلها- كما ذكرنا من قبل- أقل قارات وأقل بلاد العالم فى معدلات القيد بالتعليم العالى.

وقد أعطى المؤتمر الدولى للتعليم العالى، الذى عقد فى باريس عام ٢٠٠٩ اهتماماً خاصاً للتعليم العالى فى قارة أفريقيا، من حيث التحديات والفرص لإعادة الحيوية لهذا التعليم.

وقد جاء هذا الاهتمام تحت عنوان: تنمية التميز للإسراع بالتنمية فى أفريقيا نحو منطقة للتعليم العالى والبحث العلمى لأفريقيا Promoting Excellence to Accelerate Africa's Development: Toward An African Higher Education and Research Area.

وقد انطلق المؤتمر فى تركيزه واهتمامه بالتعليم العالى فى أفريقيا من أنه رغم زيادة أعداد المقيدين بهذا التعليم أكثر من أى جهة أخرى بنسبة ٦٦% تقريباً منذ عام ١٩٩٩، مع محدودية التمويل المتاح يشكل عقبة واضحة لتطوير مؤسسات التعليم العالى.

وقد تبين أن التنمية المستدامة فى أفريقيا أمر ضرورى من ناحية، وعبء على الحكومات فى ذات الوقت فى ظل محدودية الموارد، وما يتطلبه تحقيقها من تنويع فى الأنشطة الاقتصادية، وبالتالى إعداد وتدريب القوى البشرية العاملة، وهى رأس مال التنمية الذى يساعد على إنجاح التحولات المطلوبة. وهذا يعنى أن للتعليم العالى له دوره الحيوى فى إعداد وتدريب الأفراد المؤهلين الذين تقع عليهم أعباء تنفيذ التكنولوجيا الجديدة المطلوبة، واستخدام طرق ومنهجيات إبداعية لإنشاء مؤسسات عالية الكفاءة، وتنمية فاعلة للموارد.

ولذلك فإن ضمان جودة التعليم العالى فى أفريقيا تتطلب سياسات للتمويل يمكن أن تضمن استمرار تحسينه، وتقدم الدعم والتحفيز لزيادة كفاءة الإتاحة المحققة لتكافؤ الفرص، وتوجيه مؤسسات التعليم العالى لتلبية حاجات قطاعات الاقتصاد.

ثمة تحديات عديدة لتمويل التعليم العالى فى أفريقيا وهى:

١- الزيادة الكبيرة فى معدلات القيد بدرجة تفوق القدرات المالية المتاحة والمخصصة.
٢- انخفاض نصيب الطالب من الميزانيات المخصصة له تأثيره الواضح على جودة التعليم العالى.
٣- قلة المخصصات المالية للاستثمار فى البحوث العلمية ومتطلبات تحقيق الجودة.
٤- الممارسات المالية المتبعة والفكر الذى يقف وراءها يغلب عليه التقليدية وعدم مسايرة الاتجاهات الحديثة.
٥- ضعف كفاءة التطبيقات والممارسات المالية المتبعة من الحكومات ومؤسسات التعليم العالى بشكل يضعف ويقلل من مردود المخصصات المالية.
٦- ضعف تحقيق الميزانيات المخصصة والمتاحة لتكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين.
٧- محدودية المساعدات الدولية وعدم إسهامها بالضرورة فى تطوير قدرات وإمكانات التعليم العالى الإفريقى.

اليونسكو وتطوير التعليم العالى

تبنت اليونسكو مع لجنة خاصة للتعليم العالى والبحوث توجهات استراتيجية محددة لتطوير هذا التعليم تضمنت المحاور والمجالات الآتية:

أولاً: تمويل التعليم العالى:

ويقوم هذا المجال على أساس الاعتراف بالتوسع والنمو المستمر للتعليم العالى فى أفريقيا، وضرورة جودته لنجاح متطلبات التنمية المستمرة، وهو ما يتطلب نظاماً مغايراً للتمويل يشمل:

١- تحسين نظم المعلومات والمؤشرات وتوفير الأدوات اللازمة لقياس متطلبات التمويل

٢- تحسين نظم وأساليب التمويل والمبادرات الإقليمية الداعمة.

٣- وجوب الالتزام القومى بالتعليم العالى وإتاحة وجوده من خلال توفير المخصصات المالية المطلوبة، وينبغى أن تقوم الحكومات الأفريقية بتنفيذ هذه الالتزامات بما لا يقل عن ٢٠% من الموازنات القومية للتعليم.

٤- تشجيع تقاسم التكلفة وتنويع مصادر التمويل.

٥- إنشاء صندوق إفريقى للتعليم العالى لدعم جهود الحكومات الأفريقية ومؤسسات التعليم العالى لتنويع أنشطتها والتوسع فيها وتقويتها.

٦- تنمية الإحساس العام بالملكية وجهود الإصلاح.

ثانياً: إتاحة التعليم العالى:

وتعتبر الإتاحة مطلباً أساسياً أمام المحرومين من الالتحاق بالتعليم العالى وتحقيق المساواة بينهم، وهذا يتطلب:

١- تحسين إمكانات الحصول على التعليم العالى والجودة والمواءمة الخاصة بالمعلومات والبيانات الإحصائية المستخدمة فى التمويل والدراسات الاستطلاعية.

٢- تنويع خدمات وبرامج التعليم العالى كاستجابة أفضل للطلب المتزايد والمختلف وتحسين مواءمة برامج التدريب.

٣- زيادة فرص الإتاحة المتساوية للطلاب، مع تقديم الدعم المالى الملائم لهم، وبخاصة الطلاب الفقراء والمهمشين، ورفع معدلات قيد النساء بالتعليم العالى.

٤- تقديم مجالات مختلفة ومتنوعة للتعليم العالى، مؤسساته وبرامجه، وبخاصة الجامعات ذات التوجه البحثى المكثف، والبوليتكنيك، وكليات التربية، والمعاهد والكليات الريفية.

٥- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مؤسسات التعليم العالى، مع ضمان جودة البنية الأساسية والتعليم والبحث.

٦- تشجيع تقديم أنماط متنوعة للتعليم العالى، تشمل التعليم المفتوح، ومن بعد، والجامعات الافتراضية، مع إيجاد آليات مناسبة لضمان جودتها.

ثالثاً: ضمان الجودة:

ويعتبر ضمان الجودة أساس اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالى، وتقديم نوعية معترف بها من التعليم والبحث العلمى، وهو ما يحتاج إلى:

١- تبنى استراتيجية للتطوير، تربط بين ضمان الجودة وتلبية احتياجات سوق العمل.

٢- اعتبار أن مسؤولية ضمان الجودة هى مسؤولية المؤسسات التعليمية فى المقام الأول، من خلال المراجعات الداخلية كطريقة فعالة لإدخال ثقافة الجودة فى المؤسسات التعليمية.

٣- الحاجة إلى المساعدات الفنية لوضع مستويات معيارية للتعليم العالى التقليدى والتعليم من بعد.

٤- قيام الحكومات والوكالات الوطنية بتوفير الميزانيات اللازمة لتوفير متطلبات الجودة.

٥- بناء تحالفات وأطر للتعاون الإقليمى فى مجال ضمان جودة التعليم العالى الإفريقى.

٦- تقوية القدرات والكفاءات المؤسسية والبشرية اللازمة لبناء مؤسسات ضمان الجودة، وتوفير القوى البشرية المؤهلة للمراجعات الخارجية.

رابعاً: التناغم:

وثمة حاجة إلى القضاء على التشرذم، وضعف أطر الوحدة والتنسيق الإفريقى فى مجالات التعليم العالى من خلال:

١- إقامة التزام قارى سياسى والحفاظ عليه لتأكيد عملية التناغم ووضع استراتيجية إفريقية لتناغم التعليم العالى فى أفريقيا كالتزام سياسى من دول القارة.
٢- التعاون فى مجال تبادل المعلومات، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية إفريقية لمؤسسات التعليم العالى وبرامجه.
٣- إنشاء نظام إفريقى لقياس أداء مؤسسات التعليم العالى.
٤- تطوير إطار عمل قارى لمؤهلات التعليم العالى ودعمه.
٥- إنشاء مستويات معيارية للمؤهلات مثل مشروعات مشتركة لتطوير المناهج.

خامساً: أحوال وظروف عمل أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالى:

ولعل التخطيط الاستراتيجى والخطط الجديدة المنبثقة عنه تكون من الشمول بحيث يتضح منها بجلاء ما الذى تريد مؤسسات التعليم العالى تحقيقه؟ وعدد ونوعية أعضاء هيئة التدريس المطلوبين لتحقيقه؟، ويستلزم ذلك ما يلى:

١- تقوية القدرات الإدارية والقيادية بالتركيزعلى إدارة عامة جديدة.
٢- إعاد التفكير فى دور التعليم العالى فى تنمية القدرات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، وتطوير رؤى جديدة لها.
٣- مراجعة أطر العمل المالية بالتعليم العالى وربط مستويات التمويل بالمدخلات والمخرجات.
٤- تبنى مدخل لإدارة الموارد البشرية يعتبر العمل فيها ذا قيمة عالية وتخصص له الحوافزوالدعم للتنافس المؤسسى.
٥- دعم الحكومات لتقوية وتعظيم القدرات ومساعدتها لتقييم أطر العمل المالية لها.

سادساً: العلوم والتكنولوجيا والبحث والابتكار:

ويتطلب دخول عصر واقتصاد المعرفة اعتبار العلوم والتكنولوجيا الطريق الرئيس للتنمية فى أفريقيا، وتبنى استراتيجية لتنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا، وأخرى لتنمية الموارد البشرية، وهو ما يتطلب:

١- تدعيم إنشاء الأكاديميات العلمية والإسراع في إنشاء كليات ومعاهد متخصصة في التنمية التكنولوجية، وتكوين المعلمين، ومؤسسات مهنية تقدم برامج تدريبية قصيرة المدى.

٢- تدريب أعضاء هيئة التدريس تدريباً مكثفاً في إطار خطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والثقافية، وتدعيم تنفيذ برامج للتعلم من بعد.

٣- تشجيع سلطات للتجديد في مجال تخصيص وإتاحة الفرص للأساتذة والباحثين في قطاعات العلوم والتكنولوجيا.

٤- وضع نظام تنافسي لتمويل البحوث، وحث المؤسسات الخاصة على المشاركة في تمويل التدريب والبحوث التكنولوجية.

٥- إنشاء محطات وحدائق للعلوم والتكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي.

سابعاً: المواءمة والكفاءة والفاعلية:

إذ أنه من اللازم دعم مؤسسات التعليم العالي لوضع الأولويات والاحتياجات اللازمة للتنمية من خلال مناهج وبرامج تتسم بالمواءمة الثقافية في مجالات العلوم والتكنولوجيا، ويستلزم ذلك:

١- تمشي خطط التنمية مع مخرجات التعليم واحتياجات تنمية الموارد البشرية من أجل القضاء على البطالة.

٢- أن يكون التعليم الفني والمهني جزءاً من نظام التدريب في التعليم العالي لإعداد القوى العاملة لعالم العمل.

٣- أن تكون المعرفة الخاصة بالسكان الأفارقة الأصليين جزءاً من عمليات التعليم العالي، وأن يتم الحرص على نشر هذه المعرفة.

٤- نشر ثقافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومداخل التعليم المفتوح والتعلم من بعد.

٥- التأكيد على أن التعليم العالي يدعم قيم الديمقراطية والتنمية المستمرة وأهداف الألفية الثالثة.

ثامناً: المشاركة والتعاون:

إذ ينبغى أن يقوم التعاون بين الشمال والجنوب على بنى قوية وأطر عمل مستدامة، وهذا يحتاج إلى:

١- الاهتمام بالبحوث بين الجنوب والجنوب، والشمال والجنوب على أسس تعاونية وأن تخاطب القضايا عابرة الحدود.

٢- أن يكون التعاون والمشاركة محققاً لفوائد متبادلة.

٣- أن يبنى التعاون على أسس تشجع ذوى المهارات العالية على عدم الهجرة من أفريقيا، من خلال تقوية الروابط مع أقرانهم بالخارج.

تاسعاً: إقامة منطقة إفريقية للتعليم العالى والبحوث:

وينبغى أن تدعم البلاد الأفريقية إقامة منطقة إفريقية للتعليم العالى والبحث العلمى، ومراكز إقليمية للتميز، يتم من خلالها تبادل الخبرات، والطلاب وأعضاء هيئة التدريس تحقيقاً للحراك الثقافى والأكاديمى، وتشجيع منح الدرجات المشتركة، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات والشهادات.

ويتطلب ذلك أيضاً تقوية التعليم والتدريس والبحث العلمى باللغات الأفريقية لتدعيم التكامل والتواصل الإقليمى.

وقد طالب المؤتمر الدول الأفريقية الإسراع بتنفيذ مبادرة رابطة الجامعات الأفريقية بتدعيم اليونسكو، الخاصة بإنشاء نظم وطنية وإقليمية لضمان الجودة.

ويذكر أيضاً أن العديد من الدول من خارج أفريقيا تقدم دعماً للتعليم العالى فى دول أفريقية، مثل الصين، والهند وجمهورية كوريا، كما أن منظمات إفريقية عديدة تقوم بدور ملموس فى هذا الدعم، مثل بنك التنمية الأفريقى، والاتحاد الأفريقى، ورابطة الجامعات الأفريقية، ومنظمة الجامعات الفرانكفونية، ورابطة جامعة الكومنولث.

وتشير دراسات عديدة عن التعليم العالى فى أفريقيا إلى أن إنشاء نظم هذا التعليم فى البلاد الأفريقية كان بهدف إعداد مديرين لقيادة هذه البلاد حديثة الاستقلال، ولذلك غالباً ما كانت تؤسس جامعة وطنية فى كل دولة أفريقية لخدمة الحكومة بمصالحها وإداراتها المختلفة.

وقد أدت مجموعة من العوامل المختلفة إلى إحداث تغييرات كبيرة فى نظم التعليم العالى، من أبرزها توقف الحكومات عن توظيف الأيدى العاملة بالإدارات الحكومية، وبالتالى تقليل فرص العمل الحكومى والخاص أيضاً، بجانب الزيادة الحادة فى الطلب الاجتماعى على التعليم العالى المرتبط بالتوسع فى التعليم الابتدائى والثانوى.

وقد كان لهذا الطلب أثره فى زيادة أعداد الطلاب بالتعليم العالى، وهو ما أدى إلى تنوع متزايد فى الهيكل التنظيمى ومؤسسات الإعداد المهنى العالية، كما أدى أيضاً إلى التوجه نحو لامركزية إدارة الجامعات الوطنية، ومن ناحية أخرى حدثت زيادات كبيرة فى قطاع التعليم العالى الخاص، الذى اختلفت أهميته وآثاره من بلد إلى آخر، وإن كان أقل مما حدث فى بقاع ومناطق أخرى من العالم.

ومع ذلك نوحظ إنشاء هيئات عليا للتعليم العالى تتولى مسؤوليات التخطيط والتنظيم وإدارة قطاعات التعليم العالى من تعليم وبحوث وأنشطة وشؤون طلاب وغيرها، صاحبت هذا التوسع وتلك الزيادات، لكنها فى نفس الوقت تفتقر إلى المنظورات الحديثة فى الإدارة والتخطيط والبرمجة.

الاتجاهات العامة للتعليم العالى فى أفريقيا

وتخلص تحليلات نظم التعليم العالى فى أفريقيا إلى وجود عدد من الاتجاهات والسمات التى تتمطها أو تميزها، من أهمها:

١- الاستقلال الشكلى لمؤسسات التعليم العالى:

إذ لا تتمتع معظم مؤسسات التعليم العالى، وبخاصة الجامعات الأفريقية، باستقلال مالى حقيقى، إلى درجة اعتمادها بنسب إما تقترب من وإما تزيد على ٩٠% من موازناتها على التمويل العام الحكومى، وبالتالى الرقابة المالية الحكومية البيروقراطية، وهذا بدوره يؤدى إلى

أن تملى الحكومات على الجامعات سياسات التدفق الطلابى وتعيينات أعضاء هيئة التدريس ورواتبهم، وبنود الصرف المالى وتقيد عملية صنع القرارات الجامعية، ويفقد الجامعات المرونة الإدارية والمالية، بل والأكاديمية أيضاً.

٢- الاختلافات الواضحة فى نظم التعليم العالى:

ويلاحظ أن هذه الاختلافات هى سمة سائدة لنظم التعليم العالى فى البلاد الأفريقية حتى داخل الدولة الواحدة، يتمثل فى تعدد أنماط مؤسسات التعليم العالى، مما قد يرجع إلى تنوع واختلاف الدول التى كانت تحتل أفريقيا، وتعدد نظم التعليم العالى بها، وتعدد أنظمة الحكم فى أفريقيا واختلافها، ونظرة كل منها للتغيرات الدولية، وفى مقدمتها العولمة وتدويل التعليم العالى.

ولذلك يعتبر التقارب والتآلف بين أنظمة التعليم العالى فى مهده، مما يتيح- إن وجد- فرص الحراك الطلابى، وأعضاء هيئة التدريس بين الجامعات بعضها البعض وبينها وبين مؤسسات التعليم العالى غير الجامعى، هذا فضلاً عن ضعف- بل وغياب- التعاون بين الجامعات وغيرها من معاهد وكليات، وهو ما يوجد مناخات غير صحية بينها.

ومع هذا فقد لاحظ نجيث وزميلاه أن الموقف يختلف فى الدول الفرانكفونية غرب أفريقيا، حيث ترتبط مؤسسات التعليم العالى غير التقنية الجامعية بالجامعات فى السنغال والكاميرون تنظيمياً، ولا ينظر إليها على أنها كيانات منفصلة أو مستقلة عن بعضها.

٣- انتشار النظم المزدوجة أو الثنائية Binary Systems:

ورغم الاختلافات المتعددة لنظم التعليم العالى فى أفريقيا، فإن الشواهد تشير إلى وجود النظم المزدوجة أو الثنائية المتمثلة فى الجامعات والبوليتكنيك كنمطين رئيسين لمؤسسات التعليم العالى، إذ بدأ التعليم العالى فى معظم الدول الأفريقية بهذه الثنائية البنيوية، رغم وجود اختلافات لهذه النماذج الثنائية من بلد إلى آخر، وقد ساعدت عوامل عديدة على إيجاد تقارب

داخلى لمكونات هذه الثنائية، منها عوامل ترتبط بقوى السوق بالتمييز بين الأكاديمى والمهنى، مما حدا بالجامعات إلى الاهتمام بالمهنى، واهتمام البوليتكنيك بالنظرى والأكاديمى.

٤- انفجار الخصخصة الجامعية:

ولعله من أبرز الملامح العامة فى كثير من البلاد الأفريقية، الظهور والحضور القوى للتعليم الجامعى الخاص، وهو ما يعتبر اتجاهاً إقليمياً فرضته متغيرات وقوى عالمية ووطنية. وقد لوحظ أن معدل الزيادة فى أعداد الجامعات والمؤسسات العالية الخاصة أعلى بكثير من زيادة الجامعات ومؤسسات التعليم العالى العامة فى السنوات العشرين الماضية.

وقد نظر كثيرون إلى ما اعتبر انفجاراً فى التوجه الخاص فى التعليم العالى على أنه تلبية واستجابة للطلب المتزايد على هذا التعليم وبخاصة الجامعات، إذ يفضل كثيرون من أبناء البلاد الإفريقية الالتحاق بالجامعات عن الالتحاق بالكليات والمعاهد العليا التقنية، كما اعتبر ذلك مطلباً شعبياً فى مواجهة انسحاب الدولة من تلبية هذا الطلب الشعبى الجارف على التعليم العالى والجامعى، لعدم قدرتها عليه، حيث لا يوجد التمويل العام الملائم.

٥- التنوع والتعدد فى مظاهر الاختلاف:

ويظهر ذلك فى العديد من الأمور، منها:

أ- السياسات الوطنية للتعليم العالى: إذ يرجع بعضها إلى اعتبارات سياسية، ويرجع بعضها الآخر إلى إملاءات الهيئات الدولية المانحة كالبنك الدولى، وهى ترى حاجة الدول الأفريقية إلى تنوع المصادر لتلبية احتياجات متنوعة للسوق من خلال دمج الكليات والبوليتكنيك مع الجامعات، والتوسع فى التعليم العالى الخاص.

ب- قوى السوق: إذ تشير الدراسات المختلفة عن التعليم العالى الأفريقى إلى توجه واضح فى بناء البرامج والبحوث العلمية نحو تلبية احتياجات سوق العمل، ربما لتوليد مصادر جديدة للتمويل نواتها وأساسها برامج جامعية للحصول على درجات علمية أو برامج تدريبية تصمم تلبية لطلب مؤسسات العمل.

ج- الإصلاحات المؤسسية: وقد لوحظ أن كثيراً من الجامعات الأفريقية قد تبنت خططاً للإصلاح والتطوير، أدى بعضها إلى تعميق الاختلافات بين البرامج المقدمة والسياسات الإصلاحية، تمثل فى التوسع السريع فى الجامعات القائمة وإنشاء جامعات جديدة، وإصلاح نظم الإدارة والحوكمة فى توجه واضح نحو اللامركزية، واستحداث أنشطة تهدف إلى تحقيق دخل مالى، وتقديم برامج ومقررات ذات توجه نحو سوق العمل.

د- الصناعة: ورغم تأثير الصناعة وتفاعلها مع التعليم العالى وما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من اختلافات وتنوعات، فإن الصناعة بدأت تبدى اهتماماً زائداً للتعليم العالى، من خلال سعيها لعضوية مجالسه الحاكمة، وتمويله عن طريق المنح الطلابية، والتعاون فى مجالات البحث والتطوير، وتدريب طلاب التعليم العالى بمؤسساته، وتدعيم الإبداع والتجديد، وغير ذلك.

ه- المبادرات الإقليمية: ويأتى فى مقدمة هذه السياسات التى تؤكد على التنوع وتدعم فى ذات الوقت سياسات الحراك الطلابى، والحراك بين أعضاء هيئة التدريس، والتعاون البحثى من أجل بناء حاويات إقليمية للفكر والتميز من أجل تحقيق التنمية البشرية.

ويلاحظ فى ذات الوقت- كما يرى نجيث وزميلاه ونؤيدهم فى رؤيتهم- أن ثمة مثبطات لهذه الاختلافات تتمثل فى(محدودية الموارد) التى تحول دون تنفيذ سياسات وخطط وبرامج التعليم والبحث تمشياً مع اتجاهات العولمة وانعكاساتها على التعليم العالى، وتوليد معرفة جديدة من خلال البحوث العلمية التى لا تجد التمويل اللازم الملائم، ومنها أيضاً عدم تنوع نظم الإدارة والتمويل.

إذ تميل هذه النظم فى الجامعات الأفريقية إلى التماثل فى البيروقراطية، مما يؤدى إلى عدم التنوع المطلوب واللازم للمنافسة والتميز، بل والتصرف بطرق متماثلة ومتقاربة تعوق الإبداع وتحقيق التجديد.

٦- غياب سياسات وطنية متوازنة لقطاعات التعليم العالى والبحوث وتمويلها تتسم بالاستمرار:

ويتسم قطاع التعليم العالى والبحث العلمى فى أفريقيا، بما فيها البلاد الناطقة بالفرنسية، بالتعرض للأزمات الشديدة الناتجة عن الفجوات العميقة بين متطلباته الحيوية للتطوير والتوسع والجودة والموارد المتاحة.

وترجع هذه الفجوات إلى مثلث من العوامل تتمثل فى النمو الطلابى المتزايد، وانخفاض حاد فى الموازنات، ومحدودية سوق العمل.

وقد يقف وراء هذه الأزمات وعواملها غياب السياسات الوطنية للتخطيط والتنمية والبحث والتشغيل وتعظيم الموارد المتاحة لتمويل التعليم وربطه بالبحث العلمى وتطوير أسواق العمل.

وفى إطار هذا الغياب الملحوظ تظهر إمكانات تبنى سياسات لتخفيض تكلفة الوحدة التعليمية دون أن يؤثر ذلك على جودة التعليم من خلال أطر تنظيمية تدير عمليات التعليم والإدارة وهيئة التدريس، وتنفيذ سياسات تولد دخولاً خاصة للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالى بجانب التمويل الحكومى، بتقديم برامج للإعداد والتدريب المهنى والتعليم المستمر، وتقديم الاستشارات وحل مشكلات مؤسسات الإنتاج والخدمات وغيرها.

ولعله من المفيد أن نذكر أن التعاون بين الدول الأفريقية، وتفعيل دور المنظمات القارية وتبادل الخبرات والحراك الطلابى من الأمور التى تسهم فى حل الكثير مما تواجهه الجامعات الأفريقية فى إطار تنمية بشرية مستدامة.

ويعرض الفصل فيما يلى بتفصيل لنظام التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية نموذجاً للتعليم العالى فى أفريقيا بمشكلاته وطموحاته ومجهودات تطويره.

التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية
نموذجاً أفريقيا

السياق المجتمعى: السياسى والاقتصادى والتعليمى:

تقع مصر فى الركن الشمالى الشرقى لقارة أفريقيا، وتبلغ مساحتها مليون كيلومتر مربع، ومصر هى همزة الوصل بين عالمين أولهما آسيوى وثانيهما إفريقى، كما أنها همزة الوصل بين الشرق والغرب.

ومصر بهذ تتمتع بموقع جغرافى استراتيجى هام، موقع بؤرى على ناصية العالم، وهى البلد الوحيد الذى تلتقى فيه القارتان أفريقيا وآسيا، ويقترب فى الوقت نفسه من أوروبا، بمثل ما إنها الأرض الوحيدة التى يجتمع فيها البحران المتوسط والأحمر.

وقد كانت مصر فى تاريخها الطويل- وما تزال- هدفاً للمطامع الاستعمارية، وفى التاريخ الحديث نجد أنه منذ الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت فى أواخر القرن التاسع عشر صارت مصر محلاً للصراع بين الدول الكبرى، بريطانيا وفرنسا، والدولتين العظميتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بعد ذلك، ثم الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل ما يطلق عليه الآن النظام العالمى الجديد.

كما كان الموقع الجغرافى- وما يزال إلى الآن- مسؤولاً إلى حد كبير عن التفاعل الحضارى المتواصل بين مصر وبلاد العالم.

وتنقسم مصر جغرافياً إلى أربعة أقاليم طبيعية يتميز كل إقليم منها بميزات خاصة، تجعل لكل شخصيته الطبيعية والاجتماعية المتفردة، فى إطار كل واحد هو مصر، وهذه الأقاليم هى:

١- الصحراء الغربية.
٢- الصحراء الشرقية.
٣- شبه جزيرة سيناء.
٤- وادى النيل ودلتاه.

ومن مفارقات الأرقام- كما يرى الدكتور جمال حمدان- أن نسبة عدد سكان الصحراء المصرية إلى مجموع عدد السكان تكاد تصل إلى نسبة مساحة وادى النيل إلى مساحة مصر(١/٢٠). وعلى حين أن مساحة الوادى لا تزيد عن ٢,٥% من مساحة مصر، فإنه يستأثر بنحو ٩٧-٩٨% من السكان، كما أنه على حين تبلغ مساحة الصحراء ٩٧% فإنها لا تظفر إلا بنحو ١/٢% من السكان.

أى أن أغلب سكان مصر يتركزون فى وادى النيل، وبالذات فى المدن الكبرى، وغلى رأسها القاهرة الكبرى التى يعيش فيها ربع عدد سكان مصر تقريباً، والإسكندرية، كما يعيش أغلب السكان الباقين فى دلتا النيل وسواحل البحرين المتوسط والأحمر، ومدن قناة السويس، ويبلغ عدد السكان فى مصر وفقاً لآخر تقديرات عام ٢٠١١، ٨٥ مليوناً.

وتشتهر مصر بالحضارة الفرعونية وبعض المعالم الأكثر شهرة فى العالم، مثل أهرامات الجيزة وأبو الهول وآثارها القديمة، مثل الموجودة فى مدينة منف، وطيبه، والكرنك ووادى الملوك، وهناك اهتمام عالمى كبير بدراسات آثار مصر، حتى أن هناك أحد العلوم يسمى(علم المصريات)، بالإنجليزية Egyptology ويتم عرض أجزاء من هذه الآثار من هذه المواقع فى المتاحف الكبرى فى جميع أنحاء العالم، ومصر تمتلك واحدة من أكثر الاقتصادات نمواً وتنوعاً فى الشرق الأوسط، مع قطاعات مثل السياحة، والزراعة، والصناعة والخدمات، وتأتى مستويات الإنتاج على قدم المساواة تقريباً، كما أن الاقتصاد المصرى ينمو نمواً سَريعاً، ويرجع ذلك إلى تشريعات تهدف إلى جذب الاستثمارات، مع إضافة كل من الاستقرار الداخلى والسياسى، جنباً إلى جنب مع التجارة الحديثة وتحرير السوق.

وتعتمد مصر على مياه النيل فى الزراعة واستخدام مياهه للشرب، وهو المصدر الوحيد بمصر للمياه العذبة، كانت مصر على مر العصور تعتمد على أسلوب الرى الموسمى انتظاراً لفيضان النيل، إلا أن مصر منذ منتصف القرن العشرين بنت السد العالى الذى وفر لمصر مصدراً كبيراً للطاقة الكهربائية وحفظ مصر من أخطار الفيضان، كما أن مصر بنت بحيرة ناصر لتخزين مياه النيل لاستعمالها فى مواسم الجفاف، وبذلك تحولت مصر من نظام الرى

الموسمى إلى الرى الدائم، وأيضاً استفادة مصر من الكهرباء فى أن تصبح دولة صناعية، كانت الأراضى المصرية شديدة الخصوبة قبل بناء السد العالى، حيث كانت مصر تستفيد بالطمى القادم والمتجمع طوال الطريق من منابع النيل فى إثيوبيا وصولاً إليها، إلا أن السد العالى بعد بنائه حجز الطمى خلفه فساهم بشكل كبير فى تخصيب أراضى السودان، وجعلها من أفضل الأراضى فى العالم صلاحية للزراعة.

وتتشارك مصر مع ثمان دول فى مياه النيل، سبع منها هى دول المنبع وهى(إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، أوغندا، رواندا، بوروندى) بالإضافة إلى دول المصب(السودان ومصر نفسها)، وجميع تلك الدول منضمة لمنظمة دول حوض النيل، ويتوقع انضمام دولة جنوب السودان للمنظمة بعد تمام انفصالها من السودان.

وترتبط نشأة الدولة الحديثة فى مصر بتولى محمد على باشا حكم البلاد عام ١٨٠٠، فى ظل الإمبراطورية العثمانية، وقد قام محمد على بالعديد من الإصلاحات التى شملت كافة أوجه الحياة على أساس من العلم الحديث، متخذاً من أوروبا نموذجاً يحتذى، فأنشأ جيشاً حديثاً وطور الزراعة، وأنشأ السدود والقناطر والترع، وأقام نظاماً اقتصادياً عصرياً أساسه المصانع والمعامل وحركة متقدمة للتجارة، وقام بتقسيم مصر إدارياً.

كما أنشأ محمد على نظاماً حديثاً للتعليم، أساسه التعليم المدنى غير الدينى، وأرسل بعثات علمية إلى أوروبا واستقدم خبراء منها، ونقل العلوم الحديثة إلى مصر، واستمر خلفاء محمد على يحكمون مصر بعد وفاته، حتى قامت ثورة مصر عام ١٩٥٢ التى أقامت نظاماً مختلفاً للحكم، أساسه الجمهورية واستقلال مصر عن بريطانيا العظمى وجلاء البريطانيين منها، وتولى حكم مصر اللواء محمد نجيب، ثم جمال عبد الناصر حتى عام ١٩٧٠.

وقد تعرضت مصر لتغييرات شتى، شملت العديد من الانتصارات والانكسارات التى كان آخرها هزيمة يونيو ١٩٦٧، التى أدت إلى احتلال سيناء والعديد من الأجزاء من فلسطين وسوريا والأردن، ودخل الجيش المصرى فى عدة معارك وحروب مع المحتل الإسرائيلى،

منها حرب الاستنزاف ثم حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، التى انتهت بتحقيق نصر كبير وتحرير سيناء.

وتولى محمد أنور السادات- وكان نائباً لجمال عبد الناصر- حكم مصر منذ عام ١٩٧٠، حتى عام ١٩٨١، وقام بإجراء العديد من التغييرات فى حياة مصر والمصريين، منها الانفتاح الاقتصادى، وإنشاء منابر تحولت إلى أحزاب سياسية ديكورية غير فاعلة فى الحياة السياسية، وينتهى عهد السادات باغتياله عام ١٩٨١.

ويتولى حكم مصر بعد السادات نائبه الذى عينه محمد حسنى مبارك منذ عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠١١ لمدة ثلاثين عاماً شهدت مصر فيها تغيرات شتى، منها استمرار الارتباط القوى بالولايات المتحدة الأمريكية ومهادنة النظام الإسرائيلى، التزاماً بمعاهدة كامب ديفيد التى وقعها السادات مع إسرائيل.

وإذا كانت مصر قد شهدت نظاماً يقوم على العدالة الاجتماعية وبناء صناعى واقتصادى قوى فى عهد عبد الناصر، إلا أنه شهد أيضاً مغامرات سياسية وعسكرية انتهت بهزيمة ١٩٦٧، فى ظل استبداد مطلق للحاكم.

كما أنها إذا كانت قد حققت فى عهد السادات انتصار أكتوبر ١٩٧٣، وتعددية حزبية صورية وانفتاح اقتصادى، فقد غابت العدالة الاجتماعية، وطغت طبقة طفيلية سيطرت على الاقتصاد، ولم تشهد مصر ديمقراطية حقيقية فى تلك الفترة.

وأما الفترة من ١٩٨١، فقد اتسمت بالتطرف الرأسمالى الذى زاد الفقراء فقراً، ونقل الكثيرين من أبناء الطبقة المتوسطة إلى ما تحت خط الفقر، وانتشر الفساد والنهب المقنن وثراء الحاكم وأسرته والمقربين منه، فضلاً عن سيطرة الكثير من الرأسماليين على أمور البلاد وأراضيها. وإذا كانت هناك مساحة لحرية التعبير، فإنها- كما هى الحال فى عهد السادات- حرية الرغى، كما عبر عنها الكاتب أحمد بهاء الدين.

ويشهد يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة شعبية قادتها طليعة شبابية، انضمت إليها جموع الشعب فى القاهرة ومدن مصر الأخرى، وسقط فيها الشهداء فى السويس والقاهرة والإسكندرية وغيرها، وأمام إصرار الثوار فى ثورة اعتبرها العالم ثورة فريدة، ونموذجية، وسلمية وتكنولوجية أيضاً، سقط النظام الهش، وتحققت مطالب الثوار المصريين(الشعب يريد إسقاط النظام) فى ١١ فبراير ٢٠١١.

وتبدأ فى مصر إرهاصات عهد جديد يتطلع المصريون جميعاً، كما تطلع العالم إليه وأعجب، بل وافتتن به، يقوم على الحرية والعدالة والديمقراطية والمواطنة.

وتقع مصر فى الإقليم المدارى الجاف فيما عدا الأطراف الشمالية التى تدخل فى المنطقة المعتدلة الدفيئة لمناخ إقليم البحر المتوسط الذى يتميز بالحرارة والجفاف فى أشهر الصيف، وبالاعتدال فى الشتاء والربيع مع سقوط أمطار قليلة تتزايد على الساحل.

والمتوسط السنوى لدرجة الحرارة فى الوجه البحرى شتاء ٢٠ درجة مئوية نهاراً، و١٠ درجات مئوية ليلاً، وفى الصيف يصل متوسط درجة الحرارة تقريباً ٣٥ درجة مئوية فى النهار و٢٣ درجة مئوية فى الليل، أما فى الوجه القبلى فيصل متوسط درجة الحرارة العظمى فى الشتاء إلى ٢٥ درجة مئوية، والصغرى ٨ درجات مئوية، أما فى الصيف فيصل متوسط درجة الحرارة العظمى إلى ٤١ درجة مئوية، أما الصغرى تصل إلى ٢٤ درجة مئوية تقريباً.

ويتكون الصقيع على وسط شبه جزيرة سيناء وعلى المزروعات فى مصر الوسطى شتاءً، بينما تتساقط الثلوج فى فصل الشتاء على جبال سيناء وعلى بعض المدن الساحلية مثل: بلطيم، ودمياط، وسيدى برانى والإسكندرية.

وتقسم جمهورية مصر العربية إدارياً إلى ٢٧ محافظة تتضمن مدينة تعامل إدارياً كمحافظة هى الأقصر، وذلك طبقاً لآخر قرار إدارى فى ٢٠١١، وهذا التقسيم حل محل تقسيم المديريات الذى أنشأه نابليون بونابرت بعد الحملة الفرنسية على مصر ثم محمد على

من بعده، والمحافظة فى مصر هى قمة هرم التقسيمات الإدارية الذى يتضمن خمسة مستويات(محافظة، مركز، مدينة، حى" فى المدن تقسم الأحياء إلى أقسام ثم شياخات"، قرية)، ويرأس كل منها محافظ يعين بواسطة رئيس الجمهورية، ومعظم المحافظات تتخطى الكثافة السكانية بها ألف نسمة لكل كيلو متر مربع، بينما تقل الكثافة السكانية فى المحافظات الثلاث الأكبر مساحة عن نسمتين فقط لكل كيلو متر مربع.

والمحافظات إما تكون حضرية بالكامل، أو خليطاً بين مناطق حضرية ومناطق ريفية، والتفريق الرسمى بين الحضر والريف فى المحافظات يكون بحسب التقسيمات الإدارية الأدنى، فالمحافظات الحضرية بالكامل ليس بها مراكز، والتى هى تجمعات لمجموعة من القرى تقابل المدينة فى المحافظات الحضرية، علاوة على ذلك يمكن أن تكون المحافظة بالكامل عبارة عن مدينةواحدة فقط كما فى حالة القاهرة، والإسكندرية، والمدن تقسم إلى أحياء تديرها مجالس محلية منتخبة، ولكل محافظة عاصمة تكون فى الغالب أكبر مدنها.

ويعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيس على الزراعة، والسياحة، وتحويلات العاملين بالخارج، والنفط، والصناعات البتروكيماوية، والإعلام وعائدات قناة السويس، ويعد اقتصاد مصر من الاقتصاديات القليلة المتنوعة فى الشرق الأوسط وغير المعتمدة على البترول كما هو الحال فى دول الخليج والعراق، كما توجد سوق مال(بورصة) نشطة.

وخلال ربع القرن الماضى، كان معدل النمو الاقتصادى فى مصر يتراوح ما بين ٤-٥%، إلا أن مصر تحقق الآن نمواً سنوياً فى الناتج القومى قدره ٦%، والاقتصاد المصرى هو الثانى حجماً بين الدول العربية بعد السعودية، لكنه يشكل الاقتصاد الأكبر حجماً فى الوطن العربى الغير معتمد على البترول، ويعد الاقتصاد الحادى عشر فى الشرق الأوسط من حيث دخل الفرد، كما يعد الاقتصاد المصرى الثانى أفريقيا بعد جنوب أفريقيا من حيث.الناتج الإجمالى، ومصر تحتل المركز الثانى أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وقبل نيجيريا فى الناتج القومى الإجمالى برصيد يقترب من ٢٠٠ مليار دولار(قيمة إسمية)، أو ما يوازى ٤٨٠ مليار دولار(قيمة القوة الشرائية) وهو ما يتعدى ١ تريليون جنيه مصرى.

ومصر عضو فى مجموعة G1515 وهى مجموعة من الدول التى تطبق برامج النمو الاقتصادى، ودخلت مصر ضمن ٥ دول من أفريقيا وهى: نيجيريا، كينيا، الجزائر، والسنغال، وتصنف مصر ضمن الأسواق الناشئة التى تتميز باقتصاد ديناميكى ومتنوع وزيادة عدد سكانها، وارتفاع نسبة الشباب فيها، ويصل معدل البطالة فى البلاد إلى ٩,١% فى عام ٢٠٠٧.

وتأسيساً على ذلك نجد أن التعليم فى مصر يسير وفق مركزية التخطيط، والمتابعة ولامركزية التنفيذ، وهناك وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزى، ومديريات للتربية والتعليم فى محافظات مصر تتفرع عنها إدارات تعليمية، وينظم التعليم فى مصر قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل:

١- التعليم الأساسى، ومدته ثمانى سنوات، وهو تعليم إلزامى من سن السادسة، وينقسم إلى حلقتين: (أ) الحلقة الابتدائية ومدتها ست سنوات.

(ب) الحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات.

٢- التعليم الثانوى، ومدته ثلاث سنوات، وينقسم إلى تعليم ثانوى عام، وتعليم ثانوى فنى، وهناك مدارس فنية مدة الدراسة بها خمس سنوات يلتحق بها الحاصلون على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى والإلزامى.

وتشرف الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم على مراحل التعليم الأساسى الذى يشمل المرحلتين الابتدائية ست سنوات، والإعدادية ثلاث سنوات، كما تشرف على التعليم الثانوى الذى ينقسم إلى عام وفنى وتجارى، ويسمح للأفراد بإنشاء وإدارة المدارس فى مختلف المراحل، وتحدد نتيجة اختبار الثانوية قبول الطلاب فى الجامعات وهى العملية التى يديرها سنوياً مكتب تنسيق القبول فى الجامعات المصرية.

كما تشرف وزارة التعليم العالى على مراحل التعليم الجامعى، ومؤخراً أصبح من حق الجهات الخاصة إنشاء وإدارة الجامعات والمعاهد، كما يوجد نمط موازٍ للتعليم يشرف عليه

الأزهر فى كل مراحل التعليم، انتهاءً بجامعة الأزهر التى تدرس العلوم الشرعية إلى جانب الدنيوية.

وقد عرفت مصر التعليم العالى والجامعى من زمن بعيد، فمصر مهد للحضارة، وهى منذ عهد قدماء المصريين، قبل سبعة آلاف سنة كانت متقدمة فى علوم الفلك والرياضيات، والطب والجراحة، والتحنيط والعمارة والإنشاءات.

وقد قامت فى مصر أقدم جامعة، هى جامعة عين شمس، وفى عام ٣٢٠ ق م، وبعد عصر الفراعنة، أقيمت بالإسكندرية أعلى منارة للعلم فى زمانها، متمثلة فى جامعة الإسكندرية التى كانت مهداً للعلم والبحث العلمى.

ويشهد العصر الإسلامى منذ أكثر من ألف عام إنشاء جامعة الأزهر الذى كان وما يزال جامعة الإسلام والمسلمين، فقد أسست جامعة الأزهر منذ ما يزيد على ألف عام، بعد ما أسس الفاطميون الأزهر جامعاً، عندما أشار يعقوب بن كلس عام ٩٨٨م، وكان وزيراً للعزيز بالله الفاطمى- ومن قبله والده المعز لدين الله- على الخليفة بأن يوافق على أن يفرغ بعض العلماء للتدريس بالأزهر، وخلع الرواتب عليهم ليقبلوا على استيعاب ودراسة وتدريس مناهج توضع لهم فى أصول الفقه الشيعى.

وفى هذه الفترة، كانت تقع على عاتق الأزهر مهمة تخريج الدعاة، ولذا كانت مناهج الدراسة به أربعة أنواع من الحلقات الدراسية، هى:

١- حلقات دراسية لدراسة القرآن وتفسيره، وكانت هذه الحلقات للعامة والخاصة على السواء، وكان يجتمع فيها الأتقياء لسماع القرآن وتفسيره.

٢- حلقات دراسية يتحلق فيها الطلبة حول أستاذهم الشيخ، الذى كان يجلس وسطهم على كرسى عال ليتدارسوا من حوله، ويتحاوروا معه فى الأمور الدينية.

٣- حلقات المتفقين أو مجالس الحكمة، كما كانت تسمى قديماً وكانت تنعقد يومين أسبوعياً. وكان يترأسها(داعى الدعاة)، وكانت حلقات شبه تخصصية تضم جمهرة المتفقين، وتناقش فيها موضوعات فى الفقه والتفسير والحديث على مستوى أكاديمى وثقافى رفيع.

٤- الحلقات النسائية، وكانت تعقد للنساء لإفهامهم أمور دينهم.

وكانت الدراسة فى الأزهر فى بادئ الأمر قاصرة على الدين واللغة والأدب والقراءات والنحو والمنطق والفلك، ولقد مر الأزهر بمراحل عديدة، ازدهر حاله فى بعضها، وكان فى الدرجة الثانية- أو أقل- فى بعضها الآخر، إذ إنه من الطبيعى أن يشهد الأزهر كجامع وجامعة ازدهاراً فى عهد الفاطميين، باعتبار أن مذهبهم هو المذهب الشيعى، وهو مذهب دينى له توجهه السياسى الأيديولوجى، الذى اعتبر الأزهر أداته لبث فكره وتوجهاته، ومن هنا كان اهتمام الفاطميين بالأزهر وإنشاء مساجد أخرى.

والمؤرخ للتعليم فى مصر بعامة والتعليم العالى بخاصة، يرى أن نشأته ارتبطت بتولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥م وبنائه لدولة حديثة، قام محمد على بوضع أسس حكومة منظمة فى البلاد، إذ قام بتقسيم البلاد إلى مديريات، وقسم المديريات إلى مراكز، والمراكز إلى قرى، واهتم ببناء نظام اقتصادى يوفر التمويل اللازم لمشروعاته، فاستولى على جميع الأراضى الزراعية، وأراضى الأوقاف، واستصلح الأراضى البور، وحفر الترع، كما سعى إلى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، ومن ناحية أخرى قام محمد على بإنشاء قاعدة صناعية، بدأها بإنشاء مصانع لغزل القطن ونسجه والحرير والصوف، ومصانع حربية، وترسانة بحرية فى الإسكندرية.

التعليم العالى فى مصر: مدخل تاريخى:

وليتأكد لمحمد على الانفراد بحكم مصر، والتخلص من القوى التى اعتقد أنها تتربص به داخلياً وخارجياً، اهتم ببناء جيش مصرى يساعده بالإضافة إلى تحقيق ما تقدم فى التوسع خارج حدود مصر. وطبيعى أن يحتاج الجيش إلى ضباط أكفاء وخبراء، كما أنه من الطبيعى أن تحتاج إدارة البلاد إلى متخصصين.

وطبيعى أيضاً أن يبحث محمد على عن سبل لتوفير هذه القوى البشرية اللازمة، ومن هنا سارع إلى إرسال بعثات إلى أوروبا، كما قام بإنشاء مدارس عليا ألحق بها أتباعه من

الأتراك والمماليك وبعض طلاب الأزهر والكتاتيب، ثم أنشأ مدارس تجهيزية عندما أحاطه أساتذة المدارس العليا بضعف الطلاب الدارسين بها، ثم أنشأ بعد ذلك مدارس ابتدائية.

وقد كان اهتمام محمد على بإنشاء المدارس العالية اهتماماً كبيراً لدورها المباشر والسريع فى إعداد الفنيين والعسكريين اللازمين. وكانت بداية الاهتمام بهذه المدارس العالية تتمثل فى إنشاء المدارس العسكرية، وكانت المدرسة العسكرية التى أنشأها محمد على فى القلعة عام ١٨١٦ أول مدرسة خصوصية وعسكرية تنشأ فى إطار نظام التعليم المصرى الحديث.

وتبع إنشاء هذه المدرسة إنشاء مدارس أخرى عالية عسكرية إذ أنشئت مدرسة عسكرية فى فرشوط عام ١٨٢٢، ثم مدرسة عسكرية فى النخيلة، وأخرى فى قصر العينى عام ١٨٢٤ باسم مدرسة الجهادية، ومدرسة الموسيقى العسكرية فى نفس العام، ومدرسة أركان حرب عام ١٨٢٥، ومدرسة الإشارة عام ١٨٣٠، ومدرسة الخيالة ومدرسة البحرية عام ١٨٣١، ومدرسة البيادة عام ١٨٣٢، ومدرسة السوارى ومدرسة المدفعية، وفى نفس الوقت أسس محمد على مدارس عالية أخرى لتخريج الاختصاصيين فى مجالات متعددة بدأت بمدرسة الطب عام ١٨٢٧ بالمستشفى العسكرى فى أبى زعبل، ثم مدرسة الصيدلة(الحكمة خانة) ملحقة بها، كما أنشأ محمد على مدرسة الطب البيطرى عام ١٨٢٩، ومدرسة الرى عام ١٨٣١، ثم مدرسة التعدين بمصر القديمة ومدرسة المهندسخانة ومدرسة الزراعة عام ١٨٣٤، ومدرسة الصابات عام ١٨٣٦، ومدرسة الولادة وأمراض النساء ومدرسة الألسن عام ١٨٣٧، ثم مدرسة الإدارة عام ١٨٤٠.

وهكذا نجد أن التعليم العالى قد حظى باهتمام الحاكم باعتباره تعليماً ذا عائد سريع يقدم للدولة ما تحتاج إليه من أيد عاملة وقوى بشرية لازمة للجيش وإدارة مرافق البلاد، إلا أن هناك انتكاسة كبيرة شهدتها مصر، وانهار على إثرها نظام التعليم كله بعد توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠، بما وضعته من شروط، وبخاصة منها تحديد عدد الجيش بثمانية عشر ألف فرد بدلاً من مما كان عليه حوالى ثلاثمائة ألف، ولما كان التعليم وخاصة منه العالى مرتبطاً

بالجيش ارتباطاً وثيقاً فقد كان حتمياً تقليص مخرجاته وتقليصه هو بالتالى- ولذلك لم يكن غريباً إغلاق الكثير من هذه المدارس.

ويشهد التعليم- بما فيه التعليم العالى- نهضة ثانية مع تولى الخديو اسماعيل مقاليد الحكم فى مصر، كنتيجة للاهتمام بتحديث البلاد وإقامة نظام دستورى نيابى، وقد أعيد افتتاح عدد من المدارس العالية، كما أسست مدارس جديدة، منها مدرسة للآثار المصرية، ومدرسة للحقوق والإدارة، ومدرسة لإعداد المعلمين تحت اسم دار العلوم فى يوليو ١٨٧٢، وتعتبر مدرسة دار العلوم فاتحة الاهتمام بإعداد المعلم فى مصر، تبعها إنشاء مدرسة المعلمين(النورمال) عام ١٨٨٠- وكانت مدة الدراسة بها للحصول على شهادة التدريس بالمدارس الابتدائية سنتين، ويمكن للناجحين فيها بدرجة جيد على الأقل قضاء سنة دراسية أخرى لإعدادهم للتدريس بالمدارس الثانوية.

وتحتل بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ وبعزل الخديو اسماعيل، ويتولى بعده الخديو توفيق بدلاً منه، ويركز الاحتلال سلطات الحكم فى يد الموظفين الانجليز الذين تولوا مناصب المستشارين بالوزارات المختلفة، وتسوء الحالة الاقتصادية، وينعكس الوضع المتدنى على التعليم، ويبقى التعليم العالى محدوداً فى عدد من المدارس العالية متمثلة فى: مدرسة الطب، ومدرسة الصيدلة، ومدرسة الهندسة، والحقوق، والزراعة، والتجارة، والطب البيطرى، ودار العلوم، ومدرسة المعلمين، ومدرسة القضاء الشرعى.

وتتخذ مقاومة الاحتلال صوراً شتى، منها النهوض بالتعليم باعتباره مدخلاً لبناء مواطن مسلح بالعلم قادر على قيادة المجتمع والمشاركة فى الكفاح الشعبى ضد المستعمر، نظراً لافتقاد القيادات الواعية فى معظم قطاعات العمل، مما مكن قوى الاحتكار والاستعمار ومعاونيه من السيطرة على أمور البلاد. وقد طالب مصطفى كامل عام ١٩٠٠ بإنشاء جامعة، واستمر يطالب بها فى السنوات التالية، جامعة للأمة بأموال الأمة، ونشر فى جريدة اللواء عام ١٩٠٦ مقالاً دعا فيه إلى أن يخصص ما جمع من أموال احتفاء بعودته إلى مصر لإنشاء الجامعة، وتتكون لجنة تحضيرية فى أكتوبر ١٩٠٦ لتعد لتنفيذ فكرة إنشاء الجامعة، وتنشر

اللجنة بياناً فى الصحف يشير إلى أن هذه الجامعة المراد إنشاؤها ليس لها أى توجه سياسى وأنها غير مرتبطة بالسياسة، وتضم مدرسة للآداب ومدرسة للعلوم تقبل طلاب العلم مهما يكون جنسهم.

ولم يمض عامان بعد ذلك التاريخ حتى افتتحت الجامعة الأهلية وأرسلت البعثات العلمية إلى أوروبا ليعود أعضاؤها ليضطلعوا بالتدريس فيها، كما دعت نفراً من أكبر أساتذة الجامعات الأوروبية نظموا مع طائفة من الأساتذة المصريين دراسات فى التاريخ والأدب العربى والفلسفة والاقتصاد. وقد واجهت الجامعة منذ إنشائها مشكلات متصلة بقلة التمويل، حيث فتر الحماس للتبرع للجامعة، مما اضطر إدارتها إلى تقليص موازنتها، وتقليل دعوة الأساتذة الأجانب للتدريس بها وكذلك عدد البعثات المرسلة إلى الخارج.

ولم تكن هذه هى مشكلة الجامعة الوحيدة، بل كانت هناك مشكلات أخرى، منها أن الحكومة لم توافق على قيام الجامعة بمنح درجات علمية، ومنها أن الجامعة كانت تقبل طلابها من المعاهد الدينية، والمدارس الثانوية والعليا، مع ما يسببه ذلك من مشكلات بسبب تنوع قدرات الطلاب ودراستهم السابقة وتفاوتها، ومنها أن الدراسة بالجامعة لم تكن صباحية وإنما كانت مسائية لطلاب منهم كثيرون يعملون ويكدون نهاراً.

وفى عام ١٩١٧ فكرت الحكومة فى إنشاء جامعة حكومية، تكون نواتها المدارس العليا، ومع حلول عام ١٩٢٣ اتفقت الحكومة والجامعة الأهلية على أن تدمج الجامعة الأهلية فى الجامعة الجديدة المزمع إنشاؤها، وصدر بالفعل مرسوم ملكى فى مارس ١٩٢٥ بإنشاء الجامعة المصرية، وضمت كليات أربع هى الآداب، والحقوق، والعلوم، والطب، وفى عام ١٩٣٥ ضمت مدرسة الهندسة، ومدرسة الزراعة العليا، والتجارة العليا، والطب البيطرى إلى الجامعة المصرية، لتكون كليات للهندسة والزراعة والتجارة والطب البيطرى، ثم ضمت إليها فى عام ١٩٤٦ مدرسة دار العلوم العليا لتصير كلية دار العلوم، وأنشئت بعد ذلك كلية الطب بالعباسية تابعة للجامعة، ثم تغير اسم الجامعة إلى جامعة فؤاد الأول.

وصدر قانون بإنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية عام ١٩٤٢، وكانت تضم فى سنواتها الأولى كليات الآداب، والحقوق، والعلوم، والهندسة، والطب، والزراعة، ثم أنشئت

كلية طب الأسنان عام ١٩٤٥، وكلية الصيدلة التى كانت تابعة للطب عام ١٩٤٨، وفى عام ١٩٥٠ أنشئت جامعة إبراهيم باشا الكبير، وكان نواتها مجموعة من المعاهد العالية كالمعهد العالى الزراعى، والمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية ومعهد المعلمين، ثم ضمت إليها كلية طب العباسية التى كانت تابعة لجامعة القاهرة، ثم أنشئت كليات الآداب والحقوق والبنات والهندسة وغيرها.

وهكذا كانت هناك ثلاث جامعات عندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ولأن الثورة قامت لتغيير الحكم والقضاء على حكم أسرة محمد على فقد تغير اسم هذه الجامعات، فصار اسم جامعة فؤاد الأول هو جامعة القاهرة، وجامعة فاروق الأول هو جامعة الإسكندرية، وجامعة ابراهيم باشا الكبير هو جامعة عين شمس. وبعد الثورة أنشئت جامعة أسيوط، وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم الملكى بإنشاء هذه الجامعة تحت اسم جامعة محمد على الكبير صدر عام ١٩٤٩ لاقتقار إقليم الصعيد إلى الخدمة التعليمية الجامعية، التى كانت متركزة فى القاهرة أساساً وفى الإسكندرية، وبدأت الدراسة بالفعل فى جامعة أسيوط عام ١٩٥٧.

ومع نهاية الستينيات توالى إنشاء الجامعات فى محافظات مصر، إذ أسست جامعة طنطا وكان نواتها كليات الطب والعلوم والمعلمين التى كانت تابعة لجامعة الإسكندرية عام ١٩٧٢، وجامعة المنصورة عام ١٩٧٢ أيضاً، وجامعة الزقازيق عام ١٩٧٤، التى كان نواتها كليات الزراعة، والتجارة، والطب البيطرى التى كانت تابعة لجامعة عين شمس، وجامعة حلوان عام ١٩٧٥ التى ضمت المعاهد العليا التى كانت تتبع التربية والتعليم ثم التعليم العالى بعد ذلك، وجامعتى المنيا والمنوفية عام ١٩٧٦، وجامعة قناة السويس أيضاً عام ١٩٧٦ وكان نواتها عدداً من المعاهد العليا.

أما عن المعاهد العليا فإنه تجدر الإشارة إلى أن أول معهد صناعى أنشئ فى عهد محمد على عام ١٨٣٩ تحت اسم مدرسة العمليات فى بولاق بالقاهرة، وتميزت بالاهتمام بالجانب التطبيقى العملى، إذ كان طلابها يقضون أغلب وقت الدراسة فى التدريب على إتقان الصناعات المختلفة، وقد ألغيت المدرسة فى عهد الخديوى سعيد، إلا أنه أعيد فتحها بعد تولى

الخديوى اسماعيل عام ١٨٦٨، وكان طلابها يتلقون دروسهم النظرية فى الفترة الصباحية بالمدرسة، ويذهبون للتدريب العملى بالمصانع المجاورة بعد الظهر، ثم أعيد تنظيم مدرسة العمليات عام ١٨٧٤، فزيدت سنوات الدراسة إلى ٥ سنوات، وضمت المدرسة أقساماً جديدة للفنون والزخارف الصناعية عام ١٩١٠، كما تغير اسمها إلى مدرسة الفنون والصنايع الخديوية، وفى عام ١٩١٩ انفصلت أقسام الفنون والزخارف وصارت مدرسة مستقلة، هى مدرسة الفنون التطبيقية.

وقد شهد التعليم بعامة، والتعليم العالى الصناعى بخاصة اهتماماً بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، حيث اهتمت الدولة بالتصنيع وإنشاء قاعدة صناعية كبيرة، كما كان هناك تعاون مع دول صناعية متقدمة منها ألمانيا، كان من نتائجه إنشاء العديد من المعاهد العالية الصناعية، منها المعهد العالى الصناعى عام ١٩٥٥ بالمطرية، لإعداد معلمين للمدارس الصناعية، والمعهد العالى للتكنولوجيا بحلوان عام ١٩٦٣ الذى كان من ملامح الدراسة به تدريب الطلاب لمدة عام كامل بالمصانع فى ألمانيا، وعلى نسق هذين المعهدين أسست معاهد عالية صناعية فى أنحاء مختلفة من البلاد.

وحتى عام ١٩٧٥، كانت هناك معاهد عالية عديدة منها:

المعهد العالى للتكنولوجيا بحلوان- المعهد العالى للتكنولوجيا بالمطرية- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية- المعهد العالى للتربية الرياضية للبنات- المعهد العالى للتربية الرياضية للبنين- المعهد العالى للسياحة والفنادق- المعهد العالى للاقتصاد المنزلى- المعهد العالى للبريد- المعهد العالى للتجارة الخارجية، وكلها بالقاهرة- المعهد العالى للفنون التطبيقية- المعهد العالى للفنون الجميلة- المعهد العالى لعلوم القطن بالإسكندرية- المعهد العالى للتكنولوجيا ببور سعيد- المعهد العالى للبترول والتعدين بالسويس- المعهد العالى للعلوم التجارية والإدارية ببور سعيد- المعهد العالى للفنون الجميلة بالإسكندرية- المعهد العالى للتربية الرياضية للبنات بالإسكندرية- المعهد العالى للتربية الرياضية للبنين بالإسكندرية.

وقد صدرت وثائق عديدة ترى ضم هذه المعاهد تحت مظلة جامعة تطبيقية تكنولوجيـــة، منها تقرير لخبراء اليونسكو لتطوير التعليم العالى فى مصر، ومن ثم صدر قـــرار بإنـــشاء جامعة حلوان عام ١٩٧٥، لتضم هذه المعاهد العالية كلها، كما تم ضم المعهد العالى للهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم والمعهد العالى للهندسة الإلكترونية بمنوف إلى جامعة المنوفية.

كما بدأ عام ١٩٥٦ الاهتمام بإنشاء معاهد لإعداد الفنيين فى شـــكل مراكـــز للتـــدريب المهنى، يقبل بها الحاصلون على الثانوية العامة، بهدف إعداد الفنى فى المجالات الصناعية، والزراعية والتجارية، وكانت مدة الدراسة تتراوح ما بين ١٠- ١٢ شهراً، وفقاً للتخـــصص والحاجة إلى الخريج، وفى عام ١٩٦٦ تحولت هذه المراكز إلى معاهد إعداد الفنيين، وتعدلت لوائحها ونظمها على النحو الآتى:

١- مدة الدراسة عامان دراسيان.

٢- تقبل المعاهد الحاصلين على الثانوية العامة.

٣- يمنح الخريجون درجة دبلوم إعداد الفنيين.

ولم تقتصر جهود إنشاء المعاهد العالية على الحكومة فقط، بل ساهمت الهيئات التطوعية والقطاع الخاص فى إنشاء العديد منها.

الوضع الراهن للتعليم العالى والجامعى فى مصر

يضم التعليم العالى فى مصر نمطين رئيسين:

١- النمط الأول: التعليم الجامعى

وفى مصر تسع عشرة جامعة حكومية تخضع لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته، وجامعة الأزهر، وهى أيضاً جامعة حكومية لها قانونها الخاص وهو القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، كما أن هناك جامعات خاصة أنشئت حديثاً بموجب قانون الجامعات الخاصة رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢.

٢- النمط الثانى: التعليم العالى غير الجامعى، ويشمل:

(أ) الأكاديميات والمعاهد العليا: وهى تعد القوى البشرية لمجالات الصناعة، والتجارة والخدمات، والتكنولوجيا وغيرها لمدة أربع أو خمس سنوات بعد الدراسة الثانوية. ويمنح خريجوها درجة البكالوريوس، وهذه الأكاديميات والمعاهد منها لقليل الحكومة والغالبية العظمى خاصة.

(ب) معاهد متوسطة تعد القوى البشرية من الفنيين فى مجالات الزراعة، والتجارة، والصناعة. والخدمات لمدة عامين بعد الدراسة الثانوية، ويمنح خريجوها درجة الدبلوم الفنى، وهذه المعاهد يتبع بعضها الدولة، والآخر القطاع الخاص.

ونتناول فيما يلى هذه الأنماط الثلاثة بالتفصيل.

النمط الأول
التعليم الجامعى

ينظم قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الجامعات الحكومية. وينص القانون فى مادته الأولى على أن الجامعات تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى، متوخية فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين، والفنيين والخبراء فى مختلف

المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكي، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.

وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج.

ويلاحظ أن هذه المادة قد تناولت اختصاصات الجامعات ومسؤولياتها بشكل واسع غير محدد، ولم يبين القانون رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات هذه المسؤوليات بشكل محدد، كما يلاحظ أن هذا القانون الخاص باللائحة التنفيذية قد صدر بعد ثلاث سنوات من صدور قانون تنظيم الجامعات، ولم يصدر تالياً له مباشرة.

وإذا كان القانون قد نص على أن الجامعات مستقلة، فإنه قصد أن لكل منها شخصية اعتبارية وموازنة خاصة، وأنها تدار عن طريق مجلس الجامعة ورئيسها، لكن هناك ما يشير إلى محدودية هذا الاستقلال، وهو ما سنتناوله في موضع آخر.

لكن ثمة سمة هامة لإدارة التعليم الجامعي في مصر، نص عليها القانون وهي أن المجالس والقيادات الجامعية تتولى مسؤولية تسيير العمل الجامعي وانطلاقه بما يحقق أهداف الجامعة، وإذا كان القانون قد اهتم بهذا التوجه الإداري فإن هناك ما يحد من تنفيذه على أرض الواقع، منها أن هذه القيادات الجامعية معينة، وليس هناك دور لأعضاء هيئة التدريس في اختيارها.

ينطبق هذا على رئيس الجامعة وعمداء الكليات، ورغم أن القانون عند صدوره عام ١٩٧٢ قد نص على أن يختار كل أستاذ من أساتذة الكلية ومعه الأساتذة المساعدون والمدرسون أعضاء مجلس الكلية ثلاثة من الأساتذة عن طريق الاقتراع السري، ويعين رئيس الجامعة العميد من بين الأساتذة الثلاثة الحاصلين على أكثر الأصوات، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، أقول رغم ذلك الاختيار المقيد فقد صدر قانون جديد عام ١٩٩٤، أي بعد اثنتين وعشرين سنة، وفي ظل التوجه العالمي نحو الديمقراطية، صدر القانون رقم

١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات ينص على أن يعين رئيس الجامعة المختص عميد الكلية أو المعهد التابع للجامعة من بين الأساتذة العاملين بها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وهكذا فإن هذا الهامش المحدود من الاختيار الذى كان متاحاً قد ألغى، وصار شغل منصب عميد الكلية بالتعيين.

ويضاف إلى ما تقدم أن القانون الأساسى لتنظيم الجامعات السابق ذكره صدر عام ١٩٧٢، أى منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وأدخلت عليه تعديلات بقوانين عديدة، ورغم هذا لم يتم إصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات يواكب الثورات العلمية والتكنولوجية، وتطور وتطوير التعليم الجامعى عالمياً، وإقليمياً ومحلياً.

ويكفى القول إن القانون وقد صدر عام ١٩٧٢ قد جاء فى صدر مادته الأولى أن الجامعات تساهم فى بناء ودعم المجتمع الاشتراكى، وقد بدأت الدولة تتحول عن الاشتراكية منذ عام ١٩٧٤ عندما صدر قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى، ثم التوجه نحو التخصصية ببيع القطاع العام، والاعتماد الكبير على القطاع الخاص فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وإيلاء منظمات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية NGOs مسؤولية العمل الاقتصادى الاجتماعى.

وقد ذكرنا أن الجامعات تدار عن طريق مجالس جامعية وقياداتها على المستوى المركزى العام ومستوى كل جامعة ووحداتها، والكلية والقسم.

الجامعات المصرية الحكومية:

ذكرنا من قبل أن فى مصر ثمانى عشرة جامعة حكومية يأتى المجلس الأعلى للجامعات على قمتها الإدارية، بجانب جامعة الأزهر، ونعرض فيما يلى لهذه الجامعات بإيجاز:

١- جامعة القاهرة:

ترجع جذور هذه الجامعة إلى المدارس العليا التى أنشئت فى عهد محمد على وخلفائه، وقد اتجهت نخبة من قادة العمل الوطنى ورواد حركة التنوير والفكر الاجتماعى فى مصر

لتحقيق حلم إنشاء جامعة تنهض بالبلاد، وقد كللت جهودهم بالنجاح وتم افتتاح الجامعة المصرية كجامعة أهلية فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨، وقد فكرت الحكومة عام ١٩١٧ فى إنشاء جامعة حكومية، وصدر مرسوم بإنشائها تحت اسم الجامعة المصرية عام ١٩٢٥، لتضم أربع كليات هى الآداب، والعلوم، والطب، والحقوق، وضمت فى نفس السنة مدرسة الصيدلة إلى كلية الطب.

ولجامعة القاهرة كلياتها بمدينتى القاهرة والجيزة، وهى كليات الآداب، والحقوق، والتجارة، والعلوم، والآثار، والزراعة، والطب، والصيدلة، والتخطيط العمرانى، والطب البيطرى، والعلاج الطبيعى، والاقتصاد والعلوم السياسية، والتمريض، والتربية النوعية، ورياض الأطفال- بجانب عدد من معاهد الدراسات العليا ومراكز ووحدات ذات طابع خاص تقوم بمهام البحث العلمى وتنمية المجتمع وتدريب الطلاب.

وكان هناك ثلاثة فروع للجامعة، هى فرع الجامعة بالخرطوم، وفرع الجامعة بالفيوم، وفرعها ببنى سويف، قبل إنشاء جامعتى الفيوم وبنى سويف فى أغسطس ٢٠٠٥، ويبلغ عدد طلاب الجامعة حوالى ١٩٥ ألف طالب.

٢- جامعة الإسكندرية:

ترجع جذور جامعة الإسكندرية إلى مصر القديمة، حيث تعد أول معهد للبحوث عرفه التاريخ، جعل المعرفة عالمية واسعة ومنتشرة، وكان المعهد قبله الباحثين من كل حدب وصوب لدراسة كل أنواع العلوم.

أنشئت جامعة الإسكندرية عام ١٩٤٢، وكان نواتها كلية الآداب، وكلية الحقوق، وكلية الهندسة، وكلية الصيدلة، وكلية الطب، وكلية طب الأسنان، وكلية التجارة، وكلية العلوم، وكلية الزراعة، وكلية التربية، والمعهد العالى للتمريض، والمعهد العالى للصحة العامة، ومعهد البحوث الطبية، وكلية الطب البيطرى، وكلية الفنون الجميلة، وكلية التربية الرياضية بنات، وكلية التربية الرياضية بنين، وكلية السياحة والفنادق، ورياض الأطفال، وفرع كلية التربية بمرسى مطروح، وكان للجامعة فرع فى مدينة دمنهور يضم كليات الآداب، والتربية، والتمريض، والزراعة، والتجارة، والعلوم والطب البيطرى، وتضم الجامعة معهد الدراسات

العليا والبحوث، ويمنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه، وهو يضم أقسام الدراسات البيئية وعلوم المواد وعلوم التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد.

وقد أنشئ بالجامعة مركز التعليم المفتوح عام ١٩٩٠، ويقدم برامج للحصول على درجة البكالوريوس فى تخصصات عديدة منها المحاسبة، وإدارة الأعمال، والاقتصاد، والمالية العامة والعلوم السياسية.

وتقدم الجامعة بجانب التخصصات التقليدية تخصصات متميزة تتمثل فى شعبة القانون البحرى بكلية الحقوق، وقسم الهندسة البحرية بكلية الهندسة، وشعبة الدراسات البيئية بكلية العلوم، وقسم المناعة الإكلينيكية بكلية الطب، وقسم تمريض المسنين بكلية التمريض، وقسم التصميمات المطبوعة بكلية الفنون الجميلة، وقسم الرياضيات المائية بكلية التربية الرياضية.

٣- جامعة عين شمس:

وهى ثالث جامعات مصر من حيث تاريخ النشأة، فقد صدر قانون إنشاء الجامعة فى يوليو ١٩٥٠، تحت اسم جامعة ابراهيم باشا الكبير بمدينة القاهرة، لمواجهة تزايد الإقبال على التعليم الجامعى. وقد رأت حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢ تغيير اسم الجامعة- مع الجامعتين الأخريين، ولذلك تغير اسمها عام ١٩٥٤ إلى جامعة هليوبوليس، وهى التسمية الإغريقية لمدينة أون أول عاصمة لمصر الفرعونية، ثم عدلت التسمية فى نفس العام إلى جامعة عين شمس.

وتتكون الجامعة من عدد من الكليات والمعاهد والمراكز التخصصية فى فروع العلم المختلفة، وتمنح الجامعة درجة الليسانس ودرجة البكالوريوس للطلاب المقيدين بالدراسة فى الكليات المختلفة، بعد فترة تتراوح من أربع إلى خمس سنوات حسب نظام الدراسة بكل كلية، كما تمنح الجامعة درجات الدبلوم، والماجستير والدكتوراه للناجحين بالدراسات العليا.

وتقوم الجامعة من خلال كلياتها ومعاهدها ومراكزها المختلفة بالبحوث العلمية، بعضها يقوم به طلاب الدراسات العليا، وبعضها يقوم به أعضاء هيئة التدريس، بجانب مشروعات

تمولها الجامعة، ومشروعات بحثية بالتعاون مع جهات خارجية بعضها محلى والبعض الآخر أجنبى وفقاً لاتفاقات بين الجامعة وهذه الجهات.

وتضم الجامعة الكليات الآتية: الآداب، والحقوق، والعلوم، والطب، والهندسة، والزراعة، والتربية، والبنات، والألسن، والصيدلة، وطب الأسنان، والحاسبات والمعلومات، والتمريض، وتضم الجامعة أيضاً معاهد للدراسات العليا والبحوث، هى معهد الدراسات والبحوث البيئيـــة، ومعهد الدراسات العليا للطفولة، ومعهد دراسات وبحوث تعليم الكبار، أمـــا عـــن المراكـــز والوحدات ذات الطابع الخاص التى تجمع بين مسؤوليات البحث العلمى وخدمة المجتمع فإنها تشمل عدة مراكز، منها:

- مركز الدراسات البرنية.
- مركز الأبحاث والتدريب لناقلات الأمراض.
- مركز تطوير التعليم الجامعى.
- مركز الطاقة الضوئية.
- مركز الإرشاد النفسى.
- مركز دراسات الطفولة.
- وحدة الدراسات والاستشارات الهندسية المساحية.

وقد أنشئ مركز للتعليم المفتوح بالجامعة يوفر فرص التعليم للحاصلين علـــى الثانويـــة العامة، ويتيح الفرص أيضاً للحاصلين على مؤهلات فى تخصـــصات دراســـة تخصـــصات أخرى، بكليات الجامعة مثل التجارة، والآداب، والزراعة والحقوق.

ويبلغ عدد طلاب الجامعة حوالى خمسة عشر ألف طالب، وتبلغ نـــسبة الإنـــاث بيـــنهم ٥٦%، أما طلاب الدراسات العليا فيصل عددهم إلى خمسة آلاف طالب.

٤- جامعة أسيوط:

وتقع الجامعة بمدينة أسيوط فى صعيد مصر، وتعتبر أسيوط أكبر عواصـــم محافظـــات الوجه القبلى مساحة، وقد صدر مرسوم بقانون لإنشاء الجامعة عام ١٩٤٩ تحت اسم جامعة

محمد على، لكن لم يخرج المشروع إلى النور والوجود، إلى أن قررت حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بعثه من جديد، وعينت رئيساً للجامعة وخصصت لها مكاناً وميزانية.

وقام رئيس الجامعة المرحوم الدكتور سليمان حزين بوضع الأسس لإقامة الجامعة متمثلة فى المبانى المجهزة بالمعامل داخل حرم واحد، وبدأ البناء والتشييد، كما قام فى نفس الوقت بتعيين معاونين وأعضاء هيئة تدريس وأوفد المعاونين فى بعثات داخلية وأخرى خارجية، ولما تم إقامة البنية الأساسية المادية والبشرية، بدأت الدراسة فى أكتوبر ١٩٥٧.

وتسير الجامعة وفقاً لنظام الأقسام العلمية الموحدة، بحيث لا تتكرر الأقسام المناظرة بكلياتها، وهو ما يؤدى إلى وفر فى هيئة التدريس، والمبانى والتجهيزات، وتمنح الجامعة درجتى الليسانس والبكالوريوس للطلاب المقيدين بها فى الكليات الآتية: كليات الآداب، والعلوم، والحقوق، والتربية، والزراعة، والتجارة، والتربية الرياضية، والتربية النوعية، والخدمة الاجتماعية، والتمريض، والحاسبات والمعلومات، ومدة الدراسة بها أربع سنوات. وكليات الهندسة، والصيدلة، والطب البيطرى، ومدة الدراسة بها خمس سنوات، وكلية الطب ومدة الدراسة بها ست سنوات، كما تمنح الجامعة دبلومات الدراسات العليا، والماجستير، والدكتوراه من خلال كلياتها ومعاهدها، ويتبع الجامعة كلية التربية بالوادى الجديد.

وتقدم الجامعة برامج التعليم المفتوح من خلال مركز التعليم المفتوح بها، وتشمل برامج متنوعة منها التجارة والحقوق.

ويصل عدد طلاب الجامعة إلى حوالى ٦٣ ألف طالب، منهم ٣٧% من الإناث، ويبلغ عدد طلاب الدراسات العليا ستة آلاف طالب.

٥- جامعة المنصورة:

وتقع الجامعة بمدينة المنصورة عاصمة محافظة الدقهلية فى شرق دلتا النيل، وتبعد عن مدينة القاهرة بحوالى ١٢٠ كيلو متر.

وقد بدأت فكرة إنشاء الجامعة فى الظهور عام ١٩٥١، عندما دعا إليها نخبة من أصحاب الفكر بالمحافظة، وتم جمع تبرعات من أبناء المحافظة، وتم إنشاء عدة كليات اعتبرت فرعاً لجامعة القاهرة بالمنصورة، حيث أنشئت كلية الطب عام ١٩٦٢، ثم كليتى العلوم والتربية عامى ١٩٦٩، و١٩٧٠، والدراسات الصيدلية عام ٧٠/ ١٩٧١.

وصدر قرار جمهورى عام ١٩٧٢ بإنشاء جامعة باسم جامعة شرق الدلتا، عدل بعد ذلك إلى جامعة المنصورة، وتوالى إنشاء كليات أخرى بعد ذلك.

وتمنح الجامعة درجتى الليسانس والبكالوريوس للطلاب المقيدين الناجحين بكلياتها وهى: كليات الطب، والصيدلة، وطب الأسنان، والعلوم، والتربية، والهندسة، والزراعة، والتجارة، والحقوق، والآداب، والتربية الرياضية، والطب البيطرى، والحاسبات والمعلومات، والتمريض، والتربية النوعية، ورياض الأطفال، ويتبع الجامعة عدد من الكليات بمدينة دمياط هى كليات التربية، والعلوم، والتجارة، والتربية النوعية، والآداب، والزراعة، والتربية الرياضية، والفنون التطبيقية.

كما تمنح الجامعة درجات الدبلوم، والماجستير، والدكتوراه من خلال كلياتها المختلفة، وتهتم الجامعة من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بخدمة المجتمع وتنمية البيئة فى مجالات الزراعة، والهندسة، والقانون، والبيئة، والرعاية الاجتماعية.

وتتميز جامعة المنصورة بمراكز طبية تعليمية متكاملة ذاع صيت بعضها عالمياً، من أبرزها مركز أمراض الكلى والمسالك البولية، ومركز جراحات أمراض الجهاز الهضمى، ومركز طب وجرحة العيون، ومستشفى الأطفال، ومستشفى الطوارئ، ووحدة رعاية الخصوبة، ووحدة الرنين المغناطيسى وغيرها.

ويبلغ عدد طلاب الجامعة حوالى ١٠٥ ألف طالب، منهم ٥١,٤ من الإناث، كما يبلغ عدد طلاب الدراسات العليا حوالى ١٥٠٠ طالب.

٦- جامعة طنطا:

تقع جامعة طنطا في مدينة طنطا عاصمة محافظة الغربية بوسط دلتا النيل، وإذا كان قانون إنشاء الجامعة قد صدر عام ١٩٧٢، إلا أن نواتها تتمثل في إنشاء كلية الطب عام ٦٢/ ١٩٦٣، ثم كليات العلوم والتربية بطنطا، والزراعة بكفر الشيخ في نفس العام. وكانت هذه الكليات تابعة لجامعة الإسكندرية، ومع حلول عام ٧٣/ ١٩٧٤ بدأت الدراسة بكليات التجارة، والصيدلة، وطب الأسنان، ثم كلية الآداب عام ٧٥/ ١٩٧٦، وكلية التربية بكفر الشيخ ٧٧/ ١٩٧٨، والحقوق والتربية الرياضية، والمعهد العالى للتمريض ٨٢/ ١٩٨٣، وبعد ذلك أنشئت كليات الهندسة، والطب البيطرى، والزراعة مع بداية التسعينيات، وتضم الجامعة بجانب هذه الكليات معهد الكفاية الإنتاجية، والمعهد العالى لحضارات الشرق الأدنى.

وتمنح الجامعة درجتى الليسانس والبكالوريوس، كما تمنح درجات الدبلوم، والماجستير والدكتوراه.

وتقوم الجامعة ببحوث علمية نظرية وتطبيقية من خلال مراكزها البحثية، ومنها مركز التجارب والبحوث الزراعية الذى يهتم بتنمية موارد البيئة واستثمار الخبرات العلمية لزيادة الإنتاج الزراعى، والحيوانى، وتدريب الطلاب على الأساليب الحديثة، ومنها أيضاً مشروع تكنولوجيا مقاومة قواقع البلهارسيا، ومشروع إنتاج شتلات طماطم قياسية خالية من الفيروس، بجانب مراكز أخرى متنوعة.

ويصل عدد طلاب الجامعة إلى حوالى ١٠٥ ألف طالب، و١١ ألف طالب بالدراسات العليا.

٧- جامعة الزقازيق:

أنشئت جامعة الزقازيق عام ١٩٧٤، بمدينة الزقازيق فى محافظة الشرقية، لتسهم فى التحول الحضارى للمحافظة والمحافظات المجاورة، وقد تكونت الجامعة عندما صدر قرار إنشائها من عدد من الكليات كانت تابعة لجامعة عين شمس، وهى كليات: الزراعة، والطب، والطب البيطرى، والتربية، والعلوم، وتوالى بعد ذلك إنشاء الكليات.

وتضم جامعة الزقازيق كليات الآداب، والحقوق، والصيدلة، والزراعة، والطب، والطب البيطرى، والعلوم، والهندسة، والتربية الرياضية بنات، والتربية الرياضية بنين، والتربية النوعية، ومعهد الكفاية الإنتاجية، والمعهد العالى للتمريض، وكلية الحاسبات والمعلومات، وطب الأسنان، وكان هناك فرع الجامعة ببنها حتى أول أغسطس ٢٠٠٥، وضم كليات التربية، والطب، والآداب، والتجارة، والهندسة بشبرا، والعلوم الزراعية.

وقد شاركت الجامعة فى تنمية محافظة الشرقية والمحافظات المجاورة لها من خلال البحوث والدراسات العلمية والاستشارات، وهناك تعاون بين قطاع خدمة المجتمع بالجامعة ومحافظة الشرقية.

ويقدم المعهد العالى لحضارات الشرق الأدنى القديم، باعتباره المعهد الوحيد من نوعه فى الجامعات المصرية درجة الماجستير، ودرجة الدكتوراه فى حضارات الشرق الأدنى القديم.

وتتبع كلية الزراعة بالجامعة مزرعة الحظارة، وهى توفر الإمكانات اللازمة للتجارب والبحوث الزراعية، وتحقق التعاون مع الهيئات والأجهزة المعنية بشؤون الزراعة بهدف حل المشكلات الزراعية الواقعية.

ويبلغ عدد طلاب الجامعة بالزقازيق وفرع بنها حوالى ١٦٠ ألف طالب قبل إنشاء جامعة بنها، كما يبلغ عدد طلاب الدراسات العليا حوالى ستة آلاف طالب.

٨- جامعة حلوان:

أنشئت جامعة حلوان عام ١٩٧٥، لتضم المعاهد العليا الحكومية التابعة لوزارة التعليم والكليات الفنية التى كانت موجودة قبل ذلك، وتم إنشاء كليات للعلوم الإنسانية والطبيعية وغيرها بعد إنشاء الجامعة.

وتضم الجامعة عشرين كلية هى كلية الفنون التطبيقية، والفنون الجميلة، والتربية الفنية، والتجارة وإدارة الأعمال، والهندسة بحلوان، والهندسة بالمطرية، والخدمة الاجتماعية، والسياحة والفنادق، والتربية الرياضية للبنات، والتربية الرياضية للبنين، والتربية الموسيقية، والاقتصاد المنزلى، والتربية، والعلوم، والآداب، والحقوق، والصيدلة، والحاسبات والمعلومات. والتعليم الصناعى، والتمريض.

والجامعة على هذا النحو تجمع بين الدراسات الفنية التطبيقية والدراسات العلمية والإنسانية، وتمثل نموذجاً فريداً بين الجامعات المصرية، والتى تتولى إعداد الكوادر الفنية المتخصصة فى مختلف مجالات الفنون، مثل الموسيقى، والتصوير، والنحت، والديكور، والجرافيك، والعمارة، والزخرفة التطبيقية، والعلوم الإنسانية والطبيعية.

ويعتبر تعليم الفنون إحدى السمات الخاصة لجامعة حلوان، إذ تضم الجامعة كليات فنية متميزة من أهمها:

كلية الفنون الجميلة:

التى تهدف إلى إعداد الكوادر المتخصصة فى الفنون التشكيلية والهندسة المعمارية من خلال أقسامها الخمسة: العمارة، والديكور، والتصوير، والنحت، والجرافيك، وتقوم الكلية بعقد دورات تدريبية لتنمية القدرات والمواهب الفنية لدى الأطفال والشباب، وكذلك الراغبين فى الالتحاق بالكلية للدراسة والحصول على مؤهل علمى، كما تتيح الكلية الفرصة للراغبين فى الالتحاق بالدراسات الحرة لدراسة ما يحلو لهم من تخصصات فنية دون أن يؤدى ذلك للحصول على مؤهل رسمى، ومدة الدراسة ستة شهور من أكتوبر إلى مارس من كل عام، وتعقد الدورات التدريبية لتنمية مواهب الأطفال من سن ٨– ١٥ سنة، وللراغبين فى الالتحاق بالكلية خلال شهرى يونيو ويوليو من كل عام.

كلية الفنون التطبيقية:

تستهدف الدراسة بها إعداد الكوادر الفنية المتخصصة القادرة على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات التصميم والإنتاج، كما تسهم البحوث والدراسات التى تقوم بها الكلية فى تصميم وتطوير ورفع جودة المنتجات، فهناك مثلاً شعبة التصميمات الصناعية بتخصصاتها المختلفة

تقوم بإعداد التصميمات الخزفية والزجاجية والمعدنية وغيرها، ويمكن للقطاعات الإنتاجية المختلفة أن تستفيد منها للارتقاء بجودة منتجاتها.

وتسهم أقسام الزخرفة التطبيقية بالكلية فى تنمية الذوق الفنى الرفيع فى مجال الرسوم الزخرفية وتطبيقاتها فى حياة المجتمع، فقد بدأت بعض الأجهزة المحلية بل والأفراد فى الاتصال بالكلية لإعداد التصميمات الفنية التى تتفق وأهداف المشروعات المطلوب إعداد زخارف فنية لها سواء أكانت مشروعات إنتاجية أو ثقافية أو غيرها، كما تقوم الكلية بتلبية طلبات التشغيل للغير، ومن أجل رفع مستوى التعليم الفنى بالكلية، فإنها تعقد دورات تدريبية للطلاب والمتخصصين لتزويدهم بأحدث المعلومات والمعارف التكنولوجية ذات الصلة بمجالات الدراسة بالكلية.

كلية التربية الفنية:

تهدف إلى إعداد مدرسى التربية الفنية بمراحل التعليم قبل الجامعى بمختلف نوعياته، وكذلك إعداد المتخصصين فى إعداد وتقديم البرامج الفنية بوسائل الإعلام والتثقيف، وتتعاون الكلية مع الهيئات المعنية بالتربية الفنية والثقافية محلياً وعربياً ودولياً لخدمة قضايا التربية الفنية والبيئية، وتضم الكلية وحدة الدراسات الفنيةوالحرفية التى تقدم برامج دراسية حرة للمواطنين فى مجالات الرسم والنسيج اليدوى، وتصميمات الزخرفة، وفنون أطفال، وأشغال فنية وغيرها.

كلية التربية الموسيقية:

ولا ينتهى الحديث عن سمات التعليم الفنى بجامعة حلوان دون ذكر كلية التربية الموسيقية التى تتولى إعداد مدرسى التربية الموسيقية بمراحل التعليم قبل الجامعى، وعقد دورات تدريبية للعاملين فى حقل الموسيقى، ويتبع الكلية مركز الإشعاع للموسيقى العربية والعالمية الذى يهدف إلى نشر وتعليم الموسيقى العربية والعالمية من خلال برامج الدراسات الحرة، وإعداد وإنتاج البرامج الموسيقية المتخصصة وتبادلها مع الجهات المعنية فى الداخل والخارج، بالإضافة إلى إجراء الدراسات والبحوث.

تعليم الاقتصاد المنزلي:

وكما تهتم جامعة حلوان بتنمية الجوانب الفنية والروحية فى الأفراد، فإنها لم تغفل الجوانب المادية واحتياجاتهم من مقومات الحياة، إذ تضم الجامعة كلية الاقتصاد المنزلى التى تقدم برامج دراسية متخصصة فى مجال الأطعمة وتصنيع الملابس، ولذلك فإن من أهداف الدراسة بالكلية:

إعداد مدرسى الاقتصاد المنزلى بالمدارس والمعاهد المتخصصة، وإعداد المتخصصين فى الفحوص الغذائية، والتثقيف الغذائى، وصناعة وإنتاج الملابس الجاهزة، وتصميم وتنفيذ وتخطيط وترشيد الإنفاق والاستهلاك على مستوى الأسرة والمجتمع، والإشراف الفنى على رعاية الأمومة والطفولة.

وتهتم الجامعة بالتلاحم الفعال مع المجتمع والبيئة من خلال ما تضمه من كليات متنوعة ومراكز بحثية ووحدات ذات طابع خاص من أهمها الوحدة الإنتاجية بكلية الفنون التطبيقية، ومركز دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومركز دراسات وبحوث الشباب، ومركز الفنون الجميلة، للترميم للمعمارى والاستشارات الهندسية بكلية الفنون الجميلة، ويبلغ عدد طلاب الجامعة حوالى مائة ألف طالب.

٩- جامعة المنيا:

أسست جامعة المنيا عام ١٩٧٦، لكن عدداً من كلياتها قد أسست قبل هذا التاريخ، وهى كليات الزراعة، والهندسة، والتكنولوجيا، والآداب، والتربية، والعلوم، وكانت تابعة لجامعة أسيوط، ولذلك كان صدور قانون إنشاء الجامعة عام ١٩٧٦ كجامعة مستقلة، يعنى انفصال هذه الكليات عن جامعة أسيوط ووضعها تحت لواء الجامعة الجديدة.

وتمنح هذه الجامعة درجات البكالوريوس والليسانس كغيرها من الجامعات المصرية الأخرى، وتضم الجامعة الآن كليات الزراعة، والهندسة، والآداب، والتربية، والعلوم، والطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والفنون الجميلة، والتربية الرياضية، والألسن، والسياحة، والتربية النوعية، والحاسبات والمعلومات، والدراسات الإسلامية والعربية، والتجارة، والتمريض. وتمنح هذه الكليات أيضاً درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه.

وقد سعت هذه الجامعة بعد إنشائها إلى أن تجمع بين الكليات التقليدية التى أنشئت قبل صدور قرار إنشاء الجامعة، وكليات أخرى غير تقليدية كالسياحة والفنادق، والفنون الجميلة، والتربية الرياضية، والألسن، إذ إن المنيا من المحافظات السياحية التى تضم آثاراً مصرية قديمة تحتاج إلى كليات من هذا النوع.

ومن هنا فإن كلية الفنون الجميلة بالجامعة تضم أقسام العمارة، والديكور، والتصوير، والجرافيك، والنحت، والرسوم المتحركة، وتتميز الكلية بوجود قسم لترميم وصيانة الآثار لخدمة الإقليم الفنى للآثار، ويدرس فى هذا القسم ترميم الأخشاب، وترميم المخطوطات، وترميم وصيانة المنسوجات، وعلاج وصيانة الفخار والسيراميك والزجاج، وترميم وصيانة المبانى الأثرية، وعلاج وصيانة الصور واللوحات الزيتية والجدارية، وترميم الأعمال النحتية، والمعدنيات والصخور والأحجار ومواد البناء، واستنساخ الأعمال الفنية وفنون المتحف وغير ذلك.

وتتيح هذه التخصصات المتنوعة قيام الكلية من خلال الوحدات ذات الطابع الخاص بها بأعمال الترميم وصيانة الآثار وتقديم الاستشارات العلمية فى مجال الترميم، وهناك وحدات ذات طابع خاص متنوعة الاهتمامات والتخصصات يبلغ عددها ٣٤ وحدة تقدم خدماتها للجهات الحكومية وغير الحكومية، وتعمل على خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

ويبلغ عدد طلاب الجامعة حوالى ٣٦,٥٠٠ طالب، كما تبلغ نسبة الإناث ٤٥%.

١٠- جامعة قناة السويس:

وقد أنشئت هذه الجامعة أيضاً عام ١٩٧٦، وكان نواتها ثلاثة معاهد عليا كانت تابعة لوزارة التعليم العالى وتحولت إلى كليات بعد ذلك، وهى كلية التكنولوجيا ببور سعيد، وكلية البترول والتعدين بالسويس، وكلية العلوم التجارية والإدارية ببور سعيد، وبدأت الجامعة عام ١٩٧٧ بست كليات، ثم توالى إنشاء الكليات بعد ذلك حتى بلغت ثلاثا وعشرين كلية، وتخدم الجامعة أربع محافظات، هى محافظة السويس، ومحافظة الاسماعيلية، ومحافظة شمال سيناء،

ومحافظة جنوب سيناء، وتنتشر كلياتها ومعاهدها بهذه المحافظات، وهذه الكليات والمعاهد هي:

- فى الاسماعيلية: كليات العلوم، والتربية، والزراعة، والطب، والسياحة والفنادق، وطب الفم والأسنان، والحاسبات والمعلومات، والآداب، والتجارة، والصيدلة، والتمريض، والطب البيطرى.
- فى السويس: كليات هندسة البترول والتعدين، والتربية، والتعليم الصناعى، والتجارة والعلوم.
- فى سيناء: كليات العلوم الزراعية البيئية، والتربية بالعريش.

ويتضح من استعراض نوعيات الجامعات ارتباطها بالأنشطة البيئية فى المحافظات التى توجد بها، وربما يفسر ذلك العلاقة الوثيقة التى تربط الجامعة بالصناعة، والزراعة والتجارة من خلال المراكز المتعددة التابعة للجامعة والكليات.

١١- جامعة المنوفية:

تكونت جامعة المنوفية حال إنشائها عام ١٩٧٦ من عدد من الكليات بمدينة شبين الكوم ومدينة منوف كانت تابعة لجامعة طنطا، هى كلية الزراعة(١٩٦٩)، وكلية التربية(١٩٧١)، وكلية الهندسة(١٩٧٥)، وكلية الهندسة الإلكترونية بمنوف(١٩٧٥).

وتضم الجامعة الكليات والمعاهد الآتية: الزراعة، والتربية، والهندسة، والعلوم، والتجارة، والطب، والحقوق، والاقتصاد المنزلى، والتربية الرياضية، والطب البيطرى، والسياحة والفنادق، والتربية النوعية، والحاسبات والمعلومات، ومعهد الكبد القومى، والمعهد العالى للتمريض، ومعهد الهندسة الوراثية، والمعهد الفنى للتمريض، ومعهد بحوث البيئة الصحراوية.

وقد تم تخصيص خمسمائة فدان بمدينة السادات لامتداد جامعة المنوفية بها، كما تم تخصيص مجمع الوزارات الضخم بالمدينة كمقر لجامعة المنوفية بها، وهناك فروع لكليات التربية، والتجارة والحقوق بالمدينة.

وإذا كانت جامعة المنوفية تضم عدداً من معاهد الدراسات العليا كمعهد الكبد القومى، ومعهد الهندسة الوراثية، ومعهد بحوث البيئة الصحرواوية، فإن هذه المعاهد تخدم البيئة فى مجالات الطب، والزراعة وتنمية الصحراء.

ويبلغ عدد طلاب الجامعة نحو ٧٣ ألف طالب، بجانب حوالى ٣٥٠٠ بالدراسات العليا.

١٢- جامعة جنوب الوادى:

كانت الكليات المنتشرة بمحافظات قنا وسوهاج وأسوان تتبع جامعة أسيوط، إلى أن تم إنشاء جامعة جنوب الوادى عام ١٩٩٥، وانتقلت بالتالى تبعية هذه الكليات إلى الجامعة الجديدة، وأضيف إليها كليات جديدة، وتخدم الجامعة محافظات قنا، وسوهاج، وأسوان، والبحر الأحمر، والوادى الجديد، إذ يوجد بكل محافظة منها عدد من الكليات، ويوجد مقر الجامعة بمحافظة قنا.

وتضم الجامعة كليات التربية، والعلوم، والتجارة، والآداب، والطب، والتربية النوعية، وفرع لكلية الزراعة، وفرع لكلية التجارة بمحافظة قنا، وكليات التربية والعلوم والخدمة الاجتماعية والهندسة والآداب بمحافظة أسوان، وكلية الفنون الجميلة بمدينة الأقصر، وكلية التربية بالوادى الجديد، وكلية التربية بالبحر الأحمر، ويتضح وجود أربع كليات للتربية بالجامعة فى قنا، وأسوان، والبحر الأحمر والوادى الجديد، كما يتضح أيضاً وجود كلية للفنون الجميلة بمدينة الأقصر ترتبط تخصصاتها بما تتمتع به الأقصر من مركز سياحى وآثار، فضلاً عن خدمة بقية محافظات جنوب الوادى.

وتمد الجامعة مظلتها التنموية إلى بيئاتها، حيث تقوم مراكز البحوث العلمية بها بخدمة البيئة بمختلف المناطق التى تغطيها الجامعة، ومن الأمثلة على ذلك:

- مركز الدراسات وبحوث التراث بسوهاج الذى يخدم محافظات جنوب الوادى التى تعج بالآثار الفرعونية، والمسيحية والإسلامية والتراث الفنى لتلك الحضارات.
- وحدة الدراسات والبحوث البيئية والتنمية بأسوان، التى أنشئت عام ١٩٩٣، كوحدة للدراسات البيئية والتنمية، تعتبر من أبرز المراكز الأفريقية للتعليم البيئى والتدريب.

١٣- جامعة الفيوم:

فى عام ١٩٧٥ تم إنشاء كلية التربية بالفيوم كإحدى كليات جامعة القاهرة، ثم أنشئت كلية الزراعة عام ١٩٧٦، وكلية الهندسة عام ١٩٨١، ثم صدر قرار بإنشاء فرع جامعة القاهرة بالفيوم عام ١٩٨٣، وبلغ عدد كليات الفرع عشر كليات.

وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء كلية الطب وكلية الآثار بالجامعة، وتضم الجامعة الآن أربعة عشر كلية هى:
كليات التربية، والزراعة، والهندسة والخدمة الاجتماعية، ودار العلوم، والعلوم، والسياحة والفنادق، والتربية النوعية، والآثار، والطب، والآداب، والحاسبات والمعلومات، ورياض الأطفال، والتمريض.

١٤- جامعة بنى سويف:

أنشئت جامعة بنى سويف بالقرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٥، بعد أن كانت فرعاً لجامعة القاهرة فى بنى سويف، وتضم جامعة بنى سويف كليات التجارة، والحقوق، والطب البيطرى، والآداب، والعلوم، والتربية، والصيدلة، والطب، والتمريض، والتعليم الصناعى، والهندسة، والتربية الرياضية.

١٥- جامعة كفر الشيخ:

أنشئت العديد من كليات الجامعة مثل الزراعة والتربية(١٩٧٨)، والطب البيطرى، والهندسة، والتجارة، والتربية النوعية، والآداب، والتربية الرياضية، إما ككليات أو فروع لكليات تابعة لجامعة طنطا، ثم كفرع لجامعة طنطا فى كفر الشيخ، إلى أن صدر القرا

الجمهورى رقم ١٢٩ فى إبريل ٢٠٠٦ بإنشاء جامعة كفر الشيخ، وقد أنشئت كلية أخرى للعلوم بالجامعة عام ٢٠٠٩.

١٦- جامعة بور سعيد:

كانت كلية الهندسة ببور سعيد تابعة لجامعة حلوان، وحولت تبعيتها إلى جامعة قناة السويس بعد إنشائها عام ١٩٧٦، ثم أنشئت كليات التجارة، والتربية، والتربية الرياضية، والعلوم، والتمريض، والتربية النوعية، ورياض الأطفال والمعهد العالى للإدارة والحاسب الآلى لكليات تابعة لجامعة قناة السويس أو كفروع لكلياتها إلى أن أنشئ فرع للجامعة فى بور سعيد، وأصدر رئيس الجمهورية قراراً بإنشاء جامعة بور سعيد فى فبراير ٢٠١٠.

١٧- جامعة بنها:

وتضم إحدى عشرة كلية هى: التربية، والطب، والآداب، والتجارة، والهندسة بشبرا، والعلوم الزراعية بمشتهر، والتربية النوعية، والعلوم، والطب البيطرى، والتربية الرياضية بنين. وكانت هذه الجامعة بكلياتها الإحدى عشرة فرعاً لجامعة الزقازيق فى بنها ومشتهر وشبرا، واستقل الفرع وصار جامعة بنها اعتباراً من أول أغسطس ٢٠٠٥.

١٨- جامعة سوهاج:

يمتد تاريخ جامعة سوهاج إلى عام ١٩٧١ عندما أنشئت كلية التربية بها، ثم إنشاء كليات العلوم، والآداب، والتجارة، والطب ككليات تابعة لجامعة أسيوط، ثم صارت تابعة لجامعة جنوب الوادى عند إنشائها عام ١٩٩٥، وقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٦ م بإنشاء جامعة سوهاج ، تضم كليات التربية ، والزراعة ، والعلوم ، والتعليم الصناعى ، والآداب ، والتجارة ، والتمريض ، والهندسة ، والطب ، الطب البيطرى.

١٩ ــ جامعة دمنهور :

أنشئت كلية التربية بدمنهور عام ١٩٧٩ م ثم كلية الزراعة عام ١٩٨٣ م كفرع بكلية الزراعة بالإسكندرية ، ثم كلية الآداب أيضا كفرع لآداب الإسكندرية عام ١٩٨٤ م ، ثم

استقلت عام ١٩٨٨ م مع انشاء فرع لجامعة الإسكندرية بدمنهور ، ثم انشاء كلية التجارة فى نفس السنة . وفى عام ٢٠٠٦ م أنشئت كلية التمريض ، ثم كلية العلوم ، والطب البيطرى عام ٢٠٠٧ م وكلية رياض الأطفال عام ٢٠٠٨ م، وأصدر رئيس الجمهورية عام ٢٠١٠ قراراً بإنشاء جامعة دمنهور تضم ١٢ كلية.

بعض القضايا الجامعية المحورية:

والآن، وبعد أن استعرضنا الجامعات المصرية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، نتناول إدارة الجامعات وبعض القضايا الجامعية المحورية:

١- التوسع الرأسى للتعليم الجامعى:

ذكرنا من قبل أن طفرة كبيرة فى إنشاء الجامعات المصرية بدأت فى الستينات والسبعينيات ووصلت بعدد الجامعات إلى ثنتى عشرة جامعة- ومنذ ذلك لم يطرأ جديد على عدد الجامعات المصرية، وقد كان إنشاء جامعات فى محافظات متعددة متمشياً مع الزيادة السكانية فقد كان عدد سكان مصر عام ١٩٤٧(١٨٩٦٧٠٠٠ نسمة) زاد إلى (٢٦٠٨٥٠٠٠ نسمة) عام ١٩٦٠، ثم إلى(٣٠٠٧٦٠٠٠ نسمة) عام ١٩٦٦، ثم(٣٦٦٢٦٠٠٠ نسمة) عام ١٩٧٦، ثم حوالى سبعين مليون نسمة عام ٢٠٠٣، زادوا إلى ثمانين مليون نسمة عام ٢٠١٠.

وبينما بلغ عدد السكان فى الشريحة العمرية من ١٩- ٢٤ سنة وهى التى تقابل التعليم الجامعى- عام ١٩٦٠(١٧٩٥٣٤٨٠٠٠ نسمة)، فقد بلغ هذا العدد عام ١٩٧٦ (٣٠٨٣٩٧٧٠٠٠)، إن الزيادة فى جملة السكان قد واكبها زيادة فى الفئة العمرية المقابلة للتعليم الجامعى ومعنى هذا أن الجامعات التى كانت قائمة حتى أوائل الستينيات لم تكن قادرة على استيعاب كل من هم فى سن الالتحاق بالجامعات، ويظهر ذلك بوضوح إذا عرفنا أنه حدثت زيادة فى عدد الملتحقين بالتعليم الثانوى العام ، إذ زاد عدد الطلاب من ١٨٠٦٨١ طالباً عام ٥٢/ ١٩٥٣ إلى ٢٩٨١١٧ علم ٧٠/ ١٩٧١، وإلى ٤٨٥٨٦٧ عام ٨٠/ ١٩٨١، وإلى ١٠٨٧٥٠٣ عام ٢٠٠١، ونتج عن ذلك زيادة كبيرة فى عدد المقيدين.

ويتصل بهذا الإقبال على التعليم الجامعى مشكلة الفجوة بين هذا الطلب المتزايد على الجامعات وقدرة نظام التعليم الجامعى من ناحية الإمكانات المادية والفيزيقية والبرامج القائمة والإمكانات البشرية أيضاً على نحو سنتناوله بالدراسة فى موضع لاحق.

على أننا نود أن نشير إلى أن مصر- بالرغم من التدفق الطلابى على الجامعات- كما يقول تقرير مجلس الشورى عن الجامعات- لا تزال متأخرة عن بعض الدول النامية وعن جميع الدول المتقدمة فى هذا المجال، فالشريحة العمرية للشباب(من سن ١٩- ٢٣سنة) لا يلتحق منها بالتعليم العالى سوى نسبة تقل عن ٣٠%.

والمشكلة إذن ليست فى زيادة أعداد طلاب الجامعات، وإنما فى زيادتها فى الجامعة الواحدة، وأن الزيادة فى عدد الجامعات المصرية عبارة عن تحويل فروع للجامعات إلى جامعات مستقلة، وعلاجاً لهذا الوضع فقد تبنت الدولة سياسة التوسع فى القبول.

ويظهر من العرض السابق للجامعات المصرية أن جذور التعليم الجامعى فى مصر ترجع إلى مئات السنين، إذ أن هناك كليات ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر، كما أن جامعة القاهرة ككيان مستقل أنشئت فى أوائل القرن العشرين عام ١٩٠٨.

والجامعات المصرية تعتبر جامعات الأعداد الكبيرة، إذ يصل عدد الطلاب المقيدين بها حوالى مليون ونصف مليون طالب، موزعين على سبع عشرة جامعة، وقد حدثت طفرة كبيرة فى التعليم الجامعى فى مصر سواء من حيث عدد الجامعات، أو من حيث أعداد المقبولين والمقيدين.

ويوضح الجدول الآتى تطور أعداد المقبولين والمقيدين بالمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس.

جدول رقم(1)

تطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وميزانية جامعات ج.م.ع في الأعوام 1998/97-2008/2007

السنة	المرحلة الجامعية الأولى			الدراسات العليا						أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم		الميزانية بالمليون جنيه
	طلاب	طالبات	خريجين	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	الجملة	دبلوم	متوسط او	دكتوراه	الجملة	أعضاء	معاونين	
98/97	240904	1043765	139631	46444	42894	16820	106158	17050	5154	2744	24948	28151	16285	1616
99/98	221530	1167811	695156	49781	49019	18551	118251	18965	5606	2910	27481	29717	1806	1916
2000/99	202586	1175155	210198	53841	47194	18699	119734	18902	5771	3065	27738	30486	1885	4059
/2000 2001	234217	1203086	222534	75392	52905	20844	149101	34195	9631	3028	42854	31902	20189	4329
/2001 2002	243955	1223419	227049	83016	60131	21517	165564	36597	8101	3353	48501	32414	21133	4870
/2002 2003	241847	1240371	230312	72056	63667	22248	157971	29558	5536	3133	38227	33169	22120	5461
2003 2004	257576	1278178	237115	68192	62924	23031	154147	27493	7517	3984	38994	34681	23569	5842
2004 2005	276217	1323620	243740	70413	69287	23203	161903	28125	7662	4332	40119	35426	23799	6218
2005 2006	278085	1278744	251674	72822	70240	24081	167143	31805	7955	4547	44307	36434	24434	6827
2006 2007	289293	1442218	262931	69483	78732	23811	171726	33059	8057	4223	45341	37811	25363	7473
2007 2008	291930	1441946		78493	76065	25011	181479					38534	26499	

ويظهر من الجدول الزيادات فى المقبولين والمقيدين بالمرحلة الجامعية الأولى خلال عشر سنوات من حوالى مليون طالب مقيد عام١٩٩٨/٩٧ إلى حوالى مليون و٤٥٠ ألف طالب، وكذلك زيادة أعداد المقبولين من حوالى ٢٤١ ألف طالب عام ٩٨/٩٧ إلى حوالى ٢٩٠ ألف طالب عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ثم تناقصهم عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى حوالى٢٨٠ ألف طالب.

أما عن الدراسات العليا فقد زاد إجمالى عدد المقيدين زيادة كبيرة من حوالى ١٠٦ ألف طالب عام ٩٧/ ٩٨ إلى حوالى ١٨١ ألف طالب عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

كما يتضح من الجدول أيضاً زيادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من ١٦,٣٠٠ عضو عام ٩٧/ ١٩٩٨ إلى حوالى ٢٦,٥٠٠ عضو عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

ورغم كل هذه الزيادات الواضحة فإن نسبة المقيدين بالتعليم العالى فى مصر إلى الشريحة العمرية المقابلة ما زالت منخفضة، إذ إنها حوالى ٢٩%، وأن ثمة حاجة ماسة للإتاحة.

ويوضح الجدول الآتى أعداد الطلاب المقيدين والمقبولين والخريجين بجامعات مصر عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

جدول رقم(٢)

أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين والخريجين بجامعات ج.م.ع فى العام الجامعى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

البيان / الجامعة	عدد الكليات والمعاهد	المقبولون		المقيدون		الخريجون	
		طالبة	جملة	طالبة	جملة	طالبة	جملة
القاهرة	٢٨	١٦٨٤٧	٣٣٢٢٩	٦٤٢٥٦	١٨٥٧٥٦	١٦١١٩	٣٠١٢٨
الإسكندرية	٣٢	١٥٢٦٠	٣٣٢٢٩	٩٤٩٧٤	١٧٣٦٣٨	١٦٥٢٩	٢٧٥١٤
عين شمس	١٩	٢٠٠٣٩	٢٧٨٩٨	١٠٧٥٥٦٧	١٨٣٩٣٩	٢١٢٨٣	٣٣٩٦٥
أسيوط	١٩	٦٩٦٨	٣٤٢٥٦	٣٠٧٢٦	٦٨٢٧٧	٦٢٦٩	١٣٠٦٥
طنطا	١٤	٨٠٤٣	١٥٤٨٤	٤٦٧١٢	٩٤٧٣١	١٠٤١٩	١٩٨١٧
المنصورة	٢٧	١٣٤٤١	١٦٣١٥	٧٢٨١٤	١٢٥٧٨٩	١٣٠١٧	٢١٧٩٨
الزقازيق	١٩	١٠٥٥٨	٢٣٢٥٥	٥٦٣٠٠	١٠٤٣٨٧	١١٠٨٨	٢٠١٥٢
حلوان	٢٠	١٠٩٥١	١٩٥٨٩	٥٤٨٢٩	١٠٤٢١٤	١٠٢٣٣	١٧٦٥٠
المنيا	١٧	٧٠٦٠	٢٠٨٢٠	٢٥٤١٤	٤٧٧١٠	٤٧٨٣	٨٨١٠
المنوفية	٢٣	٨٢٢٤	١٣٢٤٧	٣٧١٥١	٧٦٣٢٣	٨١٢١	١٤٩٨٩
قناة السويس	٢٦	٥٥٣٩	١٦٨٨٨	٢٦٦٦٥	٥١٣٤٨	٥٥٧٧	١٠٠٢٧
جنوب الوادى	١٩	٥٩٣٩	١٠١١٧	٢٥٥٩٣	٤٣٥٨٩	٤٩٤٦	٨٣٧٢
بنى سويف	١٣	٣٥٤٣	٧٦٣٧	١٨٥٣٤	٣٩٩١٥	٣٤٢٨	٨٤٩٨
الفيوم	١٤	٣٨٧٢	٦٥١٨	١٤٠٣١	٢٣٦٣٥	٢٥٧٠	٤٢٥٢
بنها	١٦	٥٧٢٢	١١٧٩٩	٣٠٠٧١	٦١٩٥٢	٥٩٣٢	١٢٣٠٢
كفر الشيخ	٨	٢٨٩٨	٤٩٢٠	١٥٦٩٠	٢٦٦٢٩	٣٥٩٢	٥٨٠٢
سوهاج	٩	٣٥٣٢	٦٢٨٤	١٦٧٢٩	٢٩٧١٤	٣٢٧٣	٢٧٩٠
الاجمالى	٣٢٣	١٤٨٤٣٦	٢٧٨٩٣٠	٧٦٨٠٤٦	١٤٤١٥٤٦	١٤٧١٧٩	٢٦٢٩٣١
% الطالبات للجملة		%٥٣,٢		%٥٣,٣		%٥٦,٩	

ويظهر من الجدول أن جامعة القاهرة، تضم حوالى ١٨٦ ألف طالب، وتقترب منها جامعة عين شمس، حيث إن بها حوالى ١٨٤ ألف طالب، ثم جامعة الإسكندرية ١٧٤ ألف طالب، وجامعة المنصورة حوالى ١٣ ألف طالب.

وأما عن الجامعات الجديدة التى كانت فروعاً ثم استقلت، نجد أن الأعداد بها أقل من ذلك بكثير، ومنها على سبيل المثال جامعة الفيوم، المقيد بها حوالى ٢٤ ألف طالب، وجامعة كفر الشيخ ٢٧ ألف طالب، وجامعة سوهاج ٣٠ ألف طالب.

ويظهر أيضاً زيادة أعداد المقبولين بالجامعات، مقارنة بعدد الخريجين، ومثال ذلك فقد تخرج فى جامعة القاهرة ٣٠ ألف طالب وقبلت الجامعة طلاباً جدداً ٣٣ ألف طالب، ومع هذا فإن أعداد المقبولين تقل عن أعداد الخريجين فى جامعات أخرى.

وأما عن طلاب الدراسات العليا، فإن عددهم يبلغ حوالى ١٨ ألف دارس مقيد بالدراسات العليا عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، منهم حوالى ٣٣ ألفاً بجامعة القاهرة، بنسبة حوالى ٢٠%، وحوالى ٣٠ ألفاً بجامعة عين شمس بنسبة حوالى ٢٠% أيضاً. والجدول الآتى يبين أعداد المقيدين والخريجين بالدراسات العليا عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

جدول رقم(٣)

أعداد طلاب الدراسات العليا بجامعات ج.م.ع في العام الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨

البيان الجامعة	المقيدين ٢٠٠٧/٢٠٠٨				الحاصلين ٢٠٠٦/٢٠٠٧			
	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جمله	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
القاهرة	١٠٧٩٨	١٦٢٣٦	٥٨٥٥	٣٢٨٨٩	٣٠٤٨	١٢٩٠	١٠١٣	٥٣٥١
الاسكندرية	١١٩٨٥	٧٨٤٠	٢٤٣٩	٢٢٢٦٤	٤٢٩٦	٩٦٣	٤٧٢	٥٧٣١
عين شمس	١١٦٦٧	١٣٢٦٠	٤٦٦٣	٢٩٦٠٠	٣٥٥٣	١٥٣١	٧٣٦	٥٨٢٠
أسيوط	٢٢٠٢	٢٤٨٣	١٢٣٢	٥٩١٧	١٤٤١	٣٨١	١٤١	١٩٦٣
طنطا	٩٣٣٨	٤٣٢٦	٩٢٧	١٤٥٩١	٦٠٦٨	٣٨٨	١٧٣	٦٦٢٩
المنصورة	٤٧٠٠	٤٦٢٨	١٤٨٤	١٠٨١٢	١٦٤٠	٥١٨	٢٣٦	٢٣٩٤
الزقازيق	٤٦٠٤	٤٥٧١	١٨٥٢	١١٠٢٧	١٧٠٦	٥٤٧	٢٤٣	٢٤٩٦
حلوان	٢٠٨٢	٥١٢٢	١٦٤٨	٨٨٥٢	٩٢٦	٥٢٥	٢٦٠	١٧١١
المنيا	١٤١٨	٣١٦٧	٩٧٥	٥٥٦٠	٢٠٢٧	٢٨٤	١٤٦	٢٤٥٧
المنوفية	٢٩٥٢	٤٠٠٥	١٠٩٢	٨٠٤٩	١١٥٠	٤١٧	٢٢٨	١٧٩٥
قناة السويس	٢٣١٦	٢٠٤١	٦٢٢	٤٩٧٩	١١١٠	٢٩٨	١٧٠	١٥٧٨
جنوب الوادى	٣٠١٤	١٥٣٥	٢٩٤	٤٨٤٣	٩٦٧	٦٥	٣١	١٠٦٣
بنى سويف	٤٧١٧	٩٩٢	٥٣٢	٦٢٤١	١٧٩٥	٨٧	٥٧	١٩٣٩
الفيوم	٦٢٤	٦٥٤	٢٣١	١٥٠٩	٦٠٨	٦٤	١٧٣	٧٢٤
بنها	٣٣١٧	٤٨٧٤	١٤٣٤	٩٦٢٥	١١٢٧	٤٨١	٥٧	١٧٨١
كفر الشيخ	١١٥١	٥٥٣	٣٠١	٢٠٠٥	٨٣٦	١٣٤	٣٧	١٠٢٧
سوهاج	١٧٠٨	٦٧٨	٣٣٠	٢٧١٦	٧٦١	٨٤	٤٢٣٥	٨٨٢
الاجمالى	٧٨٥٩٣	٧٦٩٦٥	٢٥٩١١	١٨١٤٧٩	٣٣٠٥٩	٨٠٥٧	٤١,٤	٤٥٣٤١
% الطالبات للجملة	٤٤,٢	٤٩	٤١,١	٤٦	٥٥,٧	٤٥		٥٢,٥

ويظهر من الجدول أن عدد الإناث المقيدات بالدراسات العليا يبلغ ٨٣ ألف بنسبة ٤٦% من إجمالى المقيدين، على حين تبلغ نسبة الحاصلات على مؤهلات عليا فى نفس العام ٥٢,٥%، وأما عن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية، فإن الجدول الآتى يوضح أعدادهم بالجامعات المصرية.

جدول رقم(4)

بأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعات ج.م.ع في العام الجامعي 2008/2007

البيان الجامعة	أعضاء هيئة تدريس				معاوني أعضاء هيئة تدريس			الإجمالي العام	الإناث	الطلاب النظاميون	نسبة أعضاء هـ ت إلى الطلبة
	أستاذ	أ. مساعد	مدرس	جملة	م مساعد	معيد	جملة				
القاهرة	2556	1678	2527	6761	2216	1832	10458	10809	4761	136029	20 1
الإسكندرية	1681	829	1437	3947	1362	1349	2711	6658	3126	128365	33 1
عين شمس	1734	1349	2504	5587	1807	1554	3361	8948	4516	129199	23 1
أسيوط	656	423	814	1893	834	603	1437	3330	1192	53399	28 1
طنطا	591	509	899	2001	801	490	1291	3292	1153	71144	36 1
المنصورة	867	617	1194	2678	1227	1049	2276	4954	1880	98200	37 1
الزقازيق	1112	780	1201	3093	1085	960	2045	5138	1890	81217	26 1
حلوان	509	706	1332	2547	770	553	1323	3870	1750	82089	32 1
المنيا	458	365	679	1502	541	406	947	2449	763	40993	27 1
الإسكندرية	508	465	914	1887	849	616	1465	3352	1188	58835	31 1
قناة السويس	427	475	1086	1988	904	703	1607	3595	1339	40761	21 1
حلوب الوادي	80	138	416	634	246	386	632	1266	360	32574	51 1
بني سويف	98	115	391	604	313	313	626	1230	430	26960	45 1
الفيوم	104	169	412	685	305	398	703	1388	500	21006	31 1
بنها	587	449	679	1715	593	602	1195	2910	894	47595	28 1
كفر الشيخ	149	90	184	423	161	107	268	691	221	20916	50 1
سوهاج	102	160	327	589	309	255	564	1153	315	22682	39 1
الإجمالي	12221	9317	16096	38534	14423	12176	26199	65033	24178	1093204	28 1
% للحالات الجملة	%26,7	%31,7	%39,3	%33,5	%45,9	%57,5	%51,3	%40,7	-	-	-

ويتضح من الجدول أن أعلى عدد أعضاء هيئة تدريس ومعاون توجد بجامعة القاهرة ونسبة 20/1 عضو/ طالب، وترتفع هذه النسبة بجامعة سوهاج إلى 50/1 وهي نسبة عالية، ربما يفسرها حداثة الجامعة من ناحية، وأن محافظة سوهاج ليست من المحافظات الجذابة.

وإذا كانت الاتجاهات العالمية تشير إلى وجود جامعة لكل مليون من السكان، فإن مصر بحاجة إلى ثمانين جامعة، وقد أوصت المجالس القومية المتخصصة تمشياً مع ظروف مصر الاقتصادية من ناحية والإقبال على التعليم العالى والجامعى من ناحية أخرى بزيادة عدد الجامعات لتكون هناك جامعة لكل مليونين من السكان، أى أن يكون هناك ثلاثة أضعاف عدد الجامعات القائمة.

٢- نمطية الجامعات المصرية:

ويتضح من استعراض الكليات التى تضمها الجامعات المصرية، وكذلك تخصصات الأقسام العلمية بهذه الكليات، أنها تسير على نمط واحد تقريباً، هو نمط الجامعة المصرية بوجود كليات تقليدية نظرية عملية كالآداب، والحقوق، والتجارة، والعلوم، والطب، والهندسة، والزراعة.

وإذا كانت بعض الجامعات المصرية قد أنشأت فى السنوات الأخيرة كليات للحاسبات والمعلومات، فإن هذه الكليات قد قامت على أساس الجمع بين تخصصى الهندسة الإلكترونية، أو هندسة الحاسبات بكلية الهندسة، ونظم المعلومات بكليات التجارة، وهى على ذلك تمثل تجديداً محدوداً.

ويتمثل التجديد الوحيد غير المقصود فى جامعة حلوان، فقد جاء هذا التجديد غير مقصود، وقادت إليه الصدفة، لأن هذه الجامعة قد نشأت من وضع المعاهد العليا الفنية المنتشرة بالقاهرة والإسكندرية ومدن القناة معاً تحت مظلة جامعة واحدة هى جامعة حلوان عام ١٩٧٥، إلى أن اقتصرت على الكليات التطبيقية الموجودة بالقاهرة.

وظلت جامعة حلوان جامعة ذات نمط متميز، إلى أن أنشئت بها كليات نمطية تقليدية جديدة هى الحقوق والآداب، دون أن تأخذ هذه الكليات شكلاً جديداً يتمشى مع طبيعة هذه الجامعة، وقد يكون الاستثناء الوحيد فى ذلك وجود قسم لعلوم المسرح بكلية الآداب، وهو مع

ذلك منقول عن كلية الآداب بجامعة الإسكندرية التى أخذت بها كلية الآداب بجامعة حلوان عند إنشائها.

ولم تنظر الدولة فى تغيير أنماط التعليم الجامعى فى مصر إلى جامعات تخصصية، وجامعات تكنولوجية، وجامعات للبحوث والدراسات العليا، وغير ذلك، تمشياً مع الاتجاهات العالمية من ناحية، والمتغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية من ناحية أخرى.

٣- إدارة التعليم الجامعى الحكومى فى مصر:

يحكم تنظيم التعليم الجامعى فى مصر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لتنظيم الجامعات، ويدار التعليم الجامعى الحكومى فى مصر عن طريق:

١- المجلس الأعلى للجامعات ويختص برسم سياسات التعليم الجامعى والبحث العلمى والتنسيق بين الجامعات والكليات وإبداء الرأى فى العديد من القضايا التى تخص التعليم الجامعى كما سيرد تفصيلاً.

٢- المجالس الجامعية على مستوى كل جامعة بدءاً من مجلس القسم ثم مجلس الكلية ومجلس الجامعة.

ونتناول هذه المجالس بشئ من التفصيل:

أولاً: المجلس الأعلى للجامعات:

يشكل المجلس الأعلى للجامعات برئاسة الوزير المختص بالتعليم العالى وعضوية:

أ- رؤساء الجامعات(وفى حالة غياب رئيس الجامعة يحل محله أقدم نوابه).

ب- خمسة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة فى شؤون التعليم الجامعى والشؤون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من الوزير المختص بالتعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات.

ج- أمين المجلس الأعلى للجامعات.

وفى حالة غياب الوزير، يحل محله فى رئاسة المجلس أقدم رؤساء الجامعات، ويختص المجلس الأعلى للجامعات بالمسائل الآتية:

١- رسم السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى فى الجامعات والعمل على توجيهها وتنسيقها بما يتفق مع حاجات البلاد وتيسير تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة.

٢- التنسيق بين نظم الدراسة والامتحان والدرجات العلمية فى الجامعات.

٣- التنسيق بين الكليات والمعاهد والأقسام المتناظرة فى الجامعات.

٤- تحديد وإنشاء تخصصات الأستاذية فى الجامعات.

٥- التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات.

٦- تنظيم قبول الطلاب فى الجامعات وتحديد أعدادهم.

٧- رسم السياسة العامة للكتب والمذكرات الجامعية ووضع النظم الخاصة بها.

٨- رسم الإطار العام للوائح الفنية والمالية والإدارية لحسابات البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص فى الجامعات.

٩- وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد.

١٠- المتابعة الدورية لتنفيذ سياساته وقراراته فى الجامعات.

١١- إبداء الرأى فى مقدار الإعانة الحكومية التى تمنح سنوياً لكل جامعة.

١٢- إبداء الرأى فيما يعرضه عليه وزير التعليم العالى أو إحدى الجامعات من مسائل.

١٣- إبداء الرأى فيما يتعلق بمسائل التعليم فى مستوياته ونوعياته المختلفة.

١٤- مكرر(١) وضع النظم الخاصة بتقويم وتطوير الأداء الجامعى.

١٥- المسائل الأخرى التى يختص بها وفقاً للقانون.

وقد نص القانون على أن يشكل مجلس أعلى لشؤون التعليم والطلاب ومجلس أعلى للدراسات العليا والبحوث، ومجلس أعلى لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، لمعاونة المجلس الأعلى للجامعات فى ممارسة اختصاصاته. ويشكل كل مجلس برئاسة الوزير المختص بالتعليم العالى أو من ينيبه، وعضوية نواب رؤساء الجامعات المختصين وأمين المجلس

الأعلى للجامعات، ويحدد المجلس الأعلى للجامعات المسائل التى تدخل فى اختصاص كل من هذه المجالس، وتعرض قراراتها عليه لتقرير ما يراه فى شأنها.

<u>اللجان التابعة للمجلس الأعلى للجامعات:</u>

لضمان التطبيق العملى للأنشطة والإعداد للدراسات الشاملة التامة، قام المجلس الأعلى للجامعات بإنشاء اللجان الآتية:

١- لجان قطاعات التعليم الجامعى:

وتضم سبع عشرة لجنة لقطاعات التعليم الجامعى، فيوجد على سبيل المثال لجة للتعليم الطبى، والتعليم الهندسى، والتعليم الزراعى..إلخ، وتشتمل كل لجنة على أعضاء متخصصين بالإضافة إلى عمداء الكليات المعنية، فضلاً عن عدد من الأساتذة والمتخصصين من خارج الجامعات، وتكون كل لجنة عدداً من اللجان الفرعية فى الموضوعات المختلفة، وتقوم هذه اللجان بالواجبات الآتية:

- تحديد عدد الخريجين المطلوبين فى مختلف مجالات التخصص، وكذا تحديد المستوى العلمى المطلوب للخريجين بالتضامن مع السلطات المعنية فى الداخل والخارج.
- رسم خطط التعليم الجامعى وكذا المخططات التمهيدية لبرامج البحث العلمى ووضع مبادئ تطوير المناهج ونظم الدراسة فى أقسام المرحلة الجامعية والدراسات العليا.
- تقوم بالبحث فى مجالات الدراسة بالأقسام العلمية والمعاهد المتخصصة وصولاً إلى خلق مجالات بحثية جديدة.
- تقوم بالتنسيق بين جهود أعضاء هيئة التدريس لتحقيق الانتفاع الأمثل من الأنشطة التى يقومون بها، وكذلك وضع مبادئ السياسة التى تؤدى إلى معرفة مسبقة للعدد الكافى من أعضاء هيئة التدريس فى المجالات التخصصية المختلفة.
- وضع الخطوط العريضة للتنسيق بين الأنظمة ومستويات التعليم والاختبارات فى الأقسام والكليات المتناظرة مع الاهتمام برفع المستوى العلمى وإمكانية وجود التنوعات.

٢- لجنة معادلة الدرجات الأكاديمية:

وتقوم اللجنة بمعادلة الدرجات الأكاديمية للمستويات المختلفة الممنوحة عن طريق جامعات أجنبية أو معاهد عليا مع تلك التى تمنحها الجامعات المصرية، ويرأس اللجنة أحد رؤساء الجامعات وتضم ممثلين عن جميع الجامعات يعينهم مجلس الجامعة المعنى.

٣- اللجان العلمية الدائمة لتقييم العمل الأكاديمى:

وتقوم بالنظر فى أعمال المتقدمين لوظيفة أستاذ وأستاذ مساعد، وتشتمل هذه اللجان على حوالى خمسة آلاف أستاذ تعينهم الكليات المختلفة فى الجامعات المصرية، ويمثلون النظم والتخصصات المختلفة لكل قطاع من قطاعات التعليم الجامعى، وطبقاً للقانون يعاد تشكيل هذه اللجان كل ثلاث سنوات.

٤- لجنة العلاقات الثقافية:

وتهتم هذه اللجنة بالتخطيط والتنسيق فى مجال العلاقات الثقافية بين الجامعات المصرية والجامعات والمؤسسات الأجنبية فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى، ويرأس اللجنة أمين المجلس الأعلى للجامعات، وعضوية نواب رؤساء الجامعات للدراسات العليا والبحوث.

٥- الصندوق الثقافى للرعاية الاجتماعية للطلاب:

ويتكون مجلس إدارة الصندوق الثقافى للرعاية الاجتماعية للطلاب من تسعة أعضاء يعينهم رئيس المجلس الأعلى للجامعات، وأمين المجلس الأعلى للجامعات لمدة عامين قابلين للتجديد، ويرأس الصندوق الثقافى للرعاية الاجتماعية للطلاب وزير التعليم العالى ويرسم المجلس السياسة العامة للرعاية الاجتماعية ويقوم بتوزيع المنح على كل جامعة، وموارد هذا الصندوق هى المنح الحكومية والهبات.

وللمجلس الأعلى للجامعات أمانة عامة يرأسها أمين المجلس، وهو بدرجة نائب رئيس جامعة، ويقوم بإدارة الجوانب المالية والإدارية والتى تشمل ثلاثة أقسام رئيسة هى: القسم المركزى لتطوير شؤون التعليم الجامعى، والقسم المركزى للشؤون التعليمية والمالية والإدارية والقسم المركزى للشؤون الثقافية.

ثانياً: إدارة الجامعة:

ينص الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ على أن الجامعات مستقلة كما جاء فى المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات أن الدولة تكفل استقلال الجامعات، بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج، ويعنى هذا أن يكون لكل جامعة استقلالها واختياراتها الذاتية، وبذلك فإن جميع القرارات المتصلة بشؤون الجامعة يجب أن تنتهى عند مجلس الجامعة، ووفقاً لقانون تنظيم الجامعات تدار الجامعة عن طريق مجالس تبدأ بمجلس الجامعة وتنتهى بمجلس القسم.

أ- مجلس الجامعة:

ويؤلف برئاسة رئيس الجامعة، وعضوية:

- نواب رئيس الجامعة.
- عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة.
- أربعة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة فى شؤون التعليم الجامعى والشؤون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الجامعة.

ويحضر أمين الجامعة جلسات المجلس ويشارك فى مناقشاته ويتولى أمانة المجلس.

وقد نص قانون تنظيم الجامعات على أن مجلس الجامعة يختص بالنظر فى مسائل عديدة، هى:

التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة:

ويندرج تحتها رسم وتنسيق السياسات العامة للتعليم والبحوث وتنظيمها، ووضع الخطط اللازمة لتوفير الإمكانات الكافية لتحقيق أهداف الجامعة، ووضع خطة إنشاء المبانى واستكمالها، ودعم المعامل والتجهيزات والمكتبات، ووضع اللوائح الداخلية للكليات التابعة للجامعة، وتنظيم قبول الطلاب بالجامعة والخدمات الطلابية، وسياسات الكتب والمذكرات الجامعية، وتنظيم شؤون الطلاب وأنشطتهم، وتنظيم الشؤون المالية والإدارية، ووضع نظم الدروس والمحاضرات والامتحانات، وإصدار لوائح الوحدات ذات الطابع الخاص، ومتابعة تنفيذ الخطة العامة للتعليم والبحوث والإنشاءات، ومناقشة تقارير رئيس الجامعة والتقارير

السنوية للكليات والمعاهد، وتوصيات المؤتمرات العلمية وتقييم النظم الجامعية فيها ومراجعتها، وتجديدها في إطار التقدم العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة.

أمور تنفيذية:

وتتنوع هذه الأمور والمسائل لتشمل تعيين أعضاء هيئة التدريس ونظمهم، وتحديد مواعيد بدء الدراسة وعطلة منتصف العام الجامعي ووقف الدراسة، ومنح الدرجات والشهادات العلمية، وتدبير أموال الجامعة واستثماراتها وإدارتها، وقبول التبرعات، والترخيص لرئيس الجامعة في إجراء التصرفات القانونية، كما يناقش المجلس الموضوعات التي يحيلها وزير التعليم العالي، ويبدي الرأي في جميع مسائل التعليم في مستوياته ونوعياته المختلفة.

ويتضح من هذه الاختصاصات أنها تشمل كافة نواحي العمل الجامعي من تعليم وبحث علمي وطلاب وأعضاء هيئة تدريس وإنشاءات وغيرها، بدءاً بالتخطيط وانتهاءً بالتقويم والمراجعة.

ولعله من الأمور الهامة التي ينبغي أن نلتفت إليها أن المجلس يناقش تقارير رئيس الجامعة وكلياتها عن أداء العمل الجامعي بها، كما يقوم بتقييم الأداء الجامعي في كافة نواحيه، وتجد هذا الأداء وتطوره، ويلاحظ أن هذا التجديد والتطوير يتم في ضوء مطالب المجتمع وحاجاته وفي إطار التقدم العلمي.

وهذا يعني أن القانون قد أولى اهتماماً بأن يدار العمل الجامعي على أساس جماعي تشاركي من ناحية، وعلى أساس من التخطيط وهو المدخل العلمي للإدارة وبناء مستقبل الجامعة من ناحية أخرى، كما أولى القانون اهتماماً بالتقويم والتجويد متبنياً مدخل الجودة الشاملة، وتحسين التعليم في ضوء التقدم العلمي واحتياجات المجتمع.

لكن الدور التقويمي لمجلس الجامعة، ومراجعة الأداء وتطوير العمل الجامعي لم يكن لها حظ وافر من الاهتمام، وندلل على ذلك بعد اهتمام الغالبية العظمى من الجامعات بإنشاء آليات

للتقويم والتحديث، الأمر الذى دعا إلى تبنى وزارة التعليم العالى فكرة تقويم الأداء الجامعى بدءاً من عام ١٩٨٩، بل وقبلها، وانتهاءً بالمؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى الذى وضع مشروعاً لضمان الجودة والاعتماد.

ولو كانت الجامعات قد أولت هذا الأمر الاهتمام اللازم لما رأينا ما آلت إليه حال التعليم الجامعى، وفقاً لتقارير رسمية، وهو ما سنعرض له فيما بعد.

ب- رئيس الجامعة:

وقد اشترط القانون أن يكون رئيس الجامعة قد شغل وظيفة أستاذ لمدة خمس سنوات على الأقل فى إحدى الجامعات الحكومية المصرية الخاضعة لهذا القانون. ويعين رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض وزير التعليم العالى، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويتولى إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية، وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات.

ولذلك فإنه يقدم تقريراً إلى وزير التعليم العالى فى نهاية كل عام جامعى، بعد عرضه على مجلس الجامعة، عن متابعة شؤون التعليم والبحث العلمى، وسائر نواحى النشاط الأخرى فى الجامعة وتقييمها ومراجعتها واقتراحات النهوض بها.

ج- نواب رئيس الجامعة:

ويكون لكل جامعة ثلاثة نواب يعاونونه فى إدارة شؤونها ويعين النائب بقرار رئيس الجمهورية، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، من بين الأساتذة الذين شغلوا وظيفة أستاذ لمدة خمس سنوات على الأقل فى إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون، وقد فوض رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء فى إصدار قرار تعيين نائب رئيس الجامعة.

ويلاحظ أن شغل وظيفة رئيس جامعة أو نائب رئيس جامعة لم يشترط خبرة بالعمل الإدارى الجامعى، أو شغل وظائف إدارية سابقة، أو دراسة الإدارة الجامعية، كما لم يشترط

أن يكون أستاذا بنفس الجامعة التى سيعين رئيساً أو نائباً للرئيس بها، كما يلاحظ أن شغل هذه الوظائف يتم عن طريق التعيين، وليس الانتخاب.

د- مجلس شؤون التعليم والطلاب:

ويشكل المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب من وكلاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة، وأعضاء لا يقلون عن ثلاثة ولا يزيدون عن خمسة من ذوى الخبرة فى الشؤون الجامعية والشؤون العامة.

ويختص المجلس بمسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة، منها دراسة السياسة العامة للدراسة والتعليم وتحقيق التعاون بين الأقسام المتماثلة، وتشجيع الدراسة وتيسيرها، وإعداد النظام العام للدروس والمحاضرات، ومتابعة تنفيذ خطة التعليم بمرحلة الليسانس والبكالوريوس، كما يختص بمسائل تنفيذية، منها الإعفاء من بعض المقررات أو الامتحانات وتحديد مواعيدها.

هـ- مجلس الدراسات العليا:

ويشكل برئاسة نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث، من وكلاء الكليات للدراسات العليا والبحوث، وأعضاء من ذوى الخبرة فى الإنتاج والخدمات لا يقلون عن ثلاثة ولا يزيدون عن خمسة.

ويختص المجلس بمسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة، منها رسم السياسة العامة للدراسات العليا والبحوث بالجامعة، وتحقيق التعاون بين الأقسام، وإعداد الخطة العامة للبعثات والإجازات الدراسية، ووضع خطة للمؤتمرات والندوات العلمية والحلقات الدراسية وسياسة إيفاد أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية، وتنظيم قبول الطلاب بالدراسات العليا وغير ذلك، كما يدير المجلس صندوق البحث العلمى بالجامعة، وتلقى المشكلات العلمية من الهيئات المختلفة وتوزيعها على الكليات والمعاهد، وإعفاء طلاب الدراسات العليا من بعض المقررات وامتحاناتها، وتحديد مواعيد الامتحانات، ومكافآت التفرغ للدراسات العليا وغيرها.

و- مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة:

ويشكل المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة وعضوية وكلاء الكليات لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وعدد من الأعضاء من ذوى الخبرة فى مجالات الإنتاج والخدمات يتراوح من ثلاثة إلى خمسة.

ويختص المجلس بالنظر فى مسائل عديدة، منها رسم السياسات وخطط خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومشاكل الإنتاج والخدمات، ودور البحث العلمى فيها، واقتراح سياسات إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص التى تقدم خدماتها لغير الطلاب، وسياسات إعداد برامج تدريب أفراد المجتمع وتنفيذها على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية بهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

ز- أمين الجامعة:

ويعين أمين الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية، بناءً على عرض وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى رئيس الجامعة، وأن يكون ذا خبرة بالشؤون الجامعية، ويتولى الأعمال المالية والإدارية تحت إشراف رئيس الجامعة والنواب، ويعاونه أمينان مساعدان من العاملين ذوى الكفاءة فى الجامعة، كما يجوز تعيين أمين مساعد ثالث، وأمين مساعد يعاونه متى كان للجامعة فرع آخر.

ويتضح من نص القانون أنه يمكن أن يكون أمين الجامعة من أعضاء هيئة التدريس ممن لهم خبرة بالشؤون الجامعية، أما عن الإدارة على مستوى الكلية، فقد نص قانون تنظيم الجامعات على أن تشكل من:

- مجلس الكلية أو المعهد:

ويؤلف برئاسة العميد، والوكلاء، ورؤساء الأقسام، وأستاذ من كل قسم بشكل دورى، وخمسة أساتذة من الكلية من غير أعضاء المجلس، وأستاذ مساعد ومدرس بالكليات التى لا يزيد فيها عدد الأقسام عن عشرة، أو أستاذين مساعدين ومدرسين إذا زادت الأقسام عن ذلك، وثلاثة أعضاء على الأكثر ممن لهم دراية خاصة بالمواد التى تدرس فى الكلية، ويختص مجلس الكلية بمسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم

والمتابعة، في مجالات رسم السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية وتنظيمها، ووضع خطة لاستكمال وإنشاء المباني، ودعم المعامل والمكتبة، وإعداد خطة البعثات وغير ذلك من اختصاصات مماثلة تقريباً لاختصاصات مجلس الجامعة على مستوى الكلية.

- عميد الكلية:

ويعين رئيس الجامعة عميد الكلية من بين الأساتذة العاملين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يجوز إقالته بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلسها، إذا أخل بواجباته الجامعية أو بمقتضى مسؤولياته الرئاسية بعد إجراء التحقيق اللازم، ويقوم العميد بتصريف أمور الكلية وإدارة شؤونها العلمية والإدارية والمالية، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية.

- وكلاء الكلية:

وقد نص القانون على أن يعين رئيس الجامعة وكيلين للكلية من بين أساتذة الكلية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما أجاز تعيين وكيل ثالث لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وهكذا نرى أن القانون لم يشترط قضاء العميد أو الوكيل أية مدة بعد الحصول على درجة أستاذ حتى يشغل إحدى هاتين الوظيفتين، كما لم يشترط أية خبرات إدارية جامعية أو دراسة لعلم الإدارة.

كما أن القانون قد حدد التعيين وسيلة لشغل هذه الوظائف، بعد أن كان تعيين العميد من بين ثلاثة من أساتذة الكلية الأعلى أصواتاً يختارهم الأساتذة بالانتخاب.

- المؤتمر العلمي للكلية:

وقد اهتم القانون بتشكيل مؤتمر علمي للكلية برئاسة العميد وعضوية جميع أعضاء هيئة التدريس، وممثلين للمدرسين المساعدين والمعيدين، وممثلين للطلاب من بين المتفوقين دراسياً. ويعقد المؤتمر مرة واحدة على الأقل في السنة لتدارس كافة شؤون التعليم والبحث العلمي وتقييم النظام المطبق والأداء، وهذا المؤتمر إذا نظر إليه بجدية واهتمام، يمكن أن يحقق المشاركة، وتطوير العمل وتحسينه.

- مجلس القسم:

ويتألف هذا المجلس من جميع الأساتذة والأساتذة المساعدين بالقسم، وخمسة على الأكثر من المدرسين يتناوبون العضوية دورياً على ألا يتجاوز عددهم عدد باقى أعضاء هيئة التدريس بالمجلس، ويختص المجلس بالنظر فى جميع الأعمال العلمية، والدراسية، والإدارية والمالية للقسم، ورسم السياسات وتنظيم العمل وتنسيقه، ووضع قواعده ومتابعة الأداء.

- رئيس مجلس القسم:

ويعين رئيس المجلس من بين أقدم ثلاثة أساتذة فى القسم بقرار من رئيس الجامعة، بعد أخذ رأى عميد الكلية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وإذا لم يوجد بالقسم سوى أستاذين، يعين الأقدم رئيساً لمجلس القسم، ويجوز تنحيه رئيس المجلس عن الرئاسة إذا أخل بواجباته الجامعية أو مسؤولياته الرئاسية، ويشرف رئيس المجلس على الشؤون العلمية، والإدارية، والمالية للقسم فى حدود السياسة التى يرسمها مجلس الكلية ومجلس القسم.

- المؤتمر العلمى للقسم:

وحرص القانون أيضاً على تشكيل مؤتمر علمى للقسم برئاسة رئيس مجلس القسم وعضوية جميع أعضاء هيئة التدريس، وممثلين للمدرسين المساعدين والمعيدين، وممثلين عن الطلاب من بين المتفوقين فى الدراسة، ويختص المؤتمر بتدارس ومناقشة كافة شؤون التعليم والبحث العلمى فى القسم، وتقييم النظم المطبقة ومراجعتها وتجديدها.

وهكذا نرى حرص القانون على دور المجالس الجامعية بدءاً من مجلس القسم وصعوداً حتى المجلس الأعلى للجامعات، وإذا كان قانون تنظيم الجامعات قد نص على استقلال الجامعات، فإننا بدورنا نسأل إلى أى مدى يتحقق ذلك؟.

ينص قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته على أن المجلس الأعلى للجامعات هو الذى يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى فى الجامعات، والتنسيق بين نظم الدراسة والامتحان، ووضع اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد،

كما ينص على أن تتولى لجان علمية دائمة فحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأستاذة المساعدين(مادة٧٣) وكم من مرة ضربت بعض الكليات والجامعات عرض الحائط بتقارير اللجان العلمية الدائمة بعدم أهلية المتقدمين للترقى إلى وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد، وقامت هى بترقية هؤلاء الأعضاء إلى وظائف أعلى رغم قرار اللجنة العلمية الدائمة.

ويقول تقرير مجلس الشورى أنه مع أن قانون تنظيم الجامعات قد كفل للجامعات استقلالها، كما كفل لها بعض المرونة فى إدارة شؤونها المادية والإدارية، لكن الواقع أنه لم يحقق لها استقلالا ذاتياً كاملاً، فهو يتضمن مواد تقيد حريتها فى التصرف، مع أن بعض المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تتمتع بحرية أوفر، ويعجب المرء عندما يرى أن مؤسسة علمية كالجامعة تخضع للعديد من أجهزة الرقابة مثل وزارة المالية، ووزارة التخطيط، والجهاز المركزى للمحاسبات، والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

٤- الإمكانات والوسائل:

تواجه الجامعات بعامة، والإقليمية منها بخاصة مشكلات متصلة بالمبانى والتجهيزات، ورغم أن مبانى الجامعات القديمة قد أنشئت أساساً لها كجامعات، إلا إنها فى ظل الزيادة الكبيرة فى أعداد المقيدين بها غير قادرة على تلبية متطلبات العملية التعليمية، والبحثية وخدمة المجتمع، وظل كثير من الجامعات الإقليمية فترة كبيرة، وكثير من كلياتها تشغل مبانى لم تنشأ أصلاً لها كجامعات أو كليات، فهى إما إنها كانت مدارس، وإما أنها كانت مبان لمصالح حكومية، وقد يمكن أن نفسر ذلك بأمرين:

أما الأمر الأول، فهو ما نتصف به من تحمس زائد يعقبه بعد فترة قليلة فتور، وعدم اهتمامنا بالتخطيط وما يتطلبه من إعداد مسبق ووضع خطط عاجلة وأخرى طويلة المدى، ويرتبط بذلك صراع المحليات من أجل إنشاء جامعات.

وأما الأمر الثانى، فهو ما فرضته علينا الظروف من حروب ومعارك، سواء أكانت هذه الظروف من صنعنا نحن أو كانت مفروضة علينا.

وكان لذلك أثر فى ضعف الاستثمارات فى ميادين متعددة، منها التعليم العالى والتعليم الجامعى، وقد ظلت نسب الإنفاق على التعليم عندنا غير متمشية مع زيادة حجمه وما يستوعبه فعلاً، وكان نتيجة لذلك التكدس الطلابى الهائل فى المنشآت والمبانى والمدرجات الضيقة، والقصور الواضح فى المعامل والورش والمكتبات، والأجهزة، والوسائل التعليمية الحديثة.

ومن ناحية أخرى نجد أن الكتاب الواحد أو المذكرة أساس الدراسة بالجامعة رغم أن الجامعة أستاذ ومكتبة ومختبر، الجامعة مكتبة لا كتاب ولا مذكرة، وكان من نتائج ذلك أن الهدف النهائى هو النجاح فى الامتحانات التى يضعها مؤلف الكتاب أو معد المذكرة، وأهمل إعمال الفكر وتنميته.

وتمول الدولة الجامعات، ولكل جامعة موازنة خاصة بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامة، ولأن التمويل هو أساس نجاح العمل الإدارى، ونجاح العمل التعليمى والبحثى، فإنه يمكن القول بأن الدولة وبخاصة فى ظل الظروف التى تمر بها حالياً، لا تستطيع أن تقدم التمويل الكافى، الذى يكفل أداء العملية التعليمية والبحثية بكفاءة عالية، ويبرز ذلك بوضوح إذا عرفنا أن التعليم الجامعى فى مصر تعليم مجانى لا تحصل فيه من الطالب سوى بعض الرسوم التى لا تصل إلى عشرة جنيهات سنوياً، كما أن الجهود الأهلية فى تمويل الجامعات لا وجود لها تقريباً، يضاف إلى ذلك التدفق الطلابى الكبير الذى تقف الجامعات عاجزة عن الوفاء بمتطلباته، ويعنى هذا أنه فى ظل الزيادة الطفيفة فى مخصصات الميزانية فإن نصيب الطالب الواحد ينقص من عام إلى عام.

ويقول تقرير مجلس الشورى أن المشكلة الحقيقية- فيما يبدو- اننا ننظر إلى الاستثمار فى التعليم- العام والجامعى- نظرة الشك والريبة، ولهذا أدرجنا البلايين فى سنوات متعاقبة للاستثمار فى ميدان الصناعة مثلاً- وغاب عن بالنا أن الاستثمار الصناعى أساسه القوى البشرية عالية المستوى، لكن يلاحظ أن هناك طفرة فى الفترة الأخيرة فى زيادة موازنات الجامعات وإن كانت هناك حاجة أكثر.

أما بالنسبة لموازنات الجامعات، فإن الجدول التالي يوضح تطورها فـي الفتـرة مـن ٩١/٩٠ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

جدول رقم(٥)

تطور إجمالي اعتمادات موازنة الجامعات على مستوى الأبواب في المدة من ١٩٩١/٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٦

السنة/ البيان	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	الباب الرابع	الإجمالي
٩١/٩٠	٦٣٣٥٢٦	١٥٩٧٢٨	٢٣٤٦٣١	١٥١٢٥	١٠٤٣٠١٠
٩٢/٩١	٦٧٩٨١٠	٢٢٢٧٢٠	٣٠٤٣٢٠	٤٥٣٧٧	١٣٤٢٢٢٧
٩٣/٩٢	٨٦٠١٤٤	٢٨٣٤٥٢	٤١١٠١٣	٥٣٦٠٩	١٦٠٨٢١٨
٩٤/٩٣	٩٦٨١١٣	٤٠٢١١٩	٣٤٥٤٠٠	٨١٥٥٩	١٧٩٧١٩١
٩٦/٩٤	١٥١٠٥٠٠٦	٥٣٤٩٨٩	٣٥٢٢٦١	٧٦٨٢١	٢٤٧٤٥٧٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	-	-	-	-	٤٣٢٩٠٠٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	-	-	-	-	٦٨٢٠٠٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	-	-	-	-	٧٤٧٣٠٠٠

ويتضح من خلال الجدول السابق أن موازنة الجامعات قد تضاعفت من عام ٩١/٩٠ إلى عام ٩٦/٩٥، وأن الزيادة واضحة في الباب الأول المخصص للأجور والمكافـآت، كمـا أن الزيادة في الاستثمارات أقل من حجم التوسع الكمي في الكليات وزيادة القبول بشكل طفـرى للطلاب الجدد.

كما يتضح أن إجمالي موازنات الجامعات الحكومية في مصر قد تضاعفت تقريبـاً مـن عام ٩٦/٩٥ إلى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ثم عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم زيادة مخصصات المرتبات والأجور والمكافآت بشكل ملحوظ، نظراً لزيادة أعـضاء هيئـة التدريس ومعاونيهم والعاملين الإداريين من ناحية، وزيادة دخولهم من ناحية أخرى.

ورغم أن الجامعات فى كثير من الدول المتقدمة والنامية تأخذ بتنظيمات متعددة للدراسة بها، نذكر منها:

أ- نظام الساعات المكتسبة، وهو نظام مطبق فى الجامعات فى الولايات المتحدة، وفى الجامعة المفتوحة فى بريطانيا وفى غيرهما، وفى ظل تطبيق هذا النظام يحصل الطالب على الدرجة الجامعية إذا درس عدداً من الساعات المكتسبة، تختلف من جامعة إلى أخرى، وحصل فى امتحاناتها على الدرجة التى تؤهله للنجاح، ويتيح هذا النظام للدارس فرص الاختيار من بين مقررات معروضة، ويتيح له فرصة تأجيل الدراسة إذا ما حالت ظروف بينه وبين الاستمرار فيها لفترة ما.

ب- نظام الفصول الدراسية، ويعنى هذا النظام تقسيم العام الدراسى إلى فصلين دراسيين مثلاً، ويمتحن الطالب فى مقررات كل فصل دراسى، قبل بداية الفصل الدراسى التالى، الذى قد يدرس فيه مقررات دراسية جديدة، وقد يكون مكملاً للفصل السابق.

نقول رغماً عن ذلك فإن جامعاتنا بعامة ظلت تأخذ بالنظام التقليدى، وهو نظام العام الدراسى الكامل، وقد سارت الجامعات الإقليمية على نفس هذا النظام التقليدى، الذى تطبقه الجامعات الأم، وقد أدى هذا إلى أن كانت أساليب التعليم والتربية أساليب تقليدية، وتجدر الإشارة إلى أن أحد وزراء التعليم العالى قد تحمس لتطبيق نظام الفصول الدراسية، وعقد امتحانات فى نهاية كل فصل أو امتحانات نصف العام تخصص لها درجة أعلى، وصدرت قرارات من الجامعات ومجالس الكليات تنفيذاً لتوجيهات الوزير.

وقد طبقت الجامعات نظام الفصلين الدراسيين منذ العام الجامعى ٩٤/٩٥، إلا أن تنظيم الدراسة لم يتغير ليواكب هذا النظام، وكان كل ما فعلته معظم الكليات والأقسام، هو تقسيم مواد السنة الجامعية على فصلين مع مضاعفة عدد ساعات تدريس المقرر، وهنا نلاحظ أن امتحانات الفصل الدراسى تستغرق غالباً من ثلاثة إلى أربعة أسابيع ما بين امتحانات عملية ونظرية تحريرية، وهذا يؤثر بالتالى على عدد الساعات الفعلية أو الأسابيع الفعلية للتدريس، وكان واجباً تقويم هذا النظام لمعرفة إيجابياته وسلبياته، وعلاجها، والتفكير فى تطبيق نظام الساعات المعتمدة بعد تهيئة الظروف اللازمة لنجاحه.

٥- الطلاب:

لقد أسلفنا الإشارة إلى وجود ثلاث جامعات فى مصر عند قيام الثورة، ثم بدأت الدراسة بجامعة أسيوط عام ١٩٧٥، وبدأ بعد ذلك إنشاء جامعات فى المحافظات المختلفة، بلغ عددها ١٩ جامعة، بالإضافة إلى جامعة الأزهر، وطبيعى أن يكون لهذا التوسع أسبابه وعوامله ونذكر منها:

أ- صدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١، وما استتبعه من تقرير مجانية التعليم حتى التعليم الجامعى، لأن العلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى، وأن مسؤولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسؤولية السلطات الشعبية المختلفة، وهذه السلطات- بالعلم وحده- تقدر على العمل تحقيقاً لمطالب الجماهير، وبينما نجد أن دستور ١٩٥٦ قد نص على أن(التعليم فى مرحلته الأولى إجبارى وبالمجان فى مدارس الدولة)، فقد جاء فى دستور ١٩٦٤ أن التعليم(فى مراحله المختلفة فى مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان) أى أن المجانية شملت أيضاً التعليم الجامعى، وطبيعى أن يصاحب ذلك زيادة فى الطلب الاجتماعى على التعليم، وبخاصة لهؤلاء الذين كانت تقف المصروفات حائلاً بينهم وبين إلحاق أبنائهم بالجامعات، يضاف إلى ذلك تخفيض تكاليف كثير من الخدمات، ومنها على سبيل المثال تكاليف الإقامة فى المدن الجامعية.

ب- وارتبط بصدور هذه القوانين الاشتراكية ما اتبعته الحكومة فى شأن تعيين خريجى الجامعات، إذ كان الوضع السابق هو الإعلان عن وظائف شاغرة، يتقدم إليها من يريد، وقد يعقد للمتقدمين اختبارات لاختيار الأفضل، وقد تبنت الحكومة والحكومات التالية بعد ذلك سياسة جديدة تقوم على تعيين جميع الخريجين فى الجامعات سواء كانت هناك حاجة فعلية إليهم أو أدى تعيينهم إلى بطالة مقنعة، وقد كان لذلك رد الفعل نحو الإقبال على التعليم الجامعى لأن العمل بعد التخرج مضمون، ولن يحتاج البحث عنه إلى جهد.

ج- وربما كان هذا الإقبال على التعليم الجامعى لضمان فرص العمل، نتيجة طبيعية كذلك لعدم تحقيق التعليم الثانوى العام الذى يعد الباب المفتوح للجامعات لأحد أهدافه، ألا وهو إعداد الطالب للحياة وسوق العمل، ذلك أن مناهج المدرسة الثانوية

العامة فى معظمها مناهج نظرية، لا تكسب الطالب القدرة على دخول الحياة العملية، ومن هنا فمن الطبيعى أن يتكالب الطلاب وأولياء أمورهم على الجامعات، لأن هناك تخصصات متعددة فى كلياتها وأقسامها.

د- وقد أدت العوامل السابقة مع عوامل أخرى إلى تطلع فئات كثيرة إلى تغيير واقعها بتعليم أبنائها، والتعليم هنا أداة للحراك الاجتماعى للأسرة، فالفلاح يريد أن يرى إبنه خريج جامعة، والعامل يريد أن يكون إبنه مثله، يضاف إلى ذلك أنه كان هناك حرمان لكثير من فئات الشعب من التعليم العالى بعامة والتعليم الجامعى بخاصة.

ه- وأدت سياسة الدولة فى تسعير الشهادات إلى الإقبال على الالتحاق بالجامعات، إذ إن من يحصل عليها الحاصل على الثانوية العامة أو ما يعادلها أقل مما يحصل عليه خريج الجامعة.

و- اهتمام الدولة بعملية التنمية الاقتصادية، والصناعية، والتجارية، ووضع خطط خمسية لتحقيقها، أظهر الحاجة إلى القوى العاملة المتعلمة.

ومن هنا فإن الطلب على الجامعات قد ازداد تحصيناً للمستوى الاجتماعى للفرد وأسرته، هذا رغم ما طرأ من تغييرات واضحة بالنسبة للدخول فى فترة الانفتاح الاقتصادى.

ولأن الطلاب هم من أهم مدخلات العملية التعليمية، وأنه على مستواهم عند التحاقهم- مع عوامل أخرى- تتوقف جودة مخرجاتها، فإننا نود أن نشير إلى أن سلبيات التعليم العام- كما يشير تقرير مجلس الشورى- قد انعكست على التعليم الجامعى، وقد حدد التقرير هذه السلبيات فيما يلى:

أ- تعود الطالب الاعتماد على الحفظ والاستظهار لا التفكير والابتكار، وندرة الاهتمام بإتاحة فرص الملاحظة والتجريب والبحث.

ب- ضعف المستوى الفنى فى اللغات بعامة، وفى اللغة العربية بخاصة وهى لغتنا القومية- قراءة وكتابة وفهماً وتعبيراً.

ت- عدم توفر التوازن بين مجالات العلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية فى التعليم قبل الجامعى، مما يؤدى إلى أن طلابه غير متكاملى النمو والتكوين والإدراك العلمى والفنى مهما يتقنوا من مهارات ويكتسبوا من قدرات فيما بعد.

ويضاف إلى ذلك أنه مع قلة خدمات التوجيه التربوى والمهنى إلى حد الندرة فى المدرسة الثانوية، فإن نظام القبول بالجامعات، لا يعد النظام الأفضل، لأنه يهمل ميول الطالب واهتماماته، بل وقدراته أيضاً، ذلك أن امتحان الثانوية العامة لا يكشف عن قدرات الطالب واستعداداته، ويؤدى نظام القبول الحالى فى كثير من الأحيان إلى قبول طلاب فى كليات أو تخصصات لا تتفق واستعداداتهم وميولهم.

ولذلك تسعى وزارة التعليم إلى إدخال نظام التوجيه التربوى بالمدرسة الثانوية العامة، مع تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد.

إن كثيراً من الدول تراعى فى قبول الطلاب بجانب الحصول على ما يعادل الثانوية العامة اجتياز اختبارات للقبول بالجامعات، مع توافر خدمات التوجيه التربوى والمهنى فى التعليم الثانوى، وفتح الباب أمام خريجى التعليم الفنى للالتحاق بالجامعات، بل إن بعض الدول تأخذ بنظام القبول المفتوح بجامعاتها.

٦- هيئة التدريس:

كان من الطبيعى أن يواكب إنشاء جامعات جديدة، والتوسع فى القبول بالجامعات القائمة والجديدة، وضع خطة لإعداد أعضاء هيئة التدريس اللازمة، لكن ما حدث كان مخالفاً لهذا الأمر، إذ لم يسبق افتتاح الجامعات الجديدة والتوسع فى القبول بالجامعات إعداد هيئات التدريس اللازمة.

وتشير دراسات وتقارير رسمية عديدة إلى أن هناك انخفاضاً فى نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، ويمكن القول بما يلى:

١- أنه بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، بلغ الرقم القياسى ١٢٤,٨% فى عام ١٩٩٦/٩٥ بالقياس إلى العام ١٩٩٢/٩١، كما بلغ الرقم بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين ٩٨,٨% عن عام الأساس، ووضح أن الزيادة فى أعضاء

هيئة التدريس أكثر من الزيادة فى معاونيهم، والمفروض العكس، وبخاصة مع استمرار وجود عجز واضح وفى ظل زيادة مستمرة، والحاجة إلى بناء قاعدة قوية من أعضاء هيئة التدريس، واستمرت الزيادة فى العام الجامعى ٢٠٠٠/٩٩، ولكن كانت الزيادة فى معاونى أعضاء هيئة التدريس أكثر مما كانت عليه، ثم زاد عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

٢- أنه إذا كانت نسبة الزيادة فى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى العام ١٩٩٦/٩٥ قد بلغت ١٣,٦% فإن نسبة الزيادة فى أعداد الطلاب بلغت ٣٢٠,١% وهذا أيضاً يبين عدم مواكبة زيادة أعضاء هيئة التدريس للزيادة الطفرية الكبيرة فى القبول بالجامعات فى مصر، ونفس الأمر فى عام ٢٠٠٠/٩٩، وعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

٣- أن ما تقدم يعنى استمرار انخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، نظراً للزيادة الكبيرة فى أعداد الطلاب المقيدين أكثر من أعضاء هيئة التدريس.

وتأتى كليات التجارة على رأس الكليات التى تعانى عجزاً واضحاً تليها كليات الحقوق، وكلية دار العلوم، وكليات التربية، إلى أن تصل إلى أفضلها فى كليات الطب، لكن تبرز المشكلة بشكل أكثر حدة فى الجامعات القديمة وفى كليات بعينها فى نسب أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب فى جامعة عين شمس على سبيل المثال بكلية التجارة، وكلية الحقوق.

وتستمر حدة المشكلة فى الجامعات الإقليمية، وبخاصة إذا عرفنا أن هناك كليات جديدة فتحت أبوابها للطلاب دون أن يكون بها عضو هيئة تدريس واحد، ولم يكن هناك سوى معيدين ومدرسين مساعدين يحاضرون للطلاب، ويكتب بعضهم مذكرات يدرسها الطلاب ويمتحنون فيها، ولا يخفى أثر هذا الوضع على ضعف الصلات بين الأستاذ والطالب، وهى صلات ينبغى أن تكون قائمة وبقوة، فى ظل أى تعليم جامعى ناجح.

وقد لعبت سياسة الإعارات إلى الدول العربية دوراً واضحاً فى زيادة نقص أعداد أعضاء هيئات التدريس، وكان مما ساعد عليها عدم التزام البعض بالمدة التى رخصت له

الجامعة بها، واستمر يعمل بالخارج، تاركاً عمله بجامعته لعوامل متعددة افتقدها فيها، مادية ومعنوية.

وقد يكون ملائماً أن نتعرض لهيكل الأجور والمرتبات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، أن تقرير مجلس الشورى السالف ذكره يقول أنه نظراً لسرعة تطور الأوضاع الاقتصادية في المجتمع وتعقدها، حيث أصبح دخل كثير من الحرفيين يفوق بكثير دخل عضو هيئة التدريس بالجامعة، بالإضافة إلى أن الزيادة المطردة في متطلبات المعيشة أدت إلى سعي بعضهم لزيادة دخولهم بوسائل متعددة، فإن ذلك كله ينعكس على الحياة والأداء الجامعي سلباً.

ولا يخفى أثر انشغال عضو هيئة التدريس بأي عمل إضافي أو زائد على فرصة احتكاكه بطلابه، وتفرغه بعض أيام الأسبوع لطلاب الدراسات العليا، الذين يمثل بعضهم هيئة تدريس للمستقبل.

وإذا انتقلنا إلى إعداد أعضاء هيئة التدريس، نقول أن ذلك يتطلب تفرغ أعضاء هيئات التدريس بعض الوقت، وتوافر المكتبة والمختبر، أما عن المعيدين فإنهم يعينون على أساس درجاتهم في سني الدراسة، إلا أنه يلاحظ أن الامتحانات التي تفوقوا فيها تقيس غالباً الحفظ والاستظهار، ومن الصعب في مثل هذا الوضع أن يكتفي فقط بتقديرات الطالب في سنوات الدراسة ليعين معيداً، بل لابد من وضع محكات أخرى تساعد في عملية الاختيار، دون تدخل لعوامل غير موضوعية، وأما عن تفرغ أعضاء هيئة التدريس، فقد أشرنا إلى الأعباء التي يقومون بها في التدريس في كلياتهم والانتدابات خارجها سعياً لتحسين دخولهم، وأما عن المكتبات والمعامل فإن مكتبات كليات التربية تعيش تخلفاً مخجلاً حقاً لا من حيث الخدمة الداخلية أو التصنيف فقط، وإنما من حيث متابعة الجديد في العلوم التربوية والنفسية.

ومن جهة أخرى تواجه الدراسات العليا في الجامعات مشكلات متعددة تضاف إلى ما سبق منها ضعف طلابها في اللغة العربية، وهي اللغة التي يكتبون بها بحوثهم غالباً، وكذلك اللغة الأجنبية التي يقرأ بها بحوثاً وكتباً مكتوبة بها، وقد يكتب بها بحثه أحياناً، وتكرار

موضوعات الرسائل في بعض الأحيان، نتيجة لضعف الاتصال بين الجامعات أو الكليات المتناظرة واتباع أساليب تقليدية في تخزين المعلومات وندرة الربط بين موضوعات الماجستير والدكتوراه ومشكلات البيئة والمجتمع، وضعف الصلة بين الجامعة وبيئتها بمؤسساتها وبالتالي عدم التعاقد معها لبحث مشكلاتها، واتخاذها موضوعات للدراسات العليا يسفر بحثها عن حل لما تعانيه البيئة ومؤسساتها من مشكلات.

ويمكن إيجاز مشكلات أعضاء هيئة التدريس فيما يلي:

أ- غياب الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية وعلاقتها بالأعباء التعليمية والبحثية في كل قسم.

ب- عدم التفرغ للعمل الجامعي، وخاصة بالنسبة للقيادات التعليمية.

ج- عدم الإقامة في مقر الجامعة بالنسبة للجامعات الإقليمية.

د- قلة المرتبات واللجوء إلى أساليب أخرى لزيادة الدخل.

ولقد اتخذت الحكومة خطوة إيجابية نحو أعضاء هيئة التدريس بتعديل المادة ١٢١ بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤، التي نصت بعد التعديل على أن يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة، ويصبحون أساتذة متفرغين، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل، ولا تحسب هذه المدة في المعاش، ويتقاضون مكافآت مالية إجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة، وبين المعاش، مع الجمع بين المكافأة والمعاش.

وقد أعلنت الحكومة عن إعداد قانون جديد لتنظيم الجامعات بدلاً من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعمول به، وأنها ستعرضه على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لمناقشته قبل إقراره- لكن أحال مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب تعديلاً للمادة ١٢١ السالف ذكرها بتحديد سن البقاء في وظيفة أستاذ متفرغ بسن السبعين، وأنه يجوز تعيين من يبلغون هذه السن أساتذة غير متفرغين.

وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا التعديل بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الذين قد بلغوا السبعين قبل التعديل، وصار الوضع الراهن غريباً، أساتذة فوق سن السبعين يشغلون وظيفة أستاذ متفرغ، وأساتذة فوق هذه السن لكنهم أصغر منهم صاروا أساتذة غير متفرغين، اهتزت أوضاعهم المادية إذ يصرفون مكافأة الأستاذ غير المتفرغ من جامعاتهم وقدرها ٢٤٠٠ جنيه سنوياً، ومكافأة من صندوق أنشئ لهم، ولا نظن أن هذا الوضع وضع سليم.

تم هذا فى الوقت الذى تم فيه مد سن المعاش لفئات أخرى حتى الثامنة والستين، مع استمرار شغلهم لمناصب إدارية، رغم الجهد الذى يبذله أستاذ الجامعة فى الدراسة بعد الليسانس خلافاً لغيرهم، إذ يدرسون للحصول على الدبلومات ثم الماجستير ويعينون مدرسين مساعدين ثم يدرسون للحصول على الدكتوراه للتعيين فى وظيفة مدرس، ويستمرون يدرسون ويقومون ببحوث للتعيين فى وظيفة أستاذ مساعد، ويعاودون الكرة للتعيين فى وظيفة أستاذ.
بل تستمر الحال أيضاً، إذ يدرس الأستاذ ويقرأ ليتمكن من الإشراف على طلاب الماجستير والدكتوراه بعد تعيينه أستاذاً.

وليست هناك حاجة إلى القول بوجود ضرورات تحتم تحديث التشريعات التى تحكم العمل الجامعى، وعلى رأسها التشريع الأساسى، وهو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

ذلك أن التشريع ظاهرة ونظام اجتماعى، لا يمكن أن يكون بعيداً عن مجتمعه وبيئته والوسط الذى تخاطبه قواعده ومعطياته ومكوناته، وإلا يصدر التشريع ميتاً يأباه من يخاطب به، ويشيح عنه وجهه.

وينطبق ذلك على قانون تنظيم الجامعات، الذى وضع عام ١٩٧٢، فى وقت كان فيه التوجه الرسمى اقتصادياً موجهاً، وكان العالم عالماً ذا قطبين، وكانت علاقات مصر وطيدة بأحد هذين القطبين- الاتحاد السوفيتى- وكان هناك احتلال إسرائيلى لجزء من مصر، ثم

تغيرت الحال وحررت مصر أرضها فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وتغير التوجه نحو اقتصاديات السوق، وبيع القطاع العام، والظهور القوى لمنظمات المجتمع المدنى، كما حدثت تحولات ثقافية واجتماعية عديدة، إذ ظهرت طبقات ثرية جديدة، وتغير النسق القيمى كثيراً، كما حدثت تحولات عالمية نحو الديمقراطية وثورة الاتصالات والمعارف، والثورة التكنولوجية، والتوجه الكوكبى، وظهرت إلى حيز الوجود جامعات مصرية خاصة، صدر قانون خاص لها وقوانين لكل منها، ليضع القطاع الخاص أقدامه بثبات فى أرضية التعليم الجامعى.

ومن ثم تكون هناك حاجات ملحة لتشريع جديد يفضل أن يكون موحداً للجامعات الحكومية والخاصة، يطبق عليها ويضمن اعتماد مؤسساتها وجودة الأداء بها، الأداء العلمى والتعليمى، والأداء التنموى للمجتمع، كما يشمل أعضاء هيئة التدريس والعاملين فى نفس الوقت، ويحرر الجامعات من البيروقراطية الحكومية، ويدعم استقلالها أكاديمياً وإدارياً.

٧- الجامعة وسوق العمل:

فى تقرير صدر عام ١٩٧٧ عن المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، وهو أحد المجالس القومية المتخصصة، التى نص الدستور على أنها تساعد رئيس الجمهورية فى رسم السياسة العامة للدولة، جاء فيه أن خريجى كليات الزراعة فى مصر كل عام حوالى ثمانية آلاف خريج، وفى عام ١٩٧٦ أرسلت وزارة القوى العاملة تسأل وزارة الزراعة، وهى الوزارة التى يعين بها أكبر عدد من خريجى كليات الزراعة، عن العدد الذى تحتاج إليه من هؤلاء الخريجين(ثمانية آلاف)، وقد ردت وزارة الزراعة بأنها تحتاج إلى ٢٩٧ زراعياً من الحاصلين على بكالوريوس الزراعة، نعم ٢٩٧ فقط من ثمانية آلاف خريج!

وإذا كانت هذه هى حال خريجى إحدى الكليات التى تطلق عليها الكليات العملية، فماذا عسى أن يكون عليه الحال بالنسبة لخريجى ما يطلق عليه الكليات النظرية، ونقول أيضاً أن المقبولين بالجامعات المصرية لا يوجهون إلى التخصصات التى يحتاج المجتمع إليها لسد

حاجات خطط التنمية، ومواجهة متطلبات سوق العمالة من القوى البشرية على المدى القصير وعلى المدى الطويل كليهما.

والدعوة إلى ربط التعليم بسوق العمل دعوة غير جديدة، ففى عام ١٩٦٥ قالت اللجنة الوزارية للقوى العاملة فى تقريرها عن سياسة التعليم أنه من الضرورى أن يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً باحتياجاتنا من الأيدى العاملة، حتى لا تواجه البلاد بتخريج أعداد من تخصصات لا تدعو إليها حاجة، فى وقت تشكو فيه مجالات أخرى من نقص فى الأيدى العاملة اللازمة، وهو ما يعوق سرعة عملية التنمية.

كما بينت دراسة عن النمو الاقتصادى وفريق العمل والعدالة الاجتماعية فى مصر أشرف عليها مكتب العمل الدولى، بتكليف من رئيس الوزراء المصرى عام ١٩٨٠، أن من أهم المعوقات التى تواجه تخطيط القوى العاملة فى مصر:

- عدم معرفة الوضع الراهن لسوق العمل بعامة، ويتمثل ذلك فى عدم توافر البيانات والإحصاءات اللازمة.
- عدم التأكد التام من اتجاهات العمالة المصرية، وعلاقتها بالاستثمار.

وبينت دراسة قام بها مجلس الشورى، عنوانها تخطيط القوى العاملة وارتباطه بسياسة التعليم والتدريب ضرورة إعداد حصر دقيق لاحتياجات الخطط من القوى البشرية فى التخصصات والمستويات المختلفة، حتى يمكن أن ترتبط بها سياسة التعليم والتدريس فى مصر.

قد يدفعنا هذا كله إلى ألا نلوم أجهزة التعليم ورسم سياساته، ولكننا نرى أن هناك دلائل قوية على وجود فائض فى خريجى معظم الكليات وبخاصة كليات الآداب والحقوق والتجارة والزراعة، بل والطب وغيرها، وهناك عجز فى تخصصات أخرى، وهناك مؤشرات على ذلك، ومن شأن هذا أن يدفع الجامعات إلى إعادة النظر فى سياسات القبول بما يتماشى ولو جزئياً مع حاجة خطط التنمية إلى أن تصدر عن الدولة دراسات عن سوق العمل، وما أكثر

أجهزتها المسؤولة عن ذلك، كما أن بطء معدل التنمية، وارتفاع أعداد العاطلين، وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب الخريجين، تزيد حدة المشكلة بشكل يجعلها قنبلة موقوتة.

ومع هذا، فإن السنوات الأخيرة قد شهدت إصلاحات فى التعليم الجامعى نذكر منها:

١- الأخذ بنظام الفصلين الدراسيين فى كليات الجامعات، ويلقى هذا النظام مقاومة رغم أننا تأخرنا كثيراً فى تطبيقه، وإذا كان هناك مشكلات فهذا يرجع إلى أن الكليات لم تغير لوائحها، وساعات تدريس المواد لتسير وفقاً لهذا النظام.

٢- زيادة موازنات الجامعات، ويرجع ذلك إلى ما أعلنته الدولة من أن التعليم أمن قومى لمصر، وتسعى الجامعات الآن لسد بعض احتياجاتها عن طريق الوحدات ذات الطابع الخاص، ويرجى أن تساعد هذه الوحدات على أن تمول الجامعات نفسها ذاتياً.

٣- استحداث كليات وتخصصات جديدة، فقد فتحت كثير من الجامعات كليات للحاسب الآلى والمعلومات، ولا شك أن تلك خطوة هامة لتطوير التعليم الجامعى المصرى.

٤- استحداث منصب نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ومجلس على مستوى الجامعة، وجواز تعيين وكيل للكلية لخدمة المجتمع والبيئة، وطبيعى أن يؤدى ذلك إلى ربط الجامعة بالمجتمع، وتلك وظيفة كانت غائبة.

٥- تعديل نظام اللجان العلمية الدائمة لترقيات أعضاء هيئة التدريس ضماناً للحيدة من ناحية، وللوقوف على كفاءة العضو المتقدم للترقى.

٦- التوسع فى القبول بالتعليم الجامعى، وذلك بعد فترة انغلاق وتخلف لا لعدم الزيادة ولكن لتقليل أعداد المقبولين بالجامعات، فى وقت تعتبر مصر فيه من أقل الدول فى نسبة طلاب الجامعات إلى السكان، إن ذلك بلا شك خطوة هامة نحو التقدم الاجتماعى.

التعليم الجامعى المفتوح

يرتكز التعليم المفتوح بعامة على عدد من الأسس، منها:

١- حاجات المجتمع إلى تقديم فرص تعليمية للجميع أو للغالبية العظمى من أبنائه.

٢- حاجة المتعلمين إلى الاستقلال فى الدراسة مع التوجيه بشكل يتفق وإمكاناتهم وميولهم.

٣- الفروق الفردية بين المتعلمين وما تتطلبه من تنويع الفرص التعليمية، واستخدام وسائط وأساليب متنوعة.

والتعليم المفتوح نظام يهدف إلى تزويد المتعلمين بالفرص التعليمية التى تساعد على استمرار تعلمهم فى بيئتهم الخاصة، وتنمية قدراتهم على التعليم الموجه فردياً- وعلى ذلك فإن التعليم المفتوح يعد استخداماً أمثل للدراسة المستقلة، متحرراً من القيود التى تقلل من حرية التعليم والمتعلم والمعلم فى آن معاً.

ولقد أوصى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بالأخذ بنظام الجامعة المفتوحة فى عدد من تقاريره، كما أن المؤتمر القومى لتطوير التعليم الذى عقد عام ١٩٨٧ قد أوصى بالاتجاه إلى صيغ بديلة للتعليم الجامعى التقليدى بما يستجيب لاحتياجات المجتمع، ويوفر فرص التعليم المستمر، مثل الجامعة المفتوحة والدراسة بالمراسلة وغيرها من صور التعليم من بعد.

وتنفيذاً لقرار وزير التعليم رقم ٢٨٥ فى ٤/٥/ ١٩٨٧ شكلت لجنة لوضع تصور حول الجامعة المفتوحة، من حيث:

١- تحديد أهداف الجامعة المفتوحة.

٢- إدارة الجامعة المفتوحة والهيكل الإدارى لها.

٣- المراكز والمعاهد التابعة للجامعة المفتوحة والتخصصات التى تشتمل عليها.

٤- نوعيات الطلاب التى تلتحق بها.

٥- الدرجات العلمية والشهادات التى تمنحها.

٦- نظام الدراسة والامتحان.
٧- المواد الدراسية المذاعة والمسجلة وطرق إعدادها.
٨- طرق الإشراف والتوجيه.
٩- المناهج الدراسية وإعدادها.
١٠-التمويل والموارد.
١١-الرسوم والمصروفات الدراسية.
١٢-عدد الكليات التى يمكن بدء الدراسة بها.

وقدمت اللجنة تصوراتها عن الجامعة المفتوحة وأوصت بعدد من التوصيات، منها أنها:

١- تستبعد إنشاء هذه الجامعة كمشروع أهلى خاص، حتى لا يهدر مبدأ تكافؤ الفرص.
٢- حددت موارد الجامعة من إعانات الدولة، ومنح المنظمات الدولية والحكومات، ومساهمات الهيئات والمقابل المعقول للخدمات التى تقدمها الجامعة المفتوحة لطلابها الهبات والوصايا التى تقبلها الجامعة.
٣- تؤكد على تدبير مقار للمراكز الإقليمية وعقد الاتفاق الأساسى لتنفيذ الفكرة مع اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وشركة القاهرة للصوتيات والمرئيات، ومركز الوسائل التعليمية التابع للتربية والتعليم، وتشكيل فرق عمل لكل برنامج لإعداد المناهج والوسائط التعليمية، وكفالة نظام فعال للمراسلة.

وقد قرر المجلس الأعلى للجامعات فى ديسمبر ١٩٨٩ الموافقة على الأخذ بنظام التعليم المفتوح فى الجامعات التى ترغب فى إقامة هذا التعليم بها، وتحقيقاً لأهداف التعليم الجامعى المفتوح، رأى المجلس الأعلى للجامعات اتخاذ الإجراءات التالية:

- إنشاء وحدات ذات طابع خاص بناء على اقتراح الجامعات المعنية كمراكز للتعليم المفتوح لتنفيذ برامج هذا النوع من التعليم.
- ممارسة مراكز التعليم المفتوح لنشاطها من خلال برامج دراسية فى التخصصات التى يحتاجها المجتمع، والتى تشتمل على النوعيات التالية:
  أ- برامج تعليمية للحصول على درجة جامعية.
  ب- برامج تعليمية لإعادة التأهيل حسب احتياجات المجتمع.

ج- التعليم المستمر للطلبة والعاملين الذين يرغبون فى رفع مستوى ثقافتهم.

وقد وافق المجلس الأعلى للجامعات فى أغسطس ١٩٩٠ على إنشاء مركز للتعليم المفتوح كوحدة ذات طابع خاص بكل من جامعتى الإسكندرية وأسيوط، وبالفعل بدأ مركز التعليم المفتوح بجامعة الإسكندرية فى العام الجامعى١٩٩١/٩٠ ببرنامج فى تخصص المال والأعمال، وهو برنامج يجمع بين تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد، ويهدف إلى إكساب الخريجين قدرات عملية فى ميادين الإدارة والمحاسبة المالية والضريبية.

كما صدر قرار وزير التعليم رقم ١٨ فى ١٩٩١/١/١٨ بإضافة شعبة المعاملات المالية والتجارة، وفقاً لنظام التعليم المفتوح بكلية التجارة جامعة القاهرة- وتمنح هذه الشعبة درجة بكالوريوس التجارة فى المعاملات المالية والتجارة فى تخصصات الإنتاج والإدارة الصناعية، والتمويل والاستثمار، والتسويق، والمحاسبة، والمراجعة، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة الحكومية والضريبية، والتأمينات العامة، والتأمينات الاجتماعية، وتأمينات الحياة، ويشترط لتسجيل الطالب بالبرنامج الحصول على شهادة الثانوية العامة، أو إحدى الدبلومات الفنية التجارية، أو إحدى الشهادات الجامعية المعترف بها.

وقد حدد القرار المقصود بنظام التعليم المفتوح بأنه تسجيل الطالب لمقررات وتعلمها ذاتياً بالاستعانة بما يلى:

أ- المراجع العلمية ذات التصميم الخاص والملائم لنظام الدراسة، ولقاءات علمية دورية.

ب- الوسائل التعليمية الأخرى مثل أشرطة الفيديو والكاسيت وغيرها.

وتحدد الحد الأقصى الذى يسمح بالتسجيل فيه بخمسة مقررات دراسية، علماً بأن المقرر يعادل ثلاث ساعات معتمدة، كما أجاز البرنامج للدارس التسجيل فى مقررات المستوى التالى لاستكمال عدد المقررات التى يرغب فى التسجيل فيها، إذا ما استوفى المتطلب السابق لكل مقرر منها، وتسير الدراسة وفقاً لنظام الفصول الدراسية، وتحددت مدة الفصل الدراسى بستة عشر أسبوعاً وتطبيق القواعد المتعلقة بالنجاح والرسوب للكلية على برنامج التعليم المفتوح، وتتوزع المقررات على أربعة مستويات دراسية، ينقسم كل منها إلى فصلين دراسيين.

ويلاحظ أن المستوى الأول موحد لكل التخصصات، ويدرس الطلاب فيه عشرة مقررات مقسمة على فصلين، فى كل فصل خمسة مقررات، وفى المستوى الثانى يختار الطالب أحد المجالات الثلاثة الآتية:

أ- مجال تخصصات إدارة الأعمال.

ب- مجال تخصصات المحاسبة.

ج- مجال تخصصات التأمين.

أما فى المستويين الثالث والرابع، فإن الطالب يختار واحداً من تخصصات المجال التى يتخصص فيه.

كما صدر قرار وزير التعليم رقم ١٩ فى ١٩٩١/١/٨ بإضافة شعبة استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية وفقاً لنظام التعليم المفتوح بكلية الزراعة جامعة القاهرة، وإذا كانت الدراسة المفتوحة فى هذه الشعبة قد التزمت بنظام التعليم من بعد والتعلم الذاتى، بالاستعانة بالمراجع المصممة الملائمة لهذا النظام والوسائل التعليمية المسموعة والمرئية، فإنها قد ذكرت ضرورة التدريب العلمى فى معامل ومزارع كلية الزراعة أو الأماكن التى تعتمدها الكلية من المزارع التخصصية المنتشرة فى المناطق الصحراوية، والمصانع ذات الطابع الخاص مثل مصانع الألبان، والزيوت، وشركات إنتاج الأعلاف، ومزارع الدواجن واستصلاح الأراضى وغيرها.

ويقبل الطلاب بالبرنامج فى مستويات أربعة، وينقسم كل مستوى إلى فصلين دراسيين يدرس فى كل واحد منها خمسة مقررات إجبارية، بالإضافة إلى مقررات اختيارية، هذا وقد زادت برامج التعليم المفتوح زيادة كبيرة، بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات عليها.

وثمة مجموعة من الملاحظات على التعليم المفتوح بالجامعات المصرية من أهمها:

١- ابتعاد النظام المطبق حالياً عن مفهوم التعليم المفتوح وفلسفته، وبخاصة بالنسبة للقبول.

٢- تركيزه على تخصصات تقليدية كالتجارة والزراعة، تتـــوافر كلياتهـــا بالجامعـــات المصرية كلها تقريباً.

٣- قلة فرص الاختيار أمام الطلاب من المقررات الدراسية التى تقدمها برامج التعلـــيم المفتوح.

٤- مركزية مقار الدراسة بالتعليم المفتوح وبعدها عن أماكن إقامة الدارسين.

٥- اقتصار الوسائط التعليمية على الكتاب والتسجيل الصوتى غالباً، والمرئى فى بعض الأحيان، وعدم استخدام الإذاعة والتليفزيون نهائياً.

٦- عدم استحداث برامج متطورة تعد إضافة للتعليم الجامعى القائم.

جامعة الأزهـــر

ترجع نشأة الأزهر إلى العهد الفاطمي، وقد قامت دولة الفاطميين أول الأمر فى المغرب، حيث استولى أبو عبيد الله الشيعى على مدينة الخطابة، وبعد أن صادفت دعوته نجاحاً فى بلاد المغرب أرسل يدعو عبيد الله المهدى، الذى لبى الدعوة وحضر إلى القيروان، وبايعه أهلهـا بالخلافة، ولقب بأمير المؤمنين، وعرفت دولته باسم دولة العبيديين نسبة إليه، وكان بذلك أول خليفة فاطمى فى بلاد المغرب.

وكانت هناك محاولات من جانب عبيد الله المهدى وخلفائه لفتح مصر وحكمهـا، حتـى يمكن لهم فتح بلاد الشام وبلاد الحجاز وحكمها، ولم تنجح محاولاتهم، إلى أن عهد المعز لدين الله إلى جوهر الصقلى بقيادة حملة لفتح مصر، ونجحت الحملـة فـى دخـول الإسـكندرية والوصول إلى الفسطاط فى عام ٩٦٩م، ووصل المعز إلى مصر.

وضع جوهر الصقلى أساس القاهرة، وأخذ فى بناء مسجد يتلقى فيه الناس أسس المذهب الشيعى، وسمى المسجد وقتها جامع القاهرة، وما لبث أن عرف بالأزهر بعد ذلك، ويقال كثير حول تسمية هذا المسجد(الأزهر)، فهناك قول أنه كان محاطاً بقصور زاهرة، ولأنه كان أكبر المساجد على الإطلاق فخامة ورواء، ومن قائل إنه سمى كذلك نسبة إلـى السـيدة فاطمـة الزهراء بنت الرسول عليه الصلاة والسلام.

وشهد الجامع الأزهر فى عهد الخلفاء الفاطميين إضافات كثيرة، مـنهم العزيـز بـالله، وحرص هؤلاء الخلفاء على تزويد هذا الجامع بالكتب، وخصصوا له مصادر لتمويل نفقاتـه، وكانوا بذلك قدوة لكثير من الأثرياء، فكثرت الأوقاف المخصصة له لدفع مرتبات العاملين به وصيانته، وظل الأزهر يقوم بوظيفته كمسجد بالدرجة الأولى، مسجد للدولة الفاطمية الشيعية التى يعتنق حكامها المذهب الشيعى خلافاً لمذهب الشعب فى مصر، وهو المذهب السنى.

ورغم ذلك فإن دور الأزهر ووظيفته التعليميةقد جاءت كوظيفة فرعية، وكانـت هنـاك مساجد أخرى تقوم بنفس الوظيفة، مثل جامع عمرو، ولقد مر الأزهر بمراحل عديدة ازدهـر

حاله فى بعضها، وكان فى الدرجة الثانية فى بعضها الآخر، إذ من الطبيعى أن يشهد الأزهر كجامع وجامعة ازدهاراً فى عهد الفاطميين، لأن مذهبهم هو المذهب الشيعى، والشيعة مذهب دينى له فكره السياسى، ومن الطبيعى أن يكون له أداته فى بث فكره وأيديولوجيته، ومن هنا كان اهتمام الفاطميين بالمساجد وعلى رأسها الجامع الأزهر.

من ذلك أنه فى عهد صلاح الدين الأيوبى، حيث انتهى عصر الدولة الفاطمية، وانقلبت الحال إلى القضاء على المذهب الشيعى، أسس عدد كبير من المدارس وفق نظم حديثة، بالمقارنة بنظم التعليم فى الأزهر، إذ كانت هذه المدارس تعنى بتدريس العلوم النقلية كالتفسير، والحديث والفقه وغيرها، والعلوم العقلية كالفلسفة، والمنطق، والرياضيات، والفلك وغيرها، ولم يكن الأزهر يهتم بتدريس هذه العلوم العقلية بنفس الدرجة، وأهمل حال الأزهر كثيراً فى تلك الفترة.

وقد شهد الأزهر فترة ازدهار فى عهد الظاهر بيبرس، ومن جاءوا بعده، حيث زاد الإنفاق على الأزهر، وزود بالكتب، وبنيت مدارس ملحقة به، منها المدرسة الاقبغاوية، والمدرسة الجوهرية، وقام بالتدريس فيها كبار العلماء، وكانت تمثل فروعاً للجامعة الأم، الجامعة الأزهرية.

وتعرض الأزهر لما تعرض له حال مصر من ضعف فى أواخر القرن التاسع الهجرى، وارتبط بذلك تدهور المستوى الفكرى للمجتمع المصرى، وكان للأزهر دوره فى الحياة السياسية فى مصر، وقيادته للمقاومة الشعبية ضد ظلم المحتلين، نذكر من ذلك قيادة الشيخ الشرقاوى الثورة ضد الأتراك العثمانيين، قرب نهاية القرن الثامن عشر، ونذكر قيادة الأزهر وعلمائه للمقاومة ضد الفرنسيين واحتلال جنود الحملة للجامع الأزهر، وتبع ذلك الحكم على بعض علمائه بالإعدام لاتهامهم بقيادة المقاومة ضد الفرنسيين.

ولقد انتكس الأزهر فى عهد الأتراك العثمانيين، ومن مظاهر ذلك:

١- قلة العناية بالعلوم الطبيعية والرياضية والفلسفية، ووصل الأمر ببعض شيوخ الأزهر إلى القول بحرمة دراستها.
٢- الاهتمام باللغة التركية على حساب اللغة العربية وآدابها.
٣- تخلف طرق التدريس وأساليبه، والجمود فيما كان يدرس.
٤- قلة المؤلفات التى ظهرت فى تلك الفترة.

وعندما ولى محمد على حكم مصر، وعزم على بناء دولة حديثة، إدارياً وتنظيمياً، وفى مجالات الاقتصاد والجيش وغيرها، رأى أنه لابد من قوى بشرية تحتاج إليها إدارة النظام ومجالاته المختلفة، ووجد محمد على نفسه أمام طريقين، أما الطريق الأول فهو تحديث نظام التعليم القائم، وهو التعليم الأزهرى، وأما الطريق الثانى فهو بناء نظام تعليمى جديد، ينقل إلى مصر، متخذاً من النموذج الأوروبى القدوة.

وقد وجد محمد على أن تطوير التعليم الأزهرى سيجر عليه مشاكل ومتاعب، منها ما يمكن أن يصادفه من مقاومة من علماء الأزهر، وأغلبيتهم بحكم تكوينهم يميلون إلى المحافظة، وعدم تقبل التغيير الجذرى بسهولة، ومنها أن معظم القائمين بالتدريس فيه ليسوا مؤهلين علمياً لتدريس العلوم الحديثة، التى تعد من دعامات تحديث النظام التعليمى القائم وتطويره، ومن هنا لم يكن أمامه من مفر سوى الطريق الثانى، وهو بناء نظام تعليمى جديد واتخذ قبلته البلاد الأوروبية، ينقل عنها تعليمها، وكانت فرنسا على رأس هذه الدول، ووجد فى مصر نتيجة لذلك نظامان تعليميان فى وقت واحد، وهو ما يطلق عليه الازدواج التعليمى الذى ترجع بداياته الحقيقية إلى عصر الأتراك.

وقد شهد الأزهر مع بداية العقد السابع من القرن الثامن عشر نهضة علمية، كان لجمال الدين الأفغانى دور واضح فيها، ولم يقتصر التعليم فى الأزهر على العلوم النقلية، بل كان للعلوم العقلية شأن أيضاً، ومن العلوم التى كانت تدرس فيه بجانب الفقه، والتفسير، والأصول، والنحو والصرف، علوم الفلك والحساب، والجبر، والمقابلة، والمنطق، والفلسفة، والهندسة بل والموسيقى أيضاً.

وصدرت فى تلك الفترة عدة قوانين لإصلاح الأزهر منها قانون عام ١٨٧٢ الذى نظم طريقة الحصول على الشهادة العالمية، والذى قرر مواد دراسية على النحو التالى: الأصول- الفقه- التوحيد- التفسير- الحديث- النحو والصرف- علوم البلاغة- المنطق. وقد صدر هذا القانون فى عهد الخديو إسماعيل، وقد قضى القانون بأن يكون نيل درجة العالمية بامتحان أمام لجنة من العلماء يختارهم شيخ الأزهر، وأن ينقسم العلماء إلى ثلاث درجات، أولى وثانية وثالثة، وكان الهدف من ذلك إبعاد العناصر غير الكفأة عن التدريس بالأزهر.

وقد جاهد علماء الأزهر فى عهد الاحتلال البريطانى لتطوير الأزهر وصدرت رغم ما تعرضت له مصر والتعليم فيها من تأخر قوانين عديدة، منها قانون عام ١٨٩٦، الذى أضاف إلى هذه العلوم، علوم الأخلاق مصطلح الحديث- الحساب- الخبر- العروض، بجانب علوم اختيارية، منها التاريخ الإسلامى والإنشاء، ومبادئ الهندسة، أى أن هذا القانون أدخل عدداً من المواد الجديدة فى الدراسة بالأزهر، واهتم بمواد أصابها الإهمال، يضاف إلى ذلك أن هذا القانون قد قرر عقد مسابقات لطلاب الأزهر فى العلوم الحديثة، يمنح المتفوقون فيها جوائز مالية، كما استحدث شهادة جديدة هى شهادة الأهلية لمن قضى فى الأزهر ثمانى سنوات، ولجتاز امتحاناً فى ثمانى مواد.

ويرتبط إصلاح التعليم فى الأزهر أيضاً بالأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده رائد حركة الإصلاح فى مصر فى ذلك الوقت، وقد أبرز الإمام حال الأزهر ومشكلاته وعيوب التعليم فيه- وكان لجهوده صدى واضح فى إصلاح الأزهر، من حيث مرتبات علمائه ونظم الدراسة فيه، بما أدخل من علوم حديثة فيها بعد أن كانت قاصرة على تدريس علوم السلف فقط، وكذلك نظم الامتحانات.

ومنها قانون ١٩٠٨، الذى قسمت بمقتضاه الدراسة فى الأزهر إلى ثلاثة أقسام: قسم أولى، وقسم ثانوى، وقسم عال، مدة الدراسة فى كل منها أربع سنوات، يدرس الطلاب فيها علوماً حديثة، بجانب المواد الدراسية التقليدية، وقد تقرر بموجب هذا القانون ألا ينقل الطالب من سنة إلى أخرى، إلا إذا اجتاز امتحان آخر العام، ويلاحظ أن هذا القانون قد قرب الدراسة

بالأزهر من الدراسة بالتعليم العام، فضلاً عن دراسة المواد الدينية واللغوية، لكنه لم يعط اهتماماً لدراسة اللغة الأجنبية.

ومنها قانون ١٩١١ الذى زيدت بمقتضاه مدة الدراسة إلى خمسة عشر عاماً، ودرست العلوم الحديثة فى القسمين الابتدائى والثانوى، أما التعليم العالى الأزهرى، فقد اقتصر التدريس به على العلوم الدينية، ولقد صادف تطبيق هذا القانون الكثير من العقبات.

ومن الجهود التى تذكر فى سبيل إصلاح الأزهر ما قام به الشيخ محمد مصطفى المراغى إبان توليه مشيخة الأزهر، حيث رأى أن هناك مقاومة لجهود الإصلاح التى بدأها أستاذه الشيخ محمد عبده، وقد كتب الشيخ المراغى مذكرة تتضمن ما يراه إصلاحاً للأزهر وللتعليم فيه، وتضمنت المذكرة تقسيم التعليم بالأزهر إلى مراحل ثلاث هى القسم الأولى والقسم الثانوى، والقسم العالى. وينقسم القسم العالى إلى ثلاثة أقسام، هى: قسم اللغة العربية، وقسم الفقه، وقسم الدعوة والإرشاد، ولكن لم يكتب لما رآه من إصلاحات أن يرى النور، لعوامل سياسية.

وكان للقوى التى تحارب التحديث وتؤمن بأن الأزهر يجب أن يهتم بالعلوم الدينية فحسب الغلبة عندما صدر قانون عام ١٩٢٣ إبان تولى الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى، وقد ألغى هذا القانون تدريس جميع المواد الحديثة عدا الحساب والجغرافيا، وقسم مراحل التعليم إلى أربع بدلاً من ثلاث، هى الأولى، والثانوى، والعالى، والتخصصى، ومدة الدراسة بكل منها أربع سنوات، وقد حتم هذا القانون على الطالب أن يبدأ تعليمه بالعلوم الدينية وينهيها بها.

ويرتبط صدور قانون ١٩٣٠ بجهود شيخ الأزهر الشيخ الظواهرى، وزيدت المواد الدراسية بالقسم الابتدائى حيث شملت الجغرافيا، والحساب، والهندسة، والعلوم والرسم، ومعظمها كان قد ألغاها القانون السابق وصارت مدة الدراسة بالقسم الثانوى خمس سنوات، وقد ألغى هذا القانون القسم العالى، واستبدل به به ثلاث كليات، هى: كلية اللغة العربية لتخريج مدرسين للغة العربية بمدارس الحكومة والمدارس الخاصة ومدارس الأزهر، وكلية

أصول الدين لتخريج مدرسى الدين بالأزهر والوعاظ، وكلية الشريعة لتخريج علماء للفتوى والقضاء الشرعى وموثقى عقود الزواج والطلاق.

تحددت فى هذا القانون مدة القسم الابتدائى بالأزهر بأربع سنوات دراسية، ومدة القسم الثانوى بخمس سنوات، ومع عودة الشيخ المراغى شيخاً للأزهر ثانية، صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦، وبمقتضاه ألغيت القوانين السابقة، وقد حدد هذا القانون الغرض من الجامع الأزهر فى:

أ- القيام على حفظ الشريعة الغراء، أصولها وفروعها واللغة العربية وعلى نشرهما.

ب- تخريج علماء يوكل إليهم تعليم علوم الدين والفقه فى مختلف المعاهد والمدارس والوظائف الشرعية فى الدولة.

استمر صدور القوانين لتعديل نظم الدراسة قبل قيام الثورة وبعدها، نذكر منها قانون ١٩٥٤، الذى قسم بمقتضاه أعضاء هيئة التدريس إلى أساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين، وقانون ١٩٥٥، وقانون ١٩٥٨، على أنه فى عام ١٩٦٨ صدر قانو إعادة تنظيم الأزهر وهيئاته رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وقد جاء هذا القانون لكى يطور التعليم الأزهرى، كما يقول واضعوه، نحو التعليم الحديث، حيث أن الأزهر بقى محافظاً نتيجة لقيامه بدوره الوطنى فى الأحداث التى تعرضت إليها البلاد، وجاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون أن" خريجى الأزهر لم يزالوا حتى اليوم- فيما يريدون لأنفسهم أو فيما يصفهم غيرهم- رجال دين، لا يكادون يتصلون بعلوم الدنيا اتصال النفع والانتفاع".

ولقد استطاعت دول إسلامية كثيرة التخلص من الاستعمار، الذى عمل على السيطرة على العالم الإسلامى، وتلوين أفكار أهلها وعقائدهم، وحيث إن كثيراً من البلاد الإسلامية التى تحررت ترغب فى إعادة بناء نفسها فى كافة المجالات الخدمية والإنتاجية، ولذلك فإنها بحاجة إلى خبراء فى هذه المجالات، والأزهر هو الجامعة التى يمكنها أن تقدم هؤلاء الخبراء الذين يمتلكون الخبرة والمعرفة والعقيدة، لكن الوضع الراهن للأزهر- حينذاك- لا يؤهله لذلك، إذ

إنه يخرج رجال الدين والمتخصصين فى اللغة، الذين تنقصهم الدراية والخبرة المطلوبة فـى البلاد الإسلامية لإعادة تخطيطها.

ومن هنا" يجمع كل أهل الخبرة فى كل البلاد الإسلامية على رأى واحد فى هذه المشكلة، هو أن يعرف عالم الدين علوماً أخرى يعيش بها ويشارك فيها فى النهضة ليرتفع مقام الـدين عن أن يكون سبباً للتعطل والضياع فى المجتمع، وسبيل ذلك أن تتطور معاهـد الدراسـات الإسلامية العالية بحيث تواجه احتياجات النهضة فلا تقتصر على الدراسات الإسلامية العالية والدينية، بل يجب أن تجمع إليها علوماً أخرى تحقق لكل خريج الخبرة والمعرفـة وسـلامة العقيدة، ليعود هؤلاء الخريجون إلى مراكز القيادة فى كل مجال من مجالات النشاط فى العام الإسلامى المتحرر".

وقد قام مشروع إصلاح الأزهر طبقاً للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على المبادئ الآتية:

١- أن يبقى الأزهر وأن يدعم، ليظل أكبر جامعة إسلامية وأقدم جامعة فـى الـشرق والغرب.
٢- أن يظل- كما كان منذ ألف عام- حصناً للدين والعروبة.
٣- أن يخرج علماء قد حصلوا كل ما يمكن تحصيله من علوم الدين وتهيأوا بكل مـا يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والإنتاج فى مجالات العمل والإنتاج.
٤- أن تتحطم الحواجز والسدود بينه وبين الجامعات ومعاهد التعليم الأخرى، وتـزول الفوارق بين خريجيه وسائر الخريجين فى كل مستوى.
٥- أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فـى جامعـة الأزهـر والمعاهد الأزهرية، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى.
٦- أن توحد الشهادات الدراسية والجامعية فى كل الجامعات ومعاهد التعليم فى مصر.

وبمقتضى هذا القانون يتكون المجلس من خمس هيئات هى:

أ- المجلس الأعلى للأزهر.
ب- مجمع البحوث الإسلامية.

ج- جامعة الأزهر.

د- المعاهد الأزهرية.

وقد كانت جامعة الأزهر تقبل الحاصلين على الثانوية الأزهرية، وكذلك الحاصلين على الثانوية العامة، وقد اقتصر القبول بها الآن على الناجحين فى الثانوية الأزهرية فقط، مما أضعف المنافسة، وربما أدى إلى تدنى المستوى وكثرة الراسبين بالفرقة الأولى، وقد استتبع ذلك إنشاء مكتب التنسيق بين الذين استنفذوا مرات الرسوب، ويريدون الالتحاق بكليات أخرى.

الدرجات العلمية:

تمنح الجامعة درجات علمية عليا بالإضافة إلى درجات الإجازة العالية(الليسانس أو البكالوريوس) فى كافة المجالات والتخصصات العلمية التى تتضمنها برامج الدراسة فى الأقسام المختلفة فى كافة كليات الجامعة، وهى:

- دبلوم الدراسات العليا: ذات طبيعة أكاديمية وتطبيقية، وعادة ما تستغرق دراسة الدبلوم عامين جامعيين أو أربعة فصول دراسية.
- درجة التخصص(الماجستير).
- درجة العالمية(الدكتوراه).

السياسة التعليمية لجامعة الأزهر:

تعد جامعة الأزهر الامتداد الطبيعى للأزهر الشريف أقدم المعاهد العلمية الإسلامية وأشهرها، بل أقدم الجامعات الإسلامية على الإطلاق، ولقد ظلت جامعة الأزهر لأكثر من ألف عام كعبة المسلمين الثقافية فى الشرق والغرب تحكمها وتنوج سياستها التعليمية الخطوط والمبادئ الرئيسة التالية:

١- أن جامعة الأزهر مفتوحة الأبواب للطلاب المسلمين الذين يطلبون العلم والمعرفة التخصصية، والراغبين فى دراسة الدين الإسلامى دراسة متعمقة واعية.

٢- تعمل على تحقيق نوع من الوحدة الفكرية بين أبناء العالم الإسلامى، وعلى تمسكهم بالإسلام وتنمية انتمائهم له.

٣- تعنى فى مناهجها وبرامجها التعليمية بكل ما يقوى الروح الإسلامية وينمى الشعور القومى لدى أبنائها، وتظل كما كانت مناراً للإسلام وحصناً للعروبة تغرس فى النفوس تعليم هذا الدين، وتحفظ لغته وتخدم أهدافه، وبذلك تؤدى الرسالة العظيمة التى تكفل الأزهر بها على امتداد التاريخ والتى تحفظ لمصر دورها الريادى بين المسلمين.

٤- تخرج لمصر والعالمين العربى والإسلامى علماء وخبراء متخصصين وذوى ثقافة دينية إسلامية، ومؤهلين لخدمة مجتمعاتهم، والمشاركة فى بناء وقيادة مواطنيهم إلى الإنتاج المثمر القائم على ركائز وطيدة من العلم والإيمان.

٥- تعد للأجيال القادمة ما تحتاج إليه من القيادات العلمية الرائدة وتهيئ للمستقبل كل ما يتطلبه من الكفاءات العلمية والتخصصات الدقيقة فى كل ألوان العلم، وفى كل معرفة أو خبرة تتطلبها الحياة فى جانبيها الروحى والمادى، وذلك بدعم الدراسات العليا فى الجامعة والتنويع فى تخصصاتها الدقيقة، وإيفاد البعثات المتنوعة والمتخصصة لتوفير الخبرات النادرة لمصر والمسلمين فى شتى أرجاء العالم الإسلامى.

٦- تتابع النشاط العلمى وتستفيد منه، وتشارك فى نموه وتطويره وذلك بتوثيق الصلة بينها وبين جامعات العالم، وكذلك تقوية الروابط مع مؤسسات البحث العلمى ومختلف الهيئات والجهات العلمية، والعمل على تبادل الزيارات العلمية، واستضافة الكفاءات النادرة لإلقاء المحاضرات وإجراء البحوث والدراسات المتخصصة فى شتى المجالات، وفى الوقت ذاته إيفاد بعض أساتذتها بصفة دورية بالخارج للاطلاع على أحدث المستجدات والمبتكرات، والتطورات فى شتى ميادين العلم والمعرفة، ومجالات البحث العلمى المتنوعة.

وقد فتحت أبواب الدراسة بجامعة الأزهر للفتاة المسلمة عام ١٩٦١ بإنشاء كلية البنات التى كانت تضم شعباً لدراسة الطب، والتجارة، والعلوم، والدراسات الإسلامية والعربية، والدراسات الإنسانية، ثم تحولت هذه الشعب إلى كليات مستقلة، كما أنشئت كليات الصيدلة، والاقتصاد المنزلى، إلى جانب كليات الدراسات الإسلامية والعربية، وكلية البنات الإسلامية

بأسيوط، وشعبة اللغات الأوروبية والترجمة الفورية بكلية الدراسات الإنسانية، كذلك تم إنشاء كلية طب الأسنان بمدينة نصر عام ١٩٩٨/١٩٩٩، وكلية الدراسات الإنسانية بتفهنا الأشراف بقنا عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

نظام القبول:

التعليم غير مختلط ولا يوجد بالجامعة نظام الانتساب، ويقبل بها:

- الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية الأزهرية وتقبل أوراقهم عن طريق مكتب تنسيق القبول بجامعة الأزهر.
- الطلاب الحاصلون على شهادة تخصص القراءة ويقبلون بكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا.
- الطلاب الحاصلون على دبلوم المعلمين والمعلمات الأزهرى ويقبلون بكلية التربية بشرط حصولهم على مجموع ٧٠% على الأقل من المجموع الكلى لدرجات الدبلوم، وبشرط تفرغهم للدراسة واجتياز الاختبار الشخصى للتأكد من صلاحيتهم للتدريس، وبشرط التعهد بالتدريس بالمعاهد الأزهرية أو مدارس وزارة التربية والتعليم لمدة خمس سنوات على الأقل.
- الطالبات الحاصلات على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ويقتصر قبولهم على شعبة اللغات الأوروبية والترجمة الفورية فقط بكلية الدراسات الإنسانية بفرع الجامعة للبنات بالقاهرة، على أن تقضى الطالبات الحاصلات على الثانوية العامة أو ما يعادلها سنة دراسية تأهيلية فى الدراسات الإسلامية والعربية، إلى جانب اللغة الأجنبية.

إدارة الجامعة:

يتضمن الهيكل التنظيمى للجامعة مستويين، هما:

١- المستوى الأول، ويشمل مجلس الجامعة، ورئيس الجامعة ونوابه:

أ- مجلس الجامعة: ويشكل مجلس الجامعة برئاسة رئيس الجامعة، والنواب، وعمداء الكليات، وممثل لوزارة التعليم العالى، وثلاثة أعضاء على الأكثر من بين أعضاء

- مجلس البحوث الإسلامية، وثلاثة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة فى شـؤون التعليم الجامعى.

ويختص المجلس بوضع خطط الدراسة، ووضع النظام العام للـدروس والمحاضـرات والبحوث وتوزيعها، وتحديد مدة الدراسة وشروط قبول الطلاب، وإدارة حركة الامتحانـات، ومنح الدرجات العلمية، وتتبع النشاط العلمى للكليات والتنسيق بـين الدراسـات والبحـوث، وتنظيم البحث العلمى، وإنشاء كراسى الأستانية، وإقامة أبنية الجامعة.

ويؤلف مجلس الجامعة من بين أعضائه ومن غيـرهم مـن أعـضاء هيئـة التـدريس والمتخصصين لجاناً فنية متنوعة لبحث الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه، واقتراح مـا يلزم بشأنها، ومن هذه اللجان:

- لجان الدراسات العليا.
- لجنة إحياء التراث.
- لجنة التأليف والترجمة والنشر والمكتبات الجامعية.
- لجنة شؤون الطلاب.
- لجنة المنشآت الجامعية.
- لجنة معادلة الدرجات العلمية.

ب- رئيس الجامعة: ويعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون قـد شـغل كرسى الأستانية بجامعة الأزهر أو إحدى الجامعات المصرية لمدة خمس سـنوات، ويتولى إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية.

ج- نواب رئيس الجامعة: ولرئيس الجامعة نائب للدراسات العليـا والبحـوث، ونائـب لشؤون التعليم والطلاب، ونائب رئيس الجامعة لفرع البنات، ونائب رئيس الجامعـة لفرع أسيوط وغيره من فروع.

- ويلاحظ أنه لا يشترط فى رئيس الجامعة أو نائبه أن يكون من ذوى الخبـرة بـالإدارة الجامعية أو حاصلاً على مؤهل فى الإدارة الجامعية، كما يلاحظ أنه يمكن وفقاً للنص السابق أن يكون من خارج جامعة الأزهر.

د- أمين عام الجامعة والأمناء المساعدين: ويتولى أمين عام الجامعة الأعمال المالية والإدارية، تحت إشراف رئيس الجامعة ونوابه، ويعاونه أمناء مساعدين.

٢- المستوى الثاني: وهو مستوى الكلية، ويشمل مجلس الكلية، وعميد الكلية، ومجلس القسم ورئيسه.

أ- مجلس الكلية: ويتألف من عميد الكلية ورؤساء الأقسام العلمية، وأستاذ من كل قسم، وعضوين على الأكثر من الخارج ممن لهم دراية خاصة فى المواد التـى تـدرس بالكلية. ويختص مجلس الكلية بما يلى:

- وضع مناهج الدراسة وبرامجها، والتنسيق بينها فى الأقسام المختلفة، وتوزيع الدروس والمحاضرات على أعضاء هيئة التدريس.
- تنظيم البحوث العلمية وتنسيقها بين الأقسام.
- وضع القواعد المتعلقة بمواظبة الطلاب، ونظام الدروس، والأعمال الجامعية الأخرى.
- رعاية الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلاب.

ويؤلف مجلس الكلية من بين أعضائه وغيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجاناً فنية، هى:

- لجنة شؤون الطلاب.
- لجنة الدراسات العليا.
- لجنة البعثات والإجازات الدراسية والمهمات العلمية والمؤتمرات.

ب- عميد الكلية: ويعين من بين أساتذة الكلية، ويختص بإدارة شؤونها العلمية والإدارية والمالية، فى حدود السياسة التى يرسمها مجلس الجامعة ومجلـس الكليـة، ووفقـاً

لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية وسير العملية التعليمية والإدارية والمالية ومختلف أوجه النشاط.

ج- وكيل الكلية: ويعين لمدة عامين من بين الأساتذة، ويتولى وكيل الكلية الإشراف على العديد من الاختصاصات، منها إعداد خطط الدراسة والبحوث العلمية ومتابعة تنفيذها، والإشراف على النشر العلمى، واقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية فى الكلية.

د- مجالس الأقسام العلمية للكلية: وتتكون كل كلية من عدد من الأقسام العلمية، ولكل قسم من أقسام الكلية كيانه الذاتى من النواحى العلمية والإدارية والمالية، ويشكل مجلس القسم من الأساتذة والأساتذة المساعدين، وخمسة من المدرسين فى القسم على الأكثر يتناوبون العضوية دورياً كل سنة بالأقدمية، بشرط ألا يتجاوز عددهم عدد الأساتذة والأساتذة المساعدين، ويختص مجلس القسم بجميع الأعمال العلمية والدراسية والمالية والاجتماعية للقسم، ويحدد البرامج والمقررات الدراسية، ويوزع الدروس والمحاضرات والأعمال التدريبية على أعضاء هيئات التدريس والمعيدين، وينظم البحوث العلمية وينسقها.

ه- رئيس مجلس القسم: ويرأس المجلس رئيس المجلس الذى يعين بقرار من رئيس الجامعة، ويعتبر مسؤولاً عن الشؤون العلمية والإدارية والمالية للقسم فى حدود السياسة التى يرسمها مجلس الكلية ومجلس القسم.

ومما يلفت النظر فى التنظيم الإدارى لجامعة الأزهر، عدم وجود نائب لرئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك وجود وكيل واحد للكلية يتولى شؤون التعليم والطلاب وشؤون الدراسات العليا.

التعليم الجامعى الأزهرى(تحليل وتفسير)

وبعد أن استعرضنا واقع التعليم الأزهرى الجامعى، هناك بعض الملاحظات نود أن نذكرها تفسيراً لهذا الواقع من أهمها:

١- صورية التطوير:

ذلك أن ما جاء به القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، كان مجرد إنشاء كليات جديدة أضيفت إلى الكليات التى كانت قائمة وقتها، وهذه الكليات الجديدة، مع استثناءات قليلة، صورة طبق الأصل لما هو موجود بالجامعات المدنية القائمة مثل جامعة القاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، ودليلنا على ذلك تماثل الأقسام والتخصصات، ويؤيد ما نذهب إليه ما جاء فى كتاب "الأزهر فى ألف عام" تأليف د. أحمد محمد عوف، الصادر عن الأزهر، أن كلية الطب بها أقسام الطب المختلفة، كما هو متبع فى كليات الطب، ولم يخرج الأمر عن تدريس بعض المقررات الدينية بهذه الكليات المستحدثة.

٢- تأكيد الازدواجية:

ويعنى هذا أن الازدواجية فى التعليم المصرى، تعليم دينى وتعليم مدنى قد أكدتها قوانين متعددة، وكان الأحرى أن تجرى دراسات علمية للوقوف على أفضلها من حيث تمشيه مع ثقافة المجتمع ونمو الطالب وتعلمه، ثم اتخاذ قرار إما بالإبقاء على أحدها وإما مزج التعليمين المدنى والدينى وفق أسس علمية تربوية، وبخاصة فى المرحلة الابتدائية. وقد بح صوت رجال التربية من كثرة المناداة بمدرسة ابتدائية عامة يلتحق بها أطفال الأمة جميعاً، فقيرهم وغنيهم، اليهودى منهم والمسلم والمسيحى، الأسود والأبيض، دون ما تفرقة بينهم لأى سبب، ونرى فى مصر رغم ذلك(تشكيله) من مدارس التعليم الابتدائى:

- مدرسة ابتدائية مدنية تمثل الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.
- مدرسة ابتدائية دينية يمثلها المعهد الابتدائى الأزهرى.
- مدرسة ابتدائية كنسية تتبع كنيسة من الكنائس أو بعثة تبشيرية.

وبالتالى فإن أطفال مصر بعضهم يرتدى المريلة منذ ذهابه إلى المدرسة الابتدائية المدنية، ويتلقى تعليماً مدنياً، وحظ العلوم الدينية فيه- ونحن شعب متدين- ضعيف للغاية،

والتربية الدينية كمادة دراسية خارج مجموع الدرجات، وبعضهم يرتدي الجبة والقفطان والعمامة، وعمره ست سنوات، دون أن تقاس ميوله للوقوف على رغبته في هذا التعليم، ودون أن تكون قدراته الخاصة قد وضحت وميوله أيضاً، ويتلقى تعليماً حظ العلوم الدينية فيه كثيراً، بجانب المواد التي يدرسها طالب المدرسة المدنية.

وبعضهم يذهب إلى مدارس ابتدائية بعضها موجود داخل الكنائس والأديرة، يشرف على تعليمه ويوجهه، وقد يدرس له رهبان وراهبات، ويحضر أيضاً الصلوات التي يقيمونها مهما تكن ديانته، وحتى لو كان مسلماً، ظاهرة ننفرد بها في مصر قلما نجد لها نظيراً في مكان آخر شرقاً وغرباً.

٣- انفصال الأهداف عن واقع التعليم:

وإذا كان الهدف من التعليم الجامعي الأزهري إعداد الخبير الداعية، فإن الواقع يقول أن شيئاً من ذلك لم يتحقق، ولا تدلنا إحصاءات المبتعثين من الأطباء والمهندسين الزراعيين إلى الدول الإسلامية على أنهم جميعاً أو معظمهم من خريجي الجامعة الأزهرية، كما أن بعض رجال الأزهر يعلنون بين الفينة والفينة أن هذا التطوير قد أدى إلى ضعف مستوى خريجي كليات الدين واللغة العربية، وأولى اهتماماً بالكليات المستحدثة على حساب الكليات الأصل، وهم يرجعون ذلك أن الطلاب وأولياء أمورهم تغريهم الكليات العملية وتجذبهم ألقاب دكتور، ومهندس، ولذا يندفعون، وبخاصة الممتازين منهم للالتحاق بالقسم العلمي للالتحاق بكليات الطب والهندسة، ويكون نصيب القسم الأدبي بالمعاهد الثانوية الأزهرية الطلاب الأقل مستوى، ليلتحقوا بعد ذلك بكليات الدراسات الإسلامية واللغوية، وهؤلاء هم المنوط بهم حمل رسالة الدعوة والفكر.

إن أحد أساتذة الأزهر، وهو الدكتور عبد الجليل شلبي، يقول، لقد تردى الأزهر فعلاً في هوة عميقة، ويوشك أن ينهال عليه التراب، وستفقد مصر بفقده شيئاً كبيراً، إن السبب يعود إلى أن مجانية التعليم أدت إلى جذب التلاميذ إلى التعليم المدني، وقد دفع ذلك الأزهر إلى

التوسع فى المعاهد الأزهرية، دون أن تكون لديها القدرة على تعليم هذه الكثرة، فأدى التوسع إلى ضعف مستوى أبنائه.

وفيما يتصل بالتعليم قبل الجامعى الأزهرى أيضاً فإن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ قد نص على أن الهدف من المعاهد الأزهرية إعداد طلابها، إما للالتحاق بالمراحل التالية، وإما لتتهيأ لهم جميعاً فرص متكافئة فى مجال العمل والإنتاج، واستقراء خطط الدراسة بالمعاهد الابتدائية، والإعدادية والثانوية الأزهرية يدلنا على أن الطلاب يدرسون مقررات نظرية لا تمكنهم من الالتحاق بعمل خدمى أو إنتاجى، وهذا يعنى انفصال الهدف عن وسائل تحقيقه.

٤- ضغوط سياسية تحرك التطوير:

إذ إن للسياسة والساسة أثراً واضحاً فى تبنى خطط التطوير وإصدار قوانين لتنفيذها، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها أن بداية التعليم بالأزهر سببها اقتناع العزيز بالله بما ساقه له وزيره ابن كلس من حجج وأسباب لاتخاذ الأزهر معهداً للدراسة المنظمة وتعيين عدد من الفقهاء به، ومنها أن الخديوى عباس قد قاوم إصلاح الأزهر، لأنه اعتقد أن رجاله وراء حرمانه من سلطانه، ولذا كان يستثير البعض ضد جهود الإمام محمد عبده.

الجامعات الدولية غير الحكومية

تضم الجامعات غير الحكومية نوعين من الجامعات، جامعات تم إنشاؤها باتفاقات بين مصر ودول أجنبية، وجامعات خاصة، أما عن الجامعات التى أنشئت بمقتضى اتفاقات بين مصر ودول وهيئات أجنبية فهى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة ليوبولد سنجور الأفريقية بالإسكندرية، وأما عن الجامعات الخاصة، فقد أنشئت بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن الجامعات الخاصة، وقد ظهرت إلى الوجود فى بداية الأمر أربع جامعات خاصة هى، جامعة ٦ أكتوبر، وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة مصر الدولية، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، ثم أنشئت بعد ذلك الجامعة الفرنسية، والجامعة الألمانية، وجامعة الأهرام الكندية، والجامعة البريطانية، والجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، وجامعة سيناء أو جامعة فاروس، وجامعة المستقبل، والجامعة المصرية الروسية، وجامعة النيل، وجامعة النهضة، وجامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة العاشر من رمضان.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢، حيث عهد المشروع بموجب هذا القانون ولائحته التنفيذية إلى الوزير المختص بالتعليم العالى بمجموعة من الاختصاصات، نوجزها فيما يلى:

- وضع السياسة العامة للتعليم الجامعى الخاص فى إطار التخطيط العام للتعليم العالى والعمل على توجيه هذه السياسات بما يتفق مع حاجة البلاد.
- التنسيق فيما بين الجامعات الخاصة وفيما بينها وبين الجامعات الحكومية.
- التحقق من توافر الإمكانات البشرية والمادية والمالية لتحقيق أهداف الجامعة قبل البدء فى مزاولة نشاطها.
- اقتراح وسائل التعاون بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية والأجنبية.
- تطوير نظم الامتحانات وتحديد أعداد المقبولين سنوياً بالكليات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية بالجامعات الخاصة.
- متابعة نشاط الجامعات الخاصة وتقييم أدائها.
- دراسة ما يتكشف من أسباب القصور ووسائل إزالة أسبابها وعلاج آثارها.

- دراسة ما يعرض على مجلس الجامعات الخاصة من حالات مخالفة القانون أو اللائحة أو قرارات إنشاء الجامعة ونظمها أو قرارات المجلس واقتراح التدابير الكفيلة بإزالة أسبابها.
- إعداد الدراسات المتعلقة بمعادلة الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات بتلك التي تمنحها الجامعات الحكومية.

وتتناول فيما يلي نماذج لهذه الجامعات الأجنبية والخاصة، على النحو التالي:

الجامعة الأمريكية بالقاهرة

ظهرت الجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى حيز الوجود عام ١٩١٩م وبمبادرة أمريكية خاصة لتقديم تعليم إعدادى وجامعى، حيث قام الدكتور تشارلز واطسن الذى ربى فى أسيوط بإنشاء جامعة تعلم باللغة الإنجليزية قائمة على أسس مسيحية تواجه الأزهر، ذات مستوى عال لإعداد قادة المستقبل فى مصر والشرق الأوسط.

وقد افتتحت المدرسة الإعدادية فى الخامس من أكتوبر عام ١٩٢٠م وضمت ١٤٢ طالباً فى فصلين نهائيين يعادلان الصفين الأخيرين من المدرسة الثانوية الأمريكية، ثم افتتح فى العام التالى قسمان للدراسة الجامعية أحدهما باللغة الإنجليزية للذين يرغبون الاستمرار فى الدراسة والآخر باللغة العربية لهؤلاء الذين يرغبون فى الحصول على الشهادات الجامعية المصرية، وكان الدارسون بالجامعة الأمريكية فى البداية من الذكور، حيث بدأ التحاق الإناث للدراسة بها عام ١٩٢٨م، وبدأت الدراسة للحصول على الماجستير عام ١٩٥٠م وهو أعلى مؤهل تمنحه الجامعة الأمريكية بالقاهرة حتى اليوم.

وقد خطط لأن تقدم الجامعة تعليماً فى مجال الآداب والعلوم والتربية والزراعة، لكن الدراسات الزراعية لم تنشأ ابتداء، كما أنشئت مدرسة الدراسات الشرقية عام ١٩٢١م، وعبر تاريخ الجامعة التعليمى استطاعت أن تجذب الطلاب من أكثر من ٦٠ دولة للدراسة بها، هذا وتعمل الجامعة فى ظل البروتوكول الثقافى المبرم بين حكومتى مصر والولايات المتحدة

الموقع فى عام ١٩٦٢، وقد منحت أول درجة بكالوريوس فى عام ١٩٢٨، وفى عام ١٩٥٠ بدأت الجامعة فى منح درجة الماجستير.

رسالة الجامعة:

تتلخص رسالة الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى تقديم تعليم عال وتعليم مستمر ذى جودة للطلاب من مصر ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، والجامعة الأمريكية جامعة مستقلة غير هادفة للربح تسعى إلى تحقيق تكافؤ الفرص.

واستناداً إلى الأفكار الأمريكية الحرة والتعليم المهنى، تقدم الجامعة تخصصات متنوعة وفرص تعليمية عديدة، وتعمل على ترقية المعرفة وتحقيق التفاهم الدولى من خلال ما تقدمه من منح وفرص للتعلم، وتقدم الجامعة برامج للدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا، فى بعض التخصصات المنتقاة ذات الأهمية للمجتمع المصرى.

والجامعة مفتوحة لكل الآراء، كما تعتبر الحرية الأكاديمية من أسس رسالتها، ولذا فإنها تتوقع من أعضائها مستوى عال من التحصيل الأكاديمى والسلوك المهنى والخلقى، وتهيئ الجامعة بيئة متميزة لنمو إمكانات الدارسين، وبخاصة منها قدرات التفكير الناقد، ومهارات اللغة، والتمكن من مفاتيح التعليم والتعلم، وتعتبر اللغة الإنجليزية هى اللغة الأساسية للتعليم.

وانطلاقاً من ذلك تسعى الجامعة إلى أن يفخر طلابها بإرثهم الثقافى الخاص، وتحقيق وعى بمسؤولياتهم نحو المجتمع، وإعداد حياتهم لمستقبل مهنى وقيادة ناجحين، وتعمل الجامعة على تطوير البحث العلمى، وفتح المجالات للتفاعل مع المؤسسات التعليمية والمتخصصين على المستوى الدولى.

وتقدم الجامعة عن طريق برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، فرصاً تعليمية صممت لتطوير المهارات اللغوية والمهنية لغير الحاصلين على درجات علمية منها. ويعمل بالجامعة أعضاء هيئة تدريس ذوى سمعة دولية، ولذلك فإنها تركز على التميز فى التعليم والتدريس،

بما يقوم به أعضاؤها من بحوث وأنشطة ابتكارية فى تخصصاتهم، وقد وضعت سياساتها بحيث تدعم أعضاءها لأداء واجباتهم ومسؤولياتهم، وتنمية مهاراتهم.

إدارة الجامعة ومجلس الأمناء:

تحكم الجامعة عن طريق مجلس أمناء يتجدد ذاتياً، ويتكون من ثلاثين عضواً ينتقون من ميادين عمل متنوعة بالإضافة إلى رئيس الجامعة، وهناك بالإضافة إلى ذلك ثمانية عشر فرداً يختارون كأمناء استشاريين، سبق لكل منهم أن قدم خدمات متميزة للمجلس فى أعوام سابقة.

ويختار المجلس رئيساً له سنوياً، وهناك سبع لجان يرأس كل لجنة منها عضو بالمجلس، وتتولى مهاماً محددة، ويجتمع المجلس عادة ثلاث مرات كل عام، منها مرتان فى مايو ونوفمبر تعقدان فى نيويورك، ويعقد اجتماع فبراير فى حرم الجامعة بالقاهرة، ويتيح اجتماع القاهرة لأعضاء المجلس استعراض تقدم الأداء والعمل والاجتماع بأعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين.

ويراجع مجلس الأمناء جميع السياسات ويوافق عليها، وعلى الميزانية والتسهيلات الأساسية والبرامج وخطط التطوير، كما يحدد رسوم الدراسة، وطرق زيادة الموازنة، كما يختار المجلس رئيس الجامعة، الذى يعمل تحت إشرافه.

والجامعة منذ إنشائها مستمرة من خلال ما يقدم إليها من كرم من أفراد معظمهم من الأمريكيين من بتسبرج بولاية بنسلفانيا، وقد قدموا منحاً لشراء حرم الجامعة الرئيس ومرتبات أعضاء هيئة التدريس، واعتباراً من عام ١٩٥٩ تتلقى الجامعة دعماً من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID، ويسمح هذا الدعم المالى للجامعة ببناء معاملها وتجهيزها ومضاعفة مساحة حرمها، كما قدمت الوكالة دعماً مالياً لبناء مكتبة حديثة، ومدينة جامعية بالزمالك.

كما ساهمت عودة العلاقات المصرية الأمريكية اعتباراً من عام ١٩٧٤، مع تحول مصر نحو سياسات الباب المفتوح اقتصادياً للجامعة بوضع سياسات زيادة مواردها المالية فى إطار من الاستقلالية، وتمثل رسوم الدراسة حوالى ٦٠% من ميزانية الجامعة، كما تبنت الجامعة اعتباراً من عام ١٩٨٢ مداخل لزيادة التمويل، منها وضع نظام متطور لدعم الخريجين.

كما أن الكونجرس الأمريكى قد وافق عام ١٩٨٥ على تشريع يقضى بتخصيص وديعة للسفارة الأمريكية بالقاهرة ويخصص ما تدره للجامعة، وهناك مؤسسات عديدة تدعم الجامعة الأمريكية بعضها أمريكى والآخر من جنسيات أخرى.

التنظيم الأكاديمى للجامعة:

تقدم البرامج الأكاديمية للجامعة عن طريق الأقسام العلمية والمعاهد، التى تدار من خلال ثلاث مدارس(كليات)، هى:

أولاً: مدرسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية:

وتضم المدرسة أقساماً علمية متعددة، هى:

١- قسم الدراسات العربية، ويقدم بكالوريوس الآداب فى الدراسات العربية، مع التخصص فى الأدب الإسلامى أو اللغة العربية والأدب، وتاريخ الشرق الأوسط، وماجستير الآداب فى الدراسات العربية.

٢- قسم اللغة الإنجليزية والأدب المقارن، ويقدم بكالوريوس الآداب، وماجستير الآداب فى اللغة الإنجليزية والأدب المقارن.

٣- قسم العلوم السياسية، ويقدم درجة بكالوريوس الآداب وماجستير الآداب فى العلوم السياسية.

٤- قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجى وعلم النفس، ويقدم درجات بكالوريوس وماجستير الآداب فى هذه التخصصات.

٥- قسم المسرح والموسيقى والفنون والسينما، ويقدم بكالوريوس الآداب فى المسرح، وبرنامج ممتد فى الموسيقى والأفلام.

٦- معهد اللغة العربية، ويقدم تعليماً مكثفاً فى اللغة العربية للدارسين ورجال الأعمال والدبلوماسيين، كما يقدم درجات الماجستير فى تعليم اللغة العربية كلغة أجنبية، ويقدم أيضاً مقررات اللغة العربية بالجامعة.

٧- معهد اللغة الإنجليزية، ويقدم دبلوم الدراسات العليا وماجستير الآداب فى تعليم اللغة الإنجليزية كلغة، ويقدم تعليماً مكثفاً فى اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها.

ثانياً: مدرسة الإدارة والاقتصاد والاتصال: وتضم المدرسة الأقسام الآتية:

١- قسم الاقتصادات ويقدم بكالوريوس الآداب وماجستير الآداب فى الاقتصادات.

٢- قسم الصحافة والاتصال الجماهيرى: ويقدم درجتى بكالوريوس وماجستير الآداب فى الاتصال الجماهيرى مع تخصص الصحافة والتليفزيون، ودبلوم الدراسات العليا، كما يقدم برامج تدريبية لجماعات محددة، بدعم من مركز كمال أدهم للصحافة والتليفزيون.

٣- قسم الإدارة ويقدم بكالوريوس الآداب فى إدارة الأعمال، وكذلك درجة الماجستير فى إدارة الأعمال والإدارة العامة، ودبلوم الدراسات العليا فى إدارة الأعمال، ودبلوم متخصصة فى الإدارة، ويقدم معهد تنمية الإدارة تحت رعاية القسم تدريباً واستشارات وبحوث وخدمات استشارية.

ثالثاً: مدرسة العلوم والهندسة: وتضم المدرسة ثلاثة أقسام هى:

١- قسم علوم الحاسب الآلى، ويقدم بكالوريوس العلوم فى علم الحاسبات.

٢- قسم الهندسة، ويقدم بكالوريوس العلوم فى الهندسة الميكانيكية، مع تخصصات فى هندسة المواد والصناعة والتصميم، ويقدم القسم برامج تدريب للمهندسين حديثى التخرج، والأقسام الفنية فى إدارات الصناعة المحلية.

٣- قسم العلوم، ويقدم درجة بكالوريوس العلوم فى الكيمياء، والرياضيات والفيزياء.

نظام الدراسة والدرجات العلمية:

رغم تنوع التخصصات الدراسية بكليات الجامعة الثلاث وهى:

كلية الإدارة والاقتصاد والإعلام، وكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكلية العلوم والهندسة، فإن الدراسة بالجامعة الأمريكية تهتم بتدريس برنامج تأسيسى فى جميع الكليات يهدف إلى تزويد الطلاب بالمعلومات الأساسية إلى جانب تدريبهم على أساليب التفكير التى تنمى مداركهم. وهذا البرنامج التأسيسى ذو شقين:

١- برنامج تأسيسى: ويركز على تنمية مهارات الطلاب الجدد والقدامى بالنسبة للغات والمهارات التحصيلية والتحليلية اللازمة لهم لمواصلة الدراسة بالجامعة ويتم ذلك من خلال دراسة عدد ٨ برامج دراسية هى: مادة التعبير والمهارات الكتابية مع التركيز على جانب المهارات البحثية فى الكتابة، وتاريخ العرب، والمجتمع العربى، وأسس التفكير العلمى، وأسس التفكير الفلسفى، والأدب العربى الكلاسيك والحديث، ثم ندوة تعقد حول البرنامج ككل، كما أن من أهداف البرنامج التأسيسى تعريف الطلاب بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية.

٢- برنامج تكميلى: ويركز على دراسة برنامج أو برنامجين من العلوم الثلاث السابقة، وبدراسة هذا البرنامج كله يحصل الطالب على قدر من المعلومات والمعارف اللازمة للخريج، ويكون قد تدرب على كيفية متابعة تحصيل هذه المعلومات فى المستقبل لتستمر رحلة التعليم معه مدى الحياة.

وعلى مر تاريخ الجامعة استطاع بعض الخريجين شغل مراكز قيادية فى كثير من الدول فى شتى المجالات، فالجامعة الأمريكية حريصة على تدريب الطلاب على كيفية التفكير فى حل المشكلات وتحليل الموضوعات للتوصل إلى الحقائق الدقيقة، هذا وتتراوح مدة الدراسة بكليات الجامعة بين ٤-٥ سنوات، وتمنح الجامعة درجات الليسانس والبكالوريوس والدبلوم والماجستير.

السمات الخاصة للدراسة:

تقدم كلية الإدارة والاقتصاد والإعلام برامج دراسية مميزة وذلك لانفتاحها على عالم الدراسة والتعليم عبر شبكة الإنترنت مما يتيح الفرصة للطلاب للاطلاع على الكثير من المعلومات والتطورات التى تلحق بهذه التخصصات، وفى كلية الدراسات الإنسانية

والاجتماعية يتم تزويد الطلاب بكم هائل من المعلومات السياسية والتاريخية والاجتماعية، وتشجع الكلية الطلاب على دراسة التخصصات المتنوعة، وفى نفس الوقت المترابطة Interdisciplinary والحصول على درجات علمية مستحدثة مثل درجة الليسانس الشاملة Interdepartmental التى يمنحها قسم الدراسات العربية، وليسانس علوم المصريات من قسم الاجتماع، كما تقدم الكلية برامج دراسية على مستوى أقل من الدرجة العلمية فى مجالات: الدراسات الأمريكية، والفلسفة، والتاريخ الأوروبى، وتاريخ العالم، والتاريخ الأمريكى، بالإضافة إلى برامج حرة لا تؤدى إلى الحصول على أى مؤهل علمى، وفى كلية العلوم والهندسة، تركز الدراسة على الجانب المعملى التطبيقى والدراسة الميدانية، وتحرص الكلية على أن تكون المجموعات الطلابية قليلة العدد حتى يمكنها الاستفادة من الإمكانات المعملية المتاحة بصورة أفضل، وفى قسم علوم الكمبيوتر تم استحداث برنامج دراسى جديد يؤهل للحصول على درجة الماجستير يركز أساساً على مجالات الكمبيوتر المتقدمة مثل الذكاء الصناعى وغيرها من التطبيقات العملية، وبالنسبة لطلاب الهندسة فإنهم يدرسون بعض البرامج التى لها صفة إقليمية أو عالمية ترتبط بإدارة الأعمال واحتياجات المجتمع والاعتبارات البيئية والوعى الثقافى والتاريخى، وبهذا الأسلوب يتم إعداد الطالب الإعداد الجيد من خلال ربط الدراسة بالواقع.

ويشهد عام ١٩٢٤م إنشاء القسم الإضافى أو الامتدادى The Division of Extension الذى تغير اسمه إلى قسم الخدمة العامة Division of public service وقد بدأ عمله كوحدة منفصلة، صارت جزءاً من مركز تعليم الكبار والتربية المستمرة الذى أسس عام ١٩٦٠، وكان الهدف المحدد منذ عام ١٩٢٤م تقديم تعليم عام، وبرامج موجهة نحو المهن للجمهور العام، مما يجعل هذا المركز بنشأته الأولى فى هذا التاريخ أسبق مركز رسمى فى العالم العربى.

ويدير المركز عميد، تتمثل مهمته الأساسية فى الإشراف على المركز ككل، ويعاونه:

- مساعد العميد للشؤون الخارجية، وهو المسؤول عن التسويق والعلاقات العامة.

- مساعد العميد للشؤون الإدارية، وهو المسؤول عن القبول والتسجيل والعاملين والميزانية.

أقسام البرامج التعليمية بمركز تعليم الكبار:

وتنقسم البرامج التعليمية بمركز تعليم الكبار والتعليم المستمر إلى خمسة أقسام رئيسة هي:

١- قسم الدراسات العربية والترجمة.
٢- قسم دراسات إدارة الأعمال.
٣- قسم دراسات الحاسب الآلي.
٤- قسم دراسات اللغة الإنجليزية.
٥- قسم الدراسات الخاصة.

وينقسم كل قسم من هذه الأقسام إلى ثلاث وحدات، هي:

١- وحدة البرامج المحددة أو المجدولة Scheduled Programs Unit :

وتقدم هذه البرامج على أسس منظمة، حيث يلتحق الدارسون بها للدراسة للحصول على الشهادة المهنية للبرنامج، والشهادة المتقدمة المهنية، أو دراسة مقررات معينة يحصلون بعدها على شهادة بحضور البرامج.

٢- وحدة برامج التعاقد Contract Programs Unit:

إذ يقدم كل قسم برامج يحددها العملاء، ويصممها أعضاء هيئة التدريس، وتنفذ إما داخل حرم الجامعة وإما في محل عمل الهيئة التي تطلب البرنامج، وتفصل البرامج للطلاب الأفراد والهيئات في تخصصات متنوعة.

٣- وحدة البرامج الممتدة والخارجية Extension Programs Unit:

ويقدم المركز أيضاً برامج خارج القاهرة، وخارج مصر في أي مكان، إذ يقدم مركز الإسكندرية برامج متنوعة، وهناك مراكز أخرى تقدم برامج اللغة الإنجليزية أو برامج

الكمبيوتر، ويقدم المركز برامج تدريبية فى أشكال متنوعة، لا تؤدى للحصول على مؤهلات أكاديمية من خلال المراكز الإقليمية الثلاثة بالقاهرة فى وسط المدينة، والزمالك ومصر الجديدة، ومراكزه فى المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، كما يقدم ورش عمل وسيمينارات محددة الموضوعات، وبرامج للتعليم عن بعد بالتعاون مع الجهات المسؤولة عن الصحة، والتجارة والإدارة، بجانب استشارات خاصة وأشكال أخرى عن التعليم والتدريب.

وفيما يلى عرض للأقسام الخمسة لمركز تعليم الكبار والتربية المستمرة، وما تقدمه من برامج:

١- قسم الدراسات العربية والترجمة Arabic and Translation Studies Division

ويندرج تحته ما يلى:

أ- البرامج المحددة:

يهدف قسم الدراسات العربية والترجمة إلى خدمة الأجانب الذين يرغبون تعلم اللغة العربية، والمصريين الذين يرغبون فى أن يكونوا مترجمين محترفين، وتقدم برامج اللغة العربية على شكل برامج محادثة، وبرامج لغة عربية كلاسيك، والدراسة إما صباحية وإما مسائية حسب ظروف الدارسين. ويقدم القسم كل صيف برامج فى اللغة العربية للثانوية العامة، كما تقدم دراسات خاصة للطلاب الذين أنهوا الصف الثانى الثانوى العام، ونقلوا إلى السنة النهائية، كما يتضمن برنامج الترجمة المقدمة أنماطاً ثلاثة، هى:

- برامج مسائية فردية لغير المتفرغين، مفتوحة للدارسين دون اشتراط مؤهل معين، على مستوى ابتدائى، ومتوسط، ومتقدم ومتخصص فى القانون، أو الاقتصاد، أو الإعلام الجماهيرى أو أيه تخصصات أخرى.
- برنامج الشهادة المهنية للمتفرغين لمساعدة الدارسين على تحسين مهاراتهم اللغوية واحتراف الترجمة.
- برنامج الشهادة المهنية المتقدم، وهو برنامج مفتوح لطلاب الجامعات فقط لدراسة مهارات الترجمة وفنياتها وتطبيقاتها فى ميادين علم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقانون وغيرها.

ب- برامج التعاقد:

ويقدم القسم برامج إرشاد فردى للأجانب الرغابين فى تعلم اللغة العربية وخدمات الترجمة، كما يقدم برامج متخصصة موجهة فى اللغة والثقافة العربية للمتخصصين.

ج- البرامج الممتدة.

٢- قسم دراسات إدارة الأعمال Business Studies Division:

أ- البرامج المحددة:

يقدم قسم دراسات إدارة الأعمال برامج الشهادة المهنية، وبرامج فردية، وتهدف الأولى إلى تزويد الدارسين بمهارات وظيفية على كافة المستويات فى تخصصات متنوعة، منها دراسات السكرتارية العامة، والسكرتارية التنفيذية، والسكرتارية الطبية، والمحاسبة الحديثة، وإدارة الأفراد والمكاتب، والبيع والتسويق، وخدمات الفندقة، والسياحة والرحلات، والإدارة الطبية، ويقدم القسم للدارسين الجامعيين برامج متخصصة فى إدارة الرعاية الصحية، وإدارة الفنادق، والتسويق السياحى، أما البرامج الفردية التى تقدم دون الحصول على شهادة فتتنوع لتشمل العديد من التخصصات، من المحاسبة التطبيقة، وإدارة الأعمال، واستخدام الحاسبات فى إدارة الأعمال وحجز الطيران.

ب- برامج التعاقد:

وهناك برامج عديدة تقدم فى ميادين المال والإدارة تشمل الماليات والتمويل للإداريين، والمتخصصين فيها، والتدريب الإدارى والإشراف، والسكرتارية، والتسويق، والبيع، وخدمات المستهلكين، وإدارة المشروعات، وغير ذلك من برامج تقدم حسب الطلب والتعاقد.

ج- برامج ممتدة.

٣- قسم دراسات الكمبيوتر Computer Studies Division:

أ- البرامج المحددة:

يقدم قسم دراسات الحاسب الآلى برامج للمتفرغين وأخرى لغير المتفرغين، وتقدم برامج المتفرغين للحاصلين على شهادات جامعية، والذين أنهوا تعليمهم الثانوى، أما بالنسبة للذين

أنهوا الدراسة الثانوية، فهناك برنامج الشهادة المهنية الذى يمكن الدارسين من فهم المفـاهيم الأساسية للكمبيوتر والعمارة، وتحديد المشكلات، وحلها بالحاسب الآلى وتعلم أدوات حلهـا، وهناك برنامج الشهادات المهنية المتقدم، الذى يتضمن بجانب ما سبق تصميم البرامج بلغـات الكمبيوتر المختلفة، واستخدام قواعد البيانات فى تحليل النظم بالكمبيوتر والبرمجة وغير ذلك، وتصميم برامج لخريجى الجامعات من كليات التجارة والهندسة والطب، وهناك برامج تقـدم حسب الاهتمامات الفردية أو احتياجات الدارس دون أن تكون جزءاً من برنامج شهادة مهنية.

ب- برامج التعاقد:

كما يقدم قسم الحاسب الآلى عدداً من البرامج على مستويات مختلفة فى مجالات تطبيقية متخصصة ولغات كمبيوتر مختلفة تصمم لتلبية حاجات متنوعة للدارسين.

ج- برامج ممتدة.

٤- قسم الدراسات الإنجليزية English Studies Division:

أ- البرامج المحددة:

يقدم قسم الدراسات الإنجليزية برامج عامة فى اللغة الإنجليزية على مستويات مختلفة من الكفاية، وكذلك برامج متخصصة للعاملين بمهن مختلفة، وللطـلاب الـذين يريـدون التقـدم لامتحان التوفل TOEFl (تعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية) أو امتحانات الشهادة الثانويـة العامة أو الإعدادية، كما يقدم القسم برامج مكثفة فى اللغة الإنجليزية، وأخـرى متخصـصة، وهناك اختبارات للكفاية فى اللغة الإنجليزية للطلاب الجـدد لتحديـد المـستوى الدراسـى، ويستخدم الدارسون مواد وأدوات اتصال متنوعة، تشمل الكتب الدراسية والوسائط الـسمعية والبصرية.

ب- برامج التعاقد:

ويقدم القسم برامج متنوعة لنوعيات مختلفة من التخصصات والمهن والأفراد، تشمل ما يقدم للشركات متعددة الجنسيات، والفنادق الكبـرى والهيئـات الحكوميـة، وهنـاك بـرامج للإنجليزية للأغراض الخاصة والمتخصصة فى ميادين ومجالات معينة لمـوظفى الفنـادق،

والرعاية الصحية، وصناعة الطائرات، والخطوط الجوية، وتفصل هذه البرامج فرديا لتلبية الاحتياجات المتنوعة.

جـ البرامج المتدة.

٥- قسم الدراسات الخاصة special studies Division:

ويقدم قسم الدراسات الخاصة برامج مختلفة ومتنوعة وحلقات نقاش وورش عمل للجمهور ولهيئات خاصة وللأفراد، ويقدم القسم برامج محددة سلفاً فى اللغة الإنجليزية لمعلمى الرياضيات والعلوم، وهناك برامج صيفية للأطفال، وهناك برامج مثل إدارة المبانى وصيانتها، وبرامج أمناء المكتبات، وإدارة المشروع، والعلاقات العامة.

ويدير قسم الدراسات الخاصة برامج التعليم من بعد لمركز تعليم الكبار والتعليم المستمر بالتعاون مع الرعاية الصحية الذى يدار بالتعاون مع مؤسسة واشنطن الدولية للرعاية الصحية WHIC، وتشمل هذه البرامج إدارة المستشفيات، والإدارة المالية للمستشفيات، وإدارة الأفراد بها، وإدارة السجلات الطبية، ونظم معلومات الرعاية الصحية.

وهذه البرامج مفتوحة لهؤلاء الذين يرغبون دخول مجال صناعة الرعاية الصحية، أو الذين يعملون بها فعلاً للوصول إلى مستويات مهارية عالية، كما أن هذه البرامج متاحة للدارسين المقيمين فى قبرص ومصر، والأردن والكويت، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وحدة الاختبار Testing Unit:

وتتبع مركز تعليم الكبار والتعليم المستمر وحدة للاختبار، تتولى القياس والتقويم بالمركز، إذ إنها مسؤولة عن إدارة الاختبارات المختلفة للقبول وتسجيلها وتحليلها لكافة أقسام المركز.

برامج أخرى تقدمها الجامعة الأمريكية:

وإذا كانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة تقدم برامج للتدريب من خلال مركز تعليم الكبار والتعليم المستمر على النحو السابق تفسيره، فإن هناك برامج أخرى تقدم من خلال الجامعة نفسها، ونعرض أمثلة لها على النحو التالى:

١- معهد تنمية الإدارة The Institute of Management Development(IMD):

ويقدم هذا المعهد برامج تدريب واستشارات، ويقوم ببحوث لميادين الأعمال فى مصر والشرق الأوسط وأفريقيا، ويضم المعهد عدداً من البرامج منها:

أ- برنامج الإدارة العليا The Top Management Program: ويقدم للعاملين فى مناصب عليا فى الإدارة الحكومية والخاصة فى مصر والخارج من خلال سيمينارات لمجموعات مختارة من المشاركين، وغالباً ما يمتد وقت السيمينار حتى أربعة أيام متصلة.

ب- برامج الإدارة التنفيذية The Executive Management Program: ويتضمن أكثر من ثمانين برنامجاً فرعياً سنوياً فى ميادين الإدارة العامة، والتنظيم والهندسة، والإنتاج، وإدارة العمليات، ونظم المعلومات، والإدارة المالية والتسويق، والموارد البشرية، وإدارة الأعمال الدولية، واستراتيجيات الإدارة.

ج- برامج إدارة الضيافة The Hospitality Management Programs: ويلبى البرنامج توقعات مجالات السياحة فى الفنادق، والمطاعم، والمستشفيات، والخطوط الجوية والبحرية، ويركز البرنامج على الحاجات التدريبية لهذه الصناعة فى مصر والشرق الأوسط.

د- برنامج إدارة الجودة The Quality Management Program، ويركز البرنامج على متطلبات الجودة الناتجة عن المتغيرات الدولية متمثلة فى التكامل الاقتصادى المتزايد على أسس عالمية، وتستجيب منظمة المستويات العالمية International Standard Organization (ISO) لهذه البيئة الاقتصادية الجديدة ب٩٠٠٠ سلسلة للمستويات الخمسة للمعايير

التى تشرح تفصيلاً نظم إدارة الجودة المطلوبة للشركات التى تصدر للسوق الأوروبية.

٥- برنامج إدارة المنظمات غير الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح NGO/ PVO Management Program، وقد أسس عام ١٩٩٠ بالتعاون مع مراكز الدعم الأمريكية، لبناء قدرات إدارية للمنظمات غير الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح.

٢- معهد البنوك والتمويل The Institute of Banking and Finance:

وقد بدأ المعهد أنشطته عام ١٩٨٢م ببرامج محدودة فى مجالات البنوك والتمويل من خلال أنشطة مركز الإدارة إلى أن أسس المركز عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧م، ويقدم المركز برامج متنوعة، تشمل خدمات العميل والجودة فى البنوك، والتسويق فى البنوك من أجل الربح، وتحليل القرارات المالية والمصرفية وغيرها.

٣- خدمات الهندسة Engineering Services:

بدأت الخدمات الهندسية عام ١٩٨٣م بهدف تقوية العلاقات بين قسم الهندسة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة والصناعات المحلية، وتفيد شركات متنوعة تعمل فى مجالات الصناعة منها شركات خاصة وأخرى حكومية مما يقدم من خدمات، مثل:

- برامج التطوير والتنمية الصناعية.
- برامج التدريب الخاص.
- البرنامج المهنى فى إدارة المشروع الصناعى.
- البرنامج المهنى فى الكمبيوتر كأداة فى الصناعة.
- البحوث الصناعية.

التنمية المهنية للأخبار التليفزيونية TV News Professional Development:

ويقدم برنامج التطور المهنى من خلال مركز كمال أدهم للتليفزيون والصحافة بقسم الصحافة والاتصال الجماهيرى لهؤلاء الذين يعملون بالتليفزيون والصحافة، والإعلان

والأنشطة المهنية المرتبطة مباشرة بإنتاج الأخبار التليفزيونية، وهكذا نرى تربيـــة مـــستمرة وتعليم الكبار يتسم بالحداثة والتقدم والنظرة المستقبلية بجانب تعليم جامعى متقدم.

٢- جـــامـــعة سنـــجـــور

ناقش الرئيس ليوبولد سنجور مع بطرس غالى وزير الدولة للشؤون الخارجية فى بداية الثمانينيات إنشاء جامعة باللغة الفرنسية فى مصر، وقد تم اختيار لجنة مـــن الخبـــراء فـــى تخصصات مختلفة منها القانون والاقتصاد والطب من تسع دول هى بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وإيطاليا، وسويسرا، والمغرب، وتونس ومصر لوضع هيكل الجامعة، وقد توصلت اللجنة إلى وضع تصور لإدارة الجامعة وما تتضمنه من هيكل تنظيمى ومناهج وأقسام دراسية وتمويل.

ووقع رئيس السنغال- عبده ضـــيوف- كـــرئيس للمنظمـــة الفرانكفونيـــة عـــام ١٩٨٩ بروتوكول إنشاء جامعة سنجور فى مؤتمر المنظمة فى داكار، وتم افتتاح الجامعة فى نوفمبر ١٩٩٠.

وتشغل الجامعة مبنى يطل على البحر المتوسط بمدينة الإسكندرية، تم إعداده وتجهيـــزه بما يخدم احتياجات الجامعة من قاعات للدراسة، ومكتبة، ومعامل لغات وكمبيـــوتر، وغيـــر ذلك.

رسالة الجامعة:

هى تأهيل الكوادر الوظيفية من خلال برامج دراسات عليا متخصصة فى مجالات إدارة الأعمال، والتغذية والصحة، والبيئة والتراث الثقافى ليكونوا رواد للتنمية فى أفريقيا من خلال البرامج الدراسية المتخصصة، وإتاحة الخبرات الفنية والعملية فى مجالات تخصصهم.

نظام الدراسة والدرجة العلمية:

مدة الدراسة بالجامعة سنتان يتفرغ فيها الدارس كل الوقت، ويؤدى فى نهايتهـــا تـــدريبا عمليا فى مجال التخصص لمدة لا تقل عن ٣ أشهر، وتوجد٤ أقسام للتخـــصص هـــى إدارة الأعمال، وإدارة شئون البيئة، وإدارة التغذية والصحة ، وإدارة التراث الثقافى، وتمنح الجامعة

دبلوم الدراسات المهنية المتخصصة، المعترف بها من مجلس التعليم العالى الأفريقى والملاجاشى والمؤسسات الدولية، وتركزالدراسة على الأساليب الحديثة فى إعداد وإختيار البرامج الدراسية التى تهتم أساسا بمشاكل التنمية فى الدول الأفريقية، وتقبل الجامعات الدراسين حتى سن٣٥ من الحاصلين على مؤهل عال، ممن لديهم خبرة فى العمل لاتقل عن ٣ سنوات فى مجالات التنمية من أبناء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية شمال وجنوب الصحراء وكذالك أبناء الدول الأخرى من أعضاء المجموعة الفرانكوفونية كبلجيكا، وكندا وفرنسا، وسويسرا، وفيتنام، وغيرها من العاملين بالوزارات والبنوك والجامعات والباحثين ورجال الأعمال بتلك الدول.

برامج التغذية والصحة :

أحد التخصصات الدراسية التى تهتم بها الجامعة نظر لتصاعد مشاكل التغذية والصحة فى دول القارة الأفريقية، والدراسة متعددة الجوانب فتشمل برامج خاصة بالتغذية وبرامج العناية بالصحة، مثل السياسات الغذائية، ومشكلات صحة المرأة، وتغذية الطفل، والأمراض المتوطنة، وتهدف الدراسة إلى تزويد الكوادر التى تعمل فى مجال الصحة والتغذية بالخبرات التى تنمى قدراتهم عند توليهم المناصب العليا، وفى اتخاذ القرارات عند التخطيط للصحة، والتغذية، والتنمية الريفية، والتنمية الزراعية.

دراسات شؤون البيئة:

تهدف الدراسة فى هذا القسم إلى تنمية المدارك العامة فيما يتعلق بالبيئة ومنهجيتها·إلى جانب التركيز على الأسلوب الإدارى لرفع مستوى كفاءة الأنشطة فى مجال البيئة من أجل التنمية، ويقدم القسم إلى جانب برامج البيئة، برامج تبحث المشكلات البيئية المتعلقة بالصناعة، والزراعة، والطاقة، والأساليب الحديثة فى معالجتها، وتركز البرامج على مادة الجغرافيا، والعلوم البيئية، والعلوم الإدارية التى تساعد الباحث على الإلمام بالبيئة المحيطة كى يكون مؤهلاً لإدارة المشروعات البيئية.

إدارة التراث الثقافي:

تهدف الدراسة في هذا القسم إلى إعداد متخصصين في إدارة وصون التراث في أفريقيا، باعتبار أن التراث القومي هو أحد العناصر المؤثرة في النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وفي التنمية القومية ككل. وتشمل الدراسة تاريخ الفنون المقارنة، وتاريخ المتحف في أفريقيا وشؤون المتحف والنواحي القانونية والإدارية للتراث الثقافي، وتهتم الدراسة كذلك بموضوعات حماية التراث وصيانة المتاحف، وهناك مجموعة من البرامج المشتركة التي يتم تدريسها في أقسام الجامعة الأربعة، وهي: الإحصاء والحسابات، والتدريب على النظم الإعلامية، واقتصاديات التسويق، ودراسات في التنمية المستديمة، والتدريب على الاتصال والتفاوض، والاشتراك في الندوات وحلقات النقاش.

الجامعات الخاصة

بدأت أبرز إرهاصات التعليم الجامعي في مصر كمشروعات خاصة، إذ كانت جامعة الأزهر الشريف تعتمد على الأوقاف والهبات والتبرعات، كما أن الجامعة الأهلية، لم تكن سوى ثمرة جهود خاصة، واستمرت على هذه الحال إلى أن صارت جامعة حكومية.

وقد اتجهت مصر إلى الاقتصاد الحر عام ١٩٧٤ بعد إصدار قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي ودخول حقبة الانفتاح، واستمر السير في هذه الطريق بعد ذلك، ووضعت الدولة خطة لبيع القطاع العام، وإطلاق الحرية الاقتصادية، وإنشاء هيئة للاستثمار، وكان من الطبيعي أن يتجه رأس المال الخاص إلى مجالات اقتصادية متعددة ومتنوعة، كما كان من الطبيعي أيضاً أن يتجه إلى قطاع الخدمات، وعلى رأسها قطاع التعليم الجامعي.

لقد دخل رأس المال الخاص قطاع التعليم قبل الجامعي، وأسست مدارس تقبل الأطفال بدءاً من رياض الأطفال، وحدد بعضها مصروفات بالآلاف للتلميذ الواحد في روضة الأطفال، ومن هنا، ومع تكدس الطلاب بالتعليم الجامعي، في جامعات توسعت رأسياً، وبالتالي انخفضت إنتاجيتها، ومع ظهور طبقات جديدة قادرة مالياً، أرسل بعضها أبناءه

للدراسة الجامعية بالخارج، بدأ تفكير بعض أصحاب رؤوس الأموال فى إنشاء معاهد ثم جامعات خاصة.

وسادت الأوساط المصرية، وحوارات المثقفين تخوفات عديدة، على أساس أن سعى أصحاب الجامعات الخاصة إلى الربح تهديد للسلام الاجتماعى، وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، منطلقين فى ذلك من أن العديد من الجامعات الخاصة فى قلعة الرأسمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، جامعات لا تهدف إلى الربح، وتمول من خلال الهبات والتبرعات والمنح، وما تقدمه لها المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى من دعم.

كما رأى بعض المعارضين لهذا النوع من الجامعات أن التعليم العالى، وهو بوابة الدخول إلى الصفوة، سوف يتحول إلى خلق صفوة الصفوة، وربما يتولى بعض أبنائها مقاليد السلطة بعد ذلك، فيهتز البناء الاجتماعى، وكان فى المقابل- هناك رأى آخر يرى عجز الجامعات الحالية عن الوفاء بالطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى، وأن قبول طلاب فوق طاقة الجامعات أدى إلى تدنى كفاءاتها داخلياً وخارجياً، كما أن جانباً كبيراً من العملة الأجنبية يحول إلى الخارج لتعليم أبناء القادرين خارج مصر، وما يسببه ذلك من آثار اقتصادية، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والنفسية.

ولم يطل الجدل، إذ صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، ونص القانون على:

١- أن تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأس مال الجامعة الخاصة مملوكة لمصريين.
٢- ألا تهدف الجامعة إلى تحقيق الربح.
٣- أن تهدف الجامعة إلى الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة.
٤- أن توفر الجامعة أحدث الأجهزة المتطورة.

٥- أن يكون للجامعة مجلس أمناء، على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة، ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة.

٦- أن يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة، وأن يكون تعيين رئيس الجامعة لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم، وأن يكون مصرياً.

٧- أن يضع مجلس الأمناء اللوائح الداخلية لإدارة الجامعة، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة.

٨- أن يختص مجلس الجامعة بتحديد شروط قبول الطلاب، وقواعد اختيار العمداء والوكلاء ومجالس الكليات والأقسام.

٩- أن يعين وزير التعليم مستشاراً للجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويكون عضواً بمجلس الجامعة.

والرأى أن القانون قد أتى بجديد تحتاجه الجامعات الحكومية وينقصها، مثل إنشاء مجلس أمناء للجامعة له صلاحيات علمية وإدارية، منها تعيين رئيس الجامعة، وكذلك قيام مجلس الجامعة بوضع قواعد اختيار العمداء ووكلاء الكليات، ومجالس الأقسام والكليات، كما أن القانون قد نص على أن يعين الوزير ممثلاً له، كمستشار للجامعة يحضر اجتماعات مجلسها.

وينبغى أن نؤكد على ما جاء به القانون من نص صريح على أن الجامعات الخاصة لا ينبغى أن تهدف إلى الربح، وأنها ينبغى أن توفر التخصصات العلمية الحديثة، وهى بذلك ينبغى أن تختار التخصصات غير التقليدية أو القائمة بالجامعات الحكومية، تلبية لاحتياجات المجتمع المتطورة، وبما يحقق ارتباطها به.

إلا أن القانون لم ينص على إيجاد نظام للاعتماد وضمان الجودة، أو التقويم الجامعى يكفل الوقوف على مستوى الأداء، ومراجعته وتطويره، ويحقق التأكد من التزام الجامعة بالأسس العامة للتعليم الجامعى.

وقد قدمت عشر مشروعات لإنشاء عشرة جامعات خاصة عند صدور القانون، وصدر الترخيص فى البداية بإنشاء أربع جامعات خاصة عام ١٩٩٦، وهذه الجامعات الأربع الأولى، هى: ١- **جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب:**

أنشئت الجامعة عام ١٩٩٦ بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٦، وبدأت نشاطها فى العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦، وتضم الجامعة خمس كليات، هى كلية الهندسة الإلكترونية، وكلية علوم الحاسب الآلى، وكلية علوم الإدارة، وكلية الإعلام، وكلية اللغات، وتسير الدراسة بالكليات الخمس وفقاً لنظام الساعات المعتمدة، بما يسمح للطلاب بالتخطيط للمواد التى يختارونها، وتعتبر دراسة الحاسب الآلى واللغة الإنجليزية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) متطلباً أساسياً من متطلبات الجامعة.

وقد بلغ عدد طلاب الجامعة فى العام الجامعى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالى ١٣٠٠ طالب، وتبلغ نسبة الإناث بينهم ٤٢%.

٢- **جامعة ٦ أكتوبر:**

وقد أسست الجامعة عام ١٩٦٦، وبدأت عملها بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦، وتقع على مساحة ٣٠٠ فدان بمدينة السادس من أكتوبر، وهى مدينة من المدن الجديدة تقع غرب القاهرة.

وتمنح الجامعة درجات الليسانس والبكالوريوس من أربع عشرة كلية تضمها الجامعة، وهى كليات الهندسة، والعلاج الطبيعى، والاقتصاد والإدارة، والتربية، والإعلام، والحاسب الآلى، والصيدلة، والطب، واللغات والترجمة، والسياحة والفنادق، وطب الأسنان، والعلوم الطبية، والفنون التطبيقية، والعلوم الاجتماعية، وتسير الدراسة وفقاً لنظام الساعات المعتمدة، الذى يتيح للطالب حرية الاختيار.

ويبلغ عدد طلاب الجامعة حوالى ١٤ ألف طالب.

٣- **جامعة مصر الدولية:**

وقد أنشئت هذه الجامعة عام ١٩٩٦ بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦، وتقع على طريق القاهرة الاسماعيلية، وتضم الجامعة ثمانى كليات روعى فى تصميم مبانيها ألا

تتجاوز سعة قاعات الدراسة بها أكثر من ثلاثين طالباً، وهذه الكليات هى: الهندسة، والإعلام، والألسن، وإدارة الأعمال والعلاقات الدولية، والصيدلة، وطب الفم والأسنان، والمعلومات والحاسبات، والحقوق.

وتطبق الجامعة نظام الساعات المعتمدة، وتتضمن مناهج الدراسة مقررات دراسية فى المعلومات والمعارف العامة يدرسها جميع الطلاب، وهدفها تزويد الطالب بثقافة عامة أساسية، كما يتضمن كل برنامج دراسى مجموعة من المقررات الاختيارية، يختار الطالب منها ما يتمشى مع اهتماماته.

ويبلغ عدد طلاب الجامعة حوالى ١٧٠٠ طالب، ونسبة الإناث بينهم حوالى ٥٠%.

٤- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا:

وقد أسست الجامعة عام ١٩٩٦ بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٩٦، وتقع بمدينة السادس من أكتوبر، وتتكون من ستة مبانى، تبلغ مساحتها أكثر من ٦٥٠٠ متر مربع من مساحة الجامعة البالغة ٥٥ فداناً، بالإضافة إلى عشرة أفدنة مخصصة للمدينة الجامعية.

وتمنح الجامعة درجتى الليسانس والبكالوريوس، وتضم ثمانى كليات، هى الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة والاقتصاد، والإعلام، واللغات والترجمة، وتطبق الجامعة نظام الساعات المعتمدة موزعة على الفصول الدراسية بحد أقصى ١٨ ساعة معتمدة يمكن تجاوزها إذا كان معدل إنجاز الطالب مرتفعاً.

وتضم الجامعة مركز تكنولوجيا التعليم، ويتولى توفير التقنيات التربوية لمختلف التخصصات الأكاديمية، ويشرف على تشغيل معامل الحاسب الآلى وصيانتها، كما أن الجامعة أنشأت عدداً من المراكز البحثية، وهى: مركز بحوث الصحراء، ومركز بحوث الإنتاج، ومركز بحوث التنمية، ومركز بحوث الصناعة، ومركز بحوث نقل التكنولوجيا.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء جامعات خاصة فى مصر، يحمل بعضها أسماء بلاد أجنبية، لكنها جميعاً تخضع لقانون الجامعات الخاصة، وبلغ عدد هذه الجامعات ١٧ جامعة، هى:

١- جامعة ٦ أكتوبر
٢- جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب.
٣- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
٤- جامعة مصر الدولية.
٥- الجامعة الفرنسية فى مصر.
٦- الجامعة الألمانية بالقاهرة.
٧- جامعة الأهرام الكندية.
٨- الجامعة البريطانية فى مصر.
٩- الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.
١٠- جامعة سيناء بالعريش.
١١- جامعة فاروس.
١٢- جامعة المستقبل.
١٣- جامعة النيل للدراسات العليا.
١٤- الجامعة المصرية الروسية.
١٥- جامعة النهضة.
١٦- الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا.
١٧- الجامعة المصرية للتعليم الإلكترونى.

هذا وقد وجه نقد مرير لهذه الجامعات الخاصة فى مصر، من منطلق أنها تهدر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بقبولها طلاباً أقل من مجاميع درجاتهم فى الثانوية العامة من المقبولين بالجامعات الحكومية، كما أن بعضها تحايل على القوانين لارتكابها مخالفات بقبول طلاب أقل من الحد الأدنى المحدد للقبول.

وقد رأى البعض أن إنشاء هذه الجامعات قد جاء بتعجل غير مبرر، وبخاصة أن بعضها قد نشأ دون توفير المبانى والتجهيزات اللازمة، وفى مبانى كانت فى الأساس مبانى مدرسية، دون أن تستوفى الشروط التى نصت عليها اللوائح والقوانين، بل إن نقابة الأطباء هاجمت قبول طلاب كليات الطب الخاصة دون توفير مستشفى تعليمى، وهيئة تدريس كافية، وبالتالى دون تدريب لازم وأساسى، الأمر الذى دفع إلى تدريب الطلاب بالمستشفيات الحكومية.

ومهما يكن الأمر، فإن هذه الجامعات تجربة ينبغى أن تخضع للقياس، والتقويم والتطوير، وهى فى ظل أوضاع الجامعات الحكومية بحاجة إلى الإبقاء والتدعيم.

وقد نصت القرارات الجمهورية بإنشاء هذه الجامعات على نظام إدارتها، على النحو الآتى:

أولاً: مجلس الأمناء:

إذ نص القانون على أن تضع جماعة المؤسسين اللائحة الخاصة بتشكيل مجلس الأمناء، وتصدر قراراً بتشكيل المجلس الأول للأمناء، ويختص مجلس الأمناء بما يلى:

١- رسم السياسة العامة للجامعة، والأخذ بما يراه من توصيات المؤتمرات العلمية.

٢- وضع اللوائح الداخلية لتسيير أعمال الجامعة والخاصة بالشؤون المالية، والشؤون الإدارية، وشؤون العاملين، وشؤون التعليم والطلاب فى كل كلية أو وحدة بحوث، ولوائح المكتبات والمعامل وغيرها من المنشآت الجامعية، وذلك بعد أخذ رأى مجلس الجامعة.

٣- إدارة أموال الجامعة.

٤- وضع القواعد الخاصة باستخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقاً لميزانيتها السنوية، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة.

٥- وضع خطة الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها، ونظام الفصول الدراسية، والساعات المعتمدة لكل شهادة، ومناهجها، والعطلات، ووقف الدراسة وعودتها طبقاً لمقتضيات الظروف.

٦- تعيين رئيس الجامعة، ونوابه، وأمينها العام، وأعضاء مجلس الجامعة، وعمداء ووكلاء وأعضاء مجالس الكليات والوحدات البحثية.

٧- تشكيل لجان متخصصة منبثقة عن مجلس الجامعة ومجالس الكليات والوحدات البحثية، تختص بشؤون التعليم والطلاب، وشؤون الدراسات العليا والبحوث، وفحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين.

٨- وضع القواعد الخاصة بمنح الدرجات الفخرية.

٩- قبول التبرعات والوصايا والهبات والمنح التى تحقق أغراض الجامعة، وذلك من داخل البلاد وخارجها، بما يتفق ومصالح البلاد.

١٠-اعتماد ميزانية الجامعة.

ثانياً: مجلس الجامعة:

ويشكل مجلس الجامعة برئاسة رئيسها، وعضوية نوابه، وعمداء الكليات والوحدات البحثية، ومستشار للجامعة يعينه وزير التعليم، ويجوز أن يضم المجلس أعضاء لا يزيد عددهم على خمسة من الشخصيات العامة ذوى الخبرة فى شؤون التعليم يعينهم مجلس الأمناء، ويختص مجلس الجامعة بما يلى:

١- تسيير الشؤون العلمية والبحثية والإدارية للجامعة.

٢- تحديد شروط القبول، وأعداد الطلاب، والمصروفات الدرسية، وذلك بكل كلية أو وحدة بحوث.

٣- وضع القواعد الخاصة بالمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين، على أن يكون ذلك للنابهين والمتفوقين ومن تحل بهم الكوارث، وعلى ألا تزيد هذه المنح على ١٠% من أعداد طلاب الجامعة فى جميع مراحل التعليم سنوياً.

٤- وضع القواعد الخاصة بالبعثات، والإجازات الدراسية، والإيفاد على المنح الأجنبية.

٥- تنظيم شؤون خدمات الطلاب، وشؤونهم الثقافية والرياضية والاجتماعية.

٦- تحديد قواعد اختيار عمداء ووكلاء الكليات، والوحدات البحثية، وأعضاء مجالسها.

٧- تعيين أعضاء هيئات التدريس، وندبهم.

٨- تحديد اختصاصات العمداء، والوكلاء، وأعضاء هيئات التدريس والبحث، واختصاصات ونظم العمل باللجان المتخصصة.

٩- وضع نظم المحاضرات، والبحوث، والتمرينات العملية، ونظم الامتحانات.

١٠-منح الدرجات والشهادات العلمية، واقتراح منح الدرجات الفخرية.

١١-متابعة تنفيذ السياسة العامة للجامعة ومتابعة توصيات المؤتمرات العلمية.

١٢-إعداد مشروعات اللوائح الداخلية لتسيير أعمال الجامعة والخاصة بالشؤون المالية، والشؤون الإدارية، وشؤون العاملين، وشؤون التعليم والطلاب فى كل كلية أو وحدة بحوث، ولوائح المكتبات والمعامل وغيرها من المنشآت الجامعية.

١٣-اقتراح القواعد الخاصة باستخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقاً لميزانيتها السنوية.

١٤-اقتراح خطة الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها، ونظام الفصول الدراسية، والساعات المعتمدة لكل شهادة، ومناهجها، والعطلات، ووقف الدراسة وعودتها طبقاً لمقتضيات الظروف.

١٥-إعداد مشروع ميزانية الجامعة.

١٦-تنفيذ قرارات مجلس الأمناء.

١٧-دراسة وإبداء الرأى فى المسائل الأخرى التى يحيلها إليه مجلس الأمناء.

ثالثاً: عميد الكلية:

ويكون لكل كلية أو وحدة بحوث، عميد، ووكيل، ومجلس يشكل برئاسة العميد، وعضوية الوكيل، وأقدم خمسة أساتذة، ويجوز أن يضم المجلس أعضاء لا يزيد عددهم على أربعة من الشخصيات العامة ذوى الخبرة فى شؤون التعليم يعينهم مجلس الأمناء.

ويختص مجلس الكلية أو وحدة البحوث بما يلى:

١- تسيير الشؤون العلمية والبحثية والإدارية فى الكلية أو وحدة البحوث.

٢- إقرار المحتوى العلمى لمقررات الدراسة فى الكلية أو وحدة البحوث.

٣- تحديد مواعيد الامتحانات، ووضع جداولها، وتوزيع أعمالها، وتشكيل لجانها، وتحديد واجبات الممتحنين، وإقرار مداولات لجان الامتحان ونتائج الامتحانات.

٤- اقتراح تعيين أعضاء هيئات التدريس، وندبهم.

٥- اقتراح نظم المحاضرات، والبحوث، والتمرينات العملية، ونظم الامتحانات وتشكيل لجانها.

٦- اقتراح منح الدرجات والشهادات العلمية.

٧- الترشيح للبعثات، والإجازات الدراسية، والإيفاد على المنح الأجنبية.

٨- قيد الطلاب للدراسات العليا، وتسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه، وتعيين لجان الحكم على الرسائل، وإلغاء القيد والتسجيل.

٩- دراسة وإبداء الرأى فى المسائل الأخرى التى يحيلها إليه مجلس الجامعة.

تقبل الجامعة الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بحد أدنى ٥٥%، ووفقاً لشروط القبول الأخرى التى يحددها مجلس الجامعة، وقد أنشئ مكتب للقبول بالجامعات الخاصة، كما تم رفع النسبة المئوية للدرجات، وتمنح الجامعة درجات الليسانس، والبكالوريوس، والدبلوم، والماجستير والدكتوراه، كما تمنح الجامعة شهادات التدريب، ويشترط للحصول على الدرجات العلمية والدبلومات أن يجتاز الطالب بنجاح الامتحانات المقررة فى اللوائح الداخلية الخاصة بشؤون التعليم والطلاب فى كل كلية أو وحدة بحوث.

ونعرض فيما يلى لنموذج للجامعات الخاصة هو الجامعة الفرنسية:

- الجامعة الفرنسية

أنشئت الجامعة الفرنسية فى مصر، كجامعة خاصة غير هادفة للربح فى إطار قانون الجامعات الخاصة رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، وكان هذا الإنشاء وفقاً لاتفاقية التعاون بين الحكومة الفرنسية ممثلة فى وزارة الخارجية الفرنسية والجامعة الفرنسية فى مصر عام ٢٠٠٣، وقد صدر القرار الجمهورى بإنشائها برقم ٢٦ لعام ٢٠٠٢، وتعتبر هذه الجامعة ساحة لتعدد الثقافات، حيث تقدم برامجها بثلاث لغات، هى الفرنسية والإنجليزية والعربية، كما تضم طلاباً من جنسيات متعددة، بما يدعم هذه التعددية الثقافية.

وقد بدأت الدراسة بالجامعة بثلاث كليات، تقبل الطلاب وفقاً لنظام قبول يجمع بين اشتراط الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها، واجتياز اختبارات قبول تعقد أمام لجان خاصة، تقوم مستوى الطالب فى:

- اللغات الفرنسية والإنجليزية والعربية.
- المواد المرجحة التى تحددها الكلية التى يرغب الطالب الالتحاق بها.
- شخصية الطالب ودوافعه.

وهذه الكليات الثلاث، هى:

أ- كلية اللغات التطبيقية Faculte des langues Appliquees:

وهى كلية تجمع بين عالم الأعمال واللغات المطبقة فى مجالات الاقتصاد، والتجارة الدولية والقانون، وتهدف الكلية إلى تخريج أفراد يتقنون مهارات الاتصال، والتفاوض والترجمة، عن طريق:

- إجادة ثلاث لغات، هى الفرنسية والإنجليزية والعربية.
- التمكن من تقنيات التجارة الدولية والترجمة التخصصية.
- إدراك المفاهيم الاقتصادية.
- التعرف على الثوابت القانونية.

وتعتمد الكلية على الشراكة الفرنسية، ممثلة فى جامعة باريس(٣) السوربون الحديثة، وهى جامعة عريقة متخصصة فى الآداب والعلوم الإنسانية، وتعد الكلية طلابها لشغل الوظائف فى مجالات التجارة الدولية والتسويق والاتصال، والموارد البشرية، والهيئات الدولية، والترجمة الفورية المتخصصة.

نظام الدراسة:

مدة الدراسة بالكلية أربع سنوات دراسية، على النحو الآتى:

- السنة الأولى والسنة الثانية عامة لجميع الطلاب، حيث يدرسون اللغة وتقنيات التعبير
  (فرنسى- إنجليزى- عربى)، والحضارات(الفرنسية- الإنجليزية- العربية)، والمعلوماتية، والقانون، والاقتصاد، والتاريخ، ومناهج البحث.
- السنة الثالثة والرابعة دراسة متخصصة، تنقسم إلى قسمين متخصصين، هما:
  تخصص الأعمال والتجارة الدولية، ويدرس الطلاب المقررات الآتية:
  - القانون التجارى والعلاقات القانونية الدولية.
  - الاقتصاد الصناعى والعلاقات الاقتصادية الدولية.
  - الأعمال والتجارة(إدارة، محاسبة، تسويق، مالية).
  - المعلوماتية.
  - الاتصال(فرنسى- انجليزى).
  - التاريخ الحديث(أوروبا- الشرق الأوسط- آسيا)

- دورات تدريبية ومشروعات.

تخصص الترجمة التخصصية، ويدرس طلاب هذا التخصص المقررات الآتية:

- بحوث ووثائق للإعداد للترجمة التخصصية.
- علم المعانى وعلم المصطلحات.
- ترجمة تخصصية: عربى/ فرنسى- فرنسى/ عربى- عربى/ انجليزى- إنجليـزى/ عربى.
- قانون تجارى وعلاقات قانونية دولية.
- معلوماتية.
- تاريخ حديث(أوروبا والشرق الأوسط وآسيا).
- دورات تدريبية ومشروعات.

ويمنح الطلاب الناجحون بعد أربع سنوات درجة الليسانس فى اللغـات التطبيقيـة مـن الجامعة وجامعة باريس(٣) السوربون الحديثة، ويلاحظ أن مقررات الفرقتين الأولى والثانية مقررات عامة، كما أن هناك مقررات مشتركة فى الفرقتين الثالثة والرابعة.

ب- كلية العلوم الإدارية ونظـم المعلومـات Faculte de Gestion et Systemes d` Information:

وتجمع هذه الكلية بصورة متكاملة ومتوازنة بين علوم الحاسبات الآليـة وعلـوم إدارة الأعمال، بهدف تلبية الاحتياجات المتطورة فى سوق العمل، ومواءمة التقدم التكنولوجى فـى العالم المعاصر، وترتبط الكلية بعلاقات شراكة مع جامعة دوفين Dauphine بفرنسا، وهـى من أشهر الجامعات الفرنسية فى العلوم الإدارية.

والدراسة عامة فى الفرقتين الأولى والثانية، حيث يدرس جميع الطلاب مقررات، هـى: الاقتصاد الكلى، والاقتصاد الجزئى، والقانون والمحاسـبة، ومـدخل التـسوق، والرياضـة، والإحصاء، واللغة الفرنسية، واللغة الإنجليزية، ومدخل الحاسب الآلـى، ونظـم المعلومـات ومدخل البرمجة.

وتتيح هذه المقررات للطلاب تحديد اتجاهاتهم، واختيار تخصصاتهم، أما فـي الفـرقتين الثالثة والرابعة، فيختار الطلاب أحد التخصصين الآتيين:

- تخصص العلوم الإدارية، ويدرس الطلاب فيه مقررات، هى: المحاسـبة، والتمويـل، والتسويق، والرقابة الإدارية ورقابة الإنتاج، وإدارة الأعمال، وقانون الشركات، وإدارة الموارد البشرية، وتنظيم وإدارة، ورياضة، وإحصاء، ولغـات، وقواعـد معلومـات، وتصميم نظم معلومات، ونظم الحاسبات الآلية، هذا بجانـب المـشروع والـدورات التدريبية، ويمنح الناجحين درجة البكالوريوس فى العلوم الإدارية.
- تخصص الحاسبات الآلية لإدارة الأعمال، ويدرس الطلاب فيه مقررات، هى: بنيـان الحاسبات الآلية، وشبكات الحاسبات الآلية، ونظم التشغيل، واللوغاريتمات، والبرمجة المتقدمة، وهندسة البرمجيات، وقواعد المعلومات، وهندسة نظم المعلومات، والرسـم التطبيقى، والإحصاء والرياضة التطبيقية، واللغات، والمحاسبة والتمويل، والتـسويق، وتنظيم ورقابة إدارية، وإدارة إنتاج وقانون. هذا بجانب المشروع والدورات التدريبية، ويمنح الناجحون درجة البكالوريوس فى تطبيقات الحاسبات الآلية فى إدارة الشركات، ويمكن للطلاب دراسة سنة خامسة اختيارية، وهى سنة مكملة، يمنح النـاجحين فـى نهايتها درجة Maitrise فى العلوم الإدارية، أو فى تطبيقات الحاسبات الآلية فى إدارة الشركات.

وواضح أن هناك مقررات مشتركة يدرسها الطلاب فى جميع الفـرق الدراسـية، واهتمام الكلية باللغات الفرنسية والإنجليزية والعربية، فضلاً عن أن قسم الحاسـبات الآليـة يجمع بين مقررات الإدارة ومقررات الهندسة.

ج- كلية الهندسة Faculte d`Ingeniere:

وتنفرد الكلية بتقديم تعليم هندسى متعدد التخصصات، يشمل مجالات ذات أولوية عالية، هى: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات TIC، وتحديث الصناعة(تطبيقات الحاسـب الآلـى والتحكم الآلى فى أنظمة الإنتاج والطاقة PEC)، وهذه التخصصات تلبى احتياجات المجالات الصناعية المختلفة، عن طريق:

- تقديم الأصول النظرية القوية لاستيعاب التكنولوجيا المستقبلية.

- تعميم استخدام تكنولوجيا التعليم بواسطة الحاسب الآلى.
- إتاحة فرص عديدة للتجريب والتدريب فى الصناعة.
- تأكيد روح المبادرة والابتكار لمهندسى المستقبل.
- ترسيخ قيم العمل الجماعى.
- التدريس باللغة الفرنسية أساسى مع إفساح مجال كبير للغتين الإنجليزية والعربية.
- الشراكة مع الهيئات والشركات الصناعية والهندسية:

وتهتم هذه الكلية بالشراكة الأكاديمية الفرنسية فى وضع المناهج وحضور أساتذة فرنسيين لتدريس وتقويم الطلاب، واستقبالهم للتدريس الصيفى، وتتمثل هذه الشراكة الفرنسية فى:

- مجلس مديرى كليات الهندسة CDEFI: وهو السلطة العليا فى متابعة أداء كليات الهندسة فى فرنسا.
- بعض الكليات والمعاهد الهندسية العليا فى باريس(Paris Tech)، بالإضافة إلى جرينوبل، وهى: - Ecole Nationale Superieure de` Telecommunications.

- Ecole Nationale Superieure d`arts and Metiers- Paris Tech.
- Ecole Nationale des ponts and Chaussees(ENPC)- Paris Tech.
- Institute Nationale Polytechnique de Grenoble(INPG).
- Lycee Louis Le Grand(LLG).

وتسير الدراسة وفق نظام الفصول الدراسية على النحو الآتى:

- ٤ فصول دراسية إعدادية(عامان دراسيان) دراسة عامة لجميع الطلاب.
- ٣ فصول دراسية(عام ونصف) للتوجه الرئيس، يختار فيهما الطالب واحد من القسمين الآتيين: قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات TIC، وقسم الإنتاج والطاقة والتحكم الآلى PEC.
- فصلان دراسيان يختار فيهما الطالب تخصصين من تخصصات يضمها كل قسم من القسمين المذكورين على النحو الآتى: قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ويختار

الطالب منه تخصصين من تخصصات الإلكترونيات، والاتصالات، وهندسة الحاسب الآلي، ومعالجة الإشارات، وقسم الإنتاج والطاقة والتحكم الآلي، ويختار الطالب منه تخصصين من تخصصات: هندسة الإنتاج- هندسة الطاقة- هندسة العمليات- التحكم الآلي- هندسة المواد.

- فصل دراسي طويل لتعميق أحد التخصصين المختارين وإعداد مشروع التخرج، وتتيح الدراسة بالكلية مجالات عمل متميزة، وهي: مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتشمل:
  - الإلكترونيات الدقيقة.
  - الاتصالات المحمولة وبواسطة الأقمار الصناعية.
  - المعلوماتية وهندسة الحاسب الآلي وشبكات المعلومات.
  - معالجة الإشارات والصور والتعرف على الأشكال.

ومجالات الإنتاج والطاقة والتحكم الآلي، وتشمل: البترول والغاز- تكييف الهواء- صناعة السيارات- الصناعات الدوائية- البيئة والتلوث- التحكم الآلي- الميكاترونيك- التصميم والتصنيع بواسطة الحاسب الآلي- السبائك والبوليمرات والسيراميك والمواد الحديثة.

ويظهر مما سبق تفرد الجامعة فى الكليات الثلاث باختيار تخصصات متميزة ومتقدمة تمزج العلم والتكنولوجيا، وهى بذلك تقدم تعليماً يتميز بأنه:

١- تعليم رفيع المستوى يطابق المعايير الدولية ومعترف به فى مصر وأوروبا قائم على الشراكة مع جامعات فرنسية رفيعة المستوى، من خلال إسهام أساتذة جامعيين فرنسيين فى التدريس، ووضع المناهج، والتقويم، والإشراف على التدريب، وكذلك منح شهادات جامعية مشتركة من الجامعة والجامعات الفرنسية الشريكة.

٢- ينفتح على المؤسسات من خلال التدريب بالشركات والمؤسسات، وقيام التخصصات على احتياجات السوق والبحوث المشتركة.

٣- يهتم بتكوين شخصية مستقلة قادرة على تحمل المسؤولية، والتعلم الذاتى، وخدمة المجتمع من خلال طرق تعليم تفاعلية وعملية.

٤- يراعى التعددية الثقافية التى تجمع بين الفرنسية والإنجليزية والعربية.

وهكذا نجد جامعة فرنسية ترتبط بنظام التعليم الجامعى فى فرنسا، وتقدم دراسات تهتم بالتطبيق والممارسة وفق أصول علمية متقدمة.

ويلاحظ على الجامعات الخاصة بوجه عام ما يلى:

١- استجابة الجامعات الخاصة لحاجات التنمية، وتنفيذها للأهداف الواردة فى قرارات إنشائها استجابة ضعيفة، ويتمثل ذلك فى عدم قدرتها على توفير تخصصات حديثة يطلبها المجتمع.

٢- التداخل بين رأس المال والإدارة داخل هذه الجامعات الخاصة، إذ إن هذا التداخل يحد من حرية قيادات الجامعات الأكاديمية فى اتخاذ القرارات، بمعنى أن رأس المال، ممثلاً فى أصحاب هذه الجامعات يتحكم فى إدارة الجامعة، ويعتبر المالك هو المرجعية الأساسية لهذه القرارات.

٣- ضعف وضوح أسلوب اختيار رؤساء الجامعات الخاصة وتعيينهم، وقد ترتب على ذلك تكرار تغيير بعض رؤساء هذه الجامعات مما يؤثر على سياسات العمل الجامعى.

٤- تعتمد معظم هذه الجامعات على موارد مالية من رءوس أموال وقروض من البنوك، ولا تتوافر لها منح أو أوقاف تدر لها عائدات مستمرة، كما هى الحال فى البلاد المتقدمة.

٥- تعتبر المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب المورد الرئيس لسير دولاب العمل بالجامعات الخاصة، علماً بأن هذه المصروفات ينبغى ألا تتعدى ٣٠% من إيرادات الجامعة وفقاً لما هو معمول به فى الجامعات الخاصة عالمياً.

٦- لم تحدد البنية التنظيمية للجامعات الخاصة مسؤوليات محددة للوظائف المختلفة، وعلى رأسها الوظائف القيادية مما يقلل من المسؤولية والمحاسبية.

٧- اختلاف معايير القبول بين الطلبة المصريين والطلبة العرب، مما يشيع عدم رضا طلاب أبناء مصر.

٨- تتيح بعض هذه الجامعات الفرص للطلاب للتحويل من كلية إلى أخرى دون ضوابط كافية، مما يمكن أن ينتج عنه التجاوز عن عدد مرات الرسوب والبقاء بالفرقة الدراسية.

٩- اعتماد الجامعات الخاصة بشكل أساسى لتوفير احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس على الجامعات الحكومية، تقليلاً للتكاليف، كما أنه وإن كان معاونو أعضاء هيئة التدريس من معيدين ومدرسين مساعدين يعينون بالجامعات الخاصة، فإن هذا التعيين يتم وفاء بمتطلبات المجلس الأعلى للجامعات عن شرط تعيين ثلث أعضاء هيئة التدريس، ويترتب على ذلك ندرة وجود أعضاء هيئة تدريس معينين بهذه الجامعات، ويذكر فى هذا الصدد أن تقريراً عن الجامعات الخاصة لعام ٢٠٠٣، بين أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب غير مطابقة للنسب المقررة قانوناً، وأن لجنة قطاع العلوم الصيدلية قد أوصت بأن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ١: ٢٥، إلا أن هناك تجاوزاً كبيراً فى ذلك، ففى إحدى الجامعات بلغت النسبة ١: ٣٤٣، وقد أضاف التقرير إلى ذلك وجود مناصب شاغرة بهذه الجامعات من بين رؤساء الأقسام العلمية، وعمداء الكليات، ونواب رؤساء الجامعات.

١٠-ضعف مستوى الأنشطة الجامعية، وتقليدية طرق التعليم والتدريس بالجامعات الخاصة.

١١-مخالفة بعض هذه الجامعات لشروط القبول التى أقرها مجلس الجامعات الخاصة، إذ قبلت إحداها طلاباً أقل مجموعاً مما هو محدد، وقبلت أخرى طلاب أكبر فى العدد مما هو مقرر لها، وقد وصل الأمر بالمجلس إلى عدم الاعتداد بقيد الطلاب الذين قبلوا بالمخالفة للضوابط والقرارات التى اتخذها المجلس وإنذار الجامعة، وتكليفها بتلافى هذه المخالفات.

وقد أشار التقرير السالف ذكره مؤكداً ذلك بأنه تم:

أ- قبول طلاب دون الالتزام بالحد الأدنى للدرجات، ٨٠% للكليات العملية و٦٥% للكليات النظرية.

ب- قبول طلاب زيادة عن الأعداد المقررة لكل كلية وجامعة فى ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة بها.

ج- قبول طلاب من الحاصلين على الثانوية الفنية الصناعية والتجارية مع التعلل بأنها معادلة للثانوية العامة، بأقسام لا تتفق ودراسة أصحابها فى هذه المدارس الفنية.

د- قبول طلاب للدراسة بكليات الجامعة دون وجود أصول لشهادات الثانوية العامة أو بيان درجات بملفاتهم.

ويضاف إلى ذلك عدم استيفاء بعض الجامعات التى تضم كلية للطب بها لشرط التدريب(سنة الامتياز) لخريجى الكلية، الأمر الذى اضطر مجلس الجامعات الخاصة إلى تشكيل لجنة لبحث الأمر، اقترحت برنامجاً للتدريب الكلينيكى بمستشفيات جامعة القاهرة، التى تواجه كلية الطب بها مشكلة زيادة أعداد الطلاب المقيدين بها، والمتدربين فى مستشفياها الجامعية.

ورغم أن قانون الجامعات الخاصة قد أكد على ألا تهدف هذه الجامعات إلى الربح، فإن النظرة الاستثمارية أدت إلى غلبة أو تغليب التوجه الربحى والتوسع فى القبول بهذه الجامعات، ودعم ذلك تداخل رأس المال مع الإدارة بشكل واضح.

النمط الثانى: التعليم العالى غير الجامعى

يضم التعليم العالى غير الجامعى فى مصر أنواعاً وأنماطاً متنوعة من المؤسسات، منها معاهد تخضع لوزارة التعليم العالى، سواء أكانت عامة أو خاصة، ومعاهد تتبع وزارات أخرى كالصناعة والداخلية والدفاع وغيرها.

ثمة تقسيم آخر لمؤسسات التعليم العالى غير الجامعى فى مصر فى مصر، يتمثل فى الأكاديميات والمعاهد العليا التى تقدم تعليماً مدته لا تقل عن أربع سنوات، وتمنح درجة البكالوريوس المعادلة لما تمنحه الجامعات المصرية، وتضم هذه المؤسسات، مؤسسات عامة حكومية وأخرى خاصة، ويتمثل أيضاً فى المعاهد الفنية المتوسطة عامة وخاصة، ومدة

الدراسة بها سنتان، وتشمل هذه المعاهد معاهد صناعية ومعاهد تجارية ومعاهد للسياحة والفنادق.

وتستوعب مؤسسات التعليم العالى غير الجامعى فى مصر أكثر من ٢٥% من المقيدين بالتعليم العالى، وهى رغم ذلك تحصل على ٣% فقط من الموازنة العامة للدولة، ويرجع ذلك إلى كثرة المؤسسات الخاصة منها مقارنة بالتعليم الجامعى، كما يرجع من ناحية أخرى إلى أنها مؤسسات تحظى بأولوية متأخرة أو متدنية حكومياً وشعبياً جماهيرياً، وبخاصة منها المعاهد المتوسطة.

وقد أدى هذا الوضع التمويلى المتدنى للمعاهد الحكومية إلى تدنى مستوى مبانى المعاهد والتجهيزات من معامل ومعدات وتدنى بيئة التعليم والتعلم، وبعد، فإننا نتناول فيما يلى هذه المؤسسات بتفصيل..

المعاهد العليا الصناعية

وعملاً على فتح آفاق جديدة للتعليم التكنولوجى والصناعى تواكب التطور التكنولوجى المتوقع فى المستقبل ومتطلبات سوق العمل، فقد صدر القرار الوزارى رقم ١٣٣ فى ١٩٩٣/٣/١ بتشكيل لجنة تطوير التعليم الفنى.

ولقد بدأ الاهتمام بتطوير المعاهد التكنولوجية بإنشاء المعهد العالى للتكنولوجيا بمدينة بنها بمحافظة القليوبية بالقرار الوزارى ٣٣٤ فى ١٩٨٨/٤/٢٣ ويهدف إلى تخريج مهندس ذى قدرة علمية وتكنولوجية فى التخصصات التى يحتاج إليها قطاع الإنتاج، وهو تابع لوزارة التعليم العالى ومدة الدراسة به خمسة أعوام تنتهى بالحصول على بكالوريوس فى الهندسة والتكنولوجيا، وكذلك إنشاء المعهد العالى للمحطات المائية وشبكات الجهد الفائق بموجب القرار ٧٩٦ فى ٩/٨/ ١٩٨٩ بأسوان، ومدة الدراسة به خمس سنوات تنتهى بالحصول على بكالوريوس الهندسة والتكنولوجيا، وقد صار اسمه المعهد العالى للطاقة.

١- المعهد العالى للتكنولوجيا بينها:

يعتبر المعهد نمطاً متميزاً للتعليم الهندسة يزاوج بين الدراسة النظرية والتدريب العملى داخل المصانع، ويقوم المعهد بإعداد المهندس إعداداً يجمع بين الأساس العلمى الهندسى والخبرة العملية التطبيقية والتكنولوجية فى التخصصات التى يحتاجها قطاع الإنتاج بعد استشعار الحاجة إلى تلك النوعية من التعليم الهندسى الذى يعتمد أساساً على توفير الخبرة العملية والمهارات الإنتاجية للخريج، بشكل يحقق التكامل مع التعليم الهندسى الجامعى الذى يهتم بالأساس العلمى الأكاديمى لإعداد خريج لمجالات التصميم، والتخطيط والبحث.

ويمنح المعهد الدرجات العلمية الآتية:

أ- الدبلوم العالى فى التكنولوجيا، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات فى أحد التخصصات الآتية:

- تكنولوجيا الهندسة الميكانيكية فى التصنيع أو الطاقة.
- تكنولوجيا الهندسة الكهربية فى القياسات والتحكم والإلكترونيات الصناعية.
- تكنولوجيا الهندسة المدنية.

ب- بكالوريوس الهندسة والتكنولوجيا، ومدة الدراسة به خمس سنوات فى أحد التخصصات الآتية:

- الهندسة الميكانيكية فى التصنيع أو الطاقة.
- الهندسة الكهربية فى القياسات والتحكم والإلكترونيات الصناعية.
- الهندسة المدنية فى تخصص الإنشاءات أو المرافق.

ج- دبلوم الدراسات العليا فى الهندسة والتكنولوجيا، ومدة الدراسة بها عامان فى أحد التخصصات الآتية:

- تكنولوجيا الهندسة الميكانيكية فى تخصص الطاقة أو التبريد والتطويع أو الإنتاج وإدارة المصانع أو الصيانة الميكانيكية.
- تكنولوجيا الهندسة الكهربية فى تخصص الحاسبات والتحكم أوالاتصالات أو الإلكترونيات، أو الأجهزة الطبية.

د- درجة الماجستير فى الهندسة والتكنولوجيا، فى إحدى مجالات تكنولوجيا الهندسة الميكانيكية، أو تكنولوجيا الهندسة الكهربية، أو تكنولوجيا الهندسة المدنية.

٢- المعهد العالى للطاقة بأسوان:

يتبع المعهد مثل المعهد السابق- وزارة التعليم العالى، ويرتبط بعلاقات تعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة، ويهدف المعهد إلى تقديم تعليم هندسى مرتبط بصناعة الكهرباء والطاقة، ويحقق بذلك التعاون بين المؤسسة التعليمية ومواقع الإنتاج، وتتضمن برامج الدراسة بالمعهد استخدامات علوم الحاسب الآلى فى الصناعة والتعليم لتخريج مهندسين تكنولوجيين متخصصين فى مجالات الكهرباء والطاقة، القادرين على تولى المسؤوليات الهندسية من تشغيل وصيانة.

ويقبل المعهد بشكل أساسى الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة، وإن كان الحاصلون على الشهادات الفنية يمكنهم التقدم وفق شروط خاصة وبنسبة لا تزيد عن ٥% من المقبولين، ويقتصر القبول على أبناء محافظات أسوان، وقنا، وسوهاج، والبحر الأحمر والوادى الجديد، ويضم المعهد خمسة أقسام علمية، هى:

- قسم محطات القوى.
- قسم هندسة الحاسبات والتحكم.
- قسم شبكات الجهد الفائق.
- قسم الرياضيات والفيزياء الهندسية.
- قسم هندسة المواد والتصميم.

وتمنح وزارة التعليم العالى بناءً على طلب مجلس إدارة المعهد الدرجات العلمية الآتية:

أ- بكالوريوس الهندسة والتكنولوجيا فى الهندسة الميكانيكية(تخصص محطات القوى).

ب- بكالوريوس الهندسة والتكنولوجيا فى الهندسة الكهربية(تخصص شبكات الجهد الفائق

ج- دبلوم الدراسات العليا فى هندسة الجهد العالى أو هندسة القوى الكهربية، أو هندسة الآلات الكهربية، أو هندسة التحكم، أو هندسة تصميم خطوط الأنابيب والتوربينات والتصميم الميكانيكى وتكنولوجيا المواد والإنتاج.

د- الماجستير فى هندسة القوى الميكانيكية، والتصميم الميكانيكى والإنتاج، وهندسة علم الحاسبات. والتحكم وهندسة القوى والآلات الكهربية.

ومدة الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس فى الهندسة والتكنولوجيا خمس سنوات دراسية، منها سنتان دراسة علمة، وثلاث سنوات دراسة تخصصية فى محطات القوى أو شبكات الجهد الفائق، وتجمع الدراسة بين المواد الهندسية التى تدرس بالجامعات المصرية، والتى تؤهل الطلاب للحصول على بكالوريوس الهندسة وبين المواد التطبيقية ممثلة فى التدريب فى أثناء العطلات الصيفية بالسنوات الأربع الأولى.

وينفذ التدريب الصيفى وفق بروتوكول بين وزارة التعليم العالى ووزارة الكهرباء والطاقة، يتم بمقتضاه تدريب الطلاب بمعامل ومراكز محطات القوى التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة.

٣- هيئة المعهد القومى للتدريب على الطيران المدنى:

وقد أنشئت عام ١٩٧١، وهى تتبع وزارة الطيران، وتضم عدداً من المعاهد تمنح درجات علمية تعادل الدرجات التى تمنحها الجامعات المصرية، وهذه المعاهد، هى:

أ- معهد مصر للطيران:

وقد أنشئ معهد مصر للطيران عام ١٩٣٤ يتبع شركة مصر للطيران، ويقدم المعهد برامج دراسية تؤهل الخريجين للعمل طيارين مدنيين، ويعقد المعهد دورات تدريبية متخصصة للعاملين فى مجال الطيران، ويقبل المعهد الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها مع اجتياز اختبار اللياقة الصحية والمقابلة الشخصية، ومدة الدراسة ٢٤ شهراً طبقاً لبرنامج متكامل للتدريب على الطيران، ويحصل الطلاب الناجحون على إجازات وأهليات الطيران.

ب- معهد هندسة وتكنولوجيا الطيران:

ويقبل المعهد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها، ومدة الدراسة خمس سنوات، يحصل الناجحون بعدها على درجة بكالوريوس الهندسة فى التخصصات التالية وإجازة صيانة الطائرات، وهذه التخصصات، هى:

- بكالوريوس هندسة تكنولوجيا الطيران(هيكل ومحرك).
- بكالوريوس هندسة إلكترونية واتصالات.

وينظم المعهد دورات تدريبية تخصصية للعاملين فى مجال الطيران، فى تخصصات هندسة المطارات وهندسة المساعدات الملاحية والنقل الجوى.

ج- معهد المراقبة الجوية والدراسات الأكاديمية:

وقد أنشئ المعهد عام ١٩٩٣ كأحد المعاهد التابعة لهيئة المعهد القومى للتدريب على الطيران المدنى، ويمنح المعهد درجة بكالوريوس العلوم الجوية تخصص مراقبة جوّية، يعادل درجة بكالوريوس العلوم قسم الأرصاد والفلك، ومدة الدراسة ٤ سنوات دراسية، ويعقد المعهد دورات تدريبية قصيرة متخصصة فى عمليات اللاسلكى والاقتراب الرادارى، ومراقبة منطقة والاقتراب غير الرادارى.

د- معهد الحاسبات وتكنولوجيا معلومات الفضاء والطيران:

وقد أنشئ المعهد عام ٢٠٠٠، ويمنح المعهد درجة بكالوريوس الحاسبات وتكنولوجيا معلومات الطيران بعد دراسة بالمعهد مدتها ٤ سنوات.

المعاهد العالية الخاصة

قامت بعض المؤسسات الأهلية بإنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالى الخاص فى مجالات مختلفة، لتلبى طلباً اجتماعياً متزايداً على التعليم العالى، والحاجة إلى تخصصات بعينها، ففى عام ١٩٣٤ قامت جمعية الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية، بإنشاء المعهد العالى الخاص بالإسكندرية، ومدة الدراسة به أربع سنوات، وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٣٧ بإنشاء المعهد العالى الخاص للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ومدة الدراسة به أربع سنوات.

وقامت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية عام ١٩٦٨ بإنشاء المعهد العالى الخاص للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة، وقامت جمعية خريجى المعاهد الزراعية العليا عام ١٩٦٨ بإنشاء المعهد العالى الخاص للتعاون والإرشاد الزراعى بأسيوط نظام الأربع سنوات، وقامت جمعية رعاية الطالب بكفر الشيخ عام ١٩٦٨ بإنشاء المعهد العالى الخاص للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ نظام الأربع سنوات.

وقامت جمعية المواساة الإسلامية عام ١٩٧٥ بإنشاء المعهد العالى الخاص للخدمة الاجتماعية بأسوان نظام الأربع سنوات، وقامت جمعية رعاية الطالب بكفر الشيخ عام ١٩٨٠ بإنشاء المعهد العالى الخاص للخدمة الاجتماعية بدمنهور نظام الأربع سنوات، وقامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٨٠ بإنشاء المعهد العالى الخاص للخدمة الاجتماعية ببور سعيد نظام الأربع سنوات.

وفى عام ١٩٨٨ قامت الجمعية العلمية الثقافية الاجتماعية، بإنشاء المعهد العالى الخاص للتكنولوجيا والهندسة والإدارة بمدينة العاشر من رمضان نظام الأربع سنوات بالنسبة لشعبة إدارة الأعمال، والتكنولوجيا والمعلومات، ونظام الخمس سنوات بالنسبة لشعبة الهندسة والتكنولوجيا.

وقامت الجمعية العلمية الثقافية الاجتماعية عام ١٩٩١ بإنشاء المعهد العالى الخاص للسياحة والفنادق بمدينة السادس من أكتوبر، وفى عام ١٩٩١ أيضاً الجمعية العلمية الثقافية الاجتماعية بإنشاء المعهد العالى الخاص لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة بمدينة العاشر من رمضان.

ويتضح من العرض السابق أن معظم هذه المعاهد العليا تنحصر فى مجال الخدمة الاجتماعية والدراسات التعاونية، ومن ثم دعت الظروف الراهنة المتمثلة فى التطور التكنولوجى والإدارى والإعلامى إلى أن يتجه التعليم الخاص إلى طرق أبواب جديدة، وبخاصة مع إنشاء مدن جديدة تنتشر فيها صناعات متقدمة والاتجاه نحو التحرر الاقتصادى، فأنشئ المعهد التكنولوجى العالى بمدينة العاشر من رمضان لاحتياج المنشآت الصناعية بهذه المناطق إلى كوادر فنية جديدة من خريجى التعليم الهندسى الذى يربط بين الدراسة الأكاديمية والعملية، ويثرى المنطقة بالخبرات فى مجالات الصناعة المتعددة.

كما تم إنشاء عدد كبير من المعاهد العالية فى تخصصات متنوعة فى الفترة من ١٩٨٨ حتى الآن، وهى:

١- المعهد العالى للتكنولوجيا بمدينة العاشر من رمضان بالقرار الوزارى ١١٣٣ فى ١٩٨٨/١٠/٢٧، وهو معهد خاص يتبع جمعية تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، ومدة الدراسة به خمس سنوات على مرحلتين:

المرحلة الأولى ومدتها ثلاث سنوات تهدف إلى تخريج الفنى التكنولوجى، ويمنح من يجتاز هذه المرحلة دبلوم فى التكنولوجيا.

المرحلة الثانية ومدتها سنتان تاليتان للمرحلة الأولى، وتهدف إلى تخريج المهندس التكنولوجى، ويمنح من يجتاز هذه المرحلة بنجاح بكالوريوس الهندسة والتكنولوجيا.

٢- المعهد العالى للسياحة والفنادق برأس البر(قرار وزارى ٦٦٢ فى ١٩٩٠/٦/٢٢).

٣- المعهد العالى للسياحة والفنادق بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٢٠٠ فى ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٠).

٤- المعهد المصرى العالى للسياحة والفنادق بشيراتون القاهرة(قرار وزارى ١٢٧٤ فى ١٩٩٢/٩/٢٤).

٥- الشعبة العالية للسياحة والفنادق بمعهد الدراسات النوعية(قرار وزارى ١٥٣١ فى ١٩٩٢/١١/٢١).

٦- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بسوهاج(قرار وزارى ١٤٧٠ فى ١٩٩٣/١١/١٣).

٧- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها(قرار وزارى ١٥٧٢ فى ١٩٩٣/١٢/٩).

٨- المعهد العالى لتكنولوجيا البصريات بمصر الجديدة(قرار وزارى ١٥٦٧ فى ١٩٩٣/١٢/٩).

٩- المعهد العالى للهندسة المعمارية بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٥٦٩ فى ١٩٩٣/١٢/٩).

١٠-المعهد العالى لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى(قرار وزارى ١٥٧٠ فى ١٩٩٣/١٢/٩).

١١-المعهد العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة(قرار وزارى ١٤٧١ فى ١٩٩٣/١١/١٣).

١٢-المعهد العالى للغات بمصر الجديدة(قرار وزارى ١٥٦٨ فى ١٩٩٣/١٢/٩).

١٣-المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٤٨٢ فى ١٨/١٠/١٩٩٤).

١٤-المعهد العالى للسياحة والفنادق بالإسكندرية(قرار وزارى ١١٦٧ فى ٣١/٨/ ١٩٩٤).

١٥-المعهد العالى لعلوم الحاسب ونظم المعلومات بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٤٨٦ فى ١٨/١٠/ ١٩٩٤).

١٦-المعهد العالى للعلوم الإدارية بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٤٨٧ فى ١٨/١٠/١٩٩٤).

١٧-المعهد العالى للهندسة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٤٨٤ فى ١٨/١٠/١٩٩٤).

١٨-المعهد العالى للفنون التطبيقية بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٤٨٨ فى ١٨/١٠/١٩٩٤).

١٩-المعهد العالى للغات بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٤٨٣ فى ١٨/١٠/١٩٩٤).

٢٠-معهد المعارف العالى للغات بالزيتون(قرار وزارى ١٤٨٩ فى ١٨/١٠/١٩٩٤).

٢١-المعهد العالى للاقتصاد والبيئة بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٤٨١ فى ١٨/١٠/١٩٩٤).

٢٢-المعهد العالى للإعلام وعلوم الاتصال بمدينة ٦ أكتوبر(قرار وزارى ١٤٨٥ فى ١٨/١٠/١٩٩٤).

٢٣-المعهد العالى للدراسات النوعية بالجيزة (قرار وزارى ٢٨٦ فى ٢٢/٣/ ١٩٩٥).

٢٤-المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالمنصورة(قرار وزارى ٢٨٧ فى ٢٢/٣/ ١٩٩٥).

كما تم تطوير الدراسة المتخصصة ببعض المعاهد المتوسطة لتصبح معاهد عالية أسوة بالمعاهد السابقة، ومدة الدراسة بها أربع سنوات، وهى:

- شعبة الحاسب الآلى بمعهد الإدارة الحاسب الآلى بمصر الجديدة بالقرار الوزارى ١٢٧٣ فى ٢٤ / ٩ / ١٩٩٢ .

- شعبة الحاسب الآلى بالمعهد الفنى التجارى بالعباسية بالقرار الـوزارى ١٢٧٢ فـى ١٩٩٢/٩/٤٢.
- شعبة السياحة والفنادق بمعهد الإدارة والحاسب الآلى بمصر الجديدة بالقرار الوزارى ١٢٧١ فى ١٩٩٢/٩/٢٤.

وفى ذات الوقت استحدثت شعب جديدة ببعض المعاهد، هى:

- شعبة اللغة الأسبانية بالمعهد العالى للغات بشبرا، بالقرار الوزارى عام ١٩٩٤.
- شعبة إدارة الأعمال بالمعهد العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة ١٩٩٤.

وفى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ أنشئت المعاهد العالية الآتية:

١- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالمنصورة.
٢- معهد القاهرة العالى للسياحة والفنادق بالمقطم.
٣- معهد القاهرة العالى للحاسب والمعلومات والإدارة بمصر الجديدة.
٤- معهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية بالمقطم.
٥- المعهد العالى للدراسات المتطورة بالهرم.
٦- المعهد العالى لتكنولوجيا الإدارة والمعلومات بالجيزة.
٧- المعهد العالى للدراسات النوعية بالجيزة.
٨- المعهد العالى للهندسة بمدينة العاشر من رمضان.

كما تم إنشاء خمسة معاهد عالية جديدة فى العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦، وهى:

١- معهد العبور العالى للهندسة والتكنولوجيا(طريق مصر/ الاسكندرية).
٢- المعهد العالى للحاسب الآلى(طريق مصر/ الاسكندرية).
٣- المعهد العالى للسياحة والفنادق(طريق مصر/ الإسكندرية).
٤- فرع المعهد العالى للسياحة والفنادق بالعاشر من رمضان.
٥- المعهد العالى للكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بسوهاج.

وتخضع هذه المعاهد لإشراف وزارة التعليم العالى، وهى تقدم للخدمة التعليميـة نظيـر تحصيل رسوم دراسية، يقوم الطلاب بسدادها، ويمكن تقسيم هذه المعاهد إلى :

١- المعاهد العالية للسياحة والفنادق :

وتقبل هذه المعاهد الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة، أو الثانوية الفندقية وما يعادلها، ومدة الدراسة أربع سنوات دراسية، يمنح الناجحون فى نهايتها درجة البكالوريوس فى السياحة والفنادق المعتمدة من وزير التعليم العالى.

وتتضمن الدراسة بهذه المعاهد عادة ثلاثة أقسام، هى:

- قسم الدراسات السياحية، وفيه يدرس الطالب مواد العلوم السياحية مثل أعمال شركات السياحة والطيران، وأعمال المكاتب السياحية، وتنمية المبيعات السياحية، والدعاية و الإعلام السياحى، والتسويق السياحى.
- قسم إدارة الفنادق ، ويدرس فيه الطالب على سبيل المثال أعمال المكاتب الأمامية والإشراف الداخلى، والديكور، وإدارة الفنادق، وصناعة الفنادق، والطهو الفندقى.
- قسم الإرشاد السياحى، ويهتم بدراسة علوم التاريخ والآثار فى مصر فى عصورها التاريخية المختلفة القديمة والحديثة فضلاً عن اللغة المصرية القديمة، والتشريعات السياحية والإرشاد التطبيقى.

٢- المعاهد العالية التكنولوجية والهندسية التطبيقية:

وتقبل هذه المعاهد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها، ودبلوم المدارس الفنية الصناعية نظام السنوات الخمس، ودبلوم المعاهد الفنية الصناعية، ومدة الدراسة خمس سنوات للحصول على درجة البكالوريوس فى الهندسة، وتهدف هذه المعاهد إلى إعداد مهندسين متخصصين فى المجالات الهندسية والتكنولوجية والطاقة، وإعادة تأهيل المهندسين بتنمية مهاراتهم العملية والتطبيقية بما يتمشى مع متطلبات سوق العمل.

٣- المعاهد العالية للتعاون الزراعى:

وتقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة(علوم) أو ما يعادلها، والثانوية الزراعية، وتمنح درجة البكالوريوس فى العلوم التعاونية الزراعية والإرشادية الزراعية، بعد دراسة مدتها أربع سنوات، كما تمنح دبلومات الدراسات العليا، وينطوى تحت هذه المعاهد معهدان

أحدهما بالقاهرة، والآخر بأسيوط، وهما يهدفان إلى إعداد فنيين زراعيين وتعاونيين متخصصين فى القطاع الزراعى والإرشاد الزراعى، ويضم كل من هذين المعهدين أقسام العلوم الاقتصادية، والتعاونية، والزراعية، والإرشاد، والتدريب الزراعى والتعاونى، والعلوم البيوتكنولوجية والزراعية.

٤- المعاهد العالية للخدمة الاجتماعية:

وتقبل هذه المعاهد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بجميع شعبها، ومدة الدراسة أربع سنوات، يحصل الناجحون فى نهايتها على درجة البكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية، وتعتبر هذه المعاهد أقدم المعاهد الخاصة فى مصر، وهى تهدف إلى إعداد الاختصاصيين الاجتماعيين الممارسين، وإعداد الكوادر المؤهلة للعمل فى ميادين الخدمة الاجتماعية.

وتضم هذه المعاهد عادة الأقسام العلمية الآتية:

أ- قسم خدمة الفرد. ب- قسم خدمة الجماعة.

ج- قسم تنظيم المجتمع. د- قسم التخطيط الاجتماعى.

هـ- قسم العلوم التأسيسية(علم الاجتماع، وعلم النفس، والشريعة الإسلامية، والإدارة والاقتصاد، والإحصاء وغيرها).

٥- المعاهد العالية للحاسب الآلى:

وتقبل هذه المعاهد الحاصلين على الثانوية العامة، والثانوية الفنية، ودبلوم إعداد الفنيين التجاريين والصناعيين، ومدة الدراسة أربع سنوات يحصل الناجحون فى نهايتها على درجة بكالوريوس الحاسب الآلى ونظم المعلومات الإدارية.

٦- المعاهد العالية للعلوم الإدارية والاقتصاد والإعلام:

وتقبل الحاصلين على الثانوية العامة ودبلوم المعاهد الفنية والتجارية والصناعية، ومدة الدراسة بها أربع سنوات دراسية، ويحصل الناجحون فى نهايتها على درجة البكالوريوس فى العلوم الإدارية، أو نظم المعلومات أو المحاسبة، أو التجارة الخارجية، أو الاقتصاد، أ

الإعلام وفنون الاتصال، وتضم هذه المعاهد عادة أقسام إدارة الأعمال، والاقتصاد، والتأمين ونظم المعلومات، واللغات، والبيئة، والمحاسبة، والتجارة الخارجية، والإعلام وفنون الاتصال.

٧- المعاهد العالية للدراسات التعاونية والإدارية:

وهناك معهد واحد بالقاهرة يقبل الحاصلين على الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية التجارية، ومدة الدراسة أربع سنوات للحصول على درجة بكالوريوس فى العلوم التعاونية والإدارية، المعادلة لدرجة بكالوريوس التجارة.

٨- المعاهد العالية للغات والترجمة والعلوم الإدارية:

وتقبل هذه المعاهد الحاصلين على الثانوية العامة بجميع شعبها، ومدة الدراسة أربع سنوات، يمنح الناجحون فى نهايتها درجة الليسانس فى الآداب فى إحدى اللغات أو درجة البكالوريوس فى التجارة الخارجية وإدارة الأعمال والمحاسبة، وتهدف هذه المعاهد إلى إعداد متخصصين فى الترجمة والسياحة والشركات الاستثمارية والبنوك، وغيرها، وتضم هذه المعاهد عادة أقسام اللغات الأجنبية الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والأسبانية، والإيطالية، والعلوم التجارية.

ويلاحظ أن الاعتماد الأساسى فى التدريس على أعضاء هيئة تدريس منتدبين، إذ إن عدد المنتدبين يربو على خمسة أضعاف عدد المعينين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك معاهد لا يوجد بها أى عضو هيئة تدريس أصلى معين على الإطلاق، وهى تعتمد على الانتداب.

وبالتالى تتنوع المعاهد العالية الخاصة تنوعاً كبيراً، وقد زاد عددها زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة، مع صدور قانون الجامعات الخاصة، ليواكب الطلب المتزايد على التعليم العالى، وبخاصة مع ارتفاع مجاميع الطلاب وعدم تمكن كثيرين منهم من تحقيق رغباتهم فى الالتحاق بتخصصات يريدونها بالتعليم العالى الحكومى.

وتشمل هذه المعاهد العالية الخاصة النوعيات الآتية:

١- المعاهد العالية للخدمة الاجتماعية(ثمانية معاهد).
٢- المعاهد العالية التكنولوجية والهندسية(١٢ معهداً).
٣- المعاهد العالية للسياحة والفنادق(سبعة معاهد).
٤- المعاهد العالية للدراسات النوعية(معهدان).
٥- المعاهد العالية للتعاون الزراعى والإدارى(ثلاثة معاهد).
٦- المعاهد العالية للإعلام والاتصال(معهد واحد).
٧- المعاهد العالية للعلوم الإدارية والاقتصادية والحاسبات الآلية(١١ معهداً).
٨- المعاهد العالية للفنون التطبيقية(معهد واحد).

هذا بجانب إنشاء أكاديميات، يضم كل منها معاهد تتراوح ما بين معهد واحد وثلاثة أو أربعة معاهد، تجمع بين الإدارة والمعلومات، والحاسبات والعلوم الإدارية، والهندسة.

ويبين الجدول الآتى تطور أعداد الطلاب بهذه المعاهد.

جدول رقم(٦)
تطور أعداد الطلاب بالمعاهد العالية الخاصة

المعاهد العالية	مستجدون		مقيدون		خريجون	
	٩٦/٩٥	٢٠٠٠/٩٩	٩٦/٩٥	٢٠٠٠/٩٩	٩٦/٩٥	٢٠٠٠/٩٩
للخدمة الاجتماعية	٢٠٢١٤	٢٢٤٤٤	٦٠١٨١	٨٢٨٤٣	٩٠٤٤	١٦٦٨١
للتعاون الزراعى والإدارى.	١٧١٨١	٨٦٩١	٦٣١٩٤	٣٤٩٠٥	١٠٧١٣	١٣٧٣٨
للسياحة والفنادق.	١٢٥٩	١٤٥٣	٤٠٢٦	٥٧٢١	٤٨٣	١٠٥٨
للفنون	٦٨٥	١٠٠٢	٩١٠	٢٦١٩	-	٤٣١
للحاسبات ونظم المعلومات	١٨٥١	٥٢٣٧	٣٤٩٩	١٥٢١٧	٤٧٤	٢٠٨٢
للتكنولوجيا والهندسة	٢٥٧٦	٤٥٩٤	٤٩٧٧	١٤٤٢٨	١٤٢	١٣٤٩
نوعيات أخرى(اقتصادية، إعلام، نوعية، فنون)	-	١٣٠١	-	٣٩٦٨	-	٢٩٩٧

ويظهر من الجدول السابق تناقص أعداد الطلاب المستجدين والمقيدين والخريجين فى المعاهد العالية للخدمة الاجتماعية، والمعاهد العالية للتعاون الزراعى ما بين العامين

الدراسيين ١٩٩٦/٩٥، و٢٠٠٠/٩٩، كما تظهر الزيادة الواضحة فى هذه الأعداد بالنسبة للمعاهد العالية للسياحة والفنادق، والمعاهد العالية للغات، كما يظهر بشكل أكبر حجم الزيادة بالنسبة للمعاهد العليا للحاسبات ونظم المعلومات التى زاد المستجدون بها ثلاثة أضعاف، وزاد المقيدون بها بنسبة قريبة من ذلك، ونفس الأمر فى الزيادة الكبيرة فى الأعداد بالمعاهد العالية للتكنولوجيا والهندسة التى تضاعف بها عدد المقيدين بها ما يقترب من ثلاثة أضعاف، كما زاد عدد الخريجين أكثر من عشرة أضعاف، ويفسر الإقبال على هذه النوعيات من الدراسة حاجة سوق العمل إليها، وارتفاع مجاميع الطلاب الراغبين فى التخصص بها فى الكليات الجامعية.

المعاهد الفنية المتوسطة

ومدة الدراسة بها سنتان، وبعض هذه المعاهد حكومى تابع لوزارة التعليم العالى، وبعضها الآخر معاهد خاصة، ولقد أسلفنا الإشارة إلى أن المعاهد الفنية الحكومية قد أسست فى الخمسينيات كمراكز للتدريب، يقبل بها الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة لتأهيلهم لممارسة حرفة صناعية أو تجارية، ثم تحولت بعد ذلك تلبية لضغوط شعبية إلى معاهد متوسطة فنية مدة الدراسة بها عامان تنتهى بالحصول على الدبلوم الفنى،(على غرار كليات المجتمع Community Collegs أو الكليات الإقليمية الصغرى Junior Colleges فى الدول الغربية) وتعد التقنين فى مجالات متنوعة.

أ- معاهد فنية تجارية .
ب- معاهد فنية فندقية.
ج- معاهد فنية للخدمة الاجتماعية.
د- معاهد فنية صناعية.

ونظراً لما تواجهه المعاهد الفنية المتوسطة الحكومية من مشكلات عديدة فقد اختصتها الدولة بمشروع لتطويرها، سنعرض له فيما بعد، ويوضح الجدول الآتى تطور المعاهد العالية الخاصة والمتوسطة بين عامى٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

جدول (٧)
المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة
في السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٥/٢٠٠٦

البيـــــان	٩٩-٢٠٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٦	نسبة التغير
عدد المعاهد العالية الخاصة	٥٣	٩١	%٧١
عدد المعاهد المتوسطة الخاصة	١١	١١	٠
عدد معاهد الدراسات العليا	٢	٢	٠
إجمالى عدد الطلاب المقبولين بالمعاهد الخاصة	٦٨٦٤٩	١٤٤٨٥٥	%١١١
عدد الطلاب المقيدين بالمعاهد المتوسطة الخاصة	٤٢٥٥٠	٣٥٨٥٠	-%١٦
عدد الطلاب المقيدين بالمعاهد العالية الخاصة	٢٢٨٠٠٨	٣٦٥٨٦٥	%٦٠
عدد الطلاب الخريجين من المعاهد	٤٩٩٤٣	٨٠٦٧٠	%٦٢
عدد الطلاب المقيدين بمعاهد الدراسات العليا	١٨٨٨	٢٩٢١	%٦٥
عدد أعضاء هيئة التدريس للمعاهد العالية الخاصة	-	١٠٨٩	-
عدد أعضاء هيئة التدريس للمعاهد المتوسطة الخاصة	-	٢٩	-

ويبين الجدول السابق زيادة عدد المعاهد العليا الخاصة بنسبة ٧١% وعدد المقيدين بها بنسبة ٦٠%، مع تناقص عدد المقيدين بالمعاهد المتوسطة، أما عن توزيـــع المعاهـــد العليـــا والمتوسطة فيبينه الجدول الآتى:

جدول رقم(٨)

توزيع المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة على محافظة الجمهورية

م	المحافظات	المعاهد العالية الخاصة	المعاهد المتوسطة الخاصة
١	الجيزة	٢٤	١
٢	بني سويف	٠	٠
٣	الفيوم	٠	٠
٤	الإسكندرية	١٠	١
٥	البحيرة	٢	٠
٦	مرسي مطروح	١	٠
٧	القاهرة	٣١	٥
٨	أسيوط	١	٠
٩	الوادى الجديد	٠	٠
١٠	الغربية	١	٠
١١	كفر الشيخ	٢	١
١٢	الدقهلية	٥	٠
١٣	دمياط	٣	٠
١٤	الشرقية	٢	٠
١٥	القليوبية	٢	٠
١٦	المنيا	٠	٠
١٧	المنوفية	٠	٠
١٨	الاسماعيلية	٠	٠
١٩	بور سعيد	١	٠
٢٠	السويس	٠	١
٢١	شمال سيناء	٣	٠
٢٢	قنا	١	٠
٢٣	الاقصر	١	٠
٢٤	سوهاج	٢	١
٢٥	أسوان	١	١
٢٦	البحر الأحمر	١	٠
٢٧	جنوب سيناء	١	٠
	الإجمالي	٩٥	١١

ويظهر من الجدول تكدس هذه المعاهد فى القاهرة والجيزة بنسبة ٦٠% تقريباً، وحرمان محافظات كاملة منها.

أكاديميات التعليم العالى

هناك أربع أكاديميات تقدم تعليماً عالياً، منها الحكومى المصرى، وهى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية وأكاديمية الفنون، ومنها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى وهى تابعة لجامعة الدول العربية، وسوف نعرض لها فيما يلى:

أولاً: أكاديمية الفنون:

تقدم أكاديمية الفنون المصرية تعليماً عالياً متخصصاً فى مجالات الفنون، ويرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٩، عندما قامت وزارة الثقافة فى مصر بإنشائها لتعليم الفنون التعبيرية، وضمت الأكاديمية عند نشأتها ثلاثة معاهد، هى معهد السينما، ومعهد الموسيقى، ومعهد الباليه، وظلت الأكاديمية فى النمو حتى وصلت إلى وضعها الراهن، بما تضمه من معاهد متنوعة يبلغ عددها سبعة معاهد بالقاهرة، هى:

١- المعهد العالى للموسيقى العربية:

ويضم المعهد أربعة أقسام، هى قسم الآلات، وقسم الغناء، وقسم التأليف، وقسم علوم الموسيقى العربية.

٢- المعهد العالى للكونسرفاتوار:

ويضم المعهد أقسام، هى أقسام البيانو، والوتريات، والنفخ، والإيقاع، والغناء، والتأليف أو القيادة وعلوم الموسيقى، وتجمع الدراسة بالمعهد بين الدراسة التاريخية والتحليل الموسيقى، والعلوم النظرية للموسيقى، والإثنوميوزيكولوجى، وعلم الآلات والصوتيات، وموسيقى الحجرة، والأوركسترا، ومصاحبة البيانو.

٣- المعهد العالى للسينما:

ويضم أقسام التصوير، والإنتاج، والمونتاج والسيناريو، والإخرج، والصوت والديكور، والرسوم المتحركة.

٤- المعهد العالى للفنون المسرحية:

ويضم المعهد ثلاثة أقسام، هى قسم التمثيل والإخراج، وقسم الدراما والنقد المسرحى، وقسم الديكور المسرحى.

٥- المعهد العالى للباليه:

ويضم أقسام، طرق تدريس الباليه والباليه الكلاسيكى، والرقص الشعبى، والرقص المزدوج، والرقص الحديث.

والمعاهد الخمسة السابقة كما هو واضح من أقسامها تعد الفنانين فى مجالات فنون الأداء التعبيرى.

٦- المعهد العالى للنقد الفنى:

ويضم أقسام، النقد السينمائى والتليفزيونى والموسيقى والتشكيلى، ونقد الباليه، والنقد الأدبى، وفلسفة الفن وعلومه.

٧- المعهد العالى للفنون الشعبية(الفولكلور):

ويضم المعهد المعهد أقسام وتخصصات الفولكلور ومناهجه، وتقنيات البحث الميدانى، ووسائل وطرق حفظ المادة الشعبية وعرضها، والأدب الشعبى والعادات والتقاليد الشعبية، والمعارف الشعبية وفنون التشكيل الشعبى والغناء والموسيقى الشعبية، والرقص والألعاب الشعبية.

وهذان المعهدان الأخيران يقدمان دراسات نظرية مرتبطة بالفنون التعبيرية التى تقدمها المعاهد الخمسة الأولى.

وتقدم الأكاديمية دراسات أكاديمية، ودراسات أخرى حرة، أما عن الدراسات الأكاديمية، فإنها تتمثل فيما تمنحه الأكاديمية من درجات علمية، هى درجة البكالوريوس، ودرجة الدبلوم، ودرجة الماجستير، ودرجة الدكتوراه فى الفنون، وقد خطت أكاديمية الفنون خطوة هامة باهتمامها برعاية المواهب وتكوينها ابتداءً من سن الطفولة فى بعض الفنون مثل الموسيقى والباليه، وقد أنشأت الأكاديمية مدرسة يلتحق بها الأطفال الموهوبون، ويتلقون فيها البرامج التعليمية المدرسية العادية، كما يتلقون دراسات فى الفنون من أجل تكوينهم تكويناً فنياً يؤهلهم لمواصلة الدراسة فى المعاهد العليا بالأكاديمية، وتقدم الأكاديمية لهؤلاء الطلاب كل التيسيرات والتسهيلات التعليمية من آلات وأجهزة موسيقية وفنية، ورعاية اجتماعية وصحية، تشمل الإسكان الطلابى للطلاب المغتربين.

وأما عن الدراسات الحرة، فإن الأكاديمية تقدم برامج دراسية حرة للأطفال الموهوبين بمعهدى الباليه والكونسرفاتوار، ودراسات حرة للشباب بمعهدى الموسيقى العربية والفنون المسرحية، وقد قامت الأكاديمية بإنشاء وحدات فرعية لمعهد الكونسرفاتوار، ومعهد الموسيقى العربية، ومعهد الباليه بمحافظة الإسكندرية لتقديم برامج دراسية فنية تمكن الأطفال والشباب من مواصلة الدراسات العالية للفنون.

ويبلغ عدد طلاب الأكاديمية حوالى ١٢٠٠ طالب، وتبلغ نسبة الإناث منهم حوالى ٣٥%.

ثانياً: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية:

أنشئ معهد الإدارة العامة عام ١٩٥٤، ثم أنشئ معهد آخر هو المعهد القومى للإدارة العليا عام ١٩٦١، ثم تلا ذلك إنشاء معهد الإدارة المحلية عام ١٩٦٧، وتم إدماج هذه المعاهد الثلاثة معاً عام ١٩٧٠ فى المعهد القومى للتنمية الإدارية. وصدر القرار الجمهورى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء أكاديمية السادات للعلوم الإدارية كهيئة عامة علمية مستقلة تتبع مجلس الوزراء، وتهدف إلى تنمية الإدارة فى جميع المجالات على المستوى القومى، من خلال التعليم والتدريب والبحوث والاستشارات، وقد ضمت الأكاديمية المعهد القومى للتنمية الإدارية السالف ذكره.

والمقر الرئيس للأكاديمية بالقاهرة، ولها عدة فروع فى الإسكندرية، وطنطا، وأسيوط، وبورسعيد، ودكرنس(دقهلية)، وتضم الأكاديمية:

١- كلية الإدارة:

وتتكون الكلية من عشرة أقسام علمية، هى:

- قسم إدارة الأعمال.
- قسم الإدارة العامة والمحلية.
- قسم العلوم السلوكية وإدارة الأفراد.
- قسم المحاسبة.
- قسم الاقتصاد.
- قسم الرياضيات والإحصاء والتأمين.
- قسم الحاسب الآلى ونظم المعلومات.
- قسم إدارة الإنتاج.
- قسم اللغات.
- قسم القانون الإدارى.

وتمنح الأكاديمية بناءً على طلب الكلية درجة البكالوريوس فى العلوم الإدارية فى التخصصات الآتية:

- الحاسب الآلى ونظم المعلومات. – إدارة البنوك.
- التأمين. – إدارة المنشآت البترولية والطاقة.
- إدارة الفنادق والسياحة. – إدارة الأعمال الدولية، بالتعاون مع جامعة نيوبرونزويك الكندية.

ومدة الدراسة بالأكاديمية أربع سنوات، يدرس الطلاب فى السنتين الأولى والثانية مجموعة مقررات دراسية أساسية، واعتباراً من السنة الثالثة تقدم الكلية مجموعة من المقررات الدراسية الاختيارية، يختار الطالب منها ما يلائم التخصص الذى يهتم به، بحد أدنى ثلاثة مقررات فى كل فصل دراسى، وتسير الدراسة وفقاً لنظام الفصول الدراسية، حيث تقسم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين، كما تطبق الكلية نظام الساعات المعتمدة، ويقضى الطلاب ستة أشهر كفترة تدريبية مقسمة إلى أربعة أقسام فى المؤسسات والشركات التى تتفق معها الأكاديمية، وتعتبر السنتان الأولى والثانية مرحلة أولى، كما تعتبر السنتان الثالثة والرابعة مرحلة ثانية، ويعتبر الطالب ناجحاً فى امتحانات المرحلة الأولى بفصولها الأربعة ونقولاً إلى المرحلة الثانية، إذا اجتاز بنجاح سبعة عشر مقرراً على الأقل من مقررات المرحلة الأولى، ويشترط للحصول على درجة البكالوريوس فى العلوم الإدارية أن يعد الطالب بحثاً للتخرج فى مجال تخصصه، يثبت قدرته على البحث العلمى باستقلالية يسجله بإشراف أحد الأساتذة أو الأساتذة المساعدين.

٢- المعهد القومى للإدارة العليا:

وتضم إدارة المعهد:

- مجلس المعهد، ويشكل برئاسة عميد المعهد وعضوية وكيل المعهد، ورؤساء الأقسام العلمية بالأكاديمية، واثنين من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية من ذوى التخصصات العلمية ذات الصلة بالمواد التى تدرس بالمعهد يصدر بتعيينهما قرار من وزير التعليم بناءً على ترشيح رئيس الأكاديمية.

- عميد المعهد، ويعين بقرار من رئيس الأكاديمية من بين الأساتذة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتولى العميد إدارة شؤون المعهد العلمية والإدارية.
- وكيل المعهد وهو عميد الطلاب.

ويقدم المعهد دراسات عليا فى مجالات الإدارة، وتهدف الدراسة بالمعهد إلى تحقيق الهدف الخاص بتأهيل جيل من القيادات الإدارية المتخصصة فى مختلف أصول وفروع العلوم الإدارية، وتأهيل قادة المستقبل وتنمية القيادات الحالية أصبح من الأمور المعقدة نظراً لكبر حجم المنظمات وتوسعها وتخصصها، الأمر الذى فرض على الأكاديمية تطوير نموذج جديد يمكن من إشباع حاجة هذه المنظمات سواء أكانت حكومية أو خاصة، خدمية أو إنتاجية.

ويتلخص هذا النموذج فى الآتى:
- تقديم برامج تعليمية تتسم بالمرونة، وتتيح للدارس فرصة الدراسة بجانب العمل.
- تقديم برامج تعليمية وإدارية تتيح للحاصلين على درجات علمية جامعية أو ما يعادلها فى كل التخصصات الالتحاق بها.
- تقديم برامج تعليمية أكاديمية تطبيقية تلتزم بالتأصيل العلمى والنواحى التطبيقية.

وعلى ذلك تستهدف الدراسات العليا بالمعهد القومى للإدارة العليا الأهداف التالية:

١- تأهيل فئات من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والكليات العسكرية الذين قد لا تسمح لهم اللوائح الجامعية الحالية بالاستمرار فى الدراسات العليا، باعتبار أن مؤهلهم الجامعى الأول ليس فى المجالات الإدارية، وذلك لتأهيل هذه الفئات لتولى مهام الأعمال الإدارية التى تتمشى مع تطور النشاط الاقتصادى والاجتماعى.والتى تتطلب الجمع بين التخصص المهنى فى المجالات المختلفة، وبين القدرة على التعامل مع الجوانب الإدارية المختلفة للأنشطة بأسلوب يتميز بالقدرة على التفكير التحليلى المستقل المبنى على إدراك واع للمعرفة الإنسانية فى المجالات الإدارية.

٢- إعداد أجيال من الباحثين العلميين المتميزين من خريجي الجامعات الذين قد لا تسمح لهم اللوائح الجامعية الحالية في الاستمرار في الدراسات العليا باعتبار أن مؤهلهم الجامعي الأول ليس في المجالات الإدارية.

٣- تدريب الطلاب على البحث والتفكير باستقلالية بما يمكنه من الوصول إلى النتائج التي تبنى على الأساس العلمي، وذلك لمساعدته على العمل بفعالية مع الآخرين الذين قد تختلف قيمهم وآراؤهم عن قيمه وآرائه حتى يتعود على مناقشة آرائه من قبل الغير وتعديلها إن كان هناك ما يبرر التعديل.

٤- مساعدة الطالب على خلق واكتساب ملكة التعلم الذاتي التي ستكون ضرورية له لمواجهة المتغيرات التي يتعامل معها، ولكي يتواءم مع معدلات التغير الهائلة التي تحدث في العالم اليوم.

٥- أهمية القدرة لدى الطالب على حل المشكلات المختلفة، وذلك بتدريبه على كيفية التعرف على أساس المشكلة وفعل العناصر الحاكمة عن التفاصيل التي لا تتعلق بأسبابها الحقيقة، وفهم البدائل المختلفة والقدرة على تكوين بدائل جديدة مع تحليل كل بديل وتقييمه بطريقة منطقية.

٦- تدريب الطالب على استخدام الطرق العلمية وتحليل الفروض، وتجميع كافة المعلومات من مصادرها المختلفة وترتيبها بالشكل الذي يمكن من استخدامها في مجال مشكلة معينة، وكذا قياس تقييم النتائج التي يصل إليها.

٧- العمل على استمرارية علاقة الدارسين من رجال الإدارة بأحدث التغيرات والأساليب العلمية المتعلقة بمجال دراسته.

٨- تعريف الطالب بالأسس العلمية للمجالات التطبيقية التي تتعلق بالعمل الذي يمارسه أو مجال الدراسة التي يقوم بها حتى يمكن وضع حلول للمشاكل الناتجة عن هذه الأعمال تستند إلى المنطق والأسلوب العلمي القائم على البحث والتجربة.

٩- إتاحة الفرصة لإجراء البحوث التطبيقية التي تتعلق بمجالات عمله حتى يمكن ربط العملية التعليمية بمتطلبات البيئة التي يعيش فيها، كما تتيح هذه العملية اكتشاف قدرات الطالب على تفهم المشاكل وتحليلها.

وتمنح الأكاديمية، بناءً على طلب المعهد الدرجات العلمية الآتية:

أولاً: درجة دبلوم الدراسات العليا فى التخصصات التالية:

١- الدبلوم العام فى العلوم الإدارية.

٢- دبلوم الإدارة العامة والمحلية.

٣- دبلوم إدارة الخدمات الصحية والمستشفيات.

٤- دبلوم إدارة الاستثمار والتمويل.

٥- دبلوم إدارة السياحة والفنادق.

٦- دبلوم إدارة الموارد البشرية.

٧- دبلوم نظم المعلومات الإدارية والحاسب الآلى.

٨- دبلوم التأمين.

٩- دبلوم إدارة الأعمال الدولية.

١٠-دبلوم الذكاء الاصطناعى وتطبيقاته.

١١-دبلوم نظم قواعد البيانات.

١٢-دبلوم إدارة الإنتاج والجودة الشاملة.

ثانياً: درجة العضوية:

وتمنح الأكاديمية درجة العضوية وهى المقابلة للماجستير فى العلوم الإدارية، وهى دراسات تتناول مقررات عالية وتدريبات على وسائل البحث، واستقراء النتائج تنتهى بإعداد رسالة تقبلها لجنة الحكم بعد مناقشة علنية، ويشترط للالتحاق بها الحصول على الدبلوم العام فى العلوم الإدارية الذى تمنحه الأكاديمية.

ثالثاً: درجة الزمالة:

وهى المقابلة للدكتوراه، فى العلوم الإدارية، وتقوم أساساً على البحث المبتكر لمدة لا تقل عن أربعة فصول دراسية وبحد أقصى عشر فصول دراسية تنتهى برسالة يشرف عليها أحد الأساتذة، وتقبلها لجنة الحكم، بالإضافة إلى اجتياز ثلاث مقررات فى مجال التخصص، ويشترط للقبول بدرجة الزمالة:

١- الحصول على درجة العضوية من الأكاديمية أو الحصول على درجة الماجستير من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها فى مجال التخصص.
٢- اجتياز اختبار القبول فى مقررات إدارة الأعمال وفى اللغة الإنجليزية، ويعفى منها الحاصلون على شهادة التوفل أو ما يعادلها.
٣- اجتياز ٣ مقررات متقدمة فى مجال التخصص منها مقرر فى دراسة الحالات.

وبجانب قيام الأكاديمية بالتعليم فى مرحلتى البكالوريوس(كلية الإدارة)، والدراسات العليا(المعهد القومى للإدارة العليا)، فإنها تهتم بالتنمية الإدارية من خلال:

أ- مركز التدريب ب- مركز الاستشارات.

ج- مركز البحوث. د- مركز الإدارة المحلية.

وتوجه الأكاديمية اهتماماً خاصاً لتدريب مجتمع الإدارة العليا فى وحدات قطاع الأعمال، باعتبار أن توفير مثل هذه القيادات لا يمكن أن يتم تلقائياً بالخبرات الفردية المكتسبة أو التعليم الرسمى، وإنما لابد أن يتم طبقاً لبرامج تنمية موجهة وهادفة، وقد ارتكزت فلسفة التدريب بالأكاديمية على تدريب الأعداد الصغيرة، وتلجأ الأكاديمية إلى الأساليب التدريبية الحديثة التى تعطى الفرصة للمتدرب لأن يصهر خبراته العملية مع النظريات العلمية، وأن يوجه نفسه فى الاتجاه الذى يزيد من قدرته على التنمية الذاتية، ولا شك أن دراسة الحالات وحل المشكلات، والاضطلاع بالأدوار والمباريات الإدارية والمختبرات وغيرها من أساليب التدريب.

ثالثاً: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى:

أنشئت الأكاديمية العربية للنقل البحرى عام ١٩٧٢ بمدينة الإسكندرية، كإحدى منظمات جامعة الدول العربية، العاملة فى مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمى وخدمة المجتمع، وكان الهدف من إنشائها تعليم الطلاب وتأهيلهم وتدريبهم فى جميع فروع المعرفة والتكنولوجيا المرتبطة بصناعات النقل البحرى وتخصصاته، ثم تم تغيير اسم الأكاديمية لتكون الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى.

وتقدم الأكاديمية خدماتها العلمية والحثية والتدريبية للطلاب من كافة أقطار الوطن العربى، وهى عضو اتحاد الجامعات العربية والاتحاد الدولى للجامعات، وتضم الأكاديمية الكليات والمعاهد الآتية:

١- كلية النقل البحرى والتكنولوجيا: وتضم هذه الكلية أقساماً ستة، هى:

أ- قسم الملاحة البحرية.
ب- قسم النقل البحرى.
ج- قسم إدارة النقل البحرى.
د- قسم السلامة البحرية.
هـ- قسم تكنولوجيا الهندسة البحرية.
و- قسم الدراسات العليا البحرية.

وتقدم الكلية دراستها للطلاب من خلال هذه الأقسام، بجانب ثلاثة برامج أساسية، هى برنامج حماية البيئة البحرية من التلوث، وبرنامج المصايد، وبرنامج الغوص.

٢- كلية الهندسة والتكنولوجيا: وتضم تسعة أقسام، هى:

أ- قسم الهندسة الميكانيكية.
ب- قسم هندسة الإلكترونيات والاتصالات.
ح- قسم هندسة الحضب.
د- قسم الهندسة الكهربائية والتحكم.
هـ- قسم العلوم الأساسية والتطبيقية.
و- قسم الدراسات العليا الهندسية.
ز- قسم هندسة التشييد والبناء.
ح- قسم الهندسة الصناعية والإدارية.
ط- قسم الهندسة المعمارية والتصميم البيئى.

٣- كلية الإدارة والتكنولوجيا:

وتضم هذه الكلية أربعة أقسام علمية، هى:

أ- قسم إدارة الأعمال.
ب- قسم الفندقة والسياحة.
ج- قسم نظم المعلومات الإدارية.
د- قسم اللغات والعلوم الإنسانية.

٤- معهد الإدارة المتقدمة

٥- معهد الإنتاج والجودة.

٦- معهد تدريب العاملين بالموانى.

وتطبق الأكاديمية نظام الدراسة وفقاً لنظام الساعات المعتمدة، بحيث يتاح للطلاب فرص اختيار البرنامج الدراسى الذى يلائمهم، وتمنح الأكاديمية درجة البكالوريوس، وشهادة الأهلية البحرية والهندسية، كما تمنح الأكاديمية درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه فى النقل البحرى فى البرامج والتخصصات التى تقدمها كلياتها ومعاهدها، وبخاصة فى تخصصات الهندسة البحرية وهندسة الإلكترونيات، والاتصالات والحاسب، والهندسة الميكانيكية وبحوث العمليات، والنقل الدولى واللوجستيات، وحماية البيئة البحرية والقانون البحرى والإدارة.

التعليم المستمر والتدريب:

وتقدم الأكاديمية برامج تأهيلية وتدريبية متخصصة للعاملين بالبحار، تؤهلهم للحصول على شهادة الأهلية البحرية بمستوياتها المختلفة، بما يتفق والمعايير والمواصفات الدولية، وتقدم أيضاً برامج تدريبية مهنية طويلة الأمد وقصيرة المدى، فى مجالات الإدارة والاقتصاديات، والنقل البحرى، وتشغيل الموانئ والتكنولوجيا والهندسة.

وقد أنشأت الأكاديمية عمادة برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر تتولى مسؤولية البرامج المهنية، وبرامج تنمية المهارات، دون اشتراط الحصول على مؤهلات معينة بالتنسيق مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أنشأت مركز البحوث والاستشارات فى مجال النقل البحرى فى كل ما يتعلق باقتصاديات النقل البحرى وإدارته، والإدارة البحرية والهندسة البحرية، ونظم المعلومات الإلكترونية والعلوم البحرية، وغيرها.

رابعاً: أكاديمية أخبار اليوم:

وقد أنشئت عام ١٩٩٩، وهى تتبع مؤسسة أخبار اليوم، ومقر الأكاديمية مدينة السادس من أكتوبر، وتهدف الأكاديمية إلى تخريج مهندس ميكانيكى طباعة، وصحفيين ملمين بفنون التحرير الصحفى التليفزيونى والإذاعى، وتضم الأكاديمية الأقسام الآتية:

١- شعبة الهندسة وتكنولوجيا الطباعة، وتضم خمس شعب، هى:

أ- هندسة الإنتاج وتكنولوجيا الطباعة.

ب- الهندسة الصناعية.

ج- هندسة الميكاترونات.

د- هندسة الحاسبات والنظم.

هـ- هندسة الإلكترونيات والاتصالات.

ومدة الدراسة للحصول على درجة بكالوريوس الهندسة خمس سنوات دراسية.

٢- قسم الصحافة:

ومدة الدراسة للحصول على بكالوريوس الصحافة أربع سنوات دراسية، للحصول على بكالوريوس الإعلام تخصص صحافة.

٣- قسم علوم الإدارة:

ويهدف القسم إلى إعداد خريجين ذوى كفاءة فى المحاسبة والعلوم الإدارية مع إجادة اللغة الإنجليزية، ومدة الدراسة أربع سنوات.

٤- قسم علوم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات:

ويهدف القسم إلى إعداد متخصصين فى علوم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات والمهارات العملية والتطبيقية للحاسب الآلى التى يتطلبها سوق العمل، ومدة الدراسة للحصول على بكالوريوس التخصص أربع سنوات.

تحليل واقع التعليم العالى غير الجامعى

ويتبين من تحليل واقع التعليم العالى غير الجامعى فى مصر، عدة أمور من أهمها:

١- محدودية استقلال مؤسساته:

إذ فى الوقت الذى تحظى فيه الجامعات الحكومية تشريعياً أولاً باستقلال واضح وحريات أكاديمية واقعية إلى درجة كبيرة، نجد أن المعاهد المتوسطة والعالية ذات استقلال محدود للغاية، ويظهر هذا الوضع جلياً بالنسبة للمعاهد المتوسطة التى تخضع مباشرة وتدار عن طريق وزارة التعليم العالى، وظلت مناهجها بلا تطوير حقيقى منذ أوائل الثمانينيات، كما ظلت أحوالها مجمدة ومتعثرة أيضاً، ويكفى أن يذكر أنها تخلو من وجود مجالس تدير شؤون كل معهد، وتعمل على تطويره اكتفاءً بالإدارة المركزية البيروقراطية التى لم تهتم غالباً بربط موازنات المعاهد بأعداد الطلاب المقيدين وتطور سوق العمل وحاجته إلى نوعيات متميزة من الخريجين تتطلب تمويلاً وإدارة عالية المستوى تحققه.

٢- النظرة المجتمعية المتدنية:

وينظر الناس إلى هذه المعاهد نظرة متدنية، باعتبارها مؤسسات ربما غير مصنفة، ويشمل ذلك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وقد أدى هذا إلى أن شروط القبول بهذه المعاهد أقل كثيراً من الجامعات، وقد أدى تدنى المدخلات الطلابية مع تدنى البيئة التعليمية إلى انخفاض واضح فى كفاءة هذه المعاهد، سواء منها الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية كذلك.

٣- تواضع مستوى هيئة التدريس:

وإذا كانت بعض المعاهد العليا تستعين بأعضاء هيئة تدريس جامعيين، فإنها أيضاً تستعين بغيرهم، كما أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب منخفضة مقارنة بالعديد من الدول النامية، إذ تتراوح فى مصر بين ١: ١٥٠-٣٠٠، ولا تزيد عن ١: ٨٠ فى البلاد العربية النامية، التى تنظر إلى هذه النسبة كنسبة غير مقبولة، ويضاف إلى ما تقدم أن الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد الفنية المتوسطة من الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى فقط ومن غير التربويين أيضاً، وهؤلاء- رغم ذلك- يدرسون المقررات النظرية فقط ويتركون تدريس المقررات العملية إلى الفنيين من الحاصلين على مؤهلات متوسطة.

٤- ابتعاد البرامج الدراسية ومحتواها عن حاجة سوق العمل:

وقد أشرنا قبلاً إلى أن هذه البرامج قد تركت بلا تطوير منذ الثمانينيات رغم تطور المهن والحرف وتحديث سوق العمل الصناعى والتجارى والفندقى، ويعنى هذا أن برامج الدراسة ومحتواها لا يلبى حاجات سوق العمل، ويدعم هذا التباعد ضعف البنية الأساسية للمعاهد المتوسطة، ولا يساعد على تطوير المحتوى، كما أن تدنى مستوى هيئة التدريس لا يتيح تحديث البرامج ومحتواها.

٥- ضعف الصلة بين برامج المعاهد المتوسطة والبرامج الجامعية فى التخصص:

إذ إنه من الضرورى أن تكون ثمة صلة بين برامج الدراسة بالمعاهد الفنية المتوسطة ونظيراتها بالجامعات لاعتبارات عديدة، منها تغيير النظرة المجتمعية لهذه المعاهد، وكذلك

إمكان إلحاق خريجيها بالجامعات بعد ذلك، وقد ترتب على ذلك انسداد قنوات الاتصال بين هذه المعاهد والجامعات، وتمثل ذلك فى قلة أعداد الملتحقين بالفرق الأولى بكليات الجامعات، وعدم الترحيب بقبول خريجى المعاهد العليا بالدراسات العليا الجامعية.

٦- ضعف فرص تشغيل الخريجين:

وقد أدى تدنى الكفاءة الداخلية لهذه المعاهد، وتوجه الدولة نحو اقتصاد السوق، وارتفاع معدلات البطالة إلى غلق أبواب سوق العمل فى وجه خريجى المعاهد العليا والمتوسطة، وقد ترتب على ذلك أيضاً غلق معاهد متخصصة عديدة.

٧- تمويل التعليم العالى الحكومى:

تجدر الإشارة إلى أن تمويل الجامعات والمعاهد الحكومية، العالية والفنية المتوسطة يعتمد فى الأساس على ما تخصصه الدولة لها من أموال، أما عن موازنة وزارة التعليم العالى، فيبينها الجدول رقم(٥) السابق الإشارة إليه.

تطوير التعليم العالى والجامعى فى مصر

وبعد استعراض واقع التعليم العالى فى مصر يمكن الخروج بما يلى:

١- أن هناك توسعاً واضحاً فى التعليم العالى بأنماطه الثلاثة: الجامعى الحكومى والخاص، والمعاهد العليا، والمعاهد الفنية المتوسطة الحكومية والخاصة.

٢- أن هناك محاولات تبذل للتطوير الكيفى فى التعليم العالى، لكنها لم تحقق نقله نوعية ضرورية ولازمة، ونحن فى مواجهة تحديات كبيرة محلية ودولية، على رأسها تحدى العلم والتكنولوجيا، والمنافسة الاقتصادية.

٣- أن هناك مشكلات بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس، تتمثل فى انخفاض نسبتهم إلى الطلاب، كما تتمثل فى مؤهلاتهم وبخاصة فى المؤسسات غير الجامعية. هذا فضلاً عن الاعتماد على غير المؤهلين للتدريس بها.

٤- أن نظام القبول بمؤسسات التعليم العالى يحتاج إلى إعادة نظر، ذلك أن اتخاذ مجموع درجات الثانوية العامة معياراً وحيداً للالتحاق بالجامعات والمعاهد بنوعياتها ليس كافياً.

٥- أنه يرتبط بما تقدم عدم توفر خدمات الإرشاد والتوجيه بشكل يساعد على توجيه الطلاب وقبولهم بالتعليم العالى.

٦- أنه ترتب على التوسع الكمى فى مؤسسات التعليم العالى مشكلة المبانى الجامعية ومبانى الكليات والمعاهد العالية، لأن كثيراً من المبانى غيرصالحة ولم تنشأ أصلاً للغرض الذى تستخدم فيه.

٧- انه يلاحظ وجود قصور فى الموارد المتاحة، ذلك إلا أن الاستثمار فى التعليم قد نظر إليه نظرة الشك والريبة، فأنفق على الاستثمارات الصناعية- على سبيل المثال مليارت فى فترات سابقة، مع تقتير فى الإنفاق على التعليم العالى، وهو الذى يعد القوى البشرية اللازمة لأية نهضة.

٨- أنه ترتب على عدم وجود حصر دقيق لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مخرجات التعليم العالى عدم ارتباط قبول بهذا التعليم، و إنشاء كليات ومعاهد جديدة باحتياجات سوق العمل.

٩- أن هناك تقبلاً ضعيفاً للتطوير، فقد قاومت الجامعات تغيير نظام العام الكامل إلى نظام الساعات المعتمدة أو الفصول الدراسية، وأنه لولا ضغوط مورست ما طبق نظام الفصلين الدراسيين، ونفس الأمر نجده فى إدخال التخصصات البينية.

١٠-إنه يضاف إلى ما تقدم أن طرق التدريس المتبعة فى التعليم العالى ما تزال طرقاً تقليدية أساسها المحاضرات، أما ورش العمل وحلقات المناقشة والدراسة المستقلة فنادراً ما يتم تطبيقها بجانب ندرة إدخال تكنولوجيا تعليمية فى التدريس الجامعى.

١١-أن هناك غلبة للتعليم النظرى فى التعليم العالى، وأما الاهتمام بالتطبيق والتكنولوجيا فإنها من الأمور الغائبة، ويكفى أن نذكر أن كليات الهندسة والتكنولوجيا قد تغير اسمها إلى كليات الهندسة وحذف مصطلح التكنولوجيا منها.

١٢-أن هناك تدنياً فى مرتبات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ومعاهد وكليات التعليم العالى، وأن مرتباتهم لا تساير ارتفاع مستوى المعيشة، كما أن هناك فئات فى

المجتمع كانت تطالب بمساوتها بهم، زادت مرتباتها أكثر من هيئات التدريس بالجامعات.

١٣-أن هناك قصوراً فى إعداد المدرس الجامعى، باعتباره معلماً، وأن الدورات التى تعقدها الجامعات، كما أثبتت دراسات عديدة لا تحقق الهدف منها، لا سيما مع محدودية مدتها.

١٤-أن نظم تقويم الطلاب تقليدية تعتمد غالباً على امتحان المقال، وقلما تهتم بالاختبارات الموضوعية، والاختبارات الشفوية والعملية والتكليفات وغيرها.

١٥-عدم وجود آلية لتقويم الأداء والوقوف على الجودة الشاملة للجامعة.

ولذلك كان ضرورياً تبنى استراتيجية لتطوير التعليم العالى والجامعى تتضمن ما يلى:

أولاً: التطوير الشامل للإدارة الجامعية والكفاءة الإدارية لنظام التعليم العالى:

- إصلاح التشريع الحاكم لنظام التعليم العالى للمقترض.
- ترشيد آليات تخصيص التمويل بحيث يتصف بالشفافية، والعدل والمساواة طبقاً لمنهج محدد.
- تأسيس الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وإمدادها بالأدوات اللازمة لبناء قدراتها تمهيداً لبدء التطبيق.
- توفير التدريب اللازم لأعضاء إدارة كيانات التعليم العالى والإداريين فى مجال الإدارة والشؤون المالية، وفى مجال استخدام التكنولوجيا لترشيد الإجراءات الإدارية.
- تأسيس ودعم تشغيل صندوق مشروع تطوير التعليم العالى.
- توفير منح من صندوق مشروع تطوير التعليم العالى لمؤسسات التعليم ما بعد الثانوى من أجل تنفيذ المشروعات الفرعية.

ثانياً: تحسين جودة وملاءمة التعليم العالى:

- تأسيس بنية تحتية متكاملة لأجهزة الحاسب الآلى والشبكات من أجل خلق شبكة فائقة السرعة.

- التدريب أثناء الخدمة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات لتنمية قدراتهم فى استخدام تكنولوجيا التعليم فى التدريس.
- تركيب وتشغيل نظام يربط بين مكتبات الجامعات.

ثالثاً: تحسين جودة وملاءمة التعليم الفنى المتوسط:

- تجديد التجهيزات القديمة تجديداً مقبولاً يتمشى مع المعايير الدولية وتأسيس تجهيزات جديدة.
- إعادة تصميم المناهج الدراسية وتدريب المعلمين.
- تحديث المعدات متضمنة معدات تكنولوجيا المعلومات.
- التدريب من أجل تعزيز الإدارة.

التنسيق بين مشروعات التطوير:

- التنسيق بين الثلاثية: وحدة إدارة المشروعات بالوزارة، ووحدات إدارة المشروعات بالجامعات، ومشروعات التطوير.
- توحيد فئات الصرف بين أنشطة المشروعات المثيلة التى يتم تنفيذها فى الجامعات المصرية.
- التنسيق بين الصندوق ومشروع تطوير كليات التربية لتخصيص دورة كاملة للمشروع.
- وضع سياسة موحدة بين أنشطة مشروعات التطوير.

مؤشرات الأداء:

- تم وضع مؤشرات لقياس الأداء على المستويات التالية: وحدة إدارة المشروعات، مشروعات التطوير الستة، المشروعات المطروحة بالجامعات.
- يتم القياس من خلال وسائل متعددة مثل: التقييم الذاتى، واستبيانات استطلاع الرأى، وتقييم داخلى وخارجى...إلخ.
- تطبيق قياس الأداء فى بعض مشروعات التطوير.

- وضع آلية لقياس المردود العائد من تنفيذ برامج التطوير على الجامعات المصرية على مستوى كل مشروع فرعي وعلى مستوى مشروع تطوير التعليم العالي ككل.

وقد أعطيت الأولية في التنفيذ في المرحلة الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٧) لإثنى عشر مشروعا من مشروعات الخطة الاستراتيجية تم دمجها في الستة المشروعات التالية:

HEEP Six Priority Projects:

١- مشروع تطوير كليات التربية(FOEP).

Reform of Faculties of Education Project

٢- مشروع الكليات التكنولوجية المصرية(PTCP).

Restructuring Middle Technical Institutes Project

٣- مشروع تطوير نظم وبرامج التعليم باستخدام التكنولوجيا(ICTP).

Information& Communication Technology Related Project

٤- مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات(FLDP).

Faculty Development and Leadership Development Project

٥- مشروع صندوق تطوير التعليم العالي(HEEPF)

Higher Education Enhancement Project Fund

٦- مشروع توكيد الجودة والاعتماد(QAAP)

Quality Assurance and Accreditation Project

مقارنة بين أنشطة المشروعات:

- التعريف بمشروعات التطوير والنشاط الإعلامي.
- الدورات التدريبية.
- المشروعات المنفذة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- إعداد وتكاليف الخبراء المحليين والأجانب الذين تمت الاستعانة بهم في مشروعات التطوير.

جدول رقم(٩)

التعريف بمشروعات التطوير والنشاط الإعلامى Awareness

يوليو ٢٠٠٢- ديسمبر ٢٠٠٦

المشروع / النشاط	HEEPF	ICTP	FLDP	FOEP	ETCP	QAAP
عدد الزيارات التى تمت بالجامعات للتعريف بالمشروع	٦٣	١٢	٥٨	٢٥	–	٤٥
عدد الحضور	٣٥٠٠	١٤٠٠	٢٦٤١	٢٥٠٠	–	٢٣٨٠
عدد الأنشطة والبرامج الإعلامية عن المشروع	٤	٢	٥٦	٤	٩	١٣
من خلال معلومات أو مطبوعات	٩	٤	٧	٤	٢	٣
من خلال بوابة إلكترونية	١	١	١	–	١	١

جدول رقم(١٠)

الدورات التدريبية

يوليو ٢٠٠٢- ديسمبر٢٠٠٦

المشروع / النشاط	HEEPF	ICTP	FLDP	FOEP	ETCP	QAAP
عدد الدورات التدريبية لإعداد المدربين	٢٤	٨	١٠١	٢١	–	١٤
عدد المتدربين	١١٥٥	٢٠٠	٢٣٦٥	٧٠٠	–	٣٨٢
عدد برامج التدريب بالجامعات	١٨	١٩٨٠	٥٤١٩	٩	–	١٧٤
عدد المتدربين	١١٥٥	٣٨٠٠	١٢٦٠٢٩	١٧٠٨	–	٢٩٣٣

جدول رقم(١١)

المشروعات المنفذة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى

يوليو ٢٠٠٢- ديسمبر ٢٠٠٦

المشروع / النشاط	HEEPF	ICTP	FLDP	FOEP	ETCP	QAAP
عدد المشروعات الممولة	١٥٨	٥٠	١٧	٥٣	-	١٧٧
عدد الكليات الجامعية/ المعاهد المتوسطة بالكليات التكنولوجية	٩٠	-	-	٢٦	٢١	١٥٧
عدد الجامعات/ المؤسسات التعليمية	٤/١٧	١٨	١٧	١٦	-	١٨
عدد المشاركين فى إدارة وتنفيذ المشروعات فى الجامعات	٣٥٤٠	٦٠٠	٩٣٤١	٥٣٠	-	١٧٦٦
عدد البرامج	٢٠٧	-	٥٤١٩	٧٢	-	-

جدول رقم(١٢)

أعداد وتكاليف الخبراء المحليين والأجانب الذين تمت الاستعانة بهم فى مشروعات التطوير

يوليو ٢٠٠٢- ديسمبر ٢٠٠٦

المشروع / النشاط	HEEPF	ICTP	FLDP	FOEP	ETCP	QAAP
عدد الخبراء المحليين	١٥٠	٤٧	٩٤	٤٩٠	٤٢٥	٦٦
التكاليف بالألف دولار	١٣٨,٥٥	٣٠,٦٨	٧٤,٩٥	٣٣١,٦	٩٠,٢٩	٦٥,٤٠٠
عدد الخبراء الأجانب	٧	١	٧	١٢	٢٠-	٣
التكاليف بالألف دولار	١٣,٢٥	٣,١	بدون تكاليف	٢٤	منحة من DFID	٦١,٦

جدول رقم(١٣)

Performance Evaluation of HEEP by World Bank Biannual Supervision Missions

No	Project	October 2004	June 2005 Mid- Term	March& October 2006
1	Higher Education Enhancement Project Fund(HEEPF)	Satisfactory	Satisfactory	Satisfactory
2	Egyptian Technical Colleges Project	Satisfactory	Satisfactory	Satisfactory
3	Faculty of Education Enhancement Project(FOEP)	Un-Satisfactory	Satisfactory	Satisfactory
4	Information and commend-ation Tech Project(ICTP)	Not Evaluated	Satisfactory	Satisfactory
5	Information and Communication Tech	Not Evaluated	Satisfactory	Satisfactory
6	Quality Assurance and Accreditation Project(QAAP)	Satisfactory	Satisfactory	Satisfactory

محاور تطوير التعليم العالى الممتدة:

١- رفع القدرة الاستيعابية للتعليم العالى.

٢- تقييم الأداء وضمان الجودة.

٣- استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لرفع القدرة التعليمية والبحثية والإدارية.

٤- تطوير نظم الدراسات العليا والبحث العلمى فى مؤسسات التعليم العالى.
٥- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والعاملين والقيادات الأكاديمية والإدارية.
٦- دعم الأنشطة الطلابية وتحديث اللوائح.
٧- دعم التعليم الفنى والاستمرار فى تطويره كأحد أولويات المرحلة القادمة.

استمرارية تطوير التعليم العالى:

آليات التطوير المقترحة لضمان الاستمرارية:

- إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة فى التعليم العالى.
- إدارة متطورة للجامعات لها دور محورى فى التطوير.
- التوسع فى التعليم العالى والفنى وتقديم نظم تعليمية جديدة.
- جامعات متعددة صغيرة الحجم.
- مؤسسات تمويل الطلبة والمنح الدراسية.
- دور محورى لأعضاء هيئات التدريس فى عملية التطوير.
- ربط مؤسسات التعليم العالى بالعالم.
- تدعيم مؤسسات التعليم العالى الخاصة.
- تنمية مؤسسات التعليم غير الهادفة للبحث.
- زيادة موازنة التعليم العالى واستقلاليته المالية.

<u>الخطوات التالية:</u>

- تحديث استراتيجية تطوير التعليم العالى خلال المرحلة الثانية.
- تفعيل دور وحدة التخطيط استراتيجى لضمان استمرارية التحـــديث ومتابعـــة الأداء وتقييمه.
- تفعيل دور هيئة ضمان الجودة والإعتماد المصرية.
- الإستمرار فى تقديم برامج التدريب المناسبة لرفع قدرات أعضاء هيئة التدريس.

- تفعيل وتطبيق التوجهات العالمية التى أقرتها الدولة فى مجالات الجودة والإعتماد والإعتراف المتبادل بالدرجات العلمية والمهنية وتقديم واستقبال الخدمات التعليمية...الخ.
- إصدار قانون التعليم العالى الجديد واتخاذ ما يتطلبه من إجراءات لإعادة النظر فى دور المؤسسات التعليمية ذات الصدة مثل المجلس الأعلى للجامعات ولجان القطاع.

ملاحظات ختامية:

- دور متنام ومحورى لمؤسسات التعليم العالى فى استمرارية التطوير.
- العنصر البشرى هو عصب العملية التعليمية ويتطلب الإستمرار فى تنمية قدراته من خلال المؤسسات التعليمية.
- ربط التمويل بالأداء المؤسسى الذى يتفق مع المعايير الدولية ويحقق متطلبات الجودة والإعتماد.
- إستمرار صندوق تطوير التعليم العالى كآلية تنافسية تتسم بالكفأءة والشفافية الكاملة لتلبية إحتياجات الجامعات المطلوبة للتطوير والإعتماد.
- الارتقاء بمستوى التعليم الفنى لإستكمال هيكل العمالة المطلوبة للتنمية.
- جودة التعليم لها ثمن يحتاج إلى من يدفع فاتورتها ليس فقط من خلال الدولة ولكن من خلال المجتمع ومؤسساته ككل، ويتطلب ذلك إرادة ورغبة سياسية اكيده لإحداث تغيير وتطوير حقيقى يكون له صفة الإستمرارية.

وقد بينت دراسة عن قياس أثر مشروعات إصلاح التعليم العالى فى مصر اهتمت بثلاثة محاور لأثر هذه المشروعات، وهذه المحاور هى:

١- إصلاح حوكمة التعليم العالى وإدارته لتحقيق كفاءة عالية.
٢- تحسين نوعية التعليم الجامعى.
٣- تحسين نوعية وجودة الاتعليم التقنى.

وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة، هي:

١- أن هناك وضوحا كافيا – بوجه عام– بأن ثمة نتائج إيجابية قد تحققت، نتيجة تنفيذ مشروعات تطوير التعليم العالى، عبر عنها جميع المستفيدين من هذه المشروعات.
وكان رضاء المستفيدين ممن شاركوا فى تنفيذ المشروعات التنافسية الذين تمت مقابلتهم عالياً مقارنا بمستوى الرضا عند غيرهم ممن شاركوا فى مشروعات التعليم العالى الأخرى.

٢- أن المستفيدين من مشروعات التعليم العالى قرروا أن النتائج الإيجابية التى تحققت تعد نتائج متوسطة، وإن كانت هذه النتائج أعلى عند أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم منها عند الطلاب.

٣- أن هناك نتائج إيجابية عالية، نتجت عن تنفيذ مشروع تطوير نظم الإتصالات والمعلومات مقارنا بغيره من المشروعات.

٤- أن هناك تطوراً ملحوظاً قد حدث فى مشروع تطوير الكليات التكنولوجيه، يرجع إلى الأثر الإيجابى لإ دماج المعاهد الفنية الخمسة والأربعين فى ثمانى كليات تكنولوجيه، وقد ساعد ذلك فى تحسين إدارة هذه المعاهد وكفاء تها.
ونظراً لأن هذه الدراسة قد طبقت فى ثلاث جامعات مصرية، فقد دعيت الجامعات المصرية كلها(١٧ جامعة) لتنفيذ دراسة تقويمية لأثر مشروعات التطوير التى نفذت بها.

أهم المصادر

١- إبراهيم شهاب وآخرون: أساسيات التربية، الجزء الثانى، ط٢، القاهرة، ١٩٦٠.

٢- أحمد إسماعيل حجى: تطوير التعليم فى زمن التحديات، الأزمة وتطلعات المستقبل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- ـــــــــــــــ: التعليم فى مصر، ماضيه وحاضره ومستقبله، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤- ـــــــــــــــ : الجامعات الخاصة(فى المائدة المستديرة لمؤتمر الجامعات الخاصة فى الوطن العربى) فى: على أو مليل(محرر): الجامعات الخاصة فى الوطن العربى- منتدى الفكر العربى بالتعاون مع جامعة الأخوين ومؤسسة فردريك أيبرت- إيفران- الرباط، المملكة المغربي، ١٩٩٥.

٥- ـــــــــــــــ : التعليم العالى فى مصر - الواقع الراهن والمشكلات وتطلعات القرن الحادى والعشرين- مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، المؤتمر الإقليمى حول التعليم العالى، بيروت، مارس ١٩٩٨.

٦- ـــــــــــــــ : "تطوير جامعة الأزهر، دراسة تاريخية ووصفية"- دراسات وبحوث، مجلة تصدرها جامعة حلوان، المجلد الحادى عشر، العدد الثانى، مايو ١٩٨٨.

٧- أحمد حسن الزيات: الثورة الرابعة تتحقق، مجلة الأزهر، يوليو ١٩٦١.

٨- أحمد خاكى: رسالة الأزهر فى القرن العشرين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٦.

٩- الأزهر الشريف: الأزهر، تاريخه وتطوره، القاهرة، ١٩٨٣.

١٠- ـــــــــــــــ : قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها وفق آخر تعديل، القاهرة، ١٩٨٦.

١١- السيد محمد رشيد رضا: المنار، المجلد الرابع عشر، القاهرة، ١٩١١.

١٢- ـــــــــــــــ : تاريخ الأستاذ الإمام، الجزء الأول، مطبعة المنار بمصر، القاهرة، ١٣٤٠هـ.

١٣- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية الإدارة: دليل الكلية، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٤- ـــــــــــــــــــــ : دليل الدارسين بالمعهد القومى للإدارة العليا، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٥- أنور الجندى: التربية وبناء الأجيال فى ضوء الإسلام، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٨٢.

١٦- جامعة الأزهر: العلاقات العامة، تقويم جامعة الأزهر، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٧- ـــــــــــــ : الهياكل التنظيمية لإدارة الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٨- ـــــــــــــ : الدراسات العليا بجامعة الأزهر ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٩- ـــــــــــــ : كليات جامعة الأزهر ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٠- جرجس سلامة: تاريخ التعليم فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.

٢١- حسان محمد حسان: اتجاهات الفكر التربوى فى مصر(١٩٢٧-١٩٥٢)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧١.

٢٢- حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل" دار المعارف"، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٣- حنفى نبيه حنفى: دراسة مقارنة لواقع التعليم العالى الخاص فى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، كلية التربية، جامعة المنوفية، ١٩٩٣.

٢٤- سعد مرسى أحمد وسعيد اسماعيل: تاريخ التربية والتعليم، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١.

٢٥- سعيد اسماعيل على: الأزهر على مسرح السياسة المصرية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٤.

٢٦- ـــــــــــــ : دور الأزهر فى السياسة المصرية، كتاب الهلال، القاهرة، ١٩٨٦.

٢٧- سلامه موسى: اليوم والغد، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٢٧.

٢٨- طه حسين: وجه الصواب فى إصلاح الأزهر ومدرسة "القضاء الشرعى، جريدة السياسة، العدد ٢٦١، القاهرة، ١٩٢٣.
٢٩- ـــــــــ : حديث الأربعاء، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤.
٣٠- طه حسين: علم التربية، المجلد التاسع(مستقبل الثقافة فى مصر)، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٨٢.
٣١- عبد الحميد عبدالله سلام: "مشكلات التعليم الثانوى بالأزهر وأثرها على اتجاهات القبول بجامعة الأزهر فى الفترة من ١٩٦١-١٩٧٨"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٨.
٣٢- عرفات عبد العزيز سليمان: "رسالة الأزهر الثقافية فى بعض دول أفريقيا"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٢.
٣٣- فتحى رضوان: ندوة حول تطوير الأزهر والحركات الطلابية، رابطة التربية الحديثة، الندوة رقم ١٤ فى ١٩٨٣/١٠/٦، سجل الندوة د. محمد سكران.
٣٤- فخر الدين الأحمدى الظواهرى: السياسة والأزهر، من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى، مكتبة الجامع الأزهر.
٣٥- قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها وفق آخر التعديلات، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣٦- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٧- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد ٣١(تابع)، القاهرة، ٣٠ يوليو ١٩٩٢.
٣٨- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة خاصة باسم جامعة ٦ أكتوبر، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩(مكرر)، القاهرة، ٢٧ يوليو ١٩٩٦.
٣٩- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة خاصة باسم جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩(مكرر)، القاهرة، ٢٧ يوليو ١٩٩٦.

٤٠- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة خاصة باسم جامعة مصر الدولية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩(مكرر)، القاهرة، ٢٧ يوليو ١٩٩٦.

٤١- كامل محمد حسن: هل ينتقل الأزهر الشريف إلى وطن آخر غير مصر- الاعتصام"، القاهرة، أكتوبر ١٩٦١.

٤٢- مجاهد توفيق الجندى:" الأزهر حتى مشارف المناهج الحديثة"، الأزهر، القاهرة، يناير ١٩٨٨.

٤٣- المجلس الأعلى للجامعات: اللجنة العليا لتطوير الأداء الجامعى، تقرير اللجنة، القاهرة، ١٩٩١.

٤٤- مجلس الأمة: مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثالث، المجلد الرابع من مضبطة الجلسة السابعة والعشرين والجلسة الثامنة والعشرين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢١- ٢٢ يونيو ١٩٦١.

٤٥- مجلس الشورى، لجنة الخدمات: الجامعات حاضرها ومستقبلها، التقرير رقم(٦)، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

٤٦- محسن المهدى سعيد: الرؤية المستقبلية لوحدة إدارة المشروعات، وزارة التعليم العالى، القاهرة، مارس ٢٠٠٧.

٤٧- محمد البهى: حياتى فى رحاب الأزهر، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٨٣.

٤٨- ـــــــــ : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠.

٤٩- محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١.

٥٠- محمد حسنين العدوى: كلمة فى إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، مكتبة الجامع الأزهر، القاهرة، ١٩٢٦.

٥١- محمد خالد حسنين بك: التجديد فى الأزهر، مكتبة الجامع الأزهر، القاهرة، ١٩٤٠.

٥٢- الشيخ محمود شلتوت: " عيد الثورة عيدان عيد الإصلاح الدنيوى وعيد الإصلاح الدينى"، مجلة الأزهر، أغسطس ١٩٦١.

٥٣- ـــــــــــــــ : " رسالة الأزهر فى ضوء قانونه الجديد"، مجلة الأزهر، القاهرة، ديسمبر ١٩٦١.

٥٤- منتدى الفكر العربى بالتعاون مع جامعة الأخوين ومؤسسة فردريك إيبرت: الجامعات الخاصة فى البلدان العربية، تحرير على أومليل، إيفران، الرباط، ديسمبر ١٩٩٥.

٥٥- منير عطا الله سليمان وآخرون: تاريخ التربية والتعليم، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١.

٥٦- وزارة التربية والتعليم: استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، القاهرة، ١٩٨٧.

٥٧- ـــــــــــــــ : مشروع مبارك القومى- إنجازات التعليم فى خمسة أعوام ٩١-١٩٩٦، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦.

٥٨- ـــــــــــــــ : مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل، القاهرة، ١٩٩٣.

٥٩- ـــــــــــــــ : مشروع مبارك القومى- إنجازات التعليم، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥.

٦٠- وزارة التربية ووزارة التعليم العالى: التعليم فى مصر، القاهرة، ٢٠٠٦.

٦١- وزارة التعليم: مشروع مبارك القومى- إنجازات التعليم فى ٣ أعوام، القاهرة، ١٩٩٤.

٦٢- وزارة التعليم العالى، مركز المعلومات والوثائق: الإحصاء السنوى للمعاهد الفنية التجارية، المجلد الأول، القاهرة، العام الجامعى ٩٥/ ١٩٩٦.

٦٣- وزارة التعليم العالى : المفكرة الإحصائية للتعليم العالى عن العام الجامعى ٩٥/ ١٩٩٦، القاهرة، ١٩٩٦.

٦٤- ـــــــــــــــ : التعليم العالى والجامعى بجمهورية مصر العربية، الجزء الأول، التعليم الجامعى، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٥- وزارة التعليم العالى : المؤتمر القومى للتعليم العالى ١٣-١٤ فبراير، تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٦- وزارة التعليم العالى ومركزالمعلومات والتوثيق : المفكرة الإحصائية للعام الجامعى ٩٩/ ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٧- ـــــــــــــ : التعليم العالى فى مصر، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٨- ـــــــــــــ : الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٩- وزارة التعليم العالى: دليل كليات ومعاهد التعليم فى جمهورية مصر العربية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، القاهرة، ٢٠٠٨.

٧٠- ـــــــــــــ: النشرة الدورية ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، وحدة المعلومات، مكتب الوزير، القاهرة، ٢٠٠٧.

٧١- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: مصر- http:// ar. Wikipedia. Org 5/26/2011.

72- Gioan, Pierre Antoine: Higher Education in Francophone Africa, What Tools Can Be Used to Support Financially Sustainable Policies, The World Bank, Washington,D.C, 2008.

73- Mohamed K. El Said: Middle Technical Institutes, Development Projects, MOHE, Cairo, 2003.

74- Ng`ethe, Njuguna, Subotzky, George and Afeti George: Differentiation and Articulation in Tertiary Education Systems, A Study of Twelve African Countries, The World Bank, Washington, D.C, 2008.

75- Said M. E: The Impact of Reform Projects in Higher Education, The Case of Egypt, MOHE, Cairo, 2008.

76- The American University in Cairo: 2001/2002, Catalog, Cairo, 2001.

الفصل الثالث
تطوير الجامعات فى أمريكا الشمالية

السياق السياسى والجغرافى والاقتصادى لأمريكا الشمالية:

دولتان عظميان تشغلان الغالبية العظمى من مساحة قارة أمريكا الشمالية، تلك القارة التى تمثل العالم الجديد، والتى تشبه فى الشكل مثلثا، يمتد أكبر أضلاعه- وهو المساحة الغنية بالخيرات، متباينة النعم، موفورة المياه بين خطى عرض ٢٦، ٥٥، وذات صيف حار يتيح زراعة العديد من المحاصيل، وشتاء بارد يدفع إلى العمل والحركة والإنتاج الغزير، والتى دفعت أهل الغرب إلى الاستقرار فيها فى بادىء أمر هجرتهم إلى العالم الجديد.

أمتان كبريان من المهاجرين، الذين يشكلون أغلب السكان، جعلوهما على رأس الثمانية الكبار فى العالم، الذين يقودونه معرفيا تكنولوجيا، وأقتصاديا وسياسيا الآن.

أمتان كبريان خبرتا المثل والنموذج فى الاتحاد والوحدة، لا الفرقة والتشرذم، خاضتا صراعات وحروباً داخلية من أجل هذه الوحدة، التى لا تعكس استبداداً، لكنها تؤكد على التنوع والاختلاف من أجل المنافسة للإبداع والابتكار، ومن أجل التكامل والتقدم. وتهتم كل أمة منهما بالحرية والديمقراطية، وإعلاء قيمة الفرد وخطوه الذاتى، وتدعيم تفرده. كما تهتم كل منهما أيضا بالحكم الذاتى – للأقاليم والمقاطعات والولايات – وضرب المثل فى اللامركزية، وبناء قاعدة اقتصادية قوية من أجل النهضة.

أمتان أدركتا منذ النشأة أن التعليم ركيزة تقدمهما، فأنشأتا مؤسساته الجامعية وما قبلها، وأرستا أسس تعليم عال متقدم يقود كل أمة، ويقوم على التشاركية والحرية الأكاديمية والاستقلالية والمحاسبية، وقبلها الجودة والإتاحة، أو شعبية التعليم العالى. ولذلك فلا غرابة أن نجد فى كل منهما نظماً تعليمية مختلفة، ليس فيما بينما، ولكن داخل كل منهما، كنتاج للامركزية والحرية والديمقراطية والمشاركة.

وجغرافيا نذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تشغل مساحة قدرها ٩.٤ مليون كيلو متر مربع (حوالى ٣.٦ مليون ميل مربع)، كان يسكنها الهنود الحمر سكانها الأصليون، ثم تعرضت لموجات من الهجرات الناجحة من بريطانيا ثم ألمانيا والدول الاسكندنافية وجنوب وشرق أوربا، ثم من آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى، بالإضافة إلى الإفريقيين الذين استجلبوا فى البداية. وقد نتج عن هذا الارتباط بين الجغرافيا والديموجرافيا التنوع الكبير من إقليم إلى إقليم آخر، بل من مدينة إلى أخرى، مما كان له آثاره على التعليم.

ومن الناحية الاجتماعية الاقتصادية، هناك انخفاض مستمر فى نسبة العاملين فى الزراعة وأصحاب الياقات الزرقاء، على حساب زيادة عدد أصحاب الياقات البيضاء. وقد ارتبط بذلك زيادات ملحوظة فى عدد العاملين فى المهن والوظائف التى تتصف بالتكنولوجيا العالية.

والولايات المتحدة الأمريكية تتسم بالغنى فى الموارد الطبيعية الزراعية والصناعية، والبحث العلمى والتكنولوجيا، وقد أتاح هذا الغنى ارتفاع مستويات المعيشة، ووفرة اقتصادية كبرى، جعلت الاقتصاد الأمريكى اقتصاداً مهيمنا وقائداً عالمياً، وجعلت الدولار كعملة، يعتبر عملة عالمية.

وسياسياً، فقد حدد الدستور الأمريكى الصادر عام ١٧٨٧ وتعديلاته نظام الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أكد الدستور على وجود ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية، التى تستمد قوتها من الانتخاب الشعبى للرئيس، والسلطة التشريعية وهى تتكون من مجلسين House of Congress والسلطة القضائية. وتتكون الولايات المتحدة من خمسين ولاية، لكل منها دستورها الخاص وحكومتها وجهازها التشريعى وسلطتها القضائية.

ويعتبر التعليم إحدى المسئوليات الكبرى للولايات، مع تراوح فى درجة تفويض السلطات لوحدات الحكم المحلية والمدن والمدارس نفسها.

وجغرافيا أيضا نذكر أن كندا كانت حتى بداية التسعينيات ثانى أكبر دولة فى العالم مساحة بعد الاتحاد السوفيتى، وهى الآن الأولى بعد سقوطه، إذ تبلغ مساحتها ٩.٩٧٦ مليون كيلو متر مربع (حوالى ٣.٨٥٢ مليون ميل مربع)، وتمتد ٤٥٠ ميلاً من الشرق إلى الغرب، وتطل على ثلاثة محيطات.

وكان ثلثا كندا ريفاً، وصار الآن ثلثاها حضراً، بما يمثل تحولاً فى البنية يرجع إلى التعليم، وكندا دولة فيدرالية أسست عام ١٨٦٧، حيث أصدر البرلمان البريطانى بناء على طلب ثلاث مستعمرات منفصلة – القانون البريطانى لأمريكا الشمالية British North America (BNA) ACT الذى وحد هذه الأقاليم الثلاثة (كندا ونوفاسكوتيا ونيوبرونسويك) تحت اسم واحد هو كندا.

ويتكون النظام السياسى أو الدولة الكندية من:

١- الحكومة: ويصدر بتعيين رئيس الحكومة مرسوم ملكى من الملكة، وهى أيضا ملكة بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا. كما يصدر الحاكم العام لكندا أو الملكة مرسوما بتعيين الوزراء، كما أنه يعين القضاة وأعضاء مجلس الشيوخ.

٢- البرلمان: ويتكون البرلمان من الملكة ومجلس الشيوخ ومجلس العموم ويتكون مجلس الشيوخ من ١٠٩٤ أعضاء . وللمجلس نفس اختصاصات مجلس العموم تقريباً. أما مجلس العموم فإنه يتكون من ٢٨٢ عضواً، ينتخبون انتخابا شعبيا مباشراً.

٣- حكومات المقاطعات والأقاليم: ويتكون النظام السياسى فى كل مقاطعة Province من مثل النظام الفيدرالى. أما فى الأقاليم، فإنها تختلف عن بعضها حسب المستوى (المدن – القرى.. الخ)، ويحكمها غالباً مجلس منتخب. وحكومة الإقليم مسئولة عن الأمن والحماية المدنية والسجون المحلية والطرق والمستشفيات والمياه والمدارس. والضرائب والعوائد العقارية تمثل مصدر التمويل فيها.

٤- النظام القضائى: ويعتبر القانون البريطانى غالبا مصدر القانون الكندى باستثناء كيبيك التى تسير وفقا للقانون الفرنسى. والقضاء فى كندا مستقل. ويتكون القضاء الكندى من المحكمة العليا لكندا التى أنشأها ووضع قانونها البرلمان الكندى، والمحاكم الإقليمية التى يصدر بإنشائها قوانين من المقاطعات.

وهناك لغتان قوميتان فى كندا، هما الإنجليزية والفرنسية. وإذا كانت هاتان اللغتان تستخدمان بواسطة الحكومة الفيدرالية، فإن هناك اختلافات فى المقاطعات والأقاليم فى

استخدام كل منهما، إذ إن لكل واحدة لغة واحدة فى التعليم باستثناء نيوبرونسويك التى تعتبر مزدوجة اللغة.

ويبلغ عدد سكان كندا ٣٢ مليون نسمة. وتقع الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم العالى، حيث يسكن أبناء كندا، فى مساحة ٢٠٠ كيلو متر على الحدود الجنوبية للبلاد مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن كندا أكبر دولة فى العالم كما ذكرنا. وتتوزع الأنشطة الاقتصادية والصناعية فى هذه المساحة الضيقة، وكذلك الأنشطة المالية والصناعية لدولة من ضمن الدول الثمانية الكبرى فى العالم، ويقل السكان كلما اتجهنا شمالاً وبخاصة فى الوسط والغرب. وتتكون كندا من أربع مقاطعات وثلاثة أقاليم. وطبقا للدستور الكندى فإن شئون التعليم من تشريع وإدارة يعتبر من مسئوليات المقاطعات، ولها أيضا كافة السلطات والمسئوليات نحو التعليم العالى.

وقد نتج عن هذه اللامركزية وجود اختلافات كبيرة فى التعليم العالى وسياساته والبنية المؤسسية. وتقوم الحكومة بدور فى التعليم العالى من خلال مبادرات لتحقيق العدالة، وبخاصة فى مجالات التدريب على المهارات للتوظف، والمساعدات التى تقدمها للطلاب والبحوث والتطوير، وما يتصل بالثقافة القومية. وإذا كان هذا الدور يتم بدافعية من الأقاليم، فإن ثمة شك فى أثره الملموس على التعليم العالى فى كندا.

السياق التاريخى لنشأة العالم الجديد، ودعمه للتعليم:

كان الإسبان أول من ظفر بركيزة منيعة فى أمريكا الشمالية، فى أعقاب كشف كولمبس العالم الجديد، وسارعوا إلى احتلال جزر الهند الغربية الرئيسية احتلالا تاماً، وفى عام ١٥١٩ شق هرنان كورتس طريقه بجيش صغير إلى قلب المكسيك واستولى على البلاد. وبعدها بعشرين عاما هبط هرناندودى سوتو إلى فلوريدا، وهزم الهنود وأقام حامية هناك، واستمر الإسبان فى اقتحام ما يعرف الآن بالولايات الجنوبية حتى الغرب فى أوكلاهوما وتكساس، ثم أقاموا أول مستعمراتهم فى فلوريدا عام ١٥٦٥.

وسعى الفرنسيون إلى تثبيت اقدامهم فى كندا لكنهم لم يوفقوا، إلى أن ظهر منشىء فرنسا الجديدة صمويل دوشامبلان عام ١٦٠٣ ، وأسس كيبيك عام ١٦٠٨ كأول مستوطنة فرنسية فى شمال القارة ولم تسمح فرنسا لغير الكاثوليك بأن يعيشوا فى كندا.

وفى عام ١٦٠٧ رست سفن الربان كريستوفر نيوبورت بالقرب من خليج تشيزابيك، ليبدأ معها تاريخ التوطن الإنجليزى فى أمريكا. وكان غرس أمة جديدة فى أمريكا الشمالية عملا شاقاً ومضنياً وخطراً وقذراً فى نفس الوقت.

وكان من حظ المستوطنين الغازين البيض أن هنود أمريكا الشمالية كانوا قلة ضئيلة، متخلفين، ولم يشكلوا عقبة للمستعمرين، وإن كانوا قد عرقلوهم أحيانا وأعاقوهم أحيانا أخرى، غير أنهم لم يوقفوهم زمنا طويلاً قط.

وقد أقبل المستوطنون البريطانيون الأوائل على القارة الجديدة فى جماعات جريئة، وبدأوا بعد نزولهم على أرضها إقامة مدن جديدة، فأقاموا فى البداية بلدة جيمس تاون ولم يلبثوا أن أقاموا نظاما للحكم النيابى، وأول مجلس تشريعى فى فرجينيا فى عام ١٦١٩ .

وبدأت الثقافة تزدهر وتنتشر ، وأولت (نيوإنجلاند) التعليم اهتماما كبيراً، وبينما كانت المستعمرات فى حداثتها، كانت (رود أيلاند) قد جعلت التعليم الأولى إلزامياً، وازدهرت المدارس المتوسطة والعليا، وأقيمت كلياتان هما هارفارد ويل، كما كانت أقدام جامعتين أخريين تتوطد، وهما رودأيلاند (براون حاليا) ودارتموث. وكانت ثمة مكتبة تضم خمسة آلاف كتاب وأجهزة علمية فى هارفارد ذات البنايات الضخمة من الطوب، كما كان تدريس اللاهوت والفلسفة والآداب القديمة لايختلف كثيراً عن مستوى أفضل الجامعات الأوربية.

وكان الإنجليز أسرع فى تصدير التعليم العالى إلى مستعمراتهم فى أمريكا الشمالية ليس بسبب سياسة الحكومة المحلية، ولكن بسبب أن المستعمرات البريطانية، تتمسك بالدين وفى حاجة لتدريب رجاله. إن الكليات التسع فى المستعمرات قد أنشئت قبل الثورة الأمريكية، كسيمنارات دينية، وهى كلية هارفارد فى كامبردج (١٦٣٦) وكلية وليم وميزى فى وليامزبرج فى فرجينيا (١٦٣٩)، وكلية ييل فى نيوهافن بكونكتكت (١٧٠١) وكلية برنستون فى نيوجرسى (١٧٤٨)، وكلية لنج فى كولومبيا نيويورك (١٧٥٤). وجامعة بنسلفانيا فى

فيلادلفيا (١٧٥٤)، وكلية برلون في بروفيدنس (١٧٦٤)، وكلية دارتموث في هانوفربنيوهامبشير ١٧٦٩.

وتغلغل منذ بداية استعمار القارة مبدآن أمريكيان أساسيان مايزالان يشكلان أساس الحياة الأمريكية. المبدأ الأول هو الديمقراطية، بمعنى أن لكل البشر حقا في المساواة في الفرصة، وأنه يمكن لأى فرد أن يرقى من القاع إلى قمة المجتمع. وقد ارتبط بهذا المبدأ إحداث تغييرات في التعليم والحياة الفكرية، مما جعل أمريكا أكثر أمم العالم حظاً من المدارس العامة، وأتاح هذا التعليم للإنسان العادى مزيداً من الرقابة المباشرة على الحكومة. والمبدأ الثانى هو التفاؤل والاعتداد بالنفس، واضفى هذا المبدأ على الحياة الأمريكية جدة واتساعاً وبهجة جعلهم ينتشرون في أنحاء القارة.

ويدخل البريطانيون في صراع مع الفرنسيين، انتهى بمعاهدة للصلح سنة ١٧٦٣ أخذت بريطانيا بمقتضاها كندا بأكملها من فرنسا وفلوريدا من إسبانيا، وصارت أمريكا الشمالية من المحيط الأطلسي حتى نهر المسيسبى- فيما عدا نيوأورليانز – بريطانية، وفي الوقت ذاته انتقلت لويزيانا من السيادة الفرنسية إلى السيادة الإسبانية.

وقد كان هناك اهتمام بريطاني بالسكان الناطقين بالفرنسية، وأن يكونوا تحت القيادة الأمريكية ونتج عن ذلك محاولات كثيرة انتهت بالاعتراف بقانون كيبيك عام ١٧٧٤ Quebec ACT لتضم الغالبية العظمى الناطقة بالفرنسية في كندا. وقاومت كندا محاولات الغزو التى قادت بها المستعمرات الثلاث عشرة التى بقيت تحت الملكية البريطانية.

كما كانت هناك محاولات من الحكومة البريطانية لإلغاء التزاماتها وتعهداتها في أمريكا الشمالية نتج عنها قرار من الكنديين عام ١٨٦٥ للتحرك نحو إقامة اتحاد فيدرالى بين المستعمرات البريطانية والمستعمرات الكندية نيوبرونسيوك New Brunswick، ونوفاسكوتيا Nova Scotia، وجزيرة برنس إدوارد Price Edward Island، ونيوفوندلاند Newfoundland وتحقق ذلك عام ١٨٦٧ بالقانون البريطانى لأمريكا الشمالية، الذى أدى إلى صدور دستور لنظام فيدرالى مركزى، ترك للحكومات المحلية إدارة شئونها.

وظهرت صراعات عديدة بين الكنديين، خصوصا ذوى الأصول الفرنسية والبريطانيين المستعمرين الكنديين وبخاصة في فترة حرب البوير Boer، وصار جدل كبير

حول موقع كندا من الإمبراطورية البريطانية، وتأججت الصراعات بعد الحرب العالمية الأولى، التى قتل خلالها أكثر من ٦٠ ألف كندى. وأدى ذلك إلى رفض الكنديين للتجنيد الإجبارى ومقاومة الانتخابات عام ١٩١٧. وبدأت كندا تحصل على جزء قليل فى مجال العلاقات الدولية فى فترة مابين الحربين العالميتين.

ولم يكد القرن الثامن عشر يقترب من نهايته حتى تم وضع دستور الولايات المتحدة، كأفضل دستور فى العالم وضوحاً وفاعلية والتزاماً. وتقرر إقامة هيئة تشريعية من فرعين، ومنحت الولايات الصغيرة حق المساواة فى التمثيل فى مجلس الشيوخ مع الولايات الكبيرة. أما فى مجلس النواب، فوزعت المقاعد على أساس السكان وأدرك الأمريكيون – من البداية – أنه من المرغوب فيه أن تكون ثمة لغة وأدب وثقافة (أمريكية)، وأن تكون أمريكا مستقلة فى الأدب، كما هى فى السياسة على حد قول نواه ويبستر، وبدأ مولد أدب أمريكى وثقافة أمريكية بظهور دواوين شعر وقصص وفلسفات.

وكان مؤسسو أمريكا يعرفون أن التجربة الأمريكية فى الديمقراطية والحكم الذاتى تجربة متفردة، وأنه لم يكن لها أن تنجح دون مواطنين متنورين.

وكتب جيفرسون: آمل، قبل كل شيء، أن يلقى تعليم العامة عناية، يقيناً بأن لنا أن نعتمد بأقصى درجة من الاطمئنان على حسن إدراكهم للحفاظ على الدرجة المنشودة من الحرية. وناضل الدكتور (رش) من أجل مدارس للبنات وساهم بنصيب كبير فى التعليم الطبى وإنشاء جامعة قومية، وعمل على إنشاء كلية (ديكنسون) فى بنسلفانيا، وأقام الحاكم كلينتون جامعة ولاية نيويورك. ومنح جيفرسون التعليم القسط الأوفر من وقته وتفكيره، وكان صاحب الفضل الأكبر فى المواد المستنيرة الخاصة بالتعليم العام فى قانونى الأراضى الغربية واضطلع بإصلاح شامل لكلية (وليم وميرى)، وأنشأ مكتبة الكونجرس ووضع مخطط جامعة فرجينيا وشيدها.

وكان التقدم فى التعليم العالى كميا إلى حد كبير، ولم تحن نهاية القرن التاسع عشر حتى كانت الكليات التسع التى ازدهرت فى عهد الاستعمار قد ازدادت إلى أكثر من عشرين كلية ورغم فقر هذه الكليات فى إمكاناتها إلا أن أساتذتها كانوا يتفانون فى عملهم، وكانت تقبل كل من يقرع أبوابها.

ولمتاز التعليم العالى الأمريكى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بـــأربع انطلاقات:

أولاهما نمو جامعة الولاية التى كانت تشاهد فى أحسن مستوياتها فـــى الـــولايتين الغـــربيتين الجديدتين أوهايو وميتشجان.

وثانيتهما: ظهور التعليم العالى للبنات. وقد جاهدت من أجله بشدة مارى ليـــون وإيمـــاويلارد وكاثرين بيتشر، اللاتى نجحن فى إقامة أول كليات للإناث فى العالم الغربى.

أما الانطلاقة الثالثة، فتمثلت فى تحرير التعليم العالى من مطلب القـــدرات الأربـــع التقليدى، وإنشاء معاهد متعددة الأغراض لأداء المهام المتعددة التى كانت الحاجة ماسة لها فى هذه الدول الديمقراطية الجديدة.

وأما الانطلاقة الرابعة، فقد جسدها قانون موريل، الذى وقعه الرئيس أبراهام لنكولن فى ٢ يوليو ١٨٦٢، والذى يعد أهم إنجاز فى التشريع الفيدرالى فى تاريخ التعليم الأمريكى، وقد نص القانون على (منح أراض عامة للولايات والمقاطعات التى تنشىء كليات، ويكـــون هدفها الأكبر تعليم فروع من العلوم متصلة بفنون الزراعة والميكانيكا دون استبعاد الدراسات العلمية الكلاسيكية الأخرى، وعلى أن تتضمن أيضا الفنون العسكرية، وذلك لتحسين التعلـــيم العملى الحر وتوفيره للطبقات العاملة).

وبمقتضى هذا القانون منحت كل ولاية ممثلة فى الكونجرس ٣٠ ألف فـــدان مـــن الأراضى الفيدرالية الواقعة فى زمامها. وأدى قانون موريل إلى شيء أكبر من مجرد إنـــشاء كليات، إنه وضع التعليم العالى فى متناول كل من يمكنه دراسته فقيراً كان أم غنياً. كما مهـــد القانون لثورة زراعية هائلة، وأسفر عن برامج لتعليم الكبار وتوسيع الخدمات، وهـــى أهـــم صادرات أمريكا فى القرن العشرين.

وهناك ما يقترب من ٧٠ كلية وجامعة قامت بفضل هذا القانون، وهى تضم معاهـــد تقدم برامج عالمية مثل معهد ماتشوستس للتكنولوجيا وغيره.

وقد ساعد ضم تكساس وفتح كاليفورنيا والجنوب الغربى وانتزاعهما من المكـــسيك الضعيفة نطاق السيطرة الأمريكية فى الغرب نهائياً، وبسطت الولايات المتحدة سطيرتها إلـــى

أغنى مناطق القارة، ثم تم الاستيلاء على كاليفورنيا ونيومكسيكو بعد ذلك، وتنضم كاليفورنيا للاتحاد كولاية عام ١٨٥٠.

ومع بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر تنشب الحرب الأهلية، وهى (حرب الأشقاء) كما تسمى، تلك الحرب التى عمقت الطابع القومى الأمريكى، وصارت الثقافة والتعليم أكثر نضجاً، وأحدثت ثورة فى المجتمع والاقتصاد. وقد أتاحت الحرب إستغلالا كبيراً للموارد الطبيعية، وتنمية التصنيع ونهضة الأعمال المصرفية الاستثمارية، واتساع التجارة الخارجية، وظهور جيل جديد من قادة الصناعة وأصحاب رءوس الأموال.

لكن من ناحية أخرى أفضى هذا كله إلى ظهور احتكارات كبيرة، مما دفع ولايات كثيرة إلى سن قوانين لمحاربتها، وأصدرت المحاكم أحكامها الشديدة مستندة إلى دساتير الولايات.

وتتجه الولايات المتحدة إلى الخروج للعالم الواسع، إعمالا لسياسة أو مبدأ الباب المفتوح، وتقيم علاقات قوية وثيقة مع الإمبراطورية البريطانية، وتتخذ مسالك لنشر نفوذها فى أمريكا اللاتينية، وتضغط على فرنسا للجلاء عن المكسيك، وتقوم بفتح أسواق خارجية لأسباب سياسية واستراتيجية والتوسع فيما وراء البحار.

بدأت الولايات المتحدة تنشىء أسطولا بحرياً كبيراً وقويا، وتدخل فى حرب مع إسبانيا عام ١٨٩٨، التى كانت تحتل كوبا وتحقق الولايات المتحدة نصراً كبيراً، وتظهر ليس فقط كإحدى الدول الكبرى، بل من أكبر ثلاث أو أربع دول فى العالم.

وقد صار التعليم منذ البداية نوعاً من العقيدة الدينية للأمريكيين، له أعياده الخاصة. وكان لقانون موريل السالف ذكره، والصادر عام ١٨٦٢ أثره فى نشأة العديد من مؤسسات التعليم العالى.

ويقوم تشارلز إليوت بإنشاء جامعة هارفارد التى حولها من كلية إلى جامعة عام ١٨٦٩، وينشىء إيزراكورنيل جامعة كورنيل عام ١٨٦٨، وجامعة جونز هوبكنز فى بلتيمور عام ١٨٧٦، ثم جامعة كلارك، وجامعات أخرى عديدة مثل ليلاندستانفورد وشيكاجو وغيرها.

ولعله من المهم أن نذكر أن هناك ثلاثة ملامح بارزة للتعليم العالى فى هذا الوقت، هى:

١- النمو السريع للتعليم التكنولوجى والمهنى استجابة للمطالب العاجلة لمجتمع صناعى وحضرى معقد.
٢- توفير دراسات عليا، تبنتها جامعة هارفارد، وجامعة جونز هوبكنز.
٣- توفير التعليم للإناث بدرجة أكثر كفاية وكفاءة، ثم إنشاء كليات مشتركة فى الجامعات الجديدة.

أما عن كندا، فإنها رغم أنها أسست كمستعمرات ذات اتحاد فيدرالى، فإن هناك شكاً حول تأثير هذا التاريخ على نمو التعليم العالى بها. إذ استمر الاستعمار الفرنسى لمدة قرن ونصف منذ بداية تأسيس كيبيك عام ١٦٠٨، وانتهى بمعاهدة باريس عام ١٧٦٣. وقد كان نمو فرنسا الجديدة بطيئاً وقليلاً حيث كان هناك ٦٥ مقيماً عام ١٦٢٨، وصلوا رغم محاولات قوية للتوسع إلى ٦٧٠٥ عام ١٦٧٣.

وقد تولت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية المسئولية الكاملة للتعليم متحالفة مع الجيزويت وغيرهم وكانت المدارس بوجه عام مدارس مدنية، واستمر هذا التوجه كسياسة كندية نحو التعليم فى القرون الثلاثة الأولى التالية. ثم أسس الجيزويت أول مدرسة ثانوية فى كيبيك عام ١٦٣٥.

وقد أخضع البريطانيون كيبيك لسيطرتهم وحكمهم عام ١٧٦٠، وهى ذات ثقافة ولغة فرنسية ودمروا كثيراً من المؤسسات ذات الصلة بفرنسا الجديدة.

وكان للثورة الأمريكية تأثير واضح ومباشر على ظهور مؤسسات التعليم العالى، ولأنها ثورة مدنية فقد سمحت لكثيرين يفضلون التاج البريطانى للهجرة شمالاً.

وفى كندا الناطقة بالإنجليزي، فإن الجامعات الأولى قد نشأت لحاجة سكان كندا، مدعمة باللاجئين من الولايات المتحدة. وقد أنشئت جامعة نيوبرونسويك فى أكاديمية الآداب والعلوم عام (١٧٨٥)، كأول مؤسسة علمية كبرى فى كندا وصدر لها مرسوم ملكى مثل كلية كنج عام ١٨٢٨ ثم أنشئت كلية كنج أخرى فى وندسور عام (١٧٨٩) وصدر لها مرسوم ملكى عام ١٨٠٢، وكلية أخرى فى يورك بأونتاريو عام (١٨٢٧)، وصارت بعد ذلك جامعة تورنتو عام (١٨٤٩)، وكلية القديسة مارى كأول مؤسسة كاثوليكية غير مرتبطة بالناطقين بالفرنسية عام (١٦٣٥) فى هاليفاكس، وصارت جامعة بعد ذلك أيضا.

وعندما حصلت كندا على استقلال داخلى عام (١٨٦٧) كانت هناك ١٨ مؤسسة تمنح درجات، معظمها مؤسسات دينية. وفى عام ١٩٣٩ كان هناك ٣٨ جامعة تضم ٣٥.٩٠٣ طالباً، ربعهم تقريبا من الإناث، ومن المهم أن نذكر أن جميع هذه المؤسسات كانت مؤسسات صغيرة، عانت من صعوبة الحصول على تمويل كاف، رغم أن بعضها قد ارتبط بالتاج. ولذلك لم يظهر فى هذه الفترة أى تقدم لها.

وكان لصدور قانون التعليم البريطانى لأمريكا الشمالية BNA ACT أهمية فى التعليم العالى، لأنه بداية أقر بأن ترتيبات الحكومة الفيدرالية تتم وفقاً للدستور، وأن شئون التعليم أمر يخص المقاطعات، وليس للحكومة الفيدرالية القدرة على أن تفاوض فى أى أمر من أموره وليس لها أى دور واضح فى سياساته.

ولذلك فإن كندا، دون غيرها من البلاد المتقدمة ليس لها جامعة قومية أو قانون قومى للتعليم العالى أو وزير فيدرالى مسئول عن هذا التعليم، وإذا كان هناك رأى بأن للحكومة الفيدرالية دور فى التعليم العالى، فإنه دور متضمن ومتوقف على علاقتها بحكومات المقاطعات. وقد وضع القانون السالف ذكره أسس التوسع فى التعليم العالى، وبدأت تظهر جامعات جديدة.

وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧، بعد أن كانت قد أعلنت مبدأ الحياد وتمسكت به، إلا أنها وجدت أن عدم دخولها إلى جانب حلفائها سيؤدى إلى انتصار ألمانيا وسيطرتها.

كما تدخل الحرب العالمية الثانية أيضا، وتدور رحى الحرب فى كل مكان فى العالم فى أوربا وآسيا وإفريقيا، وينتصر الحلفاء فى النهاية، وتحولت كندا من مستعمرة إلى دولة، أو بالأحرى أمة فى النصف الأول من القرن العشرين محققة وضعاً قانونيا من الاستقلال الكامل كدولة تحت الكومنولث البريطانى.

لكن فى نفس الوقت فإن اعتماد كندا على الولايات المتحدة الأمريكية أصبح أمراً حرجاً، متناقضاً مع المهمة الصعبة للاحتفاظ بالاستقلال عن جار قوى أكثر ذكاء، وخلال التاريخ القومى فإن هاتين القضيتين ، الاستقلال والتعاون، والأصول العرقية للسكان، والتحديد الخارجى بطريقة مرضية لشعب كندا قد أثرت على كل شيء فى الحياة القومية لكندا، ويختلف حلفاء الأمس الاتحاد السوفيتى من جانب والولايات المتحدة والدول الأوربية الحلفاء من جانب آخر، ويدخل العالم حربا ثالثة، باردة هذه المرة تستمر حتى بداية التسعينيات بتفكك الاتحاد السوفيتى.

وخلال الحرب الباردة ينجح العدو اللدود فى إطلاق القمر الصناعى سبوتنيك، ليبرز تفوق الاتحاد السوفيتى ويظهر الحاجة لدعم التعليم الأمريكى، وتصدر الولايات المتحدة قانون التعلم دفاع قومى NDEA علم ١٩٥٨ ويعتمد الكونجرس ٨٨٧ مليون دولار لإعانة طلاب التعليم العالى الموهوبين.

ويدافع ويليان كونانت رئيس جامعة هارفارد عن التعليم الأمريكى، وأن المدرسة الشاملة مدرسة ديمقراطية، يمكنها أن ترعى الموهوبين، وتنطلق مع الثمانينات من القرن العشرين حركة الإصلاح التربوى، فى أعقاب صدور تقرير اللجنة التى شكلها وزير التربية الأمريكى، وجاء التقرير بعنوان أمة فى خطر A Nation At Risk

ثم يتوالى صدور التقارير والقوانين التى تتجه على إصلاح التعليم وتطويره ومنها استراتيجية التعليم فى أمريكا ٢٠٠٠ America Act: Goals 2000، الذى يهدف إلى تحسين عمليتى التعليم والتعلم بتقديم شبكة قومية لإصلاح التعليم، وترقية البحث العلمى، وبناء تغييرات منظومية ضرورية لتكافؤ الفرص التعليمية، ومستويات عليا من الإنجاز التربوى لجميع الطلاب، وتحسين مستوى أداء الطلاب وإنجازهم العلمى فى ضوء متطلبات القبول بالتعليم العالى.

ثمة اهتمام أمريكى متزايد بالتعليم، قلق دائم عليه وعلى مستوى مخرجاته، رغبة عارمة فى بناء أجيال قادرة على المنافسة، إنفاق متزايد على التعليم، دعم لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، اعتبار التعليم العالى والتعليم مدى الحياة ضرورة تقدم، وضرورة للمنافسة، وضرورة للديمقراطية، ونموذجاً ينبغى أن يحتذى.

ويؤكد كاندل ما نذهب إليه ، بأن تاريخ التربية فى أمريكا الشمالية حافل بالمثل العليا، التى طالما سعى النازحون الأوائل عليها، فما كادت أقدامهم تطأ العالم الجديد وما كادت تستقر حاجاتهم المادية وتستتب لهم الحياة، حتى وجهوا عنايتهم إلى إنشاء المدارس والكليات، ومن هذه المثل التى تميز التربية الأمريكية:

١- إيمان وطيد بالتربية كسياسة قومية.

٢- السعى إلى تطبيق مبدأ المساواة فى التربية للجميع.

٣- توفير وسائل التربية وصيانتها والإنفاق عليها من المال العام.

٤- إشراف الأمة على معاهد التعليم فى هيئاتها المحلية بإرشاد حكومات الولايات ورقابتها وإعانتها ماليا، هذا فضلا عن:

٥- دور المجتمع المدنى متمثلا فى الجمعيات العلمية التطوعية فى ترقية التعليم العالى.

وهذا كله يبين أن التعليم كان على رأس أولويات المستعمرين الجدد لأمريكا الشمالية وهم سكانها الأصليون الآن، وأنهم رأوا فيه طريق بناء العالم الجديد.

موجات التحدى للتعليم الجامعى وبرامجه:

ثمة تحديات متنوعة لها تأثيراتها العميقة على التعليم الجامعى بعامة وبرامجه التعليمية بخاصة، أطلق عليها دانييل رولى وزميلاه أسم موجات التحول Waves of Transformation، على اعتبار أنها سلسلة من الأحداث والتغيرات أو الموجات، لكل منها اثره، بعضها حدث بالفعل، واستجابت مؤسسات التعليم الأمريكى للكثير منها، لكن درجة الاستجابة توقفت على اعتبارات عديدة.

ويضيف دانييل رولى وزميلاه أن هذه الموجات لم تأت فى فترات متساوية ولكنها استجابت للدفعة غير المتوقعة من التغيرات التى حدثت فى عصر المعلومات واستمرت تحدد نفسها. ولهذه الموجات تأثيرتها الدرامية التى غيرت ليس فقط شواطىء الجامعات، ولكنها أثرت على المجتمع الأمريكى وجعلته مصدر ضغط على الجامعات.

ومن أهم موجات التأثير هذه ما يلى:

١- موجة الضغط Squeeze Wave

وقد أثرت هذه الموجة الأولى بالفعل على كثير من الكليات والجامعات وبخاصة الجامعات العامة فى الولايات المتحدة، حيث تواجه عدداً من الضغوط الداخلية والخارجية لتغيير قواعدها العادية وإجراءاتها إلى شكل ومضمون ونمط أكثر استجابة.

ويمكن تحديد أهم هذه الضغوط فى التعليم ومؤسساته عبر الخط On-line، والتعلم فى مكان العمل، والدراسات عبر البينية، وكلها يؤثر على نمط الحرم الجامعى وبرامج الدراسة، هذا فضلاً عن الضغوط للتوسع فى التعليم العالى.

ويضاف إلى ذلك ضغوط أخرى جعلت إدارة الجامعات مجبرة على تخفيض الإنفاق الإدارى، والبحث عن مداخل جديدة للأداء الإدارى بأفراد أقل عدداً. كما أن الوحدات الأكاديمية، تقوم بإعادة فحص مناهجها، وأعباء البرامج والمقررات والساعات المكتسبة والإنتاجية التعليمية، لتجد طرقا أخرى لزيادة أعباء التدريس التى يقوم بها أعضاء الهيئة.

وقد أحس الطلاب بالتوجه نحو تقليل الخدمات المقدمة لهم، وارتفاع صوت اتحادات أعضاء هيئة التدريس، وكانت النتيجة قيام كثير- إن لم يكن كل – من الجامعات بإعداد خطط استراتيجية للمساعدة المباشرة على الإصلاح والاستجابة الفعالة للتحديات، والحصول على مصادر إضافية، وتحقيق استقرار إدارى وتعليمى.

وقد أدى القصور المالى إلى أن كثيرا من الهيئات الفيدرالية والولايات قد أعادت تقييم أولويات التمويل، وحاولت أن تخفض الضرائب العامة، ووجدت الكليات والجامعات العامة نفسها تتاضل من أجل الحصول على كميات قليلة من الدولارات.

وعلى النقيض من ذلك فإن متطلبات المتعلم واحتياجاته فى عصر المعلومات تختلف عن عصر الصناعة، إذ إن اهتمام المتعلم يتمثل فى توفير مصادر المعومات التى تساعده على فهم موضوعات دراسته فى المعارف الجديدة، وإتمامها من منظور تحليلى ناقد، ليتمكن من مقابلة متطلبات الشركات فى هذا العصر.

لكن يلاحظ أن حاجة الطلاب إلى التمكن من بدائل معرفية متعددة، لم تجد جدوى مناسبا من الجامعات بشكل فورى وسريع باستثناء جامعات قليلة مثل جامعة فونكس Phoenix التى قدمت برامج متنوعة بطرق غير تقليدية مع تحديد دقيق لتعلم المقررات عبر الشبكة الدولية للمعلومات.

٢- موجة التعليم الرقمى Digital learning Wave:

وقد أدرك آلاف من أعضاء هيئة التدريس قوة الشبكة الدولية للمعلومات كأداة أساسية للتعلم والبحث والدراسة، حيث زاد عدد الصحف على الخط وقد خرجت هذه الموجة من داخل الجامعات، وهى موجة ترتبط بالجودة والتميز، وتلبية متطلبات المستفيدين من التعليم الجامعى.

وهناك الآن مئات الآلاف من البرامج التى تقدم عبر الشبكة، أعدها عديد من المتخصصين تراوحوا بين أفراد يعتقدون أن لديهم ما يحتاج إليه المتعلمون وينبغى تقديمه إلى أساتذة جامعيين على مستوى عال فى تخصصاتهم قدموا برامج جامعية عبر الشبكة.

ويضاف إلى ذلك أن طلب عصر المعلومات قد تحول إلى موجة رقمية Digital Wave، ويتطلب الأمر نظاماً تعليميا يلائم التحول ويتمشى معه، مع تلبية حاجات الشركات إلى أفكار وطرق تساعد على إعادة التنظيم، ومن ثم تقديم برامج جديدة ملائمة.

ولحسن الحظ فإن أعضاء عديدين من هيئة التدريس فى الجامعات الأمريكية قد دخلوا هذا الميدان، مما يعكس المشاركة بين هؤلاء الأعضاء والعاملين فى الشركات وانتقال المعرفة بالتالى، وهذا يؤدى على تحول استراتيجى فى الجامعات مما يظهر الحاجة إلى مزيد من التلاحم لاعتماد البرامج الجديدة فى ضوء جودتها وتلبيتها احتياجات الموجة الرقمية.

٣- موجة الجامعة الافتراضية Virtual University Wave:

وتتضمن الموجة الثالثة للتحول أنماطا جديدة للتعلم تستخدم التكنولوجيا كوسيط للاتصال، وقد ظهرت الجامعات الافتراضية فى أنحاء العالم .

وقد جلبت الجامعات الافتراضية معها تحديات عديدة واجهت الجامعات والتعليم العالى كله. يقف خلفها غالبا مصادر خاصة أفراد وشركات، فضلاً عن الحكومات وغيرها بتمكين تحقيق المبادرات الهادفة إلى جعل التعليم الجامعى ملبياً لاحتياجات المتعلمين وموجها بمستوى مخرجاته.

وهناك عشرة أنماط متنوعة على الأقل للخبرات التعليمية الافتراضية، تشمل الموديولات المطورة رقمياً، والموديولات التى تبث رقمياً، والبرامج المطورة رقميا والتى تبث رقميا، والمقررات التى طورت رقميا وتلك التى تبث رقميا، ثم الجامعات الافتراضية، التى تنقسم بدورها إلى ثلاثة مستويات، المستوى الأول مؤسسات تستخدم هيئة تدريس متفرغة وتقدم أكثر من برنامج رقمى مثل جامعة أثابسكا فى كندا وجامعة فونكس الافتراضية. والمستوى الثانى جامعة افتراضية لها هيئة تدريس كاملة لكنها تركز على تطوير فرص التعلم من فصول افتراضية وبعض الموضوعات التى تبث افتراضياً. والمستوى الثالث للجامعات الافتراضية ويتمثل فى الجامعات التى لا يوجد بها أعضاء هيئة تدريس دائمين، وتقتصر على إدارة فرص تعلم رقمية تقدمها كليات وجامعات أخرى.

ويضاف إلى كل ما تقدم فهارس التعلم الرقمية، وهى فهارس لقواعد بيانات تصف مقررات متنوعة وفرصا تعليمية كثيرة.

٤- موجة الكوكبية أو العولمة Global Wave

إذ أثرت العولمة على بلاد العالم كلها، كما تأثرت بها مؤسسات التعليم العالى وهى العملية التى ترتب عليها زوال الحدود القومية، واتسعت الأسواق وزالت الحواجز بينها.

وارتبط بالعولمة زيادة الارتباط بين مؤسسات التعليم العالى وبرامجه فى أنحاء العالم. ونلاحظ الآن تغيرات ظاهرة، فالأفكار التعليمية صارت عالمية، كما صارت الروابط كونية بين المؤسسات الأكاديمية، وانتشرت اتفاقات التوأمه بينها.

كما انتشرت مراكز تعليمية وثقافية للجامعات فى بلاد أخرى، منها جامعة مونتريال التى بدأت إقامة مراكز لها للثقافة الفرنسية والمعرفة .

وقد أدت العولمة ومراكز مصادر التعلم واللغة والتنمية الثقافية إلى نشر مواد علمية كالكتب والصحف ومواد أكاديمية أخرى بلغات عديدة، فضلاً عن ترجمة مواد أدبية وعلمية إلى عدة لغات.

وصاحب العولمة ظهور أسواق عالمية، خلقت طلبا هائلاً للجدارات أو الكفايات العالمية بين القوى العاملة، أدت على ظهور سياسات عامة تعتنى بتشجيع عالمية برامج التعليم فى أمم متنوعة وكذلك برامج البحوث العلمية.

وقد أدت العولمة إلى مبادرات سياسة أدت بدورها إلى حراك طلابى وأساتذة واسع، وأدت العولمة أيضاً إلى زيادة عالمية شعبية الكثير من الدرجات وبخاصة الماجستير فى إدارة الأعمال MBA وبخاصة عندما تدرس باللغة الانجليزية وكان لها تأثيراتها على إصلاح البرامج والمناهج الدراسية فى أركان عديدة من الكوكب.

وقد ارتبطت العولمة بالتقدم الدرامى فى التكنولوجيا ووسائط الاتصال وسهولة السفر، مما أدى بالتالى إلى أن الخبرات التعليمية الجامعية قد تحولت بسرعة إلى خبرات عالمية أو كوكبية. إن العولمة تذهب إلى ما وراء ذلك، إنها تعنى الربط العضوى للمصادر التعليمية عبر الحدود العالمية ووضعها فى وعاء واحد للمساعدة على توليد فرص تعليمية أوسع عبر العالم. إن هذا يعد خطوة هامة للتركيز العالمى لشركات عصر العولمة. وهناك

الآن آثار واضحة للعولمة فى جميع الجامعات، والتبادل العالمى للطلاب وأعضاء هيئة التدريس يعد أمراً شائعاً.

كما أقامت بعض الجامعات مثل جامعة تفتس Tufts فى كامبردج بماساتشوستس أحرلما لها فى قارات أخرى. وهناك البرامج المشتركة فى تخصصات عديدة بين جامعات متنوعة.

ورغم أن بعض هذه البرامج يتطلب السفر للمشاركة فى ظل مناخات ثقافية وتعليمية متنوعة، هناك أنماط أخرى من البرامج لا تتطلب ذلك وتعكس منظورات عريضة، وتجعل الخبرات التعليمية العالمية أكثر قبولاً لأعداد كبيرة من البشر.

٥- موجة التوجرة Commercialization Wave:

وتمثل توجرة التعليم العالى علامة فارقة وموجة هامة، حث إن مقدميه ينافسون بعضهم البعض من أجل مخرجات تعليمية أفضل.

وظهرت شركات تجارية عديدة تمارس نشاطها فى مجال الاحتياجات التعليمية للأفراد الذين يطلبونها، فهناك مراكز سيلفان Sylvan التعليمية تقدم الفرص التعليمية المتخصصة إعتماداً على احتياجات طالبيها من جميع الأعمار. ومن الأمثلة الأخرى مؤسسة الجامعة الافتراضية Virtual University Enterprises وهى شركة لها موقع مكثف على الشبكة الدولية للمعلومات، وقد حددت الشركة قواعد معارف فى أنحاء ما يقرب من مائة دولة، ويمكن لعملائها استخدام فهارسها برسوم يدفعونها.

ويضاف إلى ذلك فإن الإتاحة الفورية للقيم الثقافية والمنظورات الفلسفية للطلاب والأساتذة فى أنحاء العالم قد تعمقت واتسعت بشكل كبير، وصار هناك أتفاق كبير على كثير منها.

وقد مزج التعليم من بعد المستحدثات التكنولوجية والعولمة فى شكل ظاهرة جديدة، هى الآن فى مرحلة مبكرة من عمرها، وفى اتجاهها نحو الزيادة فى المستقبل المنظور.

إن مؤسسات التعليم الجامعى تمتلك القدرة على توصيل البرامج التعليمية عبر الحدود الدولية، ويتزايد استخدامها للتكنولوجيا. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك أن أغرت

حكومة ولاية فرجينيا شركات موتورولا و IBM وتوشيبا، ليكون مقرها فى الولاية، وكان من بنود هذا الاتفاق إنشاء صندوق للتعليم والتدريب، وتضمن الاتفاق أيضاً تمويل وإنشاء معمل للميكرو إلكترونيات فى مدرسة الهندسة بجامعة كومنولث فرجينيا Virginia Commonwealth University .

وقد أدى ذلك إلى ربط المدينة عبر مجموعة استشارية صناعية لتعمل فى تعاون مع أعضاء هيئة التدريس لتصميم مناهج لبرامج تعد الطلاب لوظائف فى هذا القطاع.

وفى جامعة شاطىء الخليج فى فلوريدا Florida Gulf Coast University تم إنشاء جامعة جديدة لتقدم برامج للتعليم من بعد، كما أن كل ثلاثة مقررات من خمسة من المقررات المحورية فى المرحلة الجامعية الأولى كانت مقررات بينية. ومن أمثلة هذه المقررات مقرر عن البيئة شارك فيه متخصصون فى السياسات العامة والاقتصاد لبيان التأثيرات الاقتصادية على البيئة، ومتخصصون فى التاريخ. وعلم الأخلاق، والعلوم الطبيعية وغيرها.

٦- موجة المنافسة: Competitiveness Wave

وتعتبر المنافسة علامة فارقة فى التغير الأمريكى عبر العصور. ويشير آرثر ليفين Arthurlevine رئيس كلية المعلمين بجامعة كولومبيا فى كلمة حديثه له إلى ذلك بقوله: إنه للمرة الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يرى قطاع الأعمال أن التعليم فرصة استثمارية. إذ نظر إلى التعليم من قبل على أنه منخفض الإنتاجية، عالى التكلفة، وغير قادر على الإفادة من التكنولوجيا، فضلا عن عدم نجاح إدارته، وعلى النقيض فإن التعليم العالى الهادف للربح الآن يرى أن مبلغ ألـ ٢٥٠ بليون دولار التى تنفق فى التعليم العالى كصناعة ينظر إليه باعتباره من المجالات الربحية التجارية تنتج أرباحاً ضخمة.

٧- موجة الثورة العلمية Scientific Revolution Wave

ومع بداية القرن الحادى والعشرين وضع العلماء خريطة الجينوم البشرى، كما حقق الاقتصاد معدلات عالية من النمو، وانخفضت معدلات البطالة لأدنى مستوياتها خلال ثلاثين عاماً.

وبالتالى فإن أوجه التقدم المتنوعة قد خلقت فرصا جديدة وفوائد متنوعة للغالبية العظمى من الأمريكين.

ولما كان التعليم يمثل حجر الأساس لاستمرار النجاح للأفراد والمجتمع كله، فإنه فى عصر ثورة المعلومات ومجتمع المعرفة يصير التعليم العالى ضرورة حياة وضرورة للتقدم. بل إن قيمة التعليم العالى تتعدى النواحى الاقتصادية، ذلك أنه مع تزايد المشكلات والصعوبات التى يواجهها المجتمع يتولى التعليم العالى إعداد المواطنين ليكونوا مشاركين فاعلين ومفكرين فى عملية القرار صنعا واتخاذا وتنفيذاً.

والتعليم العالى جزء أساسى من الإرث الأمريكى، يعين كل أمريكى على اكتشاف نفسه كمواطن إيجابى فى بلده، ومازال يقوم بهذا الدور البناء فى أمريكا. وإذا ما أريد استمرار هذا الدور، فإنه ينبغى التكيف مع الخطو السريع للتغير الذى يواجه المجتمع الأمريكى، ليظل منافساً ومحتلا للقمة.

٨- موجة الجودة والاعتماد Quality and Accreditation Wave:

وقد شجعت العولمة على انتشار حركة التقييم وضمان الجودة فى التعليم العالى، وغير ذلك من اتجاهات وقيم الحوكة والإدارة الذاتية. وقدمت كلها تحديات جديدة وفرصاً متنوعة لنمو الأكاديمية.

ويجدر التأكيد على أن هيئات الاعتماد تقوم بدور محورى فى إحداث تغيرات تقدمية للبرامج الأكاديمية والأداءات التربوية والتعليمية، وتحسينات واضحة فى مؤسسات التعليم العالى بشكل كلى.

ذلك أن التوقعات الناتجة عن المراجعات الفترية تؤدى على تطوير قوى فى النظم الداخلية للتعليم والبحوث والتقييم الذاتى، كما أن الأسئلة التى تثار دائما عن كيفية وصلة المبادرات الجديدة للمؤسسة التعليمية برسالتها، تؤدى دوراً معاوناً فى تشكيل التجديدات التعليمية النافعة.

ويضاف إلى ما تقدم أن التأكيد الذى تحدثه عملية الاعتماد وهيئاته فى تطوير الأداء تساعد فى اتخاذ قرارات أفضل وتخطيط استراتيجى متقدم لبرامج أكاديمية جديدة وناجحة.

التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا:

يوصف التعليم العالى فى الولايات المتحدة بأنه (متنوع) ومعقد) – ويضاف إلي ذلك أنه (مستقل) ومنافس، ومفتوح لقبول. وأنه أيضا ضخم الحجم، إذ إن هناك أكثر من ٦٥٠٠ مؤسسة للتعليم بعد الثانوى، منها ٤٤٠٠ كلية وجامعة تمنح درجات علمية، ٢١٠٠ مؤسسة تمنح شهادات التعليم المهنى. كما أن هناك ١٧٣٧ مؤسسة عامة للتعليم العالى، ١٧٤٥ مؤسسة خاصة غير هادفة للربح بنسبة ٤٠%، ٩٠٩ مؤسسة هادفة للربح بنسبة ٢٠%.

ويضم التعلم العالى فى الولايات المتحدة ١٧.٧٥٠ مليون دارس ما بين متفرغ للدراسة، ودارس بعض الوقت، وهناك ١٥ مليون دارس فى المرحلة الجامعية الأولى، ٢.٥ مليون دارس فى الدراسات العليا والدراسات المهنية بعد البكالوريوس،حسب تقديرات مكتسب التعليم بعد الثانوى.

أما كندا فإن ثمة تقسيماً تقليدياً للتعليم العالى، إلى نوعين، هما الجامعات، ومؤسسات التعليم العالى التى لا تمنح درجات جامعية، ونظراً لأن هذا التقسيم يستبعد مؤسسات أخرى، فإنه يمكن القول بوجود أربع فئات لمؤسسات التعليم بعد الثانوى، مثلما عليه الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن تناولها فى الدولتين فيما يلى:

- **مؤسسات التعليم العالى:** وتتمثل تلك المؤسسات فيما يلى:

١- كليات المجتمع Community Colleges

وهناك حوالى ١٢٠٠ مؤسسة مدة الدراسة بها سنتان تعرف بكليات المجتمع، يدرس بها ٦ مليون طالب تقريباً، تمنح درجات مشتركة بين التخصصات الأكاديمية والمهنية، وتعد طلابها للانتقال إلى الدراسة فى الكليات ذات الأربع السنوات .

وهذه الكليات تخدم فى ذات الوقت مجتمعاتها، بالكفاءات فى مجالات متعددة، تتراوح بين المؤهلين للعمل فى مجالات الإنتاج والخدمات، واللغة الإنجليزية للمهاجرين إلى الولايات المتحدة حديثا، ودراسات ترويحية وتثقيفية.

وتعد الكليات للمستقبل المهنى Career Colleges فى كندا الصنف الأكبر من مؤسسات التعليم بعد الثانوى، فهناك أكثر من ٥٥٠ كلية مسجلة فى المقاطعات، بخلاف كليات أخرى لاتحتاج للحصول على موافقة المقاطعة.

وهذه الكليات تتسم بأنها كليات خاصة للأعمال تقدم برامج للحصول على شهادات ودبلومات متوسطة، تركز على مهن متخصصة أو حرف، هذا بالإضافة إلى ٢٧ كلية تديرها الحكومة الفيدرالية والمقاطعات، تقدم برامج التلمذة الصناعية أو التدريب المتخصص المرتبط بمهن للعمل بالقطاع العام، كالشرطة وحراسة الشواطىء، والمراقبة الجوية.

٢- الكليات والجامعات العامة Public Colleges and Universities

وهناك ٦٣٠ كلية وجامعة عامة مدة الدراسة بها أربع سنوات فى الولايات المتحدة تمنح درجات البكالوريوس، كما يمنح بعضها درجات عليا أيضاً.

وهذه المؤسسات التى تضم الجامعات الشاملة الإقليمية، التى تركز على الدراسة فى مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا فى ميادين مهنية متنوعة، كالتدريس والأعمال، بجانب جامعات البحوث التى تقدم عدداً من البرامج على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا وبرامج الدرجات المهنية، يدرس بها حوالى ٦.٥ مليون طالب، منهم ٥ مليون طالب فى مرحلة البكالوريوس، وحوالى مليون ونصف بالدراسات العليا.

ويوجد فى كندا أكثر من ١٩٠ كلية وجامعة تمنح درجات عليا. أما عن عدد الجامعات بالمعنى التقليدى للجامعة، فإنه يبلغ ٤٥ جامعة تقدم برامج لمرحلة البكالوريوس، ١٥ جامعة شاملة، ١٥ جامعة طبية وأخرى تمنح درجة الدكتوراه.

هذا بالإضافة إلى أكثر من ١١٦ مؤسسة للتعليم العالى لها طابعها التخصصى، وسلطتها الخاصة التى تمنح الدرجات العلمية، بجانب كليات للتعليم الدينى، وكليات أخرى نوعية تمنح درجات جامعية لبرامج دراسية متخصصة فى الفنون والموسيقى وغيرها.

ويذكر أن الغالبية العظمى من طلاب التعليم الجامعى فى كندا يدرسون فى الكليات العامة التى تتلقى دعما حكومياً.

والمؤسسات التعليمية المرتبطة بقوة بهيئات دينية، وكليات البنات، والكليات والجامعات التى كانت تاريخيا للسود، والجامعات والكليات التى تركز على تخصص واحد

كالتمريض أو الفن.-ويدرس بهذه الكليات حوالى ٣.٢ مليون طالب، منهم ٢.٣ مليون طالب فى مرحلة البكالوريوس، ٧٠٠ ألف طالب بالدراسات العليا.

٣- الكليات والجامعات الخاصة Private Colleges and Universities

تتنوع الكليات والجامعات الخاصة غير الهادفة للربح، وتشمل جامعات البحوث، وكليات الفنون الحرة ذات الأربع السنوات التى تركز على التدريس فى الدرجة الجامعية الأولى، وعدد محدود من مؤسسات التعليم العالى ومدته سنتان دراسيتان، والجامعات الخاصة فى كندا قليلة العدد. وقد أدت الظروف الاقتصادية فى السبعينيات إلى انخفاض الدعم الحكومى للجامعات، وأنها لا ينبغى أن تعتمد على دعم ضخم سنوياً، مما دفعها إلى البحث عن طرق جديدة لتخفيض التكلفة والحصول على موارد جديدة، بتقديم برامج تعليمية مدفوعة التكلفة. ويتوقع أن يؤدى ذلك إلى زيادة الجامعات الخاصة.

وربما يؤكد ذلك ارتفاع الرسوم الجامعية بالجامعات العامة بمعدل ١٢٦% فى الفترة من ١٩١/٩٠ - ٢٠٠١/٢٠٠٠، وارتفاع ديون الطلاب من ٨٧٠٠ دولار إلى ٢٥٠٠٠ دولار، حيث يدفع الطلاب نسبة كبيرة من الرسوم من ١٧% عام ١٩٩٢، إلى ٢٨% عام ٢٠٠٢.

هذا بجانب زيادة عدد البرامج الجامعية التى تمول تمويلا كاملا من الطلاب، منها على سبيل المثال إعلان جامعة تورنتو - وهى جامعة عامة - عن نيتها زيادة الرسوم الدراسية إلى ٢٥ ألف دولار.

٤- المؤسسات الهادفة للربح:

وتقدم هذه المؤسسات غالبا برامج للتعليم المهنى، التى تنتهى بشهادات وليس بدرجات علمية. ويبلغ عدد هذه المؤسسات ٢٤٠٠ مؤسسة، منها ٥٠٠ تقدم درجات مدتها سنتان، ٣٢٠ تقدم درجة البكالوريوس ودراسات عليا. ويدرس بهذه المؤسسات، ٧٥٠ ألف طالب، منهم ٥٠.٠٠٠ فى مرحلة البكالوريوس.

– وتضم مؤسسات التعليم العالى فى كندا كليات ومعاهد تقدم برامج للحصول على شهادات ودبلومات مدتها ثلاث سنوات أو أقل، يبلغ عددها ٣٠٠ كلية ومعهد، معظمها يلقى دعما من المال العام، تدار وفقا لقواعد تضعها حكومات المقاطعات.

وتتبنى مؤسسة كارنيجى لتقدم التعليم تصنيفاً لمؤسسات التعليم العالى والجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية تطوره كل فترة حسب تطور هذه المؤسسات.

فقد صنفت مؤسسة كارنيجى عام ١٩٩٤ الكليات والجامعات إلى:-

- جامعات البحوث I. – جامعات البحوث II.
- جامعات الدكتوراه I – جامعات الدكتوراه II
- كليات البكالوريوس (فنون حرة) – كليات البكالوريوس (عامة).

ثم صنفت هذه الكليات والجامعات عام ٢٠٠٠ إلى :

- كليات البكالوريوس الفنون والآداب. – كليات البكالوريوس (عامة).
- جامعات الدكتوراه. – جامعات البحوث.
- كليات وجامعات الماجستير. – مدارس متخصصة.

وطورت المؤسسة تصنيفها عام ٢٠٠٩ إلى تصنيف الكليات والجامعات على النحو التالى:-

١-جامعات الدكتوراه/ البحوثExtensive٢- جامعات الدكتوراه / البحوث Intensive

٣- كليات وجامعات الماجستير (شاملة) I ٤- كليات وجامعات الماجستير (شاملة) II

٥- كليات البكالوريوس (الفنون الحرة) ٦- كليات البكالوريوس (عامة).

٧- كليات البكالوريوس ودرجات أخرى ٨-سيمنارات دينية ومؤسسات متخصصة فى الدين.

٩- مدارس وكليات متخصصة، منها:

أ – مدارس الطب. ب- مدارس للمهن الصحية.

جـ – مدارس الهندسة والتكنولوجيا. د – مدارس الادارة والأعمال.

هـ – مدارس الفن والموسيقى والتصميم. و – مدارس القانون.

ز – كليات المعلمين. ح – كليات قبيلية Tribal Collees

ط – كليات متخصصة أخرى

وواضح من هذه التصنيفات أنها تعكس تنوع مؤسسات التعليم العالى وتعقدها أيضا.

وواضح مما سبق أيضا إتساع نظام التعليم العالى الأمريكى وقوته أكاديميا، وهو أول نظام يقدم تعليما عاليا للجماهير (Mass)، كما أنه ومنذ أكثر من قرن من الزمان يتجه على خدمة المجتمع وتطبيق نتائج بحوثه فى مجالات الزراعة والصناعة والمعلومات والمعرفة والخدمات التجارية وغيرها.

وتظهر تعددية وتنوع التعليم العالى والجامعى فى الولايات المتحدة من أنه يبدأ من القمة بجامعات البحوث إلى الكليات التى تقدم دراسات على مستوى الدرجة الجامعية الأولى، والجامعات الشاملة، وكليات المجتمع.

ومع ذلك فإنه من ملامح هذا النظام التعليمى أنه نظام انتقائى جداً فى بعض مجالاته ويعطى تركيزا عاليا للبحث العلمى، وهو أيضا يتيح القبول المفتوح.

ولقد تعرض نظام التعليم العالى الأمريكى لخمسة تأثيرات، منها تأثيرين من مصدرين رئيسيين شكلا طبيعته وبنيته فى نفس الوقت، وهذه العوامل أو التأثيرات الخمسة هى:

١- نظام الكلية البريطانية التى تقدم البكالوريوس، متمثلة فى أوكسفورد وكامبردج، كما استعار الأفكار التربوية الديمقراطية من اسكتلندا.

ويلاحظ أن معظم الكليات الأمريكية فى بداياتها كانت موجهة دينيا، وتهدف إلى تعليم الصفوة.

٢- جامعة البحوث الألمانية، إذ إن التعليم الجامعى الأمريكى اتجه صوب ألمانيا كنموذج، واستورد المفهوم الألمانى للبحث الأكاديمى، وتوسع فى المثل الألمانية للحرية الأكاديمية. وتمثل هذا الاستيراد فى سفر عدد غير قليل من الأمريكيين إلى ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى للدراسة لدرجة الدكتوراه بها، وعادوا إلى الولايات المتحدة مقتنعين بأهمية البحث العلمى الجامعى كجزء متكامل بالجامعة.

٣- التقاليد التاريخية التى ارتبطت بإنشاء الجامعات العامة وتقديم درجات علمية فى المرحلة الجامعية الأولى، وخدمة المجتمع، وتوجيه البحوث لخدمة الزراعة والصناعة، وكان لقانون موريل عام ١٨٦٢، الذى سبق ذكره، وتم بمقتضاه منح الأراضى للولايات لإنشاء

كليات وجامعات، وقد كان لمفهوم منح الأراضى Land-Grant أثره فى نشأة مفهوم ارتباط الجامعة بالولاية كلها، وليس فقط بالمدينة التى تنشأ فيها.

٤- المثل العليا التى دعا إليها جيفرسون Jefferson، التى تحددت فى حرية التعبير، والتدخل الحكومى الضئيل والديمقراطية، لحماية مؤسسات التعليم العالى من التدخل الفيدرالى المركزى، الذى يسود توجيه الجامعات والإشراف عليها فى معظم بلاد العالم.

٥- الالتزام القومى الأمريكى بتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعى. وقد تحول التعليم العالى الأمريكى من تعليم للصفوة، والتفرقة أو التمييز على أساس العنصر والجنس والطبقة الاجتماعية إلى فتح الباب والإتاحة لجميع الطبقات والنساء والأقليات للالتحاق.

وهذه التأثيرات أو العوامل الخمسة هى التى تشكل التعليم العالى والجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية الآن، بشكل يجعله يعكس مكونات الشخصية الأمريكية والطابع الأمريكى، وما يتسما به من ردية واستقلال، وشك فى الحكومة المركزية، والطموح والشمول.

٦- الرأسمالية والإيمان بالرشد والعقلانية، وعائدات السوق، وأن الكليات والجامعات بطلابها وأعضاء هيئة التدريس بها وإمكاناتها المادية يرتفع أداؤها من خلال المنافسة، أكثر من الاقتصاد المركزى.

الدرجات والبرامج التعليمية:

ويفهم مما سبق أن هناك خمسة أنواع من الدرجات العلمية، تحدد البرامج التعليمية، وتتنوع داخلها، وهذه الدرجات هى:

١- الدرجة التى تمنحها كليات المجتمع بعد دراسة مدتها عامان فى الولايات المتحدة، والدبلومات التى تمنحها الكليات، والمعاهد المتوسطة فى كندا .

٢- درجة البكالوريوس ، التى تمنحها الكليات بعد اتمام دراسة مدتها فى المتوسط ٤ سنوات، وتمثل الدرجات النهائية فى الميادين المهنية أو التى تعد الدارسين للحصول على درجة البكالوريوس ، وهى الدرجة الأكثر شيوعاً، التى تعد الطلاب لمعظم المهن التى تتطلب درجة جامعية أولى.

٣- درجة الماجستير، وهى نمط أكثر شيوعاً أيضاً، إذ إن ٧٥% من طلاب الدراسات العليا يدرسون فى برامج الماجستير، وينقسمون بين برامج التربية، والأعمال والمال وغيرها.

وقد تكون درجة الماجستير مهنية أو نظرية، وقد تتطلب امتحانات شاملة وتقديم رسالة أو بحث علمى. وقد تكون الماجستير شهادة منتهية أو مؤهلة للدراسة للدكتوراه.

٤- الدرجات المهنية التى تتيح لحاملها دخول مهن متقدمة فى ميادين القانون والطب وغيرها.

٥- درجة الدكتوراه، وهى أعلى درجة أكاديمية تمنحها الجامعة وتقدم اعترافا بقدرة حاملها على قيادة عمل بحثى. وهناك درجة دكتور الفلسفة، وهى الأكثر شيوعاً، ودكتوراه التربية وغيرها. لكن يلاحظ أنه لا توجد قوانين تحكم مسميات الدرجات، إذ إن كل ولاية تضع تنظيمات لمستوى الدرجات التى تقدم برامجها مؤسسات التعليم العالى الموجودة بها.

ثمة ملاحظة أخرى هامة، وهى أن كل مؤسسة للتعليم العالى، جامعة أو كلية لها الاستقلال لتحديد متطلبات البرامج التى تقدمها، مسترشدة بالإرشادات العامة التى تضعها الولايات أو هيئات الاعتماد.

وإذا كان النمط التقليدى للجامعة الأوربية يقوم على منهج ضيق وفقاً لأيديولوجية تركز على الدور الضيق للمؤسسة الأكاديمية، وذلك رغم التوسع فى التعليم العالى فى أوربا واهتمام الجامعة بشئون المجتمع، فإن الجامعات الأمريكية على النقيض من ذلك، تعتبر جامعات مفتوحة ليس فقط بالنسبة للتوسع فى القيد، ولكن أيضا التوسع فى منظور المنهج.

وقد نما المنهج ليتضمن عدة تخصصات، ربما لم تكن من قبل مقبولة للتخصص الجامعى، مع الاهتمام بأن تخدم البرامج الجامعة والمجتمع.

وخلال القرن العشرين استجابت الجامعات والكليات الأمريكية للاحتياجات المجتمعية والبيئية المتنوعة والمتطورة، بإستحداث برامج ومقررات إضافية وتخصصات جديدة.

والأمثلة على هذه التحولات عديدة، منها مثلاً أن جامعة وسكونسن وهي من الجامعات المرموقة ذات المكانة تقدم درجات فى علوم الدجاج ووسائل الاتصال الجماهيرى والترويح.

ويضاف إلى ما تقدم رغبة المؤسسات الأكاديمية لتخدم فى إعداد متخصصين فى وظائف متنوعة يحتاجها المجتمع.

وغالباً ما يتكون برنامج الدراسة فى المرحلة الجامعية الأولى من مكونين رئيسيين، الأول هو المكون العام General Education، والثانى: المجال الرئيسى للتخصص. أما المكون العام أو التعليم العام فإن هدفه تزويد الطلاب بمعرفة واسعة وتكوينهم كمواطنين، وهذا المجال العام أساسه جذع مشترك، يدرسه جميع الطلاب أو من خلال عدد من الاختيارات المطروحة، حيث يختار الطلاب من قائمة تضم عدداً من المحاور كالعلوم والرياضيات والإنسانيات وغيرها. ويمثل المكون العام نسبة من الدراسة تتراوح من ٢٥% إلى ٥٠ % من اجمالى البرنامج، ويتوقف ذلك على الكلية والتخصص.

أما المقررات التخصصية فتشمل ما يتصل بالمجال التخصصى للطالب، الذى يختاره طبقا لسياسات المؤسسة، إما بعد الالتحاق، وإما بعد الانتهاء من الدراسة فى الصف الأول أو الصف الثانى.

وقد أدى التوسع فى البرامج الدراسية والمناهج التعليمية إلى تمكين الجامعات الأمريكية من القيام بدور هام فى المجتمع، باهتمامها بتلبية الاحتياجات البيئية والمجتمعية، وبناء البرامج على أسس قوية من التمهين، وتلبية الضغوط الحكومية والشعبية والاستجابة لها من خلال البرامج والمناهج.

القبول بالكليات والجامعات:

لا يوجد بالولايات المتحدة وكندا نظام مركزى للقبول، بسبب عدم وجود وزارة مركزية للتعليم، ويجدر بالطالب الراغب فى التقدم أن يقوم بجمع معلومات عن التخصصات والكليات والجامعات التى يرغب الالتحاق بها.

وتدار عملية القبول بالكليات والجامعات الأمريكية والكندية، وفقاً للسياسات المنبثقة عن قانون الولاية، والسياسات التى يضعها مجلس أمناء مؤسسات التعليم العالى بالولايات، وما يضعه مجلس أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وكلياتها.

ويوجد بكل كلية أو جامعة مكتب للقبول والتسجيل، يعتبر مسئولاً عن عملية القبول، وهناك لجنة للقبول تضم أعضا هيئة التدريس تراجع طلبات التقدم للجامعة، ولها أن تنظر فى الاستثناء من أحد المتطلبات المنصوص عليها.

١- ويقوم الطالب بالحصول على نماذج الالتحاق إلكترونيا أو ورقيا، ويملؤها بعناية ويقدمها على الكلية. ويتطلب منه ذلك أن يحسن تقديم نفسه فى النماذج المطلوبة، حيث إن لجنة القبول بالكلية تهتم بتقييم عدد من النقاط منها:

- الدافعية والالتزام بالتخصص المرغوب دراسته.
- ميادين الاهتمام الرئيسية للمتقدم.
- خبرات العمل أو البحث السابقة.
- الخلفية التعليمية للمتقدم.
- أسباب اتخاذ قرار الدراسة فى المجال المتقدم إليه.
- التوقعات التى يتطلع إليها المتقدم فى مجال المهنة، التى قد تؤهل لها الدراسة.
- الأهداف البعيدة والمتوسطة للدارس.
- القدرات اللغوية للمتقدم.
- مدى نضج المتقدم.

ولذلك فإن ما يكتبه المتقدم فى النماذج المخصصة للالتحاق، يجب أن يكون فى شكل مقال يفى بالنقاط السابقة.

٢- وقد تتطلب بعض التخصصات إجراء مقابلات شخصية وتقديم ملف إنجاز الدارس فى سنوات دراسته السابقة.

٣- وتطلب بعض الكليات خطابات توصية من الذين أشرفوا على تعليم المتقدم بالمدارس، كمرجع يبين مدى قدراته وأنشطته والتزامه وغير ذلك.

٤- تقديم بيان بالمواد التى درسها المتقدم والتقديرات التى حصل عليها، إذ تشترط الكلية إتمام المتقدم دراسة مناهج أساسية Curriculum Preparatory College(CPC) بتقديرات محددة. ومثال ذلك:

- وجود شهادة تفيد إتمام الدارس المتقدم مقررات أساسية باعتبارها متطلبات سابقة، هى:

أ- اللغة الإنجليزية (٤ وحدات كارنيجى)، فى مهارات الاتصال (القراءة والكتابة والاستماع والحديث).

ب- الرياضيات (٣ وحدات كارنيجى) تشمل الجبر(١)، الجبر (٢) والهندسة، وفصل رابع فى الرياضيات المتقدمة.

ج- العلوم (٣ وحدات كارنيجى)، فى البيولوجى والبيولوجى المتقدم، والكيمياء والكيمياء المتقدم، والفيزياء والفيزياء المتقدم أو أى مقرر آخر فى العلوم يعادل المحتوى المتضن فى المقررات السابقة.

د- الدراسات الاجتماعية (٣ وحدات كارنيجى) تشمل تاريخ الولايات المتحدة، وتاريخ العالم، والجغرافيا، والحكومات، والاقتصاد.

ه- اختيارات متقدمة (٢ وحدتان) ، منها اللغة الأجنبية، أو جغرافية العالم، وعلوم السنة الرابعة، ورياضيات السنة الرابعة.

و- تطبيقات الحاسب الآلى (وحدة) بشرط أن يركز المقرر عن الحاسب كوسيلة إنتاج، واستخدام الحزم والمصطلحات الأساسية للحاسب والبرامج .

ز- وحدات دراسية فى الفرقة الثامنة: الجبر(١)، أو اللغة الأجنبية.

٥ – اجتياز أحد اختبارات القدرات للقبول بالجامعة، مثل اختبار SAT، أو اختبار الكلية الأمريكية.

أما عن الاختبار الأول وهو Scholastic Aptitude Test (SAT) وهو اختبار القدرة المدرسية، فإنه يقيس الطلاقة اللغوية والقدرة الحسابية وهناك SAT(1) لقياس قدرات التفكير المنطقى اللفظى والناقد والمهارات الرياضية، وقدرة الطالب على توظيف معلوماته ومهاراته، كما أن هناك SAT(2) وهو يقيس قدرات الطالب فى المواد الدراسية ويكاد يكون أميل إلى قياس التحصيل الدراسى.

وأما عن اختبار الكلية الأمريكى American College Test (ACT) فإنه اختبار مركب يضم أربعة اختبارات، هى اختبارات اللغة الإنجليزية والرياضيات والقراءة والمنطق. وهذا الاختبار تديره هيئة اختبار الكليات الأمريكية ولا يخضع لإشراف الجامعات، وتميل جامعات الصفوة إلى تفضيل اختبار SAT على اختبار الكلية الأمريكى.

هذا بجانب وجود اختبارات تخصصية للراغبين فى الالتحاق بمدارس الطب Medical School Admission Test ، والحقوق Law School Admission Test.

كما أن هناك اختبارات الإنجاز مثل اختبار الالتحاق المسبق، Advanced Placement Test، واختبار الإنجاز أو التحصيل Achievement Test – والاختبار الأول خاص للطلاب الممتازين بالمدارس الثانوية، الذين درسوا مقررات معادلة للمقررات الجامعية أما الثانى فإنه يتضمن ١٤ موضوعا فى خمسة مجالات، هى اللغة الإنجليزية والعلوم الاجتماعية والرياضيات ، واللغة الأجنبية والعلوم.

وعملية القبول فى الغالب وفقاً لهذه الاختبارات اختبارات (غربلة) للمتقدمين من الطلاب، وإن كان هذا لم يمنع وجود كليات أخذت بنظام القبول المفتوح، وقد يتعرض الطلاب بعد قبولهم بالجامعة إلى غربلة حقيقية أثناء دراستهم.

إدارة التعليم الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا:

انطلاقا من المبادىء التى أرساها جيفرسون، وسبقت الإشارة إليها، من محدودية التدخل الحكومى فى إدارة الشأن العام، وأن تكون للولايات إدارة شئونها بمعنى الإدارة المحلية. لذلك احتفظ الدستور للولايات بالمهام الإشرافية، ومنها التعليم.

ولذلك فإن كل ولاية من الولايات الخمسين تعتبر مسئولة عن إدارة التعليم فيها بما فيه الكليات والجامعات العامة التى تضم حوالى ٧٥% من طلاب التعليم العالى، كانت درجة التدخل أو الهيمنة الإدارية للولاية.

ووفقاً للدستور الأمريكى وتعديلاته، فإن إدارة الجامعة (أو حكومتها كما تسمى) وغيرها من إدارات مؤسسات التعليم العالى فى أية ولاية، تتمثل فى مجلس الأمناء Board of Trustees ، يعينه حاكم الولاية بعد استشارة المجلس التشريعى وموافقه.

ويعين أعضاء مجلس الأمناء لمدة ١٢ سنة، من مجموعات كل مجموعة لمدة ٤ سنوات، منهم واحد يعين من كل إقليم (كونجرس)، وواحد من الثلاثة أعضاء المحكمة العليا فى الإقليم، واثنان من الولاية دون تحديد المكان. ولا يضم المجلس موظفين متقاعدين.

ويختار مجلس الأوصياء أحد أعضائه كرئيس له، ويعين أيضا رئيس الجامعة Chancellor كرئيس تنفيذى للجامعة. ولا تقتصر مهامة على النواحى الأكاديمية فقط، بل يتعداها إلى النواحى الإدارية والمالية. ويعد هذا المجلس الوكيل القانونى للجامعة، كمسئول عن ضمان تسيير أمور الجامعة ووضع استراتيجيتها لتحقيق رسالتها ورؤيتها، وتقويم الإداء بها من كافة النواحى.

وكما أشرنا فإن الولاية غالبا ما تعين أعضاء مجلس الأمناء فى الجامعات العامة، حيث يختار حاكم الولاية ويصدق المجلس التشريعى على اختياره، لمدة تتراوح ما بين ٤-١٢ سنة.

وغالباً ما يفوض المجلس عدداً من اختصاصاته إلى رئيس الجامعة، ويكون مسئولا أمامه عن قيادة الجامعة، وإدارة النواحى المالية والميزانية، وتطوير الخطة الاستراتيجية لجامعة وتنفيذها، ووضع نظام للمحاسبة وتقييم الأداء.

ويقوم النظام الإدارى للجامعة على أساس المشاركة بين رئيس الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والأعباء التدريسية.

ويتكون هذا البرلمان غالبا من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين، مع مشاركة الطلاب والإداريين وغير المتفرغين من أعضاء هيئة التدريس، وتمنح بعض الجامعات لهذا المجلس سلطة اتخاذ القرارات النهائية.

وتختلف درجة تدخل الولاية أو هيمنتها فى إدارة الجامعة من ولاية إلى أخرى بشكل واضح.

ويتأكد ذلك إذا عرفنا أن بعض الجامعات مثل جامعة كاليفورنيا وجامعة ميتشجان تتمتعان بإدارة مستقلة عن حكومة الولاية ، على حين أنه فى ولايات أخرى يقوم المجلس الحاكم للكلية أو الجامعة، الذى يعينه حاكم الولاية بوضع التشريعات والقواعد المالية، والأسس المحاسبية والسياسات والموافقة على البرامج الأكاديمية المقدمة والمستحدثة.

كما أنه فى ولايات أخرى يقوم مجلس الولاية بمهام استشارية، وممارسة سلطات محدودة للغاية. ونجد كذلك فى كثير من الولايات أن الإدارة المعنية بالتعليم العالى بالولاية توفق بين حكومة الولاية وإدارة الكلية أو الجامعة، فى ضوء سياسات عامة للتعليم الغالى للولاية، مع إعطاء إدارة المؤسسة التعليمية صلاحيات كاملة لتنفيذها.

وقد تكون بعض الجامعات العامة جزءاً من نظام متعدد الأحرام على مستوى الولاية، تخضع بمقتضاه لنظام محاسبى بين الجامعة وحكومة الولاية.

إن النظام الإدارى للجامعة يتولى مسئولية وضع السياسات التعليمية بما فيها سياسات القبول، ومنح الدرجات، وإقرار البرامج، والموازنات والسياسات المالية.

ونلاحظ هنا أنه طبقا للدستور لا تتدخل الحكومة الفيدرالية فى إدارة التعليم واستمر هذا الوضع حتى النصف الأول من القرن العشرين.

وبدأت الحكومة الفيدرالية بعد الحرب العالمية الثانية فى وضع نظام للمنح والقروض الطلابية لذوى الدخول المنخفضة، ثم تدخلت هذه الحكومة لدعم البحث العلمي، إلى درجة تعتبر معها الممول الأول للبحث العلمى والدعم المالى للطلاب. ويمثل هذا الدعم المالى مصدراً من مصادر توجيه سياسات التعليم العالى، بما تطلبه الحكومة من المؤسسات التى

ترغب فيه، بتقديم تقارير فى مجالات عديدة لكن هذه المحاولات للتدخل الفيدرالى تلقى مقاومة من الجامعات، ومؤازرة لها من هيئات الاعتماد وضمان الجودة، والروابط الجامعية.

وتتمتع الجامعات الأمريكية بدرجة عالية من الاستقلال الأكاديمى والإدارى، يزداد فى جامعات البحوث التى تتمتع باستقلال وحرية أكبر من غيرها، ويدعم هذا الاستقلال التزام الجامعة بالقيام بالتدريس الفعال والبحث العلمى، وخدمة المجتمع.

كما أن الجامعة أيضا مطالبة بتحقيق الجودة، التى تراقبها هيئات الجودة والاعتماد الأمريكية.

أعضاء هيئة التدريس:

تحرص الجامعات الأمريكية على تعيين أعضاء هيئة التدريس بها بنظام التعاقد أساساً، ولغير الحاصلين على الدكتوراه من الجامعة.

وهناك أعضاء هيئة تدريس معينون كامل الوقت بالجامعة Full-Time أو بعض الوقت Part-Time، وإن لم يكن من الضرورى أن يكونوا مثبتين بالجامعة.

أما عن نظام التثبيت Tenure ، فإنه نظام لترتيبات التوظف الأكاديمى يتم بعد فترة من العمل بالجامعة، يثبت فيها العضو جدارته وفقاً للمعايير التى تضعها الجامعة. ويتيح هذا النظام للعضو الحرية الأكاديمية والمشاركة فى الأعباء الإدارية الجامعية كعضو دائم بالجامعة، غير معرض للفصل أو إنهاء عمله.

وتتنوع مسئوليات أعضاء هيئة التدريس لتشمل التدريس الجامعى، والبحث العلمى والخدمة داخل الجامعة وفى المجتمع المحلى.

وتبين الإحصاءات أن حوالى ٥٠% من أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالى الأمريكى يعملون بعض الوقت أوفى وظائف غير دائمة Non Tenured وقد يمكن تفسير هذا الوضع بالرغبة فى تقليل الأعباء المالية التى يمكن أن تنجم عن تثبيت أعضاء هيئة التدريس، وإعطاء الجامعة المرونة فى تقديم برامج ومقررات معينة وإلغاء أخرى.

كذلك يمكن القول بأنه لا يوجد فى كندا (نظام) كندى للتعليم العالى. ولم تسع المقاطعات أيضا إلى تطبيق إجراءات تنسيقية وآليات للتخطيط يمكن أن تضع (نظاما) إقليميا للتعليم العالى بالمقاطعة.

ويتسم المدخل اللامركزى الكندى بأنه تطور تاريخى للسياسة الفيدرالية، وهو كذلك وظيفة وسمة لسياسات حكومات المقاطعات، أدت إلى أن تمارس الجامعات الكندية الاستقلالية وتدير أمورها بنفسها، من خلال الحصول على تمويل حكومى إقليمى وعدد من التعليمات، أقل من أن توصف بأنها اليد الثقيلة – حسب تعبير جلين جونز Glen Jones– لإعادة البنية والإصلاح.

وقد أدت هذه اللامركزية إلى تحمل الجامعات مسئولية مواجهة تقلبات متطلبات أسواق العمل، والارتباط بالقطاع الخاص.

ولكى تتضح الصورة أكثر نذكر أنه فى مقاطعة أونتاريو Ontario، وهى تضم ١١ مليون نسمة معظمهم فى منطقة أونتاريو الكبرى، وبها ٢١ جامعة من جامعات كندا البالغ عددها ٩١ جامعة وكلية، يبلغ المقيدون بها ٣٨% من إجمالى المقيدين بالجامعات الكندية.

وتتوزع الجامعات بها على ثلاثة أنوع، هى الجامعات التى تقدم برامج الدرجة الجامعية الأولى والجامعات العامة، وجامعة الطب والدكتوراه. وتعتبر جامعة ونديسور Windsor من الجامعات الشاملة التى تقدم برامج للدرجة الجامعية الأولى وبرامج الدراسات العليا وبعض البرامج المهنية.

أما عن الجامعات الطبية والدكتوراه، فإنها جامعات شاملة، بجانب تقديمها لدرجات أكثر للدكتوراه فى الطب ومهن الرعاية الصحية. كما أن هناك كليات وجامعات خاصة ودولية معتمدة من مجلس قياس الجودة للتعليم بعد الثانوى وهذه الجامعات والكليات كلها ممولة من المقاطعة.

وتبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس المثبتين من المتفرغين للعمل ٨٠%. وهناك سياسات فى معظم الجامعات ضد الاستعانة بغير المثبتين من أعضاء هيئة التدريس إلا فى حالات الضرورة.

ويضاف إلى ذلك أن معظم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أعضاء أيضا في روابط مهنية واتحادات العاملين في مقاطعة أونتاريو – كما أن حق الإضراب غير معترف به في كولومبيا البريطانية British Golumbia ، إلا أنه في أونتاريو هناك حق الإضراب للأعضاء.

وتصنف جامعات أونتاريو كلها كجامعات تمول تمويلا عاماً، توصف على أنها جامعات تدعم دعما عاماً أو حكومياً، إلا أن كم الدعم الحكومي يتناقص باستمرار، مقارنة بما يتم تحصيله من رسوم من الطلاب. ومازال أكثر من نصف لتمويل يأتى من منح حكومية.

ورغم أن الجامعات يمكنها تقديم برامج جديدة تريدها، لكنها لن تتلقى دعما حكوميا مالم تحصل على موافقة مسبقة.

وجامعات أونتاريو– بما فيها جامعة وندسور – جامعات مستقلة، إذ إن لكل جامعة قانونها الخاص، وتنظيماتها المستقلة، ومداخلها الخاصة لتنفيذ ما تقرره مجالسها.

إن جملة: أن نظام التعليم بعد الثانوى فى أونتاريو يعنى أنه لا يوجد نظام عام، إذ إن كلمة (نظام) تعنى فرض تنظيم وإجراءات موحدة وعدد من الأسس والقواعد ، فإن هذا كله غير قائم.

إن هناك ٩٠ مؤسسة جامعية وذات طاقة أداء عالية يحكم كل منها عن طريق مجلس أعمال Business من الحكام أو الحكماء له الكلمة النهائية بالنسبة للميزانية المالية للجامعة كلها.

وتدار الجامعات أيضا عن طريق مجلس إدارة Senate، وهو مختلف عن مجالس أعضاء هيئة التدريس الأمريكية American Faculty Senate لأنها أكثر قوة، إذ لا يتخذ أى قرار أكاديمى دون موافقة مجلس الإدارة، ودون تمشيه مع القواعد التى وضعها. ومن ثم فإن مجلس الإدارة هو المسئول الوحيد عن البرامج التعليمية وتطويرها، وتثبيت أعضاء هيئة التدريس Tenure، وتعديل الإجراءات.

ويأتى معظم التمويل للجامعات فى أونتاريو من المقاطعة مباشرة، وهى صاحبة الحق فى ممارسة السلطة الضريبية. ويمكن للحكومة الفيدرالية تقديم دعم مالى من خلال

المقاطعة، التى تغطيها للجامعة. إذ لايمكن للحكومة الفيدرالية دعم الجامعات مباشرة، لأن السلطة التعليمية فى يد المقاطعات فى كندا.

ولا تقدم المقاطعات أى تمويل للجامعات الخاصة أو الجامعات الدولية.

المؤسسات المعنية بتطوير البرامج التعليمية وآلياتها

تتنوع المؤسسات التى تعنى بتطوير برامج التعليم الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، كما تتعدد آلياتها أيضا.

وقد يبدو للوهلة الأولى أنه نظراً لاستقلال مؤسسات التعليم العالى والجامعى، فإن المؤسسات المسئولة أو المعنية بتطوير البرامج التعليمية هى ذاتها مؤسسات التعليم العالى أو الكليات والجامعات نفسها، باعتبار أن استقلالها، يمنع المؤسسات الأخرى خارجها من توجيهها أو ممارسة ضغوط عليها لتطوير نظمها وبرامجها.

إلا أن الدارس المحلل والمدقق فى بنية التعليم العالى الأمريكى والكندى، يلاحظ أن هناك تعدداً فى الجهات المعنية بتطوير برامج هذا التعليم، والتى يمكن تناول أهمها، على النحو الآتى:

١- الهيئات الفيدرالية للتعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا: وتتمثل بالنسبة للولايات المتحدة فى قسم التربية Department of Education، وهو وزارة التربية الأمريكية، إذ إنه رغم ما نص عليه الدستور الأمريكى وتعديلاته، من أن الحكومة الفيدرالية لا تتدخل فى إدارة التعليم وتوجيهه، وأن ذلك من مسئوليات الولايات الأمريكية والمؤسسات التعليمية؛ نقول رغم ذلك فإن هذا القسم من خلال ما يقدمه من دعم مالى وتمويل للمشروعات، واعتراف بهيئات الجودة والاعتماد له آلياته فى التوجيه لتطوير البرامج التعليمية للكليات والجامعات. كما تتمثل بالنسبة لكندا فى مجلس وزراء التعليم فى كندا، وهو بمثابة الهيئة الفيدرالية البديلة عن وزارة التعليم الفيدرالية، ويقوم بدور رسم السياسات العامة للتعليم والتعليم العالى.

٢- حكومات الولايات والمقاطعات فى الولايات المتحدة وكندا: إذ إنه من خلال هيئات التعليم العالى بالولايات والمقاطعات، وسلطات حكامها فى تعيين مجالس أمناء الكليات والجامعات،

تقوم هذه الحكومات والأقسام (الأمريكية) والوزارات (الكندية) برسم سياسات التعليم العالى بالولايات والمقاطعات والأقاليم، بما فيها تطوير البرامج التعليمية.

٣- **هيئات ضمان الجودة والاعتماد:** ولهذه الهيئات دورها الواضح فى تطوير برامج التعليم العالى للكليات والجامعات التى تقوم هذه الهيئات باعتمادها كمؤسسات، وتعتمد أيضا برامجها التعليمية. ولهذه الهيئات آليتها المتنوعة، التى تبدأ بما تضعه من مستويات معيارية، ودراسة ذاتية تقوم بها مؤسسات التعليم العالى، ومراجعة الأقران، ثم قرارات الاعتماد المؤسسى أو البرنامجى.

٤- **الروابط والجمعيات العلمية:** التى تضم عضويتها كليات وجامعات، وأعضاء هيئة تدريس. وتقوم بعض هذه الروابط والجمعيات بعمليات الاعتماد للبرامج التعليمية التى تقدمها الكليات والجامعات.

٥- **مؤسسات الأعمال:** وتحرص الكليات والجامعات إلى الوقوف على نوعيات المخرجات التى تنتجها وتخرجها، وتحرص على التعامل معها من خلال البحوث العلمية التطبيقية، وما يمكن أن تحصل عليه منها من مساعدات مالية. ولعل على رأس ما يمكن أن تقوم به كبرى مؤسسات الإنتاج توجيهها لبرامج جامعاتها، وهى جامعات منافسة لغيرها من الجامعات، فى مجتمع يقوم أساساً على المنافسة.

٦- **الجامعات والكليات نفسها:** وتحرص الجامعات والكليات على تطوير نفسها لعدة اعتبارات، منها استمرار جذب الطلاب من الداخل الأمريكى، ومن البلاد الأخرى فى عصر العولمة وعالمية التعليم العالى، وما فرضته من تبادل طلابى وتوأمة. ويضاف إلى ذلك حرص الجامعات على منافسة بعضها البعض، وأن يكون ترتيبها أمريكيا وعالميا ترتيباً متقدماً، بجانب حرص مجالس الأمناء ومجالس أعضاء هيئة التدريس على القيام بدورها فى رسم سياسات التطوير ومتابعة تنفيذها وتقويمها.

وسوف نتناول فى الصفحات التالية هذه المؤسسات المعنية بتطوير نظم وبرامج التعليم بالجامعات والآليات التى تتبعها.

أولاً: الهيئات الفيدرالية للتعليم:

ونبدأ بتناول قسم التعليم الفيدرالى Department of Education فـــى الولايـــات المتحدة الأمريكية، والإدارات والهيئات الفيدرالية. أسس قسم التربية عـــام ١٩٨٠، بتجميـــع المكاتب والإدارات التى كانت تتبع وكالات فيدرالية عديدة.

وتتمثل مهام المكتب فى ترقية إنجاز الطلاب وتكوينهم للمنافسة الكوكبيـــة، بنـــشر التعليم المتميز وضمان الفرص المتساوية. وتبلغ ميزانية القسم ٦٨.٦ بليـــون دولار تـــوزع على:

١- صنع سياسات من أجل الدعم المالى للتعليم على المستوى الفيدرالى، وتوزيعها والرقابـــة على إنفاقها.

٢- جمع البيانات عن المدارس ومؤسسات التعليم العالى الأمريكية، ونشر البحث العلمى.

٣- تركيز الاهتمام القومى على القضايا التعليمية الهامة.

٤- محاربة التفرقة وضمان الفرص المتكافئة للالتحاق بالتعليم، ويتكون القـــسم مـــن لجـــان ومجالس ومجموعات أخرى أنشئت لتقديم المشورة فى مجالات السياسات والبرامج والقضايا التعليمية. ويوضح الشكل الآتى الهيكل التنظيمى للقسم:

شكل رقم (1)

الهيكل التنظيمى لقسم التربية بالولايات المتحدة الأمريكية

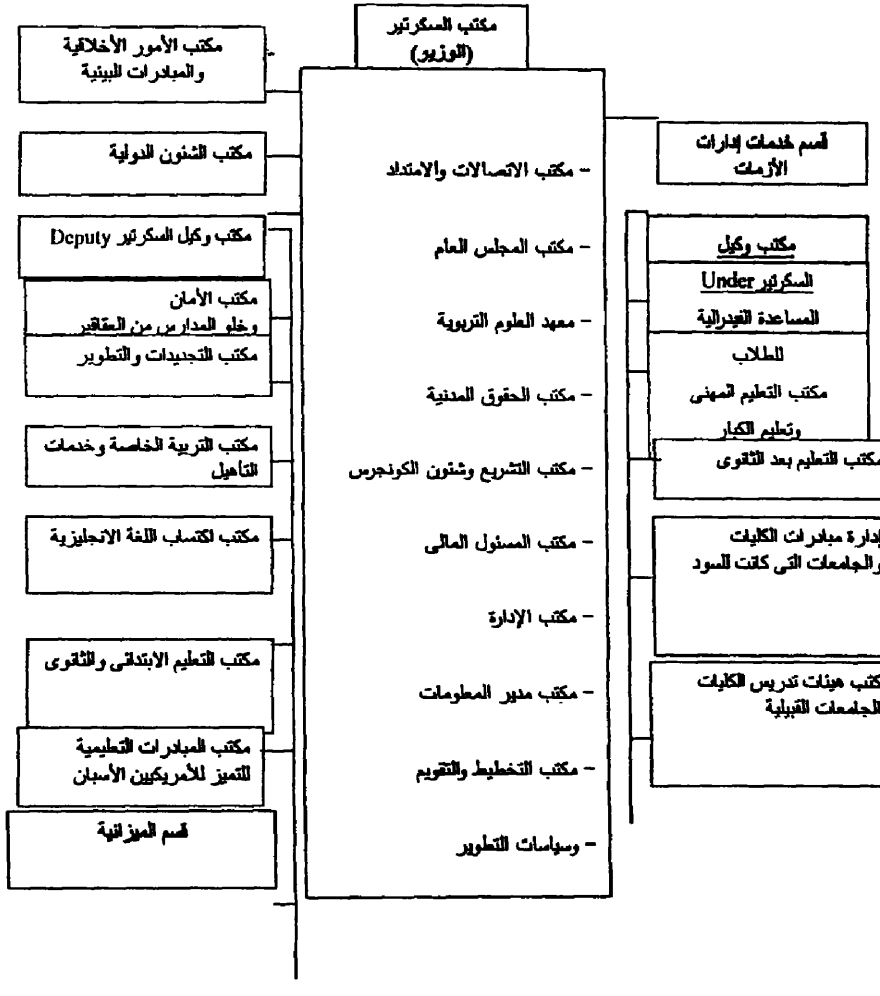

ويظهر من الشكل أن هناك لجاناً ومكاتب وهيئات تتبع القسم، هى:

اللجان الاستشارية للقسم:

- اللجنة الاستشارية عن المساعدات المالية للطلاب.
- اللجنة الاستشارية لتمويل الكليات والجامعات التى كانت مخصصة للسود.
- اللجنة القومية الاستشارية عن جودة المؤسسات وتكاملها.
- اللجنة القومية الاستشارية لتعليم الهنود.
- المجلس القومى لصندوق تحسين التعليم بعد الثـانوى National Board of The fund for the Improvement of Post Secondary
- المجلس القومى لاستشارات التنور القومى.
- المجلس القومى الاستشارى التقنى.
- المجلس الاستشارى للرئيس عن الكليات والجامعات التى كانت مخصصة للسود.
- المجلس الاستشارى للرئيس عن الكليات والجامعات القبيلية.
- اللجنة الاستشارية للكليات والبيئات الآمنة الخالية من المخدرات.

اللجان الإجرائية:

- هيئة مراجعة الحقوق المدنية.
- اللجنة الرئاسية للرواد.
- اللجنة الفيدرالية بين الوكالات للتعليم.
- المجموعة التنسيقية بين الوكالات لتعليم الكبار.
- اللجنة القومية للتعليم الطبى الأجنبى واعتماده.
- مجلس برامج الزمالة.

المنظمات المستقلة المنبثقة عن القسم:

- مجلس الشئون المعمارية والنقل.
- اللجنة القومية للمكتبات وعلوم المعلومات.
- اللجنة المسئولة عن القياس والتقويم القومى.
- المعهد القومى للتنور.

أما عن المجلس القومى لصندوق تحسين التعليم بعد الثانوى:

فإنه يختص بتقديم المشورة لقسم التعليم ومدير المجلس ومساعد السكرتير لشئون التعليم بعد الثانوى فى مجالات الأولويات لتحسين وتطوير التعليم بعد الثانوى والتقويم والنشر وتطبيق برامج تطويره.

ويتكون المجلس من ١٥ عضواً يعينهم السكرتير (الوزير)، منهم ٨ أعضاء على الأقل يمثلون ذوى الاهتمامات العامة بالتعليم، بمن فيهم الطلاب، ومالايزيد عن سبعة أعضاء يمثلون التعليم.

وقد تمحورت الخطة الاستراتيجية للتعليم الأمريكى، وهى خطة خمسية ٢٠٠١- ٢٠٠٥، حول أربعة أهداف تدعم التوجه الأمريكى الرسمى، وهذه الأهداف، هى:

١- بناء أسس قوية للتعليم لكل الطلاب.

٢- إصلاح نظام التعليم الأمريكى ليكون النظام الأفضل عالمياً.

٣- جعل قسم (وزارة) التعليم منظمة ذات أداء عال.

٤- ضمان إتاحة الفرص للجميع للالتحاق بالتعليم بعد الثانوى والتعلم مدى الحياة.

وقد تحدد بعد كل هدف عدداً من الأهداف والاستراتيجيات الفرعية ومؤشرات الأداء.

ويعبر المخطط الآتى عن العلاقات البينية للأهداف والغايات التعليمية.

شكل رقم (2)

أهداف وغايات الخطة الاستراتيجية للتعليم الأمريكى 2001 - 2005

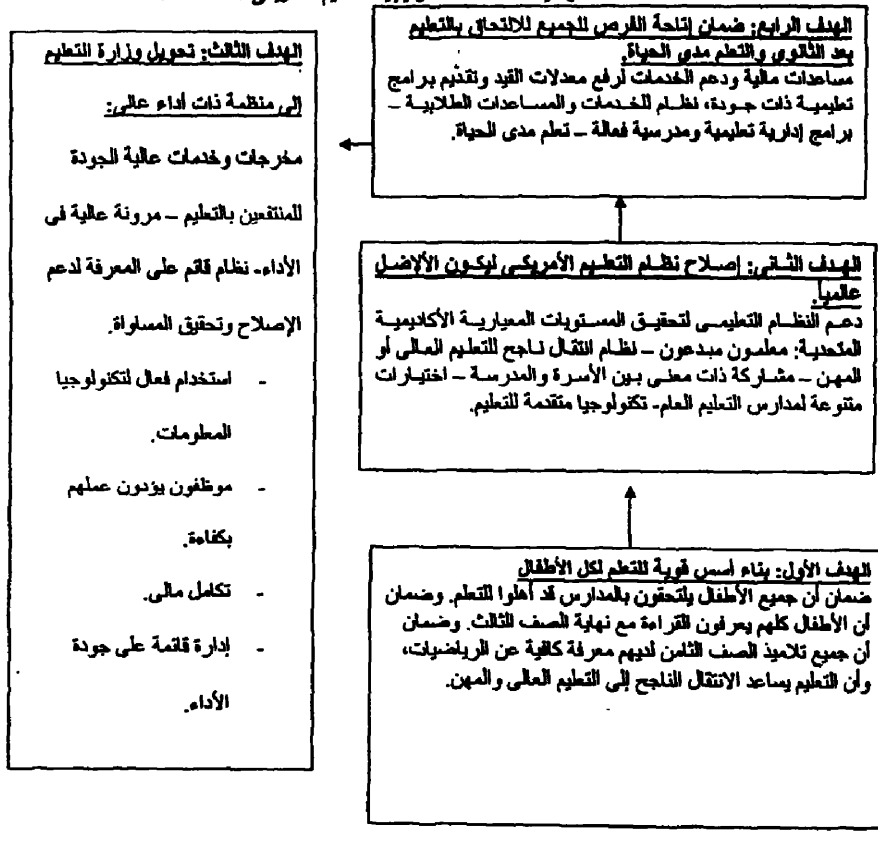

ويلاحظ من المخطط السابق مايلى:

(١) تضمن الهدف العام الأول: الخاص بإقامة أسس قوية للتعلم لكل طالب أربعة أهداف فرعية، هى:

أ- ضمان استعداد كل طفل يدخل المدرسة للتعلم، من خلال تلقى خبرات تربوية وتعاتية مناسبة قبل المدرسة فى رياض الأطفال.

ب- تمكن كل طفل من القراءة الجيدة المستقلة مع نهاية الصف الثالث الابتدائى.

ج- تمكن كل تلميذ بالصف الثامن بشكل قوى من الرياضيات، بما فيها أسس الجبر والهندسة.

د- مساعدة المدارس المتوسطة والثانوية، لكل التلاميذ لتحقيق الانتقال الناجح للتعليم العالى وعالم العمل.

(٢) وتضمن الهدف الثانى: إصلاح نظام التعليم الأمريكى ليكون النظام الأفضل عالمياً، ستة أهداف فرعية، هى:

أ- أن يكون لكل ولاية مستويات معيارية ذات سقوف مرتفعة، ونظم تقويم لجميع الطلاب فى موضوعات الدراسية المحورية.

ب- توفير معلمين موهوبين وملتزمين بالأداء العالى فى كل فصل فى مدارس أمريكا.

ج- ضمان أن تكون جميع المدارس آمنة، وخالية من العقاقير، وفى حالة جيدة من المرافق، وغير مزدحمة بالطلاب.

د- التأكد من أن جميع أسر الطلاب وبيئاتهم مشاركة بفاعلية فى تحمل المسئوليات مع المدارس لدعم مجهودات تحسين التعليم المدرسى.

ه- قدرة جميع الطلاب وعائلاتهم لاختيار مدارسهم من بين مدارس عامة ذات جودة عالية.

و- استخدام جميع المدارس لتكنولوجيات متقدمة، تتاح لكل تلميذ ولكل معلم لتحسين عملية التعليم.

(٣) وتضمن الهدف الثالث: تحويل وزارة التربية إلى منظمة ذات أداء عال، ستة أهداف فرعية، هى:

أ- ضمان أن يتلقى المستفيدون من وزارة التعليم خدمات سريعة ذات جودة، وأن تبث لهم معلومات عالية القيمة، وتقدم لهم مخرجات متميزة.

ب- أن تطور وزارة التربية معرفة حديثة ومتقدمة وتنشرها بين أفراد المجتمع، تعين على إصلاح التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية.

ج- أن تحرص وزارة التربية على جعل استثمارات مصادر المعلومات موجهة لتحسين رسالتها بفاعلية وكفاءة مع ضمان أمن المعلومات.

د- أن تعمل وزارة التربية على توظيف قوى بشرية من المتخصصين ذوى المهارات العالية والالتزام بالتميز.

ه- أن تدير وزارية التربية برامجها وخدماتها لضمان التكامل والتنسيق إدارياً ومالياً.

و- أن تكون وزارة التربية وكالة قائمة على جودة الأداء.

(٤) أما الهدف الرابع: عن ضمان قبول الجميع فى التعليم بعد الثانوى والتعلم مدى الحياة، فقد تضمن ثلاثة أهداف فرعية، هى:

أ- ضمان أن يتلقى طلاب التعليم بعد الثانوى ما يحتاجونه من مساعدات مالية وخدمات داعمة للقيد بمؤسسات هذا التعليم وإنهاء برامجهم الدراسية بجودة عالية.

ب- الحرص على أن تكون إدارة البرامج الدراسية ومحتواها وتدريسها ذات كفاءة ماليا ومرضيا عنها من المستفيدين منها.

ج- ضمان أن يكون لدى جميع الراشدين، وبخاصة الراشدين من ذوى الاحتياجات الخاصة،، مهارات عالية فى الأساسيات أو مهارات توظف تمكنهم من تحسين مستوياتهم الحياتية من خلال التعلم مدى الحياة.

ويظهر مما سبق أن هذه الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية الأمريكية تمثل السياق التعليمى المعضد لعملية تطوير التعليم كنسق، بما فيه التعليم العالى الأمريكى. وقد أجيزت

هذه الاستراتيجية، وتم إقرارها بمقتضى قانون الأداء الحكومى والنتائج Government Performance and Results ACT (GPRA).

ونص القانون على أن رسالة وزارة التربية ضمان إتاحة التعليم فى إطار تكافؤ الفرص لتحقيق التميز التعليمى فى أنحاء الأمة. وقد يكون مجدياً أن تعرض هذه الورقة بشىء من التفصيل للهدف الثالث الذى يرتبط بالموضوع عن ضمان إتاحة الفرص للجميع للالتحاق بالتعليم بعد الثانوى والتعلم مدى الحياة Ensure Access for All to Postsecondary Education and Longlife learning.

إذ نظرت الخطة لهذا التعليم على أنه صار توقعا عالميا، وأنه المدخل الأساسى لتحقيق حياة أفضل، وفرص توظف عالية، ودخول منافسات قوية للأمة الأمريكية فى هذا العصر الكونى، كما أن تشجيع التعلم مدى الحياة يعد أمراً ضرورياً وبخاصة للأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة، الذين لايمتلكون المهارات الأساسية، والذين تحتاج مهارات التوظف لديهم إلى صقل.

وأما عن الهدف الفرعى الأول لهذا الهدف الثالث، وهو الخاص بتقديم الدعم المادى والخدمات التى يحتاجها الراغبون فى القيد بالتعليم بعد الثانوى فإن مؤشرات تحقيق الهدف قد حددت فى:

- زيادة معدلات القيد بالتعليم العالى كل عام لجميع الطلاب، لسد الفجوة بين ذوى الدخول المرتفعة وذوى الدخول المنخفضة والأقليات من الطلاب خريجى التعليم الثانوى.
- التحسن المستمر لإتمام الدراسة للطلاب الملتحقين بالتعليم العالى، مع تقليص حجم الفجوة بين التلاميذ من أسر غنية وغيرهم من أسر فقية.
- زيادة عدد الطلاب المتفرغين الذين يدرسون بالتعليم العالى بالخارج.

وإن دور وزارة التربية حسبما نصت المادة (٤) من قانون التعليم العالى تقديم المنح والمعونات والقروض وفرص العمل للدارس للتغلب على العوائق المالية التى تواجه الطلاب.

كما أن من بين الاستراتيجيات الداعمة لهذا الهدف الفرعي، جعل الالتحاق بالكليات أمراً ممكنا لجميع الطلاب، وتقديم الدعم المطلوب للمؤسسات التعليمية والطلاب، والقيام بدور قيادى فى التعليم العالى.

وأما عن الهدف الفرعى الثانى عن إدارة البرامج التعليمية ومحتواها وتدريسها لتكون ذات كفاءة وجودة، ويرضى عنها المستفيدون، فقد اهتمت الوزارة بنظام المساعدة المالية للطلاب، وإدارة المؤسسة التعليمية القائمة على الأداء لتحسين إدارة نظام التعليم العالى. وتحددت مؤشرات الأداء لهذا الهدف فيما يلى:

- زيادة رضا العملاء لمستوى مقارن بالمؤسسات الخاصة، وفقاً لقياسات الفهرس الأمريكى لرضا العميل لعام ٢٠٠٢.
- تخفيض الوحدة الحقيقية السنوية للمساعدة الطلابية من التكاليف المتوقعة بنسبة ١٩% حتى نهاية الخطة.

وتم وضع عدد من الاستراتيجيات المحورية، لتحقيق هذا الهدف، تمثلت فى تحديد موضوعات التحسين بالاتصال والحوار مع هيئات ومؤسسات الأعمال للوقوف على ما يريدونه من مؤسسات التعليم العالى من مخرجات تعليمية، ويشمل ذلك:

- تقديم لمسة عالية للعناية بالعميل.
- إدخال أسس ثورة التجارة الإلكترونية.
- تبسيط العمليات والأشكال لأداء أفضل ينتج عنه مخرج عالى الجودة .
- إدارة عالمية للمؤسسات التعليمية.

كما تمثلت هذه الاستراتيجيات فى استراتيجية لتحقيق رضا العاملين بالتعليم العالى، واستراتيجية عصرنة النظم وتحديثها، واستراتيجية فلسفة إدارة المؤسسة القائمة على الأداء، واستراتيجية قائمة على مستويات معيارية للخدمات المقدمة للعملاء.

وأما عن الهدف الفرعي الثالث عن ضمان أن يكون لجميع الراشدين، وبخاصة المعاقين منهم مهارات عالية فى أساسيات التعليم ومهارات التوظف، فقد اهتمت وزارة التربية بوضع عدد من الاستراتيجيات، منها:

- تقوية نظم المحاسبية.
- تحسين أداء البرامج.
- استخدام التكنولوجيا والتكنولوجيا المساعدة لتحسين التدريس .
- زيادة وعى الجماهير.
- تقديم المساعدة التقنية والتدريب.
- تحسين فرص التوظف للأفراد المعاقين.
- استخدام التقويم لدعم قياس أداء البرامج.
- تحديد وقياس استراتيجيات تحقيق الأهداف.
- بناء مقاييس وعلامات مرجعية لمقارنة أداء التعليم العالى.

ومن شأن كل ما سبق ضمان تقديم برامج أكاديمية متقدمة لتحقيق التنافسية العالمية، ويعبر الشكل الآتى عن الارتباط بين الخطة الاستراتيجية والخطط السنوية وعملية التقويم.

شكل رقم (٣)

الارتباط بين الخطة الاستراتيجية والخطط السنوية

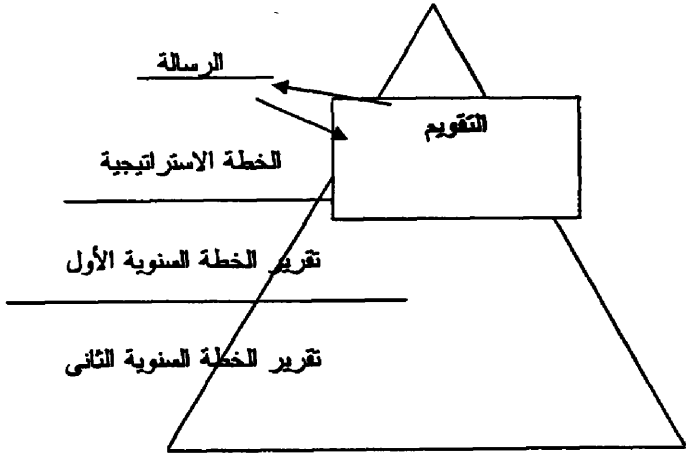

ويظهر الشكل أن رسالة الوزارة المتمثلة فى ضمان فرص التحاق متساوية بالتعليم لتحقيق التميز التعليمى فى أنحاء الأمة الأمريكية، توجه جميع الأنشطة، وتحقق الأهداف الاستراتيجية، ويبين التقويم الشامل والمستمر درجة تحقيق الرسالة والخطة الاستراتيجية. ويمثل مكتب التعليم بعد الثانوى الوكالة الفيدرالية للسياسات التعليمية وإدارة البرامج التى تلبى احتياجات قومية لتحقيق رسالة التعليم بعد الثانوى وزيادة جودته. ويتضمن المكتب مكونين أساسيين هما:

١- السياسة والتخطيط والتجديد:

لتطوير التعليم بعد الثانوى وتقديم مقترحات للسياسات والتشريعات والمسئولية عن الميزانية اللازمة لتحقيق ذلك، والتنبؤ بالبرامج التى يزمع تنفيذها.

٢- برامج التعليم العالى:

وتدير البرامج التى تزيد الالتحاق بمؤسسات التعليم بعد الثانوى لذوى الاحتياجات الخاصة، وتدعيم قدرات الكليات والجامعات التى تقدم برامج لهذه الفئات، وزيادة الخبرات فى مجالات تعليم اللغة الانجليزية والدراسات الدولية.

ويقدم صندوق تحسين التعليم بعد الثانوى منحا للكليات والجامعات لمبادرات الإصلاح التعليمى والتجديد والتحسين. وهو أيضا يدير المنح المقدمة للجهات التى تواجه كوارث.

<u>هيئة الاتصال والاعتماد:</u>

وتقوم بمسئوليات عملية الاعتراف بوكالات الاعتماد وتنسيق الأنشطة بين الولايات وقسم التعليم الفيدرالى التى تؤثر على مشاركة المؤسسات فى برامج المساعدات المالية.

كما يقدم المكتب قوائم بمؤسسات التعليم بعد الثانوى التى يتم اعتمادها عن طريق هيئات الاعتماد ووكالات الاعتراف التابعة للولايات التى يعتمدها قسم التعليم الفيدرالى.

اللجنة الاستشارية القومية عن جودة المؤسسات والتكامل:

وتقدم توصيات لقسم التعليم فيما يخص الاعتراف بوكالات الاعتماد كوكالات لها صلاحية ممارسة عملية مراقبة الجودة التعليمية والتدريب التى تقدمها مؤسسات التعليم بعد الثانوى وبرامجها.

ويذكر فى هذا الصدد أن مجلس وزراء التعليم Council of Ministers of Education فى كندا قد حدد أسس تطور التعليم الجامعى وبرامجه، من خلال تحسين نظم اختيار أعضاء هيئة التدريس، وتنميتهم مهنيا، وتحسين مستوى البنية الأساسية التكنولوجية وما تتطلبه من تجهيزات ومعامل ودمج التكنولوجيا فى التعليم والتعلم، وتطوير الدراسات العليا والبحوث العلمية، مع الاهتمام بإتاحة فرص التعليم الجامعى للفئات المهمشة وبخاصة السكان الأصليين.

كما اهتم منتدى وزراء سوق العمل فى كندا Forum of Labour Market Ministers بتطوير برامج التعليم الجامعى، وبخاصة منها برامج الإعداد لسوق العمل للقرن الحادى والعشرين، وبرامج التدريب فى مواقع العمل، وتدريب المهاجرين من طلاب الجامعات.

وتتمثل آليات تحقيق هذه السياسات فى وزارات التعليم العالى بالمقاطعات والأقاليم ومجالس الجامعات الكندية.

واللجنة القومية للتعليم الطبى الأجنبى واعتماده تصدر قرارات عما إذا كانت المستويات المعيارية التى تطبقها الدول الأخرى لاعتماد مدارس أو كليات الطب معادلة لمثيلاتها التى تضعها هيئات الاعتماد الأمريكية، والتى تؤدى إلى الحصول على دكتوراه الطب فى الولايات المتحدة.

كما أنه نظراً لعدم وجود وزارة فيدرالية للتعليم أو التعليم العالى، فإن هناك هيئات فيدرالية أخرى، لها دورها فى تطور التعليم الجامعى والبرامج التعليمية التى تقدمها الجامعات، منها مجلس الفيدرالية ومجلس وزراء التعليم فى كندا وغيرها.

ثانياً: اقسام أو مجالس التربية بالولايات الأمريكية:

وتعتبر أقسام التربية بالولايات أو مجالس التربية State Boards بمثابة الهيئات المسئولة عن التعليم فى الولايات، من حيث رسم السياسات وإصدار التشريعات ووضع القواعد التنفيذية، ومتابعة الأداء، وتمويل التعليم العام بكافة مستوياته. ويمكن أن نقدم نموذجين من ولايتين مختلفين هما:

١- مجلس التعليم بولاية تكساس: Texas Board of Education

والمجلس يضع السياسات، ويقدم المساعدات لنظام التعليم ومؤسساته بولاية تكساس. وهو فى سبيل ذلك يضع المستويات المعيارية لبرامج التعليم، ويقدم التوجيهات الضرورية لتمكين المؤسسات التعليمية من القيام بمسئولياتها بنجاح.

ويتكون المجلس من ١٥ عضوا منتخباً يمثلون تقريباً جميع أقاليم ولاية تكساس ويتبنى المجلس السياسات ويضع القواعد التى تحكم عدداً هائلاً من البرامج التعليمية التى تقدمها مؤسسات التعليم فى تكساس.

ويخدم قوميسير Commisioner التعليم كمدير تنفيذى للمجلس ويشرف على الأعمال الإدارية له منفذا ما يضعه المجلس من قواعد من خلال وكالة تكساس للتعليم Texas Education Agency .

ويتولى المجلس والقوميسير والوكالة تيسير عملية إدارة نظام التعليم الذى يضم ١٢٢٩ إقليماً مدرسيا ومدارس الميثاق Charter Schools، وأكثر من ٨٢٠٠ جرم، ٦٣٠.٠٠٠ مربيا وغيرهم من موظفين يخدمون ٤.٧ مليون متعلم. ويضع المجلس أهداف نظام مؤسسات التعليم العام، ويتبنى ويدعم خطة تحقق الأهداف مدتها ٤ سنوات. ويتطلب ذلك أن يجتمع المجلس ٤ مرات كل عام.

ورغم أن القرارات ينبغى أن تتخذ بحضور جميع أعضاء المجلس، إلا أن بعض الأمور العاجلة تتم من خلال اللجان، التى تجتمع فى ذات أسبوع اجتماع المجلس. وهذه اللجان، هى لجنة التعليم، واللجنة المالية ولجنة المبادرات.

أما عن لجنة التعليم فإن مسئولياتها تنحصر فى الأمور الخاصة بالمناهج والبرامج والتدريس والاختبارات وبرامج التربية الخاصة.

ولما لجنة المبادرات التعليمية، فإنها تختص بمدارس الميثاق وقواعد الشهادات والتجديدات التربوية.

وينبثق عن المجلس وكالة تكساس التعليمية Texas Education Agency، ورسالة هذه الوكالة تقديم القيادة والإرشاد، وتوفير الموارد لمساعدة المؤسسات التعليمية على تلبية احتياجات الطلاب. وتضم الوكالة قوميسير التعليم، والأعضاء الفنيين، وتقود الوكالة مع مجلس التعليم الأنشطة والبرامج الخاصة بالتعليم العام فى تكساس وتتابعها.

وتضع الوكالة قواعد لتسيير العمل التعليمى، بعد موافقة مجلس التعليم عليها. وتهدف قواعد المراجعة التعليمية إلى ضمان جودة الأداء التعليمى وضمان أن جميع الطلاب فى تكساس يتعلمون تعليما ذا جودة يمكنهم من تحقيق إنجازات عالية وتلبية احتياجاتهم والمشاركة الفعالة الآن وفى المستقبل فى الفرص التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للولاية والأمة الأمريكية.

ويوجه قانون التعليم فى تكساس أداء التعليم العام ليلبى مايلى:

(١) مشاركة الآباء فى تعليم أبنائهم.

(٢) خلق روح التحدى عند الطلاب لتحقيق طموحاتهم.

(٣) منع الهدر التعليمى.

(٤) ضمان تقديم منهج متوازن وملائم.

(٥) إعداد الطلاب ليكونوا مواطنين مفكرين ونشيطين.

(٦) تعيين وتنمية وتشجيع قوى بشرية ذات كفاءة وفاعلية عالية.

(٧) مساعدة الطلاب على التعبير عن إمكاناتهم مقارنة بالمستويات القومية والعالمية.

(٨) توفير بيئة آمنة ومنضبطة ومهيئة للتعليم الجيد.

(٩) تشجيع المدرسين على أن يؤدوا عملا بآليات تعيينه عالية.

(١٠) تنفيذ واستخدام التكنولوجيا لزيادة فعالية التعلم الطلابى.

وينبثق عن مجلس التعليم بولاية تكساس مجلس تنسيق التعليم العالى بولاية تكساس Texas Higher Education Coordinating Board لتحقيق أهداف خطة الولاية للتعليم العالى، عن إغلاق الفجوة بحلول عام ٢٠١٥ Closing the Gap by 2015.

وإذا ما تحققت هذه الأهداف فإن اقتصاد الولاية سوف يحقق زيادة تعادل ٤٨٩ بليون دولار فى الإنفاق العام ١٩٤ بليون دولار فى الناتج القومى، ١٢٢ بليون دولار فى الدخل الفردى، وخلق مليون، ٢٣٠ ألف فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠.

ويقدر عائد استثمار الولاية فى التعليم العالى بـ ٨.٠٨ دولار مقابل كل دولار يستثمر فى التعليم العالى.

ويرى صانعو السياسة وقادة التعليم ورجال الاقتصاد والطلاب والعائلات وكل أبناء تكساس أنهم يستثمرون لتحقيق الهدف من إغلاق أو سد الفجوة للمساعدة فى ضمان مستقبل يتسم بالرخاء.

وخطة سد الفجوات بحلول عام ٢٠١٥ قد تم تبنيها عام ٢٠٠٠ عندما قدمها مجلس تنسيق التعليم العالى بدعم كبير من هيئات الولاية التعليمية والاقتصادية والسياسية، وتهدف الخطة إلى سد الفجوات التعليمية فى تكساس، وكذلك بين تكساس والولايات الأخرى.

وقبل أن نعرض بإيجاز لهذه الخطة، نشير إلى أنه تم مراجعتها عام ٢٠٠٤، بعد تقييم لأداء تنفيذها، وتبين وجود نجاحات فى تحقيق هدفين من أهدافها، وأن ثمة حاجة لمراجعة الأهداف الأخرى في ضوء مستجدات وتوقعات جديدة.

بدأت الخطة بالتأكيد على رؤية التعليم العالى فى تكساس، التى تتمثل فى أن كل فرد فى تكساس يتعلم إلى المستوى اللازم لتحقيق أحلام، ولا يترك أحد فى الخلف، وأن كل فرد يمكن أن يلتحق بالتعليم العالى، وأن الكليات والجامعات تركز على نجاح الطلاب. فى ضوء ضمان طريقهم للتميز.

كما تضمنت الخطة أن التعليم يجب أن يكون على درجة عالية من الجودة، وأن كل مستويات التعليم، ومجتمع العمل والجمهور مشاركون مستمرون فى إعداد الطلاب وأعضاء

هيئة التدريس الذين يعملون على تلبية لحتياجات المجتمع من القوى العاملة والبحوث التي يحتاج إليها.

إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب تنفيذ الأهداف الآتية:

الهدف الأول: سد الفجوة فى المشاركة Close the Gap in Participation، بحلول عام ٢٠١٥ يتم سد الفجوة فى معدلات المشاركة فى أنحاء تكساس، بإضافة ٥٠٠ ألف طالبَ آخر فى مؤسسات التعليم العالى.

استراتيجيات للولاية:

(١) تنفيذ برنامج المدرسة الثانوية الموصى به (مقررات الإعداد للكلية)، والمنهج القائم على المستويات المعيارية فى مدارس تكساس العامة، وتنفيذ المتطلبات المحددة للقبول فى جامعة تكساس علم ٢٠٠٨.

(٢) إعداد وتعيين وتنمية معلمين إضافيين معدين جيداً بالمدارس الابتدائية والثانوية.

(٣) ضمان أن يفهم جميع الطلاب وآباؤهم جدوى التعليم العالى والخطوات الأساسية لإعدادهم أكاديميا وماليا للكلية.

(٤) وضع سياسات ناجحة لضمان تمكين الطلاب من المشاركة والنجاح فى التعليم العالى.

ويقوم قسم الشئون الأكاديمية Division of Academic Affairs بمسئولية تنفيذ عدد من الأنشطة التى يحددها مجلس التعليم، منها مراجعة البرامج والدرجات والشهادات التى تؤدى إليها وبرامج المنح الفيدرالية والولاية، التى تدعم التعليم التقنى والمهنى ومؤسسات التعليم بعد الثانوى. كما يقدم القسم معلومات عن التعليم العالى لصانعى القرار والمشرعين والمؤسسات والمواطنين.

كما يراجع القسم الطلب على استحداث برامج جديدة، وما تتطلبه من تعديلات إدارية، والوقوف على الفعالية المؤسسية للكليات التقنية الفنية.

كما يقدم القسم دعما للتعليم من بعد، والتعليم خارج الأحرام الجامعية، والمناهج المحورية والتخصصية المقدمة فى مؤسسات التعليم بعد الثانوى.

الهدف الثانى: سد الفجوة فى النجاح Close the Gap in Success، بحلول عـام ٢٠١٥ يزداد عدد الدرجات والشهادات وغيرها، مما يشير إلى نجاح الطلاب من البرامج العليا ذات الجودة بنسبة ٥٠%.

استراتيجيات الولاية:

(١) تركيز جهود الكليات والجامعات على زيادة طلاب الدراسات العليـا فـى تخصـصات الهندسة والحاسبات والعلوم والرياضيات والعلوم المرتبطة بالصحة والتمريض وغيرها من المهن التى تحتاجها الولاية.

(٢) تنفيذ استراتيجية الولاية فى مجالات الالتحاق والنجاح وغيرها - الهادفة إلى جعل القيـد بالكلية والجامعة والتخرج يتفق مع معدلات السكان فى تكساس.

(٣) تمويل الكليات والجامعات لزيادة البرامج التعليمية ذات الجودة العالية.

(٤) وضع حوافز وتحقيق متطلبات انسيابية الطلاب بين المدارس الثانوية وكليات المجتمـع والكليات التكنولوجية والجامعات والمؤسسات ذات الصلة بالصحة.

(٥) تأكيد المشاركة والتعاون بين مجتمع المال والأعمال ومؤسسات التعليم العالى كجزء من منظمات الثقافة.

الهدف الثالث: سد الفجوة فى التميز Close the Gap in Excellence، بحلول عام ٢٠١٥ يزداد باستمرار عدد البرامج المعترف بها والخدمات فى كليات وجامعات تكساس.

استراتيجيات الولاية:

(١) وضع سلم للتميز للأنواع المختلفة من مؤسسات التعليم العالى.

(٢) مطالبة كل كلية عامة وجامعة بتحديد برنامج واحد أو أكثر أو خدمة ما لتحسين مستوى التميز المعترف به قوميا وإعداد خطـط اسـتراتيجية لتنفيـذ هـذا الهـدف وتحقيـق الاستراتيجية.

(٣) وضع مقاييس مرجعية لكل الكليات المتقاربة فى التخصص.

(٤) تمويل المنح التنافسية لكل مؤسسة تعليم عال من الكليات والجامعات، لتدعيم إسهام مؤسسات الأعمال للتجهيزات المطلوبة والبرامج اللينة وتوفير معامل عالية التكنولوجيا للتعليم.

الهدف الرابع: سد الفجوة فى البحوث Close the Gap in Research بحلول عام ٢٠١٥ يزداد مستوى بحوث العلوم والهندسة الممولة لمؤسسات تكساس بنسبة ٥٠% إلى ١.٣ بليون دولار أمريكى.

استراتيجيات الولاية:

(١) السماح للجامعات ومؤسسات العلوم الصحية للاحتفاظ بالدخول المطلوبة والإضافية من خلال المنح والتعاقدات.

(٢) إقامة التعاون العلمى والهندسى لتكساس لتوسيع البحوث فى الميادين ذات الأهمية من خلال تعاون المؤسسات معاً.

(٣) زيادة تمويل البحوث المتقدمة وبرامج التكنولوجيا الحديثة.

(٤) إقامة برامج للمنح التنافسية لتوسيع القدرات البحثية فى جامعات البحوث فى المناطق الحضرية الكبرى المقترحة.

ويلاحظ أن الهدف الثالث – على سبيل الحصر – يهتم أكثر من غيره بالبرامج التعليمية وجاء الهدف ليهتم – كما جاء بالوثيقة – بأن تهتم كل كلية وجامعة بتنمية وتطوير برامجها فى ضوء رسالتها، وأن تسهم هذه البرامج فى تحقيق رخاء الولاية اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً.

كما اهتمت الوثيقة بالنص على زيادة البرامج التعليمية التى تعلى من قيمة البحث العلمى، وزيادة عدد جامعات البحوث فى تكساس، وأن تكون بين جامعات القمة العشر بالتدريج بأن تكون هناك جامعتان بين الجامعات القمية الثلاثين، وزيادة العدد ليكون بين العشرة الأوائل بحلول عام ٢٠١٥.

وبجانب ذلك زيادة تخصصات الآداب والفنون الحرة ومراكز وكليات علوم الصحة لتكون بين العشر الجامعات الأولى بحلول عام ٢٠١٠، وتنص الوثيقة كذلك على أن تحدد كل كلية برنامجا واحداً على الأقل يتسم بالامتياز.

وفضلاً عن ذلك تحقيق جميع العلامات والمقاييس المرجعية لخطة الأولوية لتقوية أداء البرامج التعليمية، عن طريق وضع سلم تدرجي للامتياز لمختلف أنواع المؤسسات العالية.

وقد التزمت الولاية بوضع المقاييس المرجعية Benchmarks لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف التي وردت بالخطة، وتحقيق درجة التقدم نحو الامتياز.

ويشير تقرير عام ٢٠٠٨ عن التقدم فى تنفيذ الخطة إلى عدة نتائج هامة، منها:

(١) زيادة القيد فى مؤسسات التعليم العالى منذ عام ٢٠٠٠ فى المؤسسات العامة والخاصة، حيث إنه مع حلول خريف ٢٠٠٧ زاد عدد طلاب التعليم العالى ٢٣٥ ألف طالب، بمعدل ٣٧% زيادة.

(٢) زيادة منح درجة البكالوريوس كل عام منذ ٢٠٠٠ فى مؤسسات التعليم العالى العامة والخاصة، حيث زاد العدد ٣٥.٨٠٠ بنسبة ٣٨% .

(٣) زيادة عدد الدرجات الممنوحة فى تخصصات الرياضيات والهندسة منذ عام ٢٠٠٠.

(٤) احتفاظ جامعة التكنولوجيا فى أوستن بالمركز الثالث عشر بين الجامعات الأمريكية.

(٥) إعتبار كلية المجتمع فى جنوب تكساس إحدى كليتين منحتا درجة التميز على مستوى الولايات المتحدة.

(٦) احتفاظ تكساس بما تطمح إليه فى مجال ميزانية البحوث والتطوير فى مستوى الجامعات العامة والمؤسسات المرتبطة بعلوم الصحة.

وقد بين التقرير أن هناك استمراراً فى تحقيق التميز يتمثل فى زيادة عدد المؤسسات البحثية التى تقع ضمن العشرة الأوائل من مؤسسات البحوث، كما حققت جامعتان فى تكساس

تقدما باحتلالهما مراكز ضمن الثلاثين جامعة الأوائل، مع زيادة عدد جامعات البحوث المصنفة ضمن العشرة الأول، كما زاد عدد جامعات الفنون والآداب الحرة المرتبة ضمن الثلاثين جامعة الأولى. وهذا يعكس السير الناجح فى تنفيذ الخطة الاستراتيجية فى سد الفجوات.

وفى كندا يقوم مجلس وزراء التعليم ، الذى أسس عام ١٩٦٧ بدور قيادى للتعليم وتحقيق المسئولية الدستورية الموكلة للمقاطعات والأقاليم فى مجال التعليم قبل الثانوى والتعليم العالى، لعدم وجود وزارة فيدرالية للتعليم، كما ذكر من قبل.

وتقوم الحكومة الفيدرالية بدور الشريك الأساسى مع المقاطعات ومؤسسات التعليم بعد الثانوى فى تطوير التعليم العالى والجامعى وتعظيم إسهام الجامعات فى النمو الاقتصادى والإنتاجية والتنافسية والتقدم الاجتماعى فى كندا، وذلك من خلال تطوير البرامج التعليمية والبحوث العلمية وإنتاج المعرفة.

وتهدف عمليات تحفيز المقاطعات ومؤسسات التعليم الجامعى لتطوير برامجها التعليمية إلى ضمان تطوير مستمر لقوى عاملة عالية المهارة يمكن أن تنافس فى الاقتصاد المبنى على المعرفة بتحقيق اكتشافات علمية جديدة تسهم فى التقدم الاقتصادى.

ولذلك أعلنت الحكومة الكندية فى أبريل ٢٠٠٦ عن التزامها بتطوير وتقدم اقتصاد كندى أكثر تنافسية وإنتاجية، وتحسين حياة الكنديين بمن فيهم السكان الأصليين والمهاجرين.

وقام معهد التنافسية والرخاء Institute for Competitiveness and Prosperity بتحديد الإنتاجية بأنها مقياس يحدد كم مستوى القيمة التى يضيفها العامل كل ساعة وكل يوم وكل سنة، وأن هذه القيمة تضاف بالتفاعل بين العمل البشرى ورأس المال المادى لإنتاج السلع والخدمات.

وفى ضوء ذلك حددت رابطة الجامعات والكليات فى كندا المجالات التى ينبغى أن تدعمها الحكومة الفيدرالية مالياً لتطوير البرامج التعليمية والبحوث العلمية وهى:

(١) البنية الأساسية من معامل وتجهيزات وتكنولوجيا.

(٢) برامج المساعدات الطلابية.

(٣) البعد الدولى للتعليم العالى والبحوث العلمية.

(٤) البحوث العلمية لطلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس.

(٥) إتاحة فرص التعليم، وبخاصة أمام السكان الأصليين، والمهمشين، والمهاجرين.

(٦) تطوير سياسات التعليم.

٢- قسم التعليم بولاية كاليفورنيا California Department Education:

والهدف الرئيسى أو المحورى لقسم التعليم بولاية كاليفورنيا يتمثل فى قيادة التحسين المستمر للتعليم وبخاصة التحسين فى إنجاز الطلاب مع تركيز محدد على سد فجوات الإنجاز.

وينبثق عن قسم التعليم مجلس ولاية كاليفورنيا للتعليم Cal. State Board of Education (SBE) وهذا المجلس هو الهيئة الحاكمة وصانعة السياسة لقسم التعليم فى كاليفورنيا. ويضع القسم سياسات التعليم وميادين المعايير والمواد التعليمية والتقييم والمحاسبة. ويتبنى القسم الكتب الدراسية وتعليمات تنفيذ التشريعات، وله السلطة لتقديم منح تنفيذ قانون التعليم.

ويضم المجلس ١١ عضواً يعينهم حاكم الولاية، وينبثق عن المجلس العديد من اللجان الاستشارية ولجان المناهج والكتب والمعلومات والأقسام، من أهمها:

(١) مكتب مدير التعليم بالولاية.

(٢) مكتب الفرص التعليمية المتساوية.

(٣) أقسام التقييم والمحاسبة والتحسين والمعايير.

(٤) قسم إدارة المعلومات.

(٥) قسم تنمية الطفل.

(٦) قسم المناهج والمصادر التعليمية.

(٧) قسم التنمية المهنية ودعم المناهج.

(٨) قسم التعليم بعد الثانوى وقيادة الكبار.

(٩) قسم التربية الخاصة.

(١٠) قسم التمويل والتكنولوجيا والإدارة.

والمجلس مسئول عن ترقية التعليم فى الولاية لأكثر من ٧ مليون متعلم فى أكثر من ٩ آلاف مؤسسة تعليمية، واستمرار إصلاح وتحسين برامج التعليم العام وتعليم الكبار وبرامج رعاية الأطفال.

وتتحدد رسالته فى تقديم القيادة والمساعدة والمراجعة والموارد، حتى يمكن لأى فرد فى كاليفورنيا الالتحاق بالتعليم الذى يتمشى مع طموحاته وأرقى المستويات العالمية، ويلتزم المجلس بالعمل مع المؤسسات التعليمية لتحسين إنجاز الطلاب عن طريق تحقيق الأهداف الآتية:

(١) امتلاك وكالات تعليمية تقوم تحصيل وإنجاز الطلاب فى البرامج التعليمية لجميع الفئات.

(٢) بناء قدرات محلية لتمكين جميع الطلاب من تحقيق معايير الولاية.

(٣) تحسين وتوسيع نظام لتعيين وتنمية ودعم المعلمين لتحقيق امتياز الأداء فى كل فصل من الروضة إلى الرشد.

(٤) تقديم قيادة على مستوى الولاية تطور الاستخدام الفعال للتكنولوجيا لتحسين التعليم والتعلم.

(٥) زيادة لكفاءة والفعالية فى إدارة المؤسسات التعليمية، بما يتضمنه من سجلات للطلاب وممارسات إدارية فعالة.

(٦) تقديم اتصال فعال وواسع بين البيت والمدرسة والإقليم والولاية.

(٧) تحسين الموارد البيئية والمدرسية والأسرية لضمان الدعم البدنى والعاطفى والعقلى لكل متعلم يحتاجها للنجاح.

(٨) تقديم القيادة وما تحتاجه من مصادر مرنة تطور الممارسات الإدارية والمالية التى تمكن جميع طلاب كاليفورنيا من ضمان النجاح.

(٩) تحسين الفعالية والكفاءة لقسم التعليم.

وتشمل هذه الأهداف مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا، California Postsecondary Education Commission، وهو مجلس مسئول عن التنسيق والتخطيط للتعليم العالى، أسس عام ١٩٧٤ باعتباره الهيئة التنسيقية والتخطيطية للولاية فى ميدان التعليم العالى، من خلال تكامل السياسات والأمور المالية والبرامجية عن نظام التعليم بعد الثانوى ككل، لضمان الاستخدام الفعال والاستجابة للاحتياجات المجتمعية للطلاب من خلال التنسيق والتخطيط.

ويمثل المجلس الجهاز التشريعى والتنفيذى للحكومة، لتقديم المشورة والمعلومات عن السياسات الأساسية وتخطيط القضايا ذات الصلة بالتعليم بعد الثانوى.

ويتكون المجلس من ١٦ عضواً، يمثل تسعة منهم المؤسسات العامة، وخمسة يمثلون النظام التعليمى فى كاليفورنيا وكليات المجتمع وجامعة ولاية كاليفورنيا وجامعة كاليفورنيا والكليات والجامعات المستقلة، ومجلس التربية فى كاليفورنيا، بالإضافة إلى طالبين يمثلان طلاب التعليم بعد الثانوى.

<u>ويهدف هذا المجلس إلى:</u>

(١) تطوير خطة على مستوى الولاية لتفعيل نظام تعليم عال ذى اهتمامات تربوية واقتصادية وتجديدية.

(٢) تحديد سياسات تلبى الاحتياجات التعليمية والبحثية والخدمية العامة لولاية كاليفورنيا.

(٣) تقديم المشورة للحاكم والمشرع عن السياسات والأولويات المالية التى تحتفظ بمستوى من الإتاحة العالية بغرض توفير تعليم بعد الثانوى ذى جودة.

(٤) إدارة البرامج الفيدرالية التى تهتم بتحسين إعداد المعلم، عن طريق تسهيل التعاون بين التعليم الثانوى والتعليم العالى.

(٥) مراجعة مقترحات الكليات والجامعات العامة عن البرامج التعليمية الجديدة.

وقد وضع مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا تخطيطا لمستقبل التعليم العالى فى الولاية بعنوان: جسر إلى المستقبل، تخطيط التعليم العالى للقرن القادم A Bridge To the Future: Higher Education Planning For The Next Century. بهدف المساعدة فى تخطيط التعليم العالى، عن طريق تيسير فهم الجهود التى انتهت فى الماضى، وتقديم أداة سهلة لصانعى القرار ومديرى التعليم العالى، ومديرى مؤسساته والمستفيدين منه.

وقد تم تجميع توصيات التقرير فى مجموعة مفاهيم ومجالات، هى الإتاحة Access–الاستطاعة Affordability – المحاسبة Accountability – التنسيق Coordination – وقضايا النظم المتعددة Multi System Issues، ونتناول كل منها بالشرح فيما يلى:

أولاً: الإتاحة:

الإتاحة أمل لشعب كاليفورنيا، ملايين الآباء ومئات الآلاف من الشباب، وهى وعد يصيغه المشرع والحاكم ومجلس الولاية وأمناء المؤسسات التعليمية. وحدد التقرير دور الهيئات المختلفة على النحو الآتى:

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا:

أ – تغيير العائدات ومتطلبات الميزانية.

ب– الالتزام بمستوى أساسى للتمويل.

جـ – حساب تكاليف البرامج والوظائف.

د – استخدام ميزانيات برنامجية ووظيفية.

هـ – تقديم النصح من جانب صانعى القرارات بمؤسسات التعليم العالى.

و – وضع أولويات للإتاحة.

(٢) مركز سياسات التعليم العالى فى كاليفورنيا:

أ – تحديد مسئوليات مشتركة للحفاظ على الفرص والجودة فى التعليم العالى.

(٣) مجلس مساعدات التعليم:

أ – يجب أن يعيد القادة السياسيون لكاليفورنيا توزيع الموارد العامة لتعكس نمو أهمية التعليم للرخاء الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى فى كاليفورنيا.

ب – يجب أن تعيد كاليفورنيا البنية التمويلية للتعليم العالى وتطوير خطة استراتيجية لوضع الموارد المحددة.

(٤) مجلس مواطنى كاليفورنيا للتعليم العالى:

أ – تثبيت دعم الولاية للميزانيات الأساسية فى التعليم العالى عن طريق:

- تثبيت نصيب كليات المجتمع فى العوائد الكلية.
- التلاؤم السنوى للنسبة المئوية من الميزانية العامة الكلية لجامعة كاليفورنيا وجامعة ولاية كاليفورنيا.

* الطلب على القيد والتمويل:

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا:

أ – تقدير فرص القيد.

ب – وضع خطط جديدة للقيد بالدراسات العليا.

(٢) مركز سياسة التعليم العالى بكاليفورنيا:

أ – تحديد مسئوليات مشتركة للحفاظ على الفرص والجودة فى التعليم العالى .

(٣) مجلس مواطنى كاليفورنيا للتعليم العالى:

* تقديم دعم الولاية لقيد إضافى عندما تزيد معدلات القيد.

* استخدام أفضل للمؤسسات المستقلة:

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا.

أ – استخدام المؤسسات المستقلة لمزيد من الإتاحة والاختيار .

(٢) مركز سياسة التعليم العالى فى كاليفورنيا.

أ – استخدام قدرات الكليات والجامعات المستقلة فى كاليفورنيا من خلال تمويل الطلاب والبرامج.

*** تكنولوجيا التعليم:**

١– مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا.

أ – تشجيع ودعم دمج تكنولوجيا التعليم.

٢– مركز سياسات التعليم العالى فى كاليفورنيا

أ – وضع صندوق حوافز لتشجيع الكلفة الفاعلية لاستخدام التكنولوجيا الالكترونية للتعليم.

ب– تنفيذ مداخل تجديدية لإعادة بناء التعليم العالى.

المساواة التعليمية والتعددية:

١– مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا:

أ – تطوير تحصيل الطلاب فى المؤسسات التعليمية العامة.

ب– الوصول لأرضية مشتركة للمساواة التعليمية.

جـ – التوسع فى الإتاحة بالكليات والجامعات.

(٢) مجلس مواطنى كاليفورنيا للتعليم العالى.

أ – إعادة تأكيد حكومة الولاية على موقف طويل الأمد بالالتزام بأهداف تكافؤ الفرص التعليمية والتعددية فى التعليم العالى.

*** القبول:**

* مجلس مواطنى كاليفورنيا للتعليم العالى:

١– ينبغى أن تقدم مؤسسات التعليم العالى ذات السنوات الأربع مبادرات جديدة لتنوع الجسم الطلابى مع المحافظة على مستويات عالية.

٢- ينبغى أن يكون واضحا لمؤسسات التعليم العالى المستويات المعيارية والكفايات المطلوبة للنجاح فى الكليات.

ثانياً: الاستطاعة:

*** المساعدة المالية:**

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا:

أ – تمويل برامج المساعدات المالية كاملة لتخفيض وإزالة الحواجز الاقتصادية للالتحاق بالكليات.

ب – توجيه القدر الأكبر من المنح للطلاب المحتاجين.

جـ – مراجعة سياسات المساعدات المالية طويلة المدى.

د – تطوير برنامج معلومات على مستوى الولاية كلها.

(٢) مجلس مواطنى كاليفورنيا للتعليم العالى:

أ – طلب نمو سنوى فى المساعدات المقدمة للطلاب.

ب – تبنى حكومة الولاية سياسة طويلة المدى للمساعدات الطلابية.

ثالثاً: المحاسبية:

نظام معلومات على مستوى الولاية:

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا:

أ – تمويل نظام شامل لمعلومات الطلاب.

*** زيادة الانتاجية والفاعلية.**

١- مجلس التعلم بعد الثانوى فى كاليفورنيا.

أ – تفويض المؤسسات للحفاظ على وفورات من تنفيذ طريقة للكلفة الفاعلية فى التعليم.

(٢) مركز سياسات التعليم العالى فى كاليفورنيا:

أ – تنمية برامج للأولويات والجودة وإعادة توزيع الموارد للمؤسسات عالية الجودة.

ب– الإسراع بتعليم الطلاب قبل وأثناء الدراسة الجامعية.

جـ – إحداث تغييرات بنيوية كبرى فى مؤسسات التعليم العالى.

د – تنمى الكليات والجامعات ترتيبات تشاركية لتحسين الإنتاجية.

هـ – التزام التعليم العالى بزيادة إنتاجية الاقتصاد.

و – زيادة المحاسبية للكليات والجامعات.

ز – تنفيذ مداخل للتجديدات لإعادة بناء التعليم العالى.

ح – التعاون فى استخدام الموارد.

*** تحسين مخرجات الطلاب:**

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى تكساس:

- تشجيع الطلاب لإظهار كفاياتهم.
- قياس تعلم الطلاب.

جـ – تنفيذ مداخل للتجديدات لإعادة هيكلة التعليم العالى.

<u>أهداف على مستوى الولاية وتوقعات عن التعليم العالى:</u>

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا.

أ – تطوير فعالية معلوماتية ومؤسسية.

ب – التزام التعليم العالى بنمو اقتصاد كاليفورنيا.

* النمو الاقتصادى والعلاقات مع الصناعة والأعمال:

(١) مجلس المساعدات التعليمية:

- إعادة تحديد مستويات ملائمة من التعليم لعالم العمل فى القرن الحادى والعشرين.
- إقامة علاقات مع القطاع الخاص.
- زيادة المحاسبية فى الكليات والجامعات.
- إعادة التركيز على رسالات المؤسسات التعليمية.

رابعاً: التنسيق وقضايا النظم المتعددة.

* التعاون والتكامل بين الأنظمة.

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا:

أ – تدعيم التعاون الإقليمى المتزايد.

ب – الاستمرار فى الجهود التكاملية بين جامعة كاليفورنيا وجامعة ولاية كاليفورنيا لتطـوير برامج للدرجات الأكاديمية المشتركة.

- التعاون والتكامل مع التعليم قبل الجامعى:

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا:

أ – تشجيع إعداد متميز بالتعليم الثانوى.

ب – تشجيع الزيادة فى التعاون إقليميا وفى إنحاء الولاية.

جـ – الإسراع فى تعلم الطلاب قبل وبعد الكلية.

د – تقوية التعاون بين التعليم العالى والمدارس.

هـ – تنفيذ مبادرات لإعادة هيكلة التعليم العالى.

(٢) مجلس مواطنى كاليفورنيا للتعليم العالى:

أ – مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالتعليم العالى بكثافة فى تطوير التعليم المدرسى.

ب– إدراك مؤسسات التعليم العالى لدور المستويات المعيارية اللازمة للنجاح فى الكليات والجامعات.

*** قضايا الحوكمة:**

(١) مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا.

أ – تحديد طرق تقوية حوكمة كليات المجتمع.

ب– وضع نظام لمراجعة قوانين الولاية لحوكمة التعلي العالى.

*** إعداد المعلم:**

١– مجلس سياسات التعليم العالى فى كاليفورنيا:

أ – قياس المهارات المعرفية والتدريسية للمدرسين الجدد .

ب – إعادة التركيز على أهداف المؤسسات التعليمية المختصة بإعداد المعلمين.

*** الرسالة:**

١– مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا:

أ – ضرورة مراجعة رسالة المؤسسة التعليمية فى ضوء المتغيرات المختلفة بالتعاون مع المجلس وصانعى القرار فى الكليات والجامعات.

ويلاحظ مما سبق أن هذا التخطيط الاستراتيجى لتطوير التعليم العالى، قد نظر بطريقة نسقية إلى عملية التطوير، وركز على إتاحة فرص التعليم أمام من حرموا منه، وبخاصة من هم من أصل إسبانى وغيرهم، وتمكين الطلاب وأسرهم من توفير الاحتياجات المالية للالتحاق بالتعليم العالى، بجانب الاهتمام بتحديث البرامج التعليمية وأساليب التعلم،

والتنسيق بين الكليات والجامعات بوسائل متنوعة منها الدرجات العلمية المشتركة وتطوير رؤية هذه الكليات والجامعات ورسالتها.

ثم أصدرت كاليفورنيا خطة رئيسية لتطوير التعليم بها عام ٢٠٠٩ وحددت رؤية النظام التعليمى فى كاليفورنيا فى أن:

(كاليفورنيا ستطور نظاماً عصريا من مدارس وكليات وجامعات الدرجة الأولى، تعد الطلاب للتعلم والانتقال والنجاح فى مستوى متقدم من التعليم الناجح والعمل والمجتمع بوجه عام، ومستجيب تماما للاحتياجات المتغيرة للولاية والشعب).

ويتوقف تحقيق هذه الرسالة على تلبية المدارس والكليات والجامعات لمتطلبات تعلم التلاميذ، بما تشمله من مستويات متقدمة للغاية من التعليم.

وتقع مسئولية بناء نظام تعليمى عصرى على الإدارات التعليمية والبيئات وعالم الأعمال والصناعة والمجتمع المدنى وغيرهم.

والمبدأ الأساسى الذى يقوم عليه هذه الخطة يتمثل فى أن نظاما تعليميا فعالا ينبغى أن يركز وبدرجة عالية على المتعلم. كما أن السياسات والممارسات والبنى والتمويل ينبغى أن يعاد تقويمها وتعديلها لضمان دعمها للمتعلمين واكتسابهم المعارف والمهارات التى تمكنهم من أن يكونوا متعلمين ناجحين.

وقد ركزت الخطة على:

(١) إتاحة تعليم ذى جودة Access to Quality Education

وذلك باعتبار أن التعليم العام اهتمام حيوى للولاية، يزود الولاية بالقدرة والمعرفة والمهارات لاستمرارها، وتقدم الاقتصاد وتزويدها بأسس التناغم المجتمعى، على أساس الاهتمام بأن:

- التعليم يعد الأفراد للحياة فى مجتمع كونى متنوع.

- التعلم يعد الأفراد للعمل.
- التعلم يعد المجتمع لإدارة التغير والاستجابة الفعالة للتحديات، كما أن كل طالب ينبغى أن:
- يتعلم عن طريق معلم متميز ذى كفاءة كاملة.
- يتلقى تعليما مبنياً على مستويات معيارية تحدد ما يتوقعه من معرفة وما يمكنه القيام به.
- يتلقى تعليما، يتضمن تدخلات ضرورية، كافية ليسمح له بالانتقال الناجح إلى المستويات التالية من التعليم والقوى العاملة.
- يتلقى خدمات تعليمية إضافية، إذا لزم الأمر.
- يزود بمواد تعليمية ذات جودة عالية، تشمل الكتب الدراسية والتكنولوجيا التى تدعم المعرفة والمهارات.
- يتلقى التوجيه وخدمات الإرشاد لمساعدته على التقدم التعليمى.
- يتقدم إلى المستوى التعليمى التالى، مظهراً نجاحه فى الوصول إلى مستويات معيارية متقدمة.
- يلتحق بمدرسة أو كلية فى بيئة نظيفة وحديثة وآمنة تقود للتعلم.
- يزود بمعلومات كافية فيما يتصل بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليكون قادراً على الاختيار لمستقبله.
- يتلقى دعما ماليا ملائماً للالتحاق بالتعليم بعد الثانوى.

<u>التوصية (١):</u> تضمن الولاية تمويلا لكل متعلم وتوفر الخدمات وتطور عوامل النمو السوى فى السنوات الأولى من العمر.

<u>التوصية (٢):</u> تدعم الدولة التنسيق الفعال لتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية لجميع الأطفال بدءاً من الخدمات التى تلبى احتياجات النمو للأطفال فى أماكن إقامة أسرهم.

التوصية (٤): ينبغى تغيير القانون ليلزم بتوفير يوم مدرسى كامل فى ريـاض الأطفـال لكل طفل وتقديم إرشادات عن المستويات المعيارية لمؤسسات ما قبل المدرسـة وبرامجهـا وخدماتها.

التوصية (٥): تقيم المدارس أسس المشاركات الفعالة التى تجعل الآباء مشاركين فى تعليم أطفالهم، ومساعدين للمعلمين بإعداد أطفالهم للتعلم النظامى وغير النظامى المستمر.

*** إتاحة متعلم كفء فى الفصل:**

التوصية (٦): تضمن الولاية أن يكون كل معلم معداً قبل توليه مسئولية تعليم التلاميذ فى الفصل.

التوصية (٧): تضع الولاية سلماً مهنياً للمعلمين يكافىء المعلمين المتميزين للاستمرار فى العمل داخل الفصول.

التوصية (٨): تتخذ الولاية إجراءات زيادة قدرة الكليات والجامعـات لجـذب وتعيـين أعضاء هيئة تدريس مؤهلين، يمتلكون المعرفة وفهم عملية التعليم والتعلم.

التوصية (٩): يوجه التشريع كليات المجتمع وجامعة ولاية كاليفورنيا وجامعة كاليفورنيا لتبنى سياسات خلال عام نحو التوازن بين التوظيف المؤقت والدائم لأعضاء هيئة التدريس.

التوصية (١٠): تضع الولاية جداول تعويض مادى تجعل كاليفورنيا ولاية منافسة فى جـذب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والمشرفين والإداريين وغيرهم من المهنيين التعليميين بـدءاً من الطفولة المبكرة حتى الجامعات .

إتاحة المنهج المتميز الذى يعد جميع الطلاب للنجاح:

التوصية (١١): تضع الولاية أهداف التعلم الطموحة، وتزود الطلاب بمناهج شاملة متجددة من الحضانة إلى نهاية الصف ؟!، متضمنة الإعداد للتعليم بعد الثانوى والحياة المهنية.

إتاحة المشاركة فى جامعات كاليفورنيا العامة

التوصية (١٢): أن تستمر جامعة ولاية كاليفورنيا وجامعة كاليفورنيا فى صنع سياسات تضمن أن كل الطلاب المتقدمين للقبول، لهم فرص الالتحاق، وأن تفتح كليات المجتمع أبوابها لجميع المتخرجين فى المدارس الثانوية.

إتاحة الكتب الدراسية والمواد التعليمية التى تحقق الطموحات التعليمية:

التوصية (١٣): تضمن الولاية وصانعو السياسات تزويد جميع المدارس بالكميات الكافية من مصادر التعلم والمواد التعليمية والمعدات فى حالة متميزة وملائمة للاحتياجات التعليمية.

إتاحة الخدمات التعليمية الداعمة الملائمة:

التوصية (١٤): توفر الولاية جميع الخدمات التعليمية، فى توقيت مرن، وتدريس لدعم التعلم وضمان الانتقال الناجح بين المستويات التعليمية.

التوصية (١٥): تقدم المناطق التعليمية ومؤسسات التعليم بعد الثانوى الخدمات الداعمة للتعلم فى الروضة والمدارس والكليات لمعاونة الطلاب الذين يحتاجون إلى وقت إضافى لتحقيق المعايير أو الذين يحتاجون لاستراتيجيات التسريع.

إتاحة قيادات إدارية مؤهلة وإداريين مؤهلين: للحافظ على ثقافة تربوية، تحقق قيم التميز التعليمى والإنجاز الطلابى.

التوصية (١٦): تنمى المناطق التعليمية المحلية ومؤسسات التعليم بعد الثانوى مشاركات لتوظيف وإعداد وتعليم قادة تربويين مؤهلين.

التوصية (١٧): تتخذ الولاية خطوات لضمان قيادات تعليمية مؤهلة فى كليات المجتمع.

التوصية (١٨): توسع الولاية توظيف مرشدين وموجهين مدربين فى التوجيه المهنى والميادين الأكاديمية والنفسية لضمان تلقى الطلاب المساعدة التى يحتاجونها.

إتاحة مدارس أو أحرام آمنة ماديا ومجهزة جيداً.

التوصية (١٩): تضمن الولاية بيئات تعلم ملائمة لجميع الطلاب، تشمل المبانى والفصول والتسهيلات الأخرى.

(٢) إنجاز الطلاب:

وقد نصت الاستراتيجية على ضرورة أن تقترن الإتاحة بمستوى عال من الجودة التعليمية، وأن يمكنهم التعليم بالقدرة على التغيير وأن يفكروا تفكيراً ناقداً مستقلاً. كما أنه من المهم أن يوظفوا المعلومات وأن يزنوا ويقوموا هذه المعلومات ويطبقوها لحل المشكلات.

ومن هنا فإن التحصيل والإنجاز هو الركيزة الأساسية لخطة التعليم. وأن جميع الملتحقين بالمدارس والكليات والجامعات ينبغي أن تكون لديهم خبرت تعليمية تزودهم بمجموعة قوية من المعارف والمهارات التى تؤهلهم للنجاح فى أى مستوى من رحلتهم التعليمية.

قياس حاجات تعلم الطلاب وإنجازهم

التوصية (٢٠): ينبغي أن تضع الولاية مستوى معياريا لاستخدام قياس تشخيصى فى الفصل يرتبط بالتدخلات الهادفة إلى تمكين الطلاب من تحقيق المستويات المعيارية الأكاديمية فى كاليفورنيا، ومتطلبات القبول بالتعليم بعد الثانوى.

التوصية (٢١): ينبغي أن تعمل كليات وجامعات كاليفورنيا فى تعاون لتطوير وسائل قياس تعلم الطلاب المقيدين بالتعليم بعد الثانوى بالمؤسسات العامة.

المقررات الصفية والمرتبطة:

التوصية (٢٢): يهتم أعضاء المجلس الأكاديمى بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس من أجل مراجعة التغييرات المطلوبة لتحقيق ترابط المقررات الدراسية معاً وقياس عوائد تعليمها.

التوصية (٢٣): ينبغي أن يدعم التشريع تطوير الشفافية والترابط المستمر لتزويد الطلاب بإرشاد وتوجيه فعال للمناهج عند الانتقال إلى الصفوف الأعلى، ومن المدرسة الثانوية إلى الكلية، ومن كليات المجتمع إلى الجامعات لتجنب التعقيد الذى قد يحدث عند انتقال التلاميذ من مرحلة إلى أخرى.

التوصية (٢٤): تشجع الولاية انتقال الطلاب من التعليم النظرى على خبرات سوق العمل فى المدارس العامة والكليات والجامعات وتزويدهم بمناهج داعمة وإرشاد مهنى.

* إعداد المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالتعليم بعد الثانوى والتنمية المهنية.

التوصية (٢٥): تدعم الولاية إعداد المعلمين الجدد والتنمية المهنية المستدامة، لجميع المعلمين بالتطبيقات التكنولوجية لضمن امتلاكهم المهارات التى تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم التكنولوجية ومعارفهم الأساسية المطلوبة للإنجاز والنجاح فى التعلم مدى الحياة.

المحاسبة لمخرجات التعلم والأداء المؤسسى:

وإنه لضمان تلقى الطلاب تعليما ذا مستوى عاليا، ينبغى أن تتغلغل المحاسبية فى جميع أركان النظام التعليمى فى كاليفورنيا.

كما أن النظام ذا المعنى والمغزى للمحاسبة ينبغى أن يبنى على توقعات واضحة بتقديم تحديد دقيق لأدوار ومسئوليات جميع المشاركين وتقويم المخرجات.

الحوكمة والمسئوليات المشتركة والمحاسبية:

التوصية (٢٦): ينبغى أن يكون لمكتب حاكم الولاية، السلطة لتنفيذ كافة النواحى المنصوص عليها فى التشريعات، ومنها إدارة برامج المحاسبة المالية، وموارد دعم التدريس بالمدارس، ووضع المستويات المعيارية للتعليم، ووضع برامج لتفعيل الالتزام بها.

التوصية (٢٧): أن يبقى منصب مدير التعليم العام بالولاية بالانتخاب، ويكون مسئولا عن جميع النواحى المرتبطة بالمحاسبة للمؤسسات التعليمية العامة والنواحى المالية لها.

التوصية (٢٨): ينبغى أن تلتزم المجالس الحاكمة فى الأقاليم المدرسية بالمسئوليات الإدارية والسياسات بما يمكنها من إدارة المدارس بفاعلية وتحقيق المستويات المعيارية والأولويات واحتياجات المجتمعات المحلية.

التوصية (٢٩): تتخذ الولاية إجراءات توحيد بنية التعليم فى جميع الأقاليم لمؤسسات ما قبل الروضة إلى نهاية التعليم الثانوى.

التوصية (٣٠): أن تقيم الإدارات المحلية شبكات لتبادل الخبرات والتطبيقات لضمان تلبية الاحتياجات التعليمية لطلابها بفاعلية.

التوصية (٣١): أن تمنح الأقاليم المحلية الفرصة للرقابة المحلية بالقانون عن طريق تعديل التشريعات والدساتير بما يسمح بتطبيق ذلك.

التوصية (٣٢): أن يبادر المشرع إلى استقصاء إمكان انتقال مكاتب التعليم المحلية إلى مكاتب إقليمية، والفاعلية التي يمكن أن تتحقق من ذلك.

التوصية (٣٣): أن تحدد لمكاتب التعليم المحلية والإقليمية وظائف وموارد وسلطات تمكنها من خدمة مناطقها في تقديم مناهج شاملة للطلاب وفرص للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

التوصية (٣٤): ينبغي أن تكون كليات المجتمع الوضع التشريعي من خلال مجالسها الحاكمة بما يمكنها من وضع السياسات ذات الأولوية والميزانيات والمحاسبة لمؤسسة متعددة الأحرام.

وأن تستمر الوظيفة الرئيسية لكليات المجتمع في كاليفورنيا لتضمين التدريس في الآداب والعلوم بما لا يتعدى مستوى الصف الثاني من التعليم بعد الثانوي بما يؤهل الطالب للحصول على درجة مشتركة أو الانتقال إلى مؤسسات أخرى.

التوصية (٣٥): ينبغي عدم تغيير وضع جامعة ولاية كاليفورنيا كمؤسسة عامة وتكوينها وحجمها ومسئوليات مجلس الأمناء. وأن تستمر مسئولياتها في تضمين التدريس في الآداب والعلوم حتى درجة الماجستير في المهن والمجالات التطبيقية التي تحتاج أكثر من عامين دراسيين بعد الثانوي وفي إعداد المعلمين.

التوصية (٣٦): أن ينص التشريع على إنشاء مجموعة عمل لوضع خطة استراتيجية للتوسع في تعليم الكبار، بما يتضمنه من مؤشرات لقياس فاعلية نظام تعليم الكبار في كاليفورنيا.

التوصيات (٣٧): أن تستمر جامعة كاليفورنيا كما جاء في دستور الولاية من حيث الحجم والتكوين والمسئوليات دون تغيير، وأن تكون مسئولياتها في تقديم برامج الآداب والعلوم وإعداد المعلم، وأن يكون لها الصلاحية لمنح درجة الدكتوراه، والتعليم في مجالات القانون والطب وطب أسنان والطب البيطري.

التوصية (٣٨): يراجع المشرع الأوضاع الحالية للجنة للتعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا، وتعديلها بما يضمن تنفيذ مسئولياتها كجهاز تنسيق للتعليم بعد الثانوى، وتقديم المشورة للحاكم.

التوصية (٣٩): ينبغى أن ينشىء المشرع والحاكم لجنة جديدة للتعليم فى كاليفورنيا ، تكون مهمتها الأساسية التخطيط والتنسيق وتحليل التعليم من الروضة إلى الثانوى والتعليم العالى وتطويره.

التوصية (٤٠): أن تتحول مؤسسات التعليم الخاص (كليات وجامعات) تمنح درجات أكاديمية معترف بها من مجلس شئون المتسهلكين إلى مجلس التعليم بعد الثانوى فى كاليفورنيا، لضمان الجودة والتكامل ومصداقية الدرجات الممنوحة تحت إشراف ولاية كاليفورنيا.

المحاسبة المشتركة

(التوصية (٤١): أن تنشىء الولاية نظاما لإصدار تقارير وفقا لمؤشرات عن المحاسبية للمؤسسات التعليم من فصول ما قبل الروضة إلى نهاية المدرسة الثانوية، وتحسين نظام ملائم للمنح والتدخلات مبنى على هذه المؤشرات، يسمح بالتطوير المستمر لتحصيل الطلاب.

التوصية (٤٢): أن يوسع قسم التعليم فى كاليفورنيا المستويات المعيارية لبرامج تعليم الكبار فى ضوء مستويات المجلس القومى للمهارات.

التوصية (٤٣): أن تضع الولاية التعليم بعد الثانوى فى نظام محاسبى متكامل، من خلال مؤشرات محاسبية تتمشى مع أهداف الولاية ورسالة مؤسساتها التعليمية وأن تضمن جودة التعليم والمساواة فى الفرص وتحقيق مستويات إنجاز عالية للطلاب.

التمكين لنظام تعليم عالى الجودة:

تتطلع كاليفورنيا إلى أن يستند تعليمها إلى مستويات معيارية للمحتوى الأكاديمى ومستويات الكفاءة لأداء الطلاب. وأن تراجع هذه المستويات دوريا وتكيف للاحتياجات الجارية والمستقبلية .

التوصية (٤٤): أن يوجه المشرع أعضاء مجلس جودة التعليم لوضع نموذج لجودة التعليم فى كاليفورنيا ليتمشى مع المعايير التى جاءت فى الخطة، وأن يستخدم النموذج لتقرير مستوى التمويل اللازم لنظام تعليمى يحقق هذه الجودة.

التوصية (٤٥): أن تقدم الأقاليم المحلية المدرسية بدائل لزيادة العوائد المحلية وأن تزود كليات المجتمع المحلية بالبدائل اللازمة لزيادة مواردها.

التوصية (٤٦): أن يوجه المشرع إلى إجراء دراسات جدوى لاستبدال نظام للتمويل قائم على أساس تكلفة الطالب بالنظام الحالى لتمويل.

التوصية (٤٧): ينبغى أن تنشىء الولاية نظاما للتسهيلات اللازمة لمدارس الولاية يساعد الولاية ومتخذى القرار فى تحديد الاحتياجات قصيرة وطويلة المدى.

التعليم بعد الثانوى:

التوصية (٤٨): ينبغى أن تتبنى الولاية سياسات لتحقيق الاستقرار فى تمويل مؤسسات التعليم العالى.

التوصية (٤٩): ينبغى أن يحدد المشرع والحاكم بعد دراسة علمية كيفية توزيع تكلفة التعليم العالى فى أنحاء الولاية والطلاب وأسرهم، وإنشاء هيئة مسئولة عن تحديد المصروفات الدراسية بما يضمن إتاحة فرص التعليم العالى لجميع طلاب كاليفورنيا، وبخاصة منهم وذوى الدخول المنخفضة.

التوصية (٥٠): أن تضع الولاية نظاما للمساعدات المالية للطلاب وبرنامجاً للمنح الدراسية لمساعدة الطلاب منخفضى الدخول لتحقيق أهدافهم التعليمية فى كليات وجامعات الولاية.

التعليم فى الطفولة المبكرة:

وقد اهتمت الخطة بوضع توصيات للتوسع فى إتاحة فرص تربية الأطفال فى الرياض وما قبلها ومساعدة الأسر على تحقيق هذه الإتاحة.

مسئوليات مشتركة:

ووضح أن تقدم الولاية نموذج قيادة تطوير المشاركة التكنولوجية التعليمية للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة.

إن هذه الخطة تعكس الفكر المنظومى فى التطوير، بوضع التعليم العالى بما فيه التعليم الجامعى فى سياقه التعليمى والتربوى بدءاً من التربية قبل الروضة وانتهاء بالدراسات العليا، وبدءاً أيضا بتوفير المتطلبات المالية والمادية، والتحفيز الأدبى والمالى لأعضاء هيئة التدريس والعاملين فى كافة مجالات مهنة التعليم، إلى البرامج والمناهج والمقررات وطرق تعليمها، وتقويم الطلاب، وإدارة التعليم القائمة على الحوكمة والمحاسبية والعائد وقد اهتمت الخطة بتحصيل الطلاب وإنجازهم، ونظرت إلى هذا المحور فى ضوء برامج تعليمية مصممة فى ضوء مستويات معيارية.

وكانت جودة البرامج التعليمية وجودة الممارسات فى كافة المجالات دافعاً للعودة على إنشاء نموذج كاليفورنى للجودة يشمل التحكيم النظامى وتعليم الكبار مدى الحياة.

الخطة الاستراتيجية لجامعة ولاية أريزونا، نموذج لدور أجهزة التعليم بالولاية:

ونموذج آخر يبين صدى توجيهات حاكم الولاية أو الأجهزة التى يرأسها لتطور جامعات الولايات، تذكر جامعة ولاية أريزونا فى إحدى وثائقها عن خطتها الاستراتيجية الخمسية ٢٠٠٥-٢٠٠٩ أنه اتساقا مع التعليمات المقدمة من مكتب حاكم الولاية للتخطيط الاستراتيجية والميزانية، فقد قامت الجامعة بتطوير رسالتها ووضعت أهدافا استراتيجية لتحقيقها.

وقد حددت الجامعة رسالتها فى تقديم برامج عالية المستوى للمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، وبحوث علمية راقية، وخدمات جماهيرية للمواطنين فى ولاية أريزونا مع تأكيد خاص على إقليم فيونكس.

وأنه لتحقيق هذه الرسالة تخطط الجامعة لتكون ملتزمة تماما نحو بيئتها من خلال اهتمام المباشر بالتغلب على التحديات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية والفيزيقية، وأن تشكل مبادراتها البحثية فى ضوء مخرجتها الاجتماعية. وتمشياً مع ذلك فإن هيئة التدريس والإداريين بالجامعة يلتزمون بما يلى:

(١) الاعتراف بالتنوع الكبير للطلاب وتزويدهم بتعليم يركز على المتعلم، يسمح لهم بالمشاركات الفعالة فى عملية التعلم.

(٢) تشجيع البرامج متعددة التخصصات، مع التأكيد على صلتها بالمجتمع، إقليمياً وعالمياً.

(٣) ترقية الاستخدام الفعال للبحث العلمى الذى يمثل آلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

(٤) تحويل الجامعة من وكالة للولاية لمؤسسة تشاركية تسهم بحوثها بفاعلية فى تقديم عوائد جديدة للجامعة وللاستثمار فى الولاية.

(٥) أن تصير ذات حضور فعال فى المجتمع المحلى تخدمه وتطوره وتلبى احتياجات أبناء أريزونا وما بعدها.

واتساقا مع ما تقدم فإن هناك قضايا استراتيجية أساسية ترتبط بها وتعمل على تحقيق الرسالة بفاعلية، تتمثل فى:

(١) كيفية تحسين جودة الخبرات التعليمية على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا.

إذ تعتبر البرامج التعليمية حجر الأساس للجامعة، ويبحث الطلاب عن برامج تعليمية عالية الجودة لإعدادهم لحياة مهنية راقية وليكونوا متعلمين مدى الحياة، ولذلك فإن تقديم برامج عالية الجودة يتطلب إحداث تغييرات فى تصميم هذه البرامج وتعظيم عوائد التعليم وآثاره. ويمكن لذلك الاهتمام باستراتيجيات تعليمية إيجابية ونشطة.

(٢) كيفية تقديم إتاحة عالية للتعليم للطلاب الذين يتزايدون من ذوى الموارد المالية المحدودة.

وحتى يتم توسيع فرص الإتاحة ومدها يجب أن تلتزم الجامعة بفروعها الثلاثة بتلبية الاحتياجات المتزايدة والمستمرة لخريجى المدارس الثانوية فى الالتحاق بالجامعات، وبخاصة

من أبناء الأقليات وغير القادرين، تمشياً مع الديمقراطية وتلبية احتياجات مجتمع المعرفة ومتطلبات سوق العمل الكوكبي الذى يتطلب مهارات متغيرة.

(٣) كيفية استقطاب والاحتفاظ بأعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة فى سوق محلى وقومى وعالمى يتطلب كفايات عالية، إذ إن هيئة التدريس ذات الكفايات العالية أساس لتطوير البرامج التعليمية والبحوث وامتداد الخدمات للمجتمع. وهذا يؤكد ضرورة وجود برنامج ذى موارد متاحة لاستقطاب أعضاء هيئة تدريس ذوى جودة عالية.

(٤) كيفية تطوير وتحسين الفعالية الاجتماعية

إن تطوير الجامعة يتطلب أن تكون جزءاً فعالا من النسيج الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للولاية، عن طريق برامج للامتداد الجامعى تعمل على تقدم المجتمع المحلى، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تغيير الثقافة الداخلية للجامعة، وتغيير دورها فى عيون المجتمع المحلى.

(٥) كيفية خدمة المجتمع باعتبارها المزود الشامل ومقدم برامج تعيمية على مستوى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، مع الاحتفاظ بالتنافسية محليا وقوميا فى القدرات البحثية والإسهام فى التنوع الاقتصادى فى الوادى .

إذ إن إتاحة تعليم ذى جودة للمواطنين يمثل مسئولية أساسية للجامعة، وكونها خامس جامعة من حيث الطلاب المقيدين على مستوى الولايات المتحدة وتحولها إلى جامعة بحوث احتلت المرتبة الأولى خلال العقد الأخير، يتطلب تبنى خطط لتعظيم عوائد البحوث لتطوير البرامج التعليمية للمنافسة محليا وعالمياً.

(٦) كيفية ضمان وجود مصادر وتسهيلات عالية المستوى تحقق النمو المطلوب حيث تواجه الجامعة الآن عجزاً فى التسهيلات المتاحة، مما يتطلب توفير كل ما يلزم لتوفير بيئة تعلم وبحث علمى فعالة من معامل وفصول تيسر التعلم المرتكز على المتعلم لتطوير البرامج التعليمية المقدمة، بما يشمل ذلك من توفير تكنولوجيا الإتصالات ودمجها فى المناهج وطرق تعليمها.

كندا تلاحم بين المستوى الفيدرالى والمقاطعات والأقاليم:

وقد سبق أن أشرنا إلى أن كندا تتميز عن جارتها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم وجود وزارة فيدرالية للتعليم أو التعليم العالى. ومن ثم فإن تلاحماً وتناغماً بين المستوى الفيدرالى المتمثل فى مجلس وزراء التعليم والمجلس الكندى للتعلم وغيرها ووزارات التعليم العالى التى تأخذ مسميات مختلفة ففى ألبرتا وزارة التعليم المتقدم والتكنولوجيا Ministry of Education and Technology Advanced، وفى نيوبرونسويك وزارة التعليم بعد الثانوى والتدريب والعمل Ministry of Postsecondary Education, Training and Labour، بل إن فى كيبيك التى تضم ١٧ جامعة، منها ١٤ جامعة فرنسية، ٣ جامعات إنجليزية هناك مؤتمر رؤساء جامعات كيبيك Conference des Recteurs et des Principaux des Universities de Quebec

وقد قام مجلس الفيدرالية Council of federation بوضع استراتيجية للتعليم بعد الثانوى، بعنوان: المنافسة للغد، استراتيجية للتعليم بعد الثانوى ومهارات التدريب فى كندا (يوليو ٢٠٠٦)

Competing For Tomorrow :A Strategy For Postsecondary Education and Skills Training in Canada, July 2006.

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية التى أقرها أعضاء المجلس من رؤساء المقاطعات والأقاليم، الرؤية، والمؤشرات الرئيسية والعمليات الإقليمية والقطاعية والأولويات والاستراتيجيات ، وهى نتاج عمل تعاونى فيدرالى وإقليمى ومقاطعى وشعبى أيضا.

ومن أهم ما تضمنته الرؤية: أن الرؤساء من كل مقاطعة وإقليم يوافقون على أن الشعب فى كل أنحاء كندا يجب أن تكون له فرص بناء مستقبلات أكثر إشراقا لهم ولمجتمعهم فى القرن ٢١.

ويوافق المجلس الفيدرالى على:

(١) أن الكنديين ينبغي أن يكون لهم تعليم بعد الثانوى عالى الجودة وممول من الدولة، ونظم للتدريب على المهارات، حتى يمكن للأفراد ومؤسسات الأعمال الكندية المنافسة والنجاح فى الاقتصاد الكوكبى.

(٢) أن الكنديين ينبغي أن تتوفر لهم فرص إتاحة التعلم مدى الحياة فى التعليم بعد الثانوى والتدريب على المهارات، ويكافأوا بغرض التوظف، إذ يواجه هذه المعوقات غير العادلة كثير من المهاجرين والسكان الأصليين، والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة، ومتلقى المساعدات الاجتماعية والنساء وكبار السن من العمال.

والرؤية السابقة تمثل التزام رؤساء المقاطعات والأقاليم بضرورة التطوير، كما تعبر عن إدراكهم بجدوى التعليم بعد الثانوى وإتاحة فرص اكتساب المهارات من خلال التدريب، وأن هذه الإتاحة يجب أن تكون فى إطار الجودة والتميز من أجل المنافسة فى ظل اقتصاد العولمة، مع الاهتمام بإزالة جميع العوائق التى تحول دون تكافؤ الفرص أمام الجميع، بما فى ذلك الحصول على فرص العمل.

وقد أقرت الاستراتيجية بأن هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه التعليم بعد الثانوى والتدريب المهارى، فى وقت تحتاج فيه كندا إلى قوى عاملة مؤهلة ومرنة وقادرة على التكيف والإبداع.

كما أقرت أيضا بدور الحكومة الفيدرالية والمقاطعات والأقاليم لضمان الرخاء فى كندا، إذ حددت هذه الأدوار على النحو الآتى:

(١) المقاطعات والأقاليم، ولها سلطات حصرية لتصميم وتخطيط وتقديم هذا التعليم والتدريب، والعمل بالمشاركة مع الطلاب والكليات والجامعات ومؤسسات الأعمال والتنظيمات العمالية والجماعات الأخرى لضمان نجاح التخطيط وحسن تقديم البرامج، وهى أيضا مسئولة فى العمل مع الشركاء لقياس فعالية البرامج التعليمية والتدريبية ونشر نتائجها على الشعب.

(٢) أن يضع رئيس الوزراء مع رؤساء المقاطعات والأقاليم أسس المشاركة الفعالة الجديدة التى تساعد الكنديين وكندا على قيادة العالم.

الأولويات والاستراتيجيات:

١- تحسين الإتاحة Improve Access:

وتتمثل التحديات فى أن القوى العاملة فى القرن ٢١ يجب أن تكون ذات تعليم عال ومدربة، وأنه لا ينبغى أن يترك فرد فى الخلف – وأن اقتصاد كندا يحتاج أكثر إلى عـاملين ملتزمين وإلى تخريج قوى عاملة محترفة وذات مهارات. ومن هنا ينبغى تحـسين الإتاحـة لجميع الكنديين، وبخاصة الذين يعتبرون تقليدياً مهمشين. ومن ثم تتلخص استراتيجيات تحقيق هذه الأولوية فى:

(١) تقديم إتاحة أفضل لسوق العمل المعلوماتى، لمساعدة الكنديين لاتخـاذ قـرارات مهنيـة معلوماتية.

(٢) زيادة ميزانيات التشغيل وتنفيذ البرامج للاستمرار فى الاحتفاظ بالقدرة علـى المنافـسة عالمياً.

(٣) زيادة المشاركة فى البرامج وتشجيع الـسكان الأصـليين والمعـاقين وذوى الـدخول المنخفضة للالتحاق.

(٤) توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات للمساعدة فى نجـاح بـرامج التعلـيم والتـدريب، وبخاصة للذين لا يتمكنون من الانتظام فى الدراسة.

ويوافق الرؤساء على الاهتمام بزيادة ورفع مستوى التعليم بعد الثـانوى والتـدريب حتى يتمكن الجيل الأقدم من المنافسة بنجاح، وأن كل إقليم ومقاطعة سوف يـضع منهجيـات لقياس النجاح فى تحسين الإتاحة.

ثانياً: تحسين الجودة Enhance Quality:

والتحسين المستمر للتعليم بعد الثانوى والتدريب المهارى ذو أهمية قصوى للحفـاظ على مستويات معيارية عالمية. ولذلك فإن الاستثمار فى التعليم وأعضاء الهيئة له أهميته فى

الحفاظ على وتحسين الجودة التعليمية والتدريبية التى يتلقاها الكثيـرون. ولـذلك فإنـه مـن الضرورى تنفيذ الاستراتيجيات الآتية:

١- زيادة ميزانيات تنفيذ البرامج التعليمية لتمكين المؤسسات من الاستمرار فى المنافسة على المستوى الدولى.

٢- تعيين أعضاء هيئة تدريس لتعويض المتقاعدين، وتخفيض نسبتهم إلـى الطـلاب، وتحسين جودة الخبرات المقدمة للطلاب.

٣- توفير الاستثمارات الملائمة لضمان توفير المعدات والموارد التى يحتاجها أعـضاء هيئة التدريس والطلاب لنجاح البرامج المقدمة.

٤- تدعيم البحوث والتطوير من أجل تشجيع الدراسـات العليـا، والتجديـد والإبـداع والأفكار التى تمثل عصب الاقتصاد فى مجتمع المعرفة.

٥- تدعيم عالمية التدريب والبحوث.

٦- تعظيم الاستخدام الأكثر فعالية للتكنولوجيات الجديدة فـى تقـديم بـرامج تعليميـة وتدريب مهارى.

٧- تسهيل الانتقال من التعليم بعد الثانوى والتدريب المهارى إلى عالم العمل.

٨- تسهيل الانتقال من التعليم الثانوى إلى برامج التعليم العالى والتدريب المهارى.

٩- تدعيم الامتياز فى التدريب على التجارة والأعمال، وما يحتاجه من تحسين التعلـيم والتدريس والمهارات الفنية للمدربين.

ويوافق الرؤساء على أن مؤسسات التعليم بعد الثانوى الكندية، يجب أن تكون بـين أفضل المؤسسات العالمية، كما يوافقون على أن كل مقاطعة وإقليم سوف تحدد طرق قيـاس نجاح تحسين الجودة.

ثالثاً: زيادة المشاركة فى القوى العاملة الماهرة

Increase Participation in the Skilled labour Force

إذ إن كثيرا من المهاجرين إلى كندا يواجهون عقبات غير عادلة، عندما يبحثون عن وظائف تناسب مهاراتهم، كما تواجه فئات أخرى كالسكان الأصليين والنساء والمعاقين والشباب مثل هذه العقبات. ولذلك – ومن أجل نجاح كندا – ينبغى أن تتاح لكل شخص فرصة المشاركة فى الحياة الاقتصادية.

وتضمنت هذه الأولوية عدداً من الاستراتيجيات، ووافق الرؤساء على أهمية توفير الفرص المتكافئة من خلال برامج للتعليم بعد الثانوى والتدريب المهارى، وأن تقوم المقاطعات والأقاليم بوضع طرق قياس النجاح فى زيادة المشاركة فى القوى العاملة الماهرة .

رابعاً: المهارات لمجالات العمل فى القرن ٢١ Skills For the 21st Century Workplace

إذ ينبغى زيادة إسهام أصحاب الأعمال والاستثمارات فى التدريب عن المستويات الراهنة لتقوية مهارات العمل، وبخاصة منها المهارات التكنولوجية وأسواق العمل الدولية، وأن يتكيف التدريب المهارى الممول حكوميا مع الاحتياجات المتطورة.

وقد تضمنت هذه الأولوية عدداً من الاستراتيجيات عن زيادة استثمارات مؤسسات الأعمال فى التدريب، وتشجيع مشاركة الأفراد فى التدريب على رأس العمل، وبناء أسس المشاركة مع القطاعات المختلفة لضمان إعداد قوى عاملة ماهرة، مع زيادة مرونة البرامج والخدمات لضمان الإتاحة ريفيا وحضرياً.

وقد وافق الرؤساء على تشجيع رفع مستوى القوى العاملة الممارسة، وتشجيع إقامة مشاركة بين الحكومة والصناعة والاستثمار لنجاح التدريب. وأن تتولى المقاطعات والأقاليم قياس نجاح تعظيم مهارات القوى العاملة.

خامساً: التوسع فى البحوث والتحديث Expand Research and Innovation

وذلك لأن البحث والتجديد يخلق مزيداً من الفرص ويساعد على رفع معدل إنتاجية العامل، وتحسين التنافسية الاقتصادية. كما أن الاستثمارات فى البحوث تفيد التعليم بعد الثانوى وتفيد المجتمع كله.

وكان من أبرز الاستراتيجيات الموضوعة زيادة الاستثمارات فى البحوث والتَجديد، لزيادة القيد بالدراسات العليا واستقطاب طلاب دوليين، وضمان توافر المعلومات والحوافز لمؤسسات الأعمال للاستثمار فى البحوث والتطوير لزيادة الإنتاج، وتحفيز المشاركة بين الجامعات والأعمال لبناء شبكات للبحوث والتجديد .

وقد وافق الرؤساء على أهمية تحسين قدرات كندا من أجل المنافسة فى اقتصاد المعرفة، وأن تقوم المقاطعات والأقاليم بقياس النجاح فى التوسع فى مجالات البحث والتجديد.

ولعل من أبرز ما يلاحظ على هذه الأولويات ربطها التعليم العالى بالتدريب على المهارات والبحث العلمى والتجديد. وكذلك الربط بين التعليم والتدريب كأساس للمنافسة، وبين زيادة الإنتاج واحتلال مكانه متقدمة فى اقتصاد المعرفة.

هذا بجانب إدراك رؤساء المقاطعات والأقاليم عدداً من الأمور التنفيذية، وضرورة قياس درجة التقدم فى التصميم والتخطيط والتنفيذ، وإعلانها للرأى العام.

وبذلك تكون المقاطعات والأقاليم بمجالسها المختلفة، والتمويل الذى تقدمه للبرامج التعليمية للجامعات آليات تنفيذ تطوير هذه البرامج.

وتأكيداً لذلك فقد جاء بهذه الاستراتيجية أنها تحتاج إلى استثمارات إضافية تقوم بها المقاطعات والأقاليم، وبالفعل قام وزراء التعليم فى هذه المقاطعات والأقاليم بتوجيهات من الرؤساء لتقدير هذه الاستثمارات التى يحتاجها تنفيذ الاستراتيجية.

وكمثال فقد حدد الوزراء أعضاء مجلس وزراء التعليم فى كندا Council of Ministers of Education, Canada مجالات عديدة يعتبر الاستثمار فيها هاما، وبخاصة تعيين أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم، وتجديد البنى الفيزيقية الأساسية، والإتاحة الأفضل

للجماعات الأقل حظاً فى الالتحاق بالتعليم، والبحوث، والدراسات العليا، وضمان توفير أجهزة وتكنولوجيات حديثة.

كما قام الوزراء بالمقاطعات والأقاليم أعضاء منتدى وزراء سوق لعمل Forum of Labour Market Ministers، أيضا بتحديد الميادين التى تحتاج إلى استثمارات أكثر فى السنوات المقبلة،وبخاصة بالنسبة لبرامج التدريب المهارى، وإتاحة فرص دخول سوق العمل للمهاجرين والجماعات التى تواجه عوائق للتوظف.

وقد أقر الرؤساء ورئيس مجلس الوزراء الفيدرالى أهمية ضمان مواجهة المقاطعات والأقاليم للمعوقات وتوفير الاستثمارات اللازمة لتطوير نظم التعليم بعد الثانوى والتدريب على المهارات لصالح كل الكنديين.

ويلاحظ أخيراً أن هذه الاستراتيجية الفيدرالية ذات الآليات الإقليمية هى نتاج عمل تعاونى شارك فيه رئيس الوزراء ورؤساء المقاطعات والأقاليم ووزراء التعليم بها وقادة الطلاب والكليات والجامعات، والعمال ومنظمات الأعمال، وممثلون للجماعات المهمش كالسكان الإصليين والمهاجرين، وذوى الاحتياجات الخاصة، مما يعد علامة هامة على أهمية التعليم بعد الثانوى والتدريب على المهارات وضرورة تطويره، كمدخل أساسى لتحقيق التقدم.

ثالثاً: هيئات ومنظمات الاعتماد أو ضمان الجودة:

تهتم دول العالم المختلفة الآن بضمان جودة التعليم، واعتماد مؤسساته وبرامجه بما فيها مؤسسات التعليم العالي والجامعي والبرامج التي تقدمها.

ويشمل مصطلح ضمان جودة التعليم الجامعي ومصطلح الاعتماد المؤسسي والبرنامجي التأكد من أن مستوى المؤسسة التعليمية، وهي هنا الجامعة، تؤدي مسئولياتها وفق أسس وضعتها هيئات الاعتماد وضمان الجودة تشمل البرامج التعليمية المقدمة.

إذ إنه في إطار الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation يمثل البرنامج التعليمي مكوناً رئيسياً من مكونات الاعتماد، كما أنه أساس الاعتماد البرنامجي Program Accreditation.

وقد حظي ضمان الجودة والاعتماد باهتمام واضح في الولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن التاسع عشر، بل أن لهذه الدولة السبق في هذا التوجه. وترجع جذور الاعتماد وضمان الجودة إلى الروابط التي أنشأتها الكليات والجامعات إقليمياً في أواخر القرن ١٩، حيث كان لهذه الروابط العديد من المهام والأنشطة، أضافت إليها موضوع تقويم الأداء وضمان الجودة.

إذ أسست أربع روابط إقليمية في الفترة من ١٨٨٥ إلى ١٨٩٥، ضمت عضويتها أساتذة وإداريين وممثلين للمدارس والكليات والجامعات، تغطي نيو إنجلند والولايات الوسطى والولايات المركزية الشمالية والجنوبية، ثم أنشئت عام ١٩١٧ رابطة الشمال الغربي.

وكان من بين مهام هذه الروابط وضع مستويات معيارية للبرامج التي تقدمها الكليات والجماعات، وإذا كانت بعض الكليات قد وضعت نظماً منفردة للقبول بها، فإن كليات أخرى وضعت نظم القبول بها بشكل ينطبق عليها كلها.

وبدأ مع بداية القرن العشرين اعتماد المدارس الثانوية الأعضاء في رابطة الشمال المركزي NCA، ثم اعتماد الكليات. كما بدأ وضع مستويات معيارية عام ١٩١٣.

كما قامت الرابطة الجنوبية للمدارس والكليات باعتماد بعض الكليات الأعضاء بها علم ١٩١٩. وقامت الروابط الإقليمية بعد ذلك بتحديد الكليات المعترف بها، والتي يمكن قبول انتقال طلابها إلى كليات أخرى.

وإذا كانت روابط المدارس والجامعات – وهي روابط طوعية غير هادفة للربح – قد مارست مهامها إقليمياً دون تنسيق بينها في البداية فقد قامت هذه الروابط بمبادرات منها بالتنسيق بين أعمالها بدءاً من عام ١٩٠٦، من خلال اجتماع ضمها معاً بجانب عدد من الكليات. وخلص الاجتماع إلى وضع معايير مشتركة للقبول لتسهيل انتقال الراغبين من الطلاب بين الكليات المختلفة داخل نطاق الرابطة الإقليمية أو بين الكليات أعضاء الروابط الإقليمية الأخرى.

وهكذا نرى أن المستويات المعيارية التي وضعت قد صيغت من أجل قبول عضوية الكليات والمدارس من ناحية، وإمكان الموافقة على تحويل الطلاب الراغبين من كليـة إلـى أخرى.

وظهرت في الأربعينات روابط جديدة، تضم عضويتها مدارس وكليات وجامعـات، منها رابطة الغرب ورابطة نيو إنجلند.

وتطور فكر هذه الروابط بالانتقال من المقاييس الكمية إلـى الاعتبـارات النوعيـة والكيفية، وكان لرابطة الشمال المركزية الريادة في وضع نظام ينظر للمؤسسة التعليمية ككل في ضوء أهداف محددة، وتبنت الروابط الأخرى هذا التوجه بعد ذلك. وشمل ذلـك أهـداف الكلية أو الجامعة، وخطتها وبرامجها ومواردها.

وكانت النقلة الكبرى بعد انتهاء الحرب العالميـة الثانيـة، وبالتحديـد مـع بدايـة الخمسينيات حين قامت هذه الروابط بتطوير المستويات المعيارية وإجراءات تقويم المؤسسات والبرامج التعليمية والإدارة والموارد، ثم بعد ذلك الكفايات التي يكتسبها الطلاب من التعليم.

أنماط هيئات الاعتماد وضمان الجودة:

تتحدد أنماط أو أنواع هيئات الاعتماد وضمان الجودة، وهي هيئـات تـسعى إلـى التحسين الشامل والنوعي المؤسسي والبرنامجي، وهذه الأنماط هي:

١- هيئات الاعتماد الإقليمية:

وهناك ست هيئات إقليمية لاعتماد الكليات والجامعات في الولايات المتحـدة، لكـل منها نطاق عملها الإقليمي. وتعتمد هذه الهيئات كافة الدرجات، والبرامج التعليمية والجامعـة ككل.

والاعتماد هو عملية التعرف على والاعتراف بالمؤسسات التعليمية من حيث الأداء والتكامل والجـودة أو النوعية، التي تقود إلى ثقة المجتمع التعليمـي والتربـوي والعلمـي، والشعبي أيضاً.

ويتم هذا الاعتراف في الولايات المتحدة عن طريق روابط مهنيـة غيـر حكوميـة تطوعية غير هادفة للربح، تتحدد مسئولياتها في وضع معايير وزيارة الكليـات والجامعـات

وتقويمها عند طلبها، والموافقة على مستواها ككل ومستوى برامجها، متى تمشت جميعها مع المعايير الموضوعة.

كما يتم الاعتماد الإقليمي للتعليم العالي الأمريكي من خلال القيام بوظائف هامة تشمل تشجيع الجهود لتحقيق الفعالية التعليمية القصوى.

وتتطلب عملية الاعتماد للجامعات والكليات فحص أهدافها وعملياتها وأدائها وإنجازاتها. كما يقدم الخبراء المكلفين من هيئة الاعتماد تحليلاً للموقف وتوصيات لتحقيقها وتطويرها.

ونظراً لأن عملية الاعتماد تراجع مرحلياً، فإن الكليات والجامعات تشجع للاستمرار في الدراسة الذاتية والتحسين المستمر.

ويعتمد الاعتراف المؤسسي عن طريق هيئة أو وكالة اعتماد إقليمية ذات مسئولية تخولها لها وتوافق عليها وزارة التربية الأمريكية وتطبق على الكلية أو الجامعة ككل، وليس لبرامجها وحدها، وإن كانت البرامج التعليمية متضمنة في هذا الاعتماد المؤسسي.

ورغم أن إجراءات هيئات الاعتماد الإقليمية تختلف بعض الشيء في التفاصيل، بما يسمح بالاختلافات والتمايزات الإقليمية، فإن القواعد التي تقوم عليها والسياسات الأساسية لها، ومستويات التوقعات متماثلة رغم ذلك، فإن هذه الهيئات تهدف إلى:

١- دعم التميز في التعليم العالي من خلال تنمية معايير وإرشادات لقياس الفعالية التعليمية.

٢- تشجيع التحسين الشامل لمحاولات التطوير التربوي على مستوى المؤسسة ككل من خلال الدراسة الذاتية المستمرة والتقويم.

٣- ضمان تحديد أهداف تعليمية تربوية واضحة وملائمة، تتفق مع طموحات ومتطلبات المجتمع التربوي والجمهور والوكالات الأخرى والمنظمات، كما أنها توفر الظروف الملائمة لتحقيقها، وأنها تملك التنظيم والموارد البشرية والدعم اللازم لاستمرارها.

٤- تقديم المساعدة والتوجيه للمؤسسات القائمة.

وهذا كله يظهر أن هيئات الاعتماد تهدف إلى الارتقاء بالأداء، والاهتمام بالمدخلات والمخرجات التعليمية لتصل ليس فقط إلى الجودة والحد الأدنى المطلوب لها، ولكن إلى التميز الشامل، الذي يتضمن البرنامج التعليمي والظروف المحيطة به، وصولاً إلى مخرجات متميزة، وتحقيق الرضا المجتمعي عن الأداء والمخرجات وتحقيق الأهداف المرجوة.

وتغطى هيئات الاعتماد المؤسسي كافة الولايات الأمريكية على نحو إقليمي كما يلي:

١- رابطة الشمال المركزي للكليات والمدارس ومقرها ولاية إلينوي North Central Association of Colleges and Schools وتعتمد هذه الرابطة المؤسسات التعليمية في ولايات: أريزونا، وأركنساس، وكولورادو، وإلينوي، ونبراسكا، ونيومكسيكو، وشمال داكوتا، وجنوب داكوتا، وأوهايو، ووست فيرجينيا، وإنديانا، وإيوا، وكنساس، وميتشجان، ومنيسوتا، وميسوري، وأوكلاهوما وويسكونسن، ويومنج. وتضم هذه الرابطة لجنة التعليم العالي، التي تتولى تقويم واعتماد كافة مؤسسات التعليم العالي بهذه الولايات السابق ذكرها.

٢- رابطة الشمال الغربي للمدارس والكليات ويقع مقر الرابطة في واشنطن North – West Association of Schools and Colleges وتقوم بتقييم واعتماد المؤسسات التعليمية في الولايات الآتية: ألاسكا وإيداهوا، ومونتانا، ونيفادا، وأوريجون، ويوتا، وولاية واشنطن. وتضم هذه الرابطة لجنة الكليات، التي تقوم بتقييم واعتماد الكليات والجامعات.

٣- رابطة الولايات الوسطى للكليات والمدارس Middle States Association of Colleges and Sclools ، ومقر هذه الرابطة ولاية بنسلفانيا، وتقوم الرابطة بتقويم واعتماد مؤسسات التعليم في الولايات الآتية: فرى لاند، ونيوجرسي، ونيويورك، وبنسلفانيا، ومقاطعة كولومبيا وجزيرة فرجين، وديلاور. وتضم الرابطة لجنة للتعليم العالي لتقييم الكليات والجامعات.

٤- الرابطة الغربية للمدارس والكليات Western Association of Schools and Colleges، ومقرها ولاية كاليفورنيا. وتقوم بتقويم واعتماد المؤسسات التعليمية في

ولاية كاليفورنيا، وهاواي، ومقاطعة الباسيفيك. وتضم الرابطة لجنة اعتماد الكليات العليا والجامعات، وتقوم بتقويم واعتماد هذه الكليات والجامعات.

٥- رابطة نيو إنجلند للمدارس والكليات New England Association of Schools and Colleges ومقرها ولاية ماساشوستس، وتقوم بتقييم واعتماد المؤسسات التعليمية في الولايات الآتية: كونكتكت، ومين، وماساشوستس، ونيو هامبشير، وورود أيلند، وفيرمونت. وتضم هذه الرابطة لجنة معاهد التعليم العالي، وتقيم وتعتمد الكليات والجامعات في هذه الولايات.

٦- الرابطة الجنوبية للمدارس والكليات Southern Association of Schools and Colleges. ومقرها ولاية جورجيا، وتقوم بتقييم المؤسسات التعليمية بالولايات الآتية: ألاباما، وفلوريدا، وجورجيا، وكنتاكي، ولويزيانا، ومسيسبي، وشمال كارولينا وجنوب كاليفورنيا، وتينيسي، وتكساس، وفيرجينيا. وتضم الرابطة لجنة الكليات، التي تقوم وتعتمد الكليات والجامعات بالولايات المذكورة.

ونتناول فيما يلي إحدى هذه الروابط ولجنة التعليم العالي فيها، وهي لجنة الكليات والجامعات للشمال الغربي، Northwest Commission on Colleges and Universities NWCCU.

وتتحدد رسالة اللجنة في:

ضمان جودة التعليم بالكليات والجامعات، وتطوير فعالية مؤسساتها ودعم التحسين المستمر للكليات والجامعات في إقليم الشمال الغربي من خلال التحليل المؤسسي للتقييم الذاتي والمراجعة النقدية للأقران، المبنية على معايير للتقييم التي تطبق موضوعياً وبشفافية، ودون تمييز للمؤسسات ذات الخصائص والرسالات والثقافات المتنوعة.

ولجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات، قد أسست بشكل قانوني كهيئة مستقلة غير هادفة للربح، لتحقيق الهدف المحدد وهو اعتماد مؤسسات التعليم العالي في سبع ولايات بإقليم الشمال الغربي. وقد حلت هذه اللجنة محل لجنة الكليات والجامعات التي كانت جزءاً عضوياً

من رابطة الشمال الغربي للمدارس والكليات والجامعات، كهيئة تطوعية غير حكومية لتحسين المؤسسات التعليمية أسست عام ١٩١٧.

وتتكون هذه اللجنة من ٢٤ مفوضاً أو مأموراً Commissioner ، ورئيس من العاملين السابقين. والمفوضون ينتخبون لثلاث سنوات، ويعملون دون راتب، ومعظمهم يمثلون المؤسسات المعتمدة عن طريق اللجنة، ومنهم أربعة أعضاء عامون من غير المنتمين لمؤسسات التعليم العالي، ويعني اعتماد لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات أن مؤسسة التعليم العالي تمتلك هدفاً واضحاً وأن برامجها التعليمية تنفذ بأسلوب مبدع، وأن أغراضها جميعاً تنفذ، كما أن المؤسسة على درجة عالية من التنظيم وتضم أعضاء هيئة تدريس ذوي كفاءات عالية، وتدعم بجهودها الثقة في جودة الأداء والمخرجات والفاعلية في تحقيق رسالتها.

وعندما تمنح كلية أو جامعة الاعتماد من اللجنة، فإن الاعتماد ليس اعتماداً جزئياً، ولكنه يشملها كلها في وقت الاعتماد على أساس التقويم الشامل. وهذا الاعتماد يشير إلى أن مؤسسة التعليم العالي ككل قد تم تقويمها، وأنه قد تبين أنها حققت رسالتها. كما يشير إلى أن المؤسسة تلبي توقعات اللجنة التي حددت في شكل معايير ومحكات. وتطلب اللجنة من كل مؤسسة من المؤسسات الأعضاء أن تعد تقريراً وتقدمه لرئيس اللجنة.

وتتمثل المتطلبات الأساسية لصلاحية الكلية أو الجامعة للتقدم للاعتماد فيما يلي:

١- السلطة Authority

أن المؤسسة بها سلطة تشغيل ومنح درجات التعليم العالي من خلال تنظيم رسمي أو مجلس إدارة، كما تبينه القوانين واللوائح.

٢- الرسالة والأهداف Mission and Goals

أن رسالة المؤسسة محددة بوضوح، ويتبناها مجلس إدارتها، وتتمشى مع سلطتها القانونية، وتتلاءم مع الدرجات الممنوحة. وأن الأهداف الموضوعة تتمثل في خدمة الاهتمامات التعليمية لطلابها وبرامجها الرئيسية التي تؤدي بدورها إلى درجات

علمية رسمية. وتخصص المؤسسة كل دخلها – أو أغلبه – لدعم رسالتها وأهدافها التعليمية.

٣- التكامل المؤسسي Institutional Integration

أن المؤسسة تحكم وتدار باحترام أفرادها، والاستجابة للحاجات التعليمية والمتطلبات القانونية والدستورية التي تخدمها، وتحددها وثائقها ودستورها.

٤- مجلس الإدارة أو المجلس الحاكم Governing Board

أن للمؤسسة مجلساً حاكماً له مسئولياته في تحقيق الجودة والتكامل المؤسسي وبين الوحدات التي تتكون منها من أجل ضمان تحقيق رسالة المؤسسة. وأن المجلس يضم على الأقل خمسة أعضاء لهم حق التصويت، وليس لغالبيتهم اهتمامات مالية شخصية أو توظيفية أو تعاقدية بالمؤسسة.

٥- المدير التنفيذي الرئيسي Chief Executive Officer:

أن المؤسسة توظف مديراً تنفيذياً رئيسياً، يعينه مجلس الإدارة، ويكون متفرغاً للقيام بمسئولياته التي تحددها المؤسسة. ويفوض مجلس الإدارة المدير التنفيذي الرئيسي سلطة تعيين مديرين للوحدات الفرعية. ولا يعين المدير التنفيذي الرئيسي أو المديرون التنفيذيون للوحدات كرئيس لمجلس الإدارة.

٦- الإدارة Administration:

أن المؤسسة تقدم خدمات إدارية داعمة لتحقيق رسالتها وتحقيق أهدافها.

٧- أعضاء هيئة التدريس Faculty:

أن المؤسسة توظف أعضاء هيئة التدريس المتفرغين المؤهلين مهنياً. وأن أعضاء هيئة التدريس ملائمون من حيث العدد والتأهيل لتلبية متطلبات تحقيق الأهداف والرسالة.

ويشترك أعضاء هيئة التدريس في وضع سياسات المؤسسة والتخطيط الأكاديمي وتطوير المناهج ومراجعتها وعملية الإرشاد الأكاديمي والإدارة، وأن يتم تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس دورياً وبطريقة منظومية.

وأن تعكس أعباء هيئة التدريس رسالة المؤسسة وأهدافها، وكذلك كفاياتهم ونموهم المهني.

٨- البرنامج التعليمي Educational Program

أن المؤسسة تقدم برنامجاً تعليمياً أو أكثر، تؤدي للحصول على درجة جامعية أولى أو أعلى تعبر عن رسالتها، وأن يكون كل برنامج من البرامج المعترف بها، وذا محتوى وعمق علمي، وفاعلاً في استخدام المكتبة ومصادر المعلومات، وأن تكون البرامج التعليمية متمشية مع مستويات الجودة وملائمة للدرجات العلمية المقدمة، كما أن المؤسسة تحرص على توفير بيئة تثري خبرات التعلم من خلال تفاعل أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

٩- التعليم العام والتدريس المرتبط به General Education and Related Instruction.

أن برامج درجات البكالوريوس تتطلب مكوناً أساسياً من التعليم العام كمتطلب سابق وأساسي لأي برنامج يقدم، وأن أي برنامج مشترك (تطبيقي / متخصص / فني) تبلغ عدد وحداته ٣٠ ساعة فصلية أو أكثر يتطلب تخصيص ٦ ساعات على الأقل. كما يتطلب أي برنامج تعليمي مكوناً تخصصياً رئيسياً.

١٠- المكتبة ومصادر التعليم Library and Learning Resources

أن المؤسسة توفر مكتبة ومصادر تعلم إلكترونية وخدمات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس تتلاءم مع رسالتها وكافة برامجها التعليمية.

١١- الحرية الأكاديمية Academic Freedom

أن المؤسسة تتيح لجميع أعضاء هيئة التدريس والطلاب فحص واختبار المعرفة في مجالات دراستهم وتخصصهم، وتهيئ المؤسسة مناخ الحرية العلمية.

١٢- إنجاز الطلاب Student Achievement

أن المؤسسة تحدد المخرجات التعليمية المتوقعة وتنشرها لكل درجة وبرنامج تعليمي. وتعلن المؤسسة أن الطلاب الذين ينهون دراساتهم في برامجها التي تقدمها يتم امتحانهم بطريقة منظومية لتبين مدى تحقيقهم للمخرجات.

١٣- القبول Admissions

أن المؤسسة تنشر سياسات قبول الطلاب، التي تحدد السمات والمؤهلات الملائمة للبرامج التي تقدمها، وأن تلتزم بهذه السياسات في إجراءات القبول.

١٤- المعلومات العامة Public Information

أن المؤسسة تنشر في مطبوعات ملائمة ومصادر معلومات إلكترونية، ومعلومات ملائمة تشرح أغراضها ورسالتها ومتطلباتها وإجراءاتها وقواعدها الأكاديمية وتعليماتها المؤثرة مباشرة على الطلاب والبرامج والمقررات، والدرجات المقدمة ومتطلباتها وتكلفتها، وحقوق الطلاب ومسئولياتهم وإجراءات التسجيل والانسحاب والتأجيل وغيرها.

١٥- الموارد المالية Financial Resources

أن المؤسسة تنوع أسس تمويلها ومصادره، وخطط التطوير المالي التي تحقق رسالتها وتحقيق أهدافها من خلال موازنة سنوية إجرائية.

١٦- المحاسبة المالية Financial Accountability

أن السجلات المالية للمؤسسة تراجع سنوياً من جهة خارجية مستقلة ومعتمدة من الولاية.

١٧- الفعالية المؤسسية Institutional Effectiveness

أن المؤسسة تطبق بطريقة منظومية تقويماً واضحاً ومحدداً، وإجراءات تخطيط، وتقيم مدى تحقيق الرسالة والأهداف، وتنشر دورياً نتائج ذلك.

١٨- الوضع الأدائي أو الإجرائي Operational Status

أن المؤسسة تكمل على الأقل عاماً من برامجها التعليمية الرئيسية، وإجراءاتها مع طلابها بفعالية ونشاط، تتقدم إلى اللجنة لتقويم وضعها.

١٩- الإفشاء أو الكشف Disclosure

أن المؤسسة تكشف للجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات، كافة المعلومات التي تطلبها اللجنة لتنفيذ وظائف التقويم والاعتماد التي تقوم بها

٢٠- العلاقة مع لجنة الاعتماد Relationship With The Accreditation Commission

أن المؤسسة تقبل المستويات المعيارية وسياسات لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات، وتوافق على الوصول إلى هذه المستويات المعيارية والمستويات، كما أنها توافق على أن اللجنة يمكن أن تطلب معلومات من أية جهة كانت للوصول إلى

تحقيق رسالتها. وأن اللجنة تتعامل مع تقارير الدراسة الذاتية وتقارير لجنة التقويم بثقة كبيرة.

ويضاف إلى ذلك أن لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات قد حددت لكل مجال من هذه المجالات مستوى معيارياً واحداً أو أكثر من المستويات المعيارية التي وضعتها اللجنة، كما سيتضح عند استعراض هذه المستويات المعيارية، ويلاحظ أن البرامج التعليمية التي تقدمها الكلية أو الجامعة قد حظيت باهتمام كبير. ويظهر هذا الاهتمام من عدة نواح، منها أن هناك بنداً مستقلاً للبرامج التعليمية كمجال للتقييم حددت مواصفاته ومتطلباته واتجاهات تطويره. ومنها أيضاً أن ثمة مجالات عدة من المجالات التي حددتها اللجنة ترتبط بالبرامج التعليمية، ويتوقف عليها حسن تنفيذ هذه البرامج وتطويرها، نذكر بعضاً منها مثل الرسالة والأهداف، وأعضاء هيئة التدريس، والتعليم العام والمكون التخصصي، ومصادر التعلم، والحرية الأكاديمية، وتحصيل الطلاب وإنجازاتهم والفعالية المؤسسية، بل إن النواحي المالية، من ناحية مصادر التمويل والإدارة المالية، كلها أمور مؤثرة ومتداخلة مع البرامج التعليمية إعداداً وتنفيذاً وتحقيقاً للأهداف ومخرجات التعلم.

ونعرض فيما يلي بإيجاز للمستويات المعيارية التي وضعتها اللجنة، مع بعض التفصيل لما يخص البرامج التعليمية مباشرة كآلية من آليات تطوير هذه البرامج:

المستوى المعياري الأول رسالة المؤسسة وأهدافها والتخطيط والفعالية.

وينبثق عن هذا المستوى المستويات الفرعية الآتية:

١-١ الرسالة والأهداف:

تعرف رسالة المؤسسة وأهدافها بالمؤسسة، بما تتضمنه من أنشطة تعليمية، وطلابها، ودورها في إطار المجتمع التعليمي. ويبدأ التقويم من تعريف المؤسسة نفسها لرسالتها وأهدافها، متضمناً مدى تحقيق الرسالة والأهداف وتمشيها مع المتطلبات التي تضعها اللجنة والمستويات المعيارية للاعتماد.

١-٢ التخطيط والفعالية:

تهتم المؤسسة بالتخطيط لتحقيق رسالتها وأهدافها، وتقوم بتقييم مدى جودة تحقيق الرسالة والأهداف والأساليب المتبعة، وتستخدم نتائجه لاستمرار إتباع تخطيط مستمر وتقويم. وتقوم المؤسسة خلال عملية التخطيط بالإجابة عن أسئلة تضعها وتحللها وتراجع أهدافها وإجراءاتها وسياساتها وتوظيف مواردها لتحقيقها.

المستوى المعياري الثاني: البرنامج التعليمي وفعاليته

ويشتمل هذا المستوى المعياري، مستويات معيارية فرعية، هي:

٢-١ المتطلبات العامة

تقدم المؤسسة برامج ذات مستوى جامعي،تبنى في ضوء كفايات طلابية وتؤدي للحصول على درجات أو شهادات في ميادين دراسية معترف بها. ويعتبر تحقيق وتنفيذ والحفاظ على مستوى البرامج التعليمية ذات الجودة المسئولية الأولى للمؤسسة المعتمدة.

ولذلك فإن تقييم البرامج التعليمية وتحسينها المستمر يمثل للمؤسسة الأساس الذي ينتج عنه برامج تعليمية ذات جودة عالية.

ويتطلب تحقيق هذا المستوى المعياري الفرعي أموراً حددتها اللجنة في إثنتي عشرة نقطة شملت اهتمام المؤسسة بإظهار التزامها بتقديم تدريس وتعلم عالي المستوى وتوفير متطلباته البشرية والمادية والمالية، وأن يشمل كل برنامج أهدافاً وسياسات وطرق تعليم ونظم تقديم تتمشى مع رسالة المؤسسة، وأن تعبر البرامج المقدمة عن مستوى عال من التصميم يتميز بالعمق والعرض والتتابع والاهتمام بتقييم المخرجات وغير ذلك.

٢-٢ تخطيط البرنامج التعليمي وتقييمه:

يقوم تخطيط البرنامج على أساس من التقييم الشامل والمستمر في ضوء حاجات التخصص والمجالات والمهن التي يعد البرنامج طلابه لها، ويتطلب هذا المستوى المعياري تحديد طرق تقييم البرنامج التعليمي وتكاملها مع التخطيط والتقييم، وتحديد المؤسسة لمخرجات التعليم المتوقعة ونشرها بالنسبة لكل درجة أو شهادة، وأن تبرهن المؤسسة على توفير ما يفيد أن أنشطة التقييم تؤدي إلى تحسين التعليم والتعلم.

٢-٣ برنامج الدرجة الجامعية الأولى:

أن تصمم المؤسسة برنامج الدرجة الجامعية الأولى من أجل تزويد طلابها بمعارف عصرية ذات صلة ومعنى وارتباط بالمجال الواسع للتخصص، وتفضل اللجنة أن تبني مثل هذه البرامج على: ١- تعليم عال يؤدي إلى تملك الطلاب كفايات التعلم المستقل وتنمية الوعي بالمجالات الأساسية للمعرفة ٢- التخصص الذي يجعل الطلاب يحصلون المعرفة الأساسية في مجال تخصصهم ٣- اختيارات حرة تتيح للطلاب فرص إشباع اهتماماتهم العقلية.

٢-٤ برنامج الدراسات العليا:

يتكون برنامج الدراسات العليا من مجموعة من الخبرات الأكاديمية المتقدمة بعد مستوى البكالوريوس يجب أن تؤدي إلى استكمال الطلاب لخبراتهم للحصول على درجات أكاديمية كالماجستير.

ويمكن أن تصنف برامج الدرجات العليا عامة إلى صنفين: الأول تلك التي تؤدي إلى إعداد الطلاب أساساً كدارسين وباحثين، والثاني تلك التي تؤدي إلى إعدادهم لمهنة ما.

إن الهدف من وراء الصنف الأول الذي يقوم على التوجيه البحثي، هو تنمية الدارسين بامتلاكهم المهارات الضرورية لاكتشاف واكتساب وتنظيم ونشر المعرفة الجديدة. أما الهدف من الثاني فيتمثل في تنمية كفايات الطلاب في ترجمة وتنظيم المعرفة والتواصل معها ومهارات التحليل والأداء المهاري.

٢-٥ أعضاء هيئة تدريس الدراسات العليا والموارد والمصادر المتصلة به

إنه من الأساسي لبرنامج الدراسات العليا توافر أعضاء هيئة تدريس، لهم خبرات وكفايات متصلة بالتدريس والبحث على مستوى الدراسات العليا. وكذلك تقديم مستوى تعليمي مقبول للطلاب، بما يحقق استمرار خطوهم للأمام وتقدمهم في المجالات المعرفية.

وتتطلب برامج الدراسات العليا الناجحة التزاماً مؤسسياً صارماً بتوفير الموارد والمصادر اللازمة من أعضاء هيئة التدريس والأماكن والمعدات والمعامل والمكتبات والموارد والمصادر المعلوماتية.

٢-٦ سجلات الدراسات العليا والقبول بها

تضمن سياسات القبول بالدراسات العليا أن مؤهلات الطلاب ومستوياتهم تتمشى مع رسالة المؤسسة وأهدافها. كما أن أعضاء هيئة تدريس برامج الدراسات العليا يشاركون في تحديد مستويات ومحكات القبول وتحويل الطلاب ومتطلبات التخرج.

٢-٧ التعليم المستمر وأنشطة التعلم الخاصة

تتطلب طبيعة التغير المستمر في حاجات الأفراد في مجتمع اليوم منهم الالتحاق ببرامج التعلم المستمر. ولذلك تحرص كثير من المؤسسات على تضمين رسالاتها وأهدافها امتداد برامجها وخدمة المجتمع والبيئة لتقديم فرص تعلم مدى الحياة. ويشار إلى هذه البرامج بأنها تعليم مستمر وتنمية مهنية وتعليم ممتد وبرامج خاصة وخدمات مجتمعية عامة. وقد تكون بعض هذه البرامج على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا أو برامج بدون درجات يمكن أن تقدم داخل الحرم أو خارجه بأشكال تعليمية متنوعة.

أما عن البرامج التي تقدم للحصول على درجة علمية، فإنها ينبغي أن تتمشى مع رسالة المؤسسة وأهدافها. وقد يكون بعضها متكاملاً مع برامج المؤسسة ويبني في ضوء نفس المستويات المعيارية للبرامج المقدمة.

وتتحمل المؤسسة المسئولية الكاملة عن جودة البرامج والمواد والمقررات والأنشطة التي تتضمنها من خلال أساليب إدارة وإشراف يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري، مع توفير المصادر والموارد التي تؤدي إلى جودة البرامج.

٢-٨ البرامج والمقررات التي لا تؤدي إلى درجات:

وتشمل هذه البرامج جميع الوحدات التي تقدم تعليمياً مستمراً. وهنا يجب أن تتمشى هذه البرامج والمقررات بمحتواها وطرق تعليمها وتعلمها ومتطلباتها مع رسالة المؤسسة وأهدافها، وأن تتميز بالأداء التعليمي العالي عن طريق أعضاء هيئة تدريس جيدي التأهيل.

وقد حددت لجنة الاعتماد عدداً من السياسات لتحقيق المستوى المعياري الثاني، من أهمها:

(١) التعليم العام ومتطلباته التدريسية:

إذ إن التعليم العام يقدم الطلاب إلى محتوى ومنهجية الميادين الرئيسية للمعرفة: الإنسانيات والفنون الجميلة والعلوم الطبيعية والرياضيات والعلوم الاجتماعية، ويساعدهم على تنمية مهاراتهم العقلية ليكونوا متعلمين فاعلين، وتشمل المتطلبات التدريسية ذات الصلة الاهتمام بالاتصال والحواسب الآلية والعلاقات الإنسانية، ونظم الأمان والوعي البيئي.

(٢) التقييم التربوي

وتتوقع لجنة الاعتماد من الكليات والجامعات أن تتبنى نظماً للتقييم تشتق من رسالتها وأهدافها واحتياجاتها تتصف بالاستمرار والشمول، وتقوم على التخطيط العلمي وتنفيذ هذ التخطيط في إطار من الجودة.

(٣) برامج الدراسة بالخارج

وقد تكون هذه البرامج هامة في الكليات والجامعات الأمريكية لتزويد الطلاب بخبرات حية.

المستوى المعياري الثالث: الطلاب

وتضمن هذا المستوى المعياري، عدداً من المستويات المعيارية الفرعية، من أهمها:

٣-١ الغرض والتنظيم:

أن تدعم المؤسسة توفير برامج وخدمات للطلاب تساعد على تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها عن طريق الإسهام في تنمية الطلاب تعليمياً وتربوياً، بشرط أن تتمشى هذه البرامج والخدمات مع فلسفة المؤسسة التربوية. ويتوقف نجاحها على أن يقوم بها أفراد مؤهلون يمتلكون الخبرة والكفاءة والالتزام.

٣-٢ المسئوليات العامة:

تقدم المؤسسة خدمات وبرامج طلابية تبنى على أساس تقييم وتقدير حاجات الطلاب مع تقديم برامج تدعم الخدمات المحققة للأهداف، وأن تضع السياسات التي تساعد على تنفيذها بنجاح.

٣-٣ السجلات الأكاديمية:

أن يتبنى تقويم تعلم الطلاب وتحصيلهم ومنح الدرجات على محكات ومعايير محددة بدقة، وأن تكون السجلات الأكاديمية شاملة ومستوفاة.

٣-٤ الخدمات الطلابية:

أن تقبل المؤسسة الطلاب الذين يمكنهم إكمال برامجها، وتوفر بيئة تعليم وتعلم داعمة لذلك، وتساعد الطلاب على إنجاز أهدافهم التعليمية.

٣-٥ الرياضات بين الكليات

إذا اشتركت المؤسسة في رياضات بين الكليات، فإنه ينبغي أن تكون هذه البرامج والعمليات الإدارية لها متمشية مع رسالتها وأهدافها، وأن تنفذ باستبصار ملائم عن طريق مجلس للإدارة ومدير تنفيذي متخصص وهيئة تدريس واعية.

وقد وضعت اللجنة سياسات واضحة لضمان تنفيذ هذه المستويات المعيارية.

المستوى المعياري الرابع: هيئة التدريس

ويتفرع عن هذا المستوى المعياري مستويات فرعية، هي:

٤-١ اختيار هيئة التدريس وتقويمهم وأدوارهم ورفاهيتهم وتنميتهم

أن يكون اختيار هيئة التدريس والاحتفاظ بالأكفاء منهم ذا أهمية لنجاح برامج المؤسسة وتحقيق رسالتها وأهدافها. وأن تتحدد مسئوليات هيئة التدريس الرئيسية في تقديم البرامج التعليمية وتحقيق جودتها. وأن يكون أعضاء هيئة التدريس من حيث العدد والكفاءة ملائمين لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها.

ويتطلب ذلك من المؤسسة اختيار هيئة التدريس من ذوي الكفاءة والتأهيل العالي والالتزام، وأن يشارك الأعضاء في التخطيط الأكاديمي وتطوير المناهج ومراجعتها وتقديم الإرشاد الأكاديمي والمشاركة في الإدارة. وأن تكون مرتبات الهيئة ومكافآتهم ورعايتهم بحيث تضمن جذب أفضلهم. وأن تقوم المؤسسة بتنفيذ سياسات لتقويم الهيئة بشكل مستمر وشامل لضمان مثالية التدريس والتحقيق الكامل للأهداف. وأن تضمن المؤسسة الحرية الأكاديمية وتحافظ عليها.

٤-٢ المنح الدراسية والبحوث والإبداع الفني:

إن المؤسسة يجب أن تنظر للبحوث والمنح والإبداع الفني على أنه من مهام هيئة التدريس والطلاب ويتكامل بطرق تبادلية مع الأنشطة التعليمية بصرف النظر عن حجم المؤسسة وطبيعتها.

والمنح -في نظر اللجنة- هي الدراسة المنظومية لموضوعات مختارة تتميز بمستوى عال من الخبرة والأصالة والتحليل الناقد، وتؤدي إلى تدعيم خبرات الهيئة التدريسية ومصداقية تدريسهم وحيويته، وهي تزود الطلاب بفرص ملاحظة وتنمية أنشطة علمية.

كما أنها ترى أن البحث نشاط أكاديمي نحو بناء ومراجعة النظريات والتطبيق المبدع للمعرفة، وهو لذلك جزء متكامل وأساسي في برامج الدراسات العليا.

وقد وضعت اللجنة سياسات لتقويم هيئة التدريس، تقوم على بناء محكات موضوعية، والمشاركة الكاملة لأطراف العملية التربوية والأكاديمية في هذا التقويم.

المستوى الخامس: المكتبة ومصادر المعلومات

وقد انبثق عن هذا المستوى المعياري عدد من المستويات المعيارية، هي؛

٥-١ الغرض والمدى

إن الغرض الرئيسي للمكتبة ومصادر المعلومات هو تدعيم التدريس والتعلم والبحث بطرق تتمشى مع -وتدعم- رسالة المؤسسة وأهدافها. كما أن المكتبة ومصادر المعلومات الملائمة والخدمات بمستوى ملائم للدرجات المقدمة، تسهم في تنمية الطلاب عقلياً وثقافياً وفنياً، وتحقق أهداف البرامج التعليمية المقدمة.

٥-٢ مصادر المعلومات والخدمات

أن تكون مصادر المعلومات والخدمات كافية من حيث الجودة والعمق والتنوع لتدعيم المناهج التي تقدمها المؤسسة.

٥-٣ التسهيلات والإتاحة

أن تقدم المؤسسة التسهيلات الملائمة للمكتبة ومصادر المعلومات والمعدات والقوى البشرية، وأن تكون جاهزة للاستخدام الطلابي وهيئة التدريس والإدارة داخل الحرم وخارجه.

٥-٤ الإداريون والتسيير

أن يكون أعضاء الجهاز الإداري كافيين في العدد ومجالات الخبرات لتقديم خدمات في تطوير واستخدام المكتبة ومصادر المعلومات.

٥-٥ التخطيط والتقويم

أن تدعم أنشطة تخطيط المكتبة ومصادر المعلومات وظائف وعمليات التدريس والتعلم بتسهيل البحث العلمي والمنح للطلاب وهيئة التدريس.وأن تقوم عمليات التقويم المرتبطة بها بانتظام بقياس الجودة والإتاحة واستخدام المكتبة ومصادر المعلومات وخدماتها لتحديد مستوى الفعالية في تدعيم البرنامج التعليمي.

المستوى المعياري السادس: الحوكمة والإدارة

وينبثق عن هذا المستوى المعياري المستويات المعيارية الآتية:

٦-١ نظام الحوكمة

أن تيسر نظم حوكمة المؤسسة التحقيق الناجح لرسالتها وأهدافها، ويتم ذلك بضمان وضوح الصلة بين السلطات والمسئوليات والعلاقة بمجلس الإدارة وهيئة التدريس والإداريين والطلاب من خلال ميثاق أو دستور أو لائحة والتأكيد على المشاركة الكاملة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين.

٦-٢ مجلس الإدارة

أن يكون مجلس الإدارة مسئولاً تماماً عن الجودة والتكامل بالمؤسسة، وأن يختار المدير التنفيذي ويوافق على رسالة المؤسسة وتقديم التسهيلات والمتطلبات والممارسات اللازمة لتحقيقها. وأن يضع المجلس سياسات ويفوض المدير التنفيذي في السلطات اللازمة لتنفيذ وإدارة هذه السياسات.

٦-٣ القيادة والتسيير

أن يقدم المدير التنفيذي القيادة من خلال تحديد الأهداف ووضع الأولويات، وضع الخطط اللازمة. وأن يتم تنظيم الإدارة وأعضاء الهيئة الإدارية لتدعيم بيئة التعليم والتعلم بشكل يؤدي إلى تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها.

٦-٤ دور هيئة التدريس في الحوكمة

إن دور هيئة التدريس في حوكمة المؤسسة والتخطيط والميزانية وتطوير السياسات أمر يجب أن يتضح وأن يدعم.

٦-٥ دور الطلاب في الحوكمة

إن دور الطلاب في إدارة المؤسسة والتخطيط والميزانية وتطوير السياسات أمر يجب أن يحدد ويدعم.

المستوى المعياري السابع: التمويل

وينبثق عن هذا المستوى المعياري المستويات المعيارية الفرعية التالية:

٧-١ تخطيط التمويل:

أن يكون تخطيط التمويل والموازنة بشكل يتسم بالواقعية والاستمرار وأن يبنى على رسالة المؤسسة وأهدافها.

٧-٢ ملاءمة مصادر التمويل

أن يتم الحكم على ملاءمة مصادر التمويل وصلتها برسالة المؤسسة وأهدافها ومدى وتنوع برامجها وخدماتها وعدد الطلاب ونوعياتهم.

٧-٣ الإدارة المالية

أن يضمن تنظيم التمويل وإدارته ونظام التقارير التكامل المالي للمؤسسة وأن يخلق آليات رقابة ملائمة، يقدم نظاماً لاتخاذ القرارات الفعال.

٧-٤ زيادة التمويل والتطوير

أن ينسق برنامج التطوير المنظم للبحث عن دعم مالي من الخارج مع التخطيط الأكاديمي ويعكس رسالة المؤسسة وأهداف.

المستوى المعياري الثامن: المصادر الفيزيقية

وينبثق عن هذا المستوى المعياري مستويات فرعية، هي:

٨-١ التسهيلات التعليمية

أن يتم تصميم المصادر المادية، وبخاصة التسهيلات والموارد التعليمية، وأن تتم إدارتها وصيانتها لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها.

٨-٢ المعدات والأدوات

أن تكون المعدات كافية في جودتها وكميتها لتيسير تحقيق الأهداف التعليمية وأغراض المؤسسة.

٨-٣ تخطيط المصادر المادية

أن يتم التخطيط الشامل للمصادر المادية في ضوء رسالة المؤسسة وأهدافها.

المستوى المعياري التاسع: التكامل المؤسسي

أن تتبنى المؤسسة أعلى درجة من المستويات المعيارية الخلقية من عدة اتجاهات تشمل النواحي التشريعية والالتزام أمام الجمهور، فيما يتعلق بالتدريس والمنح والخدمات، ومعاملاتها لطلابها وأعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري، وعلاقاتها بوكالات الاعتماد.

ويظهر من تحليل المستويات المعيارية التسعة السابقة باعتبارها آلية للجودة مدى تداخلها واعتمادها المتبادل. ذلك أن تناول تطوير البرامج التعليمية لا يتم دون فحص رسالة الكلية أو الجامعة وأهدافها. كما أن تحديد مستويات معيارية لأعضاء هيئة التدريس من حيث اختيارهم وتنميتهم وتقويمهم يصب في تجويد البرامج التعليمية. ويضاف على ذلك أن المستوى المعياري الخاص بالطلاب يتناول قبولهم لدراسة برامج تعليمية محددة، تتطلب ضرورة توافر مؤهلات وكفايات فيهم للدراسة، وأن تقديم خدمات لهم يساعد على نجاحهم في دراسة البرامج التي يلتحقون بها.

ويصعب – إن لم يكن يستحيل في ظل مجتمع المعرفة – الحديث عن تطوير البرامج التعليمية دون توفير مصادر للمعلومات إلكترونية أو تقليدية وتوفيرها واستخدامها لتحسين التعليم والتعلم.

ويرتبط بنجاح البرنامج التعليمي وتطويره توفير نظام إدارة بما يشمله من تقويم وتمويل وبنية فيزيقية داعمة، ومن ثم تجئ المعايير المرتبطة بهذه المجالات وكأنها تتناول التخطيط الناجح للبرامج التعليمية الجامعية وتنفيذها.

وبهذا نجد أن النظرة النسقية لتطوير البرامج التعليمية بالجامعات تعني عدم ترك أي مستوى من المستويات المعيارية السابقة.

الدراسة الذاتية:

والدراسة الذاتية للجامعة أو الكلية آلية من آليات تطوير البرنامج التعليمي للجامعة باعتبارها جزءاً أساسياً من عملية الاعتماد.

ويتحدد الهدف من الدراسة الذاتية في الفهم والتقويم والتحسين الشامل للجامعة، بما تقدمه من برامج تعليمية وبحثية، وليس مجرد الدفاع عما هو موجود.

إن الدراسة الذاتية التي يتم تنفيذها جيداً ينتج عنها جهد عام تجديدي من داخل المؤسسة لتحسين المؤسسة، وهي هنا الجامعة ككل وتوثيق إنجازات هذا التحسين.

ولذلك تقرر لجنة الاعتماد أن الدراسة الذاتية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية مستمرة لتحقيق ما يلي:

١- تحليل الموارد والمصادر والفعاليات المؤسسية (الجامعية) في تحقيق رسالتها.
٢- الدليل على أن تحصيل الطلاب وأداءهم وإنجازهم يتلاءم مع الشهادات والدبلومات والدرجات الممنوحة.
٣- التأكيد على العلاقة بين جميع أنشطة الجامعة وأهدافها.
٤- وضع أسس سليمة للتخطيط المؤسسي من أجل التطوير الشامل.

ومن المهم إدراك أن الدراسة الذاتية للجامعة أو الكلية تقيس وتقيم المخرجات التعليمية والنواتج والبنية والعمليات، كما أنها تقيم تحصيل الطلاب فيما يتصل بالبرامج التعليمية والخدمات المقدمة لتحقيق الأهداف التعليمية.

كما أن مفهوم الدراسة الذاتية كعملية مستمرة لا يعني أن تقف الجامعة عند حدود (الفرق) في التحليل المكثف للذات، بل أن تتعداه إلى التخطيط للتطوير، وتنفيذ خطط التطوير من أجل تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها.

لجنة التقويم والزيارة الميدانية

وتعين وكالة الاعتماد لجنة من الزملاء أو النظراء لزيارة الجامعة أو الكلية زيارة ميدانية، وتخطرها بذلك. وهي زيارة للمراجعة والنقد البناء، وإعداد تقرير ذي فائدة للمؤسسة (الجامعة) ووكالة الاعتماد عن موقف المؤسسة من الاعتماد.

وتقرر وكالة الاعتماد في ضوء تقرير لجنة التقويم موقف الجامعة من الاعتماد من خلال ملاحظات مكتوبة ينبغي عليها تنفيذها، إذا لم تكن مؤهلة للاعتماد.

ويمكن للجامعة في هذه الحالة إعادة التقدم للاعتماد، خلال مدة تحددها الوكالة، قد لا تقل عن سنتين بالنسبة لبعض الوكالات من تاريخ الزيارة الميدانية.

المراجعة المرحلية للكليات أو الجامعات الأعضاء:

تتضمن إجراءات الاعتماد التي تتبعها اللجنة بالضرورة مراجعة فترية للمؤسسات المعتمدة لضمان تحقيق الوظائف المحاسبية للجنة، وعادة ما تتم هذه المراجعة كل خمس سنوات بعد الاعتماد المبدئي الأول، ثم كل عشر سنوات بعد ذلك.

وينبغي أن تقدم أية مؤسسة معتمدة تقريراً كل عام، وأن تقدم تقريراً مرحلياً في العام الخامس من الأعوام العشرة، يعكس استجاباتها للتوصيات السابقة للجنة التقويم، وشرحاً للتغيرات الكبرى المؤثرة منذ آخر تقرير.

ملاحظات لقسم (وزارة) الولايات المتحدة للتعليم

تخطر اللجنة قسم التعليم الفيدرالي ووكالة التعليم بعد الثانوي بالولاية ووكالات الاعتماد ذات الصلة والجمهور بالقرارات المتخذة خلال ثلاثين يوماً على النحو الآتي:

١- تقديم معلومات لقسم التعليم الفيدرالي عن فشل المؤسسة في تلبية متطلبات الاعتماد المحددة من اللجنة، والأسباب وراء ذلك.

٢- تقديم معلومات لقسم التعليم الفيدرالي عن المؤسسة التي تلبي متطلبات الاعتماد، واقتراح دعم القسم ومساعدة لها في حل مشكلاتها.

٣- ملاحظات لقسم التعليم الفيدرالي عن المؤسسات التي يعتبر موقفها سلبياً أمام وكالات اعتماد أخرى معترف بها.

٤- ملاحظات اللجنة عن قرارات الاعتماد

- القرارات النهائية للجنة باعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- القرارات النهائية للجنة بسحب اعتماد أو إنهاء اعتماد إحدى مؤسسات التعليم العالي.
- القرارات النهائية بوضع مؤسسة تحت الدراسة.

ومما تقدم يظهر أن وكالات الاعتماد وضمان الجودة تعد إحدى الهيئات أو الوكالات التي تهتم بتطوير الأداء والبرامج التعليمية، وأن آلياتها محددة تحديداً إجرائياً لتحقيق التطوير الشامل.

هيئات التعليم العالي تحرص على مزيد من ضمان الجودة، إنشاء CHEA:

وقد تكون عام ١٩٩٦ مجلس اعتماد التعليم العالي The Council of Higher Education Accreditation (CHEA)

بعد بحث ودراسة مكثفة عن الدور الملائم لمنظمة قومية تختص باعتماد مؤسسات التعليم العالي (وتستخدم مؤسسة هنا لتشير إلى الجامعات والكليات والمدارس والبرامج بالتعليم العالي). وقد أسس رؤساء الجامعات والكليات الأمريكية هذا المجلس لتقوية التعليم العالي من خلال تقوية اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

وقد حددت رسالة المجلس في (أن مجلس اعتماد التعليم العالي سوف يخدم الطلاب وأسرهم والكليات والجامعات والهيئات الداعمة والحكومات والموظفين بالارتقاء بالجودة الأكاديمية عن طريق الاعتراف الرسمي بهيئات ووكالات اعتماد التعليم العالي، وينسق ويعمل على الارتقاء القواعد الذاتية للاعتماد).

ويحمل المجلس CHEA تقليداً طويلاً بأن الاعتراف بمنظمات الاعتماد سيكون استراتيجية رئيسية لضمان الجودة والمحاسبية وتحسين التعليم العالي.

وعملية الاعتراف التي يقوم بها هذا المجلس تؤكد على أن المستويات المعيارية وعمليات منظمات الاعتماد تتمشى مع توقعات الجودة والتحسين والمحاسبية التي وضعها المجلس. وسوف يعترف المجلس CHEA بمنظمات الاعتماد الإقليمية والتخصصية والقومية والمهنية.

وانطلاقاً من سياسة اعتراف المجلس CHEA وإجراءاته، ومراجعته لطلبات منظمات الاعتماد، فإنه يقر اعتراف مجلس التعليم بعد الثانوي COPA ولجنة الاعتراف باعتماد التعليم بعد الثانوي CORPA.

والاعتراف الذي يقدمه المجلس CHEA سوف يتم للمنظمات التي تلبي مستويات الاعتماد التي وضعها.

والاعتماد، كما يستخرج من اعتراف منظمات الاعتماد، يركز على مؤسسات التعليم العالي، وهو يهدف إلى ضمان الجودة الأكاديمية والمحاسبية وتشجيع التحسين والتطوير. كما أنه عملية تطوعية غير حكومية للمراجعة من الأقران من جماعة التعليم العالي وهو يمد مظلة التقاليد الجامعية للحوكمة من خلال مؤسسات غير مركزية متعددة للتعليم العالي.

ويشمل عمل منظمات الاعتماد مئات من التقويم الذاتي والزيارات الحقلية كل عام، ويجذب آلاف المهنيين التطوعيين من التعليم العالي، وينادي بالاستثمار في مؤسسات ومنظمات الاعتماد.

الأغراض الرئيسية لاعتراف المجلس بوكالات الاعتماد:

هناك ثلاثة أغراض رئيسية لاعتراف المجلس CHEA بوكالات الاعتماد، هي:

١- تقدم الجودة الأكاديمية:

ويتم ذلك من خلال التأكد من أن منظمات الاعتماد تمتلك مستويات معيارية تعمل على تقدم الجودة الأكاديمية في التعليم العالي، وأن هذه المستويات تؤكد تحصيل الطلاب والتوقعات العالية للتعليم والتعلم والبحث والخدمات، كما أنها تطور في إطار رسالة مؤسسية.

٢- إظهار المحاسبية:

ويتم ذلك بالتأكد من أن منظمات الاعتماد لها مستويات معيارية تضمن المحاسبية من خلال الاتصال المستمر والواضح بالجمهور ومجتمع التعليم العالي عن نتائج الجمهور التعليمية. وتشمل المحاسبية أيضاً التزام منظمات الاعتماد بإشراك الجمهور في صنع القرار.

٣- تشجيع التغيير الهادف والمطلوب للتحسين:

وذلك بالتأكد من أن منظمات الاعتماد لديها مستويات معيارية تشجع مؤسسات التعليم العالي على أن تقوم بالتخطيط متى كانت هناك حاجة إلى التغيير الهادف والتحسين، وأن تطور وتنمي نشاطات مستمرة تلبي التغيير المستهدف، وكذلك التأكيد على تحصيل الطلاب وضمان التطوير المؤسسي طويل المدى، وهكذا فإن المسئولية الأولى للمجلس CHEA هي ضمان الجودة، وأن منظمات الاعتماد التي تطلب اعتراف المجلس ينبغي أن تبين جودة أنشطتها لتطوير التعليم العالي.

معايير المجلس للاعتراف بمنظمات الاعتماد:

يجب أن تظهر منظمات الاعتماد الراغبة في اعتراف المجلس بها أنها تمتلك المواصفات التي تقابل المستويات المعيارية له، وهي:

١- أن تظهر أن رسالة المنظمة تتمشى مع سياسة الاعتراف التي وضعها المجلس، وتشمل أن غالبية المؤسسات والبرامج المعتمدة منها تضمن تقديم درجات للتعليم العالي، وأن المنظمة تعمل على التأكيد على فعالية ضمان جودة المؤسسات.

٢- أن تكون منظمات غير حكومية.

٣- أنها تعتمد المؤسسات ذات السلطة الشرعية لمنح درجات للتعليم العالي.

٤- أنها تمتلك إجراءات مكتوبة تشرح رسمياً وجماهيرياً ما يلي:

أ - عمليات صنع القرارات بها ووضع السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى الاعتماد.

ب- مدى الاعتماد الذي يضمن وفقاً لمعايير محددة جودة الأداء.

٥- لها إجراءات تشمل التقويم الذاتي من قبل مؤسسات التعليم العالي وكذلك الزيارات الميدانية التي يقوم بها فريق المتابعة، أو إجراءات بديلة يعتبرها المجلس ذات مصداقية.

٦- تظهر الاستقلال عن أية جهة أخرى في إصدار أحكامها ذات الصلة بالاعتماد.

٧- تمتلك عمليات عادلة تضمن الاستمرار في إجراءات الاعتماد.

تقدم الجودة الأكاديمية:

ويمثل تقدم وتطور الجودة الأكاديمية قلب منظمة الاعتماد، إذ يشير هذا المصطلح إلى النتائج المرتبطة بالتدريس والتعلم والبحث والخدمة في إطار رسالة المؤسسة. ولذلك فإنه لكي يتم الاعتراف بمنظمة الاعتماد، فإنها ينبغي أن يتوفر لديها:

١- تحديد واضح للجودة الأكاديمية في سياق رسالتها.

٢- توقعات واضحة بأن مؤسسات التعليم العالي تقوم بعمليات تحدد تلبية المستويات المعيارية.

٣- عمليات تشجع المؤسسات على ربط مؤشرات الجودة بالتخطيط والتقييم واستراتيجيات التحسين.

٤- توقعات عن الجودة الأكاديمية المؤسسية التي تتمشى مع رسالة المؤسسة.

إظهار المحاسبة:

وينبغي لمنظمات الاعتماد أن تظهر المحاسبة العامة عن طريق:

١- وجود مستويات معيارية لديها، تجعل مؤسسات التعليم العالي تقدم معلومات صادقة ومضمونة عن الجودة الأكاديمية وتحصيل الطلاب.

٢- احتفاظ منظمات الاعتماد نفسها بالرغبة، وتشجيع المشاركة العامة في عملية صنع القرار في أمور الجودة والمحاسبية. ويشمل ممثلو الجمهور الطلاب والآباء ورجال الأعمال والمهنيين والموظفين. ولذا فإن المنظمات تحتاج لكي يتم الاعتراف بها إلى أن يكون لديها:

أ- التوقعات بأن المؤسسات تقدم البيانات والمعلومات الصادقة للجمهور.

ب- السياسات والإجراءات التي تشمل اشتراك الجمهور في صنع القرارات.

جـ- الإجراءات التنفيذية التي تعلم الجمهور بقرارات الاعتماد.

د -العمليات الملائمة للاستجابة لاهتمامات الجمهور وشكاواه.

<u>تشجيع التغيير الهادف: والتحسين المطلوب</u>

إن منظمات الاعتماد يجب أن تشجع من خلال مؤسسات التعليم العالي التخطيط والتغيير الهادف، وما يتطلبه من فحص وتقييم ذاتي، بما يبين فائدة الاعتماد وعوائده وبخاصة للمؤسسات ذات التاريخ الطويل من الاعتماد الناجح ولكي تكون منظمة الاعتماد معترفاً بها فإنها يجب أن تمتلك:

١- السياسات والإجراءات التي تؤكد على الفحص الذاتي والتحليل الذاتي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي.

٢- السياسات والإجراءات التي تؤكد على التخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى التغيير والتحسين المستمر في سياق رسالة مؤسسة التعليم العالي ومواردها.

٣- التوقعات التي تشجع مسئولية المؤسسات في التجديد والتجريب.

٤- السياسات والإجراءات التي تميز بوضوح بين الأفعال المطلوبة للاعتماد والأفعال التي تمثل اعتبارات للتحسين.

<u>توظيف إجراءات ملائمة وعادلة في صنع القرارات:</u>

ويتطلب هذا البند من المنظمات الباحثة عن اعتراف المجلس CHEA أن تكون لديها سياسات وإجراءات تضمن المراجعة الفعالة والمتوازنة. كما أن الاعتماد يحتاج إلى

مشاركة أعضاء من المهنيين المحترمين العاملين بالكليات والجامعات، وينبغي أن يتوفر لدى أية منظمة للاعتماد ما يلي:

١- السياسات والإجراءات الخاصة بصنع القرار غير القابلة لأي تدخل خارجي.
٢- السياسات والإجراءات التي تتطلب مشاركة مهنيين من التعليم العالي والجمهور.
٣- السياسات والإجراءات التي تضمن الاستمرار في مراجعة إجراءات الاعتماد.

إعادة التقييم المستمر للاعتماد والممارسات:

وتحتاج منظمات الاعتماد إعادة تقييم ومراجعة أنشطة الاعتماد بما تشمله من سياسات وممارسات، بما فيها من فحص لأثر المقيمين على مؤسسات التعليم العالي واستجابة مجتمع الاعتماد والرغبة في قيادة المراجعات التعاونية من الأقران. ولذلك ينبغي أن تمتلك هذه المنظمات ما يلي:

١- عاملين أكفاء وموارد مالية كافية لتنفيذ إجراءات فعالة للاعتماد.
٢- مراجعة ذاتية ناقدة مستمرة تشجع على المرونة والمحاسبية عند العمل مع مؤسسات التعليم العالي.
٣- علاقات عمل مع المنظمات الأخرى للاعتماد لتشجيع المراجعة التعاونية.
٤- المراجعة المستمرة لقيمها نحو مؤسسات التعليم العالي.
٥- تقييم أثر معاييرها وإجراءاتها على تطوير مؤسسات التعليم العالي.

إن الحرص لم يقف عند حد تحسين وتطوير مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، بل إلى ضمان تحسين وتطوير أداء مؤسسات ووكالات التحسين والتطوير، وهي منظمات الاعتماد من خلال إنشاء مجلس يضمن مصداقية عملها واستمرارها في التحسين.

مجلس جودة التعليم العالي في أونتاريو:

واتساقاً مع كون التعليم كله مسئولية كل مقاطعة وإقليم، فقد أسس عام ٢٠٠٥ مجلس جودة التعليم العالي في أونتاريو، كوكالة استشارية مستقلة، تمولها حكومة أونتاريو عن طريق وزارة التدريب والكليات والجامعات، لتقديم توصيات لتحسين جودة التعليم وإتاحته، والتحويل

بين مؤسسات التعليم العالي، والتخطيط المنظومي وفعالية التعليم العالي في أونتاريو. وقد صدر بتأسيسه قانون خاص، هو قانون مجلس جودة التعليم العالي في أونتاريو.

وقد جاء إنشاء المجلس في أعقاب تقرير مراجعة شاملة قام بها بوب راي Bob Rae عن التعليم بعد الثانوي، معنون: أونتاريو، قائد التعلم Ontario:A Leader in Learning وقد تضمن التقرير توصية بتغيير بنية التعليم العالي في أونتاريو بإنشاء هيئة مستقلة وموضوعية، هي مجلس التعليم العالي لمتابعة التغير الديناميكي لمؤسسات التعليم بعد الثانوي، لتقديم المشورة للحكومة عن النظام ككل.

واستجابت حكومة المقاطعة لهذه التوصية وأنشأت المجلس كهيئة مستقلة لتقييم التعليم العالي وتحسينه في أونتاريو. واعتمدت الحكومة في عامه الأول ١.١ مليون دولار كميزانية بالإضافة إلى ٧٠٠ ألف دولار لتأسيس المجلس. وقد زادت ميزانيته سنوياً لتصل إلى ٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨.

وقد وضعت وزارة التدريب والكليات والجامعات بالتعاون مع المجلس خطة لتحسين نوعية التعليم بعد الثانوي عام ٢٠٠٦، اهتمت بإتاحة تعليم بعد الثانوي ذي جودة لأبناء أسر العمال. وقد نصت الخطة على أن طلاب أونتاريو ستكون لهم قدراتهم وإمكاناتهم للتعلم لا لدفع مصروفات الدراسة.

ويعني ضمان الإتاحة أن الطلاب الذين يعانون مادياً ستوفر لهم حكومة المقاطعة الكتب والمصروفات ليمكنهم الالتحاق بالتعليم العالي، الذي يتصف بكونه أفضل نظام في العالم وفق هذه الخطة، التي تتضمن هدفين محددين هما تحسين النوعية، وضمان الإتاحة للطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وقد زادت الحكومة المنح المقدمة للطلاب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لزيادة الالتحاق بالتعليم العالي، وبخاصة وأن الطلاب من الأسر منخفضة الدخل يواجهون عقبات مادية لمتابعة التعليم العالي.

استراتيجية الإتاحة:

وقد التزمت حكومة المقاطعة بخطة تساعد على زيادة فرص الإتاحة في التعليم العالي ورصدت مبلغاً قدرة ١٠.٢ مليون دولار لذلك عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وتضمنت الخطة ما يلي:

١- زيادة القيد بالكليات والجامعات.

٢- الالتزام بالتوسع في الدراسات العليا بعدد ١٢ ألف دارس، وتوفير استثمارات بمبلغ ٢٢٠ مليون دولار سنوياً بدءاً من عام ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣- زيادة عدد الأماكن المتاحة بمدارس الطب في أربع مناطق جديدة.

٤- الالتزام باستثمارات جديدة لتحسين نوعية البرامج التعليمية.

٥- استثمار ١٠ مليون دولار في برامج تعليمية جديدة.

٦- التطبيق الاستطلاعي لبرنامج جديد لتعليم التمريض.

٧- الاستثمار في مشروعات تحقق الربط القوي بين الكليات والجامعات، وتحقق الانتقال الناجح إلى الجامعات.

الاستثمار لضمان الجودة:

رصدت الحكومة استثمارات لصندوق تحسين النوعية Quality Improvement Fund لتحقيق جودة البرامج التعليمية، من حيث المحتوى وطرق التعليم واستخدام التكنولوجيا وزيادة الوقت المخصص للتفاعل والاتصال بين هيئة التدريس والطلاب. وقد كلفت الحكومة مجلس جودة التعليم العالي في أونتاريو بمتابعة أداء منظومة التعليم بعد الثانوي وتقديم تقارير للحكومة عن هذه المتابعة من أجل تحسين النوعية وتضمنت الخطة:

١- استثمار ٢١١ مليون دولار، لأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وتوفير المصادر التعليمية والخدمات الطلابية.

٢- إنشاء مجلس البحوث والتجديد في أونتاريو، لتقديم المشورة لحكومة المقاطعة.

٣- استثمار إضافي قدره ٢٥٠ مليون دولار في البنية الأساسية والتجديدات.

٤- تطوير استراتيجية لسوق أونتاريو كمحطة أولى للطلاب الدوليين.

المحاسبية:

وتضمنت الخطة عدداً من الاستراتيجيات، منها:

١- تفعيل قانون الحرية فى جامعات أونتاريو، وهو قانون يتيح لحكومة المقاطعة مراقبة أداء الجامعات.

٢- توقيع اتفاقات للمحاسبة مع مؤسسات التعليم بعد الثانوي للالتزام بالجودة والإتاحة.

٣- إنشاء مجلس جودة التعليم العالي في أونتاريو لمتابعة أداء مؤسساته، وقياسه، وتقديم خطط وبحوث عن الجودة والمشاركة والإتاحة والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي من أجل تحسين الأداء.

وهكذا نجد ان هيئات الاعتماد وضمان الجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تخرص على تطوير الجامعات بعامة، وتطوير البرامج التعليمية بها، وما يرتبط بها من منظومات فرعية .

رابعاً: الجمعيات العلمية وروابط الخريجين:

والجمعيات أو الروابط العلمية تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم كل منها غالباً المهنيين العاملين في أحد التخصصات. وقد يرجع انتشارها إلى عدة عوامل، منها المناخ الديمقراطي الذي لا يضع قيوداً على إنشاء مثل هذه الروابط والجمعيات، واهتمام أصحاب التخصص بأن يكون لهم تجمع يدافع عن تخصصهم ومهنتهم ويسهم في الارتقاء بالمهنة، ومنها كذلك روح المشاركة التي يهتم بها المجتمع الغربي بعامة والأمريكي بخاصة وإعطاء أدوار كبيرة للمنظمات غير الحكومية NGO_s.

وقد يكون مجدياً تناول إحدى هذه الجمعيات والروابط ودورها في تطوير وتحسين البرامج التعليمية بالجامعات وآلياتها المتنوعة في هذا الصدد، وهى:

الرابطة الأمريكية لعلم النفس نموذجاً American Psychological Association (APA).

وهذه الرابطة منظمة مهنية تمثل علماء النفس الأمـــريكيين، (حـــوالي ١٥٠ ألـــف عضو) وميزانيتها السنوية.حوالي ٧٠ مليون دولار.

وقد حددت الرابطة رسالتها في تقدم علم النفس:

- كعلم ومهنة.
- كوسيلة للحفاظ على الصحة وترقية التعليم والرفاهية الاجتماعية بتشجيع علـــم النفس بجميع فروعه بطريقة واسعة وحرة.
- بتطوير البحوث في علم النفس وتحسين مناهج البحث.
- بتحسين مؤهلات علماء النفس والإفادة منهم من خـــلال مـــستويات معياريـــة متقدمة للأخلاقيات والسلوك والتعليم والإنجاز.
- بتحديد مستويات معيارية عالية لأخلاقيات المهنة والسلوك لأعضاء الرابطـــة والحفاظ عليها.
- بزيادة ونشر المعرفة السيكولوجية من خلال الاجتماعات والاتصالات المهنيـــة لأعضاء الرابطة.
- بترقية الاهتمامات العلمية والاستقصاء وتطبيق نتائج البحوث لترقية الـــصحة والتعليم والرفاهية العامة.

ويبين من دراسة الرسالة التي آلت الرابطة على نفسها تبنيها والالتـــزام بهـــا أنهـــا تنصب على الارتقاء بتخصص علم النفس والعاملين به وتوجيهه لخدمـــة المجتمـــع وربطـــه بالنواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية في إطار ونسق أخلاقي وسلوكي يلتزم به الأعضاء.

والتخصص في علم النفس أو عالم النفس Psychologist هو الحاصل على درجة الدكتوراه في علم النفس من برنامج تعليمي تقدمه جامعة معتمدة أو مدرسة مهنية.

وقد أسست هذه الرابطة عام ١٨٩٢ في جامعة كلارك، وهي تعمل في ترابط مـــع جمعيات وروابط أخرى خارجية منها الروابط الإقليمية الكتدية.

وتتضمن الرابطة ٢٤ قسماً ولجنة، يختص كل منها بأمور من تطوير مجال من مجالات علم النفس والبحث العلمي فيه، ومن بينها لجنة الاعتماد Commission on Accreditation، وهي مسئولة عن اعتماد برامج التعليم والتدريب في مجال علم النفس المهني بما يتمشى مع المدى المعترف به من ممارسات الاعتماد والسياسات المنشورة للرابطة، والمحكات والمعايير والإجراءات الخاصة بتنفيذ هذه المسئوليات، التي تحظى باعتراف قسم التعليم الفيدرالي ومجلس اعتماد العالي CHEA.

وقد تقرر أن تضم اللجنة عدداً من المتخصصين لا يقل عن ٣٢ عضواً لتحقيق التوازن بين المؤسسات الأكاديمية والبرامج، والممارسين للمهنة، والجمهور الذي يخدمه الاعتماد.

وقد روعي في تعيين أعضاء اللجنة أن يمثلوا خمسة المجالات الآتية:

<u>المجال الأول:</u> اتساع تخصصات علم النفس كعلم.

<u>المجال الثاني:</u> التعليم المهني والتدريب في مجال علم النفس.

<u>المجال الثالث:</u> الممارسين للمهنة الذين يمثلون المجالات المستقلة والمؤسسية والمتخصصة.

<u>المجال الرابع:</u> ممثلين لذوي الاهتمامات العامة من الجمهور.

<u>المجال الخامس:</u> طلاب الدراسات العليا والتدريب.

وتهدف عملية الاعتماد التي تقوم بها لجنة الاعتماد برابطة علم النفس الأمريكية إلى تطوير جودة وتميز التعليم والتدريب المهني في مجالات علم النفس. ويقصد بعلم النفس المهني Professional Psychology، البرامج التي تقدم التعليم أو التدريب للأفراد المؤهلين في مجالات الخدمات النفسية للجمهور. وتهتم اللجنة بمراجعة برامج الاعتماد لمستوى الدكتوراه Doctoral والزمالة Internship وما بعد الدكتوراه Postdoctoral.

والاعتماد الذي تقوم به الرابطة عملية تطوعية غير حكومية من الدراسة الذاتية والمراجعة الخارجية بهدف تقويم وتطوير نوعية كمؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تقدمها، بما يجعلها تحظى بثقة الجمهور والهيئات العلمية والتعليمية وغيرها.

ويهدف الاعتماد إلى حماية اهتمامات الطلاب وفائدة الجمهور وتحسين نوعية البرامج والتدريس والتعلم والبحوث والممارسات العملية، ويتوقع أن تشجع المؤسسات التعليمية العالية من كليات وجامعات يتم اعتمادها على الحرية الأكاديمية والتحسين المستمر للمؤسسات وبرامجها التعليمية والتدريبية والتجريب العلمي والابتكار البناء.

إن عملية المراجعة للاعتماد تركز على مخرجات أو نواتج مجهودات وتخطيط وتنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية.

وبالتالي فإن الرابطة الأمريكية لعلم النفس، كمثال أو نموذج للروابط العلمية والجمعيات العلمية والمهنية تقوم بدور واضح من أجل تطوير وتحسين البرامج التعليمية، وتتنوع آلياتها لتشمل العديد من اللجان والإدارات، منها في هذا النموذج لجنة الاعتماد، التي لا يقف دورها عند حدود تقويم الكليات والجامعات، بل إلى تحسين نوعية البرامج التعليمية والتدريبية والبحوث العلمية والخدمات التي تقدم للجمهور محلياً ودولياً.

أما عن روابط الخريجين، فإن من السمات التي تميز الجامعات والكليات الأمريكية الاهتمام بأن يكون للخريجين روابط تربطهم بكلياتهم وجامعاتهم، وقد تكون الأسباب السابق ذكرها وراء ذلك.

وتقوم روابط الخريجين Alumni Associations بأدوار متعددة، منها دورها في تطوير الجامعات والكليات. ونضرب على ذلك مثلاً رابطة خريجي جامعة إنديانا IUAA. إذ حددت الرابطة ثمانية أهداف واستراتيجية لتحركها لمساعدة الجامعة في ستة مجالات، هي: العلاقات الدولية، وتوظيف العاملين، والتعددية، والخدمة والتأييد أو المناصرة، والتسويق، والتطوير.

أما عن الأهداف الاستراتيجية، فهي:

١- التطوير Development: إذ تسعى الرابطة لبناء علاقات طويلة وذات معنى مع الخريجين والأصدقاء، لتدعيم الولاء والارتباط بالآخرين ورابطة الخريجين والجامعة.

٢- التأييد Advocacy: إذ تعلن الرابطة عن تفعيل دور أكثر من نصف مليون صديق لخدمة الجامعة والدفاع عنها.

٣- العلاقات الدولية للخريجين International Alumni Relations

إذ تعمل الرابطة على خدمة طلاب الجامعة من خلال الامتداد الدولي.

٤- الاتصالات / التسويق Communications/ Marketing

وتقوم الرابطة بمساعدة جامعة إنديانا، وتدعيم أدوات الاتصال بها وبرامجها في نقل أخبارها وقصص النجاح بها إلى الخريجين والأصدقاء.

٥- المشاركة Partnership

وتمثل الرابطة كياناً حياً في مساعدة كل من لهم صلة بالجامعة في دعم أنشطة الجامعة وبرامجها.

٦- التعددية أو التنوع Diversity

وتحرص الرابطة على تكريس جهودها لخدمة الجامعة والخريجين والطلاب والأصدقاء.

٧- التوجه المستقبلي Future Direction

وانطلاقاً من شعار جامعة واحدة ورابطة واحدة، فإن الرابطة تعمل بنفسها لأن تخدم بفعالية جامعة إنديانا من أجل المستقبل.

٨- الموارد Resources

وتعمل الرابطة على توفير الموارد الأساسية لتحقيق رسالتها وجهودها الاستراتيجية.

وقد تبع تحديد هذه الأهداف الاستراتيجية:

- تشكيل فرق عمل لمراجعة كل هدف منها، ووضع إجراءات تحقيقها في المجالات الستة المتفق عليها مع الجامعة.

- وضع خطط عمل إضافية ومؤشرات للتقدم في الأداء.
- إصدار تقارير عن النجاح في التنفيذ والتغييرات الحادثة.

وهذه الأهداف الاستراتيجية الثمانية لرابطة خريجي جامعة إنديانا تمثل إطار عمل لبناء علاقات ذات معنى مع الخريجين وأصدقاء الجامعة لتحريك أكثر من نصف مليون خريج لمساعدة الجامعة في مهمتها المزدوجة: التعليم والبحث.

كما تعمل الجامعة على إيجاد الموارد اللازمة لاستمرار دورها في نهضة الجامعة من ناحية برامجها التعليمية، والبحوث العلمية، وتدعيم علاقات الجامعة مع مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

خامساً: مؤسسات الأعمال Business Corporation

يمكن أن يظهر دور مؤسسات الأعمال فى تطوير البرامج الجامعية من زاويتين:

١- الأولى: دورها كقوى دافعة لتطوير البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم بعامة، والتعليم العالي والجامعي بخاصة.

٢- الثانية: دورها في إنشاء جامعات خاصة بها، ووضع برامج تميزها عن غيرها من الجامعات.

أما عن دور مؤسسات الأعمال كقوى دافعة لتطوير برامج التعليم العالي والجامعي فإننا نسجل ابتداء أن التغيرات في مناهج التعليم في الكليات والجامعات، أمر يخصها وحدها، نظراً لعدم وجود هيئة قومية توجه أو تتحكم فى البرامج التعليمية والمناهج والقرارات المتعلقة بها. ولذلك كما تقول ليزا لاتوكا Lisa Lattuca فإن الأحداث والتغيرات الثقافية والاجتماعية لها تأثيراتها على إحداث التوازنات بين المقررات الثقافية Liberal Arts والتخصص باعتبارهما يكملان بعضهما البعض، حيث إن المقررات الثقافية أو الآداب الحرة تقدم معرفة عريضة في عدد من الفروع المعرفية التي تكون المواطن، على حين أن المقررات التخصصية تقدم معرفة متعمقة في ميدان تخصصي بعينه. ومع ذلك فإن كثيراً من الجامعات الأمريكية تلزم طلابها بدراسة منهج محوري عام تراه يمثل الإعداد الأساسي لطالب الجامعة كمواطن ومتعلم مدى الحياة، يعادل حوالي ٣٧% من إجمالي برنامج الدراسة. وقد تلاحظ في

السنوات الأخيرة تناقص نسبة المقررات الثقافية بانتظام لحساب المقررات التخصصية تلبية لطلب مؤسسات الأعمال وضغوطها في ضرورة توافر قدرات مهارية تخصصية في الخريجين.

كما أن عدداً من المهارات، مثل مهارات الاتصال وحل المشكلات والعمل الجماعي التي كانت تعرف على أنها (التعليم من أجل المكنات Education For Capabilities قد تحولت نحو (التعليم من أجل القدرة على التوظف Education For Employability) بتزويد المتعلم بمهارات وقدرات تكنولوجيا المعلومات والحاسبات، وهي التي تتلاءم مع، وتلبي احتياجات ومتطلبات مؤسسات الأعمال. إنها مهارات تزود المتعلم بالقدرة على تكوين ملف إنجاز مهني The Portfolio Careers.

وأما عن دور مؤسسات الأعمال في إنشاء جامعات خاصة بها، ووضع برامج تميزها مؤسسة الأعمال عن غيرها من الجامعات. فقد ظهرت إلى حيز الوجود جامعات Corporate Universities، وهي جامعات أنشأتها منظمات الأعمال الصناعية والتجارية ذات مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة بدءاً من صناعة الطائرات حتى الهامبرجر والرسوم المتحركة.

وقد أخذ تعليم المؤسسات Corporate Education أبعاداً جديدة في القرن الحادي والعشرين، حيث ركز التعليم فيها خلال القرن العشرين على التدريب على المهارات الفنية والتدريب المهني وانتقل التركيز منها إلى التعليم لإعداد القادة والإداريين. وهكذا اهتم بزيادة عدد الإداريين والمديرين وتحسين مهاراتهم لعالم أعمال مبنى على الصناعة و المعرفة.

وتهتم المؤسسات اليوم، ليس بزيادة عدد المديرين، ولكن بإعدادهم وتسليحهم للقيام بزيادة الإنتاج والخدمات التي تحقق ربحاً في عالم مستهلك، ويتطلب ذلك إعداد موظفين يفهمون ويعون سوق الأعمال الكوكبي، والاتجاهات والضغوط التي تؤثر على المستهلكين

والحكومات، وتلبية الطلب المتسارع في التغير، وما يحتاجه من مهارات اتصال عالية لعالم افتراضي، وطرق أكثر فعالية لتنظيم العمل وتحسين الإنتاجية.

ونظراً لأن مهارات الموظفين صارت متناهية الصغر والدقة عما كانت عليه في الماضي، وأن جزءاً كبير من المعرفة التي يكتسبها المهندس مثلاً في جامعة ما، تصبح قديمة خلال خمس سنوات من تخرجه، فقد وجد معظم الموظفين أنهم يذهبون للدراسة بشكل مستمر، ويتعلمون في أثناء ممارستهم عملهم. ويرجع هذا إلى التغير السريع في الأسواق، وأن مؤسسات الأعمال يجب أن تواكب هذا التغير وتلبية احتياجات الأسواق الجديدة والإنتاج المطور وفهم التغيرات التي تطرأ على العملاء، وتعلم العيش في عالم متعدد الثقافات والجنسيات.

وجامعات الأعمال هي جامعات مرتبطة بمؤسسات إنتاج وخدمات، وتلتزم بإعداد موظفين يمتلكون الفهم والمعرفة والمهارة والقيم التي تتطلبها المؤسسة لتحقيق أهدافها قصيرة وطويلة المدى. إنها بتعبير آخر تركز استراتيجياً على تلبية احتياجات المؤسسة وتحقيق أهدافها سريعة التغير.

وتحدد جين ميستر Jeanne Meister مصطلح جامعة مؤسسة الأعمال Corporate University بأنها مظلة استراتيجية مركزية لتعليم وتطوير موظفيها، وهي آلية لنشر ثقافة المنظمة، والارتقاء بمهارات الوظيفة، والمهارات المشتركة العامة للمنظمة، التعلم للتعلم، القيادة والتفكير الإبداعي وحل المشكلات.

وتضيف ميستر إلى ذلك أن هذه الجامعة قد أنشأتها ونمتها منظمات الأعمال التي نقلت تركيزها واهتمامها من مجرد تدريب الموظفين إلى تعليمهم لمواكبة متطلبات اقتصاد المعرفة، باعتباره يعبر عن مسئولية المنظمات في تقديم تعليم للموظفين يتمشى مع الحاجات المتغيرة للأعمال لتحقق نجاحاً مستمراً.

وإذ كانت هذه الجامعات قد أنشئت في ٤٠٠ مؤسسة فقط في بداية التسعينيات، فإنها قد قفزت مع بداية الألفية الثالثة إلى ألفين، ويتوقع أن يصل إلى ٣٧٠٠ بحلول عـام ٢٠١٠ حسب توقع نيلسون هيلر Nelson Heller وهو عدد أكبر من عدد الجامعات الخاصة فـي الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بينت الدراسات أن الشركات تنشئ مثل هذه الجامعات لمأسسة وظيفة التدريب، ونشر ثقافة وقيم عامة، وتنمية قدرات القوى العاملة على التوظف لمأسسة ولكي تحافظ على وجودها التنافسي في السوق، وتضيف دراسات أخرى أنها تحسن إنتاجية موظفي المؤسـسة، والتأكيد على تمكنهم من أحدث التكنولوجيات.

ويمكن تلخيص أهداف هذه الجامعات في:

١- تنظيم التدريب وترقيته.
٢- قيادة عمليات التغيير في المنظمة ودعمها.
٣- الاستثمار الأمثل في التعليم الجامعي.
٤- تأسيس ثقافة عامة ونشرها، وبناء ولاء منظمي وانتماء لها.
٥- المحافظة على القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة.
٦- رفع مستوى الموظفين القياديين وجذب قيادات من خارج المؤسسة.

البرامج التعليمية والمناهج:

ثمة رأي بأن هناك أنماطاً متعددة لجامعة مؤسسة الأعمال، يمكن عرضها من خلال ثلاثة نماذج، هي:

النموذج الأول:، وهو النموذج التقليدي، الذي يقوم على التمويل المقدم من المؤسسة ويسمح لموظفيها للدراسة للحصول على درجة جامعية، بعد اجتياز امتحانات لبرنامج مغاير. وهنا يتقدم الموظفون للالتحاق، ويدرسون ما هو مقرر من محتوى برنامج دراسي للتخـرج. وقد يقدم البرنامج من بعد، ويمكن تقديم البرنامج أيضاً لغير الموظفين بالمؤسسة.

النموذج الثاني:، وهو النموذج التشاركي غير التقليدي حيث تعمل المؤسسة مع جامعات تقليدية لتقديم برامج جامعية على الخط On-Line، من خلال موقعها على الشبكة، أو موقع المؤسسة على الشبكة. ويعد هذه البرامج فريق يمثل الجامعة، وأعضاء هيئة التعليم والتدريب بالمؤسسة وغيرهم.

النموذج الثالث:، هو نموذج التدريب التفصيل Tailored، الذي يشير إلى الجامعات التقليدية ومؤسسات الأعمال التي تعمل معاً لتطوير برامج تعلم من بعد، تصمم لتلبية احتياجات محددة للمؤسسة. وتقوم المؤسسة بتفويض الجامعة بتقديم مناهجها المبنية على مستويات معيارية لموظفيها، مع السماح لها –المؤسسة– بإضافة ما تقرره من مدخلات ومعلومات في المواد التدريبية.

وتقدم بعض جامعات المؤسسات أنواعاً ثلاثة مختلفة من البرامج التعليمية تتمثل في:

أ – برامج محددة في ميدان المال وإدارة الأعمال.

ب– برامج التعلم المنظمي والاتصال.

جـ– تدريب إداري وتنفيذي.

وهذا هو ما تقدمه شركة ج ب مورجان وشركاؤه، وهي من الشركات التي تقدم برامج معتمدة في معاهدها.

ونعرض فيما يلي عدداً من هذه الجامعات وبرامجها التعليمية:

١– جامعة فونيكس University of Phoenix. ومركزها الرئيسي فونكس بولاية أريزونا. وهي أكبر جامعة خاصة تهدف إلى الربح For – Profit في أمريكا الشمالية، وتملكها مؤسسة مجموعة أبوللو .Apollo Group Inc، وقد أسسها الدكتور جون سبيرلنج John Sperling وزملاؤه عام ١٩٧٦ لتقدم برامج وخدمات تعليمية للطلاب الراشدين من العمال، الذين يرغبون استكمال دراستهم، بشكل يجمع بين الخبرة والمسئوليات المهنية.

وللجامعة ٢٠٤ أحرام جامعية، تقدم أكثر من ١٠٠ برنامج تعليمي ينتهي كل منها بالحصول على درجة علمية على مستوى الدرجة الجامعية الأولى والماجستير والدكتوراه في

ميادين متنوعة للدراسة، ويبلغ عدد الدارسين حوالي ٣٩٨ ألف دارس، منهم ٣٢١ ألف دارس في مرحلة البكالوريوس، ٧٧ ألفاً في الدراسات العليا.

وتنتشر الأحرام الجامعية والمراكز الدراسية في أربعين ولاية وإقليم كولومبيا وبورتوريكو وكندا والمكسيك وشيلي وهولندا. وتجمع الدراسة بين التعلم من بعد والبرامج والخدمات التعليمية الإضافية.

وتتنوع البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة، في إطار أربع كليات، هي:

أ – مدرسة جون سبيرلنج لإدارة الأعمال والتكنولوجيا.

ب– مدرسة أتريميس للآداب والتربية والدراسات الصحية.

جـ– مدرسة الدراسات المتقدمة، وتقدم برامج الدكتوراه.

د – كلية أكسيا، وتدير درجات علمية مشتركة.

هذا بالإضافة إلى برامج إضافية تقليدية، تقدم الجامعة برامج للتعليم المستمر للمعلمين والممارسين، وبرامج التنمية المهنية للشركات، وبرامج متخصصة للدراسة للعسكريين.

وإذا كانت متطلبات القبول تختلف باختلاف الدرجة ومجال الدراسة، فإن غالبيتها تتطلب فيمن يتقدم أن يكون موظفاً عاملاً طول الوقت، وحاصلاً درجة مرضية في امتحان التويفل، ودبلوماً أو درجة معادلة لشهادة نهاية التعليم الثانوي. كما تشترط بعض البرامج خبرات وظيفية تطبيقية، وتتطلب الدراسة بالجامعة أن يقوم الدارسون بمشروعات لمدة ٤ أو ٥ ساعات أسبوعياً، فيما يطلق عليه فرق التعلم Learning Teams.

وتعتبر جامعة فونكس جامعة معتمدة، إذ اعتمدتها لجنة التعلم العالي Higher Learning Commission عام ١٩٧٦، كعضو في الرابطة المركزية الشمالية للكليات والمدارس (NCA)، كما أن هناك اعتماداً للعديد من برامجها ودرجاتها المتخصصة من هيئات أخرى، وهذه البرامج، هي:

أ- درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير في التمريض، وبرامج كل منهما معتمدة من مجلس كليات التمريض (CCNE)، وهو مجلس يعترف به مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA.

ب- برامج إدارة الأعمال حتى مستوى الدكتوراه، وهي برامج معتمدة من رابطة كليات ومدارس إدارة الأعمال.

ج- برنامج ماجستير التربية، وهو برنامج معتمد من مجلس اعتماد إعداد المعلمين.

د- برنامج ماجستير الإرشاد المجتمعي، ودرجة ماجستير الإرشاد في الصحة العقلية، وهما معتمدان من مجلس اعتماد الإرشاد والبرامج التعليمية ذات الصلة CACREP المعتمدة من مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA.

وتعتبر جامعة فونكس كإحدى جامعات مؤسسات الأعمال، من بين جامعات التعليم عن بعد والتعليم الافتراضي. ويبلغ متوسط عمر طلاب الجامعة ٣٣ سنة للدرجة الجامعية الأولى، كما أن ثلثي الدارسين بالجامعة من الإناث، وتهتم الجامعة أيضاً بالبحث العلمي، وقد أنشأت في مايو ٢٠٠٨ المركز القومي للبحوث بالجامعة، وكان من بين أسباب إنشائه دراسة أي طرق التدريس التي تطبق في البرامج التعليمية بالجامعة هي الأفضل للطلاب غير التقليديين وبخاصة الموهوبين.

كما تهتم الجامعة بأن يتاح للطلاب الحصول على برامج الحاسبات المتصلة بالمقررات الدراسية، وإتاحة فرص التدريب من خلال شركات افتراضية أنشأتها الجامعة لتيسر للطلاب تنفيذ التعيينات والواجبات المطلوبة منهم بطريقة أقرب إلى الواقعية من دراسات الحالة.

٢- جامعة كيترنج Kettering University

يرتبط تاريخ جامعة كيترنج بنمو وتطور صناعة السيارات في الولايات الأمريكية، وقد أنشئت كمدرسة نسائية لتجارة السيارات في أكتوبر ١٩١٩، تهتم بتدريب الأفراد لمجالات المهن الصناعية التجارية.

وعرفت المدرسة ابتداء من عام ١٩٢٣ باسم معهد فلنت للتكنولوجيا Flint Institute of Technology، ثم ضمتها شركة جنرال موتورز إليها عام ١٩٢٦ تحت اسم معهد جنرال موتورز للتكنولوجيا، ثم اختصر الاسم عام ١٩٣٢ إلى معهد جنرال موتورز (GMI).

وكان اهتمام المعهد منصباً على إعداد قادة لمجالي إدارة الأعمال والصناعة، وقدم بناء على ذلك عدداً من البرامج الرائدة، منها برنامج الرواد التعليميين والمتخصصين في صناعة السيارات، ومنحت أول درجة بكالوريوس من المعهد عام ١٩٤٦.

وقد تغير اسم المعهد عام ١٩٩٨ إلى جامعة كيترنج وكان هذا التغيير في الاسم لتحقيق عدة أهداف، من أهمها:

- أن تكون للجامعة هوية وشخصية اعتبارية مستقلة عن جنرال موتورز وصناعة السيارات.
- تجنب الخلط مع جامعة جنرال موتور، وهي مركز تدريب جنرال موتورز الذي أنشئ عام ١٩٩٧.
- أن يحظى بشرف حمل اسم تشارلز كيترنج، أحد أوائل المخترعين في القرن الحادي والعشرين ورائد التعليم التعاوني.

البرامج الأكاديمية والدرجات العلمية التي تقدمها الجامعة:

تقدم الجامعة برامج أكاديمية للحصول على:

١- درجة بكالوريوس العلوم في الرياضيات التطبيقية.
٢- درجة بكالوريوس العلوم في الفيزياء التطبيقية.
٣- درجة بكالوريوس العلوم في الكيمياء الحيوية.
٤- درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال.
٥- درجة بكالوريوس العلوم في الكيمياء الهندسية.
٦- درجة بكالوريوس العلوم في الكيمياء.

٧- درجة بكالوريوس العلوم في هندسة الحاسبات.
٨- درجة بكالوريوس العلوم في علوم الحاسب.
٩- درجة بكالوريوس العلوم في هندسة الكهرباء.
١٠- درجة بكالوريوس العلوم في الفيزياء الهندسية.
١١- درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الصناعية.
١٢- درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الميكانيكية.

كما تقدم الجامعة أيضاً درجات الماجستير في إدارة الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المشروعات الصناعية، والعمليات الإدارية، والعمليات الصناعية، والإدارة الهندسية، والهندسة.

وتعتبر جامعة كيترنج إحدى الجامعات القليلة التي تعد طلابها لسوق العمل التطبيقي من خلال المشاركة الكاملة في برنامج التعلم التعاوني، ويقضي الطلاب نصف العام في اكتساب المهارات الفنية من خلال التفرغ للتدريب العملي في مجال التخصص ميدانياً، بجانب الدراسة في الجامعة في النصف الثاني من العام، كما يقضي الطلاب خمسة فصول دراسية متفرغين للعمل الفعلي طوال مدة دراستهم كمتطلب أساسي للتخرج، مع القيام بمشروع للتخرج على شكل رسالة.

وتتراوح مدة الدراسة للحصول على الدرجة ما بين أربع سنوات ونصف إلى خمس سنوات، كما يمكن للطلاب المتفوقين إنهاء دراستهم في أربع سنوات.

ويتميز نظام القبول بالانتقائية، في ضوء ما يحصل عليه الطلاب من درجات مرتفعة في دبلوم التعليم الثانوي، والنجاح في اختبار SAT بمعدلات أكثر من ٨٠% في الرياضيات والطلاقة اللغوية.

وتشتهر الجامعة بسرعة توظيف خريجيها في مجالات الأعمال والصناعة، وبخاصة الهندسة الميكانيكية، وتصنف كأفضل جامعة تقدم برامج تعليمية لدرجة البكالوريوس في

مجالات الهندسة، رغم أنها جامعة صغيرة، حيث يبلغ عدد طلابها عام ٢٠٠٩، ٢٦٧٥ طالباً، منهم ٥١٩ بالدراسات العليا ، ٢١٥٦ طالباً بالمرحلة الجامعية الأولى.

٣- **جامعة موتورولا Motorola University**

وتقدم جامعة موتورولا نموذجا متميزاً لجامعات المؤسسات، إذ إنها تعتبر عالمياً من الجامعات الرائدة. وقد ظهرت هذه الجامعة إلى حيز الوجود عام ١٩٨١، وقد ظهرت أهميتها مع نهاية القرن العشرين، حيث التحق بالمؤسسة ما بين عامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ حوالي ١٢٠ ألف عامل جديد، يحتاجون إلى إعداد وتنمية مهنية، مما جعل الجامعة تهتم بتنمية ذاتها في عدة نواح.

وقد أنشأت الجامعة عدة مراكز وفروع، من أهمها:

(١) مركز جالفين Galvin للتربية المستمرة

وهو مركز سمي باسم مؤسسها بول جالفين، ويضم فصولاً وقاعات دراسة ومعامل للتدريب ومركزاً للتعلم من بعد، وقاعة لمؤتمر الفيديو، ويقدم المركز برامج للتدريب والتعليم المستمر.

(٢) جامعة موتورولا، الشرق والغرب:

وقد أسست الجامعة حرمين جامعيين كبيرين، أحدهما MU West في جامعة ولاية أريزونا، وتقدم برنامجاً تعليمياً للحصول على ماجستير إدارة الأعمال وبرامج تعليمية أخرى. والآخر جامعة موتورولا الشرق MU East.

(٣) فروع جامعية أخرى:

وقد أنشأت جامعة موتورولا مراكز وفروعاً متعددة في أوربا والشرق الأوسط وأفريقيا والصين وتايوان وكوريا. وتقدم برامج تعليمية وطنية وعالمية متنوعة، منها إدارة المشروعات وبرامج صناعية. كما تمتلك الجامعة دار نشر خاصة بها.

ويرتبط اسم جامعة موتورولا باكتشاف ووضع منهجية مدخل الستة سيجما Six Sigma، كاستراتيجية لإدارة الأعمال، والجودة الشاملة بفضل بيل سميث Bill Smith عام ١٩٨٦.

وتقدم الجامعة العديد من البرامج التعليمية والتدريبية على مدخل الستة سيجما، تتضمن أصولها النظرية وتطبيقاتها الميدانية.

٤- معهد بنك مونتريال للتعلم Bank of Montreal's Institute For Learning

ويعتبر معهد التعلم التابع لبنك مونتريال مثالاً متميزاً لجامعة أو كلية المؤسسة، ويقع مقر المعهد في تورنتو بكندا. وقد أسس عام ١٩٩٤ ليساعد البنك على إعداد متعلمين متميزين، عن طريق غرس روح وثقافة التعلم مدى الحياة والتجديد المؤسسي.

وقد كان للمعهد أثره المباشر وقيمته أو عائده السريع في الارتفاع بمستوى أداء البنك وتعاملاته الداخلية والخارجية. وتحقق للبنك أهدافه في زيادة عمق ومستوى الدعم التدريبي والتعليمي لموظفيه وغيرهم من الملتحقين به.

وتعكس البرامج التعليمية للمعهد رؤية البنك في أن يكون له مؤسسة تنموية للعاملين به والراغبين في تعلم الأعمال والدراسات المصرفية وإنفاق أمواله في تطوير برامج التعليم والتدريب بإشراف مباشر للبنك، بدلاً من الاعتماد على كليات وجامعات أخرى.

٥- جامعة هامبرجر Hamburger University

جامعة هامبرجر هي مركز تدريب التميز التابع لمؤسسة ماكدونالدز. وقد أسس كل من فريد تيرنر Fred Turner الرئيس السابق للمؤسسة وراي كروك Ray Kroc جامعة هامبرجر في قرية جروف بولاية إلينوي.

ويدرس بالجامعة عام ٢٠٠٩ خمسة آلاف دارس، وقد تخرج منها منذ عام ١٩٦١ أكثر من ثمانين ألف مدير مطعم، ومدير إدارة وسطي وموظف. وتتمثل رسالة جامعة هامبرجر في أن تكون الجامعة المتميزة في تنمية البشر الذين يتصفون بالالتزام بالجودة والخدمة والنظافة والقيم على مستوى العالم.

كما أن الالتزام القوى نحو التطوير والتدريب قد تمخض عنه تميز في الأداء واحتلال مركز متقدم في:

أ - أن تكون شركة المطاعم الأولى في العالم في تنمية وتطوير مراكز تدريب كوكبية.

ب- المؤسسة الوحيدة للجودة والخدمة والنظافة التي تلتزم بتوجيهات مبنية على معايير الأداء التي يعدمها المجلس الأمريكي للتربية، وهو أقدم مركز في الولايات المتحدة وأكثرها اعتماداً في مجال التعليم العالي.

جـ- الاعتراف المستمر بها بالتميز في التدريب.

ويركز التدريب في جامعة هامبرجر على عمليات وإجراءات إدارة المطاعم وجودة الخدمة المقدمة والنظافة الكاملة.

ويعمل بالجامعة ١٩ أستاذاً متفرغاً من ذوي الخبرة في العمليات ذات الصلة بالمطاعم من كافة أنحاء العالم، يقدمون المناهج التعليمية والتدريبية لمؤسسة ماكدونالدز.

والمنهج المقدم بالجامعة يمزج بين التعليم في قاعات الدراسة، والممارسة العملية في المعامل، والسيناريوهات المبنية على الأهداف وموديولات التعلم الإلكتروني المحوسبة.

وتقدم البرامج التعليمية بالجامعة إلى موظفي ماكدونالدز من فئات ثلاث هي:

١- منهج تطوير طاقم العمل، أو تنمية الموارد البشرية ويقدمه أساتذة محترفون بالجامعة، ويطبق في المطاعم. ويعتبر المنهج أساس الإدارة وتوجيه الطاقم عملياً.

٢- برامج نظم الإدارة، لمديري المطاعم بالانتظام في الدراسة بمراكز التدريب الإقليمية، ثم يلتحقون بجامعة هامبرجر بعد نجاحهم لممارسة عملهم في إدارة المطاعم.

٣- مسار تعليم الإدارة الوسطى بالجامعة لمستشاري إدارة الأعمال ورؤساء الأقسام. ويوضع البرنامج الدراسي في ضوء خبراتهم القيادية ومهاراتهم، ليكونوا قادرين على إدارة الأعمال وتدريب الأفراد وتقديم خدمات التوجيه والاستشارات.

٤- مسار تطوير التعلم التنفيذي لدعم الأعمال المنفذة ومهارات القيادة للإدارة العليا. ويوضع محتوى البرامج المقدمة في ضوء الكفايات القيادية التي يحتاجونها لمساعدة الموظفين ومسئولي تطوير المبيعات.

وتعمل جامعة هامبرجر مع الكليات والجامعات الأخرى للتأكيد على المشاركة مع مؤسسات أكاديمية معترف بها.

ومن هنا فإن التدريب والتعليم الذي تقدمه الجامعة، قد تم الاعتراف به على مستوى الكليات المعتمدة، بما يعني إمكان معادلة البرامج والمقررات بالمقررات التي تقدمها الكليات العامة والخاصة التي تقدم درجات علمية على مدى سنتين أو أربع سنوات.

ثمة رأيان هامان مختلفان، بل إنهما متناقضان حول جامعات المؤسسات نناقشهما فيما يلي:

١- الرأي الأول، ويؤكد عليه فيليب ج ألباخ Philip G Altbach في دراسة له بعنوان The Rise of The Pseudouniversity أي ظهور الجامعة الزائفة أو الكاذبة، ودانييل س ليفي Daniel C. Levy في دراسة ? Pseudo U or How bad is the U أي الجامعة الزائفة أو ما أسوأ الجامعة؟

ويقول ألباخ وليفي أن هناك مجموعة من المؤسسات والوكالات والشركات وغيرها تسمى نفسها جامعات في هذه الأيام. وهو يشير بذلك إلى عدد من المؤسسات التي تمنح درجات بما فيها جامعة فيونكس، التي تعتبر الآن أكبر جامعة خاصة في أمريكا، كما أنها جامعة معتمدة تمنح درجات أكاديمية. وأضافا إليها جامعات أخرى مثل جامعة موتورولا. وهذه الجامعات الزائفة الجديدة ليست جامعات حسبما يرى ألباخ وليفي، وأنها رغم أنها تقدم برامج وتدريبات ودروساً داخل قاعات الدروس وتوظف أعضاء هيئة تدريس لا تتمشى مع تعريف الجامعة وأنها لا ينبغي أن تحمل هذا الاسم، حماية لأكثر مؤسسات المجتمع قيمة، وهي الجامعة، ويبرران ذلك بعدة مبررات، منها:

أ - أن الجامعات (الزائفة) مؤسسات عالية التخصص، ولا تقدم برامج في ميادين متنوعة، ولكنها تركز على موضوعات رئيسية وميادين دراسة يوجهها السوق، ولديها القدرة على نقل التركيز على متطلبات المتعلم، وأن المناهج عرضة للتغيير إذا ما تبين عدم الحاجة إلى تخصص ما سرعان ما يظهر آخر.

ب- أنه ليس لهذه الجامعات هيئات تدريس دائمة، وأن ذلك بهدف تخفيض الكلفة لتحقيق أرباح عالية، وأن أعضاء الهيئة لا يتمتعون بالحرية الأكاديمية بالمعنى التقليدي لها، وليست هناك حماية لهم.

جـ- أنه في الجامعات التقليدية هناك مشاركة في الإدارة، تعنى أن الأعضاء الأكاديميين لهم دورهم الفاعل فيها، وهذا يغيب عن الجامعات الزائفة هذه.

د - أنه لا يوجد اهتمام في الجامعات الزائفة بالبحث العلمي.

وهكذا يظهر من الرأي السابق افتقار هذه الجامعات، بل افتقادها لعدد أساسي من مقومات الجامعة، وأنها لذلك لا ينبغي أن تسمى (جامعات).

٢- الرأي الثاني، ويدعمه ميستر Meister وتومبسون Thompson وبتيري كوسكي في دراساتهم عن جامعات مؤسسات الأعمال، حيث يرون:

أ - أن هناك جامعات عديدة من جامعات الأعمال، قد تم اعتمادها من قبل هيئات الاعتماد المعترف بها، وأن معظم البرامج التي تقدمها برامج معتمدة.

ب- أن جامعات مؤسسات الأعمال المعتمدة قد تؤدي إلى تهديد كثير من الجامعات التقليدية لأنها تنافسها في استقطاب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

جـ- أن هذه الجامعات تماثل الجامعات التقليدية في كونها تركز على مفهوم التعلم مدى الحياة، ومن ثم رأت جامعات تقليدية أن جامعات المؤسسات ذات فائدة لها أكثر من كونها تمثل تهديداً، حيث إنها تقدم هي ومؤسسات الأعمال أكثر من ٢٠% من موازنة التعليم العالي في الولايات المتحدة.

د - أن جامعات مؤسسات الأعمال استطاعات أن تزين Customize احتياجات التعليم العالي لتلائم المهارات المتطورة في الوقت المناسب تماماً، بتقسيم المقررات إلى وحدات دراسية صغيرة لكل منها مجموعة محددة من مخرجات التعلم المستهدفة، وأن هذه الوحدات يمكن تجميعها بعد ذلك في شكل موديولات أو مقررات تؤدي للحصول على شهادة دراسية.

هـ- أن هناك حوالي ٦٠% من جامعات وكليات مؤسسات الأعمال في شراكة مع الكليات والجامعات التقليدية.

و - أن الدارس المحلل لجامعات مؤسسات الأعمال وبرامجها يدرك أن هناك رابطاً لبرامج كل جامعة هو التكنولوجيا واستخدامها لتوفير قوى بشرية مؤثرة لمجالات الأعمال والصناعة بعامة والمؤسسة صاحبة الجامعة بخاصة.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إنشاء جامعة موتورلا لمعامل تصنيع افتراضية لتدريب العمال عن طريق عن نماذج للمعدات والأجهزة بدلاً من استخدام الأجهزة والمعدات الحقيقية. وتقدم جامعة موتورولا برامجها لغير موظفي المؤسسة تحقق من ورائها أرباحاً وتخدم الاقتصاد الأمريكي.

وإذا كان ألباخ وليفي قد أصدرا حكماً على كافة جامعات مؤسسات الأعمال بما فيها جامعة فونيكس فإن كيفين كنزر Kevin Kinser في دراسته عن: (هيئة التدريس بالجامعات الخاصة الهادفة للربح، جامعة فونيكس كنموذج جديد)، يرى أن هذه الجامعة توظف أعضاء هيئة التدريس للقيام بأدوار تدريسية متنوعة والقيام بالبحوث.

ويؤكد كينزر على أن استراتيجية جامعة فونكس تقوم على توظيف أعضاء هيئة التدريس:

١- يلتزمون بالتدريس، ويوافقون تماماً على نموذجها وفلسفتها. وأنهم يختارون وفق آليات دقيقة ونظام للتنمية المهنية المستمرة، وهم يقومون باتباعه وفقاً لنموذج الجامعة في تعليم الكبار من خلال المجموعات، والممارسة والتفاعل وحلقات النقاش.

٢- يقومون بالتدريس غير متفرغين بالجامعة، ويلتزمون بتقديم المعارف والخبرات من عملهم الجامعي الأصلي، وأن ما يتعلمه الطالب في قاعة الدراسة مساء الثلاثاء ينبغي أن يكون قادراً على تطبيقه وممارسته بنجاح صباح الأربعاء.

٣- يقومون بدور فاعل في تشكيل المحتوى العلمي الذي يدرسونه، آخذين في الاعتبار الأجزاء ذات الفائدة للطالب التي تساعده على ممارسة العمل، أكثر من النظر للمحتوى على أنه معيار. وهذا يمنح أعضاء هيئة التدريس حرية أكاديمية عكس ما يقال.

وتأكيداً للجودة الشاملة للأداء، فقد أسست الرابطة التركيبية لجامعات وأكاديميات مؤسسات الأعمال، بهدف مساعدة الجامعات والمؤسسات في تطوير فهمها وأدائها في إدارة هذه الجامعات، عن طريق وضع مستويات معيارية عالمية لضمان جودة إدارة جامعات مؤسسات الأعمال وإدارتها وممارساتها.

ولعل من الإنصاف القول بأن جامعات مؤسسات الأعمال تمثل تجديداً تربوياً جامعياً، يطور من فلسفة التعليم الجامعي، وبخاصة إذ أخذنا في الاعتبار التطور المستمر في البرامج المقدمة، ومراعاة تكييفها لتخدم الواقع الاقتصادي والصناعي. كما أن كثيراً من هذه الجامعات قد أسست مراكز للبحوث، بل إنها نفسها العقل العلمي البحثي المفكر لمؤسسة الأعمال التي أنشأتها، وهي بذلك تلبي الحاجة إلى خروج الجامعات من تقليديتها لتخدم مجتمعاتها، وتؤكد على مفهوم التعلم مدى الحياة والتزام المؤسسات والعاملين بها بالتنمية المهنية المستدامة، وكذلك التزامها بتطوير الثقافة المجتمعية نحو المؤسسة بتدريب المتعاملين معها والمستفيدين مما تقدمه من خدمات ومنتجات. ويكفي أن نقول إن هذه الجامعات تؤكد على مبدأ أن: التعلم دائماً هام، لكنه ليس شيئاً يمكن أن يكرس له المرء وقته طوال اليوم.

"Learning is always important, but its not something that everyone can devote a full day to."

ومن ثم الجمع بين العمل والتعلم.

سادساً: الجامعة ذاتها:

ذلك أن الجامعة تتميز عن غيرها من مؤسسات التعليم العالى بأنها مؤسسة تعليمية بحثية تنموية، تقدم برامج تعليمية على مستوى الدرجة الجامعية الأولى، والدراسات العليا، وتقود البحث العلمى من خلال برامج الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس الذين يدربون طلاب الدراسات العليا على منهجيات البحث العلمى ونظرياته، وتوظف ذلك لإنتاج المعرفة ونقلها وتنمية البيئة والمجتمع. وبدون أى مما تقدم لا تكون الجامعة جامعة.

والجامعة بذلك تقدم البحث العلمى المستقل والبرامج التعليمية والبحثية على مستوى الدراسات العليا وحدها، وبالمشاركة مع جامعات أخرى على المستوى القومى أو المستوى عبر القومى فى سياق ثقافى واجتماعى واقتصادى ينمو نحو الكوكبية ويزيل الحواجز والحدود بين البلاد.

والجامعة على هذا النحو تضع أمامها دائما تطلعات التطـوير، تطـوير البـرامج التعليمية وتطوير البحث العلمي والتفاعل الجدلي بينهما لترقية العلـم والمعرفـة والمجتمـع. وهي لذلك لابد أن تواجه التحديات المستمرة التي تظهر في كل عصر طالما أنها قاطرة لتقدم المجتمع وقائدة هذا التقدم؟.

ثمة تحديات للجامعة في عصر تقوده المعرفة والاقتصاد الكوكبي،ويمكن اختصارها تحت عناوين أو موضوعات أربعة، هي:

- مهارات العنصر أو الجنس Skills Race.
- الأسواق Markets
- التكنولوجيا Technology
- الكوكبية المستمرة Global Sustainability

أما عن مهارات العنصر أو الجنس فإن اهتمامات القيادة الآن بـالتعليم ومهـارات القوى العاملة. فقد أكدت الرابطة القومية للحكام في الولايات المتحدة عـام ٢٠٠١ علـى أن وراء اقتصاد القرن ٢١، تقف المعرفة وتنمية رأس المال البشري بأفضل الطـرق لـضمان الرخاء. ومن ثم فإن التعليم الجامعي ضرورة أساسية لتكوين رأس المال البـشري، وكانـت بالتالي البرامج التعليمية الجامعية المطورة قاعدة ذلك. كما أن هناك توجها ورغبة نحو رؤية المجتمع للجامعة كقاطرة للنمو الاقتصادي من خلال توليد معرفة جديدة وتطبيقها.

وأما عن الأسواق فإن قوى السوق تضغط على الجامعة باعتبارها مؤسـسة عامـة تشكلها سياسات عامة لخدمة أغراض مدنية لاتتأتى إلا ببرامج تعليمية متطورة وبحوث علمية متقدمة، وبخاصة مع المعرفة الكوكبية والتعلم الصناعي.

ومن ناحية أخرى فإن قوى السوق تجذب الجامعات من حظيرة الرعاية العامة إلـى التخصيصية، أي إعادة تشكيل الجامعات في إطار سقوط العديد من القيم المتوارثة عن التعليم الجامعي، ومن ثم دخولها معترك المنافسة ببرامجها التعليمية وبحوثها.

وأما عن التكنولوجيا، والمؤسسات التي تقودها التكنولوجيا وتوجهها من كليات وجامعات، فإنها تتأثر بشكل كبير بالتقدم السريع فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة منها التكنولوجيا الرقيمة المتمثلة فى الحاسبات والاتصالات عن بعد والشبكات.

وقد ساعدت هذه التكنولوجيات على الزيادة الكبيرة للقدرة على المعرفة والاتصال والتعاون المشترك، ونقل المعلومات والربط بين بلدان العالم وعلى حين أن تكنولوجيا المعلومات تمثل قوى لتقدم التعليم وإثرائه، فإنها أيضا تمثل تهديداً للجامعات، فقد خلقت هذه التكنولوجيا توجها قويا نحو بيئة التعلم المفتوح يقوم فيه الطلاب بدور المتعلم المستهلك للخدمات التعليمية.

ولذلك فإن الجامعة يجب أن تواجه تحديات التكنولوجيا، وتطور استراتيجيات ملائمة، واستثمارات ملائمة، فضلاً عن استراتيجيات للتغير نحو التكنولوجيا القائدة للأنشطة التعليمية والبحثية.

وأما عن الاستمرارية الكوكبية، فإن التعلم للعيش والحياة صار شكلاً أساسياً فى حياتنا بما تواجهه من قضايا البيئة والتنمية، عالمياً. ويضاف إلى ذلك أن هناك أكثر من ثلاثين مليون فرد فى العالم مؤهلين لدخول الجامعة، ولا يوجد لهم مكان فيها سيصلون بعد عدة أعوام إلى ١٠٠ مليون فرد، مما يؤكد أن التعليم العالى يواجه كارثة الإتاحة والتكلفة والمرونة.

وهذا كله يحتم تحويل الجامعات لخدمة الكوكب الذى نعيش عليه وحل قضاياه، وأن هناك دوراً للبلاد الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية فى مساعدة البلاد النامية لبناء نظم تعليم تلبى احتياجاتها بأنماط جديدة للتعليم والتعلم.

ويذكر جيمس ديديرستادت James Duderstadt وهو أستاذ العلوم والهندسة المتفرغ بجامعة ميتشجان فى دراسته عن مستقبل الجامعة فى عصر التغير أن الجامعات العشر الكبرى فى العالم قد أخذت فى إلغاء الكثير من أنشطتها ومصادرها مثل المكتبات والعلاقات الفيدرالية، ونمت طرقا تسمح لطلابها فى إحداها منها بدراسة مقررات أو برامج

تعليمية كاملة فى جامعة أخرى. ويتساءل هل يمكن للمرء أن يتخيل أن الجامعات العشر الكبرى تصبح نظما لجامعة واحدة فى قلب أمريكا؟

ويذهب أبعد من ذلك بأنه يمكن للمرء أن يتخيل الارتباط بين جامعات البحوث وكليات الآداب الحرة، بما يسمح لطلاب هذه الجامعات بالإفادة من الكفاءات العالية لأعضاء هيئة تدريس الكليات لدراسة الآداب، كما يسمح لأعضاء هيئة تدريس هذه الكليات بالمشاركة فى الأنشطة البحثية للجامعات.

ومن هنا فإن هذه التحديات وموجات التغيير الحادثة والقادمة قد دفعت الجامعات نفسها إلى تطوير برامجها التعليمية والبحثية، ولم تقف عند حدود تلقى التوجيهات من الحكومة الفيدرالية وحكام الولايات.

ولذلك أنشأت بعض الجامعات لجانا دائمة للتخطيط الاستراتيجى كآلية للتطوير، ولتضع خططاً استرتيجية لتطويرها.

فقد وضعت جامعة ولاية كاليفورنيا فى ستانسلوس California State University, Stanislaus خطة استراتيجية لتأطير المستقبل، Framing The Future حيث ألزمت الجامعة نفسها ببرنامج طموح، وشكلت هذه الخطة مستقبل الجامعة من خلال ثلاثة اتجاهات، هى:

أولاً: مشاركة الطلاب والتطوير والتحصيل الاكاديمى، وتضمن هذا الاتجاه تسعة أهداف استراتيجية، هى:

١- استمرار تقليد الجامعة فى اشتراك الطلاب فى تطوير النجاح الشامل.

٢- تيسير الإتاحة للبرامج، والتطوير غير التقليدى لنماذج تقديمها بشكل يتمشى مع الحاجات المتفردة للطلاب.

٣- ضمان برنامج التوجيه والإرشاد الشامل والمناسب للطلاب لإيجاد طرق ميسرة للحصول على الدرجات العلمية والتأكيد على المحاسبة الطلابية .

٤- إعداد الطلاب ليكونوا قادة فى مجالاتهم، وأن يكونوا على وعى كونى واستجابة للقضايا البيئية.

٥- التأكيد على تنمية سلوكيات ومهارات المستقبل المهنى وورش العمل وبرامج الزمالة لتقديم إعداد قوى للنجاح فى المهنة التى يتخصص الطالب بها عند تخرجه.

٦- تقوية برنامج التعليم العام لإعداد الطلاب للتحديات الأكاديمية، والمستقبلات المهنية المتنوعة والتعلم المستمر مدى الحياة.

٧- الاستمرار فى تقديم برامج تعليمية متميزة لمرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا فى ميادين التعليم العام والتخصص.

٨- تطوير برامج جديدة ترتبط مباشرة برسالة الجامعة، والجودة العالية للإعداد الأكاديمى وتطلعات التعلم الطلابية.

٩- مساعدة الكليات فى تطوير وتعزيز هويتها الأكاديمية المتنوعة وقد حددت الخطة الاستراتيجية للجامعة لكل هدف الأنشطة التى تحققه، ومؤشرات الفعالية.

ثانياً: تدعيم التعليم والتعلم والمنح والخدمات. وقد تضمن هذا الاتجاه ثمانية أهداف استراتيجية، هى:-

١- جذب أعضاء هيئة تدريس أكفاء والاحتفاظ بهم.

٢- الاعتراف بأعضاء هيئة التدريس كقادة، ومقدمى خدمات طلابية وبيئية.

٣- تدعيم التنمية المهنية والنمو والإنجاز لهيئة العاملين بالجامعة.

٤- توفير الإتاحة الشاملة للمصادر التعليمية بما فيها المكتبة، والخدمات الداعمة للبحث، والمنح للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين.

٥- تقديم خدمات التكنولوجيا بالحرم الجامعى لجميع أعضاء مجتمع الحرم، مع إتاحة الدعم التكنولوجى اللازم للبرامج الأكاديمية.

٦- تدعيم المناهج التجديدية والفرص المصاحبة لها لكى يشعر الطلاب بالفخر بدراستهم للبرامج والمناهج التى تقدمها الجامعة.

٧- الاستمرار فى تطوير المراكز الجامعية.

٨- زيادة الكفاءة والفاعلية التنظيمية وتضمن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية السابقة أنشطة تنفيذه ومؤشرات فعاليته.

ثالثاً: الجامعة والبيئة المحلية:

وقد حددت الجامعة تسعة أهداف استراتيجية، هى:

١- زيادة معدل الطلاب المتفرغين ٣% كل عام وتحسين جودة التعليم.

٢- التوسع فى مشاركة المدارس الثانوية وكليات المجتمع لتحسين الجودة وتحقيق تنوع المجتمع الطلابى.

٣- تنفيذ خطة لإدارة القيد الطلابى لزيادة القبول وتحقيق تقدم نحو برامج الدراسات العليا.

٤- الاحتفاظ بجودة الأنشطة الرياضية ومناخ الحرم الجامعى الداعم للبيئة، بما يتيح الفرص للطلاب وهيئة التدريس والإدارة وأعضاء المجتمع المحلى للمشاركة وإعطاء الحرم هويته المتميزة.

٥- نشر ثقافة طلابية متميزة للطلاب بالحرم من خلال توفير فرص الإقامة عالية الجودة.

٦- تطوير الأحول الأكاديمية قوميا من خلال نظام جامعة ولاية كاليفورنيا.

٧- تطوير مشاركات الجامعة إقليمياً، مع إعطاء مزيد من الاهتمام للمجتمع المحلى.

٨- تطوير مساهمات الجامعة لتحقيق الرخاء الاقتصادى للإقليم.

٩- تحسين صورة الجامعة والعلاقات العامة من خلال الإعلام والإعلان وتضمن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية السابقة، الأنشطة المتنوعة لتحقيقه والمؤشرات الدالة على الفعالية.

ويتبين من تحليل المجالات أو الاتجاهات الثلاثة السابقة والأهداف الاستراتيجية الواقعة تحتها مقدار ما تحظى به البرامج التعليمية وما يرتبط بها من اهتمام بالتطوير والتحسين.

كما قامت لجنة تسيير التخطيط الاستراتيجى Strategic Planning Steering Committee بجامعة ولاية كولورادو فى بيوبلو Colorado State University- Pueblo بتكليف من المجلس الحاكم بوضع خطة استراتيجية ٢٠٠٦/٢٠١١ لبناء جامعة المستقبل A University of the Furture.

وقد حددت الخطة رسالة الجامعة فى أن تكون جامعة إقليمية، وجامعة شاملة وفق نظام ذى مستويات معيارية معتدلة للاختيار. وأن تقدم الجامعة مجالات متنوعة وعريضة من البرامج التعليمية على مستوى البكالوريوس، مع تركيز مهنى عال، وأرضية قوية فى الآداب الحرة والعلوم. وتقدم الجامعة أيضا بعض درسات الماجستير المنتقاة.

وتشجع الجامعة تطبيق المعرفة والأفكار من خلال البحوث وأنشطة الامتداد الخارجى، وأن تعد طلابها ليكونوا مواطنين مفكرين، ومسئولين وناجحين.

وحددت الجامعة أربعة أغراض للتخطيط الاتسراتيجى لها، هى:

١- التأكيد على أن الجامعة تعمل نحو أهداف عامة متفق عليها.
٢- تسهيل التحسين المستمر للجامعة.
٣- أن تكون استراتيجية عمل، مدخلا لحوار مستمر وتخطيط دائم.
٤- أن تكون أساساً لمبادرات وأهداف لوحدات الجامعة، حتى تشعر كل وحدة بملكيتها للخطة الاستراتيجية وتعمل على تنفيذ الاستراتيجيات التى تساعد على تقدم وتطوير رسالتها.

وقد بنيت الخطة فى ضوء عدد من المبادىء والافتراضات والقيم الاستراتيجية مثل المحاسبية والمسئولية المدنية،والتركيز على العميل، وحرية التعبير، والتعددية، وتشجيع التجديد والإتاحة وتكافؤ الفرص وامتياز البحث والتعليم فى إطار التركيز على المتعلم وتمحورت الخطة الاستراتيجية فى ستة مبادرات، على النحو الآتى:

المبادرة الأولى: التميز الأكاديمى Academic Excellence:

ويركز التميز الأكاديمى على التزام الجامعة بالتحسين والتجديد المستمر فى جميع جوانب ومكونات البرامج الأكاديمية والتدريس والتعلم والعمل الخلاق وخدمة البيئة.

وتوجه هذه المبادرة الجامعة نحو تحديد علامات مرجعية تحدد الأداء لمستوى أعلى من المستويات المعروفة.

المبادرة الثانية: الإلتزام (والمشاركة) المحلى Community Engagement

وتحدد المبادرة الالتزام نحو المجتمع المحلى فرص تقوية مشاركة الجامعة مع المجتمع، مع تركيز خاص على التقدم الاقتصادى والتعاون الثقافى والاجتماعى الذى يفيد الجامعة والمرتبطين بها.

المبادرة الثالثة: التعددية Diversity

وتركز مبادرة التعددية على التزام الجامعة بالتعلم والحياة وبيئة العمل، التى تراعى احترام الفروق بين الناس وأفكارهم وتاريخهم وممارساتهم، وتوجه الجامعة إلى ترقية فهم أكبر للاختلافات والتحديات.

المبادرة الرابعة: بناء الصورة Image Building

وتتوجه هذه المبادرة نحو فرص الجامعة لتحسين إدراك الناس لهويتها وسمعتها كما تهدف المبادرة إلى زيادة شعور الطلاب والخريجين وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالفخر لارتباطهم بالجامعة، وزيادة النظرة الإيجابية للجماهير العامة نحو الجامعة.

المبادرة الخامسة: إدارة الموارد Resource Management :

وتبين هذه المبادرة فرص الجامعة لتحسين تخطيطها وتنفيذ هذه الخطط بمراعاة تحسين القوى البشرية والبرامج التعليمية. وتركز على الطرق الأكثر فعالية وإنتاجية لزيادة القيد الطلابى والتمويل والتقدم.

المبادرة السادسة: الإتاحة الطلابية والنجاح Student Access and Success

وتوجه هذه المبادرة نحو التزام الجامعة بتوفير بيئة تساعد على تحسين تعلم الطلاب ونموهم الاجتماعى والشخصى والأكاديمى، كما توجهها نحو الأهداف الأساسية لتحسين الاحتفاظ بطلاب السنة الأولى ومعدلات التخرج ومشاركة الطلاب فى التعليم المبنى عليهم وجودة خبراتهم.

وحددت الخطة الاستراتيجية عدداً من الأهداف الاستراتيجية لكل مبادرة من المبادرات السابقة.

ونتوقف عند بعض الأهداف المرتبطة بتطوير وتحسين البرامج التعليمية. وقد جاء تحت المبادرة الأولى عن الامتياز الأكاديمى:

١- تقديم برامج شاملة منقاة فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا تلبى الحاجات الإقليمية واهتمامات الطلاب وتحقق الجودة فى ضوء المعايير الأكاديمية.

٢- تحسين تدعيم أنشطة التدريس والمنح والخدمات التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

٣- تطوير تدعيم التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين. وجاء تحت المبادرة الثانية:

- تنفيذ مدخل التعلم المرتكز على الطالب فى جميع البرامج التعليمية المقدمة، وجاء تحت المبادرة السادسة:
- إدارة الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية والفيزيقية بفعالية وكفاءة .
- مراجعة التقدم نحو تنفيذ وتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية.

كما تضمنت الخطة عدداً من الاستراتيجيات لكل مبادرة، يهمنا أن نذكر منها:

١- تحسين جودة البرامج التعليمية وصلتها بالمستويات المعيارية للبرامج والمواد الدراسية.

٢- إعطاء الأولوية فى التمويل للبرامج التى تلقى اعترافا قوميا وإقليميا.

٣- تقديم درجات علمية فى مجالات المهن ذات الطلب العالى.

٤- تقييم البرامج الأكاديمية بانتظام لتحديد جدواها وجودتها.

٥- تحسين التدريس والمنح الدراسية والخدمات المقدمة.

٦- توفير مصادر تعليمية ورقية وإلكترونية، وتوفير الموارد للمكتبات لتدعيم تنفيذ البرامج التعليمية والمناهج الدراسية والبحوث،التى يحتاجها أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

٧- تجديد الموارد وتوفيرها لتحسين التسهيلات فى قاعات الدروس والمعامل والأجهزة لتطوير التدريس وخدمات الدعم الأكاديمى.

٨- تحديد وتنفيذ البنية التنظيمية والفنية وآليات تدعيم تطوير توجيه التكنولوجيا لخدمة البرامج التعليمية.

٩- توفير دعم كبير للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والإداريين.

١٠-تقديم دعم أكبر للأنشطة الابتكارية لأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب.

١١-تطوير وتنفيذ الأنشطة التى تؤدى إلى زيادة قيد الطلاب.

١٢-تطوير وتنفيذ خطة لتحسين الإرشاد الأكاديمى.

١٣-تقديم مساعدات أكبر لمدارس التعليم قبل الجامعى لتحسين مناهجها وطرق التعلم بها. ويعكس كل ما تقدم اهتمام الجامعة بتطوير البرامج التعليمية وما يرتبط بها من أنشطة باعتبارها لب العمل الجامعى فى إطار العناية بالبحوث العلمية الموجهة لخدمتها وخدمة البيئة. وقد وضعت الجامعة أيضا خططاً استراتيجية فرعية لعالمية الجامعة CSU Internationalization Plan ، تحت شعار Critical Choices for A Critical Century: Matching the land Grant University to a Global Mission.

وهذا يعكس وعى المجالس الجامعية بالمتغيرات العالمية والإقليمية والقومية فى الولايات المتحدة الأمريكية،وحتمية ليس فقط مواجهتها، بل والتخطيط الاستراتيجيى للعبور عليها وإليها لتحقيق تطوير داخلى للجامعة يشمل برامجها التعليمية على مستوى الدرجة الجامعية الأولى، والدراسات العليا والبحوث، وخدمة المجتمع. ولا يتوقف التخطيط الاستراتيجى عند هذا المستوى، بل إنه يهدف إلى خروج جامعة الولاية إلى الفضاء العالمى، وتعميق رسالة الجامعة لتكون رسالة عالمية تنقل الجامعة إلى ساحات المنافسة الخارجية.

ونذكر هنا أن خطة عالمية الجامعة قد اهتمت بتطوير برامج تعليمية جديدة بمشاركة أقسام الجامعة، وبخاصة فى مجالات الهندسة والمال والأعمال باعتبارها أهم المجالات التى سيستمر النظر إليها باعتبارها آليات العولمة Engines of Globalization ،كما تنظر إليها الولايات المتحدة.

وقد أعد مجلس جامعة كالجاري في كندا University of Calagary خطة استثمارية استراتيجية لسنوات أربع بدءاً من أبريل ٢٠٠٦، طبقاً لقانون التعليم الثانوى لحكومة ألبرتا فى كندا Government of Alberta Post-Secondary Learning ACT عنونه بعنوان يعبر عن طموحات الجامعة لعصر جديد University of The Future 2006-2010 Business Plan كخطة للمستقبل، توافقت مع احتفال الجامعة بعيدها الأربعين، حيث وجدت الجامعة نفسها تنافس على المستوى القومى والعالمى، بين عدد من أفضل جامعات البحوث والتعليم.

وتضم الجامعة ١٦ كلية تقدم أكثر من ٨٠ برنامجاً أكاديمياً، وبلغ عدد طلابها عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (٢٨.٣٠٦) طالباً متفرغين للدراسة، بجانب (٤.٥١٤) طالبا يدرسون بنظام عدم التفرغ، وعدد أعضاء هيئة تدريس يبلغ ٥٠٠٩ أعضاء.

وحددت الجامعة رسالتها فى أن (جامعة كالجارى مكان للتعليم والبحث العلمى ورسالتها البحث عن الحقيقة ونشر المعرفة. وهدف الجامعة هو تدعيم هذه الرسالة بالتكامل من أجل فائدة شعب ألبرتا وكندا والعالم).

الرؤية:

وقد وافق مجلس الحكام على توصيات المجلس العام للكليات على رؤية جديدة لجامعة كالجارى، تتمثل فى العمل وفقاً لاستراتيجية الجامعة المتضمنة فى الخطة الأكاديمية، وتحقيق دور الجامعة كجامعة بحث، ومقدم برامج تعليمية لتلبية احتياجات المجتمع.

ومن خلال مجموعة برامج دينامية ومكثفة للتعليم مبنية على البحث العلمى والاستقصاء، ومن خلال مشاركة استراتيجية فإن الجامعة وطلابها وأعضاء هيئة التدريس بها تنمى وتطور المعرفة وتعمق الفهم وتزرع الابتكار والتجديد فى كثير من المجالات. وبذلك فإن هدف الجامعة هو التميز فى مجالات نشاطها على المستويين الوطنى والعالمى.

ورأت جامعة كالجارى أن هناك مبادىء اساسية تقوم عليها كافة الأهداف والأنشطة الجامعية ومجالات التطوير، وبخاصة منها البرامج التعليمية، وهى:-

١- الإتاحة: وتعنى الإتاحة توفير فرص التحاق الدارسين ذوى الاستعدادات بالبرامج التعليمية التى تقدمها الجامعة، على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا والبحوث.

٢- الجودة: والجودة، كما حددتها جامعة كالجارى، تقوم على مواكبة البرامج التعليمية للمستويات المعيارية، وتلبية احتياجات الدارسين، واحتياجات سوق العمل والمجتمع، والاهتمام بجودة عمليتى التعليم والتعلم.

٣- التنوع: إذ تحترم الجامعة التنوع والتعدد بين الدارسين، واهتمامها بتلبية متطلباته بما يحقق ثراء الدراسة، والثقافة وتحقيق طموحات واهتمامها المتعلمين وأبناء المجتمع.

٤- المشاركة: إذ تهتم جامعة كالجارى بالتعاون والتحالف مع مؤسسات المجتمع والكليات والجامعات الأخرى لتدعيم مجتمع التعلم.

٥- الاستجابة: إذ تحرص الجامعة على أن توفر لطلابها المصادر والموارد اللازمة لتنميتهم وتعليمهم، حتى لا يشعروا باية معاناة.

<u>دور الجامعة كمقدم للبرامج التعليمية:</u>

تقدم جامعة كالجارى برامج تعليمية عالية المستوى للحصول على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وكذلك تقدم عدداً من المقررات للحصول على الدبلومات والشهادات وبرامج تطويرية أخرى، وتتميز هذه البرامج التى تقوم بدور أساسى تزويد أبناء ألبرتا بالفرص العالية من التعلم ذى الجودة، بالتكامل بين خبرات التعلم والبحث العلمى. وتقدم الجامعة هذه البرامج من خلال الكليات والمدارس والمعاهد والمراكز، التى تعتبر جميعا وحدات داخلها صممت لتحقيق الاستخدام المركز والفعال للمصادر والموارد الفنية والعقلية.

وقد التزمت جامعة كالجارى بالتجديد المستمر للمناهج، ولتأكيد أن جميع البرامج الدراسية التى تقدمها تعكس المعرفة والبحث العلمى الحديث وحاجة المجتمع، وذلك كله

اعترافا بالتعليم الأكاديمي والمهني والرغبة في تقديم دراسات بينية ومواد منفصلة مثل علم النفس والجغرافيا والتاريخ والرياضات والآداب والفلسفة.

وتشمل برامج الجامعة المعتمدة من حكومة ألبرتا برامج متميزة منها، برنامج متعددة التخصصات في علوم الصحة، ودرجات علمية في الهندسة المعمارية، ودراسات الاتصال، والتصميم البيئي والتخطيط والتصميم العمراني، وإدارة الفنادق والمنتجعات، والهندسة الصناعية، والدراسات الاستراتيجية، والخدمة الاجتماعية، والطب البيطري.

وجامعة كالجاري باعتبارها إحدى الجامعات الأربع الممولة من الحكومة، تقوم بواجب خاص يتمثل في تقديم برامج للدراسات العليا قائمة على البحث لأبناء ألبرتا وغيرهم في جميع المجالات، بما فيها برامج لدرجة الدكتوراه. كما تشارك جامعة ألبرتا في إدموتون مسئولية تقديم برامج مهنية ودراسات عليا في القانون والهندسة والطب، بجانب برامج معتمدة للبكالوريوس في الهندسة والطب.

وتوفر الجامعة الخدمات الداعمة لخبرات التعليم للطلاب كمسئولية أساسية لجودة التعلم داخل قاعات الدراسة وخارجها ، وتمتد هذه الخدمات لغير القادرين والمعاقين، كما تساعد الطلاب الدوليين على التكيف مع وسط جديد، وتتعاون الجامعة كجامعة مستقلة في إطار نظام المقاطعة للتعليم العالي مع الجامعات والكليات والأخرى والمعاهد الفنية وغيرها في مجالات البرامج التعليمية والتسهيلات البحثية والإفادة من مصادر التعلم وأعضاء هيئة التدريس.

ويقوم تطوير البرامج التعليمية والبحوث على المشاركة الكاملة مع كل المستفيدين في أنحاء ألبرتا وخارجها. وتتيح المشاركات العالمية والتحالفات ومشروعات التطوير ومبادرات الدراسة بالخارج للجامعة الإسهام والإفادة من شبكة واسعة من الجامعات والكليات والمعاهد في أنحاء العالم، وتقدم الجامعة برامج تعليمية في إطار التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة كأساس لربط الجامعة بالمجتمعات والبيئات المحلية والإقليمية، وتنمية قدرات الكبار في المناطق المختلفة معرفيا ومهارياً بما يخدم النواحي الشخصية والمهنية.

دورها كجامعة بحوث:

يقوم البحث والتعليم بجامعة كالجارى على أساس الحرية الأكاديمية والاستقلال والفهم الإنسانى، والتنمية البشرية كمحور للمشروعات البحثية والتعليمية.

وتنشر الجامعة البحوث والتجديد والمخرجات المعرفية المختلفة لبرامجها التعليمية المؤسسة على البحث العلمى، على طلابها وأعضائها، وتسوق الجامعة بحوثها ومبتكرات طلابها وأعضاء هيئة التدريس من أجل تطوير بيئتها ووطنها والعالم والإفادة من عوائدها.

دورها فى تلبية احتياجات مجتمعها المحلى:

وتعى جامعة كالجارى باعتبار جامعة عامة توقعات المجتمعات المحلية التى تخدمها فى تقديم وتوصيل البحوث العلمية والبرامج التعليمية، وتسهم بطرق متعددة فى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للإقليم.

وترتبط الجامعة من خلال كلياتها وأعضاء هيئة التدريس بها بالبيئات المحلية والمهنيين بها من خلال إفادتهم من بحوثها الموجهة لخدمتهم.

وتقوم الجامعة بدور خاص فى تقديم القيادة العلمية نحو حل المشكلات ذات التأثير على المجتمع كالطاقة والبيئة والاقتصاد وقضايا السياسات العامة المعقدة، وتشارك حكومة المقاطعة والمؤسسات العامة والخاصة العمل لتطوير نوعية حياة الناس.

الخطة الأكاديمية:

وقد عنونت الجامعة خطتها الأكاديمية، بعنوان: Raising Our Sights، وتضمنت الخطة ثلاثة مكونات رئيسية: المبادىء، والأولويات، والأنشطة، التى تستمر فى تحديد الاتجاه الأكاديمى لجامعة كالجارى، ونعرض فيما يلى لهذه المكونات الرئيسية بإيجاز:

أولاً: المبادئ:

وهى أربعة مبادىء تشمل خبرات التعلم وتطوير البحوث والارتقاء بالاستقصاء متداخل التخصصات وخدمة البيئة ، وهى بذلك تمثل أسس التطوير ومنطلقاته فى تناغم مع وظائف الجامعة التقليدية، والجامعة البحثية.

١- تطوير خبرات التعلم:

ذلك أن الدور الرئيسى للجامعة هو تعليم الطلاب، لإدراك تعقدات العالم الطبيعية والإنسانية التى يعيشونها وإعدادهم للمشاركة فى أنشطتها فكريا وإنتاجيا كمواطنين وعاملين فى بيئاتهم.

ويؤسس هذا المدخل على حسن اختيار الطلاب وتزويدهم بالخبرات التعليمية المحققة لهم وهو يتمشى مع رسالة الجامعة ونجاحها فيها، ويتلخص هذا المبدأ فى أن البرامج والخبرات التى تقدمها الجامعة يجب أن تتلاءم مع احتياجات وتطلعات ومستقبلات الطلاب ، وتلبية احتياجات المجتمع من الأفراد المؤهلين الأكفاء فى المجالات المختلفة.

٢- تطوير البحث والاكتشاف والابداع:

إذ يجب أن تلتزم الجامعة ككل بمبدأ العلم والإبداع فى كل أشكالهما. وتميز أسس العلم والمعرفة هذه الجامعة عن مؤسسات التعليم العالى الأخرى. ولذلك تم تقويم البحوث والأنشطة التجديدية والإبداعية الأخرى وفقا للمستويات المعيارية العالمية. وتشجع الجامعة كافة أشكال البحوث الأساسية، وكذلك البحوث التطبيقية ذات الأثر والعائد .

٣- تطوير الاستقصاء متعدد التخصصات:

ورغم أن الجامعة تشجع البحوث العلمية التخصصية، الا أنه مع كون القضايا الكبرى التى يواجهها المجتمع تتطلب دراسات واستقصاءات متعددة التخصصات فى مجال الفهم والحلول يترجم هذا المدخل فى البرامج التعليمية فى المرحلة الجامعية الأولى بشكل مرن، يظهر فى الاستعداد للدراسة لدرجة علمية بينية، وتزاد إلى درجات متعددة التخصصات فى الدراسات العليا.

٤- إفادة البيئة:

ونظراً لأن البيئة المحلية متمثلة فى مدينة كالجارى ومواطنيها يستثمرون كثيراً فى هذه الجامعة، فإن واجبها أن تقدم لهم أفراداً ذوى كفاءت عالية، وأن يستفيدوا من نتائج

البحوث والأنشطة الإبداعية. ولذلك فإن الجامعة تعمل على مد دورها الخدمى للبيئة والمجتمع والاستجابة لاحتياجاتهما ليس فقط محليا ومقاطعيا، بل قوميا وعالمياً.

ثانياً: الأولويات:

وقد أسست الأولويات الأكاديمية الأربعة الآتية متعددة التخصصات وعبر القطاعات على برامج بحثية شاملة تغطى الجامعة ككل. ولذلك فإنه حتى لا تفتقر الأولويات الاستراتيجية الأكاديمية إلى الدعم اللازم لنجاحها، كان من الضرورى الاهتمام بالبرامج القوية فى العلوم الأساسية، بما تشمله من رياضيات وعلوم الحياة. وقد تكونت هذه الأولويات من:

١- التقدم الصحى:

وهذه الأولوية الاستراتيجية الأكاديمية تتفق مع قضية مجتمعية كندية هامة تتطلب عملا قوياً وأساسيا فى مجال العلوم والبحوث الطبية الحيوية.

٢- قيادة التجديد فى مجال الطاقة والبيئة:

إذ تعرف مدينة كالجارى بأنها عاصمة الطاقة فى كندا ومركز عالمى كبير أيضا، ولذلك فإن جامعة كالجارى يجب أن تكون واحدة من أهم المراكز العالمية الرائدة فى دراسات الطاقة، بما تشمله من دراسات بيئية علمية.

٣- ابتكار التكنولوجيات وإدارة المعلومات لعصر المعرفة:

باعتبار أن أهم التحديات العالمية اليوم يتمثل فى الحاجة لاكتشاف الوسائل الفعالة للتعامل مع الكم الهائل من البيانات والمعلومات. ويتطلب القدرة على الاستخدام الفعال للمعلومات حلولاً تهتم بابتكارات جديدة فى مجالات تحليل المعلومات وأمانها ونقلها واستخدامها.

٤- فهم السلوك البشرى والمؤسسات والثقافات:

انطلاقا من دور الجامعة الأساسى فى رفع الروح البشرى وترقية أشكال من السلوك الاجتماعى، تقوم الجامعة بوضع برامج تساعد على أن يفهم الناس أنفسهم، وتنمية قدرتهم على الإبداع وتطوير مؤسساتهم المجتمعية وثقافتهم.

ثالثاً: الأنشطة:

وتمشياً مع المبادىء والأولويات الموضوعة تضمنت الخطة خمسة أنشطة رئيسية توجه جهود الجامعة ومواردها واستراتيجيات الاتصال وعلاقات الإدارة وزيادة التمويل، هي:

١- إدارة القيد بالمرحلة الجامعية الأولى لضمان رضاء الطلاب أصحاب القدرات العالية عن نوعية الخبرات التى تتيحها الجامعة فى إطار بيئة تعليم وتعلم تلتزم بالبحث والنشاط الإبداعى.

٢- توسيع البرامج التعليمية ذات الجودة العالية، وبخاصة منها تلك البرامج الموجهة بالبحوث على مستوى الدكتوراه، التى تدعم الأولويات الاستراتيجية للجامعة.

٣- تحديد الحاجة للتناغم القوى والمواءمة بين المبادىء الأساسية الأربعة التى تتبناها الجامعة وهيئة التدريس والهيئة المعاونة التى تعمل بالجامعة، كأساس لخطط انتقائهم والاحتفاظ بهم.

٤- ضمان أن المبادىء الأساسية تتفق مع التطوير المستقبلى للبرامج التعليمية وضرورة مراجعتها، وأنها تقود التفكير نحو البنى التنظيمية التى تدعم هذه البرامج وتساعد على حسن تنفيذها.

٥- التأكيد على الاهتمام بالدراسات العليا، مع الدراسات على مستوى البكالوريوس، باعتبارها الشكل الأساسى للتعلم مدى الحياة.

وتمثل المبادىء والأولويات والأنشطة السابق ذكرها منظوراً تكامليا لجامعة المستقبل، التى تهتم بالربط بين فروع العلم فى شكل مجالات بينية ومتنوعة التخصصات، والتى تنطلق من البيئة المحلية إلى العالمية، وتدعم عالمية البيئة المحلية لتكون مدينة الجامعة، كالجارى، مركزاً عالميا للطاقة والبيئة. وهى كذلك تهتم ببرامج المرحلة الجامعية الأولى، وبرامج الدراسات العليا، وبرامج التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة. والربط واضح فى أن البرامج التعليمية تؤسس وتوجه بالبحث العلمى، وأنه أساس إعداد مواطن المستقبل.

ولا يفوتنى أن أذكر أن هذه الوثيقة عن جامعة المستقبل، قد اهتمت بالفرص والتحديات. وقد تناولت الفرص فى بعدها الفيدرالى والمقاطعى والمحلى، وكيفية الإفادة من

هذه الفرص. كما تناولت التحديات، وركزت على استقطاب الطلاب ذوى الكفاءات العالية وأعضاء هيئة التدريس المتميزين، وتوفير البنية الأساسية الداعمة لتعلم الطلاب وأنشطتهم وهيئة التدريس والإداريين، وتهيئة بيئة داعمة لهم جميعا، واقترحت حلولا ومواجهات عملية لها.

وتضمنت الخطة كذلك أربعة أهداف، لكل منها استراتيجيات تحقيق، والمخرجات المتوقعة ومقاييس الأداء. وقد يكون مجدياً أن نتناولها بإيجاز لنبين الاهتمام بالبرامج التعليمية، وأن النواحى الأخرى تخدمها وتدعمها.

الهدف الأول: تحقيق التميز الأكاديمى Achieving Academic Excellence :

فبيئة التعلم ذات الجودة تبنى على أنشطة تدريس وبحث وإبداع متكاملة، تتحقق من خلال توظيف أعضاء هيئة تدريس ذوى جودة عالية ويستطيعون:

١- تطوير خبرات الطلاب داخل القاعات الدراسية وخارجها، عن طريق تكامل أنشطتهم البحثية فى الخبرات التعليمية التى يقدمونها.
٢- تنفيذ الخطة الأكاديمية بالتركيز على المجالات المستقبلية.
٣- الاستمرار فى دعم الأنشطة الأساسية للجامعة.

وتضمن هذا الهدف (١١) استراتيجية، هى:

١- استقطاب هيئة تدريس ومعاونين ذوى كفاءة عالية.
٢- استقطاب طلاب ذوى تأهيل عال.
٣- الاستثمار فى تعليم طلاب المرحلة الجامعية الأولى.
٤- الاستثمار فى إعداد طلاب الدراسات العليا.
٥- تشجيع فرص دراسة طلاب من الخارج.
٦- تطوير خبرات الطلاب.
٧- التوازن بين زيادة القيد وتحقيق الجودة.
٨- تحقيق دور قيادى للبحث العلمى الكندى.
٩- التأكيد على دور الجامعة كقائد فى التكامل بين التعليم والبحث.

١٠-ضمان إتاحة مصادر المعلومات للطلاب وهيئة التدريس.

١١-تدعيم مبادرات الطلاب.

الهدف الثاني:المشاركة مع المجتمع المحلى Partnering With the Community:

تحقيق فائدة التعليم والبحث للمجتمع المحلى، بالاتصال والترابط القوى مع المجتمع المحلى وتقاسم النجاحات معه، وقد تبنت الجامعة الاستراتيجيات الآتية:

١٢- تحسين خدمات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على الخط (On-Line).

١٣- إشراك المجتمع المحلى فى أنشطة الجامعة.

١٤- ضمان دور قيادى للمبادرات فى حرم الجامعة فى ألبرتا.

الهدف الثالث: إستخدام الموارد بحكمة Using Resources Wisely

إذ إن الجامعة مؤسسة مسئولة، وتهتم بالمحاسبية وكل ما تتلقاه من دعم من دافعى الضرائب والطلاب والجهات المانحة الأخرى.

١٥- إنشاء الأماكن الأفضل للتعليم والبحث.

١٦- تحسين الدعم اللازم لصنع القرار.

١٧- استغلال فرص الاستثمار التى تتاح.

١٨- تنمية الموارد الذاتية.

الهدف الرابع: خلق بيئة عمل وتعلم إيجابية Creating a Positive Working and Learning Environment

إن بيئة صحية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس تدعم التميز والجودة والتجديد وتنميها، عن طريق الاستراتيجيات الآتية:

١٩- الاحتفال بالعيد الأربعين لجامعة كالجارى، إذ تخلق هذه المناسبة فرصة كبرى لتنفيذ الجامعة خطة ذات استراتيجيات فرعية لتقديم فرص متنوعة لتدعيم البيئة الداعمة للتعلم.

٢٠- التركيز على صحة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين وحياة الرفاهية لهم.

واهتمت الخطة بعد ذلك بالمخرجات المتوقعة من تنفيذها بجودة ونجاح متوقعة تحقق مخرجات عديدة، من أبرزها:-

١- أن طلاب الجامعة سيحصلون على خبرات تعلم عالية الجودة، ويقررون أنهم راضون عن جودة هذه الخبرات التى تنمى مهارات التفكير الناقد والبحث العلمى.

٢- أن البرامج التعليمية ستكون ناجحة فى جذب أعضاء هيئة تدريس ومعاونين وإداريين على درجة عالية من الكفاءة المطلوبة لتحقيق أهداف الخطة الأكاديمية.

٣- أن الجامعة سيتم الاعتراف بها عالميا، على قمة جامعات البحوث الكندية من خلال إنجازاتها متعددة التخصصات فى الأولويات الاستراتيجية الأربعة فى الخطة الأكاديمية.

٤- أن نقل المعرفة الناتجة عن البحوث ومشاركة أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب فى أنشطة الخدمات سوف تفيد بدرجة كبيرة بيئات الجامعة.

٥- أن الجامعة ستكون قادرة على الاستمرار فى التخطيط طويل المدى المبنى على تمويل مستمر وغير محدود، من خلال جهود الجامعة وزيادة استثماراتها من الحكومة والشركاء الآخرين.

٦- أن البنية الاستثمارية والعمليات والممارسات سوف تدعم وبوضح الأولويات الأكاديمية للجامعة.

ووضعت الجامعة أيضا خطة مالية وميزانية للخطة الأكاديمية، تضمنت مبادىء ومسلمات ، ثم موازنة تفصيلية، لتكلفة الأهداف والاستراتيجيات ومصادر تمويلها.

كما ألحقت الخطة الأكاديمية بخطة استراتيجية للبحوث، تضمنت الهدف البحثى للجامعة والمبادىء الأساسية والتخطيط الاستراتيجى للبحوث، ثم الأهداف الاستراتيجية وأنشطة تحقيقها.

ولم تكن جامعة كالجارى وحدها هى التى وضعت خطة استراتيجية وتصوراً لجامعة المستقبل، بل إن غالبية الجامعات قد قامت بوضع خططها الاستراتيجية لتطوير برامجها.

ونذكر من ذلك جامعة غرب أونتاريو **The University of Western Ontario** التى وضعت خطة استراتيجية لتدويل الجامعة **A Strategic Plan for Internationalization at Western** كجزء متناغم مع الخطة الاستراتيجية للجامعة صنع الاختيارات Making Choices كما وضعت معها مؤشرات الأداء والنشاط فى مايو ٢٠٠٦.

وقامت الجامعة أيضا فى يناير ٢٠٠٨ بتحديث استراتيجيتها ، تحت عنوان:

Engaging the Future: Update on the Strategic Plan

وتناولت هذه الاستراتيجية المحدثة:

١- أن أعضاء مجلسى الأمناء والإدارة حددوا الرسالة الرسمية للجامعة، بأن جامعة غرب أونتاريو تقدم أفضل الخبرات للطلاب بين الجامعات الرائدة كثيفة البحوث.

وتركز الرسالة على قيادة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى الحفاظ على بيئة متنوعة وغنية يرتبط فيها التعليم والبحث بالمواطنة والتنمية الأكاديمية لكل أعضاء الجامعة.

٢- كما أن الخطة ركزت على تطوير خبرات طلاب الدرجة الجامعية الأولى، بعدة طرق منها توسيع البرامج التعليمية التى تحقق التكامل بين الدراسة فى الفصل ومشاركة المجتمع المحلى والخدمات التنموية.

٣- التوسع فى الدراسات العليا وتعظيم خبرات طلابها.

٤- بناء الجامعة كثيفة البحوث والعالمية.

٥- جذب أعضاء هيئة التدريس المتميزين والاحتفاظ بهم.

٦- إشراك خريجى الجامعة، فى خطة تطويرها تصميما وتنفيذاً .

٧- التقدم المؤسسى، بالتعاون القوى بين وحداتها، وتعظيم استخدام الموارد.

٨- الاستثمار العام والمحاسبية.

وقد راعت الجامعة فى هذه الخطة الالتزام بالخطة الاستراتيجية، وأن ثمة تقدما ملحوظاً منذ صدورها فى عدد من المجالات. وأن الجامعة بطلابها وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين يكافحون من أجل تحقيق طموحاتها كمركز للتعلم، وكمؤسسة بحوث معروفة دوليا وكبيئة لأفضل الخبرات للطلاب كمسئولية للجامعة.

وهكذا نرى أن مجالس الجامعات، سواء مجالس الأمناء، ومجالس الإدارة، هي هيئات معنية بتطوير الجامعات، ليست بمفردها، وآليتها في ذلك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمعاونين والإداريين، بل والخريجين، والمجتمع المحلي ممثلا في المستفيدين من البرامج الجامعية. أي أن عملية التطوير ذات آليات تشاركية. وأن أهم ما يشغل الجامعات الآن عند تطوير برامجها، هو وضعها في القرن ٢١، لتكون جامعة المستقبل بالتميز والابتكار والتقييم الجيد.

وتعكس جامعة أكاديا الكندية Acadia University اهتماما متزايداً بتطوير البرامج التعليمية بشكل يلبي احتياجات الطالب، من حيث شخصنة التعليم والتأكيد على البحث العلمي في مرحلة البكالوريوس والاستثمار في البشر، ربما بشكل لم يكن ملحوظاً بهذه الدرجة من الاهتمام في الخطط الاستراتيجية للجامعات الأخرى. وقد يعود ذلك لتأكيد الجامعة المستمر على أنها جامعة تعليم تركز على الدرجة الجامعية الأولى.

أسست جامعة أكاديا عام ١٨٣٨ في مدينة وولف فيل Wolfville بمقاطعة نوفاسكوتيا Nova cotia. وتضم الجامعة ٤ كليات ، هي:

١- كلية الآداب College Of Arts.

٢- كلية العلوم البحتة والتطبيقية Colege of Pure and Applied Science.

٣- كلية الدراسات المهنية والدينية College Of professional Studies and Theology.

بجانب قسم البحوث والدراسات العليا، وهو قسم مستقل عن الكليات السابقة .

وقد وضعت الجامعة خطة استراتيجية، عنوانها ذو مغزى، وهو:

Strategic Plan For Acadia University: Personalized Education For a Complex World

الخطة الاستراتيجية لجامعة أكاديا شخصنة أو ذاتية التعليم لعالم معقد، وهو يعكس الأيديولوجيا الرأسمالية وتفريد التعليم.

ومما يلفت النظر فى هذه الاستراتيجية، الاتجاه نحو المشاركة والتأكيد عليها، إذ جاء بوثيقة الخطة، أنه اعترافا بحاجة مجتمع أكاديا المحلى للمشاركة فى مناقشات التخطيط فإن مجلس الحكام ورئيس الجامعة ونائبه شكلوا لجنة موسعة لعملية تخطيط استراتيجى شامل، شارك فيها أعضاء مجالس الكليات والمجالس الجامعية والطلاب وممثلون للمجتمع المحلى.

وقد نتج عن ذلك صدور الخطة الاستراتيجية فى نهاية العام الجامعى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لتوجه الجهود الجامعية لمستقبل جامعى بناء وذى جذور تاريخية وتطلع عالمى ولتقوية مجتمع التعلم الذى يساعد على إنتاج المعرفة ويعد الطلاب كمتعلمين مدى الحياة ومواطنين مشاركين بإيجابية.

التعلم الذاتى أو الشخصى:

إذ تعد عملية شخصنة التعليم أو التعلم الذاتى قضية مستمرة لكل الطلاب فى تاريخ أكاديا وتقاليدها، وهى قضية أو مدخل تربوى تعليمى يحقق تغيراً عريضا وإيجابيا فى نظرة الطالب للحياة.

وتعمل جامعة أكاديا على أن يعيش الطلاب حياتهم الدراسية فيها فى إطار علاقات لصيقة وحميمية مع أعضاء هيئة التدريس والمعلمين والمدربين وأمناء المكتبات، يساعدونهم فى البحث والاستقصاء، وإنتاج المعرفة والابتكار والممارسات العملية، ومشاركتهم فى العالم المحيط بهم.وهذا العمل والمناخ التعليمى هو المسئول عن التحول الذى ينتج مخرجات تعليمية متفردة.

وقد أتاح التخطيطي الاستراتيجى الفرصة للمجتمع المحلى فى أكاديا للمشاركة فى عملية مستمرة للتأمل والمراجعة والمناقشة للتأكيد على رؤية الجامعة وقيمها ورسالتها.

الرؤية:

الرؤية المحورية لجامعة أكاديا تتمثل فى تقديم برامج تعليمية متميزة وهادفة ومتوازنة وأنشطة محورية، تؤكد على التعلم الذاتى المشخص، لطلاب الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا، التى تعدهم ليكونوا قادة فى عالم معقد.

وتعمل الجامعة على تحقيق التميز فى التعليم والبحث والعلم والثقافة والخدمات والمشاركة المجتمعية، وأن تستخدم كل مواردها بمسئولية عند تنفيذ البرامج التى يتعلمها جميع الطلاب داخل الفصل وخارجه، بما يشمل العقل والجسم والروح، وتبحث جامعة أكاديا عن استقطاب الطلاب المعدين إعداداً متميزاً، وتستثمر فى تشغيل أفضل الأساتذة، وأن تحافظ على علاقات قوية مع الخريجين الملتزمين،الذين يشجعون على المشاركة فى حياة ثقافية عقلية فى مجتمع الجامعة.

وتطمح الجامعة إلى خلق تقدير عميق للبيئة الطبيعية والتزام نشط للاستمرار بين جميع أعضاء مجتمع الحرم الجامعى، والتزام مجتمع الجامعة بإعداد الطلاب لفهم المشكلات الاجتماعية المعقدة والتعامل معها، وستستمر جامعة أكاديا فى تقديم بيئة تعليمية ثرية التكنولوجيا لتدعيم البرامج التعليمية الأكاديمية والمعلومات والإدارة والحياة الطلابية، على أن يكون الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين يعكسون التعدد والتنوع، مع العمل على ضمان الإتاحة المتكافئة.

وهكذا تناولت الرؤية تميز البرامج التعليمية والأنشطة. والتعلم الفردى وتميز التعليم والبحث، وأن تثرى البرامج التعليمية عن طريق تكنولوجيا قوية تستفيد من كافة موارد الجامعة فى عمليتى التعليم والتعلم. وأداة الجامعة فى ذلك قيد الطلاب الذين أحسن إعدادهم فى التعليم قبل الجامعى، وكذلك أعضاء هيئة التدريس المتميزين.

ولم تغفل الرؤية قضايا البيئة، من حيث التعامل معها وحلها، بما فيها المشكلات المجتمعية المختلفة،كما لم تغفل الرؤية دور الجامعة فى إعداد قادة يستطيعون أداء دورهم فى عالم اليوم الذى يتسم بالتعقيد، وأن يعكس مجتمع الجامعة بطلابه وأعضاء هيئة التدريس به التعدد والتنوع الذى يتسم به المجتمع الكندى، فى إطار اهتمام بتكافؤ الفرص التعليمية.

القيم:

وتكاد القيم التى حددتها جامعة أكاديا أن تصب جميعا فى العملية التعليمية ببرامجها وطرق تعليمها والمسئوليات الشخصية والقيادية وغيرها، بما يؤكد تميز هذه الجامعة فى اهتمامها بالتعليم والتعلم. ويظهر ذلك إذا عرفنا أن قيم هذه الجامعة، هى:

١- التميز فى العلم، وتتضمن هذه القيمة مايلى:

* التميز فى التدريس.
* التميز فى البحث.
* تطوير برامج أكاديمية متمية.
* المرونة الإيجابية فى التعلم.
* قوة المواد الأكاديمية، باعتبارها أساس إعداد المتعلم وأساس الدراسات البينية والمشكلات التى تظهر فى عالم اليوم.
* تكامل البحث مع التعليم، حيث يثمن مجتمع الجامعة التكامل فى المناهج وفى بنية تفريد التعليم.
* الاستخدام التجديدى للتكنولوجيا، لتكون الجامعة متفردة فى تدعيم برامجها الأكاديمية بتكنولوجيا المعلومات.

ويعكس ذلك الاهتمام بتميز وتفرد البرامج التعليمية من عدة نواح، سواء فى قوة البرامج والمواد الدراسية وعمقها واعتمادها على نتائج البحوث، وكذلك فى التعلم النشط أو الاستخدام المركز لتكنولوجيا المعلومات.

٢- بيئة لصيقة: ولهذه القيمة مكونات، هى:

* تلاحم لصيق بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
* أعضاء هيئة تدريس متميزين ومتنوعين.
* أعضاء هيئة تدريس شركاء كاملين فى مجتمع الكلية.
* خريجون ملتزمون وتقاليد قوية.
* تعليم شامل للطلاب عقليا وجسيما وروحيا، باستخدام أمثل لجميع الموارد.
* إرشاد أكاديمى عال ومتاح، وخدمات داعمة للتعلم.

* بيئة حرم الجامعة صحية وآمنة.
* التشارك مع المجتمع المحلى، حيث يعترف الطلاب وأعضاء هيئة التدريس أهمية مشاركة المجتمع فى التخطيط والعمل التشاركى مع البيئة لمواجهة جميع المشاكل وتحقيق التقدم..
* الوعى الثقافى، وتأكيد التنوع، والفروق الفردية، والإنسانية.

وهذه القيمة الكبرى الثانية تؤكد على بيئة تعليم وتعلم داعمة ومشجعة على نجاح البرامج التعليمية والبحثية، بما تخلقه من علاقات قوية ومشاركات فعالة وبيئة آمنة، والتزام قوى، وإرشاد فعال.

<u>٣- المسئولية الشخصية والقيادة، ولهذه القيمة جوانب، هى:</u>
* وعى اجتماعى ومسئولية للمساواة وأخلاقيات قوية.
* حماية البيئة والمحافظة عليها.
* مجتمع لحرم الجامعى ديمقراطى ومدنى، تسمع فيه الآراء المتعارضة وتحترم .
* محاسبية فى استخدام الموارد المختلفة.
* مشاركة وتجديد ثقافى واجتماعى وقيادة واعية.
* منظور كوكبى، إذ تدعم أكاديا البرامج التعليمية والبحثية الدولية، وتعترف بأهمية اعداد طلابها للحياة والعمل فى مجتمع كوكبى متنوع.

وهذا المكون الثالث للنسق القيمى للجامعة يعمق المسئولية الاجتماعية والقيادية للجميع فى إطار من الاحترام والديمقراطية وتنمية البيئة والتقدم الثقافى والقيادة والتفاعل الدولى.

<u>الرسالة:</u>

رسالة جامعة أكاديا تتحدد فى تقديم تعليم مفرد وشخصى من الثقافة العامة، وتنمية مجتمع تعليمى علمى له احترامه وتقديره، وتأكيد التنوع الطلابى ليصير مجتمعا مفكراً تفكيرا ناقداً، ومتعلما مدى الحياة، ومواطنين مشاركين فعالين، وقادة كوكبيين مسئولين.

والرسالة على النحو السابق بدأت من تعلم فردى شخصى يؤكد على تنمية الفرد والمجتمع، وتأكيد التفكير الناقد والإبداع من خلال مواطنين فاعلين مساهمين فى التطوير والتقدم وقيادة العالم.

ملامح خمسة للتعليم فى أكاديا:

إذا كان الارث الثقافى والتعليمى والحاضر أيضا يؤكد على تقديم تعليم حر وثقافة لتنمية الذات، فإن هذا التعليم الأكادى يتسم بخمسة ملامح رئيسية تضمنتها الخطة الاستراتيجية لتطوير الجامعة، هى:

١- الاهتمام الشخصى والمفرد للطلاب كمتعلمين:

إذ إن التركيز التعليمى على المتعلم، فتركيز أعضاء هيئة التدريس على العلاقة اللصيقة بالطلاب وتكامل خبرات التعلم فى داخل الجامعة والمجتمع تدعم قدرة الجامعة على تقديم تعليم مفرد. وتقدم الجامعة إرشاداً أكاديميا وبيئة تعلم تربط تكنولوجيا المعلومات أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

٢- البحث العلمى على مستوى البكالوريوس:

وتعكس خبرات البحث فى المرحلة الجامعية الأولى العلاقة الخاصة بين الطلاب وأساتذتهم، وهى علاقات داعمة ومتحدية. والطلاب يشتركون بفاعلية فى مرحلة مبكرة فى أنشطة بحثية تتيح تعميقا كبيراً لخبراتهم التعليمية مما يؤدى إلى تطوير قدراتهم على التفكير الناقد والتحليل والتفسير، وتحسين فهمهم لمناهج البحث فى العلوم الطبيعية والصحية، وكذلك العلوم الاجتماعية، والإنسانيات، فى إطار استخدام الطلاب لتكنولوجيا المعلومات كجزء من خبراتهم البحثية.

٣- تربية شاملة للطالب المتعلم:

وتظهر هذه التربية فى تكامل تنمية شخصية الطالب عقلياً وروحياً وجسمياً واجتماعياً فى سياق مجتمعى بيئى متفرد، ليكون إيجابيا فى تعلمه وتفكيره وسلوكه.

٤- التركيز على القضايا الاجتماعية والبيئية الهامة:

ويعكس المنهج المقدم بجامعة أكاديا الالتزام بحماية البيئة الطبيعية، والاعتماد المتبادل بين التقدم الاقتصادى والاجتماعى وحماية التنوع الحيوى.

٥- التأكيد على المواطنة المسئولة والكوكبية:

ويشارك الطلاب فى جامعة أكاديا فى منتديات وأنشطة متنوعة تهدف إلى خلق فهم أكبر للمواطنة الحديثة وصنع القرار الأخلاقى والمحاسبية ودورهم الحالى والمستقبلى فى تحسين المجتمع.

ونظرة محللة لهذه الملامح أو السمات الخمسية تبين التركيز العميق والشامل على الطالب المتعلم كفرد، وأن يكون تعليمه قائماً على البحث العلمى، وتدريبه المبكر عليه فى إطار برنامج تعليمى تربوى متكامل يهتم بتكوينه كمواطن محلى وقومى وكوكبى محلل وناقد ومفكر، يهتم بنفسه وبيئته ويعمل على تقدمها.

وقد حددت الخطة موضوعات التخطيط الاستراتيجى، بطريقة ديمقراطية تشاركية مفتوحة، فى ثمانية مجالات رئيسية للتخطيط الاستراتيجى، هى:

١- التعليم والتعلم:

تناولت الخطة الاستراتيجية عدداً من الجوانب التى تقوى التعلم والتدريس فى المستقبل كمكونات أساسية للبرنامج التعليمى، من أهمها:

أ- تجديد المنهج: ينبغى أن يأتى على رأس الأولويات الاستراتيجية لمجتمع الجامعة لكى تحافظ الجامعة على مكانتها القيادية وشهرتها بين الجامعات الكندية فى مجال البرامج التعليمية للدرجة الجامعية الأولى، وتشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على القيام بمراجعة شاملة لكافة عمليات المنهج.

ب- المشاركة اللصيقة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كسمة مميزة للتعليم فى أكاديا، ومن وسائل هذه المشاركة الأعداد القليلة من الطلاب فى قاعات الدراسة، وانخفاض نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس فى جميع البرامج والمواد الدراسية.

ج- تدعيم ومكافأة أعضاء هيئة التدريس، من خلال تطوير النمو المهنى لهم، وزيادة المصادر التعليمية والبرامج الجديدة التى تتميز بالتدريس الجيد.

د- إنشاء مركز للمناهج والتعلم والتدريس لتنسيق وتدعيم التميز التربوى للمواد الدراسية، وتشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس لتبنى وتقويم طرق التدريس.

هـ- المرونة العالية للمنهج، من خلال تشجيع المجلس العلمى والكليات والأقسام وأعضاء هيئة التدريس لإعادة تقييم مكونات البرامج التعليمية.

و- تشجيع التعليم البينى والبحوث، ، وتشجيع البحوث التقويمية، من خلال مدخل الدراسات البينية.

ز- الاستمرار فى تكامل خبرات التعلم داخل القاعات وخارجها، عن طريق تطوير الموارد والبرامج التعليمية، والمشاركة الفعالة اللصيقة بين الطلاب وهيئة التدريس.

ح- تدعيم البرامج التعليمية والأنشطة،وإدماج الفنون الجميلة فى الحياة داخل الحرم الجامعى.

ط- تدعيم التعلم المستمر مدى الحياة والتعلم من بعد.

٢- البحوث:

وتمثل البحوث مكونا أساسيا للتدريس والبرنامج التعليمى بجامعة أكاديا، للمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، وتدعم الجامعة التميز البحثى المدمج فى البرنامج التعليمى، من خلال:

أ- تشجيع وتدعيم وتطوير بحوث المرحلة الجامعية الأولى، لتنمية المهارات البحثية للطلاب، والتعاون القوى بين الطلاب وأساتذتهم.

ب- تشجيع بحوث أعضاء هيئة التدريس.

ج- تشجيع البحوث البينية والبحوث المرتبطة بالبيئة.

د- الاستمرار فى تطوير المكتبة والمصادر التعليمية الأخرى.

هـ- الاستمرار فى تطوير برامج قوية للدراسات العليا والبحوث.

ورغم أن الجامعة فى الأساس جامعة تعليمية، إلا أنها (كجامعة) أيضا تدعم البحوث العلمية بقوة وتربطها بالتعليم وبخاصة فى المرحلة الجامعية الأولى، وتشجع البحوث البينية والمبنية على قضايا البيئة، وتشجع كذلك بحوث طلاب البكالوريوس.

٣- بناء المجتمع المحلي:

واستمراراً لتقاليد جامعة أكاديا، تعمل الجامعة على تدعيم علاقتها بالبيئة، من خلال زيادة التعاون مع المجتمع المحلى لإفادة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والخريجين عن طريق:

أ- إقامة معهد للمشاركة المدنية، يعمل به الطلاب وهيئة التدريس معا لخدمة البيئة.

ب- وضع آليات لتشجيع التكامل بين أهداف البرامج الأكاديمية ومشاركة المجتمع المحلى.

ج- الاستمرار فى تقديم خبرات تعليمية للمتعلمين، من خلال التعلم من بعد .

د- تطوير المشاركة بين المؤسسات التعليمية بعد الثانوى داخل كندا وعالمياً.

ه- البحث عن فرص التعاون مع المجتمع المحلى من خلال مشروعات ذات اهتمام مشترك.

٤- الاستثمار فى البشر:

ويشمل البشر هنا الطلاب وهيئة التدريس والإداريين والخريجين والمواطنين.

أ - الطلاب:

- جذب طلاب ذوى مستويات عالية من الكفاءة للدراسة بالجامعة وزيادة المنح الطلابية.
- زيادة الموارد لتوفير المساعدات للطلاب.
- تقديم إرشاد شامل أكاديمى فردى.
- تقديم خدمات داعمة للتعلم.
- تطوير ثقافة الحرم الجامعى الذى يثمن ويدعم التعليم بالجامعة.
- تشجيع مشاركة المجتمع المحلى.

ب- أعضاء هيئة التدريس:

- الاستثمار الذى يجعل جامعة أكاديا مكانا مفضلاً للعمل والدراسة.
- تشجيع انضمام أعضاء هيئة التدريس ذوى التنوع الثقافى.
- تقديم برامج للتنمية المهنية لهيئة التدريس.

جـ - أعضاء الإدارة:

- الاعتراف بدور الأعضاء فى تطوير الأمور الأكاديمية ومكافأتهم.
- إتاحة برامج للتنمية المهنية لأعضاء الإدارة.
- تشجيع الأعضاء على تقديم أفكار وآراء ومقترحات للتطوير.

د - الخريجون:

- تقوية مشاركة الخريجين فى أنشطة الجامعة.
- تطوير نظم إدارة الاتصالات والمعلومات للخريجين وأصدقاء الجامعة.
- التأكيد على دور الخريجين فى جذب الطلاب الجدد.

٥- التدويل:

تستمر الجامعة فى تدعيم التنوع الثقافى والعرقى داخل الحرم الجامعى، من خلال:

أ - استمرار الجامعة فى جذب طلاب متنوعين من مختلف بلاد العالم.

ب - إنشاء مركز للتدويل، يركز على تنسيق وزيادة إمكانات الجامعة، لتدعيم الأنشطة الدولية.

جـ - تطوير برامج تعليمية لتعليم جيد للغة الإنجليزية، لغير الناطقين بها.

د - تبنى منظور كوكبى فى أنشطة التعليم والتعلم فى مجتمع الجامعة.

٦- التكنولوجيا:

تأكيدا للواقع المتميز للجامعة فى تطبيق التكنولوجيا فى التعليم والتعلم والبحوث، تسعى الجامعة إلى خلق بيئة تعلم غنية بالتكنولوجيا تيسر التعلم، مع العمل على:

أ- الاستمرار فى توفير جهاز حاسب محمول لكل طالب وعضو هيئة تدريس لتيسر لهم استخدام شبكة المعلومات والبحث عن التجديدات.

ب- الاستمرار فى تكامل تدعيم نظم المعلومات التكنولوجية بالجامعة.

ج- تقديم إطار للتعلم من بعد غنى بالتكنولوجيا.

د- الاستمرار فى دعم وتطوير بحوث تعليمية مرتبطة بالتكنولوجيا وتأثيرها.

٧- المحاسبية:

تسعى الجامعة إلى تأكيد اتجاه المحاسبية نحو الجمهور ومجلس الحكماء ومجتمع الجامعة، وأن تحافظ على الشفافية من خلال تقديم تقارير عن أنشطتها الرئيسية، مع:

أ – الاستمرار فى المسئولية نحو مواردها.

ب – تحديد وتعظيم وتفعيل واستخدام الموارد بفاعلية.

جـ – ضمان التحديد الواضح لمستويات المحاسبية ، فيما يتعلق بتطوير ميزانيتها وعمليات الإدارة المالية.

وخلاصة القول إن هناك ترابطاً بين المجالات الرئيسية السبعة المذكورة والاعتماد المتبادل بينها، و (تخديمها) على العملية التعليمية، بمكوناتها المختلفة من برامج أكاديمية وطرق تعليم وتعلم، وتوجيه بحثى وتدريب عليه. ويدخل فى هذا الإطار السعى لاستقطاب طلاب متميزين وتعليمهم تعليما فردياً داعماً لشخصية كل منهم، واستقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين وتشجيعهم وتنميهم ومكافأتهم. وكذلك تعظيم الإفادة من التكنولوجيا فى التعليم والبحث وخدمة المجتمع، فى إطار من الشفافية وحسن إستخدام الموارد والمحاسبة.

اتجاهات التطوير

يبين تحليل خبرات تطور وتطوير التعليم الجامعى فى أمريكا الشمالية ودولتيها الكبريين، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أن هناك اتجاهات عامة تسود بينهما، من أهمها مايلى:

١- السياق المجتمعى المتفاعل مع الجامعة وبرامجها التعليمية:

إذا أثر السياق المجتمعى – ولايزال يؤثر – على تطوير الجامعات بعامة وتطوير برامجها التعليمية بخاصة، وأن ثمة تفاعلاً بين السياق المجتمعى والتعليم تأثيراً وتاثراً.

فقد كان للتطور التاريخى للنشأة الأمريكية أثره على نمو التعليم الجامعى والاهتمام بجودته، وأدى هذا التعليم بالتالى دوره فى نشأة مجتمع قوى وتطوره. كما أن السياقات الاقتصادية والسياسية تتفاعل مع نمو الجامعات ومجهودات تطويرها بما يؤدى على استمرار

هذا التطوير وتدعيمه، بمثل ما أن الجامعات ببرامجها التعليمية المتميزة تدعم المجتمع اقتصاديا وسياسياً.

٢- النظرة المنظومية للتطوير:

إذ تنظر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى الجامعات كنسق أو منظومة متكاملة، ذات وظائف مترابطة بينها اعتماد متبادل، فالتعليم يعتمد على البحث، وهو في ذات الوقت يعد الباحثين العلميين والعلماء، والبحث العلمى التطبيقى يخدم البيئة ويساعد فى تحقيق وظيفة الامتداد الجامعى University Outreach.

ولذلك فإن عملية التطوير كما تعكسها الأمثلة والنماذج السابق عرضها تتناول الجامعة ككل: توفير الهيئة التعليمية والبحثية، وتدعم البنية الأساسية من مبان ومعامل وتجهيزات، وتتيح التعليم لأبناء الشعب جميعاً، وتراعى عدم التمييز على أساس الجنس أو العنصر، بل وتقدم مساعدات لغير القادرين والمهمشين لتمكينهم من الالتحاق بالجامعات، وتطور البرامج التعليمية من حيث المحتوى وطرق التعليم والتعلم، بما يساعد على التعلم الذاتى المتمركز على الطالب والمعتمد على البحث العلمى. كما توفر البنية الأساسية للبحوث العلمية من باحثين وتجهيزات وربط للجامعة بمؤسسات الإنتاج والخدمات.

وتسعى كذلك لتطوير الإدارة الجامعية بما يحقق لها المرونة والاستقلالية، والجودة، واستمرار التحسين والتطوير.

٣- وجود فلسفة واضحة للجامعات وتطوير برامجها التعليمية والبحثية والخدمية:

وتمثل الفلسفة هنا (البوصلة) التى توجه التطوير الجامعى، لأنها الفكر الذى يقف وراءه ويوجهه، وتترجم (رؤية الجامعة)، (ورسالتها) هذه الفلسفة. ولذلك اهتمت الجامعات بوضع هذه الرؤى، وتلك الرسالات فى خططها الاستراتيجية، ووثائق تطويرها كجامعات للمستقبل.

كما تضمنت المستويات المعيارية لهيئات الاعتماد وضمان الجودة ضرورة وجود رسالة لنفسها، ورسالة لكل جامعة. وتحددت رسالة إحدى هذه الهيئات فى ضمان جودة التعليم وبرامجه بالكليات والجامعات، وتطوير فعالية مؤسساته ودعم التحسين المستمر للكليات والجامعات فى الإقليم الذى تعتمد الهيئة جامعاته من خلال التحليل المؤسسى للدراسات الذاتية، والمراجعة النقدية المبنية على معايير التقويم.

كما أن رسالة الجامعة ينبغى أن تكون محددة بوضوح، ويتبناها مجلس أمنائها ومجلس إدارتها، وتتمشى مع السلطة القانونية، وتتلاءم مع برامجها والدرجات العلمية التى تمنحها، وأن ينبثق عنها أهداف تتمثل فى خدمة الاهتمامات التعليمية لطلابها وبرامجها التى تقدمها.

٤- التطوير المستمر للبرامج التعليمية:

وتقوم الجامعات بتطوير نفسها تطويراً مستمراً، وفق خطط استراتيجية متصلة، تبدأ الجامعة فى وضع كل خطة قبل انتهاء الخطة الحالية، بحيث تقوم بتنفيذها أثناءها وبعدها مباشرة، تحقيقاً للاستمرار والاتصال، من ناحية، ومواكبة للتغيرات. والأخذ فى الاعتبار التحديات التى تطرأ، وما تواجهه الجامعة فى أثناء تنفيذ الخطة الحالية من معوقات، ويلاحظ أن هناك حاجة لهذا التطوير العلمى المستمر، وبخاصة مع ظهور معارف جديدة واستحداث تكنولوجيات، ومخترعات جيدة واكتشافات فى مجالات مختلفة، وتغير سوق العمل ومتطلباته.

وقد تعددت الهيئات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية الموجهة للتطوير والتحسين المستمر للجامعة، ومطالبتها بوضع الخطط لتكون جامعة المستقبل، بما فى ذلك برامجها التعليمية، سواء المؤدية للحصول على درجات علمية أو التى لاتؤدى إلى ذلك.

وتشمل هذه الأجهزة ماهو فيدرالى وما هو على مستوى الولاية أو المقاطعة والإقليم، فضلاً عن الأجهزة الجامعية المتمثلة فى المجالس واللجان بجانب هيئات أخرى للتقويم والاعتماد والمؤسسات العلمية غير الجامعية التى ترتبط بالمجتمع المدنى.

٥- تعدد الهيئات الحكومية المعنية بتطوير البرامج التعليمية:

ونظراً لطبيعة نظام الإدارة الفيدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا القائم على اللامركزية والإدارة الذاتية، فإن دور الهيئات المركزية الفيدرالية ضعيف بناء على ذلك، وإن كان متواجداً، ونجد فى الولايات المتحدة الأمريكية قسم التربية أو وزارة التعليم، واللجان والمجالس القومية المنبثقة عنه والمختصة بالتعليم بعد الثانوى، متمثلا فى مكتب التعليم بعد الثانوى والمجلس القومى لصندوق تحسين التعليم بعد الثانوى.

وقد وضعت هذه الهيئات – وحددت – آليات لتطوير البرامج التعليمية، منها الخطة الاستراتيجية للتعليم الأمريكى، التى تضمنت تطوير التعليم تطويراً منظومياً. كما تمثل المنح التى يقدمها الصندوق المشار إليه للكليات والجامعات آلية أخرى لتطوير البرامج التعليمية فى إطار الجودة الشاملة.

ويكمل دور هذه الهيئات الفيدرالية ، الهيئات المعنية على مستوى الولايات، التى تضع سياساتها فى ضوء الاستراتيجيات الفيدرالية واحتياجات الولاية بأقاليمها المختلفة، وهو ما تهتم به مجالس التعليم بالولايات، وما ينبثق عنها من مجالس لتنسيق التعليم العالى التى تهتم بوضع آليات تحقيق أهداف خطة الولاية للتعليم العالى، بما فيها تطوير البرامج التعليمية.

كما يظهر التلاحم بين المستويين الفيدرالى والمقاطعات والأقاليم فى كندا، إذ يقوم مجلس وزراء التعليم بهذا الدور التطويرى، من خلال السياسات العامة التى يضعها لتطوير التعليم الجامعى وبرامجه التعليمية، وتحفيز المقاطعات والأقاليم لتطوير برامج انتعليم بجامعاتها لضمان التطوير المستمر لمخرجات التعليم ذات المهارة القادرة على المنافسة فى اقتصاد عالمى قائم على المنافسة، وآلياتها فى تحقيق ذلك برامج التمويل التى تقدمها، والمنح الدراسية، والاستراتيجيات التى تضعها، ومنها فى الوقت الراهن الاستراتيجية التى أقرها مجلس الفيدرالية ووافق عليها حكام أو رؤساء المقاطعات والأقاليم.

٦- الجودة وزيادة إنتاجية البرامج التعليمية وفعاليتها:

وإذا كانت الجودة قد صارت مطلباً عالمياً اليوم فى الجامعات، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت منذ أمد بعيد هذا التوجه، وقامت حركة تعليمية شعبية تخصصية بإنشاء الروابط الإقليمية. من أجل وضع الأسس والمستويات المعيارية، وغيرها من آليات لتأكيد الجودة كالدراسة الذاتية والزيارات الخارجية تمهيداً للاعتماد. وقد سارت كندا على نفس الطريق وأنشأت العديد من المقاطعات مجالس الجودة وهيئات الاعتماد.

ولم يكن الاعتماد وضمان الجودة غاية لذاتهما، وإنما وسيلة لزيادة إنتاجية الجامعات والكليات وتعظيم فعاليتها، وبدأت فى تحسين الإنتاجية والفعالية حتى مع تزايد الضغوط لتخفيض التكاليف وعدم رفع المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب بنسبة كبيرة.

وقامت الجامعات والكليات بتحسين إداراتها وجعلها أكثر كفاءة، وتطبيق مبادىء إدارة العمل وإدخال تحديدات تكنولوجية للوصول إلى تعليم أكبر عدد من الطلاب بكفاءة داخل الحرم وخارجه من خلال التعليم من بعد.

كما اهتمت جامعات وكليات متعددة بالتعاون مع بعضها البعض كاستراتيجية لزيادة الإنتاجية والفعالية. وتمثل ذلك فى البحوث المشتركة، والخدمات المشتركة ايضا والبرامج التعليمية التى تشارك فيها أكثر من مؤسسة تعليمية أو حسب تعبير إيكيت وكنج Ecket and King ، (Inter-institutional Academic Programs).

وكان من أصداء الجودة التزام الكليات والجامعات بمتطلبات هيئات الجودة والاعتماد. بتحديد الرؤية والرسالة، وصياغة مستويات معيارية يوضع فى الاعتبار بالنسب لها المستويات المعيارية لهيئة الاعتماد كحد أدنى، ثم الدراسة الذاتية وما تتطلبه من خطط استراتيجية للتطوير، كآليات لهذه الهيئات المعنية بتطوير المؤسسات وبرامجها التعليمية.

٧- الخصخصة ودور مؤسسات الأعمال:

يعتبر القطاع الخاص، أفراداً ومؤسسات من مصادر تمول التعليم الأمريكي والكندى، وبخاصة الكليات والجامعات. وبلغت قيمة ما تم تقديمه عام ٢٠٠٣ لها ٢.٣ بليون دولار، منها ١.١ بليون دولار من أفراد حسب تقدير مجلس مساعدات التعليم. ولذلك وضع كثير من الكليات والجامعات ورؤساؤها خططهم لزيادة التمويل معتمدين على عالم الأعمال ومؤسساته.

ويضاف إلى ذلك أن كثيرا من الكليات والجامعات العامة والخاصة تضع أيضاً خططاً لجذب الطلاب غير القادرين وتقديم منح ومساعدات مالية لهم، بل إن تخفيضات تتم على المصروفات الدراسية للطلاب المتفوقين والموهوبين كوسيلة للمنافسة فى جذبهم للدراسة، مما يدفعها للبحث عن زيادة ميزانياتها عن طريق مؤسسات الأعمال.

وهذا التمويل الخاص له أثره فى توفير التكنولوجيا اللازمة للتدريس وتقديم البرامج التعليمية وتقديم الخدمات اللازمة لنجاحها، حتى تحقق الكفاءة المبتغاة. كما أن مؤسسات العمال والأفراد المتميزة وتطويرها، والشركات قد دخلوا فى ميدان التعليم الجامعى، حيث:

أ- أقامت كثير من مؤسسات المال ما عرف بجامعات الأعمال، التى تقدم برامج تعليمية، بعضها أو كثير منها ينتهى بالحصول على درجات علمية، منافسة بذلك للكليات والجامعات، الأمر الذى يضطرها لتطوير برامجها التعليمية فى سوق للتعليم العالى قائم على المنافسة.

ب- أنشأ بعضها جامعات وكليات خاصة غير هادفة للربح، تقدم برامج تعليمية متنوعة، تزيد المنافسة حدة، وتعتمد فيها على جودة البرامج التعليمية الخاصة والعامة والاستمرار فى تطويرها، وإدخال التكنولوجيا، بل ودمجها فيها.

ج- أنشأ بعضها جامعات وكليات هادفة للربح، تزيد إتاحة التعليم العالى، وتهتم بتحسين برامجها التعليمية.

هذا فضلا عما سبق أن ذكر من التدعيم الفورى والمؤسسى الخاص للجامعات الخاصة، مما جعله مصدراً محسوباً ومعتبراً لتمويل برامج التعليم والبحوث والامتداد الخارجى.

ويؤكد إيكيت وكنج أيضا أن كثيرين يعتقدون أن مكانة السوق Marketplace قد هزمت الحكومة كقوة خارجية تشكل ، وتعيد تشكيل التعليم العالى، بما فيه الكليات والجامعات العامة متضمناً البرامج التعليمية.

ويقتضى مواجهة قوى السوق التطوير المستمر للبرامج التعليمية، وجعلها أكثر مرونة واستقلالا عن التدخل الحكومى، بل إن بعض البرامج التعليمية فى مجالات الهندسة والعلوم الطبيعية التطبيقية والعلوم الزراعية قد صارت من الأولويات التعليمية، لأن لها قيمة سوقية قوية عن غيرها من البرامج، وبخاصة الإنسانيات، وتقوم كثير من المؤسسات التعليمية العالية بتصميم برامج تعليمية جديدة، وتحديث أخرى قائمة لجذب طلاب جدد إليها، وتبحث كليات وجامعات عن مؤسسات أعمال تعقد معها اتفاقات تعاون وشراكات من أجل استحداث برامج تعليمية وبحثية.

٨- الإتاحة:

وقد مر بنا كيف تسعى الكليات والجامعات للتنافس لجذب مزيد من الطلاب للالتحاق بها، ويتنافس كثير منها لجذب الطلاب النابهين المتفوقين والموهوبين، وتقديم المنح لهم.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد رفعت شعار No Child Left Behind على مستوى التعليم قبل الجامعى وأصدرت له قانوناً، فإن هناك قوانين أخرى لإتاحة فرص التعليم الجامعى والدراسة الجامعية للطلاب من أسر غير قادرة، والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة، وتقديم تيسيرات وإعانات لهم لتعينهم على الدراسة الجامعية.

كما أن الكليات والجامعات الكندية قد اهتمت اهتماما كبيراً بتعليم السكان الأصليين المهمشين والمعاقين والمهاجرين الجدد وغيرهم.

٩- البرامج التعليمية المرتكزة إلى البحث:

إذ ترى الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ضرورة تكامل وظائف الجامعة وترابطها، وتدعيم كل منها للأخرى، فالتعليم يمد الباحثين من خلال برامجه التعليمية المطورة، والبحث العلمي يخدم البرامج التعليمي، ويقدم لها المعرفة والتطبيقات، والامتداد الجامعى يدعم البرامج التعليمية بربطها بالواقع ويجعل البحث قيمة تنموية، ويوفر التمويل اللازم للنهوض بالتعليم والبحوث.

وإذا كانت الجامعات الأمريكية تهتم بالاستفادة من البحث العلمى فى عمليات التعليم، وبخاصة تصميم البرامج التعليمية وتطويرها وتعليمها باستخدام التكنولوجيا، فقد اهتمت جامعات كندا أيضا بتطوير برامجها التعليمية بطريقة دينامية للتعليم المبنى بكثافة على البحث العلمى والاستقصاء.

١٠- الدراسات البينية ومتعددة التخصصات:

ولعله من السمات المميزة للتعليم الجامعى فى أمريكا الشمالية ذلك الاهتمام بالبرامج التعليمية البينية وتلك التى تقوم على تخصصات متعددة ، لتعكس البحث العلمى الحديث وسمات عصر المعرفة وحاجات المجتمع، فهناك برامج علوم الصحة ودراسات الاتصال، والتخطيط البيئى والعمرانى، والهندسة الصناعية والدراسات الاستراتيجية وقضايا الطاقة وغيرها.

ولا يعنى الاهتمام بمثل هذه الدراسات والتخصصات البينية والمتعددة إغفال التخصصات الدقيقة والمواد القائمة بذاتها، باعتبارها أساس الدراسة العلمية.

١١- المشاركة فى عمليات التطوير:

وتعكس المشاركة فى عمليات التطوير، بما تشمله من مشاركة الطلاب ومشاركة أعضاء هيئة التدريس، ومشاركة المؤسسات خارج الجامعة والمواطنين أيضا الديمقراطية التى تأخذ بها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أسس بناء المجتمع وحكمه وإدارته وتنميه،

وتعكس أيضا متطلبات هيئات الاعتماد المؤسسى، التى تنص على الحوكمة وتحديد أدوار الطلاب وهيئة التدريس، وغيرهم لتحقيق المشاركة الكاملة لأطراف العملية التربوية والأكاديمية.

وإذا كانت المشاركة تظهر فى الإدارة والتمويل والتقويم، فإنها جوهر عملية التعليم التى تقوم على التعلم التعاونى وحلقات المناقشة وغيرها، وتحول دور المعلم الجامعى إلى الميسر لا الملقن.

١٢- عالمية البرامج التعليمية:

وقد اقتضت العولمة أو الكوكبية، كما اقتضت اتفاقات التجارة الدولية والمنافسة الاقتصادية خروج الجامعة ببرامجها التعليمية والبحثية من المحلية والقومية إلى خارج حدود دولها.

وقد ذكرنا أن جامعة ولاية كولورادو فى بيوبلو قد وضعت خطة استراتيجية فرعية للعالمية Internationalization Plan عكست وعيها بالمتغيرات العالمية وتطوير برامجها التعليمية للخروج إلى الفضاء العالمى، وتعميق رسالة الجامعة لتكون رسالة عالمية، تنقل الجامعة من المنافسة داخل ولاية كاليفورنيا إلى المنافسة القومية والمنافسة الخارجية.

كما قامت جامعة غرب أونتايو فى كندا بوضع خطة استراتيجية لعالمية الجامعة Internationalization at Western ، ووضعت مؤشرات الأداء والأنشطة.

١٣- ارتباط الجامعة وبرامجها التعليمية بالبيئة وقضاياها:

وتهتم الجامعات فى تصميم برامجها التعليمية والبحثية وتطويرها بربطها بالبيئة وإسهامها فى تنميتها، من خلال إتاحة الفرص للطلاب وأعضاء الهيئة للمشاركة فى الأنشطة، وإتاحة فرص التعليم ذى الجودة بما تقدمه من برامج تعليمية وفقا للرسالة والمستويات المعيارية، وحسن اختيار هيئة التدريس وتطوير أدائهم وتنميتهم مهنياً. وتطوير مشاركة الجامعة فى الأنشطة المختلفة بالبيئة، وفتح أبواب الحرم الجامعى لأبناء المجتمع للإفادة من

إمكانات الجامعة الفيزيقية، وتقديم محاضرات وعقد ورش عمل وتنظيم برامج ثقافية وتوعوية.

كما تتضمن البرامج التعليمية وتخصصاتها قضايا البيئة والمجتمع المحلى والقومى والعالمى، مثل قضايا الطاقة والحافظ على البيئة والتنمية، وإسهام الجامعة فى تحقيق الرخاء الاقتصادى والخدمة الاجتماعية والرفاهية، وغير ذلك.

١٤- انتقاء الطلاب أساس نجاح تقديم البرامج التعليمية وتطوير الجامعة:

وإذا كانت الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تعمل من خلال استراتيجياتها على توسيع (الإتاحة)، فإنها فى ذات الوقت تعمل على وضع آليات لاختيار الطلاب القادرين على مواصلة التعليم الجامعى، من ذوى الاستعداد للتعليم مدى الحياة. ويتم ذلك من خلال اجتياز الطلاب المتقدمين للالتحاق للاختبارات المختلفة، التى ذكرت من قبل. وكذلك استقطاب الطلاب المتميزين من ذوى المواهب.

وتقوم الجامعة بعد ذلك بتهيئة بيئة للتعليم والتعلم تدعم إمكانات الطلاب وتنميها، بما فى ذلك البرامج التعليمية التى تقدمها الجامعة.

وتتضمن المستويات المعيارية لهيئات الاعتماد مستويات معيارية خاصة بالقبول، وتشترط نشر سياسات القبول فى برامجها المختلفة، مع الالتزام بهذه السياسات.

١٥- انتقاء أعضاء هيئة التدريس وتثبيت أفضلهم أساس تطوير البرامج التعليمية والبحثية:

وتحرص الجامعات الأمريكية على حسن انتقاء أعضاء هيئة التدريس المتميزين فى تخصصاتهم، ويتم تكليف بعضهم بالعمل متفرغين، وبعضهم من غير المتفرغين.

وهناك جدل كبير حول توظيف أعضاء هيئة تدريس للعمل دون التفرغ الكامل، الذين تتزايد أعدادهم، ويرجع ذلك إلى التوجه نحو تقليل التكلفة وزيادة المرونة المؤسسية فى

تقديم البرامج التعليمية، حيث يمكن للجامعة أو الكلية تعيين العدد الذى يتلاءم مع هذه البرامج أو الاستغناء عن العدد الذى تراه متمشياً مع البرامج المقدمة.

أما عن نظام التثبيت Tenure الذى يعد من الترتيبات الخاصة بالتوظيف الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس، فإنه يتم بعد فترة عمل تثق المؤسسة ، كلية أو جامعة من حاجتها إلى عضو هيئة التدريس وإمكاناته والتزامه بالواجبات التى كلف بها، وهو نظام يتيح لمن يتمتع به الاستمرار فى الوظيفة وعدم الفصل منها والتمتع بالرعاية الصحية والاجتماعية والحرية الأكاديمية.

١٦- التخطيط الإستراتيجى لجامعة المستقبل:

ونظراً لتنوع الهيئات المعنية بتطوير الكليات والجامعات تطويراً مؤسسياً شاملا وتطويراً برنامجيا يتصل ببرامجها التعليمية، اهتمت الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وضع خطط استراتيجية مدتها خمس سنوات على الأقل لتكون جامعة المستقبل.

وقد عرضنا لنماذج لذلك، فى جامعة ولاية كاليفورنيا وجامعة ولاية كولورادو فى الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة كالجارى وجامعة غرب تورنتو وجامعة أكاديا، وقد حددت كل جامعة منها رسالتها في تقديم برامج تعليمية تلبى الاحتياجات المتطورة المحلية والقومية والعالمية، وتشجع إنتاج المعرفة وتطبيقها من خلال البحوث والامتداد الخارجى لها، وأن تعد طلابها ليكونوا مواطنين مفكرين ومسئولين وناجحين. وأن تهتم الجامعة بالتحسين المستمر الشامل، الذى يعنى بالتميز الأكاديمى، وتدعيم التنوع، وحسن إدارة الموارد الفيزيقية والبشرية، ودمج التكنولوجيا فى كافة أنشطتها التعليمية والبحثية والخدمية.

كما اهتمت الجامعات، لتكون جامعات مستقبل، أن تكون جامعات عالمية خارج إطار أمريكا الشمالية، وفق خطط استراتيجية فرعية.

١٧- التنوع الهائل:

وإذا كان التعليم العالى الأمريكى والكندى يتميز بالتنوع أو التعدد وكذلك التعقد، فإن برامج الجامعات التعليمية تتسم أيضا بهذه الصفات العامة .

هناك البرامج التعليمية ذات التخصص الواحد، والبرامج التعليمية ذات التخصص الأساسى والتخصص الفرعى. كما أن هناك البرامج التعليمية البينية والأخرى ذات التخصصات المتعددة، على النحو السالف ذكره، كتخصصات العلوم الصحية، والعلوم البيئية، والطاقة وغيرها.

وهناك فى ذات الوقت البرامج التعليمية التفصيل Tailored لحالات دراسية بعينها، تتطلب نوعيات من التخصص للحصول على الدرجة غير المدرجة فيما تمنحه الجامعة من درجات.

وينبغى أن نؤكد على أنه لا توجد قوانين على المستوى القومى، سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى كندا تحكم مسميات الدرجات العلمية، ولذلك قامت كل ولاية بتنظيم مستوى الدرجات التى تمنحها الكليات والجامعات بها. ومع هذا فإن لكل كلية أو جامعة المرونة والاستقلالية لتقرر المتطلبات سواء السابقة أو الموازية للبرامج التعليمية بها.

١٨- الحوكمة أو الحاكمية:

وربما نجد ملمحاً مهماً من ملامح التعليم العالى الأمريكى والكندى كذلك، وهو غياب أو محدودية الرقابة والتوجيه المركزى الفيدرالى، مع وجود – وإن كانت بدرجات متفاوتة من ولاية أو مقاطعة إلى أخرى – توجيه ورقابة محلية، تترك مساحة كبيرة – متفاوته غالباً – للاستقلال والمرونة المحققة للتنوع ولتميز.

ومع هذا تسعى السلطات الفيدرالية إلى التأكيد على بعض التوجيه أو التحفيز القومى الذى يحقق القيادة الأمريكية الشمالية للعالم، عن طريق دعم إمكانات الجامعات وتعظيم قدراتها للقيام بمهام قومية كوكبية.

وإذا كانت هناك حكومات للولايات والمقاطعات تعطى الجامعات التى تقع بها مزيداً من الاستقلال، فإن هذه الجامعات قد قامت بواجبتها فى التخطيط لبناء برامج تعليمية على مستوى عال من الجودة وبحوث علمية تضيف للمعرفة، كما أن الجامعات فى الولايات الأخرى ذات المستوى الرقابى والتوجيهى الأقوى قد طورت خططها لتحقق استراتيجيات وسياسات هذه الولايات.

ويضاف إلى ما تقدم، الدور الذى تقوم به مجالس الأمناء والحكماء ومجالس الجامعات، وبخاصة منها جامعات الولايات فى إدارة الجامعات، وربط البرامج والبحوث بالبيئة والمجتمع والتطلع العالمى، ومنح مجالس أعضاء هيئة التدريس مساحة من الحركة فى بناء البرامج التعليمية والبحثية.

وهكذا نجد توجهات نحو التطوير المستمر القائد، فى إطار نسقى منظومى، يرى الجامعات قاطرات تقدم محلى وعالمى، ويرى أهمية تكامل الوظائف الثلاث للجامعة، التعليم والبحث والخدمة لتحقيق هدف كبير هو إنتاج المعرفة وتوظيفها.

أهم المصادر

١- إسحق كاندل (محرر): نظام التربية فى أمريكا- الجامعة الأمريكية بالقاهرة – القاهرة- دت.

٢- آلان نيفنز وهنرى ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة – الجزء الأول- ترجمة محمد بدر الدين خليل – دار المعارف – القاهرة – ١٩٧٤.

٣- ـــــــــــــــــــــــ: موجز تاريخ الولايات المتحدة – الجزء الثانى- ترجمة محمد بدر الدين خليل – دار المعارف – القاهرة – ١٩٧٤.

٤- ـــــــــــــــــــــــ: موجز تاريخ الولايات المتحدة – الجزء الثالث- ترجمة محمد بدر الدين خليل – دار المعارف- القاهرة ١٩٧٤.

٥- جاى ستيفلى: التعليم العالى – فى: إسحق كاندل (محرر) نظم التربية فى أمريكا – الجامعة الأمريكية بالقاهرة – القاهرة – دت.

٦- جوزيف كوفمان: التعليم فى الولايات المتحدة، تاريخه وتطوره – مكتبة غريب – القاهرة- دت.

7- Acadia University: Strategic Plan For Acadia University- Canada – 2004.

8- American Psychological Association, Commission on Accreditation: Guidelines and Principles For Accreditation of Programs in Professional Psychology – Washington, DC. 2008.

9- APA: American Psychological Association- Washington, DC.- 2008.

10- Apollo Group Inc. : University of Phoenix – Phoneix, Arizona – 2009.

11- Arizona State University: Five- Year Strategic Plan, Fiscal Years 2005- 2009- Arisona-2005.

12- Blair, R-E.: Canada in: Potlethwaite, T,N.: The Encyclopedia of Comparative Education and National Systems of Education- Pergamon Press- New York – 2000.

13- California State University, Stanislaus: Strategic Plan, Framing the Future- Stanislaus, USA-2004.

14- California State Board of Educaiton, Joint Committee to Develop a Master Plan For Educaiton: The California Master Plan For Education – Cal-2008.

15- The Canadian Studies Center: Higher Education in Canada – Bowling Green, Ohio- Nov, 2007.

16- Cameron Fincher: The University of the Future- IHE Perspectives – Washington, DC.- 1999.

17- CHEA Institute For Research and Study of Accreditation and Quality Assurance: Statement of Mutual Responsibilities for Student Learning Outcomes. Accreditation, Institutions and Programs – CHEA-Washington, DC.- 2006.

18- CHEA: 2008-2009 Directory of CHEA- Recognized Organizations – CHEA- Washington DC-2009.

19- Colorado State University, Pueblo: Strategic Plan 2006-2011 – Pueblo, Colrado- 2006.

20- Colorado State University :CSU Internationalization Plan- 2006.

21- Council For Higher Education Accreditation: CHEA Recognition Policy- CHEA- Washington , DC.- 2005.

22- The Council of The Federation: Competing For Tomorrow, A Strategy For Postsecondary Education and Skills Training in Canada- Canada- July 2006.

23- Daniel James Rowley and Others: Strategic Choices For the Academy, How Demand For Long Life Learning Will RE-Create Higher Education- Jossey-Bass Publishers- San Francisco- 1999.

24- Daniel C. Levey: "Pseudo u" or How Bad is the U"-in: Philip G Altbach and Daniel C. Levy-Op. Cit.

25- Eckstein, M.A. : United States, in: Postlethwaite T.N.: Op. Cit.

26- Elaine El-Khawas: Accreditation in the United States, Origins, Developments and Future Prospects- International Institute For Educational Planning- Unesco, Paris-2001.

27- Glen A. Jones: Canada- in: James J.F. Forest and Philip G. Altbach Op. Cit.

28- Hal Mc Iver: Foenix University- Phoenix, Arizona- 2008.

29- Hamburger University: Our College Degree program – McDonald's College Credit Connection- Illinois- 2009.

30- Hamburger University: Hamburger University, McDonald's Center for Training Excellence- Illinois- 2009.

31- Harold Perkin: History of Universities – in: James J.F. Forest and Philip G. Altbach (eds): International handbook of Higher Education- Springer – Netherland- 2006.

32- Heller N. : Changes Sees Corporate Universities on Rise- Heller Report on Educational Technology Markets Vol 12-18- 2001.

33- Indiana University: Indiana University Life Sciences Strategic Plan- Indiana- 2006.

34- Indiana University, Alumni Association: Strategic Plan, 2008 and Beyond- Bloonington, USA-2008.

35- James J. Duderstadt: The Future of the University in Aan Era of Change- Georgia Institute of Technology - Georgia- 1997.

36- James J. Duderstadt: The Future of Higher Education in the knowledge – Driven, Global Economy of the 21st Century – Univ. of Toronto, Canada- 2000.

37- .....: A University for the 21st Century- US Department of Education- Washington, DC. – 2000.

38- James J.F. Forest and Philip G. Altbach (eds.): Internatinal Handbook of Higher Education, Part one: Global Themes and Contenporary Challenges – Springer – Netherland. 2006.

39- _____: International Handbook of Higher Educaiton Part Two- Springer- Netherland-2006.

40- Kettering University: Kettering University- Flint, Michigan- 2009.

41- Kevin Kiner: Faculty at Private For – Profit Universities, The University of Phoenix as a New Model in: Philip G. Altbach and Daniel C. Levy (eds.): Private Higher Education, A Global Revolution- Sense Publishers – Nether land-2005.

42- Lisa Tanner: Corporate University Approach- Dallas Business Journal – Dallas- 2009.

43- Meister, J.: Extending the Short Shelf Life of Knowledge- Training and Development Vol, 52 No6-1998.

44- Ministry of Training, Colleges and Universities, Higher Education Quality Concil of Ontario: McGuinty Government Plan to Imprope Quality Postsecondary Education – Ontario- 2009.

45- The Ministry of Supply and Services: Canada Handbook- Canadian Government Publishing Centre- Ottawa, Canada- 1997.

46- Motorola Inc.: The Motorola University – USA-2009.

47- Northwest Commission on Colleges and Universities: Accreditation Handbook – Redmond, WA-2005.

48- Pande, Peter S. et al: The Six Sigma Way: How GE, Motorola and Other Top Companies are Honoring Their Performance- McGraw-Hill Professional – New York – 001.

49- Paton Rob et al.: Handbook of Corporate University Development, Managing Strategic Learning Initiatives in Public and Private Domains – Gower Publishing ltd. – 2005.

50- Paul Hudnut and sherelle Reed: Colroado State University and the Development of Industry Clusters in Colorado- Colorado- 2004.

51- Peter D-Eckel and Jacqueline E.King: United States – in: James J.F. Forest and Philip G. Altbach – Op. Cit.

52- Philip G. Altbach: Comparative Higher Educiton, Knowledge, The University and Development- ABLEX Publishing- Connecticut- 1998.

53- _____: The Ries of the Pseudouniversity – in: Philip G. Altbach and Daniel C. Levy- Op. Cit.

54- PietryKowski, B.: Information Technology and Commercialization of Knowledge In Corporate Universities- Journal of Economic Issues- Vol 35-2001.

55- Richard Dealtry: The Global Association of Corporate Universities and Academies – USA – 2009.

56- Rifca Hashimshony and Jacov Haina: Designing the University of the Future – Society for Colleges and University Planning – Washington, DC 2009.

57- R. Murray Thomas (ed.): International Comparative Education, Practices, Issues, and Prospects- Pergamon Press- New York- 19090.

58- Ronald B. Standler: Accreditation of Universities in the USA- CHEA- 2009.

59- Terrance J. MacTaggart et al., Restructuring Higher Education- Jossey Bass, publishers- San Francisco- 1996.

60- Texas Board of Education: Texas Higher Education Coordinating Board- Texas- 2009.

61- .....: Closing the Gaps, The Texas Higher Education Plan Revised- Texas- 2005.

62- Texas Higher Educaiton Coordinating Board: Closing The Gaps by 2005, 2008 Progress Report- Texas- 2008.

63- Texsas Education Agency: 2009-2013 State Board of Education Rule Review Plan- Austin, Texsas- 2009.

64- Thompson G.: Unfulfilled Prophecy, The Evolution of Corporate Colleges- The Journal of Higher Education – Vol. 71, No3- 2000.

65- University of Acadia: Strategic Plan for Acadia University- Canada- 2006.

66- University of Calgary: University of the Future, 2006-2010 Business Plan- Canada – 2006.

67- _____: Strategic Research Plan- Canada- 2006.

68- The University of Mississipi: 2008 Undergraduate Catalog – USA - 2008.

69- University of Western Ontario: Strategic Research Plan, 2008-2011- Canada- June 2008.

70- University of Western Ontario: Engaging the Future, Update on the Strategic Plan- Canada- 2008.

71- _____: Performance and Activity Indicators- Canada- May 2006.

72- _____: A Strategic Plan for Internationalization at Western – Canada-2009.

73- US Department of Education, Office of Postsecondary Education: Core Values At The Turning Point- Washington, DC- 2000.

74- US Department of Education: The Federal Efforts and the Office of Postsecondary Education' Role., The Future is now-Washington DC.2000.

75- _____: 2001- 2005 Strategic Plan- Washington, DC. – 2001.

76- _____:National Education Technology Plan 2004, Toward A New Golden Age in American Education- Office of Educational Technology – Washington, DC.- 2004.

77- _____:Office of Postsecondary Education Strategies For the New Environment – Washington D.C, 2006.

78- World Mark Encyclopedia of The Nations: Americas- World Mark press, Ltd and John Wiley and Sons, Inc. – New York – 1999.

الفصل الرابع
تطوير التعليم الجامعى فى بعض الدول العربية وبعض مناطق العالم المتقدم

السياق المجتمعى العربى:

يشغل الوطن العربي تلك الأرض الممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن سواحل البحر المتوسط شمالاً حتى المحيط الهندي ووسط إفريقيا والبحر العربي جنوباً، بما يوازى مساحة قارة أوربا تقريباً.

وتمثل الأرض التى تشغلها البلاد العربية مساحة ممتدة ورقعة واحدة متصلة لا تفصلها فواصل طبيعية، كما تشمل هذه الأرض جناحين، أولهما يقع فى آسيا يضم منطقة الهلال الخصيب والمربع العربي. ويضم هذا الجناح سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين والسعودية واليمن والكويت وقطر والإمارات العربية وعمان. وثانيهما يقع فى إفريقيا، ويضم مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال.

وقد كان للاستعمار دور واضح فى تفتيت الوطن العربي وتقسيمه بهذا الشكل، وهو ما يزال يعمل على تجزئته وإثارة النعرات العرقية وتأجيج الصراعات فى السودان والصومال وغيرهما. كما نجح فى فصل جناحه الآسيوى عن جناحه الإفريقي بزرع إسرائيل بينهما، وقد قاومت البلاد العربية الاستعمار الغربى مثلما قاومت قبله الاستعمار العثمانى، وكلل كفاحها بالتحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال، والانتقال إلى نظم من الحكم الوطنى.

واتجهت معظم البلاد العربية نحو المعسكر الاشتراكى، وبخاصة نظم الحكم الجمهورى فى الشرق والغرب، ثم انتقلت إلى الرأسمالية والتخصيصية بعد سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، وخطت البلاد العربية خطوات ملحوظة نحو الديمقراطية، بعد سنوات من نظم الحكم الشمولي في معظمها، وشهدت الساحة كثرة منابر

التعبير عن الرأي، متمثلة في صدور صحف عديدة فى كل بلد، وقنوات تليفزيونية خاصة معظمها يبث على الأقمار الصناعية، وزادت مساحة برامج الرأي، لكن ما تزال هناك قيود فى معظم البلاد العربية على إنشاء الأحزاب السياسية، وضعف القائم منها. ولا تزال الشعوب العربية تتطلع لمزيد من الديمقراطية، التى تمثل أيضا باباً للضغوط الخارجية.

وإذا كانت البلاد العربية – كغيرها من بلدان العالم – قد ذاقت مثالب عصر العولمة والتكنولوجيا، فإنها ما تزال أسيرة التأثر بالمعرفة التي ينتجها المستشرقون والعلماء الأجانب فى العالم المتقدم، وما تزال بحاجة إلى الإنفاق بشكل أكبر على البحث العلمي، واتخاذه طريقاً لعلاج مشكلاتها.

وتعانى البلاد العربية من مشكلات اقتصادية متنوعة، أبرزها مشكلة البطالة، إذ إن معدلات البطالة العامة بين الشباب تصل إلى ما يزيد على ٦٠% فى بعض الدول (الجزائر – الأردن – تونس – مصر– العراق – الصومال – السعودية– جيبوتي– موريتانيا)، وأكثر من نصف المتعطلين من الشباب بنسبة ٥٦%، وهى نسبة أعلى من المتوسط العالمي للبطالة.

وإذا كانت معدلات البطالة بين الأميين فى حدود آمنة، هي حوالي ٧% في الجزائر، ٥% فى المغرب، ١.٥% فى مصر، فإن معدلات البطالة بين الحاصلين على مؤهلات متوسطة عالية جداً فى بعض البلاد منها مصر والأردن، وأكثر ارتفاعاً وخطورة بين الحاصلين على مؤهلات عليا حوالي ٢٧% في المغرب، ١٩% فى الجزائر، ١٨% فى الأردن، وهو ما يعتبر هدراً تعليمياً واقتصادياً وبشرياً، وبخاصة وأنه قد اقترن بالدعوة إلى التراجع عن الإتاحة فى التعليم العالي على أساس أن سوق العمل لا تحتاج إلى خريجيه، رغم أن نسبة القيد بهذا التعليم لم تتعد ٢٠% من الشريحة العمرية المقابلة، مع وصول هذه النسبة إلى حوالي ٥٥% في بعض بلاد جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية، إلى دخول مليون شخص جديد فى العالم فى دائرة الجوع الحاد، وأن هناك ملياراً، ومائتي مليون شخص فى العالم يعيشون حالة فقر

وجوع شديدين، منهم ٢٦٥ مليونا فى إفريقي، جنوب الصحراء، ٦٤٢ مليونا فى آسيا، ٥٣ مليونا فى أمريكا الجنوبية ، ٤٢ مليونا فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ٣٩ مليونا فى البلاد العربية، ١٥ مليونا فى الدول الصناعية.

هذا بجانب ارتفاع معدل التضخم فى البلاد العربية غير البترولية بخاصة، إذ وصل إلى ١٦.٥% فى مصر وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي.

كما شغلت مصر قمة الدول المستوردة للقمح فى العالم – حسب تقرير مؤسسة القمح الأمريكية- بمعدل قفز عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ مليون طن، ويبدو الأمر مقلقاً مع الارتفاعات المتزايدة للحبوب الغذائية.

وتشير الدراسات العلمية والتقارير الرسمية الدولية والإقليمية والوطنية إلى أن الخروج من هذه الأزمات يتوقف على الكيفية التى تعد بها البلاد العربية مواطنيها وأبناءها تربويا وتعليمياً للقرن الحادي والعشرين، إذ إن التربية والتعليم قاطرة التقدم وأساس الأمن القومي العربي بحق. نقصد تربية وتعليما من نوع غير النوع الذي تألفه البلاد العربية يهيؤ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات عصر التغير السريع والثورة التكنولوجية، والانفتاح الإعلامي الكوكبي، إنه عصر المعرفة.

ويؤكد سعد الدين إبراهيم على ذلك بأن الثورة التكنولوجية الثالثة، التى هي أهم خواص القرن الحادي والعشرين، هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام المثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة.

ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية – كما يري – أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات. أي أن حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن، مثلاً، ستكون متساوية أو تزيد عما تراكم من معرفة إنسانية منذ بداية التاريخ البشرى المسجل. وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج على تنظيم سريع

ومستمر لمن يريد أن يستخدمه. وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات، والتعرف على طرق استخدامها هو محك التقدم في القرن القادم. والثورة التكنولوجية الثالثة تختلف عن الثورة الصناعية الأولى والثانية في عديد من الوجوه. فبينما كانت الأولى تعتمد على البخار والميكانيكا والفحم والحديد والرأسمالي العصامي وبينما كانت الثورة الصناعية الثانية تعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية وفن الإدارة الحديثة والشركات المساهمة، فإن الثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد أساسا على العقل البشرى والاليكترونيات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية، وعلى الشركات المتعددة الجنسية.

ولأن العقل البشرى هو العماد الأول في هذه الثورة، ولأنه يمثل طاقة متجددة لا تنضب، فإن الثورة التكنولوجية الثالثة لن تكون حكراً على تلك المجتمعات كبيرة المساحة أو ضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية، أو القوية بجيوشها التقليدية. إنها ثورة يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها – سواء كانت كبيرة أو صغيرة – إذا ما أحسنت إعداد أبنائها تربوياً وتعليمياً لذلك.

والتغير الاجتماعي المتسع الذي هو أحد خواص القرن القادم والذي لم يبق عليه سوى عدة سنوات، يعنى أن القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ستكون عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات، لا من جيل لآخر كما كان في الماضي، ولكن في حياة نفس الجيل. وهذا التغير المتسارع هو نتاج للخاصية الأولى، أي الثورة التكنولوجية الثالثة، حتى بالنسبة لمن لا يشاركون في صناعة أو صياغة هذه الثورة. فالجميع سيتأثرون بها في أدنى الأراضي وأقصاها. ويتطلب هذا التغير الاجتماعي المتسارع من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعا التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل، وإلا دهمهما هذا التغير بقطاره المندفع. ومرة أخرى لايمكن للفرد والمجتمع أن يتكيف إلا إذا كانا مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك. ويقع هذا العبء أساسا على النظام التربوى.

والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي هو خاصية ثالثة من خواص القرن الحادي والعشرين. فوسائل الاتصال السريعة، بل والآنية، ستعبر الحدود بلا قيود، برسائلها ومضامينها، من أي مجتمع لأي مجتمع آخر. فالإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية فى منع أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية والثقافية الوافدة من مجتمعات وثقافات أخرى. إن التحصين الحقيقى فى مواجهة هذا التدفق الإعلامي- الثقافى الوافد هو وعى الفرد والمجتمع، وقدرتهما على الفرز النقدى، والاختيار والتمثيل من بين ما يتساقط عليه. وهذه مهمة تتجاوز قدرة النظام التعليمي التقليدي. إن هذه المهمة تتطلب نظاماً تربوياً من نوع جديد، بل وتتطلب أجهزة ثقافية خلاقة فى كل مجتمع تتضافر مع النظام التعليمي في القيام بها، إذا كان لهذا المجتمع أن يحافظ على هويته الحضارية – القومية، ويحفظها من المسخ أو الذوبان، فى نفس الوقت الذي لا يتحول فيه إلى متحف تراثى جامد ومنغلق.

وأخيراً، فإن تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج، كأحد خواص القرن الحادي والعشرين، ستعنى نهاية التمييز التقليدي بين العمل اليدوي والعمل العقلي، أو بين الإدارة والعمل، أو بين الإنتاج والتجارة والخدمات. فالإنسان "الفاعل" فى القرن الحادي والعشرين سيكون الإنسان متعدد المهارات، وأهم من ذلك الإنسان القادر على التعلم الدائم، الذي يقبل إعادة التدريب التأهيل عدة مرات فى حياته العملية، والمجتمع الفاعل فى القرن الحادي والعشرين سيكون مجتمعاً تستأثر فيه "خدمات المعلومات" بأكبر نصيب من القوة البشرية. ومرة أخرى تقع على النظام التعليمي المسئولية الأولى فى إعداد فرد ومجتمع بهذه المواصفات.

وتظهر الدراسات التحليلية لواقع البرامج التعليمية ومناهجها ومقرراتها محتوى وتدريساً وتعليماً، أنها فى المجمل تتسم بمواطن ضعف عديدة – وإن كانت درجاتها ومداها يختلف من بلد إلى آخر. ومن أهم هذه المواطن ما يلى:

١- افتقار التعليم العالي وبرامجه إلى فلسفة واضحة عن دوره فى التنمية والنهضة واحتياجات عالم العمل.

٢- الطابع التقليدي للبرامج والمناهج، الذي يظهر من التباين بين المعلن وواقع الحياة الجامعية التى يحياها الطلاب من خلال دراستهم وتعلمهم.

٣- ضعف قدرة البرامج والمناهج التعليمية على استيعاب تكنولوجيا الإعلام والاتصالات بإمكانياتها الضخمة المتطورة والمتزايدة، التى يمكن أن تطور المحتوى والتعليم.

٤- انخفاض – إن لم يكن تدنى – مستويات جودة البرامج والمناهج التعليمية، إذ إن الاهتمام قد انصب على النواحي الكمية أكثر منه على الأمور المتعلقة بنوعية ما يقدم.

٥- استيراد معظم برامج ومناهج التعليم – كلياً أو جزئياً – من الخارج، بما يجعلها – فى كثير من الأحايين – غريبة عن البيئة العربية، فضلاً عن وقوفها عند مستوى سنة إنتاجها، وكونها منتهية الصلاحية، لعدم تجديدها فى الأغلب الأعم.

٦- التركيز على البرامج النظرية الاجتماعية والإنسانية، على حساب العلوم الطبيعية والفيزيائية والرياضية والتكنولوجيا.

٧- ضعف مواءمة البرامج والمناهج الجامعية مع البيئة التى تقدم فيها وحاجات ومتطلبات سوق لعمل، الأمر الذي يفاقم البطالة ويصعب من فرص العمل أمام الخريجين.

٨- تركيز أغلب البرامج والمناهج وطرق تعليمها على تخزين المعرفة واسترجاعها وغياب التركيز على كفاءات التحليل والتركيب والنقد وحل المشكلات والتعلم الذاتي، فضلاً عن الابتكار والإبداع.

٩- ضعف الاستخدام الفعال وغير التقليدي للوسائط التكنولوجية المتقدمة، والتجهيزات المعملية، رغم توفر الحواسب الآلية والبرامج فى الجامعات، ويدخل فى هذا الإطار التأخر فى تقديم البرامج إلكترونياً.

١٠- نقص التطبيقات العملية المرتبطة بالمهارات الفنية والتكنولوجية فى البرامج والتخصصات، مما يساعد على تدنى قدرة الخريج على المنافسة.

١١- ضعف برامج الإرشاد والتوجيه للطلاب قبل التحاقهم بالجامعات، وفي أثناء دراستهم، لتحقيق التوازن بين رغباتهم وقدراتهم واحتياجات المجتمع.

١٢- ندرة وجود الكوادر المتخصصة – في أجهزة تسيير مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات – تقوم بالتنسيق ومتابعة متطلبات التنمية والتطور المتسارع في عالم العمل في عصر المعرفة، لتوجيه البرامج والمناهج والتخصصات الدراسية لتلبيتها واستباقها.

١٣- غياب المشاركة الفعالة بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات عند تطوير البرامج والمناهج.

١٤- التأخر في إنشاء هيئات للاعتماد وضمان جودة التعليم العالي، تهتم بالرقابة على الجودة الشاملة واعتماد الجامعات اعتماداً مؤسسيا وبرنامجياً.

إن هذه الاعتبارات كلها تتطلب مراجعة النظم التعليمية والتربوية مراجع شاملة وجذرية، من أجل إعداد المواطن العربي للقرن الجادي والعشرين بتعليم جامعي ذي جودة يواكب العصر.

وإذا كانت الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوربي قد أطلقت العديد من المبادرات لتطوير التعليم الجامعي وبرامجه، منها تقرير أمة في خطر Nation at Risk وغيره، حتى إعلان بولونيا Bologna Declaration واستراتيجية لشبونة Lisbon Strategy، فإن هناك مبادرات أخرى في اليابان والهند والصين ودول جنوب شرق آسيا وإسرائيل.

وقد يمكن القول بأن بلاداً عربية عديدة – إن لم يكن أغلب البلاد العربية– قد تبنت مبادرات واستراتيجيات لتطوير التعليم العالي وبرامجه ومناهجه، وتجويد مستواه، بدعم من منظمات دولية كاليونسكو والبنك الدولي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ويظهر ذلك من عرض لمجهودات التطوير الجامعي في البلاد العربية، فيما يلي.

تطوير الجامعات فى بعض الدول العربية

أولاً: تطوير الجامعات فى جمهورية مصر العربية:

مقدمة:

لمصر تاريخ طويل فى ميدان التعليم العالي والجامعي، منذ عصور ما قبل التاريخ، حيث كانت جامعة (عون أو أون، عين شمس) ثم مكتبة الإسكندرية القديمة، وجاءت جامعة الأزهر عام ٩٨٨م بعد ذلك. وبدأ إنشاء المدارس العليا فى عصر محمد على عام ١٨٠٥م، التى كانت نواة الجامعات المصرية بداية بالجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ التى صارت الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ ثم جامعة القاهرة. وتوالى بعد ذلك إنشاء جامعات عديدة حكومية، ثم جامعات خاصة فى الآونة الأخيرة.

ويقع تحت مظلة التعليم الجامعي في مصر سبع عشرة جامعة حكومية، لبعضها فروع فى أقاليم قريبة منها (٧ فروع)، وسبع عشرة جامعة خاصة، بالإضافة إلى جامعة الأزهر. وتعتبر الجامعات المصرية الحكومية جامعات الأعداد الكبيرة، إذ يصل عدد طلابها إلى حوالي مليون ونصف المليون طالب .

وإذا كانت هذه الجامعات تؤدى – منذ أمد بعيد – مهام إعداد أجيال من المتعلمين المهنيين والمتخصصين ساهموا – ولا يزالون – في التنمية في الوطن العربي كله، كما تقوم بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، فإنها تواجه العديد من المشكلات والصعوبات، التى يرتبط بعضها – إن لم يكن الكثير منها – بالبرامج التعليمية المقدمة.

وقد حددت الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي عام ٢٠٠٠ نواحي القوة والضعف، ومن أبرز نواحي القصور ما يلى:

١- غياب فلسفة عامة أو استراتيجية محددة للتعليم العالي.

٢- تقادم النظم وهبوط المستوى المعرفي، وبطء عمليات التطوير فى البرامج والمناهج وطرق التدريس وإدارة مؤسسات التعليم العالي.

٣- تراجع دور القيم الجامعية والمعايير الأخلاقية، ومن حيث تأثيرها على أداء أعضاء هيئة التدريس.

٤- محدودية مصادر التمويل الحكومي من الميزانية العامة للدولة.
٥- تزايد أعداد الطلاب وتضخم حجم الكليات والمعاهد.
٦- اعتماد القبول بالجامعات على مؤشر واحد، هو مجموع الدرجات فى الثانوية العامة.
٧- تضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة.
٨- نمطية الامتحانات وجمود صيغ تقويم الطلاب.
٩- تقادم التقنيات التعليمية.
١٠- ضعف المصادر التعليمية من مكتبات ومصادر معلومات.

أما عن الدراسات العليا والبحث العلمي، فإن من أبرز ما يواجهه:
أ – ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وضعف اهتمام كل منهما بالآخر.
ب- غياب خطة علمية للبحث العلمي في الجامعة تأخذ المشكلات التطبيقية فى الاعتبار.
جـ – نقص التدريس العملي في الكليات العملية.
د – قلة الاستثمار فى التعليم وضرورة البحث عن مصادر أخرى للتمويل.
هـ – عدم الاهتمام بنماذج أخرى للتعليم الجامعي كالتعليم من بعد والتعليم المفتوح.
كما ويمكن إيجاز مشكلات أعضاء هيئة التدريس فيما يلى:
أ – غياب الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية وعلاقتها بالأعباء التعليمية والبحثية فى كل قسم.
ب – عدم التفرغ للعمل الجامعي، وخاصة بالنسبة للقيادات الجامعية.
جـ – عدم الإقامة فى مقر الجامعة بالنسبة للجامعات الإقليمية.
د – قلة المرتبات واللجوء إلى أساليب أخرى لزيادة الدخل.

وواضح مما تناولته الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي لعام ٢٠٠٠ التأكيد على بطء عمليات تطوير البرامج والمناهج وطرق التدريس وهبوط المستوى المعرفي، بجانب نواح أخرى مرتبطة بها تؤثر عليها تخطيطاً وتنفيذا مثل، غياب الفلسفة العامة ومحدودية مصادر التمويل الحكومي وتزايد أعداد الطلاب، وقصور نظام قبولهم بالجامعات، وتقادم التقنيات التعليمية وضعف المصادر التعليمية من مكتبات وغيرها من مصادر المعلومات.

وبذلك جاءت هذه الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي لتضع آليات التطوير وأن تنفذ على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧ ، والمرحلة الثانية ضمن الخطة الخمسية للدولة من عام ٢٠٠٧ إلي عام ٢٠١٢، والمرحلة الثالثة ضمن الخطة الخمسية للدولة أيضا من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧.

وقد قامت وزارة التعليم العالي بإعداد دراسة جدوى لمشروع تطوير التعليم العالي Higher Education Enhancement project (HEEP) بالتعاون مع البنك الدولي ظهرت في وثيقة بعنوان Project Appraisal Document لتنفيذ إثنى عشر مشروعاً في المرحلة الأولى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٧.

الهيئات المسئولة عن تطوير الجامعات:

وتشمل هذه الهيئات مايلى:

١- وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات:

التزمت الوزارة والمجلس بتنفيذ استراتيجية تطوير التعليم العالي، وصدرت القرارات الوزارية بذلك. وقد تم إنشاء وحدة لإدارة الخطة، وتحددت الأهداف الاستراتيجية في:

أولاً: التطوير الشامل للإدارة الجامعية.

ثانياً: تحسين جودة وملاءمة التعليم العالي (والجامعي).

ثالثاً: تحسين جودة وملاءمة التعليم الفنى فوق المتوسط.

وفى أغسطس ٢٠٠٤ تم تعديل أولويات الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي، بما يلبى متطلبات الجودة والاعتماد ويتفق وتوجهات الدولة لتطوير البحث العلمي وتضمن هذا التعديل إضافة محورين آخرين: الأول تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي، والثاني الاهتمام بالأنشطة الطلابية بالجامعات المصرية بجانب الاستمرار فى تنفيذ البرامج الستة ذات الأولوية خلال المرحلة الأولى.

ونظراً للطبيعة الديناميكية لاستراتيجية التطوير التى تتطلب إعادة النظر ومراجعة أولويات كل فترة، فقد تم استحداث وحدة للتخطيط الاستراتيجي تتبع وزارة التعليم العالي لضمان استمرارية التخطيط والمتابعة لمشروعات التطوير خلال المراحل الثلاثة المذكورة والمراحل المستقبلية، كما تم أيضا استحداث مشروع للأنشطة الطلابية حيث إنها تدخل ضمن اعتماد البرامج مثل البحث العلى والدراسات العليا.

وفيما يلى نبذة عن المشروعات التى أعطيت الأولوية فى التنفيذ خلال المرحلة الأولى فى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتطوير.

١- صندوق مشروع تطوير التعليم العالي:

ويقوم بتنمية القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم العالي ودعم اللامركزية والاستقلالية الإدارية للارتقاء بنوعية وكفاءة وفاعلية مؤسسات ونظام التعليم العالي من خلال خلق مناخ تنافسي لتطوير مؤسسات ونظام التعليم العالي، وتشجيع اللامركزية واستقلالية المؤسسات التعليمية واستمرارية أداء التطوير الذاتي للعملية التعليمة، من ناحية البرامج التعليمية وأداء أعضاء هيئة التدريس وتنمية البيئة. وتدعيم البنية الأساسية من معامل ومختبرات.

٢-مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات فى التعليم العالي:

ويهتم برفع كفاءة البنية التحتية الأساسية والميكنة الكاملة لإدارات مؤسسات التعليم العالي للاستفادة من الثورة المعلوماتية وإتاحة الوصول للمعلومات بسرعة وفاعلية، وربط الجامعات بشبكة الجامعات المصرية وبالشبكة القومية للبحث العلمي وتهيئة المجتمع الجامعي للتعامل مع هذه الثورة من خلال رفع كفاءة البنية الأساسية لشبكات معلومات الجامعات وشبكة الجامعات المصرية بالمجلس الأعلى للجامعات، واستكمال مقومات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية فى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تطبيق بعض نظم المعلومات الإدارية بالجامعات المصرية وكذلك إنشاء مركز لنظم المعلومات الإدارية ودعم اتخاذ القرار بالمجلس الأعلى للجامعات.

ويهتم المشروع بالمكتبات الإلكترونية باعتبارها وسيطا للتعليم والتعلم، وبرامج التعليم الإلكترونية كبرامج تعليمية تقوم على التعلم الذاتي.

٣- مشروع تطوير الكليات التكنولوجية:

ويعمل على تحسين حوكمة وأداء المعاهد التقنية فوق المتوسطة وتحقيق لا مركزية إدارتها بتجميع هذه المعاهد التي يبلغ عددها ٤٥ معهداً في ٨ كليات تكنولوجية تتولى كل واحدة منها إدارة عدد المعاهد الواقعة في نطاقها الجغرافي.

كما يعمل على تطوير القدرات البشرية والمقومات المادية لهذه الكليات، وإتاحة سبل المساهمة المجتمعية في مراقبة وتطوير أدائها كي تتمكن من إعداد وتأهيل الكوادر الفنية التي تخدم قطاعات الأعمال، وكي تصبح مراكز تدريب معتمدة تخدم العاملين في هذه القطاعات والراغبين من أفراد المجتمع في تنمية مهاراتهم والحصول على ترخيص مزاولة المهنة في تخصصات مختلفة.

٤- مشروع تطوير كليات التربية:

ويهدف إلى تحقيق تحديث شامل لكليات التربية يواكب التطورات العلمية والمهنية العالمية ويراعي الخصوصية المصرية عامة وخصوصية كل كلية وفق بيئتها خاصة على أساس منظومي من ناحية، وفاعلية التعليم والتعلم من ناحية ثانية، والجودة الشاملة كمدخل للتطوير من ناحية ثالثة، وذلك بخلق بيئة للتطوير أساسها رؤية جديدة لكليات التربية تبنى عليها رسالة هذه الكليات وإطارها المفاهيمي، وإصلاح نظام إعداد المعلم بكافة منظوماته الفرعية، وربط عملية الإصلاح بالتكنولوجيا والتدريب، وأيضا من خلال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

٥- مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات:

ويهدف إلى تحسين القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات التعليم العالي وتنمية مهارات وجدارات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بصفة خاصة لتمكينهم من مواكبة لغة العصر ومواجهة التنافسية ورفع كفاءة مخرجات التعليم العالي، وذلك من خلال تحسين القدرات المؤسسية والمهنية للموارد البشرية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتنمية الخبرة الذاتية التي تدعم التطوير المستمر بمؤسسات التعليم العالي. كأساس لتطوير البرامج التعليمية تصميماً وتنفيذاً.

٦- مشروع ضمان الجودة والاعتماد:

ويهدف إلى تمكين مؤسسات التعليم العالي من تأسيس نظم الجودة وإعدادها وتأهيلها للتقدم للحصول على الاعتماد من قبل الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة من خلال استحداث وتطوير نظم الجودة والاعتماد فى مؤسسات التعليم العالي في مصر، والإعداد لإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة. والمشروع يتناول ضان الجودة من كافة جوانبها، القدرة المؤسسية والبرامج التعليمية والبنية الأساسية البشرية والمادية وغيرها.

وقد سبق تناول هذه المشروعات فى الفصل الثانى.

ثانياً: تطوير الجامعات في المملكة الأردنية الهاشمية:

مقدمة:

ظهرت المملكة الأردنية الهاشمية إلي الوجود كدولة بعد عام ١٩٢٠. إذ إنه حتى هذا العام لم تكن (شرق الأردن) سوي تعبير جغرافي يطلق علي البلاد الواقعة إلي الشرق من نهر الأردن، وكانت تابعة في إدارتها للحكومة العثمانية اسميا. وقد أقر مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ منطقة شرق الأردن من نصيب بريطانيا كجزء من دائرة الوصاية علي فلسطين. وقد وافقت الحكومة البريطانية علي قيام حكومة مستقلة في شرقي الأردن يرأسها الأمير عبد الله عام ١٩٢٣.

وبدأت الأردن بعد ذلك في النمو، وتحولت من إمارة إلي مملكة، وأخذت في التطور الملحوظ. تبلغ مساحة الأردن ٩٦.١٨٨ كيلو متر مربع، وهي أرض حضارة وثقافة وقد بلغ عدد سكان الأردن ٥.٧٢٣٠٠٠ نسمة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٧، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١١.٢٢ مليار دينار.

أما عن التعليم، فإن هناك ٥٦٣٧ مدرسة يتعلم بها ١.٥٩٨.٢١١ طالباً، وقد بلغت نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الأساسي ٩٩%، هو ما يفسر نسبة الأمية المنخفضة التي تقدر بـ ٧.٧%، كما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ٧٧%.

وقد اهتمت الدولة الأردنية بتطوير التعليم من خلال مشروع (تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي ERFKI) بدمج أهداف تحقيق التعليم للجميع في إطار عمل ملتدى التعليم في أردن المستقبل لعام ٢٠٠٢، ثم قامت وزارة التربية والتعليم بالبدء في الإعداد للمرحلة الثانية من مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي ERFKEII، الذي نفذ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. والمشروع يتكون من أربعة مكونات رئيسية، يعبر عنها الشكل الآتي:

شكل رقم(١)

مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي I

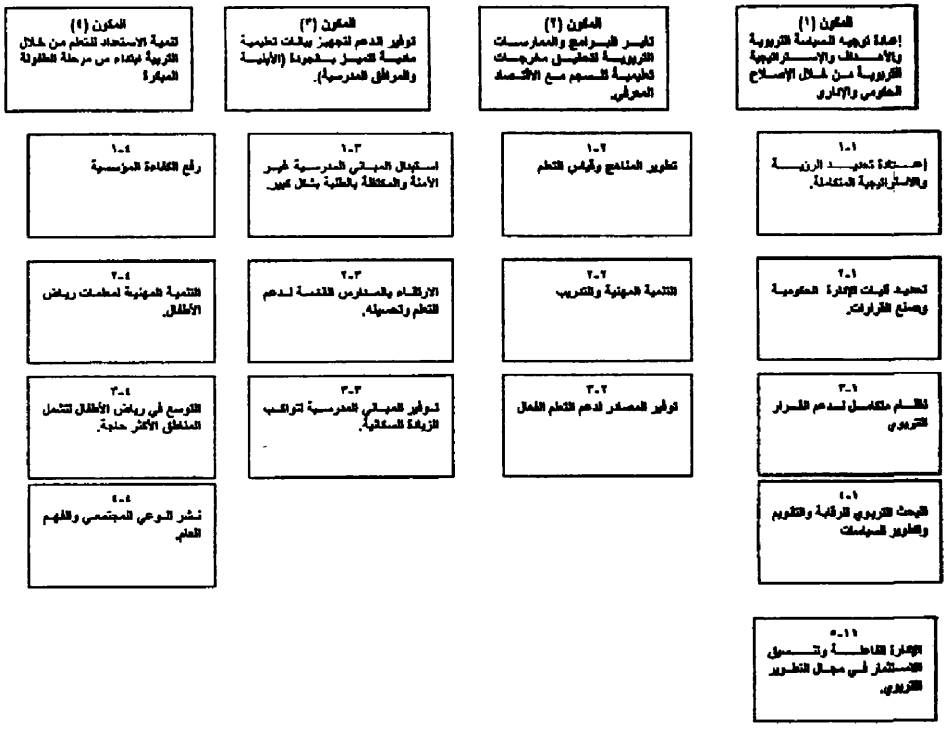

وبدأ التعليم العالي في ستينات القرن العشرين، بإنشاء كليات المعلمين لتزويد المدارس بالمعلمين المطلوبين للتدريس بها، وتوج ذلك بإنشاء جامعة الأردن (الجامعة الأردنية) عام ١٩٦٢، ثم جامعة اليرموك عام ١٩٧٦، ثم توالي إنشاء ست جامعت أخري.

وخطا التعليم الجامعي الأردني خطوة جريئة عام ١٩٨٩، عندما أقر مجلس التعليم العالي عام ١٩٨٩ وثيقة سياسات تسمح بإنشاء الجامعات الخاصة، وكان أن ظهرت إلي حيز الوجود جامعة عمان كأول جامعة خاصة عام ١٩٩٠، ثم تلاها ظهور إثنتا عشرة جامعة خاصة أخرى.

وقد أنشئت وزارة التعليم العالي عام ١٩٩٨ لتشرف علي هذا التعليم، وأعيد تسميتها بالقانون رقم ٤١ لسنة ٢٠٠١ بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد حدد هذا القانون أربعة أهداف استراتيجية للوزارة، هي:

١- تحسين إدارة قطاع التعليم العالي.
٢- تحسين جودة بيئة التعليم العالي.
٣- تطوير جودة البحث العلمي ودور مؤسسات التعليم العالي.
٤- توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن الجودة القومية للتعليم العالي والدراسات والبحوث عن الممارسات والخبرات العالمية.

ويظهر مما سبق أن البرامج التعليمية والبحثية للجامعات متضمنة في هذه الأهداف الاستراتيجية وبخاصة في الهدفين الثاني والثالث.

وتتنوع الهيئات المسئولة عن تطوير الجامعات الأردنية، ومن أبرزها:

أولاً: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

وإذا كنا قد ذكرنا الأهداف الاستراتيجية الأربعة للوزارة، فإننا نؤكد علي أنها كلها تؤكد علي الجودة الشاملة، إدارة وبيئة ومحتوي يشمل قواعد البيانات والبرامج والبحث العلمي.

وتحقق هذه الوزارة إشرافها علي التعليم العالي وسياستها لتحقيق الجودة الشاملة من خلال مجلس التعليم العالي، الذي يمثل آلية التطوير علي المستوي المركزي.

وقد حدد قانون التعليم العالي المشار إليه وظائف هذا المجلس في:

أ – وضع السياسات العامة للتعليم العالي في الأردن.

ب – الموافقة علي إنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة.

جـ – إصدار تعليمات ووضع قواعد إدارة التعليم العالي وتمويله.

د – التنسيق بين المؤسسات الملحية للتعليم العالي.

هـ – تقويم جودة التعليم العالي من نواحي الكفاءة والكفاية.

و – تقرير المتطلبات الأساسية للقبول بمؤسسات التعليم العالي.

وهذه الوظائف، وبخاصة منها الوظيفة الخامسة، ذات صلة بجودة البرامج المقدمة ومتطلباتها.

ويشمل التعليم الجامعي في المملكة الأردنية الهاشمية، نوعين من الجامعات، هي الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة.

وتبلغ نسبة المقيدين بالجامعات ٢.٥% من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة تعادل مثيلتها في المملكة المتحدة.

وقد تطور التعليم العالي – بما فيه الجامعات – تطوراً ملحوظاً في الخمس السنوات الأخيرة، إذ زاد الطلب عليه في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلي عام ٢٠٠٨، الأمر الذي أدي إلي أن يزيد معدل القيد بنسبة ١٤% سنوياً ، مما أدي إلي إنشاء ثلاث جامعات جديدة، ليصل عدد هذه الجامعات إلي عشرة جامعات، أما الجامعات الخاصة، فقد بلغ عددها ثلاث عشرة جامعة، منها جامعة واحدة للدراسات العليا هي جامعة عمان العربية.

وقد صممت وزارة التعليم العالي آلية هامة للتطوير، تمثلت في (استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، تضمنت ثمانية استراتيجيات فرعية نعرضها بإيجاز مع التركيز علي ما يخص تطوير البرامج الدراسية الجامعية، فيما يلي:

١- إستراتيجيات القبول في الجامعات الأردنية:

وتحدد هدفها في تطوير سياسة القبول ومعاييره بما يتلاءم مع تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والتنافسية والاستجابة لحاجات التنمية الوطنية ورغبات الطلاب. ويصب الكثير من مبادىء هذه الاستراتيجيات في محور تطوير البرامج التعليمية، من حيث ما نصت عليه

خاصاً بمراعاة الطاقة الاستيعابية للجامعات عند القبول، بما يتناسب مع إمكانياتها وضمان الجودة، واعتماد علامات المباحث في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ذات العلاقة بتخصص الطالب الذي يرغب الالتحاق به في الجامعة، وخضوع الطالب لامتحان مستوي في اللغة الإنجليزية واللغة العربية والمهارات الحاسوبية في الجامعة.

٢- استراتيجيات محور تنمية الموارد البشرية:

وتمثل الهدف الذي تسعي إلي تحقيقه في: الارتقاء بمستوي التأهيل والكفاءة والخبرة للموارد البشرية العاملة في مؤسسات التعليم العالي.

وقد تضمنت هذه الاستراتيجيات ما يمكن أن يسهم في تطوير البرامج التعليمية وضمان جودة تقديمها وتنفيذها، مثل:

- تأمين حاجات الجامعات الأردنية من أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات في نطاق اتفاقيات التعاون مع الدول الأخرى ولاسيما الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا وغيرها من الجامعات العالمية المرموقة.
- تحديد حاجة الجامعات من أعضاء هيئة التدريس وتحديد الأولويات للتخصصات النادرة وغير المتوافرة محلياً.
- التركيز علي النمو المهني المستمر لعضو هيئة التدريس، وخاصة في مجالات أساليب التدريس والتقييم، ومنهجية البحث العلمي، والمهارات اللغوية، ومهارات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.
- الاعتماد علي معايير موضوعية والالتزام بها لتقييم عضو هيئة التدريس في التدريس والإنتاج العلمي وخدمة المجتمع بهدف تطوير أدائه وتثبيته وترقيته.
- توفير مناخ تنظيمي مساند ومحفز علي العطاء والإبداع لعضو هيئة التدريس وتوفير البنية الأساسية للتدريس والبحث العلمي.

وتضمنت هذه الاستراتيجيات وضع شروط تعيين الإداريين وتوفير برامج تنمية مهنية لهم في مجالات المهارات اللغوية والحاسوب.

أما عن الطلاب، فقد اهتمت الاستراتيجية بما يلي:

- رعاية الطلاب المبدعين والمتميزين وتشجيعهم وتحفيزهم، وتعزيز برامج الإرشاد الأكاديمي والتربوي.
- إتقان الطالب لمهارات اللغتين العربية والإنجليزية والحاسوب والبحث العلمي.
- إثراء الحياة الطلابية في الجامعة فكريا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا ورياضياً وفنياً عن طريق الأنشطة الجامعية.

وهذا كله من شأنه نجاح البرامج التعليمية الجامعية، واستمرار تطويرها.

٣- استراتيجيات محور البحث العلمي والدراسات العليا:

والهدف منها هو (الارتقاء بمستوي البحث العلمي والدراسات العليا ودعمهما ورفع مستواها وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي، وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الذي تتطلبه خطط التنمية الوطنية).

وإذا سلمنا بأن هناك علاقات جدلية تبادلية بين البحث العلمي والتعليم والتدريس، فضلاً عن دور الدراسات العليا في إعداد عضو هيئة تدريس يتمكن من تطوير التعليم، أدركنا أن هذه الاستراتيجيات تسهم بشكل أساسي في تطوير البرامج التعليمية. ولذلك فإن ما تضمنته هذه الاستراتيجيات، من حيث:

- إنشاء مراكز بحثية علمية متخصصة ومتميزة، وربطها مع نظيرها في الخارج لتعظيم الاستفادة منها.
- واعتماد أساليب جديدة لتقييم البحوث العلمية تعتمد نوع البحث وأهميته ومستوي الدورية المنشور فيها ومدي انتشارها.
- وتوجيه الباحثين للاهتمام بالبحوث العلمية الأساسية وعدم الاقتصار علي البحوث التطبيقية.
- وتنمية ثقافة البحث العلمي وتهيئة المناخ المناسب له وتشجيعه بدءاً من التعليم قبل الجامعي.
- وتوفير البنية الأساسية للبحث العلمي، مثل المختبرات ومصادر المعلومات وغيرها.
- ووضع شروط مشددة للقبول في برامج الدراسات العليا.

- واجتذاب المتميزين من الطلاب للالتحاق بالدراسات العليا، والمتميزين من أعضاء هيئة التدريس للتدريس بها.

يساعد حتما في تطوير البرامج التعليمية علي مستوي الدرجة الجامعية الأولي والدراسات العليا.

٤- استراتيجيات محور تطوير الإدارة الجامعية: (

وحدد هدف هذه الاستراتيجيات في (تطوير الإدارة الجامعية لضمان قدرتها علي إدارة التغيير ورفع مستوي الأداء من خلال اعتماد مبادىء اللامركزية في الإدارة والتنفيذ والشفافية والمساءلة والكفاءة والتنافس في اختيار القيادات الجامعية). وتناولت هذه الاستراتيجيات:

- تطوير مجلس التعليم العالي، باعتباره صاحب الصلاحية في الإشراف علي جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة.
- تفعيل مجالس أمناء الجامعات، من خلال منحها الصلاحيات التي تمكنها من أداء مهامها، واختيار رئيس وأعضاء مجلس الأمناء من ذوي الكفاءة العالية والخبرة المتميزة والاهتمام بالتعليم العالي.
- الاختيار الموضوعي لرؤساء الجامعات والقيادات الإدارية الأخرى، وتوفير برامج مستمرة للتنمية المهنية لهم في مجالات التطوير والتخطيط والإدارة والتكنولوجيا.

٥- استراتيجيات محور ضمان الجودة:

وهي تسعي لتحقيق (ضمان مستوي أداء مؤسسات التعليم العالي من خلال معايير الجودة والنوعية في مختلف مكونات نظام التعليم العالي وجميع مراحله).

وتضمنت هذه الاستراتيجيات مايلي:

- تبني سياسة عامة للجودة علي مستوي المملكة للتعليم العام والتعليم العالي.
- اعتماد نظام فاعل للجودة علي المستوي الوطني ومستوي كل جامعة، تتمثل عناصره في تحديد الأهداف والمعايير ومؤشرات الأداء والمقاييس، وتوفير

المعلومات والآليات علي مستوي التخصص والكلية والجامعة بهدف التطوير والتحسين.

- بث ثقافة الجودة في الجامعات وتوفير المناخ المساند للنماء والإبداع والمبادأة.
- اعتماد التغذية الراجعة عن الأداء كأساس للتحسين والتطوير.
- إنشاء هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم العالي، بما يتفق مع المعايير الدولية.
- وضع ضوابط للتوسع في إنشاء الجامعات الجديدة والالتزام بها.

٦- استراتيجيات محور تمويل الجامعات:

وحدد هدف هذه الاستراتيجيات في: (توزيع مصادر تمويل التعليم العالي بما يكفل رفد مؤسساته بالتمويل اللازم لتميزها وضمان جودتها واستقلاليتها ودعم الطلبة غير القادرين مالياً).

واهتمت هذه الاستراتيجيات بالنظر إلي الإنفاق علي التعليم العالي كاستثمار وطني في الموارد البشرية، واعتبار الدولة ابتداء الممول الأساسي لمؤسسات التعليم العالي الرسمية، كونها ترسم سياساتها وتشرف علي أدائها دون المساس باستقلاليتها.

وقد تقدمت الحكومة الأردنية بطلب إلي البنك الدولي لتطوير التعليم المعالي، حمل عنوان مشروع إصلاح التعليم العالي لاقتصاد المعرفة Jordan: Higher Education Reform For Knowledge Economy Project.

وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي علي تمويل المشروع بمبلغ ٢٥ مليون دولار، واتفق علي أن مشروع إصلاح التعليم العالي لاقتصاد المعرفة يهدف إلي دعم برنامج حكومة الأردن لتحسين نظام التعليم العالي الأردني، وتمكين الإناث من الالتحاق به، من خلال:

- تحسين القدرة المؤسسية لتنويع وتطوير آليات التمويل.
- تحديث حوكمة وإدارة قطاع التعليم العالي والجامعي.

- تقوية آليات ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي في التعليم العالي، متضمنا ومركزا علي الجامعات، بما يضمن جودتها الشاملة بشريا ومادياً، وتقديم برامج تعليمية متميزة تقديما ذا جودة لتخريج أفراد قادرين علي المنافسة إقليميا وعالمياً.

٧- استراتيجيات محور التشريعات:

وحدد هدفها في (تطوير تشريعات التعليم العالي بما يتوافق مع جميع محاور الاستراتيجية). وقد تضمنت تطوير التشريعات بما يحقق إنشاء شراكات فاعلة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، وضمان جودة التعليم العالي وفعاليته، وبالتالي كفاءة مخرجاته للمنافسة علي المستويين الإقليمي والعالمي، وإعادة النظر في الهياكل التنظيمية للجامعات، ووضع تشريع لنظام فاعل في المساءلة وأداء مؤسسات التعليم العالي.

٨- استراتيجيات محور الخطط والبرامج الدراسية:

وقد آثرنا أن نعرضها أخيراً لنوفيها حقها، باعتبارها موضوع هذه الورقة، رغم أنها تأتي رقم (٢) في الاستراتيجية.

- علي المستوي الجامعي:

الهدف: تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية والإقليمية مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية علي المستوي العالمي.

الإجراءات:

أ- إعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات بصورة دورية لتحقيق ما يلي:

- تحديث الخطط بما يتناسب مع المتغيرات العلمية والتقنية وحاجات المجتمع الأردني.
- تحديث أساليب التدريس وأساليب التقويم باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.
- التركيز علي التعلم الذاتي والتفكير الناقد وأسلوب حل المشكلة.

- تحديث محتوى مواد السنة الأولي الجامعية بصورة مستمرة لتأخذ بعين الاعتبار مناهج وزارة التربية والتعليم لمواكبة زيادة معرفة هؤلاء الطلبة بهذه المواد.
- إعادة النظر في المسميات المتعددة للتخصصات المتقاربة والمتداخلة في الخطط الدراسية بصورة كبيرة بهدف الدمج أو الإلغاء بما يتناسب مع المرجعيات العلمية والأكاديمية.

ب- اعتماد خطة لتدريس كل مادة تتضمن وصفاً للمادة، وأهدافها، ومحتواها، وأساليب التدريس والتقويم فيها، ومصادر التعلم المطلوبة.

ج- اعتماد كتاب مرجعي مقرر لكل مادة يقره القسم.

د- تطوير متطلبات الجامعة لتسهم في إعداد الطالب الجامعي ليمتلك القدرة علي:

- احترام ثوابت الدستور، ومقومات ثقافة المواطنة والحضارة العربية – الإسلامية (مناهج البحث)، والثقافة والفكر الإنساني، والثقافة العلمية والتكنولوجية الحديثة، والمهارات اللغوية والحاسوبية، ومهارات البحث العلمي.
- الاستعانة بأنماط التعليم الحديثة المختلفة في التعليم الجامعي، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تتعاون أكثر من جامعة في هذا المجال لتحقيق الاستفادة المثلي من الطاقات البشرية والتكنولوجية المتوافرة في هذه الجامعات.
- استخدام أساليب الإحصاء، والتحليل الكمي، وأساليب كتابة البحوث العلمية.

ه- زيادة التركيز علي الجانب التطبيقي في جميع الخطط والبرامج الدراسية وذلك بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، بما يعزز انخراط الخريج في سوق العمل مباشرة بعد تخرجه أو تقليص فترة التدريب اللازمة له بعد التخرج.

و- التوسع في برامج الدراسات العليا وتحفيز الطلبة المتميزين للالتحاق بها.

ز- العمل علي إنشاء مراكز تميز في تخصصات محددة في كل جامعة.

ح- توفير التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ط- اعتماد الإيفاد في برامج الابتعاث للطلبة المتميزين للحصول علي درجة الدكتوراه و/ أو الشهادات العليا التخصصية في جامعات ومراكز علمية مرموقة وفي تخصصات مطلوبة.

ي- المساهمة في تشخيص مشكلات المجتمع واقتراح الحلول المناسبة لها.

ك- سعي الجامعات إلي خلق مناخ إنتاجي في مجالاتها المختلفة حتى تستطيع أن تقوي مشاريعها البحثية.

ل- إنشاء مراكز للتعليم المستمر في الجامعات تقدم الدورات والبرامج في كل المجالات لفئات المجتمع المختلفة.

م- تنظيم مؤتمرات وندوات ومحاضرات وطنية وإقليمية وعالمية في المجالات الأكاديمية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

- علي مستوي كليات ومعاهد التعليم الجامعي المتوسط الأردنية:

الهدف: تطوير كليات ومعاهد التعليم الجامعي المتوسط لتخريج مهنيين وفنيين وحرفيين ذوي كفاءة عالية تتواءم مع خطط التنمية الوطنية والإقليمية.

الإجراءات:

أ- استقلال جميع مؤسسات التعليم الجامعي المتوسط عن أية جهة تتبعها حالياً وإتباعها لهيئة مستقلة.

ب- تقليص عدد الكليات والمعاهد الرسمية عن طريق الدمج لتصبح هناك كلية واحدة مهنية متعددة الاختصاصات (Polytechnic College) في كل محافظة ما أمكن وربطها فنياً بأقرب جامعة لها، ولها أن تفتتح فروعاً في تخصصات محددة في مناطق المحافظة في ضوء الحاجة.

ج- التركيز علي البرامج والتخصصات المهنية والفنية.

د- أن تتميز هذه البرامج بتركيزها علي الأداء (Performance-Oriented) لتخريج كوادر فنية متميزة في كل الميادين.

ه- اجتذاب وتطوير الكفاءات التدريسية والتدريبية الكفؤة أكاديمياً وعملياً لهذه المؤسسات.

و- اعتماد سياسة للقبول مبنية علي رغبات الطالب والشروط التي تضعها لكل برنامج الهيئة المشرفة والمؤسسة الأكاديمية.

ز- أن تمنح هذه الكليات والمعاهد التعليمية شهادات إتمام الدراسة تخول حاملها ممارسة المهنة.

ويظهر مما سبق التأكيد علي التحديث الذي يراعي المتغيرات العلمية والحاجات المحلية، بما يتضمنه من شمول يجمع المحتوي وطرق التعليم والتعلم واستخدام التكنولوجيا، والاهتمام بالتعلم الذاتي وتنمية التفكير، ومناهج البحث العلمي، والجمع بين التنظير والتطبيقات، وتوفير المتطلبات البشرية والمادية اللازمة.

ويضاف إلي ما تقدم الاهتمام بمراعاة متطلبات الجودة في تنظيم المحتوي العلمي للمادة الراسية وتوصيفها بدءاً من تحديد أهدافها ومحتواها وطرق التعليم والتعلم، ومصادرها وانتهاء بالتقويم كعملية مستمرة.

وقد حرصت هذه الاستراتيجيات علي مراعاة البعد الوطني الأردني وأبعاد التطور التكنولوجي والثقافي، والتعاون بين الجامعات في حسن الإفادة من الموارد البشرية.

ثانياً: مجلس الاعتماد، الذي صار اعتباراً من يونيو ٢٠٠٧ مجلس اعتماد التعليم العالي بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٧. ويعتبر المجلس هيئة مستقلة إدارياً ومالياً.

وحدد القانون هدف المجلس في تطوير وضمان الجودة في تطوير التعليم العالي، وتشجيع الجامعات علي أن تكون مفتوحة ومتفاعلة مع مؤسسات البحث العلمي العالمية وهيئات الاعتماد الدولية، والارتقاء بالتعليم العالي الأردني علي أسس ومعايير عالمية.

وأقر القانون واجبات المجلس فيما يلي:

أ- تحديد ترتيبات اعتماد مؤسسات التعليم العالي، وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي.

ب- الإشراف علي أداء مؤسسات التعليم العالي، والتزامها بتطبيق قواعد الاعتماد.

ج- تعيين اللجان المتخصصة اللازمة لتنفيذ مهام المجلس.

د- التأكد من أن التعليم العالي يحقق الأهداف السابق تحديدها من خلال التقويم المستمر لبرامجه.

ه- اقتراح المشروعات الخاصة بقواعد وإجراءات واجبات المجلس.

و- نشر التقارير والقرارات التي يتخذها المجلس عن الاعتماد في وسائل النشر الرسمية.

وقد كلف المجلس بإنشاء (مركز وطني للاختبارات) يقوم بتصميم وقيادة امتحانات مقننة في جميع المجالات تستخدم كامتحانات للتخرج والقبول. ولذلك فقد تم إعداد لوائح وإقرار تعليمات وقواعد لتنفيذ هذه المهام.

كما بدأ المجلس أداء مهامه للتأكد من أن جميع مؤسسات التعليم العالي تعمل وفق المحددات التي وضعها. وقام المجلس بدراسة تقويمية للجامعات في ضوء عدد من المعايير للحكم علي مستواها وترتيبها. وكان لهذه الدراسة ثمارها من حيث حث الجامعات علي مراجعة سياساتها وتفعيل خطط التقويم الداخلي لأدائها وتحسين هذا الأداء.

وعقد المجلس ورشة عمل في أغسطس ٢٠٠٧ حضرها ممثلو الجامعات الأردنية العامة والخاصة والأجنبية المرتبطة بجامعات أردنية، وخلصت إلي أسس التقويم الداخلي لإمكانيات الجامعات وإعداد تقارير عن تقويم الجامعة كل، وتقويم البرامج الدراسية والمقررات المتضمنة فيها، ووضع خطط لتطويرها وفق معايير الجودة، وإعداد مقومين لإدارة الجودة الشاملة بالجامعات، وإعداد تقارير الدراسة الذاتية، ونشر ثقافة التميز عن طريق المعرفة والممارسة.

ولعله من المهام الجديرة بالذكر هنا أن المجلس قد قام بتحديد المعايير الواجب توافرها في البرامج التعليمية حتى يمكن الترخيص بالبدء في تنفيذها، وليس الانتظار لتقرير اعتمادها بعد تطبيقها، وقد بنيت هذه المعايير في ضوء المعايير العالمية، وبخاصة منها المعايير الأوربية، مع الاستعانة بخبراء دوليين. وتجدر الإشارة إلي أن المجلس قد طالب الجامعات بإنشاء أقسام تكون مسئولة عن إدارة الجودة الشاملة، والمراجعة الداخلية والتقييم الذاتي.

ثالثاً: الجامعات الأردنية:

ذكرنا من قبل أن هناك عشر جامعات حكومية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وهذه الجامعات، هي:

أ – الجامعة الأردنية، وقد أنشئت عام ١٩٦٢.

ب – جامعة اليرموك، وأسست عام ١٩٧٥.

جـ – جامعة مؤتة، وأسست عام ١٩٨١.

د – الجامعة الأردنية للعلوم التكنولوجيا، وأسست عام ١٩٨٦.

هـ – الجامعة الهاشمية، وأسست عام ١٩٩١.

و– جامعة آل البيت، وأسست عام ١٩٩٢.

ز– جامعة البلقاء، وأسست عام ١٩٩٧.

خ – جامعة الحسين بن طلال، وأسست عام ٢٠٠٥.

ي – جامعة الطفيلة، وأسست عام ٢٠٠٥.

فضلاً عن ست عشرة جامعة، وكلية جامعية خاصة، ظهرت إلي حيز الوجود تباعاً بدءاً من عام ١٩٨٠.

وقد تنوعت آليات تطوير الجامعات الأردنية، وقد يكون مجدياً، عرض أمثلة لـذلك فيما يلي:

أ – الجامعة الأردنية:

وهي جامعة شاملة تقوم بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمـع، وتـضم ثمـاني عشرة كلية، هي:

- كلية الآداب (وبها أقسام للغات العربية والأجنبية وآدابها).
- كلية إدارة الأعمال – كلية الشريعة – كلية العلوم
- كلية الطب – كلية التمريض – كلية الأسنان.
- كلية الزراعة – كلية الهندسة والتكنولوجيا – كلية العلوم التربوية.
- كلية الصيدلة – كلية القانون – كلية التربية البدنية.
- كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية.
- كلية الدراسات العليا – كلية العلوم التأهيلية (العلاج الطبيعى – التأهيل المهني:.).
- كلية الملك عبد الله الثاني لتكنولوجيا المعلومات. – كلية الفنون والتصميم.

وتقدم الجامعة ٥٩ برنامجا تعليمياً دولياً علي مستوي الدرجة الجامعيـة الأولـي، و٦١ برنامجاً تعليمياً دولياً علي مستوي الدراسات العليا في مجالات تخصصية متنوعة بالاشـتراك مع جامعات أجنبية، وهو ما يعتبر من آليات التحديث والتجديد.

كما قامت الجامعة بافتتاح نظامين للقبول للطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية، مع استمرارهم في ممارسة أعمالهم، هما برنامج الدراسات المسائية، الذي بدأ في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وبرنامج التعليم من بعد.

وتجمع كل البرامج التي تقدمها الجامعة بين المحاضرة الأكاديمية للتقليدية ومنهجيات التعليم القائمة علي الحوار والبحث واستخدام الوسائط الحاسوبية المتعددة، والدراسة العملية التطبيقية.

ب- جامعة اليرموك:

وقد حددت الجامعة رسالتها في تقديم تعليم ذي جودة لطلابها في مجالات تخصصية متنوعة بدءاً من الدراسة في المرحلة الجامعية الأولي حتى الدكتوراه، وإشراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في برامج بحثية تسهم في التنمية الاقتصادية محليا ووطنياً، وتقديم خدمات عامة علي المستويات المحلية والقومية والعالمية.

ورسالة الجامعة علي هذا النحو تضع أسس البرامج التعليمية ذات الجودة التي تربط الدراسة بالواقع المحلي والوطني.

وتضم الجامعة تسع كليات ، هي:

- كلية الآداب - كلية العلوم - كلية التربية
- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - كلية تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب.
- كلية الهندسة التكنولوجية - كلية القانون
- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.- كلية الفنون الجميلة.

بالإضافة إلي معهد الأنثروبولجيا وعدد من المراكز البحثية والتدريبية ولتحقيق تطوير البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة، فإنها ترتبط مع جامعات عربية وأوروبية وأمريكية وآسيوية باتفاقات ثنائية للتعاون وتبادل أعضاء هيئات التدريس والطلاب.

ويشير النعيمي إلي أن نتائج التقييم الذي تم بمبادرة من صندوق الحسين للإبداع والتفوق بالتعاون مع الوكالة البريطانية لضمان جودة التعليم العالي لتقويم وتطوير برامج

الحاسوب في الجامعات الأردنية عام ٢٠٠١ جاءت مخيبة للآمال، إذ لم تتمكن أية جامعة من الجامعات الأربع عشرة من اجتياز الحد الأدني المعتمد عالمياً كمستوي مقبول بالمعايير الدولية لضمان الجودة، وإن كانت ثماني جامعات قد أثبتت قدرتها علي الاستمرار في المراجعة والتقييم في المرحلة الثانية للمشروع التي بدأت عام ٢٠٠٣، بعد أن استفادت من نتائج المرحلة الأولي وأدخلت تحسينات ملموسة علي بنية ومضمون برامجها التعليمية. وقد اجتاز ست جامعات الحد الأدنى للمستوي المقبول.

ثالثاً: تطوير الجامعات في المملكة المغربية:

مقدمة:

تقع المملكة المغربية في شمال غرب قارة إفريقيا، وتتمتع بموقع جغرافي متميز وقد حصلت علي الاستقلال عن فرنسا بعد كفاح مسلح عام ١٩٥٦. ويبلغ عدد سكان المغرب أكثر من ٣٠ مليون نسمة.

ومنذ استقلالها، سعت الدولة المغربية سعياً حثيثاً للتنمية الشاملة، وبخاصة في مجال التعليم. إذ وضع المجلس الملكي لإصلاح التعليم عام ١٩٥٧ أسس التعليم المغربي لمغرب ما بعد الاستقلال، ومنها تعريب المناهج وهيئة التدريس، والإتاحة الشاملة علي كافة المستويات، وبناء نظام تعليمي قومي موحد، عوضا عن نظم تعليمية متنوعة ومتناقضة في فترة الاستعمار تجمع بين تعليم إسلامي عربي لا يلقي دعماً، ونموذج تعليمي فرنسي، يلبي احتياجات الأقلية الأوربية.

وتوالت بعد ذلك جهود الإصلاح، حيث أصدرت حكومة المملكة المغربية عام ٢٠٠٠ الميثاق الوطني للتعليم والتدريب (CNEF 2000)، الذي قام علي رؤية جديدة لقطع التعليم حتى عام ٢٠٢٠، من خلال إطار شامل، لكل الأنساق الفرعية لنظام التعليم والتدريب. كما تبنت الحكومة المغربية عام ٢٠٠٥ استراتيجية تهدف إلي تطوير التعليم لتحسين نوعية وجودة العملية التعليمية وتقديم برامج تدريبية للمعلمين، وتطوير استراتيجيات وطرق التدريس ومحتوي البرامج التعليمية كجزء من الاستراتيجية القومية.

وللمغرب تاريخ طويل وقديم في ميدان التعليم العالي بدأ مع جامعة القرويين التي أسست في القرن التاسع الميلادي (عام ٨٩٥). وبدأ التعليم الجامعي الحديث كامتداد للجامعات الفرنسية بنفس المناهج ونفس نظام التقويم واستخدام اللغة الفرنسية كوسيط للتعليم.

وبدأت مع نهاية الستينات وبداية السبعينات سلسلة من الإصلاحات تمثلت في سياسات وطنية من أجل (مغربة) و(تعريب) التعليم الجامعي، وأدت هذه السياسات إلي ازدواجية لغوية عربية وفرنسية، مع محاولة تطوير هوية محددة للجامعات المغربية.

وتضمنت التغييرات تكثيف جهود (المغربة)، بحيث شملت التدريس والإدارة واستخدام اللغة العربية كلغة للتعليم في عدد من المؤسسات الجامعية، وبخاصة كليات الآداب والإنسانيات وبعض المواد بكلية الحقوق، وهو ما يعد تطويراً لتدريس البرامج الجامعية وتوجيهها وجهة وطنية وقومية.

ويضم قطاع التعليم العالي في المملكة المغربية: الجامعات والمدارس العليا والمعاهد . وهناك أربع عشرة جامعة، بها ٤٩ كلية. وتشمل هذه الجامعات، الجامعات العامة الحكومية، التي بدأ إنشاؤها بعد الاستقلال وبخاصة في السبعينات من القرن العشرين، ثم في الثمانينيات استجابة لطلب مجتمعي وإتاحة فرص التعليم العالي أمام أبناء المجتمع. كما تشمل أيضا الجامعات الخاصة، التي تهدف إلي الربح، وجامعة واحدة خاصة غير هادفة للربح هي جامعة إيفران.

وقد كان من أبرز أوجه الضعف بالجامعات المغربية، ما ذكرته التقارير الرسمية والدراسات المختلفة، وتمثل في:

١- ضعف الكفاءة الداخلية، رغم أن الإتفاق علي الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي يبلغ ٢٥% من الميزانية.

٢- ضعف مرونة البرامج والمناهج في مختلف ميادين التخصص، والاستجابة الضعيفة لمتطلبات سوق العمل. وتمثلت مظاهر هذا الضعف في غياب الارتباط بين

التخصصات، والاهتمام المتزايد بالنواحي النظرية وإهمال الجوانب التطبيقية والممارسات العملية.

٣- عقم نظم الامتحانات وبعدها عن الأسس التربوية.

٤- ضعف التوجيه والإرشاد، مما ترتب عليه أن الالتحاق بالتخصصات الجامعية لم تكن تحكمه اعتبارات علمية.

٥- تدني نسب أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في بعض التخصصات (١ إلى ٤٠ في كليات الحقوق).

٦- جمود الأداء الإداري، وعمليات صنع القرارات واتخاذها.

٧- ضعف مردود البحث العلمي، والارتباط المتدني بمتطلبات التنمية.

ولذلك كان ضرورياً التدخل للإصلاح والتطوير بالجامعات المغربية، وبخاصة تطوير برامجها التعليمية ومدخلاتها وعملياتها. وتتمثل الهيئات المسئولة عن هذا التطوير في:

<u>١- وزارة التعليم العالي، ممثلة للدولة المغربية:</u>

اعتبر المجتمع المغربي أن تطوير التعليم العالي، وعلي رأسه الجامعات مشروعاً مجتمعياً ذا أولوية، وكان صدور الميثاق الوطني تتويجاً لذلك. وقد نص هذا الميثاق علي أن إصلاح التعليم (أسبقية أولي بعد الوحدة الترابية). ويتسم هذا الميثاق بالنظرة المنظومية لإصلاح التعليم والتكوين، مما يجعل عرضه كله ضرورياً. وهو ما سنتناوله فيما يلي بشيء من الإيجاز عن التعليم قبل الجامعي، ثم شرح ما تناوله عن التعليم الجامعي وتطوير برامجه ببعض الإسهاب.

- تحسين جودة التعليم العام:

وقد تضمن الميثاق عدداً من الآليات لتطوير التعليم قبل الجامعي، باعتبار أن مخرجاته تمثل مدخلات التعليم العالي والجامعي، وهي:

أ - إعادة هيكلة التعليم العام.

ب - مراجعة البرامج والمناهج والكتب والمراجع المدرسية لبناء جذوع مشتركة وجسور داخل نظام التعليم والتكوين، وربطه بمتطلبات كل إقليم وبيئة: ٧٠% مقررات موحدة ١٥% تتنوع بين الأقاليم، ١٥% تختارها المدرسة.

جـ – تحسين تدريس اللغة العربية وإتقان اللغات الأجنبية والانفتاح علي اللغة الأمازيغية.
د – إدخال تقنيات الاتصالات والمعلومات في العملية التعليمية.
هـ – تشجيع التفوق والتميز، وإنشاء ثانويات نموذجية للمتفوقين .
و – تدعيم الأنشطة الرياضية والفنية والبيئية.
ز – تحفيز الموارد البشرية، وتحسين تكوينها وظروف عملها، ومراجعة نظم التوظيف والتقويم.
ح – تحسين الظروف المادية والاجتماعية للمتعلمين والعناية بذوي الاحتياجات الخاصة.
ط – إقرار اللامركزية في قطاع التعليم والتكوين.

– آليات تحسين جودة التعليم الجامعي العام:

اعتمد المشرع المغربي – كما يقول الأمراني زنطارا محمد – لتطوير التعليم العالي العام آليات تحسين الجودة نفسها التي اعتمدها في مجال التعليم والتكوين قبل الجامعي، مع مراعاة خصوصية التعليم العالي والجامعي، وهذه الآليات، هي:

أ – الآلية الأولي: تتمثل في تنظيم التعليم العالي عن طريق إعادة هيكلته بتجميع كافة مكونات التعليم بعد البكالوريا (شهادة إتمام التعليم الثانوي)، وضمها في مجموعات والتنسيق بينها، مع إقامة علاقات عضوية وجذوع مشتركة، في إطار نظام جامعي يوفق بين التخصصات.

وقد اعتمد في إعادة هيكلة التعليم العالي علي إعادة بناء المسالك الجامعية بارتباط مع إدماج البيانات ذات المنحي العام أو الأكاديمي والمهني.

وهكذا تركزت هيكلة الدراسات علي مسالك ووحدات وإحداث جذوع مشتركة وجسور بين المسالك. وتم ارتكاز سيرورة الطالب الجامعية علي التوجيه والتقويم وإعادة التوجيه إذ يكتسب الوحدات عن طريق المراقبة المستمرة والامتحانات المنتظمة مع رصد المحصل منها. وبحسب هذا النظام أصبح التعليم الجامعي يشتمل علي سلك أول (إجازة) وسلك ثان (ماجستير) وسلك الدكتوراه(ما يقابل LMD في أوربا).

ب– الآلية الثانية: مراجعة البرامج والمناهج . يستجيب تحسين جودة التعليم العالي من حيث المحتوي والمناهج لأهداف التخفيف والتبسيط والمرونة والتكيف وقد تمت مراجعة جميع المكونات البيداجوجية الديداكتيكية لسيرورات التعليم العالي وذلك في أفق:

أ – الإرساء التدريجي للنظام التربوي الجديد لأسلاك التعليم العالي، الذي ابتدأ منذ ٢٠٠٣/٩/١.

ب- إدخال تحسينات جوهرية للرفع من جودة هذا التعليم في جميع مستوياته.

وتتجه مراجعة البرامج والمناهج نحو تحقيق الأهداف التالية:

١- تعميق الأهداف العامة وتدقيقها بالنسبة لكل سلك.

٢- تحقيق الجذوع المشتركة والجسور داخل نظام التعليم العالي، وبين هذا الأخير والحياة العملية.

٣- صياغة أهداف تكميلية وتحديدها وتحليلها بما يستجيب لحاجات الطلبة ومتطلبات الحياة المعاصرة، وبما ينتظر من الجامعة من تكوين.

٤- مراعاة المرونة اللازمة للسيرورة التربوية وقدرتها علي التكيف.

٥- وضع برامج programmers تعتمد نظام الوحدات المجزوءة System modulaire.

ج – **الآلية الثالثة:** استعمالات الزمن. أعطيت الجامعات الحرية الكاملة في تحديد مدة السنة الأكاديمية وتوزيعها حسب ما يترتب علي إعادة هيكلة أسلاك التعليم فيها، كما يمكنها تنظيم دورات صيفية.

د – **الآلية الرابعة:** إتقان اللغات واستعمال التقنيات الحديثة. بدأت مؤسسات التعليم العالي بصفة ممنهجة بإعطاء دروس لاستدراك تعلم اللغات بما فيها العربية، المقرونة بوحدات أو مجزوءات علمية وتكنولوجية وثقافية تستهدف إعطاء تعلم اللغات طابعة الوظيفي. كما يركز إصلاح جودة التعليم علي تنويع لغات تعليم العلوم والتقانة، حيث يتم تدريجيا، خلال العشرية الوطنية للتربية والتكوين، فتح شعب اختيارية للتعليم العلمي والتقني والبيداجوجي علي مستوي الجامعات باللغة العربية، موازاة مع توافر المرجعيات البيداجوجية الجيدة وفتح شعب اختيارية عالية التخصص للبحث والتكوين باللغة الأجنبية الأكثر نفعا وجدوى من حيث العطاء العلمي ويسر التواصل. وإبان السنة الأولي من تنفيذ الإصلاح الجامعي تم إقرار تدريس اللغات إجبارياً في وحدات مستقلة خلال السلك الأول من التعليم العالي مع الإعفاء منها خلال السلك الثاني، والعودة إليها خلال الدراسات العليا كأداة لتعميق البحث.

هـ - **الآلية الخامسة:** استعمال التقنيات techniques الجديدة للإعلام والتواصل. سعيا لتحقيق التوظيف الأمثل للموارد التربوية وللحصول علي أكبر فائدة ممكنة من التقنيات الحديثة، وتم الاعتماد علي هذه التقنيات وخاصة في مجال التكوين المستمر. وفي هذا الصدد تقوم وزارة التعليم العالي بإنشاء جامعة افتراضية. كما تم إدماج تدريس التقنيات الحديثة بصورة إجبارية لجميع الطلبة في السلك الأول من الجامعة.

و- **الآلية السادسة:** تشجيع التفوق والتجديد والبحث العلمي. يتوقع أن تضع سلطات التربية والتكوين علي المستويات الوطنية والجهوية والمؤسسية، وباشتراك مع الهيئات العلمية والتقنية والثقافية والمهنية المعنية، نظاماً شاملا لرصد الطلبة ذوي الامتياز ومكافأتهم وتشجيعهم طبقا للتصور الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وفي هذه الإطار وعلي غرار الأقسام التحضيرية في الرياضيات العليا والرياضيات الخاصة، نص المشرع علي ضرورة إحداث أقسام تحضيرية في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والبيولوجيا والقانون والاقتصاد وفتح معاهد متخصصة لتكوين المزيد من الأساتذة البارزين الذين سيدرسون في هذه الشعب. ويلتحق بهذه الأقسام المتفوقون من الطلبة الحاصلون علي دبلوم البكالوريا (شهادة نهاية التعليم الثانوي)، ويمكن توجيههم بعد التخرج نحو مؤسسات ومسالك رفيعة المستوي تحدث بعد توفير الظروف الملائمة.

وقد صاحب ذلك زيادة الإمكانيات العامة والخاصة لدعم البحث العلمي، بتقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تسهم في تمويل البحث العلمي.

ز- **الآلية السابعة:** إنعاش الأنشطة الرياضية: إذ تم إنشاء هيئات إقليمية للبحث والتقويم وتطوير التربية البدنية والرياضة المدرسية والجامعية، والرياضة الوطنية بصفة عامة وتضم هذه الهيئات إلي جانب قطاع التربية والتكوين، القطاعات الحكومية الأخرى المعنية (الشباب والرياضة والصحة والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية)، وكذلك ممثلين عن الجمعيات والجامعات الرياضية، والمؤسسات ذات الصلة بالرياضة والصحة، والشخصيات ذات الدور الرياضي البارز علي المستوي الوطني والجهوى. وحددت مهام هذه المؤسسة في:

١- القيام بأبحاث نظرية وتطبيقية، مهنية وتقنية،

٢- تقديم الاستشارة الهادفة إلي حل المشاكل الناجمة عن ممارسة التربية البدنية والرياضية لفائدة مؤسسة التربية والتكوين والجمعيات والجامعات الرياضية،

٣- تقويم مكتسبات التعلم الرياضي والبرامج والمؤسسات، ووضع برامج واستراتيجيات بيداجوجية جديدة.

٤- السهر علي إحداث مركبات للرياضة علي الصعيد الجهوى تستعمل من قبل المؤسسات التعليمية، بما في ذلك الجامعة،

٥- الإسهام في تكوين الأطر الرياضية من مكونين ومدربين وحكام.

ح - الآلية الثامنة: تحفيز الموارد البشرية، وإتقان تكوينها، وتحسين ظروف عملها، ومراجعة مقاييس التوظيف والتقويم.

إن تجديد الجامعة رهن بجودة عمل هيئة التدريس وإخلاصها والتزامها، ويقصد بالجودة، التكوين الأساسي الرفيع والتكوين المستمر الفعال والمستديم، والوسائل البيداجوجية الملائمة، والتقويم الدقيق للأداء البيداجوجي. ويقتضي التزام الأستاذ بفحوي وفلسفة الإصلاح احتضانه للمهمة التربوية اختيار واع وليس مهنة عادية، من هنا جاءت ضرورة تحفيز الأساتذة وتيسير ظروف مناسبة لنهوضهم بمهامهم علي أحسن وجه.

ولتحسين جودة التعليم العالي لم يعد بالإمكان منذ صدور مرسوم ١٩ فبراير ١٩٩٧ أن يتحمل مسؤولية التدريس إلا من كان حاملا للدكتوراه، ولم يعد ولوج هيئة التدريس مفتوحا كما كان في السابق بل لابد من إجراء اختبارات كتابية وشفوية تبين أهلية الشخص لتولي التدريس.

أما عن التقويم والترقية فقد نص المشرع المغربي (مرسوم ١٩ فبراير ١٩٩٧) علي أنه يوجد داخل التعليم العالي ثلاثة إطارات: أستاذ تعليم عال مساعد، وأستاذ مؤهل، وأستاذ التعليم العالي، وداخل كل إطار توجد ثلاث درجات وداخل كل درجة توجد أربع رتب. يبدأ حامل الدكتوراه مشواره التعليمي كأستاذ تعليم عال مساعد. ثم يستطيع بعد ذلك أن يرشح نفسه لإطار أستاذ مؤهل عن طريق وضع ملف الترشيح للتأهيل الجامعي أمام لجنة التأهيل الجامعي التي تتكون من ثلاثة أعضاء كلهم ينتمون إلي سلك أساتذة التعليم العالي. ثم بعد ذلك يستطيع أن يترشح لإطار أستاذ التعليم العالي وذلك عن طريق منافسة وطنية للتأكد من استحقاقه.

أما الترقية فتعتمد ثلاثة معايير: الأنشطة التعليمية والبيداجوجية، أنشطة البحث، والانفتاح والتواصل مع المجتمع. وقد نص القانون علي إنشاء كادر خاص لأساتذة التعليم العالي، وذلك تحقيقا لعدة أهداف، هي:

- تدعيم الاستقلال المالي والإداري للجامعة من السلطة المركزية.
- تمكين الجامعة من منح الأساتذة المجدين تعويضات تكميلية قصد التشجيع والمنافسة من مواردها الخاصة المتأتية من أعمال البحث وتقديم الخدمات. ولقد جعل المشرع المغربي من أولي أولوياته تحفيز هيئة التعليم؛

الآلية التاسعة: تحسين الظروف المادية والاجتماعية للطلاب، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة:

الآلية العاشرة: إقرار اللامركزية في قطاع التعليم العالي:

وقد منح القانون مجالس الجامعات الاستقلال الأكاديمي والتربوي والثقافي، وأن تنشيء وحدات ذات طابع خاص تحقق لها عوائد مادية، وأن تقوم بتسويق أنشطتها البحثية والخدمية.

الآلية الحادية عشرة: تحسين التدبير العام لنظام التربية والتكوين وتقويمه المستمر عن طريق نظام للمحاسبة والمساءلة والشفافية وترشيد الإنفاق.

الآلية الثانية عشرة: تنويع أنماط المباني والتجهيزات ومعاييرها وملاءمتها للبيئة والاستخدام الأقصى لها.

الجامعات المغربية:

وتسعي الجامعات المغربية إلي القيام بدور ملموس لتطوير ذاتها، من منطلق الدور الذي يناط بها في إعداد المعلمين والمهندسين والأطباء وغيرهم من القوي البشرية، ودورها كمراكز إقليمية للمعرفة.

وقد اهتمت الجامعات المغربية بفتح قنوات اتصال وتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية والوطنية، وغرف التجارة، والتنظيمات الطلابية، والروابط والمؤسسات الأكاديمية، والتعاون الخاص مع الشركاء خارج المغرب.

ولذلك تبنت الجامعات المغربية ما أطلقت عليه مشروع الإصلاح Re-Form Project وبني هذا المشروع علي الخبرات التراكمية التي نتجت من عمليات الإصلاح والتطوير التي طبقتها الجامعات الأوربية، من خلال حوارات تقوم علي تبادل الاهتمامات في

تطوير البرامج والمناهج وبني الدراسة وغيرها لتحقيق مخرجات تعليمية جامعية متميزة، قادرة علي دخول سوق العمل وضمان الجودة ومقاييس ومعايير الاعتراف الأكاديمي.

وتحدد هدف المشروع في إنشاء منتدى للحوار، وتبادل الخبرات والممارسات المتميزة، وتأسيس تعاون مستقبلي بين الجامعات يتم من خلال تبادل الطلاب وأعضاء هيئات التدريس. وأن يتم التركيز علي نشر الممارسات ذات الجودة، وتدريب هيئة التدريس، ونظم ضمان الجودة والاعتماد ومفاهيم ومنهجيات ملاءمة جهود الإصلاح ويعد المشروع مبادرة مشتركة مغربية أوربية، ينفذ من خلال حلقات مناقشة (سيمنارات) تعقد في المغرب وفي أوربا، بمشاركة أساتذة مغاربة مسئولين عن الإصلاح وأساتذة أوربيين ذوي خبرة في عملية الإصلاح الجامعي كل في جامعته.

وقد شاركت وزارة التعليم المغربية بفاعلية في المشروع بدءاً من الاجتماع التمهيدي له في يونيو ٢٠٠٧ حتي المؤتمر الذي عقد لرؤساء الجامعات المغربية في مايو ٢٠٠٨.

وقد تمثلت أبرز جهود الجامعات في عملية التطوير في:

١- برامج دراسية جديدة تم استحداثها لتلبية احتياجات سوق العمل، وتوفير المصادر والموارد اللازمة لتنفيذها، وإعداد خريجين يتسمون بجدارات تجعلهم قادرين علي لفت أنظار المؤسسات الإنتاجية.

٢- مشروع تطوير الجامعات، في ضوء النماذج العالمية، وبخاصة منها أنماط الإصلاح التي تنفذ في دول الاتحاد الأوربي، والمعروفة باسم عملية بولونيا Bologna process .

وقد نتج عن هذا الإصلاح استحداث نظام ثلاثي الحلقات Pedagogical Three – Tired Architecture يعرف باختصار بـ LMD ، وتشير إلي درجة الليسانس Licence، وتتطلب برنامج دراسة مدته ثلاث سنوات أو ٦ فصول دراسية وألـ M تشير إلي درجة الماجستير Master وتتطلب عامين دراسيين أو أربعة فصول دراسية بعد الليسانس. وألـ D تشير إلي الدرجة النهائية وهي الدكتوراه Doctorate تتطلب ثلاثة أعوام أو ٦ فصول دراسية بعد الماجستير، بإجمالي ٨ سنوات للدراسة الجامعية.

والفصل الدراسي يتكون من ١٦ أسبوعاً من الدراسة والتقويم، يمكن أن يكون عاماً أو موجها نحو التخصص.

ويقتضي تطبيق هذا النظام الجديد أن يقدم التدريب وينظم في شكل موديولات Modules ، وهي مجموعة من الدروس أو الموضوعات في مادة معينة، ويمكن أن تأخذ شكل المشروع أو الدراسة المستقلة أو العمل الميداني، أو التدريب أو الامتياز Internship . ويتكون العبء الدراسي للطالب المتفرغ من ٤ موديولات في الفصل الدراسي. ويتطلب كل موديول ٧٥ ساعة دراسة مستقلة علي الأقل. ويجب أن يجتاز الطلاب بنجاح امتحانات ثلاثة موديولات علي الأقل للنجاح في الفصل الدراسي.

ويسمح النظام الجديد للطلاب بالحركة بين البرامج الدراسية، بما يمثل مرونة في الدراسة وتعديل المسار التعليمي.

وقد بدأ تطبيق هذه الإصلاحات University LMD Reform عام ٢٠٠٤ في شكل تطبيقات استطلاعية في مجموعات من الكليات بالجامعات المغربية، بهدف جعلها متمشية مع الجامعات في العالم المتقدم وبخاصة الجامعة الأوربية كما ذكرنا.

وهي بالتالي تتيح للطلاب المزيد من المرونة في دراسة برامجهم، كما تتيح للجامعات استقلالاً أكبر في تقديم البرامج التعليمية.

وقد استلزم تطبيق هذه الإصلاحات بنية جديدة للدرجات الجامعية، تسمح بإيجاد برامج دراسية بينية Interdisciplinary، تتم من خلال نظام للساعات المعتمدة والموديولات (السالف شرحها)، يتم تقييمها خلال الفصل الدراسي الواحد وليس السنة الدراسية.

ويسمح النظام الجديد للطلاب بدراسة مقررات البرنامج الدراسي الواحد في عدة أقسام علمية وعدة مدارس أو معاهد جامعية. كما يسمح لهم بالتوقف عن متابعة الدراسة لفترة زمنية والعود مرة أخري إليها فيما بعد.

وقد أتاح هذا النظام المراجعة المستمرة للبرامج والمناهج والمقررات، وتعديلها واستحداث موضوعات أو مقررات جديدة أكثر تلبية لمتطلبات الاقتصاد الجديد، كما تسمح للطلاب أن يكونوا أكثر إيجابية في اختيار المقررات الدراسية.

وقد كان من ثمار البنية الجديدة استحداث برامج بعد البكالوريا عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ للدراسة للحصول على:

أ- ليسانس الدراسات الأساسي Licence d' Etudes Fundamentals يتيح للحاصلين عليه دراسة الماجستير لمدة عامين، أو برنامج الماجستير التخصصي عامين Master Specialise.

ب- وإما الليسانس المهني Licence Professionnelle، يتيح دخول سوق العمل بعد التخرج، كما يتيح دخول برنامج الماجستير، إذا كان لدي الخريج خبرة عملية ملائمة مع اجتياز اختبار للقبول.

ويتكون كل برنامج تعليمي من ثلاث مجموعات كبري، هي:

أ- مجموعة الدراسة الرئيسية أو التخصصية Major، وتمثل ٧٠% من إجمالي العبء الدراسي.

ب- مجموعة المهارات المشتركة أو التحويلية Transferable، مثل اللغات ومهارات الاتصال والإدارة وتكنولوجيا المعلومات، وتمثل ١٥% من العبء الدراسي.

ج- مجموعة الموديولات الاختيارية، وتمثل ١٥% من العبء أو الحمل الدراسي.

وينبغي أن يقوم طلاب الماجستير بدراسة مجال علمي، يأخذ شكل (الامتياز) بالنسبة للدراسات المتخصصة، أما في الدارسات الأكاديمية، فإن الطلاب يقضون فترة زمنية في البحث العلمي أو في معهد للبحوث.

ثمة ملحوظة هامة، وهى أن أية جامعة ترغب في إنشاء برنامج جديد للماجستير، تتقدم بتفاصيل البرنامج المقترح إلي هيئة للاعتماد يوافق المجلس الوطني لتنسيق التعليم العالي عليها.

العوامل التى تقف وراء تطوير الجامعات العربية

وتذكر ليندا هيريرا Linda Herrera أن هناك عوامل تسهم في تطوير البرامج الجامعية العربية، منها التعاون العربي والتعاون مع الهيئات والدول الأجنبية، والتوجه نحو الخصخصة، وهو ما نعرض له فيما يلي:

١- التعاون العربي العربي، والعربي الأجنبي:

فقد ساعدت المنظمات بين الحكومية وغير الحكومية والدولية علي الإسراع في نجاح الجهود المختلفة في السنوات الأخيرة في مجالات عديدة جامعية شملت البحوث العلمية والتدريب وضمان الجودة والاعتماد.

ويأتي في مقدمة المنظمات النشطة اتحاد الجامعات العربية ومكتب اليونسكو الإقليمي للتعليم في البلاد العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والبنك الدولي والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية ومكتب التربية العربي لدول الخليج والشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم من بعد ومشروع جامعة الشرق الأوسط والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

وقد استجاب صانعو السياسة التعليمية والمربين للاحتياجات التطويرية، وعملوا علي إنجاح برامج التعليم المفتوح والتعليم من بعد، وتم ذلك من خلال جامعات مثل جامعة القدس المفتوحة والجامعة السورية الافتراضية، ثم الجامعة العربية المفتوحة.

وقد جاءت مبادرة الجامعة العربية المفتوحة عام ١٩٩٩، التي ارتبطت برامجها بشكل خاص ببرامج الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة، ونفس الأمر بالنسبة للجامعة السورية الافتراضية التي تربط برامجها منذ إنشائها عام ٢٠٠٣ بالبرامج التي تقدمها جامعات أمريكا الشمالية.

٢- خصخصة التعليم العالي والجامعي:

وقد بدأ قطاع التعليم وبخاصة الجامعي والعالي منذ التسعينات التوجه نحو الخصخصة بشكل مكثف، متمشياً مع التوجه المحلي الوطني والعالمي نحو الاقتصاد الحر. وكانت الأردن في مقدمة البلاد العربية استجابة للتوجه الخاص في التعليم الجامعي بعد عودة كثير من الفلسطينين إليها عقب قيام حرب الخليج الأولي عام ١٩٩١.

وقد أسست في حقبة التسعينات جامعة جديدة في الأردن وسبع جامعات أخري في لبنان ومصر وأخري في السودان واليمن. واهتم كثير من هذه الجامعات الخاصة الجديدة بإقامة ارتباطات قوية بالجامعات الأوربية والأمريكية والكندية.

وقد كان لهذه العلاقات الارتباطية -ولا يزال - دور واضح في ربط البرامج التعليمية التي تقدمها ببرامج الجامعات التي تقيم معها هذه العلاقات، وبخاصة عند منح شهادة مزدوجة الاعتراف من الجامعة العربية والجامعة الأوربية أو الأمريكية.

كما ساعدت الخصخصة والتوجه نحو اقتصاد السوق الحر علي تغيير الكثير من الأسس والمبادىء من التركيز علي المواطنة والقيم والمسئولية الاجتماعية إلي مراعاة اهتمامات المتعلم واحتياجات سوق العمل وكفاياته.

ويضيف جيمس كوفمان في دراسته عن التعليم العالي في الخليج العربي، الخصخصة والأمركة، أن هناك زيادة لافتة للنظر في دخول القطاع الخاص مجال الاستثمار في التعليم العالي منذ بداية الألفية الجديدة، حيث الزيادة السكانية الكبيرة التي تتجاوز ٣%، وقيام حكومات البلاد العربية الخليجية بتركيز جهودها علي التعليم قبل الجامعي واعتماد هذه البلاد علي القوي العاملة الأجنبية، وبخاصة من ذوي الخبرات الفنية والإدارية، ويضاف إلي ذلك حرمان الإناث من التعليم العالي وعدم سماح أسرهن بإرسالهن للدراسة في الخارج.

ومن ثم كانت الخصخصة هي الحل، بدعم رسمي من دول الخليج العربي، وكان أن خصصت دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة مدنا جامعية University Cities لجذب الجامعات الغربية، ولتكون الدولتان مقراً للتعليم الجامعي ذي الجودة والسمعة العالمية، جاذبة طلاباً من أنحاء العالم.

كما نظرت الحكومات الخليجية للخصخصة باعتبارها ضمانا لجودة التعليم الجامعي وبرامجه وارتباطها باحتياجات السوق ومجتمع المعرفة، وهو ما تفتقده الجامعات الحكومية.

وقد مثل النموذج الأمريكي المثل الأعلى، إذ تبنت الجامعات الخليجية النموذج الجامعي الأمريكي باعتباره المعيار الأوحد. وحتى الجامعات البريطانية، والاسترالية المنشأ؛ فإنها تعمل تحت مظلة النموذج الأمريكي، وبخاصة نظم ضمان الجودة والاعتماد الأمريكية، بما يشمل معمار الجامعة وبرامج الدراسة وأعضاء هيئة التدريس، وربما اسم الجامعة أيضاً التي ترتبط بها الجامعة الخليجية؛

٣- الاتجاه نحو ضمان الجودة والاعتماد:

إذ اهتمت كثير من البلاد العربية بأنشطة فحص (النوعية)، طبقاً للتوجهات المعمول بها عالمياً من تقييم ذاتي وتقييم خارجي في ضوء مستويات معيارية محددة من قبل هيئات مختصة بضمان الجودة والاعتماد.

وقد أنشأت العديد من البلاد العربية هيئات للتقييم وضمان الجودة والاعتماد، قامت بالتعاون مع الهيئات المماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الدول الأوروبية أو كندا أو غيرها. وتمثل هذا التعاون في وضع مستويات معيارية استناداً إلى المستويات المعيارية العالمية، كما قامت بوضع نظم الدراسة الذاتية والمراجعة أو التقييم الخارجي.

وقد شملت عمليات ضمان الجودة والاعتماد المؤسسات التعليمية الجامعية ككل، كلية أو جامعة، وتضمن ذلك ضمان جودة البرامج والمناهج والمواد الدراسية المقدمة وطرق تعليمها وتعلمها، والمدخلات الخاصة بها.

وبدأت عمليات ضمان الجودة – ربما قبل إنشاء الهيئات الوطنية- بالتعاون مع هيئات أجنبية من أمثلتها تقييم برامج علم الحاسوب في إطار المشروع الذي أشرف عليه المكتب الإقليمي العربي التابع لبرنامج المم المتحدة الإنمائي UNDP والمسمي : مشروع تطوير الأداء النوعي ورفع كفاءة التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية.

وقد اعتمد التقييم علي صيغة معدلة لمنهجية وكالة ضمان الجودة QAA البريطانية، كما تم اختيار ١٥ جامعة عربية، هي جامعة الملك محمد الخامس (المغرب)، وجامعة الأخوين (خاصة، المغرب)، وجامعة حلوان (مصر)، والجامعة الأردنية، (الأردن)، وجامعة الزرقاء الأهلية (الأردن)، وجامعة غزة الإسلامية (فلسطين)، وجامعة البوليتكنيك (فلسطين)، وجامعة دمشق (سوريا)، والجامعة اللبنانية (لبنان)، وجامعة صنعاء (اليمن)، وجامع العلوم والتكنولوجيا (خاصة اليمن)، وجامعة البحرين (البحرين) وجامعة عجمان (خاصة، الإمارات العربية).

وتم تعيين منسقي الجامعات وممثليها، وتدريب فرق الجامعات علي التقييم الذاتي، وإجراء التقييم الذاتي وتقديم تقاريره، وتشكيل فرق المراجعة الخارجية من خبراء وكالة ضمان الجودة البريطانية وخبراء عرب (تم اختيارهم وتدريبهم)، ثم إتمام المراجعة الخارجية، ووضع تقرير نهائي عن كل برنامج.

وقد أبرز تقرير الـ UNDP- فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية والمناهج – أن أهداف العديد من البرامج غير واضحة بشكل كاف، وهو ما يؤدي إلي عدم الدقة في تحديد نواتج التعلم المقصودة، كما يؤدي إلي تعريف ضعيف لمحتوي المناهج وما تتضمنه من مواد ومقررات دراسية.

وأن طرق تقييم الطلاب (الاختبارات) تفتقر أحيانا إلي العمل والتحدي وتعتمد علي أسئلة مبسطة، وأسئلة تتطلب استرجاعاً للوقائع، هذا فضلاً عن أوجه قصور أخري بالنسبة للمكتبات وطرق التعليم والتعلم، وأعضاء هيئة التدريس كزيادة أعبائهم التدريسية وندرة الأساتذة ونقص تدريبهم علي تقنيات التدريس الحديثة، وبدأت كثير من الجامعات المشاركة في تطوير برامجها التعليمية بعد صدور هذا التقرير.

٤- اهتمام البلاد العربية بتطوير جامعاتها:

إذ اهتمت معظم البلاد العربية بوضع استراتيجيات لتطوير التعليم بعامة وتطوير التعليم العالي وفي مقدمته الجامعات بخاصة. وشملت هذه الاستراتيجيات والأنشطة التنفيذية التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج والمناهج، وتطوير نظم التقويم، وتطوير مهارات الطلاب وتطوير الإدارة والبنية الأساسية من مبان ومعامل ومكتبات.

وقد قامت جامعات عربية عديدة بتعديل وتطوير الخطط الدراسية ولوائح الكليات الجامعية في العديد من التخصصات، والمواءمة بين محتوي البرامج والمناهج واحتياجات سوق العمل، ومواكبة التغيرات العلمية، والتكنولوجية فضلاً عن استحداث برامج مشتركة مع جامعات أوربية وأمريكية، من خلال منح درجات علمية وطنية وأجنبية في نفس الوقت.

كما أنشأت بعض الدول والجامعات مراكز لمصادر للمعلومات كأساس لنجاح البرامج التعليمية، وطور بعضها طرق التعليم والتعليم.

وظهر ذلك بشكل واضح في الجامعات الخاصة الأجنبية أكثر من الجامعات الحكومية، أو بعض الجامعات الخاصة الوطنية غير المرتبطة بجامعات من دول متقدمة، ومن ذلك الجامعة الفرنسية والجامعة البريطانية في مصر وغيرها.

آليات وأسس تطوير التعليم الجامعى في بعض مناطق العالم المتقدم:

صورة عامة:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات راديكالية في البيئة الكونيـة، أثـرت بشدة على دور ووظائف وشكل وعمليات نظم التعليم العالي في كل أنحاء العالم ويبين الجدول الآتي بعض هذه الاتجاهات وما تقدمه من فرص أو تهديدات.

جدول رقم (١)

*الفرص والتهديدات الناتجة عن تغير البيئة الكونية (*)

عوامل التغيير	الفرص	التهديدات
الدور المتزايد للمعرفة	- إمكان حدوث قفزات فـي بعض مجـالات مختـارة للنمو الأقتصادي. - حل مشكلات اجتماعيـة (الأمن الغذائي- الصحة- توفير المياه - الطاقـة - البيئة).	- زيادة الفجوة المعرفية بين الأمم.
ثورة تكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات.	- الإتاحة السهلة للمعلومات والمعرفة.	- زيادة الفجـوات الرقميـة بين الأمم وداخل كل منها.
سوق العمل الكوكبي	- الاتاحة السهلة للخبـرات والمهـارات والمعرفـة المتـضمنة واللازمـة للمهن.	- زيادة نزيف العقول وفقدا راس المال البشري.
التغير السياسي والاجتماعي - انتشار الديمقراطي - العنف والفساد والجريمة	- بيئـة إيجابيـة داعمـة للإصلاح	- زيادة نزيـف الأدمغـة البشرية وعدم الاستقرار السياسي. - فقد الموارد البشرية.

(*) The World Bank: Constructing Knowledge Societies: New Challenges For Tertiary Education – Washington, D.C.-2002. P.8.

التغيرات العالمية المؤثرة

يظهر من الجدول أنه من بين التغييرات المؤثرة: زيادة أهمية المعرفة كقاطرة أو محرك للنمو في سياق الاقتصاد الكوكبي، وثورة المعلومات والاتصالات، وظهور سوق عمل علي اتساع العالمي، والتحولات الاجتماعية السياسية.

١- المعرفة كأساس رئيسي للتنمية والتقدم:

ويتمثل دور المعرفة في تحقيق التقدم في قدرة المجتمع علي إنتاج واختيار وتطويع المعرفة والتجارة فيها واستخدامها من أجل نمو اقتصادي مستمر. وقد صارت المعرفة العامل الأكثر أهمية في التقدم الاقتصادي.

وقد بينت دراسة هامة لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي OECD أن معدلات النمو والتنمية علي المدى الطويل تعتمد علي امتلاك قاعدة معرفية والتوسع فيها باستمرار وأيد تقرير التنمية الدولية ذلك بأن الاقتصادات المتقدمة تكنولوجيا تقوم علي قاعدة معرفية حقيقية. ويدعم ذلك كله أن المعرفة المتقدمة تخلق ملايين فرص عمل ووظائف مرتبطة بها.

هذا فضلاً عن أن القيمة المضافة للنمو الحقيقي في الصناعات القائمة علي المعرفة قد أدت إلي طفرات هائلة في معدلات النمو في الكثير من البلاد المتقدمة، ومنها البلاد الأوربية والآسيوية والأمريكية.

كما أن عملية العولمة قد أدت إلي تسريع هذا الاتجاه، علي أساس أن المعرفة هي جوهر الميزة التنافسية للدول. وكذلك فإن النمو الاقتصادي تراكم معرفي لرأس المال.

وقد بينت دراسة البنك الدولي أن ثمة فروقاً هائلة بين غانا وكوريا الجنوبية مردها إلي المعرفة كعامل حاسم في هذه الفروق في الدخل بين الدول، إذ إن اقتصاد كوريا الجنوبية اقتصاد قائم علي المعرفة.

وترد الدراسة التقدم الهائل لكوريا الجنوبية اقتصادياً إلي التعليم العالي، حيث شهد هذا التعليم سياسات وممارسات أسهمت في النمو الكبير. وقد مر ذلك بأربع مراحل، هي:

- المرحلة الأولي في الخمسينات، وتمثلت في التوسع في المؤسسات العامة للتعليم العالي بتكلفة تعادل ٣٠% من الميزانية.
- المرحلة الثانية في الستينات، وتمثلت في تشجيع إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاص.
- المرحلة الثالثة في السبعينات والثمانينات، وشهدت توسعاً في التعليم الهندسي والتقني لتلبية الطلب علي القوي البشرية.
- المرحلة الرابعة في التسعينات، وتم التركيز فيها علي الجودة، وتعظيم قدرات البحث والتطوير، والمحاسبة، وإعادة النظر في القواعد والإجراءات، والتمويل علي أساس الأداء.

وتعكس المراحل الأربعة اهتماماً بتدعيم التعليم العالي وبرامجه بعامة، أما المرحلة الثالثة تظهر اهتماماً أكبر ببرامج تعليم الهندسة والتكنولوجيا، وأما المرحلة الرابعة فإنها تؤكد علي المبادىء الحاكمة في تطوير التعليم العالي وبرامجه ابتداء من الجودة وانتهاء بالأداء والمخرجات.

٢- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

وتعتبر ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات البعد الأساسي للتقدم العلمي والتكنولوجي ذي التأثير القوي علي التعليم العالي وبرامجه، ذلك أن التجديدات والمستحدثات في المعلومات والاتصالات قد أحدثت تغيرات ثورية في القدرة علي تخزين ونقل وإتاحة واستخدام المعلومات. وساعد التقدم السريع في تكنولوجيات الإلكترونيات والأقمار الصناعية والاتصالات علي السماح بانتقال وتبادل المعلومات بقدرات عالية وأسعار أرخص.

كما ساعد التقدم المتسارع في التكنولوجيا علي إتاحة المعرفة كمتطلب أساسي للمشاركة والانخراط الفاعل في الاقتصاد الكوني، وأدي إلي التغير السريع في الإنتاج واستخدام وتوزيع المعرفة، يظهر في زيادة نشر البحوث العلمية والإفادة من نتائجها.

ولذلك فإن التوظيف الجيد والفعال لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في التعليم العالي يعد ذا أهمية كبري، لأنه ييسر عملية الإدارة ومهامها ويفعل دورها، كما يؤدي إلي رفع درجات الكفاءة والفاعلية للنظم والمؤسسات التعليمية، ويوسع فرص إتاحة التعليم العالي وتحسين جودة برامجه وعمليات التعليم والتعلم. بجانب توسيع الإتاحة داخل أحرام الجامعات وخارجها في أنحاء الدولة، بل وكونيا أيضا.

وقد نتج عن التقدم في هذه التكنولوجيات خلق تحديات جديدة، منها تكامل تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات في نظم التعليم العالي ومؤسساته، وضمان أن التكنولوجيات ذات دور كوكيل أو وسيط لتوسيع الإتاحة والمساواة وزيادة الفرص التعليمية العالية. وقد بينت دراسات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر دولة في تبني التوسع وانتشار التكنولوجيا الدور الذي أسهمت فيه في سد فجوات المساواة في التعليم وتطوير محتوي البرامج الأكاديمية وطرق تعليمها وتعلمها.

٣- سوق العمل الكوكبي:

وقد يسرت العولمة، وانخفاض تكلفة الاتصالات وفتح الحدود السياسية الحركة المتزايدة للقوي البشرية الماهرة، كما قادت إلي نشأة سوق عولمي لتطوير رأس المال البشري الذي يعتبر خريجو التعليم العالي أكثر القوي العاملة المطلوبة للمشاركة فيه.

ومن ناحية أخري فإن سوق العمل في القرن ٢١ بالدول الأكثر تقدما والأغنى سوف يجتذب العقول الأفضل إعداداً وتدريباً بطرق مختلفة، منها السياسات الفعالية للأنشطة البحثية والتطويرية، والاستثمار المتزايد، والتدريب المتقدم وفرص البحوث علي مستوي الدراسات العليا.

وقد زادت دول الاتحاد الأوربي استثماراتها في البحث والتطوير في القطاعات القائمة علي المعرفة. وهكذا تخلق فرص التوظف للمتخرجين الذين تلقوا تدريباً عالياً، كما أن أكثر من ٢٥% من طلاب العلوم والهندسة في الجامعات الأمريكية وبخاصة في الدراسات

العليا يأتون من بلاد أخري ويتراوح عددهم بين ٥٠- ١٠٠ ألف دارس يدخلون سوق العمل في المجالات المتقدمة للاستثمار. وهؤلاء الطلاب عادة يتلقون تعليمهم بالدرجة الجامعية الأولي في بلادهم الأصلية مما لا يكلف الدول التي تجتذبهم للدراسات العليا بها وتدخلهم سوق العمل كلفة كبيرة.

ويبين الحراك المتزايد دوليا للموارد البشرية ذات المهارات المتقدمة أن ثمة آثاراً إيجابية وأخري سلبية علي الدول في كل مستويات التقدم.

٤- التغير السياسي والاجتماعي:

ويشهد العالم كله تغيرات سريعة ليس فقط في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ولكن أيضا في الفعاليات السياسية والاقتصادية. ومن أبرز هذه التغيرات انهيار الاتحاد السوفيتي والثورة السياسية في إفريقيا والحقوق المدنية في أمريكا اللاتينية وغير ذلك. ولعله من أبرز نتائج هذه التغيرات الانتقال إلي الديمقراطية في أجزاء عديدة من العالم والاهتمام بقضايا التنمية السياسية في مجالات الحوكمة والمحاسبة وتزايد الوعي بحقوق الإنسان، والنمو المتزايد لمنظمات المجتمع المدني.

وقد تأثرت مؤسسات التعليم العالي بهذه التغيرات الحادثة حولها، الأمر الذي جعلها ذات أهمية في تقليل الفاقد والتغلب علي التهديدات، وإعداد رأس المال البشري المطلوب للحفاظ علي - وتعظيم - أداء الدولة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتحقيق التقدم، وإعداد المعلمين والمتخصصين في القطاع الصحي والطبي، من خلال برامج أكاديمية ذات جودة مرتبطة بالاحتياجات المحلية والوطنية والعالمية، وطرق تعليم تنمي المهارات والقدرات، ونظم تقويم تساعد علي تحسين الأداء والتأكد من تحقيق أهداف هذه البرامج.

وتدفع هذه العوامل السابقة جميعها مؤسسات التعليم العالي كلها، وفي المقدمة منها الجامعات، وبخاصة برامجها الأكاديمية إلي البحث عن أنماط فاعلة من المخرجات، تمتلك مهارات متقدمة ومعارف جديدة، وقيما سياسيه متحررة، يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

تطوير نظم التعليم العالي وبرامجه الأكاديمية (المحتوي والبيداجوجيا) (*)

المخرجات المرغوبة	تغير الحاجات التعليمية- والتدريبية	تغير مجال التعليم العالي	تغير أشكال العمليات والمنظمات
- رأس مال بشري متقدم	الطلب علي المهارات العالية.	ظهور مقدمين جدد للخدمة	بيداجوجيا أكثر تفاعلا مع التركيز علي التعلم.
- معرفة جديدة	مهارات منهجية وتحليلية	نمو تعليم بلا حدود	برامج للتعليم المستمر والتعلم مدي الحياة.
- تطويع المعرفة الكوكبية لحل المشكلات المحلية.	الطلب علي درجات ومؤهلات معترف بها عالمياً.	ـــــ	- اعتماد متزايد علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعرفة البيداجوجية وأغراض الإدارة. - تخصصات بينية ومتعددة وعبر التخصصات.
قيم الديمقراطية واتجاهات ومعايير ثقافية.	ـــــ	ـــــ	- البعد الإنساني للتربية والتعليم - المرونة والتكيف.

(*) The World Bank – OP. Cit., P. 42.

ويظهر من الجدول أن ثمة تحولاً جوهرياً مطلوباً في برامج التعليم الجامعي من ناحية محتواها وبيداجوجيتها، وقبلها أهدافها ومخرجاتها المتوقعة، يرتبط بالتكنولوجيا الجديدة للتعليم وضغوط سوق العمل.

وقد ساعدت التغيرات التي أحاطت بالجامعات علي خلق مناخ وضغوط عليها للتطوير الشامل غالباً، وتطوير برامجها الأكاديمية أهدافا ومحتوي ومخرجات ومصادر للتعلم وأنشطة وعمليات تقييم ومراجعة. وقد أظهرت الدراسة أن هناك هيئات تدعم هذا التطوير وآليات تحقيقه في الدول المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، يمكن عرضها بإيجاز فيما يلي:

أ- التنظيمات السياسية والتعليمية المركزية" إعلان السوربون وعملية بولونيا":

وقد يمكن القول بأن الاتحاد الأوربي يقدم النموذج علي دور التنظيمات السياسية والتعليمية المركزية في وضع أسس هيكلة التعليم العالي، وتوجيهه لتحقيق الحراك وزيادة التنافسية وإعداد المواطنين للتوظف. وتحقيق التقارب والمواطنة الأوربية.

وقد نص إعلان السوربون Sorbonne Declaration في ٢٥ مايو ١٩٩٨ علي التأكيد علي الدور المركزي للجامعات في تطوير أبعاد ثقافية أوربية وإنشاء مجال أوربي للتعليم العالي كطريق رئيسي لتحقيق حراك للمواطنين وقابليتهم للتوظف وتقدم القارة الأوربية ككل. وقد قبلت كثير من الدول الأوربية الدعوة بالالتزام بتحقيق هذه الأهداف، وتبع ذلك تنفيذ إصلاحات في الجامعات الأوربية بموافقة حكوماتها.

وتوج هذا التوجه بعملية بولونيا Bologna Process في ١٩ يونيو ١٩٩٩ لإنشاء منطقة أو مجال أوربي للتعليم العالي بحلول عام ٢٠١٠، ووقعت علي الإعلان ٢٩ دولة أوربية وقتها، بلغت الآن ٤٥ دولة، بما فيها روسيا الاتحادية.

وقد نص الإعلان علي الاعتراف الفوري بأوربا المعرفة كعامل غير مقيد بالمكان للنمو الاجتماعي والإنساني، قادر علي منح مواطنيه الجدارات الأساسية لمواجهة تحديات الألفية مع الوعي بالقيم المشتركة، والانتماء إلي مجال اجتماعي وثقافي عام. وأن للتعليم أهمية كما للتعاون التربوي والتعليمي أهميته أيضا في تطوير وتقوية الاستقرار والإقرار بمجتمعات آمنة وديمقراطية كمطلب عالمي.

وقد تضمن إعلان بولونيا العديد من المبادىء الأساسية لتحقيق وإنشاء المجال الأوربي للتعليمي العالي، من أهمها:

أ- تبني نظاما مقارنا وسهل الفهم للدرجات العلمية، من أجل تكوين مواطن أوربي قادر علي دخول سوق العمل والتوظف من ناحية، وإنشاء نظام للتعليم العالي الأوربي قادر علي المنافسة العالمية.

ب- تبني نظاما يبني أساسياً علي حلقتين رئيسيتين، هما المرحلة الجامعية الأولي والدراسات العليا. وأن يكون الالتحاق بالدراسات العليا لمن يكمل بنجاح المرحلة الأولي بدراسة لمدة ٣ سنوات، تؤهل أيضا الخريج لسوق العمل الأوربي كمستوي ملائم من التأهيل. وأن تؤدي المرحلة الثانية إلي درجتي الماجستير والدكتوراه.

ج- إنشاء نظام من الساعات المكتسبة كوسيلة لتحقيق الحراك الطلابي، وأن يتاح أيضا تحصيل متطلبات هذه الساعات خارج التعليم العالي من خلال التعلم مدي الحياة الذي تقدمه هيئات معترف بها من الجامعات.

د- تحقيق الحراك وترقيته بالتغلب علي العقبات بالممارسة الفعالة لتحقيق الحركة الحرة، مع اهتمام أكبر إلي:

* الطلاب، بإتاحة فرص الدراسة والتدريب والخدمات المتصلة بها.
* للمعلمين والباحثين والإداريين، بالاعتراف بالمدد التي يقضونها في التدريس والتدريب والبحث دون جور علي حقوقهم.

هـ - ترقية التعاون الأوربي لضمان الجودة، مع النظر إلي تطوير معايير قياسية ومنهجيات للجودة.

و- ترقية الأبعاد الأوربية اللازمة في التعليم العالي، وبخاصة تطوير البرامج والمناهج، والتعاون بين المؤسسات، ومشروعات الحراك والبرامج الدراسية المتكاملة والتدريب والبحث.

ب- وزارات وأقسام التعليم العالي علي المستويين الفيدرالي والإقليمي أو المحلي:

ومهما يكن نظام الإدارة التعليمية الجامعية المتبع في الدولة مركزياً أو لا مركزي يظل هناك دور للوزارات الفيدرالية للتعليم العالي، والوزارات أو الهيئات المسئولة عن التعليم في الولايات والمقاطعات.

ويظهر دور وزارة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، في تطوير التعليم العالي وبخاصة منه التعليم الجامعي بما فيه برامجه الأكاديمية، من خلال عدة إدارات أو مكاتب مثل مكتب التعليم بعد الثانوي، والمجلس القومي لصندوق تحسين التعليم بعد الثانوي وغيرهما.

وقد تمحور دور الوزارة الفيدرالية في وضع الخطط الاستراتيجية للتعليم، تتضمن أهدافا استراتيجية للتعليم كله كنسق متكامل. وأن يكون من بينها أهداف عن إتاحة الفرص للجميع للالتحاق بالتعليم بعد الثانوي والتعلم مدي الحياة، وتقديم الدعم المادي والخدمات للراغبين في دخول هذا التعليم، وإدارة البرامج الأكاديمية ومحتواها وتدريسها في إطار الجودة وما يرضي المستفيدين منها.

كما حدد مجلس وزراء التعليم في كندا أسس تطوير الجامعات وبرامجها الأكاديمية من عدة اتجاهات، منها تحسين نظم اختيار أعضاء هيئة التدريس وتنميتهم مهنيا وتحسين البنية الأساسية، وفي نفس السياق اهتم منتدى وزراء سوق العمل في كندا بتطوير البرامج الأكاديمية، وبخاصة تلك البرامج التي تؤهل لدخول سوق العمل في الألفية الثالثة، وتقوم مجالس أو أقسام التعليم في الولايات الأمريكية بدورها، من خلال آليات متنوعة كوضع السياسات التعليمية ومراقبة تنفيذها.

وغالبا ما يتبع أو ينبثق عن هذه المجالس ، هيئات لتنسيق التعليم العالي علي مستوي الولاية تضع خططاً لتطوير التعليم العالي، منها تلك الخطة التي وضعها مجلس تنسيق التعليم العالي في ولاية تكساس، بعنوان: سد الفجوة بحلول عام ٢٠١٥ Closing the Gap by 2015 تناولت تطوير البرامج الأكاديمية.

جـ- الجامعات، من خلال مجالسها الأكاديمية:

إذ إنه إذا كان منوطا بالجامعة قيادة التقدم في بيئتها، فإنها من الطبيعي أن تكون نموذجاً لهذا المجتمع تقود مجالسها عمليات التطوير الداخلي بها، وفي المقدمة منها البرامج الأكاديمية والبحث العلمي لتأهيل طلابها إلي سوق عمل يتسم بالمنافسات القوية وربما الشرسة مع زيادة معدلات البطالة عالمياً، وبخاصة مع بروز عوامل وقوي ضاغطة.

ولذلك فقد أنشأت العديد من الجامعات إدارات أو وحدات أو لجانا للتخطيط الاستراتيجي كآلية للتطوير. وقد رأينا أن كثيرا من الجامعات الأمريكية قد وضعت خططا

استراتيجية للجامعة كلها لتكون (جامعة مستقبل) وألزمت نفسها ببرامج طموحة للتنفيذ لتحقيق الرؤية.

كما تقوم الأقسام العلمية بتطوير محتوي المواد الدراسية والبرامج أيضا، ومن أمثلة ذلك قيام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الإندونيسية ممن درسوا بالولايات المتحدة الأمريكية بإصلاح التعليم بجامعاتهم معتمدين علي خبراتهم ودراساتهم عن واقع جامعاتهم.

وقد طورت الجامعات اليابانية نفسها وتقدم الكثير منها للحصول علي الاعتماد، وتمكن ٧٥% منها من ذلك.

وتقوم الجامعات أيضا بعمليات تطوير البرامج الأكاديمية من خلال آليات أخري منها المشروعات التي تمولها هيئات داخلية وأجنبية مثل البنك الإسلامي لتطوير الجامعات الإسلامية والتمبس TEMPUS الذي يموله الاتحاد الأوربي وهو آلية تنافسية للتطوير. هذا فضلاً عن صناديق تمويل التطوير الجامعي بالجامعات.

د- هيئات ضمان الجودة والاعتماد:

وقد شملت (حركة) الجودة معظم بلاد العالم، وصار إنشاء هيئات حكومية أو أهلية تطوعية لضمان جودة التعليم العالي وبرامجه مطلباً حكومياً وشعبياً للترخيص للجامعات والمعاهد قبل افتتاحها، واعتماد القائم منها بعد تقويمه بمعرفة فرق تعينها الهيئات الخاصة بضمان الجودة.

كما أن هذه الهيئات نفسها تعتمد من قبل هيئات أعلي أو تنظيمات حكومية مركزية وإقليمية، ويرخص لها بالعمل لعدد محدد من السنوات.

وتقوم هذه الهيئات باعتماد الجامعات إما اعتماداً مؤسسيا شاملا لكافة الأنساق بما فيها البرامج الأكاديمية ومدخلاتها ومخرجاتها، وإما اعتماداً برنامجياً لبرنامج أكاديمي واحد أو أكثر.

وتتنوع هذه الهيئات في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك هيئات إقليمية ست تعتمد المدارس والجامعات على أساس إقليمي. وهناك هيئات أو روابط متخصصة لاعتماد البرامج الأكاديمية مثل الرابطة الأمريكية لعلم النفس APA وغيرها.

وتقوم هيئات ضمان الجودة والاعتماد بعدة إجراءات وعمليات لتحقيق رسالتها، منها:

أ- وضع مستويات معيارية للجودة، تشمل الإدارة والبرامج الأكاديمية والبحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس ومصادر التعلم والمباني والطلاب والمشاركة المجتمعية.

ب- وضع أسس الدراسة الذاتية التي تقوم بها الجامعات، وتراجعها بعد تسلمها.

ج- الزيارات الخارجية التقويمية للجامعات.

د- إصدار قرارات الاعتماد.

هـ- المتابعات الدورية للأداء.

و- نشر ثقافة الجودة والاعتماد.

وتهتم هذه الهيئات بمستوى الأداء. ووجود آليات دائمة للتطوير البرنامجي والمؤسسي.

وهناك الوكالة الوطنية لضمان الجودة في اليابان، ومنظمة التقييم والتقويم في تايوان، كما أن هناك وكالة ضمان الجودة في المملكة المتحدة. كما أسست الشبكة الأوربية لضمان الجودة ENQA. وتقوم بالتنسيق بين هيئات ضمان الجودة والاعتماد وتبادل الخبرات وغير ذلك.

وقد تبع إعلان بولونيا إنشاء European Consortium For Accreditation in Higher Education (ECA) من قبل ١٣ هيئة لضمان الجودة في ٨ دول أوربية، وتمثلت مهمته في تحقيق الاعتراف المتبادل بأي قرار بالاعتماد، ويوجد كذلك بالولايات المتحدة الأمريكية مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA، الذي تضمنت عضويته هيئات أمريكية وكندية وغيرها.

٥- الجمعيات العلمية وروابط الخريجين:

وتهتم البلاد المتقدمة بدور المنظمات غير الحكومية والأهلية في التطوير المجتمعي بشكل عام، بما فيه تطوير التعليم بكافة مراحله، وهذه المنظمات ليست كالمنظمات الأهلية بالدول النامية ذات دور هامشي أو مهمش، يضيق عليها الخناق، وتتبع هيئات أو وزارات لا صلة لها بنشاطها العلمي والتطويري. وتعتبر الروابط العلمية الأمريكية والكندية والأوربية نماذج لهذه الهيئات، مثل الرابطة الأمريكية لعلم النفس، وهي رابطة حددت رسالتها في تقدم علم النفس كمهنة وعلم وتطوير البحث العلمي السيكولوجي.

ويقع ضمن مهام الرابطة وضع مستويات معيارية للبرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات والمعاهد علي مستوي الدرجة الجامعية الأولي والدراسات العليا، وتقوم بمراجعة هذه البرامج، وإصدار أسس تطويرها ومتابعة الأداء في الهيئات الأعضاء.

أهم المصادر

١- أحمد إسماعيل حجي: التعليم العالي والجامعي في مصر، إدارته وتنظيمه وتمويله- في عدنان الأمين: الوقفات الجامعية، دور المجتمع المدني في حمل مسئولية التعليم العالي في البلدان العربية- مكتبة اليونسكو الإقليمي – بيروت – ٢٠١٠.

٢- ـــــــــــــــ: التقرير النهائي عن مشروع تطوير كليات التربية في مصر- وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي – القاهرة- ٢٠٠٧.

٣- إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة التنمية المستقلة والمواجهة العربية الإسرائيلية- الهيئة المصرية العامة الكتاب – القاهرة – ٢٠٠٧.

٤- الأمراني زنطارا محمد: إصلاح التعليم العالي المغربي ومتطلبات الجودة- في عدنان الأمين (محرر): ضمان الجودة في الجامعات العربية – الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية- بيروت – ٢٠٠٥.

٥- تيسير النهار النعيمي: ضمان الجود في التعليم العالي في الأردن – في عدنان الأمين (محرر): ضمان الجودة في الجامعات العربية- الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية- بيروت – ٢٠٠٥.

٦- جمهورية مصر العربية القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد – القاهرة – ٢٠٠٦.

٧- ـــــــــــــــ: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد – القاهرة – ٢٠٠٧.

٨- صبحي القاسم: التعليم العالي في الوطن العربي- تقديم أ.د. سعد الدين ابراهيم- منتدي الفكر العربي- عمان – ١٩٩٠.

٩- عبد العزيز نوار ورأفت غنيمي الشيخ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر- د ن – القاهرة- ١٩٨٨.

١٠- فخيتة الرجراجي وعواطف السايح: تجربة جامعة محمد الخامس – أكدال- في تقييم جودة التعليم العالي – في عدنان الأمين (محرر): ضمان الجودة في الجامعات العربية- الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية- بيروت- ٢٠٠٥.

١١- محمود عبد الفضيل: مصر والعالم علي أعتاب ألفية جديدة - دار الشروق - القاهرة- ٢٠٠١.

١٢- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: تنويع برامج التعليم العالي لتلبية احتياجات عالم العمل والتنمية الشاملة (وثيقة مرجعية) - المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي - بيروت - مارس ١٩٩٨.

١٣- المكتب الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير حول تقييم نوعية تعليم الحاسوب في الجامعات العربية - ٢٠٠٤.

١٤- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو): استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي - الرباط - ٢٠٠٨.

١٥- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: وثيقة المعايير والممارسات التطبيقية، مؤسسات التعليم العالي- القاهرة- ٢٠٠٨.

١٦- ـــــــــــــــــــــــــــــــ: وثيقة التقويم الذاتي- القاهرة ٢٠٠٨.

١٧- ـــــــــــــــــــــــــــــــ: دليل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد- القاهرة- ٢٠٠٩.

١٨- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الأردن): استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام ٢٠٠٥ حتي ٢٠١٠ - عمان - ٢٠٠٥.

١٩- وزارة التعليم العالي (مصر): وثيقة المؤتمر القومي للتعليم العالي- القاهرة- فبراير ٢٠٠٠.

٢٠- ـــــــــــــــــــــــــــــــ: دليل التعريف بمشروعات برنامج التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد بالتعليم العالي - وحدة إدارة المشروعات - القاهرة- ٢٠٠٩.

٢١- ـــــــــــــــــــــــــــــــ: تقييم المرحلة الأولي من مشروع تطوير التعليم العالي (٢٠٠٢- ٢٠٠٩)- وحدة إدارة المشروعات- القاهرة- ٢٠٠٩.

٢٢- اليونسكو: الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين، الرؤية والعمل- المؤتمر العالمي للتعليم العالي - باريس - ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٨.

23- Ahmed Abu- El Haija: Higher Education in Jordan- National TEMPUS office- Jordan- 2009.

24- Arab Network for Quality Assurance in Higher Education: Quality Assurance for the future- Cairo-Nov. 2008.

25- COIMBRA Group Universities: Final Report- Reform Project- Morocco-2006.

26- The Confederation of EU Rectors' Conferences and the Association of European Universities: The Bologna Declaration on the European Space for Higher Education-2005.

27- James Coffman: Higher Education in The Arabian Gulf: Privatization and Americanization-in: Philip G. Altbach and Daniel C-Levy (eds): Private Higher Education, A Global Revolution- Center For International Higher Education- Boston, USA.

28- Jamil SALMI and Arthur M. Hauptman: Innovation in Tertiary Education Financing- the World Bank Washington, DC- Sep. 2006.

29- Linda Herrera: Higher Education in the Arab world- in James J.F. forest and Philip G. Altbach (eds.): International Handbook of Higher Education- Springer- Netherland- 2006.

30- Marco Antonio Rodrigues: Higher Education, Vision and Action for the Coming Century- Prospects- International Bureau of Education- Vol XXVIII, No3- Sep 1998.

31- The National Unions of Students in Europe: The Bologna Declaration of June 1999- Vienna, Austria, 2007.

32- Nick Clark: Education in Morocco- WENR-2006.

33- Unesco: Policy Paper For Change and Development in Higher Education- Unesco- Paris- 1995.

34- Unesco: Higher Education in the Twenty First Century, Vision and Action- - Paris- 5-9 Oct 1998.

35- .....: World Conference on Higher Education, Final Report. Paris – 2009.

36- World Bank: Constructing Knowledge Societies, New Challenges For Tertiary Education- Washington D.C. 2002.

37- .....: Kingdom of Morocco Policy Notes, Conditions of Higher and Inclusive Growth- Washington, DC- 2008.

38- .....: MENA Flagship Report, the Road Not Traveled, Education Reforms in MENA- Washington, DC- 2008.

39- .....: Higher Education Reform For the Knowledge Economy- Washington, DC- 2009.

الفصل الخامس
جامعـــات المستقبـــل" إطار تنظيرى"

مقدمة:

يأتى الاهتمام بمؤسسات التعليم الجامعى على رأس منظومة التعليم فى المجتمع، نظـراً للدور الذى تقوم به فى تأهيل القوى البشرية فى عالم يتصف بالتغير الـسريع، وفـى ظـل احتياجات السوق المتطورة والمتسارعة، ولا يقتصر دور تلك المؤسسات على التأهيل فقـط، بل يتعدى ذلك لتسهم بصورة مؤثرة فى مسيرة التنمية الشاملة، ونشر المعرفة والقيام بالبحوث العلمية التى تحقق التقدم، وفى ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، بات على المنظمات العربية عامة، والمؤسسات الأكاديمية خاصة أن تواكب تلك المتطلبات، إذا رغبت فـى الاسـتمرار والنمو ومواكبة المستجدات العالمية.

وتبرز أهمية وخطورة دور الجامعات فى ظل هذه البيئة عاليـة التنافـسية، باعتبارهـا المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها، وتتعاظم مسئوليتها فى الاستجابة لتحديات هذه البيئـة[٢]، وتحتل الجامعة موقعاً رئيساً فى الجهود المبذولة من أجل إرساء مقومات تعليم المستقبل، فى حقبة تاريخية تموج بزخم من متغيرات الثورة المعرفية، ويتسم هذا السياق العالمى وتجلياتـه المحلية بعديد من صور التعقد والغموض التى تقتضى التفكير العميق بما تستدعيه من مطالب لأداء رسالة الجامعة، تعليماً وتعلماً لإعداد الثروة البشرية.

ولعل هذا السياق بتحدياته يمثل فرصة للاستجابة بوعى وحكمة من خلال إعادة تـشكيل الجامعات، أو على حد تعبير رئيس جامعة متشجان James J. Duderstadt للـسعى إلـى اختراع نموذج جديد للجامعات.

فقد أدى عدم قدرة الجامعة على القيام بالوظائف المتناقضة ما بـين وظائفهـا التقليديـة والوظائف التى ظهرت فى إلى بحث الدول عن وسائل بديلة لتحقيق أهداف الجامعة، حيـث بدأت الجامعة تعانى من ثلاث أزمات، الأولى هى أزمة الزعامة أو السيادة منذ أن أصـبحت الجامعة ليست هى المؤسسة الوحيدة المسئولة عن التعليم العالى والإنتاج البحثى، أما الأزمة

الثانية هى الشرعية التى ظهرت فى ظل التناقض بين تنظيم المعرفة المتخصصة وقيود الإتاحة من جانب، والمطالب السياسية والاجتماعية الخاصة بجامعة ديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص لأطفال الطبقة العاملة من جانب آخر، وأخيراً الأزمة المؤسسية التى ظهرت نتيجة التناقض بين مطالب الاستقلالية فى تعريف قيم وأهداف الجامعة، وبين الضغوط المتزايدة لربطها بمعايير الفعالية والإنتاجية والمسؤولية الاجتماعية التى يواجهها المشروع الخاص، وتعمقت وازدادت الأزمة المؤسسية مع تقليص الدولة لالتزاماتها السياسية تجاه الجامعات.

أصبح التمويل الحكومى المقدم للجامعات الحكومية فى أمريكا الشمالية- على سبيل المثال- لا يزيد عن ٥٠% من الميزانية الكلية، أما فى الجامعات الأفريقية، فقد طالب البنك الدولى الدول الأفريقية بالتوقف عن الاستثمار فى الجامعات وتوجيه مواردها للتعليم الابتدائى أو الثانوى، حيث أشار البنك الدولى إلى عدم تقديم الجامعات الأفريقية عائد كافى للاستثمار فيها، وهذا يرجع إلى الصورة المتردية لهذه الجامعات من انهيار البنية التحتية، والافتقار إلى التجهيزات، وضعف الاستثمار فى البحث.

لذا تتعرض أغلب جامعات العالم فى مطلع القرن الحادى والعشرين إلى مستقبل غامض، وخاصة تحت ثقل الضغوط الناتجة عن مطالب الدولة، وتغيرات سوق العمل، وتحديات ظهور مراكز مختلفة للنشاط الفكرى الرفيع خارج الجامعات، وسوف تختفى العديد من المؤسسات الجامعية تحت وطأة الضغوط المتزايدة حولها، أو تنجح فى إيجاد طريقة للخلاص أمامها بشرط إحداث تغيير كبير، ويتخوف البعض من أن تفقد جامعات القرن الحادى والعشرين استقلالها أمام الضغوط التجارية والصناعية والمالية من قبل القطاع الخاص، وتراجع دور الأكاديميين إلى دور هامشى فى صنع قرارات الجامعة، وسوف يتم تقديرها من خلال أدائها وفقاً للأهداف الخارجية المحددة لها.

وتعد الاستجابة لتلك الضغوط من التحديات الجادة التى تهدد استمرار الجامعة الحكومية، ومن أسباب ذلك:

- عدم الارتباط بين النموذج المؤسسى التقليدى للجامعة، والنموذج الجديد الذى يتضمن الأداء المطلوب.
- دخول الجامعة فى منافسة مع المؤسسات الأخرى التى ظهرت نتيجة المطالب الجديدة.
- التعرض المباشر والمقارنة السلبية لنماذج الإدارة الحكومية بالجامعات مع نماذج الإدارة الخاصة.

أى أن الجامعة تواجه مخاطر التناقض بين أدوارها الأصيلة التقليدية والتى ترتبط بالتقاليد والقيم وثقافة المجتمع، وبين أدوارها الحديثة المرتبطة بتحديات القرن الحادى والعشرين مثل: المحاسبية وجودة الأداء الجامعى، أيضاً ظهور مؤسسات جديدة تنافس الجامعة فى أدوارها بل وقد تتفوق عليها، وكذلك استحداث نظم الإدارة فى الجامعات الخاصة فى مقابل الإدارة المركزية والبيروقراطية للمؤسسات الحكومية.

وبالتالى تظهر رؤيتين متناقضتين: الأولى تضع مسألة الارتباط بقوى السوق والعرض والطلب مكان الصدارة، وتحافظ الثانية على الدور الطبيعى للجامعة فى مجتمعها، وترى الرؤية الأولى أنه آن الأوان لكى تحتل نوعية التعليم وتنافسيته مكان الصدارة فى أولويات نظام التعليم العربى، أما الرؤية الثانية فتنطلق من مقولة أنه يتوجب على الجامعة أن تمثل روح العصر دون الخضوع له.

فقد ظهرت الجامعة الحديثة فى المجتمع الصناعى، وتتضمن ثلاث أفكار هى: أن الجامعة يوجهها مفهوم السببية Reason، والفكرة الثانية هى الثقافة Culture، أما الثالثة هى التأكيد على التميز Excellence، فجامعة الثقافة تخدم الدولة فى إنتاج الموضوعات القومية، ولكن مع التحول إلى الاقتصاد العالمى- حيث يبحث رأس المال عن الربح والفائدة عبر الحدود، بدأت الجامعة فى خدمة ذاتها فقط مع تبرير ذلك بالسعى إلى التميز، خاصة مع سيادة النمط الاستهلاكى الذى أصبح من أكثر التهديدات ضغطاً على الجامعة التقليدية.

ونظراً لأن التعليم بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعى مصمم للمجتمع الذى يعمل فيه، كما أن مستقبل المجتمعات فى ظل اقتصاد العولمة سوف يعتمد على كيفية تعليم الأفراد وخاصة على المستوى الجامعى، تظهر الحاجة إلى التحول إلى نموذج جديد New Paradigm ، ويربط توماس كون Thomas Kuhn بين الجامعة والنموذج الجديد باستخدامه مصطلح" Paradigm" الذى يشير إلى ما يشترك فيه أعضاء المجتمع العلمى وحدهم. ويفسر ذلك بأن المجتمعات تتسم بالتواصل الكامل والتقارب فى أحكام المجموعة التى تشترك فى الأمور المهنية.

مما سبق يتبين أن التغيرات والتحولات التى يشهدها المجتمع فى القرن الحادى والعشرين، والتى أثرت بدورها على قدرة الجامعة على أداء رسالتها وتحديد مهمتها كما ينبغى أن تكون، تتطلب التفكير فى رؤية جديدة للجامعة كى تتمكن من الاستجابة للمجتمع الذى تخدمه والوفاء باحتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، لذا تظهر الحاجة إلى التوجه إلى جامعة المستقبل.

وتشير جامعة المستقبل إلى تغيرات حاسمة ومستمرة فى التعليم، فهى جامعة فى حالة ثورة فكرية وثقافية مستمرة. حيث تؤسس قيادة ثقافية وفكرية، بالإضافة إلى المصادر الأساسية للأفكار، والقيم، والابتكارات، والاختراعات الإبداعية التى تحقق التنمية الثقافية، والاقتصادية والتكنولوجية، وسوف تتم إعادة تشكيل مهمة ورسالة الجامعة كلياً فى إطار الأغراض الإنسانية، حيث تشير التغيرات فى جامعة المستقبل إلى أن الدراسة فى الجامعة سوف تخدم احتياجات معينة للمجتمع.

ولكن هل تختلف جامعة المستقبل عن الجامعات بوضعها الراهن إلى حد كبير؟! وما هى جوانب التميز والاختلاف فيها؟ هذا ما سوف يتم توضيحه فى الفصل الحالي من خلال استعراض أبرز ملامح جامعة المستقبل والتى تتضح من خلال عرض السمات البنيوية والوظيفية لها. ولكن تستهل الباحثة الفصل بعرض بعض القضايا والإشكاليات التى تمثل

منطلقات لتحديد دور الجامعة فى المستقبل، وذلك فى صورة تساؤلات باعتبار أن الجامعة بوضعها الراهن لم تتمكن من الإجابة عليها.

نشأة الجامعات فى العالم:

بدأت فكرة الجامعة بظهور مدارس كاتدرائية فى مدن القرن الثانى عشر بأوروبا، بالإضافة إلى مدارس حضرية جديدة لخدمة المجتمع الدينى، وامتدت لتعليم المهارات الأساسية التى يحتاجها أصحاب المهن ممثلة فى مجالات ثلاثة: هى القواعد النحوية، والخطابة، والجدل، ثم توسعت لتتضمن دراسات حرة مثل الموسيقى والجبر والفلك، وظهرت أول مؤسسة معترف بها كجامعة فى أوروبا فى العصور الوسطى فى القرن الثانى عشر، وهى مدرسة للتعليم العالى تجمع بين التدريس والبحث، وتتسم باستقلالها وحريتها الأكاديمية، وبحلول القرن الثالث عشر، بدأت تتخذ الجامعة شكلاً تضامنياً، وأصبحت كلمة" جامعة" تشير إلى مجتمع أو نقابة مثل نقابات الصناع، وفى عام ١٢٤٥ تم الاتفاق على انتخاب رئيس للجامعة، كما ظهر نظام الكليات فى باريس، من خلال بيوت كان يقيم فيها الطلاب، وأصبحت "الكلية" تشير إلى مجتمع من الأساتذة والطلاب، ويقوم الأعضاء الأكبر سناً بتدريب وتعليم الأصغر، وبرزت جامعة بولونيا لتقديم القانون المدنى لروما القديمة، واستمرت تلك الجامعة حتى نهاية القرن ١٤، حيث أصبحت مصروفات الطلاب عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها؛ لذا تحولت الجامعات الإيطالية وبولونيا إلى النموذج الفرنسى الذى تشترك فيه المسؤولية بين الأساتذة والطلاب.

وبالتالى مرت فكرة الجامعة بمراحل بدءاً من كونها مركزاً للدراسات الدينية، وتعليم المهارات الخاصة برجل الدين كالخطابة والنقاش والجدل، وصولاً إلى أنماط مختلفة من الجامعات مثل: جامعة بولونيا والجامعة الفرنسية التى تجمع بين مسؤولية الطالب والأستاذ، أى أن فكرة الجامعة برزت من احتياجات المجتمع، وتنوعت أنماطها وفقاً لظروفه.

وفى فترة الانشقاق الدينى فى الحضارة الغربية(١٣٧٨-١٤١٧)، أصبحت الجامعات منعزلة فكرياً، وتحول دورها لتكون قوة ثالثة بين الكنيسة والدولة، وبالتالى أصبحت الجامعة

أداة فى يد الدول فى الحروب الدينية فى القرون ١٦، و١٨، بل وتم تأسيس كليات وجامعات لهذا الغرض، وبانتهاء الحرب الدينية، تقلصت أعداد الطلاب بالجامعات بقدوم عام ١٦٨٠، وأصبحت مهمة الجامعات فى القرن ١٨ هى تدريب القساوسة وتعليم أبناء الفقراء غير القادرين على إحضار معلم خاص لأبنائهم.

وظهرت الحاجة إلى التكنولوجيا والعلوم التطبيقية فى النصف الأول من القرن ١٩، وبالتالى ظهرت الحاجة إلى مؤسسات جديدة، وتضمن ذلك موجة جديدة من الجامعات، فتأسست الجامعة البحثية الحديثة، والجامعة التقنية، والمعهد البحثى، كما ظهرت مجالات علمية مثل الكيمياء، والبيولوجى، والهندسة، والكهرباء، وفى نهاية القرن١٩، ازداد عدد الطلاب فى جامعات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما دخلت المرأة لأول مرة مؤسسات التعليم العالى.

أما فى اسكتلندا وألمانيا، تم تقديم نموذج تخصصى يعتمد على الأستاذ ذو التخصص الواحد بدلاً من تدريس المنهج ككل، وذلك نتيجة لمتطلبات عصر الصناعة، وكان للنموذج الاسكتلندى تأثير واضح على الجامعات الإنجليزية فى القرن١٩. فظهرت كلية الجامعة University College ذات المجال التخصصى الواحد، كما لقى النموذج الألمانى المتخصص إعجاباً على مستوى الولايات المتحدة واليابان.

كما تميز مجتمع الصناعة بإتاحة التعليم العالى للفئات المهمشة وغير المميزين، وساهمت فى ذلك الثورة الصناعية والفرنسية والاهتمام بالتوجه نحو الديمقراطية والمساواة، حيث كانت المرأة والطبقات العاملة من الفئات المهمشة تماماً فى أوروبا، وفى عام ١٩١٠ كانت نسبة الطلاب من الطبقة العاملة١% فقط واختفت المرأة تماماً من الجامعات، وبحلول عام ١٩٣٠ بدأت تتغير النسبة حتى وصلت من ١% إلى ٢٩% فى انجلترا على سبيل المثال، وكانت تلك المرحلة هى أساس التوسع فى التعليم العالى بعد الحرب العالمية الثانية.

يتضح مما سبق تحديد دور وطبيعة الجامعة وفقاً لاحتياجات المجتمع ومتطلبات العصر، وهذا يستدعى بالضرورة تغير طبيعة الجامعة وأنماط ومجالات الدراسة من وقت إلى آخر، فقد فرضت متطلبات عصر الصناعة على الجامعة توجهها نحو الاهتمام بالعلوم والمجالات التطبيقية كي تستعيد حالتها مرة أخرى، بالإضافة إلى اهتمامها بدعم تعليم الإناث والطبقات العاملة المؤثرة فى اقتصاد مجتمع الصناعة، مما يؤكد هدف الباحثة وسعيها إلى تبنى نمط جامعة المستقبل التى تواكب متطلبات الألفية الثالثة وتسهم فى حل مشكلات الجامعة بوضعها الراهن.

وقد فرض انتشار الجامعة الفكر الأوروبى والقيم الثقافية الخاصة به، وذلك لتزايد فرص العمل الخاصة بهذا الفكر، ولكن أدى هذا الفكر إلى تهديد الثقافة الأم وقيم البلاد، ومن ثم كان للجامعة تأثير غير مقصود وهو تدريب وتمكين المجتمع المحلى من المطالبة باستقلاله، وكان البريطانيون أسرع فى نقل التعليم العالى إلى مستعمرات أمريكا الشمالية، وذلك لحاجتهم إلى تدريب المستعمرات على التسامح الدينى؛ لذا تم تأسيس ٩ كليات قبل الثورة الأمريكية، وبدأت بحلقات دينية، ومنها كلية هارفارد فى ماساشوستس، والتى اتبعت الجامعات الاسكتلندية وتحولت تدريجياً إلى دراسة الآداب الحرة، وتطوير نظم التعليم العام، وهو ما ميز الخبرة الأمريكية فى المرحلة الجامعية الأولى من وقتها وحتى الآن.

أما فى كندا، ساعدت حاجة الكنديين إلى ولاء اللاجئين من الولايات المتحدة وتأمين شرورهم على ظهور أول جامعاتها، وكانت جامعة New Brunswick هى أول أكاديمية للعلوم والآداب وأول مؤسسة أكاديمية.

وظهرت ثلاثة تطورات مترابطة فى الولايات المتحدة بعد الثورة الأمريكية، الأول هو ظهور جامعة الدولة State University والتى بدأت بجامعتى شمال كارولينا وجورجيا، أما التطور الثانى تمثل فى قانون موريل Morrill Act 1862 والذى تضمن إتاحة الفرصة لأى فرد لتعلم أى دراسة يرغب فيها خاصة فى مجال العلوم التطبيقية المفيدة للمجتمع الصناعى الجديد، والتطور الثالث هو اقتباس النموذج الألمانى للجامعة البحثية بدءاً بجامعة John

Hopkins ثم Harvard، ولكنها اختلفت عن النموذج الألماني في تقديم الأساتذة والباحثين تمويل وموارد لحل المشكلات العلمية والتكنولوجية.

كما تمثل اليابان نموذجاً مدهشاً لتغريب التعليم العالي، حيث قامت ثورة الساموراي التي استعادت الإمبراطور ميجي عام ١٨٦٨ باستيراد ونقل العلوم الغربية، والتكنولوجيا والتعليم، حيث أشار رئيس الوزراء وقتها إلى" أنها ضمان لقوة الأمة ورفاهية الأفراد"، لذا تحولت مدارس الساموراي إلى جامعات الإمبراطور Imperial Universities، وتبعها إنشاء العديد من الكليات والمعاهد، وكانت الجامعات تتبع النموذج الألماني الذي يجمع بين التدريس والبحث، ولكن سرعان ما تم تكييفه لملائمة الثقافة والمجتمع الياباني.

يتبين مما سبق أن انتشار الجامعة في كافة أنحاء العالم يرجع إلى أهداف سياسية بالدرجة الأولى وهي نشر الثقافة الأوروبية في المستعمرات وضمان ولائها للبلاد، كما يتضح تميز الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في عدم اقتصارهما على نقل فكرة الجامعات والنموذج الألماني فحسب، ولكن تميزت الولايات المتحدة بتقديم قانون موريل الذي يشجع الدارسين على الإقبال على الدراسة، وذلك لوجود قدر من الحرية في اختيار مجالات وطبيعة الدراسة، كذلك تميزت اليابان في تطوير النموذج الألماني ليناسب ثقافتها وعاداتها ومجتمعها الياباني.

وشهد التعليم العالي أكبر توسع في الفترة التي تبعت الحرب العالمية الثانية، حيث تأسست ٧٥% من الجامعات في القرن العشرين منذ عام ١٩٤٥، كما تحول الاهتمام بتعليم نخبة من الطلاب إلى الانتشار، حيث ارتفعت نسبة الطلاب في المملكة المتحدة من ٩% عام ١٩٦٠ إلى ٦٠% عام ٢٠٠٠، وفي اليابان من ١٠% إلى ٤٨%، وفي الولايات المتحدة من ٣٢% إلى ٧٣%، وبدأت الدول الفقيرة في التحول من مرحلة الزراعة إلى الصناعة مثل: ماليزيا، وكوريا الجنوبية، وهذا أدى إلى توظيف الخريجين في صناعة تكنولوجيا المعلومات.

ويرجع التوسع غير المسبوق في الجامعات إلى الثورة الثالثة في التاريخ البشري، والانتقال إلى مجتمع يرتكز إلى خدمات الخبير المهني، ويطلق على هذا المجتمع" مجتمع

المعلومات" للتأكيد على أهمية الاتصالات الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية، أو " مجتمع المعرفة" حيث يتضمن تطبيق المعارف المتنوعة خاصة فى البيولوجى، والطب، والآداب والعلوم، وقد ساهم هذا المجتمع فى تشكيل الجامعة، وأصبح دور التعليم العالى فى مجتمع المعرفة يرتبط بالنمو الاقتصادى، وأصبحت الجامعة تقدم تعليم لكافة المهن التى يحتاجها المجتمع متضمنة العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال، فى حين أنه ما زال التعليم العالى يقتصر على الحفاظ على الثقافة فى الدول النامية، لذا فإنه يسهم فى إبعادهم عن النمو الاقتصادى.

يتبين مما سبق دخول الجامعة فى مرحلة جديدة أكثر نضوجاً وتطوراً تتسم بمزيد من التقدير للجامعة ودورها فى تخريج القائمين بالمهن المختلفة، كما تضمنت التوسع فى مجالات الدراسة مثل العلوم الاجتماعية.

كما يتبين أن تقيد بعض الجامعات بالحفاظ على التراث الثقافى ونقل المعرفة بين الأجيال فحسب قد يؤدى إلى تلاشى تلك الجامعات واختفائها فيما بعد، وبالتالى استدعى التوسع غير المسبوق فى التعليم العالى التحول من مرحلة تعليم النخبة إلى الانتشار، ثم إلى مرحلة العالمية فى التعليم العالى، حيث أصبحت الجامعات تعمل فى سياق عالمى، ومن ثم انتشرت الاكتشافات الجديدة عبر الإنترنت، كما بدأ تبادل الطلاب بين الجامعات، بالإضافة إلى تبادل الأبحاث من خلال الدوريات الدولية، وزيارات الأساتذة.

الجامعات فى القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين:

بالرغم من المكاسب التى حققتها الجامعة، ظهر بعض التراجع من خلال:

- ارتفاع تكاليف التعليم العالى، وتقلص رغبة الحكومات فى زيادة تمويل الجامعات.
- زيادة البيروقراطية فى الجامعات والمركزية، فبالرغم من الإدارة الفيدرالية بالولايات المتحدة، فإن الجامعات الحكومية تخضع لسلطة الولاية، أما الجامعات الخاصة تخضع لسلطة مجلس الأوصياء، أما فى الجامعات الأوروبية، يقوم الأساتذة بدور مزدوج يشمل العمل الأكاديمى من جانب، وإدارة الجامعة من جانب آخر.

وبالتالى بدأت تظهر اختلافات بين جامعات القرن العشرين، وجامعات القـرن الحـادى والعشرين، وتتضح تلك الاختلافات من خلال الجدول التالى:

" جدول رقم(١) التمييز بين الجامعات فى القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين"

جامعات القرن العشرين	جامعات القرن الحادى والعشرين
تتسم بما يلى:	تتسم بما يلى:
- الاستقرار والتنبؤ	- التغير والسرعة والاستجابة
- القيادة من أعلى إلى أسفل	- القيادة من قبل كل فرد
- الضبط وفقاً للقواعد	- الضبط وفقاً للرؤية والقيم
- الاستقلال التضامنى	- الاعتماد المتبادل التضامنى
- التكامل الرأسى	- التكامل الافتراضى
- التأكيد على التنظيم الداخلى	- التأكيد على البيئة التنافسية
- القدرة على التنافس فى أسواق اليوم	- ابتكار أسواق للغد
- امتداد المميزات	- إعادة اختراع المميزات

يتضح من الجدول السابق الاختلاف الواضح بين جامعات القرن العـشرين وجامعـات القرن الحادى والعشرين، ويتأكد هذا الاختلاف من خلال الرجوع إلى نشأة الجامعات وانبثاقها من احتياجات المجتمع وتغيرها وتطورها المستمر وفقاً لتغيرات العصر، حيث تتسم جامعات القرن الحادى والعشرين بالتغير المستمر ومحاولة التكيف والاستجابة لاحتياجـات العـصر، وهذا يعكس رغبة جامعة القرن الحادى والعشرين فى الاستمرار وإفادة المجتمع، كما يشترك فى إدارتها كل عضو من أعضاء المؤسسة الجامعية، بدلاً من استئثار رئيس الجامعـة فقـط بالمسؤولية، وتسير العمليات الإدارية وفقاً لرؤية الجامعة والقيم التى يلتزم بها أعضائها، فـى حين كانت القواعد والقوانين هى أساس الضبط فى جامعة القرن العشرين.

كذلك تعتمد جامعات القرن الحادى والعشرين على التكامل بين التخصصات، والكليات، والأقسام على كافة المستويات وذلك بشكل افتراضى اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة، كما تهتم بالتطلع إلى البيئة التنافسية الخارجية بدلاً من الاقتصار على التنظيم الداخلى، وذلك بغرض ابتكار أسواق جديدة فى المستقبل، والتجديد والابتكار فى المميزات التى تحظى بها، فى حين تقتصر جامعة القرن العشرين على المنافسة فى أسواق اليوم، والاستفادة من مميزاتها كما هى دون تجديدها أو تطويرها، ومن ثم تظهر الحاجة إلى التوجه إلى نمط جديد من الجامعات يلائم طبيعة الجامعة فى الألفية الثالثة، لذا اهتمت الباحثة بدراسة جامعة المستقبل.

قضايا وإشكاليات تمثل منطلقات للحاجة إلى جامعة المستقبل:

هناك مجموعة من القضايا التى تشغل بال بعض الباحثين والكتاب وتستدعى التوجه إلى جامعة المستقبل، وتتضح تلك القضايا فى التساؤلات التالية:

- كيف يمكن الاستجابة إلى الاحتياجات الفكرية والتربوية للاقتصاد العالمى الذى توجهه المعرفة، حيث أصبح رأس المال البشرى أكثر أهمية من رأس المال المادى؟
- كيف يمكن الموازنة بين قوى السوق والغرض العام فى تحديد مستقبل التعليم العالى؟
- هل يمكن التحكم فى قوى السوق من خلال سياسة الحكومة والاستثمار العام بما يساعد على الحفاظ على قيم وتقاليد الجامعة؟
- إلى أى مدى تعكس الجامعة قيم واحتياجات وشخصية المجتمع الذى تخدمه باعتبارها من المؤسسات الاجتماعية؟
- هل التعليم العالى خدمة عامة تتطلب الاستثمار الحكومى، أم أنه خدمة خاصة يتم تمويلها من سوق العمل التجارى؟
- إذا كان التعليم العالى يكسب المتعلم مجموعة من المهارات اللازمة ليكون منتجاً فى سوق العمل- فإلى أى مدى يتمكن التعليم العالى بصورته الراهنة من تحسين الطاقة الإنتاجية للخريجين بقدر ما يزيد من تطلعاتهم نحو الاستهلاك والرفاهية؟
- ما مدى التوازن بين الطلب الاجتماعى على التعليم العالى والتخطيط لاحتياجات التنمية؟

- هل تمثل الشهادة الجامعية رخصة لدخول العمل؟
- هل ما تقدمه الجامعات من علوم وأساليب منهجية للمعرفة تزيد من قدرة المتعلم على الوعى والإدراك لمعطيات واقعه وبذل الجهد لتوظيف معارفه وخبراته فى سبيل مواجهة مشكلات الواقع بدلاً من اللجوء إلى الحلول الجاهزة؟
- هل يتولد من خلال التعليم العالى إدراك ووعى بالالتزام بالمصلحة العامة والحرص على خدمة المجتمع؟

وتضيف الباحثة التساؤلات التالية:

- هل تتغير رؤية ورسالة الجامعة وفقاً لتغير متطلبات العصر، وهل يتبع ذلك تغير فى بنيتها الداخلية؟
- إلى أى مدى يقدم التعليم العالى للمجتمع ما يحتاجه من خريجين مزودين بمهارات ومواصفات تتلاءم مع احتياجاته؟

وتمكنت جامعة المستقبل من الإجابة على العديد من القضايا والتساؤلات السابق الإشارة إليها، وهذا ما سوف يتم توضيحه بالتفصيل من خلال تناول خصائص جامعة المستقبل، والسمات الوظيفية والبنيوية لجامعة المستقبل.

التوجه نحو جامعة المستقبل استجابة للمتغيرات والتحديات التى يواجهها العالم فى هذا القرن

تعكس سمات جامعة المستقبل استجابة الجامعة بنجاح لتحديات القرن الحادى والعشرين، حيث تشكل إصلاح ناجح جديد للتعليم العالى أكثر من أى إصلاح ظهر فى القرن العشرين، وتعبر هذه السمات عن الملامح العامة لجامعة المستقبل والتى تشكل الأساس النظرى العام لها، ولكن قبل تناول تلك الملامح، سوف يتم التعرض إلى ماهية جامعة المستقبل ممثلة فى مفهومها وخصائصها.

أولاً: مفهوم جامعة المستقبل:

أمكن التوصل إلى مفهوم جامعة المستقبل بعد عرض التعريفات المختلفة لجامعة المستقبل فى الفصل الأول للدراسة، وذلك بأنها الجامعة التى تمكنت من إعادة صياغة رؤيتها التى تتسم بالطموح العالى، وتصيغ فى ضوئها رسالتها، وأدوارها، وأنشطتها المختلفة بما

يمكنها من الاستجابة الفعالة للتغيرات الراهنة والتحديات المتوقعة للوصول إلى الصورة التى ينبغى أن تكون عليها الجامعة فى المستقبل" .

ثانياً: خصائص جامعة المستقبل:

تتسم جامعة المستقبل بخصائص تميز دورها كمنظومة فى القرن الحادى والعشرين هى:

- الجامعة شبكة Network: تمثل المؤسسة الأكاديمية مصدر قوة من خلال الروابط التى تمتد من مرحلة ما قبل التعليم الجامعى وبرامجه، وصولاً إلى التعلم عن بعد وحجرات الدراسة الإلكترونية، وموديولات التعلم، والمعامل، والأقمار الصناعية العالمية.
- الجامعة ثقافة Culture: فجامعة عصر المعلومات سوف تقوم بإعادة هيكلة وتنقيح التدريس، والتعلم، والبحث، حيث تتضمن ثقافة جديدة تتناول الصدام بين المجالات المعرفية والمهن، والعلوم والإنسانيات، والمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا.
- الجامعة سوق Market: فهى مكان يتم فيه إثراء أنشطة خاصة بالسوق، حيث يقدم الأفراد خدماتهم للبيع أو التجارة، ويتفق المستهلكون حول احتياجاتهم، والنتيجة هى سوق يوجهه المستهلك، وتتيح اللامركزية للجامعة أن تمثل سوق مرن فى عقد الصفقات مع المستهلكين.
- الجامعة مباشر للأعمال Contractor: فهى قادرة على ربط الموارد للمشاركة والاندماج فى أنشطة التعلم، فالموديولات التى تقدمها تقوم بضمان التعلم لمن يسعى إلى التوظيف، أو المهنى، أو المتعلم مدى الحياة، كما يتم توظيف الموارد، والبشر، والمواقع لملائمة مدى واسع من ظروف المتعلمين؛ ومن ثم تعمل الجامعة كمباشر للأعمال وموفر للبنية التحتية اللازمة للتعلم.
- الجامعة تكتل Conglomerate:إن جامعة المستقبل لديها استراتيجية استثمار مركزية تستخدمها لدمج الأنشطة المتنوعة والمتناقضة، كما تقوم بتكوين وتشكيل وحدات لتحويل منتجاتها إلى ربح ومكسب، وإذا فشلت وحدة فى المساهمة، يتم بيعها أو إغلاقها.

أى أن خصائص جامعة المستقبل تتلخص فى كونها شبكة متكاملة من العلاقات بينها وبين مراحل التعليم المختلفة، والمجتمع من خلال المشروعات البحثية والمعامل الإلكترونية، كما أنها تقدم ثقافة جديدة قائمة على التكامل وإحداث التوافق بين المتناقضات أو الجوانب التى قد تختفى الروابط بينها، مثل: مجالات العلوم والإنسانيات، والجوانب المهنية والمعرفية أو النظرية والتطبيقية، بالإضافة إلى أنها سوق يقدم منتجات وخدمات للمجتمع وفقاً للعرض والطلب، حيث تهتم بدراسة احتياجات السوق ومتطلباته.

كما تتسم جامعة المستقبل بقدرتها على إدارة ومباشرة أعمالها ذاتياً، وهذا يتجلى من خلال توجه بعض الجامعات لتعظيم مواردها الذاتية نتيجة تخلى الدولة عن دورها فى دعم وتمويل الجامعة، وتعتبر جامعة المستقبل تكتلاً باعتبار أن كلياتها ومراكزها البحثية ومعاهدها هى الوحدات المكونة للتكتل، ويتعين على تلك الوحدات المساهمة فى تحسين مخرجات الجامعة، وإذا لم تتمكن إحدى الوحدات من المشاركة الإيجابية، يتم الاستغناء عنها، وهذا يتجلى بوضوح فى ظل الاعتماد والجودة ومطالبة الكليات بتقديم الخطط الاستراتيجية التى تفيد بإحرازها تقدم واستعدادها المستمر للاعتماد.

ثالثاً: الملامح العامة لجامعة المستقبل

تتضح ملامح جامعة المستقبل والتى تعكس الحاجة إلى التوجه نحو تلك الجامعات استجابة للتغيرات والتحديات التى يواجهها المجتمع فى القرن الحالى من خلال المحاور التالية:

١- الرؤية:

ترتكز رؤية جامعة المستقبل إلى تحقيق التوافق والاتساق من خلال تطوير الإبداع والابتكار العالمى، واستكشاف وتقصى المعرفة العالمية، وتعليم التوافق العالمى.

أى أن فكر جامعة المستقبل يستند إلى تحقيق الاتساق والتوافق مع العالم الخارجى، ويتمثل هذا العالم فى الواقع الراهن ومستقبله- أى واقع الألفية الثالثة وتداعياتها المتوقعة فى المستقبل- وذلك من خلال البحث عن المعرفة المرتبطة بهذا العالم وتحدياته، وتطوير الإبداع

الذى يمكن الفرد من تعلم كيفية التوافق والتكيف مع هذا العالم فى القرن الحادى والعشرين؛ ومن ثم فإن توافق الجامعة مع المجتمع الخارجى يتيح لها فرص توجيهه نحو المستقبل المرجو والمرغوب.

٢- الرسالة:

وبالتالى تتمثل رسالة جامعة المستقبل فى تزويد المتعلم بالمعارف والخبرات والمهارات التربوية، والبحثية، والخدمية التى يحتاجها الخريج كى يتمكن من التفاعل الإيجابى الناجح مع متطلبات القرن الحادى والعشرين والاستجابة الفعالة للمجتمع والمساهمة فى قيادته نحو المستقبل المرغوب على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية.

٣- المبادئ التى ترتكز إليها جامعة المستقبل:

ترتكز جامعة المستقبل إلى مبادئ أساسية هى:

١- الإستقلالية والمحاسبية:

ويشير هذا المبدأ إلى قدرة الجامعة على ممارسة دورها بعيداً عن التدخلات الإدارية أو الضغوط السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ومن أهم الجوانب المرتبطة بالاستقلالية الاستقلالية التمويلية، وهنا يأتى دور المجتمع وشراكاته فى تمويل البحث العلمى والعمل الأكاديمى دون شروط، كذلك الاستقلالية الفكرية والتى تشير إلى احترام الرأى الأكاديمى والحفاظ على حريته، ولكى تسهم الاستقلالية الاقتصادية والفكرية فى خدمة المجتمع، تظهر أهمية المحاسبية سواء المحاسبية الذاتية من جانب الجامعة وأعضائها، أو المحاسبية المجتمعية والتى يوجهها الرأى العام ومنظمات المجتمع المدنى.

وبالرغم من أن جامعات اليوم ترتكز إلى مبدأ الاستقلالية، فإن هذا المبدأ لم يتم تفعيله بشكل كامل، والدليل على ذلك تأثر المخصصات المالية المحددة للجامعات بالأزمة الاقتصادية، وتوجه الحكومات إلى تقليص الموارد المالية الموجهة للتعليم العالى، إلا أن المحاسبية بدأت تفعل من خلال هيئات الاعتماد لضمان جودة الأداء الجامعى.

٢- التفاعل النشط داخل الجامعة:

إن التعليم والبحث العلمي في الجامعة لا يمكن أن ينجح دون وجود تفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب. هذا التفاعل لا يمكن أن يقتصر على حلقات الدراسة، وإنما يشمل أيضاً الممارسة اليومية. والبرامج المشتركة، والندوات خارج المناهج...وغيرها.

ولكي ينجح هذا التفاعل في شحذ قدرات الطلاب والباحثين، فإنه يجب أن يوجه الطلاب والباحثين إلى التفكير المستمر وليس إلى استيعاب الأفكار والمعلومات فقط، ومن هنا فإن أدوات جامعات المستقبل تشمل دراسات الحالة في الدراسات الإنسانية، والتجارب في الدراسات العلمية والتطبيقية.

أي أن التعامل مع الجامعة سوف يختلف ويتحول من النظر إلى الجامعة على أنها عدد من الكليات والأقسام العلمية إلى النظر إليها على أنها وحدة واحدة متجانسة ذات تفاعل متبادل بين عناصرها. حيث تختفي الفواصل والفروق بين الأقسام، والكليات المختلفة، وبين أعضاء هيئة التدريس، والطلاب والباحثين من شتى التخصصات، وهذا يتضح من خلال نمو مجالات للمعرفة البينية" متداخلة التخصصات، وهذا ما يسمى المدخل المنظومي Systemic Approach).

حيث ترتكز الجامعة الكلاسيكية التقليدية إلى البنية الهرمية للنظم المختلفة، وتم الاحتفاظ بهذه البنية في الجامعة الحالية كما هو موضح بالشكل رقم (١)- (أ).

تعبر العناصر الرأسية عن الكليات والأقسام، والتي غالباً ما توضع في مكان محدد ومعروف. أما العناصر الأفقية تعبر عن التفاعلات بين النظم، حيث تتم على فترات متباعدة وتعكس اهتمامات الأفراد العاملين معاً في مشروع بيني متداخل التخصصات.

وعلى العكس من ذلك، إن بنية المعرفة اليوم أصبحت متداخلة التخصصات بشكل أكبر، وهذا ما يوضحه الشكل (ب):

" شكل رقم (١) التغيرات فى الهيكل التنظيمى للجامعة"

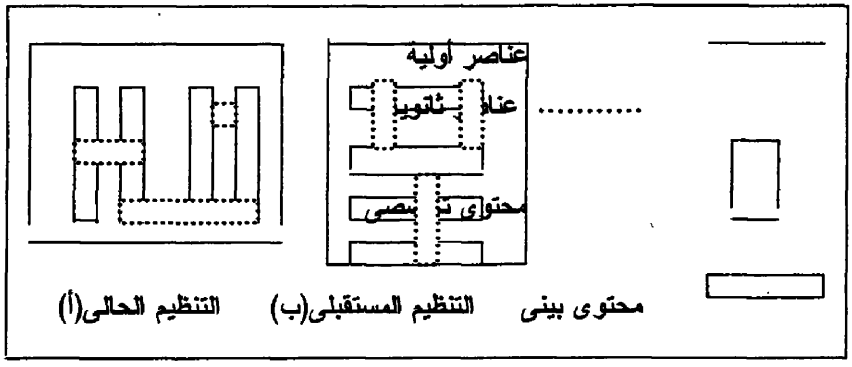

حيث تعبر العناصر الأفقية عن الجوانب متداخلة التخصصات والتى كانت تمثل عنصر ثانوى فى الجامعة التقليدية، ولكنها أصبحت عنصراً أساسياً فى جامعة المستقبل، وبالتالى تظهر الحاجة إلى إعادة توصيف الفراغات الفيزيقية.

ويتضح من الشكل السابق التوسع فى التخصصات البينية وأنها أصبحت عنصراً يحكم الحيز الفراغى بدرجة كبيرة، كما أن التخصصات البينية عنصر أولى وأساسى فى محتوى البرامج الجامعية.

٣- التفاعل مع المجتمع:

إن التفاعل بين الجامعة المستقبلية والمجتمع يعنى استفادة متبادلة، فالجامعة تدرس قضايا المجتمع ومشاكله، والمجتمع يستفيد من الأفكار والنتائج التى تقدمها الجامعة فى أبحاثها وتجاربها العلمية.

وبالتالى فإن جامعة المستقبل لا تقتصر على تقديم مخرجاتها إلى المجتمع بغض النظر عما إذا كان المجتمع سوف يستفيد من تلك المخرجات أم لا- وهذا هو حال كثير من جامعات اليوم- بل إنها تقدم المخرج القادر على إفادة المجتمع، سواء فيما يتعلق بالخريجين، أو الأبحاث العلمية، حيث إن جامعة المستقبل تحدد أهدافها ورسالتها بما يتيح لها قيادة المجتمع نحو المستقبل.

يتضح من خلال عرض فلسفة جامعة المستقبل سعيها إلى مواكبة تحديات مجتمع القرن الحادى والعشرين التى سبق تناولها فى الفصل السابق، ومن هذه التحديات تدويل التعليم العالى من خلال السعى إلى تقصى المعرفة العالمية، وتحقيق التكيف مع المجتمع العالمى بتقديم قوانين الاتساق للدارسين، وتشير تلك القوانين إلى قواعد وأساليب التكيف مع المجتمع، والاهتمام بعلم التعلم الذى يعد من المحاور الأساسية فى الأصول المحددة لمهارات القرن الحادى والعشرين، كما يظهر اهتمامها بالإبداع والابتكار وهما من الموضوعات الهامة فى الألفية الجديدة، أما التوجه نحو استقلالية الجامعة والتفاعل مع أعضائها والمجتمع الخارجى يشير إلى سعى الجامعة إلى تحقيق دورها فى خدمة مجتمع المعرفة، حيث يتحقق هذا الدور من خلال تكوين الشراكات مع المجتمع ويساعدها فى ذلك استقلاليتها وقدرتها على التحكم فى مصيرها.

٤- الأهداف:

تهدف جامعة المستقبل إلى إعداد أجيال قادرة على التعامل مع معطيات المستقبل ومواكبته، لذا حددت مجموعة من الأهداف الإجرائية التى تمكنها من تحقيق هذا الهدف:

٣- تعزيز اتساق الفرد مع ذاته، ومجتمعه، والعالم.

٤- دعم الحكومات فى جهودها لتحقيق التكيف والاتساق الفردى، والاجتماعى، والبيئى

٥- حث الطلاب على ممارسة خطوات التفكير العلمى.

٧- توجيه الطلاب نحو البحث عن المعلومات والمعرفة من مصادر المعرفة المتعددة.

٨- تمكين الطلاب من التعامل مع التكنولوجيا فائقة التقدم.

٩- تزويد الطلاب بالتنور العلمى، والثقافة العامة، والثقافة العلمية.

١٠- الاهتمام بتزويد الطلاب بالسلوك السليم العام، البيئى والصحى والاجتماعى.

١١- حث الطلاب على التكيف مع تكنولوجيا المستقبل.

يظهر اتساق الأهداف السابق الإشارة إليها مع الفلسفة العامة المحددة لجامعة المستقبل، فالأهداف كلها تهتم بالطالب وتوجيهه، كما تسعى الأهداف رقم(٧)، (٩) إلى تحقيق الاتساق

والتكيف العالمى لدى الطالب من خلال اكتسابه الثقافة العامة، وتوجيهه للبحث عن المعلومات من مصادرها المختلفة داخل أو خارج البلاد(تدويل التعليم العالى).

ولكن يؤخذ على تلك الأهداف اهتمامها بالطالب فقط، وبالرغم من أنه أهم محاور العملية التعليمية، إلا أن الأهداف السابق الإشارة إليها يصعب تحقيقها دون الاهتمام بالمحاور الأخرى التى تتضمن أعضاء هيئة التدريس، والبيئة التعليمية، والبرامج، والإدارة...وغيرها، كما أن الهدف العاشر يحصر السلوك السليم العام فى الجوانب البيئية، والاجتماعية، والصحية، وهذه الجوانب يمكن اكتسابها فى التعليم قبل الجامعى، لذا تظهر الحاجة إلى التوجيه السياسى، والاقتصادى، والثقافى فى المرحلة الجامعية.

ووفقاً للتمييز السابق بين جامعات القرن العشرين وجامعات القرن الحادى والعشرين، تميز الباحثة بين الأهداف الحالية والمستقبلية من خلال الجدول التالى:

جدول رقم(٢) التمييز بين أهداف الجامعة الحالية والمستقبلية

أهداف الجامعة الحالية	أهداف جامعة المستقبل
- إعداد الفرد للعمل المهنى التخصصى - تقديم المعلومات والمعارف للطلاب من مصادر متعددة - تعليم الطلاب من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة. - تزويد الطلاب بالعلوم والمعارف والآداب. - حث الطلاب على التكيف مع التكنولوجيا الراهنة.	- إعداد الفرد القادر على التكيف مع متغيرات العصر - توجيه الطلاب للبحث عن المعلومات والمعارف من مصادر متعددة - تمكين وتدريب الطلاب على التعامل مع التكنولوجيا فائقة التقدم. - تزويد الطلاب بالتنور العلمى، والثقافة العامة والثقافة العلمية. - حث الطلاب على التكيف مع تكنولوجيا المستقبل

يشير الجدول السابق إلى الاختلاف الواضح بين أهداف الجامعة الراهنة وأهداف جامعة المستقبل من خلال إعداد جامعة المستقبل الفرد القادر على التكيف والتساق مع متطلبات

العصر وذلك من خلال تخصصه فى أكثر من مجال، ومن ثم يمكنه تغيير مهنته أكثر من مرة وفقاً لمتطلبات العصر. فى حين يتخصص خريج الجامعة الحالية للعمل فى مهنة معينة، وإذا لم يتمكن من الحصول عليها، يظل دون عمل، وهذا يفسر ارتفاع نسبة البطالة، حيث تهتم جامعة المستقبل بتوجيه الفرد للحصول على المعلومة بنفسه، بل وتدريبه على التعاون مع أحدث أنماط التكنولوجيا، بدلاً من الاستعانة بها فحسب فى الجامعية الحالية، وتشير كلمة" التعاون" إلى صداقة التكنولوجيا، بمعنى الاستفادة من جوانبها الإيجابية وتلاشى الجوانب السلبية لها، ومثال لذلك تدريب الطلاب على تقليص نسبة انبعاثات الغاز المسبب لظاهرة الاحتباس الحرارى، وهذا ما سوف يطرح تفصيلاً فى الخبرة الأجنبية.

٥- أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

يعكس أعضاء هيئة تدريس الألفية الجديدة احتياجات عصر المعلومات وبعض الاحتياجات التقليدية للأكاديميين وتخصصاتهم، ومن ثم قد لا يستمر أعضاء هيئة تدريس اليوم فى المستقبل،

حيث يتسم أعضاء المستقبل بما يلى:

- جودة وارتباط مجالات المعرفة.
- البحث عن أساليب دمج أساسيات المعرفة مع ما يتفاعلون معه.
- إيجاد أساليب لدمج المتعلمين فى كافة أنماط البحث الأكاديمى، فالمتعلم النشط يتيح لعضو هيئة التدريس الإسراع من الأجندة البحثية، كما يساعده فى نشر النتائج.

<u>كما تختلف شخصية عضو هيئة التدريس بالحرم الجامعى من خلال:</u>

- قيام بعض الأساتذة بخدمة أكثر من موقع من خلال الشبكات، والمشاركة فى الموارد محلياً وإقليمياً ودولياً، كوسائل لإتاحة عضو هيئة التدريس فى عصر المعلومات، ومن ثم تقلص مشاركة العضو فى الحرم المحلى، مع تزايد مساهماته فى الأنشطة الإدارية للحرم.
- قدرة أعضاء هيئة التدريس المميزون فى تخصصاتهم على الاستعانة بالسوق التنافسى لتقديرهم، أما الأعضاء الذين لا يقتربون من قمة تخصصاتهم، سوف يكون لديهم الحافز لتحسين بحوثهم الأكاديمية والمشاركة لتحسين أوضاعهم المالية.

يتبين مما سبق تنوع أدوار عضو هيئة تدريس المستقبل، وتزايد المطالب التى تحتاجها الجامعة منه، حيث أن عمله لم يعد يقتصر داخل الحرم الجامعى، وإنما يمتد إلى خارج نطاق هذا الحرم، بل وداخل منزله من خلال الشبكات ووسائط التعلم المتنوعة، مما يشير إلى أن عضو هيئة تدريس اليوم مهدد بالخروج عن سياق العمل الجامعى إذا ظل أداؤه كما هو عليه.

ونظراً للتغيرات المتسارعة التى يشهدها التعليم العالى، لم يعد التحدى هو إعداد الخريجين للتعليم العالى، وإنما التحدى الحقيقى هو إعداد أعضاء هيئة تدريس لكليات وجامعات المستقبل، لذا ظهر مشروع برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل Preparing Future Faculty (PFF) ، حيث يقدم رؤية جديدة لبرنامج الإعداد فى مرحلة الدكتوراه، كما يقدم مجموعة من الأفكار المصممة للارتقاء بالتنمية المهنية الموسعة لطلاب الدكتوراه الذين يتم إعدادهم للعمل الأكاديمى، كما يقدم معلومات حول الكليات والجامعات المتنوعة بمهامها المختلفة، كما يتيح البرنامج لطلاب الدكتوراه فرصة المرور بخبرة عمل أعضاء هيئة التدريس فى سياق تربوى محكم، مما يساعدهم على اتخاذ قرار يتعلق بعملهم فى المؤسسة وفقاً لأهدافهم وقدراتهم.

ويتضمن هذا المشروع برنامجاً عاماً لإعداد أعضاء هيئة التدريس، أى أن رؤيته وأهدافه تتسق مع أى تخصص، حيث يعتمد على الإعداد الأكاديمى والبحثى المتعمق لعضو هيئة التدريس الجامعى فى أى كلية وأى جامعة، مع المرور بفترة تدريب ميدانى" Internship" من خلال تجربة العمل فى سياق تربوى وتعلم كيفية اتخاذ القرارات بشأن المؤسسة التربوية.

نشأة برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

يمثل البرنامج عملاً مشتركاً لرابطة الكليات والجامعات الأمريكية مع مجلس كليات الدراسات العليا Council of Graduate Schools، وقد مر المشروع بأربع مراحل: بدأت المرحلة الأولى عام ١٩٩٣ وامتدت حتى ١٩٩٧، وتمثل هدفها فى تطوير برامج نموذجية لإعداد أعضاء هيئة التدريس، أما المرحلة الثانية والتى امتدت من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١ تمثل

هدفها فى تأسيس برامج لإعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل والعمل على نشر تلك البرامج بعد تقييم النتائج، وتعميم رؤية البرامج فى المؤسسات الأخرى.

وبدأ تطوير المشروع بتصميم نماذج لبرامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل تحت مظلة رؤية المشروع، وعقب عرض تلك النماذج على خبراء والموافقة والاتفاق عليها، تم البدء فى إعداد تلك البرامج وتنفيذها وتقييم نتائج تطبيقها، وتعميم البرامج التى حققت نجاح. أى أن المشروع انبثقت عنه العديد من البرامج. وبدأت المرحلة الثالثة من التطوير عام ١٩٩٨، وتمثل هدفها فى تطوير برامج نموذجية فى العلوم والرياضيات، والرابعة عام ١٩٩٩ وامتدت حتى عام ٢٠٠٢، وكانت تهدف إلى تطوير برامج نموذجية فى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

أى أن التوسع فى المشروع تم من خلال البدء فى إعداد برامج لإعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل فى التخصصات المختلفة لتوسيع نطاق وعدد المشاركين، ويتبين بالنظر إلى الفترة الزمنية التى استغرقها تأسيس وتطوير برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل الاهتمام المكثف بالبرنامج، مما يعكس الإيمان الواضح بأهمية دور عضو هيئة التدريس فى جامعة المستقبل، حيث استغرق تأسيس وتطوير المشروع فترة مدتها خمس سنوات فقط، وتم مزج جهود التطوير مع جهود التأسيس عامى ١٩٩٨، و١٩٩٩، وبالتالى أسهم العمل الثنائى فى تقليص المدة الزمنية التى يحتاجها البرنامج للتطوير، كما أن مدة خمس سنوات كافية للحكم على نجاح البرنامج وتقييمه والاستفادة منه، بل إنه لو لم يثبت نجاحاً، لما ظهرت الحاجة إلى التطوير فى المرحلتين الثالثة والرابعة.

دواعى ظهور البرنامج:

يرجع ظهور برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل إلى مجموعة من الأسباب منها:

- عدم الاتساق بين المدخل الراهن للإعداد لمرحلة الدكتوراه وتغير توقعات الجامعة الخاصة بأعضاء هيئة التدريس الجدد.

- اعتقاد الكثيرين أن أعضاء هيئة التدريس مجموعة متجانسة، أى يندمجون جميعاً فى أنشطة متشابهة للتدريس والبحث، وأنهم جميعاً يواجهون الضغوط نفسها، وهذا أمر غير صحيح، فهناك تنوع كبير بين أعضاء هيئة التدريس وأدوارهم فى المجتمع المعاصر.
- إن المورد الأكاديمى الأساسى للجامعة هو عضو هيئة التدريس، ومن ثم فإن جودة والتزام العضو تحددان تميز البرامج الأكاديمية للجامعة، وجودة الطلاب، وتميز التدريس والبحث، وقدرة الجامعة على خدمة المجتمع الواسع.
- إن النمط الحالى للتعليم لا يعد أعضاء هيئة التدريس لمجتمع التعلم فى القرن الحادى والعشرين.

لذا ظهرت الحاجة إلى برنامج جديد لإعداد أعضاء هيئة تدريس للمستقبل بحيث يواكب الأدوار المتغيرة لأعضاء هيئة التدريس وفقاً لطبيعة ومتطلبات كل كلية، ولا يرتكز إلى البحث فقط على حساب التدريس وخدمة المجتمع باعتبارهما من الوظائف الأساسية للجامعة.

محتوى البرنامج:

لا يقتصر برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل على تقديم مقررات دراسية فحسب، بل يشمل أيضاً برامج للحصول على شهادات رسمية معتمدة، وورش عمل، وحلقات بحثية، بالإضافة إلى الأنشطة المهنية وخبرات المؤسسات المشاركة.

١- المقررات:

هى الوسيلة الأولى التى يمكن من خلالها تنظيم البرامج التربوية، وقد يتم تقديم المقرر بشكل مباشر أو عبر الشبكات لتعميق فهم التكنولوجيا وتطبيقها داخل حجرة الدراسة، ومن أمثلة المقررات المقدمة فى البرنامج" التدريس فى التخصص"، حيث يمارس الدارسون مهاراتهم التى سوف يستخدمونها داخل حجرة الدراسة، ويتضمن عروض حول أهداف التدريس، أيضاً مقرر" المهنة وعلم التربية" ويسهم فى زيادة الوعى بالتحديات التى تواجه عضو هيئة التدريس فى الأنماط المختلفة للمؤسسات الجامعية.

٢- برامج شهادة التأهيل للدكتوراه:

طورت كثير من برامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل برامج للشهادة كوسائل للكشف عن إنجازات الدارس، وتقدم هذه البرامج الفرصة للحصول على وثيقة رسمية أو شهادة كجزء من السجل الأكاديمي للدارس، ومثال لذلك تقديم قسم الثقافة والاتصال بجامعة إنديانا شهادة علم التربية. من خلال مقرر علم التربية الذى يتناول الاهتمامات الخاصة بإنهاء الرسالة، والنشر، وابتكار ملف إنجاز التدريس، ودخول سوق العمل الأكاديمى، والإعداد للمقابلة وإجراء حوار خاص بالوظيفة، ويتضمن أيضاً قضايا مثل: تحديات التعلم الحر فى القرن الحادى والعشرين، والتواصل عبر المنهج، والمشاركة المجتمعية، والتعليم عن بعد، والتنوع فى التعليم العالى.

ويحتاج الدارس إلى إنهاء ثلاثة مقررات والمرور باختبار تأهيلى للدكتوراه مدته ساعة واحدة يركز على علم التربية للحصول على الشهادة، كما يقدم الدارس ملف إنجاز التدريس، ويشارك فى مقابلة خاصة بالوظيفة، بالإضافة إلى تصميم مقرر يجمع بين اهتمامات التدريس والبحث.

ويتشابه هذا النظام مع النظام الحالي فى الجامعات المصرية الخاص بإعداد مرحلة الدكتوراه فى تضمنه مقررات تدريسية والمرور باختبار تأهيلى، ولكنه يتميز عن النظام الحالى فى عدم اقتصاره على المقررات والاختبار فحسب، بل إنه يمتد ليشمل أنشطة مهنية تناسب الفئات المختلفة بدءاً من معاونى أعضاء هيئة التدريس وصولاً إلى الدرجات العلمية المختلفة.

٣- حلقات البحث، وورش العمل وأنشطة الدارس غير الرسمية:

تقدم الحلقات البحثية وورش العمل خبرات دارسى برامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل السابقين، حيث يناقشون خبراتهم وأفضل إعداد لمنصب عضو هيئة التدريس الملائم لنمط المؤسسة، وقد تقوم الكلية بدعوة الدارسين فى مرحلة الدراسات العليا لحضور حلقات

بحثية يقدمها رواد على المستوى القومى، كما يندمج الدارسون فى أنشطة لها تطبيق عملى مثل: أنشطة تتعامل مع التكنولوجيا، أو تتناول التدريس والإعداد لسوق العمل.

٤- خبرات المؤسسات المشاركة:

تتضمن الدراسة فى مرحلة الدكتوراه شراكات بين الكليات والجامعات لدعم إعداد أعضاء هيئة التدريس المأمولين، ومن الأنشطة التى يتم الاستعانة بها الرحلات إلى الأنماط المختلفة من المؤسسات المشاركة، حيث تتنوع المؤسسات فى الطلاب وأدوار أعضاء هيئة التدريس، ويظهر هذا التنوع فى تضمن بعض المؤسسات المشاركة فترات امتياز للتدريس، حيث يتضمن برنامج الامتياز إتاحة الفرصة للدارس للتعامل مع طلاب المرحلة الجامعية الأولى بشكل مستقل من خلال تدريس المقررات والإشراف عند اقتراب إنهاء مرحلة الدكتوراه.

ومن ثم تعد فترة الامتياز من الجوانب المميزة فى البرنامج حيث تتيح لمعاون عضو هيئة التدريس فرصة التفاعل مع الطلاب كجزء من برنامج الدراسة وليس كجزء من الأعمال الوظيفية الموكلة إليه – وهذا ما يحدث فى بعض الكليات والجامعات بشكل غير رسمى من خلال إسناد مهام خاصة بالتدريس إلى بعض المعيدين والمدرسين المساعدين رغم عدم توفر الخبرة الكافية لديهم- وبالتالى سيكون هذا التفاعل محكوم بمتابعة مراقبى ومرشدى الدارسين.

<u>الجهات المشاركة فى البرنامج:</u>

تتركز أنشطة برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل فى ثلاثة مواقع هى:

- الأقسام باعتبار إن التعلم يرتبط بالتخصص، حيث تقدم تسلسل خبرات التدريس الإرشادية، كما تعرض مقرر خاص بتدريس التخصص، وتقوم بتنسيق جهودها مع مركز التدريس والتعلم والمصادر الأخرى، وتسهم فى استضافة مناقشات يقوم فيها أعضاء هيئة التدريس من المؤسسات المختلفة بوصف مهنتهم، ويناقشون خبرتهم كأعضاء جدد ومدى ملائمة إعدادهم، وهناك معايير محددة لمشاركة الأقسام واختيارها فى المشروع هى:

* الالتزام بمفاهيم برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل.
* الرغبة فى والقدرة على نشر معلومات عن البرنامج لدى الأقسام الأخرى، وفى الجامعة وفى الاجتماعات القومية.
* الرغبة فى المشاركة فى أنشطة التقييم.
* الالتزام بالتمويل المؤسسى.

- الجامعة باعتبار أن جزء من التعلم عام ويلائم كافة دارسى البرنامج، والمؤسسات المشاركة باعتبار أن بعض التعلم يعتمد على السياق المؤسسى، كما تقدم الجامعة منتديات حول حياة أعضاء هيئة التدريس والمهنة، ومناقشات خاصة بقضايا إدارة عمل عضو هيئة التدريس، ومقرر حول موضوع عام خاص بالتعلم والتدريس بالكلية، وتطوير توثيق خبرة الدارس فى التدريس، والبحث، والخدمة فى سجل الإنجاز.
- المؤسسات المشاركة: تقوم بتعيين مراقب أو مرشد لطلاب الدكتوراه، ودعوة الدارسين لحضور اجتماعات القسم وإشراكهم فى أنشطة تنمية أعضاء هيئة التدريس، وتقديم فرص تدريس موجهة.

وبالتالى تتنوع وتتعدد أنشطة برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل بتعدد الجهات المشاركة، حيث تشمل تخصصات الأقسام المختلفة، ومتطلبات الجامعة وفقاً لرسالتها وفلسفتها العامة، واحتياجات المؤسسات المشاركة باختلاف أنماطها، وبرامجها وطلابها، وطبيعة مهام أعضاء هيئة التدريس بها.

مدى إفادة المشاركين فى البرنامج:

قام المكتب القومى لإعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل بتوجيه برنامج يتضمن دراسات مسحية لآراء طلاب الدكتوراه فى برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل، وعندما تم سؤالهم عما إذا كانوا يوصون بالبرنامج لغيرهم من طلاب الدكتوراه، أجاب ٩٩% من الدارسين بـ(نعم) وأشاروا إلى منافع هامة للبرنامج هى:

- دعم وتعزيز فهم أدوار أعضاء هيئة التدريس واهتماماتهم فى المهنة الأكاديمية.

- تعميق الوعى بالمؤسسات المتنوعة.
- الارتقاء بقدرتهم على التنافس فى سوق العمل.

وتمثل التغيرات التى يحدثها البرنامج استراتيجية ثلاثيـــة المكـــسب Win Win Win Strategy وهى: أفضل إعداد لطلاب الدكتوراه، وأفضل مرشحين من أعضاء هيئة التدريس بالكليات والجامعات، وأقوى برامج وأكثرها دمجاً للأقسام المانحة لدرجة الدكتوراه.

مما سبق يمكن إجمال مزايا برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل فيما يلى:

- تخطيط خبرات التدريس والبحث والخدمة بما يلائم مرحلة التنمية المهنية للـــدارس والتقدم تجاه الدرجة الجامعية، على سبيل المثال، إن طـــلاب الـــدكتوراه يمثلـــون معاونين لهيئة التدريس، ومن ثم يحتاجون إلى معرفة كيفية تدريس مقـــرر مـــا أو حضور سكشن تطبيقى
- يتعلم دارس الدكتوراه الكثير عن المهنة الأكاديمية من خلال التعرض إلـــى مـــدى واسع من المسؤوليات المهنية فى مؤسسات متنوعة، مما يزودهم بـــالوعى لتحقيـــق أفضل اتساق بين اهتماماتهم وقدراتهم وبين احتياجات الأقسام والمؤسسات.
- تتضمن برامج الدكتوراه نظام للمراقبة فى كافة جوانب التنميـــة المهنيـــة، فـــيمكن للطلاب الاستفادة من عدد من المرشدين فى مؤسسات مختلفة.
- تعمل الخبرات الخاصة بمرحلة الدكتوراه على تجهيـــز أعـــضاء هيئـــة التـــدريس للتغيرات الهامة التى تتم داخل حجرات الدراسة وفى المناهج.
- يتم دمج وتكامل خبرات التنمية المهنية فى البرنامج الأكاديمى وفى متطلبات الدرجة الأكاديمية.

أي أن برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل يمكن أن يمثل ضماناً لكفائه عـضو هيئة التدريس من خلال تدريبه على التدريس والبحث والخدمة، كما أن تنوع أساليب تقـديم المحتوى يشجع الدارس على الإقبال عليه، فالبعض يفضل أسلوب المحاضـــرة والمقـــررات التدريسية، والبعض الآخر يستوعب من خلال ورش العمل والحلقات البحثية، فى حين يشعر البعض بثراء خبرة التعلم والدافعية من خلال الأنشطة المهنية والممارسة الميدانية للتـــدريس

من خلال فترة الامتياز، أيضاً يتيح تواجد المراقب أو المرشد فرص تقديم التغذية الراجعة المتعلقة بالجوانب السلبية والإيجابية فى أداء عضو هيئة التدريس.

٦- قبول الطلاب الجدد:

لا يتم القبول وفقاً لموهبة الطالب وقدراته، وإنما وفقاً للفائدة أو المنفعة التى يمكن للدارس إنتاجها أو إنجازها فى مجاله، لذا يتم عمل فحص كامل للمتقدم للقبول بجامعة المستقبل لتحديد الوضع الفكرى والانفعالى له، حيث يتسلم اسطوانة(CD) تتضمن الاستماع إلى الموسيقى فى الصباح، وفى الظهيرة والمساء لمدة أربعين يوماً وذلك وفقاً للدراسات العلمية التى أثبتت أن التعلم الفسيولوجى يحتاج أربعين يوماً، والهدف من تلك الاسطوانة تحقيق الاتساق الانفعالى والتأكد من التوافق العقلى والجسمى لدى الدارس، ثم تبدأ مرحلة الدراسة التى تتضمن الفحص العلمى للحالة الراهنة للأداء العقلى من خلال الحصول على نتائج ملء استمارة يقدمها المتقدم عبر الإنترنت، وبناء عليها يحصل الفرد على اقتراح من الجامعة يتعلق ببرامج الدراسة التى تناسبه وفقاً لإجاباته التى قدمها فى الاستمارة، وقد تثبت تلك الدراسة عدم ملائمة بعض الأفراد للالتحاق بالجامعة، وفى هذه الحالة يتم رفضهم دون استرداد رسوم الترشيح.

أما بالنسبة لأعداد المقبولين، فتشير بعض الدراسات إلى الحاجة إلى تخصيص جامعة لكل ٢ مليون مواطن، وترى أن يتراوح عدد الطلاب بجامعة المستقبل من أربعة آلاف إلى أربعين ألف طالب، مع إضافة ثلث هذا العدد إلى طلبة الدراسات العليا.

يتبين مما سبق اختلاف المبدأ الذى تعتمد عليه جامعة المستقبل فى القبول، حيث تهتم أغلب الجامعات بقدرات ومواهب المرشحين، فى حين تعنى جامعة المستقبل بالمنافع التى يمكن للدارس أن يثرى بها المجال، وتتفق الباحثة مع هذا المبدأ، فقد تتوافر لدى الفرد موهبة ما ولكنها قد لا تضيف الجديد إلى مجال تخصصه، كما أن العائد فى هذه الحالة يكون مزدوجاً، أى على المجال التخصصى من خلال إفادة الدارس له، وعلى الفرد نفسه من خلال

المكاسب والعائد المادى والمعنوى الذى ستقدمه جامعة المستقبل له لإسهاماته فى إثراء برامجها ومشروعاتها.

إلا أنه يلاحظ قصور نظام الفحص المحدد للقبول عن تحقيق مبدأ القبول وهو الكشف عن المنافع التى يمكن للمرشح تقديمها، حيث يركز على الجانب الانفعالى والفسيولوجى المرتبط بالموهبة بشكل أكبر، لذا يقترح عدم اقتصار الاسطوانة على الموسيقى فحسب، وإضافة بعض الاختبارات والمقاييس الخاصة بالتعامل مع الجماعة، والتعاون، والعمل الفريقى....وغيرها.

٧- برامج التعليم:

إن الطريقة التى تعمل بها جامعة المستقبل لتؤدى وظائفها مختلفة إلى حد ما، وينتج هذا الاختلاف عن التغيرات فى البنية والوظائف الخاصة بالتعليم قبل الجامعى، وإعداد الطلاب الذين يلتحقون بالجامعة، لذا سوف يتم التعرض إلى برامج ما قبل المرحلة الجامعية بشكل عام أولاً:

برامج ما قبل المرحلة الجامعية:

يتوقع أن يصبح سن التحاق الطلاب بالمدارس الحكومية فى القرن الحادى والعشرين هو ٤ سنوات، وتكمن فكرة التحاق الأطفال بالتعليم عن هذا السن فى أن الطفل سوف يلتحق بالتعليم عندما يكون مستعد للاستفادة من التدريس، والتدريب، والتنمية التى تقدمها المدارس، ويؤكد منهج المرحلة الابتدائية بشكل أولى على نظم الرموز والمواطنة، أى أن التلاميذ يتعلمون استخدام الرموز اللفظية، والرقمية، والمرئية، والمسموعة الخاصة بثقافة المجتمع، كما يمكنهم إتقان المفاهيم والمبادئ الأساسية للمواطنة، ويكون المنهج مدمجاً وليس مقسم إلى صفوف.

يلتحق التلاميذ بثمان سنوات أخرى عقب الانتهاء من المرحلة الابتدائية، حيث يركزون فيها بالدرجة الأولى على ثقافتهم والمهن المتاحة لمواطنى هذه الثقافة، وبالإضافة إلى التعرض إلى الثقافة، فإن الطلاب يمكنهم إعداد أنفسهم لمهنة أو أكثر من المهن المنتجة، حيث

يحصل الطلاب على شهادة المرحلة الثانوية فى الآداب مثلاً أو التكنولوجيا؛ ومن ثم بالانتهاء من مراحل التعليم الرسمى يمكن البدء فى مهنة معينة باستثناء المهن التى تحتاج إلى درجة جامعية.

أى أن خريج التعليم العام سوف يتمكن من الالتحاق بالمهنة التى تناسب ميوله وقدراته باستثناء المهن التى تحتاج إلى شهادة جامعية لمزاولتها، ومن ثم فإن ذلك يضفى مزيد من التحدى لبرامج مؤسسات التعليم العالى بحيث تتمكن من إثارة اهتمام خريجى التعليم العام، خاصة القادرين على مزاولة المهنة بغض النظر عن المؤهل الجامعى، فإذا لم يجد الجديد فى البرامج الجامعية والذى يضيف إلى خبراته ويسهم فى صقل مهاراته، لن يلتحق بالتعليم العالى.

برامج جامعة المستقبل:

تقدم جامعة المستقبل برامج على مستوى الدرجة الجامعية الأولى، وعلى مستوى الدراسات العليا، ولن يكون هناك تمييز بين برامج التخرج والبرامج المهنية، فالطلاب سوف يتخرجون بمجرد استكمال متطلبات الدرجة التى اختاروها، وتتسم برامج جامعة المستقبل بإتاحة الفرصة للدراسة حسب رغبة واحتياجات الدارسين، على سبيل المثال يمكن للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة ممن يعملون فى قطاع مثل: الصناعة التقدم إلى جامعة المستقبل من خلال الدراسة بعض الوقت فى الجامعة.

وبالتالى تتمكن برامج جامعة المستقبل من جذب الطلاب غير الراغبين فى استكمال دراستهم الجامعية من خلال تيسير سبل الدراسة وفقاً لاحتياجاتهم.

إعداد وتنظيم البرامج:

يتم إعداد وتنظيم برامج الدراسة فى جامعات القرن الحادى والعشرين وفقاً للمجالات العامة الواسعة للبرامج مثل العلوم الثقافية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم التطبيقية، ويكون لكل مجال تخصصى تاريخه، وفلسفته، وقضاياه المرتبطة به، والتكنولوجيا التى يمكن الاستعانة بها أثناء اكتساب المتعلمين للمعرفة والمهارات والفهم الضرورى لتخصص معين.

أى أن تقديم برنامج و تخصص معين يتم من خلال تناوله فى إطار مجال عام أوسع يقوم بتوظيف العلوم والتخصصات المختلفة لخدمة هذا البرنامج أو التخصص، فدراسة القانون مثلاً تتطلب التعرف على تاريخه، وفلسفته، والقضايا الاجتماعية المرتبطة به، وبالتالى يكون الخريج متخصص فى القانون، ولكنه يدرسه من خلال مجال العلوم الاجتماعية، مما يتيح له الاستفادة من: علوم السياسة، والاجتماع، والتاريخ، والفلسفة.....وغيرها فى البرنامج.

ووفقاً لهذا التنظيم، لن تكون هناك مقررات منفصلة مثل: تاريخ القانون، أو فلسفة القانون، ولن يقوم أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق بالتدريس فحسب، وإنما سوف يتم الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من أغلب كليات الجامعة، فالانفصال فى التخصص وليس البرنامج، وبالتالى يتحقق الحد من تقوقع الدارس فى تخصصه، بالإضافة إلى تزويده بثقافة موسوعية.

لذا قد تتضمن كافة الكليات أو يكون من بين أعضاء هيئة التدريس مؤرخين، وفلاسفة، وعلماء اجتماع تخصصوا فى مجال عام لإفادة البرامج المنفصلة ومجالات المعرفة البينية. أى أن مناهج جامعة المستقبل سوف تهدف إلى تناول وحدة المعرفة وتأصيلها من خلال المجالات المعرفية، ثم تأصيل الثقافة العامة، وبالتالى تكون فرص التعليم والتعلم البينى تكون متنوعة.

ويتيح إعداد وتنظيم برامج الدراسة على النحو السابق فرص التطبيق العملى والميدانى لمحتوى البرامج سواء عن طريق الربط البينى مع التخصصات المختلفة، أو بشكل منفصل، على سبيل المثال، يفيد عضو هيئة التدريس الفيلسوف الطلاب فى كليات الآداب فى دراسة الفلسفة ليس بشكل نظرى مجرد، وإنما من خلال التأمل الفلسفى لقضايا يواجهها المجتمع فى الوقت الراهن، أيضاً فى كليات التربية لدراسة فلسفة إعداد المعلم، أيضاً يتناول عالم الاجتماع القضايا المجتمعية المرتبطة بكل تخصص وكل كلية.

٨- التعليم والتعلم:

بالرغم من أن التعلم ما زال أساس جامعة المستقبل كمؤسسة للتعليم العالى، سوف تكون هناك تغيرات عديدة فى الأسلوب الذى يتعلم به الطلاب، والطريقة التى يستخدمها أعضاء هيئة التدريس فى التدريس والتقييم.

أولاً: بالنسبة للتعليم:

يختلف تعليم الطالب فى جامعة المستقبل نتيجة تحسن أساليب التدريس التى يستخدمها أعضاء هيئة التدريس، كما يظهر التنوع فى تقنيات وأنماط التعليم، وتتركز الجهود حول مساعدة الطلاب فى إنجاز المعرفة وغيرها من المخرجات المتوقعة من الدراسة والتعلم فى البرامج الجامعية، وتظل المحاضرة من أساليب التدريس المعروفة كوسيلة للمشاركة فى المعرفة، إلا أنها سوف تقدم من خلال باحثى الماجستير الذين يقدمون وجهات نظر مميزة ومتطورة، كما يشارك أيضاً الباحثون المميزون بالجامعة، والعلماء، والمتخصصون فى التدريس فى المؤسسات الأخرى، أو الأقسام، أو وحدات الجامعة، ومن ثم يكون التعليم العالى نظاماً يتكون من مجموعة أجزاء مترابطة داخلياً، ويتسم بالتواصل داخل وبين الوحدات المنفصلة.

ثانياً: بالنسبة للتعلم:

يتم تيسير تعلم الطلاب من خلال مصادر التعليم والتعلم والبحث بالجامعة، حيث تتحمل جامعات القرن الحادى والعشرين مسؤوليات التقويم والفحص واختبار الدارسين من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة، لذا تقدم الجامعة فى هذا الصدد:

- اختبارات تحديد البرنامج الملائم لإمكانات الطالب: وذلك للطلاب الذين يلتحقون بالجامعة لأول مرة، حيث تقدم اختبارات ليس لتحديد القبول، وإنما لتحديد مرحلة النمو الأكاديمى، فبمجرد قبول الدارسين يتم اختبارهم لمعرفة مستوى نموهم الأكاديمى ووضعهم فى برنامج معين.
- نظام رعاية الموهوبين من خلال الإسراع: يمكن الإسراع فى التعلم من خلال وضع متقدم للطلاب الذين أثبتوا استعداداً متقدماً فيما يتعلق بالمعرفة، والمهارة، والفهم

المطلوبين فى مرحلة ما، وذلك باستخدام أساليب التقويم والقياس التى يوجهها الكمبيوتر.

وتوظف أساليب التقويم والقياس المؤسسية فى جامعة المستقبل لتيسير الانتقال الفعال للمتعلم من مستويات ثانوية إلى مستويات أعلى من التعلم، ومن ثم يتم تقليص المدة الزمنية التى يستغرقها الدارس للحصول على درجة أكاديمية، كما تزداد درجة إتقان المتعلم للمعرفة والمهارة.

وهكذا تتضح مشاركة الجامعة للكليات والأقسام فى تحمل مسؤولية الاهتمام بأداء المتعلم والانتقال به إلى المستويات الأعلى، مما يؤكد بالرجوع إلى فلسفة وأهداف جامعة المستقبل أن الاهتمام بالمتعلم على رأس أولوياتها.

٩- المناخ الجامعى بجامعة المستقبل:

عندما لا تتمكن النظم التقليدية من مواكبة احتياجات التعلم، فإن الفرد إما أن يتوقف عن الحصول على المعرفة، أو يحصل عليها من مصدر آخر، ولذلك فإن المناخ الجامعى فى جامعة المستقبل يتيح للطالب التدرب على مهارات التعلم الذاتى مما يمكنه من الحصول على المعرفة بنفسه من مصادرها المختلفة، والمساهمة فى إنتاجها من خلال تنمية كفايات الإبداع والابتكار لديهم وهما من الكفايات الأساسية فى كفايات القرن الحادى والعشرين التى سبق عرضها، وهناك أكثر من نمط للطلاب الباحثين عن المعرفة:

١- طلاب الكليات التقليدية:

الذين يفضلون الدراسة فى موقع تقليدى فى سياق جدول دراسى ومقررات محددة للحصول على درجة جامعية فى نهاية خبرة أربع سنوات، ولكن المتعلم فى جامعة المستقبل يمكنه تحويل التعلم التقليدى إلى تعلم نشط وفعال.

٢- طلاب الدراسات العليا:

هم أكثر من مجرد متعلمين، فهم نشطون فى تصميم برامجهم الدراسية، وبالتالى فهم يختلفون عن طلاب المرحلة الجامعية الأولى، فهم لديهم تركيز ونضج أكبر، ويعرفون ما

لديهم الرغبة فى معرفته لمواكبة احتياجاتهم، كما يسعون إلى خدمة مجتمعهم من خلال عمل مسح للبيئات الخارجية وتقييمها.

٣- المتعلمون غير النظاميين والكبار:

ويمثلون أكبر مجموعة سريعة النمو، وهى التى تسعى إلى التعلم خارج الموقع المصمم لذلك. ويختلفون عن غيرهم فى حاجتهم إلى التعلم بشروطهم وليس بشروط المؤسسة، وفى ساعات ومواقع مختلفة.

إن التمييز بين فئات المتعلمين الثلاثة يكاد يختفى تماماً فى جامعة المستقبل، فالمتعلم دارس، وباحث. ومرشد، وموجه، وإدارى قادر على إدارة بيئة التعلم وإثرائها من خلال القيام بالأنشطة المتنوعة، كما تتيح جامعة المستقبل له فرص الدراسة وفقاً لاحتياجاته فى أى وقت وأى مكان، وبالتالى فهو قد يكون نظامى أو غير نظامى.

١٠- معايير نجاح جامعة المستقبل فى تحقيق أهدافها:

حددت جامعة المستقبل معايير محددة لنجاحها فى تحقيق أهدافها، وتتمثل هذه المعايير فيما يلى:

(١) تزويد جميع الطلاب بالمعرفة والوعى دون تمييز لتحقيق اتساق الفرد وتكيفه.

أى عدم التمييز بين الأفراد فى إتاحة المعرفة، ولا تقتصر جامعة المستقبل على تقديم المعرف والخبرات للدارسين وإنما تمتد لتوعيتهم من خلال الثقافة العامة بما يتيح لهم التفاعل الإيجابى والاتساق مع العالم الخارجى، ويتسق هذا المعيار مع فلسفة جامعة المستقبل التى ترتكز إلى تحقيق التوافق بين الفرد والعالم كى يتمكن من التكيف معه؛ ومن ثم فإن توفر المعارف والوعى لدى الخريجين، يتيح لهم توجيه هذا العالم وقيادته نحو المستقبل المرغوب.

(٢) التناول العلمي لمستحدثات العصر وتعقيدات الواقع من خلال برامج العلاج الروحى والصحى.

قد تصيب بعض تعقيدات القرن الحادى والعشرين وتحدياته - التى سبق تناولها فى الفصل السابق - بعض الأفراد بالإحباط والشعور بالاغتراب، وبالتالى إذا لم تتمكن الجامعة

من تقديم العلاج الروحي والصحة النفسية للدارسين، لن تتمكن الأجيال الجديدة من قيادة مجتمع الألفية الجديدة، بل وقد يقاومون التغيير لعدم قدرتهم على فهمه والتكيف معه، ومثال لذلك خوف البعض من الثورة التكنولوجية وشعورهم بأنها ظهرت لإبادة الإنسان، وتحل محله، وهذا يحدث بالفعل فى بعض الشركات التى تتجه إلى التخلص من العمالة الزائدة نتيجة استخدام أجهزة وحاسبات جديدة تحتاج إلى عدد أقل من العمالة، وهنا يبرز الدور العلمى لجامعة المستقبل فى إبراز الجوانب الإيجابية لتلك التحديات وإسهاماتها الفعالة فى حياة البشر.

(٣) التحديث العلمى والمعالجة العلمية التحليلية للبرامج الجامعية بما يدعم شخصية الفرد.

أى تطوير البرامج المقدمة وتحديثها وفق أسس علمية، مع الرجوع إلى خبراء فى مجال تحديث البرامج الجامعية بحيث تتم معالجتها وتناولها بما يتلائم مع متطلبات العصر واحتياجات القرن الحادى والعشرين.

(٤) تحقيق السعادة ومتعة التعلم لكل مواطن من خلال البرامج التعليمية واستراتيجيات التعليم.

وفقاً لفلسفة جامعة المستقبل، فإن سعادة ومتعة المواطن تتحدد وفقاً لتكيفه واتساقه مع العالم المحيط به، وتسهم جامعة المستقبل فى تحقيق هذه السعادة والمتعة من خلال تأمين مستقبله، حيث تتيح فرص الدراسة وفقاً لظروف واحتياجات الدارسين، وبالتالى يمكن للعاملين استكمال دراستهم الجامعية، بالإضافة إلى أن إعداد البرامج وفقاً للمجالات الواسعة والتخصصات البينية يتيح للدارس العمل فى أكثر من مجال فى المستقبل، كما تتحقق سعادة المواطن عند شعوره بأنه مواطن له دور إيجابى ومساهمة فعالة فى المجتمع، وجامعة المستقبل تتيح للفرد المساهمة ليس فى حاضر المجتمع فحسب، وإنما فى توجيه مستقبله أيضاً.

(٥) اتساق التناول العلمي للبرامج مع المستويات المعيارية العليا.

فلابد أن يكون التناول العلمى وتطوير البرمج فى توافق واتفاق مع المستويات المعيارية الطموحة والمحددة لتطوير ومعالجة البرامج.

(٦) أن يكون الهدف الرئيس لجامعة المستقبل تحقيق الاتساق مع العالم ككل.
(٧) تعاون الجامعة فى برامجها ومشروعاتها مع الأكاديميات، والمنظمات المتصلة بها مثل الحكومات، والسلطات، والإذاعة والتليفزيون، والصحافة، والجهات المساهمة فى العمل والتجارة، والعلوم، والبحث، والثقافة، والسياسيين، والمواطنين.

أى أن جامعة المستقبل تعتمد فى نجاحها على تقديم المعارف والبرامج التى تمكن جميع الأفراد من الاتساق والتكيف مع مجتمعاتها والعالم ككل، وبالتالى يتمكن من تحقيق الإفادة والاستفادة من الظروف المحيطة به، ويسعى للحصول على المعارف والمهارات والقدرات التى يحتاجها سوق العمل، أيضاً تهتم جامعة المستقبل بالتحديث العلمى المستمر لبرامجها من خلال المعالجة القائمة على أسس علمية، كذلك من الجوانب المميزة فى الجامعة اهتمامها بتحقيق السعادة والمتعة للدارسين. وهو معيار لم تهتم به أغلب الجامعات التقليدية، حيث تقدم البرامج بغض النظر عن أهميتها للدارسين.

١١- البحث العلمى:

يتضح من خلال رؤية ورسالة جامعة المستقبل ارتكاز البحث العلمى إلى التأكيد على التوجه لخدمة المجتمع وحل مشكلاته. لذا فإنه يرتكز إلى:

- التأكيد على علوم الحياة والبحوث البينية.
- التوجه نحو مجالات بحثية جديدة تواكب متطلبات الألفية الجديدة والمستقبل المتوقع.
- التوجه نحو البحوث التطبيقية Applied Research الموجهة لخدمة وإفادة البشرية، وهو ما يحقق التوافق والاتساق بين مخرجات جامعة المستقبل والمجتمع.
- التعاون مع الصناعة والقطاعات التنموية فى المجتمع لتبادل المنافع والخدمات بين الجامعة ورجال الأعمال.
- تكامل الجهود البحثية مع قطاع التعليم قبل الجامعى لتشجيع تخريج المخترعين والمبتكرين والعلماء.

١٢- خدمة المجتمع:

تتسم جامعة المستقبل بانصهارها فى المجتمع وكونها جزءاً لا يتجزأ منه، حيث تتخطى أنشطتها أسوار الجامعة، وهو ما سوف يتضح تفصيلاً من خلال التصميم المعمارى لجامعة المستقبل، كما أشارت المبادئ الموجهة لأنشطتها المؤسسية إلى سعى الجامعة الدائم إلى التكامل والاندماج مع المجتمع الخارجى من خلال التفاعل النشط مع قطاعاته التنموية المختلفة، ومشاركة رجال الأعمال فى تنمية الموارد الذاتية للجامعة فى مقابل إسهامات الجامعة البحثية، والتعليمية، والخدمية فى تحسين إنتاجية الشركات والمصانع وتطوير منتجاتها.

١٣- الهيكل التنظيمى:

يرتكز الهيكل التنظيمى للجامعة على الارتباط الوظيفى بمجالات المعرفة المتخصصة والموسعة. ويشبه التصنيف الوظيفى لهذه المجالات المعرفية مجالات المناهج الواسعة الخاصة بالإنسانيات والآداب، والعلوم الطبيعية والبيولوجية والفيزيائية، والعلوم الاجتماعية والسلوكية، ومجالات الدراسة المهنية والتطبيقية المتنوعة التى شهدها تنظيم الجامعات المعاصرة ، ويعبر الشكل التالى عن الهيكل التنظيمى لجامعة المستقبل:

" شكل رقم(٢) الهيكل التنظيمى لجامعة المستقبل"

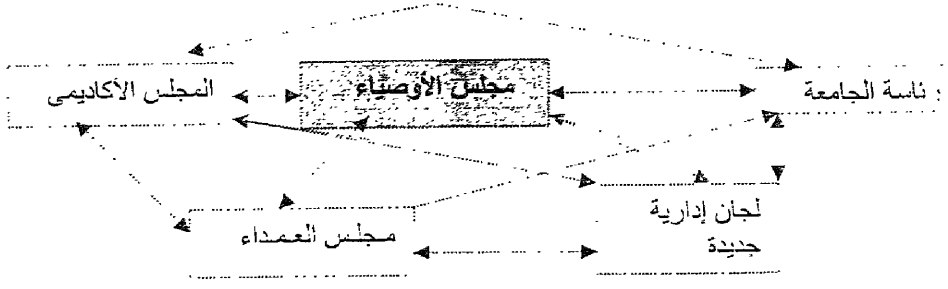

يتضح من الشكل السابق تشابه بعض مكونات الهيكل التنظيمى لجامعة المستقبل مع كثير من الهياكل التنظيمية لجامعات اليوم، إلا أن الاختلاف والتميز يظهر فى طبيعة العمليات الإدارية التى تتم داخل مكونات هذا الهيكل التنظيمى، حيث تعتمد على المرونة والتعاون

وتنسيق الجهود بين الأعضاء، لذا يكاد يختفى النمط الهرمى فى التنظيم الإدارى ليتحول إلى علاقات تفاعلية متبادلة، وهذا ما يظهر بوضوح من خلال الشكل السابق الذى يتضمن تبادل التفاعلات بين كل من مجلس الأوصياء، ورئاسة الجامعة، والمجلس الأكاديمى، ومجلس العمداء واللجان الإدارية الجديدة التى تتضمن تخصصات من منظور جديد مثل: التميز، والإبداع، والتواصل والمشاركة مع الجامعات الأجنبية، والمحاسبية، والسلام العالمى، والجانب الدولى...وغيرها.

إن السمة الحاكمة لجامعة المستقبل هى أن الهيكل الإدارى لها لن ينظم بشكل هرمى، بل يظهر التكيف والمرونة والابتكار بما يلائم ظروف المنافسة الدولية، وبدلاً من الخرائط التنظيمية التى تشير إلى السلطة ومسؤولية الجهات الحاكمة من الرئيس ونوابه حتى العمداء ورؤساء الأقسام، يمكن تنظيم المعاهد، والمراكز، والكليات على ضوء مجالات التخصص البينية، مما يؤدى إلى إزالة الحدود والفواصل بين مجالات التخصص الواسعة، ومثال لذلك وقوع كليات العلوم والآداب وتعميمها تحت مظلة واحدة هى العلوم المتنوعة والإنسانيات والآداب. وتزداد اللامركزية فى إدارة الجامعة أكثر مما كانت عليه، وسوف تؤدى اللامركزية إلى تنظيم أعضاء هيئة التدريس وفقاً للتخصصات العلمية، والبحثية، والخدمية، مع تعاونهم فى إطار كليات ومعاهد ومراكز توجهها رسالة ما.

وتتضح اللامركزية من خلال عدم استئثار عمداء الكليات بالسلطة نتيجة تداخل التخصصات بين الكليات، وتحقيق الاعتماد المتبادل بين الكليات، ومن ثم يقوم العمداء بتفويض السلطات لمرءوسيهم والتفاوض فيما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالكليات.

ويتضمن الهيكل التنظيمى لجامعة المستقبل مجلس الأوصياء الذى يتكون من رئيس الجامعة. وممثلى رئيس الجامعة من النواب، ثم المجلس الأكاديمى، ومجلس العمداء، وأعضاء إداريين لمجلس الأوصياء يختص رئيس الجامعة باختيارهم وتعيينهم فى الإدارات المختلفة، كما يتضمن لجاناً إدارية، وتتكون لجان الإدارة من أعضاء متعلمين تعليماً راقياً من جامعات أخرى وربما دول أخرى، ومؤهلين بينياً، ويتم تنظيم اللجان وفقاً للبرامج والمشروعات والمجالات، ومن تلك المجالات: العلوم والآداب، والاتساق، والفهم الدولى، والسلام العالمى،

وعلم النفس، والتربية، والكرامة الإنسانية، ومهمة اللجان توجيه جامعة المستقبل فيما يتعلق بالتنفيذ المهنى لبرامجها العلمية والمشروعات، وتتضمن البنية التنظيمى المجلس الأكاديمى Academic Council الذى يتحكم فى ضبط الاعتماد المؤسسى للمشروعات، ومجلس العمداء الأكاديمى Academic Senate الذى يتحكم فى ضبط التطبيق البينى للبرامج.

وتتضمن عضوية المجالس واللجان الإدارية نوعيات متعدد من العضوية من أبرزها:

أ- عضوية نشطة Active Membership:

والتى تصنف إلى عضوية مرتبطة بالبرامج تتضمن أى شخص يسهم بشكل فعال فى التناول العلمى لبرامج جامعة المستقبل، وعضوية مرتبطة بالمشروعات تتضمن أى عضو مشارك فى مشروع أو أكثر فى سياق البرنامج الكلى لجامعة المستقبل.

ب- عضوية تعاونية Cooperative Membership:

تتضمن الأشخاص المساهمين فى البرامج الإرشادية والداعمة للجامعة.

ج- عضوية تواصلية Communicative Membership:

تتضمن أى شخص لديه الرغبة فى التعمق فى مشروعات جامعة المستقبل بشكل بينى.

ويتبين مما سبق أن الهيكل التنظيمى لإدارة جامعة المستقبل يتأثر بطبيعة برامجها التى يتم تدريسها بشكل بينى، حيث يظهر التعاون والتكامل فى جهود الأعضاء الإداريين الذين لهم مواصفات خاصة أهمها التعلم الدولى والخبرة البينية. كما يظهر التميز الإدارى لجامعة المستقبل فى عضويتها التى تتضمن التعيين وفقاً لجهود وإسهامات الأعضاء التى تمثل مبرر للاستفادة من خبراتهم، بالإضافة إلى تصنيفهم وفقاً لدرجات ثلاثة فى العضوية، نشطة، أو تعاونية، أو تواصلية، ومن ثم يظهر الاختلاف بينها وبين الجامعة التقليدية التى تتضمن التعيين أولاً فى المناصب الإدارية، ثم انتظار الجهود والإسهامات التى قد يقدمها العضو.

١٤- التمويل:

يتبين من خلال تطوير الهيكل التنظيمى لجامعة المستقبل، والمبادئ الموجهة لأنشطتها المؤسسية، بالإضافة إلى طبيعة التصميم المعمارى لها توجهها نحو الاندماج والانصهار فى

المجتمع بقطاعاته المختلفة، مما يسهم فى تنمية الموارد الذاتية للجامعة، وبالتالى تتجه جامعة المستقبل إلى تنمية مواردها الذاتية من خلال تعاونها مع قطاع الصناعة والاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية، وابتكار مجالات أكاديمية جديدة تحقق الفائدة والعائد للجامعة، كذلك فإن اهتمام جامعة المستقبل بالفائدة أو المنفعة التى يمكن أن يقدمها الطلاب الجدد والأعضاء فى المجلس الأكاديمى يشير إلى توجهها نحو البحث عن مصادر أخرى للتمويل فى ظل توجه الحكومات نحو تقليص المخصصات المالية المقدمة للجامعات.

١٥- التصميم المعمارى:

تظهر الحاجة إلى التعرف على أسس تصميم الحيز التعليمى، ومعايير تقييم الجودة الشاملة للمبنى التعليمى قبل تناول التصميم المعمارى لجامعة المستقبل، وعلى ضوء تلك الأسس والمعايير يمكن الحكم على تميز التصميم المعمارى لجامعة المستقبل.

أسس تصميم الحيز التعليمى المكانى:

تعتبر قاعات التعليم العالى أدوات يستخدمها أعضاء هيئة التدريس والطلاب، من أجل تحقيق غايات النظام التعليمى بوجه عام، ونظراً إلى أن تعدد الوظائف واختلاف متطلبات أدائها ، وكذلك اختلاف عدد المشاركين فى النظام التعليمى أمر يرتبط مباشرة بالسمات التصميمية لجميع المكونات الداخلية، فإن هناك أسس يجب مراعاتها عند تصميم الحيز التعليمى هى:

أولاً: البعد الإنسانى والاجتماعى للتصميم الداخلى لقاعات الدراسة بصورها المختلفة:

يصعب فصل قاعة الدراسة عن الثقافة والعادات والتقاليد، لأن الظواهر الاجتماعية التى يرتبط بها الفرد بحكم انتمائه إلى مجتمع ما، تفرض عليه أساليباً تعليمية معينة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التربوية التعليمية والمناهج الدراسية، وأساليب التعليم، ليس هذا فحسب، بل إنه قد يختلف كذلك تصميم القاعة من مجتمع لآخر، تبعاً للتنوع فى البيئات المختلفة ومتطلباتها من التعليم، أو من حيث طبيعة استخدامها لهذه القاعة، وبالتالى يكون الشكل الناتج نابعاً من الواقع الإنساني والاجتماعى لمجموع المستعملين لها.

ثانياً: تضافر العناصر:

تسهم عناصر التصميم الداخلى للحيز التعليمى فى أداء المهمة التى يريد كل من عضو هيئة التدريس والطالب أو المستفيد من القاعة القيام بها وصولاً إلى تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة، ويمكن تشبيه هذه المساهمة بحزمة الألياف الضوئية الدقيقة المستخدمة فى الاتصالات الإلكترونية المختلفة، حيث تقوم مجتمعة بأداء وظيفتها، وهكذا الأمر بالنسبة لقاعة الدراسة، أو الحيز التعليمى حيث تؤدى فيه وحدة المقعد أو المكتب وظائفها مع وحدات أخرى من النظام الداخلى للقاعة مثل: الإضاءة، أو التهيئة الصوتية، كما أن القاعة أو الحيز التعليمى يؤدى وظيفته ضمن نظام معمارى بنائى أكبر هو المبنى التعليمى.

ثالثاً: الخيارات المتعددة المتاحة للمصمم:

يحاول المصمم تنظيم المكونات الداخلية للحيز التعليمى وفقاً لمتطلبات أنشطة الجامعة مما يؤدى إلى تعدد الصيغ وفقاً للأبعاد المختلفة لخصائص الحيز المكانى، وعلى رأسها:

- البعد الهندسى: يستمد الحيز بنيته الهندسية من خلال الأبعاد والمقاييس والزوايا والمسافات والمساحات والحجوم.
- البعد الفيزيائى: يتمثل فى استثمار عناصر الفيزياء وتشكيلاتها فى الصياغة الداخلية للمكان، مثل: الصوت، والضوء، والحرارة، وحركة الهواء والرطوبة، وهى ظواهر تحكمها قوانين علمية فيزيائية، وتصهرها بوتقة الإبداع.
- البعد الجغرافى: يتأثر المكان ومحتوياته بالعوامل الجغرافية.
- البعد الوظيفى: وهو البعد العاكس لمجالات الأنشطة المؤداة داخله.
- البعد التاريخى: وهو الزمن الكامن فى المكان.
- البعد الاجتماعى: حيث ينقسم الحيز إلى مساحات بشرية لها سماتها.
- البعد النفسى: أى ما يثيره المكان من انفعال ببعض القيم الإيجابية أو السلبية.

أى أن تصميم الحيز التعليمى يستند إلى أسس من أهمها مراعاة احتياجات ومتطلبات الإنسان الذى سيتعامل مع هذا الحيز، أيضاً ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده، فقد تسمح بعض الجامعات الأجنبية بأن يتضمن الحيز التعليمى صالات للرقص مثلاً، فى حين ترفض

المجتمعات الشرقية ذلك، بالإضافة إلى ضرورة ترابط عناصر ومكونات الحيز التعليمي بحيث تتواجد بينهم علاقات تأثير وتأثر بما يسهم فى تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، كذلك الأبعاد المختلفة المؤثرة على الحيز التعليمي والتى تتضمن تأثيرات عناصر البيئة الفيزيائية، والموقع الجغرافي للمؤسسة، والقيمة التاريخية للمكان، وكذلك الانطباع الذى يتركه المكان على الزائرين سواء كان سلبى أو إيجابى، ومن ثم لابد من أخذ كافة الأسس السابق الإشارة إليها فى الاعتبار عند تصميم الحيز التعليمى، بالإضافة إلى مراعاة معايير الجودة الشاملة.

معايير تقييم الجودة الشاملة لتصميم المبنى التعليمى:

تتحدد الجودة الشاملة للمبنى التعليمى على ضوء مجموعة من الاعتبارات هى:

١- علاقة المبنى بموقعه(بيئته المحيطة):

وتتحدد علاقة المبنى ببيئته المحيطة من خلال المحددات الطبيعية والاجتماعية المؤثرة فى المبنى، والكيفية التى يعكس بها التصميم تلك المحددات.

٢- التعبير المعمارى للتصور المرغوب:

ويتضمن الإجابة عن الأسئلة التالية:

(أ) كيف تم التعبير عن أفكار المصمم التى تعكس فهم احتياجات مستخدمى المبنى؟.

(ب) كيف نجح المصمم فى إرضاء أهداف ورغبات مستخدمى المكان؟.

٣- كفاءة الكلفة:

وتشمل كفاءة الكلفة ما يلى:

(أ) تطور تحليل الكلفة منذ مرحلة ما قبل التصميم وصولاً إلى التكلفة النهائية.

(ب) خبرات الإدارة التى تم توظيفها لتحقيق كفاءة الكلفة.

(ج) ترجمة المصمم لفكرة المستخدم عن كفاءة التكلفة.

(د) خفض وترشيد الطاقة المستخدمة فى التصميم.

(و) أسلوب ومنهجية الإنشاء وأثرها على البيئة المحيطة من نواحى التربة، والمياه...

(ز) المساهمة التى يقدمها المبنى من أجل تطوير وتحسين التصميم التكاملى للبيئة.

٤- جودة الأداء:

ينبغى أن تكون جميع عناصر التصميم الداخلى للحيز التعليمى محققة للجودة على النحو الذى تحدده المبادئ والمعايير التالية:

(أ) المصداقية: وهى مدى احتفاظ العنصر بجودته خلال فترة الاستخدام.

(ب) المطابقة والمتانة والخلو من العيوب.

(ج) الحفاظ على الصحة: وتعرف بأنها سلامة البشر نفسياً وبدنياً.

(د) الأمان ضد المخاطر الحيوية والمادية المقترنة بالاستخدام، وتنقسم تلك المخاطر إلى: مخاطر التشغيل والاستخدام والتى تقع دون مخالفة لتعليمات الاستخدام، ومخاطر الانهيار التى تتعلق بتعطل العنصر، ومخاطر سوء الاستعمال.

(هـ) تحقق البعد الجمالى.

(و) صيانة حالة البيئة: وتشمل الحرص على الموارد الطبيعية بما لا يهدد حياة الأجيال.

٥- جودة المواد والخامات المستخدمة:

يتم تطبيق مواصفات متفق عليها على المستوى الوطنى أو العالمى للتحقق من جودة المواد والخامات المستخدمة فى إنشاء وتثبيت جميع العناصر الخاصة بالعمارة الداخلية. ومن أمثلة ذلك: أعمال الوقاية من الحرائق والإشعاعات والعزل الحرارى، وأعمال التشطيبات، والوقاية من الرطوبة وتغطية السطح العلوى.

٦- جودة الأساليب الصناعية المستخدمة فى الإنشاء والتصنيع والتجهيز:

يتم تطبيق المواصفات القياسية الوطنية أو العالمية المتفق عليها باستخدام أجهزة معملية للتحقق من المطابقة، ومن أمثلة ذلك: اختبارات كفاءة الأداء الخاصة بالمعدات.

أى أن الجودة الشاملة لتصميم المبنى التعليمى يتم تقييمها وفقاً لمعايير تتعلق بمدى مراعاة المبنى للبيئة المحيطة به، ومدى توافق التصميم مع التصور الذى سبق تحديده من قبل خبراء ، والتكلفة وما إذا كانت رشيدة، وتم الاستفادة من آراء خبراء وإداريين لتطوير التكلفة بشكل رشيد بدءاً من مرحلة التصميم وصولاً إلى المرحلة النهائية، أيضاً من المعايير مراعاة

جودة الأداء والتى تتضح من خلال مؤشرات المصداقية، والمتانة، والخلو من العيوب، والأمان ضد المخاطر، والحفاظ على البيئة، مع مراعاة الجانب الجمالى، ولكن هناك بعض المحاور التى يتضمنها معيار كفاءة الكلفة والتى تبدو أكثر ارتباطاً بمعايير أخرى، فالمؤشران رقم(و)، و(ح) يرتبطان أكثر بمعيار" مراعاة جودة الأداء" وذلك لاهتمامها بصيانة البيئة والحفاظ عليها.

متغيرات وصف البنية الفيزيقية لجامعة المستقبل:

هناك خمسة متغيرات تستخدم لوصف البنية الفيزيقية للجامعات الموجودة، ويمكن الاستفادة منها فى توصيف جامعة المستقبل، ويفيد تحليل تأثير هذه المتغيرات فى تقديم نظرة جيدة للخصائص الفراغية المحتملة لجامعة المستقبل، كما تفيد كنقاط مرجعية للمخططين، وهذه المتغيرات هى:

١- الحجم(الصغير مقابل الكبير):

يشير الحجم إلى المساحة الكلية للبناء فيما عدا الفراغات المفتوحة بين المبانى. وتتمثل قوى التغير التى تحدد وتؤثر على حجم جامعة المستقبل فيما يلى:

أ- تحويل الأنشطة إلى الفراغ الافتراضى باستخدام التعلم من بعد وتكنولوجيا الاتصال.

ب- قد تفيد الخصخصة فى نقل بعض التسهيلات والأنشطة التى تقدمها الجامعة.

ج- قد يؤثر دعم العلاقات مع الصناعة على حجم الجامعة فى اتجاهين متعارضين هما: إيجاد وظائف جديدة داخل تكوين الجامعة مما يتسبب فى زيادة الحجم، فى حين قد تتلاشى وظائف أخرى مما ينتج عنه تقلص حجم الجامعة.

٢- التكوين الفراغى(الإحكام مقابل اللامركزية):

تظهر الحاجة إلى إعادة النظر فى فكرة الجامعة المقيدة بالحرم أو المبنى الكبير، حيث اتضحت أهمية الدمج والتماسك الداخلى بين مكونات الجامعة، ولكن لابد من مواكبة الأشكال الجديدة الخاصة بإنتاج المعرفة، وتزايد الحاجة إلى التعاون، وأهمية ربط الميادين المختلفة للمعرفة، ويظهر فى مقابل هذا التوجه اتجاهات مؤسسية توضح الميل نحو درجة أعلى من اللامركزية نتيجة الخصخصة وإتاحة خيار الدراسة من بعد فى أى مكان خارج الحرم.

ويتضح أن الموازنة بين الاتجاهين المركزى واللامركزى يحقق أقصى استفادة من التكوين الفراغى المتاح ويفيد فى الحفاظ على قيم وتقاليد المجتمع الجامعى، وكذلك مواكبة التوجهات الحديثة وتحقيق المرونة فى العمل الجامعى بما يتيح التكيف مع أشكال المعرفة الجديدة والمستحدثات المختلفة.

٣- الحدود والإتاحة(الانفتاح مقابل الانغلاق):

تتمثل حدود الجامعة فى حدود فيزيقية وأخرى مفاهيمية، وتشير إلى درجة الإتاحة من خلال تحديد مدى انفتاح المؤسسة على المجتمعات التى هى ليست جزء من مجتمع الجامعة.

٤- التنظيم الوظيفى(المحدد بمنطقة ما مقابل الاختلاط):

كان التنظيم الوظيفى الصارم أو الفراغ المحدد بمنطقة ما ملائم للأقسام المنعزلة والمعرفة المقسمة إلى نظم منفصلة، ولكن مع التوجه إلى البحث التعاونى والمعرفة البينية، ظهرت الحاجة إلى بيئة ذات استخدامات مختلطة نتيجة إمكانية الدراسة والعمل فى أماكن مختلفة وبالتعاون مع الصناعة، لذا ظهرت المبانى متعددة الوظائف، وتدعم استراتيجية الاستخدامات المختلطة Mixed- Uses Strategy ذات المسافات الفيزيقية القصيرة بين الوظائف المختلفة.

وقد بدأت كثير من الجامعات بالفعل فى تطبيق استراتيجية الاستخدامات المختلطة من خلال وجود مراكز تعليم الكبار، ومراكز تكنولوجيا التعليم، ووحدات المشروعات، ومراكز تطوير تدريس اللغة الإنجليزية، والمستشفيات التعليمية ....وغيرها. وذلك فى إطار تفعيل وظيفة خدمة المجتمع وتعميق الصلات والروابط بين المؤسسات الجامعية والمجتمعات المحلية.

٥- الموقع(الدمج مقابل الانعزال):

يشير هذا المتغير إلى موقع الجامعة فى المدينة، حيث أدى تزايد تعاون الجامعة مع الصناعة وغيرها إلى توجيه جامعة المستقبل إلى أن يكون موقعها داخل المدينة وبالقرب من مواقع الصناعة، ويوضح الشكل التالى إمكانية تصميم أشكال مختلفة من المؤسسات من خلال تطبيق قيم مختلفة على المتغيرات الخمسة:

" شكل رقم(٣) تطبيق المتغيرات الخمسة على أشكال مختلفة من المؤسسات"

الحجم	التكـــــوين الفراغي	الحدود	التنظـــــــيم الوظيفي	الموقع
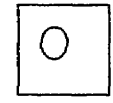		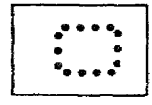		
صغير	محكم	مفتوح بلا حدود	محدد بمنطقة ما	خارج المدينة
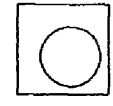		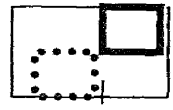	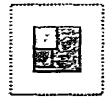	
متوسط	شبه محكم	شبه مفتوح	استخدامات مختلطة	على حدود المدينة
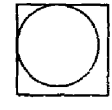	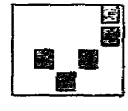			
كبيـــر	لامركزى	مغلق	فى وسط المدينة	

ويتبين من الشكل السابق وجود احتمالات مختلفة لتصميم جامعة المستقبل، فهناك ثلاثـــة احتمالات للمتغيرات الخمسة السابق الإشارة إليها باستثناء التنظيم الوظيفى، حيـــث يتـــضمن احتمالين فقط هما: الاستخدام المحدد بمنطقة ما، والاستخدام المختلط أى وجود اســـتخدامات متنوعة للجامعة. وبالنسبة للحجم فقد يكون صغيراً، أو متوسط، أو كبير، أما التكوين الفراغى قد يكون محكماً، أو شبه محكم، أو لامركزى، وقد تقع الجامعة خـــارج المدينـــة، أو علـــى الحدود، أو فى وسط المدينة، أما الحدود فقد تكون مفتوحة بلا حدود، أو شـــبه مفتوحـــة، أو مغلقة.

ومن خلال الاحتمالات السابقة، يمكن الخروج بأشكال مختلفة للجامعة، فقد تكون جامعة صغيرة الحجم، ومفتوحة بلا حدود، وتقع خارج المدينة، أو جامعة متوسطة الحجـــم، وشـــبه مفتوحة، وبالتالى شبه محكمة، ولها استخدامات مختلطة، وتقع على حدود المدينة، وبالتـــالى

فإن الاحتمالات التى تناسب الجامعة الكبيرة، هى أن تكون إدارتها لامركزيـــة وفـــى قلـــب المدينة.

نماذج للتصميم المعمارى لجامعة المستقبل:

تمت الإشارة إلى مجموعة من المتغيرات والعوامل التى تؤثر على القرارات التى تتخذها الجامعات فيما يتعلق بتخطيط مستقبلها سواء كانت مؤسسات موجودة بالفعـــل أم مؤســـسات جديدة لم يتم إنشاؤها بعد، لذا من الصعب التنبؤ بالشكل الفيزيقى لجامعة المـــستقبل لوجـــود خيارات كثيرة، ولكن هناك أشياء ثلاثة رئيسة يعتقد أنها من القوى الكبرى المحددة لجامعـــة المستقبل:

١- مجموعة الأنشطة التى سوف تتم فى الفراغ الافتراضى.
٢- الدرجة التى سوف تحافظ بها الجامعة على تكوينها الفراغى المحكم.
٣- الدرجة التى سوف تحافظ بها الجامعة على انفتاحها.

ولتفسير هذه القوى، سوف يتم عرض ثلاثة نماذج للتصميم المعمارى لجامعة المستقبل: الجامعة المصغرة Mini- University، والحرم الجديد New- Campus، ومدينة الجامعة University- City، بالإضافة إلى نموذج رابع يعتمد على مزج النموذج الأول والثانى.

النموذج الأول: الجامعة الصغرى Mini- University:

يرتكز هذا النموذج إلى مجموعة من الأنشطة الموجهة فى الفراغ الافتراضـــى، فهـــى منظومة محكمة فيزيقياً وحدودها المؤسسية مغلقة، وغالباً ما تكون موجهة بحثياً، كمـــا تقـــوم بإنتاج المعرفة البينية التى يوجهها التطبيق، وهذا يشير إلى مستويات عالية من الخصخـــصة المؤسسية، ومستوى أقل من الانفتاح على المجتمع، وتتعاون الجامعة المصغرة بشكل قوى مع الصناعة وغيرها من المؤسسات كالمستشفيات، وذلك بالرغم من أن نشاطها المحـــورى هـــو البحث.

ويتضح عدم وجود تعارض بين النشاط المحورى للجامعة وبين تعاونها مـــع الـــصناعة وغيرها من مؤسسات المجتمع، ففعالية البحوث لا تتم إلا من خلال تطبيقها وارتكازها إلـــى مشكلات وقضايا واقعية تنبثق عن المجتمع.

ولا تتضمن هذه الجامعة وظائف أخرى مثل: الثقافة، والإقامة، وشغل أوقات الفراغ، فهذه أنشطة مخصخصة تقدمها المدينة، ويتيح هذا التصميم فرص التفاعل الاجتماعى فى معامل الكمبيوتر والفراغات المحيطة به، لذا يفيد الفراغ الفيزيقى لهذه الجامعة كجسر إلى الفراغ الافتراضى الذى لا يدعم وجود النظم التى تتطلب مساحات واسعة للمعامل، فسوف يتم التغلب على الحاجة إلى مساحة المعامل باستخدام المعامل الافتراضية أو معامل فى مؤسسات أخرى.

ويتفق هذا التوجه فى تصميم الجامعة الصغرى مع توجه الاقتصاد نحو الخصخصة وتحرير التجارة والخدمات، والذى سبق الإشارة إليه فى التحديات التى يواجهها المجتمع فى القرن الحادى والعشرين، فخدمات الجامعة لن تنحصر داخل أسوارها، وإنما يمكن تقديمها من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة كالفنادق، والمطاعم، والمصانع... وغيرها.

ويمكن وصف خصائص الجامعة الصغرى والبنية الفيزيقية لها من خلال الشكل التالى:

" شكل رقم(٤) الجامعة الصغرى "

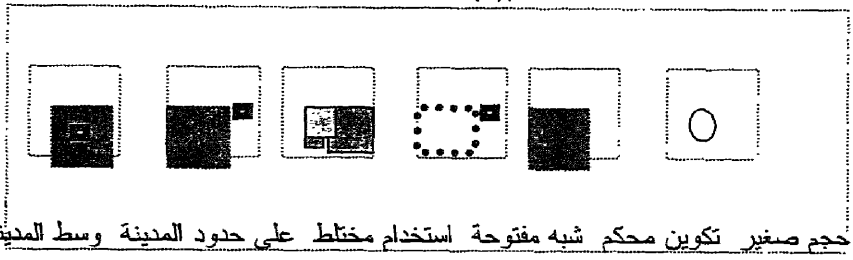

يتبين من الشكل السابق تميز هذا النموذج الخاص من خلال صغر الحجم مما يقلل من النفقات المخصصة للجامعة، بالإضافة إلى انفتاحها على المجتمع وتنوع الخدمات المقدمة ما بين خدمات تقدم داخل الجامعة، وأخرى خارجها مما يسهم فى التحرر من الشكل التقليدى للعمل الجامعى، أيضاً تنوع الأنشطة المقدمة لوجود نوعين من الفراغ الفيزيقى والافتراضى، إلا أنه يؤخذ على هذا التصميم إهماله الأدوار المختلفة للجامعة واقتصاره على التدريس والبحث.

النموذج الثانى: الحرم الجديد New Campus:

وهو النموذج الذى يرتكز إلى سلسلة متوسطة من الأنشطة فى الفراغ الافتراضى، ودرجة متوسطة أيضاً من الإحكام فى الفراغ الفيزيقى، ويعتمد على فكرة الحرم الذى يتضمن مجموعة مبان منفصلة فى مساحة خضراء، لكن فى تنسيق فيزيقى أكثر إحكاماً، ومن ثم فإن هذا التصميم يحافظ على السمة التقليدية للجامعة منها استقلالية الفراغ، مع تقديم التكيف اللازم للواقع الحالى، وهذا يعنى- من وجهة النظر المؤسسية- درجة أقل من الخصخصة، ودرجة متوسطة من الاعتماد على التكنولوجيا والتعاون مع الصناعة، ودرجة عالية من الانفتاح على المجتمع.

ويتضمن الحرم مجموعة من الوظائف مثل التسهيلات الرياضية، ووجود مراكز ثقافية، ومتاحف، كما يتضح التعاون مع الصناعة من خلال وجود مواقع الصناعات داخل أو بالقرب من الحرم الجامعى، أيضاً يقدم الحرم الجديد خدمات متنوعة للمجتمع تتضمن محاضرات عامة وحفلات مثلاً، وهذا يضفى الحس المجتمعى على كل من الطلاب والجامعة، كما يتيح إمكانية التعاون مع المجتمع الخارجى.

وتتضح الخصائص الفيزيقية لبنية الحرم الجديد من خلال الشكل التالى:

" شكل رقم(٥) الحرم الجديد"

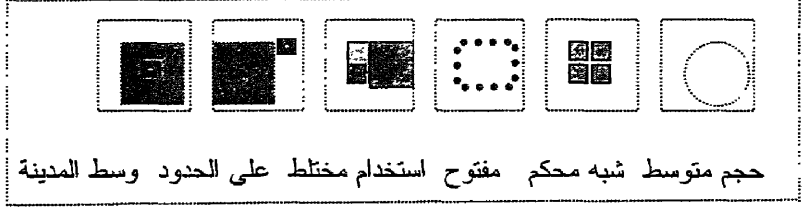

وبالتالى يختلف هذا النموذج عن الجامعة الصغرى فى انفتاح الحدود على المجتمع بشكل أكبر، مما يسمح بمزيد من التعاون مع المجتمع الخارجى والقطاعات المختلفة كالصناعة والتجارة، كما يتميز بالحجم المتوسط الذى لا يقيد استخدام الموقع بمساحة محدودة، ولا يقلل من القدرة على التحكم فى الموقع وأنشطته.

النموذج الثالث: الجامعة المدينة The University City :

وهو النموذج الذى تتصهر فيه الجامعة مع المدينة التى توجد فيها إلى درجة تزيل معها الجامعة أسوارها وتنغلغل فى مدينتها روحاً وتعليماً وتواجداً، إذ إن ارتباط المعرفة بمكونات النظام الحضرى كالمدارس، والمتاحف، والصناعة، وأنشطة أوقات الفراغ أذابت الحدود بين هذا النمط من الجامعات والمدينة، حيث تندمج الجامعة وتتصهر بشكل كلى فى المدينة، ويشير هذا- من وجهة النظر المؤسسية- إلى درجة عالية من الخصخصة، ودرجة متوسطة من التكنولوجيا والاعتماد على الحاسب، ودرجة عالية من التعاون مع الصناعة والانفتاح على المجتمع.

ويطلق أيضاً على هذا النمط من الجامعات" مدينة المعرفة"، حيث تتعاون مجتمعات الجامعة مع غيرها من مجتمعات المعرفة فى المدينة، كما تتناول الجامعة مجالات معرفية عديدة، وتعمل كمركز تكنولوجى وثقافى للمنطقة ككل، وتكون أغلب وظائف هذه الجامعة مرتبطة بالمعرفة وتتضمن صناعات عالية التكنولوجيا، وتجارة مرتكزة إلى المعرفة، ومؤتمرات.

" شكل رقم(٦) الجامعة المدينة"

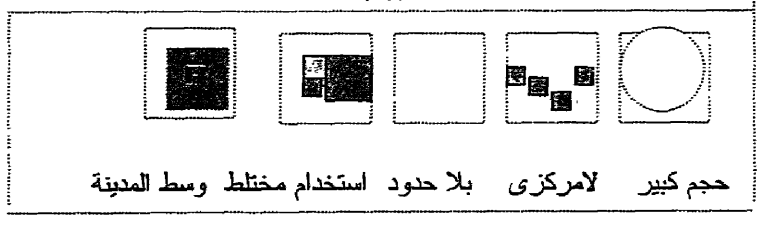

ويتضح من الشكل السابق أن الجامعة المدينة سوف تكون جزء لا يتجزأ من المدينة، مع وجود نوع من الاعتماد المتبادل بينهما لتحقيق الإفادة للطرفين، لذا ازداد حجم الجامعة، وتلاشت الحدود بينها وبين المدينة، كما أن عمل الوحدات التى تتكون منها الجامعة يتم بشكل لامركزى، أى أنها لا تتواجد داخل نطاق معين فى الجامعة، وإنما سوف تنتشر الكليات فى أجزاء مختلفة.

يتضح من خلال العرض السابق للنماذج المختلفة تميز كل نموذج بمميزات عن الآخر، لذا يمكن الاستفادة من كل منهما والخروج بنموذج رابع يحقق استفادة أكبر، وذلك بأن يكون مثلاً حجم الجامعة متوسط بحيث يسمح باستخدام الفراغات الفيزيقية والافتراضية معاً، ويكون التكوين الفراغي لامركزى بما يسمح بتوظيف أنشطة مختلفة فى أماكن متنوعة خارج نطاق الحرم الجامعى، وبالتالى لابد أن تتلاشى الحدود بين الجامعة والمجتمع الخارجى، ويتيح ذلك التنظيم الذى يعتمد على استخدامات مختلطة من الموقع الواحد، أما بالنسبة لموقع الجامعة، فإن التكوين اللامركزى والحدود المفتوحة على المجتمع تتطلب الاستفادة من موقعين هما وجود الجامعة وسط المدينة بحيث تكون قريبة من كافة الأنشطة والخدمات وتستفيد منها، مع وجود بعض الكليات المرتبطة بالصناعة على حدود المدينة بالقرب من المصانع للحفاظ على البيئة وصيانتها وفقاً لمعايير تقييم الجودة الشاملة التى سبق الإشارة إليها.

وبالتالى يمكن تمثيل هذا النموذج المقترح من خلال الشكل التالى:

" شكل رقم(٧) النموذج المقترح"

ويقترح من خلال الشكل السابق التوجه نحو الحجم الكبير حتى يستوعب كافة الأنشطة والمراكز البحثية التى قد تضمنها الجامعة، بالإضافة إلى التكوين اللامركزى الذى يتيح انفتاح حدود الجامعة على المجتمع واندماجها فيه وتعاونها مع قطاعاته المختلفة، كما تتسم الجامعة بالاستخدام المختلط لعناصرها مما يتيح أقصى استفادة من الحيز الفراغى والقاعات المختلفة التى يمكن اعتبارها معامل، وتحويلها بسهولة إلى قاعات تدريسية، وتقترح الباحثة اختيار الموقع وفقاً لطبيعة نموذج الجامعة سواء كانت بحثية أو متخصصة فتقترب من الأنشطة

والخدمات والمراكز البحثية المختلفة، أو تكنولوجية فتكون على حدود المدينة بالقرب من المناطق الصناعية.

يتبين من خلال استعراض الملامح العامة لجامعة المستقبل والمتمثلة فى السمات الوظيفية والهيكلية للجامعة، تمكنها من استيعاب بعض القضايا والإشكاليات التى تحدد دور الجامعة فى المستقبل والتى سبق طرحها موضع تساؤل فى بداية الفصل. ومن تلك التساؤلات:

- إمكان الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الاقتصاد العالمى الذى توجهه المعرفة من خلال برامج جامعة المستقبل التى ترتكز إلى مجالات المعرفة الواسعة، فالعالم اليوم يركز على التوجه إلى الاقتصاد المعرفى وليس الاقتصاد المرتبط برأس المال المادى أو البشرى، لذا أصبحت المعرفة هى المحرك الأساسى لقوى السوق، ومن ثم فإن التسلح بالمعرفة أنسب سبيل لمواكبة الاقتصاد العالمى، وهذا السلاح لا يعنى الانحصار فى زاوية معينة ضيقة، وإنما التوجه إلى دراسة مجال معرفى واسع يشمل تخصصات متنوعة تمكن الفرد من تغيير نشاطه والانتقال من مهنة إلى أخرى بشكل أكثر مرونة وفقاً لاحتياجات سوق العمل.
- تمكن الجامعة من التعبير عن قيم واحتياجات شخصية المجتمع الذى تخدمه: وهذا يتضح من خلال اعتماد جامعة المستقبل على معايير لنجاحها منها الاهتمام بتحقيق الاتساق والتكيف مع المجتمع الخارجى والمجتمع ككل. أيضاً أهداف جامعة المستقبل التى تتضمن تعميق الهوية والانتماء نحو الوطن، وكذلك السلوك البيئى والاجتماعى السليم، وهذا يتطلب بالضرورة الالتزام بقيم ومعايير المجتمع، ومواكبة احتياجاته ومتطلباته. وكذلك سعى الفلسفة العامة للجامعة إلى مواكبة تحديات المجتمع فى القرن الحادى والعشرين من خلال التوجه نحو تدويل التعليم العالى، وتحقيق الاتساق مع المجتمع الخارجى، أيضاً الاهتمام بعلم التعلم الذى يعد من المحاور الهامة فى الأصول المحددة لمهارات القرن الحادى والعشرين. كما تتمكن الجامعة من التعبير عن قيم المجتمع واحتياجاته من خلال التوجه نحو استقلاليتها، والتفاعل الخلاق مع المجتمع الخارجى وأعضائه. كذلك يتأكد ذلك من

خلال الاهتمام فى التصميم المعمارى لمبنى جامعة بالالتزام بمعايير تقييم جـــودة التصميـــم المعمارى ومنها علاقة المبنى بالموقع المحيـــط به أو الاهتمـــام بصحة وسلامة البيئة الخارجية، ونتيجة لذلك يتولـــد من خلال التعليم العالى الحرص على خدمة المجتمع.

- تحقيق التوازن بين الطلب الاجتماعى على التعليم العالى وبين التخطيط لاحتياجـــات التنمية: وذلك من خلال اختفاء فكرة شهادة الدرجة الجامعية الأولى، فأقـــل مؤهـــل يتخرج به الخريج فى جامعة المستقبل هو درجة الماجستير، مما يكـــسب الخـــريج مزيد من الخبرة والكفاءة التى تمكنه من المساهمة فى احتياجات التنميـــة، كمـــا أن الالتحاق بالتعليم العالى سوف يقتصر على الراغبين فـــى إثـــراء مهنـــتهم وتنميـــة المجتمع، أو للراغبين فى ممارسة مهن تشترط الحصول على المؤهـــل الجـــامعى، فالتعليم قبل الجامعى فى القرن الحادى والعشرين يمكن خريج الثانوية العامـــة مـــن مزاولة مهنة معينة، أى أنه يلتحق بالتعليم العالى رغبة فى إضفاء مزيد من الخبـــرة على تخصصه.
- تمثل الشهادة الجامعية رخصة لدخول العمل فى مجالات معينة مثل الطب، بل إنهـــا سوف تمثل رخصة للاستمرار فى العمل، حيث تتضمن كل مهنة الجديد الذى يظهر كل يوم، ومن ثم قد يكون خريج الثانوية العامة قادر على مزاولة مهنة ما، ولكنه لن يكون قادراً على الاستمرار فى مزاولتها مع ظهـــور المـــستجدات والمـــستحدثات المختلفة.

ومما سبق يمكن التعبير عن الصورة العامة لجامعة المستقبل من خلال المحاور التالية:

- الفلسفة: التى تحاول مواكبة احتياجات مجتمع القرن الحادى والعشرين واهتمامهـــا بالتعلم وإنتاج المعرفة أكثر من التعليم وتلقى المعرفة من مصادرها.
- الأهداف: التى تعنى بالطالب بالدرجة الأولى، حيث ترتكز إلـــى الاهتمـــام بتكيفـــه واتساقه مع المجتمع، والاهتمام بثقافته العلمية وإكسابه مهـــارات القـــرن الحـــادى والعشرين مثل: الابتكار والتفكير العلمى والتعامل مع التكنولوجيا العصرية.

- إعداد أعضاء هيئة التدريس: من خلال برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل الذى يعتمد على مشاركة كافة الجهات المعنية بالارتقاء بأداء عضو هيئة التدريس بدءاً من الأقسام، والجامعة، وصولاً إلى كافة المؤسسات الجامعية والمجتمعية المعنية بعضو هيئة التدريس، ولا يقتصر البرنامج على المقررات الدراسية فى الإعداد، وإنما يشمل ورش العمل، والحلقات البحثية، والتفاعل الميدانى مع الدارسين، حيث يعتمد البرنامج على قضاء عضو هيئة التدريس فترة امتياز لاكتساب خبرة التعامل الإيجابي مع الطلاب.
- القبول: يتم القبول بجامعة المستقبل وفقاً للفائدة أو المنفعة التى سيقدمها الدارس وليس وفقاً لموهبته، بالإضافة إلى عمل اختبار إلكترونى لتحديد ملائمته للدراسة والبرنامج الذى يناسبه.
- البرامج: تتكامل البرامج مع مرحلة التعليم قبل الجامعى، حيث يتم اختبار كفاءة وجودة أداء خريجى الثانوية العامة للقيام بالإجراءات اللازمة والمتمثلة فى تقديم برنامج إسراعى لذوى الخلفيات المحدودة، وكذلك اختبار آخر لتحديد البرنامج الملائم للدارس، كما تتميز برامج جامعة المستقبل باعتمادها على المجالات المعرفية الواسعة، بالإضافة إلى تقديمها وفقاً لاحتياجات ورغبات الدارسين.
- الإدارة: عدم وجود إدارة منفصلة خاصة بكل كلية أو قسم، وإنما يتم الأخذ بنمط الإدارة البينية التى تتندمج فيها كافة وحدات المؤسسات الجامعية، أيضاً تعتمد الإدارة الفعالة لجامعة المستقبل على التعيين وفقاً للجهود والإسهامات التى يقدمها العضو أولاً.
- التصميم المعمارى: يعتمد على نوعين من الفراغ هما الفراغ الفيزيقى والافتراضى، مع التحرر من الحدود التقليدية التى تفصل الجامعة عن المجتمع الخارجى، مما يزيد من درجة اندماجها فى المجتمع ومساهمتها فى التنمية، أيضاً يتضمن التصميم إيجاد مواقع متعددة الاستخدام، بأن يتم تصميم قاعة واحدة مثلاً تصلح كقاعة تدريسية، ومعمل، وقاعة مؤتمرات،....وغيرها.

وبالتالى يجيب التساؤل السابق على تساؤل آخر وهو أن تغير رسالة الجامعة وفقاً لمتطلبات العصر يتبعه تغير فى بنيتها الداخلية.

أهم المصادر

١- أحمد محمود الخطيب: الإدارة الإبداعية للجامعات، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٦.

٢- حامد عمار: الإصلاح المجتمعي" إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية"، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

٣- حمدى صالح: " جامعة المستقبل- الفلسفة والأهداف"، المؤتمر القومي السنوى العاشر(جامعة المستقبل في الوطن العربى)، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧-٢٨ ديسمبر، ٢٠٠٢.

٤- عطية شاهين:" العمارة الداخلية لأبنية التعليم العالى من منظور الجودة الشاملة"، أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ١٤-١٧ فبراير(التعليم العالى فى مصر- خريطة الواقع واستشراف المستقبل)، مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الأول، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٥- محسن خضر: مستقبل التعليم العربى بين الكارثة والأمل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٦- محمد على نصر:" رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل في الوطن العربى فى ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل"، المؤتمر القومى السنوى العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعى(جامعة المستقبل في الوطن العربى)، مرجع سابق.

٧- منير محمود بدوى:" دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل"، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ١٤-١٧ فبراير (التعليم العالى فى مصر- خريطة الواقع واستشراف المستقبل) ، مرجع سابق.

8- Council of Graduate Schools: The Preparing Future Faculty Program, Preparing Future Faculty National Office, U.S.A, 2008.

9- Daniel James Rowley& Others: Strategic Choices For the Academy- How Demand For Lifelong Learning Will Re- Create Higher Education, Jossey- Bass Inc., U.S.A, 1998.

10- Don Michael Randel: The University in the Future, http: www. Jotu. Chicago. edu/ randel. Html. U.S.A, 2008.

11- Harold Perkin: " History of Universities", International Handbook of Higher Education, Springer & Ford Foundation and the Center For International Higher Education, U.S.A, 2006.
12- James J. Duderstadt: The Future of Higher Education in the Knowledge- Driven Global Economy of the 21st Century, Toronto, Canada, 2000.
13- Lalita Rajasingham: The Future University in the Knowledge Society, Victoria University of Wellington, New Zealand, 2004.
14- Peter Huebner: " The Concept of the University of the Future", International Symposium, World Union of the Universities of Academic Excellence, September 14- 17, 2003.
15- Peter Lownds: The University in the Twenty- First Century: Toward a Democratic and Emancipatory University Reform, University of California, U.S.A, 2004.
16- Research Universities: http:// www. Answers. Com/ library/ education encyclopedia, U.S.A, 2010.
17- World Union of the Universities of Academic Excellence: Activities of the University of the Future. Org/ Unie/05_ Constitution/ P0401_ Activities. Php, 2008.
18- · .....: Active Membership, http:// www. University of the Future. Org/ Unie/ 05_ Constitution/ p1101_ Active_ Membership. Php, 2008.
19- .....: Application to the University of the Future, http:// www. University of the Future. Org/ Unie/ 02_ Application_ Title. Php, 2008.
20.....:Cooperative & Communicative Membership, http:// www. University of the Future. Org/Unie/ 05_ Constitution p1201_ the_ Communicative_ Membership. Php, 2008.
21- .....: Criteria For Success, http:// www. University of the Future. Org/Unie/ 05_ Constitution/ P0301_ Criteria_for_ Success. Php, 2008.

22- World Union of the Universities of Academic Excellence: Motivation of the University of the Future, http:// www. University of the Future. Org/ Unie/ 05_ constitution/p0201_ motivation. Php, 2008.
23-.....:The Acting Board of Trustees, http:// www. University of the Future. Org/ Unie/ 05_ Constitution/ P0801_ the_ acting_ board_ of _ trustees. Php, 2008.
24- .....: The Committees, http:// www. University of the Future. Org/ Unie/ 05_ Constitution/ P0801_ the_ Committees.php, 2008.

الفصل السادس

جامعات المستقبل فى الولايات المتحدة الأمريكية

السياق الأمريكى:

تتضمن الولايات المتحدة ثانى أكبر عدد من مؤسسات التعليم العالى فى العالم بمتوسط أكثر من ١١٥ مؤسسة فى كل ولاية ، و تتضمن أعلى عدد من الطلاب فى العالم حوالى ١٦ مليون طالب، كما تتمتع الجامعات بلامركزية فريدة من خلال الإدارة المحلية، حيث يحفظ الدستور للولايات كافة المهام الخاصة بالحكومة، ومن تلك المهام- التعليم-؛ لذا فإن كل ولاية مسؤولة عن إدارة الكليات والجامعات التابعة لها وذلك بدرجة أكبر من الحكومة الفيدرالية، كما أن جامعاتها تتصدر المراكز الأولى فى التصنيف العالمى للجامعات، حيث أن أول ٢٠٠ جامعة فى التصنيف تتضمن ٥٤ جامعة أمريكية فى عام ٢٠٠٩، حيث تجذب مؤسسات التعليم العالى بها الطلاب من كافة أنحاء العالم لحفاظها على المعيار الذهبى للتميز الأكاديمى.

ويواجه التعليم الجامعى فى الولايات المتحدة تحديات متنوعة، وهو فى ذلك يضاهى كثير من دول العالم، ومن أمثلة تلك التحديات: اعتبار السوق موجه خارجى لجهود التعليم العالى، ونتيجة لذلك أصبحت مجالات تخصصية مثل: الهندسة، والعلوم التطبيقية، والعلوم الزراعية من أولويات التعليم الجامعى؛ وذلك لقيمتهم فى السوق أكثر من غيرها كالإنسانيات.

كما يعانى من بعض جوانب الضعف عقب الأزمة المالية العالمية منها، حصول ٥٦% فقط من الطلاب الذين يلتحقون بالكليات على الدرجة الجامعية الأولى، أيضاً تراجع الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصولها على المركز الأول فى نسبة خريجى المدارس الثانوية، لتحتل المركز ٢٠ من بين ٢٨ دولة، كذلك كانت تحتل المكانة الأولى عام ١٩٩٨ فى نسبة الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى ممن هم فى سن ٢٥-٣٤ سنة، ولكنها تراجعت عام ٢٠٠٦ إلى المركز العاشر، وكانت الدولة الوحيدة التى لم تحرز أى تقدم فى نسبة الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من بين ٢٣ دولة ما بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

لذا كان التوجه نحو إصلاحات قومية فى التعليم الجامعى؛ كى يتمكن من مواكبة تحديات القرن الحادى والعشرين؛ وكى تتمكن جامعات اليوم من الوفاء بمتطلباتها والاستمرار فى المستقبل، كما ظهرت الحاجة إلى تبنى مسؤوليات جديدة تتضمن تحقيق ما يلى:

- تحقيق أعلى نسبة من المشاركة واستكمال المرحلة الجامعية خاصة من الأقليات.
- مزيد من مشاركة التعليم الجامعى فى إصلاح التعليم بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة.
- تحسين معدلات تعليم الكبار.
- تقديم مزيد من البرامج الفعالة لمواكبة الاحتياجات التربوية للكبار فى كافة الأعمار.

وقامت الولايات المتحدة بتأسيس لجنة مستقبل التعليم العالى فى عام ٢٠٠٥، وتتكون من ١٩ عضو يتحملون مسؤولية تقديم استراتيجية قومية لإصلاح التعليم الجامعى مع التأكيد على كيفية إعداد الكليات والجامعات لطلابها للقرن الحادى والعشرين وسوق العمل كهدف أولى، بالإضافة إلى هدف ثانوى آخر –هو– التأكيد على كيفية إعداد المدارس الثانوية طلابها للالتحاق بالتعليم العالى، وركزت اللجنة فى تقريرها عام ٢٠٠٦ على أربعة جوانب أساسية هى: الإتاحة، والملائمة، ومعايير جودة التعليم، ومحاسبة مؤسسات التعليم العالى. وتمثل الدافع وراء تأسيس تلك اللجنة فى الخوف من تدهور نظام التعليم العالى الأمريكى، وعدم قدرته على إعداد القوى العاملة الأمريكية القادرة على المنافسة فى السوق العالمى. وتؤكد اللجنة على العلاقة بين التعليم، والحكومة، وقطاع الصناعة.

وأشار تقرير اللجنة فى سياق الجوانب الأربعة السابقة إلى ما يلى:

- الإتاحة: إن ٤٤% من طلاب المدارس الأمريكية غير مؤهلين للالتحاق بالجامعة، لذا أوصى التقرير بمبادرات التقويم المبكرة التى تحدد ما إذا كان الطلاب مؤهلين للجامعة أم لا. وأكد على توفير مصادر وسبل الالتحاق بالكليات لكافة الأفراد.
- الملائمة: أى توفير التعليم العالى لذوى المستويات المنخفضة والأقليات؛ لذا طالب التقرير بمزيد من الإنتاجية والفعالية مع محاسبة الجامعات عن قراراتها الخاصة بالنفقات ارتكازاً إلى مواردها المحدودة.

- الجودة: يطالب التقرير الجامعات بتبنى أفكار مبتكرة لأساليب جديدة فى التدريس؛ لتحسين جودة التعليم العالى.
- المحاسبية: يقترح تأسيس قاعدة بيانات تتضمن الإحصائيات والمعلومات الخاصة بالكليات والجامعات:- مثل بيانات القبول، والنفقات، ومعدلات إنهاء الدراسة.

لذا تمكنت بعض الجامعات الأمريكية من إعادة تقييم خططها الاستراتيجية وتقديم خطط تتسق مع مستقبل التعليم العالى ومستقبل البلاد وذلك كما توقعه المواطنون الأمريكيون، وكما رصدته التقارير والوثائق الرسمية الأمريكية؛ ومن ثم تمثل جامعات المستقبل الأمريكية استجابة لمتطلبات الألفية الجديدة، وعامل مساعد فى خطط التنمية المستقبلية وجهود الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما للخروج من الأزمات المالية، والعسكرية، والمجتمعية التى تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية، والتى سوف تتجلى بوضوح من خلال استعراض مستقبل البلاد.

وسوف يستعرض هذا الفصل خبرة بعض نماذج جامعات المستقبل فى الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لخططها الاستراتيجية المستقبلية، حيث تم اختيار ثلاثة نماذج مختلفة هى جامعة هارفارد كنموذج للجامعة البحثية وذلك باعتبارها أفضل جامعات العالم، حيث احتلت المركز الأول فى التصنيف العالمى للجامعات فى الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩. ومعهد ماساشوستس كنموذج للجامعة التكنولوجية والذى يمثل أشهر الجامعات التكنولوجية حيث احتل المركز التاسع كأول جامعة تكنولوجية فى التصنيف العالمى لعامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وأخيراً جامعة كيترينج المتخصصة.

ولكن قبل استعراض ملامح جامعات المستقبل الأمريكية، تظهر الحاجة إلى التعرف على المجتمع الأمريكى من خلال شقين: الأول مستقبلى ويختص بمستقبل البلاد. حيث تتسم جامعات المستقبل باتساق خططها الاستراتيجية مع مستقبل البلاد؛ لذا سوف تستعرض الباحثة بعض الجهود التى تم القيام بها للمساهمة فى تحديد صورة الولايات المتحدة الأمريكية المستقبل، وكذلك المستقبل على المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، أما الشق الثانى فهو يرتبط بالحاضر، حيث يتناول الواقع المجتمعى الراهن

ممثلاً فى القوى والعوامل الثقافية المرتبطة بسياسة، واقتصاد، ومجتمع، وتكنولوجيا البلاد والتى تمثل أساس التنبؤ بصورة الولايات المتحدة المستقبل من خلال استخدام الحاضر؛ لتقديم اسقاطات خاصة بالمستقبل وجامعاته.

المجتمع الأمريكى

تظهر الحاجة إلى التعرف على المجتمع الأمريكى وخصائصه التى ساهمت فى تطوير التعليم العالى والجامعات الأمريكية بما يمكنها من تقلد مكانة متقدمة على مستوى العالم، بالإضافة إلى التعرف على صورة المستقبل الأمريكى والذى يتيح تفسير بعض خصائص نظم جامعات المستقبل الأمريكية؛ لذا سوف يتم تناول المجتمع من جانبين:

أولاً: الوضع الراهن للمجتمع الأمريكى:

تقع الولايات المتحدة الأمريكية فى أمريكا الشمالية، على مساحة ٩,٨٢٦,٦٧٥ كيلو متر مربع، وتمثل ثالث أكبر دول العالم بعد روسيا وكندا من حيث المساحة، وفى السكان بعد الصين والهند، وقد تأثر المجتمع الأمريكى بثلاثة معتقدات فلسفية ساهمت فى تشكيل الحياة العامة الأمريكية وهى: مثاليات جيفرسون الخاصة بالحكومة المقيدة، وحرية التعبير، وتحرر الولايات، والمجتمعات الدينية، والأفراد، مما ساهم فى إيجاد مؤسسات للتعليم العالى لديها حماية تتمتع بها بعيداً عن سيطرة الحكومة، أما التأثير الثانى تمثل فى الرأسمالية والاهتمام بالأسواق؛ ومن ثم كان التنوع والاهتمام بالجودة، وتنوع مصادر التمويل من خلال المنافسة أكثر من التخطيط المركزى، أما التأثير الفلسفى الأخير هو الالتزام الموسع بتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعى.

وبالتالى انعكست تلك المعتقدات على المجتمع الأمريكى ومؤسساته، حيث ساهمت فى تشكيل الشخصية الأمريكية، التى بدورها طورت مؤسسات التعليم الجامعى لتصل إلى جامعات المستقبل القادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وتقلد مكانة متقدمة فى التصنيف العالمى، والتى حققت استقلالية عن الحكومة فى جانب كبير من قراراتها وتمويلها.

أ- الواقع السياسي:

يمثل النظام السياسى للولايات المتحدة الأمريكية جمهورية فيدرالية ترتكز إلى الدستور، ولديها ديمقراطية قوية، ويتمثل التقسيم الإدارى فى ٥٠ ولاية ومقاطعة كولومبيا؛ ومن ثم فإن النظام الفيدرالى جعل لكل ولاية نظام خاص بها ، وتعتمد الديمقراطية الأمريكية على مبادئ أساسية هى المساواة بين الأفراد فى التعبير عن آرائهم، والحرية الفردية، وعدم التمييز بين الأفراد، والاشتراك فى القوة بين الحكومة والولايات.

وانعكس هذا النظام على نظم التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية التى تهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتنمية القدرات والاستغلال الأمثل لها، مع الأخذ بمبادئ الديمقراطية.

وبالتالى ساهم النظام السياسى فى تشكيل فكر وفلسفة الجامعات الأمريكية التى ترتكز إلى تكافؤ الفرص والديمقراطية، وهذا ما سوف يتضح من خلال عرض جامعات المستقبل الأمريكية، كما أتاحت الإدارة اللامركزية الفرصة لبعض الجامعات لإثبات نفسها وتأكيد تميزها.

ب- الواقع الاقتصادي:

تتضمن الولايات المتحدة أكبر اقتصاد تكنولوجى قوى على مستوى العالم، وفى ظل هذا الاقتصاد الذى يوجهه السوق، فإن أغلب القرارات تتخذ من جانب الأفراد والأعمال الخاصة، حيث تتضمن مرونة أكثر من مثيلاتها فى أوروبا واليابان فى تطوير منتجات جديدة. وبالرغم من أن سياسة الضرائب عنصر ومكون أساسى يؤثر على اثنين من مكونات النمو الاقتصادى وهما الاستثمار والمشاركة فى القوى العاملة، فإن نظام الضرائب بالولايات المتحدة لا يشجع على الاستثمار فى رأس المال، حيث تمثل الولايات المتحدة ثانى أعلى دول العالم فى الضرائب، بالإضافة إلى تطبيق الضريبة المزدوجة، على سبيل المثال عند قيام شركة "جنرال موتورز" الأمريكية بالتصدير، فإنها تدفع ضريبة عند الخروج من أمريكا، وعند دخولها الدولة الأخرى، فى حين أنه عند تصدير منتج من شركة "تويوتا" اليابانية، تتحمل الحكومة اليابانية الضريبة، بحيث يصل المنتج إلى الولايات المتحدة الأمريكية معفى من الضرائب.

مرت الولايات المتحدة الأمريكية فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بتقلص الناتج القومى بنسبة ٦,٢% ويعد ذلك أقوى انهيار منذ عام ١٩٨٢، كما فقدت ٢,٦ مليون وظيفة منذ عام ٢٠٠٨، وبدأت تفقد ٢٣ ألف وظيفة يومياً فى فبراير٢٠٠٩، ووصل معدل البطالة إلى ٨,١%، وأدى الانهيار الاقتصادى العالمى إلى تراجع الولايات المتحدة بحلول منتصف عام ٢٠٠٨، حيث وصل معدل التضخم إلى ٣,٨%، وللمساعدة فى استعادة استقرار الأسواق المالية، قام الرئيس أوباما والكونجرس بتقديم مبلغ إضافى وهو ٧٨٧ بليون دولار كحافز مالى.

وهنا يبرز دور جامعات المستقبل فى إيجاد مجالات عمل جديدة، مع الاهتمام بالجانب المهنى والتطبيقى لتشجيع الصناعات الصغيرة، والتغلب على مشكلات البطالة وفقدان الوظائف، كما تظهر الحاجة إلى إكساب الفرد وخاصة خريج التعليم الجامعى مهارات متنوعة فى تخصصات مختلفة تمكنه من تنويع وظائفه.

ج- الواقع الاجتماعي:

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ثالث دول العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند، حيث يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠٧,٢١٢,١٢٣ نسمة، وترتفع بها نسب المعمرين فى سن ٦٥ وأكثر إلى ١٢,٨% من إجمالى السكان، كما تتنوع بها المجموعات العرقية، وتتمثل نسبة القوى العاملة فى ١٤٥,٣ مليون نسمة وهى فى ذلك تحتل المكانة الرابعة على العالم، ومعدل البطالة ٥,٨% وترتيبها ٧٢، ويبلغ الدين القومى ٣٧,٥% وترتيبها ٦١ على العالم.

ويشير ذلك إلى تزايد النفقات والمتطلبات المجتمعية لدى المجتمع الأمريكى، وحاجته إلى توفير نسبة كبيرة من الوظائف لارتفاع نسبة القوى العاملة، وهذا يتطلب توسع الجامعات فى برامجها وتنويعها لابتكار أنماط جديدة من التخصصات، وهذا ما تحاول جامعات المستقبل القيام به من خلال ابتكار برامج واستحداث تخصصات جديدة، بالإضافة إلى البرامج البينية.

د- واقع التعليم العالى الأمريكى:

يتسم التعليم العالى الأمريكى بالتنوع، والاستقلالية، والمنافسة، والإتاحة، ويمثل الحجم أحد الخصائص المميزة لمؤسسات التعليم العالى الأمريكى، حيث يتضمن قسم التعليم للولايات المتحدة أكثر من ٦٥٠٠ مؤسسة للتعليم العالى مشاركة فى الدعم المالى لطلابها، متضمنة ٤٢٠٠ كلية وجامعة مانحة لدرجات أكاديمية، و٢٣٠٠ مؤسسة مانحة لشهادات مهنية، وتتضمن تلك المؤسسات حوالى ١٦ مليون طالب، منهم ١٤ مليون فى المرحلة الجامعية الأولى، و٢ مليون فى الدراسات العليا.

الإطار التشريعى:

يشير قانون التعليم العالى ١٩٦٥ إلى أن مؤسسات التعليم العالى هى مؤسسات حكومية أو غير ربحية تقبل الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، وتتم إدارتها من قبل الولاية التابعة لها، ووفقاً للقانون تشير مؤسسات التعليم العالى أيضاً إلى أى مدرسة تقدم برنامج تدريبى لا تقل مدته عن عام واحد، وذلك لتأهيل الطلاب للتوظيف، أو مؤسسات خاصة غير ربحية، وتقوم سكرتارية الولاية بإجازة الشهادات أو المؤهلات التى تمنحها المؤسسات.

وقد حددت المحكمة العليا الحرية الأكاديمية باعتبارها حق يكفله القانون فى المجتمع الأكاديمى والدستور الأمريكى فى مادته الأولى؛ لذا يرتكز العمل المؤسسى بالجامعات الأمريكية إلى مبادئ أهمها الحرية الأكاديمية وذلك وفقاً لما حددته المادة التفسيرية للرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات عام ١٩٤٠، فالحرية الأكاديمية فى البحث هى أساس الارتقاء بالحقيقة، وفى التدريس كأساس لحماية حرية عضو هيئة التدريس فى التدريس، وحرية الطالب فى التعلم، كما حددت الرابطة الأمريكية فى سياستها ما يلى:

- تمتع أعضاء هيئة التدريس بالحرية الأكاديمية الكاملة فى البحث ونشر نتائجه.
- قد تحدد بعض المؤسسات حدود وقيود على الحرية الأكاديمية وفقاً للأهداف المؤسسية.

- إن أعضاء هيئة التدريس مواطنين بالدرجة الأولى، وبالتالى لهم الحرية فى الكتابة أو الحوار كمواطنين دون التقيد بالجوانب المؤسسية، ولكن فى إطار الالتزامات المجتمعية.

ويرتكز نظام عمل عضو هيئة التدريس الأمريكى إلى التثبيت الأكاديمى Academic Tenure، حيث يتم تحديد مواصفات وشروط التعيين بشكل كتابى، مع تثبيت العضو بعد فترة اختبارية لا تزيد عن مدة قدرها سبع سنوات متضمنة الخدمة طول الوقت فى كافة مؤسسات التعليم العالى، ويتم انتقال عضو هيئة التدريس إلى مؤسسة أخرى بعد فترة خدمة اختبارية مدتها ثلاث سنوات فى مؤسسة واحدة أو أكثر.

كما تختص اللجان الحاكمة بضمان مساهمة الجامعات فى الطموحات المستقبلية، والتأكد من ارتباط جهودها بالمجتمع، وتمثل اللجان الحاكمة السلطة المؤسسية النهائية- فيما عدا بعض الاستثناءات، ويتم إنشاء الجامعات الخاصة وفقاً لنظام تعاقدى، أما الجامعات الحكومية تتأسس وفقاً لقواعد دستورية وقانونية، وبالتالى يتم ترشيح أعضاء للتعيين فى اللجان الحاكمة التى تفوض الأعمال الإدارية فى التعليم العالى للمسئولين الإداريين مثل: رئيس الجامعة والعمداء، والأعمال التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس، ومن المهام الرئيسة التى تقوم بها اللجان الحاكمة نشر البيانات الخاصة بالسياسات العامة وإجراءات المؤسسة تحت سلطته القضائية، بالإضافة إلى القيام بدور هام فى ربط الاحتياجات المستقبلية بالموارد المتوقعة.

وبالتالى يعكس الإطار التشريعى للتعليم العالى الأمريكى طبيعة المجتمع الأمريكى القائم على الحرية وتكافؤ الفرص، وكذلك النظام السياسى الذى يعتمد على اللامركزية فى الإدارة وتفويض السلطات للولايات لإدارة شؤون جامعاتها.

التنظيم والإدارة:

يكفل الدستور الأمريكى لكافة الولايات كل الوظائف الحكومية التى لم يختص بها الاتحاد الفيدرالى، ومن تلك الوظائف التعليم، وبالتالى تختص كل ولاية بمهام إدارة الجامعات التى تتضمن ٧٥% من طلاب الولايات المتحدة، ونظراً للقيود المؤسسية على الدور الفيدرالى فى

التعليم، فإن الولايات المتحدة لم تتضمن وزارة للتعليم، ويعد قانون موريل Morrill Land Grant Act of 1862 من الاستثناءات الهامة فى الدور الفيدرالى، حيث تم منح أراضى للولايات للمساهمة فى تأسيس الجامعات الحكومية، وتختلف درجة سلطة الولايات، على سبيل المثال تتمتع جامعتى ميتشجن، وكاليفورنيا بالاستقلالية الدستورية، فى حين يتم انتخاب مجالس الأوصياء محلياً لإدارة كليات المجتمع، وفى ولايات أخرى يتم تعيين لجان حاكمة لإدارة الجامعات وتحديد التمويل، ووضع السياسات واقتراح برامج جديدة، فى حين تقوم اللجان الحاكمة فى بعض الولايات بمهمة التوجيه فقط ونقل سلطتها على المؤسسات.

بالرغم من اختلاف الهيكل التنظيمى لبنية مؤسسات التعليم العالى الأمريكية وفقاً لحجم ورسالة المؤسسة، فإنها تشترك فى بعض السمات العامة، ومن تلك السمات وجود مجالس الأوصياء المسؤولة عن مراقبة الجانب المالى، ووضع الاستراتيجيات لتحقيق الرسالة، وتقييم الأداء المؤسسى، ويختلف حجم، وتعيين مجالس الأوصياء، على سبيل المثال قد يصل عدد أعضاء مجالس الأوصياء فى الجامعات الخاصة إلى ٥٠ عضو، فى حين يقل هذا العدد فى الجامعات الحكومية ليصل إلى ثمانية أعضاء، وتختص حكومات الولايات بتعيين الأعضاء وفقاً للانتخاب باستثناء الجامعات الخاصة، حيث تختص مجالس الأوصياء بتعيين أعضاءها.

وتقوم المجالس بتفويض كثير من سلطاتها ومسؤولياتها الإدارية إلى رئيس الجامعة المسؤول عن قيادة المؤسسة، وإدارة الميزانية، وتطوير وتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتأسيس نظم المحاسبية، والقيام بجزء كبير من عمله خارج المؤسسة من خلال الحصول على دعم وتأييد المجتمع، ويعاون رئيس الجامعة عدد من الإداريين لقيادة الأقسام المتنوعة للمؤسسة مثل الشؤون الأكاديمية، وشؤون الطلاب، ومتابعة خدمات وحياة الطلاب، وتسهيلات الموقع.

أنماط مؤسسات التعليم العالى:

تتضمن الولايات المتحدة أنواع مختلفة من مؤسسات التعليم الجامعى هى:

- كليات المجتمع: هى مؤسسات حكومية تقدم دراسة مدتها عامين فى المجالات المهنية والأكاديمية، وتسهم فى إعداد الطلاب للانتقال إلى مؤسسات الأربع سنوات.

- الكليات والجامعات الحكومية: وهى مؤسسات تمتد الدراسة بها إلى أربع سنوات لمنح درجة البكالوريوس، وتتضمن الجامعات الشاملة التى تجمع بين المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا فى مجالات مهنية متنوعة، والجامعات البحثية التى تقدم مجموعة من البرامج المهنية، والمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا.
- الكليات والجامعات الخاصة: هى مؤسسات غير ربحية متنوعة، وتتضمن جامعات بحثية، وجامعات متخصصة فى مجال واحد مثل التمريض أو الآداب.
- مؤسسات ربحية: تقدم برامج مهنية تؤدى إلى الحصول على شهادات أكثر من درجات جامعية، وتمتد الدراسة بها إلى عامين أو أربعة أعوام.

<u>جهود تطوير التعليم العالى:</u>

تولى الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً موسعاً بالتعليم الجامعى، وهذا يفسر تقلد الجامعات الأمريكية مواقع الصدارة فى التصنيف العالمى للجامعات، ويتضح ذلك الاهتمام جلياً من خلال توجهها لتقديم أجندة قومية للتعليم العالى، بالإضافة إلى الاهتمام بالتخطيط لمستقبل التعليم العالى.

الأجندة القومية للتعليم العالى:

وتتمثل الجهة المسؤولة عنها فى التحالف القومى لسياسة التعليم العالى، ويشمل لجنة التعليم بالولايات، والمركز القومى لنظم إدارة التعليم العالى، والمركز القومى للسياسة العامة والتعليم العالى، وتتمثل مسؤولية هذا التحالف فى تحسين أداء التعليم العالى بالولايات من خلال فحص سياسات التعليم العالى والاتفاق حول أولويات التحسين.

وتمثلت نقطة الانطلاق فى تشكيل مجموعة عمل فى كل ولاية لتحليل الأداء، وتقييم فجوات السياسة، وتطوير أجندة جديدة للتعليم العالى، مع التأكيد على أولوية عامة هى الحاجة إلى أفراد على أعلى مستوى من التعليم الذى يمكنهم من التعامل بفعالية فى عالم تكنولوجى.

يتبين من خلال الأولوية التى تركز عليها الأجندة القومية للتعليم اهتمام الولايات المتحدة بإعداد أجيال قادرة على التعامل بفعالية مع متطلبات الألفية الجديدة الراهنة والمستقبلية.

ويهدف هذا التعاون إلى تقديم تقارير لمساعدة كل ولاية فى تحديد وتقييم احتياجاتها، وأولوياتها، وجوانب القوة والضعف لديها، وتم تحديد ٦ فئات لقياس وفهم جوانب القوة والضعف فى أداء التعليم العالى، وهى:

- الإعداد: أى إلى أى مدى تسهم الولاية فى إعداد طلابها للتعليم والتدريب بعد المدرسة الثانوية؟.
- المشاركة: هل تتوفر فرص المشاركة فى التعليم والتدريب بعد المدرسة الثانوية؟.
- الملاءمة: ما مدى ملاءمة التعليم العالى للطلاب؟
- استكمال الدراسة: هل أحرز الطلاب تقدم ونجحوا فى الحصول على الدرجة الجامعية فى الوقت المحدد لهم؟.
- المنافع: ما المنافع التى حصلت عليها الولاية من تخريج أفراد ذوى تعليم عالى؟.
- التعلم: ما نتيجة التعليم والتدريب الذى تم الحصول عليه بعد الثانوية؟.

يتبين مما سبق اهتمام الأجندة القومية للتعليم العالى بمرعاة اللامركزية فى تحسين التعليم العالى، وذلك من خلال تفويض السلطة لكل ولاية لتشكيل مجموعة خاصة بها لوضع أسس الأجندة وأولوياتها وفقاً لمتطلبات الولاية، وهذا يعكس النظام السياسى للدولة، كما تشير تلك الجهود إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالتحسين المستمر للتعليم العالى ومتابعة هذا التحسين من خلال المحور السادس فى تشخيص جوانب القوة والضعف، وهو التعلم، أى أن التعليم الجيد لابد أن ينقل أثره إلى الخريجين.

تخطيط مستقبل التعليم العالى بالولايات المتحدة:

وهو تقرير أصدره قسم التعليم، حيث طالبت سكرتارية التعليم بالولايات المتحدة بدراسة أربع قضايا مركزية فى التعليم العالى الأمريكى هى: الإتاحة، والتكلفة، والجودة، والمحاسبية، وتقديم توصيات لتحسين التعليم العالى وإتاحته كى يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته المالية، مع دعم الجودة وتشجيع التجديد، ومن التوصيات التى قدمها التقرير ما يلى:

١- أن يكون لكل طالب فرصة للحصول على تعليم جامعى، وذلك بأن تؤهل مناهج وشهادة التعليم الثانوى الطالب للالتحاق بالتعليم العالى، مع التزام مؤسسات التعليم

العالى بتحفيز الطلاب على الالتحاق بها من خلال العمل النشط والتعاون مع المدارس.

٢- مواكبة تكاليف التعليم الجامعى وكافة الجوانب المؤثرة على قدرة الحكومة على تمويل التعليم العالى على المدى الطويل من خلال إعادة هيكلة نظام المعونة المالية واستبداله بنظام استراتيجى توجهه النتائج ويرتكز إلى مبادئ الإتاحة، والانتقاء، وتقليص الديون.

٣- ضمان الولايات المتحدة لقدرة جامعاتها على تطوير استراتيجية قومية للتعلم مدى الحياة وتحقيق ريادة عالمية فى المجالات الاستراتيجية الأساسية مثل:- العلوم، والهندسة.

مما سبق يتبين اهتمام قسم التعليم بالتأكيد على: مبادئ الإتاحة، والجودة، والمحاسبية، وترشيد النفقات كموجهات ومرتكزات أساسية فى عمل جامعات المستقبل؛ لذا اهتمت الجامعات الأمريكية بأخذ تلك المرتكزات فى الاعتبار عن وضع خططها استراتيجياتها المستقبلية.

ثانياً: مستقبل البلاد:

ويبدأ بتمهيد لبعض الجهود التى تم القيام بها للمساهمة فى تحديد الصورة المستقبلية:

أ- بعض الجهود المبذولة لتحديد صورة الولايات المتحدة المستقبل:

تنوعت الجهود التى تم القيام بها لتحديد صورة مستقبل البلاد ومنها:

- **تقرير إنقاذ مستقبل أمريكا" تحدى للمواطنين الأمريكيين":**

قدمه فريق من مركز دراسات الكونجرس، وحدد عشرة تحديات تواجه أمريكا هى:

١- تحقيق الاستقرار الاقتصادى: حيث فقد الأمريكيون ٢,٦ مليون وظيفة منذ نوفمبر ٢٠٠٨.

٢- استعادة القيادة الاستراتيجية.

٣- تخطى الأوضاع المتردية حيث بلغ الدين القومى ١١ تريليون دولار.

٤- إصلاح نظام الرعاية الصحية بالرغم من تزايد معدل الإنفاق حيث بلغ ٢٠٠٠ دولار لكل فرد؛ لتحتل المكانة الثانية فى الإنفاق على الصحة، إلا أنها تحتل المركز ٣١ على مستوى العالم فى الرعاية الصحية.

٥- دعم النظام التعليمى حيث تحتل المكانة ٢٩ فى العلوم، و ٣١ فى الرياضيات.

٦- ترشيد الاعتماد على الطاقة: تمثل أمريكا أكبر دول العالم استهلاكاً للطاقة، حيث يبلغ إنتاجها للبترول ١٠% من إنتاج العالم، فى حين تستهلك ٢٤%.

٧- الاستثمار فى البنية التحتية تم إهمال البنية التحتية المادية لدرجة أنها تحتاج إلى ٢,٢ تريليون دولار حتى تكون فى حالة جيدة.

٨- تحديث نظام الأمن القومى، ويعود نظام الأمن القومى الراهن إلى عام ١٩٤٧، وبالتالى لا يمكنه تحمل التهديدات الراهنة والمستقبلية.

٩- دعم الجيش الأمريكى؛ كى يتمكن من مواجهة المخاطر والتهديدات.

وحدد المركز أربع توصيات لمواكبة تلك التحديات هى:

- تطوير استراتيجية قومية مدتها عشر سنوات ترتكز إلى تقييم شامل لأوضاع البلاد.
- تشكيل لجنة مستقبلية لتطوير ضبط الميزانية، والضرائب، وغيرها من الإصلاحات.
- تطوير استراتيجيات؛ لتقليص تكاليف نظام الرعاية الصحية مع زيادة فعاليتها.
- الارتقاء بالمستويات المعيارية التربوية وتزويد المعلمين بالتدريب والحوافز والموارد.

يتبين تنوع التحديات التى تواجه المواطنين الأمريكيين فى المستقبل؛ وتصنفها الباحثة إلى تحديات اقتصادية للخروج من الأزمة الاقتصادية، وذلك من خلال ابتكار وظائف تسهم فى سداد الدين القومى، كذلك يواجه الأمريكيون تحديات اجتماعية خاصة بالرعاية الطبية، فبالرغم من تقديم التمويل الكافى للرعاية الصحية، فإن أمريكا ما زالت غير قادرة على تقلد مكانة متقدمة بين دول العالم، أما التحديات السياسية تتمثل فى الاهتمام بتحديث الجيش الأمريكى ونظام الأمن القومى، وذلك كى تتمكن البلاد من مواجهة الأخطار التى تواجهها الراهنة والمستقبلية، وتفرض تلك التحديات مهام متنوعة على الجامعات الأمريكية كى تتمكن من تخريج القادة والخبراء القادرين على تأمين أمريكا، والتوصل إلى أنسب الحلول للخروج

من الأزمة الاقتصادية وذلك من خلال البحوث والدراسات العلمية، كما يمكن الارتقاء بمكانة الولايات المتحدة فى التخصصات العلمية من خلال الجامعات التكنولوجية ودعم البحوث التطبيقية.

- خارطة طريق لمستقبل أمريكا:

قام أعضاء لجنة الميزانية بتحديد خارطة طريق لمستقبل أمريكا تتضمن خطة لحل الأزمة الاقتصادية الأمريكية طويلة المدى، وتهدف الخطة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

- دعم وتأمين الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى لكافة المواطنين.
- التخلص من أعباء الديون؛ كى لا تثقل كاهل أجيال المستقبل.
- تأمين الوظائف الأمريكية والتنافس فى اقتصاد القرن الحادى والعشرين.

أى أن السبيل للتوجه نحو مستقبل أفضل هو:- الاهتمام بالرعاية الصحية، وإيجاد وظائف تمكن الأفراد من التنافس فى مجتمع القرن الحادى والعشرين والتخلص من الديون؛ كى لا تشكل عبئاً على أجيال المستقبل؛ ومن ثم فإن التعليم الجامعى هو الجهة المنوط بها تأمين هذا الطريق من خلال تخريج الكوادر القادرة على قيادة المجتمع؛ للتنافس فى الألفية الجديدة.

- تقرير" مستقبل المجتمعات الأمريكية والتنافسية":

قدم مركز القيادة والعمل المدنى تقرير عام ٢٠٠٧ عن مستقبل المجتمعات الأمريكية، والذى كشف عن اهتمام القادة بالاستثمار فى رأس المال البشرى كأساس للتنمية الاقتصادية والمجتمعية، وأشار إلى ثلاثة توجهات كبرى فى سوق اليوم مؤثرة على صناعة القرار:

١- إن الاستثمار فى رأس المال البشرى ضرورة للتقدم فى المجتمع الواسع.

٢- إيجاد بيئة من الفرص لمجتمع تنافسى.

٣- محاسبة الشركات والشركاء على تحسين المخرجات المالية والمجتمعية.

ويوضح الشكل التالى مستقبل الاستثمار المجتمعى واعتماده على موجهات التقدم الاجتماعى والتقدم الاقتصادى ومنها:- التعليم، وتنمية القوى العاملة، ويتبين من الشكل أن

التنمية الاقتصادية تركز على جذب رؤوس الأموال، وبدء أعمال جديدة وابتكار وظائف، أما التنمية المجتمعية تركز على جوانب الدعم المجتمعى اللازمة والتى لا يمكن أن تجدى فى غياب التقدم الاقتصادى مثل: تقديم برامج للشباب، وأسعار ملائمة للسكن.

" شكل رقم(١) مستقبل الاستثمار المجتمعى"

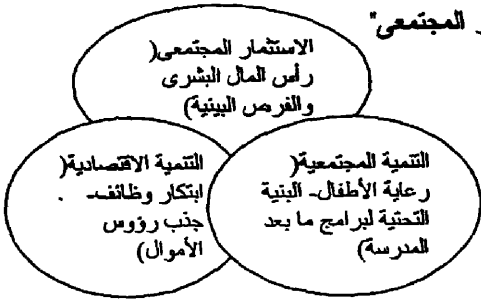

يتبين مما سبق أن مستقبل المجتمع الأمريكى يرتكز إلى الاستثمار فى رأس المال البشرى بالدرجة الأولى وهذا يتسق مع التوجه العالمى نحو اقتصاد المعرفة، وتحديات القرن الحادى والعشرين فالبشر هم المصدر الأساسى للاكتشاف، والابتكار والتجديد فى المعرفة، كما أن الاستثمار المجتمعى يؤتى ثماره من خلال التنمية الاقتصادية وتوفير وظائف جديدة مبتكرة للتغلب على الوظائف التى فقدها الأمريكيون فى ظل الأزمة المالية، والتنمية المجتمعية وأساسها التعليم الجيد وبرامج التنمية المهنية؛ وبالتالى فإن السبيل لقيادة المجتمع الأمريكى نحو المستقبل المجتمعى والاستثمار هو التعليم بشكل عام، والتعليم الجامعى بشكل خاص باعتبار أن الجامعة هى المسؤولة عن تخريج الأطباء، والمهندسين، والعاملين في شتى مجالات التنمية.

- استراتيجية النمو الاقتصادى لتأمين المستقبل:

تسعى وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إلى الارتقاء بالنمو الاقتصادى وفقاً لاستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة ٢٠٠٦. وذلك من خلال:

- تنمية وتطوير أسواق تم توظيفها بشكل جيد فى الدول المتقدمة، وإيجاد الظروف الملائمة للتوسع الاقتصادى السريع.
- الارتقاء بإتاحة الفرص الإنتاجية للفقراء، والنساء وغيرهم من الفئات المهمشة.

- دعم الإطار العام الدولى الخاص بالسياسات، والمؤسسات، والبضائع العامة التى تدعم النمو وفرص متنوعة للبلاد، ومثال لذلك:- البحوث فى مشكلات الصحة والزراعة.

يتضح وفقاً لجهود وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية أن النمو الاقتصادى هو السبيل لتأمين مستقبل البلاد خاصة فى ظل الأزمة المالية العالمية التى أثرت بشكل سلبى على أغلب دول العالم؛ لذا فإن الولايات المتحدة يمكنها استرداد أمنها القومى من خلال التوسع فى الأسواق الاقتصادية وتطويرها، والتوسع فى الفرص الإنتاجية للأقليات؛ لذا تظهر أهمية جامعة المستقبل من خلال بحوثها التطبيقية التى تستفيد من التخصصات البينية فى حل المشكلات الواقعية.

ب- الولايات المتحدة الأمريكية المستقبل:

أسفرت الجهود السابق الإشارة إليها عن التوصل إلى رؤية خاصة بمستقبل البلاد على المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، ويتضح ذلك فيما يلى:

المستقبل السياسى:

أصدرت لجنة منع أسلحة الدمار الشامل والإرهاب تقريرها فى ٢٠٠٨ بعنوان" العالم فى خطر"، والذى أشار إلى عدد من المحاور المؤثرة فى مستقبل البلاد منها:

- خطر أسلحة الدمار الشامل:

يتوقع التقرير أنه إذا لم يتمكن المجتمع العالمى من التعامل بحرص، فإن أسلحة الدمار الشامل سوف تستخدم فى هجوم إرهابى فى نهاية عام ٢٠١٣.

- تحديث نظام الأمن القومى:

إن نظام الأمن القومى الراهن غير مؤهل للتعامل مع التهديدات الراهنة والمستقبلية للولايات المتحدة، حيث يرجع إلى عام ١٩٤٧. لذا فإن البلاد سوف تشهد تحديث نظام الأمن القومى؛ بحيث يتمكن من مواجهة تهديدات الإرهاب، وعدم الاستقرار، والمنافسة على الطاقة

وغيرها من الموارد الطبيعية، وبروز الصين كقوة مهددة، وأسلحة الدمار الشامل[1]؛ لذا ترتكز استراتيجية الأمن القومى الديمقراطى إلى:

- الدفاع عن الوطن، ومقاومة الإرهاب العالمى.
- الارتقاء بالديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان.
- دعم الدبلوماسية العامة الأمريكية والتحالفات لمواكبة تحديات القرن الحادى والعشرين.
- تطوير استراتيجية لتحقيق الاستقلال فى الطاقة وتقليل اعتمادها على الدول على أن تكون هذه المساهمة أكثر أمناً ونقاءً وأقل تلوثاً فى مصادر الطاقة.

- تحديث الجيش الأمريكى:

أشارت إدارة أوباما إلى حاجة قسم الدفاع إلى تحديث موارده لإعداد الجيش الأمريكى لأدواره ومهامه المستقبلية، وتشير الحقائق إلى حاجة الإدارة الأمريكية الجديدة إلى عدد من ٧٥ ألف : ١٠٠ ألف عسكرى على الأقل للبقاء فى العراق لعامين قادمين على الأقل، وحوالى ١٧,٥٠٠ عسكرى بأفغانستان.

- توثيق التعاون بين الحكومات:

أى توثيق التعاون بين الحكومات الفيدرالية، والولايات، والحكومات المحلية، وكذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع البحثى وذلك لاستعادة الريادة الاستراتيجية.

- استراتيجية قومية لإصلاح الحكومة:

قدم أوباما استراتيجية قومية تستهدف إصلاح الحكومة، وتمكينها من مواكبة مشكلاتها المؤسسية وذلك من خلال تحديد: الموقف الراهن للبلاد وموقعها فى السياق العالمى. وإلى أين تتجه؟ وكيفيه التوجه نحو الطريق الأمثل؟. وتعتمد تلك الاستراتيجية أيضاً على تقديم الولايات المتحدة من خلال مواطنيها والمجتمع الدولى توقعاتها الخاصة بالقيادة والسياسات والموارد.

يتبين مما سبق أن المستقبل السياسى الأمريكى يقترن بحمايتها من التهديدات الخارجية والداخلية التى تواجهها وذلك من خلال تلافى خطر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولى، بالإضافة إلى حماية الأمن الداخلى من خلال نظام أمن قومى أكثر فعالية، وهذا يشير إلى

خطورة الوضع السياسى والأمنى للولايات المتحدة، أيضاً يتضح من خلال الاهتمام بندعم التعاون بين الحكومات التوجه المستقبلى نحو لامركزية القرارات السياسية وعدم انفراد جهة معينة بالسلطة، وباعتبار أن الجامعة جزء من القطاعين العام والخاص من خلال الجامعات الحكومية والخاصة، كما تمثل المجتمع البحثى، فإنها تمثل سبيل للتوجه نحو تأمين المستقبل السياسى، كما أن البحوث العلمية التطبيقية أحد الوسائل الهامة – إن لم تكن الأكثر أهمية– فى تأمين البلاد ضد المخاطر التى قد تواجهها، من خلال البحوث النووية وغيرها.

المستقبل الاقتصادى:

تبذل الولايات المتحدة جهوداً؛ لتأمين مستقبلها الاقتصادى خاصة فى ظل الأزمة المالية التى تمر بها، ويبرز فى هذا الصدد محاور أساسية تشكل ملامح المستقبل الاقتصادى هى:

<u>– تطوير أسواق جديدة:</u>

وهو تحدى أساسى، فالتحسينات الموسعة فى السياسات الاقتصادية الكبرى Macro والقدرة على تنفيذها تشير إلى أن الاقتصاديات الصغرى أصبحت من عوائق التنمية؛ لذا فإن الاقتصاديات الكبرى الموسعة تظل ذات أهمية فى حل المشكلات حيث تتضمن ما يلى:

- الإصلاح الإدارى والسياسى؛ لمساعدة البلاد على تبنى نظام للضرائب أكثر عدالةً وأسهل فى التطبيق وأقل نشراً للفساد وتشويهاً للاقتصاد.
- السياسة النقدية وبناء القدرة الاقتصادية؛ لمساعدة البنوك المركزية على تطبيق التبادل وسياسات تستجيب للأسواق، وتسهم فى تنمية القطاع المالى.
- إصلاح قواعد التنظيم؛ لتقليص العوائق الخاصة بالمنافسة.
- إصلاح القطاع المالى؛ لدعم الشفافية، والإرشاد للارتقاء باستقرار الأسواق المالية.
- تنمية القوى العاملة؛ لضمان اكتساب المهارات المهنية اللازمة للحفاظ على الإنتاجية فى ظل اقتصاد متغير.
- تطوير الخصخصة، فهى تسهم فى تحسين الحوافز للارتقاء بإنتاجية مشروعاتهم.

أى أن المستقبل الاقتصادى يرتكز إلى الأسواق الموسعة والكيانات الاقتصادية الكبرى القادرة على تعزيز القدرة التجارية، وتقديم إصلاحات شاملة لكل من نظم الضرائب، وقواعد

المنافسة، وسبل الاستثمار وحقوق الملكية، ونظم الخصخصة، بالإضافة إلى ترسيخ مبادئ تعتمد عليها الأسواق الكبرى منها: الشفافية، والعدالة، والمرونة فى التطبيق.

- الارتقاء بإتاحة الفرص الإنتاجية:

وذلك من خلال التخلص من عقبات ومشكلات هى:

- الإتاحة المحدودة لخدمات العمل.
- تأمين ملكية الأراضى وحقوق الملكية.
- التغلب على أسواق العمل غير المرنة.

- دعم الإطار العام الدولى للسياسات والمؤسسات والبضائع العامة: وذلك من خلال:-

- دعم تحرير التجارة والارتقاء بالمستويات المعيارية الدولية.
- دعم سياسات الولايات المتحدة الموجهة؛ لتحقيق النمو فى البلاد النامية.

- إصلاح نظام الضرائب الفيدرالية:

فنظام الضرائب الراهن لا يشجع على النمو الاقتصادى وتنافس الولايات المتحدة فى السوق الدولى، حيث تفرض ضرائب على الزواج، وإنجاب الأطفال، والاستهلاك، والاستثمار؛ لذا ظهرت الحاجة إلى إعادة هيكلة قوانين الضريبة، فالنظام الحالى فى دفع الضرائب مزدوج، حيث يدفع الفرد الضريبة على مكاسبه من جانب، وفى حالة الاستثمار من جانب آخر.

لذا فإن خطة الإصلاح المستقبلية تتضمن إلغاء الجانب الثانى لتشجيع الاستثمار، وكذلك إلغاء ضريبة الوفاة، كما حددت الإدارة الأمريكية الجديدة استراتيجية تضمنت تقليص الضرائب المؤقتة والتى تمثل ٢٨٨ بليون دولار من الأفراد والتضامنات، و١٣,٦ بليون دولار للبرامج. وتؤكد الإدارة الجديدة على أهمية توجيه المصروفات إلى:

- تطوير مصادر الطاقة البديلة وزيادة فعاليتها.
- التوسع فى التعليم والبحث والتنمية.

ويشير اتجاه المصروفات المستقبلية إلى الاهتمام المستقبلى بالطاقة ومصادرها البديلة كمحرك أساسى للاقتصاد وعنصر هام فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

- دور الطاقة فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى:

سوف يتحقق الاستقرار والنمو الاقتصادى من خلال تخطى الأزمة المالية كأولوية أولى، ويبرز فى هذا الصدد التأكيد القومى على أهمية ودور الطاقة فى استمرارية وبقاء استقرار اقتصادى طويل المدى للولايات المتحدة؛ لذا اتجهت الأكاديمية القومية إلى دراسة مستقبل الطاقة الأمريكية فى ٢٠٠٧، وهو مشروع مدته ٤ سنوات لتحليل تكنولوجيات الطاقة، وتحليل الإمدادات الراهنة والمطالب المستقبلية من الطاقة.

وحددت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية مبادئ لتوجيه برامج النمو الاقتصادى هى:

١- أن تسعى البرامج إلى التأثيرات النظامية الموسعة بأن يمتد النمو الاقتصادى ويؤثر على ملايين البشر خاصة فيما يتعلق بتحسين سياسات الحكومة التى تؤثر على حوافز العمل.

٢- فى حالة عدم تواجد الأثر النظامى، تظهر ضرورة الأثر المساعد، حيث تظهر أهمية قيام المجتمعات باستثمار مواردها بما يؤدى إلى تغيرات فى السياسة.

٣- أهمية وفعالية الاقتصاد السياسى: فهم الاهتمامات السياسية الداعمة أو المعارضة للإصلاح، مما يؤثر فى قرارات القطاعين العام والخاص.

"شكل رقم(٢) الإطار العام للنمو الاقتصادى"

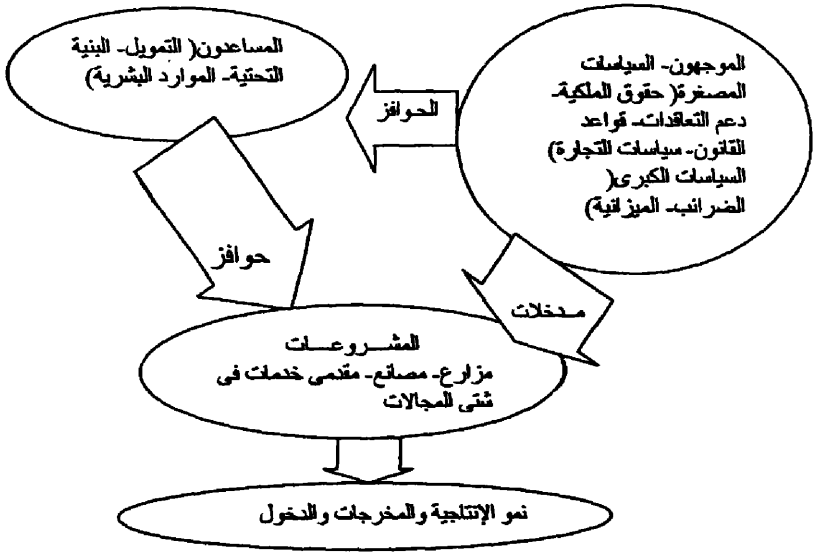

يشير الشكل السابق إلى أن النمو الاقتصادى يرتكز إلى عنصرى توجيه هما: السياسات الصغرى ممثلة فى: التعاقدات، وحقوق الملكية، وقوانين التجارة، والسياسات الكبرى ممثلة فى: نظم الضرائب، والميزانية العامة والسياسات النقدية على سبيل المثال، وتمثل السياسات المصغرة والكبرى مدخلات للمشروعات المختلفة، بالإضافة إلى عوامل مساعدة تمثل حوافز للمشروعات التنموية المختلفة، وينتج عن ذلك تعظيم المخرجات وتحقيق النمو الاقتصادى.

وتثير محاور المستقبل الاقتصادى تحديات تفرض ضرورة التوجه نحو جامعات المستقبل التى تمكنت من إعادة هيكلة أنشطتها من خلال خطط واستراتيجيات تواكب احتياجات البلاد فى المستقبل، ومن أمثلة ذلك: توجيه مشروعات وجهود الجامعة لخدمة المجتمع الخارجى من خلال تخريج كفاءات قادرة على فتح أسواق اقتصادية جديدة موسعة، وابتكار أساليب بحثية لتقليص الاعتماد على مصادر الطاقة الملوثة، واختيار بدائل أكثر أمناً، وأعلى عائداً اقتصادياً.

المستقبل الاجتماعى:

تمتد محاور المستقبل الاجتماعى الأمريكى لتشمل الاستثمار، والتنوع المجتمعى، والقوى العاملة، والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية، وفيما يلى توضيح لتلك المحاور:

<u>- الاستثمار فى رأس المال البشرى:</u>

يعد الاستثمار أساس التقدم المجتمعى، وتتمثل أنماط الاستثمار فيه فيما يلى: تقديم برامج الإرشاد، والتدريب، والمنح، وشراكات العمل بين القطاعين العام والخاص، أما مؤشرات التقدم هى نتائج الاختبارات، ومعدلات التخرج، والتقدم للالتحاق بالجامعة، ونسبة البطالة.

يتبين مما سبق أن الجامعة عنصر أساسى وفعال فى تقديم الأنماط المختلفة للاستثمار فى رأس المال البشرى، فمن خلالها يمكن الحصول على أرقى البرامج وأكثرها تقدماً لتوجيه، وتدريب الشباب، بالإضافة إلى تقديم المنح، والشراكات مع القطاعات المختلفة. ويمكن الاستدلال على نجاح هذا الاستثمار من خلال انخفاض معدل البطالة، وارتفاع مؤشرات النجاح والتخرج.

- التنوع المجتمعي:

يتوقع أن يزداد تنوع المجتمع الأمريكي، كما يتوقع زيادة السكان بنسبة ٥٠% عام ٢٠٥٠، ويرجع ذلك إلى تزايد الهجرة وارتفاع نسب المعمرين لتصل إلى ١ من كل ٥ أفراد في سن ٦٥ بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا يفرض عدد من الأولويات على صانعي السياسة العامة منها تحويل الموارد العامة من خدمة الشباب والخدمات التعليمية إلى الدعم الطبي ورعاية المسنين.

- التحول من التأكيد على المؤسسة إلى المجتمع:

إن البيئة التنافسية الجديدة سوف تدفع المجتمع الأمريكي إلى التأكيد على التوجه نحو تحقيق الحراك المجتمعي وموارده للتعرف على طموحات المجتمع وتحدياته وفرصه، وسوف تتمثل أدوار المؤسسات الإجتماعية فيما يلي:

- بناء المعرفة المفيدة: من خلال التواصل مع مشكلات المجتمع وإتاحة المعلومات.
- تشكيل الحوار والخطاب المجتمعي: أي تشكيل الرأي العام حول قضايا المجتمع.
- تنمية القيادة المحلية: من خلال توثيق الروابط بين المساهمين لإيجاد شراكات.
- دعم المحاسبية: تسهم المؤسسات المجتمعية في القيادة المحلية للتفكير حول قضايا المحاسبية، والقياس، والتقويم والمساهمة في صنع القرار المحلي.
- المشاركة في حلول السياسة: في ظل انسحاب وتراجع السلطة الفيدرالية للدولة، أصبحت المؤسسات المجتمعية لها دور نشط في السياسة فيما يتعلق بقضايا المجتمع.

أي أن جهود المؤسسات سوف تتجه نحو المجتمع في المستقبل بدلاً من تمحورها حول أنشطتها، ومن ثم سوف تتمثل أدوار المؤسسات في التواصل مع المجتمع بتقديم المعارف والأفكار التي تفيد في حل مشكلاته، وتوجيه الرأي العام نحو قضايا المجتمع الهامة.

- تغيرات في القوى العاملة المستقبلية:

سوف تختلف إعلانات الوظائف، حيث تتطلب متخصصين في المواقع الإلكترونية، وناشري صفحات على الحاسبات، حتى إن إعلانات الوظائف لن تكون ورقية، وإنما

الكترونية ويتم التقدم للتوظيف عبر الإنترنت، ومن المجالات الوظيفية فى المستقبل مهندسى الكمبيوتر، والمتخصصين فى دعم وصيانة الحاسبات، والإداريين فى قواعد البيانات.

وأشار قسم القوى العاملة إلى محاور أساسية لتحقيق الاستقرار فى حياة العاملين هى:

١- الارتقاء بالتأمين الاقتصادى: بحيث يتوفر للعامل الطعام، والمأوى، والرعاية الصحية.

٢- تمكين العاملين من الاختيار: إن أكثر العاملين نجاحاً فى القرن الحادى والعشرين هم القادرون على اختيار علاقة التوظيف التى تمكنهم من رعاية أسرهم.

٣- التوازن بين الأسرة والعمل: من حيث الموارد، والوقت المخصص للاستمتاع بالحياة الأسرية ومواكبة احتياجات الأطفال وكبار السن.

٤- مواقع عمل آمنة وعادلة: تتحرر من أعباء التمييز العنصرى وعدم العدالة فى الممارسات الوظيفية.

أى أن تأمين القوى العاملة فى المستقبل يتطلب تزويدهم بالمهارات العليا التى تناسب التخصصات المتطورة، وتأمين الوقت والدخل والرعاية اللازمة لتحقيق المتعة والرفاهية الوظيفية، وليس الاقتصار على العمل الروتينى.

- ظهور " جيل الساندوتش Sandwich Generation":

ويشير هذا المصطلح إلى جيل سوف يجد نفسه محصوراً ما بين رعاية الأطفال من أبنائه والآباء المسنين، ويرجع ظهور هذا الجيل إلى تزايد مسؤوليات رعاية الأطفال، بالإضافة إلى تضاعف أعداد المسنين، وتزايد أعداد العاملين من النساء، وبالتالى سوف.تزداد التكاليف على العاملين، ومن المتوقع أن تتكلف رعاية الأسر أكثر من ١١ بليون دولار كفاقد فى الإنتاجية كل عام، خاصة مع تزايد توقعات الحياة.

أى أن الجيل الجديد سوف يكون مكبلاً بأعباء قد لا تمكنه من القيام بواجباته على أكمل وجه؛ ومن ثم تظهر الحاجة إلى تزويده بالكفايات التى تمكنه من القيام بأكثر من وظيفة فى وقت واحد وبأقصى مهارة، وهنا تبرز أدوار الجامعات العصرية لمواكبة احتياجات القرن الجديد.

- تفاقم تكاليف الرعاية الصحية:

يشير مكتب الميزانية إلى ارتفاع التكاليف الطبية بنسبة ٦,٧% سنوياً، أى أسرع من نمو الدخل؛ كما يتوقع ارتفاع المصروفات على الرعاية الصحية بنسبة ٢٥% فى عام ٢٠٢٥، و٣٧% عام ٢٠٥٠، و٤٩% فى عام ٢٠٨٢ بما يوازى نصف الموارد الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم يتوقع أن يتحول الاهتمام من التعليم إلى البنية التحتية، وقد لا يتمكن ٤٧ مليون أمريكى من الحصول على الرعاية الصحية.

- قصور برنامج التأمينات الاجتماعية عن الوفاء بالتزاماته:

سوف تزداد الأعباء الملقاة على كاهل التأمين الاجتماعى؛ وذلك نتيجة ارتفاع متوسط العمر إلى ٧٥ للرجال و٨٠ للنساء، وارتفاع نسبة السكان فوق سن ٦٥ من ١٢% عام ٢٠٠٧ إلى ١٩% عام ٢٠٣٠. ومع بداية تقلص الفائض فى التأمينات الاجتماعية بدءاً من عام ٢٠٠٩، يتوقع عام ٢٠١٧ اختيار حلاً من أربعة: إما قيام برامج حكومية أخرى بتمويل التأمين الاجتماعى، أو رفع الضرائب لتغطية النفقات، أو تقليص المنافع والخدمات المقدمة، أو تورط الحكومة فى ديون للوفاء بمنافع التأمين الاجتماعى، ويتوقع أنه بحلول عام ٢٠٤١ سوف يعجز برنامج التأمينات الاجتماعية عن الوفاء بالتزاماته، مع تقلص المنافع والخدمات بنسبة ٢٢%.

وهنا يظهر دور امتداد جامعات المستقبل فى خدمة وتعليم الكبار كى يتمكنوا من أداء وظائف متطورة مما يقلص من اعتمادهم على التأمينات الاجتماعية فحسب، وبالتالى يتمكن نظام التأمين الاجتماعى من الوفاء بالتزاماته فى المستقبل.

المستقبل التكنولوجى:

يتضح للمستقبل التكنولوجى الأمريكى من خلال إحلال الواقع الافتراضى محل الفيزيقى لتسير الأعمال وإنجازها فى أقل وقت وبأقل جهد، مع الارتكاز إلى أسس علمية فى الخدمات المختلفة مثل الصحة والأمن القومى، وهو ما يتضح من خلال المحورين التاليين:

- الواقع الافتراضي في مواقع العمل" المكتب المنزلي":

سوف يظهر في إيجاد المكاتب الافتراضية التي لا تغلق أبداً، حيث تسمح التكنولوجيا للعامل بنقل مكتبه إلى أي مكان افتراضي من خلال البريد الإلكتروني، وأجهزة اللاب توب، والكمبيوتر، أو الهاتف المحمول؛ ومن ثم لا يتقيد العمل بمكان واحد، كما سيظهر المكتب المنزلي" Home Office" لتوافر أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا بكل منزل.

وبالتالي قد لا يتمكن خريجي التعليم الجامعي التقليدي من المنافسة أو الحصول على عمل في العالم التكنولوجي الجديد، ويرتبط هذا المستقبل التكنولوجي بالثورة المعلوماتية وانعكاساتها على الجامعات؛ ومن ثم كان التوجه نحو جامعات المستقبل.

- الارتقاء بتقدم العلم كأساس للارتقاء بالصحة القومية، والرفاهية وتأمين الدفاع القومي:

ويمثل هذا المحور رسالة مؤسسة العلم القومية التي قدمت خطة استراتيجية للاستثمار في مستقبل أمريكا ٢٠٠٦- ٢٠١١، وتؤكد تلك الخطة على أهمية الاكتشاف العلمي في مستقبل أمريكا، وتمثلت رؤيتها في الارتقاء بالتجديد، والاكتشاف، والتعليم وتمكين أجيال المستقبل في العلم والهندسة.

مما سبق يتضح اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالعلم وتقديرها له، بل إنها تعتبره أساس الاستثمار في مستقبلها، ومفتاح الرفاهية والصحة والسلامة المجتمعية، كما تمثل المحاور السابق عرضها والخاصة بالمستقبل الأمريكي موجهات أساسية للخطط الاستراتيجية التي تقدمها الجامعات، ومبررات قوية لتوجه الجامعات الأمريكية نحو جامعات المستقبل.

توجه الجامعات الأمريكية نحو جامعات المستقبل

أدى سعى الجامعات الأمريكية للتميز إلى سعيها لتقديم خطة استراتيجية تتسق مع مستقبل البلاد وتتضمن ملامح تسعى إلى الوصول إليها فى المستقبل، وقد بدأت فى تنفيذها بالفعل بما يؤهلها للإعلان عن كونها جامعة مستقبل.

جامعة هارفارد البحثية Harvard University

أسست جامعة هارفارد عام ١٦٣٦، وتحولت إلى كلية هارفارد Harvard College فى ١٦٣٩، واتخذت مصطلح الجامعة University عام ١٧٨٠، وأثناء تولى تشارلز ويليام إليوت رئاسة الجامعة، تمكن من تحويلها إلى نمط الجامعة البحثية العصرية ، وتمثل جامعة هارفارد أهم وأقدم مؤسسات التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد احتفلت بالذكرى رقم ٣٥٠ فى عام ١٩٨٦، وتخرج منها سبعة رؤساء للولايات المتحدة الأمريكية، وحصل بعض من خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها على أكثر من ٤٠ جائزة نوبل. وبالرغم من كونها أقدم مؤسسات التعليم العالى الأمريكى، فإنها تتسم باستجابتها للمطالب المتغيرة للجمهور، وقد تمكنت من إحراز تقدم فى خطتها الأكاديمية بما يؤهلها للوصول إلى المستويات المعيارية العالية بما يحقق صالح المجتمع فى المستقبل ويمكنها من إعلان كونها" جامعة المستقبل"، كما أعلنت فى ٢٠٠٧ أنها موجهة لتقديم التعلم الذى ينقل إرث الألفية الجدية ويسهم فى تشكيل المستقبل، ومن ثم امتدت عبر القرون لتتحول من كلية صغيرة إلى جامعة أمريكية ذات امتداد عالمى ولها ملامح جامعة المستقبل.

الخطة الاستراتيجية

قدمت جامعة هارفارد خطة استراتيجية تضمنت دراسة لسمات الجامعة المرجو الوصول إليها فى المستقبل وفقاً للمستقبل الأمريكى، وقد بدأت بالفعل فى تنفيذ إجراءاتها التى تتفق مع جامعة المستقبل، والدليل إحرازها المركز الأول فى التصنيف على مستوى العالم.

الرؤية:

حددت هارفارد فى استراتيجيتها المستقبلية والتى بدأت فى تنفيذها بالفعل رؤيتها فى أن

"يقدم التعليم بجامعة هارفارد رواد المجتمع الدولى المعتد من خلال تقديم الاكتشافات التى تفيد المجتمع ككل، والتوسع فى المعرفة فى كافة مجالات الاستقصاء الأكاديمى.

أى أن رؤية هارفارد ترتكز إلى العالمية وتدويل خريجيها، فالتعليم هو السبيل لخدمة المجتمع الدولى، ولا تسعى الجامعة إلى تقديم الخدمة التقليدية، بل إنها تبغى الريادة وتقلد مكانة متقدمة من خلال خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها، وتتسق تلك الرؤية مع تقرير التخطيط لمستقبل التعليم العالى الذى تتضمن توصية بضمان قدرة الجامعات على تحقيق ريادة عالمية.

الرسالة:

حددت جامعة هارفارد رسالتها فى الارتقاء بكافة العلوم والآداب والفنون الجيدة، والارتقاء بتعليم الشباب بكافة أساليب العلوم والفنون والآداب الجيدة وكافة الإمدادات اللازمة لتعليم شباب البلاد، أى أن جامعة هارفارد تسعى إلى ابتكار المعرفة وتفتيح عقول الطلاب لتلك المعرفة وتمكينهم من الاستفادة من الفرص التربوية.

يتبين من خلال رسالة الجامعة سعيها إلى تحقيق رؤيتها، فاهتمامها بحصر كافة أنواع العلوم، والفنون، والآداب يعكس رغبتها فى تحقيق الريادة على المستوى الدولى، كما أن إضافة كلمة" الجيدة Good" فى اختيارها للعلوم، والآداب والفنون يشير إلى رغبتها فى التميز وتقديم ما يفيد للبشرية، كما يتضح تميز الجامعة فى عدم اهتمامها بتقديم المعارف والعلوم بشكل تقليدى، وإنما تسعى إلى الارتقاء بتلك المعارف وتطويرها، بل وتعليم الطلاب كيفية ابتكارها أى تعليمهم كيفية التفكير، وهو مهارة أساسية فى الإطار العام لمهارات القرن الحادى والعشرين.

المبادئ الموجهة للأنشطة المؤسسية:

حددت الجامعة فى عدد من المبادئ التى ترتكز إليها فى توجيه الأنشطة المختلفة وهى:

١- إثراء بيئة مفتوحة، وآمنة، ومرحبة من جانب كافة أعضاء مجتمع جامعة هارفارد.

٢- المسؤولية المشتركة من جانب العاملين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب والإداريين للوفاء بالتزاماتهم تجاه الجامعة.

٣- أن تعكس التفاعلات بين أعضاء مجتمع الجامعة القيم الخاصة بالاحترام والتحضر.

٤- الشفافية والمحاسبية: أى محاسبة الأقسام والمسؤولين عن أعمالهم وأدائهم، أما الشفافية تتمثل فى إتاحة الاستفسارات والمعلومات والنتائج بغض النظر عن طبيعة المخرجات

٥- الدور ثلاثى الأبعاد: يعتمد مجتمع الجامعة على الدور الثلاثى المتمثل فى كون العامل أو عضو هيئة التدريس مرشداً، وموجهاً، وأباً يحمى الطلاب فى تفاعلاته معهم.

أى أن العمل الفعال داخل جامعة هارفارد يتمثل فى توفير البيئة المحفزة للعمل النشط من خلال انفتاحها على المجتمع الخارجى، وترحيبها بالزوار من كافة أنحاء العالم، وتوافر الأمن والأمان لكافة أعضائها، كما يتضح تميز جامعة هارفارد فى ارتكازها إلى القيم الخاصة بالاحترام المتبادل والتحضر كأساس للعمل بالجامعة، وهذا ما قد تغفله كثير من جامعات اليوم، ويتفق مبدأ المحاسبية مع ما تضمنته الأجندة القومية للتعليم العالى من تأكيد على هذا المبدأ.

الأهداف:

قدمت جامعة هارفارد دراسة للتأهل للاعتماد من جانب New England Association of Schools and Colleges والتى تطالب الجامعة بعمل تقييم ذاتى، وحددت الجامعة الأهداف التى توجهها وتسعى نحو بلوغها، وهى:

- تحقيق التميز فى البحث، والتعليم عبر سلسلة من المجالات الأكاديمية.
- إعداد الطلاب للقيادة فى تخصصاتهم المختارة ولحياة ذات قيمة.
- الارتقاء بالمعارف والأفكار من خلال الاستقصاء الخيالى.
- خدمة المجتمع بشكل مميز.

بالرغم من أن القارئ لتلك الأهداف قد يجدها من الوهلة الأولى أهدافاً بسيطة وتقليدية، فإن نجاح جامعة هارفارد فى تحقيقها بمخرجات ونتائج لم تتمكن كثير من جامعات العالم من إحرازها يشير إلى صعوبة تلك الأهداف وقيمتها، على سبيل المثال: إن كثير من الجامعات

تسعى إلى إعداد طلابها للقيادة فى مجالات أكاديمية مختلفة، ولكن قلما يحصل طلابها على الصيت والشهرة العالمية، حيث نجحت جامعة هارفارد فى الحصول على أكثر من ٤٠ جائزة نوبل من خلال طلابها وأعضاء هيئة التدريس بها، كما أن الجامعة لا تهدف إلى تقديم خدمة تقليدية للمجتمع، ولكنها تسعى إلى التميز فى خدماتها، وهذا ما سوف يتضح بالتفصيل من خلال استعراض محور خدمة المجتمع وجهود الجامعة لخدمة التعليم قبل الجامعى، كذلك إن اعتماد هارفارد على أسلوب الاستقصاء الخيالى وإطلاق العنان للتفكير الحر فى تطوير المعارف يؤهل الطلاب للتعامل مع معطيات المستقبل، وهو ما تسعى جامعة المستقبل إلى تحقيقه.

أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

ترتكز استراتيجية تعيين والارتقاء بأعضاء هيئة التدريس بجامعة هارفارد إلى زيادة أعدادهم كأولوية عليا فتزايد أعداد أعضاء هيئة التدريس يسهم فى تعميق الموهبة الأكاديمية، والتدريس للطلاب فى مواقع أقل حجماً وذات أعداد أقل، مما يسهم فى جذب الدارسين.

وتتضمن الجامعة فى خطتها الاسترتيجية المستقبلية نظام صارم لتقييم أعضاء هيئة التدريس بغرض التعيين أو الترقية، حيث يطلب من كل عضو تقديم خطة لوصف أهدافه المهنية، ومواطن القوة لديه، والوسائل الممكنة للارتقاء بتنميته المهنية، ويتعين من كل عضو تم تعيينه تقديم تقارير عن نشاطه لوصف أنشطة التدريس، والبحث، والخدمة وغيرها،.كما تطالب الأقسام بتقديم خطة لتطوير شبكات دعم مهنية، وتتولى الأقسام بالتعاون مع العمداء مهمة توجيه البحث الخاص بالمرشح أو المتقدم للتعيين أو الترقية، ولعميد الكلية سلطة قبول تثبيت أى عضو هيئة تدريس وإدراجه فى السلم الوظيفى، ولرئيس الجامعة سلطة تعيين أساتذة وتثبيتهم بعد مراجعة أدائهم، ويختص مكتب تنمية وتنوع أعضاء هيئة التدريس بالتعاون مع الكليات، ورئيس الجامعة بما يلى:

- التعيين المبدئى: من خلال تطوير سياسات البحث والدراسة الخاصة بتقصى المعلومات عن العضو، ومراجعة التعيينات وتقديم التغذية الراجعة لضمان التميز والتنوع.

- دعم جودة خبرات أعضاء هيئة التدريس من خلال دعم المناخ المؤسسى، والموازنة بين الحياة، والعمل.
- انتقاء ومراجعة وترقية أعضاء هيئة التدريس.

يتبين مما سبق وجود نظام محدد وخطوات إجرائية لتعيين عضو هيئة التدريس بجامعة هارفارد، وتبدأ تلك الإجراءات بقياس مدى كفاءة وأسلوب تفكير المتقدم من خلال تقديمه خطة لوصف أهدافه المهنية، بالإضافة إلى تشخيص جوانب القوة لديه وأفكاره المبتكرة التى تتعلق بكيفية الارتقاء بالتنمية المهنية، وتتولى الأقسام بالتعاون مع العمداء مهمة التأكد من المعلومات التى قدمها العضو من خلال البحث والتقصى، وتشمل تلك الإجراءات أعضاء هيئة التدريس المعينين بالفعل، حيث يطالبون بتقديم تقارير دورية عن أدائهم التدريسى، والبحثى، والخدمى.

ويتجلى دعم المناخ المؤسسى لعضو هيئة التدريس من خلال:

- <u>الرواتب:</u> حيث تحتل جامعة هارفارد المركز الثالث فى أعلى رواتب أعضاء هيئة التدريس من بين ٥٠٠ جامعة، حيث يبلغ متوسط الراتب ١٣٥,٥٦٤ دولار ، ويتم دفع الراتب شهرياً، وفى حالة ما إذا توافق آخر يوم فى الشهر الأكاديمى مع أجازة نهاية الأسبوع أو ما شابه ذلك، يتم تقديم الراتب فى اليوم السابق للموعد المحدد، ويقدم الراتب بشيك يتم توصيله إلى عضو هيئة التدريس فى منزله.
- <u>السفر والانتقال:</u> تتيح الجامعة خدمة مميزة وهى تأجير سيارة للسفر والانتقال بها لأغراض خاصة بالعمل الجامعى، كما تقدم بعض الفنادق ووكالات تأجير السيارات خصومات وتخفيضات للعاملين بجامعة هارفارد بشرط استعمالها فى أغراض أكاديمية.
- <u>الرعاية الصحية:</u> تقدم الجامعة خطط صحية شاملة لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون ١٧,٥ ساعة على الأقل، مع توفير خدمة طوارئ ٢٤ ساعة.
- <u>التأمين على الحياة:</u> تتيح الجامعة فرصة التأمين على الحياة بمبلغ يعادل أربع مرات من الراتب السنوى، كما يقدم تأمين مجانى على الحياة بما يكافئ نصف الراتب السنوى.

- **تأمين الإعاقة**: بما يعادل ٦٠% من راتب عضو هيئة التدريس المعاق.
- **بطاقات الهوية**: تخصص لعضو هيئة التدريس بعد شهر من تعيينه بطاقة هوية خاصة بمسئولى التعليم بجامعة هارفارد، وتتيح له اللجوء إلى المكتبات، والعضوية فى اتحاد هارفارد، والاستفادة من الخدمات المختلفة التى تتطلب الانتساب إلى الجامعة.
- **تخفيض على المشتريات**: يقدم التجار فى كمبريدج خدمة تخفيض على مشتريات أعضاء هيئة التدريس بشرط أن يقوم العضو شخصياً بالشراء.
- **مراكز لرعاية أطفال أعضاء هيئة التدريس**: حيث تتضمن مكتب العمل والأسرة والذى يقدم استمارات خاصة بالحياة الأسرية للأعضاء ومطالبهم.
- **تسهيلات رياضية**: تتاح فرص ممارسة الرياضات المختلفة مثل: السباحة، وكرة السلة، والتزلج على الجليد، والتنس...وغيرها.

يتجلى تميز المناخ المؤسسى لعمل عضو هيئة التدريس بجامعة هارفارد، وذلك من خلال الاهتمام برعايته الصحية، والبدنية، والترفيهية، والمادية، بالإضافة إلى امتداد خدماتها لدعم حياة العضو خارج الجامعة من خلال تقديم خصومات خاصة لمشترياته مما يشعره بقدره وتميزه خارج الجامعة، بالإضافة إلى الاهتمام بدعم حياتهم الأسرية وتوفير مراكز لرعاية أطفالهم، مما يتيح له التميز والإنتاج العلمى دون الانشغال بأعباء الحياة، وبالتالى يشعر عضو هيئة التدريس برغبة فى قضاء يومه داخل الجامعة، كما يتضح الاهتمام باحترام وتقدير عضو هيئة التدريس ومكانته من خلال إرسال راتبه إلى منزله.

قبول الطلاب الجدد:

يهدف القبول بجامعة هارفارد إلى ضم الطلاب البارزين فى البلاد، ومن كافة أنحاء العالم بغض النظر عن ظروفهم المالية، وتعبر هارفارد عن القبول بتعبير" قبول أعمى Blind Admission" أى قبول لا يفرق بين طالب وآخر فيما يتعلق بالظروف المادية، ولا توجد شروط محددة للقبول، بل تقوم لجنة القبول بالكشف عن الأفراد الموهوبين الراغبين فى

الالتحاق فى العالم ككل، وتحدد هارفارد تلك الموهبة فى القيادة الفعالة، والطموح والشخصية القوية.

ويتم القبول من خلال قيام مكتب القبول بإرسال معلومات تفصيلية عن إجراءات التسجيل، وحياة الطلاب بالجامعة، والمصروفات، وبرامج المعونة المالية إلى آلاف الطلاب بالمدارس الثانوية كل عام، كما يسافر أعضاء متخصصون بالقبول لانتقاء الطلاب، وتشارك الجامعة فى التواصل مع أسر الطلاب من خلال موقع يتيح لهم المقارنة بين الكليات المختلفة وفق معايير معينة مثل: معدلات التخرج، والمعونة المالية، مما يساعدهم فى اتخاذ قرار خاص بالكلية التى تناسب أبنائهم، ويتم توجيه كل طالب جديد لحضور اجتماع خاص بالرعاية البدنية، حيث يتلقى تعليمات خاصة بنبذ الكحول، ودعم العلاقات الشخصية، وإدارة التغذية، والتمرينات، والنوم.

وبالتالى فإن دور الجامعة لا يقتصر على قبول الطلاب فحسب، وإنما لرعايتهم صحياً وبدنياً وانفعالياً من خلال إرشاردهم نحو النوم السليم والتغذية الصحية. وبالرغم من شهرة وسمعة جامعة هارفارد وسعى طلاب العالم للالتحاق بها، فإنها تكلف لجنة القبول بالبحث عن لطلاب الموهوبين فى كافة أنحاء العالم، بل والسفر لانتقائهم، أى أنها تسعى إلى الطلاب أيضاً.

ويشارك فى القبول عدد من طلاب المرحلة الجامعية الأولى للرد على التساؤلات الخاصة بالمناهج الإضافية، والأكاديمية، وطبيعة الحياة بجامعة هارفارد، ويختص مجلس القبول بالقيام بدور الوسيط بين الطلاب المأمولين ومكتب قبول الطلاب.

وتتميز جامعة هارفارد بتقديمها استراتيجية تحويل للطلاب الذين أخفقوا فى عملية القبول ولم يتمكنوا من الالتحاق بالكليات التى تناسبهم، حيث صممت برنامج استراتيجية التحويل كفرصة ثانية فى القبول التنافسى بالكليات، وتتيح تلك الاستراتيجية الفرصة للطلاب لمقابلة خبراء ومستشارين؛ كى يتمكنوا من الالتحاق بالكليات التى تناسبهم، وذلك من خلال مراجعة

استمارات القبول السابقة وتحديد أسباب التحويل، وبناءً على ذلك يحصل الطالب على قائمة بالكليات التى تلائم نشاطه.

وبالتالى لا تقصر هارفارد جهودها على المقبولين فقط، وإنما تشمل برعايتها غير المقبولين أيضاً ممن لم يتمكنوا من النجاح فى برنامج دراسى معين، أو من لم ينجحوا فى القبول بكليات معينة، حيث تعقد جلسات لمقابلتهم بالخبراء فيما يتعلق بكيفية الالتحاق بكلية أو برنامج معين، وذلك لعلاج جوانب الضعف لديهم وتوجيههم فى الاتجاه المرغوب.

برامج التعليم:

تقدم جامعة هارفارد برامج على مستوى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا فى تخصصات مختلفة، بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى فهى تتضمن التخصصات التالية:

- العلوم والآداب. – الهندسة والعلوم التطبيقية.
- الطب، وطب الأسنان، والصحة العامة، وتخصص جامعة هارفارد لكل تخصص منهم كلية مسؤولة عن التعمق فى التخصصات الثلاثة.
- الروحانيات: وهو تخصص يهدف إلى تناول مواطن القوة فى الدراسات المسيحية وأهميتها فى الدراسات الدينية العالمية، حيث تقدم كلية الروحانيات دراساتها إلى الطلاب، والمعلمين، والباحثين، والوزراء، وكافة المهنيين الراغبين فى القيادة والخدمة على المستوى القومى والعالمى. وتسعى هارفارد من خلال هذا التخصص إلى أن تكون المصدر الأساسى للدراسات الدينية التى تمكن الأفراد من التعايش معاً فى ظل التنوع.
- إعداد القادة الإداريين فى قطاع الحكومة من خلال كلية الحكومة.
- القانون. – إدارة الأعمال.

أما على مستوى الدراسات العليا فتتضمن برامج فى التصميم، والتربية، والتعليم المستمر الذى يهدف إلى امتداد الفرص التربوية ليس للأجيال على مستوى المجتمع المحلى فحسب، وإنما على المستوى العالمى فى كافة أنحاء العالم ، بالإضافة إلى برامج تعلم عن بعد تتمثل

فى ماجستير العلوم فى إدارة الرعاية الصحية، وبرنامج هارفارد الرقمى الذى يتضمن مجموعة من المصادر التربوية عبر الشبكات من خلال موقع يتصل بالعديد من فرص التعلم، ومن فرص التعلم برنامج هارفارد فى المنزل والذى يقدم محاضرات ودليل عن المقررات عبر الشبكات.

يتضح من خلال تخصصات جامعة هارفارد اهتمامها باختيار برامج تتسق مع المستقبل الاجتماعى للبلاد، ومن مؤشراته وجود قصور فى الرعاية الصحية وتوقع تزايد نفقاتها؛ لذا اهتمت الجامعة بالتعمق فى الطب، وطب الأسنان، وتخصيص كلية مستقلة للصحة العامة، ويظهر تميز هارفارد من خلال تخصص الروحانيات الذى لا يستهدف الطلاب فحسب، وإنما أعضاء المجتمع القومى والعالمى من المعلمين، والباحثين وصولاً إلى المسؤولين من الوزراء كي يتمكنوا من إدارة البلاد على أسس من التسامح مع الطوائف الدينية المختلفة، وبالتالى فإن فكر البرنامج يتسق مع فكر جامعة المستقبل القائم على تحقيق الاتساق مع المجتمع الخارجى.

حدد التقييم الذاتى لجامعة هارفارد محاور خاصة ببرامجها تمثل أساس الدراسة فى المستقبل:

<u>- التحول من المنهج المحورى إلى برنامج فى التربية العامة:</u>

تم تقديم برنامج علم جديد فى علم ٢٠٠٩، وذلك بعد عامين من التخطيط وتطوير المقرر، وسوف تتم مراجعته خلال ٥ سنوات. ويؤكد هذا المنهج العام على المدخل البينى فى التدريس والبحث، كما يؤكد على أساليب ربط الأفكار عبر التخصصات والحقول المعرفية، وربط المعرفة بتطبيقاتها فى العالم الواسع.

وتتمثل أهداف البرنامج الجديد فى إعداد الطلاب للمشاركة المدنية، وتعليم الطلاب فهم أنفسهم كمنتجين ومشاركين فى التقاليد الخاصة بالفن، والأدب، والأفكار، والقيم، وإعدادهم للاستجابة الناقدة والبناءة للتغير، وتنمية وعيهم بالأبعاد القيمية والأخلاقية للحياة اليومية، أى أن التربية العامة تمكن الطلاب من التفكير فى علاقتهم بالعالم من حولهم.

- مجالات جديدة فى التربية العامة:

حددت هارفارد فى استراتيجيتها المستقبلية ثمانية مجالات جديدة سوف تتحرر من القيد بالتخصص المحورى، وتتناول التساؤلات الخاصة بالتربية الليبرالية فى القرن الحادى والعشرين، ويشترط أن يمر الطلاب جميعاً بمقرر فى كل مجال من الميادين الثمانية التالية:

الفهم التفسيرى	المنطق الرياضى	المنطق الأخلاقى
علم النظم الحية	علم الكون الفيزيقى	علوم العالم
الثقافة والمعتقد	الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم.	

أى أن هذا البرنامج الخاص بالتربية العامة يسهم فى تحويل دور الجامعة من الدور التعليمى إلى الدور التثقيفى الذى يمكن الطالب من التفكير فى العالم من حوله، والتجديد والابتكار وفق أسس علمية ومنطقية؛ لذا اهتمت الجامعة باختيار مجالات يحتاجها الدارس فى كافة أنحاء العالم كى يتمكن من مواكبة مهارات ومتطلبات القرن الحادى والعشرين، وهذا يتفق مع رؤيتها الخاصة بتقديم رواد للمجتمع الدولى.

- الخبرة الدولية:

تؤكد برامج الجامعة على الخبرة الدولية وذلك من خلال الدراسة بالخارج، والبحث، وفترات الامتياز، والعمل الخدمى؛ لذا تضمن فكرة دراسة التربية العامة الاهتمام بتعليم اللغة كهدف ومتطلب أساسى للمواطنة العالمية.

- علم التدريس:

يمثل تعليم العلم أحد مجالات التحول فى منهج المرحلة الجامعية الأولى، لذا يتضمن منهج العلم بهارفارد مقررات مبدئية ذات تأكيد بينى، ومقررات معملية ترتكز إلى المشروع، كما أضاف أعضاء هيئة التدريس مصادر تربوية للطلاب فى تلك المقررات، على سبيل المثال: يتم تكليف طلاب الفرق الأعلى بقيادة وتوجيه شبكات تدريس الأقران لمساعدة طلاب السنة الأولى فى تعلم مقررات الكلية.

يتبين مما سبق اهتمام جامعة هارفارد بتقديم برامج غير تقليدية تعتمد على الثقافة العامة وتعليم العلم بالدرجة الأولى لتخريج أجيال قادرة على قيادة المجتمع بدلاً من مطالبته

بالتزامات تثقل كاهله، كما أن مخرجات تلك البرامج تتفق مع جهود تطوير التعليم العالى وما تسعى إليه الأجندة القومية من إعداد أجيال قادرة على الحياة فى عالم تكنولوجى معقد، بالإضافة إلى أن المجالات الثمانية تتيح الفرصة لمجالات توظيف جديدة ومتنوعة مما يسهم فى تخفيف حدة البطالة التى تعانى منها الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية.

التعليم والتعلم:

يتسم التعليم والتعلم بجامعة هارفارد بارتكازه إلى الأنشطة الطلابية أكثر من مجرد تلقى المحاضرات النظرية، وذلك من خلال:

- **خبرة العام الأول فى المرحلة الجامعية الأولى:** حيث يتم الاستفادة من مخرجات طلاب العام الأول لتوجيه برنامج مستقبلى لتطوير أداء الطلاب من خلال تقديم المهارات الفكرية، والقيم الشخصية، والثقة بالذات.
- **المنظمات الطلابية:** يعتمد التدريس على قيام عشرة طلاب ومرشد من أعضاء هيئة التدريس بتشكيل مجموعة للمساهمة فى المنظمات المتنوعة، وكشفت دراسة مؤخراً عن أن ٣١% من طلاب هارفارد يتقلدون مناصب قيادية فى منظمات طلابية معتمدة.
- **نموذج هارفارد للكونجرس:** وهو أقدم محاكاة للكونجرس الأمريكى، حيث يقدم الفرصة لآلاف الطلاب بالولايات المتحدة للمرور بخبرة المشاركة فى الديمقراطية الأمريكية.

تسهم فكرة الاستفادة من خبرة العام الأول فى إكساب الطلاب مهارات القيادة، والتوجيه، والإرشاد، ولكن تظهر أهميه التدقيق فى اختيار من ينقلون خبرة العام الأول للطلاب الجدد، خوفاً من احتمال انتقال بعض الخبرات السيئة التى قد ترجع لأسباب خاصة بالفرد ذاته، وليس للجامعة، كما يتضح من خلال أساليب التدريس والتعلم اهتمام الجامعة بإكساب الطلاب مهارات وعادات أكثر من المعرفة النظرية؛ كى يتمكنوا من الحياة فى عالم متغير، وهذا يتضح من خلال تدريبهم على ممارسة الحرية والديمقراطية بشكل متحضر فى نموذج

الكونجرس، وهذا ما يتفق مع طبيعة الشخصية الأمريكية التى تأثرت بمثاليات جيفرسون وأفكاره التحررية.

المناخ الجامعى بجامعة هارفارد:

يعتقد البعض أن طلاب جامعة هارفارد يقضون أوقاتهم وسط المراجع وداخل قاعات الدراسة، بدون أى حياة اجتماعية، ولكن تهتم الجامعة برعاية الطلاب، وهو ما أشارت إليه فى استراتيجيتها المستقبلية من خلال:

- الدعم المالى: تتميز جامعة هارفارد فى المساعدة المالية التى تقدمها للطلاب من خلال أخذ ظروف أسرهم المادية فى الاعتبار:
  - يتم إعفاء الأسر ذوى الدخول أقل من ٦٠ ألف دولار من نفقات القبول.
  - يساهم الأسر ذوى الدخول حتى ٨٠ ألف دولار بشكل متوسط فى المصرفات.
  - يساهم الأسر ذوى الدخول حتى ١٨٠ ألف دولار بنسبة لا تزيد عن ١٠% من دخلهم.
- جذب الطلاب: تقوم الجامعة بجذب الطلاب من خلال الاتصالات الهاتفية بهم، والبريد الإلكترونى مع ملايين من طلاب المدارس، وتنظيم رحلات وعقد جلسات لنشر معلومات عن الجامعة.
- توفير الكتب بأقل الأسعار: من خلال إتاحة بعض المواقع الإلكترونية ومقارنة أسعار الكتب بها، مما يتيح للطالب فرصة توفير من ٥٠%- ٧٥% عن الشراء من أى مكان آخر. ومن أمثلة تلك المواقع: http:// www. Cheapesttextbooks.
  http:// www. Amazon. Com
  http:// www. Half. Com
  http:// www. Textbookx. Com
- تأمين انتقال الطلاب: يختص مجلس المرحلة الجامعية الأولى برعاية الطلاب وضمان عودتهم إلى منازلهم دون أى عقبات أو تكاليف، مع التأكد من استمتاع الطلاب داخل الموقع.

- **استراتيجية" الحصول على المال بدلاً من إنفاقه Making Money Instead of Spending Money"**: تعتمد تلك الاستراتيجية على إتاحة سبل للطلاب للحصول على المال من خلال:

- مكتب توظيف الطالب: يوفر وظائف للراغبين فى العمل أثناء تواجدهم داخل الجامعة
- وكالة طالب هارفارد: تختص بإدارة مشروعات ١٠ طلاب سنوياً وتعيينهم.
- مكتب مجلس الدراسة: يتيح للطلاب الذين يحتاجون إلى مساعدة أكاديمية تعيين طالب معلم بأجر، ويشترط حصوله على تقدير +B فى المقرر الذى يقوم بتدريسه، مع المرور بدورة تدريبية فى بداية العام، ويحصل الطالب المعلم مقابل هذا العمل على ١٢ دولار فى الساعة الواحدة.
- نادى أعضاء هيئة التدريس: يقدم للطلاب الماهرون فى إعداد وتجهيز الطعام أو حتى تقديمه على وظيفة لخدمة أعضاء هيئة التدريس بمقابل ١٤ دولار فى الساعة وذلك لاستقبال الزائرين فقط، ويختار الطالب الأيام التى يرغب فى مزاولة العمل فيها.

- **رعاية اجتماعية وترفيهية:** وتتمثل تلك الرعاية فيما يلى:-

- قاعة الطعام: يتجمع طلاب هارفارد معاً فى مطعم Annenberg من خلال قاعة العشاء
- رعاية سكنية: توفر الجامعة ١٢ مبنى سكنى، وكل مبنى يتضمن تقاليده، وفراغاته، وقاعات الطعام، وتسهيلاته الرياضية.
- زيارات مجانية لمتحف هارفارد للتاريخ الطبيعى وذلك لطلاب هارفارد وزائريها.
- مصايف للطلاب: على شاطئ Revere أقدم شاطئ عام فى أمريكا حيث يرجع تاريخه إلى عام ١٨٩٦.

- **تخفيضات عند التسوق:** وذلك لحاملى هوية الجامعة عند الشراء من أى مكان.

وبالتالى تحقق جامعة هارفارد المتعة لدارسيها بل والمنفعة المادية والترفيهية من خلال توفير فرص عمل لشغل أوقات فراغهم والمساهمة فى تحسين أحوالهم المادية، وكذلك إتاحة

المصايف، والزيارات للمتاحف والمسارح بأجور مخفضة أو مجانيـة، ولا يقتـصر اهتمـام الجامعة بالطلاب على حياتهم داخل الجامعة فحسب، وإنما تمتد إلى خارجها من خلال تأمين انتقالهم.

معايير نجاح جامعة هارفارد فى تحقيق أهدافها:

تتوقع جامعة هارفارد أن الدراسة التى تقدمها سوف تؤدى إلى عـدد من المؤشـرات التى يمكن من خلالها الاستدلال على نجاحها، والتى تمت الإشارة إليها فى رسالتها المستقبلية وهى:

- احترام الطلاب للأفكار المختلفة وقدرتهم على التعبير الحر.
- الابتهاج بالاكتشاف والتفكير الناقد.
- تتبع التميز بروح التعاون المنتج.
- إزالة العقبات التى تحول دون مشاركة الطلاب ممـا يمكـنهم مـن التعبيـر عـن اهتماماتهم.
- إرتقاء الطلاب بالمعرفة، والفهم، وخدمة المجتمع فى حياتهم.

يتحدد نجاح هارفارد من خلال المخرجات التى تتمكن من إنجازها، أى تمكنها من خدمة المجتمع ككل بتقديم أجيال قادرة على قيادة المجتمع الدولى نحو المستقبل المرغوب، وحددت هارفارد مواصفات هؤلاء الأفراد فى القدرة على التعبير الحر واحترام أفكار الغير، والقـدرة على النقد البناء وتقييم آراء الآخرين، وأيضاً المتعة فى الاكتشاف والتفكير العلمى، وبالتـالى فإن هارفارد تسعى إلى تخريج مخترعين، ومفكرين، وفلاسفة...وغيرهم من رواد المستقبل.

البحث العلمى:

اتجهت هارفارد فى رسالتها البحثية إلى التأكيد على علوم الحياة والبحوث البينية، لـذا يرتكز البحث إلى التوجه نحو المدخل البينى بين وعبر الأقسام، ويمثل مركز الإنسانيات أداة فى تيسير الحوار عبر الأقسام من خلال العمل التعاونى للباحثين والدارسين فى الإنـسانيات

والعلوم الاجتماعية، كما يهدف البحث إلى تناول المشكلات المجتمعية من خلال مراكز البحوث متعددة التخصصات مثل: معهد العلوم الاجتماعية، ومبادرة هارفارد للصحة العالمي.

وتتضمن جامعة هارفارد عدد من المعاهد البحثية مثل: معهد موسع لهارفارد ومعهد ماساشوستس التكنولوجي قائم على شراكة بين الجامعتين، ومعهد البحوث الاقتصادية، ومعهد البحوث الأوكرانية، بالإضافة إلى بعض المراكز البحثية التابعة للكليات منها مركز المستقبليات البديلة، والتكنولوجيا والبيئة، والإنترنت والمجتمع، والقانون والاقتصاديات والعمل.

أى أن جامعة هارفارد تعتمد فى بحوثها على إعداد الباحثين للحياة وذلك من خلال تخصصات حيوية فى المجتمع، يحتاجها كل فرد لمواكبة تحديات القرن الحادى والعشرين، كما تعتمد فى استراتيجيتها البحثية على التكامل بين كافة وحدات الجامعة لخدمة الهدف البحثى، لذا أسست مركز الإنسانيات لدعم العلاقات بين الكليات والأقسام وتشجيع الحوار النشط ، ويتضح من خلال تخصصات المعاهد البحثية حرص الجامعة على الاستفادة من الخبرات المختلفة، مثل: معهد ماساشوستس التكنولوجى، والبحوث الأوكرانية، والأفريقية. كما أسست هارفارد مراكز بحثية لتخصصات عصرية مثل: التكنولوجيا والبيئة، بالإضافة إلى انشغالها بقضايا المستقبل.

وتعتمد الاستراتيجية البحثية لهارفارد على خدمة الجامعة والمجتمع، وهذا يتضح من خلال:

- برنامج بحوث أفريقيا: يركز على الاقتصاد السياسى بأفريقيا، ويتضمن هذا البرنامج مكون بحثى وآخر معلوماتى، بالنسبة للمكون البحثى فهو يقوم بدراسة تطور مؤسسات سياسية أفريقية، والمحددات السياسية للنمو الاقتصادى، والعلاقات بين رأس المال البشرى، والمؤسسات، والمشاركة السياسية، والعنف، أما بالنسبة للمكون المعلوماتى فهو يهدف إلى تشجيع البحوث الكمية فى الاقتصاد السياسى الأفريقى.

- البحوث المسحية: ويمثل برنامج بينى يشجع وييسر البحث والتعلم فى نظرية وممارسة البحوث المسحية، والغرض الأساسى لبرنامج البحث المسحى هو تقديم مصادر بحثية للارتقاء بالتدريس، وجودة البحوث فى هارفارد، وأن تكون مركز تميز معترف به، ويؤكد البرنامج على التبادل الأكاديمى بين الدارسين عبر الأقسام والكليات المختلفة.

المكتبات:

تتضمن جامعة هارفارد نظام متكامل للمكتبة يتضمن ٨٠ مكتبة، وأكثر من ١٩,٥مليون مجموعة متاحة بصور مختلفة رقمية، ومكتوبة، ومصورة، وخرائط...وغيرها، أى يمكن للدارس أو الباحث طلب العدد عبر الشبكات والحصول عليه فى ٢٤ ساعة. ومن المكتبات المميزة للبحث فى المرحلة الجامعية الأولى Lamont لدعم مناهج الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ويتمثل التميز فى العمل لمدة ٢٤ ساعة طوال خمسة أيام فى الأسبوع؛ لذا فهى تتضمن بوفيه يقدم مشروبات للزائرين.

ويقوم العاملين فى مكتبات هارفارد بدور فعال فى تيسير سبل البحث على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال:

- عقد اجتماعات فردية معهم لتوجيههم إلى كيفية التعامل مع المكتبات وتسهيلاتها.
- توجيه الباحثين من خلال جلسات تتناول توضيح الموارد، والمسئولين عن دعم الاحتياجات البحثية.
- تأسيس استراتيجيات بحثية تطبق فى مجالات البحث والدراسة.
- تقديم استشارات فردية ومساعدة بحثية وجهاً لوجه، أو بالبريد الإلكترونى.
- مقابلة أعضاء هيئة التدريس للنقاش حول احتياجاتهم البحثية وما يتعلق بالرسائل العلمية.
- التعاون مع أعضاء هيئة التدريس فى تصميم حلقات دراسية بحثية بل وتوجيهها.

أى أن مبادرات هارفارد البحثية لا تقتصر على خدمة القطاع التربوى فحسب، وإنما تمتد لخدمة القطاع السياسى للمساهمة فى التوجه نحو المستقبل السياسى المرغوب؛ لذا اهتمت تلك المبادرة بفحص ودراسة المؤسسات الأفريقية والاقتصاد السياسى، ويمثل البحث بجامعة هارفارد سلاح ذو حدين، حيث يفيد المجتمع الأمريكى من جانب، ويفيد الجامعة من جانب آخر فى تطوير أساليب التدريس واستراتيجياته من خلال البحوث المسحية، وتتفق مبادرات الجامعة البحثية مع المستقبل السياسى الأمريكى الذى يهدف إلى تحديث نظم الأمن القومى وتأمين البلاد ضد المخاطر والتهديدات الخارجية، كما تتوافق مع جهود المستقبل الاجتماعى التى تتضمن التأكيد على دور المؤسسات فى المشاركة فى حلول السياسة، وبالتالى فإن معرفة التوجهات السياسية، ومرتكزات الاقتصاد السياسى الأفريقى تسهم فى توجيه المؤسسات لتقديم حلول سياسية مبتكرة، بالإضافة إلى أن معرفة تفكير الآخر تمثل مصدر تأمين ضد مخاطره وتهديداته.

خدمة المجتمع:

حددت هارفارد فى خطتها المستقبلية هدف وهو أن تكون مركز إشعاع حضارى لخدمة المجتمع الأمريكى والدولى على المستويات المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتربوية، وهذا يتضح مما يلى:

- مبادرة التنمية الاقتصادية:

تقدم هارفارد مبادرة لتعزيز منطقة بوسطن، حيث تحول اقتصاد بوسطن من التصنيع إلى التكنولوجيا، ثم انتقل الآن إلى اقتصاد المعرفة، لذلك تسعى هارفارد من خلال مبادرتها إلى تحقيق الريادة فى اقتصاد المعرفة من خلال التنمية الاقتصادية، حيث يتوقع تقديمها من ١٤- ١٥ ألف وظيفة فى الـ ٥٠ عاماً القادمة، على أن تقدم ٥ آلاف منها فى أول عشرين عام ، ونجحت هارفارد فى تقديم وظائف إلى حوالى ٢٥ ألف فرد فى كمبريدج، وألستون، ولونجوود، مما يشكل ١٤% من عمالة هارفارد، كما يمتد دورها إلى المجتمع من خلال أنشطة امتداد تنظمها للمساهمة فى إيجاد الوظائف، مثل استضافة منتدى سنوى للمهن، ويختص بتقديم الفرصة لراغبى التوظيف لمقابلة ممثلين عن وحدات هارفارد.

تتسق مبادرة هارفارد مع تحديات القرن الحادى والعشرين ومنها التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وكذلك المستقبل الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية الذى يشير إلى ارتفاع معدل البطالة والحاجة إلى استحداث مجالات توظيف جديدة، كما تمثل تلك المبادرة مؤشر لتحقيق الهدف الخاص بخدمة المجتمع بشكل مميز والذى سبق عرضه فى محور الأهداف.

- مبادرة تقليص انبعاثات الغاز:

قامت جامعة هارفارد بتأسيس لجنة عمل فى فبراير ٢٠٠٨ لفحص انبعاثات الغاز، والتوصية باستراتيجية لتقليص انبعاثات الغاز الناتجة عن الجامعة، وجدول زمنى لتحقيق هذا الهدف، ومن خلال تقصى المعلومات، توصلت اللجنة إلى عدد من النتائج هى:

١- إن تغير المناخ ينتج عن انبعاثات الحضارة مما يشكل خطراً على المجتمع.
٢- التزايد المتسارع لانبعاثات الغاز من جامعة هارفاد خاصة مع تزايد الطاقة.
٣- الحاجة إلى تقليص انبعاثات الغاز من جامعة هارفارد بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠١٦.

وتمثلت التوصيات فيما يلى:

- تبنى برنامج للإسراع بجهود تقليص انبعاث الغاز فى العمليات الراهنة والمستقبلية.
- تشكيل لجنة لتقصى انبعاثات الغاز وعمل مراجعة كل أربع سنوات لتحديد الدروس المستفادة، وما تم إنجازه، وما هو متوقع، وتقديم النتائج للمجتمع لضمان الشفافية.
- تحديد أهداف وجدول زمنى لانبعاثات الغاز.
- تقليص الانبعاثات من خلال البدء بالجامعة ثم الانطلاق إلى المجتمع.
- تحقيق الريادة فى جهود مواكبة تحديات تغير المناخ من خلال ربط استراتيجية تقليص الغاز بجهود موسعة لإثارة التدريس والبحوث المرتبطة بمشكلات المناخ.

يتبين مما سبق اهتمام الجامعة بالقيام بدور جدى فى التغلب على مشكلات التغير المناخى، وذلك من خلال تبنى استراتيجية متكاملة لتقصى أسباب تزايد انبعاثات الغاز، والتوصل إلى نتائج يمكن من خلالها التوصل إلى توصيات ومقترحات لتفعيل دور الجامعة فى حماية البيئة.

- مركز إشعاع ثقافي:

تمثل جامعة هارفارد مصدر ثقافي وتعليمي للمجتمع المحيط، حيث تلتزم بتحديث المجتمع من خلال مواقعها الإلكترونية، وإصداراتها الشهرية التى تقدم معلومات عن هارفارد بشكل عام. ومن تلك الإصدارات: كتاب حقائق جامعة هارفارد الذى يقدم معلومات عن الإدارة، والتمويل، والعمليات المختلفة، ودليل هارفارد الذى يستعرض تاريخ هارفارد، وبرامجها، والتقرير السنوى المالى للراغبين فى التعرف على الوضع المالى للجامعة، مما يتيح الشفافية والمحاسبية.

- الارتقاء بالتعليم قبل الجامعي وتعليم الكبار:

تسهم جامعة هارفارد من خلال مبادراتها فى النهوض بالتعليم العام، ومن هذه المبادرات:

- **مبادرة " هارفارد بعد المدرسة":**

تقدم فترة لتجديد وتحسين الأداء بعد المدرسة وذلك من خلال مكتب الشؤون العامة والمجتمعية التابع لجامعة هارفارد، ومهمة هذا المكتب تيسير التعلم والتنمية الصحية للشباب بالمدينة من سن ٥- ١٨ وذلك قبل وبعد المدرسة، وفى الأجازات.

- **برنامج قيادة التعليم العام:**

يعتمد على العمل مع تسع مدارس لتحسين المخرجات التربوية للمدارس من خلال الاستفادة من خبرات المقاطعات المختلفة فى تطوير أهداف استراتيجية للسنوات القادمة، ومشاركة أعضاء هيئة تدريس جامعة هارفارد والعاملين.

- **مبادرة كلية التربية للدراسات العليا:**

تهدف إلى القضاء على الفجوة الخاصة بالإنجاز بين أطفال الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل، من خلال الارتقاء بخبرات التعلم، والتكوين الجسمى، والانفعالى للأطفال بدءاً من سن ثلاث سنوات وحتى الصف الثالث.

وبالتالى تسهم جامعة هارفارد بشكل إيجابى فى تقليص الفجوة بين التعليم قبل الجامعى والتعليم العالى، وذلك من خلال توثيق الروابط بين المرحلتين، فهى تقوم بدور المدرسة

والجامعة من خلال مبادرة هارفارد بعد المدرسة، حيث تسهم فى تعليم الأطفال لتحسين المخرجات التربوية وكذلك الاهتمام بالرعاية الصحية لمرحلة التعليم بأكملها بدءاً من سن ٥ وصولاً إلى ١٨ عام، ويمثل ذلك استثمار مستقبلى فى رأس المال البشرى كما أكدت جهود تحديد صورة مستقبل البلاد وخاصة المستقبل الاجتماعى، فالعائد فى المستقبل سوف يفيد هارفارد من خلال استقبال طلاب مؤهلين فكرياً وصحياً للحياة الجامعية، كما يتضح تواضع وتميز الجامعة فى اهتمامها بالاستفادة من خبرات المقاطعات المختلفة للارتقاء بالتعليم العام، وذلك بالرغم من تصنيفها كأحسن جامعة على مستوى العالم، ويتفق هذا الجهد مع رؤية جامعة المستقبل بضرورة دعم جهود التعليم قبل الجامعى لعلاج جوانب القصور به.

- **جسر هارفارد للتعلم ومحو الأمية:**

هو برنامج تعليمى نموذجى ويتسم بأنه مفتوح فى كافة ساعات العمل لأعضاء اتحاد هارفارد للعمال والفنيين، كما يستهدف العاملين الراغبين فى تحسين مهاراتهم أو اكتساب مهارات جديدة مرتبطة بالعمل من خلال حضور ساعتين مرتين أسبوعياً، وتقدم المحاضرات باللغة الإنجليزية، وتتضمن تحدث، واستماع، وقراءة، وإعداد أكاديمى، وحاسب آلى.

- **مركز هارفارد لتنمية القوى العاملة:**

يقدم مقررات مهنية، وإدارية، وتنموية، وحاسب آلى لكافة العاملين، ويستهدف المجتمع ككل، بالإضافة إلى إتاحته لكافة الراغبين من خارج جامعة هارفارد.

يتبين مما سبق أن جهود هارفارد لخدمة مجتمعها لا تقتصر على التعليم قبل الجامعى، وإنما تمتد إلى تعليم الكبار من العمال، والفنيين، والمهنيين فى أوقات مختلفة تناسب كافة الدارسين، وبالتالى تسهم فى التنمية المجتمعية للقوى العاملة فى المجتمع ككل، أى أن جامعة هارفارد تسهم فى تأمين الفرد قبل التحاقه بالجامعة وبعد تخرجه والتحاقه بالعمل فى أى مكان وتحديث مهاراته كى يتمكن من الترقى والتقدم وإفادة بلاده، وهنا يتحقق امتداد الجامعة.

التمويل:

تعمل جامعة هارفارد فى إطار لامركزى لضبط الموارد، حيث يوجد اعتماد مالى وإدارى متبادل بين كليات الجامعة يمكنهم من التمويل الذاتى، وتتبع المنح من أبحاث أعضاء هيئة التدريس، واقتراح سياساتهم المالية، وتعتمد هارفارد فى مواردها المالية على أسس هى: إدارة الدخول والنفقات، والتخطيط الاستراتيجى، وإدارة المخاطر، والتركيز على الضبط الداخلى للموارد وتقديم التقارير الدورية؛ لذا يتسم تمويل هارفارد بالاستقرار، والقوة وتنوع الموارد.

وتتمثل المكونات الثلاثة الأساسية للتمويل فى: دخول التبرعات، ودخول الطلاب،.ودعم البرامج، فمنذ عام ١٩٩٨- ٢٠٠٨ تزايد دعم البرامج من ٣٧٥ مليون دولار إلى أكثر من ٦٦٠ مليون دولار، ونمو التمويل الفيدرالى من حوالى ٢٩٠ مليون دولار إلى ٥٣٠ مليون دولار، مما يشير إلى نمو سنوى قدره ٦%، وما تزال المعونة المالية أولوية أولى لجامعة هارفارد، وذلك للأسباب الآتية:

- تزايد نفقاتها الخاصة بالمنح الدراسية.
- استثمار مئات الملايين من الدولارات فى تحسين البيئة المادية الفيزيقية للطلاب.
- إنفاق الجامعة مبالغ كبيرة للإرتقاء بالأهداف البحثية للمؤسسة.

ولكن بالرغم من تزايد نفقاتها، فإنها ما تزال قادرة على الوفاء بالتزاماتها، ويساعدها على ذلك التبرعات، حيث تتلقى الجامعة ثانى أكبر تبرعات مقدمة لمنظمة غير ربحية وصلت إلى ٢٦ بليون دولار فى سبتمبر ٢٠٠٩.

يتبين مما سبق عدم اعتماد جامعة هارفارد على التمويل الحكومى بشكل أساسى، بل إنها تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتى والتنمية الذاتية لمواردها، وذلك بالرغم من تزايد نفقاتها، وقد ساعدها على ذلك الإدارة اللامركزية للموارد، والاعتماد المتبادل بين الكليات، بمعنى أن الكلية التى يتحقق لديها فائض تقدمه إلى الكليات التى تعانى من عجز فى بعض مواردها.

الهيكل التنظيمى:

تتضمن جامعة هارفارد هيكل تنظيمى على أعلى مستوى من اللامركزية، وذلك من خلال تفويض قرارات التخطيط الهامة للكليات والوحدات المختلفة؛ ومن ثم فإن قرارات تعيين أعضاء هيئة التدريس، والمناهج، والموارد المالية والمادية تتم على المستويات المحلية.

ويتمثل الهيكل التنظيمى فى اثنين من اللجان الحاكمة هما: الرئيس ويمثل أعلى مستوى إدارى أكاديمى فى الإدارة المركزية، ويسمى تضامن هارفارد ويتبعه نائب الرئيس التنفيذى والذى يمثل المسؤول الإدارى الثانى، أما اللجنة الحاكمة الثانية هى لجنة هارفارد للمراقبين ويمثلها مكتب رئيس المجلس، وتتمثل مسؤولياته فيما يلى:

- تشجيع التعاون بين أعضاء هيئة التدريس فى العلوم، والعلوم الاجتماعية، والإنسانيات.
- تحسين أداء هارفارد فى تنمية مجموعة متنوعة من الدارسين.
- الارتقاء بمداخل موسعة خاصة بالسياسة البحثية وتنسيق الأنشطة الدولية.
- دعم المشروعات الثقافية والفنية للجامعة.
- توجيه مبادرات أكاديمية وتوثيق التعاون البحثى مع الصناعة.

وبالتالى تتفرد هارفارد بلامركزيتها الفريدة التى تفوض مسؤوليات هامة مرتبطة بتخطيط الكليات، وتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتنظيم الموارد المالية، ويعكس النظام الإدارى السياسة اللامركزية الفيدرالية للولايات المتحدة، كما يمثل ترسيخ لمبادئ الديمقراطية من خلال إتاحة الحرية للكليات فى كثير من القرارات الهامة، ويتفق النظام الإدارى اللامركزى مع طبيعة العمليات الإدارية التى تتم داخل الهيكل التنظيمى لجامعة المستقبل، حيث يعتمد العمل داخل جامعة المستقبل على تفويض السلطات للكليات والتفاوض بين عمداء الكليات المختلفة.

التصميم المعمارى:

تمثل هارفارد أقدم جامعة فى أمريكا الشمالية، وقد حاولت فى تصميمها الحفاظ على الشخصية التاريخية المميزة للحرم مع مواكبته للاحتياجات الراهنة، وتمتلك الجامعة ٢٣

مليون قدم مربع من الحيز الفراغى الذى يتضمن ٥٠٠ مبنى، وتقع أكثر من نصف مبانيها فى كمبريدج.

الإطار العام للتصميم المعمارى:

قدمت جامعة هارفارد إطاراً عاماً للتصميم المعمارى يتضمن ما يلى:

١- **إطار المرافق**: يؤكد على توافر الكهرباء، ونظم الصرف، وترشيد استخدام المرافق.

٢- **إطار ترشيد الاستخدام**: تعرف الأمم المتحدة " الترشيد" بأنه قدرة الجيل على مواكبة احتياجاته دون استنزاف فرص الجيل القادم، أى الاستخدام الرشيد للموارد، وتتمثل أهداف خطة هارفارد للاستخدام الرشيد للموارد فيما يلى: تقليص استخدام المياه، وتقليص نمو الطلب على الطاقة، وإنتاج الطاقة من مصادر متجددة، وتقليص انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون، والارتقاء بالمواصلات العامة وخاصة الدراجات.

٣- **إطار الحيز الفراغى المفتوح**: بتقديم بيئة طبيعية مفتوحة ومندمج مع المجتمع المحلى.

٤- **إطار المواصلات**: يتضمن إيجاد شوارع جديدة أوسع، وتيسير انتقال الأفراد.

يتضح من خلال الإطار العام لتصميم جامعة هارفارد اهتمامه بمراعاة القضايا البيئية الراهنة والمشكلات التى تهدد البشرية فى المستقبل مثل: الاحتباس الحرارى ونفاذ مصادر الطاقة، بالإضافة إلى مراعاة أسس تصميم الحيز التعليمى ومنها الاهتمام بالبعد الإنسانى والمجتمعى متضمناً الشخصية التاريخية للموقع، كما اهتمت الجامعة بمراعاة معايير جودة المبنى التعليمى من حيث تأمين المرافق والخدمات، ويتميز الإطار العام للتصميم باهتمامه بأدق التفاصيل ومنها المواصلات، كما يتضح حرص الجامعة على استخدام وسائل مواصلات صديقة للبيئة مثل: الدراجات؛ وذلك لتقليص حدة الزحام، وتخفيف التلوث الناتج عن عوادم السيارات، بالإضافة إلى ضيق الحيز الفراغى الذى تحتاجه الدراجات فى حالة عدم استخدامها.

مستقبل موقع جامعة هارفارد:

يتمثل مستقبل موقع الجامعة وفقاً للخطة الاستراتيجية المستقبلية في إيجاد موقع قادر على الاستجابة لتوقعات القرن الحادى والعشرين، وحددت أهدافاً للخمسين عاماً القادمة هى:

- أهداف أكاديمية ممثلة فى توفير موقع يتيح فرص إثراء الاستقصاءات البينية
- أهداف بيئية ممثلة فى إيجاد موقع أخضر وممتد فى مساحة واسعة على البحر.
- أهداف مجتمعية تتمثل فى تكامل أهداف الموقع مع المجتمع من خلال:
  - إيجاد حيز فراغى مفتوح ومتاح.
  - استخدامات مختلطة للموقع.
  - إيجاد مساحات جديدة لتقليص الضغوط على الأماكن المجاورة.
  - نشر الاستخدامات الصناعية التى تتكامل وتتلاءم مع الحياة الراهنة.

يتضح من خلال الأهداف السابقة توافقها مع بعض خصائص سيناريوهات جامعة المستقبل، وذلك من خلال الحجم الكبير، والتكوين الفراغى اللامركزى حيث تتواجد مواقع الجامعة فى كمبريدج، وألستون، ولونجوود وهى مناطق متفرقة، أما بالنسبة للحدود فهى مفتوحة ومتاحة لكافة أعضاء المجتمع، ويعتمد التنظيم الوظيفى على الاستخدام المختلط لمواقع الجامعة، وبالتالى يمثل التصميم المعمارى لجامعة هارفارد نموذج لسيناريو مدينة المعرفة أو مدينة الجامعة التى تندمج مع المجتمع من خلال أنشطتها وخدماتها.

يتبين من خلال العرض التحليلى السابق لجامعة هارفارد تميز وتفرد كثير من ملامحها ، بالإضافة إلى أنها تسعى بالولايات المتحدة الأمريكية نحو المستقبل الذى سبق عرض ملامحه فى بداية الفصل، وبالتالى تكون جامعة هارفارد هى السبيل لقيادة المجتمع نحو المستقبل المرغوب.

معهد ماساشوستس للتكنولوجيا Massachaustts Institute of Technology

تأسس معهد ماساشوستس للتكنولوجيا عام ١٨٦١ استجابةً لتزايد التصنيع بالولايات المتحدة الأمريكية، وتبنى نموذج الجامعة الأوروبية الذى يؤكد على التعليم المعملى بالدرجة الأولى. ويؤكد المعهد على البحوث العلمية التكنولوجية؛ لذا شارك باحثوه بجهودهم فى تطوير أجهزة الكمبيوتر، والرادار، وعلاقاتها ببحوث الدفاع فى الحرب العالمية الثانية.

ويعد معهد ماساشوستس أهم وأول الجامعات التكنولوجية على مستوى العالم، وتم اختياره كنموذج لجامعات المستقبل التكنولوجية حيث تمكن من تحديد رؤية ورسالة مستقبلية لخدمة مجتمع القرن الحادى والعشرين، وبناءً على ذلك تمت إعادة صياغة وتطوير أنشطته التدريسية، والبحثية، والخدمية بما يواكب الرؤية المستقبلية، وبما يمكنه من إعلان نفسه كجامعة مستقبل تهدف إلى الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية إلى المستقبل المرجو.

وامتدت تخصصاته فى الـ ٦٠ عاماً الماضية لتتوسع من الهندسة إلى مجالات مثل البيولوجى، والاقتصاديات، والفلسفة، وعلم السياسة، والإدارة ، ويتضمن كليات العمارة والتخطيط، والهندسة، والإنسانيات والفنون والعلوم الاجتماعية، والإدارة، والعلوم، والعلوم الصحية والتكنولوجيا.

ويتميز المعهد بريادته فى المجال التكنولوجى على مستوى العالم، حيث احتل المركز الأول على مستوى العالم كجامعة تكنولوجية فى تصنيف عام ٢٠٠٩، وتقلد مكانة متقدمة أيضاً فى التصنيف العالمى لأفضل جامعات العالم، فقد احتل المكانة التاسعة على مستوى العالم لعامى ٢٠٠٨، و٢٠٠٩ على التوالى ، كما تتضح ريادته من خلال حصول أعضائه على ٢٧ جائزة نوبل، و٤٧ ميدالية قومية فى العلوم، كما أن عائد الشركات التى أسسها خريجى المعهد يعد من أكبر اقتصاديات العالم، حيث يتقلد المرتبة رقم ١٧ على مستوى العالم، ويتقلد بعض خريجيه مناصب مرموقة مثل: كوفى عنان السكرتير العام السابق للأمم المتحدة، وبنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى، كما تمكن كثير منهم من قيادة جامعات

شهيرة مثل: جامعتى هارفارد وكارنيجى ميلون، وفيما يلى عرض للمعهد كجامعة مستقبل وفقاً لرؤيته المستقبلية .

الخطة الاستراتيجية

بالرغم من عدم إعلان معهد ماساشوستس عن خطة استراتيجية صراحة، إلا أنه قدم رؤية مستقبلية تواكب متطلبات القرن الحادى والعشرين، وتمت إعادة صياغة كافة الأنشطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع تلك الرؤية والرسالة المستقبلية موضع تنفيذ، وبالتالى فإن مضمون تلك الإجراءات يعبر عن خطة غير معلنة للتوجه إلى جامعات المستقبل.

الرؤية:

يرتكز المعهد إلى رؤية برجماتية عملية ممثلة فى أن "الكفاءة المهنية تتأكد بشكل أفضل من خلال مزج التدريس والبحث، وتوجيه الانتباه إلى مشكلات العالم الواقعى، ومن ثم كان تطوير التدريس المعملى بالمعهد، كما حدد المعهد رؤيته لمجتمع الجامعة فى أنه مجتمع مفتوح على الأفكار الجديدة، ومكان يسعد فيه الأفراد عند تناول المشكلات الصعبة معاً" .

يتضح التوافق بين رؤية المعهد والمستقبل الاجتماعى من خلال التحول من المؤسسة إلى المجتمع، وهذا يتجلى فى التركيز على مشكلات المجتمع الواقعى، وشعور أعضاء المعهد بالمتعة عند تناول القضايا الصعبة، كما تتميز الرؤية بمزج الجانب النظرى مع الجانب العملى، وبالتالى يحصل المجتمع على عائد ملموس، والذى يتضمن شق مرتبط بالحاضر وهو التوصل إلى حل للمشكلة، وشق مستقبلى خاص بالأثر طويل المدى وتمهيد السبيل لمستقبل أفضل.

الرسالة:

حدد المعهد رسالته فى الارتقاء بالمعرفة وتعليم الطلاب العلوم، والتكنولوجيا، وغيرها من مجالات الدراسة التى تخدم الأمة والعالم فى القرن الحادى والعشرين ؛ لذا يسعى إلى استخدام العلم والتكنولوجيا؛ لتحسين المجتمع وحل مشكلات العالم الواقعية.

تواكب رسالة المعهد متطلبات القرن الحادى والعشرين من خلال الاهتمام بانتقاء مجالات الدراسة التى تخدم تلك المتطلبات، ومنها: الثورة العلمية والتكنولوجية؛ لذا كان تركيز المعهد على توظيف العلم والتكنولوجيا لخدمة المجتمع العالمى، حيث أن اختراعاته وإنجازاته لا تقصر فوائدها على الشركات الأمريكية فحسب، وإنما تنتشر فى العالم ككل، وبالتالى فإن رسالة المعهد ينتج عنها تحقيق التوافق والاتساق مع المجتمع الخارجى وهذا ما يتفق مع فكر جامعة المستقبل.

المبادئ الموجهة للأنشطة المؤسسية:

يرتكز المعهد إلى مبادئ أساسية فى عملها هى:

- القيمة التربوية للمعرفة المفيدة.
- أهمية التعلم بالعمل Learning By Doing.
- تكامل التعليم المهنى مع الآداب الحرة على مستوى المرحلة الجامعية الأولى.
- العمل التعاونى مع غيرها من المؤسسات وتخطى الحدود القومية لتشكيل المستقبل.
- الإتاحة والعدالة، يحصل الفرد على الاحترام وفقاً لما تعلمه وليس وفقاً لخلفيته.

أى أن عمل المعهد يرتكز إلى الإيمان بالمعرفة المفيدة وتقدير دورها فى تنشئة الفرد، وهذا يتوافق مع طبيعة عصر المعرفة فى القرن الجديد، وانتقاء المعرفة المفيدة يؤكد حرصه على التوافق مع المجتمع فى المستقبل، كما أن مبادئ التعلم بالعمل، وتكامل التعليم المهنى مع الآداب والعمل التعاونى تؤكد حرص المعهد على المساهمة بدور فعال لخدمة المجتمع، وذلك من خلال تطبيق الطلاب لكل ما تعلموه، وتتفق تلك المبادئ مع رؤية ورسالة المعهد.

الأهداف:

حدد المعهد عدد من الأهداف التى تمكنه من تحقيق رؤيته ورسالته وهى:

١- تقديم تعليم يجمع بين الدراسة الأكاديمية والشغف بالاكتشاف.

٢- دعم الإثارة الفكرية لمجتمع متنوع.

٣- تدريس وبحث ما يتعلق بالعالم التطبيقى العملى.

٤- تعميم، ونشر، والحفاظ على المعرفة التى تواكب تحديات العالم.

٥- تزويد مجتمع الجامعة بالقدرة والرغبة فى العمل بحكمة وإبداع لصالح النوع البشرى.

تصنف الأهداف السابقة إلى أهداف خاصة بالتدريس ممثلة فى التعليم بالاكتشاف الذى يعتمد على إثارة الطالب وشغفه بالتعلم القابل للتطبيق، وأهداف خاصة بالبحث ممثلة فى نشر البحوث التطبيقية التى تتناول مشكلات واقعية، وأهداف خاصة بالمجتمع ممثلة فى خدمة المجتمع من خلال إثارة التفكير، والتشجيع على العمل والإبداع بما يمكن أفراد المجتمع من العمل لصالح البشرية، ويتضح من خلال استقراء الأهداف السابقة أنها تكشف عن طبيعة التدريس والتعلم استناداً إلى الاكتشاف، أى إتاحة الفرصة للدارس للتوصل إلى المعرفة بنفسه وبالتالى تشجع على التفكير، وكذلك طبيعة البحث الذى توجهه الجامعة وهو البحث التطبيقى.

أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

يرتكز المعهد فى اختياره لأعضاء هيئة التدريس إلى انتقاء المميزين والبارزين من ذوى الشغف بالتخصص، وهذا يتجلى من خلال حصول ٢٧ من أعضاء هيئة التدريس على جوائز نوبل فى الفترة من ١٩٦٤ إلى عام ٢٠٠٩، وقد حصل ١٤ منهم على الجوائز فى الربع الأخير من القرن، وما زال ٧ منهم يزاولون العمل بالمعهد فى الوقت الراهن، ومن بين أعضاؤه الحاليين Eric Lander أحد الرواد فى مشروع الجينوم البشرى.

وتختص لجنة البحث Search Committee بعقد مقابلة مع المرشحين للتعيين وتقييمهم، بالإضافة إلى تطوير معايير الاختيار والتأكد من مواكبة تلك المعايير ومنها: القدرة والكفاءة البحثية، والأداء فى السيمينار، والقدرة على التفاعل مع الزملاء، ولا تهتم اللجنة بالسن أو الظروف الشخصية كمعايير اختيار.

ينضم ٦١ من أعضاء هيئة التدريس إلى الأكاديمية القومية للهندسة، و٧٨ إلى الأكاديمية القومية للعلوم، و٣٠ لمعهد الطب، و١٤٢ للأكاديمية الأمريكية للعلوم والآداب، وبالتالى فإن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ليسوا مجرد ممارسين تقليديين للمهنة، وإنما مبدعون فى تخصصاتهم، على سبيل المثال، فى كلية الآداب، يتم اختيار أعضائها ممن لديهم الإحساس

بالمجال، لذا فإنها تتضمن ملحنين، وفنانى فيديو، وفنانين من كافة أنحاء العالم لتقديم التخصص من ثقافات ووجهات نظر متنوعة، ويعكس هذا التنوع استراتيجية المعهد التى تعتمد على تنوع اختياراته لأعضاء هيئة التدريس كأساس لتحقيق رسالته التربوية، على أن يتم تنويع أعضاء هيئة التدريس وفقاً لتنوع الطلاب وخلفياتهم المختلفة وما يحتاجون إلى تعلمه والتدريب عليه.

يتبين مما سبق عدم اقتصار اعتماد المعهد على المتطلبات الأكاديمية التقليدية الخاصة باختيار أعضاء هيئة التدريس مثل: الإعداد، والتدريب فحسب، وإنما ما يهتم به بالدرجة الأولى هو الشغف بالتخصص، وهذا ما تغفله كثير من جامعات اليوم؛ مما يشير إلى رغبة معهد ماساشوستس فى تخريج مخترعين، ومبتكرين فى التخصص.

ويتجلى المناخ المؤسسى لعضو هيئة التدريس فى ماساشوستس من خلال ما يلى:

- <u>الرواتب:</u> يحتل المعهد المركز الثامن عشر من بين ٥٠٠ جامعة فى مرتبات أعضاء هيئة التدريس، حيث يبلغ متوسط الراتب ١١١,١٥١ دولار.
- <u>ثقافة مميزة:</u> ترتقى بالمستوى العلمى للموضوعية مع قليل من التأكيد على الجوانب الإنسانية للمشروع الأكاديمى، ففى إطار تلك الثقافة يتم التأكيد على الإسهامات والإنجازات الفردية فى المجال والإنتاجية.
- <u>الرعاية الأسرية:</u> يتضمن المعهد سياسة تهدف إلى إتاحة وقت لعضو هيئة التدريس لقضاء وقت لرعاية وتحمل مسؤولياته تجاه أطفاله منذ العام الأول لولادتهم، وبالتالى فإن قيد العضو فى سياسة الرعاية الأسرية يتطلب منه الالتزام بعدم إهدار وقته أو استغلاله فى أى نشاط آخر، ويتم تخفيف الأعباء الأكاديمية والمهام الملقاة على عاتقه لمدة فصل دراسى بأجر كامل، باستثناء المسؤوليات البحثية والإرشاد الأكاديمى.
- <u>توفير أماكن انتظار:</u> يتم تقديم خطة توضح سبل الاتجاه والانتقال، وأماكن الانتظار. وتخصص تلك الخدمة إلى ٣٦% فقط وذلك بغرض حماية البيئة، حيث يشجع المعهد على إيجاد بدائل أخرى غير السيارات.

وبالتالى يتضح تميز المناخ المؤسسى لعضو هيئة التدريس من خلال اهتمام المعهد بتحقيق الاستقرار النفسى والأسرى للعضو من خلال تخصيص وقت لرعاية الأبناء مما يمكنه من العطاء والإنتاج العلمى، كما يتضح الاهتمام بتأمين العضو منذ دخوله المعهد من خلال توضيح الطرق التى يمكن له أن يسلكها وتخصيص أماكن انتظار لتحقيق الراحة والأمان لـ٣٦% فقط من أعضاء هيئة التدريس، وبالتالى تلجأ النسبة المتبقية إما إلى الانتقال سيراً على الأقدام داخل المعهد، أو استخدام وسائل أخرى مثل الدراجة.

قبول الطلاب الجدد:

يشترط المعهد فى الطلاب المتقدمين للقبول الإعداد المميز فى المرحلة الثانوية، والرغبة فى التعلم، والتدريب؛ لذا يطالبهم بأمرين هما: التأكد من توافر الاستعداد لإنجاز العمل، وتفسير الأشياء التى تثيره داخل وخارج المدرسة، وتتمثل متطلبات القبول فيما يلى:

<u>متطلبات أكاديمية:</u>

وهى متطلبات خاصة ببرامج دراسية مر بها الطالب، وتتمثل فى:

- ٤ سنوات فى دراسة اللغة الإنجليزية.
- عامين فى التاريخ أو العلوم الاجتماعية.
- عامين فى اللغة الأجنبية.
- عام من الدراسة الثانوية فى كل من الفيزياء، والكيمياء، والبيولوجى، والرياضيات، أو دراسة المتاح مما سبق.

أى أن الخلفية الدراسية للطالب تؤثر بدرجة كبيرة على قبوله، كما يتضح التكامل بين المعهد والتعليم قبل الجامعى وهو متطلب أساسى فى عمل جامعة المستقبل، ويتضح هذا التكامل من خلال اشتراط المرور بدراسة مواد دراسية معينة وتحديد سنوات دراستها، وبالتالى يسهم المعهد فى الارتقاء بالتعليم قبل الجامعى من خلال تشجيع طلاب المدارس على التعمق فى الدراسة العلمية والرغبة فى التعلم كى يكونوا جديرين بالالتحاق بالجامعة.

متطلبات الاختبار المقنن:

تمثل متطلب أساسى للطلاب الجدد، ولابد أن يكون الطالب مؤهل للمرور بهذا الاختبار. ويتم تقديم نتيجة ودرجات الاختبار بشكل رسمى من جانب وكالة الاختبار Testing Agency، ويتضمن هذا المتطلب اختبارات إنجاز الطالب واختبار الكفاءة فى اللغة الإنجليزية(TOEFL)، ويطلب المعهد اختبار إنجاز الطالب فى الرياضيات المستوى الأول أو الثانى، وآخر فى العلوم، بالإضافة إلى اختبارات أخرى، وقد حددت الحد الأدنى لدرجات الاختبار كما يلى:

- بالنسبة لاختبار SAT فى القراءة الناقدة المنطقية ٥٠% (من ٦٧٠-٧٧٠).
- بالنسبة لاختبار SAT فى الرياضيات المنطقية (٧٣٠- ٨٠٠).
- بالنسبة لاختبار اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها (٥٧٧ على الأقل).
- بالنسبة لاختبار الكمبيوتر (٢٣٣).
- بالنسبة لاختبار الإنترنت (٩٠ درجة).

وبالتالى يرتكز القبول إلى الطاقة الأكاديمية، والمؤهلات الشخصية، والأنشطة والإنجازات، أما بالنسبة للمتقدمين للدراسات العليا، يتم تقييمهم وفقاً لأدائهم السابق والمهنى.

يتضح اتساق متطلبات الاختبار المقنن مع الطبيعة التكنولوجية للمعهد، وذلك من خلال التركيز على مواد الكمبيوتر، والإنترنت، الرياضيات، واللغة الإنجليزية، كما يتسم المعهد باختيار جهة حيادية لتقديم نتائج الاختبار وهى وكالة الاختبار لضمان الموضوعية فى التقييم.

المقابلة: يقوم بها مستشارون تربويون ومتطوعون من خريجى المعهد لمقابلة الطلاب الجدد فى مجتمعاتهم. وبالرغم من كون المقابلة ليست متطلباً أساسياً، إلا أنها وسيلة فعالة لستعلم المزيد عن الطالب، وتمكينه من تعريف ذاته.

تقارير تقييم المعلمين: يطلب المعهد تقييم أول من معلم العلوم أو الرياضيات، وتقييم ثان من معلم الإنسانيات، حيث يستفيد المعهد من توصيات التقارير بشأن المتقدم للقبول.

تقرير المدرسة الثانوية: ويقوم بتقديمه مدير المدرسة.

أما بالنسبة لقبول طلاب الدراسات العليا فيتم بشكل لامركزى، حيث يقبلون مباشرة من خلال التقدم إلى القسم الأكاديمى أو البرنامج المرجو الالتحاق به، وذلك وفقاً لقدرة القسم على الإرشاد، وتقديم الدعم المالى للدارسين، ويتم تقييم المتقدمين وفقاً لأدائهم السابق والمهنى.

وبالتالى يعتمد المعهد على أكثر من وسيلة لتقييم المتقدمين للالتحاق به والتأكد من جداراتهم، فبالإضافة إلى سجلات المدارس، ونتائج الاختبارات، يتم عقد مقابلة مع الطلاب للتأكد من دافعيتهم ورغبتهم فى التعلم، وينفرد المعهد بشيئ مميز، ألا وهو عقد المقابلة فى مجتمع الطلاب، بمعنى أن الجامعة هى التى تذهب إلى الطلاب، بدلاً من تحديد مكان للمقابلة فى الجامعة، ويبدو ذلك أمراً غير تقليدى، ولكن يمكن تفسير ذلك برغبة المعهد فى تقييم الطالب والحكم عليه فى بيئته الطبيعية دون تقييد، بما يتيح لها الكشف عن رغباته واستعداداته فى مجتمعه المعتاد كى لا يشعر بالخوف أو الحرج داخل أسوار المعهد.

وتشير متطلبات القبول إلى حرص المعهد على التأكد من المنفعة التى يمكن أن يقدمها الطلاب، وذلك بالتأكد من رغبتهم فى التعلم، وهذا ما تحرص عليه جامعات المستقبل فى اختيار طلابها، كما أن تكامل متطلبات القبول مع التعليم قبل الجامعى يتسق مع جهود مستقبل الولايات المتحدة ومنها تقرير " إنقاذ مستقبل أمريكا" الذى أكد على أهمية دعم التنظيم التعليمى.

برامج التعليم:

يقدم المعهد ٣٠ درجة جامعية من خلال ٥ كليات هى التخطيط والعمارة، والهندسة، والإدارة، والعلوم، والإنسانيات والآداب والعلوم الاجتماعية، ومن البرامج الفعالة التى تقدمها كلية الهندسة: العلوم والهندسة النووية، والهندسة الكيميائية، وعلم الطيران والفضاء. أما بالنسبة لكلية الإنسانيات فتقدم برامج فى علم الأجناس البشرية، والاقتصاديات، وعلم السياسة وعلم المحيطات التطبيقى والهندسة، وينبغى على كافة طلاب المرحلة الجامعية الأولى إنهاء متطلبات أكاديمية كى يتمكنوا من التخرج. وتتمثل المتطلبات فيما يلى:

- ٩ مواد دراسية فى الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا مقسمة إلى: مادتين فى الرياضيات- مادتين فى الفيزياء- مادة فى البيولوجى- مادة فى الكيمياء- مادة فى متطلبات المعمل- مادتين اختياريتين.
- ٨ مواد دراسية فى الإنسانيات والعلوم والآداب الاجتماعية.
- مقررات فى الاتصال ومتطلبات التربية البدنية.

ويعبر الطلاب عن المقررات باستخدام الأرقام للتمييز بينهم، فالمقرر الذى يسمى" فيزياء١٠١" فى الجامعات الأمريكية، يطلق عليه ببساطة" ٨,٠١" فى معهد ماساشوستس.

كما يطلب من الطلاب إنهاء منهج محورى مكثف يطلق عليه" متطلبات المعهد العامة General Institute Requirements"، ويتكون من دراسات فى الفيزياء تشمل الميكانيكا، والمغناطيسية، والكهرباء كمتطلبات سابقة للتخصص فى العلوم والهندسة.

وبالتالى فإن خريج معهد ماساشوستس يكون على مستوى عالى من الثقافة العلمية الموسوعية بغض النظر عن تخصصه، وذلك من خلال متطلبات المعهد الأكاديمية، والتى تشترط دراسة الطالب مقررات فى الرياضيات، والعلوم، والتكنولوجيا، وكذلك ثقافة أدبية من خلال دراسة مقررات فى الإنسانيات والآداب الاجتماعية، ليس هذا فحسب، بل إن خريجى الجامعة قادرون على التواصل مع الآخرين من خلال مهارات الاتصال، كما يتضح الاهتمام بالصحة العامة والسلامة البدنية للخريج، أى أن البرامج تهدف إلى إحداث النمو المتكامل للفرد.

ويتميز المعهد بتقديم البرامج بأساليب وأنماط متنوعة، ويتضح ذلك فيما يلى:

برامج إثرائية:

تتمثل فى مقررات مفتوحة، حيث يقدم المعهد محتوى برامجه بشكل كامل عبر الشبكات ومجانى، وتتيح تلك المبادرة للمقررات، والمحاضرات، والمشكلات التى تواجه الطلاب وحلولها، والامتحانات، وقوائم المراجع؛ ومن ثم يمكن لأى طالب من خلال جهاز الكمبيوتر

الخاص به تعلم المقررات نفسها التى يدرسها الطلاب داخل المعهد، ووصل عـدد زيـارات الموقع إلى مليون زائر شهرياً فى الوقت الراهن، منهم ٦١% من خارج الولايات المتحدة.

ويتسق تقديم البرامج الإثرائية مع المستقبل التكنولوجى للولايات المتحدة القائم على إيجاد مواقع افتراضية للعمل، حيث أن إتاحة فرصة تقديم البرامج عبر الشبكات يمكن الطالب مـن الدراسة بشكل افتراضى دون الحاجة إلى الالتزام بالحضور.

برامج الدراسات التربوية:

يقدمها فريق من طلاب المعهد المهتمين بالتعليم، وتقدم تلك البـرامج فرصـاً تربويـة لطلاب المدارس الثانوية، ومن تلك الفرص ما يلى:

- برنامج دراسات المدرسة الثانوية: يقدم دراسات إثرائية للصفوف السادس والثـانى عشر من خلال مقررات أكاديمية وغير أكاديمية، وتقدم فى الصيف.
- برنامج إعداد الطالب لاختبار SAT: يهدف إلى إعداد الطلاب فـى الرياضـيات، وتدريبه على المهارات اللفظية والمكتوبة وإتقانها.

برامج صيفية:

من البرامج الصيفية التى يقدمها المعهد برنامج" مقدمة فى العلوم والهندسة" وهو برنامج أكاديمى إثرائى مكثف مدته ٦ أسابيع للراغبين فى العمل فى العلوم والهندسة، وهو مجـانى أيضاً " برنامج العلوم الصيفى" وهو برنامج صيفى مدته ٦ أسابيع، ويعقد فى مواقع متنوعـة فى كاليفورنيا ونيومكسيكو، حيث يقوم ٣٦ طالب فى كل موقع بإنجاز مشروع بحثـى مـن البداية وحتى النهاية، وكذلك برنامج" تكنولوجيا المرأة" ومدته ٤ أسابيع ويتضمن ٦٠ سيدة من خريجى الثانوية العامة لدراسة الهندسة والقيام بمشروعات فى علـوم الحاسـب والهندسـة الكهربية.

أما بالنسبة للدراسات العليا، فيقدم المعهد برامج رائدة فى: الاقتصاديات، وعلوم السياسة، واللغويات، والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع، والتـصميم المعمـارى، ودراسـات الوسـائط،

والدراسات الحضرية. ويحصل الطلاب على دكتوراه فى تخصصات: الفلسفة، والعلوم، والهندسة، وماجستير فى العلوم، والهندسة، والعمارة، وتخطيط المدينة، والأعمال، والتمويل.

يتبين مما سبق الاهتمام بتقديم برامج تخدم الطلاب فى كافة المراحل، قبل الالتحاق بالدراسة من خلال برامج الدراسات التربوية، وأثناء الدراسة من خلال البرامج التخصصية والمحاضرات العامة، وأيضاً بعد الدراسة من خلال البرامج الصيفية التى تسهم فى إثراء خبرات الدارس فى العلوم والهندسة، والمشروعات البحثية الفلكية، ويتضح اهتمام المعهد بالمساهمة فى خدمة المستقبل الاقتصادى والاجتماعى من خلال اهتمام برامجه بدعم النظام التعليمى، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى دور تخصصات التخطيط والعمارة، والاقتصاديات، والهندسة النووية فى توجيه المستقبل الاقتصادى وتغير القوى العاملة وهو ما يتوافق مع المستقبل الاجتماعى، كما يظهر الطابع البينى المميز لبرامج جامعة المستقبل مثل التخطيط والعمارة.

التعليم والتعلم:

يتمثل مدخل التعلم بالمعهد فى إيمانه بقوة التعلم بالعمل، وقيمة العمل التعاونى. ونظراً لصعوبة وتعدد متطلبات التعلم بالمعهد، فإن الدراسة به توصف بأنها " كالشرب من خرطوم مشتعل"، إلا أن معدلات الرسوب تشبه كثير من الجامعات الأخرى، ويستعين المعهد بأحدث وأكثر تقنيات التعلم فعالية، مع تنوع أساليب التدريس والتعلم، وهذا يتضح فيما يلى:

<u>الدراسة المعملية:</u> يطلب من الطلاب حضور فصل معملى فى تخصصهم(٨ محاضرات فى الإنسانيات، والآداب، والعلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى ٤ فصول فى التربية البدنية).

<u>الدراسة بالخارج:</u> يمكن الدراسة فى جامعة كمبريدج، وفى المقابل يقوم مكتب التعليم العالمى بالمعهد بإدارة برنامج التبادل بين كمبريدج، وماساشوستس التكنولوجى، كما يتاح للطلاب فرصة دراسة مواد فى جامعة هارفارد، أو ماساشوستس للفن والتصميم دون دفع أى تكاليف.

<u>التدريب العملى:</u>

يقدم قسم هارفارد وماساشوستس لعلوم الصحة والتكنولوجيا أكبر برامج التدريب العملية فى الهندسة الطبية بالولايات المتحدة، حيث يقدم مبادرات بحثية وبرامج تربوية لإحداث

التكامل بين العلوم الفيزيائية والبيولوجية، والهندسة، والتكنولوجيا، والطب لحل مشكلات الصحة البشرية.

المشروع البحثي:

وذلك من خلال برنامج الفرص البحثية للمرحلة الجامعية الأولى والذى يدعم التعاون بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى مجالات مثل: بحوث السرطان، ومعالجة المعلومات، والطاقة البديلة، والتجديد التربوى، والنانوتكنولوجى، والجينات، ويشتركون معاً فى مشروع بحثى للتوصل إلى ابتكار جديد. ويمثل هذا البرنامج نموذجاً للبرامج البحثية فى المؤسسات الأخرى.

الدراسة التجريبية:

تتاح الفرصة إلى ٥٠ طالب لدراسة مواد أساسية فى قاعات دراسية صغيرة تفاعلية. ويقوم بالتدريس فيها عدد من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من خلال تشجيع التجريب التربوى.

الدراسة التمهيدية:

يمر الدارس المبتدئ بسنة تمهيدية لتخفيف عبء الدراسة وتسهيل انتقاله إلى السنة التالية. وتظهر أهمية هذه الفترة لدى الطلاب الذين اعتادوا أن يكونوا فى مقدمة صفوفهم ويفاجأوا بمجموعة موهوبة جداً؛ لذا يتم ترتيبهم وفقاً لتقدير الذى يحصلون عليه فى السنة التمهيدية.

فترة الأنشطة المستقلة:

يقضى الطلاب فترة مدتها ٤ أسابيع فى تتبع اهتماماتهم التربوية الخاصة بهم، ولهم الخيار فى أن يظلوا داخل الحرم لاستكمال أنشطة خاصة بهم، أو يشاركوا فى أكثر من ٦٠٠ ورشة عمل، وغيرها من الأنشطة التى تخرج عن النطاق التقليدى، وتتراوح الاختيارات ما بين فصول فى اليوجا، وأنشطة إدارة الوقت، ورقص شعبى، وتصميم معمارى، أو ممارسة رياضة ما.

يتبين تنوع وتعقد متطلبات التعلم، حيث يتم الاستعانة بأساليب داخل المعهد وخارجه، كما تتميز أساليب التدريس بخروجها عن النطاق التقليدى، ومواكبتها لتحديات القرن الحادى

والعشرين، بالإضافة إلى توافقها مع التدريس والتعلم بجامعات المستقبل، يتضمن التدريس التدريب المعملى، ومن ثم يتم تدريب الطلاب على التفكير الناقد والذى يمثل محور فى الإطار العام لمهارات القرن الحادى والعشرين، كما يتضح تنوع التدريس وخروجه عن أسوار المعهد من خلال إتاحة الفرصة للطلاب للتسجيل فى جامعات أخرى، وإتاحة فرص الدراسة بالخارج، كما يتضح تميز المعهد فى اهتمامه بتأهيل الطلاب للانتقال للسنة التالية كى لا يشعر الطالب بالصدمة أو الإحباط عند الانتقال إلى الفرق الأعلى، وبالتالى فإن تنوع أساليب التدريس والاهتمام بتقييم الطلاب من خلال السنة التمهيدية يتفق مع طبيعة التدريس بجامعة المستقبل.

المناخ الجامعى بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا:

يهيئ المعهد مناخ داعم للطلاب يشجعهم على الإقبال عليها والتجديد من خلال:

- <u>خاتم الهوية</u>: يرتدى الطلاب والخريجين خاتم ضخم ثقيل من طراز خاص، وتم ابتكاره عام ١٩٢٩ ويسمى" خاتم التكنولوجيا المقننة"، ويختلف تصميمه من عام لآخر.
- <u>الرعاية البدنية</u>: من خلال فصول التربية البدنية التى تتيح الاشتراك فى الفرق الرياضية، ويشترط للاشتراك بمركز اللياقة تسجيل ٨ نقاط وإنهاء متطلب السباحة.
- <u>الرعاية الأسرية</u>: يتيح النادى ومركز اللياقة عضوية الطالب وأسرته وأصدقاؤه.
- <u>الرعاية السكنية</u>: يتيح المعهد للطالب فرص انتقاء مسكن خاص به داخل المعهد، ويفرض على الطلاب الجدد الإقامة داخل المعهد، أما الأثرياء وطلاب الدراسات العليا يمكنهم الإقامة خارج الحرم من خلال مكتب التسكين خارج المعهد.
- <u>العمل الجاد واللعب الجاد</u>: حيث يتم تعليم الطلاب دروس التعاون، والتفاوض، والقيادة، وقضاء وقت ممتع فى ابتكار أطعمة، أو تنظيم الحفلات، وكتابة أغانى....وغيرها.
- <u>الرعاية الصحية</u>: يقدم المعهد رعاية طبية على أعلى مستوى من الجودة بالتعاون مع عدد من المستشفيات الهامة، وتتضمن مستويين من الرعاية: خطة طبية للطالب

تشمل رعاية لمدة ٢٤ ساعة وصيدلية للطلاب، وخطة تأمين ممتدة مثل الفحص السنوى.

- **توظيف الطالب**: يقدم المعهد أنشطة تطوعية بدون أجر، أو بأجر من خلال مكتب الخدمات المالية للطلاب والذى يقدم وظائف داخل وخارج الموقع.

وبالتالى يتبين اهتمام المعهد بتوفير كافة جوانب الرعاية الصحية، والبدنية، والترفيهية، والسكنية، وكذلك المادية من خلال إتاحة فرص التوظيف المختلفة داخل وخارج المعهد بأجر وبدون أجر وفقاً لرغبة الطالب، كذلك يتضح تميز الخدمات الصحية للطلاب فى عدم اقتصارها على المرضى فحسب، وإنما تشمل الأصحاء من خلال المتابعة والكشف الدورى على الطلاب.

معايير نجاح معهد ماساشوستس للتكنولوجيا فى تحقيق أهدافه:

لم يحدد معهد ماساشوستس معايير محددة لنجاحه، وإنما يستدل على نجاحه فى أداء دوره وإنجاز ما يطمح إليه من خلال تميزه، وتتمثل مؤشرات التميز فيما يلى:

- أن يحدث معهد ماساشوستس التكنولوجى تغيراً فى العالم ويسهم فى حل مشكلاته.
- قيادة الثورة العلمية التكنولوجية فى مجالات عديدة مثل: النانوتكنولوجى.
- أن يتمكن من تقديم مقررات مكثفة فى الإنسانيات، والآداب والعلوم الاجتماعية.
- أن يزود الطلاب بقاعات دراسية فى مهارات الاتصال.
- أن يتخرج الطلاب بخبرة بحثية على أعلى مستوى فى الكمبيوتر والعلاقات الصناعية.
- تنمية ثقافة المبادرة ومباشرة الأعمال: فلا يقتصر الدارس على التفكير المبدع فحسب، وإنما يقوم بتنفيذ أفكاره، ومن الشركات التى استفادت من ذلك جنرال موتورز.

يتبين مما سبق النجاح الفعلى لمعهد ماساشوستس وذلك من خلال مساهمته الفعلية فى إحداث تغير فى العالم، عن طريق إعداد خريجين على أعلى مستوى من العلم والثقافة

والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تخصصاته وبرامجه فى الهندسة الطبية وعلوم الفضاء والطيران، وتقديم مخرجاته البحثية والعلمية للشركات المختلفة مثل: جنرال موتورز، مما يشير إلى نجاحه الفعلى فى توجيه الثورة العلمية والتكنولوجية لخدمة البشرية، كما يظهر تميز المعهد فى اهتمامه بخدمة المجتمع وأصحاب الشركات أكثر من اهتمامه بتحقيق منافع ذاتية، ومع ذلك فإن العائد على المعهد عظيم، فتقديم مخرجاته ونتائج تدريسه للمجتمع يسهم فى إحداث نوع من التوافق والاتساق مع المجتمع الخارجى، بالإضافة إلى تحقيق السعادة والمتعة للمواطنين، مع الحرص الدائم على المعالجة التقدمية للبرامج وفقاً لمتطلبات العصر، وهى معايير نجاح جامعة المستقبل فى أداء دورها، أى أن معهد ماساشوستس قدم مؤشرات لمعايير جامعة المستقبل.

البحث العلمى:

تتسم بحوث المعهد بتوجهها لخدمة المجتمع وفقاً لظروفه الراهنة. ففى أثناء الحرب العالمية الثانية، اتجهت بحوث المعهد إلى البحوث العسكرية، وتم تأسيس معمل الإشعاع Radiation للمساهمة فى تطوير رادار ميكروويف، وبانتهاء الحرب اتجهت بحوث ماساشوستس إلى التأكيد على المشكلات البيئية.

ويعتمد البحث على التعاون بين الأكاديمية، والصناعة، والمؤسسات الدولية، مثل: المعهد الأفريقى للعلوم، وتوثيق علاقاتها مع جامعة هارفارد من خلال التعاون البحثى فى قسم هارفارد وماساشوستس للعلوم الصحية والتكنولوجيا، ومركز هارفارد وماساشوستس للبيانات، وتحالف سنغافوره وماساشوستس، وتعتمد الخبرة البحثية على تشكيل أفكار جديدة، مع تخطى حدود المعرفة بحيث تكون متاحة لكل فرد، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بالاستفادة من النتائج البحثية داخل حجرات الدراسة، وبالتالى دعوة الطلاب للمشاركة والاندماج المباشر داخل المعامل.

وبالتالى يتضح اهتمام المعهد بالبحث وتوجيه اهتماماته وطلابه نحو البحوث التطبيقية، وهذا يتجلى من خلال توجيه أعضاء هيئة التدريس لتطبيق نتائج البحوث داخل حجرات الدراسة، كما يتبين حرص المعهد على مواكبة بحوثه لمتطلبات العصر واحتياجات السوق، وتستشف الباحثة استراتيجية تسويق ضمنية فى الأداء البحثى للمعهد.

تكامل البحث مع مراحل التعليم المختلفة:

تمتد جهود المعهد البحثية إلى التعليم قبل الجامعى، وهذا يتضح من خلال:

- معهد البحث العلمى: الذى يشجع طلاب المدارس الثانوية على دراسة العلوم والهندسة، ويمكن الطلاب الذين لديهم شغف بالعلوم من الدخول فى مسابقة" فكر MIT Think".

كما يشارك طلاب المرحلة الجامعية الأولى فى البحث من خلال برنامج الفرص البحثية للمرحلة الجامعية الأولى والذى يتيح إلى ٨٥% من الطلاب عند التخرج فرص المساهمة فى إنتاج بحوث ترتكز إلى الواقع، وتتاح البحوث الافتراضية فى كل مجال أكاديمى.

يتبين مما سبق عدم اقتصار العمل البحثى على طلاب الدراسات العليا، وإنما يمتد إلى طلاب المدارس لتشجيعهم على الفضول البحثى والشغف بالعلم، وبالتالى إعداد أجيال مؤهلة للقبول بالجامعة، كما يشارك الطلاب فى العمل البحثى بدءاً من التحاقهم بالمعهد وطوال سنوات الدراسة وذلك من خلال برنامج الفرص البحثية، وبالتالى فإن المعهد يسعى إلى إعداد مخترعين وليس تقديم خريجين عاديين.

مواطن التميز البحثى:

ويعتمد البحث فى معهد ماساشوستس على تقديم ترخيص لابتكارات واختراعات من الدرجة الأولى، حيث يمثل الفضول والابتكار أكسجين البيئة البحثية بالمعهد، وقد تمكن مكتب الترخيص التكنولوجى بالمعهد من توقيع عدد من ٥٠ إلى ٧٥ ترخيص كل عام على مدى الخمس سنوات السابقة، ومن ذلك تمكن الفرق البحثية بالمعهد من توضيح موقع وطبيعة الجين، والترانزستور الإلكترونى، والتوصل إلى تقنية جديدة لقياس مسافات المجرة بدقة.

ويتجلى اهتمام المعهد بالبحث من خلال:

- نفقاته البحثية التى بلغت ٥٩٨,٣ مليون دولار على البحوث داخل الموقع. وتمثل الحكومة الفيدرالية أكبر مصدر للبحوث المدعومة، وكذلك قسم الصحة والخدمات البشرية والذى قدم ٢٠١,٦ مليون دولار، ويقدم قسم الدفاع ٩٠ مليون دولار.

- الإنجازات البحثية ومنها:

- قدم الباحثون وأعضاء هيئة التدريس ٤٨٧ اختراع.
- قيام باحثو الجامعة فى مجال الإلكترونيات باختراع الذاكرة المغناطيسية، والرادار.
- حقق أحد باحثو الجامعة الريادة فى التصوير الفوتغرافى عالى السرعة.
- حقق البحثون فى مجال علوم الكمبيوتر إنجازات فى الذكاء الاصطناعى، والروبوت.

مبادرات العلوم والتكنولوجيا الدولية:

ظهرت تلك المبادرات فى إطار استراتيجيات المعهد للارتقاء بالبحث، وتهدف إلىَ ربط الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالبحث والتجديد حول العالم، وتتضمن تقديم أكبر برامج معهد ماساشوستس التكنولوجى الدولية، وهو برنامج رائد فى الدراسات الدولية التطبيقية.

وبالتالى فإن المعهد نجح بالفعل فى تخريج مفكرين ومخترعين لخدمة البشرية، بالإضافة إلى اهتمامه بخدمة المجتمع الدولى وذلك من خلال اهتمامه بتدويل برامجه البحثية ومبادراته الدولية، ويتضح إسهام بحوث المعهد فى خدمة المجتمع من خلال:

معمل لينكولن:

وهو معمل يتم تمويله فيدرالياً، ويمثل مركزاً تنموياً يركز على تطبيق التكنولوجيا المتقدمة فى مشكلات الأمن القومى، وتتمثل القدرات الأساسية الخاصة بمعمل لينكولن فى استقراء المعلومات، وتطوير المحسسات، ومعالجة الإشارات، والاتصالات، ودعم القرار، وتكامل الحواس، كما يشارك المعمل فى تطوير نماذج اختبار لأجهزة الاتصالات والحواس، ويؤكد على انتقال التكنولوجيا إلى الصناعة، ويتلقى تمويل بحثى قدره ٧٤٩ مليون دولار.

أى أن المعهد يسهم فى توجيه المستقبل الأمريكى، وذلك من خلال بحوثه التطبيقية التى تسهم فى دعم الاستقرار الاقتصادى وهو ما طالب به تقرير إنقاذ مستقبل أمريكا، كما يتضح اهتمام بحوث المعهد بتفعيل توصيات التقرير ودعم النظام التعليمى من خلال معهد البحث العلمى ومبادرته لتشجيع طلاب المدارس الثانوية على التفكير والابتكار، بالإضافة إلى دور

معمل لينكولن فى دعم الأمن القومى وذلك بتطبيق التكنولوجيا لحل مشكلات الأمن القومى، وهذا ما يتوافق مع المستقبل السياسى الأمريكى والحاجة إلى التأمين الداخلى والخارجى للبلاد.

المكتبات:

تم تأسيس مكتبة الجامعة عام ١٨٦٢ قبل بدء الدراسة بثلاثة أعوام، مما يعكس اهتمام الجامعة بالبنية التحتية والثروة المعلوماتية قبل الدراسة، وتتضمن مكتبة الجامعة خمسة أقسام أو مكتبات خاصة بالتخصصات المختلفة، وتضم أكثر من ٥ مليون مجموعة، منها ١٧ ألف دورية، و٤٧٨ قاعدة بيانات عبر الشبكات، وأكثر من ٣٠ ألف دورية إلكترونية مرخصة ومتاحة للجميع، بالإضافة إلى عدد ٢,٨ مليون وحدة فى صورة خرائط، وصور، وتسجيلات صوتية.

وتعمل المكتبات طوال أيام الأسبوع، وتمتد ساعات العمل بها إلى فترات مسائية، ومنها مكتبة هايدن Hayden التى تتضمن قاعة تستضيف الطلاب والباحثين طوال ٢٤ ساعة.

تعكس الإنجازات البحثية للمعهد جهود تطوير التعليم العالى، وخاصة الأجندة القومية التى أكدت على الحاجة إلى إعداد أجيال قادرة على الحياة فى عالم تكنولوجى، ويمثل معمل لينكولن، بالإضافة إلى نفقات المعهد البحثية نتاجاً منطقياً لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشير العوامل الاقتصادية إلى امتلاك الولايات المتحدة أكبر اقتصاد تكنولوجى، وإن صاحبه بعض الخلل فى ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة وتقلص الناتج القومى.

خدمة المجتمع:

حدد المعهد التزاماً منذ تأسيسه بخدمة المجتمع المحلى ليس من خلال كونه مصدراً للتعليم والتكنولوجيا فحسب، وإنما من خلال كونه جار جيد للمنطقة المحيطة بها، وهذا يتضح من خلال دعم المنظمات غير الربحية، واستضافة مهرجان كمبريدج للعلوم والذى نقل تعليم العلوم إلى مستوى جديد من المشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى استضافة أحداث مجتمعية

مثل: المتاحف، والمحاضرات، ومبادرات رجال الأعمال، كما تتضح مجالات الخدمة فيما يلى:

الأعمال التطوعية:

يشترك الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين فى أعمال تطوعية، وذلك من خلال مركز الخدمة العامة الذى يقدم برامج ومعلومات للمهتمين بالخدمة العامة، كما تتيح رابطة خريجى المعهد الفرصة لأكثر من ١٢٢ ألف من الطلاب الخريجين للتواصل المستمر مع المعهد، وذلك من خلال مشاركة الطلاب فى أحداث حول العالم، وخدمات ترتكز إلى الموقع الإلكترونى للمعهد، والمساهمة فى تنمية الموارد الذاتية للمعهد، فقد سجل تمويل الخريجين فى عام ٢٠٠٩ إضافة ٤١,٥ مليون دولار من الخريجين، والطلاب، وأولياء الأمور.

وبالتالى تمثل الخدمة التطوعية سلاح ذو حدين، حيث تفيد المجتمع من خلال إسهامات الخريجين والجهود الذاتية التى يقدمونها، وفى الوقت ذاته يستفيد المعهد من خلال العائد المادى ممثلاً فى تنمية الموارد الذاتية، والعائد المعنوى من خلال شهرة وصيت الجامعة وخريجيها.

التعاون مع الصناعة:

تمكن المعهد من التعاون مع الصناعة من خلال مشروعات امتدت من برامج التعليم والبحث إلى التربية المستمرة، حيث يساهم المديرون التنفيذيون ولجان المصانع فى خدمة المعهد ولجانه، وفى المقابل يعمل أعضاء المعهد كمستشارين فى الصناعة، كما يقوم معهد ماساشوستس بتهيئة الطلاب وإعدادهم للعمل فى المهن الصناعية.

مشروع الطب الحيوى:

يهدف إلى إعداد المديرين لتحويل الاكتشاف العلمى إلى منتجات وخدمات ناجحة تجارياً وترتكز إلى المريض، ويدار من جانب قسم هارفارد وماساشوستس التكنولوجى لعلوم الصحة والتكنولوجيا بغرض الإتجار فى صناعة الرعاية الصحية.

ويعد هذا المشروع استجابة فعلية وإجرائية من الجامعة لتفاقم تكاليف الرعاية الصحية، ومطالبة تقرير إنقاذ مستقبل أمريكا بإصلاح الرعاية الصحية والارتقاء بها.

الدعم الاقتصادى للبلاد :

يمثل مركز الأداء الصناعى بالمعهد مجتمع بينى من الباحثين موجه لدراسة الإنتاجية والتنمية الصناعية بالولايات المتحدة والعالم ككل، ويجمع هذا المركز العلماء والمهندسين حول العالم، وبالتالى يسهم فى دعم الاقتصاد، كما يدفع المعهد ضرائب عن ممتلكاته التجارية والأغراض الأكاديمية، كما يتضمن تقليداً مدته ٨١ عاماً يتمثل فى تقديم مبلغ تطوعى إلى مدينة كمبريدج قدره ١,٧٧ مليون دولار، كما تدفع ١٢,٣% من ضرائب كمبريدج.

يتضح مما سبق الاعتماد المتبادل بين المعهد والمجتمع، وذلك من خلال تعاونه مع قطاع الصناعة، حيث يتضح العمل غير التقليدى لأعضاء هيئة التدريس من خلال عملهم كمستشارين فى الصناعة، وتدريب الطلاب على العمل فى المهن بعد التخرج، ويظهر حرص المعهد على تحقيق المكاسب من الخدمات التى يقدمها لمجتمعه، كما تتسق جهود المعهد لخدمة المجتمع مع المستقبل الاقتصادى من خلال اهتمامه بتقليص الفقر ودعم المجتمع بمبالغ تطوعية، والمستقبل الاجتماعى بتحول الاهتمام من المؤسسة إلى المجتمع.

التمويل:

يعتمد المعهد فى تمويله على دعم كثير من المنظمات والأفراد الذين يقدمون تبرعات، حيث تلقى المعهد ٣٢٦,٤ مليون دولار فى العام الدراسى ٢٠٠٩، كما تبنى معهد ماساشوستس حملة لصالح الطلاب تركز على دعم منح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى والتجديد التربوى، ودعم الدراسات العليا والحياة الطلابية، وذلك لتحقيق أهداف رئيسة منها:

تنمية الموارد الذاتية:

تسعى الحملة إلى تعظيم وتنمية الموارد الذاتية للجامعة لتصل إلى زيادة مقدارها ٥٠٠ مليون دولار خلال الخمس سنوات القادمة، كما تقوم الجامعة بجهود لتنمية موارد لأعضاء هيئة التدريس تركز على الاحتياجات التربوية وغيرها من الأولويات مثل بحوث السرطان.

الدعم المالى لطلاب المرحلة الجامعية الأولى:

تقدم الجامعة برنامج دعم مالى لضمان إتاحة التعليم لكافة الطلاب المؤهلين بغض النظر عن مواردهم المالية، وتقدم الجامعة المساعدة المالية الخاصة بكافة تكاليف الدراسة وفقاً

لاحتياجات الأسرة، وقدمت الجامعة فى عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ تلك الخدمة إلى ٦٢% من طلابها، وتتوقع من المنتفعين الالتزام برد جزء من الدعم المالى من خلال القرض أو العمل بعض الوقت.

الدعم المالى للدراسات العليا:

نظراً لارتفاع تكاليف الكتب، والسكن، والرعاية الطبية، تحصل الجامعة على جزء كبير من دعم طلاب الدراسات العليا من الأقسام، والمنح، وورش التدريب، والقروض.

يتبين انعكاس سياسة الدولة اللامركزية على نمط ومصادر التمويل، حيث تعتمد الجامعة على مصادر متنوعة بجانب التمويل الحكومى، كما يتضح تميز الجامعة فى اهتمامها بأن يمثل التمويل مصدراً لتخفيف عبئاً تكاليف الدراسة عن الطلاب، والمساهمة فى دعمهم، وكى لا يمثل هؤلاء الأفراد عبء على الجامعة خاصة مع ارتفاع نسب المنتفعين من تلك الخدمة، تقوم الجامعة بتشجيع العمل بعض الوقت لرد جزء من تكاليف الدعم، ويعبر ذلك عن المستقبل الاقتصادى والحاجة إلى جهود كافة المؤسسات للمساهمة فى استعادة قوة الوضع الاقتصادى.

الهيكل التنظيمى:

يتكون الهيكل التنظيمى من المسؤول التنفيذى الرئيس وهو رئيس الجامعة، ويتصل به مباشرة ما يلى: رئيس المجلس، والمستشار، وأمين الصندوق، ونائب الرئيس، وأمين الصندوق التنفيذى، ونائب الرئيس لشؤون الجامعة، ونائب الرئيس لتنمية الموارد.

أولاً: بالنسبة لرئيس المجلس: يتبعه نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث، وعمداء الكليات، ومدير مكتبات الجامعة.

ثانياً: بالنسبة للمستشار: يتبعه نائب المستشار، وعميد كلية التربية للدراسات العليا، وعميد كلية التربية، وعميد الحياة الطلابية.

ثالثاً: بالنسبة لأمين الصندوق: يتبعه نائبو الرئيس للتمويل والموارد البشرية، ويتصلون أيضاً بنائب الرئيس التنفيذى.

ويختص أعضاء هيئة التدريس بتحديد السياسة التربوية للجامعة، حيث يتقابلون شهرياً، ويتم توجيه أعمالهم من خلال لجان منتخبة.

أما مجلس الأوصياء(التضامن) يتضمن حوالى ٧٠ عضواً من الرواد المميزين في التربية، والصناعة، والعلوم، والهندسة. ويتضمن سكرتارية التضامن، ورئيس الجامعة، ونائب الرئيس التنفيذى، وأمين الصندوق، ورئيس اتحاد الطلاب، وثلاثة من ممثلى ماساشوستس، ويختص التضامن بالموافقة على الميزانية، والبرامج، وتعيينات أعضاء هيئة التدريس، وانتخاب رئيس الجامعة، وتعبر الباحثة عن الهيكل التنظيمى من خلال الشكل التالى:

شكل رقم(٣) الهيكل التنظيمى لمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا

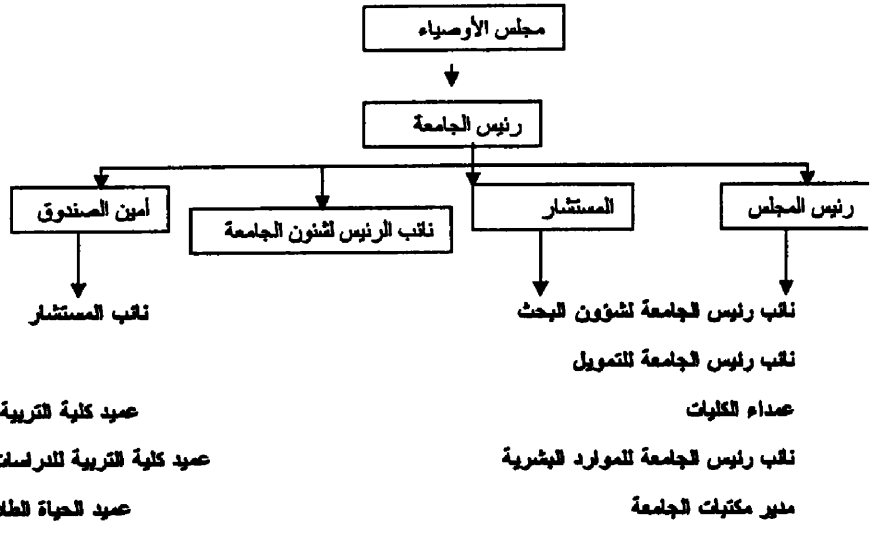

يتبين مما سبق لامركزية الهيكل التنظيمى لمعهد ماساشوستس، وذلك من خلال تفويض رئيس الجامعة جزء كبير من سلطاته لرئيس المجلس، والمستشار، ونائب الرئيس، وأمين الصندوق، والذين يتبعهم المسؤولون عن الإدارات المختلفة، كما تفوض مسئولية تحديد السياسة التربوية للجامعة إلى أعضاء هيئة التدريس، ويمثل ذلك انعكاساً متوقعاً لسياسة الدولة

اللامركزية. حيث يعتبر رئيس الجامعة عضواً من بين ٧٠ عضواً فى مجلس الأوصياء، كما يتسم الهيكل التنظيمى بتخصيص عميد للحياة الطلابية وهو منصب لم يظهر فى كثير من الجامعات، مما يشير إلى تقدير الأنشطة الطلابية والاهتمام بتحقيق المتعة للطلاب.

التصميم المعمارى:

يمتد موقع معهد ماساشوستس على ضفتى نهر تشارلز فى كمبريدج، ويقع بالقرب من قلب بوسطن، وهى أكثر مدن الولايات المتحدة تاريخاً على المستوى الثقافى، وتتمثل المبانى المجاورة للجامعة فى مزيج من الشركات التكنولوجية، وتتصل المبانى من خلال شبكة من الأنفاق تحت الأرض والتى توفر الحماية للجامعة ضد تقلبات الطقس، كما يتضمن معهد ماساشوستس مفاعلاً نووياً داخل الحرم، والذى يمثل أحد أكبر المفاعلات المخصصة للدراسة بالجامعات فى الولايات المتحدة ، ومن تسهيلات الموقع المميزة النفق الهوائى المكيف، ودبابة سحب لاختبار السفن وتصميمات المحيطات ، ويتسم الموقع أيضاً بإيجاد بيئة تكنولوجية ومصادر للمعلومات تفيد فى الاستخدامات الأكاديمية، والبحثية، والإدارية فى سجلات الطلاب، والتقارير، وغيرها من معلومات السياسة، والإرشاد الأكاديمى، والمقررات بما يتيح لكافة أعضاء الجامعة المشاركة فى المعلومات، والبرامج، والتواصل معاً عبر الشبكات.

وتتسم مبانى الجامعة بالترابط الداخلى فيما بينها بما يتيح التواصل بين الكليات والأقسام، وتحافظ الجامعة على تحديث مبانيها وإضافة مبانى جديدة باستمرار، ومن المبانى الهامة: مركز اللياقة والرياضة، ومركز ستاتا للكمبيوتر والمعلومات، ومن المبانى الحديثة أيضاً معمل الأوساط، وكلية التخطيط والعمارة، ومعمل بحوث السرطان.

يتضح تميز التصميم المعمارى لمعهد ماساشوستس فى اختيار موقع مميز يسمح بدمج الجامعة وتكاملها مع المجتمع وتعاونها مع الصناعة، وذلك من خلال القرب من الشركات التكنولوجية، مما يسمح بتدريب الدارسين ومحاولة تجريب وتطبيق بحوثهم، وهذا ما يتفق مع طبيعة موقع جامعة المستقبل ودمجها بدلاً من الانعزال عن المجتمع، كما يتضح اهتمام الجامعة بتحقيق معايير الجودة الشاملة للمبنى التعليمى، من خلال تأمين مبانيها وحمايتها من

تقلبات الطقس، كما تتسق تسهيلات تصميم الجامعة مع المستقبل السياسي للولايات المتحدة وذلك من خلال إتاحة مفاعلاً نووياً يسمح للباحثين بإجراء تجاربهم الخاصة بالبحوث النووية مما يفيد فى استراتيجية الأمن القومى، كما تتيح الجامعة لأبنائها كل ما يسهم فى إطلاق العنان لتفكيرهم، وهذا يتضح من خلال توفير دبابة سحب لإجراء الاختبارات الخاصة بالسفن والمحيطات، وتظهر ملامح جامعة المستقبل من خلال الاستخدام المختلط لبعض المبانى مثل: مركز ستاتا للكمبيوتر والمعلومات والذى يمثل مركز بحثى لعلوم الذكاء، ومعمل كمبيوتر، ومعمل للمعلومات.

جامعة كيترينج المتخصصة Kettering University

يرجع تاريخ جامعة كيترينج إلى عام ١٩١٩، وبالتالى فهى ليست جامعة حديثة، لكنها تمكنت من التوجه نحو إعداد قادة المستقبل فى عصر العولمة من خلال تحديد خطة استراتيجية تتضمن أهداف مستقبلية يرجى بلوغها عام ٢٠١٩، ولكى تتحقق تلك الأهداف قامت الجامعة بإعادة هيكلة أنشطتها لتكون جامعة للمستقبل.

وتمثل نموذج للجامعة المتخصصة فى الهندسة والأعمال، وكانت تسمى " معهد جنرال موتورز"، حيث يرتبط تاريخها بتطور صناعة السيارات الأمريكية، لذا فهى تركز على تخريج رواد فى الصناعة والأعمال، وتحولت إلى معهد جنرال موتورز عام ١٩٤٥ الذى كان يختص بتدريب مهندسى جنرال موتورز، وتقع الجامعة فى ملكية تمثل الموقع الرئيس للتصنيع بشركة موتورز، ثم تغير اسم الجامعة إلى كيترينج فى يناير ١٩٩٨ نسبة إلى المخترع والرئيس الأسبق للبحوث الخاصة بجنرال موتورز، وذلك لإيجاد كينونة خاصة بها منفصلة عن جنرال موتورز؛ لذا فهى تتضمن ٩٨% من موظفى الشركة فى كليات الدراسات العليا، كما يمتلك واحد من كل ١٥ من خريجيها عمله الخاص به أو يعملون كمديرين على أعلى مستوى فى قيادة الشركات، وبالتالى فهى تعد من الجامعات الهندسية القليلة التى تقوم بإعداد الطلاب لسوق العمل، وقد تقلدت الجامعة المكانة الأولى فى تصنيف الجامعات فى مجال هندسة التصنيع والصناعة، كما تم اختيارها من بين أهم عشرين جامعة فى التقرير العالمى لأفضل جامعات الولايات المتحدة.

الخطة الاستراتيجية

تقدم كيترينج خطة استراتيجية قصيرة المدى كل ٥ سنوات ويتم تجديدها باستمرار لمواكبة ما يستجد من تغيرات، وبدأت الجامعة بالفعل تجنى ثمار تلك الخطة ومحاورها التالية:

الرؤية:

تتمثل رؤيتها وفقاً لخطتها المستقبلية فى التميز عالمياً فى التعلم المتكامل مع العمل، وقومياً فى مزج النظرية مع الممارسة، وإقليمياً فى المساهمة فى النمو والتنمية الاقتصادية.

يتضح من خلال رؤية الجامعة اهتمامها بالجانب التطبيقى، والإسهامات الفعلية التى يمكن أن تقدمها الجامعة للمجتمع سواء على المستوى القومى، أو الإقليمى، أو العالمى؛ وبالتالى يتمكن خريجو الجامعة من التكيف مع العالم الواقعى والاتساق معه، مما يحقق فكر جامعة المستقبل.

الرسالة:

تسعى الجامعة إلى إعداد رواد المستقبل لمجتمع العولمة، بتقديم برامج فى الهندسة والعلوم والأعمال؛ لذا فإنها تحقق رسالتها من خلال:

- تشجيع وتمكين التعلم من خلال الموازنة بين العمليات التربوية الأكاديمية والخبرة.
- التوسع فى المعرفة من خلال البحث المنظم مع التركيز على التطبيقات.
- الاندماج فى مشاركات تعاونية تسهم فى التنشئة السليمة للمنطقة، والمجتمع ككل.

يتبين مما سبق اتساق الرسالة مع رؤية الجامعة وتأكيدها على مزج الخبرات النظرية مع الممارسة العملية والتعلم بالخبرة، ليس هذا فحسب، بل إن الجانب التطبيقى يمتد إلى بحوث الجامعة، وتفعيل تلك البحوث من خلال المشاركات مع المجتمع، كما تتسم رسالة الجامعة بعدم اهتمامها بالتنشئة السليمة للدارسين فحسب، وإنما يمتد دورها إلى تنشئة المجتمع ككل، ويتضح اهتمامها المستقبلى بإعداد أجيال قادرة على قيادة المجتمع نحو المستقبل المرغوب.

المبادئ الموجهة للأنشطة المؤسسية:

ترتكز جامعة كيترينج إلى سبعة مبادئ وقيم موجهة لعملها هى:

١- نجاح الطالب والقيادة.
٢- التميز والجودة.
٣- التنوع والاحترام المتبادل.
٤- التعاون وعمل الفريق.
٥- التجديد والإبداع.
٦- المرونة.
٧- الانفتاح والأمانة.

يتضح من خلال المبادئ السابقة المزج بين مبادئ عصرية ومتطلبات أساسية للقرن الحادى والعشرين مثل: التميز، والجودة، والتجديد، والانفتاح، وبين قيم مجتمعية ضرورية مثل: التعاون، والأمانة والاحترام المتبادل، بالإضافة إلى الاهتمام بمهارات القرن الحادى والعشرين التى سبق الإشارة إليها فى الفصل الثانى مثل: الإبداع، كما تسهم مبادئ القيادة ونجاح الطلاب فى التوجه نحو قيادة المجتمع تجاه المستقبل المرغوب، وخاصة المستقبل الاقتصادى الأمريكى الذى يتضمن تطوير أسواق جديدة موسعة، وترسيخ مبادئ مثل: الشفافية والمرونة فى التطبيق.

الأهداف:

حددت كيترينج فى استراتيجيتها كجامعة مستقبل أهداف أساسية كى تتمكن من الريادة هى:

- إيجاد بيئة تعلم ترتكز إلى الطالب وترتقى برضاه، والنهوض بمعدلات التخرج.
- الاندماج فى مشاركات تعاونية ترتكز إلى جوانب القوة بالجامعة.
- تنمية موارد لدعم التنفيذ الكامل لرسالتها ومبادراتها.
- إعادة الموازنة وتفعيل الالتزام بكافة جوانب الرسالة.

كما حددت أهداف مستقبلية يرجى بلوغها فى عام ٢٠١٩ وهى:

١- الاعتراف بالجامعة عالمياً كرائدة فى التعليم المهنى بالخبرة.
٢- الصيت والشهرة الموسعة كجامعة فريدة تهتم بتقدير الأفراد، ونضجهم وتنميتهم، وتقديم القيم والخبرات التى تكسبهم الشجاعة المطلوبة لرواد أخلاقيين.

٣- تقديم خبرات التعلم المتكاملة التى تتضمن البحث، والتجديد، والتطبيق وتستعين بالتكنولوجيا التى تستجيب لاحتياجات الجامعة، والصناعة، والمجتمع العالمى.
٤- إثراء الرواد والقياديين المبتكرين الذين لديهم المعرفة المتقدمة والقدرات التى هى بدورها أساس التعلم مدى الحياة، وتمكنهم من التكيف مع التغيرات المختلفة.
٥- إيجاد مجتمع متنوع يمتد من الحرم الآمن المميز إلى المجتمع الأوسع المحيط.
٦- الارتقاء بالتعليم المهنى من خلال تقديم فرص التعلم للطلاب على كافة المستويات.
٧- المشاركة فى إيجاد فرص اقتصادية للمجتمع الخارجى.
٨- التمتع بالقوة المالية لتحقيق الرؤية والرسالة.

تهتم جامعة كيترينج فى أهدافها بالمتعلم بدءاً من رضاه عن الخدمة وطبيعة الدراسة المقدمة له، وجذبه تجاه المؤسسة، وصولاً إلى تحقيق أعلى معدلات إنجاز، كما يتبين حرصها على خدمة المجتمع من خلال ارتكازها إلى جوانب القوة لديها فى مشاركاتها مع المجتمع أكثر من اهتمامها بالاستفادة من جوانب القوة بالمجتمع، وهذا ما يميز جامعات المستقبل، حيث تمثل مركز إشعاع حضارى لخدمة المجتمعات. بدلاً من أن تتقل كاهل مجتمعاتها بالأعباء المتزايدة.

أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

تركز الجامعة فى اختيارها لأعضاء هيئة التدريس على التنوع، بحيث يتضمن أعضاء هيئة التدريس ١٠% من الأقليات، و٣٠% من الإناث. ويتبع عضو هيئة التدريس نموذج "المعلم الدارس" الذى يسعى إلى جودة التدريس، والمشاركة النشطة فى البحث والدراسة، والخدمة الفعالة. وتهتم الجامعة فى اختيارها لأعضائها بمراعاة خصائص وسمات معينة هى: التعاون والتجديد، والتخصص البينى، والابتكار، وجودة الخدمات، والاتصال المفتوح، كما يشترك أعضاء هيئة التدريس فى كافة القرارات والإدارة على مستوى الجامعة وفى الوحدات الأكاديمية.

وتعتمد التنمية المهنية على تقديم منح مالية لعضو هيئة التدريس تتيح له فرص نشر نتائج بحوثه لدى الطلاب، والخريجين، والمجموعات الصناعية، وغيرها من الكليات

والجامعات الأخرى. بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للتجريب لبرهنة نتائجهم كوسيلة لابتكار أساليب جديدة وتصميمات مبتكرة.

ويعمل عضو هيئة التدريس كمرشد للطلاب، ويتحمل مسؤوليات التواصل المبدئى مع الطلاب فى الحرم، والموافقة على خطط الطلاب، وتقديم تقرير عن مشروع رسالة الطلاب ومدى تقدمه بالرجوع إلى الموظف فى الشركة التى أبرم معها التعاقد؛ لذا فإن عدداً كبيراً منهم يعمل فى قطاع الصناعة قبل التعيين فى الجامعة، أو على الأقل مروا بخبرة ميدانية.

يتبين مما سبق اهتمام الجامعة فى اختيارها لأعضاء هيئة التدريس بمراعاة المستقبل السياسى والاجتماعى للبلاد فيما يتعلق بتكافؤ للفرص، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وهذا يتجلى من خلال الاهتمام بالإقليات، بالإضافة إلى تميز أعضاء هيئة التدريس بمشاركتهم فى إدارة الجامعة، كما أن عمل عضو هيئة التدريس يمتد ليتخطى حدود الجامعة.

ويتجلى المناخ الذى يعمل فى إطاره أعضاء هيئة التدريس من خلال:

- <u>الرواتب:</u> تختلف الرواتب وفقاً لعمل العضو، فهناك عمل طول الوقت براتب ثابت شهرياً، وعمل طول الوقت بأجر بالساعة، وعمل بعض الوقت بأجر بالساعة.
- <u>سياسة منع التدخين:</u> يتم إلزام كافة أعضاء هيئة التدريس بالامتناع عن التدخين داخل مبانى الجامعة، ويمكن التدخين خارج المبنى بشرط الابتعاد مسافة ٢٠ قدم عن المبنى.
- <u>منع المواد المخدرة:</u> وأى مواد من شأنها التأثير على أداء العضو فى عمله، أو سمعة الجامعة، وتقدم الجامعة برنامج إعادة تأهيل كى يتمكن العضو من مقاومة تلك المواد.
- <u>الرعاية الأسرية:</u> يخصص ١٢ أسبوع كتفرغ لرعاية طفل جديد، أو أب أو أم مريضة.
- <u>رعاية العجز أو الإعاقة:</u> يتاح للعضو فرص التغيب وعدم حرمانه من راتبه فى حالة التعرض إلى عجز أو إعاقة، حيث يسمح له بمدة راحة تصل إلى ١٨٠ يوم،

من يوم إلى ١٠ يحصل العضو على ١٠٠% من راتبه، ومن ١١- ٩٠ يوم يحصل على ٧٥% من راتبه، ومن ٩١- ١٨٠ يحصل على ٧٠% من الراتب.

- برنامج مساعدة العاملين: يطبق على العاملين طول الوقت، للمساهمة في حل المشكلات الشخصية للعضو مثل: إدمان المواد المخدرة، أو المشكلات الأسرية، أو الاكتئاب، أو الغضب السريع، وحتى المشكلات المادية، وتتحمل الجامعة تكاليف هذا البرنامج، وتتسم تلك الخدمة بسرية الجلسات والمكالمات التي تتاح ٢٤ ساعة وطوال أيام الأسبوع.
- حق العزل الإداري للطالب: يحق لعضو هيئة التدريس كتابة طلب بعزل الطالب إدارياً في حالة القيام بسلوك يضر بالبيئة التعليمية.
- الالتزام بالصورة المهنية: تحددها الجامعة في دليل العاملين وتتمثل في الالتزام بالزي النظيف، والأنيق، والآمن الذي لا يؤذي نظر الآخرين.

وبالتالي يتضح اهتمام الجامعة بتوفير المناخ الملائم لفعالية إنتاجية عضو هيئة التدريس، وذلك من خلال الاهتمام برعايته حتى في مشكلاته الشخصية كالإدمان، والأسرية كالغضب والاكتئاب، وكذلك المشكلات المادية، كما تتضح رعايتها من خلال عدم حرمانه من راتبه كلياً في حالة العجز أو الإصابة بإعاقة، ويتضح تميز الجامعة في اهتمامها بأدق التفاصيل الخاصة بملبس وتزين عضو هيئة التدريس بحيث يتحقق التوافق الجمالي داخل الحرم.

قبول الطلاب الجدد:

تهتم عملية القبول بالكشف عن اهتمامات الطلاب، ومواهبهم، وأهدافهم المهنية لتقديم أنسب المعلومات التي تفيد في توجيههم للتخصص الملائم، وتتمثل مراحل القبول فيما يلي:

أولاً: تقويم استمارة الترشيح: تقوم الجامعة بالكشف عن أنسب الأفراد المؤهلين للمرور ببرنامج الدراسة، بالرجوع إلى: نتيجة المرحلة الثانوية، ونتيجة اختبار دخول الكلية، وتميز الطالب في المدرسة، وتاريخه الوظيفي، والأنشطة المصاحبة للمنهج.

ثانياً: شروط ومتطلبات القبول:

- الإعداد المدرسي: يطلب من الطالب دراسة المقررات التالية قبل الالتحاق بالجامعة:

- اللغة الإنجليزية فى مدة لا تقل عن ٦ فصول دراسية.
- الرياضيات فى ٤ فصول دراسية.
- العلوم فى عامين من الدراسة المعملية على أن يتم دراسة الكيمياء أو الفيزياء.
- التدريب على الرسم الفنى والتصميم باستخدام الكمبيوتر.

- اختبارات دخول الكلية: حيث يطلب تقديم نتيجة اختبار الاستعداد المدرسى Scholastic Aptitude Test(SAT) أو اختبار الكلية الأمريكى American College Test(ACT) على أن يتم إرسال نتائج الاختبار من جانب وكالة الاختبار، بالإضافة إلى تقديم توصية من المدرسة، واختبار اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها.

يتبين تعدد وتنوع متطلبات القبول وشروطه مما يشير إلى رغبة الجامعة فى انتقاء فئات مميزة قادرة على النجاح بل والتميز فى برامجها الدراسية، وهذا يتأكد من خلال الاهتمام بتميز الطالب فى المدرسة، وتاريخه الوظيفى الذى يشير إلى تشجيع الجامعة على الخبرة العملية والعمل أثناء الدراسة، ويتضح من خلال طبيعة المقررات المطلوب دراستها فى المرحلة الثانوية مراعاتها لطبيعة تخصص الجامعة الهندسى من خلال: الرياضيات، والعلوم، والرسم والتصميم.

ثالثاً: متطلبات إضافية:

- تعاقد التوظيف: بمجرد قبول الطالب، يتم سداد الرسوم وإشراكه فى عملية التوظيف الخاصة بالتعليم التعاونى المهنى الذى يميز جامعة كيترينج، حيث يتم التعاقد مع شركة تناسب احتياجات الطالب، ويتم عقد مقابلة من جانب الشركة مع أخذ خلفيته الأكاديمية، وتاريخه الوظيفى، وترتيبه الدراسى، وأنشطته والتقديرات التى حصل عليها فى الاعتبار، ومن العوامل المؤثرة فى قرار الشركة باختيار الطالب: مهارات الاتصال، والقيادة، والاهتمامات المهنية، والقدرة على تقلد منصب مسؤول فى المستقبل.

- المعلومات الطبية: لا تشترط الجامعة المرور بكشف واختبار طبى، وإنما تحتاج استكمال استمارة معلومات الصحة الطبية بمركز اللياقة، فى حين تشترط الشركة المرور باختبار طبى كشرط أساسى للتوظيف والعمل بها.

يمثل القبول ضماناً لمستقبل كل دارس من خلال التوظيف بمجرد القبول، وتتسق المهارات التى تأخذها الشركة فى اعتبارها مع متطلبات مستقبل البلاد من خلال إعداد قادة قادرين على توجيه البلاد نحو المستقبل المرغوب، ولكن يؤخذ على الجامعة عدم اهتمامها بالكشف الطبى على المتقدمين، والتسليم باستمارة ورقية قد يخفى فيها الدارس تاريخه المرضى.

برامج التعليم:

تقدم الجامعة ١٢ برنامجاً لمنح درجة بكالوريوس العلوم، بالإضافة إلى برنامج لمنح بكالوريوس فى إدارة الأعمال، وتتمثل تلك البرامج فيما يلى:

- الرياضيات التطبيقية - الفيزياء التطبيقية - الكيمياء الحيوية - الكيمياء
- الهندسة الكيميائية - هندسة الكمبيوتر - علوم الكمبيوتر - الهندسة الكهربية
- فيزياء الهندسة - الهندسة الصناعية - الهندسة الميكانيكية - إدارة الأعمال.

كما تقدم درجات ماجستير فى إدارة الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة التصنيع، وإدارة العمليات، وعمليات التصنيع، والهندسة، وإدارة الهندسة.

تتوافق البرامج التى تقدمها الجامعة مع طبيعة تخصص الجامعة فى الهندسة وإدارة الأعمال، كما يتضح تباين البرامج والتخصصات الهندسية؛ لتواكب متطلبات الألفية الثالثة.

متطلبات التخرج:

تم تصميم المنهج لإنهائه فى ٤ سنوات ونصف، ويشترط استكمال المتطلبات التالية:

الخبرة العملية: تتضمن إنهاء خمسة فصول دراسية ومشروع كامل فى شكل رسالة، ويفيد هذا المشروع فى التخرج، كما يكسب الدارس ما بين ٤٠ ألف دولار و٦٥ ألف دولار.

يتبين اهتمام الجامعة بالمساهمة فى الارتقاء بالمستقبل الاقتصادى الأمريكى والخروج من الأزمة الاقتصادية من خلال الاهتمام بتوظيف الدارسين قبل تخرجهم ومنذ التحاقهم بالدراسة عن طريق التعاقد مع الشركات والمرور بخبرة عملية، بل والحصول على عائد مادى.

المنهج المحورى Core Curriculum:

يقدم قسم الدراسات الحرة برنامجاً موسعاً فى الدراسة يسهم فى تعلم المزيد عن الذات، والإرث الثقافى، والمجتمعات الإنسانية، وذلك من خلال التركيز على المهارات الضرورية مثل: الاتصال، والتفكير الناقد، وفهم الأخلاقيات، والثقافة والمجتمع، واقتصاد العولمة، وينفرد المنهج المحورى بجامعة كيترينج عن غيره فى الجامعات الأخرى من خلال ما يلى:

- تتطلب المقررات ممارسة الطالب لمهارات الاتصال الشفهية والمكتوبة.
- لا تتم دراسة المقررات فى بداية الدراسة فحسب، وإنما فى كافة سنوات الدراسة، مما يسمح بمزيد من التعمق والتوسع فى الخبرة المهنية.
- يشترط للتخرج المرور بثمانية مقررات هى: مقدمة فى الإنسانيات، والاتصال الشفهى والمكتوب، والاتصال٢، والمبادئ الاقتصادية، ومقدمة فى العلوم الاجتماعية، والقيادة والأخلاقيات والقضايا المعاصرة، بالإضافة إلى مقرر اختيارى فى تخصص الإنسانيات، وآخر اختيارى فى العلوم الاجتماعية.

لذا يسهم المنهج المحورى فى تزويد الدارس بثقافة موسوعية عامة فى الإنسانيات، والعلوم الاجتماعية، والأخلاقيات والقضايا المعاصرة التى يفرضها مجتمع القرن الحادى والعشرين، كما يسهم فى إكساب الدارس مهارات الاتصال التى تتيح له النجاح فى الحياة العملية.

وتقدم جامعة كيتريدج بعض البرامج غير التقليدية ومنها:

برنامج المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا المزدوج: هو برنامج يتيح للطالب الدراسة فى المرحلتين بشرط قبوله بالدراسات العليا، والوفاء بكافة متطلبات الدراسة باستثناء الرسالة.

برنامج الدرجات الجامعية المتعددة:

يتيح للطالب فرصة الالتحاق بأكثر من برنامج فى المرحلة الجامعية الأولى بشرط موافقة الأقسام، وجدولة المقررات بمعاونة عضو هيئة التدريس المرشد، ولكن يشترط تقديم مشروع رسالة تحظى بموافقة كل قسم، كما تتطلب كل درجة إنهاء ٢٨ ساعة إضافية، على أن يتم إنهاء الدرجة الثانية خلال عامين من إنهاء الدرجة الأولى.

برنامج الدراسات الدولية:

هو برنامج يهدف إلى إعداد الدارسين للقيادة العالمية، حيث تتطلب العولمة وزيادة التعاون الدولى أفراد قادرين على التعامل الدولى والدخول فى سوق العمل للقرن الحادى والعشرين، فالدراسة الدولية تزود الفرد بالمعرفة التى تمكنه من التنافس فى السوق العالمى، وتتمثل مجالات برامج الدراسات الدولية في: الأعمال، والكيمياء، وعلوم الكمبيوتر، وهندسة الكمبيوتر، وهندسة التصنيع، والهندسة الميكانيكية، وتتمثل متطلبات الدراسة فى: التميز الأكاديمى للطالب، والنجاح فى كافة المقررات التى سبق دراستها، بالإضافة إلى الحصول على موافقة القسم الأكاديمى.

وبالتالى يتضح تميز البرامج التى تقدمها جامعة كينترينج، من خلال إتاحة الفرصة للدارس للجمع بين أكثر من تخصص، وأكثر من درجة جامعية، حتى لو اختلفت طبيعة البرامج مثل الجمع بين المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، كما تتفق البرامج مع جامعة المستقبل من خلال المنهج المحورى العام الذى يزود الطلاب بثقافة عامة تمكنه من التعامل مع مجتمع المستقبل، بالإضافة إلى أن برنامج الدراسات الدولية يؤهل الخريجين لتوجيه البلاد نحو المستقبل المرغوب على المستويات المختلفة، كما أن تخصصاته تعكس المستقبل الاجتماعى وتغير القوى العاملة نتيجة التوجه نحو وظائف وتخصصات جديدة مثل مهندسى الكمبيوتر.

التعليم والتعلم:

يرتكز التعليم والتعلم بجامعة كيترينج إلى محاور متنوعة هى:

التعليم التعاونى:

وهو برنامج أكاديمى يعتمد على مشاركة ثلاثية بين الطالب، والموظف، والجامعة لتزويد الطلاب بالخبرة المنتجة التى تتسق مع برنامجهم الأكاديمى وأهدافهم المهنية، ويتطلب إنهاء ٥ فصول دراسية من العمل الناجح على الأقل، والغرض من التعليم التعاونى هو:

- تطوير التعاون القوى والإيجابى بين برنامج الطالب الأكاديمى والتعلم بالخبرة.
- تنمية عادات عمل إيجابية وخصائص ومهارات ترتقى بالتمهين، والسلوك الأخلاقى.

ويعتمد على بقاء الطالب مع الموظف طوال فترة البرنامج، ويطلب من الدارس التقدم والارتقاء داخل المنظمة وتحمل المسؤولية أكثر من مجرد التغير من شخص إلى آخر.

الخبرة بالعمل: تسهم الخبرة العملية التى يمر بها الطالب فى الوفاء بمتطلبات الدرجة الجامعية.

مشروع الرسالة: تمثل جانباً مميزاً للتعليم بالجامعة وتبدأ بعد إنهاء الدارس ٨٨ ساعة من الدراسة، وهى مشروع يلزم إنهاؤه فى فصلين دراسيين من التوظيف، والهدف منه تدريب الطلاب على استكمال مشروع شامل من بدايته وحتى النهاية.

المسرح: يعد المسرح من الأساليب الفعالة للتعلم، حيث يسهم فى تزويد الطلاب بالعروض التوضيحية، والمحاضرات، والمسرحيات، والحفلات التى تقدم المحتوى بأسلوب شيق.

يتبين مما سبق التوافق بين أساليب التدريس والتعلم وبين رؤية ورسالة الجامعة التى تركز على المزج بين الجانب الأكاديمى، والجانب التطبيقى، كما يتضح التميز فى اهتمامها بتحقيق متعة الدارس من خلال صياغة المناهج فى صورة أفلام ومسرحيات شيقة، مما يعكس التوجه فى القرن الحادى والعشرين إلى تبسيط العلوم وتحقيقه المتعة للدارس وإثارة الفضول وحب الاكتشاف، وهذا ما يتفق مع جامعة المستقبل التى تحدد نجاحها من خلال متعة وسعادة الدارس.

المناخ الجامعى بجامعة كيترينج:

تقدم الجامعة للطلاب مناخ مميز يسهم فى حمايتهم ودعمهم، وذلك من خلال:

- **كود سلوك الطالب:** تحدد الجامعة مستويات معيارية سلوكية يلتزم بها الطالب سواء داخل الجامعة، أو فى منزله، أو فى أى مكان حيث يمتد هذا الكود إلى عمل الطالب وتوظيفه، ويختص بمحاسبة الطالب حتى بعد تخرجه من كيترينج فى الجوانب التالية:
  - تعريض الأفراد أو الممتلكات للخطر مثل الملكية الفكرية، أو الضرر النفسى.
  - العنف البدنى الموجه لأى عضو فى الجامعة أو فى الشركات.
  - سوء استخدام الكمبيوتر كإرسال رسائل مسيئة والنقل غير المشروع للملفات.
  - الدخول بمواد كحولية إلى الحرم الجامعى.
- **حماية الطلاب من التدخين:** يمنع الطلاب من التدخين داخل أسوار الجامعة، ووفقاً لقانون فبراير ٢٠٠٤، تشترط الجامعة على الطلاب المدخنين البعد ٢٠ قدم على الأقل من أى باب أو نافذة، مع فرض غرامة تتراوح ما بين ١٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار.
- **خدمة التسكين:** توفر الجامعة بيئة مريحة للطلاب تتضمن كافة مطالبهم مثل تسهيلات تنظيف الملابس، ومشاهدة التليفزيون، ومعمل الكمبيوتر.
- **رعاية أمنية:** من خلال مسؤولى الشرطة المتواجدين لمدة ٢٤ ساعة، للتأكد من إحكام إغلاق الأبواب، وإتاحة المعامل بعد ساعات الدراسة، وتسجيل السيارات.
- **خدمة الغذاء:** تتضمن الجامعة حجرتين أو قاعتين للطعام فى الطابق الثانى من مركز الحرم، وتطالب الجامعة كافة الطلاب الجدد بالمشاركة فى خطة الطعام باستخدام بطاقة الهوية، كما تخصص وجبات للمرضى والمناسبات الدينية المختلفة.

يتضح اهتمام الجامعة بالإعداد المتكامل للطالب سواء الأكاديمى، أو النفسى، أو الانفعالى، بالإضافة إلى تكامل دورها مع المنزل وذلك من خلال إلزامهم بسلوكيات هامة

ومنها: البعد عن التدخين باعتباره عادة مرفوضة داخل الحرم، كما يتضح الاهتمام بالجانب الاجتماعى من خلال تجمع الطلاب وتفاعلهم داخل قاعة الطعام وإلزامهم بوجبة إجبارية تراعى متطلبات النمو السليم.

معايير نجاح جامعة كيترينج فى تحقيق أهدافها:

قدمت الجامعة استراتيجيات محورية يستدل من خلالها على نجاح الجامعة فى أداء دورها:

١- الحفاظ على بيئة وموقع آمن ومقبول.
٢- الاعتراف بالجامعة كمؤسسة متطورة تقنياً وعلى أعلى مستوى من التكنولوجيا.
٣- تطوير مراكز تميز مرتبطة بالبحث والتعليم المستمر.
٤- إيجاد مصادر جديدة لزيادة عائد الجامعة.
٥- الارتقاء بثقافة تتبنى قيمة التنوع.
٦- تطوير مشاركات تعاونية مع قطاع الأعمال، والحكومة، والصناعة، والتعليم العالى.
٧- تحسين الفعالية المؤسسية لجامعة كيترينج.

بالرغم من ارتكاز الجامعة إلى الطالب فى أهدافها، إلا أن هذا لم يظهر بشكل واضح فى معاييرها، بل إن التركيز على الجامعة كمؤسسة وريادتها تقنياً وتكنولوجياً يظهر فى مقدمة الاستراتيجيات المرجو تحقيقها للاستدلال على نجاح الجامعة، كما أن الاهتمام بالمشاركات مع القطاعات المختلفة من الصناعة، والأعمال، والحكومة يتفق مع معايير جامعة المستقبل.

البحث العلمى:

يرتكز البحث بجامعة كيترينج إلى الطابع البينى، وتتمثل رسالته المستقبلية فى:

- توجيه البحوث الأساسية والتطبيقية فى مجالات الدفاع البيولوجى والكيميائى، والأداء الأمثل لاستهلاك الطاقة الخاصة بوحدات التبريد، ودفع الصواريخ، والفضاء.
- تشجيع وتعليم طلاب المرحلة الجامعية الأولى على توجيه البحوث.
- تيسير النمو الاقتصادى للمجتمع من خلال ابتكار شركات جديدة.

ويتمثل فريق البحث البيني فى مجموعة من الأساتذة، والعلماء الباحثين، وباحثى ما بعد الدكتوراه، والممارسين، وطلاب المرحلة الجامعية الأولى والباحثين بأقسام العلوم والهندسة[1]. كما يتناول البحث المشكلات الخاصة بالإدارة، والهندسة، والعلوم التطبيقية، والرياضيات، ويشترك الطلاب الباحثون فى وظائف فى أكثر من ٨٠٠ موقعاً بالولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، وبالتالى يعتمد البحث على توثيق العلاقات بين الجامعة وقطاع الصناعة.

المعامل البحثية:

اهتمت الجامعة بتطوير وتجديد المعامل لدورها الفعال فى دعم البحوث، ومنها: المعمل السمعى، حيث يجتمع فيه الطلاب لمناقشة المشروعات البحثية، والتجارب المؤقتة، ومن المشروعات البحثية التى تم تقديمها: مشروع الأدوات الموسيقية السمعية، ونمذجة الكمبيوتر للمشكلات السمعية، وتتم تلك المشروعات البحثية بشكل تعاونى بين عضو هيئة التدريس الذى يتعاون مع طالب أو اثنين على الأكثر فى المشروع البحثى فى كل فصل دراسى.

وبالتالى تتفق البحوث مع جامعة المستقبل من خلال تخصصها البيني فى مجالات خاصة بمستقبل البلاد السياسى وتأمينها ضد المخاطر الداخلية والخارجية من خلال الدفاع البيولوجى والكيميائى، كما تهتم مجالاتها البحثية بخدمة البيئة والمساهمة فى حل مشكلات التغير المناخى.

المكتبات:

تتميز بموقعها المركزى فى الطابق الثانى للمبنى الأكاديمى، كما أنها مجهزة لإتاحة فرص الدراسة والبحث الفردى من خلال أركان وأماكن خاصة بالإطلاع الفردى، وأركان أخرى خاصة بالدراسة الجماعية، كما تتضمن ركن خاص بالقراءة فى وقت الفراغ، بالإضافة إلى توفير التسهيلات البحثية مثل: وجود ١٢ موقع لاستخدام الكمبيوتر، وطابعة ألوان، وسكنر، وفاكس، وماكينة تصوير، وتتميز أيضاً المكتبة بإتاحة فرص الاطلاع طوال أيام الأسبوع.

خدمة المجتمع:

حرصت جامعة المستقبل فى خططها واستراتيجياتها على تنوع جهودها ومبادراتها لخدمة المجتمع ما بين جهود تمتد لخدمة التعليم قبل الجامعى وجهود أخرى لخدمة المجتمع ككل، ويتضح ذلك من خلال:

برامج ما قبل الجامعة:

تقدم الجامعة برامجاً لتأهيل طلاب المدارس لتعلم العلوم المختلفة، ومنها:

- برنامج الأقليات ذوى الاهتمامات الأكاديمية: والذى يهدف إلى تأهيل الطلاب من الأقليات إلى الالتحاق بالجامعة، ومدة البرنامج خمسة أسابيع، ويفيد فى تحفيزهم على اختيار مهن فى تخصصات الهندسة، والعلوم والإدارة.
- برنامج" اشحن طاقتك Get Energized": ويهدف إلى تقديم تكنولوجيا الطاقة الخاصة بالقرن الجديد، وذلك من خلال المعامل، والجولات الميدانية فى فترة مدتها أسبوع تعقد مرتين فى فترة الصيف، وكل هذا مجانى، حيث تتحمل الجامعة كافة التكاليف.
- معسكر كيترينج: مدته أسبوع ويعقد مرتين صيفياً، بغرض تشجيع طلاب المدارس المتوسطة على تتبع اهتماماتهم فى العلوم، والرياضيات، والتكنولوجيا بتكاليف رمزية.
- برنامج" تحسين الحياة من خلال الهندسة Life Improvement Through Engineering": هو برنامج يقدم لطالبات المدرسة الثانوية مدته أسبوعين، وذلك لمعرفة ما يقوم به المهندس، ودوره فى تحسين الحياة وحل مشكلات الإنسانية.

تتميز جهود الجامعة لخدمة المجتمع بتكاملها مع التعليم قبل الجامعى، وتقدم تلك الجهود فائدة مزدوجة للجامعة والمجتمع، وبالنسبة للفائدة التى تعم على الجامعة هى غرس حب العلم والشغف بتخصصات الجامعة لدى الطلبة والطالبات، وبالتالى يزداد إقبال خريجى التعليم الثانوى على الجامعة، أما الفائدة التى تخص المجتمع: هى الكشف عن الطاقات الكامنة فى المدارس ورعايتها دون التأثير على أداء الطلاب بالمدارس، حيث تقدم البرامج فى فترة الصيف.

مبادرات الطالب متعدد الثقافات:

يسعى مكتب مبادرات الطالب متعدد الثقافات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان الإعداد الكامل للطلاب متعددى الثقافات للنجاح والحياة فى البيئة الأكاديمية.
- تقديم خدمات الدعم الأكاديمى للطلاب بما يضمن استمرارهم فى الدراسة وتخرجهم.
- تأهيل الطلاب متعددى الثقافات؛ لتعلم العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات.

مركز المشاركة المدنية والخدمة المجتمعية:

يختص بخدمة المجتمع، وتعلم الخدمة، ودعم المنظمات التطوعية بالمنطقة، كما يسهم كمركز اتصال للخدمات التطوعية وفرص الامتداد بالمجتمع.

رابطة الآباء:

تسهم تلك الرابطة فى فتح قنوات اتصال بين الجامعة وأولياء الأمور؛ لمواكبة اهتماماتهم وتبادل الآراء معهم فيما يتعلق بتطوير الجامعة والبرامج المقدمة للطلاب.

وبالتالى تتضمن جهود الجامعة لخدمة المجتمع توجه مستقبلى يتمثل فى: تشجيع إقبال الخريجين على تخصص الجامعة، وغرس حب العلم والبحث فى تخصصات الهندسة وإدارة الأعمال، كما أنها لا تقصر جهودها على فئات معينة وإنما تهتم بالطلاب متعددى الثقافات.

التمويل:

تعتمد جامعة كيترينج فى تمويلها على مصادر مختلفة هى:

<u>التمويل الفيدرالى:</u> تتلقى الجامعة تمويل قدره ٥٠٠ ألف دولار من بين ٢,٥ مليون دولار مقدمة إلى ولاية متشجان، وذلك نظير مشاركتها مع مؤسسات التعليم العالى مثل: جامعة متشجان وتعاونها مع الصناعة والحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بالمعامل، والمقررات المتطورة.

<u>برنامج ستافورد الفيدرالى:</u> يقدم تمويل لطلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، بالإضافة إلى تمويل الطوارئ والذى يقدم للطلاب الذين يواجهون ظروف استثنائية.

<u>تمويل داخلى:</u>

يخصص حساب مركزى لتمويل ودعم الفراغ الفيزيقى وتكاليف عمليات البناء، وكافة التجهيزات المستخدمة، وتختص الأقسام بتمويل التجهيزات ذات الاستخدامات المحدودة

والقاصرة على الأقسام باعتبار أن الاستفادة سوف تعم على القسم فحسب، كما يسهم الأفراد في تمويل تجهيزات المعامل، وتتحمل الأقسام أيضاً مسؤولية تمويل المشروعات الخاصة بها.

أى أن الجامعة لا تكتفى بالاعتماد على التمويل الخارجى المقدم من الحكومة الفيدرالية فحسب، وإنما تحفز مجتمع الجامعة والأفراد على المساهمة فى دعم البنية الفيزيقية وتجهيزات الأقسام، كما يتضح اهتمام الجامعة بالبنية الأساسية من خلال تخصيص حساب مركزى لتمويل تكاليف البناء وتجهيزات الأقسام، وهذا ما يتوافق مع توقع تقلص الناتج القومى والمستقبل الاقتصادى للبلاد؛ لذا تهتم الجامعة بتحقيق الاكتفاء الذاتى فى مواردها.

الهيكل التنظيمى:

تتضمن جامعة كيترينج هيكلاً تنظيمياً ونظاماً معقداً للإدارة، ولكن بالرغم من ذلك فإنه يتغير وفقاً لتغير الاحتياجات والأولويات، ويتضمن الهيكل التنظيمى ما يلى:

- مجلس الأوصياء:

يختص بتشكيل السياسات الحاكمة والرسالة الموجهة لبرامج الجامعة، ويتكون من عدد من الأعضاء يصل إلى ٥٠ عضواً من الأفراد البارزين والمميزين من قطاعات الأعمال، والصناعة، والتجارة، والحكومة، والقيادة المجتمعية، ويلتزمون بالأهداف التربوية للجامعة.

- رئيس الجامعة:

يمثل القوة الموجهة لكافة برامج وخدمات الحرم، كما يسهم بدور المنسق والمدافع عن التعليم المميز والفريد بالجامعة، ويتحمل أيضاً مسؤولية تحديد سياسات مجلس الأوصياء.

- نواب الرئيس:

يقومون بمعاونة رئيس الجامعة فى تحديد وتوجيه رسالة وسياسات مجلس الأوصياء، ويتمثلون فى: نواب رئيس الجامعة لتكنولوجيا المعلومات، والإدارة والتمويل الأنشطة الحكومية والدولية، إدارة القيد والتسجيل، والارتقاء المؤسسى، والروابط التضامنية والدراسات العليا والخدمات الممتدة، والموارد البشرية.

مجلس جامعة كيترينج:

يتكون المجلس من حوالى ٦٠ من أعضاء هيئة التدريس والعاملين الذين يمثلون مجتمع جامعة كيترينج، ويتناول المجلس القضايا محل اهتمام الجامعة، كما يتلقى التقارير من فرق تندمج فى تناول المشكلات التى تواجهها الجامعة، مع توصيل النتائج إلى مجتمع الجامعة، ويقوم المجلس بتقديم القرارات النهائية إلى رئيس الجامعة مع أخذ توصيات الفرق فى الاعتبار.

يتسم الهيكل الإدارى للجامعة بالمرونة التى تسمح له بالتكيف مع احتياجات ومتطلبات المستقبل، كما يتميز باهتمامه بالتزام الأعضاء بالقيم والأخلاقيات والأهداف التربوية، كما يشير تعدد وتنوع نواب رئيس الجامعة إلى تفويض السلطات إلى أكثر من جهة؛ كى لا ينفرد رئيس الجامعة بالسلطة وللاستفادة من خصائص الإدارة اللامركزية التى تتسم بها جامعة المستقبل.

التصميم المعمارى:

يتكون التصميم المعمارى لجامعة كيترينج من ستة مبانى وحوالى ٣٦٠ ألف متر مربع من الأراضى، وتم بناء منتزه لمجتمع الجامعة على جزء كبير من تلك المساحة، مما يتيح للطلاب اختيار مدى واسع من الأنشطة، وتتضمن المبانى الستة:

- المبنى الأكاديمى: وهو المركز التاريخى للحرم، ويتضمن: حجرات الدراسة، ومعامل العلوم، ومعامل الكمبيوتر، والمكتبة، ومركز الإنسانيات، والمسرح، والمكاتب الإدارية.
- مركز الحرم: ويتضمن الأنشطة المختلفة مثل: مركز اللياقة، والمخزن، والمطعم، وستوديو التليفزيون، ومجموعة السيارات التاريخية، ومكاتب الأنشطة الطلابية.
- مركز الابتكار، ومركز العلوم والهندسة، واثنان من المبانى الخاصة بسكن الطلاب.

كما تم افتتاح مركز العلوم والهندسة فى ٢٠٠٤ والذى تضمن أنظمة كاملة لخلايا الوقود، ومختبرات الإشعاع، والهندسة الحيوية وغيرها، وتمثل جامعة كيترينج من الجامعات

القليلة التى تتضمن مركز تأمين ضد التصادمات، والذى يمكن الطلاب من المرور بخبرة اختبار الصدام وتطوير استعدادات فعالة للأمان، ويتميز الموقع بتخصيص وتوفير خدمات التأمين الشاملة، حيث يختص مسؤولو الأمان بالموقع بالتأمين ضد الحريق، وتسجيل وتأمين وسائل مواصلات الطلاب والموظفين، وتأمين تجهيزات الموقع، والعثور على المفقودات، وغيرها.

يتبين من خلال التصميم المعمارى لجامعة كيترينج اهتمامه بمراعاة معايير الجودة الشاملة الخاصة بالمبنى التعليمى، ومنها مراعاة عناصر الأمان، بالإضافة إلى الاهتمام بالأنشطة الطلابية وتخصيص منتزه للطلاب ومجتمع الجامعة على مساحة كبيرة، كما تتسق تجهيزات المبانى مع تخصص الجامعة فى الهندسة، وهذا يتضح من خلال تأسيس مركز العلوم والهندسة، ومختبرات الإشعاع، وعرض لمجموعة السيارات التاريخية فى مركز الحرم.

السمات العامة لجامعات المستقبل الأمريكية

فيما يلى تناول لجامعات المستقبل الأمريكية من حيث جوانب التميز، ومدى اتساق نظام كل جامعة مع فكر جامعة المستقبل، بالإضافة إلى الاتساق مع مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية.

١- جامعة هارفارد البحثية

تتسم جامعة هارفارد البحثية بعدد من جوانب التميز التى مكنتها مع الحفاظ على المركز الأول فى التصنيف العالمى للجامعات، ومنها:

أولاً: جوانب التميز:

- تخريج رواد وباحثين على أعلى مستوى من التميز، وهذا يتجلى من خلال حصادها لأكثر من ٤٠ جائزة نوبل.
- الرؤية: الارتكاز إلى تخريج رواد على المستوى الدولى وليس المحلى فحسب.
- الرسالة: التركيز على حصر مجالاتها الدراسية والبحثية والخدمية فى العلوم والآداب الجيدة فقط، أى التى تحقق فائدة ومنفعة للبشرية.

- المبادئ: يتضح تميز المبادئ فى الارتكاز إلى القيم مثل: الاحترام المتبادل، والتحضر فى التفاعلات داخل الجامعة، بالإضافة إلى فعالية الدور ثلاثى الأبعاد، والبعد المميز هو اعتبار عضو هيئة التدريس أباً يختص بحماية أبنائه من الطلاب والحفاظ عليهم.
- أعضاء هيئة التدريس: يتضح التميز فى عدم الاقتصار على تقييم الأقسام والكليات لعضو هيئة التدريس، وإنما يتم الاعتماد على تقييم عضو هيئة التدريس لذاته، ولخبراته وقدرته على التفكير فى جهود تطوير مهنية.
- القبول: يتسم القبول بالمساواة وتكافؤ الفرص بغض النظر على الخلفية الاجتماعية أو الظروف المالية للمتقدم، كما يتضح تميز الجامعة فى سعيها إلى الطلاب والحرص على انتقاء المميزين، بل والسفر والانتقال للتقصى عنهم فى مجتمعاتهم، وتتفرد هارفارد أيضاً فى اهتمامها برعاية المقبولين وغير المقبولين أيضاً من خلال استراتيجية التحويل.
- برامج التعليم: تتميز بارتكازها إلى التربية العامة، وترابط المعرفة عبر التخصصات المختلفة، بالإضافة إلى استحداث مجالات عصرية تمكن الدارس من مواكبة متطلبات القرن الحادى والعشرين مثل: علوم العالم، والمنطق الأخلاقى، والفهم التفسيرى.
- التعليم والتعلم: يعتمد على الممارسات العملية أكثر من الجوانب النظرية.
- البحث العلمى: يهتم بعلوم الحياة والمستقبليات البديلة، واستحداث تخصصات عصرية تواكب متطلبات الألفية الثالثة، كما يتضح التميز البحثى لجامعة هارفارد فى تأسيس مركز خاص بدعم العلاقات الإنسانية والروابط البحثية بين كافة وحدات الجامعة.
- خدمة المجتمع: يتضح تميز هارفارد من خلال إسهاماتها فى الارتقاء بالتعليم قبل الجامعى، وحل المشكلات الاقتصادية بتوفير فرص العمل والتوظيف، والبيئية من خلال تقليص انبعاثات الغاز، بالإضافة إلى كون الجامعة مركز إشعاع ثقافى للمجتمع ككل.

- التصميم المعماري: يتضح التميز فى مراعاة أسس الحيز التعليمى والاهتمام بمراعاة الأبعاد الإنسانية والمجتمعية من خلال موقعها التاريخى، بالإضافة إلى مراعاة معايير الجودة الشاملة مثل: الأمان والحفاظ على البيئة من خلال وسائل مواصلات غير ضارة.

ثانياً: الإتساق مع فكر جامعة المستقبل:

تشير محاور نظام جامعة هارفارد إلى الاتساق والتوافق مع فكر جامعة المستقبل والذى سبق عرضه فى الفصل الثالث، وهو ما يتضح فيما يلى:

- المبادئ: ترتكز الجامعة إلى التفاعل مع المجتمع من خلال إثراء بيئة منفتحة على المجتمع، مع الاهتمام بالشفافية فى أنشطتها والمحاسبة عليها من جانب المجتمع ككل.
- الأهداف: تتضمن الارتقاء بالمعارف والأفكار من خلال الاستقصاء الخيالى، أى أن الجامعة تحفز طلابها على التفكير فى المستقبل وتقصى الحقائق والتوصل إلى المعرفة بدلاً من الحصول عليها مباشرة، وهو ما ترتكز إليه جامعات المستقبل فى أنشطتها.
- القبول: يهتم بالفائدة التى يقدمها الدارس، وهذا يتأكد من خلال سعى الجامعة لانتقاء المقبولين فى مجتمعاتهم.
- برامج التعليم: تقدم الجامعة برامج بينية مثل الهندسة والعلوم التطبيقية، حيث تعتمد تلك البرامج على ترابط المعرفة عبر التخصصات، بالإضافة إلى ارتكازها إلى مجال عام.
- معايير النجاح: تتفق مع جامعة المستقبل من خلال اهتمامها بتحقيق المتعة والسعادة للدارسين من خلال الفرح بالاكتشاف، مع الاهتمام بالمساواة وتكافؤ الفرص من خلال إزالة العقبات التى تحول دون تمكن الفرد من المشاركة.
- البحث العلمي: الاهتمام بالبحوث البينية والبحوث الخاصة بدراسات المستقبل وبدائله.

- خدمة المجتمع: تكامل جهود الجامعة مع التعليم قبل الجامعى ومحو الأمية وتعليم الكبار.
- الهيكل التنظيمي: تتسق طبيعة العمليات الإدارية القائمة على تفويض السلطات الخاصة بالقرارات الهامة للكليات والعمداء مع جامعة المستقبل.
- التصميم المعماري: تمثل الجامعة نموذج للجامعة المدينة من خلال حجمها الكبير وحدودها المفتوحة على المجتمع، وهو أحد سيناريوهات جامعة المستقبل.

ثالثاً: الإتساق مع مستقبل البلاد:

تتفق محاور جامعة هارفارد مع صورة المستقبل الأمريكى والذى سبق عرضه فى بداية الفصل، وهو ما يعكس اهتمامها بقيادة البلاد نحو المستقبل المرغوب، كما يلى:

- الرؤية: الاهتمام بتحقيق ريادة عالمية للجامعة وفقاً لما أوصت به جهود تطوير التعليم العالى ومنها تقرير التخطيط لمستقبل التعليم العالى.
- المبادئ: تتوافق مع توصيات الأجندة القومية للتعليم العالى وهو من الجهود المميزة فى تطوير التعليم العالى، ويظهر هذا التوافق فى مبادئ الشفافية والمحاسبية.
- الأهداف: تسعى الجامعة إلى إعداد أفراد قادرين على قيادة البلاد، وبالتالى سوف يتمكنون من حمايتها ضد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، وهذا ما يتوافق مع المستقبل السياسى للبلاد.
- القبول: يتسق نظام الدعم المالى للطلاب وقبولهم دون النظر لظروفهم المادية مع المستقبل الاقتصادى الأمريكى، والذى تظهر مؤشراته فى تقلص الناتج القومى كأحد تداعيات الأزمة الاقتصادية.
- برامج التعليم: تواكب المستقبل الاجتماعى للبلاد والذى يشير إلى تفاقم تكاليف الرعاية الصحية؛ لذا كان اهتمام الجامعة بتخصصات الطب والصحة العامة، كما تتفق مع جهود تطوير التعليم العالى وذلك من خلال تزويد الطلاب بالثقافة العامة ومجالات حديثة تسهم فى إيجاد وظائف جديدة، مما يسهم فى تقلص البطالة المتوقع تفاقمها فى المستقبل.

- التعليم والتعلم: يسهم فى التوجه نحو المستقبل السياسى من خلال إرساء أسس وقواعد الديمقراطية باستخدام نموذج محاكاة للكونجرس، وإعداد أجيال قادرة على القيادة فى المجتمع التكنولوجى، وهو ما أكدت عليه جهود تطوير التعليم العالى.
- البحث العلمى: يسهم فى تأمين المستقبل السياسى لأمريكا وحمايتها من التهديدات الخارجية والداخلية، وذلك من خلال معرفة الآخر والكشف عن طبيعته وتوجهاته السياسية، وهذا يتضح من خلال البحوث الأفريقية والأوكرانية.
- خدمة المجتمع: تتسق الجهود مع المستقبل الاقتصادى من خلال المساهمة بتقديم الوظائف خاصة بعد الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى الاهتمام بالمشاركة فى حل مشكلة الاحتباس الحرارى والتى تعد من أخطر التغيرات المناخية المتوقع تفاقمها فى المستقبل.
- الهيكل التنظيمى: تتسق اللامركزية مع المستقبل السياسى القائم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص ودعم الحرية.

٢- معهد ماساشوستس للتكنولوجيا

يتضح من خلال المحاور الخاصة بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا بروز جوانب تميز المعهد كجامعة مستقبل عن غيره من الجامعات، وهو ما يتجلى فيما يلى:

أولاً: جوانب التميز:

- الريادة فى المجال التكنولوجى على المستوى العالمى وجهودها وإسهاماتها فى الاقتصاد الأمريكى من خلال العائد الذى تقدمه والمخرجات البحثية.
- الرؤية المعمارية البرجماتية التى ترتكز إلى إفادة الجامعة فى حل المشكلات الصعبة.
- المبادئ: تتميز الجامعة من خلال الارتكاز إلى التعلم بالعمل مما يسهم فى شعور الدارس بأهمية كل ما يتعلمه، بالإضافة إلى توظيفه لخدمة المجتمع.
- الأهداف: الاهتمام بالجانب الوجدانى ممثلاً فى إثارة الحافز والدافعية للدراسة، بالإضافة إلى الشغف والولع بالتخصص، واكتشاف جوانب الغموض به.

- القبول: الاعتماد على أساليب متنوعة للقبول بما يضمن التأكد من دقة التقييم وتوافر الاستعدادات والمتطلبات فى الطلاب، حيث تعتمد على الاختبار المقنن، والمقابلة، وتقارير المدرسة،...وغيرها.
- برامج التعليم: تتميز بتقديم متطلبات عامة تزود الطالب بثقافة عامة فى العلوم والآداب بغض النظر عن تخصصه، مع الاهتمام بالنمو المتكامل العلمى، والأدبى، والمهارى من خلال مهارات الاتصال، بالإضافة إلى تنوع أنماط تقديم البرامج لتناسب كافة فئات الدارسين ومنها البرامج الإثرائية والصيفية.
- التعليم والتعلم: تتميز الجامعة بتنوع وتعدد أساليب التعليم والتعلم، وتوافقها مع متطلبات الألفية الجديدة ومهارات القرن الحادى والعشرين، كما يتضح التميز فى الاهتمام بتأهيل الطلاب للانتقال للفرقة التالية من خلال الدراسة التمهيدية.
- البحث العلمي: تتسم الجامعة بامتداد بحوثها والمشروعات البحثية ليس لطلاب المرحلة الجامعية الأولى فحسب، وإنما لطلاب التعليم قبل الجامعى، حيث تتكامل الجهود البحثية مع التعليم العام.

ثانياً: الاتساق مع فكر جامعة المستقبل:

ظهرت بعض السمات العامة التى تشير إلى اتفاق المعهد مع فكر جامعة المستقبل بما يؤهله لإعلان نفسه كجامعة مستقبل، ويتضح من خلال:

- الرؤية: تهدف إلى تحقيق اتساق الفرد مع المجتمع من خلال الاهتمام بحل مشكلات المجتمع الصعبة، وبالتالى تتضمن أثراً مستقبلياً طويل المدى ينعكس على المجتمع.
- الرسالة: تسعى إلى توافق الدارس مع متطلبات القرن الحادى والعشرين من خلال تقديم مجالات الدراسة والعلوم التى تسهم فى تكيف الفرد مع الألفية الجديدة فى المستقبل.
- المبادئ: ترتكز الجامعة إلى التفاعل مع المجتمع والتعاون مع مؤسساته بما يسهم فى قيادة الجامعة للمجتمع نحو المستقبل المرغوب.

- الأهداف: إن الاهتمام بتدريس وبحث كل ما يتعلق بالعالم التطبيقى الواقعى يسهم فى تكيف الفرد واتساقه مع العالم الخارجى، والمساهمة فى توجيه المجتمع نحو المستقبل.
- القبول: يرتكز إلى المنفعة التى يقدمها الدارس أكثر مما يمكن أن تقدمه الجامعة له، وهذا يتأكد من خلال الاهتمام برغبة الدارس ودافعيته للتعلم وقياس ذلك بالاختبارات.
- برامج التعليم: تتفق مع جامعة المستقبل من خلال الاهتمام بتقديم مجال عام يزود الطلاب بالثقافة العامة، بالإضافة إلى التخصص البينى فى التخطيط والعمارة، وعلم الفضاء.
- التعليم والتعلم: يتضح الاتفاق مع جامعة المستقبل من خلال الاهتمام بتقييم الطلاب من خلال الدراسة التمهيدية.
- معايير النجاح: تقديم مخرجات قادرة على التوافق مع المجتمع الخارجى ومتطلبات القرن الجديد، من خلال تطبيق أفكارهم البحثية فى مشروعات مختلفة؛ مما يحقق للطلاب المتعة والسعادة، بالإضافة إلى الاهتمام بالمعالجة التقدمية للبرامج باستمرار.
- خدمة المجتمع: إن الجامعة تقوم بإعداد وتأهيل الطلاب للعمل فى المهن بعد التخرج مباشرة بالتعاون مع قطاع الصناعة، والمشاركة فى الأنشطة المجتمعية، مما يمكن الطلاب من الاتساق مع العالم المحيط وهو الفكر الذى تؤكد عليه جامعة المستقبل.
- الهيكل التنظيمي: يتفق مع جامعة المستقبل من خلال اللامركزية وتفويض السلطات لرئيس المجلس، والمستشار وأمين الصندوق، واختصاص أعضاء هيئة التدريس بتحديد السياسة التربوية.
- التصميم المعمارى: بتطبيق خصائص البنية الفيزيقية على تصميم الجامعة، يلاحظ اقتراب تصميمها من سيناريو الحرم الجديد، ويتضح ذلك من خلال وجود درجة عالية من الانفتاح على المجتمع، والموقع بالقرب من الشركات التكنولوجية والمصانع، بالإضافة إلى تضمن الحرم التسهيلات الرياضية والمعارض المتاحف

وإسهاماته الثقافية، والتنظيم الوظيفي المختلط أو متعدد الاستخدامات، والذى يعتمد على استبدال قاعات الدراسة الضخمة بمعامل الكمبيوتر، ومثال لذلك مركز ستاتا.

ثالثاً: الاتساق مع مستقبل البلاد:

يسعى المعهد إلى المساهمة فى توجيه البلاد نحو المستقبل المرغوب، لذا ظهر اتفاق بين بعض محاوره وبين صورة المستقبل الأمريكى من خلال:

- الرؤية: تتسق مع المستقبل الاجتماعى للبلاد من خلال تحول الاهتمام من المؤسسة إلى المجتمع بشكل عام والمساهمة فى حل مشكلاته.
- المبادئ: يتفق مبدأ العدالة مع توجهات المستقبل الاقتصادى الخاصة بترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة.
- القبول: يتم القبول بالتكامل والتنسيق مع التعليم قبل الجامعى والتأكيد على متطلبات لابد من إكسابها للطلاب كى يتمكنوا من القبول بالجامعة، وهذا ما يتوافق مع توصيات تقرير" إنقاذ مستقبل أمريكا" الذى أكد على ضرورة دعم النظام التعليمى.
- برامج التعليم: تتسق مع تقديم المستقبل التكنولوجى القائم على إيجاد مواقع افتراضية للعمل من خلال البرامج الإثرائية، والمستقبل الاقتصادى والاجتماعى من خلال الاهتمام بدعم النظام التعليمى، والرعاية الصحية للطلاب من خلال متطلبات التربية البدنية، بالإضافة إلى دور تخصصات التخطيط والعمارة، وعلم الطيران والفضاء، والاقتصاديات، والهندسة النووية فى توجيه المستقبل الاقتصادى.
- التعليم والتعلم: يعكس تنوع أساليب التدريس المستقبل الاجتماعى من خلال ترسيخ مبادئ تكافؤ الفرص فى إتاحة فرص التعلم المتنوعة والتى تناسب كافة أنماط المتعلمين بالتجريب، أو التدريب العملى، أو المشروع البحثى أو الدراسة بالخارج.
- البحث العلمي: يعكس المستقبل السياسى من خلال معمل لينكولن الذى يسهم فى دعم الجيش والأمن القومى، والمستقبل الاقتصادى من خلال الاهتمام بدعم النظام التعليمى والارتقاء بالوضع الاقتصادى الأمريكى، بالإضافة إلى دور البحث فى إعداد أجيال قادرة على التعامل مع عالم تكنولوجى معقد وهو ما أكدت عليه الأجندة القومية للتعليم العالى.

- خدمة المجتمع: يتفق مشروع الطب الحيوى مع تقرير إنقاذ مستقبل أمريكا ومطالبته بإصلاح الرعاية الصحية والارتقاء بها، كما تعكس الجامعة المستقبل الاجتماعى بتحول الاهتمام من المؤسسة إلى المجتمع ومساهمتها فى قطاع الصناعة، ويعد هذا رد فعل طبيعى للأزمة الاقتصادية وتقلص الناتج القومى الأمريكى.
- التمويل: تمثل جهود الجامعة لتنمية مواردها الذاتية إسهاماً منها فى التخفيف من عبء الأزمة الاقتصادية فى المستقبل، وهذا يتضح أيضاً من خلال دعمها المالى للطلاب.

٣- جامعة كيترينج المتخصصة

اتضح من خلال العرض السابق لجامعة كيترينج المتخصصة بعض السمات العامة التى تميزها، وتتضح فيما يلى:

أولاً: جوانب التميز:

من جوانب التميز التى ميزت جامعة كيترينج وأبرزت خصوصيتها ما يلى:

- نموذج الجامعة: تخصصها فى مجال التصنيع والهندسة وهو مجال حيوى وله دور فعال فى اقتصاد العولمة.
- الرؤية: تتميز بالاهتمام بالجانب العملى والتطبيقى، والإسهامات التى يمكن أن تقدمها الجامعة للمجتمع العالمى.
- الأهداف: الحرص على إفادة المجتمع من جوانب القوة لدى الجامعة أكثر من الاهتمام باستنزافه، بالإضافة إلى الارتكاز إلى المتعلم والحرص على كسب رضاه.
- القبول: التميز فى اشتراط التعاقد على التوظيف بشركة ما كإجراء أساسى لاستكمال مراحل القبول، بالإضافة إلى الاهتمام برغبات، وميول الدارس المهنية.
- برامج التعليم: تقديم برامج غير تقليدية تتيح للدارس الجمع بين أكثر من درجة جامعية.
- التعليم والتعلم: يتميز بالاهتمام بسعادة ومتعة الدارس، وتقديم التدريس بأسلوب ممتع وشيق باستخدام الأقلام، والحفلات، والخبرة العملية....وغيرها.

- البحث العلمي: يتسم بارتكازه إلى توثيق العلاقات مع قطاع الصناعة والأعمال، ومن ثم تكون بحوث الجامعة تطبيقية وموجهة لخدمة المجتمع.
- خدمة المجتمع: إن جهود الجامعة موجهة لخدمة ودعم التعليم قبل الجامعى وليس الجامعى فقط، وبالتالى يتحقق الامتداد.
- التمويل: مشاركة الأقسام والأفراد فى تمويل التجهيزات والمشروعات التى يقومون بها.
- التصميم المعمارى: يتميز التصميم المعمارى برقى عنصر الأمان والاهتمام به، وهو ما تظهر الحاجة إليه لطبيعة تخصص الجامعة الدقيق وإمكانية وجود مخاطر فى ظل بعض التجارب والبحوث.

ثانياً: الاتساق مع جامعة المستقبل:

تشير بعض محاور جامعة كيترينج إلى جدارتها بأن تكون جامعة مستقبل، ومن تلك المحاور:

- الرؤية: تتسق مع فكر جامعة المستقبل من خلال اهتمامها بتحقيق التوافق والانسجام مع العالم الإقليمى، والقومى والعالمى.
- الأهداف: تتفق مع جامعة المستقبل من خلال انطوائها على هدف ضمنى وهو قيادة المجتمع وتوجيهه نحو المستقبل المرغوب من خلال الطالب القادر على ذلك.
- القبول: الاهتمام بالمنفعة التى يمكن أن يقدمها الدارس، وهذا يتضح من خلال الاهتمام بدوافعه ورغباته الشخصية، واهتماماته المهنية بالدرجة الأولى.
- البرامج: تتسم بالطبيعة البينية من خلال الجمع بين أكثر من درجة جامعية، كما تتفق مع جامعة المستقبل فى تقديم منهج عام محورى لتزويد الدارس بالثقافة العامة الموسوعية.
- التعليم والتعلم: تنوع أساليب التدريس وتعددها، بالإضافة إلى تحقيق متعة وسعادة الدارس، وهو معيار أساسى من معايير نجاح جامعة المستقبل فى أداء دورها.
- معايير النجاح: تهتم بدعم العلاقات مع المجتمع المدنى والمؤسسات المختلفة.

- البحث: يتسم بالطابع البينى والجمع بين أكثر من تخصص وهو ما يميز جامعة المستقبل
- خدمة المجتمع: تتسم جامعة المستقبل بتكامل جهودها مع التعليم قبل الجامعى وإسهاماتها فى تطويره والارتقاء به، وهو ما تتضمنه جهود الجامعة لخدمة المجتمع.
- الهيكل التنظيمى: يتوافق مع لامركزية جامعة المستقبل وتفويض السلطات المختلفة.
- التصميم المعمارى: اهتمامه بمراعاة أسس تصميم الحيز التعليمى ومنها الأبعاد التاريخية من خلال مجموعة السيارات التاريخية، والموقع التاريخى للحرم، والأبعاد الإنسانية والنفسية من خلال الاهتمام بالأنشطة واللياقة البدنية وجوانب الترفيه، أيضاً الالتزام بمعايير الأمان والتأمين الشامل للمبنى.

ثالثاً: الاتساق مع مستقبل البلاد:

يتضح التوافق والاتساق بين نظام جامعة كيترينج وصورة المستقبل الأمريكى من خلال المحاور التالية:

- الرؤية: تواكب المستقبل الاقتصادى للبلاد من خلال اهتمامها بالمساهمة فى التنمية الاقتصادية وتقليص الفقر.
- المبادئ: تعكس مبادئ التعاون، والاحترام المتبادل، والانفتاح المستقبل السياسى للبلاد والذى يتضمن الارتقاء بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتوثيق التعاون مع الحكومات. كما تسهم مبادئ الانفتاح، والتجديد، والجودة فى الارتقاء بالمستقبل الاقتصادى.
- الأهداف: تتفق والمستقبل الاقتصادى من خلال الحرص على تنمية الموارد اللازمة لتحقيق رسالتها والاكتفاء الذاتى، بالإضافة إلى تفعيل توصيات تقرير "مستقبل المجتمعات الأمريكية" ومنها الاستثمار فى رأس المال البشرى، لذا كان اهتمام الجامعة بالطالب بالدرجة الأولى.

- القبول: تسهم إجراءاته فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ودعم الحكومات والتعاون معها كمحاور أساسية فى المستقبل السياسى والاقتصادى، وذلك من خلال التعاون مع الشركات التى تبرم تعاقد التوظيف مع الطلاب.
- برامج التعليم: تتسق مع المستقبل الاقتصادى من خلال المساهمة فى التوظيف وتوفير فرص العمل، كما تناسب المستقبل الاجتماعى وتوقع تغير القوى العاملة وظهور تخصصات ووظائف جديدة مثل: هندسة الكمبيوتر وغيرها.
- التعليم والتعلم: يتسق مع المستقبل السياسى من خلال المشاركة الثلاثية بين الطالب، والموظف والجامعة، حيث تسهم تلك المشاركة فى توثيق التعاون مع الحكومات من خلال مساهمة الجامعة فى توفير فرص عمل ووظائف متنوعة، بل واكتشافات من خلال المشروعات التى يقوم بها الطلاب.
- البحث العلمى: تتسق المجالات البحثية مع المستقبل السياسى للبلاد والذى يرتكز إلى تأمين الولايات المتحدة وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية؛ لذا اهتمت الجامعة فى بحوثها بمجالات الدفاع البيولوجى، والكيميائى وبحوث الفضاء.
- خدمة المجتمع: تواكب برامج ما قبل الجامعة توصيات تقرير إنقاذ مستقبل أمريكا ومنها دعم النظام التعليمى، والمستقبل السياسى والاجتماعى من خلال الاهتمام بالطلاب متعددى الثقافات وتكافؤ الفرص ودعم حقوق الإنسان.
- التمويل: تتفق جهود الاكتفاء الذاتى ومطالبة الأقسام والأفراد فى المساهمة فى تمويل التجهيزات مع المستقبل الاقتصادى والأزمة الاقتصادي

أهم المصادر

١- شبل بدران وفاروق البوهى: نظم التعليم فى دول العالم(تحليل مقارن)، دار قبـــاء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١.

2- Abshire, David & Others: Saving America`s Future" A Challenge to the American People", Center for the Study of the Presidency and Congress,U.S.A,2009.

3- Africa Research Program: http:// www. Africa. Gov. Harvard. Edu/ intro. Htm, U.S.A, 2010.

4- American Association of University Professors: 1940 Statement of Principles on Academic Freedom and Tenure with 1970 Interpretive Comments, AAUP Policy Tenth Ed.2, U.S.A, 2010.

5- American Higher Education: http;// www. Americanhighered. Com/ index. Php?id= 28 page= about AHED, U.S.A, 2006.

6- Bernholz, Lucy & Others: On the Brink of New Promise" the Future of U .S. Community Foundations", Blueprint Research& Design, Inc., U.S.A, 2005.

7- Business Civic Leadership Center: The Future of America`s Communities and Competitiveness, U.S. Chamber of Commerce, U.S.A, 2007.

8- Central Intelligence Agency: The World Fact book, http:// www. Cia. Gov/ library/ publication/ the- world- factbook/ fields/ 2028. html, U.S.A, 2009.

9- Davis, Gordon K: Setting A Puplic Agenda for Higher Education in the States, the National Collaborative for Higher Education Policy, U.S.A, 2006.

10- Eckel, Peter D and King, Jacqueline E: "United States",International Handbook of Higher Education, Springer, U.S.A, 2006.

11- Harvard College: Distance Learning, Presidents and Fellows of Harvard College, U.S.A, 2010.

12- Harvard College: Shoestring Strategies for Life@ Harvard, Harvard Financial Aid Initiative, U.S.A, 2009.
13- Harvard Student Recruitment Program : http:// www. Admissions. College. Harvard. Edu/ prospective/ hrp/ index. Htm, U.S.A, 2009.
14- Harvard University.: Allston Campus Institutional Master Plan" Introduction", http:// www. Allston. Harvard. Edu/ imp_ filings/ IMPNF/ section%20. pdf, 2007.
15- .....: Community Benefits , Allston Campus Institutional Master Plan Notification Form, U.S.A, 2007.
16- .....: Economic Development , Allston Campus Institutional Master Plan Notification Form, U.S.A, 2007.
17- .....: Faculty Resources, http:// www. Gsd. Harvard. Edu/ academic/ faculty_ resources/ index, U.S.A, 2010.
18- .....: History, President and Fellows of Harvard College, U.S.A, 2007.
19- .....: Mission Statement, President and Fellows of Harvard College, U.S.A, 2010.
20- .....: Report of the Harvard University Task Force on Greenhouse Gas Emissions, Harvard University, U.S.A, 2008.
21- .....: Self - Study For NEASC Accreditation, President and Fellows of Harvard College, U.S.A, 2009.
22- .....: The Plan For Harvard in Allston, Allston Development Group, Olin Partnership Ltd., U.S.A, 2007.
23- Hopkins, Nancy: Diversification of A University Faculty" Observation on Hiring Women Faculty in the Schools of Science and Engineering at MIT", MIT Faculty Newsletter, Vol.18, U.S.A, 2006.
24- Ivy Success: Transfer Strategy, http:// www. Ivy success. Com/ transfer_ strategy, U.S.A, 2008.

25- Kettering University: About Kettering Funds , http:// www. Kettering. Edu/ visitors, U.S.A, 2009.

26- .....: About Kettering University, http:// www. Kettering. Edu/ visitors/ about, U.S.A, 2010.

27- .....:Acoustic Lab, http:// www. Kettering. Edu. Employer/ research/ labs/ acoustic. Jsp, U.S.A, 2009.

28- .....: Core Curriculum, http:// www. Kettering. Edu/ futures, U.S.A, 2010.

29- .....: Core Strategies, Kettering University, U.S.A, 2004.

30- .....: Employee Handbook, Kettering University, U.S.A, 2006.

31- Kettering University: Faculty Share Kettering Rodes Professorship, http:// www. Kettering. Edu/ visitors/ rodes_ professorship, U.S.A, 2010.

32- .....: Kettering Interdisciplinary Research Team, http://www. Kettering. Edu/ research_ interdisciplinary_ team, U.S.A, 2009.

33- .....: Physical Plant Funding, http:// www. Kettering. Edu/ physical _ plant, U.S.A, 2009.

34- .....: Research , http :// www. Kettering. Edu/ research, U.S.A, 2010.

35- Kettering University: Student Handbook and Academic Planner, Student Life Office, U.S.A, 2010.

36- .....: Student Handbook, Office of Student Affairs, U.S.A, 2007.

37- .....: Undergraduate Programs, Kettering University U.S.A, 2010.

38- Martin, Ralph C & Others:Committee Report on Improved University Policing Efforts, Harvard Committee, Harvard University, U.S.A, 2009.

39- MIT: Administrative Organization, http:// web. Mit. Edu/ facts/ admin. Org. html, U.S.A, 2010. (40)
40-.....: Admission To MIT, http:// web. Mit. Edu/ facts/ admissions, U.S.A, 2010.
41- .....: Alumni Association, http:// web. Mit. Edu/ facts/ alumni. Html, U.S.A, 2010.
42- .....: An Introduction To MIT, http: // www. Admissions. Org/ topics/ parent/ menu, U.S.A, 2010.
43- .....: Arts, http:// web. Mit.edu/ facts/ arts. Html, U.S.A, 2010.
44- .....: Building MIT`s Resource s, http: // web. Mit. Edu/ facts/ campaign, U.S.A, 2010.
45- .....: Campus, http:// www. Mit. Edu/ facts/ campus. Html, U.S.A, 2010.
46- .....: Computing, http:// www. Mit. Edu/ facts/ computing. Html, U.S.A, 2010.
47- MIT Department of Facilities: Find Your Way to Parking at MIT, http:// www. Mit.Edu/ facilities/ transportation/ parking, U.S.A, 2010.
48- MIT Division of Student Life: Athletics and Fitness, http:// student life. Mit. Edu/ living_ at_ mit, U.S.A, 2010.
49- MIT: Education, http:// www. Mit. Edu/ education, U.S.A, 2009.
50- .....: Educational Partnerships, http:// web. Mit. Edu/ facts/ partnership, U.S.A, 2010.
51- .....: Faculty and Staff, http:// web. Mit.edu/ facts/ faculty, U.S.A, 2010.
52- .....: Faculty Search Committee Handbook, Massachusetts Institute of Technology, U.S.A, 2002.
53- .....: Graduate Education, http:// www. Mit.edu/ facts/ community, U.S.A, 2010.
54- ..... : Lincoln Laboratory, http:// web. Mit. Edu/ facts/ research. Html, U.S.A, 2010.

55- MIT: Mission- Who We Are, http:// www. Mitadmissions. Org/ topics/ pulse/ menu. Shtml, U.S.A, 2010.

56- .....: MIT and Community, http:/ / web. Mit. Edu/ facts/ community. Html, U.S.A, 2010.

57- .....: MIT and Industry, http:// web. Mit. Edu/ facts/ industry. Html, U.S.A, 2010.

58- .....: MIT Enrichment Programs, http:// www. Mitadmissions. Org/ topics/ before/ menu. Shtml, U.S.A, 2010.

59- .....: Paid and Volunteer Opportunities, Division of Student Life, U.S.A, 2010.

60- .....: Policies for Family Care for Faculty, the Academic Council, U.S.A, 2010.

61- .....: Recommended High School Preparation, http:// www. Mitadmissions. Org/ topic/ before/ menu/ shtml, U.S.A, 2010.

62- .....: Schools and Departments , http :// web. Mit. Edu/ facts/ academics. Shtml, U.S.A, 2010.

63- .....: Standardized Test Requirements, http:// www. Mitadmissions. Org/ topics/ apply/ menu. Shtml, U.S.A, 2010.

64- .....: Student Health Plans, http:// medweb. Mit. Edu/ health plans/ student/ index. Html, U.S.A, 2010.

65- .....: Student Life& Culture, http:// www. Mitadmissions. Org/ topics/ life/ workplay_ balance_ at_ mit, U.S.A, 2010.

66- .....: Summer Programs, http:// www. Mitadmissions. Org/ topics/ before/ menu. Shtml, U.S.A, 2010.

67- MIT: The Freshman Application, http:// www. Midadmissions. Org/ topics/ apply/ freshman_ application, U.S.A, 2010.

68- .....: The Initiative for Faculty Race and Diversity, Massachussets Institute of Technology, U.S.A, 2010.

69- .....: Tuition and Financial Aid, http:// web. Mit. Edu/ facts/ tution. Html, U.S.A, 2010.

70- MIT: Undergraduate Education, http:// www.Mit. Edu/facts/ under, U.S.A, 2010.

71- .....: Undergraduate Research Opportunities, http:// www. Mit. Admissions. Org/ topics/ learning/ menu. Shtml, U.S.A, 2010.

72- .....: What is Unique About MIT, http:// www. Admission. Org/ about/ mit, U.S.A, 2010.

73- National Science Foundation: Investing in America`s Future, Strategic Plan 2006- 2011, National Science Foundation, U.S.A, 2006.

74- Rayan, Paul D: A Roadmap for America`s Future" A Plan to Solve America`s Long- Term Economic and Fiscal Crisis", Committee on the Budget, U.S.A, 2008.

75- Responsibilities of the Faculty Thesis Advisor: http:// www. Kettering. Edu/ responsibilities_ of_ the_ Faculty_ thesis_ advisor, U.S.A, 2009.

76- Sidlow, Edward and Henchen, Beth: America at Odd, Wadsworth Division of Thomas Learning Inc., U.S.A, 2000.

77- State Universities: Top 500 Universities for Highest FT Faculty Salaries, www. Stateuniversity. Com/ universities/ MA/ Harvard_ university. Htm, U.S.A, 2010.

78- The National Academies: America`s Future Energy, National Academy of Sciences, U.S.A, 2009.

79- The Office of the Democratic Whip: Ensuring America`s Strength and Security" A Democratic National Security Strategy for the 21st Century" , U.S.A, 2005.

80- The Program on Survey Research: http:// www. Prs. Iq. Harvard. edu/ about program_ survey_ research, U.S.A, 2010.

81- The Times Higher Education : World University Ranking 2009, QS and Evidence Ltd, UK, 2009.

82- United States Agency for International Development: Economic Growth Strategy - Securing the Future, Pre- Publication Edition, Washington D.C, U.S.A, 2008.

83- U.S. Department of Education: Higher Education Act of 1965, The Senate and House of Representatives of the U.S.A in Congress, U.S.A, 1999.

84- U.S Department of Labor: Future Work- Trends andChallenges for Work in the 21st Century, Office of the Secretary, U.S.A, 2009.

85- Wikipedia: Commission on the Future of Higher Education, http:// www. En. Wikipedia. Org/ wiki/ commission_ on_ the_ future_ of_ higher_ education, U.S.A, 2008.

86- Wikipedia: Harvard University, http:// www. En. Wikipedia.org/ wiki/ Harvard_ university, U.S.A, 2010.

87- Wikipedia: Higher Education in the United States, http:// www. En. Wikipedia. Org/ wiki/ higher_ education_ in _ the_ united_ states, U.S.A, 2009.

88- Wikipedia: Massachaustts Institute of Technology, http:// en. Wikipedia. Org/ wiki/ massachaustts institute_ of_ technology, U.S.A, 2010.

89- Wikipedia: MIT Libraries, http:// en. Wikipedia. Org/ wiki/ Massachusetts_ institute_ of_ technology, U.S.A, 2010.

90- Wikipedia: Kettering University, http:// www. En. Wikipedia. Org/ wiki/ kettering_ university, U.S.A, 2010.

الفصل السابع
جامعات المستقبل فى كندا

السياق الكندى:

يتضح من خلال عرض جامعات المستقبل الأمريكية محاولتها الناجحة للاستجابة إلى السياق المجتمعى الأمريكى الراهن والمستقبلى، وهذا تجلى بوضوح من خلال تقديم صورة المجتمع الأمريكى، والخطط الاستراتيجية لجامعات هارفارد البحثية، ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، وكيترينج المتخصصة، ونظراً للفجوة بين الولايات المتحدة وكثير من دول العالم، يسعى الفصل الحالى إلى عرض خبرة أخرى تتمثل فى جامعات المستقبل فى كندا وهى كالجارى البحثية، ومعهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا، وأونتاريو للفن والتصميم، وذلك لتوجه كندا نحو تعاقد اجتماعى جديد مع مواطنيها وتقديم أجندة لكندا ٢٠٢٠، وهى فى ذلك تتشابه مع مصر، مع استهلال الفصل بعرض السياق المجتمعى الكندى الراهن والمستقبلى.

تتسم كندا بتاريخ وسجل قوى فى التعليم العالى، والارتقاء بمعدلات الإنجاز، حيث زادت نسبة مشاركة الطلاب فى التعليم العالى زيادة هائلة من ٤% فقط منذ عام١٩٤٠، إلى أن صارت اليوم تحتل المركز الثانى فى أعلى معدلات المشاركة فى التعليم العالى على مستوى العالم، وتدعم إنجازات كندا فى التعليم العالى جودة نوعية الحياة للكنديين، حيث يقوم التعليم والتدريب بدور حيوى وفعال فى إيجاد الوظائف، وتحقيق الرفاهية، والتماسك الاجتماعى.

فقد شاركت الجامعات الكندية عام ٢٠٠٦ فى الدراسة القومية لمشاركة الطالب لقياس خبرات الطلاب فى جامعاتهم وفقاً لمحكات فى خمسة مجالات هى: مستوى التحدى الأكاديمى، وخبرات التعلم التعاونى، والتفاعل بين الطالب وعضو هيئة التدريس داخل وخارج قاعة الدراسة، وإتاحة الخبرات التربوية الثرية، وبيئة الحرم الداعمة للعمل الإيجابى والعلاقات الاجتماعية، وتشير النتائج إلى أن الجامعات الكندية يمكن مقارنتها بنظرائها من الجامعات فى الولايات المتحدة من خلال توفير التحدى الأكاديمى للطلاب.

إن التعليم الجامعى مثله كأى نظام يتغير مع تحديد الحكومات وسلطات التعليم أولويات جديدة وتطوير استراتيجيات للاستجابة للاحتياجات التربوية للعالم سريع التغير، لذا تتجه الحكومات فى كندا إلى إعادة دراسة سياساتها تجاه التعليم العالى، حيث ظهرت تحديات يواجهها التعليم العالى والجامعات الكندية تستدعى مزيد من الاهتمام بالجامعات، فبالرغم من مشاركة أكثر من ٤٠% من الكنديين فى التعليم العالى، فإن حوالى ٧٠% من وظائف الألفية الجديدة تتطلب حاصلين على التعليم العالى، وهناك أيضاً القضايا المرتبطة بالإتاحة، وارتباط المشاركة فى التعليم الجامعى بالحالة المادية، والموقع الجغرافى، بالإضافة إلى تزايد أعداد الطلاب فى الحرم والحاجة إلى مزيد من الموارد، كل هذا أدى إلى تزايد الضغوط على البنية التحتية المؤسسية فى ظل عدم توافر أعضاء هيئة التدريس المؤهلين وتقاعد الأكبر سناً.

وقد أدت هذه التحديات إلى تطوير استراتيجيات للتعليم الجامعى للارتقاء بالاهتمامات القومية، فقد أوضح مجلس وزراء التعليم بكندا Council of Ministers of Education مجالات هامة فى التعليم الجامعى تحتاج إلى استثمارات أهمها تدريب أعضاء هيئة التدريس واختيارهم، وتجديد البنية التحتية الفيزيقية، وإتاحة فرص التعليم الجامعى للمهمشين، والبحث، وتحديث التجهيزات والتكنولوجيا، وأشار منتدى وزراء سوق القوى العاملة Forum of Labor Market Ministers(FLMM) إلى مجالات تحتاج استثمارات أكبر فى السنوات القادمة منها برامج التلمذة، والتدريب فى موقع العمل، وإتاحة فرص العمل للمجموعات التى تواجه عقبات فى التوظيف، كما أكد المساهمون فى قمة المنافسة للغد Competing For Tomorrow على أهمية الاستثمار فى تلك المجالات والارتقاء بالتعليم العالى، ومن ثم يصبح أولوية قومية.

كما أدرك مجلس الاتحاد الفيدرالى أهمية التعليم الجامعى والحاجة إلى عمل قومى خاص بتلك الأولوية، ودعمه فى ذلك المجلس الكندى للتعلم، حيث ظهرت الحاجة إلى مدخل استراتيجى لضمان جوانب هامة فى الجامعات هى: الإتاحة، والملاءمة، والجودة، والحراك، والاستجابة ، وهى المبادئ التى ترتكز إليها جامعة المستقبل.

واتجهت بعض الجامعات الكندية إلى إعادة تقييم أنشطتها وخططها الاستراتيجية وفقاً لمتطلبات الألفية الجديدة ومستقبل البلاد، ومن ثم فإن تحديد رؤية ورسالة وفلسفة جامعة المستقبل يتسق مع رؤية أصحاب القرار والمواطنين الكنديين لكندا المستقبل، ونظراً لأن رؤية المستقبل تتغير باستمرار وفقاً لمتطلبات العصر؛ ظهرت الحاجة إلى توثيق العلاقات بين الجامعة والمجتمع بحيث تكون الجامعة أكثر اندماجاً فى المجتمع؛ لذا سوف يستعرض هذا الفصل خبرة بعض نماذج جامعات المستقبل فى كندا، حيث تم اختيار جامعة كالجارى كنموذج لجامعة بحثية، ومعهد كولومبيا البريطانية كنموذج للجامعة التكنولوجية، وجامعة أونتاريو للفن والتصميم كنموذج للجامعة المتخصصة، وسوف يتم تناول تلك الجامعات من خلال عدد من المحاور، مع تحليل تلك المحاور للكشف عن مدى اتساقها مع فكر جامعة المستقبل، وصورة مستقبل البلاد، ولكن تظهر الحاجة إلى التعرف على المجتمع الكندى وصورة كندا المستقبل كأساس لتحليل محاور جامعات المستقبل.

المجتمع الكندى

تظهر الحاجة إلى التعرف على المجتمع الكندى وخصائصه التى ساهمت فى تطوير التعليم العالى والجامعات الكندية بما يمكنها من تطوير خطط واستراتيجيات مستقبلية تؤهلها لإعلان نفسها كجامعات مستقبل، بالإضافة إلى التعرف على صورة المستقبل الكندى والذى يتيح تفسير بعض خصائص جامعات المستقبل الكندى، وذلك من خلال جانبين:

أولاً: الوضع الراهن للمجتمع الكندى:

تقع كندا فى القسم الشمالى من أمريكا الشمالية، وتمثل ثانى أكبر دول العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها ٩,٩٨٤,٦٧٠ كم/ مربع، وتتسم بثرواتها الطبيعية، كما يقترب المجتمع الكندى فى مستوى تطوره الاقتصادى والتكنولوجى من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه يواجه تحديات سياسية خاصة بمواكبة الاحتياجات العامة لتحسين جودة الرعاية الصحية والخدمات التعليمية، لذا تعرض الدراسة فيما يلى الواقع الكندى بوضعه الراهن، يليه تناول لتلك التحديات من خلال عرض المستقبل الكندى ومحاوره.

أ- الواقع السياسي:

تتمثل كندا فى اتحاد فيدرالى يتكون من عشر مقاطعات وثلاثة أقاليم، وفى ظل الدستور الكندى، تتحمل حكومات المقاطعة مسؤوليات كافة مستويات التعليم، فلا توجد وزارة للتعليم

على المستوى الفيدرالى لكافة المقاطعات، حيث تقدم الحكومة الفيدرالية فقط الدعم غير المباشر للتعليم الجامعى من خلال تمويل الجامعات ودعم الطلاب عن طريق حكومات المقاطعات والأقاليم، ويؤدى هذا المدخل اللامركزى إلى فروق فى تنظيمات سياسة التعليم العالى والبنى المؤسسية الخاصة بكل مقاطعة، كما تقوم المقاطعة بدور أساسى فى سياسة التعليم والتمويل المباشر للمؤسسات الحكومية، ويظهر دور الحكومة الفيدرالية فى التعليم العالى من خلال عدد من المبادرات منها: تدريب العاملين، والمساهمة فى تمويل الطالب، والبحث والتطوير.

وتدعم كندا التعاون الدولى من خلال اندماجها فى محادثات مع الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية للارتقاء بتطوير سياساتها الرسمية، كما قدمت كندا الدعم لبعض الدول المتقدمة فى قضايا ذات أهمية عالمية من خلال التفاوض، ومن ثم تعمل كندا مع شركاء دوليين للارتقاء بالتنمية العالمية.

باعتبار أن النظام السياسى الكندى فيدرالى، فإنها تعتمد على اللامركزية فى إدارة شئونها السياسية، ونظراً لأن كافة الأنشطة المجتمعية والاقتصادية تمثل انعكاس لفكر وسياسة الدولة، فإن إدارة شؤون التعليم الجامعى تتم بشكل لامركزى، حيث تتحمل الحكومات الفيدرالية مسئولية إدارة وتمويل التعليم الجامعى، كما تفوض الحكومات بدورها بعض الصلاحيات للجامعات.

ب- الواقع الاقتصادي:

تتمثل كندا فى أرض واسعة غنية بالموارد الطبيعية، وتتبع فى ازدهارها الاقتصادى الولايات المتحدة التى تحدها من الجنوب، ونظراً لكون كندا مجتمعاً صناعياً على درجة عالية من التكنولوجيا، فإنها تشبه الولايات المتحدة فى نظامها الاقتصادى الذى توجهه الأسواق، وقد أدت اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة عام ١٩٨٩، واتفاقية أمريكا الشمالية عام ١٩٩٤ إلى دعم تكامل التجارة والاقتصاد مع ولايات المتحدة التى تمثل الشريك

الأساسى لها، حيث تتلقى أمريكا ٨٠% من الصادرات الكندية سنوياً، وتعد كندا أكبر ممول أجنبى للطاقة الأمريكية متضمنة البترول، والغاز، والطاقة الكهربية.

وبالتالى تتمتع كندا باقتصاد قوى ونمو اقتصادى راسخ من خلال مواردها الطبيعية، والقوى العاملة الماهرة، ورأس المال الزراعى مما نتج عنه توازن ميزانياتها فى الفترة من ١٩٩٧- ٢٠٠٧، ولكن حدث انهيار حاد فى النمو الاقتصادى الكندى عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، مما نتج عنه وضع قيود حازمة تعوق الأعمال والاستثمار العقارى، وذلك بالرغم من ممارسات الإقراض المتحفظة التى جعلت البنوك الكندية من أقوى بنوك العالم.

لذا من المتوقع أن تنعكس آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على النفقات المخصصة للجامعات الكندية، وبالتالى تظهر الحاجة إلى توجيه الجامعات لتنمية مواردها الذاتية كى لا تتأثر أنشطتها التربوية والتعليمية فى ظل الأزمة، وهذا ما تحاول جامعات المستقبل القيام به من خلال استراتيجية "تعظيم التمويل Fundraising".

ج- الواقع الاجتماعي:

يبلغ عدد السكان فى كندا ٧٤٢,٧٥٩,٣٣ مليون نسمة وفقاً لتقدير يوليو ٢٠١٠ ، وبمعدل نمو سكانى ٠.٨٠٤%، ومعدل المواليد هو١٠,٢٩ ومعدل الوفيات هو ٧,٨٧ مليون نسمة، كما أن لديها تنوعاً ثقافياً نتيجة الهجرة، ففى عام ٢٠٠١ كانت نسبة ١٨% من السكان الكنديين من خارج البلاد، لذا فإن الدولة لديها مجموعتان لغويتان أساسيتان ومجموعتان رسميتان هما: الإنجليزية والفرنسية، وبالتالى يتضمن المجتمع الكندى سياسة قومية للتعددية الثقافية تشجع تنمية البرامج التربوية التى تعكس التعددية والتنوع الثقافى للبلاد.

أما بالنسبة للقوى العاملة فإن كندا لديها نسبة عمالة كبيرة قادرة على دعم رفاهية البلاد. حيث كانت نسبة سن العمالة ما بين ١٥- ٦٤ سنة والتى تمثل مؤشر لرفاهية البلاد هى ٦٩.٣% فى عام ٢٠٠٥، فى حين كانت تلك النسبة هى ٦٧.١% فى الولايات المتحدة

الأمريكية. كما يتميز الشعب الكندى بشغفه ورغبته فى العمل، لذا انخفض معدل البطالة إلى ٥.١% فى عام ٢٠٠٥ بعد أن كان ١١.٤% عام ١٩٩٣. ولكن ترتفع معدلات الغياب عن ساعات العمل فى كندا إلى ٧.٩% من العمال لأسبوع كامل.

نظراً لارتفاع معدل المواليد عن الوفيات، وكذلك ارتفاع نسبة العمالة فى المرحلة العمرية ما بين ١٥ و٦٤، فإن الأعباء الملقاة على عاتق التعليم الجامعى تزداد يوماً بعد يوم، حيث تتحمل الجامعة الكندية مسؤولية استيعاب تلك الأعداد المتزايدة، خاصة فى ظل ارتباط أغلب الوظائف بالمؤهل الجامعى، أيضاً تحتاج الجامعة إلى مواكبة الاحتياجات المتنوعة للسكان والتى تتشعب نتيجة التعددية الثقافية الكندية، وهذا يستلزم بالضرورة تنويع الجامعة لبرامجها الجامعية، لذا كان التوجه إلى جامعة المستقبل التى أسهمت بدرجة كبيرة فى مواكبة تلك الاحتياجات.

د- واقع التعليم العالى الكندى:

تظهر الحاجة إلى عرض نبذة عن التعليم العالى الكندى وذلك قبل التعرف على صورة جامعات المستقبل، من خلال تناول الإطار التشريعى، والتنظيم والإدارة، وأنماط مؤسسات التعليم العالى الكندية.

الإطار التشريعى:

حدد دستور ١٨٦٧ سلطة قضائية خاصة بالمقاطعات فيما يتعلق بالتعليم داخل حدودها، حيث قام مشرعوا المقاطعات والمستعمرات بتطوير مؤسساتهم التربوية، وتتم ممارسة المسؤوليات الخاصة بالتعليم من خلال وزارة أو أكثر للتعليم، بالإضافة إلى عدد من الوكالات العامة والخاصة التى تسهم فى دعم اتخاذ القرار، كما تخول لمؤسسات التعليم العالى الكندية سلطة منح درجات أكاديمية من خلال تشريع حكومى يضمن آليات الجودة المؤسسية.

وتتضمن كل مقاطعة وزير مسؤول عن التعليم، ويعقد مجلس وزراء التعليم منتدى لكافة الوزراء لمناقشة القضايا العامة محل الاهتمام، وأساليب التعاون وتنسيق الأنشطة التربوية دولياً، فى حين تقوم الأقسام الفيدرالية بدور غير مباشر، على سبيل المثال يختص قسم التمويل بتحويل مدفوعات فيدرالية للمقاطعات لتمويل التعليم العالى.

وبالتالى فإن التشريع يخول للمقاطعات سلطات تطوير مؤسسات التعليم العالى، وتناول القضايا والأمور الخاصة بها من خلال وزراء التعليم فى كل مقاطعة، بالإضافة إلى تمتع المؤسسات بالحرية والاستقلالية المؤسسية التى تتيح لها تناول أنشطتها التربوية والارتقاء بالدرجات الأكاديمية التى تمنحها فى إطار نظم الجودة والمحاسبية.

<u>التنظيم والإدارة:</u>

تقوم الحكومة الكندية بدور هام فى التعليم العالى مع احترام الإدارة المستقلة والمميزة لمؤسسات التعليم العالى، ويتمثل دور الحكومة فيما يلى:

- تطوير الأهداف وتوضيح الأولويات العامة والاحتياجات والتوقعات التى تفيد فى تشكيل السياسات والممارسات الخاصة بالمؤسسات.
- تقديم إطار تنظيمى وتشريعى لقطاع التعليم العالى متضمناً التعليم الخاص، مع الارتقاء بتميز واختلاف الأدوار المؤسسية لتيسير تنوع بيئات التعلم.
- تختص الحكومات بتقديم التمويل للتعليم العالى مثل: الدعم البحثى، ومعونة المتعلمين، ورأس مال المؤسسات.
- تكون الحكومات والمؤسسات محاسبة من جانب المنتفعين فيما يتعلق بالتوقعات العامة.

وتتم إدارة الجامعات الكندية من جانب لجنة الحكام ومجلس الشيوخ، حيث تتحمل لجنة الحكام القضايا الخاصة بالسياسة والأمور المالية، فى حين يختص مجلس الشيوخ الأكاديمى بالأمور الخاصة بالبرامج، والمقررات، ومتطلبات القبول، والدرجات الجامعية، والتخطيط الأكاديمى، مع عرض كافة القرارات على لجنة الحكام للموافقة.

<u>أنماط مؤسسات التعليم العالى:</u>

تتراوح الجامعات الكندية فى الحجم ما بين كليات الدراسات الحرة الصغيرة وصولاً إلى الجامعات الشاملة التى تتضمن مدى واسع من برامج الدرجات المهنية، والدراسات العليا، وبرامج المرحلة الجامعية الأولى. كما تتضمن معاهد التكنولوجيا والتعلم المتقدم، والمعاهد

المتخصصة التى تكون مؤسسات أصغر حجماً ومتخصصة فى تقديم مجال تخصصى معين. وبالتالى يمكن تصنيف مؤسسات التعليم العالى إلي:

- الجامعات Universities: حيث تتضمن كندا أكثر من ١٩٠ جامعة تتمتع أغلبها بالاستقلالية، منها ٤٥ جامعة تقدم برامج المرحلة الجامعية الأولى، و١٥ جامعة شاملة، وعدد ١١٦ جامعة متخصصة فى التخصصات الدينية، والفن، والآداب، والموسيقى....وغيرها.
- الكليات والمعاهد Colleges and Institutes: وهدفها الرئيس هو تقديم شهادات أو برامج دبلومة مدتها ٣ سنوات أو أقل، ويبلغ عددها أكثر من ٣٠٠ كلية ومعهد، وتعمل بإشراف مباشر من حكومة المقاطعة، كما تتمتع أكثر من ٣٠ كلية ومعهد بسلطة منح درجات جامعية متخصصة فى مجالات مرتبطة برسالتها المهنية.
- كليات المهنة Career College: تمثل أكبر فئة فى مؤسسات التعليم العالى الكندية، حيث يبلغ عددها ٥٥٠ كلية، وهى تتضمن دراسة خاصة فى مجال الأعمال للحصول على دبلومة أو شهادة فيما يتعلق بقطاع العمل العام مثل: الشرطة، وحراسة الشواطئ، والطيران....وغيرها.

جهود تطوير التعليم العالى:

ظهرت جهود متنوعة لتطوير التعليم الجامعى الكندى، ومن الجهات التى اهتمت بتقديم استراتيجيات للتعليم العالى مجلس الاتحاد الفيدرالى:

مجلس الاتحاد الفيدرالى:

يتفق مجلس الاتحاد الفيدرالى على ضرورة أن يحصل الكنديون على تعليم جامعى عالى الجودة، وتمويل حكومى، ونظم تدريب على المهارات بما يمكن الأفراد والعاملين الكنديين من المنافسة والنجاح فى الاقتصاد العالمى. كذلك إتاحة فرص التعلم مدى الحياة للكنديين فى التعليم العالى، وعدم مواجهة أى صعوبات تتعلق بالتعليم العالى، ومهارات التدريب، وتم تحديد خمس أولويات رئيسة للتعليم والتدريب على المهارات وهى: تحسين الإتاحة، والارتقاء بالجودة، وزيادة المشاركة فى سوق العمل، وتطوير مهارات القوى العاملة، والتوسع فى البحث والتجديد.

الأولويات والاستراتيجيات:

١- تحسين الإتاحة:

إن القوى العاملة فى القرن الحادى والعشرين لابد أن تكون على أعلى مستوى من التعليم والتدريب حتى لا يتم إهمالها. حيث يحتاج الاقتصاد الكندى إلى فرص جديدة للدراسة وعاملين أكثر التزاماً لإنتاج قوة عاملة مهنية وماهرة، واستراتيجيات تلك الأولوية هى:

- إتاحة أفضل لمعلومات سوق العمل لمساعدة الكنديين على اتخاذ القرارات المهنية.
- زيادة التمويل لتمكين المؤسسات من التنافس على المستوى العالمى.
- زيادة المشاركة فى التعليم العالى وبرامج التدريب على المهارات.
- تحسين دعم الطلاب للارتقاء بمعدلات المشاركة فى برامج التعليم العالى.
- تطوير التعلم مدى الحياة والمبادرات الخاصة بالمهارات الأساسية.

٢- الارتقاء بالجودة:

يعتمد التحسين المستمر للتعليم العالى على الحفاظ على مستويات معيارية عالمية المستوى، كما أن الاستثمار فى التدريس، وأعضاء هيئة التدريس، ورأس المال يتوقف على الحفاظ على وتحسين جودة التعليم العالى الذى يتلقاه الكنديون، وتتمثل الاستراتيجيات فى:

- زيادة التمويل الذى يمكن المؤسسات من المنافسة عالمياً.
- تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد وتحسين خبرات التعلم.
- القيام باستثمارات لضمان توافر المبانى، والأدوات، والتيسيرات اللازمة للنجاح.
- دعم البحث والتطوير لتشجيع التجديد
- تحقيق أقصى استخدام فعال للتكنولوجيا الجديدة لتقديم برامج التعليم العالى.

تشترك استراتيجيات الإتاحة والجودة فى اهتمامها بمحورى التمويل، والمنافسة الدولية. وذلك من خلال التأكيد على الاستثمارات لدعم المبانى، والتسهيلات الدراسية والبحثية. كذلك الاهتمام بالتدريب سواء للدارسين، أو العاملين، أو أعضاء هيئة التدريس.

٣- زيادة المشاركة فى القوى العاملة الماهرة:

يواجه بعض الكنديون صعوبات غير عادلة عند البحث عن وظيفة تتلائم مع مهاراتهم خاصة من المسنين، وذوى صعوبات التعلم، والنساء. لذا لابد أن يتاح لكل شخص قادر على العمل فرصة المشاركة فى إنعاش الاقتصاد لكى تنجح كندا. وتتمثل الاستراتيجيات فى:

- تقليص فجوة الأجور بين الكنديين والمهاجرين.
- تقديم مزيد من التدريب على القراءة للكبار ممن هم فى سن العمل.
- تطوير استراتيجيات محددة لمساعدة الأفراد المهمشين على زيادة فرص التوظيف.

٤- مهارات موقع العمل فى القرن الحادى والعشرين:

تظهر الحاجة إلى زيادة الاستثمار فى التدريب لدعم مهارات موقع العمل، مع ضرورة تكيف التدريب على المهارات مع الاحتياجات الجديدة، وتتضح الاستراتيجيات فيما يلى:

- تشجيع مشاركة الأفراد فى التدريب المرتكز إلى موقع العمل.
- الاستمرار فى تحسين التدريب على المهارات لمواكبة احتياجات سوق العمل.
- تأسيس شراكات مع القطاعات المختلفة، والعاملين.

٥- التوسع فى البحث والتجديد:

يسهم البحث والتجديد فى ابتكار الفرص، وكذلك الارتقاء بمخرجات كل عامل، بالإضافة إلى تحسين المنافسة الاقتصادية والاستثمارات البحثية، وتتمثل الاستراتيجيات فى:

- تحفيز التعاون بين الجامعات ورجال الأعمال من خلال الشبكات.
- ضمان توافر المعلومات والحوافز للاستثمار البحثى والتطوير لزيادة الإنتاجية.

وباعتبار أن المحاور الخمسة التى قدمها مجلس الاتحاد الفيدرالى تمثل أولويات، تظهر الحاجة إلى اختيار الأولوية الخاصة بمهارات موقع العمل فى القرن الحادى والعشرين بحيث تسبق زيادة المشاركة فى القوى العاملة الماهرة. فالمهارات الحديثة والمرتبطة بالألفية الثالثة هى التى تؤهل الخريجين للمشاركة فى القوى العاملة الماهرة، وليس العكس، فلا يتجه الفرد إلى المشاركة فى العمل، وبعدها يسعى لاكتساب مهاراته.

المجلس الكندي للتعلم:

كما يعد تقرير المجلس الكندى للتعلم " التعليم الجامعى الكندى- المستقبل اللايقينى" هو أول استعراض ونظرة عامة قومية للتعليم الجامعى، فهو نتاج دراسة مكثفة قام بها المجلس من خلال الاعتماد على بحوث الكثير من المساهمين والمعنيين بالتعليم الجامعى، وأقسام الحكومة الفيدرالية، والمقاطعة، والوزارات والوكالات، وكذلك منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، واستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبى.

وتوصل التقرير إلى النتائج التالية:

- الحاجة إلى تعليم جامعى عالى الجودة، وملائم، ومتاح لتحقيق أهداف كندا الاجتماعية، والاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين.
- بطء نمو القوى العاملة مقارنة بتزايد الحاجة إلى القوى العاملة المرنة.
- عدم مواكبة احتياجات بعض الوظائف من التعليم والتدريب.
- ما زال قطاع التعليم العالى مصمم للاستجابة للاحتياجات التقليدية للمتعلمين.

لذا حدد المجلس الكندى للتعلم إجراءات للنجاح فى القرن الحادى والعشرين هى:

- تحديد أهداف واضحة للتعليم العالى على المستوى القومى.
- تطوير مقاييس لإتاحة التقييم المستمر للأداء والتقدم على المستوى القومى.
- تأسيس آليات على المستوى القومى لتحقيق المهمتين السابقتين.

وبدأت حكومات أربع مقاطعات منذ عام ٢٠٠٤ فى مراجعات طويلة المدى لنظم التعليم الجامعى بها وهى ألبرتا، وكولومبيا البريطانية، ونيوفاوندلاند، وأونتاريو من خلال لجان مستقلة وخارجية حددتها الحكومات، واشتركت التقارير النهائية فى بعض الموضوعات منها الملائمة، والإتاحة، والمحاسبية، والتعاون، والتنوع، والتمويل، والجودة.

وحدد الوزراء المسئولون عن التعليم الجامعى ما يتوقعه المجتمع من الجامعات الكندية فى ستة مجالات رئيسة هى الجودة، والإتاحة، والحراك، والملاءمة، والاستجابة.

تشترك الجهود السابق الإشارة إليها فى اهتمامها بمتطلبات المستقبل والقرن الحادى والعشرين، ومن المحاور التى تم التأكيد عليها كأولويات عليا هى الإتاحة بحيث تتوفر فرص الالتحاق بالتعليم العالى للجميع، وهذا يرجع إلى ارتباط أغلب الوظائف فى المستقبل بالمؤهل الجامعى، وكذلك الجودة التى تشمل كافة جوانب المؤسسة الجامعية. فالوصول بكندا إلى صورتها فى المستقبل يتطلب شمول التطوير وإحداث تغيرات شاملة فى المنظمة.

ثانياً: مستقبل البلاد:

ويبدأ بتمهيد لبعض الجهود التى تم القيام بها للمساهمة فى تحديد الصورة المستقبلية كما يلى:

أ- بعض الجهود المبذولة لتحديد صورة كندا المستقبل:

تنوعت الجهود التى تم القيام بها لتحديد صورة كندا المستقبل، ما بين استطلاع لآراء المواطنين، وإصدار أجندة لرفاهية كندا..وغيرها، ومن هذه الجهود:

- استطلاع آراء المواطنين الكنديين:

قامت شبكة بحوث السياسة الكندية فى ٢٠٠٢ بدعوة عينة ممثلة من الكنديين للمشاركة فى تجربة فريدة، هى مشاركة المواطنين الكنديين فى جلسات الحوار التى امتدت عشرة أيام للتفكير فى مستقبل كندا، وتحديد رؤيتهم لكندا التى يرغبون فيها فى العشرة سنوات القادمة(٢٠٠٢- ٢٠١٢)، مع مطالبتهم بتأمل كيفية تحقيق هذه الرؤية، وصدرعن تلك التجربة تقرير بعنوان" التعاقد الاجتماعى فى القرن الحادى والعشرين" الذى يصف رؤية المواطنين، ويشير إلى استعدادهم لمراجعة أدوار الحكومات، ورجال الأعمال، والتكيف مع المستقبل، وتمكن المواطنون من اختيار الطريق المميز لمستقبل كندا، حيث يؤكدون أن نوعية كندا التى يرغبون فيها عام ٢٠١٢ تحتاج إلى شعب كندى أكثر تحضراً، وتعليماً، وثقة بالذات، كما استعرض الكنديون المسؤوليات التى أوكلوها للممثلين الأساسيين فى التعاقد الاجتماعى وهم: الحكومات، ورجال الأعمال، والمجتمعات، والمواطنين أنفسهم، ومقارنة بالقرن الماضى، تم إسناد مزيد من المسؤوليات مع وجود اعتماد متبادل كما هو موضح فى الشكل رقم (١):

شكل رقم(١) مزج مسؤوليات عناصر التعاقد الاجتماعى

يتضح من الشكل السابق أن رؤية المواطنين للتعاقد الاجتماعى الجديد تتضمن مشاركة الأسرة متضمنة الشباب وأولياء الأمور، والحكومة بهيئاتها الرسمية المختلفة، والمجتمع بكافة فئاته، والسوق الذى يحدد احتياجات المجتمعات سواء وفقاً للسوق المحلى، أو العالمى، كما يتضح من الشكل عدم تحديد أولويات أو تفضيل فئة معينة عن الأخرى، فالتفاعل متبادل بينهم.

وتظهر مسئولية الجامعة فى تشكيل مستقبل كندا من خلال رؤية المواطنين التى تؤكد على الحاجة إلى شعب أكثر تحضراً، وتعليماً، وتنوعاً، فالجامعة هى المؤسسة المسؤولة عن تخريج المواطن فى الصورة الأخيرة والمكتملة للمواطنة، باعتبارها المرحلة الأخيرة فى التعليم، ولا يختلف التعبير عن التعليم الجامعى بأنه المرحلة الأخيرة مع مفهوم وفكرة التعلم مدى الحياة، فهناك فارق بين التعليم والتعلم، فالتعليم الجامعى نظامى إلى حد ما، حيث يحتاج إلى مؤسسة، وأهداف محددة، وأعضاء هيئة تدريس، ....، أما التعلم مدى الحياة يمكن أن يتم ذاتياً دون الارتباط بمكان أو زمان، كما أن التعلم مدى الحياة يمثل امتداداً للتعليم الجامعى، ويمكن أن يتم من خلال أنماطه المختلفة مثل: التعليم من بعد، والجامعة الافتراضية.

- " أجندة المواطنين لكندا":

شهدت كندا تغيراً واضحاً منذ تأسيس مجلس الكنديين، حيث رأى المجلس ضرورة تكوين ثقافة سياسية تقدمية لدى المواطنين كأساس لاستمرار كندا؛ ومن ثم كان إصدار أجندة المواطنين لكندا التى تمثل إعلاناً عن حقوق المواطن فى اقتصاد العولمة، وأداة لمساعدة

الأفراد على مواجهة الحكومات، وتتضمن مجموعة من الفروض والمسلمات التى تحدد الأيدلوجية الحاكمة للاقتصاد الجديد، كما قام مجلس الكنديين بتطوير أجندة المواطنين لمساعدة الكنديين على:

- إعلان الحقوق الديمقراطية فى اقتصاد العولمة وتأكيد تلك الحقوق بأسلوب مباشر.
- تطوير التفاوض لمواجهة الحكومات والتحالفات.
- أخذ الأيدلوجية الحاكمة للاقتصاد الجديد فى الاعتبار.
- تطوير رؤية بديلة تقدمية لكندا كدولة ديمقراطية.

يظهر الاقتصاد العالمى كمحور حاكم لأجندة المواطنين، وذلك لتزايد تأثيراته على كافة نواحى الحياة، كما يتبين اتساق محاور الأجندة مع استطلاع رأى المواطنين السابق الإشارة إليه، وهذا يظهر فى التأكيد على الحاجة إلى كندا أكثر تقدماً وتطوراً، مع تطوير أدوار الحكومات.

- " أجندة رفاهية كندا":

يمثل معهد الرفاهية والتنافسية مؤسسة تأسست لخدمة البحوث الخاصة بقياس، ومراقبة التقدم الاقتصادى لأونتاريو مقارنة بالمقاطعات الأخرى والولايات المتحدة، كما يختص بتقديم تقرير للرأى العام بشكل منتظم، وذلك لزيادة الرفاهية، وتحسين نوعية الحياة، وقام بإصدار تقرير عام ٢٠٠٧ بعنوان" أجندة لرفاهية كندا" يهدف إلى تتبع أجندة طموحة لتكوين اقتصاد قوى والقضاء على الفجوة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتتضمن محاور أربعة هى:

- الاتجاهات Attitudes: أى المشاركة فى إغلاق الفجوة.
- الاستثمار Investment: أى التوجه من استهلاك اليوم إلى الاستثمار لرفاهية الغد.
- الدوافع Motivations: أى التحول إلى الضرائب الذكية لإثارة الدافع للاستثمار.
- البنى التنظيمية Structures: من الحفاظ على الوضع الراهن إلى الإبداع والنمو.

وتم تطوير تلك المحاور من خلال تقرير عام ٢٠٠٨ بعنوان" توجيه أنظارنا إلى كندا ٢٠٢٠- أجندة الرفاهية" حيث تمثل الاتجاه فى قبول التحدى، والاستثمار فى التركيز على التكنولوجيا والبشر، والدافع هو الأخذ بنظام الضرائب الذكية، أما البنية فتتضمن الإبداع.

أى أن التغيير الذى قدمه تقرير ٢٠٠٨ يتضح فى التحول من اتجاه المشاركة فى التغلب على الفجوة فحسب إلى التوجه إلى قبول التحديات التى يواجهها المجتمع الكندى، كذلك الاهتمام بالاستثمار فى رأس المال البشرى والتكنولوجى، مع الحفاظ على تتبع نظام الضرائب الذكية والتأكيد على الإبداع والتجديد، ويتبين من الجهود المبذولة لتحديد صورة كندا المستقبل اهتمامها برفاهية كندا، وإيجاد شعب أكثر تنوعاً، وتعليماً، بحيث يكون قادراً على الإبداع، كما تؤكد تلك الجهود على دور المواطن الكندى فى توجيه أدوار الحكومات والنمط الاقتصادى، لذا يظهر دور جامعة المستقبل المسؤولة عن تخريج المواطن القادر على الوصول إلى صورة كندا المستقبل.

ب- كنـــدا المستقبـــل:

نتج عن الجهود السابق الإشارة إليها التوصل إلى رؤية خاصة بمستقبل البلاد على المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، وتتضح تلك الرؤية فيما يلى:

المستقبل السياسى:

يتضمن المستقبل السياسى الكندى التركيز على أدوار المواطنين والحكومات والمناخ السياسى الديمقراطى، لذا تمثلت محاوره فيما يلى:

١- <u>نحو مواطن نشط وحكومة محاسبة:</u>

يكون المواطن مشارك نشط فى الحكم، حيث يتجه إلى مزيد من الاعتماد على الذات، كما يكون أكثر نشاطاً فى الاندماج فى الشؤون العامة للحكم، مع مزيد من المحاسبية للحكومات، ورجال الأعمال، والمؤسسات، وبالتالى فإن المستقبل السياسى يشير إلى رغبة المواطنون فى رؤية حكومات أكثر استجابة مع التأكيد على الحوار المستمر بينها وبين المواطنين؛ لذا أصبحت المحاسبية والشفافية من الأمور الملحة وذلك نتيجة حافزين: الأول هو الإحباط نتيجة فشل الحكومات، والثانى هو الرغبة الكبرى فى معرفة ما تقوم به الحكومات وأن يكون للمواطن رأى فى تشكيل قرارات السياسة العامة.

ولكى يتحقق نشاط المواطنين، تظهر الحاجة إلى نظم تعليمية قائمة على نشاط المتعلم ، مع وجود بيئة تعليمية مفتوحة على المجتمع تتيح له التعبير عن آرائه واحترام الرأى الآخر.

٢- إعادة تشكيل أدوار ومسؤوليات السلطة القومية:

قامت كثير من الدول مثل كندا وغيرها من الحكومات الديمقراطية بتفويض جزءً كبيراً من سلطتها فى ظل الترتيب العالمى الجديد، ومن ثم تفرض العولمة انتقال السلطة خارج نطاق إرادة الشعوب لتكون بإرادة البنوك والتضامنات عبر الجنسيات، ومن ثم يتم إعادة تشكيل أدوار ومسؤوليات الحكومات المنتخبة بكندا، فالدور الأولى لهم هو تقديم مناخ أفضل لإتاحة المنافسة والاستثمار عبر الجنسيات القومية.

يتضح مما سبق تأثير الاقتصاد العالمى على القوى السياسية وسلطة الحكومات الكندية، حيث أن تحكم البنوك والتضامنات متعددة الجنسيات يرجع إلى اتفاقيات التجارة الحرة وتحرير الاقتصاد العالمى، ومن ثم أصبح تأثير الدول المهيمنة اقتصادياً أقوى من تأثير الحكومات ذاتها، وهذا بدوره يلقى على عاتق التعليم الجامعى عبء تهيئة المناخ الإيجابى الفعال بين المواطنين والحكومات من خلال تشكيل عقول على وعى بتحول أدوار الحكومات وفقاً للواقع العالمى.

٣- التأكيد على الحقوق الأساسية للمواطن:

تكفل الدولة حقوق أساسية للكنديين هى: الغذاء الكافى، والملبس، والملجأ، والتوظيف، والتعليم، والرعاية الصحية، والبيئة النظيفة، وتأمين الدخل والخدمات العامة والاجتماعية، ولكن أساس تلك الحقوق المبدأ الديمقراطى، بمعنى القدرة على المشاركة الفعالة فى القرار، ومن ثم فإن مطالبة المواطنين لحقوقهم الأساسية تتطلب تطوير استراتيجيات الضبط الديمقراطى.

وباعتبار أن المجتمع الجامعى يضم صفوة المفكرين والعلماء، يمكنه تهيئة العقول الجديدة لتقبل الفكر الديمقراطى، مع توعية الحكومات بأساليب الضبط الديمقراطى السليمة كى لا يتحول الأمر إلى قمع وتسلط من الحكومات.

المستقبل الاقتصادى:

يتناول المستقبل الاقتصادى التوجه العالمى نحو تكامل ودمج الأسواق، مع ترشيد الضرائب، أيضاً التأكيد على الزراعة باعتبارها المورد الأساسى لتأمين الموارد الغذائية، مع تبنى استراتيجية الاستثمار للغد للحد من الاستهلاك المفرط للموارد مما يهدد الاقتصاد الكندى.

١- تكامل ودمج الأسواق:

لن تكون الأسواق منفصلة عن المجتمع أو متعارضة معه مما يساعد فى تحقيق رفاهية البلاد، بل أصبح المواطنون يرون السوق كخدمة عامة، حيث تمكن الأسواق المواطنين من الكسب وتحسين مستوى المعيشة والاهتمام بأنفسهم. وتعتمد الأسواق الصحية على الأفراد المدربين والمتعلمين، مع وجود مستوى أساسى من الثقة تدعمه نظم المحاسبية، والسياسات الاجتماعية الداعمة، ويرى المواطنون أن التنمية الاقتصادية مشروع يتم من أسفل إلى أعلى، ويتطلب تعاون الحكومات، والمؤسسات التعليمية والمجتمعات، أيضاً سيتخلىَ المواطنون عن لغة الحقوق، وبدلاً من ذلك يتم تكوين علاقات مجتمعية ترتكز إلى الواجبات، والأخذ والعطاء.

وبالتالى فإن الجامعة باعتبارها المسؤولة عن تخريج مواطنين على وعى بمتطلبات السوق العالمى الجديد، تحتاج إلى أن تأخذ فى اعتبارها المستقبل الاقتصادى وطبيعة الأسواق الصحية القائمة على المحاسبية، كما تظهر الحاجة إلى مزيد من الروابط بين الجامعة والمجتمع والأسواق، بحيث يتم استحداث البرامج الجامعية ومعارف ومهارات الخريجين باستمرار وذلك نتيجة التغير المستمر للأسواق وعدم استقرارها؛ لذا كان التوجه إلى جامعة المستقبل.

٢- تطوير الزراعة وتأمين الغذاء:

إن أساس استقلال الأمة هو قدرتها على توفير احتياجاتها الأساسية خاصة الغذاء. لذا فإن أجندة كندا تركز على:

- الدفاع عن حقوق المواطنين فى غذاء جيد آمن بأسعار منطقية من خلال اتفاقيات التجارة العالمية المرتكزة إلى مبادئ العدالة والمنفعة المتبادلة.
- الارتقاء بحقوق المزارعين فى أراضى ملائمة ومدخلات للإنتاج.
- دعم لجان تسويق المنتج بالموازنة بين القوة الاقتصادية للتضامنات الخاصة والوكالات الحكومية.

أى أن المستقبل الاقتصادى الكندى يهتم بالزراعة باعتبارها المصدر الأساسى للموارد الغذائية، وهذا يتطلب بالضرورة دعم المجال الزراعى واستصلاح الأراضى، والبحوث المرتبطة بالإنتاج والتسويق من خلال جهود الباحثين فى التعليم الجامعى والمراكز البحثية.

٣- ترشيد الضرائب لتحقيق الرفاهية:

تحتاج الحكومات الكندية إلى إصلاح نظام الضرائب كأولوية عليا للارتقاء برفاهية كندا، لذا بدأت كندا فى إحراز تقدم فى تقليص أعباء الضرائب التى تؤثر على دافعية رجال الأعمال للاستثمار، لذا تم تحديد الخطوات التالية للتوجه إلى نظام الضرائب الذكية:

- الحد من الضرائب على الاستثمارات الجديدة: حيث تحفز تلك الضرائب السلوكيات المضادة للرفاهية والتنافسية.
- تقليص الضرائب الشخصية التى تمثل عقوبة لذوى الدخول المنخفضة.
- تقديم ضريبة للتركات، والمواريث، وثروة الإنترنت.
- وضع قيود على الاستثمارات خارج البلاد حيث ارتفعت من ١٠% إلى ٢٠%.

يتضح من خلال نظام الضرائب الذكية أن الضرائب لم تعد وسيلة تستخدمها الحكومة الكندية لجمع وتحصيل الأموال، ولكن يتم توجيهها كى لا تؤثر على حماسة المستثمرين الجدد لاستثمار أموالهم فى المشروعات الكندية، بالإضافة إلى إعفاء الشباب من ذوى الدخول المنخفضة من الضرائب لعدم إثقالهم بأعباء تؤثر على أدائهم فى وظائفهم.

٤- التوجه إلى الاستثمار لرفاهية الغد:

يعتمد اقتصاد اليوم على الاستهلاك الذى يحد من فرص الرفاهية فى المستقبل. لذا تركز أجندة المستقبل على الاستثمار فى رأس المال البشرى بالدرجة الأولى من خلال زيادة الإنفاق على التعليم العالى.

ولا يقتصر الاهتمام بالاستثمار فى رأس المال البشرى على التركيز على الجانب المتعلق بالتمويل فى التعليم العالى، وإنما يمتد ليشمل تحديد أهداف ترتكز إلى المتعلم، وبرامج تثير اهتمام الدارس، أيضاً الاهتمام بالكوادر البشرية المسؤولة عن تخريج أفراد لديهم الثقافة الاستثمارية ويمثلهم أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى عناصر أخرى تؤثر فى الاستثمار البشرى مثل: البيئة التعليمية والتصميم المعمارى المرن القابل للتحول وفقاً لتطورات المجتمع فى المستقبل، والإدارة الفعالة وغيرها من الجوانب التى اهتمت بها جامعة المستقبل.

المستقبل الاجتماعى:

يركز الكنديون فى مستقبلهم الاجتماعى على تطوير القيم المجتمعية لمواكبة القرن الحادى والعشرين، وتحديد دور الحكومة المرجو فى المجتمع، مع التأكيد على دور التعليم والبحث العلمى فى الارتقاء بالمجتمع الكندى، لذا تمثلت محاور المستقبل الاجتماعى فيما يلى:

١- التكامل بين التنوع والقيم التقليدية:

يتوق المواطنون إلى بيان إيجابى للقيم الكندية، وفى الوقت ذاته يرفضون تعبير" القيم التقليدية" لأنه يتضمن مجتمع نمطى، لذا تم التوصل إلى قائمة" القيم الكندية المحورية" وتضمنت:

- المشاركة المجتمعية: حيث يوجد رابط بين الكنديين بالرغم من الفروق بينهم.
- المساواة والعدالة: أى احترام وتقدير كل فرد ومعاملة الكل بعدالة ومساواة.
- احترام التنوع: تقدير إسهامات ثقافات وتقاليد كندا.
- المسؤولية المشتركة: الموازنة بين الحقوق والمسئوليات.
- المحاسبية: تشير إلى تحمل الفرد مسؤولية أعماله، وأن تكون الأعمال أكثر شفافية.
- الديمقراطية: وجود حكومة ترتكز إلى المواطن، ومواطنين يمتلكون الحكومة.

٢- دور الحكومة فى المجتمع:

لم يعد متوقع من الحكومات إيجاد وظائف فى كندا من خلال الاستثمار المباشر أو الأعمال العامة، حيث أصبحت الحكومات عاملاً مساعداً فى التنمية الاقتصادية بالمشاركة مع المجتمعات، ومؤسسات التعليم، كما يتوقع المواطنون من الحكومات القيام بدور فعال فى المجتمع الدولى من خلال المساهمة فى الحكم الديمقراطى، والاستقرار الاقتصادى، والتنمية الدولية.

مما سبق يتبين اهتمام الكنديين بتطوير قيمهم التى قد تنظر إليها بعض المجتمعات على أنها من الثوابت التى لا ينبغى المساس بها؛ لذا تم التوجه إلى تطوير القيم التقليدية التى يتمسكون بها، مع عدم الإخلال بثقافتهم الأصيلة، كما يتميز المستقبل الاجتماعى بالتكامل بين محاوره، وهذا يتضح من خلال تطبيق القيم المحورية الجديدة فى تحديد الدور المتوقع من الحكومة، ومن هذه القيم مبدأ المسؤولية المشتركة وعدم إتقال الحكومة بمسؤولية توفير الوظائف، بل تساهم الحكومات فى التنمية مما يسهم فى إتاحة الوظائف، وسوف تسهم جامعة المستقبل فى إكساب المواطنين تلك القيم من خلال المبادئ التى ترتكز إليها مثل: التنوع، والمساواة، والاستجابة.

٣- مزيد من الاستثمار فى التعليم:

تظهر الحاجة إلى تشجيع زيادة الاستثمار فى التعليم، حيث لوحظ تقلص الإنفاق العام على التعليم الكندى، فقد كان الإنفاق على التعليم أكبر من الرعاية الصحية، ولكن حدث العكس وتزايدت الفجوة، فتشير الإحصاءات إلى أن معدل الإنفاق على الصحة تزايد بنسبة ٣.٥% فى الفترة ما بين ١٩٩٨-٢٠٠٧، فى حين أن معدل تزايد الإنفاق على التعليم هو ١.٥%.

فتكريس الجهود للرعاية الصحية دون الاهتمام بالتعليم يجعل الدولة تستمر فى الإنفاق على الصحة دون عائد، خاصة وأن التعليم الجامعى هو المسؤول عن تخريج الأطباء.

٤- تشجيع الشباب على التعليم المستمر:

إن الأفراد الذين ليس لديهم مستوى أساسى من المهارات سوف يتم إهمالهم فى مجتمع المعرفة، لذا فإن السياسة العامة تحتاج إلى إيجاد وسائل لتشجيع الشباب على استكمال دراستهم الجامعية، مع القيام بجهود لدعم برامج التلمذة، والحفاظ على الشباب فى المدارس.

وهذا يستدعى بالضرورة الخروج من نطاق الشكل التقليدى للجامعة، وتصميمها الموحد على اختلاف المجتمعات، وهو ما تحاول جامعة المستقبل تحقيقه لجذب الدارسين.

٥- تطوير الكفايات البحثية للطلاب:

تتفوق كندا على الولايات المتحدة فى إنفاقها على البحث والتنمية، حيث أسست آليات لتمويل البحث الذى توجهه تسهيلات التعليم العالى، والحكومات الفيدرالية، لذا تتضمن رؤية المستقبل ضرورة تقييم الروابط بين البحث والتدريس، باعتبار أن التميز البحثى والتدريسى يعززان العمل.

المستقبل التكنولوجى:

أشارت الأبحاث إلى أن الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرتقى بالإنتاجية على ثلاثة مستويات: الأول هو أن توفير أجهزة الحاسب والبرمجيات للعاملين يزيد من الإنتاجية القومية، والثانى أن ربط أجهزة الحاسب فى شبكات يسهم فى توجيه الإنتاجية إلى مستوى أعلى، أما المستوى الثالث: وهو أكثر جوانب الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية والذى يتمثل فى نقل وتحويل عمليات العمل الجديدة أو التغيرات التنظيمية أو كليهما معاً.

لذا قدمت كندا رؤية للبنية التحتية للمعلومات تركز على السبيل المعلوماتى الكندى الذى يمكنه خدمة الاهتمام القومى، ويقصد بالسبيل المعلوماتى شبكة عالية السرعة قادرة على نقل الأصوات، والبيانات، والرسوم، وخدمات الفيديو من وإلى الكنديين، فهو نظام ربط داخلى للشبكات، ويختلف عن النظام الحالى فى جانبين الأول: هو ارتباط الشبكات الحالية الخاصة

بالاتصالات عن بعد، والإذاعة، والقمر الصناعي، وأجهزة الحاسب في نظام مترابط داخلياً بشكل كامل، والثاني: قوته الهامة والكبرى، والسرعة التي تدعم أنماط أكثر ثراءً.

وتعنى البنية التحتية بالنسبة للكنديين:

- إتاحة الاتصالات من خلال الصوت، وأجهزة الحاسب، والفيديو.
- إمكانية المشاركة الإلكترونية في القدرات الفكرية للبحث، وتحسين نوعية الحياة.
- إمكانية تقديم الأفضل في التعليم سواء في قاعة دراسية داخل المدينة أو خارجها.

أي أن تأثير البنية التحتية المعلوماتية سوف يمتد ليشمل دعم الروابط بين المجتمعات، والتدريس والتعليم، والتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا التأثير يتوقف على إعداد الكوادر المؤهلة لتنفيذ البنية التحتية، وهذا يصعب تحقيقه بدون مساهمة جامعة المستقبل التي تستفيد من الفراغ الفيزيقي والافتراضي القائم على تكنولوجيا عالية ومتطورة، وذلك في تخريج تلك الكوادر.

<u>مميزات البنية التحتية للمعلومات:</u>

إن أساس نجاح سبيل المعلومات هو اختيار النظام الأكثر انفتاحاً، ومن ثم تسعى كندا إلى جعل كافة نظمها مفتوحة كلياً، وتتميز البنية التحتية بتوفير فرص هامة لكندا هي:

- البيئة المفتوحة في التصميم، والمعايير، والاستخدام بما يسمح بالاستخدام الفعال للموارد.
- التصميم المفتوح الذي يرتقي بالمنافسة ويسهم في التجديد والابتكار السريع في السوق.
- يدعم النظام المفتوح الصناعات الثقافية والمعلومات بكندا، وذلك من خلال إتاحة البرامج التليفزيونية والأفلام للجمهور العريض، وبالتالي تنخفض تكلفة نشر البرامج.
- إن النظام المفتوح سوف يدعم صناعة البرمجيات، حيث أظهرت دراسات قطاعي العلوم والصناعة بكندا وجود قصوراً بها في التوزيع والتسويق.

يتبين مما سبق أن المحدد الأساسي لكافة مميزات البنية التحتية المعلوماتية هو الانفتاح Openness سواء في النظام، أو البيئة، أو التوزيع والتسويق، فالبنية المفتوحة تتيح فرص المنافسة على المستويات الإقليمية والدولية، كما تدعم نشر الصناعات الكندية والخدمات.

أسس البنية التحتية التكنولوجية:

هناك مبادئ وأسس تحكم العمل في تأسيس البنية التحتية المعلوماتية هي:

١- العدالة والإتاحة: ويتم الارتقاء بها من خلال السياسة العامة، وتدعمها قواعد الحكومة.

٢- الخدمات الملائمة: أن تكون شبكة المعلومات ملائمة وهي مسؤولية الحكومة والصناعة.

٣- وجود مستويات معيارية عامة للروابط البينية لكافة مكونات سبيل المعلومات.

٤- مواكبة احتياجات المستخدمين وخدمة الرأي العام.

٥- تأمين المعلومات: أي حماية المعلومات المتاحة إلكترونياً وتطبيق ضوابط النسخ.

٦- الارتقاء بالثقافة الكندية: أن يتم تطبيق حوافز الحكومة لدعم الهوية الثقافية والصناعات الثقافية بكندا في كافة الخدمات بغض النظر عن نوعية التكنولوجيا المستخدمة.

يلاحظ اتساق المبادئ السابقة مع المستقبل السياسي الذي يؤكد على دور الحكومة في تنمية المجتمع، والاعتماد على مبادئ الديمقراطية والمشاركة بين الحكومة ورجال الصناعة في تأسيس البنية التحتية، أيضاً تحديد مسؤوليات محددة خاصة بالحكومة يعكس التوجه السياسي نحو محاسبة الحكومات، كما تتسق تلك المبادئ مع المستقبل الاجتماعي والقيم الكندية المحورية.

تأثير البنية التكنولوجية على التعليم:

يتضح تأثير البنية التكنولوجية على المنظومة التعليمية من خلال ما يلي:

- تزود المكتبات الرقمية العاملين بمعلومات حول كيفية تحسين أداء العمل.

- إتاحة المكتبات الافتراضية للطلاب فى المدارس والمنازل.
- تمكين الطلاب من إجراء التجارب المختلفة من خلال المعامل الافتراضية.
- تمكين المعلمين من التواصل مع زملائهم فى القطاعات المختلفة.

وبالتالى فإن توفير البنية التحتية المعلوماتية الجديدة يسهم بشكل فعال فى تيسير تطبيق استراتيجيات جامعة المستقبل، كذلك توفر جامعة المستقبل الدعم لرجال الصناعة والحكومات من خلال خريجين على درجة عالية من الكفاءة الإلكترونية والتكنولوجية؛ وذلك لدعمها أنشطة وبرامج التعليم باستخدام الفراغ الافتراضى بجانب الفيزيقى.

توجه الجامعات الكندية نحو جامعات المستقبل

نظراً لسعى الجامعات الكندية إلى المساهمة فى مستقبل البلاد، ورغبتها فى قيادة المجتمع والتميز فى الأداء، اتجهت الجامعات الكندية إلى تطوير أنشطتها وتقديم خطط مستقبلية تتفق مع مستقبل البلاد، ليس هذا فحسب، بل نجحت جامعات بالفعل فى إعلان نفسها كجامعة مستقبل، وقد تم اختيار: جامعة كالجارى البحثية، ومعهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا، وجامعة أونتاريو للفن والتصميم المتخصصة، وفيما يلى عرض للملامح العامة للنماذج الثلاثة.

جامعة المستقبل كالجارى البحثية University of the Future Calgary

تعد جامعة كالجارى إحدى أكبر مؤسسات كندا البحثية التى أعلنت نفسها كجامعة مستقبل فى الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٦، وتأسست فى عام ١٩٦٦ فى إقليم ألبرتا، وقد نجحت فى توجيه أنشطتها للاهتمامات المستقبلية ورفاهية المجتمع، وفى الذكرى ٤٠ للجامعة، أشارت إلى أنها بحاجة إلى المنافسة قومياً وعالمياً، وهذا لن يتحقق إلا من خلال النجاح فى المستقبل وذلك من خلال برامجها البحثية والتدريسية المرتكزة إلى الاستقصاء والشراكات الإستراتيجية، وقد نجحت بالفعل من خلال خططها الاستراتيجية فى تبنى ملامح جامعة المستقبل.

كما تسهم الجامعة فى دعم حكومة كندا فى تحقيق أهدافها من خلال:

- تنشئة وتعليم القوى العاملة للمستقبل.
- الإتاحة لكل المتعلمين: فالأفراد هم أساس رفاهية مستقبل البلاد.
- الملاءمة لكافة المتعلمين: أى ضمان إتاحة فرص التعلم التى تناسب كافة المتعلمين.
- الجودة والتجديد: حيث تعتمد على مواكبة لاحتياجات المتعلمين، والاقتصاد، والمجتمع.
- البنية التحتية: الارتقاء بالبنية التحتية لتيسير تقديم فرص التعلم المتقدم عالى الجودة.

وتعتمد كالجارى فى عملها على خطة استراتيجية تتسق مع مستقبل كندا واستراتيجيات حكومة ألبرتا، وهذا ما سوف يتضح من خلال عرض الملامح العامة لجامعة كالجارى (جامعة المستقبل)، كما يتضح تميز جامعة كالجارى فى حرصها الدائم على التقدم فى التصنيف العالمى لأفضل جامعات العالم، حيث احتلت جامعة كالجارى المكانة رقم (١٧٠) عام ٢٠٠٨ وتقدمت فى عام ٢٠٠٩ لتصل إلى المركز رقم(١٤٩).

الخطة الاستراتيجية

تقدم جامعة كالجارى خطة كل عامين، كى تتمكن من إعادة تقييم أنشطتها ومدى النجاح فى تحقيق الرسالة، وتكون مدة كل خطة ٤ سنوات، وبالتالى فإنها تقوم بتطوير ذاتها أولاً بأول من خلال الاستفادة من مخرجات الخطة لصياغة خطة جديدة، لذا اعتمدت الدراسة على خطتى ٢٠٠٦-٢٠١٠ و٢٠٠٨- ٢٠١٢ .

الرؤية:

" تمثل جامعة كالجارى مجتمعاً من الدارسين الذين يتم توجيههم إلى مستوى عالى من التدريس والبحث، وذلك من خلال التعاون مع الطلاب لصالح المجتمع" .

الرسالة:

تعد جامعة كالجارى مكاناً للتعليم والاستقصاء البحثى، لذا فإن رسالتها هى البحث عن الحقيقة ونشر المعرفة، ويتم تتبع هذه الرسالة لصالح سكان ألبرتا وكندا والمجتمع ككل.

أى أن رؤية الجامعة ترتكز إلى إفادة المجتمع بالدرجة الأولى، من خلال الاهتمام بتقديم أعلى مستوى من التدريس والبحث للدارسين وإعداد الكوادر القادرة على دعم مستقبل كنـدا، كما أن رسالتها التى تسعى إلى الكشف عن الحقيقة ونشر المعرفة بغـرض دعـم الـسكان، والمجتمع ككل، ويتضح من خلال رسالة البحث عن الحقيقة تأكيد كالجارى علـى التجديـد، والاكتشاف، والعمل الفريقى، وابتكار أساليب مستحدثة تتيح الكشف عن المجهول، وهنا يظهر تميز رسالة الجامعة التى تحررت من النطاق التقليدى القائم على التعليم والتدريس بالدرجـة الأولى.

المبادئ التى توجه الأنشطة المؤسسية:

حددت جامعة كالجارى مبادئ محورية توجه أنشطتها المؤسـسية، وتحكـم أولوياتهـا، وتؤثر على التوظيف الاستراتيجى للموارد، وهذه المبادئ هى:

- الإتاحة: أن تكون كافة برامج الدراسة متاحة للدارسين المؤهلين على أعلى مستوى، والذين يسعون إلى درجات متقدمة.
- الجودة: أن تواكب برامج الدراسة احتياجات المتعلمين، والمجتمع، والاقتصاد.
- التنوع: احترام تنوع المتعلمين، والتكيف مع تنوع المجتمعات، والثقافات، والتقاليد.
- التعاون:الاعتماد على أساس قوى من الشراكات والتحالفات لإيجـاد مجتمـع تعلـم تشاركي.
- العطاء: ضمان عدم معاناة أى طالب من قصور أى موارد مؤسسية، أو شخصية.

تتسق مبادئ جامعة المستقبل(كالجارى) مع جهود تطـوير التعلـيم الجـامعى، حيـث ارتكزت إلى محاور منها: الجودة، والإتاحة، والتنوع، والملائمة، والتعاون، وذلـك بغـرض إفادة المجتمع الكندى، كما أن وضع مبدأ الإتاحة فى أولويات المبادئ يعكس محاولة التوصل إلى صورة كندا المستقبل، حيث يوضح المستقبل الاقتصادى والاجتماعى وجود فجـوة فـى رفاهية كندا؛ لذا تهتم جامعة المستقبل بإتاحة التعليم الجامعى، ولكن تلاحـظ الباحثـة قـصر الإتاحة على فئة معينة من الدارسين وهى الفئة عالية المستوى، وهذا قـد يحـسب لـصالح

الجامعة من خلال تميز طلابها بأعلى مستوى من التأهيل، فهى لا تسعى إلى تحقيق النجاح للدارسين، وإنما التميز.

الأهداف:

قدمت جامعة كالجارى إطاراً عاماً لأهداف استراتيجية يرجى بلوغها، ويتضمن هذا الإطار أهداف عامة، ويندرج تحت كل هدف عام مجموعة من الأهداف الإجرائية الفرعية التى تسهم فى تحقيق الهدف العام، وكذلك عدد من الأولويات التى تبنى على مواطن القوة فى الجامعة، وتستفيد من الفرص المتاحة، وتواكب التحديات التى تواجهها الجامعة، كما تضمنت بعض الأهداف مقاييس محددة للأداء للاستدلال على مدى التوجه نحو تحقيق الهدف.

الهدف الأول: نجاح الطالب

إن الدور الأساسى للجامعة هو تعليم الطلاب كى يتمكنوا من تقدير تعقيدات العالم الإنسانى الذى يعيشوا فيه، وإعدادهم كمواطنين فى مجتمعاتهم قادرين على الاندماج النشط فى مهنتهم.

الأهداف الإجرائية:

١- اختيار، والحفاظ على، ومكافئة الطلاب الذين لديهم مستوى عالى من التأهيل.

٢- توفير بيئة تعلم على أعلى مستوى من التأهيل.

٣- دعم وتشجيع الطلاب على التخرج فى الوقت المحدد لذلك.

الأولويات الاستراتيجية:

- الإدارة الاستراتيجية للقبول بما يحقق الأهداف.
- دعم منافسة جامعة كالجارى وتمويل الطالب الخريج.
- تقليص عدد الطلاب المتسربين بعد العام الأول.
- تحديد رؤية وأهداف للاختيار والانتقاء الدولى.
- تحسين معدل التخرج ونتائج الدرجات الجامعية الأولى.
- تطوير خطة لاستقبال طلاب إضافيين.

مقاييس الأداء: متوسط التقدير، والرضا عن التخرج، معدل التخرج، جوائز القبول، معدل الاختيار، ووقت إنهاء الدراسة، والإتاحة، وخبرة الجامعة التى فاقت التوقعات.

المخرجات:

يحصل طلاب الجامعة على خبرات تعلم عالية الجودة، مع تقديم تقرير يفيد بشعورهم بالرضا عن جودة خبرات التعلم، وتطور مهاراتهم البحثية وتنمية التفكير الناقد.

يتبين من خلال الهدف الأول عدم اهتمام جامعة كالجارى بالنجاح التقليدى الذى يعتمد على تقدير تراكمى فحسب، وإنما تهدف الجامعة إلى نجاح الطالب كمواطن قادر على التعامل مع متطلبات الواقع الخارجى والمجتمع الكندى، وهذا يتضح من خلال مقاييس الأداء التى حددتها والتى تشمل رضا الطلاب عن الخبرات التى مروا بها، وكذلك الجوائز التى حصلت عليها الجامعة، والموعد المحدد لإنهاء الدراسة، ولكن قد تبدو بعض الأولويات السابق ذكرها أقل ارتباطاً بنجاح الطالب مثل تطوير خطة لاستقبال طلاب إضافيين، فزيادة معدل الطلاب الذين تستقبلهم الجامعة قد تؤثر سلبياً على نجاح الطلاب. كما أن الأولويات الخاصة بنجاح الطالب تحتاج إلى إعادة ترتيب، فأولوية تحديد رؤية وأهداف الاختيار والانتقاء الدولى يفضل أن تسبق التمويل وتقليص عدد الطلاب المتسربين.

الهدف الثانى: البحث عالى الجودة:

هناك اعتماد متبادل بين البحث والتدريس، لذا تؤكد الجامعة على دمج البحث والنشاط الإبداعى فى التعليم الجامعى، وبتقديم فرص للدراسة المتقدمة لطلاب الدراسات العليا.

الأهداف الإجرائية:

١- أن تكون الجامعة رائدة دولية فى ابتكار المعرفة.

٢- تقديم دور رائد فى نقل المعرفة.

الأولويات الاستراتيجية:

- الارتقاء بمعاهد الجامعة.
- تنسيق مبادرات السياسة العامة المتنوعة من خلال كلية دراسات السياسة.
- إنهاء خطط للصحة العامة ومركز تنمية الطفل.
- دعم مزيد من أعضاء هيئة التدريس للتنافس بنجاح للحصول على المنح.
- تطوير استراتيجية لنقل الاكتشافات البحثية إلى المجتمع.

مقاييس الأداء: تتمثل فى الدخل البحثى، والرخص وبراءات الاختراع، وابتكار شركات.

المخرجات:

أن يتم الاعتراف بالجامعة عالمياً على أنها من أهم الجامعات الكندية البحثية من خلال إنجازاتها البحثية متعددة التخصصات، وكرائدة فى نقل المعرفة، والتجديد، والتجارة.

يتسق الهدف الخاص بالبحث عالى الجودة مع المستقبل الاجتماعى الذى يعنى بالتفكير فى الخبرة البحثية والربط بينها وبين التدريس الجامعى، أيضاً توضح مؤشرات المستقبل الاقتصادى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها المتوقعة على التعليم الجامعى، لذا يسهم البحث عالى الجودة ومؤشرات الأداء التى حددتها جامعة كالجارى مثل فى تنمية الموارد الذاتية للجامعة.

الهدف الثالث: تحقيق التميز الأكاديمى:

يشير هذا الهدف إلى تحسين سمعة الجامعة من خلال تقديم خبرات تعلم لأعضاء هيئة تدريس، وعاملين متميزين لديهم حماس للعمل بفعالية.

الأهداف الإجرائية:

١- اختيار والاحتفاظ بعاملين وأعضاء هيئة تدريس على أعلى مستوى من التأهيل.
٢- الاستثمار فى طلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا.
٣- تشجيع فرص الدراسة الدولية.
٤- الموازنة بين نمو الالتحاق والجودة.
٥- إثبات دور رائد فى البحث الكندى وتكامل البحث والتدريس.
٦- ضمان إتاحة مصادر المعلومات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
٧- دعم مبادرات الطلاب.

أى أن التميز الأكاديمى يشمل أعلى مستوى من التأهيل لدى أعضاء المجتمع الجامعى، والريادة البحثية، والموازنة بين الجودة والإتاحة، وتدويل التعليم العالى، وتوفير البنية التحتية المعلوماتية.

الهدف الرابع: العودة إلى المجتمع:

أى إعادة فوائد البحث والتدريس إلى المجتمع، فبالرغم من الروابط القوية بين الجامعة والمجتمع، فإنها تسعى إلى مشاركته فى نجاحاته والفرص المتاحة؛ لذا حددت الجامعة أهداف إجرائية ترتبط بالعودة إلى المجتمع، وتتمثل تلك الأهداف فى:

١- تحسين خدمة الشبكات الإلكترونية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

٢- تقديم دور رائد فى مبادرات ألبرتا.

٣- تكوين علاقات ذات منفعة متبادلة مع المجتمع.

٤- الارتقاء بمشاركة المجتمع والتزامه تجاه الجامعة وطلابها.

الأولويات الاستراتيجية:

- الارتقاء بتبادل المعرفة مع المجتمع من خلال الاندماج فى البحث.
- الارتقاء بالتفاعلات بين الطالب والمجتمع من خلال المناهج مثل مقرر" تعلم الخدمة".

مقاييس الأداء: تتمثل فى عدد الخريجين، ومعدل التوظيف.

المخرجات: نقل المعرفة البحثية والمشاركة فى الخدمة المستمرة من جانب أعضاء هيئة التدريس، والعاملين، والطلاب مما يفيد مجتمع الجامعة.

يؤكد هذا الهدف رؤية ورسالة الجامعة التى تهتم بالعمل لصالح المجتمع الكندى، كما يتوافق مع فلسفة وشروط القبول بجامعة المستقبل والتى سبق التعرض إليها فى الفصل السابق، حيث يشير الإطار النظرى العام لجامعة المستقبل إلى أن قبول الطالب يعتمد على إفادته للمجتمع وما يمكن أن يقدمه ويسهم به لصالح البلاد.

الهدف الخامس: الاستخدام الرشيد للموارد:

لابد أن تكون الجامعة محاسبة عن كل ما تتلقاه من مدفوعات من الطلاب، والوكالات الخارجية والمتبرعين؛ لذا فإنها تعمل باستمرار على استخدام الموارد لتعظيم المخرجات.

الأهداف الإجرائية:

١- إيجاد أفضل فراغ بحثى وتدريسى للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين.

٢- تحسين دعم صناعة القرار من خلال استكمال تنفيذ تطبيق نظم البرمجيات التى توفر كافة المعلومات اللازمة لصناعة القرار.

المخرجات: نمو الموارد من خلال العائد من أنشطة تعظيم وتنمية الموارد.

الهدف السادس: إيجاد بيئة تعلم وعمل إيجابية:

فالبيئة الصحية هى التى تدعم وتتوقع التميز، والجودة، والتجديد.

الأهداف الإجرائية:

١- التركيز على الصحة والتنشئة السليمة للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين.

٢- تأمين موقع العمل والتأكد من سلامته وصحته.

يتميز الهدف السادس باهتمامه بأعضاء المجتمع الجامعى من العاملين وأعضاء هيئة التدريس، وعدم قصر الاهتمام على الطلاب فحسب، وهذا يتضح من خلال الاهتمام ببيئة العمل والتعلم معاً، والاهتمام بتحقيق معايير الصحة والسلامة والأمان والتى سبق التأكيد عليها فى شروط ومتطلبات جودة التصميم المعمارى لجامعة المستقبل، وباعتبار أن البيئة الإيجابية هى التى تدعم التميز، لذا يقترح أن يسبق هذا الهدف التميز الأكاديمى.

كما تتسق أهداف جامعة كالجارى مع صورة كندا المستقبل، حيث يعنى المستقبل السياسى بتكوين مواطن إيجابى مشارك فى محاسبة الحكومات، ومن ثم كان الاهتمام بتكوين مواطن قادر على التعامل مع تعقيدات الواقع فى الهدف الخاص بنجاح الطلاب، كما تدعم السياسة الكندية التعاون الدولى، ومن ثم كان الاهتمام بإتاحة فرص الدراسة الدولية. كما أن الاهتمام بجودة البحث وتوفير البيئة الإيجابية يسهم فى الوصول إلى رفاهية المجتمع والمستقبل الاجتماعى المرغوب الذى يهتم بالاستثمار فى التعليم والتوعية بأهميته ودوره فى القضاء على فجوة الرفاهية، وانعكست توقعات المستقبل الاقتصادى على استخدام جامعة كالجارى لمواردها فى الهدف الخاص باستخدام الموارد بحكمة.

- **أعضاء هيئة تدريس المستقبل:**

حددت جامعة كالجارى استراتيجية للارتقاء بأعضاء هيئة تدريس المستقبل والوصول إلى التميز فى أدائهم، وحددت مجالات الاختيار الأكاديمى فى تحديات التمويل، والحسابات، والإدارة، وتخطيط المشروعات، وإدارة المشروع، والموارد البشرية، وتم تحديد تلك المجالات وفقاً لاستراتيجية لاختيار تنافسية.

وتتضمن استراتيجية الاختيار شروطاً لابد من توافرها فى عضو هيئة التدريس وهى:

- الارتقاء بخبرة الطالب داخل وخارج حجرة الدراسة من خلال دمج الأنشطة البحثية فى خبرات التعلم.
- تقديم خطة أكاديمية تركز على مجالات بارزة تسعى الجامعة إلى تنميتها.
- الاستمرار فى دعم الأنشطة المحورية للجامعة.
- تقديم خبرات تعلم ثرية، مع دمج البحث والتدريس.
- تطوير مناهج مبتكرة.

أى أن اختيار عضو هيئة التدريس يعتمد على مجالات يشترط توافر بعضها أو كلها كى يقع الاختيار عليه دون غيره، وتتضمن مجالات الاختيار قدرات تبدو إدارية إلى حد كبير، كإدارة الميزانية وتوزيع الموارد المالية. وقد يبدو هذا المجال بعيداً عن عمل ومهام عضو هيئة التدريس من وجهه نظر البعض، إلا أن الكفاءة الإدارية تسهم فى الارتقاء بالأداء من خلال المشاركة فى المشروعات وحساب ميزانياتها، كما أن قدراته فى إدارة المؤسسة الجامعية تتيح له فرص المشاركة فى تعديل اللوائح الدراسية.

كما أن مجالات الاختيار السابق الإشارة إليها والخاصة بالتمويل، والحسابات، والمشروعات قد يتم التغاضى عن بعضها عند الاختيار ومن ثم تكون اختيارية، فى حين أن مجال إدارة الموارد البشرية فى غاية الأهمية بالنسبة لعضو هيئة التدريس، باعتبار أن المادة الخام التى يسهم فى تشكيلها ويتعامل معها فى عمله هى البشر؛ لذا تظهر الحاجة إلى أن يكون مجال إدارة الموارد البشرية متطلب أساسى لاختيار عضو هيئة التدريس الجامعى.

كما تقدم الجامعة بيئة مثالية لعمل أعضاء هيئة التدريس، تتجلى من خلال:

- الرواتب: يبلغ متوسط الراتب للأستاذ ١٢٣,٥٣١ دولار سنوياً، حيث تنظر الجامعة إلى الرواتب باعتبارها أكبر استثمار؛ لذا تمثل المرتبات ٦١,٤% من ميزانية الجامعة.
- الموقع: فى مدينة نظيفة وجميلة تتوافر بها المواصلات العامة ووسائل الاتتقال.
- التسهيلات الرياضية والثقافية: حيث تقدم أنواع مختلفة من الرياضات ومنها التزحلق على الجليد، وزيارة المنتزهات الإقليمية.
- رعاية الأطفال: من خلال مركز تنمية الطفل الذى يوفر بيئة داعمة وإبداعية للتربويين، والباحثين لتقديم خدماتهم وبرامجهم التدريبية لخدمة الأطفال ورعايتهم.
- الوقاية الصحية: من خلال سياسة تأمين صحة أعضاء هيئة التدريس وسلامتهم والتى لا تقتصر على الرعاية الصحية والعلاج للعضو، وإنما تهتم بالوقاية من خلال دمج إجراءات الصحة والسلامة فى كافة الأنشطة الجامعية.
- الحرية الأكاديمية: تكفل الجامعة لكل عضو بمجرد تعيينه حرية الدراسة، والتساؤل، والتدريس، والتعلم، والنقد، والكتابة، والنشر دون أى ضغوط مباشرة أو غير مباشرة من الجامعة، مع مراعاة استخدام تلك الحرية بالاتساق مع المسئوليات البحثية والتدريسية.

وبالتالى تتميز الجامعة باهتمامها بوقاية أعضاء هيئة التدريس ورعايتهم صحياً، بالإضافة إلى توفير بيئة مثالية لرعاية أبنائهم وتنميتهم من خلال تطبيق أحدث ما توصلت إليه الأبحاث التربوية، وليس الإبقاء عليهم فى مكان مغلق فحسب. كما تكفل الجامعة لأعضاءها حق الحرية الأكاديمية فى الدراسة، والبحث، والنشر، والتعلم دون أدنى تدخل من الجامعة.

قبول الطلاب الجدد:

يعد البرنامج القومى لاختيار طلاب المرحلة الجامعية الأولى هو التصميم الاستراتيجى الذى تحتاجه الجامعة لدعم آمال الجامعة فى أن تكون فى التصنيف الأعلى للجامعات البحثية القومية والعالمية، حيث تحتاج إلى آلية لجذب واستقبال الطلاب ذوى مستوى الإنجاز العالى؛

لذا فإن الهدف الأساسى للبرنامج القومى لاختيار الطالب هو تطوير حملة اختيار استراتيجية ترتكز إلى الطالب؛ وبالتالى يقدم معلومات للطلاب حول الجامعة تتضمن استهداف مكثف للطلاب المتميزين داخل وخارج المقاطعة، كما يتم الارتكاز إلى احتياجات الطلاب.

دواعى اختيار البرنامج:

يدعم هذا البرنامج أهداف الجامعة لتحسين جودة الطلاب الذين يلتحقون بالمرحلة الجامعية الأولى مع الحفاظ على ثبات عدد الطلاب.

شروط ومحددات القبول:

تعتمد الجامعة فى اختيار وقبول الطلاب على شروط ومحددات داخلية وأخرى خارجية:

أولاً: بالنسبة للشروط الداخلية:

تتمثل فى أنشطة تقدمها الجامعة للطلاب لقياس قدرات معينة لديهم تؤهلهم للقبول بالجامعة. ومن هذه الأنشطة دمج الطلاب فى خبرة إعادة هندسة العمليات الإدارية لقياس قدرتهم على صناعة القرار فى أيام وليس أسابيع أو شهور.

ثانياً: بالنسبة للشروط الخارجية: ترتبط بالمجموعات المستهدفة من الطلاب المقبولين، وهى:

- إنهاء شهادة الثانوية العامة الدولية.
- الحصول على مكانة متقدمة دولية.
- الحصول على منحة ألبرتا Alberta`s Rutherford Scholarship.
- التخرج من مدارس ذات سجلات إنجاز أكاديمى عالى.

يتضح من خلال استعراض الشروط الداخلية والخارجية قصر الالتحاق على الطلاب ذوى أعلى مستوى من التأهيل، حيث يتم اختبارهم للتأكد من وجود مهارات معينة لديهم، ولا تتم هذه الاختبارات بشكل تقليدى، وإنما تتم من خلال المرور بخبرة عملية، كما تشترط الجامعة فى الحصول على شهادة الثانوية الدولية، ومنحة ألبرتا، والتى تشير إلى تميز الطالب ومكانته الدولية، كما تشترط أن تكون المدارس ذات سجلات إنجاز عالى، وهذا يعكس ارتباطها بالتعليم قبل الجامعى، وأن الارتقاء بمستوى مدارس التعليم العام شرط أساسى لتعميم جامعات المستقبل بكندا، وإلا لن يتمكن خريجو المدارس ذات الإنجاز المنخفض من الالتحاق بجامعات المستقبل.

الجهة المسؤولة عن القبول:

يختص مكتب مهنى مركزى بمسؤولية اختيار الطالب، وهو مكتب الطالب المأمول. وتم تجهيز المكتب بالعاملين والموارد اللازمة، ويخصص جزءً كبيراً من المصروفات للدعاية التى تمثل أداة أساسية للاختيار، ومع تزايد التوقعات العامة والمطالب بالخروج من نطاق ألبرتا لتحقيق الرخاء الاقتصادى للمقاطعة والمستقبل المأمول، امتدت الموارد السنوية المخصصة للاختيار لتسمح بزيارات خارجية إلى كولومبيا البريطانية وأوتاو مثلاً.

حيث تسمح تلك الزيارات بالاستفادة من الخبرات المختلفة فى القبول، بالإضافة إلى أنها تمثل وسيلة للدعاية والإعلان عن جامعة المستقبل خارج النطاق المحلى لاستيفاد طلاب جدد وتشجيع تدعيم والاستثمار فى جامعة المستقبل.

الخطوات الإجرائية لتنفيذ البرنامج:

يتضمن تنفيذ وتطوير برنامج اختيار الطالب أربع مهام رئيسة هى:

١- تطوير الفكر المؤسسى لاختيار الطالب: أى الفهم الجيد للاختيار، وذلك للأسباب التالية:

- تأثيره على الصورة العامة للمؤسسة وكيفية إدراك قطاعات المجتمع لدور الجامعة.
- إن اختيار الطالب عملية معقدة وعلى درجة عالية من المنافسة.
- إن عملية اختيار الطالب عملية جماعية وليست فردية.
- يسهم للفكر المؤسسى فى تطوير رسالة عامة من الجامعة للطلاب.
- تحديد استراتيجيات الاختيار واتخاذ قرارات ترتكز إلى ما يهم الطلاب والجامعة معاً.
- لابد أن يكون اختيار الطالب نشاط واسع فى الحرم يشارك فيه كل فرد، فكل فرد يمثل سفيراً للجامعة قادراً على تقديم رسالة خاصة بالجامعة.

وبالتالى فإن الفهم الجيد لعملية اختيار الطالب يفيد فى توجيه كافة القرارات والعمليات المرتبطة بالتدريس، والبحث، وخدمة المجتمع، كما يسهم فى تحديد أهمية الاختيار،

واستراتيجياته، والجهات المسؤولة عنه، والكفايات المهنية الواجب توافرهـا لـدى القـائمين بإجراءات الاختيار.

٢- استمرارية مراجعة وتطوير البنى الداخلية والعمليات والاتجاهات:

لابد من توفر العمليات الضرورية والاتجاهات الخاصة بالخدمة داخل الحرم الجـامعى كى لا يتم إهدار الطاقات والموارد التى توظف فى أنشطة الاختيار المباشـرة؛ لـذا تعتمـد الجامعة على رغبة العاملين فى مساعدة الطلاب، والعمل الجاد الذى تقوم به الأقسام. ولتحقيق ذلك يتم التركيز على جانبين هما:

- دمج الوحدات المختلفة مثل: مكتب الطالب المـأمول، والتـسجيلات، والمـساعدة المالية، والتوجيه بشكل مباشر فى التعامل مع الطلاب المأمولين، مع اهتمام الجامعة بما يحتاج الطالب إلى معرفته أكثر من مجرد إتاحة المعلومات الرئيسة.
- السرعة فى صناعة القرار: أن يتم إعادة هندسة عمليات القبول والحـصول علـى النتيجة فى أيام وليس شهوراً أو أسابيعاً، مع دعم العاملين فـى وحـدات صـناعة القرار، والاستخدام الاستراتيجى للتكنولوجيا فى حل المشكلات.

أى أنه لكى لا تتحول عملية الاختيار إلى عملية صورية، تعتمد جامعة كالجارى علـى رغبة بعض أعضاء المجتمع الجامعى فى تحمل مسؤولية الاختيار والمشاركة فيه، ولكـى لا يتم إهدار الوقت فى عملية الاختيار، اتجهت الجامعة إلى تحقيق التكامل بين الوحدات بحيـث يتمكن الطالب من الحصول على المعلومات من الوحدات المختلفة بسهولة.

٣- الإسراع فى التحسينات المرتبطة بالمنح الدراسية:

يتطلب هذا الجانب السرعة فى اتخاذ القرارات، وتوفير تمويل إضافى، وإعـادة هيكلـة الموارد المخصصة للتدريس بشكل فعال، وتقديم درجة أكبر من المرونة فى المعيار المحـدد لجذب الطلاب المتميزين ومواكبة احتياجاتهم.

يتضح مما سبق إن مرحلة التحسينات فى المنح الدراسية قد لا تؤثر على عملية قبول واختيار الجامعة للطلاب، بقدر ما تؤثر على قرار الطالب بالالتحاق بالجامعة، حيث يمثل دعم الطلاب طوال الأربع سنوات حافزاً لتشجع الطلاب على الإقبال على جامعة كالجارى.

٤- أنشطة اختيار وتحسين استراتيجية:

سوف يكون الغرض من أنشطة اختيار الطالب هو التركيز على عناصر السوق التى تتلائم مع الخطة الأكاديمية للجامعة مع الارتقاء بالجودة الأكاديمية، ومن تلك الأنشطة:

- مركز الترحيب: توجد مساحة فى مكتب الطالب المأمول مخصصة للترحيب بالطلاب، وأولياء الأمور، وموجهى المدرسة.
- السفر أو الانتقال: بالرغم من أن منطقة كالجارى تمثل الأولوية الجغرافية الأولى، إلا أن الجامعة اتجهت إلى التوسع خارج نطاق ألبرتا، بل إن لديها الرغبة فى أن تكون موضع أنظار الطلاب فى كندا كلها، لذا امتدت نشاطاتها إلى المقاطعات الأخرى.
- برامج الاعتراف Recognition: يحتاج الطلاب ذوى مستوى الإنجاز العالى إلى الاعتراف بجهودهم الأكاديمية، وهذا يؤثر على اختيارهم للجامعة، وقد كشف تحليل مؤخراً عن أن الإعفاء من تكلفة الدراسة ما زالت الوسيلة التى يتم من خلالها الاعتراف بأداء الجامعات الكندية؛ لذا تقوم كالجارى حالياً بتطوير برنامج للاعتراف ليتضمن أفضل البرامج. وتساعد هذه البرامج فى تعويض عدم قدرة الجامعة على التنافس فى مجال المكافأة المالية، ومع ذلك يظل الاعتراف المالى هو الأهم.

وبالتالى يتميز برنامج القبول بتقديم حوافز للطلاب لتشجيعهم على الالتحاق بجامعة المستقبل منها الترحيب بالطلاب وأولياء الأمور وحسن استقبالهم من خلال مركز الترحيب كى لا يتم إرهاقهم فى البحث عن معلومات حول أنسب البرامج الدراسية، أيضاً تيسير مشقة الانتقال إلى الجامعة من خارج ألبرتا، حيث يقوم مكتب الطالب المأمول بعمل زيارات خارج ألبرتا، بالإضافة إلى الاهتمام ببرامج الاعتراف الأكاديمى بإنجازات الطلاب وتقديرهم بصور

غير مادية ومن خلال البرامج المميزة التى تثير شغف الطلاب وتشجعهم على الإقبال على الجامعة.

٥- تنفيذ البرنامج:

يتضمن تنفيذ البرنامج ثلاث مراحل أساسية هى:

المرحلة الأولى: وضع الأساس وبناء الإطار العام: وتتضمن هذه المرحلة فحص وإعادة هندسة الممارسات الداخلية الراهنة، والارتقاء بالخدمة المحلية والإنجاز المتوقع، وبدء العمل القومى.

المرحلة الثانية: ملىء الإطار العام: تتضمن التوسع فى الخدمة المطورة للمدارس خارج نطاق كالجارى، بالإضافة إلى تحديد الخطوة التالية فى العمل القومى.

المرحلة الثالثة: إنهاء العمل، وتتضمن تزويد العاملين بالتغذية الراجعة، ومراجعة البرنامج.

وقد أعلنت الجامعة عن رغبتها فى زيادة عدد طلابها بزيادة قدرها ٧ آلاف طالب عام ٢٠١٠، وذلك اتساقاً مع رؤية الحكومة بالمقاطعة وتوقعاتها بأن عدد الطلاب سوف يرتفع بنسبة ٦٠ ألف طالب على مدى الـ١٥ عام القادمة؛ لذا قامت مؤسسات التعليم العالى بتوقيع مذكرة تلزمهم بالعمل التعاونى لإتاحة أماكن لـ ١٩ ألف طالب فى كالجارى.

ولكى تتمكن الجامعة من استيعاب ذلك العدد والذى تم توزيعه بنسبة ألفين طالب للدراسات العليا، و٥ آلاف طالب للمرحلة الجامعية الأولى، فإن عليها التركيز على موضوعات هى:

- معهد دعم الطاقة والبيئة والاقتصاد: كمبادرة متعددة التخصصات لدمج البحث والتعليم.
- علوم الحياة والصحة: الخاصة بأقسام كلية العمل الاجتماعى.
- البرامج المهنية: مثل برامج العمارة والتصميم البيئى.

يتضح مما سبق تكامل استراتيجية القبول بجامعة كالجارى مع المستقبل الاجتماعى لكندا، حيث تشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع معدل الزيادة السكانية وخاصة للطلاب، مما يتطلب تأهب الجامعات لاستيعاب تلك الزيادة، كما تسهم استراتيجية القبول فى استيعاب الأزمة الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال إتاحة مزيد من الأماكن للطلاب بالجامعة بدلاً من تكليف الدولة بإنشاء جامعات جديدة تمثل عبئاً وتكلفة على الحكومة. كما يظهر تأثر الموضوعات التى تركز عليها جامعة كالجارى بالمجتمع والاقتصاد الكندى، حيث تعد كندا أكبر ممولاً للطاقة الأمريكية، ومن ثم كان اهتمامها بتصميم معهد دعم الطاقة والبيئة والاقتصاد لتخطى الأزمة الاقتصادية الراهنة.

برامج التعليم:

تقدم جامعة كالجارى برامجاً على مستوى الدرجة الجامعية الأولى، وعلى مستوى الدراسات العليا بمرحلتى الماجستير والدكتوراه، وتقوم هذه البرامج بدور هام فى إتاحة فرص التعلم عالى الجودة للكنديين، حيث تتميز بما يلى: دمج البحث فى خبرات التعلّم، والاستفادة من مواطن القوة فى كل من التعليم المهنى والحر، وتقديم الدراسة البينية والتخصصية، وتجديد المناهج وضمان أنها تعكس البحث الحديث واحتياجات المجتمع.

يتضح من خلال مميزات برامج الجامعة اتفاقها مع السمات العامة لبرامج جامعة المستقبل التى سبق الإشارة إليها، ومنها تلاشى الفواصل بين التعليم المهنى والدراسات الحرة، والاهتمام بالدراسات البينية، كما تلتزم جامعة المستقبل بتحديث البرامج وفقاً لمتطلبات السوق والمجتمع.

مجالات الدراسة:

تقدم الجامعة برامج فى المجالات التخصصية الرئيسة مثل: التاريخ، وعلم النفس، والرياضيات، والفلسفة، والأدب التى تقدمها كافة الجامعات، بالإضافة إلى أن جامعة كالجارى استثمرت مواردها فى برامج فريدة تقدم من خلالها فقط، مع اتساق تلك البرامج مع رغبات الحكومة، ومن هذه البرامج: برنامج بينى فى علوم الصحة، وبرنامج فى العمارة، وبرنامج فى دراسات الاتصال، ودرجات جامعية فى التصميم البيئى والتخطيط والتصميم المدنى،

- وإدارة الفنادق والمنتجعات، وهندسة التصنيع، وبرامج فى الدراسات الاستراتيجية، والعمل الاجتماعى.

كما تعد جامعة كالجارى إحدى أربع جامعات فى ألبرتا تقدم برامج دراسات عليا ترتكز إلى البحث الافتراضى فى كافة مجالات الدراسة. كما تشترك مع جامعة ألبرتا فى تقديم درجات عليا ومهنية فى القانون، والطب، والهندسة، وتتسم بتضمنها برامج معتمدة فى الطب والهندسة.

أى أن البرامج التى تقدمها الجامعة تعتمد على احتياجات المجتمع الكندى ورغبات الحكومة، وهذا يتضح من خلال برنامج فى علوم الصحة، حيث يزداد معدل الإنفاق الكندى على الصحة بدرجة أكبر من الإنفاق على التعليم، كما تقدم الجامعة برنامج فى دراسات الاتصال وذلك كى يتوافق خريجو الجامعة مع البنية التحتية المعلوماتية التى بدأت كندا فى إجراءات تنفيذها، ويعد أيضاً مجال التصميم المعمارى وإدارة الفنادق من مجالات الاستثمار التى تسهم فى التغلب على الأزمة الاقتصادية وترتقى برفاهية كندا.

نظام الدراسة:

يتسم نظام الدراسة بجامعة كالجارى بما يلى:

- تقدم الدراسة وفقاً لرغبات الدارسين من خلال برامج فرص استكمال الدراسة للطلاب بالتعاون مع القطاع الخاص والمستويات الحكومية المختلفة.
- تعتمد على مشاركات فى تطوير برامج الدراسة مع مؤسسات للتعليم الجامعى، بالإضافة إلى مشاركات دولية، مما يتيح للجامعة الاستفادة من شبكة الجامعات حول العالم.

ويسهم نظام الدراسة بجامعة المستقبل فى ترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة، حيث يتغلب على معوقات الالتحاق بالتعليم العالى لدى الدارسين، ومنها بعد المكان نتيجة السكن فى الأماكن الريفية أو انشغال بعض الطلاب بالعمل أثناء الدراسة، كما يرتكز تطوير البرامج إلى

الخروج من النطاق الإقليمى للاستفادة من الخبرات الدولية العالمية، من خلال الشراكات والبعثات.

التعليم والتعلم:

تقدم جامعة كالجارى استراتيجية لتدويل التعليم والتعلم، وذلك من خلال تقديم خبرة تعلم ترتبط ببيئة العولمة، مع الاستمرار فى دعم أنشطة اختيار الطالب الدولى للارتقاء بنجاحه وتشجيعه، ودعم برامج الدراسة بالخارج؛ لذا حددت الجامعة خطة عمل تتضمن ما يلى:

- توظيف تمويل إضافى للارتقاء بعمليات دولية مثل تقديم المنح الدراسية للطلاب الدوليين
- تطوير خطط دولية لكل كلية، والتوسع فى فرص الدراسة بالخارج.
- إيجاد مكون دولى فى إعادة تصميم البرامج.
- تخصيص مبلغ ١٠ مليون دولار للتعليم الدولى.
- زيادة أعداد طلاب الدراسات العليا وطلاب المرحلة الجامعية الأولى الدوليين.

ومن ثم تهدف استراتيجية التدويل إلى قيام الجامعة بدور فى سياق العولمة، وإيجاد مؤسسة تقدم تعليم دولى لطلابها، مع إعدادهم لاقتصاد العولمة والواقع الدولى، كما تهدف الاستراتيجية إلى تنمية تحالفات استراتيجية مع جامعات حول العالم وشركات لها وجود عالمى، أى أن التدويل فى جامعة المستقبل لا يقتصر على قبول طلاب دوليين فحسب، وإنما يشمل أيضاً تدويل البرامج والمقررات التى تدرس للكنديين كى يتمكنوا من مواكبة متطلبات العولمة.

المناخ الجامعى بجامعة المستقبل كالجارى:

تهتم جامعة كالجارى بتوفير البيئة المحفزة للطلاب والجاذبة لهم من كافة أنحاء العالم، وذلك من خلال بعض الخدمات التى تضفى الطابع المميز لمجتمع الجامعة، ومنها:

- **مركز نجاح الطالب:** تقدم الجامعة برنامج ضمان التخرج والذى يمثل استراتيجية خاصة للطلاب الجدد تتضمن التزامات مؤسسية والتزامات من جانب الطلاب. حيث

تلتزم الجامعة بضمان إتاحة كافة المقررات التى يحتاجها الطلاب لاستكمال درجتهم الجامعية فى أربع سنوات أى فى الوقت المحدد دون إطالة فى تلك المدة، وذلك فى حالة التزام الطالب بالدراسة طول الوقت، والإرشاد الأكاديمى المنتظم. وفى حالة عدم ضمان الجامعة لإتاحة المقررات، فإنها تقدم بدائل مقبولة، وتوفر الإقامة اللازمة للطالب. ويتم دعم هذا البرنامج من خلال مركز نجاح الطالب Student Success Center الذى يوظف عدد من الخدمات مثل الإرشاد الأكاديمى، ومهارات الدراسة والتعلم، ودعم الكتابة، والتدخل المبكر للتوجيه مما يسهم فى نجاح الدارس.

- <u>توجيه الطالب فى العام الأول:</u> حيث أشارت الأبحاث إلى أهمية الستة أسابيع الأولى فى خبرة الطالب داخل الحرم ونجاحه واستمراره. لذا تقدم الجامعة برنامج السنة الأولى من خلال مكتب خبرة الطالب، لتقديم خدمات لطلاب العام الأول، وإتاحة فرص الاتصال بين الطلاب وأقرانهم، والطلاب القدامى، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين.
- <u>مركز سلامة الطالب:</u> يهدف إلى تقديم الدعم الروحى، والعقلى، والبدنى، بالإضافة إلى التوجيه والإرشاد فيما يتعلق بالخدمات الصحية خاصة فى سلامة الأسنان.

أى أن دور جامعة المستقبل لا يقتصر على توفير الإمكانيات المادية، والكوادر البشرية اللازمة لتقديم الخبرات للطلاب، وإنما يمتد لمتابعة كل طالب من خلال مرشد أكاديمى لضمان نجاح الطالب وتخرجه بعد أربع سنوات، وتخطى أى معوقات تؤثر على تقدمه فى الدراسة.

معايير نجاح جامعة المستقبل كالجارى فى تحقيق أهدافها:

تقوم جامعة كالجارى بتقييم نجاحها على ضوء المستويات المعيارية الدولية والقومية للإنجاز والتميز، وذلك وفقاً للمبادئ التالية:

* **الإتاحة:** وتتمثل مؤشراتها فى:
  - الحفاظ على المستويات الراهنة لقيد وتسجيل المرحلة الجامعية الأولى.

- الحفاظ على أو زيادة العدد الراهن لطلاب الدراسات العليا.
- الارتقاء بفرص الدراسة الدولية.
- تزويد الطلاب من خارج كالجارى بفرص للمشاركة فى البرامج الفريدة.

* **الاستجابة والارتباط:** وتتضح من خلال:
  - تجهيز كافة خريجى جامعة كالجارى بالقدرات اللازمة للحياة المهنية والشخصية.
  - تقديم برامج مرتبطة بالتنمية الصناعية والمجتمعية الراهنة.
* **الملاءمة والاتساق:** وتتمثل المؤشرات فى:
  - مواكبة احتياجات المتعلمين المستمرة.
  - أن تكون المصروفات عالية وتنافسية.
  - تقديم منح دراسية إضافية للدراسين.
* **التميز البحثى:** ومؤشراته هى:
  - الحفاظ على والارتقاء بوضع جامعة كالجارى البحثى.
  - دعم سمعة كالجارى حول العالم من خلال برامجها البحثية.
  - أولوية التجديد فى البرامج البحثية.
* **الفعالية:** وتتضح من خلال:
  - إيجاد بيئة بحثية ودراسية تناسب كافة الوحدات الأكاديمية للجامعة.
  - التميز فى اختيار أعضاء هيئة التدريس.
  - توظيف الخريجين، حيث تشير التقديرات إلى تعيين ٩٤,٤% من خريجى الجامعة، وتم تعيين ٧٤,٧% منهم فى وظائف ترتبط بالخبرة الأكاديمية والدراسة.
  - رضا الطلاب: من المقاييس الرئيسة للفعالية، وأشارت دراسة مسحية إلى شعور ٩٣% بالرضا عن جودة البرامج، وأشار ٨٠% إلى ارتباطها بسوق العمل.

أى أن النجاح فى جامعة كالجارى يعتمد على إتاحة فرص التعلم للطلاب سواء من خارج أو داخل كالجارى، وتزويد الخريج بالمهارات التى تمكنه من الارتقاء بالمجتمع. بالإضافة إلى تميز الجامعة فى المجال البحثى، والتميز يشير إلى تفرد الجامعة فى جوانب لم تتمكن الجامعات الأخرى من الوصول إليها، وقد يبدو للبعض وجود تشابه بين الاستجابة

والملائمة، إلا أن الملائمة تختص بالدارسين ومدى ملائمة ما تقدمه جامعة المستقبل لاحتياجاتهم، فى حين أن الاستجابة تتعلق بالمجتمع الخارجى، كما تشير المؤشرات الخاصة بتوظيف الخريجين والشعور بالرضا إلى ارتفاع مستوى الفعالية سواء فى البرامج أو الخدمات المقدمة للدارسين.

البحث العلمى:

تعد جودة الأداء البحثى للمؤسسة أساس سمعتها القومية والدولية، ومن ثم على المؤسسة أن تحافظ على جوانب القوة لديها، مع تطوير الجوانب البارزة، وتحقيق المرونة للاستفادة من الفرص الجديدة. لذا قامت الجامعة فى عام ٢٠٠٢ بتشكيل خطة أكاديمية للبحث الاستراتيجى Strategic Research Plan لتوضيح المبادئ والأولويات التى تشكل توجهاتها الأكاديمية.

الهدف البحثى للمؤسسة:

أن تستفيد جامعة كالجارى من جوانب القوة لديها للارتقاء بمستوى نشاطها البحثى، والتدريسى، والإبداعى لتكون ضمن أهم خمس جامعات بكندا عام ٢٠١٠.

ولكى يتحقق هذا الهدف قدمت جامعة كالجارى برنامج امتداد البحث Research Outreach Program والذى يسهم فى تحقيق أهداف الاستراتيجية البحثية.

* استراتيجية البحث بجامعة كالجارى:

تتطلب العلاقات الوثيقة بين الجامعة، ومواطنى كالجارى، والمجتمع تقديم برامج بحثية متنوعة على المستويين قبل وبعد التخرج، ومن ثم تتضمن استراتيجية البحث ما يلى:

أولاً: توضيح وتقييم جوانب القوة البحثية:

بدأت الجامعة عام ٢٠٠٢ عملية تقويم نظامى يقوم فيه كل عضو هيئة تدريس بعمل تقييم ذاتى لجوانب القوة البحثية بالإرتكاز إلى قياس المخرجات والمدخلات الملائمة لمجالاتهم البحثية، كما تطالب الكليات بعمل مسح لمجالات جوانب القوة البحثية من خلال المقارنة بين ثلاث وحدات على الأقل فى المؤسسات الأخرى، أيضاً تتم دعوة مراجعين خارجيين لمراجعة الخطة البحثية لكل كلية، وتقييم توضيح الكلية لجوانب القوة البحثية لديها.

أى أن المرحلة الأولى فى الاستراتيجية البحثية هى حصر جوانب القوة فى أبحاث الجامعة والأداء البحثى بالكليات المختلفة، ولا تقتصر الجامعة على الاعتماد على المراجعين من داخل الجامعة، وإنما يتم الاستعانة بالتقييم الخارجى لضمان الحيادية والموضوعية فى إصدار الأحكام.

ثانياً: تقديم مدى واسع من البحث والتعليم لدعم الأمور التربوية:

تعد هذه الخطوة نتيجة منطقية لتحديد جوانب القوة والتميز البحثى، حيث تقدم مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التى تدعم استرتيجية البحث، وتتمثل هذه الأولويات فيما يلى:

١- قيادة التجديد فى الطاقة والبيئة:

تعد الجامعة هى أحد المراكز الرائدة لبحث الطاقة، وتتمثل مجالات القوة البحثية فيما يلى:

(أ) الهندسة وعلوم البترول والفيزياء التطبيقى.

(ب)العلوم البيئية: تتضمن علم أثر البيئة على المجتمع،وكذلك إدارة المياه متضمنة المعالجة.

(ج) بحث الفحم المائى: من جوانب القوة المميزة بالجامعة محاولة استعادة الفحم المائى، ومعالجة الغاز والزيوت الثقيلة، وإنتاج وتخزين الغاز الطبيعى.

(د) اقتصاديات وقانون الموارد: للجامعة دور فى البحوث المرتبطة بالموارد.

يمثل المجال الأول فى الأولويات الاستراتيجية البحثية انعكاس متوقع للاقتصاد الكندى، حيث تمثل كندا أكبر ممولاً للطاقة الأمريكية، كما أن المستقبل الاجتماعى الكندى يهتم بالتفكير فى الخبرة البحثية التى ترتقى بالمجتمع.

المبادرات الرئيسة فى قيادة التجديد فى الطاقة والبيئة:

تقدم الجامعة عدد من المبادرات للارتقاء بالبحث فى الطاقة والبيئة، وتتمثل فيما يلى:

- قام معهد الاقتصاد والبيئة والطاقة الممتدة عام ٢٠٠٥ بتسليم خطة عمل إلى وزارة التعليم العالى بألبرتا، وتضمنت اتفاقية مشاركة قدمت استراتيجية لدعم الطاقة فى الحرم.

- تأسيس مركز البراعة بألبرتا الذى يقود برنامجاً جديداً وجريئاً يقدم وعوداً بجعل كندا موطن عالمى فى الطاقة النظيفة.
- تأسيس مركز هندسة خط الأنابيب والذى يعد واحد من أهم ثلاثة على مستوى العالم.
- تأسيس معمل للبحث فى الزيوت الثقيلة بالتعاون مع جامعة بيجينج البترولية.

٢- فهم السلوك البشرى والمؤسسات والثقافات:

ترتقى الجامعة بالبحث الذى يتيح الفهم الأفضل لذاتها، وموقعها، وقدرتها على الإبداع، ومؤسساتها، والثقافات، واللغات بكندا، وتتمثل جوانب القوة البحثية فى:

(أ) اللغة والأدب والإنجاز الأدبى: يتعلق هذا الجانب بالدراسات اللغوية.

(ب)التعليم المهنى: من خلال مركز بحث التعليم المهنى.

(ج) السياسة العامة والشؤون الكندية، والدراسات الاستراتيجية، والسياسة الإقليمية والدولية.

المبادرات الرئيسة فى مجال فهم السلوك الإنسانى والمؤسسات والثقافات:

- اكتشفت كلية الإنسانيات مخطوطة لمسرحية مجهولة التوقيع فى مجموعة نسخ لمخطوطات أصلية للقرون ١٦، ١٧، ١٨، والتى أثمرت عن بحث مكثف يتعلق بالتأليف، وتاريخ القيام بها، وكذلك إنتاج المسرحية من قبل قسم الدراما.
- عمل مشروعين بحثيين فى معهد كالجارى للإنسانيات هما" السلطة والمجتمع المتحضر" ومشروع" الإنسانيات والمكان" الذى أسس علاقات عمل داخل وخارج الموقع.
- استكمال دراسة حول دعم والارتقاء بموقع جامعة كالجارى كرائدة للآداب والثقافة.

يتبين مما سبق أن جامعة كالجارى لا تقتصر فى أولوياتها البحثية على الإنجازات العلمية فحسب، وإنما تهتم بالجوانب الإنسانية أيضاً مثل: اللغة، والأدب، كما اهتمت أيضاً

بعقد ندوات حول القيم والأخلاقيات، ومن ثم يمتد دور جامعة كالجارى إلى المجتمع الكندى من خلال نشر قيم التحضر، والعمل والسياسات العامة.

٣- ابتكار تكنولوجيات وإدارة المعلومات لمجتمع المعرفة:

تلعب جامعة كالجارى دوراً ريادياً فى ابتكار وسائل تحويل ونقل المعلومات، وتقييم التطبيقات الاجتماعية للتكنولوجيا الجديدة، وتتضمن جوانب القوة البحثية:

- تكنولوجيا المعلومات: حيث تظهر جوانب قوة فى الوسائط المتعددة الرقمية.
- إرتكاز الموقع إلى القمر الصناعى ووجود نظم متعددة مثل التصوير الرقمى.

المبادرات الرئيسة فى ابتكار تكنولوجيا وإدارة المعلومات لمجتمع المعرفة:

(أ) تأسيس مركز هندسة النظم الدقيقة للتفاعل مع المعهد القومى للتكنولوجيا النووية.

(ب) تعاون معهد علم المعلومات الذرية مع شركاء فى العالم بشكل فريد متعدد التخصصات.

(ج) إيجاد بيئة افتراضية بحثية وحجرة للواقع الافتراضى.

تتسق تلك الأولوية مع متطلبات القرن الحادى والعشرين ومنها التوجه نحو مجتمعات المعرفة التى ترتكز إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تتوافق مع المستقبل التكنولوجى الكندى الذى يهتم بتوفير البنية التحتية التكنولوجية المعلوماتية وإتاحتها.

٤- الارتقاء بالصحة والسلامة:

يتضمن البحوث المتميزة فى علوم الأحياء الطبية والهندسة، وكذلك البحث فى الممارسة الإكلينيكية، والصحة المجتمعية، وتتضمن مجالات القوة البحثية ما يلى:

- عمليات المرض: تتضمن آليات المرض، والتفاعلات، ودراسات بيولوجيا السرطان.
- الارتقاء بالرعاية الصحية وتقديم الصحة العامة: أى رعاية صحة الأسرة والمجتمع.

المبادرات الرئيسة للارتقاء بالصحة والسلامة:

(أ) افتتاح مركز للصحة والسلامة عام ٢٠٠٥.

(ب) قامت كلية الطب بإعادة تنظيم مجموعاتها البحثية إلى معاهد تهدف إلى تخطيط أنشطة البحث بالمشاركة مع وكالات قومية، ومن هذه المعاهد معهد المخ.

وبالتالى تسهم تلك الأولوية البحثية فى توجيه المستقبل الاجتماعى لكندا، وذلك من خلال إتاحة المعلومات المتوقعة عن الصحة، والسكان، كما توفر بيانات حول الأمراض المختلفة وتأثيراتها على الأجيال الجديدة وكيفية التعامل معها.

وعلى ضوء جوانب القوة والمبادرات السابق الإشارة إليها، حددت الاستراتيجية البحثية لجامعة كالجارى أهدافاً يرجى بلوغها عام ٢٠١٠ هى:

أولاً: دعم التميز البحثى:

حددت الجامعة عدداً من المجالات ذات الأداء البحثى الظاهر والواضح ، والتى تشكل عاملاً أساسياً فى مستقبل البحث، ومن هذه المجالات:

- فيزياء الفراغ - الكيمياء غير العضوية -علم الأحياء التكنولوجى
- الدراسات الدينية - تاريخ أمريكا اللاتينية - علم الآثار.

ثانياً: تطوير جوانب القوة البحثية:

إن البحث والتعليم هما السبيل لاكتشاف معرفة جديدة وأساليب جديدة لتقديم منافع للمجتمع. ومن ثم يمكن تطوير جوانب القوة البحثية عن طريق:

- عمل محاولات لزيادة فرص التمويل من المصادر الدولية، والصناعية المختلفة.
- زيادة تمويل البحث ليكون ضعف ما هو عليه عام ٢٠٠٠.
- تخريج طلاب متميزين مما يسهم فى نمو البرامج البحثية وتحقيق التميز العالمى.
- إشراك ٢٠% على الأقل من الطلاب فى الدراسات العليا.

ثانياً: تحسين البنية التحتية للبحث:

نتج عن نجاح البحث بجامعة كالجارى ضغوطاً هامة على البنية التحتية، وهذه تعد من العقبات الكبرى للنمو المستمر، لذا حددت جامعة كالجارى إجراءات لتحقيق هذا الهدف منها:

- بناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد نجحت الجامعة فى ذلك بالفعل.
- تحديث خطة مجتمع الحرم الجامعى بحيث تتضمن أولويات للتوسع.
- تأسيس آليات مناسبة لضمان تغطية التمويل للتكاليف غير المباشرة للبحث.

ثالثاً: الارتقاء بالبحث التعاونى والمتعدد التخصصات:

إن الأولويات البحثية لا يتم تنظيمها من خلال نظم محددة، ولكنها غالباً ما تكون متداخلة التخصصات، ويعد معهد الطاقة والبيئة والاقتصاديات مثالاً على ذلك، لذا تسعى الجامعة إلى:

- الارتقاء بالتفاعل بين الباحثين فى المجالات التى تتضمن فرص الدمج بين النظم.
- تنمية البحث التعاونى والاستفادة من مميزات الفرص البحثية متعددة التخصصات.
- تنظيم ورش عمل محفزة للمساعدة فى تطوير مشروعات البحث المدمج الإضافية
- فحص وتغيير الهياكل الإدارية لتيسير البحث متداخل التخصصات.

رابعاً: دمج البحث والتعليم:

يعد اندماج الطلاب فى البحث والتعليم جزءً من الرسالة التربوية لكالجارى، سواء على مستوى الدراسات العليا أو على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، لذا تم الاتفاق على تنفيذ برنامج الاتصال البحثى الذى يتيح للطلاب فرص تعلم المداخل البحثية، وعملية الاستقصاء من باحثين بارزين ورؤساء البحث بكندا الذين سوف يشاركون فى تقديم المقرر أو البرنامج الخاص بالأساليب البحثية، ويسهمون بدور مباشر فى البحث.

خامساً: نقل منافع البحث إلى المجتمع:

تلتزم الجامعة بدمج البحث وتحويل الاكتشافات البحثية إلى الممارسة، وذلك من خلال:

- شركة نقل التكنولوجيا الدولية والتى تلعب دوراً هاماً فى تيسير نقل نتائج البحث.
- تأسيس مركز بحث النفط الذى أوجد فراغ لموقع بحثى جديد يسمح للباحثين بالإتجار به.
- تقدم معاهد ومراكز الجامعة إسهامات هامة فى المجتمع مثل المعهد الكندى لقانون الموارد الذى يوجه البحث التطبيقى للحكومة.

سادساً: تقييم التقدم والنجاح: ويتم ذلك من خلال:

- الاستمرار فى مراجعة جوانب القوة البحثية بشكل منتظم.
- عمل مسح لمجالات التميز مقارنة بأفضل المؤسسات عالمياً.
- قياس التميز البحثي من خلال معيار يتضمن نشر البحث، والنمو فى تمويل البحث.
- قياس النجاح فى جودة برامج الدراسات العليا من خلال زيادة عدد الباحثين.
- قياس النجاح فى الارتقاء بالبحث متعدد التخصصات عن طريق الشراكات الجديدة.
- تقييم الأداء البحثى بشكل سنوى خاصة فى مجالات الأولوية الاستراتيجية.

يلاحظ من خلال استعراض الأهداف التى يرجى بلوغهـــا عـــام ٢٠١٠ عـــدم ظهـــور الأولويات البحثية التى قامت بها الجامعة فى أى من الأهداف السابق تناولها باستثناء الهـــدف الخامس الخاص بنقل منافع البحث إلى المجتمع، فى حين كان يتوقع وضع تلك الأولويات فى الهدف الأول الخاص بدعم جوانب التميز البحثى باعتبارها أولويات تسعى الجامعة إلى التميز فيها.

** برنامج لامتداد البحث بالجارى:

تواجه كل جامعة تحدى مساعدة باحثيها على توصيل بحوثهم بشكل مقنع إلى الجمهـــور العريض وغير المتخصص؛ لذا تقدم الجامعة برنامج لامتداد البحث والذى تتمثل أهدافه فى:

- تعليم الباحثين كيفية توصيل عملهم إلى الجمهور بأساليب لفظية ومطبوعة.
- تغيير كيفية تواصل الباحثين مع العالم وذلك من خلال مجموعة من ورش العمل.
- تنمية الوعى العام لدى الباحثين بأهمية بحوثهم للجامعة.

أهمية البرنامج:

تتمثل فى كون برامج الامتداد موجهة بالتعلم بالخبرة، كما يؤثر التزام المؤسسة بخدمـــة الامتداد على فهم المجتمع للبحث وتحسين التعليم.

المشاركة فى البرنامج:

تعقد جلسات البرنامج فى مركز التدريس والتعلم، وتتم المشاركة فى ورش العمل مجاناً.

الفئات المستهدفة: طلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، والباحثين.

محتوى البرنامج:

يتضمن البرنامج ورش عمل ميسرة تتمثل فى أربع جلسات تساعد المشاركين على:

- تنمية مهاراتهم باستخدام لغة واضحة مسموعة، وتقنيات كتابية.
- تحليل الجمهور فى المجتمع لتحديد المحتويات البحثية الملائمة.
- وصف واستخدام استراتيجيات لتبسيط المعقد.
- كتابة وتحرير ملخصاً للبحث يتكون من ٥٠٠ كلمة لتقديمه إلى الجمهور.

كما يقوم الميسر بعمل مقابلات فردية مع الباحثين لاستعراض ومراجعة العروض والملخصات البحثية، ويوضح الشكل التالى متطلبات إنهاء ورشة العمل:

شكل رقم(٢) متطلبات إنهاء ورشة العمل فى برنامج الامتداد البحثى.

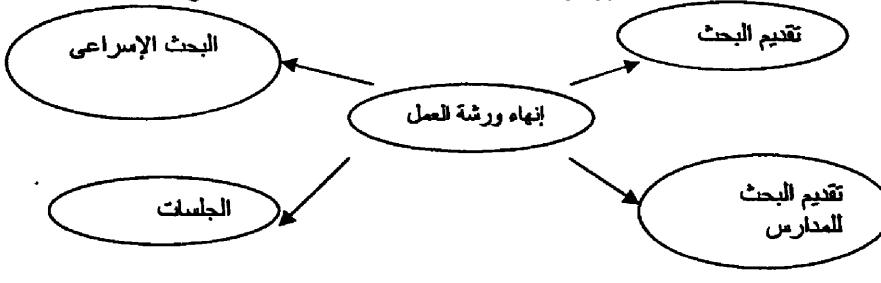

أى أن إنهاء تدريب ورشة العمل يتطلب:

- تقديم البحث إلى المرحلة الجامعية الأولى.
- إتقان البحث الإسراعى فى برنامج امتداد البحث.
- تقديم ٤ جلسات تتضمن مهاماً كتابية، ومراجعة شفهية، وتغذية راجعة.
- تقديم البحث إلى المدارس والمجتمع.

يتضح مما سبق اهتمام البرنامج بجذب الدارسين من الفئات المختلفة وذلك من خلال:

- اهتمامه بالتعلم بالخبرة.
- مجانية المشاركة فى البرنامج وورش العمل.

- عقد ورش العمل فى مركز التدريس والتعلم بالجامعة مما يمكن أعضاء هيئة التدريس والباحثين من متابعة ورش العمل ومحاضراتهم فى آن واحد.
- إكساب الفئات المستهدفة القدرة على تحليل احتياجات الجمهور العريض.
- تعيين ميسر لعمل مقابلات فردية لتوجيه الباحثين مما يفيد فى متابعتهم.

المكتبات:

تم تخصيص ١١٣ مليون دولار لتطوير مشروع المكتبة الرقمية التى تتضمن بيئة ترحب بكافة أنماط المتعلمين، وتهتم بتوفير المصادر بأنماط مختلفة تناسب كافة فئات المتعلمين المتنوعة، كما تتسم المكتبة بتقديم المساعدة للطلاب من داخل وخارج الجامعة عن طريق مجموعة من الخبراء المميزين فى تقديم المعلومات القيمة والخبرة.

خدمة المجتمع:

تقدم الجامعة التعلم مدى الحياة كأساس للاندماج مع المجتمع المحلى والإقليمى؛ لذا تتضمن وحدة التعليم المستمر التى تمكن الكبار من تتبع المعرفة وتطوير مهاراتهم لأغراض مهنية وشخصية، وباعتبار أن جامعة كالجارى مؤسسة تمول حكومياً، فإنها تستجيب لتوقعات المجتمعات التى تخدمها من خلال:

- البحوث والبرامج التربوية التى تقدمها، بالإضافة إلى المساهمة فى الحياة المجتمعية.
- تقديم دور قيادى خاصة فيما يتعلق بالتساؤلات الخاصة بالمجتمعات التى تخدمها.
- ارتباط خطة الجامعة بأهداف الوزارة والخطة الاستراتيجية لحكومة ألبرتا، وهذا يتضح فى الجوانب التالية:

* فيما يتعلق بارتباط الأهداف بحكومة ألبرتا:

١- إعداد الكنديين بشكل جيد للتعلم مدى الحياة والعمل.

٢- دعم الأطفال والشباب للكشف عن طاقاتهم الكامنة.

٣- إيجاد اقتصاد متنوع ورفاهية لألبرتا.

٤- إيجاد مكان آمن للعمل، والحياة وتنشئة الأسر.

* التعليم الإضافى والممتد:

١- دعم فرص التعلم عالية الجودة. ٢- استفادة المتعلمين من طاقاتهم.

* التجديد والعلوم:

١- الإسراع فى التجديد. ٣- الإسراع فى تجديد الطاقة.

٢- بناء قدرة بحثية. ٤- الإسراع فى تجديد المعلومات

* التوظيف والموارد البشرية:

١- أن يمتلك الكنديون المهارات والدعم والمعلومات التى يحتاجونها للعمل.

٢- إيجاد سوق عمل منتج يواكب احتياجات اقتصاد اليوم فى المستقبل.

٣- توفير بيئة صحية وآمنة للعمل فى ألبرتا.

* البنية التحتية والمواصلات:

١- توفير القيادة والتمويل لتطوير وحفظ تسهيلات الصحة، والمؤسسات.

٢- استخدام الموارد بحكمة.

* الصحة والسلامة: من خلال تطوير قوى عاملة صحيحة وسليمة.

* تنمية المجتمع:

١- العمل بالتعاون مع الأفراد والمجتمعات لزيادة القدرة على الاكتفاء الذاتى.

٢- حفظ وحماية والارتقاء بتقدير موارد ألبرتا التاريخية وثقافتها.

وبالتالى فإن دور جامعة كالجارى يمتد لخدمة المجتمع وذلك من خلال اتساق خططها وأدوارها مع خطة الحكومة واستراتيجيات وأهداف الوزارة، لذا اهتمت الجامعة بتحقيق اقتصاد قوى ومتنوع لألبرتا، كما اهتمت بمجالات تحقيق الرفاهية لألبرتا مثل الطاقة، وعلوم الحياة، والاتصالات، ووسائل المواصلات، والصحة والسلامة، وتنمية المجتمع.

التمويل:

تعتمد جامعة كالجارى على استراتيجية لتعظيم مواردها الذاتية Fundraising. نظراً لعدم الاتساق بين المنح التى تقدمها الحكومة ونفقات الجامعة، اتجهت كالجارى إلى البحث عن مصادر بديلة، وتمثلت هذه المصادر فى زيادة مصروفات الطلاب، وتعاقدات بحثية، وتبرعات، ثم اتجهت الجامعة إلى تعظيم مواردها المالية من مصادر متنوعة:

- زيادة المنح وبناء قدرة بحثية.
- تحسين جودة خبرات التعلم فى المرحلة الجامعية الأولى.
- الاهتمام بتمويل المشروعات الرأسمالية بالدرجة الأولى.
- الاستمرار فى مبادرة تنمية الموارد بالمشاركة مع منظمة الصحة بكالجارى.

وتعد جامعة كالجارى إحدى أعلى ثلاث جامعات فى تنمية مواردها السنوية، حيث تمكنت الجامعة من تحقيق زيادة ٤٤% خلال ٥ سنوات فقط، وتعتمد الجامعة فى التمويل على إعادة توظيف مواردها الداخلية؛ لذا تلتزم جامعة كالجارى بتخصيص ٢% سنوياً من إعادة الاستثمارات لتمويل الأولويات، ويتحقق ذلك من خلال إسهامات الوحدات الجامعية، وترتكز إعادة التوظيف إلى اشتقاق الاحتياطى من الموارد الزائدة عن حاجة الجامعة والتى يوجد بها فائض عن طريق قيام العمداء بتقديم طلبات إعادة توظيف لتغطية احتياجاتهم من الاحتياطى.

الهيكل التنظيمى:

قامت جامعة كالجارى بتطوير هياكل تنظيمية وتحسينات فى نظمها وعملياتها من خلال ابتكار مكتب نائب رئيس الجامعة لتنمية وتخطيط رأس المال لتنسيق وتخطيط رأس مال الجامعة، مع تحديد إجراءات مقننة لإدارة كافة المشروعات متضمنة تطوير المبادرة بالمشروع، وتقويمه، والعمليات التى تحكم المشروعات فى مراحلها الأولى.

. ويتضح الهيكل التنظيمى لجامعة كالجارى من خلال الشكل التالى:

شكل رقم(٣) الهيكل التنظيمى لجامعة كالجارى

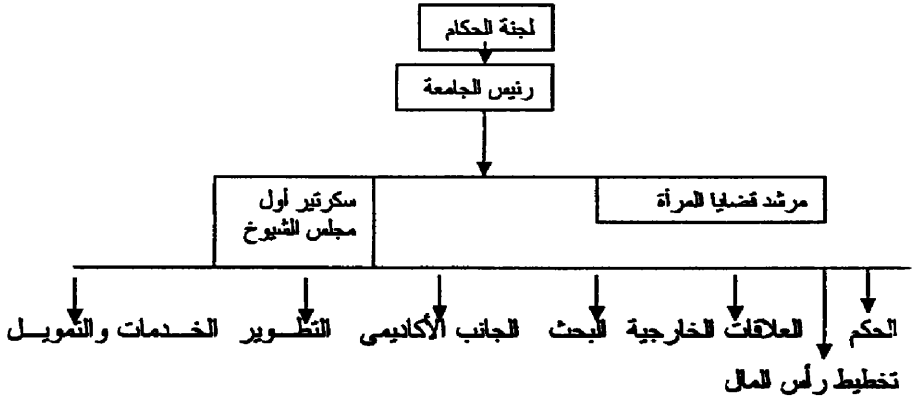

يتبين من الشكل السابق أن الجامعة ترأسها لجنة الحكام والتى تختص بتعيين رئيس الجامعة، ويعاونه سكرتير أول مجلس الشيوخ، ومرشد قضايا المرأة، كما يرأس رئيس الجامعة إدارات سبع تنبثق عنها لجان مختلفة وهى الحكم وتتضمن الخدمات الشرعية، وسكرتارية الجامعة، والسياسة، وإدارة المخاطر والأمن، والخدمات المسموعة للجامعة، أما العلاقات الخارجية تتضمن العلاقات المجتمعية، وعلاقات الخريجين، والعلاقات مع الحكومة، والاتصالات والتسويق، أيضاً إدارة البحث وتتضمن الخدمات البحثية والمشروعات الاستراتيجية، كذلك إدارة الجانب الأكاديمى وتتعلق بالكليات، وقبول الطلاب، والمكتبات والموارد الثقافية، واختيار أعضاء هيئة التدريس، أما بالنسبة لإدارة التطوير فهى تتضمن خدمات التطوير، وتنمية أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى إدارة الخدمات والتمويل الخاصة بالخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات، وأخيراً إدارة تخطيط رأس المال.

مما سبق يتضح المزج بين المركزية واللامركزية فى إدارة جامعة كالجارى. تظهر المركزية فى رئاسة رئيس الجامعة لكافة الإدارات واللجان، وهذا يتضح من خلال الشكل السابق، فبدلاً من تفويض رئاسة تلك الإدارات لمعاونيه وهما مرشد قضايا المرأة وسكرتير مجلس الشيوخ، تختفى سلطتهما على تلك الإدارات، أما اللامركزية تظهر من خلال تفويض الأعمال المرتبطة بالجوانب البحثية، والأكاديمية، والمالية وغيرها إلى لجان عديدة.

التصميم المعمارى:

بالرغم من محدودية التسهيلات الإدارية، والبحثية، والتدريسية، فإن الجامعة لديها القدرة على التوسع المستقبلى من خلال الحرم الرئيس الذى يسمح بالتعامل مع تزايد معدلات الالتحاق بالجامعة. فالجامعة لديها الحرم الغربى، والحرم الحضرى، وموقع تجديد الجامعة مما يوفر الفرصة لتنمية فريدة لها منافع طويلة المدى للجامعة، ورؤيتها، وكذلك مدينة كالجارى.

<u>استراتيجيات الجامعة لمواكبة احتياجات الفراغ على المدى القصير:</u>

حددت الجامعة إستراتيجيتين لمواكبة احتياجات الفراغ على المدى القصير وهما:

١- تطوير حيز فراغى دائم وإعادة توظيفه حتى يتم تطوير فراغات أخرى، ويستخدم الفراغ الدائم فى تسكين الأعمال الإدارية، والأعمال التى لا تتطلب تسهيلات خدمية عالية.

٢- تنفيذ سياسة ضمان أعلى وأفضل استخدام للحيز الفراغى ومن أمثلة ذلك: تطبيق المستويات المعيارية الخاصة باستخدام المعامل، والتخزين داخل وخارج الموقع.

وبالتالى تطبق جامعة كالجارى خطة شاملة للاستثمار فى الفراغ الجديد، وإعادة تجديد الفراغ الموجود بالفعل، وسوف ينتج عن تلك الاستراتيجيات ابتكار فراغ مؤقت إضافى للوحدات الإدارية التى تنتقل إلى أحياء مؤقتة لتحرير الفراغ للأغراض الأكاديمية، أى أن الجامعة تعتمد على المساحة الواسعة، وبالرغم من توافر المساحة، فإنها تسعى إلى تحقيق أقصى استفادة والتعامل الاقتصادى مع الموقع، وذلك من خلال الاستخدام المختلط.

ونظراً لصعوبة تحقيق الأهداف التدريسية والبحثية للجامعة بدون تغييرات فى المبنى الراهن، اتبعت الجامعة مبادئ فى تخطيط الحيز الفراغى الراهن، وهى:

- توضيح المقيدين والفئات المستهدفة والتوسع فى البرامج المرتبطة بهم.
- تحسين استخدام الفراغ من خلال نماذج لمهام جديدة وإعادة التكوين الفراغى.
- استخدام تحليل المكان أو الحيز الفراغى الجديد لتحديد أعضاء هيئة تدريس المستقبل.
- توظيف استراتيجية تخفيف الضغط De- Stressing Strategy على المبانى القديمة بدلاً من هدم وتخريب الهياكل الأصلية.
- التنسيق مع المشروعات الرأسمالية الأخرى.

وبالتالى يفيد الكشف عن الفئات المستهدفة فى عمل إسقاط وتوقع الأعداد المنتظرة مستقبلاً والاستعدادات اللازمة لها، كما أن التنسيق مع المشروعات الرأسمالية يفيد فى الحصول على دعم لاستكمال أعمال البناء وقد يتيح حيزاً فراغياً فى مواقع تلك المشروعات.

تقسيم الحيز الفراغي:

ينقسم الحيز الفراغي بجامعة كالجارى إلى:

فراغ طويل المدى:

يتمثل فى معهد الطاقة والبيئة والاقتصاد، وهو ميسر بحثى يتكون من معامل، ومكاتب للدارسين والباحثين. ويوفر هذا المشروع الفراغ لعدد ٣٥٠ من طلاب الدراسات العليا طوال الوقت، وعدد ٦٥٠ من طلاب المرحلة الجامعية الأولى، والغرض من هذا المشروع.

ويقصد بفكرة أن معهد الطاقة والبيئة والاقتصاد فراغ طويل المدى أن تأثيره يمتد إلى خارج نطاق الحرم، بالإضافة إلى أنه دائم ولا يتم الاستفادة من موقعه فى سكن إدارى مثلاً.

الحيز الفراغي المؤقت:

حاول مشروع الحرم المؤقت تخفيف الضغوط والسماح باستمرار عمل المعهد. لذا هدف هذا المشروع إلى تأمين فراغ كافى داخل مبنى (علوم الأرض) لتوظيف أنشطة المعهد لحين بناء موقع جديد، كما يوفر المشروع الفرصة لتحسين استخدام الحيز الفراغى فى الحرم، والاتساق مع مبادئ خاصة بأعلى وأفضل استخدام.

الحرم الحضرى(المدنى):

يكون هذا الحرم متعدد الاستخدام، ويركز هذا الحرم على البرامج الأكاديمية المرتبطة تربوياً بالمجتمع مثل: التربية المستمرة، والتصميم البيئى، والعمل الاجتماعى، ويقدم هذا المشروع فراغاً وحيزاً لحوالى ٢٥٠٠ طالب فى المرحلة الجامعية الأولى طول الوقت، و٢٥٠٠ دارس بعض الوقت فى التعليم المستمر.

مركز التعلم بالخبرة:

يمثل نموذج جديد لإدارة الحيز الفراغى ينتقل من الهيكل التقليدى لعمل عضو هيئة التدريس إلى الارتقاء باستقصاء متعدد التخصصات، كما يدمج المعامل التعليمية لتشجيع التفاعل الأكبر بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وبالتالى يسهم هذا الحيز الفراغى فى دعم التعلم بالخبرة ومتعدد التخصصات من خلال المعامل، والعمل التعاونى.

أى أن المركز يسهم فى إتاحة فرصة التعلم بأسلوب مختلف عن نمط المحاضرة التقليدى، حيث يمر الدارس وعضو هيئة التدريس بخبرة التعلم بدلاً من تلقيها فى صورة نظرية، مما يدعم روح الألفة والتعاون وإلغاء الحواجز بين الدارس وعضو هيئة التدريس.

تطوير الحرم الغربى:

يمثل الحرم الغربى مورداً هاماً من موارد الجامعة، حيث يقدم فرصة لإحداث تطويراً فريداً ذا فوائد ومنافع طويلة المدى للجامعة، ورؤيتها، ورسالتها، والخطة الأكاديمية، وكذلك مدينة كالجارى، ونظراً لقدرة الجامعة على استيعاب الزيادة فى معدلات القيد والبحث من خلال الحرم الرئيس، فإن موقع الحرم الغربى يمكن تطويره لخدمة أهداف أخرى، وتم تقديم رؤية عام ٢٠٠٥ لبناء مساكن فى الحرم الغربى، وتم التنفيذ عام ٢٠٠٦ لمواكبة احتياجات ورؤى المساهمين الداخليين فى الجامعة، وسوف يتم عمل مساكن أيضاً للمجتمع الخارجى فيما بعد.

أى أن جامعة المستقبل أصبحت مجتمع كامل يقدم كافة الخدمات التى يأمل فيها أعضاؤها من مكتب، وحجرات دراسية، ومساكن للعاملين وأعضاء هيئة التدريس، بل امتد دورها أيضاً إلى التخطيط للمساهمة فى تقديم وحدات سكنية للمجتمع الخارجى، ويفيد توفير مساكن للعاملين وأعضاء هيئة التدريس بالقرب من مواقع عملهم فى زيادة إقبالهم على العمل.

ميسر مصادر المعلومات والصيانة الإدارية:

يعد أحد أهم المشروعات التى تم أخذها فى الاعتبار عند تصميم الجامعة، حيث تم تأسيس مكتب متعدد الوظائف لحفظ المعلومات، والسجلات، ودعم تكامل الوحدات الإدارية، ومن المنافع الكبرى لهذا المشروع استعادة أكثر من ٣ آلاف متر مربع من الحيز الفراغى فى المبانى الرئيسة للحرم الخاص بالأغراض الأكاديمية والبحثية(لأنه متعدد الوظائف).

أى أن تأسيس مواقع لحفظ وتخزين المعلومات، والسجلات، ومكان آخر للمحفوظات، يحتاج أكثر من ٣ آلاف متر مربع، وبالتالى فإن دمج تلك الوظائف فى مكتب متعدد الأغراض ساهم فى الاستفادة من تلك المساحة فى أغراض أخرى.

يتبين من خلال العرض السابق لملامح جامعة كالجارى جدارتها بأن تعلن نفسها كجامعة للمستقبل وذلك لتميزها فى كثير من الجوانب التى تؤهلها لتحقيق الريادة فى المستقبل، بالإضافة إلى توافقها مع فكر جامعة المستقبل، واتساقها مع المستقبل الكندى وتوجهاته، وهو ما سوف يتجلى بالتفصيل فى نهاية الفصل.

معهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا
British Columbia Institute of Technology

يمثل معهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا نموذجاً آخر لجامعات المستقبل بكندا، وقد تأسس فى عام ١٩٦٤ وبالرغم من تطوره وتغيره عبر السنوات، إلا أنه ما زال محط أنظار مواقع العمل الكندية، وبدءاً من عام ٢٠٠٧ اتجه المعهد نحو التأكيد على الاندماج فى الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للبلاد من خلال خطة استراتيجية تتبنى فكر جامعة المستقبل وتوجه المعهد نحو إعادة صياغة أنشطته بما يؤهله للإعلان عن كونه جامعة للمستقبل.

ويختلف المعهد فى ارتكازه إلى مدخل يهتم بمزج الجوانب الأكاديمية التطبيقية بالخبرات اليدوية التى يتم القيام بها لضمان تخريج أفراد على أتم استعداد لمزاولة المهنة، كما ترجع شهرة المعهد إلى ارتفاع معدل توظيف خريجيه، ففى السنوات الثلاث الماضية، حصل ٨٥% من الخريجين على وظائف عالية الجودة بعد التخرج مباشرة، بل إن مجتمع كولومبيا البريطانية ينتظر خريجى المعهد بشغف، وبالتالى يمثل المعهد سبيلاً للنجاح المهنى، كما يتم توجيه موارده للبحث التطبيقى الذى يدعم الروابط المكثفة مع الصناعة والعمل.

الخطة الاستراتيجية

قدم معهد كولومبيا خطة تمتد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ أى مدتها ٥ سنوات، وقد بدأ فى تنفيذها بالفعل، وتمثلت محاورها فيما يلى:

الرؤية:

حدد معهد كولومبيا البريطانية رؤيته فى " أن يتكامل مع المجتمع ويسهم فى الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لكولومبيا البريطانية[٣]، وتتحقق تلك الرؤية بتقديم مستوى من التعليم يجعل خريجى المعهد هم الخيار الأول لرجال الأعمال والمصانع حول العالم ".

ـ وتتسق تلك الرؤية مع جهود معهد التنافسية والرفاهية وتقاريره والاهتمام بالبنية التحتية اللازمة ودور التكنولوجيا فى تحقيق رفاهية البلاد؛ ومن ثم فإن رؤية المعهد تسعى إلى الوصول بالبلاد إلى الرفاهية المرغوبة فى المستقبل من خلال تخريج أفراد قادرين على التنمية.

الرسالة:

تتمثل رسالة معهد كولومبيا فى خدمة المتعلمين والعاملين والمساهمة فى نجاحهم من خلال:

- تقديم تعليم وتدريب مهنى وفنى عالى الجودة يدعم الخريجين كممارسين للعمل.
- الارتقاء بالممارسة والتطبيق؛ ومن ثم فإن برامجه ومقرراته تتسق مع تطور المهن ونمو خدمات الصناعة.

أى أن الرسالة لا تقتصر على خدمة الدارسين بالمعهد فحسب، وإنما تمتد لتشمل العاملين بالمجتمع الكندى بالشركات والمصانع، وبالتالى فإن رسالته تتضمن المساهمة فى نجاح الأعمال والمهن الصناعية والتكنولوجية بالبلاد؛ لذا فإن المعهد لا يتقيد بسن الدراسة مثل باقى مؤسسات التعليم العالى، وهذا ما سوف يتضح بالتفصيل عند استعراض البرامج ونظم الدراسة.

المبادئ الموجهة للأنشطة المؤسسية:

حدد المعهد بعض المبادئ التى تمثل محاوراً أساسية لسير العمل والدراسة، وتتمثل في:

- العمل الجاد: حيث يتوقع من الطلاب قضاء فترة من ٢٥ إلى ٣٥ ساعة أسبوعياً فى حجرة الدراسة، أو فى العمل فى مشروعات تطبيقية، ومن ثم يشعر الطلاب بعناء العمل.
- صقل المهارات الحياتية: يعتمد العمل على تنمية مهارات العمل الفريقى والتعاونى بين الطلاب لاستكمال مشروعاتهم، بالإضافة إلى مهارات إدارة الوقت والاتصال.
- التواصل: حيث يتم إتاحة الخدمات التربوية للطلاب والتواصل معهم عبر الشبكات.
- المحاسبية: أى تحديد مؤشرات للأداء وتحقيق الأهداف المحددة فى خططها.

- انتقال أثر التعلم: بأن يكون ما يتعلمه الطلاب قابلاً للانتقال إلى المهن.

يتبين من خلال المبادئ السابقة الاهتمام بالمستقبل السياسى للبلاد الذى يتجه إلى مشاركة المواطنين ومحاسبة الحكومات، فصقل المواطن بالمهارات الحياتية والمهنية يمكنه من المشاركة الفعالة فى توجيه البلاد نحو المستقبل المرغوب، كما تسهم المبادئ التى يرتكز إليها المعهد فى تحقيق رفاهية كندا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الأهداف:

يصنف المعهد أهدافه إلى فئات هى أهداف خاصة بالبرامج، والتدريس والتعلم، والاعتراف بالمعهد ومصداقيته، والبحث، وخدمة الطلاب، وتنوع المتعلمين.

أولاً: بالنسبة للأهداف الخاصة بالبرامج:

تتمثل الأهداف الخاصة بالبرامج فيما يلى:

- تطوير وتجديد برامج تتناول التوجهات الاقتصادية المتغيرة واحتياجات الطلاب والعاملين.
- تطوير برامج للدراسات البينية التى تجمع بين مقررين، وبرنامجين، أو أكثر.
- التأكيد على النظرة العالمية فى البرامج لضمان فهم الطلاب لتحديات وفرص سوق العمل.
- تقديم خريجين متميزين فى أدوارهم كممارسين، ورواد، ومواطنين.

ثانياً: بالنسبة للتدريس والتعلم:

يهدف المعهد إلى الارتقاء بخبرة التعلم من خلال التعليم المتميز، والاستخدام الملائم للتكنولوجيا.

ثالثاً: بالنسبة للاعتراف بالمعهد ومصداقيته:

تتمثل الأهداف الخاصة بالاعتراف بالمعهد فيما يلى:

- ضمان مواكبة البرامج للمستويات المعيارية التى حددتها جهات الاعتماد الخارجية، والمتطلبات الخاصة بالمصانع، والمنظمات المهنية لزيادة نسبة توظيف الخريجين.
- انتقال أثر البرامج بما يتيح إقبال الطلاب على المعهد من كافة مؤسسات التعليم العالى.

ويلاحظ مما سبق، اقتصار محور اعتماد المعهد ومصداقيته على الاهتمام بالبرامج فحسب، فالاعتماد ومصداقيه المعهد لابد أن تشمل تميز كافه محاوره من تدريس، وقبول، وبرامج، وأعضاء هيئة تدريس.....وغيرها.

رابعاً: بالنسبة للبحث:

ويبرز فى هذا الصدد هدف محدد هو:

- أن يظل المعهد فى المقدمة فى ظل التغير التكنولوجى وذلك من خلال البحث التطبيقى.

خامساً: بالنسبة لخدمة الطلاب:

يسعى المعهد إلى خدمة الطلاب من خلال:

- مشاركة المجتمع فى تقديم خطة استراتيجية مؤسسية لإدارة القبول.
- الإنصات والاستجابة إلى المنتفعين لضمان مواكبة احتياجات المتعلم من البرامج والخدمات.

سادساً: بالنسبة لتنوع المتعلم:

يهدف المعهد فيما يتعلق بتنوع المتعلم إلى:

- تحسين التحاق ونجاح المتعلمين ذوى الثقافات المختلفة من خلال التوسع فى الخدمات.
- زيادة نسبة التحاق الطلاب الدوليين مما يزيد الوعى الدولى بالمعهد.

لذا فإن المعهد يهتم بإشراك كافة المستفيدين من خدمات المعهد فى خطته الاستراتيجية، ومن ثم يتم مراعاة احتياجات كافة فئات المجتمع، كما يتضح التوجه نحو التدويل فى اختيار المتعلمين من مختلف أنحاء العالم. ويتضح من خلال تصنيف الأهداف إلى فئات مختلفة اهتمام المعهد بشمول أهدافه لكافة جوانب العملية التربوية.

أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

يختلف أعضاء هيئة تدريس المستقبل بمعهد كولومبيا البريطانية التكنولوجى فى كونهم خبراء فى الصناعة، وبالتالى يشترط فى عضو هيئة التدريس بالمعهد:

- أن تكون لديهم خبرة عملية وريادة فى صناعتهم ووجود اتصال دائم بينهم وبين الميدان.
- تمكنهم من تطبيق التكنولوجيا داخل قاعات الدراسة.
- توجيه الطلاب نحو سوق العمل الملائم لهم.
- أن يكون أكثر من مجرد مهنى، فهو يهتم برعاية ومتابعة كل طالب بشكل شخصى. فأعضاء هيئة التدريس بالمعهد يعرفون أسماء طلابهم ويهتمون بنجاحهم.

يتضح من خلال تلك الشروط أن عمل عضو هيئة التدريس يمتد إلى خارج نطاق العمل الجامعى، وتتسق تلك الشروط وأهمها ارتباط عضو هيئة التدريس بالميدان وخبرته فى مجال الصناعة مع برنامج إعداد أعضاء هيئة التدريس الذى يهتم بفترة الامتياز ومرور العضو بفترة خبرة ميدانية، كما يتوافق اهتمام المعهد باختيار خبراء فى الصناعة مع العوامل الاقتصادية الكندية التى تتضمن اقتصاداً مزدهراً يرتكز إلى السوق، ويتجه إلى توثيق الروابط بين المجتمع والسوق، كما يتبين تميز أعضاء المعهد فى اهتمامهم الشخصى بالدارسين، والتأكد من توجه كل طالب نحو النجاح والتميز، وهذا ما لا يهتم به كثيراً أو غالبية أعضاء هيئة تدريس اليوم.

وحدد المعهد مبادرة استراتيجية للارتقاء بأداء أعضاء هيئة التدريس من خلال:
- تأسيس ممارسات مبتكرة لجذب والحفاظ على أعضاء هيئة تدريس بارزين.
- تطوير برنامج تنظيمى متطور للحفاظ على صحة وسلامة العاملين.
- التأكيد على المحاسبية والعمل الفريقى.
- دعم وتعزيز العمليات التى تشجع الحوار المحترم والحضارى.
- إثراء القيادة التى تحدد المستوى الملائم لاتساق كل عضو فى منصبه.

أى أن المبادرة ترتكز إلى الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس أكثر من الاهتمام بأدائهم داخل المعهد، باعتبار أن تحسن الحالة النفسية والجسدية والمهنية لعضو هيئة التدريس ينعكس بشكل إيجابى على أدائه، لذا تهتم المبادرة بتحقيق التوافق والاتساق بينه وبين منصبه الذى يشغله.

كما يتضح الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس بمعهد كولومبيا البريطانية من خلال:

- **الرواتب:** تستخدم الجامعة الرواتب كحافز لتشجيع أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال الزيادة التراكمية،فيبدأ الراتب بـ٤٥,٨٥٥ دولار، ويصل إلى ٧٩,٢٠١ دولار سنوياً.
- **الرعاية الصحية:** من خلال المراكز الطبية، ومركز السلامة واللياقة، بالإضافة إلى خدمات الطوارئ، مع سرية زيارات المرضى.
- **رعاية الأسرة:** يتاح لعضو هيئة التدريس فرصة الإعفاء من الحضور لرعاية أى من أفراد أسرته وذلك لمدة ٨ أسابيع كحد أقصى، بشرط تقديم الأوراق التى تفيد بمرض أحد أفراد أسرته، كما اتفقت رابطة أعضاء هيئة تدريس معهد كولومبيا على تخصيص مكان يتضمن كافة التسهيلات لرعاية أبناء أعضاء هيئة التدريس.
- **رابطة أعضاء هيئة التدريس:** تتمثل رسالتها فى رعايتهم، والدفاع عنهم والارتقاء باهتماماتهم، وتحسين ظروف التوظيف، وبيئة العمل، وإشراكهم فى القرارات.

قبول الطلاب الجدد:

يختلف معهد كولومبيا البريطانية عن مؤسسات التعليم العالى فى استخدامه أساليب واستراتيجيات مختلفة فى القبول، حيث يتضمن سبلاً عديدة تختلف باختلاف طبيعة البرنامج الذى سيلتحق به الدارس، وبالتالى يتضمن كل سبيل متطلباته وعملياته الخاصة به، وتعتمد تلك المتطلبات على الأسلوب الذى اختاره الدارس لاستكمال دراسته (بعض الوقت- طوال الوقت- عن بعد.....)، أو اعتماداً على نمط البرنامج الذى يهتم به الدارس.

ولا تقتصر البرامج على المتطلبات الأكاديمية، فقد تتطلب بعض البرامج متطلبات أخرى مثل: حضور جلسة معلومات، أو المشاركة فى مقابلة شخصية. كما يقبل المعهد الطلاب فى أى سن ما داموا يوفون المتطلبات الخاصة بالبرامج؛ ومن ثم فإن الطلاب المأمولين هم: الحاصلون على الشهادة الثانوية، والعاملون الراغبون فى تغيير وظيفتهم أو الترقى، وخريجو التعليم الجامعى الراغبون فى مزيد من الممارسة العملية، وبرامج إسراعية للنجاح فى العمل.

أولاً: بالنسبة للقبول ببرنامج الدراسة بعض الوقت، وعن بعد، أو عبر الشبكات:

يشترط للقبول الحصول على شهادة الثانوية العامة، وإتقان اللغة الإنجليزية. ولا يتقيد المعهد فى قبوله بسن الدراسة، بل إن متوسط سن الدراسة بعض الوقت هو ٢٢سنة.

وتتمثل خطوات القبول والتسجيل بالبرامج السابقة فيما يلى:

١- اختيار المقررات: ويتم معرفة تلك المقررات ومراجعة توصيفها عبر الشبكات، وفى حالة عدم تأكد الطالب مما يرغب فى دراسته، يمكنه الاستعانة بدليل الطالب.

٢- مواكبة شروط ومتطلبات القبول: يتحمل الدارس مسئولية التأكد من استيفاء متطلبات المقرر عند القبول، أو استيفاء المهارات المكافئة حتى لا يتعثر فى الدراسة.

٣- الاستعداد: أى تحديد رقم المقرر، ورقم الفيزا لسداد الرسوم، وعنوان البريد الإلكترونى.

٤- التسجيل: يتم التسجيل إما عبر الشبكات باستخدام الموقع الإلكترونى الخاص بالمعهد، أو بالاتصال بقسم خدمات القبول ومعلومات الطالب، أو عن طريق الفاكس، أو شخصياً.

يتبين اختلاف نظام القبول بمعهد كولومبيا عن غيره من مؤسسات التعليم العالى، حيث يطلب من الدارس تحديد المقررات التى يرغب فى دراستها قبل تحديد ما إذا كان المعهد سوف يقبله أم لا، كما يتبع المعهد أسلوباً مختلفاً فى تحمل الدارس مسئولية التأكد من استيفاء شروط القبول، ويمكن تفسير ذلك برغبة المعهد باعتباره نموذج لجامعة المستقبل فى إعداد وقبول قادة قادرين على تحمل مسؤولية دراستهم وعملهم، كما يتفق أسلوبه فى اختيار المقبولين مع القبول بجامعة المستقبل، والذى يعتمد على المنفعة التى يمكن أن يقدمها الدارس؛ لذا يتيح المعهد الفرصة للدارس لاختيار البرامج التى تناسبه.

ثانياً: بالنسبة للقبول بالبرامج طول الوقت:

يتمثل متوسط سن القبول فى ٣١ عام ، كما يقدم المعهد خدمة التأهيل للطلاب غير القادرين على مواكبة متطلبات القبول، حيث يقدم خيارات للتأهيل وتحديث المهارات.

خطوات القبول بالبرامج طول الوقت:

١- التقدم للقبول: من خلال ملئ استمارة التقدم للمعهد.

٢- مواكبة متطلبات الالتحاق بالبرنامج وتقديم الأوراق والوثائق المطلوبة.

٣- الحصول على تغذية راجعة فى فترة من أسبوعين إلى ٣ أسابيع بعد تقديم الأوراق، وبعد فترة من ٤-٦ أسابيع يتم إرسال خطاب يوضح موقف الدارس من القبول.

٤- تحديث البيانات والمعلومات باستمرار من قبل الدارس.

يتبين مما سبق اختلاف إجراءات وخطوات القبول بالبرامج طول الوقت عن القبول بالبرامج بعض الوقت وعن بعد، فالبرامج طول الوقت لا تتطلب تسجيلاً واختيار مقررات قبل التقدم للقبول، مما يشير إلى أن المقررات تكون محددة مسبقاً. كما أن القبول بالبرامج بعض الوقت يحمل الدارس مسؤولية التأكد من مواكبة متطلبات القبول باعتبار أن غالبية المتقدمين للدراسة بعض الوقت من العاملين والموظفين الراغبين فى تحديث مهاراتهم، ونظراً لضيق وقت المتقدمين للدارسة بالبرامج بعض الوقت، أتاح المعهد أساليب مختلفة للقيد فى حالة عدم تمكن المتقدم من الحضور شخصياً، ولكن ضيق وقت الدارس والذى يتضح من خلال التحاقه بالدراسة بعض الوقت يتطلب تقديم تغذية راجعة توضح موقف الدارس من القيد والقبول، لأن ضيق وقته وعبء العمل قد لا يسمح له بمتابعة قبوله.

برامج التعليم:

يقدم المعهد برامج ذات مستويات متعددة: الشهادة الجامعية، ودبلومات، ودراسات متقدمة، وتؤدى بعض البرامج إلى التأهيل المهنى، والبعض الآخر يقدم مقررات تتيح للخريجين تصميم اختبارات تأهيلية لمواكبة متطلباتهم المهنية، وتعكس البرامج الطبيعة البينية لسوق العمل.

وتنقسم البرامج بمعهد كولومبيا البريطانية التكنولوجى إلى:

- البرامج طول الوقت:

وتقدم طوال مدة الدراسة، وبمجرد القبول فى البرنامج يتم التسجيل آلياً فى جميع المقررات التى يحتاجها الدارس لإتهاء البرنامج، ويتم ضم الدارس إلى مجموعة عددها من

(١٦- ٢٤) طالب، ويحضرون كافة الحلقات الدراسية معاً طول العام، ويتوقع من الدارس قضاء فترة من ٥- ٧ساعات يومياً بالمعهد لمدة ٥ أيام أسبوعياً، وبدءاً من الساعة السابعة صباحاً حتى الخامسة مساءاً، ويقضى الدارس نصف وقته فى قاعات الدراسة، والنصف الآخر يتم فى التدريب داخل معمل أو ورشة أو فى مواقف الحياة الواقعية، ويتم العمل بشكل فردى أو فى مجموعات فى حالة المشروعات العملية التى تساعد على تنمية روح العمل الفريقى.

- البرامج بعض الوقت:

تقدم سبيلاً مرناً للدراسة من خلال عدد من المقررات التى يمكن دراستها بشكل فردى، ويدرسها الطالب عندما يتوفر لديه الاستعداد لذلك.

- برامج التعلم التعاونى:

تكون تلك البرامج متاحة للدراسة بعض الوقت، وتتم من خلال المشاركة بين الطالب والموظف والمعهد، ويختار فيها الدارس إما الالتحاق بالمعهد وإحدى كلياته أو الاستمرار فى موقع العمل لدمج التعلم الأكاديمى بالخبرة، وتتيح تلك البرامج فرص لاكتشاف تنفيذ صناعة معينة من الداخل، وتكون تلك البرامج مدفوعة من جهة العمل، مما يتيح للدارس تمويل تعليمه.

وتكون تخصصات الدراسة موحدة بالنسبة لأنواع البرامج المختلفة وهى:

- العلوم الطبيعية والتطبيقية: تهتم بالبيئة وتحسين الظروف المحيطة والقدرة على البحث وحل المشكلات، وتسليح الفرد بالمهارات التى تمكنه من النجاح فى المهنة.
- العمل والوسائط المتعددة: خريج هذا التخصص يمكنه العمل فى أى عمل تضامنى، أو غير ربحى، أو حكومى أو خاص.
- تكنولوجيا الحاسبات والمعلومات: يختص هذا التخصص بالريادة فى المجال التكنولوجى المتقدم بدءاً من البرمجة وصولاً إلى التصميم... وغيرها من العمليات التكنولوجية.
- الهندسة: يقدم تعليم عملى يتيح للفرد تصميم حلول لمستقبل أفضل.

- العلوم الصحية: يتعلق بتحسين الحياة، والعمل مع أحدث تكنولوجيا العلوم الصحية.
- التجارة: يختص بكيفية عمل الأشياء فى مجال التجارة.

يتبين مما سبق تلبية المعهد لكافة احتياجات الدارسين من خلال برامجه المتنوعة، فالبرامج طول الوقت تناسب الدارس المتفرغ والراغب فى اكتساب الخبرة الميدانية التى تمكنه من النجاح فى عمله، أما البرامج بعض الوقت تناسب فئات العاملين والصناع الراغبين فى اكتساب مزيد من المهارة والخبرة سواء للترقى فى العمل أو لتغيير الوظيفة، كما امتدت خدمات المعهد ومرونة برامجه لخدمه غير القادرين على ترك مواقع عملهم أو الاستئذان، وذلك من خلال برامج التعليم التعاونى التى تقدم الدراسة للفرد داخل موقع عمله، ويتفرد المعهد فى عدم التزامه بسن الدراسة المتفق عليه فى حالة الدراسة طول الوقت؛ ومن ثم تمثل البرامج عامل جذب لغالبية المواطنين من داخل وخارج كندا الراغبين فى الدراسة التطبيقية.

التعليم والتعلم:

يتسق التعليم بالمعهد مع تطور المهن، ويتضمن خدمات الصناعة، لذا يقدم من خلال الخبرة المرتبطة بالسياق، بجانب الخبرات البينية التى تقوم بنمذجة بيئة العمل، كما يعتمد على البحث التطبيقى للارتقاء بالممارسة وخبرة المتعلم، ويمثل التعلم بالمعهد أكثر من مجرد حضور قاعات دراسية، بل إنه خبرة تضمن إعداد الدارسين للنجاح فى كافة جوانب الحياة.

التعلم التطبيقى:

يمثل المعهد رائداً فى التعلم التطبيقى، حيث يتعلم الطلاب النظرية، ثم يقومون بممارستها، لذا فإنهم يتعلمون فى محلات، ومعامل، وورش، واستديوهات على أعلى مستوى من التجهيز المتقدم الذى يمكنهم من فهم ما تعلموه، وفهم كيفية تطبيقه فى الواقع.

المجموعات الصغيرة:

إن العمل فى مجموعات صغيرة يتيح للطلاب تطبيق المتعلم من خلال استكمال مشروعات أو ممارسات فى قطاع الصناعة، مما يمكنهم من الممارسة الميدانية فى مجال من اختيارهم.

المشروعات:

يقوم الطلاب باستكمال مشروعات فى المعهد باستخدام تجهيزات متقدمة فى المعامل والمحلات، وذلك من خلال العمل مع شركة صناعية.

يتفق أسلوب التدريس والتعلم بالمعهد مع طبيعة نموذجه كجامعة مستقبل تكنولوجية، فالطابع التكنولوجى يتطلب إضفاء الطابع التطبيقى على الدراسة، مما يمكن الدارس من الشعور بقيمة وفائدة ما يتلقاه داخل المعهد، بل ويسعى إلى اكتساب المزيد لتطوير الواقع الفعلى.

المناخ الجامعى بمعهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا:

تختلف الحياة الجامعية داخل معهد كولومبيا مما يجذب الطلاب، ويتضح ذلك من خلال:

- أنشطة هادفة فى وقت الفراغ: تتمثل فى حضور حلقات دراسية فى فصول صغيرة لخبراء فى الصناعة، وذلك لتطوير معارفهم النظرية، والمهارات المطلوبة للمهنة.
- نادى مهارات التخاطب: يستهدف الطلاب غير القادرين على الحوار أمام مجموعات كبيرة من الأفراد، ويطلق عليه" نادى رئيس المأدبة Toastmaster Club"، ويفيد فى إكساب الفرد القدرة على الحوار والتخاطب بسلامة ولباقة أمام مجموعة من الحاضرين.
- إرشاد الطلاب: يتم الاتصال بالطلاب بصورة شخصية إما عن طريق البريد الإلكترونى، أو الهاتف، أو بشكل شخصى لتزويدهم بالمعلومات التى يحتاجونها عن الجامعة.
- بطاقة هوية الطالب: تتيح له التمتع بخدمات مختلفة داخل الحرم مثل: التصوير، والإطلاع داخل المكتبة، وخارج الحرم مثل الحصول على تخفيضات على المشتريات.
- تأمين الحرم: تتيح الجامعة فرص للطلاب للمشاركة فى تأمين الحرم من خلال برنامج التجول فى الحرم طوال ٢٤ ساعة.

- **الدعم المالى للطالب:** يزود الدارس بمعلومات حول التكاليف المادية التى يحتاجها، ومدى تمكنه من الوفاء بالتزاماته، وإتاحة فرص القروض للطلاب، وتشمل خدمة الدعم المالى الدارسين طوال الوقت، وبعض الوقت، وكذلك الخريجين أيضاً.
- **المواصلات وأماكن الانتظار:** توفر الجامعة مواصلات وأتوبيسات عامة فى مواقع الحرم المختلفة، بالإضافة إلى أماكن انتظار مخصصة للطلاب.
- **خدمة التسكين:** حيث يستقل كل طالب بحجرة خاصة به، مع وجود مطبخ مشترك، وكافتيريا. كما تتضمن مساكن خارج نطاق الحرم لفترة قصيرة وليست دائمة.
- **الرعاية الصحية:** لا تقتصر الجامعة على الاهتمام بالرعاية الطبية للطالب فحسب، وإنما تهتم بتأمينه داخل الحرم ضد الحرائق، والكوارث الطبيعية، وكيفية التعامل معها، وتزويده بتعليمات التعامل مع الأزمات من خلال دليل الطالب للصحة والأمان.
- **خدمة توظيف الطالب:** تسعى أغلب الشركات إلى تعيين طلاب وخريجى الجامعة بعض الوقت أو طوال الوقت، لذا يقوم مكتب توظيف الطلاب الخاص بالجامعة بإتاحة الوظائف من خلال موقع إلكترونى خاص بالمكتب، وتتيح الشركات المقدمة للوظائف فرص التسجيل المجانى عبر الموقع وذلك لطلاب المعهد فقط.

وبالتالى يتضمن المعهد عوامل مختلفة تسهم فى جذب الطلاب منها توفير وظائف مرتبطة بطبيعة الدراسة، مما يشعر الدارس بقيمة ما يدرسه، بالإضافة إلى الاهتمام بمراعاة خصوصية واستقلالية كل دارس بتوفير حجرة خاصة به بمفرده، وإتاحة سبل الراحة والأمان والمواصلات العامة لتيسير سبل الذهاب إلى الجامعة، وبالتالى يكون الطالب فى قمة نشاطه، مما يشجعه على الإنجاز والإقبال على الدراسة.

معايير نجاح معهد كولومبيا البريطانية فى تحقيق أهدافه:

حدد المعهد فى خطته الاستراتيجية معياراً أساسياً للنجاح هو الالتزام:

أولاً: الالتزام تجاه المستفيدين أو المنتفعين من خدمات المعهد:

حيث يلتزم المعهد بما يلى:

- تقديم خبرة المتعلم التى تدعم المتعلمين كأفراد وتقديم عائد من استثماراتهم.
- نجاح العاملين من خلال تعليم وتدريب المدربين القادرين على الإنتاج.
- الاستجابة والتكيف للاحتياجات الراهنة لكولومبيا البريطانية.
- تقديم الموارد بأسلوب يزود مواطنى كولومبيا البريطانية بأفضل عائد.

ثانياً: الالتزام تجاه المعهد ذاته:

وتتمثل مؤشراته فيما يلى:

- تقدير العاملين كأفراد من خلال دعم طموحاتهم، وتشجيع تنميتهم.
- التحسين المستمر وقياس الأداء.
- ثقافة عمل الفريق: وتتضح من خلال شفافية عمليات صناعة القرار.

أى أن نجاح المعهد فى تحقيق رسالته يعتمد على التزامه على كافة المستويات داخل وخارج المؤسسة، بالنسبة للالتزام خارج المؤسسة فهو يختص بكافة الجهات المستفيدة من خدمات المعهد، ويتحدد هذا الالتزام من خلال مؤشرات منها: نجاح العاملين فى أعمالهم المهنية، وتحقيق مستويات عليا من الإنتاج، والاستجابة لاحتياجات البلاد، أما بالنسبة للالتزام داخل المؤسسة فهو يختص بالعاملين وأعضاء هيئة التدريس؛ لذا فإن مؤشراته هى دعم طموحات العاملين وتنميتهم مهنياً، وتشجيع إنجازاتهم، وإشراكهم فى العمل وصناعة القرار.

البحث العلمى:

يقوم المعهد بتوجيه البحوث التطبيقية للارتقاء بخبرة وممارسة المتعلم، كما يدعم نجاح الموظفين، والتنمية الاقتصادية بالتركيز على أنشطة البحوث التطبيقية فى مجالات تستفيد من أعضاء هيئة التدريس والدارسين لحل مشكلات العمل، والصناعة وزيادة القوة التنافسية.

وتتمثل مجالات المشروعات البحثية في: الإعاقة والسن المعمر، وهندسة المدن، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا الغذاء، وإدارة التشييد، وتكنولوجيا المساحات الخضراء، وتطبيقات نظم الطاقة، والصحة والأمان، وتكنولوجيا الصحة، وإدارة البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والمنتجات الصحية الطبيعية.

السياسة البحثية:

يتم نشر السياسة والإجراءات البحثية لكى تمثل مرجعاً للطلاب، والعاملين، والمجتمع، وأعضاء الصناعة بمعهد كولومبيا التكنولوجى، وتعتمد تلك السياسة على الأخلاقيات البحثية، باعتبار أن أى نشاط بحثى يتضمن عناصراً بشرية، فلابد من مراجعة هذا النشاط من جانب لجنة مراجعة أخلاقيات البحث التى تهتم بالملكية الفكرية، والسلوك البحثى، وحقوق النشر.

كما يقوم المعهد بتوجيه البحوث التطبيقية التى تمولها المنح وقطاع الصناعة، ويختص بتلك البحوث فرقاً متعددة التخصصات وخبراء، حيث يقوم الباحثون بابتكار حلولاً بحثية تطبيقية يمكن نقلها وتحويلها إلى المنتجات والخدمات المختلفة، ومن ثم يسهم البحث فى تقديم مخرجات لتحقيق النجاح الاقتصادى وفرص التوظيف، وتتضمن العملية البحثية ثلاث مراحل هى:

المرحلة الأولى: فكرة مقترحة للحصول على الموافقة:

فى حالة وجود أى فكرة بحثية، لابد من الاتصال أولاً بلجنة البحوث الخاصة بالكلية، والعميد ورئيس القسم للموافقة على تطوير الفكرة البحثية، ثم يتم الاتصال بمكتب وسيط البحث التطبيقى لمعاونة الباحث فى تقديم خطة بحثية ناجحة والتفاوض حول تعاقد مع قطاع الصناعة.

المرحلة الثانية: الموافقة على خطة المشروع البحثى الممول:

تبدأ تلك المرحلة بعد مراجعة الخطة من جانب لجنة البحوث والعميد، وتتضمن قيام لجنة الأخلاقيات البحثية بالتعاون مع مكتب وسيط البحث التطبيقى بمراجعتها.

المرحلة الثالثة: إنهاء تطبيق المشروع البحثى وتقويمه:

تبدأ بالعمل فى المشروع البحثى، وإعداد ميزانية بحثية، وبمجرد تلقى التمويل، تكون الكلية مسؤولة عن إدارة التعاقد، فى حين يتحمل الباحث مسؤولية إنهاء المتطلبات البحثية.

يتضح دور البحث فى تفعيل الدور التكنولوجى للمعهد باعتباره نموذجاً لجامعة المستقبل التكنولوجية، وتلك من خلال البحوث التطبيقة، حيث تشترط الجامعة فى طبيعة البحوث مساهمتها فى التنمية الكندية، كما يتبين أن توجيه البحوث لا يتم بشكل عشوائى، وإنما وفق

أسس منها: الالتزام بالأخلاقيات البحثية، وحقوق الملكية الفكرية، ومساهمة تلك البحوث في حل المشكلات، وتشير المجالات البحثية التي حددتها الجامعة إلى اهتمامها بالمجالات التي تتوافق مع متطلبات مجتمع القرن الحادي والعشرين، ومن أمثلة ذلك: تطبيقات نظم الطاقة، والمبادرات البيئية، والطاقة المتجددة وكلها مجالات يحتاجها مجتمع المستقبل خاصة في ظل التوجهات البيئية التي تهدد بنفاذ مصادر الطاقة الطبيعية.

المكتبات:

تتسم المكتبة بفتح قاعاتها الدراسية لمدة ٢٤ ساعة وطوال أيام الأسبوع، وذلك من خلال معمل" الساعات الممتدة ehPod"، وهو معمل كمبيوتر يفتح بعد إغلاق المكتبة، ويتيح فرص الاطلاع على قواعد البيانات من خلال ٢٠ جهاز كمبيوتر، بالإضافة إلى إتاحة فرص تأجير أجهزة لاب توب لمدة ٣ ساعات.

خدمة الاستعارة:

تتميز المكتبة بإتاحة خدمة استعارة ٢٥ وحدة كحد أقصى في وقت واحد، لمدة يومين للتقارير السنوية والخرائط، وأسبوعين للكتب، وأسبوع لمواد الفيديو، في حين تمنع المكتبة استعارة الوثائق الحكومية، والدوريات، وتقوم الجامعة بفرض غرامات مالية على تأخير إعادة الكتب تبدأ من نصف دولار، وتصل إلى ١٥ دولار، كما تتيح استعارة أجهزة لاب توب بغرامة ١٠ دولار على تأخير ساعة، و٢٦٠ دولار لأكثر من ذلك، وفي حالة تجاوز مدة التأخير المحددة ودفع الغرامة، واستمرار التأخير، يتم دفع تكلفة الوحدة التي تمت استعارتها.

خدمة القرض بين المكتبات Interlibrary Loan:

تسهم الجامعة في توفير المراجع للباحثين، حتى في حالة عدم توافرها بالمكتبة وذلك من خلال طلبها من مكتبات أخرى وتوفيرها للباحث في فترة ما بين ٣ أيام إلى ٤ أسابيع.

خدمة المجتمع:

تعتمد سمعة المعهد على قدرة الخريجين على المساهمة في خدمة مجتمعهم من خلال العمل من أول يوم، لذا يفضل الكثيرون تعيين خريجي المعهد، بل إن كثيراً من الشركات تكون في انتظار دفعات الخريجين ، وتظهر خدمة المعهد لمجتمعه في الروابط القوية بينه

وبين العمل وقطاع الصناعة، مما يسهم فى ضمان ارتباط برامجه بالمجتمع، كما يهدف المعهد إلى تقديم تعليم وبحوث لخدمة مجتمع أكثر قدرة على التنافس فى ظل العولمة، وخاصة فى عام ٢٠٠٩ الذى يتسم بعدم الثبات الاقتصادى؛ لذا اتجهت الصناعات وسوق العمل إلى الاستجابة إلى أسواق العمل الدولية والتنافسية التى يدعمها التغير التكنولوجى، ومن ثم يقوم المعهد بتخريج خريجاً على أتم استعداد لمزاولة المهنة ويمكنه القيادة والعمل بفاعلية فى السياق العالمى.

ومن المبادرات التى يقدمها المعهد " برنامج عمل لمناخ كولومبيا البريطانية" والذى يهدف إلى إيجاد بيئة داعمة من خلال تضمين الخريجين لمبادئ الدعم البيئى. لذا يتوقع من الخريجين فهم وتطبيق المبادئ البيئية فى المهنة التى يختارونها، حيث يقوم المعهد بنمذجة تلك المبادئ.

يتضح اختلاف إسهامات المعهد فى خدمة المجتمع عن غيره من المؤسسات التى تتجه إلى المشروعات والشراكات مع الجهات المختلفة، فالمعهد يقوم برسالته الطبيعية التى يفترض أن تقوم بها كافة مؤسسات التعليم العالى، وهى تقديم خريجين قادرين على تحمل مسؤولية عملهم بل وقيادة مجال تخصصه من أول يوم، وهذه الرسالة انصرفت عنها كثير من مؤسسات التعليم العالى فى الوقت الحاضر، فى حين أن مستقبل البلاد يعتمد على الأجيال الجديدة من الخريجين.

التمويل:

يقدم المعهد استراتيجية مالية لضمان تزويد المعهد بالموارد الملائمة، وتتطلب تلك الاستراتيجية تتبع التمويل العام والخاص، وتطوير مداخل جديدة لمباشرة الأعمال، واتخاذ القرارات اللازمة لدعم الجوانب المميزة، وتعتمد استرتيجية التمويل على محاسبة المعهد عن الموارد المالية المقدمة له مع تعظيم استخدامها، حيث يقوم المعهد بتطويع تلك الموارد لإيجاد فرصاً جديدة، وتحقيق أفضل عائد من الاستثمارات ودعم الرؤية الاستراتيجية.

وبالتالى فإن الاهتمام بالمحاسبية يمثل ضماناً لحسن توظيف الموارد العامة والخاصة المقدمة للمعهد، وتحقيق أفضل استخدام وعائد ممكن من الموارد المتاحة، ويتسق فكر المحاسبة مع الفكر السياسى الكندى الذى يعتمد على مشاركة إيجابية من المواطنين مع محاسبة المسؤول.

الهيكل التنظيمى:

باعتبار أن الجامعة تمثل مؤسسة حكومية، فإنها تتبع وزارة التعليم المتقدم، والتدريب والتكنولوجيا، ويتكون الهيكل التنظيمى من لجنة الحكام ومجلس التعليم، وتتكون لجنة الحكام من تسعة أعضاء يتم تعيينهم من قبل الحاكم، وعضو من أعضاء هيئة التدريس، وعضو من العاملين، واثنين من الطلاب يتم انتخابهم من جانب زملائهم، وليس لرئيس معهد كولومبيا البريطانى أو رئيس مجلس التعليم الحق فى التصويت فى لجنة الحكام، أما بالنسبة لمجلس تعليم معهد كولومبيا البريطانية التكنولوجى فهو يختص بما يلى:

- توجيه اللجنة فى تطوير السياسات التربوية، والبرامج، والأولويات المختلفة.
- تحديد السياسات، ومعايير وإجراءات المنح، والتقدم الأكاديمى، والامتحانات وغيرها.

يتبين من خلال وجود تسعة أعضاء يتم تعيينهم من قبل الحاكم فى لجنة الحكام مركزية الإدارة، ورغبة المقاطعة فى متابعة سير العمل بالجامعة، والمشاركة فى اتخاذ القرارات الإدارية والتربوية، كما تتضح سلطة المقاطعة بشكل أكبر من خلال عدم إتاحة الفرصة لرئيس معهد كولومبيا أو لرئيس مجلس التعليم إبداء الرأى فى عضوية لجنة الحكام.

التصميم المعمارى:

يمتد حرم المعهد إلى الخارج، حيث يتضمن مواقعاً لأقمار صناعية فى أماكن متنوعة فى كولومبيا البريطانية، ومنها مركز كولومبيا البريطانية التكنولوجى للبحث والتجديد المتقدم.

كما يتفرد معهد كولومبيا التكنولوجى بتصميمه الذى يتضمن المميزات التالية:

- مساحة جديدة قدرها ٣٠٠ ألف متر مربع مخصصة لحرم يتضمن تكنولوجيا لمحاكاة برج التحكم بالمطار وطائرة البوينج ٧٣٧.

- ستوديو إذاعة وتليفزيون مجهز بشكل كامل.
- معملاً للتصنيع الآلى للروبوت.
- مسرحاً تفاعلياً لمحاكاة الحرائق.
- الحجرة الوحيدة فى كندا الغربية المخصصة لمحاكاة محرك الغواصة والتى توفر تدريباً حياتياً لمهندسى الغواصات.
- مركزاً للتميز يتضمن تجهيزاتاً للاتصالات اللاسلكية للتدريب على الصناعة.

ويتسم المعهد بحجراته الصغيرة التى تسمح بتقسيم الطلاب إلى مجموعات تتكون من ١٦: ٢٤، مما يتيح مزيداً من التركيز والانتباه، ودراسة منهج قائم على التعاون والمشاركة.

يتبين مما سبق تصميم معهد كولومبيا بحيث يمثل مدينة علمية متكاملة، وهذا يتضح من خلال تلاشى الحدود بينها وبين المجتمع، حيث تتضمن مواقعاً فى أماكن مختلفة، ويمكن تشبيه المعهد بالمدينة المتكاملة حيث يتضمن مواقع للتدريس، بالإضافة إلى ستوديو للإذاعة والتليفزيون لنشر فكر وإنجازات المعهد عبر الأقمار الصناعية، كذلك وجود مواقع للممارسة الفعلية سواء من خلال التجريب فى مراكز التميز، أو التدريب والإنتاج فى معمل التصنيع الآلى للروبوت، أو المحاكاة للواقع الذى يصعب الوصول إليه لخطورته أو تكلفته الباهظة من خلال مسرح محاكاة الحرائق، وحجرة محاكاة محرك الغواصة.

جامعة أونتاريو للفن والتصميم المتخصصة Ontario College of Art& Design

تمثل جامعة أونتاريو للفن والتصميم أكبر وأقدم جامعات كندا المتخصصة فى الفن والتصميم، وتأسست عام ١٨٧٦ وتطورت حتى اتجهت فى عام ٢٠٠٩ إلى إعداد خطة استراتيجية تجعلها جامعة للمستقبل من خلال تبنى فكرة" جامعة الخيال"، أى جامعة تسعى إلى الوصول إلى كل ما هو غامض ومجهول فى المستقبل، وحددت أهدافاً تيعى إلى بلوغها عام ٢٠٢٠، وتجمع الجامعة بين التعليم الذى يرتكز إلى المرسم والتعليم بالخبرة، وتتضمن حوالى ٣٥٠٠ طالب وحوالى ٤٠٠ عضو هيئة تدريس، وتقدم برامجها من خلال ثلاث كليات هى: التصميم، والدراسات الحرة، والفنون.

وبدأت الجامعة كمدرسة للفن، ثم تحولت إلى كلية أونتاريو علم ١٩٣١، وفى أغسطس علم ٢٠٠٧، أعلنت الجامعة تغيير اسمها إلى Ontario College of Art& Design للتعبير عن وضعها الجديد كجامعة مانحة لدرجات جامعية، وقد يثير مصطلح College بعض الخلط لدى الطلاب والمجتمع؛ لذا أعلنت لجنة الحكام فى ١٥ ابريل ٢٠٠٨ تحول اسمها إلى University of Ontario College of Art& Design وقد اعترفت حكومة أونتاريو بهذا الإسم.

الخطة الاستراتيجية

قدمت جامعة أونتاريو خطة استراتيجية مدتها ٦ سنوات تمتد من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢، وبالتالى فإن ثمارها بدأت فى الظهور للحكم على أداء الجامعة وتميز مخرجاتها، وفيما يلى عرض لنموذج الجامعة المتخصصة الكندية وفقاً لخطتها الاستراتيجية المستقبلية:

الرؤية:

حددت جامعة أونتاريو للفن والتصميم رؤيتها فى أن الخيال هو كل شيئ **Imagination is Everything** حيث تعتبر الجامعة نفسها هى جامعة كندا للخيال، تبحث عن الخيال وتسعى نحو المستقبل، وذلك من خلال المساهمة فى مجالات الفن والتصميم، والمبادرات الثقافية العالمية والمحلية، والمعرفة والابتكار عبر مدى واسع من التخصصات والحقول المعرفية.

وبالتالى تتميز رؤية الجامعة فى اهتمامها بالجانب المجرد والوجدانى لدى الدارسين وهو ما لم تهتم به كثير من الجامعات، ولكن باعتبارها نموذجاً لجامعة المستقبل المتخصصة، فإنها تهتم بالخيال الذى هو جزء من المستقبل، فكل منهما مجهول وغير مؤكد، كما أن الخيال هو نقطة انطلاق أغلب العلماء والمخترعين والمبتكرين، ومن ثم فإنها تسعى إلى إفادة المجتمع الكندى والمساهمة فى رفاهيته من خلال تخريج رواد ومبتكرين فى مجال الفن والتصميم.

الرسالة:

حددت الجامعة رسالتها فى خطتها الاستراتيجية(٢٠٠٦-٢٠١٢) فى تشكيل الخيال من خلال تعليم الفن والتصميم على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، والدراسات العليا فى بيئة تعليمية تجمع بين التعليم الذى يرتكز إلى المرسم والاستقصاء العلمى، والتاريخى والناقد.

وبالتالى فإن رسالة الجامعة تسهم فى توجيه جهود الجامعة نحو تحقيق رؤيتها، فالبحث عن الخيال يتطلب توجيهه وتشكيله حتى يؤتى ثماره، وهذا يتحقق من خلال تعليم الفن والتصميم فى بيئة متميزة فريدة تتيح للدارس مزج الممارسة العلمية والتطبيقية مع الدراسة والاستقصاء العلمى، كما حددت الجامعة المخرج النهائى الذى تسعى إليه فى رسالتها، فهى لا تهدف إلى تخريج أفراد عاديين، وإنما رواد فى المجال.

المبادئ الموجهة للأنشطة المؤسسية:

ترتكز الجامعة إلى عدد من المبادئ فى أنشطتها المؤسسية، وتتمثل تلك المبادئ فيما يلى:

- الإتاحة: حيث قدمت الجامعة خطة وسياسة للإتاحة سوف يتم عرضها فيما بعد.
- التنوع الثقافى: باعتبار أن الجامعة مجتمع منتج للفنون، فإنها تعكس التنوع الثقافى وهو مكون أساسى فى ممارسات القرن الحادى والعشرين، ومطلب لحل المشكلات
- الدعم الممتد: وينعكس فى استخدام الموارد، والطاقة، والاستقلالية الاقتصادية، والممارسة المؤسسية، والمناهج فى كافة الكليات.
- الخبرة عبر التخصصات: حيث يتعاون الأفراد من تخصصات مختلفة لحل المشكلات، وذلك بالاستفادة من نقاط القوة فى المنهجيات المختلفة.
- السلامة: حيث تشجع الجامعة على القيام بالممارسات المرتبطة بالصحة والسلامة.
- التجديد التكنولوجى: فالتوجه الدولى هو الاستفادة من الفن فى ابتكار تكنولوجيا حديثة.
- الأخلاقيات المعاصرة: ففى الوقت الذى تركز فيه المجتمعات على حل المشكلات، فإنها تهمل الأخلاقيات؛ لذا فإن الجامعة تهتم بدراسة الأخلاقيات، والعدالة.

يتضح من خلال المبادئ السابق الإشارة إليها مراعاة الجامعة للسياق الثقافى للمجتمع الكندى، وكذلك فكر جامعة المستقبل وتوجهات المجتمع فى القرن الحادى والعشرين، فاهتمامها بارتكاز أنشطتها إلى التنوع الثقافى، والأخلاقيات المعاصرة يتفق وطبيعة المجتمع الكندى الذى يتبنى سياسة التعددية الثقافية، كما تتوافق مع جهود مجلس الاتحاد الفيدرالى

لتطوير التعليم العالى ارتكازاً إلى أولويات استراتيجية قائمة على الإتاحة، والتنوع، والـدعم المستمر.

الأهداف:

حددت جامعة أونتاريو للفن والتصميم عدد من الأهداف التى يرجى تحقيقها، وهى:

١- تحقيق الريادة فى عصر الخيال وتقديم الطول المرتكزة إلـى الخيـال والمنهجيـة التربوية.

٢- تنفيذ بيئة تعلم جديدة بنجاح.

٣- الارتقاء والتوسع بالقدرة البحثية.

٤- تأسيس وبناء برنامج دراسات عليا متنوع.

٥- تطوير استراتيجيات اتصال وتسويق وامتداد فعالة.

٦- الارتقاء بالموارد وتطوير نماذج تمويل جديدة لضمان النجاح والأمان المستقبلى.

تتوافق تلك الأهداف مع رؤية ورسالة الجامعة التى تهتم بتشكيل الخيال، ويشير الهـدف الأول إلى رغبة الجامعة فى تحقيق الريادة فى المستقبل وفق منهجيـة تربويـة تتـسق مـع المجتمع الكندى، ويتضح اهتمام الجامعة بتحديد أهداف إجرائية أكثر من اهتمامها بالأهـداف العامة باستثناء الهدف الأول، ويظهر ذلك فى اهتمامها بتطبيق آليات تنفيذ بيئة تعلـم جيـدة، والتوسع فى القدرة البحثية للجامعة، والتنوع فى برامج الدراسات العليا.

أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

تنفرد جامعة أونتاريو للفن والتصميم بأعضاء هيئة تدريس غير تقليـديين، فهـم رواد، وفنانون، ومصممون، وباحثون كنديون ودوليون. ومن ثم فإن الجامعة تختار أفضل أساتذة فى الفنون والتصميم بكندا، وتشترط متطلبات معينة منها:

- القدرة على البحث عبر التخصصات Cross- disciplinary.

- تحقيق اعتراف قومي والحصول على جوائز قومية مثل: العضوية فى الأكاديمية الملكية الكندية للفنون، أو تحقيق اعتراف عالمي من خلال المشاركة فى الأحداث الدولية.

وتقوم الجامعة فى إطار الارتقاء بأداء عضو هيئة التدريس بتطوير برنامج تنافسى لتيسير النظام الحالى للتثبيت، وذلك من خلال التنافس للحصول على درجات علمية متقدمة، حيث قامت الجامعة بانتداب أعضاء هيئة تدريس ذوى درجات علمية متقدمة فى تقديم المعرفة المرتبطة بمجتمع الألفية الجديدة، وتتضمن أعضاء ذوى خبرة مهنية فى إدارة الجلسات Sessional Faculty، مما يسهم فى تقليص الأعباء الملقاة على كاهل عضو هيئة التدريس.

وبالتالى يتميز أعضاء هيئة التدريس بتخطى الدور التقليدى لهم؛ ليمتد إلى المشاركة فى رفاهية المجتمع وإقامة المعارض، والارتقاء بالذوق الجمالى، وذلك باعتبارهم فنانين، كذلك اشتراط قدرة العضو على البحث عبر التخصصات يحرر الباحث من التقوقع فى تخصصه، مما يؤدى إلى الفكر الموسوعى والثقافة العامة، كما تثير الجامعة روح التنافس ورغبة الأعضاء فى التميز من خلال الانتداب وارتكاز نظام التثبيت إلى الدرجات المتقدمة.

كذلك تهتم الجامعة بتوفير المناخ المؤسسى المحفز لنشاط عضو هيئة التدريس من خلال:

- <u>الرواتب:</u> تختلف وفقاً للأعباء التى يتحملها عضو هيئة التدريس، حيث تبدأ من ٤٤,١٦٣ للمدرس وتصل إلى٦٦,٢٤٣ سنوياً، أما الأستاذ يبدأ راتبه من ٨٣,٢٢١ ويصل إلى ١٠٦,٩٩٨ دولار .
- <u>تقرير المقررات:</u> تقدم الجامعة تقرير عن كل مقرر تم تدريسه، ويتضمن توضيح ما تم إنجازه، ومدى رضا الطلاب من خلال تقرير آخر يتضمن تغذية راجعة خاصة بالمقرر.
- <u>منطقة التعلم Learning Zone:</u> هى مساحة مخصصة للأعضاء الراغبين فى تجريب أساليب تدريسية جديدة، ومبتكرة لخدمة الطلاب وبيئة التعلم.

- **توفير الوسائط التعليمية:** وإتاحة فرص حجز الأفلام التعليمية الخاصة بكافة جامعات أونتاريو بشرط عدم البيع، أو النسخ وغيرها من حقوق الملكية الفكرية.
- **ضمان صحة وسلامة الطالب:** يتحمل العضو مسئولية متابعة سلامة الطالب، والإبلاغ عن أى عارض مرضى أو بيئى يحول دون تقدمه، وتشمل تلك المسؤولية الاهتمام بحالة الطالب النفسية مثل ضعف الثقة بالذات، والإدمان، والقصور العقلى.

قبول الطلاب الجدد:

إن المعيار الأساسى للقبول بالجامعة هو التقويم وفقاً لسجل الإنجاز(البورتفوليو)، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأكاديمية، وتبدأ إجراءات التقدم للجامعة بتوجه المرشحين إلى مركز القبول لجامعات أونتاريو الذى يتلقى طلبات الدارسين، وتحدد الجامعة موعد ومكان تقييم البورتفوليو عبر البريد الإلكترونى، لذا لابد من إعداد ملف الإنجاز قبل التقدم بفترة كافية، وتقوم الجامعة بقبول الطلاب وفقاً لإنجازاتهم فى البورتفوليو، والأماكن المتاحة لديها، واستيفاء المستندات المطلوبة، وبمجرد قبول الطالب، يتم إعلامه من جانب مركز القبول.

وبالتالى فإن جامعة أونتاريو للفن والتصميم تتبع نظام متقدم فى اختيار وقبول الطلاب يكاد يقترب من نظم اختيار أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات، والتى تعتمد على الأنشطة والإنجازات التى قام بها العضو فى سنوات عمله، كذلك فإن الجامعة تتوقع من الطالب القيام بأنشطة وإنجازات، والمشاركة فى ندوات، بل وقد يشترك فى بحوث أثناء الدراسة فى مرحلة التعليم قبل الجامعى، ويتم اختيار الطلاب ذوى سجل إنجاز له ثقل ويتضمن أعمال ترتبط بتخصص الجامعة كالمشاركة فى المعارض مثلاً، ويعد هذا ضمان من الجامعة بوجود الرغبة لدى الطالب فى الالتحاق بالجامعة منذ صغره.

المتطلبات الأكاديمية:

- بالنسبة للمرشحين من داخل أونتاريو: يتطلب القبول تقديم الشهادة الثانوية بتقدير ٧٠% على الأقل، وإحراز المستوى الـ ١٢ فى اللغة الإنجليزية بتقدير ٧٠% على الأقل.

- بالنسبة للمرشحين الكنديين من خارج أونتاريو: الحصول على الشهادة الثانوية بتقدير B أو ٧٠% على الأقل، وإثبات الكفاءة فى اللغة الإنجليزية بنسبة ٧٠%.
- بالنسبة للمرشحين الدوليين: تقديم الشهادة الثانوية المعادلة لشهادة ولاية أونتاريو، والحصول على ٧٠% فى اللغة الإنجليزية للدول الناطقة باللغة الإنجليزية، فى حين يطالب المرشحين القادمين من الدول التى يتم التعليم فيها بلغة أخرى، بتقديم شهادة اجتياز اختبار التويفل أو أى اختبار مكافئ له، بالإضافة إلى شهادة ضمان الصحة.

وبالتالى يتضح التنوع فى قبول طلاب من فئات وبلاد مختلفة، كما تمتد جهود القبول من المستوى المحلى، إلى المستوى القومى، والدولى أيضاً، ويتضح اعتماد الجامعة على ما يشبه مكتب التنسيق الذى يتحكم فى أعداد المقبولين بالجامعة. كذلك فإن اهتمام الجامعة بسجل إنجاز الطالب واعتباره أولوية أولى يعكس اهتمامها باختبار مدى الإفادة التى قد يقدمها الطالب للجامعة، وهو ما يتسق مع فكر القبول بجامعة المستقبل.

برامج التعليم:

تقدم الجامعة برامج على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، وبرامج على مستوى الدراسات العليا، وذلك من خلال ثلاث كليات هى الفن، والتصميم، والدراسات الحرة.

أولاً: بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى:

تقدم الجامعة تعليم متخصص يرتكز إلى دراسة الحقل المعرفى فى سياق بينى، مع تكامل تعلم المرسم مع الاستقصاء العالمى الناقد والتاريخى، وتتضمن البرامج مزيد من العمق والتوسع أكثر من أى برامج أخرى فى الفنون بكندا، وتقدم ١٢ برنامج من خلال كليتى الفن والتصميم، وتتمثل برامج بكالوريوس الفن فى: النحت- الرسم والتلوين- الوسائط المتكاملة- التصوير الفوتوغرافى- الطباعة- النقد، أما برامج بكالوريوس التصميم فهى: الإعلان- تصميم الجرافيك- التصميم البيئى- التصميم الصناعى- الرسم البيانى- تصميم المواد.

أما كلية الدراسات الحرة فهى تتضمن التخصصات التى تشكل المحور الأكاديمى لكافة برامج الجامعة. حيث تفسر مقررات الدراسات الحرة النظريات والأفكار الخاصة بممارسات

الفن والتصميم، كما تقدم السياق التاريخى للعمل بالمرسم. ومن ثم تسهم مقررات الدراسات الحرة فى تسليح الطلاب بالمهارات التحليلية التى تمكنهم من تنفيذ أفكارهم داخل المرسم.

وبالتالى تتيح كلية الدراسات الحرة للدارس فرصة تلقى دراسة عامة حول تخصصى الفن والتصميم، وذلك من خلال تناول الأسس العامة، والأفكار، والسياق التاريخى والتحليلى للفن والتصميم، فى حين أن الراغب فى التعمق بالدراسة والتحليل والتطبيق لممارسات الفن أو التصميم، عليه الالتحاق بإحدى الكليتين: الفن أو التصميم.

ثانياً: بالنسبة للدراسات العليا:

تهدف برامج الدراسات العليا إلى تقديم جيل جديد من المصممين، والفنانين، والرواد فى مجال الصناعة، لذا تقدم الجامعة برنامج ماجستير فى الفنون والوسائط والتصميم، وماجستير الفنون فى النقد، وماجستير الفنون فى تاريخ الفن المعاصر، وماجستير التصميم فى التجديد والتعمق الاستراتيجى، والماجستير التنفيذى فى تصميم الإعلان.

كما تقدم الجامعة مقررات فى إطار مبادرة المستقبلات الرقمية Digital Futures Initiative، لدعم تلك المبادرة وللراغبين فى إحداث التكامل بين الوسائط الرقمية وممارسات الفنون والتصميم التقليدية، وتتمثل المقررات فيما يلى:

- البيئات والمجتمعات الافتراضية
- الاتصال التفاعلى
- تاريخ فن الوسائط
- مقدمة فى الإلكترونيات
- معمل الوسائط
- تصميم الألعاب
- المنشورات والإصدارات الرقمية
- المعمل التعاونى.

يتبين من خلال هدف برامج الدراسات العليا محاولتها مزج الجانب النظرى بالعملى، وتحويل الخيال المجرد إلى واقع ملموس مرتبط باحتياجات المجتمع الصناعى والمعلوماتى التكنولوجى، وذلك من خلال ارتباط مجالات المقررات بصناعة الإعلانات، والتجديد الاستراتيجى، وتصميم الألعاب، والتوجه نحو دراسة المجتمعات الافتراضية، والإلكترونيات، ويلاحظ غلبة الطابع البينى، وهى السمة المميزة لبرامج جامعة المستقبل.

نظام الدراسة:

تتميز الجامعة بإتاحة الفرصة لتتبع دراسة عبر الحدود التخصصية بأساليب متنوعة هي:

- المجال الفرعي: وهو دراسة مجال ثانوي بجانب البرنامج الدراسي الرئيس.
- المقررات البينية: والتي يتم تدريسها من جانب أعضاء هيئة تدريس لكليتين مختلفتين.
- مجالات فرعية بينية: وتتضمن مقررات من الكليات الثلاث.

كما يتلقى الدارس مدى واسع من المفاهيم، والمهارات الخاصة بالفن والتصميم بغض النظر عن المجال الذى تخصص فيه، وفى كلية الفن يختار الدارس مجال يتخصص فيه فى الفصل الدراسى الثانى من العام الأول، أما بالنسبة لكلية التصميم، فيختار مجال ثنائى الأبعاد مثل الإعلان وتصميم الجرافيك، أو ثلاثى مثل: التصميم البيئى وفن المواد والتصميم الصناعى.

وبالتالى تتضح المرونة فى طبيعة نظام الدراسة، حيث يتيح للدارس فرصة دراسة مقررات من كلية واحدة من خلال التخصص فى برنامج رئيس بجانب مجال فرعى، أو دراسة مقررات من كليتين(تخصص بينى)، أو دراسة مقررات من الكليات الثلاث، وبالتالى يمكن للخريج العمل فى مجالات متنوعة من تخصصات الكليات الثلاث.

التعليم والتعلم:

يعتمد التعليم والتعلم على أسس ومرتكزات تمثل أساس التميز بالجامعة، وتتضح تلك الأسس من خلال استراتيجيتها المستقبلية(٢٠٠٦-٢٠١٢) فيما يلى:

- تكامل المعرفة: حيث يعتمد على دمج المعرفة عبر التخصصات فى التعلم المرتكز إلى المرسم، كما يرتكز إلى تكامل المعرفة النظرية مع المعرفة المرتبطة بالسياق.
- التعاون مع البيئات المختلفة: يتسم التدريس بالجامعة بتوثيق الروابط بين بيئة المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، والبحوث فى التعليم المستمر ومؤسسات المجتمع المختلفة؛ لذا يمتد التدريس والتعلم بحجرة الدراسة إلى المجتمع الواسع.

- التدويل: يشترك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بنجاح فى التبادل الدولى، مما يسهم فى جذب المشروعات البحثية والأعضاء الدوليين، وقد يتم ذلك فى صورة شراكات من خلال تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتقديم مشروعات مشتركة.

يشترك التعليم والتعلم مع فكر جامعة المستقبل فى ارتكازه إلى التدويل، ودمج التدريس فى المجتمع الواسع من خلال المشاركة والمشروعات المشتركة مع مؤسسات المجتمع المختلفة.

المناخ الجامعى بجامعة أونتاريو للفن والتصميم:

تتيح الجامعة مجموعة من الخدمات التى تسهم فى إقبال الطلاب على الدراسة بها، منها:

- تخفيضات للطلاب: يتمتع طلاب الجامعة بتخفيضات عند إبراز بطاقة الجامعة فى أماكن متنوعة، مثل الحصول على نسخ مجلة Fuse التى تتناول العلاقة بين الفن، والثقافة، والسياسة والاقتصاد بنصف الثمن، وكذلك تخفيضات على تذاكر المسارح والحفلات.
- حراك الطلاب: تحفز الجامعة الطلاب المميزين أكاديمياً فى الفرقة الثالثة من خلال برنامج الحراك والتبادل الذى يتيح فرص انتقال الطلاب للدراسة بإحدى مؤسسات الفن.
- كود سلوك الطالب: تحدد الجامعة كود للسلوك يتضمن الالتزام بالأمانة، والاهتمام بالغير، وتكفل الجامعة للطالب حرية تنظيم حياته الشخصية، فى إطار سياسة الجامعة.
- خدمة التوظيف: تسهم الجامعة فى انتقال الطالب إلى الحياة المهنية من خلال خدمة التوظيف عبر الشبكات والتى تسهم فى التأهيل المهنى للطالب من خلال أنشطة، وورش عمل، ومحادثات مع الطالب، حيث تتاح من ٣٠٠-٦٠٠ زيارة يومياً لمواقع عمل مختلفة، وتسفر عن حوالى ٥٠ فرصة عمل تقريباً.
- الدعم المالى للطالب: يقدم لأى طالب يعانى من أزمة مالية، أو يحتاج إلى قرض لأسباب طارئة، مع المراجعة الأسبوعية لهؤلاء الطلاب ومتابعتهم.

- <u>الرعاية الصحية:</u> من خلال مركز الصحة والسلامة، والذى يشمل مساعدة الطالب على الخروج من الأزمات مثل وفاة أحد أفراد الأسرة، ولا يتم التدخل بشكل عشوائى، وإنما وفق مؤشرات يحددها المركز ومنها الانسحاب من التفاعل الاجتماعى، والمشاركة فى الحياة الأكاديمية، والاهمال المفاجئ فى المظهر، وتقدم تلك الخدمة مجانية من خلال عدد من الخبراء وبسرية تامة، وفى غضون ٨ جلسات على الأكثر.
- <u>مجموعات الطالب:</u> تمثل منظمات تطوعية لدعم مناخ من التنوع والإثارة للطلاب، يتيح لهم التعبير عن اهتمامتهم وأنشطتهم فى سياق معترف به أكاديمياً، وتخصص لهم الجامعة موقع داخل الحرم للحوار والنقاش حول القضايا التى تشغلهم.

يتبين مما سبق اهتمام الجامعة بتوفير المناخ الداعم للطلاب سواء فى حياتهم الأكاديمية من خلال الرعاية الصحية والدعم المالى للتغلب على أى عائق يحول دون تقدمهم الدراسى، أو الحياة المهنية من خلال توظيف الطلاب، كما تكفل الجامعة لهم الحرية الأكاديمية فى التعبير عن اهتماماتهم وأفكارهم فى سياق معترف به داخل الحرم، كما يتمتع طلاب جامعة أونتاريو للفن والتصميم بمزايا لم تظهر فى النموذجين السابقين الكنديين، ومنها التخفيضات لطلابها.

معايير نجاح جامعة أونتاريو للفن والتصميم فى تحقيق أهدافها:

حددت الجامعة معاييراً لنجاحها فى خطتها الاستراتيجية كجامعة مستقبل، لذا فإنها قامت بتحديد معايير خاصة بكل هدف على حدا، وهذا يتضح فيما يلى:

<u>١- بالنسبة للهدف الأول: تحقيق الريادة فى عصر الخيال</u>

يمكن للجامعة تحقيق الريادة فى المستقبل المجهول من خلال:

- تخريج عشرة خريجين دوليين على الأقل كل عام.
- الاعتراف بالجامعة من جانب الصحافة المحلية، والعالمية كجامعة رائدة فى عصر الخيال.
- العمل والمشاركة الدولية من جانب ٢٥% على الأقل من أعضاء هيئة التدريس.
- المشاركة فى جعل تورنتو مدينة تضم رواد من الدارسين والفنانين والزوار.

- إيجاد مزيج من العاملين ذوى المهارة الأكاديمية والإدارية لدعم الخطة الاستراتيجية.

٢- بالنسبة للهدف الثانى: تنفيذ بيئة تعلم جديدة بنجاح.

يتم الاستدلال على نجاح الجامعة فى تنفيذ بيئة تعلم بنجاح من خلال:

- اعتراف كافة مؤسسات أونتاريو، والمؤسسات القومية والعالمية بأنها مكان للمزج الفعال للمعرفة المتخصصة وعبر التخصصات.
- تقلد خريجيها وطلاب الدراسات العليا مكانة عالية لدى الجامعات الكندية الدولية.
- إحراز مستوى عالى فى الدراسة المسحية القومية لمشاركة الطلاب.
- ارتفاع المنح البحثية والمقدمة فى الفن والتصميم بنسبة ٢٠%.

٣- بالنسبة للهدف الثالث: الارتقاء والتوسع بالقدرة البحثية.

يتحقق الارتقاء بالقدرة البحثية للجامعة من خلال:

- الارتقاء بالدخول فى منافسات وتلقى منحاً تصل إلى ٤٠%.
- تقديم ثلاثة تجديدات وابتكارات بحثية مشهود لها على الأقل.
- إجراء خمس شراكات تضامنية، وخمس شراكات مع الجامعات.
- المساهمة فى التجديد البحثى على مستوى أونتاريو وعلى المستوى الدولى.
- مساهمة البحث فى الارتقاء ببرامج المرحلة الجامعية الأولى.

يتضح وجود تقارب بين معايير الهدفين الثانى والثالث، فالمعيار الأخير الخاص بارتفاع المنح البحثية يناسب هدف الارتقاء بالقدرة البحثية، فالنجاح فى الارتقاء بالقدرة البحثية للجامعة يظهر من خلال تزايد المنح البحثية المقدمة.

٤- بالنسبة للهدف الرابع: تأسيس وبناء برنامج دراسات عليا متنوع.

تستدل جامعة أونتاريو على نجاحها فى تحقيق هذا الهدف من خلال:

- مساهمة برامج الدراسات العليا فى الارتقاء ببرامج المرحلة الجامعية الأولى.
- الحصول على نتائج ممتازة فى مراجعات البرامج.

٥- بالنسبة للهدف الخامس: تطوير استراتيجيات اتصال وتسويق وامتداد فعالة.

تتمثل معايير هذا الهدف فيما يلى:

- تطوير العلاقات مع الحكومة مما يؤدى إلى الحصول على عائد إضافى.
- زيادة المخرجات والارتقاء بسمعة الجامعة على المستويات المحلية، والقومية، والدولية.
- زيادة نسبة مشاركة الخريجين فى استراتيجيات التواصل والامتداد بنسبة ٢٠%.

٦- بالنسبة للهدف السادس: الارتقاء بالموارد وتطوير نماذج تمويل جديدة

يتحقق الارتقاء بالموارد الذاتية والمخصصات المالية الخاصة بالجامعة من خلال:

- تقديم ثلاثة مشروعات سنوياً والوفاء بالعائد المرجو منها.
- زيادة نسبة الطلاب الدوليين بالمرحلة الجامعية الأولى بنسبة ١٠% على الأقل.
- الارتقاء بتنمية الموارد الذاتية.
- زيادة مدخلات الحكومة الفيدرالية وإيداعات حكومة المقاطعة.

ويتبين من خلال النسب المحددة فى المنح البحثية، ونسب الطلاب الدوليين المشاركين فى استراتيجيات التواصل، وكذلك تحديد عدد للاتفاقيات والمشروعات سنوياً أن الجامعة توصلت إلى تلك المعايير وفق دراسة علمية ومتأنية لخطتها الاستراتيجية وإنجازاتها سنوياً، وبالتالى فهى لا تعبر عن طموح من الجامعة، أو آمال وتوقعات مستقبلية قد تكون قابلة للتحقق أو لا، على سبيل المثال قد تحدد أى جامعة معاييراً بها نسب ٥٠% أو أكثر، وتفاجأ بعدم قدرتها على الإقتراب من تلك النسبة، وذلك لأن تحديدها تم بشكل عشوائى.

البحث العلمى:

يرتكز البحث إلى الممارسة، حيث يقدم المعرفة النظرية والتطبيقات، مع تعميم فهم الممارسة التى ينتج عنها منهجيات تؤكد على التجديد، وتعتمد السياسة البحثية على دعم البحث وفقاً للجنتى الأخلاقيات وآليات الملكية الفكرية، ويتسم البحث بنقاط قوة متنوعة هى:

- ارتكازه إلى الاكتشاف الذى يرتكز إلى الممارسة.
- اهتمامه بالتواصل والمساهمة فى تشكيل الهوية.
- المراجعة المستمرة للنظرية فى مقابل الممارسة.

مجالات البحث:

تتم أغلب البحوث بالجامعة فى سياق الفن والتصميم من خلال المجالات التالية:

- الإنسانيات - العلوم الاجتماعية - الممارسة الناقدة - الوسائط الجديدة
- التعليم والتعلم - التصميم التكاملى - الابتكار الاستراتيجى - الترفية والصناعات الثقافية
- تاريخ الفن والتصميم والثقافة المرئية.

وبالرغم من ذلك يمكن للجامعة ربط بحوثها بمجالات الصحة والسلامة والطب ونمط الحياة، والعلوم والهندسة، والدراسات التعاونية.

يتبين من خلال نقاط القوة والمجالات البحثية الخاصة بجامعة أونتاريو اهتمامها بالبحث التطبيقى والممارسة الفعلية لنتائج البحوث، كما يتبين الدور الفعال الذى يقوم به البحث فى تشكيل الهوية وترسيخها، وتشجيع الدارسين على الابتكار، كما يتأكد الجانب التطبيقى البحثى من خلال المجالات المتنوعة التى يمكن ربط البحوث بها كالطب، ونمط الحياة.

الخطة الاستراتيجية البحثية:

قدمت جامعة أونتاريو استراتيجية بحثية تضمنت المحاور التالية:

- إتاحة فرص التدريب البحثى لطلاب المرحلة الجامعية الأولى:

من خلال دمج الموضوعات البحثية، والنتائج، والأساليب البحثية فى المناهج، كما تلتزم الجامعة بتدريب طلاب المرحلة الجامعية الأولى على المهارات البحثية والمشروعات.

- الشراكات:

باعتبار أن رؤية الجامعة ترتبط بقدرة مقاطعة أونتاريو على التنافس فى المستقبل، فإن تلك الرؤية تتطلب أن يكون البحث عبر التخصصات، ومتعدد الأبعاد، وهذا يتحقق من خلال الشراكات بين المؤسسات التربوية، والثقافية، والبحثية، والقطاع الخاص والحكومات.

- تأسيس مركز البحث فى الفن والتصميم:

حيث يمثل مركز للتجديد فى تعليم الفن والتصميم وذلك من خلال تحليل أنماط تعلم الطالب، ومداخل التدريس للطلاب المتنوعين، وأشكال جديدة من التعليم بالمرسم، وتكامل

الدراسات الحرة والمعرفة التطبيقية، وتقديم مداخل جديدة في الفن والتصميم، واستراتيجيات تعلم للفن والتصميم عن بعد، كما يختص المركز بنشر المعرفة من خلال الشراكات مع مجتمع الباحثين.

- تمويل برامج الدراسات العليا والبحوث:

من خلال التعاون مع حكومة أونتاريو، والقطاع الخاص وتبنى استراتيجية تنمية الموارد.

- إيجاد حيز فراغي فيزيقي وافتراضي:

يتضمن المعامل البحثية، ومكاتب البحوث التخصصية وعبر التخصصات، ومكاتب لطلاب الدراسات العليا، والمكتبة.... وغيرها من التسهيلات البحثية.

- تأسيس مكتب لدعم الطلاب:

تم تأسيس مكتب بحثى فى عام ٢٠٠٧ لمراقبة المنح، وتطوير وتنفيذ السياسات، وتنمية الموارد، وضمان انتقال المعرفة على المستوى الأكاديمى، والمؤسسى، والصناعى، والمجتمعى.

- برامج دراسات عليا فريدة:

سوف تقدم الجامعة برامجاً لمواكبة احتياجات الأشخاص ذوى أعلى مستوى من التأهيل والكفاءة فى كندا، مما يسهم فى خدمة القطاع الثقافى الكندى.

المكتبات:

تتسم مكتبة الجامعة بتحديد رؤية ورسالة تسعى إلى تحقيقهما، وتتمثل رؤيتها فى تمكين مجتمع الجامعة من الابتكار، والاكتشاف من خلال الخيال، وبالتالى فإن رسالتها هى إثراء أيكولوجية تعلم تمتد إلى خارج حجرات الدراسة والمرسم، بحيث يندمج الطلاب فى البحث والاستقصاء الناقد، والتعلم مدى الحياة[٣]؛ لذا تتيح المكتبة فرص الاستعارة لمدة أسبوعين، وتكون تلك المادة قابلة للتجديد ٥ مرات، باستثناء مواد الفيديو التى تتم استعارتها لمدة ليلة واحدة ولا تجدد الإعارة سوى مرتين، وتسمح باستعارة عدد يصل إلى ٩ مواد تعليمية، و٣٠ صورة فنية. تفرض المكتبة غرامة مالية قدرها دولار واحد عن كل ساعة تأخير فى رد المادة.

يتبين مما سبق شمول الاستراتيجية البحثية لأغلب المحاور المرتبطة والمؤثرة فى نجاح الجهود البحثية للجامعة، حيث اهتمت بالمؤسسات المشاركة مع الجامعة فى تطوير الجهود البحثية، والبرامج سواء على مستوى الدراسات العليا أو المرحلة الجامعية الأولى وهو جانب تتميز به الجامعة، فغالباً ما يتم الاهتمام بالبحث على مستوى طلاب الدراسات العليا فحسب؛ لذا غالباً ما يواجه الطلاب عقبات فى بداية دراساتهم البحثية، فى حين أن ترسيخ المهارات البحثية منذ التحاق الدارس بالجامعة يجعله يفوق أقرانه من باحثى المؤسسات المختلفة، ليس هذا فحسب، بل إن الاستراتيجية اهتمت أيضاً بالتمويل والمخصصات المالية البحثية، وكذلك الحيز الفراغى المتنوع سواء فيزيقى أو افتراضى، والتسهيلات المختلفة من معامل، ومراكز بحثية.

خدمة المجتمع:

حددت الجامعة وظيفة أساسية لها بجانب كونها جامعة فى المقام الأول، فهى مؤسسة ثقافية فى المقام الثانى ومؤسسة مشاركة قادرة على المواكبة الفعالة لاحتياجات المجتمعات المتنوعة، لذا فهى تسهم فى بناء وتكوين تورنتو، وأونتاريو، ثم كندا ككل على كافة مستويات الحكومات.

. لذا حددت جامعة أونتاريو للفن والتصميم استراتيجيتها لخدمة المجتمع بعنوان" الامتداد وتكوين علاقات تبادلية". وتعتمد على تكوين علاقات تسهم فى إثراء خبرة الطلاب، وقدرات أعضاء هيئة التدريس، ووضع ومكانة الفن فى المجتمع؛ لذا تضمنت الإجراءات التالية:

- تطوير والدفاع عن السياسة: بأن تكون الجامعة مشارك نشط فى صناعة السياسات على كافة مستويات الحكومة والمجتمع، وأن تكون رائدة فى مجالات الأخلاقيات، والتصميم التكاملى، وابتكار سياسة تصميم قومية، ودعم التحالفات للدفاع عن الفن والتصميم.
- تأسيس لجنة توجيه الامتداد والاتصال والتسويق: تكون مسؤولة عن تقديم التوجيه المؤسسى، وتتكون من ممثلين عن جوانب الاختيار، والتطوير، والتكنولوجيا، والجوانب الأكاديمية بالجامعة لترسيخ ثقافة امتداد فعالة بالجامعة.

- برنامج الامتداد: يعتمد على دمج المجتمع فى برنامج امتداد يتضمن مباحثات لإلقاء الضوء على دور الجامعة فى حل المشكلات من خلال الفن والتصميم، وبناء على تلك المحادثات، تقوم الجامعة بابتكار وتصميم برامج جديدة تركز على استراتيجيات تعليم الفن والتصميم المعاصرة، كما يهدف البرنامج إلى تحقيق وجود دولى للفن والتصميم من خلال البعثات لتمثيل جهود الجامعة، وتكوين تعاون تبادلى مع المنظمات الدولية.
- التفكير الاستراتيجي وحل المشكلات: يتحقق امتداد الجامعة إلى المجتمع من خلال إتاحة خبرات الجامعة للمساهمة فى حل المشكلات، وإعادة تصميم البيئة.
- امتداد حجرة الدراسة: من خلال فترة امتياز تعتمد على تطوير مقررات وورش عمل لدمج الطلاب فى العمل بالمصانع، مما يؤهلهم للانخراط بسهولة فى المهن المختلفة.

يتبين مما سبق حرص الجامعة على امتداد جهودها لخدمة أغلب قطاعات المجتمع، بدءاً من الحكومة وأصحاب القرار السياسى، حيث تحرص الجامعة على تقديم خبرتها لإفادة وتوجيه القرارات السياسة خاصة فى وجود قسم الابتكار الاستراتيجى كمجال بحثى بها، كذلك امتداد ثقافة الامتداد إلى المجتمع من خلال خريجيها والعاملين بها مما يسهم فى توجيه جهود المؤسسات فى المجتمع، والمساهمة فى حل المشكلات التى تواجه المجتمع الكندى. ولم تقتصر جهود الجامعة على خدمة القطاع المحلى فحسب، وإنما وصلت إلى المجتمع الدولى من خلال العلاقات التبادلية التى تفيد الطرفين.

التمويل:

حددت جامعة أونتاريو فى خطتها الاستراتيجية ٢٠٠٦- ٢٠١٢ توجهها نحو البحث عن نماذج جديدة للتمويل، وذلك بالإضافة إلى المصادر العامة والتقليدية، كما أسست شبكة الدعم المالى والتى تتكون من أعضاء ممثلين عن الخريجين، والمجتمع، ورجال الأعمال، والصناعة، والتضامنات، والحكومة للبحث عن مصادر متنوعة للتمويل بجانب المصادر الراهنة وهى:

- مصادر عامة:

تتمثل فى التمويل المقدم من وزارة التدريب، والكليات والجامعات بأونتاريو، كما تحصل الجامعة على تمويل من الأقسام الحكومية فى حالة استحداث برامج ومشروعات مبتكرة، ومن أمثلة تلك الأقسام: وزارة الثقافة، ووزارة التنمية الاقتصادية والتجارة ومراكز أونتاريو للتميز. كما تتلقى الجامعة تمويلاً فيدرالياً لدعم المبادرات البحثية والبرامج مثل مجلس بحوث الإنسانيات

- مصادر خاصة:

تتمثل فى الشراكات مع التضامنات التى تتسق مع رؤية ورسالة الجامعة، وكذلك التبرعات من قطاع الصناعة ورجال الأعمال.

- مبادرة تنمية الموارد الذاتية:

وتسعى الجامعة من خلال تلك المبادرة إلى التأكيد على دور الجامعة وريادتها فى تنمية الموارد، وتتمثل أولويات تلك المبادرة فيما يلى:

- تأمين الموارد اللازمة لمواكبة رؤية وأولويات الجامعة، وتمويل بناء حيز فراغى إضافى.
- المشاركة مع مؤسسات جديدة والتوسع فى استضافة المؤسسات المختلفة.
- التوسع فى قبول الطلاب الدوليين.
- التوسع فى البرامج المهنية وفرص الامتداد والتعليم المستمر.

وبالتالى يفيد تنوع مصادر التمويل فى الدعم المالى لكافة مبادرات الجامعة، كما يتضح التنوع فى أساليب الحصول على التمويل، اما بشكل مباشر عن طريق الحصول على المنح والتبرعات، أو غير مباشر من خلال قبول طلاب دوليين يمثلون مصدراً للاستثمارات والموارد الإضافية، واستضافة المؤسسات المختلفة للحصول على تأييد لمبادرات الجامعة، أيضاً دعم طلاب الدراسات العليا والبحوث وانتظار العائد على المدى الطويل من خلال نتائج البحوث وتسويقها، وبالتالى تمكنت الجامعة من طرح البدائل وتنمية مواردها الذاتية.

الهيكل التنظيمى:

يتكون من المجلس الأكاديمى ولجنة الحكام، ويكون المجلس الأكاديمى مسؤول عن تحديد وتنظيم المستويات المعيارية الأكاديمية وسياسات المناهج بالجامعة، ويتضمن عدد من اللجان التى تكون بدورها مسؤولة عن توجيه لجنة الحكام فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالموارد الأكاديمية، والبرامج، والتخطيط الاستراتيجى، وشؤون الطلاب والقضايا الأكاديمية.

أما لجنة الحكام فهى مسئولة عن إدارة شئون الجامعة ولديها السلطة فيما يتعلق بالأمور الأكاديمية وغير الأكاديمية. وتتكون من ١١ عضواً من المجتمع الخارجى، ٦ أفراد يتم تعيينهم من جانب حكومة أونتاريو، وإثنين من مجلس الخريجين بالجامعة. وثلاثة يتم تعيينهم من جانب الجامعة ذاتها، بالإضافة إلى ١٠ أعضاء من داخل مجتمع الجامعة ككل، ومنهم رئيس الجامعة، وممثلين عن أعضاء هيئة التدريس، والعاملين، والطلاب يتم اختيارهم بالانتخاب.

وتعقد لجنة الحكام لجتماع شهرياً لتحديد السياسة والأولويات المؤسسية، كما تختص باتخاذ القرارات الكبرى، وتسلم تقارير من رئيس الجامعة، ونائب رئيس الجامعة للإدارة، ورئيس المجلس الأكاديمى، وكافة اللجان الفرعية بالجامعة، ويتم تمثيل لجنة الحكام فى المجلس الأكاديمى من خلال ثلاثة أعضاء هم: عضو هيئة تدريس، وعضو الحكومة، وعضو خارجى.

كما شكلت الجامعة لجنة إدارة بيئة التعلم الجديدة من رئيس الجامعة، ونائب رئيس الجامعة الأكاديمى، ونائب الرئيس للدراسات العليا، والعمداء. وتختص بقيادة التغييرات فى سياق التعلم، ودراسة فعالية الهيكل الإدارى الأكاديمى باستخدام مدخل ديناميكى مبتكر فى الإدارة يلائم الاحتياجات المتغيرة للجامعة. وتعمل اللجنة بالتعاون مع المجلس الأكاديمى.

يتبين مما سبق الإدارة اللامركزية من خلال اعتبار رئيس الجامعة عضواً مثله كمثل الأعضاء المعينين من جانب الحكومة، والمعينين من مجلس الخريجين، والجامعة، وممثلى أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وبالتالى يشترك ١١ عضواً فى إدارة شؤون الجامعة، ولا

ينفرد رئيس الجامعة وحده باتخاذ القرارات الأكاديمية وغير الأكاديمية، كما يتضح الالتـــزام بالمحاسبية لدى رئيس الجامعة ونوابه وكافة لجان الجامعة من خلال تسليم تقارير دورية إلى لجنة الحكام.

التصميم المعمارى:

تقع الجامعة فى قلب مدينة تورنتو، التى تمثل أكبر مواقع كندا للتصميم والثقافة والعمل، ومن خلال هذا الموقع الفريد، تتصل الجامعة بعدد من مراسم التصميم، وجـــاليرى الفنـــون، ومراكز التصميم، والمتاحف التى تضم عمل الرواد من الفنانين والمصممين، وكذلك الكثيـــر من خريجى الجامعة، حيث تضم المدينة أكثر من ٤٠ ألف مصمماً، وتتـــضمن ثالـــث أكبـــر تركيز من المهنيين الصناعيين، والمتخصصين فى الفنون البصرية فى أمريكا الشمالية.

وبالرجوع إلى خريطة موقع الجامعة، يتبين إنها تتكون من:

- المبنى الرئيس: يتضمن القاعة الكبرى والتى تمثل الحيز الفراغى المركزى، كمـــا يتضمن حيزاً فراغياً متعدد الاستخدام به أماكن للمحاضـــرات، وقاعـــات الدراســـة الالكترونية، والمراسم الخاصة ببرامج كليات الفنون والدراسات الحرة، كما يتضمن مكتب الإدارة.
- مركز التصميم: يتضمن مراسم خاصة بكلية التصميم مـــع حيـــز فراغـــى متعـــدد الاستخدام.
- المبنى الملحق: يتضمن المكتبة، ومراسم وحجرات الدراسة لطـــلاب العـــام الأول، ومركز الكتابة والتعلم، ومركز الطلاب ذوى القدرات الخاصة، ومركز الإرشاد.
- سرادق روزالى Rosalie: يتضمن أغلب العمليات الإداريـــة الخاصـــة بـــالرئيس، ونائب الرئيس الأكاديمى، ونواب رئيس الجامعة للإدارة، والاتـــصال، والتطـــوير، وخدمات الخريجين، والموارد البشرية، وخدمات التمويل، والقبول والاختيار.
- استراحة: وهى مساحة ذات أبواب مفتوحة تسمح باللقـــاءات غيـــر الرســـمية مـــع المجتمع.

حيز فراغى للرسم والتلوين: مخصص لطلاب الفرقة الرابعة، ويقدم حيزاً لاجتماع الطلاب كي يتمكنوا من ممارسة النقد.

وبالتالى يتبين تميز الجامعة فى موقعها الفريد الذى يناسب تخصصها، مما يسهم فى دعم امتداد جهودها لإقادة تورنتو، وكذلك تحقيق الترابط الوثيق بين الطلاب والمقررات التى تدرس لهم وبين المهن المتاحة والتخصصات الفنية بالمدينة، أما بالنسبة لتصميمها الداخلى فهو يتسم بتوافقه مع السيناريوهات الخاصة بجامعة المستقبل، وذلك من خلال المبانى ذات الاستخدام المختلط مما يسهم فى خفض التكاليف، ويحقق أقصى استفادة من الحيز الفراغى.

كما تهتم الجامعة بتأمين الموقع من خلال سياسة" الأسلحة فى الحرم" التى تقوم بتنظيم امتلاك أى نوع من الأسلحة داخل الحرم، وتنطبق تلك السياسة على كافة العاملين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب. وفى حالة وجود أى مخالفة يتم التعرض إلى المسائلة القانونية.

وبالتالى فإن اهتمام الجامعة بتصميمها المعمارى لا يقتصر على موقع، وأبنية وتسهيلات هذا التصميم، وإنما يمتد ليشمل استراتيجيات وأساليب الإدارة وتأمينه ضد أعمال العنف والشغب

السمات العامة لجامعات المستقبل الكندية

فيما يلى تناول لجامعات المستقبل الكندية من حيث جوانب التميز، ومدى اتساق نظام كل جامعة مع فكر جامعة المستقبل، بالإضافة إلى الاتساق مع مستقبل كندا.

١- جامعة المستقبل - كالجارى البحثية

تتضمن جامعة كالجارى البحثية عدداً من جوانب التميز التى هيأتها لتعلن عن كونها جامعة مستقبل فى الخطة الاستراتيجية٢٠٠٦-٢٠١٠.

أولاً: جوانب التميز:

يتضح تميز جامعة كالجارى من خلال المحاور التالية:

- نموذج الجامعة: تتسم بريادتها البحثية وذلك لكونها جامعة بحثية تعتمد على الاستقصاء البحثى فى أنشطتها المختلفة سواء الخاصة بالتدريس، أو البحث، أو

خدمة المجتمع، بالإضافة إلى مبادراتها المختلفة لإفادة المجتمع بنتائج بحوثها الممتدة لخدمة قطاعاته.

- الأهداف: لم تحدد الجامعة أهدافاً تقليدية، وإنما اهتمت بتحديد أهداف استراتيجية، حيث حددت لكل هدف من أهدافها عدد من الأهداف الإجرائية التى تتضمن مؤشرات لمدى اقتراب الهدف الرئيس من التحقق، ليس هذا فحسب، بل اهتمت الجامعة بتحديد وترتيب أولويات استراتيجية خاصة بكل هدف، كى يتم التوجه نحو إنجازه وفق أسس علمية.
- اختيار أعضاء هيئة تدريس المستقبل: تتمثل أولويتها الأولى فى الاهتمام باختيار عضو هيئة تدريس قادر على إدارة المؤسسة التى يعمل بها، وقد ترى كثير من الجامعات أن العمل الإدارى اختيارى بالنسبة لعضو هيئة التدريس، فى حين تعتبره جامعة كالجارى أساس اختيار ونجاح عضو هيئة التدريس، فالكفاءة الإدارية تمكنه من إدارة القوى البشرية التى يتعامل معها، ومن ثم يمكنه المشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بتعديل اللوائح والقوانين بما يسهم فى خدمة أهدافه التدريسية والبحثية.
- القبول: يتم القبول وفقاً لاحتياجات الطلاب، وهو ما يخالف استراتيجيات أغلب الجامعات التى تعتمد فى قبولها على احتياجات الكليات، كما يتميز القبول باعتماده على أساليب غير تقليدية فى القبول ممثلة فى مرور الطالب بأنشطة وخبرات مختلفة لقياس مهاراتهم، وهو أسلوب غير تقليدى يميزها بدلاً من المقابلة الشخصية العقيمة.
- برامج التعليم: تقديم برامج تتوافق مع رغبات الحكومة ومتطلبات البلاد مثل: برامج علوم الصحة، والعمارة، وإدارة الفنادق والمنتجعات..وغيرها.
- التعليم والتعلم: تنويع استراتيجيات التدويل لتشمل انتقاء الطلاب، والبرامج والتخصصات، وتطوير خطط دولية خاصة بالكليات، والتمويل.
- معايير النجاح: حددت الجامعة معايير لنجاحها فى تحقيق رسالتها تتوافق مع النتائج التى توصلت إليها جهود تطوير التعليم العالى.
- البحث العلمى: تقديم استراتيجية بحثية ترتكز إلى عمل تقييم داخلى وخارجى للأنشطة البحثية بالجامعة لحصر جوانب القوة، مع تحديد عدد من الأولويات

الاستراتيجية التى تدعم الاستراتيجية وجهود الحكومة الكندية فى مجـالات الطاقـة والبيئة، والصحة، وابتكار تكنولوجيا المعلومات. كما يتضح التميـز البحثـى فـى اهتمامها بتسويق جهودها البحثية من خلال برنامج الامتداد الذى لا يقتصر فقط على تدريب طلاب الدراسات العليا، وإنما يشمل فئات متنوعة بدءاً من طلاب المرحلـة الجامعية الأولى وصولاً إلى الباحثين، كما أن هذا البرنامج يهـدف إلـى إكـسابهم المهارات العملية للتواصل لتسويق المنتج البحثى.

- خدمة المجتمع: ارتباط خطة الجامعة بأهداف الوزارة والخطة الاستراتيجية لحكومة ألبرتا فيما يتعلق بالأهداف، والتعليم المستمر، والتجديد والعلوم، والتوظيف والموارد البشرية، والبنية التحتية، وتنمية المجتمع.

التمويل: تبنى استراتيجية تنمية الموارد الذاتية واهتمامها بتحقيق الاكتفاء الذاتى حتى أصبحت مصنفة ضمن أفضل ثلاث جامعات فى تنمية مواردها السنوية.

ثانياً: اتساقها مع فكر جامعة المستقبل:

تتسق محاور جامعة المستقبل كالجارى مع الملامح العامة لجامعة المستقبل والتى سـبق تناولها فى الفصل الثالث، ويتجلى ذلك من خلال:

- الرؤية: تتسق رؤية جامعة كالجارى مع فكر جامعة المستقبل من خـلال الاهتمـام بتحقيق التوافق مع العالم المحيط، حيث توجه الجامعة جهودهـا لـصالح المجتمـع الخارجى.
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل: حيث يتم اختيارهم وفقاً للخبرات التى يقدمها برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل والذى يهدف إلى إعداد عضو قادر على العمل فى أى مؤسسة جامعية، وكذلك قادر على اتخاذ القرارات بشأن المؤسسة التربوية، كما تسـهم الخبرات التى يقدمها برنامج إعداد أعضاء هيئـة التدريس فى تجهيزهم للتغيرات التى تتـم داخل حجـرات الدراسة وفى المناهج، وتمثل تلـك الخبـرات شرطاً أساسياً للاختيار، حيث تشترط الجامعة الخبرة فى دعم الأنـشطة المحوريـة للجامعة.

- القبول: يعتمد القبول بجامعة المستقبل على المنفعة التى يقدمها الدارس للجامعة، وهذا ما اهتمت به كالجارى، لذا تشترط تحقيق الدارس مكانة دولية متقدمة، بل إنها تشترط الحصول على شهادة الثانوية العامة الدولية، وبالتالى فالشهادة المحلية غير معترف بها.
- برامج التعليم: تتسم البرامج بالطبيعة البينية التخصصية، حيث تتلاشى الحدود والفواصل بين التخصصات المختلفة، كما تتفق برامج جامعة كالجارى مع برامج جامعة المستقبل فى استكمالها جهود التعليم قبل الجامعى من خلال تأهيل الطلاب للتخرج بعد أربع سنوات.
- التعليم والتعلم: إن الاهتمام بتدويل التعليم والتعلم يسهم فى تحقيق الاتساق والتوافق العالمى، وهى الفلسفة التى ترتكز إليها جامعة المستقبل.
- البحث: تتسق فكرة الامتداد البحثى مع فكر جامعة المستقبل القائم على تحقيق التوافق العالمى، فقدرة الفرد على إفادة المجتمع والعالم ككل تمكنه من الاتساق مع هذا العالم.
- الهيكل التنظيمى: تتزايد اللامركزية بشكل أكبر، مع الحفاظ على مركزية إدارة رئيس الجامعة ولكن بما لا يجعله يستقل بالقرارات المؤسسية.
- التصميم المعمارى: يمثل نموذجاً لسيناريو مقترح يمكن تحديد ملامحه فى الحجم الكبير حيث تتضمن الجامعة مواقعاً متعددة للحرم، والتكوين الفراغى شبه المحكم وذلك لوقوع مواقع الحرم داخل نطاق الجامعة، والحدود شبه مفتوحة وذلك لتلاشى الحواجز بين الجامعة والمجتمع على مستوى الأنشطة والعمل البحثى من خلال معهد الطاقة والبيئة والاقتصاد وليس على المستوى الفراغى، والتنظيم الوظيفى القائم على الاستخدام المختلط وهذا يتضح من خلال تطويع المبانى والقاعات لاستخدامات متعددة، ولكن يتضح توجه الجامعة التدريجى نحو التحول إلى نموذج الجامعة المدينة وذلك من خلال محاولاتها لبناء وتخصيص مساكن لأعضاء الجامعة، بل وأعضاء المجتمع الخارجى.

ثالثاً: اتساقها مع مستقبل البلاد:

تسعى جامعة المستقبل كالجارى إلى المساهمة فى رفاهية وتقدم المجتمع الكندى، وهو ما يتضح من خلال اتساق محاورها مع المستقبل الكندى، وفيما يلى عرض لبعض تلك المحاور:

- الرؤية: تؤكد رؤية الجامعة على دور المواطن فى توجيه المجتمع، وهو ما يتفق مع المستقبل السياسى الذى يركز على أدوار المواطنين ونشاطهم فى محاسبة الحكومات.
- المبادئ التى توجه الأنشطة المؤسسية: تشترك مع المستقبل الاجتماعى للبلاد الذى يسعى إلى تحقيق التكامل بين التنوع والقيم التقليدية من خلال بعض القيم المحورية.
- الأهداف: تتوافق مع المستقبل السياسى الذى يهتم بتكوين المواطن الإيجابى من خلال تخريج أفراد قادرين على الاندماج النشط والتعامل مع تعقيدات الواقع.
- القبول: إن اهتمام الجامعة بالتركيز على احتياجات الطلاب، ومهاراتهم فى المواقف المختلفة يتسق مع الفكر الديمقراطى القائم على مواطنين مشاركين إيجابيين، وهو الفكر الذى يميز المستقبل السياسى الكندى، كما تسهم استراتيجية التوسع فى أعداد المقبولين وتوفير مزيد من الأماكن بالكليات عام ٢٠١٠ فى تخفيف عبء المشكلة السكانية.
- برامج التعليم: تتفق تخصصات الدراسة مع المستقبل التكنولوجى الذى يهتم بتوفير البنية التحتية المعلوماتية، لذا استحدثت الجامعة تخصص دراسات الاتصال، كما تسهم تخصصات إدارة الفنادق، والمنتجعات، والتصميم البيئى فى التوجه نحو رفاهية كندا.
- البحث العلمى: إن اهتمام البحث بالمجالات الحيوية فى الاقتصاد الكندى مثل: الطاقة، والهندسة، وعلوم البترول يدفع كندا إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية إلى مستقبل اقتصادى قائم على أسس راسخة، وليست مجرد حلولاً مؤقتة، أيضاً من أولويات المستقبل الاجتماعى الكندى التفكير فى الخبرة البحثية لدورها فى الارتقاء برفاهية المجتمع.
- خدمة المجتمع: إن اهتمام الجامعة بمراعاة الخطة الاستراتيجية لحكومة ألبرتا يجعلها تأخذ فى اعتبارها المستقبل المتوقع للبلاد، وهذا يتأكد من خلال بنود خطة

الجامعة لخدمة المجتمع: حيث تراعى المستقبل السياسى من خلال أهدافها التى تدعم الشباب للكشف عن طاقاتهم الكامنة، وبالتالى يكون المواطن قادراً على المشاركة الديمقراطية، كذلك المستقبل الاقتصادى من خلال الاهتمام بالتجديد فى الطاقة والمعلومات والاتصالات، وإيجاد سوق عمل منتج، أما المستقبل الاجتماعى فيأتى من خلال الحرص على القيم التقليدية بجانب التنوع من خلال تقدير موارد ألبرتا التاريخية وثقافتها.

التمويل: يعتمد المستقبل الاقتصادى الكندى على التوجه من الاستهلاك إلى الاستثمار فى رأس المال البشرى، وهذا ما تقوم به كالجارى من خلال اهتمامها فى استراتيجية تنمية الموارد ببناء قدرة بحثية أكثر من الحصول على قروض وتبرعات.

٢- معهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا

يتضمن معهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا جوانب ميزته كنموذج لجامعة المستقبل التكنولوجية، كما تتسق محاوره مع فكر جامعة المستقبل والمستقبل الكندى المرغوب، ويتضح ذلك من خلال:

أولاً: جوانب التميز:

تتضح جوانب التميز بمعهد كولومبيا البريطانية التكنولوجى من خلال المحاور التالية:

- نموذج الجامعة: تتسم الجامعة بكونها جامعة تكنولوجية تتضمن كليات قائمة على العلوم والبحوث التطبيقية المرتبطة بقطاع الصناعة، ومن ثم تسهم الطبيعة التكنولوجية للجامعة فى تخريج أفراد مؤهلين لمزاولة المهن بعد التخرج مباشرة.
- الرسالة: تتميز رسالة المعهد بأنها غير موجهة لخدمة قطاع الطلاب والدارسين فحسب، وإنما تمتد لخدمة قطاع رجال الأعمال، والعاملين فى المصانع والشركات المختلفة.
- المبادئ: فهى مبادئ إجرائية مرتبطة بسوق العمل ومتطلبات القرن الحادى والعشرين، وفكر العولمة القائم على المحاسبية والتواصل عبر الشبكات.

- الأهداف: حددت الجامعة مجالات رئيسة، ويندرج تحتها أهداف إجرائية تسهم في الارتقاء بالمجال، وتتميز الأهداف بعدم الاقتصار على المجالات التقليدية الخاصة بالبحث والتدريس وخدمة المجتمع، وإنما شملت الاعتراف بالمعهد ومصداقيته.
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل: تتضح جوانب التميز في كونهم أعضاء غير تقليديين، وإنما صناع، ورجال أعمال واختصاصيون تكنولوجيون، ومخترعون، مما يتيح ربط الدارس بسوق العمل وتطبيق كافة الجوانب النظرية والمفاهيم التى يتلقاها الدارسون.
- القبول: تتميز الجامعة بعدم التقيد بسن معين للقبول لإتاحة الفرصة لأى فرد للالتحاق وفق شروط ومتطلبات المعهد، كما تتميز بتنوع أساليب وشروط القبول.
- برامج التعليم: تتسم بتنوع أساليب الدراسة بها سواء طول الوقت أو بعض الوقت، مما يتيح الفرصة لذوى الأعمال المختلفة لمتابعة الدراسة، كما تتميز بالطابع المهنى التطبيقى الذى يمكن الدارس من الاستفادة مما يقدم له وتحويله إلى مخرج مفيد للمجتمع.
- البحث العلمي: تحديد سياسة بحثية معلنة للطلاب، وكافة أعضاء المجتمع، بالإضافة إلى تنوع المجالات البحثية والمبادرات التى ترتكز إلى تخصصات متنوعة.
- خدمة المجتمع: استمرار دعم الجامعة لمجتمعها ومساهمتها فى رفاهيته من خلال التعيين المستمر لخريجيها كل عام.
- التمويل: من خلال عدم الاقتصار على المصادر التقليدية، وإنما البحث عن مصادر بديلة
- التصميم المعمارى: تصميم يجعل الجامعة جزءاً لا يتجزأ من المدينة، حيث تتلاشى الحدود والفواصل بينها وبين المجتمع.

ثانياً: الاتساق مع فكر جامعة المستقبل:

تضمن المعهد سمات عامة تتسق مع فكر وملامح جامعة المستقبل السابق عرضها فى الفصل الثالث، وهذا يتضح من خلال المحاور التالية:

- الرؤية: تهدف رؤية المعهد إلى التكامل مع الجهود المبذولة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للبلاد، ومن ثم فإنه يسعى إلى تحقيق التوافق والاتساق مع العالم.
- الأهداف: حيث أن الأهداف تسعى إلى تخريج أجيال قادرة على التعامل مع معطيات ومتطلبات المستقبل، وذلك من خلال التأكيد على النظرة العالمية فى البرامج.
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل: ترتبط شروط اختيارهم بالخبرة الميدانية التى يهدف برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل إلى تزويد كل عضو بها من خلال فترة الامتياز، وبالفعل يشترط معهد كولومبيا مرور عضو هيئة التدريس بتلك الخبرة.
- القبول: ارتكاز القبول إلى الفائدة التى يمكن أن يقدمها الدارس إلى الجامعة، وهذا يتضح من خلال إتاحة الفرصة للدارس لاختيار الكلية والتخصصات والأقسام بل والبرامج التى يرغب فى دراستها، وذلك لضمان عطائه الدراسى، وكذلك عدم الاهتمام بسن الدارس.
- برامج التعليم: من خلال الطبيعة البينية والتطبيقية وتلاشى الفواصل بين التخصصات.
- خدمة المجتمع: تقوم الجامعة بتأمين مستقبل كل خريج على المستوى الاجتماعى والاقتصادى من خلال توفير وظيفة ومهنة له، مما يحقق الاتساق بينه وبين مجتمعه.
- التصميم المعمارى: يمثل نموذجاً لمجتمع المدينة، حيث تظهر الجامعة كمدينة علمية متكاملة تندمج فى المدينة، مما يشير إلى درجة عالية من الخصخصة، ودرجة متوسطة من التكنولوجيا، ودرجة عالية من التعاون مع الصناعة، والانفتاح على المجتمع، ويتأكد ذلك من خلال الحجم الكبير، والتكوين الفراغى الذى يعتمد على توظيف أنشطة الجامعة فى أماكن مختلفة بالمدينة مثل: وجود مواقع لأقمار صناعية فى أماكن متنوعة.

ثالثاً: الاتساق مع مستقبل البلاد:

يتبين اتساق أفكار وملامح المعهد مع المستقبل الكندى من خلال المحاور التالية:

- الرؤية: تتفق وجهود معهد الرفاهية والتنافسية، لذا يسهم المعهد فى دعم تلك الجهود من خلال تقديم خريجين قادرين على المساهمة النشطة والفعالة فى رفاهية البلاد.
- الرسالة: إن التوجه الرئيس فى المستقبل الاقتصادى الكندى هو الاستثمار فى رأس المال البشرى، ودعم الروابط بين المجتمع والسوق المتغير، وهذا ما تقوم به الجامعة من خلال رسالتها التى تهتم بالدارسين والقوى العاملة وتدريبهم على المهارات المهنية.
- المبادئ الموجهة للأنشطة المؤسسية: إن تخريج أجيالاً وفق مبادئ العمل الشاق، والمحاسبية وصقل المهارات الحياتية يقدم لكندا أجيالاً رائدة قادرة على قيادة البلاد نحو الرفاهية الاقتصادية والبيئة، وكذلك نحو المستقبل السياسى المرغوب الذى يحتاج مواطناً نشطاً قادراً على المشاركة الفعالة والمحاسبة.
- الأهداف: توجه المجتمع الكندى نحو المستقبل الاقتصادى من خلال الاهتمام بتطوير برامج تواكب التوجهات الاقتصادية، مع ضمان فهم الطلاب لفرص سوق العمل، والمستقبل الاجتماعى الذى يجمع بين قيم التنوع والقيم التقليدية من خلال تزويدهم بالسلوك الأخلاقى والمهنى والبيئى، كما تراعى المستقبل التكنولوجى من خلال الاهتمام بدعم بيئة تعلم افتراضية تتيح كافة خدمات الجامعة عبر الشبكات.
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل: تتفق أسس وشروط اختيارهم وأهمها كونهم خبراء فى الصناعة مع المستقبل الاقتصادى الذى يتجه إلى الاستثمار فى رأس المال البشرى.
- القبول: قد تبدو مطالبة الجامعة للدارسين بمتابعة إجراءات القبول والتأكد من استيفائهم للشروط بأنفسهم، وكذلك تحمل مسؤولية اختيار المقررات فى بعض البرامج أمراً غريباً، إلا أنه يتفق والمستقبل السياسى الذى يتطلب قادة مهرة قادرين على اتخاذ القرار

- التعليم والتعلم: إن اعتماد التعليم والتعلم على ورش العمل، والمشروعات يفيد فى تهيئة مناخ أفضل للمنافسة بين الطلاب، مما يمكنهم من المنافسة فى السياق الاقتصادى.
- البحث العلمى: تتفق السياسة البحثية التى ترتكز إلى الأخلاقيات وحقوق الملكية الفكرية مع المستقبل الاجتماعى الذى يهتم بتأصيل القيم التقليدية. كما أن اختيار المجالات البحثية التطبيقية يسهم فى توجيه البلاد نحو المستقبل الاقتصادى والرفاهية التكنولوجية مثل مجالات: هندسة المدن، كما أكد معهد الرفاهية والتنافسية فى تقريره على التوجه نحو الاهتمام بالزراعة فى المستقبل الاقتصادى، لذا تهتم الجامعة ببحوث تكنولوجيا الغذاء.
- خدمة المجتمع: تهتم الجامعة بدعم الروابط مع المجتمع وسوق العمل المتغير مما يسهم فى الرفاهية الاقتصادية فى المستقبل.
- التمويل: يتفق فكر المحاسبية مع القيم المحورية التى حددتها كندا فى مستقبلها.

٣- جامعة أونتاريو للفن والتصميم المتخصصة

فيما يلى عرض للسمات العامة لجامعة أونتاريو للفن والتصميم من خلال تناول جوانب التميز، ومدى توافقها مع ملامح جامعة المستقبل، واتساقها مع مستقبل البلاد.

أولاً: جوانب التميز:

تتمثل السمات العامة المميزة لجامعة أونتاريو للفن والتصميم فيما يلى:

- نموذج الجامعة: باعتبارها جامعة متخصصة فى الفن والتصميم، فإنها تمثل أكبر جامعات كندا المتخصصة فى مجالها، حيث تقدم أكبر دراسات متعمقة فى الفنون والتصميم.
- الرؤية: ترتكز إلى الاهتمام بالخيال، ومن ثم تنفرد فى رؤيتها التى تهتم بالجانب الوجدانى والمجرد لدى الدارس.
- الرسالة: تقدم رسالة خاصة بتشكيل خيال الطلاب لتخريج رواد فى المجال، ومن ثم لا تسعى الجامعة إلى تخريج أفراد عاديين.

- المبادئ: اهتمامها بمبادئ قد تغفلها كثير من جامعات اليوم مثل: السلامة وصحة الممارسات التى يقوم بها أعضاء المجتمع الجامعى، وأيضاً الالتزام بالأخلاقيات المعاصرة كالعدالة والمساواة التى تسهم فى توجيه السلوك والخيال الإنسانى.
- الأهداف: يتضح التميز فى الهدف الأول غير التقليدى والخاص بتحقيق الريادة فى الخيال، أى أنها تركز على الإبداع والابتكار فى جوانب الفن والتصميم.
- أعضاء هيئة التدريس: هم خبراء فى المجال، ومن ثم لا تقتصر الجامعة على الدرجات العلمية التقليدية، وإنما تتطلب درجات متقدمة واعتراف قومى بهم.
- القبول: تتبع الجامعة نظاماً متقدماً فى القبول يعتمد على سجل إنجازات الطالب طوال سنوات حياته قبل التقدم للالتحاق بالجامعة، وبالتالى فهى تشترط الرغبة المسبقة فى الالتحاق بمجال الفن والتصميم.
- برامج التعليم: تتميز الجامعة ببرامجها التى تنفرد بها على مستوى الجامعات الكندية.
- معايير النجاح: حددت الجامعة معايير خاصة بكل هدف من أهدافها لضمان تحقق تلك الأهداف، كما تتسم بالدقة فى تحديد مؤشرات تلك المعايير وفق أسس علمية.
- البحث العلمى: الاهتمام بالبحث التطبيقى المرتبط بالممارسة، مع تحديد استراتيجية بحثية شاملة لكافة الجوانب التى تسهم فى إفادة المجتمع من نتائج بحوثها.
- خدمة المجتمع: من خلال تحديد استراتيجية امتداد لتحقيق التواصل وتوثيق الروابط مع المجتمع المحلى والعالمى.
- التمويل: تتميز بتحديد استراتيجية تمويل قائمة على تنويع نماذج ومصادر التمويل لتشمل مصادر عامة وخاصة، وتنمية الموارد الذاتية.

ثانياً: الاتساق مع فكر جامعة المستقبل:

يتضح اتساق نظام الجامعة مع ملامح جامعة المستقبل من خلال:

- الرؤية: نظراً لاهتمامها بالخيال الذى يشترك مع المستقبل فى كون كل منهما أمراً مجهولاً، فإن اهتمامها بالخيال يمثل اهتمام بالمستقبل والسعى نحو بلوغه وتخريج أجيال قادرة على التكيف مع متطلباته.

- المبادئ: وذلك من خلال الالتزام بالأخلاقيات المعاصرة، والتنوع الثقافي، والتجديد التكنولوجي مما يحقق التوافق والاتساق مع مجتمع الألفية الثالثة، وهو الفكر الذى ترتكز إليه جامعة المستقبل.
- الأهداف: تسعى الجامعة من خلال أهدافها إلى قيادة البلاد نحو المستقبل، وذلك من خلال تحقيق السبق والريادة فى عصر الخيال والمستقبل، وذلك من خلال توثيق الروابط مع المجتمع واستراتيجيات امتداد للكشف عن احتياجاته الراهنة والمستقبلية.
- أعضاء هيئة التدريس: تتفق شروط اختيارهم مع برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل من خلال قدرتهم على البحث عبر التخصصات، والخبرة البحثية التى لا تقتصر على مجال واحد، وقد فاقت الجامعة فى شروطها مخرجات البرنامج، وفترة الامتياز والتدريب الميدانى، لتمتد إلى الحصول على اعتراف قومى ودرجات علمية متقدمة.
- القبول: اهتمام الجامعة بقبول الطلاب ذوى أفضل سجل إنجاز يعكس اهتمامها بالمنفعة أو الفائدة التى سيقدمها الدارس للجامعة، وهو أساس القبول بجامعة المستقبل.
- برامج التعليم: يغلب عليها الطابع البينى وهو السمة المميزة لبرامج جامعة المستقبل، مثل: برامج التصميم والتجديد الاستراتيجى، وماجستير الفنون والوسائط والتصميم.
- التعليم والتعلم: يعتمد على التكامل فى شتى الجوانب سواء على مستوى المعرفة والتخصصات المختلفة أو على مستوى المؤسسات المشاركة فى التدريس والتعلم.
- الهيكل التنظيمى: يتفق مع جامعة المستقبل فى لامركزية الإدارة، ووجود علاقات تفاعلية متبادلة بين أعضاء اللجان، بالإضافة إلى الاهتمام بالمحاسبية.
- التصميم المعمارى: يقترب من سيناريو الجامعة الصغرى من خلال موقعها فى قلب المدينة، والتكوين الفراغى المحكم وتواجد مبنى رئيس وبجواره مبنى ملحق ومبانى أخرى فى موقع واحد. أما التنظيم الوظيفى فيرتكز إلى الاستخدام المختلط للمبنى الرئيس، بالإضافة إلى انخفاض أعداد الطلبة بها.

ثالثاً: الاتساق مع مستقبل البلاد:

يتضح اتساق فكر وملامح جامعة أونتاريو للفن والتصميم مع المستقبل الكندى من خلال:

- الرسالة: تسهم رسالة الجامعة فى توجيه المستقبل السياسى الذى يحتاج رواد وشخصيات قيادية قادرة على المساهمة فى خدمة مستقبل البلاد.
- المبادئ: تتفق مع جهود الحكومات الفيدرالية، ومجلس الاتحاد الفيدرالى والمجلس الكندى للتعلم لتطوير التعليم العالى استناداً إلى مبادئ الإتاحة، والتنوع..وغيرها، كما أن مبدأ الالتزام بالأخلاقيات المعاصرة يواكب المستقبل الاجتماعى والسعى إلى إحداث التكامل بين التنوع والقيم المعاصرة.
- برامج التعليم: تواكب مقررات مبادرة المستقبلات الرقمية والمستقبل التكنولوجى للبلاد، ويتضح ذلك من خلال الاهتمام بمجالات الاتصال التفاعلى، والمجتمعات الافتراضية، ودراسة الإلكترونيات، وبالرغم من تخصص الجامعة فى الفن والتصميم، فإنها توجه جهودها لخدمة المستقبل الاقتصادى من خلال ربط برامجها بقطاع الصناعة مثل: تصميم الألعاب، والإعلانات، والتجديد الاستراتيجى؛ ومن ثم فهى تحول الخيال إلى واقع.
- البحث العلمي: يسهم فى المستقبل الاجتماعى الكندى من خلال الالتزام بالقيم والأخلاقيات البحثية، وكذلك المستقبل الاقتصادى من خلال المجالات البحثية التى تسهم فى الرفاهية الاقتصادية مثل: الترفيه والصناعات الثقافية، وربط البحوث بمجالات الصحة والسلامة.
- خدمة المجتمع: تتفق استراتيجية الامتداد وتكوين علاقات تبادلية فى إجراءاتها مع الخطة المستقبلية للبلاد بدءاً من المستقبل السياسى من خلال مشاركة أعضاء المجتمع الجامعى من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين فى العمل السياسى.

أهم المصادر

1- BCIT : About the Institute , http :// www. Bcit. Ca/ about. Shtml, Canada, 2009.

2- .....: Applied Research at BCIT, http:// www. Bcit. Ca/ applied research, Canada, 2009.

3- .....: Apply to A Program , http:// www. Bcit. Ca/ admission apply/ shtml, Canada, 2009.

4- .....: Board of Governors, http:// www. Bcit. Ca/ administration. board Shtml, Canada, 2009.

5- .....: Borrowing Materials, http:// www.bcit. ca/ library/ borrowing_ materials, U.S.A, 2010.

6- .....: BCIT`s Guiding Statements, http:// www.bcit. Ca/ about vision. Shtml, Canada, 2009.

7- .....: Education Council, http:// www. Bcit. Ca/ about/ administration/ edco.Shtml, Canada, 2009.

8- .....: Computer Facilities, http:// www. Bcit. Ca/ library/ computer_ facilities, U.S.A, 2010.

9- .....: Fact Sheet, http:// www. Bcit. Ca/ about/ facts. Shtml, Canada, 2009.

10- .....: Faculty and Staff Association Salary Scales, BCIT Faculty and Staff Association, Canada, 2010.

11- .....: Faculty and Staff Association Collective Agreement, BCIT Faculty and Staff Association, Canada, 2007.

12- BCIT FSA: Faculty and Staff Association Annual Report, Canada, 2009.

13- .....: Health Services, http:// www. Bcit. Ca/ healthservices/ overview. Shtml, Canada, 2010.

14- BCIT: How Can I Study, http:// www. Bcit. Ca/ prospective students/ studyhow Shtml, Canada, 2009.

15- .....: Interlibrary Loan, http:// www. Bcit. ca/ library/ interlibrary_ loan, U.S.A, 2010.

16- .....: Just For Parents, http:// www. Bcit. Ca/ prospective students/ parents. Shtml, Canada, 2009.

17- .....: Overview, http:// www. Bcit. ca/ lifeatbcit/ overview, U.S.A, 2010.

18- BCIT: Prospective Students, http:// www. Bcit. Ca/ prospective students/ isitright. Shtml, Canada, 2009.
19- ……: Register For Part- Time or Distance& Online Learning Course, http:// www. Bcit. Ca/ admission/ register. Shtml, Canada, 2009.
20- …….: Requirements, http:// www. Bcit. Ca/ admission/ requirements/ , Canada, 2009.
21- …….: Research Areas, http:// www. Bcit. Ca/ appliedresearch/ ares. Shtml, Canada, 2009.
22- …….: Research Policies and Procedures, http:// www. Bcit. Ca/ applied research/ policies. Shtml, Canada, 2009.
23- …….: Research Process, http:// www. Bcit. Ca/ applied research/ process. Shtml, Canada, 2009.
24- …….: Satellite Locations , http;// www. Bcit. Ca/ about/ satellite. Shtml,Canada,2009.
25- ……..: Strategic Plan 2009- 2014, British Columbia Institute of Technology,Canada, 2009.
26- …….: Why BCIT?, http:// www. Bcit.Ca\ why bcit. Shtml, Canada, 2009.
27- …….: Student Life, http:// www. Bcit Bcit. Ca/ lifeatbcit/ student_life/ Canada, 2010.
28- ……: Meet Potential Employers, BCIT Careers Fair, Canada, 2010.
29- Canadian Information Centre for International Credentials: Post Secondary Education Systems in Canada: An Overview, Ontario, Canada, 2004.
30- Council of Canadians: The Citizens` Agenda for Canada, Working Document of the Annual General Meeting, http:// www.pcdf. Org/ Ctagenda. Htm, Canada, 1995.
31- Council of Ministers of Education: A Report on Public Expectation of Post -Secondary Education in Canada, Ontario, Canada, 1999.
32- Economic Aspects of Sustainable Development in Canada: http://www. Un. Org/Esa/ Agenda21/ natlinfo/ Countr/ Canada/ Eco. Htm# Coop, Canada, 2008.
33- Institute for Competitiveness& Prosperity: Agenda for Canada's Prosperity, Report on Canada 2007, Hambly& Woolley Inc., Canada, 2007.

34- Institute for Competitiveness& Prosperity: Setting Our Sights on Canada`s 2020 Prosperity Agenda, Report on Canada 2008, Hambly& Woolley Inc., Canada, 2008.
35- Jones, Glen A: Canada, International Handbook of Higher Education, Springer& Ford Foundation and the Center For International Higher Education, U.S.A, 2006.
36- Kirby, Dale: Reviewing Canadian Post- Secondary Education, Canadian Journal of Educational Administration and Policy, Issue#65, CJEAP, Canada, 2007.
37- Mackinnon, Mary Pat & Others: Citizens` Dialogue on Canada`s Future- A 21st Century Social Contract, Canadian Policy Research Network, Canada, 2003.
38- OCAD Faculty Association: Faculty Compensation, http:// www. Ocadfa. Ca/ salary_ scales/ faculty, php, Canada, 2010.
39- .....: Faculty Handbook 2009-2010, OCAD, Canada, 2010.
40- .....: About OCAD Library, http:// www. Ocad. Ca/ library/ about_ocad_library, Canada, 2010.
41- Ontario College of Art& Design: Academic Council, http:// www. Ocad. Ca/ about_ ocad/ governance/ academic_ council. Htm, Canada, 2009.
42- .....: Academic Programs, http:// www. Ocad. Ca/ programs/ graduate_ studies. Htm, Canada, 2007.
43- .....: Admission Requirements, http:// www. Ocad. Ca/ prospective_ students/ admission_ requirements. Htm, Canada, 2009.
44- .....: Board of Governors, http:// www. Ocad. Ca/ about_ ocad/ government/ board_ of_ governors. htm, Canada, 2009.
45- .....: Campus Location, http:// www. Ocad. Ca/ about_ ocad/ overview/ campus_ Location. Htm, Canada, 2009.
46- .....: Choose A Program, http:// www. Ocad. Ca/ prospective_ students/ choose_ a_ program. Htm, Canada, 2009.

47- Ontario College of Art& Design: Circulation Policies, http:// www. Ocad. Ca/assets/ pdf_ media/ Dorothy+h+ hover+ library/ circulation_policies, Canada, 2010.
48- .....: Faculty, http:// www. Ocad. Ca/ faculty. Htm, Canada, 2009.
49- .....: Guide to Admissions, http:// www. Ocad. Ca/ prospective_ students/ guide_to_admission, Canada, 2009.
50- .....: Interdisciplinary Studies, http:// www. Ocad. Ca/ programs/ interdisciplinary_ studies, Canada, 2009.
51- .....: Leading in the Age of Imagi--nation (A Strategic Plan for the OCAD 2006- 2012, Board of Governors, Canada, 2006.
52- .....: OCAD`s Digital Futures Initiative, http:// www. Ocad. Ca/ programs/ digital_ future_ initiative. Htm, Canada, 2009.
53- .....: Personal Counselling, http:// www. Ocad. Ca/ health_ wellness/ personal_ cpunselling, Canada, 2010.
54- .....: Student Discounts, http:// www. Ocad. Ca/ students/ campus_ life/ students_ discounts, Canada, 2010.
55- .....: Student Group Handbook, Student Life Coordinator, Canada, 2010.
56- .....: Weapons on Campus Policy, Campus Service& Security, Canada, 2009.
57- Postsecondary and Adult Learning Section: Salaries and salary scales of full-time` teaching staff at Canadian universities, Centre for Education Statistics Division, Canada, 2004.
58- Postsecondary Education Systems in Canada: http:// www. Cicic. Ca/ 421/ an- overview. Canada, 2004.
59- Stentor Telecom Policy Inc.: http:// www. Ifla. Org/ documents. Infopol/ Canada/ Stentor1. txt., Canada, 2009.
60- The Canadian Council on Learning: Canadian Post- Secondary Education- A Positive Record, An Uncertain Future, Overview of the Canadian Council Learning`s Report, Canada, 2009.

61- The Council of The Federation: A Strategy for Post- Secondary Education and Skills Training in Canada, Council of the Federation, Canada, 2006.
62- The Times Higher Education : World University Ranking 2009, QS and Evidence Ltd, UK, 2009.
63- The World Factbook: Canada, Central Intelligence Agency, http:// www. Cia. Gov/ Library/ Publications/ the- world- factbook/ Goes/ Ca. Html# Top, 2010.
64- University of Calgary: Business Plan 2008- 2012, http:// www. Ucalgary. Ca, Canada, 2008.
65- .....: National Undergraduate Student Recruitm--ent Program, University of Calgary, Canada, 2002.
66- .....: Procedures Pertaining to Appointment, Promotion, and Tenure of Academic Staff, The General Faculties Council and The Board of Governors, U.S.A, 2002.
67- .....: Research Outreach Program, http:// www. Ucalgary. Ca/ research outreach/ files/ research outreach/ Rop_ pres. Pdf, Canada, 2008.
68- .....: Strategic Research Plan, http:// www. Ucalgary.ca/vpr/ files/srp- 2006. pdf, Canada, 2006.
69- .....: University of Calgary Occupational Health & Safety Staff Handbook, Environment, Health & Safety Student Center, U.S.A, 2008.
70- Wikipedia: Ontario College of Art& Design, Free Encyclopedia, http:// www. En. Wikipedia. Org/ wiki/ Ontario_ college_of_art_%26, 2009.

الفصل الثامن

التعليم العالى فى قارة آسيا

جامعات المستقبل فى اليابان نموذجاً

السياق العام الآسيوى:

تعد قارة آسيا أكبر قارات العالم ، إذ تبلغ مساحتها ٤٤,٩٣٦,٠٠٠ كم/مربعا ،أى حوالى ثلث مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانها ٣٨٧٩ بليون نسمة، بما يعادل ٦٠% من سكان العالم، يعيش أغلبهم فى الجزء الشمالى من القارة.

ويتسم سكان قارة آسيا بالتنوع أكثر من أية قارة أخرى، ويتركزون بنسب كبيرة فى جنوب وشرق آسيا، ويزدحمون فى المناطق السهلية بما يعادل ٣٩٠٠ شخص لكل كيلومتر مربع ، على سبيل المثال يتركز ٩٠% من سكان الصين فى الثلث الشرقى للبلاد.

ويميل الجغرافيون إلى اعتبار المساحة ما بين آسيا وأوروبا قارة مستقلة هى قارة أوراسيا، ويحد قارة آسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالى، ومن الشرق المحيط الهادى، ومن الجنوب المحيط الهندى، ويحدها من الجنوب الغربى البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، وفى الغرب يمتد الحد بين أوروبا وآسيا حتى يصل إلى مرتفعات الأورال، ويستمر جنوباً على طول نهر الأورال، وغرباً على طول جبال القوقاز إلى البحر الأسود.

ويتمثل أقصى عرض للقارة من الشرق إلى الغرب فى ٨٥٠٠ كيلومتر، وتتضمن المنطقة الجنوبية الشرقية عدد من الجزر منها أندونيسيا، والفلبين، وسومطره، وجاوه، وبورنيو، وغينيا الجديدة، وفى الشمال تايوان، وجزر اليابان، وفى المحيط الهندى سيريلانكا، وجزر نيكوبار.

ونظراً لحجمها الواسع، تقسم آسيا إلى خمسة عوالم رئيسة هى:

- آسيا الاتحاد السوفيتى السابق وتتضمن سيبيريا، والقوقاز، وآسيا الوسطى الغربية.
- شرق آسيا وتتضمن الصين، ومنغوليا، وكوريا واليابان.

- جنوب شرق آسيا ويتضمن جنوب بورما، وتايلاند، وكمبوديا، ولاوس، وفيتنام، وماليزيا، وسنغافورة، وأندونيسيا، وبرونى، والفلبين.
- جنوب آسيا وتتضمن الهند، وباكستان، سيريلانكا، ونيبال، وبنجلاديش.
- جنوب غرب آسيا وتتضمن أفغانستان، وإيران، والعراق، وتركيا، وسوريا، ولبنان، والسعودية، والأردن، وفلسطين.

وتتمتع آسيا بوفرة فى الثروات المعدنية، ويتواجد الفحم بوفرة فى سيبيريا، وشمال الصين، وشمال شرق آسيا، وينتشر أيضاً البترول والغاز الطبيعى بتركيز أكبر فى الخليج العربى، وفى أجزاء من أندونيسيا، وشمال الصين، وعلى شواطئ بحر كاسبيان، وتشتهر تركيا بالكروم، أما الهند فهى غنية بالحديد، والمنجنيز.

كما تشتهر دول قارة آسيا بالمعادن مثل الذهب، والفضة، واليورانيوم، والنحاس، والزنك، ويتواجد الماس فى سيبيريا، والياقوت فى جنوب شرق آسيا.

ومع ذلك، تعانى بعض دول قارة آسيا من التخلف الاقتصادى، حيث يعمل أغلب السكان بالزراعة، ويعمل عدد قليل منهم بالتصنيع، ولكن بالرغم من ذلك يتسم النشاط الزراعى بإنخفاض الإنتاجية وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، أما المراكز الحضرية وصناعاتها فهى ليست متكاملة مع القطاع الريفى. ولكن هناك بعض الاستثناءات، على سبيل المثال نجحت اليابان فى تحديث اقتصادها، وكذلك تايوان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وإلى حد ما، ماليزيا وتايلاند، حيث نجحت تلك الدول فى الوصول إلى معدل نمو اقتصادى يصل إلى ٥%.

ووفقاً لتقديرات ٢٠١٠، تتمثل أضخم اقتصاديات آسيا فى الصين، واليابان، والهند وكوريا الجنوبية، وأندونيسيا، ويتوقع أن تصبح كوريا الجنوبية ثانى أكثر دول قارة آسيا ثراءً بحلول عام ٢٠٠٥ .

وتعتبر آسيا موطناً لكثير من لغات العالم، وتتنوع اللغات بها، على سبيل المثال نجد فى أندونيسيا أكثر من ٦٠٠ لغة، وأكثر من ٨٠٠ لغة فى الهند، وحوالى ١٠٠ لغة فى الفلبين، كما نجد فى الصين العديد من اللغات واللهجات.

التعليم العالى فى آسيا:

شهد قطاع التعليم العالى فى قارة آسيا نموا وتوسعات على مر عقود عديدة، وانعكس هذا النمو فى تزايد أعداد المؤسسات، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، فى حين ارتبطت التوسعات فى الستينيات والسبعينيات بالمؤسسات الحكومية واعتمادها على التمويل الحكومى، وامتدت التوسعات فى العقود الأخيرة إلى المؤسسات الخاصة. ويمكن تحليل التغيرات التى شهدها التعليم العالى من عدة زوايا:

- أولاً: إن الإصلاحات الخاصة بالتعليم العالى يوجهها التمويل، فالاتجاه الذى يحكم السياسة العامة والعمل فى الدول النامية هو تقديم الأولوية فى الاستثمار العام لصالح التعليم الابتدائى، وذلك لوجود قناعة بأن العائد من التعليم الابتدائى يفوق المراحل الأخرى فى التعليم، ومن ثم تم تحويل الموارد من التعليم العالى إلى التعليم الابتدائى بدافع المنفعة والفائدة الاقتصادية، كما أدت تلك السياسات إلى تقليص الموارد والمخصصات المالية المقدمة لمؤسسات التعليم العالى.
- ثانياً: ارتبطت التغيرات فى التعليم العالى بالتغيرات السياسية والتحول من الاقتصاد مركزى التخطيط إلى اقتصاد السوق، وهذا أدى إلى إعادة تنظيم نظم القبول، والمناهج، والتقويم، وأنماط التمويل بالجامعات بما يتفق مع الواقع الاقتصادى الجديد.
- ثالثاً: نتجت تلك التغيرات عن تغير وضع مؤسسات التعليم العالى لدعم الأنشطة المرجو منها تحسين المنافسة الاقتصادية.

كما تضمن التعليم العالى إصلاحات لتحسين الفعالية المؤسسية، وتشترك كافة جهود الإصلاح فى التوجه نحو السوق والبعد عن سيطرة الدولة، وأدى هذا التوجه الجديد إلى إعادة الهيكلة المؤسسية، باعتبارها تغييرات فى كل من حوكمة وإدارة المؤسسات. وتتضمن الحوكمة بنى وعمليات صناعة القرار، فى حين تتضمن الإدارة تنفيذ تلك القرارات، ويتضمن

صناعة وتنفيذ القرارات ابتكار بنى جديدة، وتحديد معايير لتوظيف الموارد فى الأنشطة المختلفة، وتوزيع المهام على المجموعات المختلفة، وتقييم الأداء، وتشير المعايير إلى محكات تشكل الأساس لتوزيع المهام والمسؤوليات على كافة المستويات داخل المنظمة.

ويلاحظ على جهود إصلاح الجامعات فى قارة آسيا ما يلى:

- إن الحافز وراء جهود إعادة الهيكلة المؤسسية كان حكوميا، ولذلك استجابت المؤسسات للخطوات التى بدأتها الحكومات القومية، وتمثل دور الجامعات فى قبول مقاييس الإصلاح والقيام بالمهام الصعبة لتنفيذ تلك التغييرات.
- أشار تحليل الإصلاحات فى الجامعات إلى أن العوامل الهامة المؤثرة فى الإصلاحات على المستوى القومى تتضمن مواكبة التقدم فى التكنولوجيا والمعلومات، والحاجة إلى مزيد من الإدارة الحكومية المحاسبة، والاهتمام بتقديم تعليم ذا جودة.
- تشير كافة الإصلاحات إلى محاولة البعد عن تسلط الحكومات وتحكمها، مع استمرار دعم الحكومات للجامعات فى أغلب الدول الآسيوية، كما تتم متابعة وتقييم أداء الجامعات.
- أصبحت الجامعات كيانات مستقلة، حيث اكتسبت مزيدا من الحرية والاستقلالية فى كافة الدول، كما تقلص دور الدولة فى الإدارة، حيث أصبحت القرارات الخاصة بالجامعات تتخذ من جانب كيانات تم تأسيسها داخل الجامعات، كما تتضمن كل جامعة نظاما إداريا خاصا بها، واتضحت الحرية فى أمور منها تقديم البرامج، واختيار أعضاء هيئة التدريس، والقرارات الخاصة بالقبول، والأمور المالية حتى فيما يتعلق بالتمويل الحكومى المقدم للجامعة.
- إن إعادة الهيكلة الأكاديمية هى أساس إعادة الهيكلة المؤسسية، حيث يعد تغيير المناهج وإعادة تنظيم المقررات أساس الإصلاحات المختلفة، ففى أندونيسيا -على سبيل المثال- تمت مراجعة وإعادة تنظيم برامج المرحلة الجامعية الأولى، وفى ماليزيا تمت إعادة تنظيم ودمج البرامج والكليات، وفى فيتنام ومنغوليا، تم تغيير محتوى البرامج لتعكس متطلبات الاقتصاد الموجه من السوق، وتم دمج خمس كليات ومؤسسات بحثية لتكون جامعة هيو Hue University فى فيتنام، حيث ساعد

تنظيم تلك الكليات على ابتكار وحدات مقننة للأغراض الإدارية والأكاديمية، وتتكون جامعة هيو Hue في الوقت الحالي من ٦ كليات و٥ مراكز، وبالرغم من أهمية إصلاحات المناهج، فإن الجامعات بطيئة في التكيف مع التغير.

- من أهم السمات المميزة لعملية إعادة الهيكلة المؤسسية قيام الجامعات بابتكار بنى داخلية لتقديم أفضل إدارة، ففي أندونيسيا تم تشكيل مجلس الأوصياء المسؤول عن كافة القرارات الخاصة بالجامعات، وفي تايلاند تم تشكيل مجالس الجامعات المسؤول عن إدارة الجامعة.
- تزايد لامركزية صناعة القرارات بالجامعات كنتيجة لإعادة الهيكلة المؤسسية.
- يتطلب التنفيذ قيادة قوية على المستوى المؤسسي، حيث إن القيادة القوية ساهمت في تيسير عمليات إعادة الهيكلة المؤسسية، فقد ساهم مسئولو الجامعات في منغوليا في تيسير الاعتراف بالجامعات، والخبرة الدولية، كذلك يختص المعلمون في تايلاند باتخاذ القرارات المتعلقة بتحولهم من الخدمة المدنية إلى العمل الجامعي.
- يواجه تنفيذ التغييرات في التعليم العالي بقارة آسيا صعوبات من أهمها المقاومة الشديدة من جانب المؤسسات. وتشير الخبرة الماليزية إلى إمكان التغلب على تلك المقاومة من خلال التشاور والمناقشات بين المنتفعين وإتاحة الفرصة لهم للتأمل والاستجابة الفعالة.
- ساهمت عمليات إعادة الهيكلة المؤسسية في تقليص التحكم السياسي في الجامعات وتحسين القدرة المؤسسية على الاستجابة الفعالة والسريعة للاحتياجات المجتمعية وقوى السوق.

وبالتالي ساهمت تلك الإصلاحات والتغييرات الخاصة بإعادة الهيكلة وتحسين الفعالية المؤسسية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى تحرر الجامعات من التقيد بالتمويل الحكومي وحصولها على جانب كبير من حريتها الأكاديمية واستقلالها، في التوجه نحو نموذج جديد من الجامعات يواكب متطلبات وتوجهات المستقبل، ويتجه بالبلاد نحو المستقبل المرغوب.

ـ وفيما يلى عرض لتلك الجامعات من خلال دولة اليابان كنموذج لإحدى دول قارة آسيا، حيث يعرض هذا الفصل ثلاثة نماذج لجامعات المستقبل فى اليابان من واقع خططها الاستراتيجية.

جامعات المستقبل فى اليابان نموذجاً

تعرف رسالة الجامعة فى اليابان بأنها الارتقاء بالحكمة والقوى البشرية، وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم العالى فى اليابان حتى وصلت إلى العالمية، إذ قد قدم البروفسور مارتن ترو Martin Trow أحد محللى الجامعات تصنيفاً لنظام التعليم العالى ارتكازاً إلى معدلات القيد، وتكون هذا التصنيف من ثلاث مراحل: أولاً: إذا كان معدل القيد أقل من ١٥%، فإن التعليم العالى يكون فى مرحلة النخبة Elite stage، وثانياً: إذا كان معدل القيد ما بين ١٥% و٥٠%، يكون التعليم العالى فى مرحلة الشيوع والانتشار Popularization stage، أما إذا ارتفع عن ٥٠% يكون التعليم العالى فى مرحلة العالمية Universal Higher Education

وبالرغم من النجاح المشهود له للنظام التعليمى بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت مشكلات منذ الثمانينيات منها: الجمود، والنمطية، والافتقار إلى الخيارات، والتأثيرات غير المرغوبة لاختبارات الجامعة، كما يسود اليابان اعتقاداً بأن التعليم مسؤول عن بعض المشكلات الاجتماعية، والعلمة، والأكاديمية، والسلوكية لبعض الطلاب؛ لذا كان الاهتمام بأن يستجيب التعليم اليابانى سواء على مستوى التعليم قبل الجامعى أو على المستوى الجامعى للمتطلبات الجديدة الناتجة عن التحديات الدولية للعالم المتغير فى القرن الحادى والعشرين، وأصبحت المرونة، والإبداع، والتدويل، والتفرد، والتنوع محاور إصلاح التعليم اليابانى، ونظراً لدور التعليم العالى، تمت مطالبة الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالى بالوفاء بأدوارها كى تتمكن من مواكبة التوقعات الاجتماعية المتنوعة والمطالب المستقبلية.

يحتل التعليم العالى فى اليابان مكانة عالية على مستوى العالم، حيث يعتمد الالتحاق بالكليات فى اليابان على إنجاز الطالب فى اختبارات دخول الجامعة، لذا يتلقى الطلاب عند الالتحاق بالجامعات القومية اختبارين للدخول، الأول هو: اختبار إنجاز تتم إدارته قومياً، يليه

اختبار على مستوى الجامعة التى يرغب الطالب فى الالتحاق بها، فى حين يقتصر الالتحاق بالجامعة الخاصة على المرور باختبار الجامعة، وفى حالة عدم النجاح، يتجه الطالب إلى الالتحاق بأى مكان آخر، أو يمكنه الانتظار للعام الجديد، وهذا ما يقوم به أغلب الطلاب.

كما تتسم الجامعات اليابانية بخصائص منها التركيز على العلم التطبيقى، لذا تشترك الجامعات اليابانية مع الأوروبية والأمريكية فى بعض خصائصها، كما بدأ تكوين الجامعات فى اليابان من خلال كليات الهندسة والزراعة مما ساهم فى القوة التكنولوجية والاقتصادية لليابان، كما تعتمد الجامعات اليابانية بشكل كبير على الدولة فى الأمور المالية والتنظيمية.

ولكن فى ظل التغيرات والتوجهات التى يفرضها القرن الحادى والعشرين، وظهور مداخل مختلفة للتعليم، تظهر الحاجة إلى نموذج جديد تقوم فيه المؤسسات الأكاديمية بتوظيف التكنولوجيا الجديدة وتقسيم مواقع الحرم لخدمة احتياجات الصناعة بشكل أفضل، ولتيسير هذا التغير، ظهرت مداخل جديدة خاصة بالاعتماد والمستويات المعيارية تسمح بالتوسع فى برامج تعاونية بين الجامعات، وابتكار برامج تربوية ترتبط باحتياجات الطلاب الأفراد والعاملين.

كما حاولت وزارة التعليم، والثقافة، والرياضة، والعلوم والتكنولوجيا اليابانية MEXT إيجاد بيئة تتيح لكل جامعة العمل باستقلالية، مع القيام بجهود لإيجاد جامعات مميزة Distinctive Universities تكون قادرة على المنافسة دولياً، وحددت الوزارة ثلاثة توجهات لإيجاد جامعات مميزة هى الارتقاء بالتعليم والبحث، وتفريد التعليم العالى، وتفعيل إدارة المنظمة، وسوف يتم تناول تلك التوجهات فيما بعد من خلال جهود تطوير التعليم العالى. كما قدم المجلس المركزى للتعليم تقريراً بعنوان" مستقبل التعليم العالى فى اليابان" عام ٢٠٠٥ والذى أكد على توقع تغيرات كمية فى التعليم العالى تستلزم استعداد الجامعات لها فى المستقبل، والحاجة إلى توضيح تفرد وتميز التعليم العالى، مع تقديم نموذج مثالى لمؤسساته.

لذا تعد جامعات المستقبل استجابة فعلية وإجرائية لمطالب الجهات الرسمية فى المجتمع الياباني، وإسهاماً فى دعم جهود الوزارة، ومحاولة للوصول بالمجتمع إلى المستقبل المرغوب

والاستعداد له من خلال جامعات تتسم بالتميز والتفرد والقدرة على التنافس عالمياً، ومن جامعات المستقبل فى اليابان: جامعة هاكودات Hakodat University المتخصصة فى تكنولوجيا المعلومات، وجامعة طوكيو Tokyo University التى حصلت على الترتيب رقم (١٩) فى التصنيف العالمى للجامعات، وحصلت على المركز الأول كأفضل جامعة يابانية على المستوى القومى، وتم اختيار معهد طوكيو كنموذج لجامعة المستقبل التكنولوجية، حيث حصل على المركز الـ(٦١) فى التصنيف العالمى للجامعات، والمركز الرابع على المستوى القومى.

المجتمع اليابانى

تظهر الحاجة إلى التعرف على المجتمع اليابانى وخصائصه التى ساهمت فى تطوير التعليم العالى والجامعات اليابانية بما يمكنها من تطوير خطط واستراتيجيات مستقبلية تؤهلها لإعلان نفسها كجامعات مستقبل، بالإضافة إلى التعرف على صورة المستقبل اليابانى والذى يتيح تفسير بعض خصائص جامعات المستقبل اليابانى، وسوف يتم تناول المجتمع من حيث:

أولاً: الوضع الراهن للمجتمع اليابانى:

تقع اليابان فى موقع استراتيجى شمال شرق آسيا على مساحة ٣٧٧,٨٣٥، ويتسم المجتمع اليابانى بنجاحته الاقتصادية، ولم يؤثر المناخ والموقع الجغرافى فى تحديد التنظيم الاجتماعى والقيم اليابانية، بل نجح المجتمع اليابانى من خلال الضبط السياسى فى الحفاظ على تجانس أفراده وحماية المجتمع من التأثيرات الأجنبية مما أضفى نوعاً من الوحدة المجتمعية وقدر من الانعزال عن المجتمع الخارجى. وقد مر المجتمع اليابانى ببعض التغيرات منذ عام ١٩٤٥ حيث ظهرت الأسر الصغيرة، مع مشاركة المرأة فى العمل، وحلت الحياة الحضرية محل لمجتمع الريفى، ولكن مع الحفاظ على العادات والتقاليد والاهتمام بالعلاقات الإنسانية والبعد عن الصراعات، وهذا ما سوف يتضح من خلال العرض التالى للواقع الراهن:

أ- الواقع السياسي:

إن نمط الحكومة اليابانية ملكى دستورى، وذلك فى وجود حكومة برلمانية، ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل مجلس الوزراء، ويقتضى الدستور أن يتحمل رئيس الوزراء مسؤولية البرلمان، وإصدار الانتخابات التشريعية وقيادة أكبر حزب وتحالف، ويعتبر الحزب الليبرالى الديمقراطى هو الحزب المحافظ فى اليابان، وهناك الحزب الاشتراكى وهو الحزب اليابانى الرئيسى المعارض، وبجانب هذين الحزبين هناك أحزاب أخرى صغيرة مثل الحزب الديمقراطى الاشتراكى وغيره، وتنقسم اليابان إدارياً إلى سبع وأربعين مقاطعة تضم ٦٥٠ مدينة، و١٩٩٢ بلدية، و٦١٤ قرية ينتخب رؤسائها بما فيهم أعضاء مجلس المقاطعة انتخاباً شعبياً مباشراً.

لذا يوجد فى كل مقاطعة مجلساً للتعليم يعمل كسلطة تعليم مركزية، حيث يتولى مسئولية إدارة الخدمات الحكومية المتعلقة بالتعليم، والعلوم، والرياضة، والثقافة، أما حاكم المقاطعة فله بعض السلطات على التعليم ومنها إدارة الجامعات والكليات، وتنسيق عملية إعداد مسودة ميزانية التعليم وإدارة الميزانيات المعتمد من قبل الجمعية العمومية بالمقاطعة، كما تعتمد الحكومة اليابانية على سياسة للتدويل Internationalization، حيث تقوم بالمزج بين عناصر من التاريخ اليابانى مع التأثيرات الأجنبية والابتكارات الجديدة والتكيف مع عالم ما بعد الصناعة.

بالرغم من وجود بعض المؤشرات التى تشير إلى لامركزية الإدارة فى اليابان ومنها وجود حكومة برلمانية، وأحزاب مختلفة، والتقسيم الإدارى لليابان إلى مقاطعات، فإن مركزية الدولة تتضح فى قيادة رئيس الوزراء لأكبر حزب، كذلك تحمل حكام المقاطعات مسؤوليات إدارة الجامعات، وتشير الإدارة المركزية إلى رغبة الدولة فى الوصول إلى جامعات مميزة.

ب- الواقع الاقتصادي:

تعد اليابان من الدول الثرية اقتصادياً، حيث يعد متوسط مستوى المعيشة اليابانى من أعلى المستويات فى العالم، ولديها مستوى للديون من أقل المستويات، كما تتقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى اليابان، فهى تعد واحدة من أضيق الفجوات فى العالم.

وقد ساعد التعاون بين الحكومة وقطاع الصناعة، والالتزام بقيم العمل، وإتقان التكنولوجيا، اليابان على التقدم الاقتصادى بسرعة لتصبح ثالث أضخم اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة والصين، وتعتمد اليابان بشكل كبير على استيراد الموارد، حيث تعتبر أكبر مستورد للفحم، والغاز الطبيعي، والثانية فى استيراد النفط، كما تستورد حوالى ٦٠% من غذائها.

ويتسم الاقتصاد اليابانى بقدرته على استعادة قوته بثبات نتيجة الموازنة بين المطالب الخارجية والداخلية، وبالرغم من بطء استرجاع الاقتصاد لمكانته، فإن أساس النمو الاقتصادى راسخ وتتزايد قدرته على مقاومة الصدمات، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها التوسع المستمر فى اقتصاديات عبر البحار، والإصلاحات البنيوية فى كل من قطاعات العمل والقطاعات المالية، ولكن بدأت اليابان فى الركود والتراجع عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث وصلت معدلات النمو الاقتصادى عام ٢٠٠٩ إلى صفر%، كما حدث انهيار فى الاستثمارات مع التسهيلات البنكية، مما دفع إلى الركود الاقتصادى ومديونية الحكومة.

لذا تظهر الحاجة إلى تبنى استراتيجيات جديدة لكى يستعيد الاقتصاد اليابانى مكانته، وهذا يتضح من خلال المستقبل الاقتصادى الذى يهتم بإيجاد نظام اقتصادى قوى ومرن، مع الاهتمام بتكوين علاقات دولية متبادلة مع الدول المختلفة، ويتضح انعكاس المستوى الاقتصادى للقوى قبل عام ٢٠٠٨ على الجامعات وإمكانياتها التى تميز اليابان، كما أن تقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء يسهم فى تقارب الدارسين بالتعليم الجامعى، والتمييز بينهم على أساس الكفاءة والعلم.

ج- الواقع الاجتماعي:

يتسم المجتمع اليابانى بتأكيده على تفرده وطابعة الفريد، فقد انعكست كثرة البراكين والكوارث الطبيعية على طباع الشعب اليابانى، مما ساهم فى اكتساب بعض الصفات كالشجاعة، والاتجاه نحو صنع البدائل والتوافق مع البيئة، ويتميز الشعب بدرجة عالية من

التجانس العرقى، فحوالى ٩٩,٤% من السكان من أصل يابانى، وفى ظل أيدلوجية التجانس فى المجتمع اليابانى، فإنه لا يتسامح مع الفروق العرقية، فالأفراد المختلفين يعتبروا " ملوثين Polluted" ويعيش حوالى ٧٧% من السكان فى المناطق الحضرية، وتكاد تختفى الفروق فى نمط الحياة، وقد شهد المجتمع اليابانى تغيرات اجتماعية منذ عام ١٩٤٥، حيث أصبحت الأسر أقل عدداً، وازدادت مشاركة الإناث فى سوق العمل، كما حلت الحياة الحضرية محل المجتمع الريفى.

وأدت تلك التغيرات إلى ظهور مزيد من المشكلات مثل التلوث الصناعى، واستجابت الحكومة بسياسات جديدة، كما استخدم المواطنون العادات التقليدية لإكساب الحاضر سمات معينة، وأصبحت المدن اليابانية فى نهاية القرن العشرين أكثر أماناً، حيث تعد اليابان من أقل الدول فى معدلات الجريمة، وكانت اليابان واحدة من أكثر دول العالم تلوثاً على كوكب الأرض، ولكنها نجحت فى إعادة تصنيع الملوثات وتصدير الصناعات الملوثة إلى الدول الآسيوية.

كما يتفوق العامل اليابانى فى قدراته، ويتجلى ذلك فى إجمالى ساعات عمله، كما أن غرس قيمة العمل تظل هى القيمة الأساسية فى حياة الإنسان اليابانى، أما بالنسبة للنظام الأسرى فهو يقوم على روح الجماعة، فالأسرة لديهم مصدر للنظام الاجتماعى، كما أنها المقوم الأصلى فى تحديث اليابان وتفردها، والعقلية الجماعية سمة تفرد فى حياة المجتمع اليابانى، فالفرد يعمل فى إطار الجماعة ومن أجلها بعكس الفردية الرأسمالية التى تسيطر على المجتمع الغربى.

تشير العوامل الاجتماعية إلى اعتماد المجتمع اليابانى على قيم راسخة هى أساس التكوين المجتمعى بها، والنظام الأسرى اليابانى منها: علاقات التناغم مع الآخرين والالتزامات الاجتماعية المتبادلة، واحترام العمل، ومن ثم قد يكون لتلك القيم أثر إيجابى على الملامح العامة لجامعات المستقبل، كما أن التفكير العلمى والابتكار فى التصدى للمشكلات، ينعكس على البرامج التى تقدمها الجامعة، ويتضح ذلك فى تمكنها من تحويل مشكلة التلوث إلى

مصدر لرفاهية المجتمع من خلال إعادة تصنيع الملوثات، وتتوقع الباحثة غياب اهتمام جامعة المستقبل بتمويل التدريس وضعف الحرص على استقبال طلاب دوليين، وتعزى ذلك إلى الرغبة الشديدة فى الحفاظ على تجانس المجتمع اليابانى، واعتبار الأفراد المختلفين ملوثين.

د- واقع التعليم العالى اليابانى:

يحظى التعليم العالى اليابانى بتقدير ملحوظ من اليابانيين، كما يتم احترام الحرية الأكاديمية والتى يقرها الدستور اليابانى مؤكداً على حق كل مواطن فى الحصول على فرص متكافئة فى التعليم، وقد نجحت اليابان فى تطوير نظام التعليم العالى من خلال الاستفادة من النماذج الغربية وخاصة النموذج الألمانى الذى كان له أكبر الأثر على الجامعات اليابانية.

<u>الإطار التشريعى:</u>

يشترط قانون التعليم اليابانى Law of Education احترام استقلالية تقديم التعليم والبحث من جانب مؤسسات التعليم العالى، كما أكد قرار المحكمة العليا اليابانية على مبدأ الحكم الذاتى للمؤسسات الجامعية، كما ساعد قانون تضامن الجامعات القومية فى ٢٠٠٤ على تفعيل تلك الاستقلالية، حيث هدف هذا التضامن إلى تحسين استقلال الجامعات لتفعيل الأنشطة البحثية والتربوية، وجعل الجامعات اليابانية أكثر تفرداً وجذباً، كما أتاح هذا التنظيم التشريعى لكل جامعة قومية فرصة الاستقلال فى الشؤون الخاصة بها مثل أمور الميزانية، وإدارة شؤونها تحت مسؤوليتها بقيادة رئيس الجامعة، كما شمل القانون أيضاً تضامن الجامعات الحكومية بحيث يحق للكيانات العامة فى المجتمع تأسيس جامعة حكومية وتنظيم وإدارة تضامن تلك الجامعة.

وبالتالى يضمن الإطار التشريعى للجامعات اليابانية استقلالية كل جامعة فى إدارة شؤونها بما يتيح لها إعادة صياغة وتنظيم أنشطتها، والتفرد والتميز فيما تقدمه من أنشطة، وبرامج، وخدمات، وهو ما نجحت جامعات المستقبل فى القيام به مما أتاح لها التميز.

<u>التنظيم والإدارة:</u>

حددت الحكومة اليابانية نظام لضبط أداء الجامعات من خلال تقييم الأداء، حيث يطلب من كافة الجامعات تقديم خطة وأهداف متوسطة المدى لست سنوات قادمة وذلك بالتشاور مع

وزير التعليم، ويتم تقييم إنجاز الأهداف من خلال لجنة تقييم تضامن الجامعات التابعة للوزارة.

يتكون نظام الإدارة من رئيس الجامعة وثلاث جهات تنفيذية ممثلة فى: لجنة المديرين، ومجلس الإدارة، ومجلس التعليم والبحث، وتتضمن لجنة المديرين أعضاء يعين بعضهم من جانب وزير التعليم، والبعض الآخر يختاره رئيس الجامعة، ويقوم رئيس الجامعة بالرجوع إلى لجنة المديرين فى الأمور التالية:

- الأهداف متوسطة المدى والتى يتم تقديمها إلى وزير التعليم.
- الأمور التى تتطلب موافقة وزير التعليم قبل تنفيذها.
- خطط الميزانية وتطبيقها.
- تأسيس كليات أو أقسام أو أى وحدات بالجامعة.

أما مجلس الإدارة فيتضمن: رئيس الجامعة، وأعضاء تنفيذيين وأعضاء من خارج الجامعة لديهم خبرة خاصة بالأمور الجامعية، على ألا يقل عددهم عن النصف، ويتضمن مجلس التعليم والبحث أيضاً رئيس الجامعة، والأعضاء التنفيذيين المعينيين من جانب رئيس الجامعة، ورؤساء الوحدات التعليمية والبحثية الهامة مثل: الكليات والمراكز البحثية.

كما تم تأسيس المجلس القومى الياباني للإصلاح التربوى عام ١٩٨٤ التابع لرئيس الوزراء، ويختص بتقديم تقارير دورية عن الجامعات، وسياساتها، وإدارتها، وقد تمت مراجعة قانون التعليم وإضافة تعديلات عليه تسمح بمزيد من المرونة للمؤسسات بما يسمح لها بإعادة تنظيم كلياتها وأقسامها دون الرجوع لوزارة التعليم فى حالة إعادة التنظيم دون تغيير فى أنواع ومجالات الدرجات الجامعية.

وبالرغم من المحاولات الجادة للإدارة اللامركزية من خلال تفويض السلطات لمجلس الإدارة، وتشكيل مجلس التعليم والبحث، وإضفاء مزيد من المرونة المؤسسية، إلا أن عضوية رئيس الجامعة فى كل جهة إدارية وهيكل تنظيمى تؤكد عدم انفراد تلك الهياكل التنظيمية بالقرارات، ويعد ذلك انعكاس طبيعى للنظام السياسى المركزى الذى يحكم اليابان.

أنماط مؤسسات التعليم العالي:

تتمثل أنماط مؤسسات التعليم العالي اليابانية فيما يلي:

- الجامعات Universities: التي تمنح درجات البكالوريوس في مدة ٤ سنوات، والماجستير في مدة عامين، والدكتوراه في مدة ٥ سنوات، والدرجات المهنية في مدة عامين، وتتضمن جامعات قومية أسستها الحكومة اليابانية بهدف تحسين استقلالية الجامعة، وجامعات حكومية أسستها تضامنات الجامعة الحكومية والمجتمع المحلي، وتمثل مراكز فكرية وثقافية للمجتمع المحلي ككل، وجامعات خاصة أسستها التضامنات التربوية، وتمثل ٨٠% من إجمالي الجامعات.
- الكليات الصغرى Junior College: التي تمنح درجات في مدة من ٢-٣ سنوات.
- الكليات التكنولوجية: التي تقدم تعليم مبتكر وعملي مدته ٥ سنوات.
- الكليات المتخصصة: تختص بتقديم مقررات تخصصية لتطوير وتنمية القدرات المهنية والعملية من خلال برنامج مدته ٤ سنوات.

جهود تطوير التعليم العالي:

ظهرت جهود متنوعة لتطوير التعليم الجامعي الياباني، وتباينت تلك الجهود ما بين جهود تركز على جانب معين في التعليم العالي، وجهود أخرى تتناول الجامعة بشكل متكامل، ومن الجهات التي اهتمت بتقديم استراتيجيات للتعليم العالي:

- *المجلس المركزي للتعليم:*

قدم المجلس المركزي للتعليم تقريراً " مستقبل التعليم العالي في اليابان" في ٢٨ يناير ٢٠٠٥، وتضمن التقرير ما يلي:

١- تحديد التغيرات الكمية في التعليم العالي: حيث توقع التقرير وصول قدرة الكليات والجامعات على الاستيعاب إلى ١٠٠% عام ٢٠٠٧.

٢- توضيح الوظائف المتنوعة وتفرد وتميز التعليم العالي: فبالرغم من تفرد وتميز التعليم العالي، تظهر الحاجة إلى توضيح تميز وتفرد كل كلية على حدا.

٣- ضمان جودة التعليم العالي: وذلك بغرض حماية المتعلمين.

٤- النموذج المثالى لمؤسسات التعليم العالى: تظهر الحاجة إلى مراجعة وإعادة تكوين شكل مؤسسات التعليم العالى للارتقاء بالتعليم فى المرحلة الجامعية، ودعم الدراسات العليا.

٥- دور المجتمع فى تطوير التعليم العالى: حيث تظهر الحاجة إلى التأكيد على الحاجة إلى مزيد من الجهود للتوسع فى التمويل العام للتعليم العالى.

وبالتالى تعد جامعة المستقبل محاولة للاستجابة للتقرير من خلال الاهتمام بضمان جودة التعليم عن طريق الاهتمام بجودة مؤسساته، ومحاولة التوصل إلى النموذج المثالى للمؤسسة الجامعية، أيضاً تهدف تلك الجامعة إلى توثيق الروابط مع المجتمع، وبالتالى يتحقق البند الخامس

- *وزارة التعليم، والثقافة، والرياضة، والعلوم والتكنولوجيا:*

حددت وزارة التعليم اليابانية ثلاثة توجهات لإيجاد جامعات مميزة هى:

١- الارتقاء بالتعليم والبحث العلمى:

أى محاولة تطوير التعليم والبحث، مع القيام بجهود الارتقاء بالكليات كماً وكيفاً من خلال:

- تقديم نظام للدراسات المهنية يتمثل فى الارتقاء بمقررات تقدم درجات مهنية متخصصة فى تدريب المهنيين ذوى المهارات والمعرفة المتقدمة، ويؤهل هذا النظام للماجستير.
- تأسيس دراسات منفتحة على المجتمع: تتمثل فى مقررات مسائية وأخرى بالمراسلة.
- التعاون مع الصناعة: من خلال البرامج التعاونية والخاصة بتوظيف الخريجين.
- تأسيس مراكز للتميز للتعليم والبحث: لتطوير مجالات جديدة فى الدراسات العليا مثل: البيوتكنولوجى، والنانوتكنولوجى، وتكنولوجيا المعلومات.

يتضح من خلال التوجه الأول الخاص بالارتقاء بالتعليم والبحث العلمى اهتمامه بتوثيق الروابط بين الجامعة والمجتمع، فالتطوير الذى تهدف إليه الجامعة أساسه تقديم مخرجات تفيد المجتمع من خلال تقديم دراسات منفتحة على المجتمع وتهتم بقضاياه، وتحقيق التعاون مع قطاع الصناعة، فقد يتم تأسيس مصنع داخل الجامعة لتطبيق الأبحاث فى الواقع الميدانى.

٢- تفريد التعليم العالى:

أن تقوم الجامعات بتطوير المحتوى وأساليب التعليم لتحسين جودة التعليم، من خلال:

- إصلاح المناهج وتحسين المنهجية التربوية: من خلال الارتقاء بتعليم المجموعات الصغيرة، والعمل النظامى فى تحسين تدريس المعلمين، وتقويم النتائج.
- الاستجابة للنشطة لثورة تكنولوجيا المعلومات من خلال مقررات التعلم بالمراسلة.
- تحسينات فى القبول بالجامعة: بأن يكون القبول وفقاً لتوصيات خاصة بامتداد التقويم إلى قرارات خاصة بالقدرات والمعايير الخاصة بالطلاب المتقدمين.

يهدف التوجه الثانى إلى إيجاد جامعات متميزة وهو الهدف الأساسى الذى تسعى الوزارة إلى تحقيقه، ويتحقق هذا التميز من خلال تحقيق الإصلاح الشامل، لذا يؤخذ على الوزارة اهتمامها بمحاور المناهج، وأساليب التدريس والتعلم، والقبول دون الاهتمام بالمحاور الأخرى مثل: أعضاء هيئة التدريس، والإدارة...وغيرها.

٣- تفعيل إدارة المنظمة:

تحاول الجامعات تحسين منظماتها من خلال الارتقاء بحراك أعضاء هيئة التدريس وتقويم أنفسهم، ويوضح الشكل التالى تصور الوزارة لتأسيس نظام تقويم متعدد الأبعاد:

"شكل رقم(١) تأسيس نظام تقويم متعدد الأبعاد والارتقاء بالمعلومات"

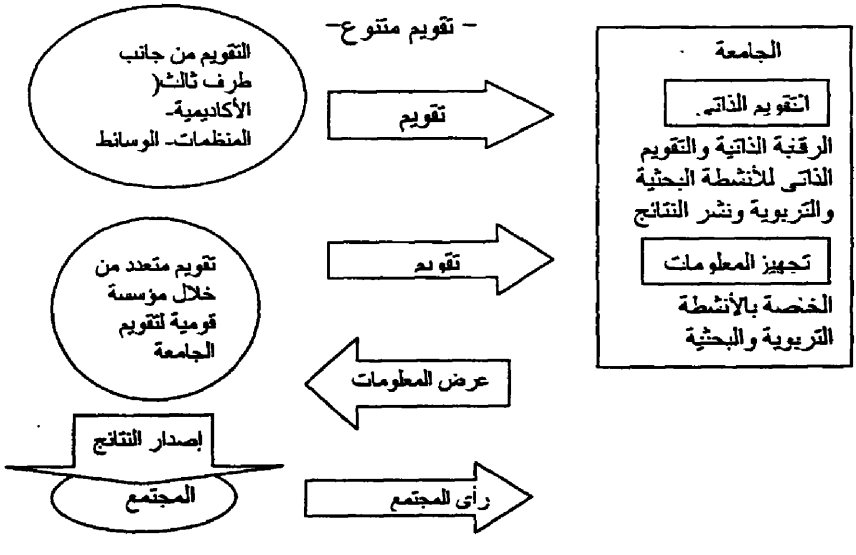

يوضح الشكل السابق تصور الوزارة لنظام تقويم متعدد الأبعاد لتفعيل إدارة الجامعة اليابانية، ويعتمد هذا النظام على تنوع الجهات المسؤولة عن التقويم:

* الجامعة ذاتها:

حيث تقوم الجامعة بعمل تقويم ذاتى لأنشطتها البحثية والتربوية مع تقديم تقرير خاص بما تم التوصل إليه من إنجازات ونقاط ضعف إلى الجهات الأخرى المسؤولة عن التقويم والمجتمع.

* المؤسسة القومية لتقويم الجامعة:

تختص هيئة بتقويم الأداء الجامعى وتقديم النتائج التى تم التوصل إليها إلى الجامعة والمجتمع.

* التقويم من جانب طرف ثالث:

يختص طرف ثالث بتقويم الجامعة بشكل حيادى غير متحيز وذلك لضمان صدق المعلومات التى تم التوصل إليها من خلال التقويم الذاتى للجامعة وتقويم المؤسسة القومية، وقد يكون هذا الطرف هو إحدى المنظمات المجتمعية أو الوسائط من وسائل الإعلام....وغيرها.

ويلاحظ وجود علاقة تبادلية فى تقديم المعلومات بين الجهات الثلاث المسؤولة عن التقويم، مع الالتزام فى النهاية بتقديم النتائج التى تم التوصل إليها إلى المجتمع للحصول على الرأى النهائى من جانبه، وبالتالى تتحقق الشفافية فى العلاقة بين المنظمات والرأى العام.

– توصيات بعض المسؤولين عن التعليم:

ومن ذلك توصيات الوزير الأسبق للتعليم والرئيس السابق لجامعة طوكيو بدعم الأساس المالى للجامعات، وتطوير بعض السمات الفريدة للجامعات فى إطار الأهداف، وسياسات تنظيم الجامعات، وضمان استقلالية وقيادة الجامعات، ودعم التعاون بين الصناعة والمؤسسة.

يتضح من خلال الجهود التى سبق عرضها اهتمامها بتحقيق التفرد والتميز للجامعة اليابانية، مع تحقيق التعاون بين الجامعة والمجتمع بحيث تكون رائدة له وقائدة – كما أشار

الرئيس السابق لجامعة طوكيو- وبالتالى تتمكن من قيادة المجتمع اليابانى نحو المستقبل، وهذا ما تمكنت منه جامعات المستقبل بالفعل عن طريق تحقيق الإصلاح الشامل وتحقيق التميز.

ثانياً: مستقبل البلاد:

ويبدأ بتمهيد لبعض الجهود التى تم القيام بها لتحديد الصورة المستقبلية كما يلى:

أ- بعض الجهود المبذولة لتحديد صورة اليابان المستقبل:

يشير التاريخ إلى أن اليابان يوجهها المستقبل، وهى أمة قادرة على التكيف والسعى للتغير، كما أن لديها دائماً نموذجاً خارجياً لاتباعه مثل: الصين وكوريا فى الماضى، وألمانيا وانجلترا فى فترة التحديث فى القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الراهن، ومن ثم يبدو المستقبل اليابانى غير مستقر وغير مؤكد، لذا تنوعت الجهود التى تم القيام بها للمساهمة فى تحديد صورة اليابان المستقبل، ومن هذه الجهود:

- استطلاع آراء بعض المواطنين اليابانيين:

تم عمل دراسة مسحية عبر الشبكات فى ديسمبر عام ٢٠٠١ لتحديد رؤية اليابانيين للمستقبل، وتم اختيار عينة من طلاب الجامعات اليابانية لمدة ثلاثة أيام، وسؤالهم حول أمور التوظيف، والزواج، والأسرة وغيرها من الأمور المرتبطة بمستقبل المجتمع اليابانى، وأشارت نتائج الاستجابات التى تم الحصول عليها إلى محاور هى:

- أهمية الدراسات العليا والحاجة إلى الاهتمام بها، حيث تشير النتائج إلى أن نصف الطلاب الجامعيون فى اليابان يرغبون فى استكمال دراساتهم الجامعية.
- ضعف اهتمام الشباب بالخدمة العامة أو الدراسة بالخارج.
- انخفاض نسبة الراغبين فى العمل الثابت مدى الحياة.
- تأخر سن الزواج، حيث تشير النتائج إلى أن ٧٠% يرغبون فى الزواج بعد سن الثلاثين.

تتسق تلك النتائج مع التوجهات والتغيرات المتوقعة فى القرن الحادى والعشرين. حيث تتوجه الشركات إلى إعادة تقويم نظم التوظيف بها مدى الحياة، مع تزايد أعداد الأفراد الذين

يغيرون وظائفهم بدلاً من الاستمرار بها حتى التقاعد، وانعكس هـذا التغيـر المتوقـع فـى المستقبل على اتجاهات الطلاب فى الدراسة المسحية، حيث أشار ١٧% فقط إلى رغبتهم فى الاستمرار فى وظيفة مدى الحياة.

كما تظهر أهمية الجامعة كمؤسسة مسؤولة عن تشكيل العقول التى تقود البلاد نحو المستقبل المرغوب، وهذا يتأكد من خلال اختيار عينة من طلاب الجامعة، أيضاً التأكيد على أهمية الدراسات العليا واهتمام الطلاب باستكمال الدراسة والبحوث العلمية بنفس درجة اهتمامهم بالتوظيف والعمل، ويتضح من خلال توجهات طلاب الجامعة وجود قصور فى دور الجامعة الخاص بربط برامجها وأنشطتها البحثية بالخدمة العامة والمشاركة المجتمعية، ومن ثم يمكن إجمال بعض مؤشرات المستقبل الاجتماعى فى التوجه من العمل الثابت إلى العمل بعض الوقت أو الاعتماد على نظام التعاقد بين العامل والشركات، وهذا يفرض بالضرورة متطلبات خاصة على الجامعة فى المستقبل منها ربط الجامعة بالمجتمع الخارجى وتعزيز الروابط مع القطاعات المختلفة مثل الصناعة، أيضاً الاهتمام بالتخصصات البينية، اذا كان التوجه إلى جامعة المستقبل.

- جهود الحكومة اليابانية:

بدأت الحكومة اليابانية منذ الستينات محاولات مستمرة وطويلة المدى للتنبؤ وتصميم مستقبلات بديلة لليابان، وتفوقت اليابان على كثير من الدول فى التوصل إلى تقييم الخيارات طويلة المدى الخاصة بالمستقبل بنجاح وجدية، وقد أشارت التقييمات الحديثة لمستقبل البلاد إلى:

- التأكيد على العولمة المتزايدة والمستمرة للاقتصاد، ومن ثم أهميه التدويل لليابان.
- تزايد الوعى لدى اليابان بأن المجال الصناعى يتلاشـى، وأن المستقبـل يتجـه نحـو المعلوماتية.
- وجود جدل حول دور الجيش الأمريكى فى تقديم مظلة نووية لليابان.
- افتقار اليابان للموارد اللازمة للصناعة باستثناء العاملين ذوى أعلى مستوى من التعليم.

يتبين من التغيرات المستقبلية التى قامت الحكومة اليابانية برصدها تزايد التحديات المفروضة على الجامعات كى تتمكن من اللحاق بالمستقبل، حيث تشير تلك التغيرات إلى سيطرة اقتصاد العولمة، كما يتضح التوجه نحو المجتمع المعلوماتى الذى تحكمه المعلومات المتدفقة من كافة أنحاء العالم، وتظهر بعض الشكوك حول المستقبل السياسى اليابانى من خلال الجدل حول مشاركة أمريكا فى دعم الجهود النووية لليابان فى حال رغبتها فى الاستقلال الأمنى.

- مستقبل المجتمع المدنى اليابانى:

ظهرت جهود مركز اليابان للتبادل الدولى فى الكشف عن التحديات المستقبلية التى يواجهها المجتمع المدنى فى اليابان، والتى سوف يتم توضيحها فى المستقبل الاجتماعى لليابان، حيث يتسم المستقبل اليابانى ببروز المجتمع المدنى عبر القوميات وهو مجموعة من الشبكات التعاونية لمنظمات المجتمع المدنى لتناول القضايا العالمية، ويلتزم هذا المجتمع بحدود الأمن القومى، وتعميق الاعتماد الاقتصادى المتبادل، مع تقليص سلطة الدولة، كما يظهر ترحيب بالمجتمع المدنى كقوة اجتماعية وذلك من خلال المنظمات غير الحكومية، فهو نوع من المشاركة بين المنظمات غير الربحية وبين الحكومات لتناول القضايا الاجتماعية، ومع تنوع الاحتياجات الاجتماعية، وتقليص ميزانية الحكومة، سوف تستمر المنظمات غير الربحية فى التوسع.

وبالتالى تظهر الحاجة إلى رصد تلك التغيرات التى يتسم بها المجتمع اليابانى فى المستقبل، مع محاولة توثيق الروابط بين الجامعات والمجتمع المدنى، كى يتمكن الخريجون من المساهمة الفعالة فى أنشطة المنظمات، ويصعب تحقيق ذلك إلا من خلال مؤسسة جامعية منفتحة على المجتمع الخارجى، وتأخذ فى اعتبارها احتياجاته ومتطلبات السوق، وتكون على دراية بالتحديات المستقبلية، مما يمكنها من توجيه المجتمع اليابانى نحو المستقبل المرجو بلوغه.

ب- اليابان المستقبـــل:

نتج عن الجهود السابق الإشارة إليها التوصل إلى رؤية خاصة بمستقبل البلاد على المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، وتتضح تلك الرؤية فيما يلى:

المستقبل السياسى:

إن السؤال الذى يشغل بال اليابانيين هو: كيف ستتمكن الأجيال الجديدة من الاستجابة إلى البيئة السياسية المتغيرة دائمة التغير؟ وهل سيتكامل السياسيون معاً فى الالتزام بقيم مشتركة أم سوف تظهر الفروق الرئيسة فى التوجه السياسى؟، فقد شهدت السياسات اليابانية تغيراً واضحاً فى الخمسة عشر عاماً السابقة أكثر من الثلاثين عاماً التى تسبقها؛ ومن ثم حددت اليابان محاوراً وتوقعات مستقبلية خاصة بالمستقبل السياسى اليابانى منها:

١- إعداد جيل جديد من السياسيين لشغل أرقى المناصب القيادية:

يتوقع ظهور جيل جديد من السياسيين لشغل أرقى المناصب السياسية القيادية فى اليابان فى الفترة من ٥-١٥ عاماً القادمة، من جانب، سوف يحتاج قادة السياسة إلى الوصول إلى مجال سياسى والإبحار فيه، حيث يتضمن كثيراً من السبل التقليدية للوصول إلى قوة أو سلطة- وهى حجر الأساس الذى يقود إلى أعلى حزب- وتتحدد تلك السلطة من خلال الانتخاب، وحملات التمويل، وعلى الجانب الآخر، سوف يتم استدعاء هؤلاء الساسة للتعامل مع القضايا طويلة المدى المحددة فى جدول الأعمال والأجندة القومية، ومن أمثلة تلك القضايا: مراجعة الدستور، والحاجة الماسة إلى إصلاح الممارسات الحكومية الخاصة بالنفقات.

والسبيل الفعال لكى يتحقق هذا الهدف السياسى الخاص بإعداد أجيالاً جديدة من القادة السياسيين هو جامعة المستقبل باعتبارها المؤسسة المسؤولة عن إعداد وتخريج قادة المستقبل فى كافة المجالات، كما أن الجامعة بوضعها التقليدى المتعارف عليه قد تبدو غير مؤهلة لتحقيق هذا الهدف، حيث تتطلب استحداث تخصصات مختلفة بينية تواكب التغيرات السياسية، كما أن القائد السياسى يحتاج إلى ثقافة موسوعية قد لا تتحقق لدى الدارس فى البرامج المنفصلة، كذلك يتطلب هذا المستقبل تغيّراً فى فلسفة ورسالة الجامعة فى المستقبل بحيث تكون مؤسسة لخدمة المجتمع.

٢- تقديم استراتيجية تأمين متكاملة:

تتجه اليابان إلى تقديم استراتيجية تأمين متكاملة لحماية اليابان من التهديدات الخارجية والداخلية، وذلك بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتتضمن الاستراتيجية هدفين أساسيين هما: منع وصول التهديدات المباشرة إلى اليابان لتقليص الدمار أو الخسائر، وتقليص فرص التهديدات التى تظهر فى أجزاء مختلفة من العالم مع منع وصولها إلى اليابان، وتتطلب تلك الاستراتيجية:

- قيام الحكومة بتطوير نظام متكامل يمكنه الاستجابة إلى الأزمات القومية.
- التعاون مع المجتمع الدولى، مما يسهم فى تحسين فهم الدول الأخرى لليابان.

لذا يعد تدويل التدريس والتعلم أحد المحاور التى تلقى اهتماماً فى جامعة المستقبل، مما يسهم فى دعم العلاقات الدولية والتنبه للأخطار من خلال تبادل الخبرات، والاستفادة منها.

المستقبل الاقتصادى:

يتضمن المستقبل الاقتصادى بعض المحاور المستقبلية التى تم التوصل إليها للتغلب على المشكلات التى يمر بها الاقتصاد اليابانى:

١- نظام اقتصادى ديناميكى وأكثر مرونة:

تتجه اليابان فى المستقبل نحو نظام اقتصادى ديناميكى يشارك فيه كافة الأفراد، كما تزداد التوقعات الإيجابية لدى الأفراد تجاه المستقبل الاقتصادى مع الفخر بنشاطهم الاقتصادى، وتزداد أيضاً مرونة الاقتصاد اليابانى بما يتيح التوظيف المرن للموارد فى المجالات المبتكرة.

٢- التخلى عن النظام التقليدى للأجور:

وذلك بأن تكون الأجور مرتبطة بالإنتاجية، ويمثل هذا تحدياً للموازنة مع النظام التقليدى للأجور والتوظيف مدى الحياة، بالإضافة إلى أهمية متابعة التوقعات الخاصة بتوجهات السياسة المستقبلية، مما يفيد فى الحفاظ على سياسة نقدية سهلة لتوفير بيئة مالية متزنة.

٣- الارتقاء باستقرار النظام المالى: ويتحقق ذلك من خلال:

- حث المؤسسات المالية على الارتقاء بأدائها بحيث تكون قادرة على التنافس فى السوق.

- دعم المؤسسات المالية الخاصة بالقائمين على تطوير أعمال لتنمية الاقتصاد.
- تكوين علاقات تبادلية مع الدول المجاورة فى آسيا، وينتج عن ذلك اقتصاد يابانى له قيمة مضافة عالية، وكذلك تحقيق تعاون إقليمى أكثر اتحاداً بين الدول الآسيوية ، لذا اقترحت وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة اليابانية إطاراً عاماً لتعاون اقتصادى موسع فى شرق آسيا يتضمن الأعضاء العشرة فى الأمم الآسيوية الجنوبية، بالإضافة إلى الصين وكوريا الجنوبية، والهند، واستراليا ونيوزيلندا لتحقيق التعاون فى إطار مشاركات اقتصادية.

تشير محاور المستقبل الاقتصادى لليابان إلى اهتمامها بوضعها فى المجتمع الدولى، وهذا يتأكد من خلال اهتمام اليابان بتأسيس نظام اقتصادى قوى ديناميكى، مع تغيير نظام الأجور بحيث يرتبط بإنتاج العامل، مما يشجع على مزيد من الإنتاج والتنافس بين الأفراد والسعى إلى التميز، كما يتضح تكامل المحاور السابقة من خلال دعم كل محور للآخر، فالعمل على الحفاظ على استقرار النظام المالى من خلال تشجيع المؤسسات على الارتقاء بأدائها، وتكوين علاقات ذات منافع متبادلة مع الدول المختلفة يسهم فى دعم النظام الاقتصادى المرن، ويشجع العمال على التميز والمنافسة فى الإنتاج للحصول على أعلى أجر.

وهذا يتطلب بالضرورة تغيير فى رسالة الجامعات ومؤسسات التعليم العالى بحيث يكون إعدادها للخريجين قائم على التميز والمحاسبية والمنافسة البناءة، لذا كان التوجه إلى جامعة المستقبل التى تأخذ فى اعتبارها احتياجات ومتطلبات السوق فى المستقبل، مع الاهتمام بمبادئ التميز والتوافق والاتساق مع المجتمع الخارجى سواء فى الوقت الحاضر أو المستقبل.

المستقبل الاجتماعى:

اهتمت اليابان فى تحديد مستقبلها الاجتماعى بالمجتمع المدنى ومشكلاته، ومن ثم تمثلت محاور المستقبل الاجتماعى فيما يلى:

١- <u>التأكيد على دور المجتمع المدنى فى تحسين أداء الحكومات:</u>

حيث يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تقوم بدور ابتكارى ومبدع وتجديدى، وذلك لتميزها بعدم التردد فى تحمل المخاطر للتعامل مع قضايا المجتمع، كما يمكنها استخدام

المدلخل الإنسانية فى التعامل مع كثير من المشكلات بطريقة تؤكد على الأبعاد الإنسانية والشخصية.

وهذا يتطلب بالضرورة تنمية الوعى لدى الشباب وخاصة خريجى التعليم الجامعى بأهمية ودور المجتمع المدنى فى حل كثير من مشكلات الواقع، ودوره فى المساهمة فى التخفيف من الأعباء الملقاة على الحكومات والهيئات الرسمية.

٢- الحاجة إلى الارتقاء بمواطنة تضامنية:

أى تعتمد على المشاركة بين المواطنين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بحيث يتم إشراك وتضامن المواطنين فى حلول المشكلات المختلفة، وهذا يتطلب الارتقاء بمستويات الشفافية والمحاسبية لكسب ثقة الحكومات والرأى العام.

أى أن المواطنة التضامنية تعتمد على التعاون بين المواطنين والمنظمات المختلفة فى المجتمع سواء كانت رسمية أو غير رسمية فى تناول أمور وقضايا المجتمع، وبالتالى تتطلب المواطنة التضامنية غرس قيم المشاركة والعمل الإيجابى والمبادأة... وغيرها من القيم الإيجابية.

٣- تحسين الرعاية الصحية:

أصبح متوسط العمر للإنجاب لدى السيدات أعلى نتيجة تحسين قطاع الرعاية الصحية، كما ينخفض عدد الأفراد فى سن ١٨ سنة، حيث كان عددهم فى عام ١٩٩٢ هو ٢ مليون نسمة، وانخفضت النسبة فى ٢٠٠٢ إلى ١.٥ مليون، لذا يتوقع انخفاضها إلى١.٢ مليون عام ٢٠١٠.

ويشير ذلك إلى تحدى يفرض نفسه على جامعة المستقبل ألا وهو تقلص عدد الملتحقين بالتعليم الجامعى، ويعد ذلك تحدى إيجابى إلى حد ما قد يخفف من الضغوط المادية والمالية المفروضة على الجامعات، كما يحقق الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة، ويتيح تفريد وتميز التعليم والتعلم ومراعاة الخصائص الفردية، والاستفادة من الحيز الفراغى المتاح، ولكن قد تظهر سلبياته فى اختفاء بعض البرامج التى لا تلقى إقبال من الدارسين، وهذا يستدعى

بالضرورة إعادة النظر فى مرونة البرامج والتصميم المعمارى للجامعة فى المستقبل بحيث يتم الاستفادة منهما بأكثر من وسيلة فى حالة تقلص أعداد الدارسين.

٤- توجيه الحكومة اليابانية مواردها للمناطق الريفية:

تتجه الحكومة إلى توجيه مواردها لجعل المدن الإقليمية والمناطق الريفية أكثر جذباً خاصة فى ظل تزايد وارتفاع تكاليف المواصلات فى الحضر، لذا تقوم الحكومة بتطوير شبكات المواصلات، والخدمات العامة، والصناعة، ومؤسسات التعليم فى محاولة للتوجه إلى لامركزية الاستقرار والتواجد السكانى وتحسين نوعية الحياة.

٥- مشكلة السكان المعمرين:

تواجه اليابان مشكلة السكان المعمرين، ففى عام ١٩٨٩كان حوالى ١١,٦% من السكان فى سن ٦٥ أو أكثر، ولكن تشير التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع تلك النسبة إلى ٢٥,٦% فى عام ٢٠٣٠، وهذا التحول سوف يجعل اليابان من أكثر المجتمعات تقدماً فى السن، وبالتالى سوف يؤثر ذلك على إنفاق الحكومة، حيث بلغت نسبة النفقات الاجتماعية ٦% فقط من الدخل القومى فى السبعينيات، وارتفعت إلى ١٨% عام ١٩٩٢، ويتوقع أن تصل إلى ٢٧% عام ٢٠٢٥، كما يتوقع أن تصل نسبة السكان فى سن ٨٥ إلى ١٥% عام ٢٠٢٥، وبالتالى تتزايد الأمراض المزمنة مع التقدم فى العمر، وقد يظهر قصور فى نظم الرعاية الصحية.

لذا تهتم جامعة المستقبل بالدراسات والأبحاث المرتبطة بالمجتمع، وتسويقها بما يسهم فى تعزيز الرفاهية الاجتماعية، وقد تسهم فى تحويل النظرة إلى السكان المعمرين من اعتبارها مشكلة إلى اعتبارها مصدراً للثروة البشرية وترسيخ قيم المجتمع اليابانى.

المستقبل التكنولوجى:

قامت الحكومة اليابانية بدور رئيس فى تخطيط نقل التكنولوجيا من الخارج، وذلك بتحديد التكنولوجيا التى ينبغى استيرادها، مع مراعاة معيار ملائمتها لليابان، وتحديد وقت تطبيقها. وتوضح التجربة اليابانية أن التكنولوجيا ليست نوعاً من شحنات المعرفة التى يمكن استيرادها

من الخارج وتصميم الهيكل المحلى بها، بل ينبغى غرسها بطريقة سليمة ودعمها بالتعليم والتدريب، لذا اهتمت اليابان فى خططها المستقبلية بالمستقبل التكنولوجى من خلال:

- استراتيجية اليابان الإلكترونية E- Japan Strategy:

يتمثل هدف تلك الاستراتيجية فى جعل اليابان أكثر تقدماً فى تكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم، وتتضمن الاستراتيجية برنامج سياسة اليابان الإلكترونية، وحدد هذا البرنامج فى يناير ٢٠٠١ خمسة مجالات رئيسة سوف تركز عليها اليابان هى: البنية التحتية، والموارد البشرية، والتجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، وتأمين الشبكات.

وفى عام ٢٠٠٣ تم الإعلان عن المرحلة الثانية من الاستراتيجية والتى نقلت اهتمامها إلى إيجاد مجتمع لديه طاقة كاملة ويتيح لأفراده الحياة الآمنة، وحددت الاستراتيجية أربع أفكار استراتيجية لإدراك هذا المجتمع، هى: الإصلاح التنظيمى، وابتكار قيمة جديدة، والتصورات الفردية، والعلاقات الدولية الجديدة.

أى أن استراتيجية اليابان الإلكترونية تتعلق بسياسة إدارة اليابان بشكل إلكترونى مما يسهم فى تيسير التعاملات بين الأفراد والهيئات الحكومية، حيث تشير تلك المحاور إلى رغبة اليابانيين فى أن تصبح التكنولوجيا أساس التعامل بين المواطنين والأجهزة الحكومة، لذا ظهرت فكرة الحكومة الإلكترونية، ولكى تؤتى تلك الاستراتيجية ثمارها، كان الاهتمام بالبنية التحتية، والموارد البشرية المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية، مع الاهتمام بتأمين الشبكات الإلكترونية الخاصة بأجهزة الدولة، وبالتالى إذا لم تتمكن جامعة المستقبل من تخريج الكفاءات القادرة على التعامل مع البيئة التكنولوجية الجديدة، فإنه سوف يتم إهدار تلك الجهود.

- استراتيجية تطوير وتنمية التكنولوجيا اليابانية:

تنظر الثقافة اليابانية إلى التكنولوجيا باعتبارها أداة لتسويق المنتجات، لذا فإنها تعتمد فى استراتيجيتها على التكامل بين التكنولوجيا والإنتاج من خلال التركيز على ميزة تنافسية ذات أولوية هى" الأداء الكفء والتكلفة الأقل"، فبالرغم من تطوير اليابان لتكنولوجيا تنافسية لمنتجات على أعلى مستوى من الأداء والكفاءة، فإن لديها الريادة أيضاً فى التكلفة المنخفضة،

وقد قدمت اليابان رؤية لتطوير التكنولوجيا، وترتكز هذه الرؤية إلى: الاهتمام بعمليات التصميم لتحسين الإنتاجية والجودة، وتقليص التكاليف، وحددت الإجراءات التالية لتنفيذ الاستراتيجية:

١- استخدام نظام لتيسير نقل الخصائص الفكرية أكثر من حمايتها.

٢- الاستثمار الأكبر فى تطوير تكنولوجيا الإنتاج الأوتوماتيكية، خاصة العمليات المنزلية.

٣- توضيح احتياجات العميل أو المستهلك كأساس لتطوير المنتجات الجديدة.

٤- تقديم التزامات طويلة المدى لتطوير المنتجات الجديدة والتجهيزات التكنولوجية.

٥- الاستعانة بمجموعات عمل ذات رؤية مشتركة، حيث يقوم اليابانيون بفهم النظم بأكملها وفقاً لرؤية واحدة، وينتج عن ذلك منتجات تبدو كما لو كانت مصممة من قبل فرد واحد.

لذا تظهر الحاجة إلى نماذج متنوعة للجامعات المؤهلة والمستعدة لمواكبة هذا المستقبل، ومحاولة كل نموذج التفرد والتميز والحصول على اعتراف وتقدير قومى وعالمى، وهذا ما سوف يتضح من خلال العرض التالى لجامعات المستقبل.

توجه الجامعات اليابانية نحو جامعات المستقبل

نظراً لسعى الجامعات اليابانية إلى المساهمة فى مستقبل البلاد، اتجهت بعض الجامعات إلى تطوير أنشطتها وتقديم خطط مستقبلية تتفق مع مستقبل البلاد، ليس هذا فحسب، بل نجحت جامعات بالفعل فى إعلان نفسها كجامعة مستقبل، وقد تم اختيار: جامعة طوكيو البحثية، ومعهد طوكيو للتكنولوجيا، وجامعة المستقبل هاكودات.

جامعة طوكيو البحثية University of Tokyo

تأسست جامعة طوكيو عام ١٨٧٧، وتمثل أول جامعة قومية فى اليابان، وتقوم بتوجيه البحث فى كافة جوانب نشاطها الأكاديمى، فهى تقدم مقررات فى التخصصات الأكاديمية الهامة على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، ومستوى الدراسات العليا، كما تستقبل ٢٧٠٠ باحث أجنبى سنوياً فى زيارات قصيرة، وتتكون الجامعة من كليات الآداب والعلوم وعددها تسع كليات، و١٥ كلية دراسات عليا، و١١معهداً، و٢١مركزاً مفتوحاً للدارسين من كافة

كليات الجامعة وكذلك كافة الجامعات اليابانية، وتأسست تلك المراكز لتيسير التعاون بين الكليات والقيام بالبحوث البينية وحل المشكلات.

وقد تمكنت جامعة طوكيو من إعادة صياغة أنشطتها ورسالتها بما يؤهلها للإعلان عن كونها جامعة مستقبل وذلك من خلال توجهها لمواكبة احتياجات البلاد والحكومة اليابانية فى الذكرى ١٣٠ للجامعة، أى فى عام ٢٠٠٧، وقد نجحت الجامعة بالفعل فى تحقيق الريادة، حيث احتلت المكانة التاسعة عشرة على مستوى جامعات العالم فى تصنيف عام ٢٠٠٨، والمكانة رقم (٢٢) فى تصنيف ٢٠٠٩، بالإضافة إلى تقلدها المكانة الأولى على مستوى الجامعات اليابانية فى تصنيف أفضل ثلاثين جامعة يابانية عام ٢٠٠٨، لذا حصلت على استقلالها عن الوزارة من خلال تفويض الحرية لرئيس الجامعة لوضع الميزانية وتعيين والتخلى عن أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها، وتتضح شهرة وصيت جامعة طوكيو فى تميز أعضاء هيئة التدريس وطلابها، بالإضافة إلى تقلد عدد كبير من خريجيها مناصب رائدة وقيادية فى الحكومة.

الخطـــة الاســـتـراتيجيـــة

تقوم جامعة طوكيو بإصدر خطتها من خلال دليل إرشارى يتضمن الرؤية، والرسالة، والمبادئ وغيرها من المحاور التى سوف يتم تناولها فيما يلى:

الرؤية:

يرتكز فكر جامعة طوكيو إلى تتبع الحقيقة والبحث عن العمق الأكاديمى من خلال نقل المعرفة فى شكل يتيح سهولة تبنى المجتمع لها، والمشاركة فى ابتكار بنى وقيم جديدة من خلال البحث التعاونى مع المشروعات الخاصة.

أى أن رؤية الجامعة تتمثل فى أن التوصل إلى الحقيقة والمعرفة العميقة تتم من خلال تقديم معرفة يمكن للمجتمع توظيفها والاستفادة منها، أى المعرفة التطبيقية، بالإضافة إلى المشاركة البحثية مع القطاع الخاص والمشروعات المختلفة فى المجتمع، وتتسق تلك الرؤية

مع المستقبل الاقتصادى والاجتماعى اليابانى الذى يؤكد على دور المجتمع المدنى والاهتمام بتقديم الخبرة والمعرفة التى تمكنه من الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة مستقبل البلاد.

الرسالة:

حددت الجامعة رسالتها فى تقديم نموذجاً جديداً من الجامعات العالمية يقوم بتجديد الأمل والإيمان بالمعرفة، وتقديم أفضل تعليم وبحث فى العالم.

وبالتالى فإن رسالة طوكيو تسعى إلى الوصول بالجامعة إلى العالمية، وأن تكون الجامعة نموذجاً غير تقليدى من الجامعات التى تقدم معرفة يحتاجها العالم ككل ويصعب مواكبة الاتجاهات العالمية بدونها، وبالتالى يتجدد الإيمان بأهميتها واعتبارها مقوماً من مقومات الحياة.

المبادئ الموجهة للأنشطة المؤسسية:

هناك عدد من المبادئ والمرتكزات التى تعتمد عليها الجامعة فى توجيه أنشطتها المؤسسية، وتتمثل تلك المبادئ فيما يلى:

- الحرية الأكاديمية: ويرتبط بها مبدأ استقلالية الجامعة فى أداء مهامها.
- التنوع: فى برامجها واختيار طلابها بغض النظر عن النوع، أو الجنس، أو العرق.
- احترام حقوق الإنسان: مثل حقوق المرأة والبعد عن التمييز العنصرى.
- إيجاد بيئة موجهة للتعليم والبحث.
- الحكم الذاتى: من خلال ابتكار معرفة تتحرر من أى قيود، مع الوفاء بالتزاماتها بشكل مستقل، كما تكمن سياسة الحكم الذاتى فى اتساقها مع المبادئ والبعد عن التحيز، فمثلاً يعتمد اختيار الأعضاء بدءاً من رئيس الجامعة على تقويم عادل من جانب الجامعة.

يتضح من خلال المبادئ السابق الإشارة إليها الاتساق بين كل مبدأ، فالحرية الأكاديمية تتطلب الحكم الذاتى كى يتم تفعيلها، والعكس فإن الحكم الذاتى يصعب أن يتم فى غياب الحرية الأكاديمية، كما أن ترسيخ مبدأ التنوع ويتطلب احترام حقوق الإنسان كى يتم القبول

بغض النظر عن العرق أو الجنس، كذلك فإن التنوع يتطلب توفير بيئة إثرائية للتعلم تلائم الفروق الفردية.

الأهداف:

تهدف الجامعة إلى أن تكون واحدة من أفضل جامعات العالم فى القرن الحادى والعشرين، ولتحقيق هذا الهدف العام حددت عدداً من الأهداف الإجرائية هى:

- إثراء الموهبة البشرية التى يمكنها الإسهام فى سلام ورفاهية النوع البشرى فى العالم.
- تتبع أعلى مستويات من التعليم فى العالم من خلال تتبع الحقيقة وابتكار المعرفة.
- الارتقاء بالبحث المتميز مع تشجيع دمج وتكامل الخبرة الحديثة فى كافة المجالات.
- إثراء سمات القيادة لدى من يتمتعون بشخصية دولية وروح قيادية.
- تجهيز وتسليح الدارس بخبرة معرفية، وقوى شاملة وعملية، وخيال عميق.
- تطوير التعليم الدولى والبحث وتحقيق تبادل مع العالم.
- تطوير الإنسانية فى العالم.

تتوافق الأهداف السابق الإشارة إليها مع رؤية ورسالة الجامعة التى تسعى إلى العالمية، وهذا يتضح من خلال الاهتمام بالتوصل إلى أعلى مستويات التعليم والبحث المتميز، والاهتمام بتنمية القدرات الخاصة والقيادية لدى المتميزين من الدارسين، ومن ثم لا تسعى الجامعة إلى التعليم التقليدى، وإنما التعليم المتفرد والمتميز.

أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

حددت جامعة طوكيو استراتيجية لتنمية والارتقاء باختيار ودعم أعضاء هيئة التدريس، وتضمنت الإجراءات التالية:

١- الارتقاء بقدرات الأعضاء الداعمين للبحث والتعليم من خلال تفويض المسؤوليات.
٢- تأسيس نظام إدارى يتعاون فيه أعضاء هيئة التدريس مع العاملين للتخطيط للإدارة.
٣- توضيح الكفايات التى يحتاجها العضو وتقديم نماذج لتنمية المهنة وتحسينها.

٤- الارتقاء بالجهود التكاملية لتحسين إدارة الموارد البشرية للأعضاء من خلال:

- تأسيس آليات موسعة للجامعة لضبط أعداد أعضاء هيئة التدريس الذين سوف يتم اختيارهم وتعيينهم ارتكازاً إلى التكاليف والمصروفات.
- تأمين الأعضاء المبدعين ذوى الدافعية للعمل من خلال الفحص المستقل من الجامعة.
- إتاحة الفرصة للحصول على الخبرة، وفرصة التخطيط الذاتى للارتقاء بالمهنة.

كما تقدم الجامعة نظاماً لمراجعة أداء أعضاء هيئة التدريس Performance Review لتحسين مهاراتهم، بالإضافة إلى نظام تعويضى لإثارة دافعية عضو هيئة التدريس نحو العمل Motivational Compensation System، ويعتمد على دراسة الحوافز التى تحثه على المساهمة فى تقدم الجامعة، وإيجاد بيئة جذابة تسهم فى تأمين المنافسة الدولية لجامعة طوكيو.

وتسهم الجامعة فى دعم أعضاء هيئة التدريس من خلال:

- <u>الرعاية الطبية:</u> وذلك من خلال مركز الخدمات الصحية الذى يتكون من قسمين هما قسم الرعاية الصحية وتشمل خدمات مثل الفحص الكامل، والعرض على متخصصين، والتوجيه والإرشاد الصحى، وذلك لمساعدة أعضاء هيئة التدريس على الوقاية من المرض، ويشترط القيام بهذا الفحص سنوياً، ويتضمن الفحص خدمات مختلفة مثل الكشف بأشعة إكس، بالإضافة إلى قسم الرعاية الطبية ويتناول علاج الأمراض المختلفة وتقديم خدمة الطوارئ ٢٤ ساعة.

وبالتالى تمثل تلك الاستراتيجية ضماناً لحسن اختيار، وتنمية، وتطوير أداء عضو هيئة التدريس بجامعة طوكيو، وذلك من خلال الاهتمام بالاختيار وفقاً لأسس الاحتياج، والتكاليف، والكفاءة، والدافعية للعمل والإستعداد للمساهمة فى رقى الجامعة، ويتأكد الالتزام بتلك الأسس من خلال التدقيق فى الفحص الفردى لكل عضو على حدا بحيث لا يؤثر أداء أحدهما على الآخر. كما تهتم جامعة طوكيو بتوافر شروط وكفايات معينة كى يستمر العضو فى عمله بالجامعة، ومن تلك الشروط أن يكون العضو إدارياً قادراً على المساهمة فى إدارة المؤسسة.

ليس هذا فحسب، بل إنها تقدم نظماً تعويضية لمتابعة جوانب القصور وذلك فى حالة ضعف دافعيته للعمل، بدلاً من تطبيق العقوبات والجزاءات.

قبول الطلاب الجدد:

تختلف شروط القبول بجامعة طوكيو وفقاً للمرحلة الجامعية التى يلتحق بها الطالب، ووفقاً لطبيعة الطالب نفسه سواء كان يابانياً أو طالباً دولياً من خارج البلاد.

أولاً: بالنسبة للقبول بالمرحلة الجامعية الأولى:

لكى يتمكن الطالب من الالتحاق بكليات الجامعة، لابد من المرور باختبار دخول الجامعة سواء للطلاب اليابانيين أو لخريجى المدارس الأجنبية، بالإضافة إلى مواكبة المتطلبات التالية:

- إتقان اللغة اليابانية.
- إنهاء ١٢ سنة دراسية فى التعليم معتمدة من الوزارة، وألا يقل السن عن ١٨ سنة .
- اجتياز اختبار التويفل.
- المرور بعملية انتقاء أولية تعتمد على النتائج التى تم الحصول عليها من خلال المؤسسة التى تخرج فيها الطالب، ونتائج امتحانات القبول، ونتيجة اختبار التويفل.
- المرور بعملية انتقاء ثانوية تتوقف على نتيجة عملية الانتقاء السابقة، وتتضمن اختبار مقالى قصير ومقابلة شخصية.

أما بالنسبة للطلاب الدوليين فلابد لهم من مواكبة الشروط التالية:

- إتقان اللغة اليابانية حيث أن أغلب المحاضرات تتم باللغة اليابانية، وقد يلتحق الطالب الدولى كدارس منتظم أو كباحث.
- المرور باختبار الدخول العام الذى يتلقاه اليابانيون.
- الحصول على ترشيح من المدارس لخريجيها.
- إنهاء ١٤ أو ١٦ عام من الدراسة.

وبالتالى يتبين مما سبق التدقيق الشديد فى اختيار الطلاب اليابانيين، والاهتمام الواضح بإتقان اللغة القومية والاعتزاز بها سواء للطالب الياباني أو الدولى، ويتضح هذا الاعتزاز فى تقديم المحاضرات للطالب الدولى باللغة اليابانية، كما تتضح المرونة فى اختيار الطالب الدولى

أكثر من الطالب اليابانى، ويشير ذلك إلى حرص الجامعة على جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين من جانب، واهتمامها باختيار المتميزين من أبنائها من جانب آخر، لذا تشترط مرور اليابانى بعمليتين للانتقاء، الأولى تعتمد على ترشيحات مؤسسات التعليم قبل الجامعى، والثانية تتضمن مقابلة واختباراً مقالياً للتأكد من المعلومات التى تم الحصول عليها.

ثانياً: بالنسبة للقبول بالدراسات العليا: يعتمد القبول على المرور باختبار دخول لجامعة طوكيو ، بالإضافة إلى اختبارات شفهية وتحريرية خاصة ببرامج الماجستير والدكتوراه، وكذلك اختبارات طبية وذلك لكل من الطلاب اليابانيين والدوليين.

تتضح أهمية اختبار الدخول الخاص بجامعة طوكيو، حيث يتم الاعتماد عليه أيضاً فى القبول بمرحلة الدراسات العليا، ولكن ترى الباحثة أن شرط المرور بالإختبارات الطبية لابد ألا يقتصر على الدراسات العليا، بل إن المرحلة الجامعية الأولى أخطر وخاصة للطلاب الدوليين.

برامج التعليم:

تقدم جامعة طوكيو برامجاً للمرحلة الجامعية الأولى، والدراسات العليا، وقد يلتحق بها الطالب اليابانى أو الدولى كطالب منتظم أو كطالب باحث.

أولاً: بالنسبة لبرامج المرحلة الجامعية الأولى:

تتمثل فى نوعين من المقررات هى:

- المقررات المنتظمة: يتلقى فيها الدارس مواد دراسية بينية مشتركة بين الأقسام Interdepartmental كمقررات رئيسة، ثم مقررات فرعية تتمثل فى مواد دراسية خاصة بكل كلية، ويتم تلقى المقررات الرئيسة لمدة عامين، ويتبعها المقررات الفرعية لمدة عامين آخرين، ثم يتم ترشيح الطلاب للحصول على درجة الماجستير.
- مقررات طالب البحث: تتضمن مشاركة الطالب فى الأنشطة البحثية الخاصة بمجال تخصص معين، ولا يتم منحه أى درجة أو مؤهل.

ثانياً: بالنسبة لبرامج الدراسات العليا:

تتمثل فى برامج منتظمة وبرنامج خاص بالباحثين الدوليين على النحو التالى:

- لبرامج المنتظمة: يلتحق بها الراغبين فى الحصول على الماجستير أو الدكتوراه، وبالنسبة للماجستير، يتم منح الدرجة بعد المرور بدراسة مدتها عامين على الأقل، وتقديم رسالة واجتياز الاختبارات النهائية، أما بالنسبة للدكتوراه، يتم منح الدرجة للمنتظمين فى الدراسة لمدة ٣ سنوات على الأقل، واستكمال الرسالة واجتياز الاختبارات النهائية.
- برنامج طالب البحث الدولى: ويقبل جنسيات غير يابانية وتمتد مدة الدراسة من ٦ شهور إلى سنة كاملة، ويندمج فيها الدارس فى الأنشطة البحثية المرتبطة بمجال التخصص.

وتقدم الجامعة برامجاً فى الإنسانيات وعلم الاجتماع، والتربية، والقانون، والسياسات، والاقتصاديات، والعلوم، والهندسة، والطب، والعلوم الرياضية، والعلوم المتقدمة، وعلوم المعلومات والتكنولوجيا، والسياسة العامة.

يتبين من خلال استعراض طبيعة البرامج اتساقها مع طبيعة الجامعة كجامعة بحثية رائدة، وهذا يتضح من خلال إتاحة برامجاً منتظمة وبرامجاً أخرى بحثية لا تعتمد على مقررات. وإنما تعتمد على أنشطة بحثية مرتبطة بالتخصص، كما أن طبيعة البرامج البينية تتسق مع طبيعة برامج جامعة المستقبل والتى سبقت الإشارة إليها بأنها برامج بينية ومتعددة التخصصات.

التعليم والتعلم:

تختلف طبيعة التعليم والتعلم وفقاً لطبيعة المرحلة الدراسية، وهذا يتضح من خلال اعتماد التعليم والتعلم فى المرحلة الجامعية الأولى على تبنى نظام مرن يقوم بدمج التعليم المتنوع والمتخصص فى مدى واسع من الدراسات الحرة مع التوجه نحو الإصلاح، وعلى مستوى الدراسات العليا، تستفيد الجامعة من ريادتها كجامعة متعددة المدارس، وكليات الدراسات العليا، ولمعاهد متنوعة التخصصات لتقديم تدريس على أعلى مستوى من التخصص.

أى أن التدريس فى المرحلة الجامعية الأولى يتسم بالمرونة بحيث يمكن دمج المستحدثات فى مجال التخصص باستمرار، أى مزج الخبرات العامة بالتخصص، ويشترط توجه التدريس نحو الإصلاح، وبالتالى يكون التدريس هادفاً ويمكن الطلاب من خدمة المجتمع، أما على مستوى الدراسات العليا فيهتم التدريس بالتخصص الدقيق وتقديم إنجازات فى مجال التخصص، وتضيف الباحثة ضرورة أن يتوجه التدريس فى مرحلة الدراسات العليا أيضاً نحو الإصلاح، باعتبار أن تلك المرحلة تضم باحثين أكثر نضوجاً وخبرة، بالإضافة إلى أنه من الأهداف الأساسية للبحث العلمى هو التطوير والإصلاح، كما تتفرد جامعة طوكيو فى اهتمامها بالصحة العقلية والبدنية للدارسين، حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بدعم الصحة العقلية والبدنية للدارسين، وتقديم خدمات لذوى القدرات الخاصة، والاهتمام بتأمين الدارسين فى بيئة التعلم.

وبالتالى فإن نجاح عضو هيئة التدريس بجامعة طوكيو فى تقديم التدريس يتطلب توافر قدرات وكفايات خاصة، فهو يحتاج ألا يكون معلماً فحسب، وإنما موجه، واختصاصى نفسى، وذو خبرة طبية فى بعض الأحيان، وهذا كى ينجح فى تأمين بيئة التدريس والتعلم والطلاب.

المناخ الجامعى بجامعة طوكيو:

تسهم الجامعة فى دعم الطلاب بما يحفزهم على الإقبال على الحياة الجامعية من خلال:

- <u>دعم الصحة العقلية</u>: تسهم الجامعة فى دعم الصحة العقلية والذهنية للطلاب من خلال عدد من الأخصائيين النفسيين لمساعدتهم على استكمال حياتهم الشخصية والأكاديمية، بالإضافة إلى إتاحة فرص الكشف الدورى سنوياً والفحص الكامل للطلاب.
- <u>الدعم المهنى</u>: من خلال مركز مهنة الطالب، والذى يركز على ثلاثة أنشطة هى: مقابلة الطلاب مع الخريجين، للمساهمة فى دعم قرار الطالب لخدمة المجتمع سواء بالعمل فى شركة، أو استكمال الدراسات العليا، أما النشاط الثانى هو ممارسة الأنشطة المرتبطة بالوظيفة، مثل البحث الخاص بالصناعات والشركات والاستعداد للعمل، كما تتاح فرص الممارسة العملية التى تفيد الطالب فى البحث عن وظيفة،

والنشاط الثالث هو تقديم الإرشاد فى البحث عن وظيفة وتدريبهم على كيفية البحث والتعبير عن أنفسهم.

وبالتالى تهتم جامعة طوكيو بالتغلب على بعض المعوقات التى قد تحول بين نجاح لطالب سواء داخل الجامعة، أو بعد تخرجه، وهذا يتضح من خلال الاهتمام بالكشف الدورى على الطلاب سواء ظهرت شكوى خاصة بقدراتهم العقلية أم لا، بالإضافة إلى تيسير سبل انتقالهم إلى العمل والالتحاق بالمجال العملى فى الميدان، وتدريبهم على السعى للحصول على وظيفة.

معايير نجاح جامعة طوكيو فى تحقيق أهدافها:

حددت الجامعة معياراً واحداً أساسياً يمثل مؤشر لنجاحها فى تحقيق رسالتها، وهو معيار العالمية World's Tokyo University، فإذا تمكنت الجامعة من أن تكون واحدة من أفضل جامعات العالم فى القرن الحادى والعشرين، فإنها بذلك تكون قد نجحت فى تحقيق أهدافها.

ويمثل هذا المعيار استجابة لتوجهات الحكومة اليابانية فى خططها المستقبلية نحو التدويل، لذا اتجهت الجامعة إلى التأكيد على أهمية تقديم التعليم والبحث العالمى والتدويل فى أهدافها.

البحث العلمى:

تعد جامعة طوكيو من الجامعات الرائدة فى إنتاج بحوث مصنفة عالمياً، كما تتميز بقدرتها على اتخاذ المدخل عبر التخصصات فى التعامل مع موضوع بحثى يتخطى العديد من الحقول المعرفية، كما أدركت الجامعة أن البحث لابد أن يخدم تنمية السلام ورفاهية الإنسانية، لذا تقوم الجامعة بعمل مراجعة ذاتية للأنشطة البحثية، وإعلان النتائج للمجتمع لتحقيق المحاسبية.

وتهدف الجامعة إلى ابتكار مجالات أكاديمية جديدة من خلال البحوث، كما يعد التعاون مع الصناعة مصدراً أساسياً لمشروعات البحوث التعاونية والمنح البحثية، ففى عام ٢٠٠٩

قامت الجامعة باستضافة ١٠٣ برنامجاً بحثياً تعاونياً تضامنياً بدعم من ٢٠٠ شركة أجنبية ويابانية، وحددت الجامعة استراتيجيتها البحثية التى تضمنت النقاط التالية:

١- دعم البحوث المستقلة والموجهة ذاتياً وذلك من خلال:

- الارتقاء بالبحث من أسفل إلى أعلى وذلك من خلال الاستخدام الفعال للتمويل الخارجى
- تأسيس نظام فعال ومرن لدعم والارتقاء بالبحوث.
- الحفاظ على مكتبة تضم الإصدارات الأكاديمية الأساسية.

وتشير فكرة الارتقاء بالبحوث من أسفل إلى أعلى إلى انطلاق البحث من المجتمع والواقع الفعلى الذى يعايشه الأفراد، بدلاً من أن تنبثق الفكرة من أعلى(الجامعة).

٢- تميز الجامعة فى مجال البحوث التجديدية والمبتكرة:

- الارتقاء بمشروع التكامل العلمى، و دعم المؤسسات البحثية.
- الارتقاء بالبحوث بين الأقسام بقيادة لجنة المبادرات التابعة لرئاسة الجامعة.

أى أن تميز الجامعة فى المجال البحثى يتحقق من خلال التكامل العلمى بين التخصصات المختلفة، والارتقاء بالبحوث البينية بين الأقسام والمؤسسات المختلفة.

٣- استعراض ومراجعة المبادرات التى سبق تنفيذها ومراجعة الخطط المستقبلية من خلال:

- الارتقاء بالدراسات العليا، ونظم تعليم بحوث المعلومات فى مواقع الحرم الثلاثة.

٤- دعم شباب الباحثين من خلال التمويل:

- تحديث النظم الخاصة بشباب الباحثين للارتقاء باستقلالهم المهنى.

٥- تحديث الوظائف الأكاديمية الأساسية فى المعاهد والمراكز البحثية وذلك عن طريق:

- دعم الوظائف البحثية فى المعاهد والمراكز مع توضيح الوظيفة الأساسية للمركز.
- إصدار نتائج متميزة لأنشطة التعليم والبحث فى المعاهد والمراكز البحثية.

٦- تأسيس نموذج جديد للجامعة من خلال:

- تأسيس مركز بحوث رؤية السياسة الذى يتضمن وظائف صناعة السياسة المتقدمة.
- تأسيس المعهد المتقدم للإنسانيات والعلوم الاجتماعية كموقع أكاديمى لدراسة العلاقة بين الإنسان والمجتمع من منظور متعدد الأوجه وطويل المدى خارج الإطار الأكاديمى.

يتضح من خلال استراتيجية الجامعة أن البحث هو السبيل الفعال لإيجاد نموذجاً جديداً من الجامعات قادراً على المساهمة فى اتخاذ القرارات السياسية المستقبلية، كما يتحقق هذا النموذج الجديد من خلال الاهتمام بمجالين بحثيين هما: بحوث صناعة السياسة، والإنسانيات والعلوم الاجتماعية التى تهتم بتحقيق الاتساق بين الإنسان ومجتمعه، وهذا يتسق مع فكر جامعة المستقبل

٧- إيجاد بيئة بحثية تتسم بالعدالة والشفافية لتوجيه السلوك البحثى وتطوير مقاييس لمنع إهدار التمويل البحثى. فتوجيه السلوك البحثى داخل المؤسسة وفق نظام محدد يسهم فى تحقيق العدالة والمساواة. كذلك الإنفاق وفق مقاييس يسهم فى ترشيد النفقات ويحقق الشفافية.

٨- تقديم النتائج البحثية للمجتمع وذلك بتنويع خيارات الترخيص بالبحوث، وتحسين الإدارة الاستراتيجية وتطبيق الملكية الفكرية من خلال تحليل دراسات الحالة.

٩- الإصلاح المستمر للتعاون البحثى بين الأكاديمية والصناعة:

- الارتقاء بالمقاييس الخاصة بالبحوث المشتركة.
- دعم البنية الداعمة للبحث لتعاونى بين الصناعة والأكاديمية.
- الارتقاء بالتبادل بين الأكاديمية والصناعة.

يتضح مما سبق أن الاستراتيجية البحثية تهدف إلى توثيق الروابط بين الجامعة والمجتمع اليابانى من خلال إعلام المجتمع بأحدث ما توصلت إليه الأبحاث والدراسات، ولا يتم ذلك بشكل عشوائى وإنما وفق حقوق الملكية الفكرية، والاهتمام بعمل دراسات حالة.

- كما يتضح التميز البحثى فى تأسيس منظمة العلاقات الدولية البحثية ومراكز التميز.

أولاً: منظمة العلاقات الدولية لبحثية:

وهى مسؤولة عن دعم العلاقات البحثية بين اليابان والدول المختلفة للاستفادة من خبراتهم البحثية، وتسويق بحوث جامعة طوكيو، وتتضمن:

مكتب الارتقاء الأكاديمي:

يختص بدراسة خيارات إيجاد شبكة بحثية دولية موسعة، بالإضافة إلى دراسة خيارات تأسيس مكاتب ربط عبر البحار وإدارة أنشطة تلك المكاتب، كما يختص هذا المكتب بدعم الشبكات الدولية مثل: شبكة التحالف الدولى للجامعات البحثية، ورابطة الجامعات البحثية لآسيا.

مكتب الإدارة:

يختص بتدريب العاملين على مهارات إدارة العلاقات الدولية وإيجاد أسس البيئة الدولية.

مكتب التحالف للدعم العالمي:

قامت جامعة طوكيو بالتحالف مع معهد ماساشوستس التكنولوجى، والمعهد الفيدرالى التكنولوجى للارتقاء بالبحث التعاونى ودعم التعاون العالمى من خلال التواصل مع الحكومات، والجامعات، والمؤسسات البحثية فى أمريكا وأفريقيا وآسيا.

مكتب الارتقاء بشبكة التعليم والبحوث الآسيوية:

وهى شبكة للدراسات الآسيوية تهدف إلى دعم الروابط مع الجامعات فى المنطقة الآسيوية، ودعم الشبكات داخل جامعة طوكيو، كما يختص المكتب بالبحث عن فرص بحثية جديدة.

ثانياً: برنامج مراكز التميز:

هو مشروع اقتبس المفاهيم الأساسية للقرن الحادى والعشرين، ويتلقى دعماً لتشكيل مراكز بحثية وتعليمية متميزة دولياً من جانب وزارة التعليم، والثقافة، والرياضة، والعلوم والتكنولوجيا، وبدأ برنامج مراكز تميز القرن الحادى والعشرين عام ٢٠٠٢، وتمثلت أهدافه فى:

- تشكيل مراكز بحث وتعليم عالمية فى الجامعات اليابانية.
- إثراء الموارد البشرية القادرة على تحسين المستويات المعيارية البحثية وقيادة العالم.
- الارتقاء ببناء جامعات عالمية، وقد نجحت طوكيو بالفعل فى تأسيس ٢٨ مركز.

وبالتالى فإن الريادة البحثية لجامعة طوكيو تتضح فى خدمة المجال البحثى محلياً، وإقليمياً، ودولياً. حيث أن تأسيس منظمة مسؤولة عن دعم العلاقات البحثية الدولية لها إدارة مستقلة عن إدارة الجامعة يشير إلى انفراد البحث باستراتيجية موسعة كمجال فعال فى خدمة المجتمع، فتتضمن المنظمة مكاتب متنوعة، وإن كان يظهر بعض التداخل فى مهام مكتبى الارتقاء الأكاديمى، والارتقاء بشبكة التعليم والبحوث الآسيوية، فالأول يختص بدعم الشبكات المختلفة ومنها شبكة التعليم والبحوث الآسيوية باعتبارها شبكة دولية.

المكتبات:

تتضمن جامعة طوكيو نظام متكامل للمكتبات يتضمن المكتبة العامة، ومكتبة كومابا، ومكتبة كاشيوا، بالإضافة إلى ٣٤ مكتبة خاصة بالأقسام والمؤسسات البحثية المرتبطة بها، وبالرغم من تباعد مواقع تلك المكتبات، إلا أنها تعمل فى سياق تكاملى، وتتسم بإتاحة الفرصة لأعداد كبيرة من الباحثين للاطلاع، حيث تتضمن المكتبة العامة وحدها ١١٤٤ مقعد، و٩٨ جهاز كمبيوتر، وتعمل المكتبة العامة طوال أيام الأسبوع من الثامنة والنصف صباحاً حتى العاشرة والنصف مساءً، كما تتسم مكتبات الجامعة بما يلى:

- <u>تقديم كتيب إرشادى</u> يوضح نظام المكتبات، وأساليب البحث عن المراجع والكتب، والسلوكيات التى ينبغى الالتزام بها داخل المكتبة ومنها الامتناع عن التدخين، والدخول بالأطعمة، والتليفون المحمول، مع تعليمات خاصة بالطوارئ مثل الزلازل والحرائق.
- <u>الاستعارة الآلية</u>: حيث تزود كثير من مكتبات الجامعة بماكينة الاستعارة الآلية التى تستخدم فيها بطاقة المكتبة الخاصة بالعضو، وتقوم الماكينة بالتسجيل الآلى والسريع للاستعارة، كما تتيح أيضاً خدمة إعادة المادة المعارة بعد ساعات العمل من خلال ماكينة أو صندوق الرد الآلى، وتختلف عدد الكتب المسموح استعارتها من مكتبة لأخرى.
- <u>تيسير سبل رد المواد التعليمية</u>: من خلال إمكانية إعادة المادة إلى أى من مكتبات الجامعة، باستثناء صندوق الرد الآلى الذى يقتصر على المواد الخاصة بالمكتبة التابع لها

- <u>البحث عن الكتب</u>: يتم من خلال موقع المكتبة، وإدخال إسم المستخدم ورقمه السرى، وتحديد المادة المرجو الحصول عليها، مع إمكانية حجز المادة عبر مواقع إلكترونية.

وبالتالى يتبين الدور البحثى الذى تسهم به مكتبات جامعة طوكيو من خلال تيسير سبل البحث والاطلاع على الكتب والمراجع عبر الشبكات، بالإضافة إلى تسهيل الاستعارة والرد باستخدام الماكينات الآلية، وبالتالى لا يتقيد الدارس بمواعيد الموظفين والعاملين بالمكتبة.

خدمة المجتمع:

تؤكد جامعة طوكيو على التعاون بين الكليات من خلال البحوث البينية، ومع الجامعات داخل وخارج اليابان، وتتضح جهود الجامعة فى خدمة المجتمع الياباني والدولى من خلال:

- تأسيس ودعم شبكة تعليم وبحوث عالمية ومحلية.
- مشاركة الطلاب فى ٢٧٧ برنامجاً تبادلياً رسمياً واتفاقيات تعاون بحثية مع أكثر من ٢٠٠ مؤسسة فى ٤٧ مدينة، وتستقبل الجامعة فى المقابل طلاب كل عام.
- افتتاح أول مكتب لربط الجامعة عبر البحار في بيجينج Beijing عام ٢٠٠٥ وذلك لبدء مرحلة جديدة فى جهود تعميق وتعزيز الروابط مع آسيا والعالم ككل.
- تقديم نظام البحث التكاملى لدعم العلوم Integrated Research System for Sustainability Science(IR3S) وذلك بدعم من وزارة التعليم اليابانية، وهو برنامج طموح خاص بالقضايا البحثية المرتبطة بالدعم العالمى للمجتمع الإنسانى.
- تمثل جامعة طوكيو عضواً فى الروابط الدولية الخاصة بأفضل جامعات العالم ومنها " رابطة جامعات آسيا الشرقية البحثية Association of Eastern Asia Research Universities"، و" التحالف الدولى للجامعات البحثية International Alliance of Research Universities".
- مشاركة الطلاب فى مهرجانيين سنويين هما مهرجان كومابا والذى يقوم طلاب الفرقتين الأولى والثانية بتنظيمه، ومهرجان هونجو الذى تقوم بتنظيمه لجنة من طلاب الجامعة ككل ومدته ثلاثة أيام، ويمثل فرصة لدعم أنشطتهم الأكاديمية

المرتبطة بالمناهج وربطها بالمجتمع، وتكون تلك المهرجانات مفتوحة على المجتمع وتستقبل كثير من الزوار.

يتبين مما سبق دور جامعة طوكيو فى خدمة المجتمع الدولى من خلال اهتمامها بتأسيس شبكة بحوث عالمية لتسويق بحوثها والاستفادة من خبرات دول العالم، بالإضافة إلى برامج تبادل الطلاب واتفاقيات التعاون الدولية، وتتسق تلك الجهود مع توجهات الحكومة اليابانية فى المستقبل نحو التدويل، كذلك اهتمت الجامعة بخدمة المجتمع اليابانى من خلال إتاحة الفرصة لاستقبال الزوار من خلال المهرجانات التى تفيد فى تعرف المجتمع على الجامعة، وأنشطتها.

كما يتضح دور الجامعة فى تأسيس علاقة وثيقة مع المجتمع من خلال قسم العلاقات التضامنية، ويتضح ذلك من خلال مشروع" دعم الموقع" والذى يهدف إلى المساهمة فى دعم بيئة المجتمع، حيث يهتم بتناول القضايا البيئية المتنوعة مثل قضية الاحتباس الحرارى، وضرورة قيام الجامعات بدور رائد فى مواكبتها. ومن ثم أصبحت الأولوية الأولى لجامعة طوكيو إيجاد موقعاً به أقل نسبة من ثانى أكسيد الكربون وتقليص نسبة إخراجه، ولتحقيق ذلك سوف تقوم الجامعة بتصميم مقاييس من خلال تصميم يرتكز إلى الفهم الدقيق للوضع الراهن، وتوجيه مدى شامل من الأنشطة والتقييمات، مع التطبيق الفعال للأنشطة وتقليص نسبة ثانى أكسيد الكربون.

شكل رقم(٢) مشروع دعم الموقع

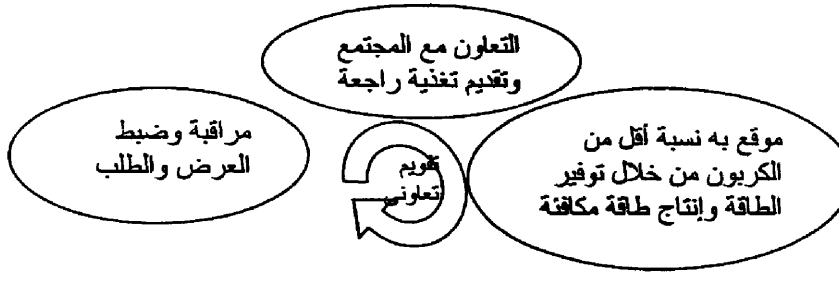

يتضح من خلال الشكل السابق أن الجامعة حددت ثلاث مراحل للمشروع، وهى تقديم تغذية راجعة للمجتمع باستمرار حول مدى نجاح الجامعة فى تقليص نسبة إخراج ثانى أكسيد

الكربون، وذلك من خلال إيجاد بدائل للطاقة تسهم فى تخفيف حدة إنبعاث الغاز، مع الاهتمام بمتابعة العرض والطلب على أساليب الطاقة المختلفة، مما يفيد فى إمكانية الاستغناء عن مصادر معينة للطاقة، والاستعانة ببدائل أخرى، ويشير السهم بالشكل السابق إلى ترابط المراحل الثلاث وعدم تقديم مرحلة على الأخرى، والاستفادة من نتائج كل مرحلة أثناء إجراء عملية التقويم.

ونظراً لتنوع مواقع جامعة طوكيو فى اليابان، فإن جهودها فى تقليص نسب ثانى أكسيد الكربون الناتجة عن أجهزة التكييف، والكهرباء، والزيوت الثقيلة سوف تكون مثمرة، وبناء على دراسة نسبة الطاقة المستهلكة، قامت الجامعة بتطوير مقاييس لتوفير الطاقة وكذلك نظام لتقليص نسب إخراج الغاز، وذلك من خلال التوجه إلى المصابيح الموفرة للطاقة(الفلورسنت)، وتحديث الثلاجات وأجهزة التكييف، وحددت الجامعة خطة عمل تضمنت تقليص نسبة إخراج ثانى أكسيد الكربون بنسبة ١٥% بحلول عام ٢٠١٢، و٥٠% بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالتالى فإن جهود الجامعة فى دعم البيئة والمساهمة فى تقليص مشكلة الاحتباس الحرارى التى تمثل أحد أخطر التوجهات البيئية التى يواجهها المجتمع فى القرن الحادى والعشرين، تمتد على مدى واسع نتيجة تعدد مواقع الجامعة فى طوكيو واليابان كلها، وهذا ما سوف يتضح من خلال استعراض التصميم المعمارى لها.

التمويل:

تقوم الجامعة بإدارة مواردها وفقاً لأفضل استخدام ممكن مع الاستجابة للاحتياجات البحثية والتربوية، كما تقبل الجامعة تمويلاً خارجياً من الدولة، والتضامنات الحكومية، والشركات الخاصة، وكذلك الأفراد بما لا يتعارض مع المبادئ الموجهة للجامعة، كما يعد البحث العلمى مصدراً أساسياً من مصادر التمويل للجامعة، وتعتمد الجامعة على جهتين أساسيتين فى التمويل هما: وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، وبرنامج مراكز التميز للقرن الحادى والعشرين. فقد تلقت الجامعة عام ٢٠٠٧ أكثر من ٤١١٩ منحة

بحثية من وزارة التعليم تقدر بأكثر من ٢٢ بليون ين، كما تم تمويل مشروعين عام ٢٠٠٨ من جانب برنامج مراكز التميز.

وبالتالى لا تقتصر الجامعة على الاعتماد على التمويل المخصص لها، لذا تستفيد من أنشطتها البحثية للحصول على المنح والمخصصات المالية، وهذا يتوافق مع توجهات المؤسسات التربوية فى القرن الحادى والعشرين لتعظيم مواردها المالية وتحقيق الاكتفاء الذاتى.

وقد حددت استراتيجية خاصة بالتمويل فى خطة عمل الجامعة وتضمنت الإجراءات التالية:

١- توجيه الجهود نحو تيسير القيود المؤسسية، وهذا يتحقق من خلال:

- إعادة ترتيب وتنظيم أولويات إدارة التمويل، والتوظيف المالى، والاقتراض طويل المدى.

٢- تأسيس نظام خاص بالميزانية يدعم التنوع والشمول، ومؤشراته:

- تأسيس قواعد للاستخدام الفعال للتمويل المقدم من رئيس الجامعة ورؤساء الأقسام.
- تأسيس بنية خاصة بالتمويل ترتقى بدعم الروابط مع المنظمات المستقلة واللامركزية.
- مرونة وشمول إدارة الميزانية.

٣- تشجيع الحصول على تمويل خارجى، من خلال:

- مناقشة خطط التعليم والبحث مع أعضاء هيئة التدريس مع توضيح مصادر التمويل.
- إعداد ميزانيات خاصة بالخطط، وتقديم طلبات للحصول على تمويل خارجى كلما أمكن.
- إعداد ميزانيات خاصة بخطط التعليم والبحث ارتكازاً إلى الرؤية الأكاديمية لطوكيو.
- تأسيس مكتب استراتيجية التمويل لدعم المحاور السابق الإشارة إليها.

وبالتالى فإن الجامعة تعتمد فى استراتيجيتها على تقليص النفقات، وتيسير الإجراءات الخاصة بتلقى التبرعات والحصول على التمويل الخارجي، كذلك فإن جامعة طوكيو تعتمد على الدراسة العلمية وإعداد الخطط والمشروعات فى البحث عن مصادر متنوعة للتمويل.

الهيكل التنظيمي:

تلتزم الجامعة بإدارة فعالة تستجيب لاحتياجات المجتمع فى ظل رئيس يأخذ فى اعتباره آراء الأعضاء المؤسسين، كما تستطلع الجامعة الآراء المختلفة لمدى واسع من أعضاء المجتمع، ويتكون الهيكل التنظيمي لجامعة طوكيو من رئيس الجامعة، وتعاونه لجنة المديرين، والمجلس الإدارى، ومجلس البحث والتعليم، كما يتضمن مكتب الرئيس للتنسيق والتخطيط الأكاديمي ولجنة مبادرات الرئاسة، ومن تلك المبادرات شبكة بحوث الطاقة، وشبكة علوم الحياة، ومبادرة مركز المستقبل....وغيرها، كما يتضمن مكتب الرئيس مكاتب وأقسام مختلفة، بالنسبة للمكاتب فهى مكاتب مراكز برامج التميز، وخدمات لذوى القدرات الخاصة، و الاستراتيجية المالية، وتخطيط الموقع، والتخطيط التربوى، والعلاقات العامة، ودعم التقويم، والخريجين، بالإضافة إلى أقسام العلاقات الدولية، والتحسينات الإجرائية، والتطوير وكذلك قسم الدعم والإرشاد، والارتقاء بالخدمات الصحية، والعلاقات التضامنية للجامعة.

أما المكتب الإدارى فيختص بشؤون التعليم والبحث والتى تتضمن أقسام دعم التعليم والطلاب، والارتقاء بالبحث، وتأمين الصحة والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات، كما يختص المكتب أيضاً بالشؤون العامة التضامنية والتى يرتبط بها أقسام التخطيط والإدارة، والتمويل.

ويتضح ضعف سبل الاتصال بين مكتب رئيس الجامعة والمكاتب التابعة له من جهة، وبين المكتب الإدارى وأقسامه من جهة أخرى إلا من خلال رئيس الجامعة ذاته. وهو ما قد يشير إلى درجة من المركزية فى اتخاذ القرارات، ولكن عضويته فى لجنة المديرين تضفى قدر من اللامركزية وهو ما سوف يتضح فيما يلى.

تختص لجنة المديرين Board of Directors بتطوير وتطبيق استراتيجية لتنشيط الأنشطة البحثية والتربوية للجامعة، وضمان اتخاذ القرارات المسؤولة عن مواكبة المستويات المعيارية القومية الخاصة بمحاسبة الجامعة، وتتكون اللجنة من رئيس الجامعة وسبعة مديرين، ولابد أن يحظى رئيس الجامعة بقبول أعضاء اللجنة وموافقتهم على القضايا المتعلقة بالأمور التالية:

- أهداف الفصل الدراسي والخطط السنوية.
- الأمور التي تتطلب موافقة وزارة التعليم، والثقافة، والرياضة، والعلوم والتكنولوجيا.
- الأمور الخاصة بافتتاح أو غلق كليات الدراسات العليا أو أي كلية أخرى.
- الميزانية والقضايا الخاصة بالمحاسبية، وأي أمور أخرى تحددها لجنة المديرين.

أي أن القرارات المتعلقة بالخطط السنوية للكليات، والأهداف الخاصة ببداية العام الدراسي، وكذلك الأمور الخاصة بالتمويل، يتم فيها الرجوع إلى لجنة المديرين، كما أن البند الأخير يشير إلى حرية اللجنة في إدراج أموراً لا ينبغي لرئيس الجامعة الاستئثار فيها بالقرار.

التصميم المعماري:

تمتلك الجامعة مساحة تقدر بأكثر من ٣٢ ألف هيكتر في اليابان، وبالرغم من حجمها الكبير فهي تتمتع بمرونة التنظيم مما يحافظ على ريادتها البحثية، حيث تتوسع لتشمل كافة أنماط التعلم، وتتضمن جامعة طوكيو كليات العلوم والآداب وعددها ٩ كليات، و١٥ كلية للدراسات العليا، و١١ معهد، كما تتضمن ١٧ مركزاً متاح لكافة الدارسين من كافة كليات وأقسام الجامعة، كما أن عدداً كبيراً من تلك المراكز مفتوح لكافة الدارسين من كافة جامعات اليابان، وتتضمن الجامعة مسكناً دولياً يتضمن ٥٢١ حجرة لإقامة الزائرين من كافة أنحاء العالم. كما يمتد التصميم إلى خارج أسوارها، ومن أمثلة التسهيلات خارج الجامعة معهد بحوث الزلازل.

وبالتالي يتبين أن نموذج التصميم المعماري للجامعة هو نموذج الجامعة الكبيرة، وهذا يتضح من خلال عدد الكليات والمعاهد والمراكز الموجودة داخل المواقع، ويتأكد ذلك أيضاً من خلال انفتاح المراكز على المجتمع وإتاحة الفرصة للدارسين من كافة جامعات اليابان لزيارتها.

ويعتمد التصميم المعمارى على توفير التسهيلات البحثية المرتبطة بالكليات من خلال العمل التعاونى بين المعاهد والتسهيلات البحثية الخاصة بالكليات، وتتضمن الجامعة ثلاثة مواقع للحرم هى: هونجو، كومابا، وكاشيوا، بالإضافة إلى وجود مواقع لبعض تسهيلات الجامعة فى مواقع مختلفة فى طوكيو واليابان.

أولاً: الحرم الرئيس (هونجو):

يوجد على مساحة ٥٦ هيكتر، ويتضمن أجزاء من المساحات الخضراء والحيز الفراغى المفتوح الذى يرجع تاريخه إلى القرن السابع عشر، كما يتضمن البوابة الحمراء التى يرجع تاريخها إلى عام ١٨٢٧، وخصصتها الحكومة اليابانية كملكية ثقافية للجامعة، حيث يضم أغلب الكليات، وكليات الدراسات العليا، والمكتبة العامة، ومركز الإرشاد، ومستشفى الجامعة.

ثانياً: حرم كومابا:

يقع فى منطقة كومابا على مساحة ٣٥ هيكتر، ويتضمن تسهيلات كلية العلوم والآداب للدراسات العليا، ويشمل كلية العلوم الرياضية للدراسات العليا، ومركز بحثى للتكنولوجيا والعلوم المتقدمة، ومعهد العلوم الصناعية.

ثالثاً: حرم كاشيوا:

يمثل أحدث مواقع الجامعة، ويوجد فى مدينة كاشيوا وهى ضاحية من ضواحى طوكيو على مساحة ٢٤ هيكتر، ويضم كلية العلوم للدراسات العليا، ومعهد بحوث الأشعة، ومعهد الفيزياء، ومع بداية الألفية الثالثة، اتجهت الجامعة إلى تعزيز الروابط بين المواقع الثلاثة.

رابعاً: الحرم المفتوح:

يختص هذا الموقع بعرض وتقديم الحياة الجامعية لطلاب المدرسة الثانوية الراغبين فى الالتحاق بالجامعة من كافة أنحاء اليابان.

ويتبين من خلال تنوع مواقع الحرم لجامعة طوكيو استيعابها لأكبر عدد من الطلاب، وفى أماكن متنوعة فى اليابان، كما يتضح تميز التصميم المعمارى للجامعة فى تضمنه مواقع تاريخية تمثل مزاراً لليابانيين، وكذلك الحرم المفتوح الذى يتيح لطلاب المدارس الثانوية التعرف على خصائص الجامعة وإنجازاتها مما يسهم فى جذب الدارسين.

خامساً: متحف الجامعة:

هو نظام للمتاحف التخصصية، ويضم حوالى ٦,٤مليون وحدة مرتبطة ببحوث الجامعة.

يتبين من خلال العرض السابق لجامعة طوكيو البحثية توجه جهودها لخدمة مستقبل التنمية اليابانية، وهو ما يتجلى من خلال اتساق جانب كبير من محاورها مع صورة مستقبل اليابان، بالإضافة إلى تميز الجامعة فى أنشطتها بما يتفق مع الملامح العامة لجامعة المستقبل، وسوف يتم توضيح تلك الجوانب بالتفصيل فى نهاية الفصل.

معهد طوكيو للتكنولوجيا Tokyo Institute of Technology

يمثل معهد طوكيو التكنولوجى أكبر جامعة تكنولوجية فى اليابان، ويرجع تاريخه إلى ١٢٧ عام، حيث بدأ كمدرسة هندسة مهنية فى ١٨٨١، وتحول إلى مدرسة فنية عام ١٩٠١، ثم تحول إلى جامعة عام ١٩٢٩، ويقوم المعهد بدور رائد فى العلوم والتكنولوجيا، ويتسم بخبرته فى التصنيع والتنبؤ بالمستقبل، ويستخدم مصطلح" معهد" بدلاً من " الجامعة" للتعبير عن نوع من المنظمات العلمية التربوية أو الاجتماعية بشكل عام، ومن ثم يسهم فى خدمة المجتمع، حيث يمثل تربة خصبة للارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا، وتحقيق التكامل بين المعرفة المتنوعة، كما يتسم معهد طوكيو بتقدمه المستمر فى التصنيف العالمى للجامعات، حيث احتل المكانة رقم(٩٣) فى التصنيف العالمى لعام ٢٠٠٥، ثم تقدم إلى المكانة رقم(٩٠) عام ٢٠٠٧، ثم قفز إلى المكانة رقم(٦١).

وقام المعهد فى عام ٢٠٠٩ بإعادة صياغة أنشطته وفق رؤية جديدة للمستقبل بما يؤهله للإعلان عن كونه جامعة مستقبل، وقد أظهر المعهد تقدماً ملحوظاً عام ٢٠٠٩ حيث تقلد المركز رقم(٥٥).

يتبين من خلال التقدم الذى أحرزته الجامعة فى السنوات الماضية سعيها الدائم إلى التقدم والارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا ليس على مستوى اليابان فحسب، وإنما على مستوى العالم ككل، وهذا ما سوف يتأكد من خلال استعراض المحاور المختلفة للجامعة.

الرؤية:

حدد المعهد رؤية ٢٠٠٩ والتى يسعى إلى تحقيقها كرؤية للمستقبل، وتتمثل فى الحاجة الملحة إلى" مخترعين علميين لديهم المعرفة، والمهارة، والطموح، والعقل المسالم، والاتساق الملائمين للوقت الراهن"، وتشير تلك الرؤية إلى مخترعين ومبتكرين علميين قادرين على إتقان المعرفة، والمهارات، ولديهم الطموح الجامح، وفى الوقت ذاته الرغبة فى السلام والاتساق، وهذا ما يحتاجه العصر الحالى، ويسعى المعهد من خلال انفراده بتلك الرؤية إلى الحصول على احترام وتقدير المجتمع لتبنى السلوك الملائم لهذا الوقت، ولكى تتحول تلك الرؤية إلى واقع، تظهر الحاجة إلى مواكبة توقعات المجتمع ككل، وليس توقعات الطلاب والصناعة فحسب.

وتركز تلك الرؤية على العشر سنوات القادمة، لذا أطلـــق عليها" رؤيـــة للمستقـبل "A Vision For the Future، لذا فهى توضح شكل الجامعة التى يطمح إليها اليابانيون، وتوضح الخطوط الإرشادية لتحقيق هذا الهدف طويل المدى، والوصول إلى جامعة عالمية للعلوم والتكنولوجيا.

ويتضح من خلال تلك الرؤية سعى الجامعة إلى المساهمة فى المستقبل التكنولوجى اليابانى الذى لا يهتم بنقل المعرفة التكنولوجية، وإنما غرسها بالتعليم وتدريب الدارس على الابتكار، والوصول إلى المعرفة بنفسه، كما تتسم رؤية الجامعة بوضع ضوابط لطموح الأفراد، حيث تشترط فى هذا الطموح السعى إلى تحقيق السلام والتوافق مع العالم المحيط.

الرسالة:

تسعى الجامعة إلى المساهمة فى تحضر، وسلام، ورفاهية العالم، وكذلك تطوير وتنمية القدرات البشرية العالمية، والتميز لتحقيق الريادة البحثية والتعليمية فى العلوم والتكنولوجيا متضمنة الإدارة الصناعية والاجتماعية، وبناء على ما سبق تعبر الجامعة عن رسالتها بأنها " إثراء تربة خصبة للارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا".

وبالتالى فإن رسالة الجامعة تمثل المنطلق لتحقيق رؤيتها، فإيجاد بيئة ثرية قادرة على دعم العلوم والتكنولوجيا مقوم أساسى لتشكيل عقول طموحة قادرة على الاتساق مع العالم، كما أن البيئة الداعمة تزود الدارس بكافة المعارف، والمهارات التى تحفزه على الابتكار والاختراع.

المبادئ الموجهة للأنشطة المؤسسية:

هناك مبادئ يعتمد عليها المعهد فى توجيه أنشطته المؤسسية وجهوده الخاصة بتوظيف العلوم والتكنولوجيا لخدمة المجتمع اليابانى، وتتمثل تلك المبادئ في:

- الارتكاز إلى الأخلاقيات العالية فى تعليم الطلاب وفى اكتساب الخبرة العلمية.
- الإتقان الأكاديمى فى البحوث الأساسية والممارسة.
- الدعم العالمى للطبيعة الغنية والحياة البشرية المريحة.
- التنوع وتوسيع الأفق المعرفية عبر التخصصات المختلفة.

يتبين من خلال المبادئ السابقة تأثر المعهد بالقوى والعوامل الثقافية الخاصة بالمجتمع اليابانى وخاصة الخصائص القومية للمجتمع، حيث يتسم بالالتزام بالأخلاقيات والمثل والمبادئ، وهذا يتأكد من خلال استناد التعليم إلى الأخلاقيات العليا كأساس فى اكتساب المعارف، والمهارات، كما يتضح من خلال مبدأ الإتقان الأكاديمى سعى المعهد إلى الوصول إلى أقصى مستوى من الكفاءة، بالإضافة إلى امتداد دور المعهد فى تحقيق الرفاهية والحياة المريحة.

الأهداف:

صنف معهد طوكيو التكنولوجى الأهداف وفقاً لرؤيته المستقبلية إلى سبعة مجالات هى:

<u>التعليم:</u>

ويتضمن هدفين، ويندرج تحت كل هدف عدد من المؤشرات كما يلى:

١- ضمان وتحسين نوعية التعليم: من خلال:-

- تقديم تعليم من منظور طويل المدى.

- تطوير آليات قادرة على الاستجـــابة النشطة للتوجهـــات الاقتصاد الصناعى والمجتمع.
- تشكيل وتنفيذ استراتيجيات لضمان تحسين نوعية التعليم.
- تأسيس معارف ومهارات متخصصة ودعم مهارات الاتصال المرتبطة بالتدويل.
- تحسين رعاية الطلاب بما يتيح لهم الاستمتاع بالحياة وتحسين بيئة وتسهيلات المعهد.

٢- مراجعة نظام التعليم:

- مراجعة الأقسام والكليات الرائدة فى المجالات المتغيرة وفى ظل التغيرات المختلفة.
- دعم تعليم الكبار.
- دعم نظم التعليم فى الدراسات الحرة، والعلوم الاجتماعية، والآداب.

يتبين من خلال المؤشرات الاهتمام بشمول الجوانب المختلفة المتعلقة بالهدف، فتحسين نوعية التعليم يشمل الاهتمام بأهدافه طويلة المدى، ومدى استجابته للتغيرات المجتمعية، وتسهيلات التعلم ورعاية الطلاب، بالإضافة إلى استراتيجيات فعالة لضمان جودة التعليم وتدويله.

<u>البحث</u>: ويتضمن أربعة أهداف هى:

١- ابتكار مجالات أكاديمية جديدة:

- ابتكار مجالات تمزج بين الآداب الجرة والعلوم.
- توجيه الانتباه نحو تأمين التمويل البحثى اللازم للارتقاء بالبحوث.

٢- ابتكار قيم جديدة من خلال الدعم النظامى للبحث:

- اختيار المجالات البحثية التى تبرز جوانب القوة بالمعهد، وتدعم القدرة المؤسسية للمعهد
- ابتكار صناعات جديدة من نتائج البحوث.
- الارتقاء بالبحث الموجه لحل المشكلات الذى يرتكز إلى التخطيط الشامل.
- إتاحة الفرص لطلاب الدكتوراه وشباب الباحثين للاندماج فى بحوث مع جامعات عالمية

٣- تأسيس بحوث تعاونية دولية.

٤- دعم البنية التحتية المعلوماتية:

- دعم البنية التحتية لشبكات اتصالات المعلومات.

- الارتقاء بوظائف خدمة المعلومات فى المكتبة الجديدة.

يتضح من خلال الأهداف المرتبطة بمجال البحث تركيز بحوث المعهد على التجديد والابتكار واستحداث مجالات جديدة، وهذا ما يتسق مع رؤية المعهد التى ترتكز إلى الاختراع العلمى. كما يتضح الدور البحثى للمعهد الخاص بالمساهمة فى الارتقاء بالمعهد وإبراز جوانب القوة لديه، والنهوض بالمجتمع اليابانى من خلال ابتكار صناعات جديدة، وحل المشكلات.

خدمة المجتمع:

ويتضمن هدفاً واحداً هو دعم نشر المعلومات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا من خلال:

- دعم قدرة المعهد على تقديم المعلومات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا.
- التتبع النشط للمشاركة فى المجتمع.
- تنمية بنك للموارد البشرية قادر على المساهمة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا.
- دعم جهود نشر وتعميم التعليم العلمى بين الشباب.

وتظهر فى هذا الصدد الحاجة إلى التأكيد على أن الاقتصار فى مجال خدمة المجتمع على مجرد نشر المعلومات أمر محدود وهدف قاصر، حيث أن النشر وحده غير كاف، فتظهر الحاجة إلى استخدام وتفعيل وتوظيف تلك المعلومات لخدمة المجتمع.

التعاون الدولى: حددت الجامعة فى هذا الصدد أهداف هى:

- تأسيس شبكة لجامعات العلوم والهندسة ودعم التعاون الدولى.
- الارتقاء بتدويل الطلاب ونضوج الطلاب الدوليين المتميزين.
- الارتقاء بفعالية المعلومات.

المراجعة التنظيمية:

١- تحسين مرونة البنى التنظيمية وذلك من خلال:

- تشكيل فريق للارتقاء بالإصلاح الهيكلى وإعادة تنظيم النظام التعليمى.

- أن يمثل معهد البحوث التكاملية الجديد موقعاً للتجريب فى المراجعة التنظيمية.

٢- تأمين هيئة بارزة من العاملين وأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال:

- تحديد خطوط إرشادية لاختيار أعضاء هيئة التدريس والأساتذة المشاركين البارزين.
- إيجاد بيئة تسمح لهم بإثبات قدراتهم فى مجالى البحث والتعليم.
- إيجاد نظام للإدارة التنظيمية التى تمكن العضو من توجيه جهوده نحو التعليم والبحث.

٣- إصلاح الأقسام الإدارية، وذلك عن طريق:

- مراجعة تقسيم الأدوار بين العاملين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس.
- تحسين فعالية الأقسام الإدارية من خلال الارتقاء بالتحسينات الإجرائية.
- دعم قدرة الأقسام الإدارية على تشكيل والقيام باستجابات دولية منسقة.

أى أن المراجعة التنظيمية تشمل النظام التعليمى، والعاملين وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك الأقسام الأكاديمية والتخصصات المختلفة، ومن ثم قد تؤدى عملية المراجعة التنظيمية إلى عملية إعادة هيكلة للبنى التنظيمية للمؤسسة التعليمية.

دعم البنية التحتية الإدارية:

ويرتبط بهذا المحور أهداف هى:

١- الارتقاء بتدويل معهد طوكيو التكنولوجى والتعاون مع الجامعات الأخرى.

٢- دعم الوضع المالى للمعهد.

٣- دعم الأطر العامة لإدارة المخاطر.

الارتقاء بالاستخدام المتكامل للحرم:

١- الارتقاء بالاستخدام الفعال القائم على خطة الاستخدام التكاملى للحرم. وتتمثل مؤشراته فى:

- مراجعة المشاركة فى الأدوار بين مواقع الحرم.
- الاهتمام بأولوية مقاييس الأمان فى كل موقع والإسهامات التى يقدمها للمجتمع المحلى.

٢- الارتقاء بمواقع الحرم مع تقليص آثارها على البيئة.

وبالتالي فإن المعهد قدم أهداف استراتيجية، وتضمن كل هدف عدد من المؤشرات التى تشير إلى إمكانية ومدى اقتراب تلك الأهداف من التحقق، كما تمثل تلك المؤشرات خطوات إجرائية للمضى قدماً فى الأهداف ووضعها موضع تنفيذ.

أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

يتمثل أعضاء هيئة التدريس بمعهد طوكيو التكنولوجى فى باحثين بالدرجة الأولى من حقول الصناعة، وكذلك باحثين من المركز القومى لتنمية المعلمين، كما يعتمد المعهد فى اختياره لأعضاء هيئة التدريس على أحد المعاهد التابعة له، وهو المعهد العالمى الذى يختص بتدريب الباحثين، ويتم الاستفادة منه فى تعيين المتميزين كأساتذة مساعدين وتثبيتهم.

أى أن الشرط الأساسى الذى يتسم به عضو هيئة التدريس بالمعهد وينبغى توافره فيه هو القدرة البحثية والخبرة فى مجالات الصناعة، أو المشروعات، أو تلقى إعداد وتدريب فى المركز القومى لتنمية المعلمين، أو المعهد العالمى التابع للجامعة، وبالتالى يعد هذا ضماناً لتخريج أجيالاً قادرة على الابتكار العلمى وخدمة المجتمع اليابانى وتطويره، وهو ما يتسق مع رؤية الجامعة.

كما تقدم الجامعة خدمات ومنافع متنوعة لأعضاء هيئة التدريس منها:

- <u>نظم متنوعة للتأمين الصحى</u>: تختلف وفقاً لطبيعة عمل العضو سواء كان طوال أو بعض الوقت، كما تختلف وفقاً للظروف المادية لكل عضو.
- <u>رعاية الأطفال</u>: لا تقتصر على المرأة فقط وإنما يحق لعضو هيئة التدريس الرجل أيضاً التغيب لرعاية طفله، وذلك بدفع مبلغ شهرى أثناء فترة الرعاية والتى تصل إلى سنة أو ١٨ شهر، كما تقدم معونة طبية لأبناء الأعضاء تصل إلى ١٠ آلاف ين شهرياً للأطفال أقل من ٣ سنوات، و٥ آلاف شهرياً من ٣-٦ سنوات عند دخوله المدرسة.
- <u>تسويق ابتكاراتهم واختراعاتهم</u>: من خلال مكتب وسيط الصناعة الذى يديره نائب رئيس الجامعة للبحوث، ويختص بالارتقاء بحماية، وإدارة، واستخدام الاختراعات

وغيرها من الملكيات الفكرية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، كما يسهم فى ترخيص اختراعاتهم بعد إجراء اختبار لها وتقديم النتيجة خلال شهر، وبالتالى نشر نتائج اختراعتهم.

قبول الطلاب الجدد:

يختلف القبول بمعهد طوكيو باختلاف المرحلة الدراسية وطبيعة البرنامج الدراسى، ولكن تشترط كافة المراحل والبرامج الدراسية إتقان اللغة اليابانية كشرط أساسى للقبول.

أولاً: على مستوى المرحلة الجامعية الأولى:

يشترط للمتقدمين المرور باختبار المركز القومى للقبول بالجامعة، وكذلك اختبار الدخول العام لمعهد طوكيو، كذلك لابد أن يمر الطالب الدولى باختبار القبول بالجامعة اليابانية للطلاب الدوليين، والذى تقوم بإدارته منظمة خدمات الطالب باليابان.

ويتمثل اختبار الدخول العام فى ملئ استمارة التقدم للاختبار وحضور الامتحان، بالإضافة إلى مقابلة شخصية يعقبها إعلان النتيجة، كما يشترط المرور بالخطوات التالية للقبول:

- تحديد اسم الكلية والقسم المرغوب الالتحاق به، وألا يقل السن عن ١٨ سنة.
- الوفاء بمتطلبات ومؤهلات القبول، وهناك نقاط أساسية فى هذا الصدد: بالنسبة للأفراد الذين ليست لديهم الجنسية اليابانية فتنطبق عليهم متطلبات الطالب الدولى، أما الأفراد الذين لديهم منحة من الوزارة والأفراد اليابانيين فيشترط لهم إتمام ١٢ عام من الدراسة.
- تقديم الاستمارات إلى قسم القبول بالجامعة شخصياً أو عن طريق البريد الإلكترونى.
- تسليم المستندات المطلوبة وهى استمارة التقدم، وصورة شخصية، ونتيجة الامتحان، وشهادة التخرج، وصورة من اختبار القبول بالجامعة اليابانية، ورسوم الامتحان.

- أساليب فحص المرشح وتتضمن: اختبارات الكفاءة الأكاديمية فى الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، واللغة الإنجليزية واليابانية، وتعقد فى يناير، والمقابلات وتعقد فى فبراير.

يتضح مما سبق اهتمام الجامعة بالتدقيق فى اختيار طلابها والتأكد من استعدادهم للمساهمة فى رقى الجامعة من خلال البحث والاختراع والابتكار، لذا تهتم الجامعة بالتأكد من كفائتهم فى الرياضيات، والفيزياء والكيمياء، كذلك التأكد من إتقانهم للغتين اليابانية والإنجليزية باعتبار أن أغلب المحاضرات تقدم باللغة اليابانية، كما تقدم بعضها باللغة الإنجليزية للطلاب الدوليين.

ثانياً: على مستوى الدراسات العليا:

يتم التقدم للقبول بالدراسات العليا فى أبريل وأكتوبر، ولكى يتم الالتحاق ببرنامج الماجستير، يمر الطالب بإجراءات عامة يتم فيها تحديد ما يلى:

- اسم كلية الدراسات العليا والقسم المرغوب الالتحاق به.
- المؤهلات المطلوبة وتتضمن: إما أن يكون الدارس خريج إحدى الجامعات اليابانية أو غيرها، أو يكون قد نجح فى إنهاء ١٦ سنة من التعليم بالخارج، ولا يتطلب من الدارس دراسة ١٦ سنة من التعليم فى حالة ما إذا كان حصل على درجة البكالوريوس وقام بقضاء عام أو أكثر فى الخبرة البحثية داخل أو خارج اليابان، أو إذا كان سنه ٢٢ عاماً.
- تسليم الأوراق والمستندات، والمرور بعملية فحص للمرشح تختلف من قسم إلى آخر.

وتتشابه شروط الالتحاق بمرحلة الدكتوراه مع المتطلبات الخاصة بالماجستير، ولكن تختلف فى إضافة شرط تقديم رسالة الماجستير، وأن يكون السن ٢٤ عاماً.

بالرغم من تحديد إجراءات عامة للقبول بالدراسات العليا، فإن تفرد كل قسم من الأقسام يتضح فى عملية فحص المرشح التى تختلف من قسم إلى آخر وفقاً لمتطلبات كل تخصص.

ثالثاً: بالنسبة لبرنامج الدراسات العليا الدولى:

يشترط للقبول بهذا البرنامج إتقان اللغة الإنجليزية، ويطلب من المتقدمين من خارج اليابان الحصول على دليل الالتحاق من الموقع الإلكترونى الخاص بقسم القبول، مع الاتصال بالمرشد الأكاديمى للقسم الذى يفضل الالتحاق به، وتتضمن عملية الفحص اختبارات شفهية بجانب اختبار الكفاءة فى اللغة الإنجليزية (التويفل)، وبمجرد النجاح يتم إعلام المرشد بإجراءات القبول.

وتتمثل الوثائق المطلوبة فى استمارة التقدم للقبول، وخطة بحثية، والشهادات الدراسية، واختبار التويفل، وصورة جواز السفر، وخطابات توصية من عميد المؤسسة الخاصة بالدارس، وتقرير تقويم الأداء، ومخطط للرسالة.

وبالتالى تتفق إجراءات القبول وفكر جامعة المستقبل الذى يهتم بالفائدة التى يمكن للدارس أن يقدمها للمؤسسة، وهذا يتضح من خلال اهتمام الجامعة بالتدقيق فى إجراءات القبول، وتعدد الإجراءات التى يمر بها المتقدم واختلافها باختلاف المرحلة التى سيلتحق بها. كذلك فإن طبيعة المعهد كجامعة تكنولوجية فرضت عليها الاهتمام بالكفاءة فى تخصصات تطبيقية وهى الكيمياء والفيزياء والرياضيات، بالإضافة إلى الكفاءة فى اللغتين الأجنبية واليابانية، باعتبار أن اللغة أساس التواصل بين الشعوب، والعنصر الفعال فى توجه جامعة المستقبل نحو التدويل.

برامج التعليم:

يقدم المعهد برامج على مستوى المرحلة الجامعية الأولى فى تخصصات الكليات وهى: كليات العلوم، والهندسة، والعلوم البيولوجية، والتكنولوجيا الحيوية، أما على مستوى الدراسات العليا فهو يقدم برامج فى العلوم والهندسة، والعلوم والتكنولوجيا الحيوية، وبرامج فى هندسة وعلوم المعلومات، وعلم القرار والتكنولوجيا، وإدارة التجديد.

ومن البرامج المميزة برنامج الحاسبات المتقدمة، وهو من أسرع البرامج فى اليابان، وبرنامجى الدراسات العليا الدولى، وطالب البحث وهما ما سوف يتم تناولهما فيما يلى:

- برنامج الدراسات العليا الدولى:

ويهدف إلى إتاحة الفرصة للطلاب الدوليين للمشاركة فى برامج الماجستير والدكتوراه بالجامعة لتأهيل الدارسين ذوى المعرفة المحدودة باللغة اليابانية واليابانيين للقيام بدراسات متقدمة فى اليابان، ويتضمن: برامج الماجستير، والدكتوراه، وبرنامج الدكتوراه التكاملى والذى يشترط الالتحاق ببرنامج الماجستير بالمعهد، ولكن لا يشترط بالضرورة الحصول على درجة الماجستير، ويتسم بإتاحة الفرصة للدارس للحصول على الماجستير والدكتوراه فى ثلاث سنوات فقط، وتتمثل تخصصات البرنامج الدولى في: الهندسة، والتعليم من خلال التعاون الدولى فى العمارة والتصميم الحضرى، والعلوم والتكنولوجيا الحيوية الدولية، وللعلوم والهندسة البينية، والمعلومات اليابانية المتقدمة، والاستخدام الفعال للتكنولوجيا، وهندسة الزلازل.

- برنامج طالب البحث:

تقبل الجامعة الأفراد الراغبين فى القيام ببحوث بتوجيه من عضو هيئة تدريس أو مرشد أكاديمى، وبالرغم من عدم قدرة طلاب البحث على الحصول على أى نوع من الدرجات الجامعية أو الشهادات من هذا البرنامج، فإن الدارس يسعى إلى البحث فقط وهو الغرض الأساسى من هذا البرنامج، بالإضافة إلى هدف آخر وهو الكشف عن قدرات الباحث، وما إذا كانت كافية لتوجيه البحوث.

نظام الدراسة:

تعتمد الدراسة فى المرحلة الجامعية الأولى على استكمال الطلاب لمتطلبات المقررات الخاصة بالأقسام، وبناء على ذلك يتم الحصول على درجة البكالوريوس، وتقدم المحاضرات باللغة اليابانية، كذلك تعتمد الدراسة فى الدراسات العليا على استكمال متطلبات المقررات، بالإضافة إلى تقديم رسالة، والمرور باختبار خاص بالرسالة، واختبار نهائى لتلقى الدرجة، وتمتد مدة الدراسة فى مرحلة الماجستير إلى عامين، أما فى مرحلة الدكتوراه فهى ثلاث سنوات، أما بالنسبة للدراسة فى برنامج طالب البحث فهى لا تشترط بالضرورة حضور المحاضرات.

يتضح من خلال برامج معهد طوكيو التكنولوجى غلبة الطابع البينى على أغلب تخصصاته، وهو ما يميز البحوث والدراسات فى الألفية الجديدة، وكذلك طبيعة الدراسة بجامعات المستقبل، وهذا يتضح من خلال البرنامج الذى يميز المعهد عن كافة الجامعات اليابانية، وهو برنامج الحاسبات المتقدمة. كذلك يظهر تنوع البرامج التى يقدمها المعهد من خلال برامج الدراسات العليا التى تستقبل الطلاب اليابانيين والدوليين، وكذلك برنامج طالب البحث الذى يتيح البحث الحر للدارس دون التقيد بمتطلبات أو اختبارات كمتطلب أساسى للشهادة.

التعليم والتعلم:

يتسم التعليم والتعلم بمعهد طوكيو للتكنولوجيا بعدة سمات أهمها:

- التدويل: تعتمد الجامعة على تدويل التدريس، وذلك من خلال الحرص على استقطاب طلاب دوليين، مثل: برنامج التبادل المشترك بين كوريا واليابان فى العلوم والهندسة.
- التجريب: يعتمد التدريس فى المرحلة الجامعية الأولى على تعلم النظريات الأساسية، ولكى يتحقق هذا التعلم بشكل فعال ، يقوم الطلاب بتجريب تلك النظريات واختبارها بأنفسهم، وإيجاد إجابات لتساؤلاتهم على مستويات أعمق من خلال تعلم النظريات المتقدمة. ومن ثم يتسلح طلاب المستقبل بالقدرة على مزج النظرية بالتطبيق.
- الطبيعة البينية: وتتضح من خلال برامج الدراسة التى تتضمن تخصصين أو أكثر مثل العلوم والهندسة، وعلم القرار والتكنولوجيا، كما تقدم برامج مشتركة مع الجامعات الأخرى، ومثال لذلك البرامج البينية مع جامعتى كيو Keio وواسيدا Waseda.

وهذا يتطلب بالضرورة الاعتماد فى التدريس على التكامل بين التخصصات، وتنمية الفكر التكاملى الموسوعى لدى الطلاب، وتشجيعهم على طرح التساؤلات التى تحثهم على التجريب للحصول على نتائج تجيب عن تساؤلاتهم، كما يتسم التدريس بمعهد طوكيو بالتدويل

وهى السمة الحاكمة للتدريس والتعلم فى أغلب جامعات المستقبل، كما أنه مطلب قومى من الحكومة اليابانية

المناخ الجامعى بمعهد طوكيو للتكنولوجيا:

يهتم المعهد برعاية طلابه واعتبارهم أولوية أولى، وهذا يتضح من خلال:

- **تخصيص يوم ترفيهى:** يخصص يوم الأربعاء من كل أسبوع للاستمتاع بممارسة هواياتهم من خلال عدد من الأندية مثل نادى الأوركسترا، والجيتار، والسينما، والتصوير الفوتغرافى، أو ممارسة الأنشطة الرياضية مثل كرة القدم، أو السلة، أو السباحة، أو التدريب على الرقص.
- **خدمة السكن:** توفر الجامعة المسكن للطلاب اليابانيين الذكور والإناث كل على حدا، فى حين تقتصر مدة السكن على عام واحد فقط للطلاب الدوليين الذين يزورون الجامعة لأول مرة، وبعد انتهاء العام يقوم الطالب الدولى بالبحث عن سكن خاص لإتاحة الفرصة للطلاب الجدد للسكن، ولا يتم مد فترة الإقامة تحت أى ظروف.
- **التأمين ضد الحوادث:** تتضمن الجامعة نظام لدعم الطلاب الذين قد يصابوا فى حادث أثناء التدريب أو إجراء التجارب العملية مثلاً، ويتضمن تعويضهم عن الإصابات التى تعرضوا إليها، بالإضافة إلى مشاركة الطلاب فى تعويض أطراف أخرى تأثرت بهذا الحادث، وذلك فى حالة تحملهم مسئولية ذلك. ويكون الاشتراك فى هذا النظام إجبارى.
- **فرص التوظيف بعض الوقت:** حيث تتيح للطالب الاختيار من بين الوظائف عبر الموقع الإلكترونى للجامعة، مما يسهم فى صقل خبراته المهنية والدعم المادى.
- **التسهيلات الرياضية:** تتضمن صالة جيمنازيوم، وحمام سباحة، وقاعة فنون الدفاع عن النفس، ويستخدم الطالب بطاقة الاشتراك لاستخدام تلك التسهيلات، فى حين يقوم غير المشتركين بشراء التذاكر بسعر ٢٠٠ ين للطالب أو عضو هيئة التدريس، و٥ آلاف ين كاشتراك سنوى للطالب، و١٢ ألف ين قيمة اشتراك سنوى لعضو هيئة التدريس.

- <u>التوجيه المهني:</u> تعقد وحدة الدعم المهنى ثلاث لقاءات أسبوعياً فى موقعين من مواقع الحرم للرد على كافة تساؤلات الطلاب الخاصة بالمهنة وكيفية الحصول عليها، والمرور بالمقابلة الشخصية بنجاح، والاختيار فى مجال العلوم والهندسة...وغيرها، ويتضمن كل لقاء ثلاث جلسات، ومدة كل جلسة ٤٥ دقيقة.

وبالتالى يتضح اهتمام الجامعة بتوفير المناخ المحفز لتفجير طاقات الطلاب وحثهم على الاختراع والابتكار، وذلك من خلال تخصيص يوم كامل للترفيه، وتوفير التسهيلات الرياضية التى تزودهم بمهارات الدفاع عن النفس وأخلاقيات التعامل، كما تهتم الجامعة بتأمينهم داخل الجامعة ضد الحوادث، وخارجها من خلال تأمين مستقبلهم المهنى وتزويدهم بالإرشاد الذى يمكنهم من النجاح فى اختيار الوظيفة الملائمة لهم.

معايير نجاح معهد طوكيو فى تحقيق أهدافه:

لم يحدد المعهد معايير محددة تتضمن مؤشرات لنجاحه فى تحقيق أهدافه ورسالته، ولكنه أشار فى سياسته التعليمية إلى أن المنتج أو المخرج الأساسى المرجو من تحقيق أهدافه هو تنمية العلماء والمهندسين المخترعين والمبتكرين المؤهلين أكاديمياً، مع التمتع بثقة المجتمع.

وبالتالى فإن تمكن المعهد من تقديم كوادر مؤهلة من المهندسين والعلماء القادرين على الابتكار، والاختراع، والتجديد إلى المجتمع، وقدرته على الحصول على ثقة ودعم المجتمع مؤشرات تعبر عن نجاح المعهد فى تحقيق رسالته والمساهمة فى أداء دوره تجاه المجتمع.

البحث العلمى:

اعتمدت الاستراتيجية البحثية لمعهد طوكيو للتكنولوجيا على جانبين: الأول هو تأسيس عدد من التسهيلات والمواقع البحثية ممثلة فى المعاهد والمعامل، أما الجانب الثانى: تمثل فى عدد من المشروعات التى ساهمت فى دعم القدرة البحثية للجامعة وتعزيزها.

<u>أولاً: تأسيس معامل ومعاهد بحثية:</u>

يتضمن المعهد أربعة معامل بحثية هى: معامل الموارد الكيميائية، والذكاء، والموارد والبنى التحتية، والمعمل البحثى للمفاعلات النووية، كما تم تأسيس " معهد البحث التكاملى"

عام ٢٠٠٥ لإعادة هيكلة الوظائف البحثية وتأسيس بناء مرن قادر على الاستجابة للاحتياجات المجتمعية المتغيرة، وابتكار حلول تتكامل مع معرفة الجامعة، لذا أطلق عليه(معهد البحث التكاملى) حيث يعمل على دمج وتكامل معرفة الجامعة عبر التخصصات والأقسام المختلفة، ويربط الجامعة بالمجتمع خاصة قطاع الصناعة، كذلك تم تأسيس" المعهد العالمى" عام ٢٠٠٦ والذى يختص بتدريب الباحثين الجدد للوصول إلى أعلى مستوى بحثى فى العالم.

وبالتالى يسهم معهد البحث التكاملى فى تعزيز دور الجامعة فى خدمة المجتمع اليابانى وتنميته خاصة فى مجال الصناعة. كما يتميز هذا المعهد بالربط بين قضايا المجتمع، وبين البرامج التى تقدمها الجامعة، وبالتالى تكاد تتلاشى أو تتقلص الفجوة بين ما تقدمه الجامعة وبين ما يحتاجه المجتمع.

ثانياً: مشروعات تعزيز القدرة البحثية:

تبنت الجامعة ١٢ مشروعاً لتلقى منحاً من برنامج مراكز تميز القرن الحادى والعشرين، وكذلك ٨ مشروعات اختارتها وزارة التربية، والثقافة، والرياضة، والعلوم والتكنولوجيا، ومنها:

- مشروع برنامج تبادل العلماء الشباب: هو برنامج لتبادل الطلاب مع الجامعات المشاركة مع معهد طوكيو، ويتم توجيهه باللغة الإنجليزية، ويقدم فرصة فريدة للمرور بخبرة المشروع البحثى، ويتضمن برنامجين: الأول يركز على البحث، ومتطلباته إنهاء ثلاث سنوات من الدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى، ومدة الدراسة هى عام واحد، ويتمثل برنامج الدراسة فى مقررات مدتها ١٠ ساعات، ومشروع بحثى، وموضوعات عن اليابان، وجولة دراسية بالمصنع. أما الثانى فهو يركز على الخبرة اليابانية ويتطلب إنهاء عامين ونصف من الدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى، ومدته موسم دراسى(مارس- أغسطس) أو (سبتمبر- فبراير)، ويتمثل برنامج الدراسة فى مقررات مدتها ٨ ساعات، ومشروع بحثى، وموضوعات عن اليابان، وجولة بالمصنع.

يتضح أن السمة المميزة للمشروع الأول هى تبادل الباحثين، وهذا يتسق مع توجه الجامعات فى القرن الحادى والعشرين نحو التدويل، ويمثل البرنامج سبيلاً فعالاً لنشر الثقافة اليابانية، حيث يقدم المحتوى باللغة الإنجليزية فى مجالين إما التركيز على البحث، أو التركيز على الخبرة اليابانية، ولكن يلاحظ وجود تشابه كبير بين المجالين فى طبيعة برنامج الدراسة، بالرغم من اختلاف المحور الذى يركز عليه البرنامج، فقد كان من المتوقع أن يتميز المجال الثانى بتضمنه موضوعات عن اليابان باعتبار أنه يركز على الخبرة اليابانية.

- مشروع برنامج البحث التعاونى:

يشترك فى هذا البرنامج باحث من إحدى الشركات مع أحد أعضاء هيئة التدريس بالمعهد فى بحث تعاونى قد يتم فى المعهد أو داخل الشركة أو فى كلاهما، وتتمثل إجراءاته فيما يلى:

١- تحديد الطرف المشارك من المعهد عن طريق الموقع الإلكترونى، أو الاتصال المباشر.
٢- تطوير خطة تفصيلية للتعاون من خلال عمل اتصال شخصى مع عضو هيئة التدريس.
٣- تجهيز الاستمارة الرسمية للتقدم للبرنامج، والمراجعة والموافقة على خطة المشروع.
٤- ختام التعاقد: تتم كتابة التعاقد الخاص بالتعاون البحثى والذى يمتد إلى سنة أو أكثر.
٥- دفع التكاليف أو التمويل البحثى على حساب بنك المعهد، وتتكون التكاليف من نفقات مباشرة، ونفقات زائدة، وتتمثل النفقات المباشرة فى النفقات المستخدمة بشكل مباشر فى إجراء البحث، أما النفقات الزائدة تمثل ٣٠% من النفقات المباشرة.

- مشروع برنامج رعاية البحث:

تقوم الشركة فى ظل هذا البرنامج بتكليف أحد أعضاء هيئة التدريس بالقيام ببحث كجزء من عمله بالجامعة، وتقدم نتائج البحث للشركة.

وبالتالى يتضح التشابه بين المشروعين السابقين فى وجود طرف خارجى وهو الشركة، ولكن يتضح اختلاف المشروع الأول عن الثانى فى اشتراك عضو من الشركة كباحث مع أحد أعضاء هيئة التدريس بالمعهد، فى حين أن عضو هيئة التدريس ينفرد بالبحث فى المشروع الثانى، وبالتالى يتضح تميز مشروع البحث التعاونى لوجود طرف من الشركة على دراية بمتطلباتها، فى حين أن عضو هيئة التدريس وحده لن يكون على دراية بكل ما يتعلق بالشركة، كما أن قيام الباحث وعضو هيئة التدريس بالبحث أمر اختيارى فى البحوث التعاونية، ومن ثم فإنه ينطلق من رغبة الطرفين فى إفادة الشركة والمعهد.

المكتبات:

تتميز مكتبات المعهد بتذليل العقبات للباحثين، حتى فى حالة عدم توافر الكتب والمراجع التى يحتاجونها، حيث توفر للباحثين فرص لزيارة مكتبات أخرى، أو الاتصال المباشر بها وطلب الاستعارة أو الشراء، وتعمل المكتبة طوال أيام الأسبوع من التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساءً، فى حين تمتد فترة القراءة والاطلاع حتى الثامنة أو التاسعة مساءً، كما تتيح المكتبة من خلال موقعها الإلكترونى فرص الاستعارة من مكتبات فى اليابان، وكندا، وأمريكا الشمالية، ومؤسسات أخرى فى الخارج، وتستغرق مدة وصول المادة المعارة من ٢-١٤ يوم.

خدمة المجتمع:

يتضح دور المعهد فى خدمة المجتمع من خلال إسهاماته فى الصناعة العالمية وذلك عن طريق خريجيه، كما يقدم المعهد جهوداً فى مجال التعاون الدولى من خلال برنامج الدراسات العليا الدولى الذى يضم ١٠٠ طالباً دولياً، وبرنامج الدراسات العليا المشترك مع إحدى جامعات الصين، كذلك يتسم المعهد بعقد اتفاقيات تعاون دولية أكاديمية بينه وبين جامعات أخرى وكليات فى دول مختلفة، بالإضافة إلى اتفاقيات مع الأقسام مع أكثر من ٨٠ جامعة، كما تم تأسيس ثلاثة مكاتب عبر البحار فى الصين، وتايلاند، والفلبين لتيسير المشاركات الاستراتيجية.

يتبين مما سبق اقتصار جهود المعهد على خدمة المجتمع الدولى، حيث تنصب أغلب جهوده على استضافة طلاب دوليين، وعقد اتفاقيات دولية، بل إن جهود معهد طوكيو امتدت لتأسيس مكاتب تابعة له فى الصين، وتايلاند والفلبين، ولكن يصعب على العالم الثقة فى جامعة كهذه إن لم تكن قد نجحت بالفعل فى كفاية مجتمعها وتقديم خدمات فعالة له، وهذا يتضح من خلال المحاور السابق عرضها، مثل: ارتكاز رؤية الجامعة إلى تقديم علماء ومخترعين لديهم الطموح والحماس الذى يمكنهم من التوافق مع المجتمع.

التمويل:

يعتمد التمويل على مصادر متنوعة منها التبرعات البحثية، والبحوث التعاونية، والمنح المقدمة للبحوث، كما يستمد المعهد تمويلاً مقدماً من برنامج مركز التميز العالمى للقرن الحادى والعشرين لبرامج الدراسات العليا، بالإضافة إلى التمويل المقدم من وزارة التربية، كما بدأ المعهد برنامجاً لتخفيف العبء المالى الخاص بإقامة طلاب الدكتوراه، ويتضمن هذا البرنامج تقديم دعم مالى من خلال التقدم للمشاركة فى المعاونة البحثية أو التدريسية، والغرض من ذلك تمكين طلاب الدكتوراه ذوى المؤهلات المتميزة من توجيه جهودهم نحو البحث.

كذلك تشجع الحكومة اليابانية الشركات ورجال الأعمال على دعم الأنشطة التى يقدمها المعهد عن طريق تقديم تبرعات، وذلك فى مقابل تقليص الضرائب المفروضة على المتبرعين، ويلتزم المعهد- فى حالة مطالبة الشركة بذلك- بتقديم تقرير حول إنجازات المعهد.

يتبين مما سبق اعتبار التمويل سلاح ذو حدين، فهو من جانب مطلب يتم الحصول عليه من المنح، والقروض، ووزارة التربية اليابانية وغيرها من المصادر المختلفة للإنفاق على الأنشطة التدريسية، والبحثية، والخدمية، ومن جانب آخر هو وسيلة يتم تقديمها لتحفيز الدارسين على المشاركة فى معاونة الباحثين وأعضاء هيئة التدريس فى مقابل تقليص نفقاتهم وكمكافأة للمتفوقين، كما يتضح دور الحكومة اليابانية ودعمها لجهود معهد طوكيو من خلال

تشجيع رجال الأعمال على المساهمة فى تمويل المعهد ودعم أنشطته فى مقابل تخفيض الضرائب المفروضة على المتبرعين، مع أحقيتهم فى الحصول على تقرير حول المصادر التى تم إنفاق هذه التبرعات ومدى إحراز تقدم فى إنجازات المعهد.

الهيكل التنظيمى:

يتكون من رئيس الجامعة الذى هو جزء من لجنة المديرين ويعاونه المحاسبون، ومكتب المحاسبة الداخلى، ومكتب الطاعة، ولجنة تعيين الرئيس وترشيحه، ومكتب مساعدى الرئيس، كما يعاونه من جانب آخر نواب رئيس الجامعة للبحث، والتخطيط، والتمويل، والمدير العام.

" شكل رقم(٣) الهيكل التنظيمى لمعهد طوكيو للتكنولوجيا"

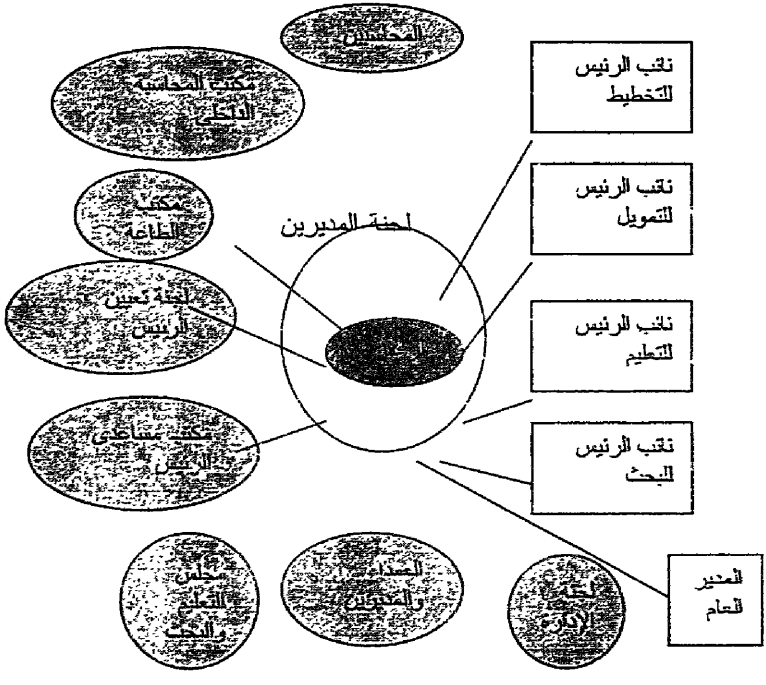

يشير الشكل إلى لامركزية الإدارة والتى تتضح من خلال عدم انفراد رئيس الجامعة بالقرارات باعتباره عضو فى لجنة المديرين، وباعتبار أنها تختص بالإشراف على أداء الرئيس، فهى بالتالى تختص بالإشراف على أعمال عناصر الهيكل التنظيمى، كذلك عدم

وضوح الصلة بين رئيس الجامعة والمحاسبين ووضع فئة المحاسبين على رأس الهيكل التنظيمى يشير إلى دورهم فى محاسبة رئيس الجامعة ذاته وكافة أعضاء لجنة المديرين، أما محاسبة العاملين ونواب رئيس الجامعة والمدير العام فهى مسؤولية تتبع مكتب المحاسبة الداخلى، ولكن يتضح ضعف الصلة بين رئيس الجامعة والعمداء، والمديرين، ولجنة الإدارة ومجلس التعليم والبحث- وهذا ما يشير إليه الشكل- من خلال عدم وجود أى رابط بينهم، وقد يتم تفسير ذلك فى سياق اللامركزية التى تسعى إليها الجامعة، ولكن اللامركزية لا تتعارض مع الإشراف العام والرقابة.

التصميم المعمارى:

يتضمن التصميم المعمارى للمعهد ثلاثة مواقع هى:

- حرم أوكاياما Oakayama:

ويتضمن أغلب كليات الدراسات العليا والكليات الخاصة بالمرحلة الجامعية الأولى، ومعهد تدريب الباحثين العلمى، وبالتالى فإنه مجهز ليتضمن أماكن للمحاضرات، وصالة رياضية، وكافيتيريا، ومواقعاً للمناهج الإضافية والأنشطة المصاحبة لها، والمعمل البحثى للإلكترونيات المتقدمة، ومركز الحاسبات والمعلومات العلمية العالمى، ومركز بحوث الطقس.

- حرم سوزوكاكيداى Suzukakedai:

ويتضمن كليات الدراسات العليا للعلوم والتكنولوجيا الحيوية، والعلوم والهندسة البينية، ومعمل الموارد الكيميائية، ومعمل الذكاء ومكتب الإدارة الخاص بكلية العلوم والتكنولوجيا الحيوية.

- حرم تاماشى Tamachi: يتضمن مدرسة ثانوية للعلوم والتكنولوجيا تابعة لمعهد طوكيو.

وبالتالى يتبين تنوع المواقع المختلفة لمعهد طوكيو التكنولوجى، ووقوعها فى أماكن متفرقة فى طوكيو، بالإضافة إلى أن تضمن موقع تاماشى مدرسة ثانوية يشير إلى دور المعهد فى دعم جهود التعليم قبل الجامعى، واهتمامه بتأهيل طلاب الثانوية العامة للالتحاق بالمعهد، وهذا يتفق مع جامعة المستقبل التى تسعى إلى تحقيق التكامل بين التعليم قبل الجامعى والتعليم العالى.

تقع الجامعة فى مدينة هاكودات وأسست عام ١٩٦٥، وتعبر عن نمط جديد من الجامعات المتخصصة التى لها علامة فى التعلم فى اليابان، ففى ظل بيئة ديناميكية تتنافس فى عولمة القرن الحادى والعشرين، تمكنت هذه الجامعة من إعلان نفسها كجامعة للمستقبل فى عام ٢٠٠٠ وذلك بناءً على استراتيجيتها المستقبلية، وتميز وتفرد مناهجها، وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين الذين يتوجهون عالمياً، بالإضافة إلى ملف إنجازاتها البحثية ورؤيتها المحددة.

وباعتبار أن المؤسسات التربوية الاستراتيجية تبرز من احتياجات الزمان والمكان، فقد أثارت بيئة المعلومات والعولمة جامعة هاكودات، لذا تخصصت فى علوم المعلومات، وتضمنت كلية واحدة هى كلية علم نظم المعلومات، والتى تضم قسمين هما قسم تصميم الوسائط، وقسم النظم المركبة الذى يعتبر قسماً فريداً فى اليابان والعالم كله.

الخطة الاستراتيجية

قامت جامعة هاكودات بإعادة صياغة أنشطتها وتقديم رؤية ورسالة فى خطتها كى تتمكن من إعلان نفسها كجامعة مستقبل، وتتمثل محاورها فيما يلى:

الرؤية:

ترتكز جامعة المستقبل هاكودات إلى رؤية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تؤدى إلى الضبط الاجتماعى، ولكنها تؤدى إلى تحسين حياة الإنسان وتحقيق حياة أفضل من خلال التوظيف الحكيم للتكنولوجيات، بمعنى آخر إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست فى خدمة عصر المعلومات وإنما فى خدمة عصر الحكمة Age of Wisdom.

تتسق رؤية الجامعة مع تخصصها فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تتسق أيضاً مع متطلبات القرن الحادى والعشرين، كما يتضح تميزها فى عدم النظر إلى تكنولوجيا المعلومات باعتبارها وسيلة للتكيف مع متطلبات العصر، وإنما هى وسيلة لتحسين حياة الإنسان، وبالتالى فإن دور الجامعة هو إكساب الفرد القدرة على الاستخدام الحكيم

والرشيد للتكنولوجيا بما يسهم فى تحسين حياة الإنسان ورفاهيته. لذا أطلقت على العصر الحالى(عصر الحكمة).

الرسالة:

حددت الجامعة رسالتها وفقاً لخطتها كجامعة مستقبل فى صناعة وإيجاد مستقبلات جديدة وبديلة، وليس انتظار أى مستقبل، لذا تطمح جامعة المستقبل إلى ما يلى:

- إيجاد معرفة وإدارة توجهها القيم، ومن ثم تيسير مجتمعات مستقبلية أفضل.
- إعادة ابتكار نظم التعليم العالى فى اليابان بحيث تلائم بيئة العولمة الديناميكية.
- إيجاد بيئات تعلم غنية بالاتصال لإعداد دارسى الغد للمشاركة فى المجتمع الدولى.
- فهم وتفسير ديناميكيات السلوك البشرى والطبيعة باعتبارها نظم مركبة.

تتمثل رسالة جامعة المستقبل هاكودات فى التوصل إلى المستقبل المرغوب وليس انتظاره، فالجامعة هى التى سوف تكرس الجهود لتحقيق المستقبل، وتختلف تلك الرسالة عن المساعى التقليدية لجامعات اليوم، حيث تقوم أغلب الجامعات برسم صورة المستقبل المأمول وانتظار تحققه، كما حددت الجامعة بعض الطموحات التى تسهم فى تحقيق رسالتها ومنها أن تكون القيم هى الموجه للمعرفة والإدارة، وفهم التفاعلات بين البشر والطبيعة للتوصل إلى المستقبل.

المبادئ التى توجه الأنشطة المؤسسية:

حددت جامعة المستقبل هاكودات ثلاثة مبادئ موجهة لأنشطتها المؤسسية هى:

١- القيم الإنسانية: وهى تمثل إحدى الأصول التى ترتكز إليها الجامعة فى عملها.

٢- الانفتاح على المجتمع: حيث تعتمد الجامعة على فتح آفاق جديدة فى العالم.

٣- استعراض التحولات المتسارعة فى بيئة العولمة وتأثيرها على المستقبل اليابانى.

تتسق تلك المبادئ مع الثقافة اليابانية التى تتفرد فى حفاظها على تميزها من خلال التزامها بالقيم والتراث بالإضافة إلى مواكبة التحولات المتسارعة فى ظل العولمة، كما تتميز

جامعة المستقبل اليابانية باهتمامها بالقيم كأساس يحكم عملها بالدرجة الأولى وذلك قبل الاهتمام بمواكبة التحولات والتغيرات العالمية، وهذا ما أغفلته كثير من الجامعات فى خططها الاستراتيجية.

الأهداف:

حددت جامعة المستقبل هاكودات هدفين أساسيين، وحددت لكل هدف عدداً من المؤشرات التى توضح مدى الاقتراب من تحقق هذا الهدف، ويتضح ذلك فيما يلى:

أولاً: اكتساب المعرفة والقدرات التى تساعد الفرد على الحياة فى العالم الواقعى:

وبالتالى لابد أن ترتبط أساسيات المعرفة والقدرات بالحياة بشكل مباشر كتأهيل الدارس للطب أو إدماجه فى الأنشطة الإنتاجية والخدمات، ومن مؤشرات هذا الهدف:

- القدرة على زيادة المعرفة والإضافة إليها.
- فهم أساسيات المعرفة واستخدامها بأسلوب فعال.
- استخدام المعارف فى شكل تقنيات تؤدى إلى الاندماج فى الواقع بمجرد التخرج.

يشير الهدف الأول إلى اهتمامه بتحقيق التوافق مع العالم الواقعى، وهذا ما يتفق مع الهدف العام لجامعة المستقبل، كما يتوافق مع رؤية جامعة المستقبل هاكودات التى تهتم بتحسين حياة الإنسان من خلال تمكينه من الحياة بنجاح. وحددت لذلك عدداً من المؤشرات التى تمثل مقاييساً لتحقق الهدف وهى تمكن الفرد من الإبداع من خلال ابتكـــار الجديد فى المعرفة والإضافة إليها ممـــا يسهم فى اكتشاف مستقبلات بديـــلة، كما يتضح تكامل دور جامعة المستقبل مع التعليم قبل الجامعى من خلال اهتمامها بأساسيات المعرفة- والتى يفترض اكتسابها فى المراحل السابقة للتعليم- ولكن تهتم الجامعة بالتأكيد على فهم تلك الأساسيات وتفعيلها من خلال استخدامها كوسيلة للاندماج فى الواقع.

ثانياً: القدرة على الحياة فى بيئة دائمة التغير المتسارع: وتتمثل مؤشرات هذا الهدف فى:

- اكساب الطلاب الحكمة التى تمكنهم من التعامل مع التغيرات عند اكتساب معارف جديدة

- فهم القوانين التى حددها الآخرون، والقدرة على توضيح القواعد لتغيير موقف فرد ما.
- تقديم أنماط التعليم التى تمكن الأفراد من تطوير رؤيتهم الخاصة، والمعارف والقدرات اللازمة لإدارة الوقت، والقيم العالمية بغض النظر عن الزمن الذى يعيشون فيه.

يتكامل هذا الهدف مع رؤية الجامعة، حيث أن تمكن الفرد من الحياة فى بيئة سريعة التغير يتطلب التوظيف الحكيم لتكنولوجيا المعلومات، وهذا يتطلب إكساب الطالب الحكمة أولاً، وهى قيمة لم تهتم بها كثير من الجامعات مما أدى إلى إهدار كثير من التكنولوجيات الحديثة بل واستخدامها بما يضر الإنسان، بالإضافة إلى فهم القواعد والقوانين التى تمكنه من الالتزام تجاه مجتمعه، بل وتوجيه الآخرين، وهذا يتوافق مع المستقبل الاجتماعى للبلاد الذى يتطلب تنمية قيم التعاون والعمل الإيجابى، ومن خلال القيم المتضمنةِ فى أهداف جامعة المستقبل، تفسر جامعة هاكودات خلو اليابان من الملوثات بعد أن كانت أكثر الدول تلوثاً، فلو اهتمت كثير من جامعات اليوم بقيمة الحكمة فى استخدام التكنولوجيا، لتمكنت من القضاء على الملوثات التى تضر بصحة الإنسان.

أعضاء هيئة تدريس المستقبل:

تستفيد الجامعة من أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين النشطين دولياً والمتخصصين فى البحوث المتنوعة مثل: الصناعات المبتكرة، والاقتصاديات، والتفكير المستقبلى، لذا تعتمد فى اختيارها لأعضاء هيئة التدريس على التدويل، حيث تختار أعضاء من المتخصصين فى استراليا، وبريطانيا، وكوريا، وأيرلندا، أوكرانيا، والولايات المتحدة.

ويشترط لتقدم عضو للعمل بالجامعة وكذلك لاستمرار عمل كافة الأعضاء القدامى تقديم سجل إنجاز عام General Achievement Record يتضمن الإنجازات البحثية، والإصدارات الخاصة بالمستقبل اليابانى، والأنشطة المرتبطة بالمجتمع الأكاديمى، والإنجازات التربوية متضمنة المقررات التى سبق وقام بتدريسها- إن وجد- والطلاب الذين قاموا

بالتسجيل معه، وعدد الناجحين والراسبين، ودقة أسلوبه فى تقدير الطلاب، وتمكنه من تحسين أساليبه التدريس.

كما يتجلى المناخ غير التقليدى لعمل أعضاء هيئة التدريس من خلال:

- **توصيل المحاضرات Delivery Lecture**: تطلب جامعة المستقبل هاكودات من أعضاء هيئة التدريس تنظيم محاضرات تقدم لمواطنى اليابان يطلق عليها" Delivery Lecture" يتم توصيلها للمواطنين فى منازلهم ومواقع عملهم عبر الشبكات.
- **المشروعات المستقبلية**: تتم المشاركة فى المشروعات الخاصة بمستقبل البلاد مثل مشروع" هاكودات عام ٢٠٥٤: تصميم عالم يرتكز إلى تكنولوجيا المعلومات".

ومن ثم فإن أعضاء هيئة تدريس جامعة المستقبل اليابانية لابد أن تتعدى اهتماماتهم نطاق الحرم الجامعى، بحيث تمتد إلى المستوى الدولى، ولابد أيضاً أن يكونوا قادرين على المنافسة العالمية مع النخبة التى تختارها الجامعة من الدول المختلفة، بالإضافة إلى اهتمامهم الدائم بتحسين أدائهم وإنجازاتهم، وهذا يتضح باستمرار من خلال سجل الإنجاز العام الذى يقدمه عضو هيئة التدريس، كما يتطلب عملهم وجود اهتمامات مستقبلية للارتقاء بمستقبل البلاد.

قبول الطلاب الجدد:

تعتمد جامعة المستقبل هاكودات فى قبول الطلاب على ثلاثة محددات للقبول هى:

١- الاختبار التنافسى: والذى يتم على المستوى القومى حيث تتم إدارته من قبل وزارة التربية، وللجامعة حرية محدودة فى عمل أى تغيير فى هذا الاختبار.

٢- اختبار الجامعة: والذى يتضمن أسئلة وعبارات باللغة الإنجليزية.

٣- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات: حيث تسعى الجامعة إلى جذب واختيار خريجى المدارس العليا من المهتمين والمعنيين بتكنولوجيا المعلومات.

أى أن القبول يشترط رغبة الطالب فى دراسة مجال تكنولوجيا وعلوم المعلومات، ويعد هذا ضماناً لارتفاع مستوى الإنجاز، وذلك لرغبة كل دارس فى تحقيق سبق علمى يفيد المجتمع اليابانى ويتجه به نحو المستقبل، وتعتمد الجامعة على اختبار يقدم باللغة الإنجليزية باعتبارها لغة عالمية، وهذا قد يبدو متعارضاً مع العوامل الثقافية التى تشير إلى اعتزاز الشعب اليابانى بهويته ولغته، إلا أنه يتفق مع توجه جامعات المستقبل نحو التدويل وجذب طلاب من كافة دول العالم.

برامج التعليم:

تقدم جامعة المستقبل هاكودات البرامج الآتية على مستوى الدرجة الجامعية الأولى وأخرى على مستوى الدراسات العليا، وترتكز مجالات الدراسة بها إلى تخصصها المتمثل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظم المركبة، لذا تتمثل مجالات الدراسة فيما يلى:

- تصميم الوسائط: يقدم قسم تصميم الوسائط ثلاثة برامج هى:

١- برنامج النظم الذكية: ويتناول هندسة نظام المعلومات من خلال تكامل الذكاء الصناعى والتكنولوجيا المادية المتقدمة والمعرفة العلمية، وهو مقرر موسع يشمل برمجة النظم وصولاً إلى المكونات المادية متضمناً الهندسة الإلكترونية، ويعد هذا البرنامج فريداً من نوعه، حيث يقدم بناء النظام من الألف إلى الياء وكيفية التحكم فيه باستخدام البرمجة.

٢- برنامج نظم المعلومات: يقدم للدارسين القادرين على إيجاد وتخيل وإدراك علاقات جديدة بين الحاسب والبشر من خلال الشبكات وقواعد البيانات.

٣- برنامج تصميم المعلومات: ما يميز هذا البرنامج عن غيره فى الكليات والجامعات هو أن الطلاب يتعلمون الديناميكيات المتعلقة بنقل الرسائل من المرسل إلى المستقبل

- علوم نظم المعلومات:

يتضمن هذا القسم مجال علوم المعلومات فى منتصف القرن العشرين، حيث يجمع بين تكنولوجيات البرمجيات والمكونات المادية للحاسب.

أيضاً من مجالات الدراسة بجامعة المستقبل هاكودات مجالى النظم المركبة والاتصال.

وبالتالى تأتى مجالات الدراسة بجامعة المستقبل هاكودات فى إطار التوجه التكنولوجى لليابان فى المستقبل وكوسيلة لدعم استراتيجياتها الإلكترونية التى سبق الإشارة إليها فى المستقبل التكنولوجى لليابان، حيث تعتمد الثقافة التكنولوجية اليابانية على عدم نقل التكنولوجيا واستعارتها من الدول الأخرى، وإنما غرسها لدى اليابانيين من خلال التعليم والتدريب، لذا ظهرت أهمية مقررات هندسة نظم المعلومات، وتعليم الأجيال الجديدة كيفية إحداث التكامل بين التكنولوجيا المادية والمعرفة، كما تظهر الحاجة الملحة لتلك التخصصات فى ظل سياسة اليابان الإلكترونية التى تتجه إلى إدارة البلاد بشكل إلكترونى من خلال الحكومة الإلكترونية.

- دراسات الاتصال:

يتلقى الطلاب فى العامين الأول والثانى مقررات فى دراسات الاتصال ، ويتم تقديم أربعة مقررات فى كل فصل دراسى، والمدة المحددة للمحاضرة هى ٩٠ دقيقة، ويتم تقديمها مرة واحدة أسبوعياً فى العام الأول ومرتين لطلاب العام الثانى، وقد يربط البعض بين مقررات الاتصال وتعلم اللغة الإنجليزية، ولكن لا تتضمن الجامعة مقرراً بعنوان" اللغة الإنجليزية"، لأن اللغة الثانية تكون أكثر إفادة إذا تم تقديمها من خلال أنشطة الحياة اليومية وليس كلغة، أى أن مقررات الاتصال لا تدرس الإنجليزية، وإنما بالإنجليزية.

تسمح مقررات الاتصال للطلاب بتفسير ودراسة تعلم الوسائل العملية للاتصال عبر مجالات موسعة للاتصال التطبيقى مثل: الإنجليزية للأغراض الأكاديمية، والاتصال بين الثقافات، وتكون بغرض إعداد باحثين على مستوى مرحلة البحث الدولى، واستكمال مشروع عن طريق تطبيق جوانب متنوعة فى نظرية الاتصال وممارساته، وعادة ما تقدم مشروعات الاتصال التطبيقية فى عرض توضيحى أمام الجمهور العريض من داخل وخارج الحرم فى نهاية الفصل الدراسى.

أى أن دراسات الاتصال لا تهدف إلى تقديم مقررات نظرية للدارسين حول الاتصال ومهاراته، وإنما تهدف إلى جعل الاتصال منهجاً وأسلوب حياة وقيمة يتم غرسها من خلال تدريس أساليب الاتصال ومفاهيمه وكيفية القيام به وتطبيقه فى الدراسات والأبحاث المستقبلية.

- الدراسات العليا:

يتسم برنامج الدراسات العليا وجود نظام لإرشاد الدارسين من جانب أعضاء هيئة التدريس فى المجالات البحثية الخاصة بالعمل فى موضوعات بحثية بينية، ويقوم الدارس بتصميم منهجه وفقاً للموضوعات البحثية وطريق المستقبل المرجو التوجه نحوه.

وبالتالى يتضح تفرد برامج الجامعة باهتمامها بالتوجه المستقبلى للبلاد، بدءاً من برامج المرحلة الجامعية الأولى وصولاً إلى الدراسات العليا، ومن ثم تكون جامعة المستقبل وخريجيها محركاً لليابان نحو المستقبل المحدد مسبقاً وفقاً لآراء المواطنين والهيئات والوثائق الرسمية.

كما تعد الدراسات المستقبلية محوراً أساسياً فى السنوات الأربع للدراسة:

أولاً: العام الأول:

يتضمن تقديم مفاهيم أساسية مشتقة من النموذج النظرى للتفكير المستقبلى، وتستخدم تلك المفاهيم لبناء موضوع يتكون من ٣٠٠٠ كلمة عن المستقبليات، ومثال لذلك موضوع" مدينة هاكودات فى عام ٢٠٥٤". حيث يطلب من كل فرد كتابة موضوع، مع تشكيل مجموعات لتحويل البحث الخاص بالمستقبليات إلى عمل فنى أو إنتاج للتواصل، مثل فيلم قصير.

أى أن العام الأول يهتم بترسيخ المفاهيم الأساسية الخاصة بالمستقبليات لدى الطلاب، والتأكد من ذلك من خلال التطبيق الفعلى لتلك المفاهيم فى كتابة موضوع خاص بالمستقبل وعرضه بشكل جماعى فى صورة منتج فنى. ويتيح ذلك التمكن من تكنولوجيات المعلومات.

ثانياً: العام الثانى:

يمثل العام الثانى امتداد للعام الأول، ولكنه يتضمن مدخلاً نظرياً أكثر عمقاً. كما يتضمن تركيزاً أكبر على التطبيق الملائم لمنهجيات المستقبل، مثل تحليل SWOT، وبناء السيناريوهات، كذلك يكون هناك تركيز أكبر على التفكير الناقد تجاه المستقبليات، وبناء الفريق.

أى أن العام الثانى يتضمن تقديم المنهجيات والأساليب التى يحتاجها الطلاب لتطبيق المفاهيم المستقبلية التى سبق تناولها فى العام الأول.

ثالثاً: العام الثالث:

يتضمن تعلم المشروع من خلال إشراك ١١ من طلاب الفرقة الثالثة فى مشروع لمدة عام كامل يتم خلاله إنتاج فيلم أو وثيقة ترتكز إلى موضوع ما مثل "هاكودات عام ٢٠٥٤ ". ومن خلال هذا المشروع يتم تطبيق نظريات دراسات مستقبلية أساسية، مع تشجيع الطلاب على ابتكار السيناريوهات الخاصة بهم لمستقبل يرتكز إلى عدد من القطاعات مثل" أدوار السياحة فى هاكودات"، وبالتالى لا يؤخذ فى الاعتبار الأبعاد التكنولوجية فحسب، بل أيضاً الأبعاد الاجتماعية.

رابعاً: العام الرابع:

يتضمن موضوع التخرج، حيث يتم النشر الاستراتيجى لمفاهيم الدراسات المستقبلية الأساسية فى كتابة أطروحة أو مبحثاً يتكون من٢٠ ألف كلمة فى أربعة فصول حول موضوع من اختيار الطالب، مع التركيز على الأبعاد المستقبلية.

تتسق الدراسات المستقبلية مع رسالة الجامعة التى تطمح إلى التوصل إلى مستقبلات بديلة. حيث يتم إكساب الطلاب المفاهيم والمنهجيات اللازمة للقيام بالدراسات المستقبلية التى تفيد فى التوجه نحو مستقبل البلاد، مع تدريبهم الميدانى على القيام بذلك من خلال إنتاج فيلم أو وثيقة. كما يتبين من خلال مطالبة الدارس بكتابة أطروحة أو مبحث مكون من عدة فصول اهتمام الجامعة بتخريج باحثين لديهم المهارات البحثية، مما يشجعهم على استكمال دراساتهم العليا بعد التخرج سواء داخل أو خارج البلاد، وبالتالى يتم التغلب على نقاط الضعف التى أشار إليها استطلاع آراء المواطنين اليابانيين، ومنها عدم اهتمام الطلاب باستكمال دراساتهم فى المستقبل.

التعليم والتعلم:

يعتمد التعليم والتعلم بجامعة هاكودات على أساليب متنوعة مثل الارتكاز إلى ملف الإنجاز، والمشروع....وغيرها من الأساليب التى سوف يتم تناولها فيما يلى:

- ابتكار ملف الإنجاز (البورتفوليو):

من أساسيات التعلم، أن يكون المتعلم على وعى ودراية كاملة لخبرات تعلمه، لذا يتم تشجيع الطلاب على الحفاظ على فهم واضح للذات والوعى بها، حيث يتم مطالبتهم بتسجيل كل جانب من عمليات التعلم حتى نهاية المرحلة الجامعية والتخرج، بالإضافة إلى المراجعة المستمرة، والتحديث، وإضافة قيمة وتقدير للبورتفوليو مما يفيد فى توجيه حياتهم فى المستقبل.

وتعد تلك الاستراتيجية استجابة لبعض الآراء السلبية تجاه المستقبل، فقد أشار استفتاء المواطنين إلى ضعف اهتمامهم بالدراسة بالخارج، وقد يرجع ذلك لعدم وعيهم بالخبرات التى حصلوا عليها، لذا يفيد البورتفوليو كوثيقة لإنجازات الدارس وقد يمثل جواز مرور إلى العالم.

- تعلم المشروع:

تم إعداد برنامج تعلم المشروع بما يتيح للطلاب باختلاف وجهات نظرهم المشاركة فيه، ويفيد فى تعميم المواقف التى تعتمد على معارف وقيم كى يتمكن الطلاب من تحقيق أهدافهم، كما يتيح للطلاب التعلم من بعضهم البعض أكثر من أى استراتيجية أخرى.

- استراتيجية العقل المفتوح" Open Mind":

حددت تلك الاستراتيجية مفهوم التعلم بأنه الوعى بما يهم الفرد فى المجتمع سريع التغير، واكتساب أنواع القدرات اللازمة لحل المشكلات، فالأفراد يعيشون كأعضاء فى مجتمع ديناميكى معقد، والتعلم يشير إلى الإحساس بموقع الفرد فى السياق المحيط به، وكيفية التفاعل معه، ومع أعضاؤه، وتخزين المعرفة وامتلاك الحكمة لتغيير تلك العلاقات إلى الأفضل، لذا تعتمد تلك الاستراتيجية على:

- تقديم خبرات تعلم ثرية من خلال التدريس للطلاب فى مجموعات صغيرة.
- ربط الأنشطة بمواقف الحياة الواقعية.

أى أن استراتيجية العقل المفتوح تهدف إلى تخريج أجيال واسعة الأفق، قادرة على التفكير والوعى بالواقع المحيط وطموحات المجتمع، بالإضافة إلى امتلاك القيم والمعارف والحكمة اللازمة للمضى بالمجتمع نحو المستقبل المرغوب، فالمستقبل الاجتماعى اليابانى يتطلب عقول منفتحة على العالم، وواعية بالقضايا التى تشغل الرأى العام، وهنا يبرز دور المجتمع المدنى.

- تدويل التعليم والتعلم:

يتم تشجيع الطلاب على الحصول على الخبرة الدولية سواء من خلال السفر، أو تنظيم جولات منظمة للدراسة، وتم بالفعل سفر مجموعة من الطلاب إلى الهند عام ٢٠٠٢ فى ورشة عمل مع طلاب هنود، وفى عام ٢٠٠٣ تمت دعوة طلاب من جامعات كورية لحضور ورشة عمل عن التصميم، كما سافرت مجموعات أخرى إلى الولايات المتحدة لدراسات اللغة.

ويأتى هذا التوجه فى محاولة من الجامعة لتغيير اتجاهات المواطنيين اليابانيين نحو الدراسة بالخارج، حيث أشار استفتاء إلى ضعف رغبة غالبية الخريجين فى استكمال دراساتهم بالخارج.

المناخ الجامعى بجامعة المستقبل هاكودات:

تتيح الجامعة لطلابها خدمات وأنشطة تسهم فى تعظيم مخرجاتهم وإنجازاتهم من خلال:

- العمل باستخدام أجهزة الكمبيوتر الشخصية: تطالب الجامعة كل طالب بشراء جهاز كمبيوتر خاص به والاحتفاظ به فى الجامعة باستمرار، حيث يتم استخدامه يومياً داخل حجرات الدراسة، وكذلك فى أوقات الفراغ سواء بممارسة الألعاب الإلكترونية أو الدخول على شبكات الإنترنت.
- أندية ترفيهية: تقدم أنشطة للطلاب الذين لا يستهويهم العالم الرقمى، ومن أنشطتها الموسيقى، والرياضة، والفنون والهوايات المختلفة، كما تتيح للطلاب فرص المساهمة فى تنظيم والمشاركة فى الأحداث العامة لهاكودات.

معايير نجاح جامعة المستقبل هاكودات فى تحقيق أهدافها:

تعتمد الجامعة على معيار أساسى لكى تنجح فى تحقيق أهدافها هو الانفتاح Openness حيث ترتكز فلسفة الجامعة إلى الانفتاح على العالم، وتتمثل مؤشرات هذا المعيار فى:

- تقديم برامج لا ترتكز فقط إلى مواكبة العالم سريع التغير، وإنما ينعكس أيضاً فى التسهيلات، وأساليب التدريس، والمحتوى، وملف الإنجاز البحثى للدارسين.
- اكتساب أنواع المعرفة التى تفيد فى تحويل العلاقات بين الذات والمجتمع وأعضائه بشكل إيجابى، والقدرة على استخدام هذه المعرفة بحكمة وفعالية.

وبالتالى فإن المعيار الذى يحكم عمل جامعة المستقبل هاكودات هو انفتاح أدائها وبرامجها وأعمالها على المجتمع، وأن تهدف إنجازات الدارسين إلى المساهمة فى الرقى والنهوض بمدينة هاكودات، مع تحسين العلاقات بين الفرد ومجتمعه بحيث تتكون علاقة إيجابية هادفة.

البحث العلمى:

يتم التأكيد فى جامعة هاكودات على البحث البينى التعاونى، لذا يمثل الحرم مكاناً مفتوحاً للتبادل البحثى، ومن ثم تشتق الأفكار من المعامل البحثية المتنوعة التى تسهم فى التعاون بين مجموعات عمل مختلفة، بالإضافة إلى تقديم بيئات متنوعة للتجريب والإنتاج لإشباع الفضول الفكرى الموسع للدارسين. وفى إطار التطوير البحثى للجامعة تم تحديد نوعين من البيئات:

أولاً: البيئة البحثية:

تم تخصيص مبنى للدراسات العليا ويتضمن ما يلى:

- **مركز الأنشطة البحثية:** يتضمن عدداً من المعامل البحثية لدعم البحوث المتنوعة.
- **مكتبة الوسائط:** بالإضافة إلى الإطلاع، تتيح المكتبة الإلكترونية المواد المسموعة والمرئية للاطلاع المنزلى، بالإضافة إلى الكتب المتخصصة، وقاعدة البيانات عبر الشبكات.

كما تتسم مكتبة الوسائط بما يلى:

- **خدمة الاستعارة الأوتوماتيكية**: باستخدام آلات مجهزة لإتاحة استعارة الكتب وردها، وتكون مدة استعارة الكتب شهر، ويسمح للطلاب باستعارة ٥ أعداد، أما الخريجين يمكنهم استعارة ١٠ أعداد، فى حين يتاح لعضو هيئة التدريس استعارة ٢٠ عدد.
- **البوابة الإلكترونية**: تتضمن المكتبة أيضاً نظام آمن للدخول والخروج من خلال بوابة إلكترونية للتأكد من عدم حيازة أى شخص لمواد محظور الدخول أو الخروج بها.
- **الاقتراض بين المكتبات Interlibrary Loan**: تتيح المكتبة فرص استعارة أو تصوير المواد غير المتاحة فى مكتبة هاكودات وذلك من خلال البحث عبر الشبكات والذى يتيح أيضاً فرص التقدم بطلب لزيارة مكتبات متنوعة خارج الجامعة.
- **مواعيد العمل**: تمتد طوال أيام الأسبوع باستثناء يومى السبت والأحد، وذلك من التاسعة صباحاً وحتى الثامنة مساءً.

ثانياً: بيئة التجريب والإنتاج:

وهى بيئة تختص بإجراء التجارب البحثية وذلك من خلال:

- المرسم: يستخدمه الدارسون للقيام بالعمل الميدانى والمشاركة فى أنشطة إبداعية.
- ورش عمل إلكترونية: خاصة بالأعمال المرتبطة بالأجهزة.
- معمل التجريب الاقتصادى: يستخدم لبحث ظاهرة اقتصادية ومحاكاتها واقعياً.

وبالرغم من عدم إعلان جامعة المستقبل هاكودات عن استراتيجية لتسويق بحوثها، إلا أنه يمكن الكشف عن تلك الاستراتيجية الضمنية من خلال الاهتمام بتجهيز بيئة للتجريب والإنتاج البحثى، فالجامعة لن تتمكن من تسويق منتجاتها البحثية إلا من خلال التأكد من نجاح المنتج فى البيئة الواقعية، وهذا ما يتيحه معمل التجريب الاقتصادى، حيث يهيئ هذا المعمل نموذجاً يحاكى البيئة الواقعية ويمكن الباحث من تجريب إمكانية نجاح المنتج والمعوقات التى قد تواجهه.

خدمة المجتمع:

تسعى جامعة المستقبل هاكودات إلى إيجاد بيئة مرتبطة بالعالم الدولى ومحفزة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويتضح انفتاح الجامعة على المجتمع ومساهمتها فى خدمته من خلال:

- جذب كبار المفكرين لتقديم محاضرات أو المشاركة فى ورش عمل مفتوحة سنوياً.
- قيام الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بتنظيم أحداث متنوعة فى المدينة، منها أحداث سنوية تجمع الطلاب من كافة الجامعات اليابانية مثل المعارض الفنية.
- تعاون الطلاب مع منظمات المجتمع المدنى فى الأحداث الخاصة بمنطقة هاكودات.
- قيام أعضاء هيئة التدريس والطلاب بتطوير مشروعات مع المدارس، والمستشفيات، والشركات المحلية، والمجموعات الثقافية سنوياً، ومن أمثلة تلك المشروعات:

مشروع مستقبل هاكودات ٢٠٥٤:

تضمن هذا المشروع عرض أفلام للجمهور عن موضوعات مرتبطة بالمستقبليات، والعلم والتكنولوجيا، واشتركت هاكودات فى هذا المشروع مع جامعة تكنولوجية Queensland ورجال الصناعة، وذلك لفهم ديناميكيات مستقبل هاكودات عام ٢٠٥٤.

مشروع جامعة المستقبل- هاكودات فى العالم الواقعى:

يشجع هذا المشروع الطلاب على العمل فى كافة المستويات للتفاعل مع منطقة هاكودات، والمجتمع القومى والدولى، لذا اقترحت الجامعة فى مجال خدمة المجتمع مشروعات أربعة تتدرج ضمن فعاليات مشروع هاكودات فى العالم الواقعى، وهى:

١- التبادل الدولى للطالب:

يهتم بسفر الطلاب للخارج واستقبال زائرين فى المقابل، لذا هدف المشروع إلى توقيع أول اتفاقية لتبادل دولى للطلاب باستقبال ٥ طلاب وإرسال ٢٠ طالباً.

٢- فترات الامتياز الثقافية:

يختص بمساهمة الطلاب فى المجتمع المحلى وذلك من خلال تحديد برنامج تدريب ميدانى يصبح جزءاً دائماً من التعليم الجامعى، حيث تعتمد فكرة تلك

الفترات على تشجيع التبادل الثقافى من خلال مشاركة الطلاب فى الخدمات المجتمعية والتطوعية، ومن ثم تكون الاستفادة متبادلة بين الجامعة التى تستفيد من خلال معرفة المجتمع بأنشطتها، والمجتمع الذى يتفاعل مع مجموعة من الشباب والعقول المفكرة.

٣- موقع للجامعة بالمدينة:

يتجمع فيه أعضاء الجامعة لتشجيع التفاعل الاجتماعى بين العاملين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب على أن يكون الدخول بأسعار مخفضة للأعضاء.

٤- محطة راديو الجامعة(إذاعة):

لتقديم معلومات للطلاب والجمهور عن الجامعة مرتين أسبوعياً من خلال برنامجين لتناول الموضوعات المختلفة الخاصة بالجامعة.

يتبين من خلال جهود الجامعة اهتمامها بالجهود المستقبلية وكذلك اتساقها مع صورة مستقبل اليابان، وهذا يتأكد من خلال المشروعات التى تقدمها الجامعة والتى تهدف إلى تحسين صورة هاكودات فى المستقبل، كما يتضح اتساق توجهات الجامعة مع صورة اليابان المستقبل من خلال التغلب على ضعف اهتمام المواطنين بالخدمة العامة والذى اتضح من خلال استطلاع آراء المواطنين، لذا اهتمت الجامعة بإشراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى المشروعات الخدمية، كما تتفق جهودها مع تأكيد مركز اليابان للتبادل الدولى على دور المجتمع المدنى.

التمويل:

لم تعلن جامعة المستقبل هاكودات عن استراتيجية خاصة بها لتنمية الموارد الذاتية مثلما قامت جامعة كالجارى بكندا، وإنما تعتمد على أساليب أخرى لتعظيم مواردها سبق الإشارة إليها فى المحاور السابقة، ومنها برنامج تبادل الطالب الدولى الذى يفيد فى تقديم عائد للجامعة، حيث تستقبل الجامعة طالباً أو اثنين على الأكثر فى كل عام أكاديمى فى مقابل إرسال ٢٠ طالباً من جامعة هاكودات. وتتحمل الجامعة تكاليف الإقامة فقط، فى حين يتحمل الطالب الدولى بقية التكاليف الأخرى من مصروفات، وانتقال، وغذاء.....وغيرها.

أيضاً تحصل الجامعة على عائد من المشروعات الخدمية والمجتمعية التى سبق عرضها، وكذلك انتاجها البحثى فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات.

الهيكل التنظيمى:

يتضمن الهيكل التنظيمى لجامعة المستقبل هاكودات رئيس الجامعة ويعاونه عدد من الأعضاء الذين يختصون بمهام عديدة منها توجيه قاعات الدراسة، والإرشاد التربوى، والإرشاد الحياتى، كما تتضمن الإدارة لجنة الاختبار المسؤولة عن اختيار عبارات باللغة الإنجليزية يتضمنها اختبار القبول، بالإضافة إلى المرشد الرياضى لفريق الجامعة، ومن اللجان أيضاً لجنة الرابط الدولى والمحلى، ولجنة تكتبة، ولجنة الموقع الإلكتروتى، وتقوم إدارة الجامعة بإصدار تقارير تقويم وتقييم ذاتى، ووفقاً لتلك التقارير، تم اعتماد الجامعة من جانب المؤسسة القومية للدرجات الأكاديمية، حيث أشار تقويم الجامعة إلى وفائها بالمعايير المحددة والمطلوبة.

يتبين من خلال الهيكل التنظيمى للجامعة استحداث مجالات ولجان جديدة غير تقليدية فى الإدارة منها الإرشاد الحياتى، والذى يشير إلى اهتمامها بإعداد الدارس للحياة مع توجيهه وإرشاده وتخصيص لجنة للاهتمام بتلك الأمور، أيضاً تخصيص لجنة لاختبار القبول بالجامعة يشير إلى مركزية إدارة هذا الاختبار وأنه يتم على مستوى الجامعة، ويرجع ذلك إلى وجود كلية واحدة فقط على مستوى الجامعة.

التصميم المعمارى:

يمثل مبنى جامعة المستقبل هاكودات نموذج لمبنى مستقبلى مميز، حيث ترتكز فكرته إلى الانفتاح، وهذا يتضح من خلال الحوائط الزجاجية، ومكاتب طلبة الدراسات العليا الموجودة فى الهواء الطلق مما يحقق انفتاح أفكارهم البحثية على المجتمع، ويتضح تميز التصميم فيما يلى:

- <u>المبنى البحثى المفتوح:</u> تتم كافة أنواع الأنشطة فى المبنى المفتوح الذى يمثل مجموعة من الفراغات الصغيرة المخصصة للأنشطة البحثية، وتكون كل حجرة

مواجهه لنظيرتها مع وجود معمل يفصل كل حجرة عن الأخرى، ومن الخصائص الأساسية للمبنى البحثى الحوائط الشبكية والتى تأخذ الشكل ◇ والذى يمثل مجموعة من العوارض المسطحة المرتبة من الزجاج والأسطح المعدنية، والهدف من تلك الحوائط الشبكية المجزأة إمكانية تغيير علاقة الحجرة بغيرها من الحجرات من خلال الحوائط، فتلك الأشكال تسمح بحرية إعادة ترتيبها.

ومن ثم يتسق نظام الحوائط القابلة للتحريك وتغيير أشكالها مع سيناريوهات المبنى المستقبلى، والتى تؤكد على الاستخدام المختلط للحجرة الدراسية فى أكثر من مجال.

- حجرة عازلة للضوضاء:

تتسم بامتصاصها الأصوات، وتستخدم لقياس واختبار الأصوات دون إحداث ضوضاء، ومن ثم تفيد فى التجارب متعددة الأغراض.

- قاعة العرض:

هى قاعة فريدة على شكل دائرة قطرها ٧,٦ متر، وتم ترتيبها حول الحائط الزجاجى لمبنى حرم الجامعة، ويستخدم هذا الحيز الفراغى لأنشطة قاعة الدراسة التفاعلية التى تعتمد على المجموعات الصغيرة، وكذلك للعروض التوضيحية للمجموعات البحثية.

- المتحف:

يمثل نقطة اتصال بين الجامعة والمجتمع، حيث يستضيف أحداثاً متنوعة لتقديم المخرجات البحثية، وأعمال الطلاب، وغيرها من إنجازات أعضاء هيئة التدريس.

- الفراغ المفتوح للحرم الجامعي:

يهدف تصميم مبنى الحرم إلى تقديم فراغات تسمح للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالتواصل اليومى، وتتحقق هذه البيئة التواصلية من خلال إيجاد فراغات مفتوحة تسمح بالدراسة الذاتية أمام مكاتب أعضاء هيئة التدريس، والتى تتكون من حوائط زجاجية مما يسمح برؤية الأنشطة المتنوعة عن بعد ومن زوايا عديدة ومختلفة، كما تتضمن استراتيجية الفراغ المفتوح انفتاح المكتبة وحيز الدراسة الذاتية على المجتمع ككل.

وبالتالى يهتم التصميم المعمارى المستقبلى بمراعاة معايير جودة المبنى ومنها الحفاظ على البيئة، وهذا يتضح من خلال الاهتمام بتصميم حجرة عازلة للصوت لإجراء التجارب التى تصدر ضوضاء وتحدث تلوثاً سمعياً، كما تتيح الحوائط الزجاجية استمرار التواصل اليومى بين العاملين، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، بل وسهولة مراقبة الأداء.

السمات العامة لجامعات المستقبل اليابانية

فيما يلى تناول لجامعات المستقبل الكندية من حيث جوانب التميز، ومدى اتساق نظام كل جامعة مع فكر جامعة المستقبل، بالإضافة إلى الاتساق مع مستقبل اليابان.

١- جامعة طوكيو البحثية

يتبين من خلال استعراض المحاور المختلفة لجامعة طوكيو تميزها فى كثير من الجوانب التى تتسق مع فكر وفلسفة جامعة المستقبل، وكذلك مع المستقبل اليابانى وهذا يتضح فيما يلى.

أولاً: جوانب التميز:

تضمنت جامعة طوكيو البحثية بعض جوانب التميز التى ساهمت فى دعم أنشطتها ومكنتها من التأهل للإعلان عن كونها جامعة مستقبل، وتتمثل جوانب التميز فيما يلى:

- نموذج الجامعة: تمثل نموذج للجامعة البحثية الرائدة فى اليابان حيث تقوم بتوجيه البحث فى كافة أنشطتها الأكاديمية.
- الرؤية: ترتكز الرؤية إلى أن التوصل إلى الحقيقة والعمق الأكاديمى يتحقق من خلال قابلية المعرفة للتطبيق فى المجتمع ودعم الروابط البحثية مع القطاعات المختلفة.
- الرسالة: من خلال سعى الجامعة إلى التميز العالمى وهو ما يتفق مع المنافسة العالمية، وبالتالى فإن الجامعة لديها طموح طويل المدى لا يقتصر على النجاح الأكاديمى فحسب.
- المبادئ: وجود علاقة وترابط بين المبادئ، حيث أن تحقق كل مبدأ لا يكتمل إلا من خلال المبادئ الأخرى، فمثلاً الحرية الأكاديمية تتطلب الحكم الذاتى، والذى بدوره يتطلب احترام حقوق الإنسان كى يتم بنجاح.

- الأهداف: تتميز بتحديد هدفاً عاماً طويل المدى تسعى الجامعة إلى بلوغه فى المستقبل وهو العالمية، كما حددت عدد من الأهداف الإجرائية التى تشمل المهارات، وطبيعة التعليم، والبحث المتميز، وتطوير الإنسانية، وإثراء الموهبة البشرية.
- أعضاء هيئة التدريس: تقديم استراتيجية شاملة لاختيار وتنمية أداء عضو هيئة التدريس، حيث تهتم الجامعة بالتدقيق فى اختيار العضو وفق شروط الدافعية، والكفاءة، والرغبة فى العمل، ومدى احتياج الكلية إليه، كما تمتد الاستراتيجية لتشمل تقديم الدعم المستمر للعضو أثناء عمله وتقديم التغذية الراجعة الخاصة بجوانب التميز والقصور.
- القبول: يتميز بوجود نظام صارم ودقيق يشترط إتقان لغتين هما اليابانية، والإنجليزية، بالإضافة إلى المرور باختبار القبول العام للجامعات اليابانية، والاختبار الخاص بجامعة طوكيو، كما تقوم الجامعة بعملية انتقاء مكونة من مرحلتين لضمان الدقة فى الاختيار.
- برامج التعليم: تقديم برامج فى مجالات متنوعة ترتكز إلى الأنشطة البحثية مما يلائم طبيعة الجامعة كجامعة بحثية، بالإضافة إلى دعم تلك البرامج لرسالة الجامعة.
- التعليم والتعلم: تنوع واختلاف الأساليب وفقاً لطبيعة المرحلة الجامعية، بالإضافة إلى الاهتمام بتأمين البيئة الصحية والنفسية التى تعين عضو هيئة التدريس على أداء عمله.
- البحث العلمي: يتضح التميز البحثى على المستوى المحلى والدولى من خلال تأسيس منظمة العلاقات الدولية البحثية لدعم الجهود البحثية بين دول العالم، أيضاً عدم اقتصار الجامعة على إجراء البحوث فى مجالات تخصصها، وإنما تمتد جهودها إلى ابتكار مجالات جديدة، كذلك الاهتمام بانطلاق البحوث من المجتمع إلى الجامعة وليس العكس، كما تتضح الشفافية البحثية من خلال إعلام المجتمع اليابانى بالمخرجات البحثية.
- خدمة المجتمع: يتضح تميز الجامعة فى عدم اقتصارها على الندوات والمؤتمرات، وإنما امتدت جهودها لحل مشكلة من مشكلات المجتمع العالمى، وهى قضية

الاحتباس الحرارى التى تمثل أحد أخطر التوجهات البيئية فى القرن الحادى والعشرين.

- التمويل: اهتمام الجامعة بتنمية مواردها الذاتية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من خلال الموارد التى تعود عليها من برنامج مراكز التميز، ومنظمة العلاقات البحثية.

ثانياً: الاتساق مع فكر جامعة المستقبل:

تتسم محاور جامعة طوكيو البحثية باتساقها مع الملامح العامة لجامعة المستقبل والتى سبق عرضها فى الفصل الثالث، وهذا يتضح من خلال:

- الرؤية: تتفق مع فكر جامعة المستقبل من خلال تقديم المعرفة التطبيقية التى يمكن توظيفها فى المجتمع مما يحقق التوافق والاتساق مع المجتمع.
- المبادئ: تتفق مع جامعة المستقبل فى التأكيد على الاستقلالية والحرية الأكاديمية.
- الأهداف: تهتم بالتوافق مع العالم المحيط من خلال الاهتمام بتطوير الإنسانية فى العالم، كما تسعى إلى تسليح الدارس بمتطلبات المستقبل مما يمكنه من التعامل معه من خلال سمات الشخصية القيادية والموهبة الشرية القادرة على دعم السلام البشرى والعالمى.
- أعضاء هيئة التدريس: تتفق استراتيجية متابعة أداء عضو هيئة التدريس، وتقديم التغذية الراجعة مع برنامج إعداد أعضاء هيئة تدريس المستقبل الذى يعتمد على توفير مرشدين أكاديميين لتوضيح جوانب القصور لدى عضو هيئة التدريس ومحاولة التغلب عليها.
- القبول: التدقيق الشديد فى القبول، ينطوى على رغبة الجامعة فى الاستفادة من المتقدمين للقبول بها، وإضفاء الطبيعة اليابانية على إنجازاتهم من خلال الاندماج فى الدراسى بلغة المجتمع اليابانى، وبالتالى يرتكز القبول إلى الفائدة التى يحققها الدارس لجامعة طوكيو.
- برامج التعليم: تقديم الجامعة برامج بينية لا ترتكز إلى تخصص واحد فقط، بالإضافة إلى إتاحة فرصة الدراسة الحرة دون التقيد بشهادة يحصل عليها الدارس، وذلك من خلال برنامج طالب البحث، كما تتجه جامعة طوكيو إلى ترشيح الدارسين

مباشرة للحصول على درجة الماجستير بعد إنهاء ٤ سنوات من الدراسة، وهو ما تم الإشارة إليه فى الإطار النظرى لجامعة المستقبل من خلال محور البرامج، حيث أن جامعة المستقبل تسعى إلى تخريج أفراد حاصلين على درجة الماجستير على الأقل.

- التعليم والتعلم: تنوع أنماط التدريس بما يساعد الطلاب على إنجاز المخرجات.
- البحث العلمي: تركز الجهود البحثية على التوافق مع المجتمع والعالم المحيط وذلك من خلال التأكيد على انطلاق البحوث من المجتمع، وتوجيه البحوث لخدمة سلام ورفاهية العالم.
- خدمة المجتمع: يتضح الاتفاق فى توجيه جهود الجامعة لخدمة وتأمين المستقبل المجهول للبلاد من خلال التغلب على مشكلة الاحتباس الحرارى التى تهدد بكوارث مستقبلية.
- الهيكل التنظيمي: يتفق مع جامعة المستقبل فى التوجه نحو اللامركزية وذلك من خلال عدم انفراد رئيس الجامعة باتخاذ بعض القرارات الهامة إلا بعد موافقة لجنة المديرين.
- التصميم المعماري: يمثل نموذجاً لتصميم الجامعة المدينة، حيث تعتبر جامعة طوكيو جزءاً لا يتجزأ من مدينة طوكيو، وذلك من خلال تواجد مواقعها فى أماكن مختلفة فى طوكيو، بل واليابان كلها، بالإضافة إلى تضمنها أجزاء تاريخية تمثل مزاراً للعالم كله، وانفتاح مواقعها على المجتمع، ومن ثم يمكن وصف الخصائص الفيزيقية للجامعة بأن حجمها كبير، والتكوين الفراغى لامركزى، والحدود مفتوحة فهى مندمجة فى المجتمع.

ثالثاً: الاتساق مع مستقبل البلاد:

تسعى جامعة المستقبل إلى توجيه المجتمع نحو المستقبل المرغوب، وقد اهتمت جامعة طوكيو بمراعاة هذا الجانب من خلال التوافق بين بعض محاورها وبين المستقبل اليابانى، ويتضح ذلك من خلال:

- الرؤية: تتسق مع المستقبل الاجتماعى للبلاد الذى يهتم بالتأكيد على دور المجتمع المدنى، والارتقاء بمواطنة تضامنية بين المواطنين والمنظمات من خلال البحث.

- الرسالة: أكدت الحكومة اليابانية على أهمية التدويل فى سياق العولمة، ومن ثم فإن الجامعة تتفق مع الحكومة فى اهتمامها بالعالمية وتحقيق اعتراف دولى.
- الأهداف: تضمنت الاهتمام بإعداد قادة قادرين على قيادة البلاد وتوجيهها نحو المستقبل المرغوب، وهو ما يتفق مع المستقبل السياسى الذى يهتم بإعداد جيل من القادة السياسيين، كما يتفق اهتمام الأهداف بالتعليم المتفرد والمتميز مع التوصيات الخاصة بالمستقبل الاجتماعى ومنها الاهتمام بتحسين الرعاية الصحية من خلال تفريد التعليم .
- أعضاء هيئة التدريس: إن الاهتمام باختيار أعضاء هيئة التدريس وفقاً للأعباء المالية يتفق مع المستقبل الاقتصادى الذى يعتمد على ربط الأجور بالإنتاجية، حيث تراعى جامعة طوكيو أن اختيار عضو على أعلى مستوى من الكفاءة والإنتاجية قد يكلفها الكثير، ومن ثم لابد أولاً من ضمان توفر المخصصات المالية اللازمة لدعم أدائه.
- القبول: توجه شروط القبول البلاد نحو محاور المستقبل السياسى ومنها تأمين البلاد ضد المخاطر الخارجية والداخلية، وذلك من خلال اشتراط إتقان اللغة اليابانية باعتبارها لغة الدراسة، وبالتالى فإن اليابان تحافظ على هويتها القومية من أى تهديد وغزو ثقافى لها.
- برامج التعليم: تتنوع التخصصات التى تقدمها الجامعة ما بين السياسات العامة، والعلوم، والإنسانيات، مما يسهم فى توجيه البلاد نحو المستقبل السياسى القائم على إعداد قادة فى السياسات العامة، والمستقبل الاجتماعى الذى يتطلب أفراد قادرين على المساهمة فى توجيه المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية، والمشاركة والتعاون، كما أن برنامج الطالب الدولى يواكب تأكيد الحكومة اليابانية على أهمية التدويل فى المستقبل.
- التعليم والتعلم: من المحاور الهامة التى تم التأكيد عليها فى المستقبل الاجتماعى تحسين الرعاية الصحية بأساليب مختلفة مثل: تفريد التعليم أو تقليص أعداد الدارسين، لذا تهتم جامعة طوكيو فى تدريسها بتأمين البيئة الصحية للدارسين.

- البحث العلمي: يهتم البحث بترسيخ قيم المشاركة، وخدمة السلام، وانطلاقه من المجتمع المدنى وهو ما يتسق مع المستقبل الاجتماعى، كما أكد استطلاع آراء المواطنين على حاجتهم إلى الارتباط بسوق العمل، لذا حرصت الجامعة على ربط بحوثها بقطاع الصناعة.
- خدمة المجتمع: يواكب تأسيس شبكة بحوث وتعليم عالمية جهود الحكومة اليابانية الإلكترونية وتأمين بنية تحتية تكنولوجية فى المستقبل.
- التمويل: تتفق استراتيجية التمويل مع محاور المستقبل الاقتصادى وأهمها الارتقاء بالنظام المالى من خلال تكوين علاقات اقتصادية، وهو ما نجحت فيه جامعة طوكيو.

٢- معهد طوكيو للتكنولوجيا

يتضح تميز معهد طوكيو واتساق جهوده مع متطلبات جامعة المستقبل والتوجهات المستقبلية لليابان، وهذا يتبين من خلال كثير من محاوره كما يلى:

أولاً: جوانب التميز:

تتمثل جوانب التميز فى معهد طوكيو للتكنولوجيا فيما يلى:

- نموذج الجامعة: تمثل نموذجاً لأكبر جامعة تكنولوجية فى اليابان، حيث تسهم من خلال خريجيها فى الارتقاء بالتصنيع والعلوم والتكنولوجيا فى البلاد.
- الرؤية: تتميز بسعيها إلى تخريج مخترعين وعلماء، وليس مجرد أفراد عاديين، مع التأكيد على التوصل إلى المعرفة بأنفسهم بما يتسق مع السلام العالمى، ومن ثم اهتمت الرؤية بضبط الطموح الجامح لبعض الأفراد بما يسهم فى خدمة البشرية فى المستقبل.
- الرسالة: تتسم بتضمنها رسالة سامية للمساهمة فى تحضر، وسلام، ورفاهية العالم مما يتحرر من الدور التقليدى للجامعات، بالإضافة إلى إتاحة البيئة الداعمة لتلك الرسالة.
- المبادئ: تتميز باهتمامها بالجانب القيمى، بالإضافة إلى الاهتمام بتحقيق مستويات متقدمة وصولاً إلى الإتقان، وليس مجرد النجاح التقليدى دون أى تميز.

- الأهداف: لم تحدد الجامعة أهدافاً تقليدية، وإنما إطار استراتيجي كامل يتضمن سبعة مجالات، وفى كل مجال عدد من الأهداف، ويندرج تحتها عدداً من المؤشرات التى تعبر عن كل هدف، كما تتسم الأهداف بالشمول للمحاور التى تؤثر فى نجاح عمل المؤسسة وعدم الاقتصار على المحاور الثلاثة التقليدية وهى البحث، والتعليم وخدمة المجتمع.
- أعضاء هيئة التدريس: يتضح تميزهم فى انخراطهم فى ميدان الصناعة والبحوث المرتبطة بالمجال، بالإضافة إلى وجود معهد عالمى لإعداد وتأهيلهم للعمل بالمعهد.
- القبول: اتساق شروط القبول مع طبيعة المعهد، وذلك من خلال الاهتمام بالكفاءة فى تخصصات العلوم والتكنولوجيا، كما يتضح التميز فى تنوع واختلاف شروط القبول حسب المرحلة الجامعية، ومتطلبات كل قسم.
- برامج التعليم: تتميز بتخصصاتها التى تتفق مع متطلبات الألفية الجديدة، وكذلك نوعين من البرامج المميزة وهما: الدراسات العليا الدولية، وطالب البحث الذى يتيح فرصة الدراسة والبحث الحر دون التقيد بالحضور أو الشهادة، وتفردها ببرنامج الحاسبات المتقدمة.
- التعليم والتعلم: يتسم بإتاحة الفرصة للطلاب لتجريب ما تعلموه ومحاولة تطبيقه وممارسته بشكل عملى، مما يسهم فى تنمية مهارات الابتكار والاختراع لديهم.
- البحث العلمى: يتميز بالاهتمام بالبنية التحتية متضمنة المعاهد والمراكز البحثية، وكذلك القيام بمشروعات تدعم العلاقات الدولية، والروابط مع الشركات المختلفة وقطاع الصناعة.
- التمويل: يمثل التمويل غاية يسعى المعهد إليها، وكذلك وسيلة تشجع طلاب الدكتوراه على المشاركة فى الخدمة والمعاونة البحثية وذلك مقابل تقليص نفقات إقامتهم.
- الهيكل التنظيمى: يتسم بالتنظيم اللامركزى الذى يتيح علاقات التفاعل بين رئيس الجامعة ونوابه والإدارات المختلفة، كما يتضح التميز فى المحاسبية لكل من رئيس الجامعة من قبل جهات خارجية، والنواب والمديرين من جانب مكتب محاسبة داخلى.

ثانياً: الإتساق مع فكر جامعة المستقبل:

يتفق معهد طوكيو للتكنولوجيا مع الملامح العامة لجامعة المستقبل فى كثير من محاوره، وهذا يتضح من خلال:

- الرؤية: يرتكز فكر جامعة المستقبل إلى تحقيق التوافق العالمى، وهو ما تسعى إليه رؤية معهد طوكيو من خلال تخريج مخترعين قادرين على المساهمة فى رفاهية العالم.
- الأهداف: تركيزها على ابتكار مجالات جديدة والتجديد بما يمكن الفرد من التعامل مع معطيات المستقبل، بالإضافة إلى الاهتمام بالقدرة البحثية، ودعم البنية التحتية الإدارية.
- أعضاء هيئة التدريس: يتسق إعدادهم مع برنامج إعداد هيئة تدريس المستقبل من خلال اختصاص المعهد العالمى بتزويدهم بالإعداد اللازم فى العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تدريبهم على الخبرة الميدانية المرتبطة بمجال الصناعة والتكنولوجيا.
- القبول: إن اهتمام الجامعة بالتأكد من كفاءة الدارس فى تخصصات الرياضيات والفيزياء وغيرها من المجالات التطبيقية يؤكد اهتمامها بالفائدة التى يمكن أن يقدمها الدارس، وهى أساس القبول بجامعات المستقبل.
- برامج التعليم: يغلب عليها الطابع البينى مثل: تخصص العلوم والتكنولوجيا الحيوية الدولية.
- التعليم والتعلم: يتفق مع جامعة المستقبل فى التدويل والطبيعة البينية التى تميز البرامج
- الهيكل التنظيمى: يتفق الهيكل التنظيمى مع جامعة المستقبل من خلال التنظيم الذى يتيح اللامركزية فى اتخاذ القرارات.
- التصميم المعمارى: لا يرتبط التصميم بأحد السيناريوهات السابق عرضها فى الفصل الثانى، ولكنه يجمع بين خصائص السيناريوهات المختلفة من خلال التنظيم اللامركزى وتواجد المواقع فى أماكن متفرقة، والحدود شبه المفتوحة، كما يتضح اتساقه مع جامعة المستقبل من خلال دعم جهود التعليم قبل الجامعى من خلال المدرسة الثانوية التابعة له.

ثالثاً: الاتساق مع مستقبل البلاد:

يتضح سعى المعهد إلى المساهمة فى المستقبل اليابانى ورغبته فى توجيه المجتمع وقيادته نحو هذا المستقبل المرغوب، ويتضح ذلك من خلال ما يلى:

- الرؤية: تتفق مع المستقبل التكنولوجى اليابانى الذى يهتم بغرس المعرفة بالتعليم والتدريب بدلاً من نقلها مباشرة.
- المبادئ: تتفق مع المستقبل الاجتماعي والخصائص القومية للمجتمع اليابانى القائم على الالتزام بالقيم والأخلاقيات العليا.
- الأهداف: الاهتمام بمجال التعاون الدولى مما يتفق وجهود الحكومة فى توضيح صورة مستقبل البلاد، وتأكيدها على أهمية التدويل وتزايد العولمة.
- القبول: إن اشتراط إتقان اللغة الإنجليزية بالرغم من أن الدراسة تقدم باللغة اليابانية يشير إلى اهتمام الجامعة بالتدويل وهو ما أكدت عليه الحكومة اليابانية.
- برامج التعليم: تتفق مجالات البرامج مع سياسة اليابان الإلكترونية والمستقبل التكنولوجى واهتمامه بتوفير بنية تحتية تكنولوجية، لذا اهتم المعهد بانخراط الطلاب فى تخصصات مرتبطة بذلك مثل: الاستخدام الفعال للتكنولوجيا، أيضاً يعد برنامج طالب البحث محاولة للاستجابة لمطالب المواطنين فى المستقبل ومنها الاهتمام بالدراسات العليا.
- التعليم والتعلم: يتسق مع مطالب الحكومة فى المستقبل ومنها الاهتمام بالتدويل، وكذلك يتفق مع رغبة المواطنين فى دعم وتشجيع الدراسة بالخارج.
- البحث العلمي: تتسق المشروعات البحثية مثل: تبادل العلماء الشباب، ورعاية البحث، والبحث التعاونى مع آراء المواطنين حول المستقبل وأهمية توثيق الروابط مع قطاع الصناعة، وكذلك المستقبل السياسى من خلال توثيق الروابط البحثية مع العلماء فى الدول المختلفة مما يسهم فى تأمين البلاد من خلال الاكتشافات المبتكرة كعلاج الأمراض المزمنة، والمخاطر الخارجية من خلال تأييد الدول للجهود البحثية التى تقوم بها الجامعة.
- التمويل: يتسق فكر التمويل مع المستقبل الاقتصادى الذى يعتمد على ارتباط الأجور بالإنتاجية، وهذا يظهر بوضوح من خلال مكافأة طلاب الدكتوراه وفقاً لإسهاماتهم.

٣- جامعة المستقبل هاكودات المتخصصة

نجحت جامعة هاكودات فى الإعلان عن كونها جامعة مستقبل فى عام ٢٠٠٠، وبالتالى فهى تتميز بالتوافق مع ملامح جامعة المستقبل التى سبق عرضها فى الفصل الثالث، بالإضافة إلى إسهاماتها فى تحديد وتوجيه المستقبل اليابانى، وساعدها فى ذلك تميزها فى كثير من الجوانب، وهو ما سوف يتضح فيما يلى:

أولاً: جوانب التميز:

ساهمت جوانب التميز بجامعة المستقبل هاكودات فى توجيه جهودها لخدمة المجتمع اليابانى بما يتفق مع متطلبات القرن الحالى، ومن جوانب التميز ما يلى:

- نموذج الجامعة: تمثل نموذجاً لجامعة متخصصة فى مجال يواكب تحديات القرن الحادى والعشرين، ومجتمع المعرفة وعصر المعلومات، وهو مجال علوم المعلومات، حيث تتضمن الجامعة كلية واحدة هى علم نظم المعلومات.
- رؤية الجامعة: تنفرد الجامعة برؤيتها التى ترتكز إلى فكر عصرى بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدى إلى تحسين حياة الإنسان وتحقيق حياة أفضل وذلك من خلال الاستخدام الحكيم لها.
- المبادئ: تتميز بالاهتمام بالقيم الإنسانية كمرتكز أساسى تعتمد عليه الجامعة.
- الأهداف: تتسم بتحديدها فى صورة إجرائية من خلال تحديد عدداً من المؤشرات التى تعبر عن مدى الاقتراب من إنجاز كل هدف، بالإضافة إلى تأكيدها على اتساق وتكيف الخريج مع متطلبات العصر والتغيرات المتسارعة.
- أعضاء هيئة التدريس: تتميز الجامعة باختيار أعضاء هيئة تدريس دوليين، ويتوقف اختيارهم على سجل الإنجاز الخاص بهم، بالإضافة إلى عدم اقتصار عملهم على التواجد داخل الجامعة فحسب، بل يمتد بحيث يصل إلى منازل اليابانيين.
- القبول: يتم بصورة تنافسية، ويشترط النجاح فى اختبار اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة عالمية، كما يتسم بالتأكد من شغف ورغبة الدارس فى التعمق فى تخصص الجامعة وذلك من خلال الارتكاز إلى الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات.

- برامج التعليم: تتضمن تخصصات ومقررات تواكب احتياجات المجتمع فى الألفية الثالثة، بالإضافة إلى الفكر المستقبلى الذى تعتمد عليه الدراسة مما يسهم فى تخريج أجيال قادرة على قيادة البلاد نحو المستقبل المرغوب.
- التعليم والتعلم: اتباع استراتيجيات متطورة مثل: تعلم المشروع، والبورتفوليو، واستراتيجية العقل المفتوح، والاهتمام بتلبية احتياجات الطلاب الراغبين فى السفر.
- معايير النجاح: لم تحدد الجامعة سوى معياراً واحداً، ولكنها حددت مؤشرات النجاح فى تحقيق هذا المعيار.
- البحث العلمي: تحديد استراتيجية بحثية تتضمن بيئة للتجريب مما يسمح بإمكانية تسويق بحوث الجامعة وإنجازاتها، وأبرز ما تتميز به الجامعة فى هذا الصدد معمل التجريب الاقتصادى الذى يتيح فرص تجريب المنتج للتأكد من نجاحه على المستوى الاقتصادى.
- الهيكل التنظيمي: استحداث لجان مثل: الإرشاد الحياتى مما يسهم فى إعداد الدارس للحياة والمجتمع الخارج.
- التصميم المعماري: يتميز بتخصيص مبنى بحثى مفتوح فى علاقاته ونمط تأسيسه، حيث تم تصميمه باستخدام حوائط زجاجية قابلة للتطويع والتغير بمرونة وفقاً لطبيعة الاستخدام، وأيضاً اتساقه مع معايير الجودة من خلال تأسيس حجرة عازلة للصوت.

ثانياً: الاتساق مع فكر جامعة المستقبل:

يتبين اتفاق جامعة المستقبل هاكودات مع فكر جامعة المستقبل وملامحها من خلال:

- الرؤية: تتسق مع فكر جامعة المستقبل من خلال الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ودورها فى تحسين حياة الإنسان، وهى الوسيلة العصرية للتوافق مع العالم المحيط.
- الرسالة: تسعى جامعة المستقبل هاكودات إلى التوصل إلى المستقبل المرغوب، وذلك من خلال حشد الجهود لإنجاز ما حددته الوثائق الرسمية وخطط الحكومات.
- المبادئ: تتفق مع جامعة المستقبل من خلال ارتكازها إلى الانفتاح على المجتمع وفتح آفاق جديدة مع العالم الخارجى.

- الأهداف: تهتم بقدرة الفرد على التعايش باتساق مع العالم الواقعى، كذلك تكامل جهود الجامعة مع التعليم قبل الجامعى من خلال اهتمامها بأساسيات المعرفة.
- القبول: ارتكازه إلى اهتمام الدارس بمجال تكنولوجيا المعلومات يشير إلى تقصى الجامعة للمنفعة التى يمكن أن يقدمها الدارس للجامعة ونجاحه فى الدراسة.
- برامج التعليم: تعتمد البرامج التى تقدمها جامعة هاكودات على التوجه المستقبلى وتوجيه فكر الدارسين نحو الاستفادة من تخصصاتهم لخدمة مستقبل البلاد.
- التعليم والتعلم: يرتكز إلى استراتيجيات وأساليب مبتكرة، بالإضافة إلى التدويل وتشجيع الطلاب على الحصول على الخبرات الدولية.
- معايير النجاح: تعتمد على معيار الانفتاح على العالم المحيط مما يسهم فى اكتساب المعارف التى تتيح التكيف والتوافق مع هذا العالم.
- التصميم المعمارى: يتسق مع بعض خصائص سيناريوهات جامعة المستقبل من خلال انفتاح التصميم على المجتمع، ومراعاة معايير جودة تصميم المبنى التعليمى، والتنظيم الوظيفى متعدد الاستخدام من خلال التكوين الفراغى المرن.

ثالثاً: الاتساق مع مستقبل البلاد:

تسعى جامعة المستقبل هاكودات إلى المساهمة فى رفاهية وتقدم المجتمع اليابانى، وهو ما يتضح من خلال اتساق محاورها مع المستقبل اليابانى، وفيما يلى عرض لبعض تلك المحاور:

- الرؤية: تتفق مع المستقبل التكنولوجى، والسياسة التكنولوجية والمعلوماتية التى تبنتها الحكومة، حيث أكدت الحكومة اليابانية أن المستقبل يتجه نحو المعلوماتية.
- الرسالة: تتسق مع المجتمع اليابانى والتزامه بالقيم والأخلاقيات، وكذلك المستقبل الاجتماعى الذى يقوم على ترسيخ القيم المجتمعية.
- المبادئ: من خلال الاهتمام بمراجعة التحولات المؤثرة على المستقبل اليابانى، وكذلك القيم الإنسانية وهو مبدأ أشمل من القيم المجتمعية التى ركز عليها المستقبل الاجتماعى.

- الأهداف: الاهتمام بغرس المعرفة التكنولوجية من خلال فهم أساسيات المعرفة، والاهتمام بقيمة الحكمة فى التعامل مع التغيرات الحديثة مما يتفق مع المستقبل التكنولوجى والاجتماعى.
- أعضاء هيئة التدريس: من خلال مشاركتهم فى مشروعات وأعمال بحثية وإنجازات خاصة بمستقبل البلاد، كما يتوافق اختيار أعضاء هيئة تدريس دوليين مع التوجه المستقبلى للحكومة اليابانية نحو التدويل.
- برامج التعليم: تتفق مجالات الدراسة مع المستقبل التكنولوجى اليابانى والاهتمام بغرس المعرفة التكنولوجية بدلاً من نقلها واستعارتها، ومن ثم كان الاهتمام بمقررات هندسة وبرمجة النظم على سبيل المثال، كما أن اعتماد الدراسة على ترسيخ وتنمية التفكير المستقبلى والانخراط فى المشروعات المعنية بمستقبل البلاد يشير إلى الدور الفعال الذى تقوم به الجامعة تجاه مستقبل اليابان.
- التعليم والتعلم: تتفق استراتيجية العقل المفتوح مع المستقبل الاجتماعى الذى يهتم بتنمية روح المشاركة والمواطنة التضامنية، كما أن توعية الدارس بالمشكلات الواقعية ومشاركته فى حلها من خلال تعلم المشروع يسهم فى إعداد جيل من القادة القادرين على توجيه المجتمع، كما يتفق تدويل التدريس والتعلم مع توجهات الحكومة اليابانية.
- البحث العلمى: الاعتماد على التكنولوجيا الالكترونية فى الاطلاع بمكتبة الوسائط، وإتاحة ورش العمل الإلكترونية للأنشطة البحثية طويلة المدى.
- خدمة المجتمع: المشاركة فى المعارض، والمهرجانات، والمشروعات التى ترتقى بمستقبل البلاد الاقتصادى، والاجتماعى، والتكنولوجى، ومن أمثلة ذلك: مشروع مستقبل هاكودات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة فى الخدمة العامة، وهو ما يطالب به المواطنون اليابانيون فى المستقبل، كما أكد مركز اليابان للتبادل الدولى على الحاجة إلى تفعيل دور المجتمع المدنى.

أهم المصادر

١- أحمد اسماعيل حجي: التربية المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.

٢- عيد أبو المعاطي الدسوقي: الخبرة اليابانية فى تعليم وتعلم العلوم مع تطبيقاتها فى المدرسة المصرية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٣- نجم الثاقب خان: دروس من اليابان للشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

4- Arima, Akito: The Future of Higher Education in Japan, The Third Annual Michio Nagai Memorial Lecture, UNU Public Lectures, United Nations University, Japan, 2003.

5- Boyd, J. Patrick and Samuels, Richard J: Prosperity`s children: Generationa Change and Japan`s Future Leadership, Asia Policy, No.6, http:// www. Asiapolicy.NBR Org, 2008.

6- Campus Life Support Unit: Circle and Club Activities, http:// www. Gakumu.Titech. Ac. Jp/ gakuseisien/ English/ life/ activities, Japan, 2009.

7- .....: Dormitories, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp/ gakuseisien/ English/ life/ dormitories, Japan, 2009.

8- .....: Insurance, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp/ gakuseisien/ English/ life/ insurance, Japan, 2009.

9- .....: Part- time Jobs, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp/gakuseisien/ English/ life/ part time jobs, Japan, 2009.

10- .....: Usage of Sport Facilities, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp/ gakuseisien/ English/ life/ sport facilities, Japan, 2009.

11- Career Support Unit: Career Counseling, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp/ gakuseisien/ English/ life/ career, Japan, 2009.

12- Central Intelligence Agency: The World Fact book, Japan, http:// www. Cia. Gov/ library/ publication/ the- world- factbook/ fields/ 2028. html, U.S.A, 2009.

13- Dator, Jim: Futures of Japan, 4th Annual Asia- Pacific Studies Forum, "Asia Today Series", http:// www.soc. Hawaii. Edu/ future/ dntor/ japan/ Japan, 1990.

14- Facts About Asia: http:// www. Home. C2. Net, vegard_ Johansen/ globe. Html, 2011.
15- Fukui, Toshihiko: New Framework for the Conduct of Monetary Policy- Toward Achieving Sustainable Economic Growth With Price Stability, Japan Champer of Commerce and Industry, Japan, 2006.
16- .....: Prospects for the Future of Japan`s Economy, Tokyo, Japan, 2003.
17- Future University- Hakodate: Applied Communication Courses@ Fun, http:// www. Fun. Ac. Jp/ en/ departments/ Communication. Html, Japan, 2008.
18- .....:Complex Information Science Course, http:// www. Fun. Ac. Jp/ en/ studying/ graduates/ complex Html, Japan, 2008.
19- .....: Department of Media Architecture, http:// www. Fun. Ac. Jp/ en/ departments/ media_ architecture. Html, Japan, 2008.
20- .....: Facilities, http:// www.fun.ac.jp/ en/ studying/ index. Html, Japan, 2008.
21- .....: Fun in Context, http:// www. Fun. Ac. Jp/ e/contents about/ context. Htm, Japan, 2008.
22- .....: General FUN Information, http:// www.fun. Ac. Jp/ en/ general/ index. Html., Japan, 2008.
23- .....: FUN`s Educational Methods, http:// www.fun. Ac.jp/ en/ general/ strategies. Html, Japan, 2008.
24- Future University- Hakodate Media Library: Borrowing &Returning& Renewals& Reservations, http:// library. Fun. Ac. Jp/ en/ modules/ lib04/ index- phpcontentooo4, Japan, 2008.
25- Future University- Hakodate : Open to the World- Opening New Worlds, http:// www. Fun. Ac.jp/ en/ general/ index. Html# page_ top, Japan, 2008.
26- .....: Outline, http:// www. Fun. Ac. Jp/ en/ studying index. Html. Japan, 2003
27- .....: Research Building, http:// www.rike yamamoto.co.jp/ sitefolder/ contdate e. hakodate e. html, Japan, 2005.

28- Future University- Hakodate: Research Environment, http:// www. –Fun. Ac. Jp/ en/ studying/ graduate_s/ index, Html.# , Japan, 2008.
29- .....: Research @ FUN, http:// www. Fun. Ac. Jp/ en/ research. Html, Japan, 2006.
30- .....: School of Systems Information Sciences, http:// www. Fun. Ac. Jp/ en/ contents/ about/ school, htm, Japan, 2008.
31- Future University- Hakodate: Student Life, http:// www. Fun. Ac. Jp/ econtents/ life/ students. Htm, Japan, 2006.
32- .....: Towards an Innovative Educational Environment, http:// www.fun. Ac.jp/ en/ general/ environments. Html, Japan, 2008.
33- General Achievement Record: http:// www. Fun. Ac. Jp/ e/general_ achievement_ record, Htm, Japan, 2008.
34- Hakodate University: Undergraduate Student Exchange Program, http:// www. Hakodate~u. ac.jp, Japan, 2006.
35- International Telecommunication Union: Shaping the Future Mobile Information Society, ITU/ MIC Workshop on Shaping the Future Mobile Information Society,ITU, 2004.
36- Ito, Motoshige: Japan`s Strategy Criticized, Yale Center for the Study of Globalization, http:// www. Yaleglobal. Yale. Edu/ index.jsp, U.S.A, 2006.
37- Japan`s Technology Development Strategy: http:// www. Wtec. Org/ Loyola/ ep/ c3s2. htm, Japan, 1995.
38- Japan- The Society: http:// www. Mongabay. Com/ reference_ country_ studies/ japan/ society. Html., Japan, 2009.
39- MEXT: Higher Education in Japan, Higher Education Bureau, Japan, 2010.
40- .....: Outline of Higher Education, Ministry of Education, Culture, Sports, Science, and Technology, Japan, 2009.
41- .....: The Future of Higher Education in Japan, http:// www. Mext. Go. Jp/ English/ org/ struct/ 018. Htm, Japan, 2009.
42- Nakashima, Hideyuki: President of Future University- Hakodate in an Interview, http:// www. Stephenibaraki. Com/ cips/ v106/ hideyuki_ nakashima. Html, Canada, 2005.

43- N, V. Varghese: Higher Education Reforms, Institutional Restructur- - ing in Asia, UNESCO, 2009.
44- Oba, Jun: Higher Education in Japan, Paper Prepared for Seminar on Higher Education, Turkey, 2005.
45- .....: Incorporation of National Universities in Japan, Research Institute of Higher Education, Japan, 2003.
46- Office For Mental Health Support: Information, http:// mhs. Adm.U- Tokyo. Ac. Jp, Japan, 2010.
47- Organizational Outline: http:// www. Fun. Ac. Jp/ en/ general/ organization. Html., Japan, 2008.
48- Project List: http:// www. Fun. Ac. Jp/ ~sisp/ old_ report/ 2005/ Projects_2005. htm, Japan, 2005.
49- Ramos, Jose Maria: International Survey of University Future Courses, World Futures Studies Federation, U.S.A, 2008.
50- Shanghai Jiao Tong University: Academic Ranking of World Universities 2005, Institute of Higher Education, 2005.
51- Tadashi, Yamamoto: Emergence of Japan's Civil Society and its Future Challenges, Japan Center for International Exchange, Japan, 1999.
52- The Council on Security and Defense Capabilities: Japan's Vision for Future Security and Defense Capabilities, The Council on Security and Defense Capabilities' Report, Japan, 2004.
53- The National Academies Press: The Future University, National Academy of Sciences, U.S.A, 2008.
54- The New World Encyclopedia: University of Tokyo, http:// www. New world- encyclopedia. Org/ entry/ university_ of_tokyo, Japan, 2008.
55- The Times Higher Education : World University Ranking 2008, QS and Evidence Ltd, UK, 2008.
56- The University Career Center: What is the University Career Center?, http:// www. Careersupport. Admin. U-tokyo. Ac/ jp/ English/ about/ activity, Japan, 2010.
57- The University of Tokyo: About the 21st Century COE Program, http:// www.U- Tokyo. Ac. Jp/ coe/ English/ junction. Html, Japan, 2008.

58- The University of Tokyo: Board of Directors, http:// www. U-Tokyo. Ac. Jp/ index/ b01_04_ e.html, Japan, 2009.
59- .....: Campuses, http:// www. U- Tokyo. Ac. Jp/Today/ uto1- o2. j.html, Japan, 2009.
60- .....:Division For International Relations, http:// www. U- tokyo. Ac. Jp/ coe/English/. Html, Japan, 2009.
61- .....: Enrollment in The University of Tokyo, http:// www. U- tokyo. Ac. Jp/ res03/ i13_ e.html, Japan, 2009.
62- .....: Introduction, http:// www. U- Tokyo. Ac.jp/ gen01Univ today/ ut01_01j. html, Japan, 2005.
63- .....: International Cooperation, http:// www. U.tokyo. ac. Jp/ gen01/ univ today/ ut01- 06-j, html, Japan, 2009.
64- .....: Overview of the Division of the University Corporate Relations, http:// www. Ducr. U-tokyo. Ac. Jp/ en/ overview. Html, Japan, 2008.
65- .....: Student Life, http:// www. U.tokyo. ac. Jp/ gen01/ univ today/ ut01- 03-j, html, Japan, 2009.
66- .....: University Facilities Outside Tokyo, http:// www. U- Tokyo. Ac. Jp/ campus map/ national_ e.html, Japan, 2009.
67- Tokyo Institute of Technology: Administration, Academics 2007-2008 Profile, Center for Public Information, Japan, 2008.
68- .....: Childbirth and Child-Rearing Benefits and Other Support, http:// www. Gec. Jim. Titech. Ac. Jp/ leap/ english/ care/ htm, Japan, 2010.
69- .....: Collaborative Research Program, http:// sangaku. Titech. Ac. Jp/ English/ system/ index. Html, Japan, 2009.
70- .....: Donation For Research, http:// www. Sangaku. Titech. Ac. Jp/ English. System/ scholarship. Html, Japan, 2009.
71- .....: Financial Aid for Doctoral Students, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp. Prospectus/ tra_ e. html, Japan, 2009.

72- Tokyo Institute of Technology: Graduate School, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp/ nyusi/ prospectus/ graduate_ e. html, – Japan, 2009.

73- .....: Intellectual Property Policy, Educational and Research Council, Japan, 2009.

74- .....: International Collaboration, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp/ prospectus/ international collaboration/ -html, Japan, 2009.

75- .....:International Graduate Program, http:// www. Gakumu. Titech. Ac. Jp/ nyusi/ prospectus/ international_ gp_ e. html, Japan, 2009.

76- .....: Policy on Education, http:// www. Titech. Ac. Jp/ English/ about/ activity/ policy. html, Japan, 2009.

77- .....: President`s Address at the Fall Graduation Ceremony, , http:// www. Titech. Ac. Jp. English/ about/ president/ index. Html, Japan, 2009.

78- .....: Research Students, http:// www. Gakumu. Titech. Ac.jp/ nyusi/ Prospectus/ research_ e.html, Japan, 2009.

79- .....: Sponsored Research Program, Office of Industry Liaison, Tokyo Institute of Technology, Japan, 2009.

80- .....: Library`s User Guide, http:// www. Libra. Titech. Ac. Jp/ guide/ other_ material- e-html, Japan, 2009.

81- .....: Tokyo Institute of Technology 2007-2008 Profile, Tokyo Institute of Technology, Japan, 2008.

82- .....: Undergraduate School, http:// www. Gakumu.Titech. Ac. Jp/ nyusi/ prospectue/ undergraduate_e. html, Japan, 2009.

83-.....: Vision 2009 For the Future of Tokyo Institute of Technology, http:// www. Titech. Ac. Jp/ English/ about/ activity/ vision. Html, Japan, 2009.

84- Top University in Japan: http:// www. Topuniversities. Com/ country_guides/Japan, 2009.

85- University of Tokyo: About Health Service Center, http:// www. Hc. U- Tokyo. Ac. jp/ Japan, 2010.
86- .....: Action Plan2005- 2008, Planning Division, General Affairs Department, Japan, 2007.
87- .....: Guide To Undergraduate Admissions, http:// www. U-Tokyo. ac.jp/ stu03/ e01_ 02_ e.html, Japan, 2009.
88- .....: International Students Book, http:// www.lib .u- tokyo.ac.jp/koho/guide/guide/soto-e.html, Japan, 2009.
89- University of Tokyo Library System: Guide to UT Libraries 2010, Information Technology Center, Japan, 2010.
90- University of Tokyo: The University of Tokyo Guidebook, Public Relations Group, Japan, 2009.
91- .....:University of Tokyo Library System(2009- 2010), http:// www. Lib. U- Tokyo. Ac. Jp/ about-the- libraries, Japan, 2010.
92- University Students' Vision of Their Future: Online Survey, http:// web-jpn. Org/ trends/ index. Html, Japan, 2005.
93- Wikipedia: Asia, The Free Encyclopedia, http:// www. En. Wikipedia.org/ wiki/ asia, 2011.

الفصل التاسع
تطوير برامج التعليم العالى فى الوطن العربى

مقدمة:

تهتم الدول العربية جميعاً اهتماماً ملحوظاً بالتعليم، إلي درجة أن كثيراً منها اعتبرته أساساً لأمنها القومي.

ويحظى التعليم العالي باهتمام واضح في ثنايا الاهتمام بالتعليم، من منظور دوره المباشر في تحقيق التنمية والتحديث، باعتباره قاطرة لتقدم الدول العربية.

وقد ترجم الاهتمام بالتعليم العالي في رسم استراتيجيات لتطوير الجامعات، وإنشاء جامعات خاصة، والتوأمة بين بعض الجامعات في الدول العربية وجامعات أجنبية.

وتضمن تطوير التعليم العالي جهوداً لتطوير البرامج التعليمية الجامعية وبرامج المعاهد والمؤسسات العالية الأخرى، شملت المناهج والمقررات والمواد الدراسية ومحتواها وطرق التعليم والتعلم والأنشطة والتقويم، وغير ذلك.

وقد بينت العديد من الدراسات أن برامج التعليم العالي في الدول العربية تواجه العديد من المشكلات، من أهمها:

١- ضعف مواءمة الكثير من البرامج لمتطلبات المجتمع المحلي وعصر المعرفة.

٢- تركيز أغلب المناهج وطرق تعليمها علي تخزين المعرفة واسترجاعها.

٣- ضعف الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الحديثة.

٤- غياب المشاركة الفعالة بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج.

٥- التركيز علي البرامج النظرية الاجتماعية والإنسانية علي حساب العلوم الطبيعية والرياضيات.

ولما كانت برامج التعليم العالى و الجامعى تعتبر حجر الزاوية فى تكوين القوى البشرية قاطرة التقدم فى عصر المعرفة الذى يتطلب كفاءات و مهارات عالية تعرض فيما يلى لتصور علمى فى ضوء كل ما تناوله هذا الكتاب من فصول وموضوعات جديرة بالتأمل و التحليل والاعتبار.

أولاً: أسس تطوير برامج التعليم العالي

إن ثمة تسليماً بأن تطوير برامج التعليم العالي يتم في سياق محلي وقومي وعالمي، وبشكل نسقي منظومي يحتم ضرورة توافر عناصر داعمة لهذا التطوير من قوي بشرية وبنية أساسية ومناخ جامعي فعال للتعليم والتعلم. وبناء علي ذلك تشمل أسس تطوير برامج التعليم العالي ما يأتي:

الأساس الأول: فلسفة البرنامج

وتمثل فلسفة البرنامج الظهير الفكري للبرنامج والأسباب وراء اختياره وماذا يراد أن يتحقق من تنفيذه، ودوره في تحقيق رؤية ورسالة وأهداف مؤسسة التعليم العالي. ولذلك يتضمن هذا الأساس:

١- رسالة البرنامج:

وتشتق رسالة البرنامج من رؤية الكلية ورسالتها. وتحدد الرسالة الغايات المبتغاة، وكيفية تحقيقها باعتبار أن التعليم ركن أساسي من أركان أية مؤسسة للتعليم العالي.

هذا بالإضافة إلي أن هذه الرسالة ينبغي أن تصاغ بمشاركة كل أعضاء المؤسسة والمستفيدين من البرنامج، وأن يتم اعتمادها من الهيئات والمجالس المختصة ونشرها بالداخل والخارج.

كما أنه من المهم وجود آليات لمراجعة الرسالة بشكل دوري، بهدف تحديثها وفقا للمستجدات.

٢- أهداف البرنامج:

وتعبر أهداف البرنامج عما يراد تحقيقه وما نصت عليه رسالة المؤسسة، وأن تصاغ الأهداف صياغة دقيقة في إطار عمل فريقي تعاوني.

ومثلما يتم الاهتمام باعتماد الرسالة ونشرها، ينبغي أن يتم اعتماد الأهداف من المجالس الجامعية ونشرها بعدة وسائل وطرق.

٣- مميزات البرنامج:

ويتم في ضوء أهداف البرنامج ورسالته تحديد مميزات البرنامج التي حتمت اختياره كندرة التخصص أو تلبية لاحتياجات سوق العمل، أو جذب طلاب من الخارج أو خلق فرص عمل جديدة، أو التعاون مع مؤسسات خارجية أو كلها معاً.

الأساس الثاني:الأساس الوطني القومي:

إذ إن البرنامج التعليمي أساس إعداد المواطنين وتنشئتهم في مناخ تربوي تعليمي عال لفهم حاضرهم والتفاعل مع متغيراته واستشراف مستقبلهم والاستعداد له بشكل إيجابي، والمشاركة الفعالة في حل قضايا مجتمعهم الوطني والقومي.

ومن هنا فإن ثمة تفاعلاً بين برامج التعليم العالي وقضايا الوطن بما يشمله من بيئة محلية ووطن وبعد قومي عربي، ولذلك ينبغي أن:

- يتسق البرنامج أهدافاً ومحتوى مع الفلسفة الوطنية والقومية.
- يتوافق البرنامج مع الأهداف الوطنية والقومية، ويتطور مع متغيراته وقضاياه.
- يتضمن البرنامج قضايا المجتمع، ودور الجامعة في حلها، وتحقيق التنمية المستدامة.
- يهدف البرنامج إلي تحقيق دور الجامعة وطلابها في التطوير والتحديث الوطني والقومي.
- يؤكد البرنامج علي أهمية الثقافة الوطنية العربية، واكتساب قيم المجتمع.
- يحقق المواطنة العربية
- يلبي احتياجات سوق العمل الوطني والعربي.
- يدعم قيم المسئولية الاجتماعية.
- يعتمد اللغة العربية وسيطا للتعليم والتعلم.

الأساس الثالث: الأساس العالمي الدولي:

ونظراً لما يشهده العالم الآن من توجه كوكبي جعله قرية واحدة، تتقارب فيها الثقافات وتتفاعل الحضارات، فإن برامج التعليم العالي مطالبة بأن:

١- تكد علي فهم وإدراك القضايا ذات البعد الدولي.
٢- تضمن خبرات لغوية أجنبية.
٣- تؤكد علي مهارات التفكير والتنافسية.
٤- تعكس التقدم والتطور في مجالات العلوم والآداب.
٥- تحقق أهداف التربية من أجل التفاهم الدولي.
٦- تكسب المتعلمين سلوكيات حقوق الإنسان.
٧- تؤكد علي التواصل مع العالم دون إغفال التواصل مع الذات، بإصلاح مواطن العطب فيها ومنها القدرة علي أن يكون تواصلها مع العالم منتجاً وفعالاً.

ويمكن أن يتحقق الأساسان السابقان من خلال متطلبات الجامعة (أو التعليم العالي) المتمثلة في الفنون الحرة Liberal Arts والتربية العامة General Education.

الأساس الرابع: المتعلم أساس التعلم

إذ إن النظريات التربوية الحديثة تؤكد علي التعلم القائم علي المستعلم، باعتبار أن المتعلم ينبغي أن يكون محور عمليات التعليم والتعلم، وما يعنيه ذلك من بعد عن التلقين والتحفيظ وتأكيد فاعلية المتعلم ودوره الإيجابي، ولذلك يتضمن هذا الأساس التأكيد علي أن يتضمن البرنامج الخبرات التي تسهم في:-

١- بناء قدراته للتعلم الذاتي والتعلم المستمر مدي الحياة.

٢- تمكينه من مهارات الاتصال.

٣- تمكينه من الحراك الاجتماعي والمهني.

٤- تنمية قدراته علي البحث والاستقصاء والتحليل الناقد.

٥ – اكتساب المتعلم للمهارات الحياتية.

٦- اكتساب الطالب لمهارات عالم العمل المتقدم لتلبية ميول الطلاب واستعداداتهم.

٧- المرونة التي تحقق سهولة الجمع بين الدراسة والعمل.

٨- مراعاة حاجة الطلاب للإرشاد والتوجيه التربوي والمهني .

٩- وجود نظام لقبول الطلاب وفق ميولهم واستعداداتهم.

١٠- التقييم الشامل والمستمر للأداء.

١١- بناء البيئة التعليمية التي تحول التدريس إلي تعلم.

الأساس الخامس: أساسيات عصر المعرفة:

المعرفة قوة، ومالكوها ذوو قوة، بالضرورة. والمعرفة اليوم ترادف الغني والثروة والقوة والقيادة.

والمعرفة مدخل للإصلاح والتنمية، بل ان المعرفة ببعديها التنويري والتنموي هي الحرية بعينها، وهي الطريق الذي يستلزم المزيد من شحذ آليات الذكاء الإنساني الخلاق.

ولذلك فإن برامج التعليم العالي ينبغي أن تهتم بما يلي:

١- تأكيد الديمقراطية في التعليم العالي وفي الوطن العربي.

٢- حرية الفكر والتعبير والمشاركة بأشكالها المختلفة كمكون رئيسي من مكونات البيئة التمكينية، للأداء المعرفي.

٣- تقديم خبرات تعليمية تمثل بيئة حاضنة داعمة للمعرفة، واقتصاد المعرفة.

٤- توفير المعلومات والمعارف والتأكيد علي تنويع أساليب اكتساب المعرفة كحق أصيل ومبدأ لا يقبل الجدل.

٥- تجديد وسائط الاتصال . وتقانات المعلومات داخل البرامج، باعتبارها دعامة مركزية في مجتمع المعرفة.

٦- إتاحة فرص الابتكار والإبداع والتجديد.

٧- التدريب علي قيادة عمليات التطوير المستمر الذي يحتاجه المجتمع والوطن العربي.

٨- التدريب علي البحث العلمي، وبخاصة من خلال الشبكة الدولية، للمعلومات كوسيط تكنولوجي.

٩- خلق رأس المال البشري، التكنولوجي متمثلاً في طلاب التعليم العالي ليكونوا كتلة حرجة للتقدم.

١٠- ربط تدريس البرامج العالية، بما تقدمه مراكز البحث والإبداع والتميز داخل الدولة وخارجها.

١١- تلبية احتياجات الطلاب المتفوقين والمبدعين، من خلال برامج إسراعية وإثرائية.

١٢- تشجيع التخصصات البينية، ومتعددة التخصصات.

١٣- تشجيع مهارات بناء وتصميم البرمجيات.

١٤- التحديث المستمر لبرامج التعليم العالي لمواكبة التقدم العلمي الحديث.

١٥- توفير بنية تكنولوجية تسهل وتيسر التعلم.

١٦- توفير المعامل والمختبرات والمكتبات وغيرها من مصادر التعلم.

١٧- توفير المناخ التربوي التفاعلي.

١٨- قيام البرنامج علي ثلاثية المجتمع والاقتصاد والتكنولوجيا القائمة علي مبدأ التواصل والانفتاح علي الداخل والخارج باعتبارها أقطاب مجتمع المعرفة.

الأساس السادس: معلم التعليم العالي كموجه وميسر للتعلم:

وإذا كانت مؤسسات التعليم العالي معاقل للفكر الإنساني في أرفع مستوياته وتنمية الثروة البشرية ومراكز للإشعاع الثقافي والعلمي والمعرفي، فإن معلم التعليم العالي أهم عناصر المنظومة التعليمية التربوية لتنوع أدواره التعليمية والبحثية والتنموية.

ومن هنا فإن البرامج التعليمية، بالتعليم العالي ينبغي أن:

١- تمكن أعضاء هيئة التدريس من التنمية المهنية المستمرة، وبخاصة في مجالات التطوير.

٢- تشرك أعضاء هيئة التدريس في تصميم البرامج.

٣- تخلق ثقافة داعمة لأعضاء هيئة التدريس للتطوير المستمر للبرامج التعليمية.

٤- تدرب أعضاء هيئة التدريس علي التخطيط الجيد للعملية التعليمية.

٥- تمكن أعضاء هيئة التدريس من مهارات التعليم والتقويم.

٦- تمكن أعضاء هيئة التدريس من دعم طلابهم أكاديمياً واجتماعياً.

٧- تمكن أعضاء هيئة التدريس من البحث العلمي في ميادين تخصصاتهم.

٨- مراعاة إعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد للإسهام في تطوير البرامج التعليمية عن طريق:

أ- وضع معايير لانتقاء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للتأكد من توافر الاستعدادات اللازمة للتعليم الجامعي تدريساً وبحثاً.

ب- وضع برامج متميزة ذات جودة للدراسات العليا، تؤكد علي اكتساب جدارات البحث والتدريس، والتمكن من التخصص والثقافة العامة.

ج- تطوير نظم التعليم بما يؤكد علي البحث والنقد والعمل الفريقي والتعلم الذاتي، وتطوير نظم التقييم لضمان جودة مخرجات الدراسات العليا.

د- وضع برامج للتنمية المستديمة لأعضاء هيئة التدريس في مجالات التخصص والبيداجوجيا والبحث.

ه- وضع نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس يشارك فيها الطلاب والإدارة الجامعية تتسم بالشمول والاستمرار، بجانب التقويم الذاتي.

و- وضع ميثاق أخلاقي لأعضاء هيئة التدريس، والتأكد من الالتزام ببنوده.

ز- تثبيت أعضاء هيئة التدريس Tenure، في ضوء التقويم الشامل.

٩- تتيح الفرص لعضو هيئة التدريس لتقديم برامج تعليمية خارج جدران الجامعة كجزء من خدمة المجتمع وتنميته.

الأساس السابع: فلسفة التخصص وطبيعته:

إذ إن من أهم ما يميز برامج التعليم العالي عن برامج التعليم قبل الجامعي أنها برامج متخصصة. كما أن لأي تخصص فلسفته وبنيته وطبيعته، ومن هنا فإن تصميم برنامج التعليم العالي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار هذا الأمر.

ولذلك فإن برامج التعليم العالي:

١- تعكس بمقرراتها وموادها وأنشطتها بنية المادة التخصصية وفلسفتها ومحتواها.

٢- تحرص علي عرض الاتجاهات الحديثة في التخصص.

٣- تتضمن كل المفاهيم والمهارات والقيم التي تحقق الأهداف الموضوعة.

٤- يبرز محتواها طبيعة المعرفة وتاريخها في مجال التخصص.

٥- تتناول التخصص في تكامله مع التخصصات الأخرى.

٦- يعرض المحتوي لبنية المادة ويوظفها في حل مشكلات أخري.

٧- يؤكد المحتوي علي العلاقات المتداخلة مع التخصصات الأخرى.

٨- يكون لدي الطالب بنية معرفية أساسية توفر له قدراً كبيراً من المعلومات والمعارف والمهارات في مجالات متنوعة.

٩- يمكن المتعلم بما تتضمنه من مقررات من البحث والاستقصاء في التخصص.

١٠- يتناول بالتحليل العلمي المفاهيم والمصطلحات الأساسية.

١١- يؤكد علي القدرات العملية اللازمة لتطبيق المهارات والتقنيات التي يتعلمها الدارس خلال البرنامج.

١٢- يخصص ساعات دراسية كافية للخبرات الميدانية.

١٣- يهتم بالأنشطة العلمية العملية كجزء متمم للدراسة النظرية.

١٤- يتيح للطالب تقويم أداءاته وسلوكياته العلمية والتطبيقية.

١٥- يؤكد علي اكتساب الدارسين كفايات التعامل مع المعلومات والنظم والموارد.
١٦- يقدم المصطلحات والمفاهيم الأساسية وشروحها باللغة العربية.

الأساس الثامن الجودة أساس تصميم البرامج وتنفيذها:

تمثل جودة برامج التعليم العالي مرتكزاً أساسياً لجودة التعليم العالي كله. وتبدأ الجودة من تصميم البرامج التعليمية في ضوء الرؤية والرسالة، ثم تحليل الاحتياجات وتحديد المعايير وتنفيذ هذه البرامج في ضوئها وتقويمها في ضوء مخرجات التعلم المتوقعة والمستهدفة.

وتشمل جودة برامج التعليم العالي ما يلي:

١- بناء البرامج في ضوء مستويات معرفية متقدمة ومعتمدة من هيئة ضمان الجودة.
٢- وجود مخرجات تعلم مستهدفة من هذه البرامج.
٣- وضع آليات للتقويم المستمر للبرامج.
٤- مراعاة التقدم العلمي في بناء البرامج.
٥- تضمن البرامج لأنشطة طلابية متنوعة تلبي ميولهم واحتياجاتهم.
٦- إعلام المجتمع الجامعي والمجتمع خارج أسوار الجامعة بكل ما يتصل بالبرامج الجامعية.
٧- ربط مكونات البرنامج بأهدافه ومخرجات المتعلم المطلوبة.
٨- تمشي مكونات البرنامج مع مداه الزمني.
٩- تنوع طرق التعليم والتعلم بالبرنامج.
١٠- تحديد نظم تقييم مخرجات التعلم المستهدفة.
١١- مراعاة المرونة التي تتيح تعديل البرنامج لاحتياجات المتعلمين والبيئة.
١٢- التطوير المستمر للبرنامج ومكوناته ومحتوياته .
١٣- مراعاة البرامج ومحتواها للتعليم المعتمد علي المتعلم.

ثانياً: مصفوفة معايير ضمان جودة برامج التعليم العالي

تمثل معايير البرامج التعليمية لمؤسسات التعليم العالي أساس جودة هذه البرامج، باعتبار أن تصميم أي برنامج تعليمي يتم في ضوئها، وأنها تحكم مكونات البرنامج وعملياته. وتبين المصفوفة الآتية أهم معايير البرامج التعليمية ومؤشراتها:

المحور	المعيار	أهم المؤشرات
١- فلسفة البرنامج	١- رسالة البرنامج وأهدافه.	أ - وجود رسالة للبرنامج : تتفق مع رسالة الكلية أو الجامعة- يتم نشر الرسالة داخل وخارج مؤسسة التعليم العالي - تراجع الرسالة دورياً. ب- توجد أهداف للبرنامج: ترتبط الأهداف بالرسالة: * مشاركة فريق إعداد البرنامج في صياغتها. * يتم نشر الأهداف داخل وخارج المؤسسة. * يتم مراجعة الأهداف وتحديثها. جـ - سمات البرنامج:* وجود خصائص مميزة للبرنامج.
٢- إدارة البرنامج	٢- إدارة البرنامج	أ - القيادة الأكاديمية للبرنامج: * وجود منسق للبرنامج تم اختياره وفق معايير معتمدة. * وجود مجالس ولجان رسمية للبرنامج: تعقد اجتماعاتها دورياً - لها مسئوليات محددة - تتضمن لجنة لمراجعة وتطوير البرنامج. * نظام معتمد لتقييم أداء القيادة الأكاديمية. ب- التنظيم الإداري للبرنامج: * وجود هيكل تنظيمي للبرنامج. جـ - وجود نظام للمعلومات والتوثيق.
	٣- الموارد المالية	أ - تحديد موارد مالية وتسهيلات داعمة كافية . * قاعات تدريس/ معامل / مكتبة ب- تكنولوجيا المعلومات: توفر حاسبات آلية كافية/ وسائل تكنولوجية أخري.

المحور	المعيار	أهم المؤشرات
٣- الفاعلية التعليمية للبرنامج	٤- تحديد معايير أكاديمية للبرنامج.	أ – وجود تحديد لمواصفات الخريج في ضوء طبيعة التخصص واحتياجات المجتمع، وتتم مراجعتها دورياً. ب- تبني البرنامج لمعايير أكاديمية مرجعية تراعي رؤية المؤسسة وأهداف البرنامج.
	٥- تصميم البرنامج ومراجعته وتطويره.	أ – اختيار البرنامج وفقاً لحاجات فعلية مجتمعية. ب- وجود هيكل للبرنامج يحقق مواصفات الخريج. جـ – وجود توصيف للبرنامج يتضمن مصفوفة للمعلومات والمعارف والمهارات. د – تمشي مخرجات التعلم المتوقعة مع المعايير. هـ – تصميم البرنامج وفق مشاركة فعالة من أعضاء القسم والكلية. و – تحقيق الجذوع المشتركة والجسور بين البرامج التعليمية وبينها وبين الحياة العملية. ز – صياغة البرنامج بشكل معتمد علي الموديولات. ح – مراعاة المرونة اللازمة. ط – توصيف المقررات وفقاً للمعايير: * وضع محتويات المقررات لتحقيق مخرجات التعلم. * يتم استطلاع آراء الطلاب في المقررات ويستفاد من هذه الآراء. ي – مراجعة وتطوير البرنامج عن طريق مراجعين خارجيين، ويتم التطوير في ضوء المراجعة.
	٦- الطلاب المتعلمون	أ – توجد سياسات ونظم للقبول وفق معايير، ويتم مراجعتها دورياً. ب – يوجد نظام للإرشاد التربوي، ويتم تقويمه. جـ – يوجد نظام لرعاية الطلاب المتفوقين وذوي الاحتياجات الخاصة. د – يوجد نظام لقياس رضا الطلاب عن البرنامج.

المحور	المعيـــار	أهم المؤشرات
	٧- أعـــضاء هيئة التدريس	أ – الكفاية العددية لأعضاء هيئة التدريس. ب – ملاءمة تخصصاتهم لمكونات البرنامج. جـ – اختيارهم وفق معايير موضوعية معتمدة. د – وجود نظام فعال للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس. هـ – توجد سياسات للمحاسبة والمساءلة. و – يوجد نظام فعال لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس، لـه معايير وآليات موضوعية. ز – يتم قياس رضاء أعضاء هيئة التدريس. ح – تمكن المعلم الجامعي من المحتوي العلمـي والتـدريس الفعال ومهارات إدارة الموقـف التعليمـي وعمليـة التقـويم وتخطيط وتطوير البرامج التعليمية.
	٨- التعلـــيم الفعال	أ – توضع نظم واستراتيجيات للتعليم والتعلم تـتم مراجعتهـا دورياً وتطويرها. ب – تطبق استراتيجيات التعلم الذاتي. جـ – يتضمن البرنامج نظاما للتدريب الطلابي الميداني، ويتم تطويره بعد مراجعته.
	٩- تقيـــيم مخرجات التعلم المستهدفة.	أ – تحدد أساليب تقييم مخرجات التعلم تعلن للطلاب وأعضاء هيئة التدريس تلائم هذه المخرجات. ب – تتم مراجعة نتائج التقييم والإفادة منها.
	١٠- تقويم أداء البرنامج	أ – توجد أسـاليب لتقـويم الأداء، والوقـوف علـي جـودة المخرجات. ب – توجد أساليب لقياس معدلات توظيف الخريجين. جـ – يتابع الخريجون في سوق العمل والدراسات العليا.
	١١- إدارة جودة البرنامج	أ – وجود برامج لنشر ثقافة الجودة بالبرنامج . ب – توجد سياسات لتقويم جودة البرنامج. جـ – يتم تطوير البرنامج وتحديثه فـي ضـوء مؤشـرات الجودة.

ثالثاً: هيئات تطوير برامج التعليم العالي وآلياتها

تتنوع الهيئات الأكاديمية والتعليمية والمجتمعية المسئولة عن تطوير التعليم العالي وبرامجه، كما تتنوع آلياتها لتحقيق هذا التطوير والرقابة عليه. ويوضح الشكل الآتي هذه الهيئات وآلياتها.

شكل رقم (١)

هيئات تطوير التعليم العالى

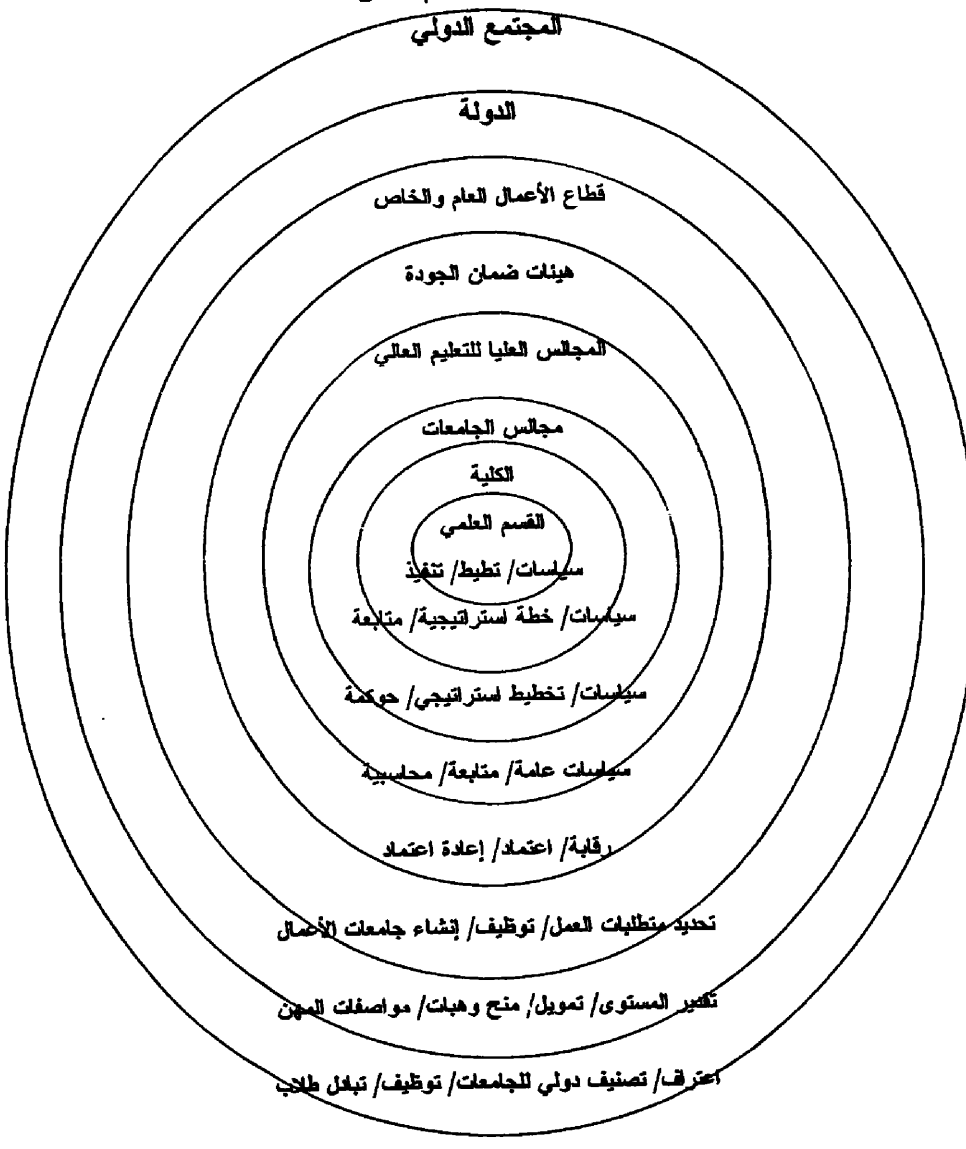

ويظهر من الشكل السابق تعدد الهيئات المسئولة عن برامج التعليم العالي ومراجعتهـا وتطويرها، وأن لكل منها آلياتها علي النحو الآتي:

١- القسم العلمي بالكلية أو المعهد:

والقسم العلمي هو الوحدة الأولي المتخصصة داخل الجامعة، وعادة ما يكون للقـسم مجلـس يختص بما يلي من آليات:

أ – رسم سياسات التعليم والبحث العلمي في القسم.

ب – وضع نظم العمل بالقسم والتنسيق بين التخصصات العلمية الفرعية.

جـ – تحديد البرامج التعليمية والبحثية التي يقدمها القسم منفرداً.

د – مشاركة قسم آخر أو أكثر في تصميم البرامج البينية.

هـ – تحديد المقررات الدراسية التي يتولى أعضاؤه تدريسها، وتحديد محتواها العلمي.

و – اقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية والأنشطة التعليميـة والبحثيـة الأخرى.

ز – متابعة تنفيذ السياسات العامة للتعليم والبحث في القسم.

ح – تقييم الأداء التعليمي والبحثي للقسم.

وبإيجاز فإن آليات القسم العلمي تتمثل في رسم الـسياسات، ووضـع أو تـصميم البـرامج/ وتنفيذها ومتابعة التنفيذ وتقييمه.

٢- الكلية أو المعهد العلمي:

وتعتبر الكلية أو المعهد وحدة إدارية تعليمية، بحثية خدمية في آن واحد، تتكون عادة من عدة أقسام علمية، وتقدم برامج تعليمية علي مستوي الدرجة الجامعية الأولي والدراسـات العليا.

ويكون للكلية عميد ووكلاء وجهاز إداري كتابي يتولون إدارة الكليـة مـن خـلال مجلس الكلية واللجان المنبثقة عنه.

وعادة ما يختص مجلس الكلية أو المعهد بعدة اختصاصات، يهمنا منها هنا ما يعتبر من آليات تطوير البرامج التعليمية، وهي:

أ – السياسات العامة للتعليم والبحوث العلمية في الكلية أو المعهد وتنظيمها وتنسيقها بين الأقسام العلمية.

ب – سياسات تشجيع الدراسة في أقسام الكلية أو المعهد.

جـ – إقرار برامج التعليم التي تقدمها الأقسام العلمية.

د – إقرار المحتوي العلمي للمقررات الدراسية والتنسيق بينها في الأقسام العلمية.

هـ – وضع اللائحة الداخلية للدراسة بالكلية.

و – تنظيم قبول الطلاب في الكلية أو المعهد وتحديد أعدادهم.

ز – تنظيم الدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العلمية وأعمال الامتحانات بالكلية أو المعهد.

ح – مناقشة التقرير السنوي للكلية أو المعهد وتقارير الأقسام العلمية.

ط – تقييم نظم الدراسة والامتحانات والبحوث في الكلية أو المعهد ومراجعتها وتحديدها في إطار التقدم العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة.

وهكذا نجد أن هناك آليات متعددة لصياغة برامج التعليم بالكلية أو المعهد، منها:

أ – رسم السياسات الخاصة بالتعليم والامتحانات.

ب – مراجعة محتوي البرامج والمقررات الدراسية وإقرارها.

جـ – تصميم اللوائح الداخلية التي تتضمن البرامج الدراسية.

د – تنظيم تنفيذ عمليات التدريس النظري والعملي والتقييم.

هـ – متابعة تنفيذ الأداء التعليمي والبحثي.

و – تقييم الأداء التعليمي للبرامج التي تقدمها الكلية.

ز – تطوير البرامج والمقررات ونظم التقويم.

٣- مجالس الجامعات:

ومجالس الجامعات ومجالس الأمناء مجالس ترسم السياسات وتنسق الجهود وتقوم بالمتابعة، وتضم عادة عمداء الكليات والمعاهد وأعضاء من خارج الجامعة من ذوي الخبرات في الشئون التعليمية والبحثية.

ويختص مجلس الجامعة بأمور تمثل آليات للعمل، من أهمها:

١- التخطيط الاستراتيجي، ويتضمن:

أ – رسم السياسة العامة للتعليم والبحوث في الجامعة.

ب – وضع الخطط التنفيذية لتحقيق أهداف الجامعة.

جـ – وضع اللائحة التنفيذية للجامعة، ولوائح التعليم والبحوث بكليات الجامعة.

د – وضع نظم قبول الطلاب لكليات الجامعة.

هـ – رسم سياسات الأنشطة الطلابية الثقافية والرياضية والاجتماعية.

٢- التنسيق والتنظيم، ويدخل في إطارها:

أ – تنظيم شئون الخدمات الطلابية.

ب – وضع نظم الامتحانات وتقييم الطلاب.

جـ – إعداد مشروعات الموازنة المالية.

د – تدبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها.

٣ – المتابعة، ويندرج تحتها:

أ – متابعة تنفيذ سياسات التعليم بكليات الجامعة.

ب – متابعة تنفيذ الخطط العامة للتعليم والبحوث العلمية.

جـ – متابعة إنشاء المباني والمعامل والمكتبات.

وبذلك فإن لمجلس الجامعة أدواراً واضحة في مجال تطوير البرامج التعليمية بالجامعة تخطيطا وتنفيذاً ومتابعة، وهو يعبر عن حوكمة العمل الجامعي.

٤- المجالس العليا للجامعات أو المعاهد العالية:

وتوجد في جميع البلاد العربية مجالس عليا للتعليم أو المعاهد أو الجامعات تضم رؤساء الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي وأعضاء من ذوي الخبرة في شئون التعليم بالجامعات والبحوث. وتقوم هذه المجالس العليا بدورها من خلال آليات متنوعة، من أهمها:-

أ – رسم السياسات العامة للتعليم بالجامعات والتنسيق بينها بما يتفق مع حاجات المجتمع، وتيسير تحقيق الأهداف القومية.

ب – التنسيق بين الكليات والمعاهد والأقسام المتناظرة في المجتمع.

جـ – تنظيم قبول الطلاب في الجامعات.

د – وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد.

هـ – المتابعة الدورية لتنفيذ السياسات والقرارات في الجامعات.

ويتطلب نجاح الجامعات بأجهزتها ومجالسها الجامعية المختلفة في تطوير برامج التعليم بها علي:

أ – تدعيم استقلال الجامعات.

ب – توفير المتطلبات التشريعية والتنفيذية والإدارية والتمويلية اللازمة للتطوير.

جـ – تعظيم قدرات الجامعات علي الارتباط بمجتمعاتها المحلية والوطنية.

د – بناء القدرات التنافسية، التي تحتم تميزها في تقديم برامج أكاديمية علي المستوي المحلي والقومي والدولي.

ولذلك فإنه من الضروري أن يكون لكل جامعة عربية استراتيجية للتطوير والتحسين، تقوم علي:

أ – تبني التفكير الاستراتيجي.

ب – التخطيط الاستراتيجي طويل المدى.

جـ – وضع خطط خمسية وسنوية.

د – وضع برامج تنفيذية.

هـ – الحوكمة والمتابعة والرقابة.

وتؤكد السياسات العامة كآليات علي وطنية وقومية التطوير من ناحية، وبعده العالمي من ناحية أخري، ويترك لكل جامعة حرية وضع استراتيجياتها.

٥- نظم وهيئات ضمان الجودة والاعتماد:

وهناك آليات تستخدم لضمان الجودة والاعتماد من أهمها المتابعة والتقويم والمراجعة والتدقيق من خلال:

أ – المعايير كآلية لبناء البرامج ومراجعتها.

ب – المراجعة الداخلية أو التقويم الذاتي.

جـ – المراجعة الخارجية.

د – نشر ثقافة الجودة.

هـ – معاودة الاعتماد.

ويقترح في هذا الصدد تدعيم اقتراح إنشاء شبكة عربية للتنسيق بين هيئات ضمان جودة التعليم واعتماده تتحدد مهامها في:-

- تبادل المعلومات عن نظم ضمان الجودة.
- تأسيس وكالات جديدة أو منظمات لضمان الجودة.
- تطوير مستويات معيارية لوكالات جديدة لضمان الجودة أو دعم القائم منها.
- نشر الممارسات المتميزة في مجال ضمان جودة التعليم العالي.
- تقوية الاتصال بين هيئات ضمان الجودة في مختلف البلاد.
- بناء إطار موجه عن ضمان جودة التعليم العالي في البلاد العربية.

ومن شأن دعم هذه الشبكة المقترحة التقريب بين البلاد العربية في مجال تطوير الجامعات وبرامجها الأكاديمية والبحثية، والتعاون بينها وتبادل الخبرات.

٦- قطاع الأعمال العام والخاص:

ويقوم قطاع الأعمال بدور واضح في عصر العولمة في تطوير برامج التعليم العالي من خلال عدة آليات، منها:

أ- الشروط والمواصفات التي يضعها لتوظيف القوي العاملة الحاصلة علي مؤهلات عليا. وهذه الشروط والمواصفات تجعل أعين التعليم العالي دائماً علي السوق لتلبي ما يريده، وإلا فإن الطلب سينحسر علي الالتحاق بمؤسساته التي لا تراعي هذا السوق.

ب- المشاركة الفعالة لقطاع الأعمال في المجالس الجامعية، وعلي الأخص منها مجالس الأمناء بالجامعات، من خلال الدعم المادي ونقل متطلبات مؤسسات الأعمال من التعليم العالي.

ج- إنشاء جامعات خاصة، منها جامعات ومعاهد الأعمال – وتقدم هذه الجامعات والمعاهد برامج ذات نوعية مختلفة – غير تقليدية – غالباً.

٧- الدولة:

وتقوم الدولة بسلطاتها المختلفة بأدوار متعددة في تطوير البرامج التعليمية، من خلال آليات ترتبط بكل سلطة منها، يمكن أن نعرضها بإيجاز فيما يلي:-

أ- تحديد أطر العمل لتوصيفات National Qualification Framework، وعادة ما تحدده السلطة التنفيذية متمثلة في وزارات العمل والصناعة بالتعاون مع وزارات التعليم وغيرها.

ولهذه الأطر دورها الواضح في صياغة البرامج التعليمية.

ب- التمويل: ولا تزال الدولة، متمثلة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، أيضاً التي تقر الموازنة العامة للدولة وخططها للتنمية هي التي تقدم التمويل للتعليم العالي، وبرامجه التعليمية.. وهناك عدة مداخل للتمويل، منها:

_ تقرير الميزانيات على أساس التفاوض.

- التمويل لأوجه متعددة.

- التمويل القائم على الأداء.

ج- المنح والهبات والأوقاف، التي تقدم لمؤسسات التعليم العالي، والتي قد يرتبط بعضها بتقديم برامج تعليمية معينة واستمرار تطويرها، وتقدم غالباً من الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.

د- تقدير الأوضاع الراهنة للتعليم العالي وبرامجه التعليمية وأدائه الذي تقوم به وسائل الإعلام المختلفة، وإبراز نواحي التميز وفضح الممارسات والأداءات المتدنية.

ويكون مردود ما تناقشه وسائل الإعلام رأياً عاما حيال برامج التعليم العالي وملاءمتها، واتجاهات تطويرها.

هـ - الرقابة: وتقوم بها أجهزة وسلطات مختلفة، منها الأجهزة المركزية للمحاسبات، والسلطة التشريعية من خلال لجان التعليم ومجالسها وغيرها.

٨- المجتمع الدولي:

وقد برز دور المجتمع الدولي بشكل واضح في عصر العولمة، وهناك آليات مختلفة تتنوع إقليمياً وعالمياً، من أبرزها:

أ- المنح والقروض التي تقدمها الصناديق العربية ومكاتب اليونسكو الإقليمية، لتطـوير برامج التعليم العالي.

ب- الاجتماعات والاستشارات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات الإقليمية مثل الأليكسو والإيسسكو وغيرها في مجال تطوير برامج التعليم العالي ومتطلباتها.

ج- التدريب علي التخطيط الاستراتجي ورسم السياسات التطويرية.

د- التبادل الطلابي بين الدول المختلفة في تخصصات معينة، وبين الدارسين لبـرامج متماثلة أو من خلال التوأمة.

هـ- التصنيف الدولي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

وهكذا نجد هيئات متنوعة تهتم بتطوير البرامج التعليمية، ويرتبط بها آليات متنوعة أيضاً.

المحتويات

الفصل الأول (٧- ٩٨)

منظورات مقارنة للتعليم العالى والجامعى

فى القرن الحادى والعشرين **أ.د/ أحمد اسماعيل حجى**

- مقدمة.....٧
- الجامعة، المفهوم والرسالات.....١١
- الجامعة فى إطار نظام عالمى للمعرفة.....١٩
  - متغيرات تعيشها الجامعة وتحيط بها.....١٩
  - تحديات تواجه التعليم العالى.....٣٠
- الاتجاهات والتوجهات العالمية فى تطوير التعليم العالى.....٤٠
  - التخطيط الاستراتيجى.....٤٠
  - تدويل التعليم العالى.....٤٧
  - تسويق التعليم العالى.....٥١
  - إعلان وعملية بولونيا.....٥٥
  - نظم ضمان الجودة.....٥٨
  - الإعلان العالمى للتعليم العالى.....٦٤
  - تقويم الأداء الجامعى والتحصيل الطلابى.....٧٧
  - تأصيل الارتباط بين الجامعات وشركات الأعمال.....٨٠
  - التعليم العالى بين الموصلية والقدرة على تحمل التكلفة.٨٤
  - جامعة المستقبل.....٨٧
- أهم المصادر.....٩٦

الفصل الثانى (٩٩- ٢٨٤)

التعليم العالى فى أفريقيا فى بؤرة الاهتمام العالمى

التعليم العالى فى مصر نموذجاً أفريقيا أ.د/ أحمد اسماعيل حجى

- السياق العام.....٩٩
- الاحتلال الأوروبى لأفريقيا.....٩٩
- التعليم فى سياق الأزمات.....١٠١
- التعليم العالى فى أفريقيا.....١٠٣
- مقدمة.....١٠٣
- اليونسكو وتطوير التعليم العالى.....١٠٧
- الاتجاهات العامة للتعليم العالى فى أفريقيا.....١١٢
  - الاستقلال الشكلى للمؤسسات.....١١٢
  - الاختلافات الواضحة فى النظم.....١١٣
  - انتشار النظم المزدوجة.....١١٣
  - انفجار الخصخصة الجامعية.....١١٤
  - التنوع والتعدد.....١١٤
  - غياب سياسات وطنية متوازنة.....١١٦
- التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية نموذجاً أفريقياً.....١١٧
  - السياق المجتمعى: السياسى والاقتصادى والتعليمى....١١٧
  - التعليم العالى فى مصر: مدخل تاريخى.....١٢٥
- الوضع الراهن للتعليم العالى والجامعى فى مصر.....١٣٢

* النمط الأول: التعليم الجامعى.....١٣٢

الجامعات المصرية الحكومية.....١٣٤

بعض القضايا الجامعية المحورية.....١٥٠
التعليم الجامعى المفتوح.....١٨٤
جامعة الأزهـــــر.....١٨٩
التعليم الجامعى الأزهرى: تحليل وتفسير....٢٠٢
الجامعات الدولية غير الحكومية.....٢٠٥
الجامعة الأمريكية بالقاهرة.....٢٠٦
جامعة سنجور.....٢٢٠
الجامعات الخاصة.....٢٢٢
* النمط الثانى: التعليم العالى غير الجامعى.....٢٣٩
المعاهد العليا الصناعية.....٢٤٠
المعاهد العالية الخاصة.....٢٤٤
المعاهد الفنية المتوسطة.....٢٥٣
أكاديميات التعليم العالى.....٢٥٦
تحليل واقع التعليم العالى غير الجامعى.....٢٦٦
- تطوير التعليم العالى والجامعى فى مصر.....٢٦٨
- أهم المصادر.....٢٧٩

الفصل الثالث (٢٨٥-٤٧١)
تطوير الجامعات فى أمريكا الشمالية **أ.د/ أحمد اسماعيل حجى**
- السياق السياسى والجغرافى والاقتصادى لأمريكا الشمالية.....٢٨٥
- السياق التاريخى لنشأة العالم الجديد، ودعمه للتعليم.....٢٨٨
- موجات التحدى للتعليم الجامعى وبرامجه.....٢٩٨

- التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا:.....٣٠٥
  - مؤسسات التعليم العالى.....٣٠٥
  - الدرجات والبرامج الجامعية.....٣١٠
  - القبول بالكليات والجامعات.....٣١٢
  - إدارة التعليم الجامعى فى الولايات المتحدة وكندا.....٣١٥
  - أعضاء هيئة التدريس.....٣١٨
- المؤسسات المعنية بتطوير البرامج التعليمية وآلياتها.....٣٢١
  - أولاً الهيئات الفيدرالية.....٣٢٣
  - ثانياً: أقسام أو مجالس التربية بالولايات.....٣٣٥
  - ثالثاً: هيئات ومنظمات الاعتماد أو ضمان الجودة.....٣٧١
  - رابعاً: الجمعيات العلمية وروابط الخريجين.....٤٠١
  - خامساً: مؤسسات الأعمال.....٤٠٦

    جامعة فونكس.....٤١٠

    جامعة كيترينج.....٤١٢

    جامعة موتورولا.....٤١٥

    جامعة همبرجر.....٤١٦
  - سادساً: الجامعات ذاتها.....٤٢١
- نماذج لبعض الجامعات وبرامجها التعليمية.....٤٢٤
  - جامعة ولاية كاليفورنيا.....٤٢٤
  - جامعة ولاية كولورادو..... ٤٢٦

- جامعة كالجارى.....٤٣١
- جامعة غرب أونتاريو.....٤٤١
- جامعة أكاديا الكندية.....٤٤٢

- اتجاهات التطوير(تحليل مقارن).....٤٥٢
- أهم المصادر.....٤٦٥

الفصل الرابع (٤٧٣- ٥٣١)

تطوير التعليم الجامعى فى بعض الدول العربية

وبعض مناطق العالم المتقدم **أ.د/ أحمد اسماعيل حجى**

- السياق المجتمعى العربى.....٤٧٣
- تطوير الجامعات فى بعض الدول العربية.....٤٨٠

١- تطوير الجامعات فى جمهورية مصر العربية.....٤٨٠

٢- تطوير الجامعات في المملكة الأردنية الهاشمية.....٤٨٥

٣- تطوير الجامعات فى المملكة المغربية.....٥٠٠

- العوامل التى تقف وراء تطوير الجامعات العربية..... ٥١١
- آليات وأسس تطوير التعليم الجامعي في بعض مناطق العالم المتقدم: صورة عامة.....٥١٦
  - التغيرات العالمية المؤثرة.....٥١٧
  - تطوير نظم التعليم العالى وبرامجه.....٥٢١
    الهيئات الداعمة للتطوير
    " إعلان السوربون، وعملية بولونيا".....٥٢٢
- أهم المصادر.....٥٢٨

- مقدمة.....٥٣٣
- نشأة الجامعات فى العالم.....٥٣٧
- الجامعات فى القرن العشرين و القرن الحادى والعشرين.....٥٤١
- قضايا وإشكاليات تمثل منطلقات للحاجة إلى جامعة المستقبل...٥٤٣
- التوجه نحو جامعة المستقبل استجابة للمتغيرات والتحديات التى يواجهها العالم فى هذا القرن:.....٥٤٤

أولاً: مفهوم جامعة المستقبل.....٥٤٤
ثانياً: خصائص جامعة المستقبل.....٥٤٥
ثالثاً: الملامح العامة لجامعة المستقبل.....٥٤٦
١- الرؤية.....٥٤٦
٢- الرسالة.....٥٤٧
٣- المبادئ.....٥٤٧
٤- الأهداف.....٥٥٠
٥- أعضاء هيئة التدريس.....٥٥٢
٦- قبول الطلاب الجدد.....٥٦٠
٧- برامج التعليم.....٥٦١
٨- التعليم والتعلم.....٥٦٤
٩- المناخ الجامعى بجامعة المستقبل.....٥٦٥
١٠- معايير نجاح جامعة المستقبل فى تحقيق أهدافها.....٥٦٦
١١- البحث العلمى.....٥٦٨
١٢- خدمة المجتمع.....٥٦٩

١٣- الهيكل التنظيمى.....٥٦٩
١٤- التمويل.....٥٧١
١٥- التصميم المعمارى.....٥٧٢
- أهم المصادر.....٥٨٧

الفصل السادس (٥٩١- ٦٩٩)

جامعات المستقبل فى الولايات المتحدة الأمريكية **د/ لبنى محمود شهاب**

- السياق الأمريكى.....٥٩١
- المجتمع الأمريكى:.....٥٩٤
أولاً: الوضع الراهن للمجتمع الأمريكى" السياسى والاقتصادى والاجتماعى".٥٩٤
واقع التعليم العالى الأمريكى.....٥٩٧
ثانياً: مستقبل البلاد:.....٦٠٢
أ- بعض الجهود المبذولة لتحديد صورة الولايات المتحدة المستقبل.....٦٠٢
ب- الولايات المتحدة الأمريكية المستقبل.....٦٠٦
- توجه الجامعات الأمريكية نحو جامعات المستقبل:.....٦١٦
جامعة هارفارد البحثية.....٦١٦
- الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٦١٦
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٦١٩
- برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٦٢٣
- معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٦٢٩
- التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٦٣٦
معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.....٦٤٠
- الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٦٤١

- أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٦٤٣
- برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٦٤٧
- معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٦٥٣
- التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٦٥٩

جامعة كيترينج المتخصصة.....٦٦٣

- الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٦٦٤
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٦٦٦
- برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٦٧٠
- معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٦٧٥
- التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٦٧٨

- السمات العامة لجامعات المستقبل الأمريكية.....٦٨١
- جامعة هارفارد البحثية.....٦٨١
- معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.....٦٨٥
- جامعة كيترينج المتخصصة.....٦٨٩

- أهم المصادر.....٦٩٣

الفصل السابع (٧٠١- ٨١٣)

جامعات المستقبل فى كندا **د/ لبنى محمود شهاب**

- السياق الكندى.....٧٠١
- المجتمع الكندى:.....٧٠٣

أولاً: الوضع الراهن للمجتمع الكندى" السياسى والاقتصادى والاجتماعى".. ٧٠٣

واقع التعليم العالى الكندى.....٧٠٦

ثانياً: مستقبل البلاد:.....٧١٢

أ- بعض الجهود المبذولة لتحديد صورة كندا المستقبل.....٧١٢

ب- كندا المستقبل.....٧١٥
- توجه الجامعات الكندية نحو جامعات المستقبل:.....٧٢٤
جامعة المستقبل كالجارى البحثية.....٧٢٤
- الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٧٢٥
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٧٣٢
- برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٧٣٩
- معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٧٤٢
- التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٧٥٣
معهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا.....٧٥٩
- الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٧٥٩
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٧٦٢
- برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٧٦٦
- معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٧٧٠
- التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٧٧٤
جامعة أونتاريو للفن والتصميم المتخصصة.....٧٧٦
- الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٧٧٧
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٧٧٩
- برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٧٨٢
- معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٧٨٦
- التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٧٩٢
- السمات العامة لجامعات المستقبل الكندية.....٧٩٦
- جامعة المستقبل- كالجارى البحثية.....٧٩٦
- معهد كولومبيا البريطانية للتكنولوجيا.....٨٠١

• جامعة أونتاريو للفن والتصميم المتخصصة.....٨٠٥
- أهم المصادر.....٨٠٩

الفصل الثامن (٨١٥- ٩١٨)

جامعات المستقبل فى قارة آسيا

جامعات المستقبل فى اليابان نموذجاً **د/ لبنى محمود شهاب**

- السياق العام الآسيوى.....٨١٥
- التعليم العالى فى آسيا.....٨١٧
- جامعات المستقبل فى اليابان نموذجاً:.....٨٢٠
المجتمع الياباني:.....٨٢٢
أولاً: الوضع الراهن للمجتمع الياباني" السياسى والاقتصادى والاجتماعى"...٨٢٢
واقع التعليم العالى اليابانى.....٨٢٦
ثانياً: مستقبل البلاد: ٨٣٢
أ- بعض الجهود المبذولة لتحديد صورة اليابان المستقبل.....٨٣٢
ب- اليابان المستقبل.....٨٣٥
- توجه الجامعات اليابانية نحو جامعات المستقبل:.....٨٤١
جامعة طوكيو البحثية.....٨٤١
• الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٨٤٢
• أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٨٤٤
• برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٨٤٧
• معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٨٥٠
• التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٨٥٧
معهد طوكيو للتكنولوجيا.....٨٦٢

- الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٨٦٣
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٨٦٨
- برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٨٧١
- معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٨٧٥
- التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٨٧٩

جامعة المستقبل هاكودات المتخصصة.....٨٨٢

- الرؤية- الرسالة- المبادئ- الأهداف.....٨٨٢
- أعضاء هيئة تدريس المستقبل- قبول الطلاب الجدد.....٨٨٥
- برامج التعليم- التعليم والتعلم- المناخ الجامعى.....٨٨٧
- معايير النجاح- البحث العلمى- خدمة المجتمع.....٨٩٣
- التمويل- الهيكل التنظيمى- التصميم المعمارى.....٨٩٦

- السمات العامة لجامعات المستقبل اليابانية.....٨٩٩
- جامعة طوكيو البحثية.....٨٩٩
- معهد طوكيو للتكنولوجيا.....٩٠٤
- جامعة المستقبل هاكودات المتخصصة.....٩٠٨

- أهم المصادر.....٩١٢

الفصل التاسع (٩١٩- ٩٣٧)

تطوير برامج التعليم العالى فى الوطن العربى أ.د/ أحمد اسماعيل حجى

- مقدمة.....٩١٩
- أسس تطوير برامج التعليم العالى.....٩٢٠
- مصفوفة معايير ضمان جودة برامج التعليم العالى.....٩٢٧
- هيئات تطوير برامج التعليم العالى وآلياتها.....٩٣٠